

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية بالرياض

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

اعتراضات النحويين لسيبويه

في شرح الكتاب السيرافي

جمعاً ودراسةً وتقويماً

أعطى لنيل درجة الماجستير:

المعيد سيف بن عبد الرحمن العريفي

أشرف عليها:

الدكتور عبد الله بن حمد الخثران

الأستاذ بالكلية

العام الجامعي ١٤١٥ هـ

المجلد الأول

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية بالرياض
قسم النحو والصرف وفقه اللغة

اعتراضات النحويين لسيبويه

في شرح الكتاب اللغوي

جمعاً ودراسةً وتقويماً

أعدها لنيل درجة الماجستير:

المعيد سيف بن عبد الرحمن العريفي

أشرف عليها:

الدكتور عبد الله بن حمد الخثران

الأستاذ بالكلية

العام الجامعي ١٤١٥هـ

المجلد الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آل محمد، وصحبه أجمعين، أمّا بعد؛ فهذا البحث له صلةٌ بظاهرةٍ بارزةٍ في الدرس النحويّ، وهي ظاهرة الاعتراض.

وقد دعني إلى اختياره أمرٌ، منها:

- أن المصدر الأول له (كتاب سيبويه)، البحر الذي عبّ منه النحويون الخالفون جميعاً.

- أن المصدر الثاني له (شرح الكتاب) للسيرافي، وهو أهم شروح (الكتاب)، وأكثرها عنايةً بمسائل الخلاف.

- التعرّف على مرحلة متقدّمة من مراحل الاعتراض في الدرس النحوي، وهي تبدأ من منتصف القرن الثاني الهجري، وتنتهي بنهاية النصف الأول من القرن الرابع الهجري.

وبعد أن قرأت شرح السيرافي ثلاث مرّات، وجمعت مسائل الاعتراض؛ جعلتُ للبحث الخطة الآتية:

- التمهيد: وتخلّلت فيه عن سيبويه، وكتابه، والسيرافي، وشرحه.

- القسم الأول: مسائل الاعتراض جمعاً وتوثيقاً ومناقشةً.

ويقوم العمل في هذا القسم على ما يأتي:

١ - تصنيف مسائل الاعتراض على حسب أقسام الكلمة: الاسم، ثم الفعل، ثم الحرف، ثم المشترك.

٢ - توثيقها.

٣ - تخريج شواهدها.

٤ - عرض آراء العلماء فيها.

٥ - مناقشتها وبيان الراجح.

كما حرصت في هذا القسم على الترطنة لما يحتاج إليها من المسائل، ثم تحقيق رأي سيبويه، وعرض أدلّته، ثم ذكر الاعتراض، وتحليله، ثم عرض آراء النحويين فيه، ومناقشتها، ثم التنبية على ما ظهر لي من ملحوظات، أو فوائد.

- القسم الثاني: الدراسة.

وجعلته ستة فصول:

الفصل الأول: أسباب الاعتراضات، وهي:

- ١ - الاختلاف في المنهج.
- ٢ - الوقوف على أدلة لم يقف عليها سيويه.
- ٣ - الاضطراب في فهم كلام سيويه.
- ٤ - وقوع الخطأ في نسخ الكتاب.
- ٥ - النزعة المذهبية.
- ٦ - اختلاف الجهة المنظر إليها.
- ٧ - الاختلاف في قاعدة عامة تدخل فيها مسألة الاعتراض.
- ٨ - الاختلاف في فهم معنى الشاهد.
- ٩ - تعدد روايات الشاهد.
- ١٠ - الاختلاف في بعض أحكام الضرورة الشعرية.
- ١١ - التعصب على سيويه.

الفصل الثاني: أساليب المعترضين، وهي تربو على العشرين، ومنها الاحتجاج

على سيويه، ووصفه بالوهم، وتخطئه، ووصفه بالسهر، ووصف رأيه بالخلل، وتضعيف قوله، ووصفه بالرداءة، والقبح، وتقليطه، والزاهد التناقض ...

الفصل الثالث: أنواع الاعتراضات، وهي:

- ١ - الاعتراض للحدود والتقسيمات.
- ٢ - الاعتراض للأحكام التحوية والتصرفية.
- ٣ - الاعتراض للدلائل.
- ٤ - الاعتراض للعلة.
- ٥ - الاعتراض لتقدير العامل.
- ٦ - الاعتراض للتوجيه الإعرابي.

- ٧ - الاعتراض للمصطلح، وأسماء الأبواب.
- ٨ - الاعتراض للأمثلة.
- ٩ - الاعتراض لترتيب الكلام.
- ١٠ - الاعتراض للعبارة.
- ١١ - الاعتراض لمسألة لغوية، وهي (المشترك اللفظي).
- ١٢ - الاعتراض لتفسير المعنى.
- ١٣ - الاعتراض لأسماء القيانل، والأعلام.

الفصل الرابع: الأصول المعتمد عليها في الاعتراضات، وهي:

- ١ - السماع.
- ٢ - الإجماع.
- ٣ - القياس.
- ٤ - الاستصحاب.

الفصل الخامس: منهج السيراني في عرض مسائل الاعتراض، وتحدثت فيه عن المباحث الآتية:

- أولاً: طريقة السيراني في إيراد مسائل الاعتراض.
- ثانياً: موقفه منها.
- ثالثاً: مناقشته لأدلتها.
- رابعاً: العلة عند.
- خامساً: المآخذ عليه.

الفصل السادس: التقويم، ودار الحديث فيه حول الأمور الآتية:

- أولاً: دقة المعترضين في نقل كلام سيبيويه، وفهمه.
- ثانياً: قوة الاحتجاج، أو ضعفه.
- ثالثاً: الاستقلال، والمتابعة.
- رابعاً: نظرة الثعوبين إلى الاعتراضات.

الخاتمة: وسجّلت فيها أبرز ما انتهيت إليه من النتائج.

ثم دثّلت البحث بالفهارس الآتية:

فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس أقوال العرب النثرية، وفهرس الأشعار، وفهرس الأعلام، وقائمة المصادر والمراجع، وفهرس المسائل، وفهرس الموضوعات.

وفي الختام أتقدّم بالشكر الجزيل لأستاذي الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد الخثران، الذي أعطانني حنان الأب، وعطفه، وعلم الأستاذ، وخبرته، ولتّ مبالغاً إذا قلت: إنّ ما في البحث من الحسن يعود إلى توفيق الله، ثم إلى توجيهاته، وتنصحه، وإنّ ما فيه من الضعف يعود إلى مخالفتي منهجه، وملحوظاته.

كما أتوجّه بالشكر إلى أساتذتي في القسم، وأخصّ بالذكر أستاذي: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المغدّي، والأستاذ الدكتور علي بن محمد أبا المكارم، اللّذين وقفا معي في المراحل الأزل من البحث وقفاتٍ أضاءت لي شموعاً في طريق البحث، فجزاهما الله عنّي خير الجزاء.

وصلّى الله على نبيّنا محمّد.

التمهيد

أ - سيبويه

ب - الميراثي

ج - شرح كتاب سيبويه للميراثي

أ - سيبويه

قد يقول قائل : كيف تُعزَّكُ ببحرٍ كسيبويه، هو والنحو قرينان متلازمان، لا يذكر أحدهما إلا وسابقه الآخر إلى الذهن، وكيف تتحدث عن رجل درس حياته كثير من الأئمة، والآخرين، فمنهم من أفرد له مؤلفاً^(١)، ومنهم من ترجم له في مخرَّج كتاب ! .

فأجيبه قائلاً : إني أشاركك تعجبك؛ إذ يعار قلبي ماذا يكتب عن هرم صار رأيه عند أهل العربية حجة، فما إن يظفر أحدهم بنص له في المسألة التي يناقشها إلا وجعله دليلاً على صحة قوله^(٢)، وأصبح النحويون يُرجعون إليه ضمير الغائب، وإن لم يعر له ذكر في الكلام^(٣)؛ لتيقنهم من أنه حاضر في كل ذهن، وفي كل زمن، وأضحى لقبه مظهرًا للمثل في بلوغ الغاية في النحو^(٤).

ولكنني - مع ذلك كله - وضعت منهجاً سامياً عليه في هذه الترجمة، وأهم ملامحه عدم الوقوف طويلاً عند ما رده الآخرون، والاكتفاء منه بما يدفع الغلل، ولا يؤذي إلى الملل.

• اسمه ونسبه :

هو عمرو، وقيل : بشر^(٥) بن عثمان بن قنبر، فارسي الأصل، وينسب بالولاء إلى العارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد^(٦).

(١) منهم الأستاذ علي التجدي ناصف، وكتابه أسد سيبويه (إمام النحاة)، ومنهم الدكتور خليفة الحنيش، وكتابه اسمه (سيبويه : حياته وكتابه).

(٢) انظر مثلاً : مجالس العلماء ص ٥٦، وشرح الأبيات المشككة لأبي علي الفارسي ص ٢٦٤، ٢٦٥، والخصائص ٢٥١/١، ورسالة اللاتكة ص ٧٥.

(٣) انظر : شرح الأبيات المشككة لأبي علي الفارسي ص ٢٦٤، ٢٦٥، ٥٣٨، ٥٤٠، والخصائص ١٤١/١، والتمام ص ١٤٥.

(٤) انظر : إنباء البراة ٥١/٢.

(٥) انظر : البقرة ص ١٦٣.

(٦) انظر ترجمة سيبويه في المعارف ص ٥٤٤، ودرجات النحويين ص ١٠٦، وأخبار النحويين البصريين ص ٦٣ - ٦٥، وتهذيب اللغة ١٩/١، وطبقات الزبدي ص ٦٦ - ٧٧، والتهذيب ص ٥٧ - ٥٨.

وأما كنيته: فمختلفٌ فيها، فقيل : هو أبو بشر، وقيل : هو أبو الحسين،
وفيل : هو أبو عثمان، والأولى أشهرها، وأنها^١.
وأما نكبه: فسيبويه، وقد احتلف في معناه، وفي سبب إطلاقه^٢.
ونلاحظُ أن المصادر لم تُقدِّ شيئاً ذا بالٍ عن أسرته.

• نهائيه وطلبه للعلم :

ولدت بسوسه بلاد فارس في مدينة اليصب^٣، أكبر مدُن إقليم اصطخر
الفارسي^٤، ثم انتقل مع أسرته إلى البصرة حاضرة العلم في العصر العباسي، فوجد
يطرب الفقه، والحديث في حلقاتهم، ولزم حلقة حماد بن سلمة، فسب هو يستملي على
حماد قول لبي مكي^٥ : «ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس بـ
التردأ»^٦، فقد سيبويه «ليس أبو لمرء»، وظنه اسم البسي، فقال حماد :
«لأخذت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وبها (اليمين) هبت استثناء، فقال :

١ = وتاريخ العلماء النحويين ص ٩٠ - ١١٧، ونزهة الألباء ص ٥٤ - ٥٨، وإنشاء الرواة ٢/٢٤٦ - ٢٦٦، ومعجم الأدياء ١١٤/١٦ - ١٢٧، وإشارة التبيين ص ٧٤٢ - ٧٤٥، وسير أعلام النبلاء ٢/٣٥٢ - ٣٥٤، والبدية والنهاية ١٠/١٨٢ - ١٨٣، واللبقة ص ١٦٣ - ١٦٥، وافية النهاية ١/٦٠٢، والجملة ٢/٢٢٩-٢٣٠ وحاشية البغدادي على شرح منتهى معاني ١/٣٥٧ - ٣٥٩

(١) انظر : مراتب الحرير ص ١٠٦، وإنشاء الرواة ٢/٢٤٩

(٢) انظر : سبويه، مقام النحاة ص ٧٤ - ٧٩

(٣) انظر : طبقات الزبيدي ص ٩٦، ونزهة الألباء ص ٥٤، وإنشاء الرواة ٢/٣٥٥، ومعجم الأدياء ١١٤/١٦

(٤) انظر : نزهة المشتاق ١/٢٠٤، ومعجم البلدان ١/٥٢٩

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک ٣/٢٦٦ بلفظ : «ما من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه في بعض خلفه خير أبي عبيدة بن جراح»، وقال : «هذا مرسلٌ عريقٌ ورواه ثقات»، كما ذكره ابن عبيد البير في : الاستيعاب ٣/٢ - ٣ بلفظ : «... لرجدت عليه إلا أنا عبيدة»، كما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/١ بلفظ : «ما عنكم من أحدٍ إلا لو شئت لأخذت عليه بعض خلفه إلا أنا عبيدة»، وقال : «هذا مرسل»، كما ذكره ابن حجر في الإصابة ٣/٢٥٣ بلفظ : «ما من أحدٍ من أصحابي إلا لو شئت لأخذت عليه في خلفه ليس أنا عبيدة بن جراح»، وقال : «هذا مرسلٌ ورجانه ثقات».

سأطلب عدماً لا تُدعِنني فيه»^(١١).

تطفق بعد تلك الواقعة يطلب النحوي، فنزم حلقه الخليل بن أحمد، وأحد يتردد على جلق يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وأبي الخطاب الأحمش، وغيرهم^(١٢). ولم تمض سنون معدودة إلا وقد برع، وبلغ انغاية في النحو، واللغة أما منهجه التقديري؛ فمذهب أهل السنة^(١٣).

• شيوخه :

أحد سيبويه عن أعلام عصره في القراءات، والحديث، واللغة، والنحو، ومن ألع من تلمذ عليهم :

١ - أبو عمرو بن العلاء بن عشار بن لُحَين بن عبيد الله بن الحُصَيْن، ينتهي نسبُه إلى عُضْر بن معدَّ بن عدنان، أحد القراء السبعة، توفي سنة «١٥٤ هـ» بالكوفة^(١٤).

وقد قيل أن سيبويه روى عنه القراءة^(١٥)، وفي (الكتاب) ما يؤيد ذلك حيث يقول سيبويه : «ورأيتُ أبا عمرو أخذ يهنُّ في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿يَرْثُهَا آلُكَ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾»^(١٦)، وحقق الأري^(١٧). وأما النحو؛ فلم يأخذ عنه سماعاً، وإنما نقل آراءه عن يونس^(١٨)،

(١١) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٥٩، وطبقات الزبيدي ص ٦٦، وأدب الإملاء والاستملاء.

ص ١٠٥، وأبناء الرواة ٢/ ٣٥

(١٢) انظر طبقات الزبيدي ص ٦٦.

(١٣) انظر : المصدر السابق ص ٦٨

(١٤) انظر : معجم الأدباء ١١/ ١٥٦ - ١٦٠، والهمية ٢/ ٢٣٩ - ٢٢٢

(١٥) انظر : معجم الأدباء ١١/ ١٦٠، وقاية الشهاب ١/ ٢٦

(١٦) من الآية (٧٢) من سورة هود، وانظر خلال القر، في الهجرات المجتمعين في أول الكلد في.

ميسوط ص ١٢٣ - ١٢٥

(١٧) الكتاب ٣/ ٥٤٩

(١٨) انظر : تاريخ العلماء البصريين ص ١٠٩ - ١١٠

وهي تبلغ نحو أربعة وأربعين رأياً^(١).

٢ - هارون بن موسى المصري، أبو عبد الله، المتوفى سنة «١٧٠ هـ»^(٢)، وقد أخذ عنه سيبويه القراءات، كما يظهر من في (الكتاب)، إذ روى عنه خمس مرات، كلها من القراءات^(٣).

٣ - حنّاد بن سلمة بن دينار، مولى ربيعة بن مالك، من أئمة أهل الحديث، وشيخ أهل البصرة في العربية، توفي سنة «١٦٧ هـ»^(٤).

وقد كان سيبويه يستملّي عليه الحديث قبل انتصرافه إلى النحو كما تقدم.
٤ - الأحفش لكبير عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب^(٥)، أخذ سيبويه عنه ألفة^(٦)، وجملة ما روى عنه في (الكتاب) سبع وأربعون مرة^(٧).

٥ - أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت، المتوفى سنة «٢١٥ هـ»^(٨)، قال السيرافي: «وذكر أبو زيد النحوي النحوي كالمفتخر بذلك بعد صوت سيبويه، قال: كل ما قال سيبويه: وأخبرتني الثقة، وأنا أخبرت»^(٩).
وقد نقل عنه سيبويه في تسعة مواضع، ولم يُصرّح باسمه^(١٠).

٦ - عيسى بن عمر النصري، مولى خالد بن الوليد، نزل في قييف، وتوفي سنة «١٤٩ هـ»^(١١)، وقد أخذ عنه

(١) انظر: سيبويه إمام النحاة ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) انظر: نزعة الألب ص ٣٧ - ٣٨، ونبأ الرواة ٣٦١/٢ - ٣٦٢، والبيعة ٢٢١/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٩٩/٢، ٣٦٣/٢، ١٩٦/٤، ٤٤٤، ٤٦٧، وانظر: سيبويه إمام النحاة ص ٩٨.

(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٥٩، والبيعة ٥٤٨/١ - ٥٤٩.

(٥) انظر: طبقات الزبيدي ص ٤٠، ونزعة الألب ص ٤٤، ونبأ الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨، والبيعة ٧٤/٢.

(٦) انظر: محالين نعلما، ص ١٢٤، وأخبار النحويين البصريين ص ٩٤.

(٧) انظر: سيبويه إمام النحاة ص ٩٥.

(٨) انظر: طبقات الزبيدي ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٩) أخبار النحويين البصريين ص ٩٤.

(١٠) انظر: سيبويه إمام النحاة ص ٩٧.

(١١) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ - ٥٠، وطبقات الزبيدي ص ٤٥ - ٤٥.

سيبويه النحوي^(١١)، وجدة ما نقل عنه في (الكتاب) اثنان وعشرون رأياً^(١٢).

٧ - الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن، توفي سنة «١٦٠ هـ»، رقيق : سنة «١٧٠ هـ»، وقيل : سنة «١٧٥ هـ»^(١٣).

وهو أبلغ شيوخ سيبويه اثرًا في تكوين شخصيته العلمية، قال السري : «رعاية الحكاية في (كتاب سيبويه، من الخليل، وكلما قال سيبويه (وسألتها، أو اقل) من غير أن يذكر قائله، فهدر الحليل»^(١٤).

وقد نقل عنه سيبويه في (الكتاب) نحو ثنتين وعشرين وخمسة مرة^(١٥).

٨ - يونس بن حبيب أنصبي بالولاء، من نحويي طبقة الصرية لحاصه، توفي سنة «١٨٢ هـ»، أو سنة «١٨٣ هـ»^(١٦).

وقد درس سيبويه عليه النحو^(١٧)، وروى عنه في نحو صائتي موضع من (الكتاب)^(١٨).

وهناك علماء آخرون روى عنهم، ولم يسمهم، ومن هؤلاء :

أبو جعفر لرؤاسي محمد بن الحسن بن أبي سارة النكري^(١٩)، قال الشوطي «وقال [أي : الرؤاسي] - بحث الحليل إليّ يطلب كتابي، فقرأ

(١١) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٦٤، ومعجم الأدباء، ١١٦/١٦.

(١٢) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٥.

(١٣) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٥٤ - ٥٦، وطبقات الزبيدي ص ٤٧ - ٥١، وإليه الرواة ٣٧٦/١ - ٣٨٢، والبيان ٥٥٧/١ - ٥٦٠.

(١٤) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٥٦.

(١٥) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٣.

(١٦) انظر : مراتب النحويين ص ٤٤ - ٤٥، وأخبار النحويين البصريين ص ٥١ - ٥٤، وجملة النحويين ص ٥١ - ٥٣.

(١٧) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٦٤، ومعجم الأدباء، ١١٦/١٦.

(١٨) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٤.

(١٩) انظر : طبقات الزبيدي ص ١٢٥، ونبذة الأئمة ص ٥٠ - ٥١.

مكلاً ما في لكتاب سبويه، وقال الكوفي كذا ، فبما عني رؤسي هذا،
 وكتابه يقال له : (الموصل)^{٢٦}
 ومنهم - أيضاً - عبد الله بن زيد بن أبي إسحاق بن الحارث المتوفى سنة
 «١١٧ هـ»، من نواة الطقة البصرية الثانية^{٢٧}.
 وقد روى سبويه آراء عن طريق يونس.

* خلاصة :

ذكرت لمصادر منهم أربعة :
 الأول : قطرب، أبو علي محمد بن المستشير المتوفى سنة «٢٠٦ هـ»^{٢٨}، قال
 أنسيراقي : «ويقال : إنه إنما سُمّي قطرباً؛ لأن سبويه كان يخرج
 بالأسفار فيراء على بابه، فيقول : إنما أنت قطرب ليل، والقطرب :
 دويشة مدث»^{٢٩}
 والثاني : لأحقش الأوسط سعيد بن مسعدة الجشعي بالولاء، المتوفى سنة
 «٢١٥ هـ»^{٣٠}، وكان مطرب إلى (الكتاب)^{٣١}.
 والثالث : إبراهيم بن سفيان بن سيمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد
 ابن زياد أبو إسحاق الزبيدي، المتوفى سنة «٢٤٩ هـ»^{٣٢}.
 جاء في (معجم الأدباء) أنه قرأ (الكتاب) على سبويه،
 ولم يتنه^{٣٣}.

١ ذكر الأستاذ علي النجدي صاحب أنه لم يجد هذه العبارة في (الكتاب)، انظر : سبويه إمام الحجاز
 ص ١٠١، ولم يجد أيضاً

٢٦ البنية ٨٢/١ - ٨٢

٢٧ انظر طبقات الزبيدي ص ٣٦ - ٣٣

٢٨ انظر : نزعة الألبا ص ٧٦ - ٧٧، والبلغة ص ٢١٤.

٢٩ أخبار المحمديين البصريين ص ٦٥

٣٠ انظر طبقات الزبيدي ص ٧٢ - ٧٤

٣١ انظر : أخبار المحمديين البصريين ص ٦٦، ونزعة الألبا ص ١٠٨

٣٢ انظر معجم الأدباء ١٥٨/١ والبنية ٤١٤/١

والرابع . لئشي، قال أبو الطيّب اللعوي^(١) : «وكان مثنًى أخذ عن سيبويه،
ولأحفش رجل يُعرف به (الئشي)، ووضع كتاباً في النحو، مات قبل أن
يُستشهد، وتؤخذ عنه^(٢) . وقال المبرد : «لم يخرج علمُ لئشي إلى
الساس؛ لما تقدّمه أحد»^(٣) .

ومثنى جنس في خَلْقَة سيبويه محمد بن سلام الجمحي، المتوفى سنة
«٢٣١ هـ»^(٤) ، إذ رُوي أنّه قال : «كان سيبويه الحرّري جالساً في خَلْقَتِهِ بالبصرة،
فتذكرت شيئاً من حديث قتادة^(٥) ، فذكر حديثاً عربياً وقال : لم يرو هذا إلا سعيد
بن أبي العروبة^(٦) ، فقال له بعض ولد جعفر بن سليمان : ما هاتان الراشدان يا
بشر؟ فقال : هكذا يقال؛ لأن (العروبة) هي لِبْسَة، ومن قال (عروبة)؛ فقد أخطأ.
قال ابن سلام : عذرت ذلك ليونس فقال : أصاب، لله درّه»^(٧) .
وقد وقع لي نعمٌ في (طبقات الشعراء) يدلُّ على أنّ ابن سلام أخذ عن سيبويه،
وهو قوله : «وكان عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق يقرآن : ﴿يَا أَيُّهَا ثَرْؤُا
تُكَدَّبُ ثَأْنَاتٍ رِيّاً وَتُكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٨) ، وكان الحسن، وأبو عمرو بن العلاء،
ويونس يرمعون ﴿ثَرْؤُا﴾، و﴿تُكَدَّبُ﴾، و﴿تُكُونُ﴾، فمت لسيبويه : كيف الوجه عندك؟
قال : الرفع، قلت : فالبين قرؤو بالنصب، قال : سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق
فأتبعوه...»^(٩)

(١) هو عبد الله بن علي، توفي بعد سنة «٢٥٠ هـ»، انظر : البقية ١٢٠/٢.

(٢) مراتب الحرّيس ص ١٣٧

(٣) انظر ترجمته في : طبقات الزبيدي ص ١٨٠

(٤) هو قتادة بن دعامة السدوسي، أبا الخطاب البصري، توفي سنة «١١٧ هـ» انظر : خلاصة تهذيب
تهذيب الكمال ص ٣٩٥

(٥) هو سعيد بن أبي عروبة (أو العروبة) مهران بشكريّ بالولاء، أبو النضر البصري، توفي سنة
«١٥٦ هـ»، انظر : خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ص ١٤١.

(٦) انظر : طبقات الزبيدي ص ٩٧، ونبأ الرواة ٣٥١/٢ - ٣٥٢

(٧) من الآية (٢٧) من سورة الأنعام، وانظر القراءات في : لبيوط ص ١٩٢، والعمدة في القراءات المشر
ص ٢٣٩، وإتحاف ٨/٣

(٨) طبقات الشعراء : ص ٨

ومثّل جسر في خلقه - أيضاً - ابنُ عائشة، أبو عبد الرحمن عبيد الله بن محمد بن حفص التميمي البصري، المتوفى سنة «٢٢٨هـ» ، د روي عنه أنه قال «كنا مجلس مع سيويه السحوي في اسجد - وكان شاماً جميلاً نظيفاً، قد تعلّق من كدرٍ علمٍ بسحرٍ وضرب فيه سهم، تبع حادثة سبه ویرعته في لنحو قيسا نحن عبده ذات يوم د هبّت ريحٌ أطارت لورق، فقلد لعصر أهل الحلقه : نظر أيّ ريح هي؟ - وكان على مبرة المسجد نعالٌ فارس من صُفْرٍ فنظر له عاد فقال ما يثبّت لفرس عبي شيء، فقال سيويه ، العرب تقول في مثل هذا : (استعت لريح) أي . فعلت فعلاً لئلا؛ لئلا، فيتوهم الناظر أنه عدّة ذنوب»^(١)

• منزلته عند العلماء :

أثنى العلماء المصنفون على سيويه، ووضّحوا في موضع الذي يستحقّه وأقول له في ذلك تنبّه عن لحصر^(٢)، ومنها .
- قول الأصمعيّ - وهو في مرضه الذي مات فيه، عتدني سأكه أبو حاتم السجستاني عن مناظرته مع سيويه «يا بُنيّ، فربله لقد نزل بي منه برود : سيويه» [شيءٌ ووددتُ أنّي لم أتكلّم في شيءٍ من العلم]^(٣).
- وقول بن جنيّ - «ولك كان لتعويص بالعرب لاحقين، وعلى سببهم حنين، وبالعناظهم متحليين، ولعنايهم وقصودهم آهين؛ جاز لصاحب هد لعلم بني جمع شعاعه، وشرح أوطاعه، ورسم أشكانه، ووسم أعدلّه، وحلح أخطاه، وبيع أفضاه، ورمّ شوارده، وأقء هوارده أن يرى فيه يحوا ممّا رأوا، ويحدوه على أمشهم نقي حنوا»^(٤).

(١) انظر : خلاصة تعريب تهذيب الكمال ص ٢٥٣

(٢) انظر : طبقات الزبيدي ص ٦٧، وإنباء الرواة ٣٥٢/٢

(٣) انظر - مثلاً - : المصون في الأدب ص ١١٧، وشرح العيون ص ٢٧٧، والخزعة ٢٧٠/١ - ٣٧٧،

ومقدمة الأستاذ عبد السلام هارون للكتاب ص ١٩ - ٢٢

(٤) انظر : معجم الأدباء ١٢٥/١٦

(٥) الخصائص ١/١ - ٢ - ٣٠٩

وي المقابل تعصب عليه نفر من الكوفيين، وأنهم "، وبعض المعاصرين، وهو الأستاذ الدكتور عبد العال سام مكرم اندي ألف كتاباً سماً اشوهد سبيويه من المعتقدات في ميران المقدس أجلت فيه بحوثه وزجده على سبيويه، فاتهمه بالكذب، وعدم الأمانة، وتعريف الرواية، وجاء به لم يأت به لأوّلون ولاآخرون، مستنداً بأسات من المعتقدات أوردها سبيويه برواية تخالف الرواية المشهورة

ومما زاد قوله طعناً على إثالة الادعاء لآمنة، وللتحقيق العلمي. وقد تعقبه الدكتور حسن موسى لشاعر في كتابه اختلاف الرواية في شواهد سبيويه شعرية، مأوفى على لعدية، وأقام الحجة على كذبه، وسوء فهمه للكلام سبيويه، وجهله، وتعريفه للصوم^(١).
 كتب كسب مقالة شتت فيها أن ما ذكره بعيداً كل البعد عن التحقيق، ولأمانة العلمية^(٢).

• كتابه:

لا يختلف تشاير كتاب سبيويه، هو الإمام في البحر، وأن يكتب من بعده عالماً عليه.

يقول الحافظ «لم يكتب لاس في البحر كتاباً مثله، وجميع كتب لاس عليه عيال»^(٣).

ويقول السراي : «وكان (كتاب سبيويه)؛ لشهرته، وفضله علماً عند المعاصرين، فكان يقال بالبصرة قرأ فلان لكتاب، فيقول أنه (كتاب سبيويه)، وقرأ بصف (الكتاب)، ولا يشك أنه (كتاب سبيويه).

وكان أبو عباس محمد بن يزيد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه (كتاب سبيويه)؛ يقول له - هل ركن البحر؟ ستعظماً له، واستصعاباً له فيه، وكان الدوسي يقول

(١) انظر - مثلاً - طبقات الزبيدي ص ٧٠ - ٧١، ١٢١، وإنياء الرو، ٢٥٦٢

(٢) انظر - اختلاف رواية في شواهد سبيويه شعرية ص ٤٧ - ٨٠

(٣) نشرتها في صحيفه الرياض، العدد : ١٤٣٤

(٤) انظر - إنياء الرواة ٣٥١٢٧

من أراد أن يعمل كتاباً في النحو بعد (كتاب سيبويه)؛ فليستح^١،
ومعرفة النحويين قيمة (الكتاب) العلية تهافتوا على قراءته عن الشيوخ^٢
وعابوا من لم يقرأه من أهل النحو^٣،
وقد درس (الكتاب) من المحدثين جمعة منهم الأستاذ عبي لنجدي
ص^٤، والدكتور مدر الميارك^٥، والدكتور عدسة لعديشي^٦، والأستاذ عبد
السلام هارون^٧، ولا إضافة لي على ما ذكره سوى أربعة أسماء :
الأمر الأول : لم يحرم الأستاذ عبي لنجدي برأيي في وقت شروع سيبويه في تأليف
كتابه، هل هو بعد وفاة الخليل أو قبلها؟^٨
وقطع الدكتور مهدي المحرومي بأن سيبويه بدأ في تأليف (الكتاب) في
حياة الخليل، ولم يسه إلا بعد وفاة شيخه، مستنداً بأن سيبويه
ينقل عن الخليل أحياناً - بالوسطة^٩،
ولصحيح - عندي - ما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون^{١٠}،

١١ أخبار النحويين البصريين ص ٦٥

١٢، انظر : الكتاب ١/١٨٦ - ١١١، وأخبار النحويين البصريين ص ٦٦، وفهرس أبي عطية ص ١٠١

١٠٣، ويرامج الرازي تقي ص ٣٠٥ - ٣٠٧، ويرامج المجاري ص ١١٦ - ١١٧، ومقدمة عبد

السلام هارون للكتاب ص ٢٦ - ٣٠، والمدرس النحوية أسطورة رواقع ص ٣٣ - ٣٤

٣١ كالمالقي صاحب (وصف اللباني)، انظر : البهجة ٢٣١/١

٤١، انظر : سيبويه إمام النحاة ص ١٢٨ - ١٢٩.

٥١ انظر : الرماني النحوي ص ١٠٦ - ١٣٢

٦١ لها خمسة كتب، وهي : أئمة النحاة في كتاب سيبويه ، وكتاب سيبويه وشروحه، والشاهد وأصول

النحو في كتاب سيبويه، وسيبويه : حياته وكتابه، ودراسات في كتاب سيبويه

٧١ وذلك في مقدمته لـ (الكتاب)

٨١ انظر - سيبويه إمام النحاة ص ١٣٠.

٩١ انظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي : أعماله ومعهده ص ٢٢ - ٢٢١

١١ انظر مقدمة الكتاب ص ٢٤

وهو أن سيبويه شرع في تأليف (الكتاب) بعد وفاة شيخه سنة «١٦٠هـ» على المشهور، ومصدق ذلك ما يأتي.

١ قول الأحفش الأوسط : «كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ، وهو يسرى أنّي أعلم منه - وكان أعلم منّي - وأنا اليوم أعلم منه»^(١).

فمؤ كان شيخه اخليل حيّاً؛ لعرض عليه ما وضعه، ولم يعرضه هي تلميذه.

٢ - ما روي عن علي بن نصر الجهمي أحد أصحاب الغليل^(٢)، وهو قوله : «قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى تتعرون علي إحياء علم اخليل»^(٣).

فلو كان الغليل حيّاً؛ لما طلب سيبويه من علي إحياء علم لا يزال صاحبه بين ظهرانيها.

٣ - أن سيبويه في (الكتاب) ينتقل عن بعضهم - أحياناً - آوياً للخليل تخالف ما سمعه منه، ولو كان شيخه حيّاً؛ لسأله عن تلك الآراء، ومن ذلك قوله : «وقد ذكر في بعضهم أن لخليل قال : (أر) مضمرة بعد (إذن)، ولو كانت ممّا يُضمّر بعده (أر)، فكانت بمنزلة اللام، و(حتى) لأضمرتها إذا مت : اعبد الله - إذن - يأتيتك»^(٤)، فكان ينبغي أن تصح (أر) بأنك؛ لأن المعنى واحد، ولم يُغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله (أر) يأتيتك عبداً، كما تتغيّر المعنى في (حتى) في الجمع، والصب، فهد ما روى، وف ما سمعته

١١) انظر طبقات الرّبيدي ص ٦٧

١٢) انظر طبار الحروب البصريين ص ٦٤ والمصادر عند المتقدمين يراى به السيد

١٣) انظر الكتاب ٨٨١ وطبقات الرّبيدي ص ٧٥

١٤) نجد في هذا مثال بعد (أر) لا بها غير منطوق

١٥) قال السهرافي : «ومعناها [أي : حتى] في الفعل في وجهي الصب سقيده، ومعنى أتي [أي : التعميل]، وفي وجهي رفع أن يكون الفعل الذي قبلها يُوجب الفعل الذي بعده، ويرطبه» شرح السيراني ١/٣ ٦٢

منه: فالأول^(١١)،^(١٢) .

والأمر الثاني : أن بعض عبارات (الكتاب، سهل، وبعضها يكسفه لعموم، وقد

ختلف في تفسير ذلك، فذهب من كسب إلى أن ذلك مراد من ألفه أهل

عصر سيبويه وذهب لأخفش الصغير علي بن سليمان إلى أن سيبويه عمل

كتابه على لغة العرب، وحطبه، وبلاعتها، فجعل بعضه يياً مشروحاً،

وبعضه مشتقاً؛ ليكون لمن استنطق ونظر فضل^(١٣)

ورشح أبو جعفر النحاس قول الأخفش الصغير^(١٤)، كما وقع للاستدعاء عبد

للام هارون بن يعقوب، وهو قول ابن قسرة : «وقال لمارني : سألت

لأخفش^(١٥) عن حرف رواد سيبويه عن تحليل في (باب من لا يتناء يُضمرُ

فيه ما بُنيَ على الابتداء)، وهو قوله : (ما أَعْلَمَ عنك شيئاً، أي : دع

لشك^(١٦)، ما معناه؟ قال الأخفش : أنا مُدُّ وَلَدْتُ أسأل عن هذا، وقال

مارني : سألت الأصمعي، وأب زيد . . . عنه، فقصوا : ما تدري

ما هو؟^(١٧)

فلو كان أسلوب (الكتاب) يألفه كله أهل عصر سيبويه؛ لعرب معنى ذلك

الأخفش، ولأصمعي، وأبو زيد الأنصاري.

كما سيأتي في أثناء البحث أن لأخفش لم يدرك مراد سيبويه في

بعض المسائل

وذهب أبو الحلاء المعري إلى أن بعض عبارات (الكتاب) جاءت مبهمه^(١٨)

لأن العبارات لآنية بعد مشتملة عليها^(١٩)

(١١) الكتاب ١٦/٣

١١ وهو أن الناصب (إذن) نسخ

٣ انظر: الميزان ٣٧١/١-٣٧٢، ومن أخذ بهذا القول أبو القاسم مكلاعي في: أحكام صنعة الكلام ص ٢٢٣-٢٢٤

٤ هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة

٥١ انظر : الكتاب ١٢٩/٢

١٦ انظر : مقدمة الكتاب ص ٣١، ونظر من ابن قتيبة في : تأويل مشكل القرآن ص ٩٠، وانظر تفسير لمالك للشك في: أهدار أبي القاسم الزجاجي ص ٢١٩-٢٢٠

١٧ انظر رسالة الملائكة ص ٢٢٩

وقد ظهر لي أسبابٌ عديدةٌ أدَّتْ إلى غموضِ أسلوب (الكتاب) في كثيرٍ من مواضع، وسأذكرها في الفصل الأول من القسم الثاني عند الحديث عن الاضطراب في فهم كلام سميويه.

والأمر الثالث : أطلقتُ بعضُ كتب الترجمة القوي في أنَّ سميويه لم يُقرأ عليه كتابه^(١)، وقد ذكر الأخصى الأوسط أنَّه كان يُقرأ على سميويه من أشكس عمله من (الكتاب)^(٢)، كما يُقلَّل أنَّ الزبدي قرأ بعضه على سميويه^(٣).

والأمر الرابع : نقل عبد القادر البغدادي عن بعضهم أنَّ أوَّل من دُرس معه كتابه سميويه؛ وصايةً منه، وأنَّ الأخصى لأوسط بنزل ثلاثين ديناراً من الذهب لورثة سميويه حتى أخرجوا (الكتاب)، ودفعوه إليه^(٤). وبعد القصة أقرب إلى الأسطورة^(٥)، كيف يوصي شبح لحدِّه بدرس كتابه، وعرضه من تأليفه بحب، علم لحين، يَنْتَفِعَ به! ثم إن الأخصى كان يملك نسخة من (الكتاب) في حياة سميويه، ويذكرُ على ذلك قوله : «كنتُ أسأل سميويه عما نُشكل على منه، فإنَّ تصعَّبَ علي الشيءُ منه؛ قرأته عليه»^(٦).

* شروح كتابه :

نعاور شرح (الكتاب) ومناقشته كثيرٌ من المتقدمين والمتأخرين، ومؤلفاتهم في ذلك تنبُّذ عن الحصر^(٧)

(١) انظر - مثلاً - : أخبار الشعراء البصريين ص ٦٩، وإبواب الرواة ٢/٣٩٧

(٢) انظر : فهرس ابن عطية ص ١٠٣

(٣) انظر : معجم الأوباء ١/١٥٨، والبيعة ١/٤١٤

(٤) انظر : حاشية البغدادي عن شرح نائث سعد ١/٣٥٨

(٥) انظر : فهرس ابن عطية ص ١٠٣

(٦) انظر : إشارة العيسى ص ٢٤٤ - ٢٤٥، والبلغة ص ١٦٣ - ١٦٤، وفهرس التفهيم ص ١٢٤

(٧) ١٢٥، وفهرس إنباء الرواة ٤/٣٥٧، ٣٦٠، وفهرس الخرائطة ١٣/٨٠ - ٨٤، ومقدمة الأستاذ

عبد السلام هارون لكتاب ص ٣٦ - ٤٩

منهم من شرحه كاملاً كأمين الشراج، ومبرمان^١، والسري،
والرثماني^٢، ولصفر^٣.
ومنهم من شرح عربيه كالحرمي^٤
ومنهم من نشر أبيته كأبي حاتم السعستاني^٥، وشعيب^٦، ولحوالبقي^٧،
وابن اللّذان^٨
ومنهم من شرح أسسه كالمرد^٩، والرجاج^{١٠}، وأبي جعفر الحاس^{١١}، وبس
السري^{١٢} وبس حلف^{١٣}

(١) انظر : إشره التيس من ٢٤٤

(٢) يوجد من شرحه نسخة كاملة في مخطوطين بمكتبة (أدماد إبراهيم) بسانيول - كما ذكر الدكتور
عبد الرحمن الشيمس - انظر : التفسير ٤٤٣/١ هامش رقم (١٧)، وفي مكتبي مصوره كاملة من
هذا الشرح في أرمه مجلدات، وسلي وضعها في ثبث البصادر والمراجع

(٣) يوجد نسخة من الجزء الأول من (شرح الصغار) في مكتبة (كوريل) بواشنطن ورقعه (١٤٩٧)،
وعندي مصورة منها، وعيسى حد الساتشي بن عدد مصوره كاملة من حد الشرح في
ثلاثه مجلدات.

(٤) انظر : إنباء الرواة ٨٢/٢

(٥) حقق تفسيره الدكتور حمس الصيري ونشرته مكتبة التجارية بمكة سنة (١٤١٣هـ)

(٦) من تفسيره مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة كما ذكر الأستاذ كوركس عواد

(٧) ذكر الدكتور عبد نهدي القفلي أن شرح الجواليقي قد طبع في مصر سنة ١٩٧٩م، انظر : فهرست
الكتب المحوية لمطبوعة من ٢٨

(٨) حقق كتابه الدكتور حمس قريود ونشرته دار العلوم بالرياض سنة ١٤٠٨هـ

(٩) انظر : إنباء الرواة ٢٥٣/٣

(١٠) انظر : المصدر السابق ٢٠٠/١

(١١) به شرح مطوّر، انظر : إنباء الرواة ١٣٨/١ وشرح مختصر كثير بتحقيقات محققه، وقد نقل القنادي
في (الطرائف) تصويهاً كثيرة من الشرح المطوّر.

(١٢) نشر شرحه مرتين : إنباءها بتحقيق الدكتور محمد علي سبطاني، والآخرى : بتحقيق الدكتور محمد
علي الرّبع هاشم.

(١٣) سم كتابه (الباب الألباب) في شرح آيات الكتاب، ومنه نسخة بمكتبة (الشيخ حسن حسني) عبد
نوهاب) بترسي، وقد نقل البصادي في (الحزلة) تصويهاً كثيرة من هذا الشرح

ومسهم من ألف مقدمات عليه، و مدخل إليه كالمبرد^(١)، والسير^(٢)،
 وابن الطراوة^(٣)
 ومسهم من كان به حواشي عليه، وتعليقات كالأخفش الأوسط^(٤)، ولما ربي^(٥)، وأبي
 علي الفارسي^(٦)
 ومنهم من ألف كتاباً في شواهد القراءة كالأشوليين الصغير^(٧)
 ومنهم من ألف في الاستدراك عليه كالمبرد^(٨)، والرئيسي^(٩)،
 ومنهم من ألف في إرد عليه كالمبرد^(١٠)،
 ومنهم من ألف في الانتصار له كابن ولاد^(١١)،
 وقد نشر الأستاذ كوركس عواد كتاباً ذكر فيه كثيراً من شروح الكتاب،
 والدوايات التي دارت حوله^(١٢)،
 وسأني كلام أستاذ من حيث: عدد الحديث من مكانة (شرح السيراوي) بين
 شروح الكتاب.

-
- (١) انظر : إنباء الرواة ٢٥١/٣
 (٢) انظر : البعية ٥٠٨/١
 (٣) انظر : ابن انصروء النحوي ص ٧
 (٤) انظر : البلية ص ١٦٤، وقد أثبت الأستاذ عبد السلام هارون كثيراً من حواشي لأخفش بهاش
 (الكتاب)
 (٥) انظر : بيلة ص ١٦٤
 (٦) له (التعليقة على كتاب سيبويه)، وقد حقق الدكتور عوض الكوردي في حصة مجلدات كما ذكر لي،
 ونشر منها أربعة أجزاء.
 (٧) انظر : نبذة ص ٢١٠
 (٨) انظر : الانتصار ص ٥
 (٩) اسم كتابه (الاسموات هو سيبويه)، وقد نُشر مرتين : إحداهما بكتابة المستشرق الإيطالي جويندي،
 والأخرى بتحقيق الدكتور حنا جميل حداد
 (١٠) وكذلك في مسائل الغلط، وقد أورد ابن ولاد في كتابه (الانتصار)
 (١١) من كتابه نسخة في دار الكتب المصرية (مكتبة)، ورقمها (٧٠٥) نحو، وهندي صورة منها
 (١٢) اسم كتابه (سبويه) إسم النسخة في آثار الداريس خلال اثني عشر قرناً، وقد نشره المجمع
 العلمي بدمشق.

* وقائعه :

قصد سبويه بغداد في حلاقة هرون الرشيد، أي : بعد سنة « ١٧٠ هـ »^١، وأتم
 وزير يحيى بن خالد البرمكي بني جمع سه ويين الكسائي، فتاظر المظرة
 المشهورة^٢ التي خرج سبويه من بغداد محدولاً، ومصد خراسان حيث توجد
 الأمير طلعة بن طاهر، غير أن أرض مسعه من بطوخ عديته^٣
 وقد اختُص في مكان وفاته، فقيـل - مات في لبصره^٤، وعين في سادة إحدى
 مدن خراسان بين الريّ وحصان^٥، وقيل : في فارس^٦، وقيل : في شيراز^٧، وقيل
 في البيضاء^٨.

وقد رجّح الأخير الأستاذ علي النجدي نصف، ثم قال جامعاً بين أكثر لأقوال
 السابقة - «فارس إليم من بلاد الفرس، وشرار قصبته، والبيضاء من
 قري شيراز»^٩
 كما احتُص في سنة وفاته، فقيـل - به توفي سنة
 « ١٦١ هـ »^{١٠}، وقيل : سنة « ١٧٩ هـ »^{١١}، وقيل : سنة « ١٨٠ هـ »^{١٢}.

- ١١) انظر : مروج الذهب ٢/٢٢٩، والبدية والنهاية ١٠/١٦٢.
- ١٢) انظر فتاظره في : مجالس العلماء ص ٩ - ١٠، وحدث الرشيد في ٦٨ - ٧١، وتاريخ العلماء
 البحرين ص ١١ - ١٧، وسبويه اسم النحلة ص ١٤ - ١١٦.
- ١٣) انظر : المعارف ص ٤٤٤ وطبقات الرشيد ص ٧١، ونزهة الألب ص ٥٧، وإشارة النعميين ص ٢٤٥.
- ١٤) انظر : نزهة الألب ص ٥٨، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥، وسقفة ٢/٢٣.
- ١٥) انظر : إشارة النعميين ص ٢٤٥، وانظر موقع (سادة) في : معجم البلدان ٣/١٧٩.
- ١٦) انظر أخبار البحرين البصريين ص ٦٥، وإنباء الرواة ٢/٢٤٨، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥.
- ١٧) انظر : إنباء الرواة ٢/٢٥٣، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥، واللقه ص ١٦٥.
- ١٨) انظر تهذيب اللغة ١/١٩٠، والنجفة ٢/٢٣.
- ١٩) انظر : سبويه عدم النحلة ص ١٢٠، وانظر ما يليه ذلك في : إنباء الرواة ٢/٢٥٣.
- ٢٠) انظر : نزهة الألب ص ٥٨، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥، والسقفة ٢/٢٣.
- ٢١) انظر : المعرث ص ٥٧، وإنباء الرواة ٢/٢٤٨، وإشارة النعميين ص ٢٤٥.
- ٢٢) انظر : طبقات الرشيد ص ٧٣، وتاريخ العلماء البحرين ص ١٠٨ - ١١، وإنباء الرواة ٢/٢٥٣،
 ومعجم الأدباء ١٦/١١٥، وإشارة النعميين ص ٢٤٥، ولقدية والنهاية ١٠/١٨٢، والسقفة ص ١٦٥،
 وعبد الهادي ١/٢٦، والنجفة ٢/٢٣.

وقيل : سنة « ١٨٨٨ هـ »^(١) ، وقيل : سنة « ١٩٤٤ هـ »^(٢) .
 فأتى من رعم أنه توفي سنة « ١٦٦١ هـ » فقد ردّ قوله الأستاذ علي المحدي
 - وهو محقّق - محتجاً بأن سيوفه دخل بغداد في خلافة الرشيد الذي بويع سنة
 « ١٧٠٠ هـ »^(٣)

وأما من قال : إنه توفي سنة « ١٩٤٤ هـ » فقد جازمه بصوابه لسنس :
 أحدهما : ما ذكره الأستاذ علي المحدي، وهو أنّ بين هذه السنة، وحروج
 سيوفه من بغداد نحو عشرين عاماً، وهو أمّة طويل لا يُظنُّ أن
 يعيش مجهولاً، أو حاملاً^(٤) .

والآخر : أنّ سيوفه توفي قبل شيخه يونس الذي مات سنة « ١٨٨٣ هـ »،
 أو « ١٨٨٢ هـ »^(٥)

وبهذا - أيضاً - يُردّ قول من قال : أنه مات سنة « ١٨٨٨ هـ »
 ومن هنا يترجّح أنه توفي - رحمه الله - سنة « ١٨٨٠ هـ »، أو سنة « ١٧٩٩ هـ »،
 ولأولى أشهر.

(١) انظر : ترجمة الأب من ٥٨، والبيبة ٢٣٠/٢

(٢) انظر : البصريين السابقين

(٣) انظر : سيوفه إمام اتحاد من ١٢١

(٤) انظر : المرجع السابق.

(٥) انظر : حيدر الشحويين البصريين من ٦٤، وطبقات الزبيدي من ٥٢، ٥٣

ب - السِّيَرَات :

• اسمه ونسبه :

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السَّيرافي^(١)، سنة ١١٠٠ م، سيرة، وهو مدينة على ساحل البحر من بلاد فارس^(٢).

ولم تزد المصادر على هذا سوى أمرين :

أحدهما : أنَّ أباه كان مجوسياً، اسمه بهزاد، فلما أسلم: سماه أبو سعيد عبدة الله^(٣).

والآخر : أنَّ نسبه يرجع إلى آل المرزبان بن خديدة مدني يقال - أنَّ أصلهم من قبا^(٤).

• نشأته وطلبه للعلم :

وُلد أبو سعيد بمدينة سيراف في النصف الثاني من القرن الثالث لهجري وقد اختلف في سنة ولادته، فقيس : قبل سنة «٢٩٠ هـ»^(٥)، وقيل : قبل سنة «٢٧٠ هـ»^(٦)، وقيل : سنة «٢٨٠ هـ»^(٧)، والقول الأخير لمرماني^(٨).

١. انظر ترجمة السيرافي في حقايق الريدي ص ١٦ والفهرست ص ٦٨، وتاريخ النساء البحريني ص ٢٨ - ٢٩، وتاريخ بغداد ٣٤١/٧ - ٣٤٢، والأنساب ٣٥٧/٣ ونزهة الألب ص ٢٢٧ - ٢٢٩، وإنباء الرواة ٣٤٨/١ - ٣٥٠، ومعجم الأدباء ١٤٥/٨ - ٢٣٢، وإشارة التعيين ص ٩٣ - ٩٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢٤٧ - ٢٤٩، والبدایة والنهاية ١٦/٣١٣، واللفظة ص ٨٦، والبقية ١/٢٧٠ - ٢٧١، وهدرات الذهب ٢/٦٥ - ٦٦، ونشأة البحر ص ١٧٠ - ١٧١.
٢. انظر نزهة المشتاق ١/٤٩ - ٥١، ومعجم البلدان ٣/٢٩٤ - ٢٩٥ وأثر البلاد ص ٢٠٤.
٣. انظر : إنباء الرواة ٣٤٨/١، ومعجم الأدباء ١٤٦/٨، وإشارة التعيين ص ٩٣، والبقية ١/٢٧٠ - ٢٧١.
٤. انظر : بمسالك الممالك ص ١٤٨، وأقبا ص ١٠٠، مدينة بدارس أمره مدينة بها قهبا بدار، بمسالك بدارس شيراز) أربع مراحل وهي التي يسمى إليها أبو علي القفاري القسوي.
٥. انظر : معجم البلدان ٢/٢٦٠ - ٢٦١.
٥١. انظر : إنباء الرواة ١/٣٥ - ٣٦، ومعجم الأدباء ١٤٩/٨.
٦. انظر : الفهرست ص ٦٨، والبقية ١/٥٠٨.
٧. انظر : معجم الأدباء ٨/٢٢٨.

وسقاً شيئاً عن الطوق؛ ثم جلق العنم في سيران حتى درك مبادئ العلوم^(١) .
غير أنه لم يقتنع بذلك، فطلق يبحث عن أعلام علماء عصره، فكانت له
ثلاث رحلات :

الأولى : قام بها قبل أن يبلغ العشرين، وكانت إلى عمار^(٢) ، حيث تلقاه، ثم
عاد إلى سيران^(٣) .

والثانية : إلى عسكرم^(٤) ، حيث بقي محمد بن عمر الصمري، فجلس في
حلقته، وأخذ عنه علم الكلام^(٥) .

والثالثة : إلى بغداد، وهي أهم رحلاته؛ إذ لقي شيخ عصره في القراءات،
والحديث، واللغة، والسجع، فاستقر بها^(٦) .

ولم تضر سنون معدودات حتى صار شيخاً حوله اتلاميذ، وقاصياً يسجل في
أفقه مذهب أبي حنيفة^(٧) .

• أخلاقه ومذهب الحنفية :

جاء في كتب الترجمة أن أبا سعيد كان تقياً، ورعاً، ذليلاً، صواماً، راحداً^(٨)، وأنه
لم يأخذ أجراً على القضاء، وإنما كان يأكل من كسب يده، فكان لا يعرج إلى مجلس
الحكم، ولا إلى مجلس التدريس، حتى ينح عشر ووقت يأخذ أجرته عشرة درهم

(١) انظر الفهرست ص ٦٨

(٢) حنان : كورة على ساحل بحر الهند في شرقى (عجرا)، تشمل على مدن كثيرة

انظر : معجم البلدان ١٥٠٧/٤ - ١٥١٠، وأثر البلاد ص ٥٦ - ٥٧

(٣) انظر : الفهرست ص ٦٨، وإنشاء الرواة ٣٤٩/١، ومعجم الأدباء ١٤٩/٨، والبيعة ٥٠٨/١

(٤) عسكرم - يضم الميم، وسكون الكاف، وفتح الراء - بلدة مشهورة من نواحي (طوسستان)

انظر : معجم البلدان ١٢٣/٤ - ١٢٤، وأثر البلاد ص ٢٢٢ - ٢٢٣

(٥) انظر : الفهرست ص ٦٨، وإنشاء الرواة ٣٤٩/١، ومعجم الأدباء ١٤٩/٨، وشذرات الذهب ٦٦/٣

(٦) انظر : إنشاء الرواة ٣٥٠/١، ومعجم الأدباء ١٤٩/٨، وشارة التبيين ص ٩٢، والبدية والنهاية

٣١٣/١١، وشذرات الذهب ٦٦/٣

(٧) انظر : نقباءات ص ٥٨، ومعجم الأدباء ١٥٠/٨

(٨) انظر : مصادر ترجمته

تكون بقدر مؤلفه^{١١}، وأنه أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، فما وجد له خطأ، ولا عُثر له على ذلّة^{١٢}.

ولم تذكر شيئاً يقدح في دسه سوى أنه يُقل عنه الاعتزل^{١٣}، ولم أجد في كتابه (شرح كتاب سيويه) ما يدل على عثر له سوى ما يُوحى به قوله : «أنت قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ﴾»^{١٤}، فمن لاسو، بمعنى الاستيلاء، كان، أو بمعنى غيره لا يصح إلا على الموحودات بعد خلقه إياها^{١٥}.

• شيوخه :

تلمذ أبو سعيد الثوري على أبرز علماء عصره في القراءات، والتحديث، والفقه، والحج، واللفقة، والكلام، ومن أشهر شيوخه :

١ - محمد بن عمر الثيمري، نعتزلي، اتكلم، المتوفى سنة ٣١٥ هـ^(١٦)، وقد ثقيه أبو سعيد في هَنَكْر مَكْرَم، وأخذ عنه علم الكلام^(١٧)

٢ - إبراهيم بن الثوري بن سهل، أبو إسحاق لَزْجَج، المتوفى سنة ٣١٦ هـ^(١٨)، وقد ذُكر أنَّ أبا سعيد أخذ عنه في (تاريخ لعناء النحويين)، و(جدوة المقتبس)^(١٩)، ولم يصرح أبو سعيد بذلك في كتابه : (شرح كتاب سيويه)، و(أخبار النحويين لمصريين)

(١١) انظر : ترجمة الآباء ص ٢٢٨، ومعجم الآباء، ١٤٦/٨ - ١٤٧

(١٢) انظر : معجم الآباء، ١٥/٨

(١٣) انظر : طبقات الزبيدي ص ١١٩، و ترجمة الآباء ص ٢٢٨، وإشارة النعيبين ص ٩٤، والبيان والنهاية ٣١٣/١١، وشرقات الأورق ص ٢٠، وشرقات الذهب ٦٦/٢

(١٤) ص لآية (٥٤) من سورة الأعراف

(١٥) شرح الشبراوي ١٥٣/٢

(١٦) انظر : الأعلام ٣١١/٦

(١٧) انظر : الفهرست ص ٦٨

(١٨) انظر : طبقات الزبيدي ص ١١١ - ١١٢

(١٩) انظر : تاريخ لعناء النحويين ص ٢٨، وبنو، المقتبس ٢١٦/١

- ٢ - محمد بن الشري، أبو بكر بن السراج، لتوفى سنة «٣١٩ هـ»^(١١)، وقد ذكر السيرافي في كتابيه المذكورين أنفاً أنه قرأ عليه (الكتاب)^(١٢).
- وذكر أبو حيان التوحيدي أن شيعه أبو سعيد قال «كان بن السراج يُتلى في مجالس كانت له في أيام الأحاد كتاباً أسماه (المراصلات)، فأتته إلى باب فيه دُمُ الشَّعَر فاشتدَّتْه أن بيتاً كنتُ سمعته من عرسه فكنه، وجعله في الكتاب»^(١٣).
- وأثير - هـ - إلى أن ابن جني نقل عن شيعه أبي حمي أنه قال : «جاء بنُ تَهْرَد يعني أب سعيد السيرافي إليّ، فقرأ علي أبي بكر مائة وخمسين ورقة من أول (الكتاب)، ثم انقطع عني، فلقيني نقلت به : يا هـ الرجل، لِمَ نقطعت؟ - وكان قد تشاغل بهذه المجموعات - فقال هي سوق، وسفي أن يُباع بها ما يثقتُ فيها، قال أبو علي - فسمعتُ هـ منه لم أعاوده»^(١٤).
- وفي قول أبي علي مغلطاً لأنَّنا سعد ذكر في مواضع متاخرة من (شرح لكتاب) ما يدلُّ على أنه قرأ (الكتاب) كُله على ابن السراج^(١٥).
- ٤ - علي بن الحسين بن حرب، أبو عُبَيْد بن خَرْتُوبَة، قاضي مصر، لتوفى سنة «٣١٩ هـ»، ذُكر أنَّ السيرافي حدَّث عنه ببغداد^(١٦).
- ٥ - محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزديُّ البصريُّ، أبو بكر، لتوفى سنة «٣٢١ هـ»^(١٧)، أخذ عنه أبو سعيد للغة^(١٨)، وقد صرح بذلك في (شرح

(١١) انظر : طبقات الرُّسَيْدي ص ١١٢ - ١١٤ وشاره التعيين ص ٣١٢

(١٢) انظر : أخبار البصريين ص ١٦٤، وشرح السيرافي ص ٥٩٨ ب.

(١٣) انظر : البصائر والذخائر ص ٢٦٨ - ٢٧

(١٤) انظر : الخطاريات ص ٥٠

(١٥) انظر : شرح السيرافي ص ٤٨٨ أ، ٤٨٩ ب.

(١٦) انظر : تاريخ بغداد ص ٣٤١٧، وانظر - أيضاً - شذرات الذهب ص ٢٨١/٢ - ٢٨٢

(١٧) انظر : طبقات الرُّسَيْدي ص ١٨٣ - ١٨٤، ونزهة الألبا ص ١٩١ - ١٩٤، وإنباء الرواة ص ٩٧ - ١٠٠

(١٨) انظر : طبقات الرُّسَيْدي ص ١٨٥، ونزهة الألبا ص ٢٢٨، وإنباء الرواة ص ٣٤٨/١، وشاره التعيين ص ٩٣، والبيقة ص ٨٩.

لكتاب)، فقال - «وَكُنْتُ قَرَأْتُ كِتَابَ (شجر والكلأ) لأبي زيد عن أبي بكر بن زريد ، رحمه الله»^(١).

وعلى الرغم من ذلك، فقد نقل أبو حيان اتوصفي عن شيعه أبي سعيد أنه قال - بعد أن ردَّ رأياً حكى عن ابن زريد : «كان أبو بكر ضعيفاً في التصريف، والبحر خاصة، وفي كتاب (الجمهرة، حلل كثير)»^(٢).

٦ - إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان الأزدي الراسطي، المعروف بـ «نقطويه»، المتوفى سنة «٣٢٣ هـ»^(٣)، وذكر أبو سعيد في أخبار البصريين (الصريين) أنه سمعه^(٤).

٧ - أحمد بن عيسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر، متوفى سنة «٣٢٤ هـ»^(٥)، قرأ عليه أبو سعيد القراءات^(٦)، كما حدث عنه في أخبار البصريين (البصريين)^(٧).

٨ - محمد بن يزيد بن محمود بن منصور بن راشد، أبو بكر بن أبي الأهر الخراعي، التوشحي، متوفى سنة «٣٢٥ هـ»^(٨)، ذكر أبو سعيد أنه قرأ عليه كتاب (معاني شجر) لبشار^(٩)، كما حدث عنه في أخبار البصريين (البصريين)^(١٠).

(١) شرح الميراثي ١/٢٢٥، ١/١١٣، ٢/٥، ٢/٢٦، ١/١٧٣.

(٢) انظر : البصائر والمخائر ٢/٩.

(٣) انظر : طبقات الرندي ص ١٥٤، وإليه الرواة ١/٢١١ - ٢١٧.

(٤) انظر : أخبار البصريين ص ١٠٩، وانظر - أيضاً - : البصائر والمخائر ٢/١٨٨.

(٥) انظر : نهاية النهاية ١/١٣٩ - ١٤٢.

(٦) انظر : نزهة الألباء ص ٢٢٨، وإليه الرواة ١/٣٤٨، واللبقة ١/٥٠٧.

(٧) انظر : أخبار البصريين ص ٥٢، ٦٦، ٨١، ١٠٨.

(٨) انظر : اللبقة ١/٢٤٧، وفي طبقات النحويين واللفريسيين ص ٢٥٨ : أنه تروى عنه «٣٨٣ هـ».

(٩) انظر : شرح الميراثي ١/١١٩، ويشار هو : ابن عبد الحميد قرأ، أبو عمرو الكرمي، الأصمعي.

انظر : إنباء الرواة ١/٢٩٢، واللبقة ١/٤٧٦ - ٤٧٧.

(١٠) انظر : أخبار البصريين ص ٩٩، ١٠٥، ١٠٩، ١١١، ١١٢.

٩ - موسى بن عبيد الله بن يعقوب بن خاقان، أبو شراحم البغدادي، المقرئ،
محدث * لتوفى سنة «٣٢٥ هـ»^(١)، وقد حدث عنه لسير في أخبار
البحريين البصريين^(٢).

١٠ - محمد بن علي بن سماعة القنكري، أبو بكر مبرمان، لتوفى سنة
«٣٢٦ هـ»^(٣)، ذكر السيراني أنه قرأ عليه (الكتاب)^(٤).

١١ - أحمد بن محمد بن عاصم، أبو بكر بن أبي سهل الحنولي، لتوفى سنة
«٣٣٣ هـ»^(٥)، ذكره لسيراني في (شرح لكتاب)، فقال: «أش أنشأ»
مذكر محمد بن حبيب^(٦) في كتاب (مختلف القبائل وعوائلها)، خبرنا
بذلك عنه أبو بكر العلواني^(٧) -.

١٢ - محمد بن عيسى ديرت، أبو عبد الله الجرجدي، لتوفى سنة
«٣٥٩ هـ»^(٨)، يقال: إن أبا سعيد درس عليه الأدب^(٩).

١٣ - عبد الله بن محمد بن علي بن زيد، أبو محمد النيسابوري، لتوفى
سنة «٣٩٦ هـ»^(١٠)، ذكر أن أبا سعيد حدث عنه بغداد^(١١).

١٤ - عبد الله بن الفضل بن جعفر، أبو محمد الرزاق، كان حياً سنة
«٣٧٨ هـ»^(١٢)، ذكره أبو سعيد في (شرح لكتاب)، فقال: «وفي (حيثات)
لغات جمعها أبو الحسن الطحطاوي في كتاب (تواذره)، أخبر بذلك

(١) انظر: شذرات الذهب ٣/٧٢.

(٢) انظر: أخبار الثوريين البصريين ص ٥٩، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩١.

(٣) انظر: طبقات الزيديين ص ١١٤، وإنباء الرواة ١٨٩/٢ - ١٩٠.

(٤) انظر: أخبار الثوريين البصريين ص ١١٤.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٢/٢٦٥.

(٦) توفي سنة ٢٤٥ هـ، انظر: إنباء الرواة ١١٩/٣ - ١٢١.

(٧) شرح السيراني ٦/٦٠٤، وأبو بكر العلواني هو روي كتاب (شرح أشعار الهذليين) لكسري.

(٨) انظر: تاريخ بغداد ٢/٤٠٥ - ٤٠٦.

(٩) انظر: شذرات الذهب ٢/٥٦٢.

(١٠) انظر: تاريخ بغداد ٧/٣٤١، والأشبا ٣/٣٥٧.

(١١) انظر: تاريخ بغداد ٦/٤٣٦.

أبو محمد عبد الله بن الفضل الوزاري^(١)

١٥ - أبو بكر الشُّكْرِيُّ ذكره أبو سعيد في (شرح الكتاب)، فقال «وَحُرِّا
أبو بكر الشُّكْرِيُّ»، ولعل الشُّكْرِيَّ هذا هو عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الرحمن
ابن محمد الشُّكْرِيُّ، أبو محمد، استوفى سنة «٣٢٣ هـ»^(٢)، فقد جاء في
طُرَّة كتاب (النسب) لأبي عبيد القاسم بن سلام: «قال أبو سعيد: دفع
إليها أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الشُّكْرِيُّ كتاباً...»، وجاء -
أيضاً - : «رواية لقاضي أبي سعيد... الشُّكْرِيَّ عن أبي محمد عبد
الله... الشُّكْرِيِّ»^(٣)، كما جاء في طُرَّة كتاب (أسماء جبال تهامة) لعزلم
السلمي: «قال أبو سعيد... الشُّكْرِيَّ: أحبرنا أبو محمد عُبَيْدُ اللَّهِ
لشُّكْرِيَّ قراءة عليه...»^(٤).

وقد وقع في بعض لاسي علي الفارسي يُقْبَلُ منه أنَّ الشُّكْرِيَّ هذا عنه، وليس
هو: «قرأ - أطل الله بقاء سيِّدنا الأمير سيف الدولة - عبدُ سيِّب الرقعة السادة
من حضرة سيِّدنا، فوجد كثيراً منها شتاً لم تجر عادة عبده به، لا سيِّب مع مثل
صاحب الرقعة، لا تـه تذكر من ذلك بعض ما يدنو على قلبه تحفظ هذا الرجل
[يريد بن حاله]، ولم يذكر ذلك محقق المسائل الحسان] فما يقوله، وهو قوله:
ألو يبقى عمر روح ما صلح أن يقرأ على الشُّكْرِيَّ، مع عنه بأن ابن بهر
الشُّكْرِيَّ يقرأ عليه الصيَّان ومعلمهم، أملاً أصحَّحَ أن يقرأ على من يقرأ عنه
لصبيان! هذا ما لا جد به، كيف وهو قد علط فما حكاه عني، وأني قلتُ (ن)
لشُّكْرِيَّ قرا عليّ، ولا أقلُّ هذا، إنك قلتُ (تعلَّم مني، وأخذ عني هو وغيره

(١) شرح الشُّكْرِيَّ ٨٧/٤ ب

(٢) انظر: المصدر السابق ١٠٧/٤ ب

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء، ٥٤٧/١٤

(٤) انظر: التسمية ص ١٩٥، ١٩٦، وانظر - أيضاً - : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ١، م ٩٨
ص ٩٥، ٩٧

(٥) انظر: أسماء جبال تهامة (أطلس نوادر لمخطوطات) ٣٩٥/٢

(٦) وهو جد تلاميذ الشُّكْرِيَّ المتفصّلين به، ويشتقُّ صحرا سيِّب الدولة انظر: معجم الأدباء، ٣٥٧/٧

مَنْ يَطْرُقُ السُّومَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا لَعَلَّاهُ، وَلَيْسَ مَوْلًى لِقَدْلٍ انْعَلَمَ مَعِيَ) مثل
 (قَرَأَ عَلَيَّ): لَأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِ مَنْ لَا سَعْلَمَ مَعَهُ وَقَدْ يَتَعَلَّمُ مَعَهُ مَنْ لَا يَقْرَأُ
 عَلَيْهِ وَتَعَلَّمَ ابْنُ تَهْرُودَ السَّرَافِي مَعِيَ فِي أَيَّامِ مُحَمَّدِ بْنِ لَسْرِيٍّ^{١١} وَبَعْدَهُ لَا سَعْلَمَ عَلَى
 مَنْ كَانَ يَعْرِفُنِي، وَيَعْرِفُهُ، كَعَلِيِّ بْنِ عَيْسَى الْوَرَّاقِ^{١٢}، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ^{١٣}،
 وَمَنْ كَانَ يَطْلُبُ هَذَا الشَّأْلَ مِنْ بَنِي الْأَزْزَقِ الْكَاتِبِ، وَعَيْرِهِمْ، وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ
 الْفُرْسِ الدِّبْسِ كَانُوا يَرْوُونَهُ بِعُثْمَانِي فِي صَفِّ الشُّوَيْبِيِّ^{١٤}، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ
 دُرَّسَرِيهِ النَّحْوِيِّ^{١٥}؛ لَأَنَّهُ كَانَ جَارِي يَتَّيْتُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ لِعَسَى بْنِ جَعْفَرٍ أَحْوَهَ،
 فَسَقَطَ إِلَى دَارِهِ الَّتِي رَوَّاهَا عَنْهُ فِي دَرْبِ الرَّعْقَرَانِيِّ^{١٦}
 وَمِنْ عَرَفَ مَا يَبْنِي السَّرَافِي وَالْفَرَسِي مِنْ تَنَافُسٍ تَوَقَّفَ مَعِيَ فَيُجَلِّدُ
 هَذَا الْكَلَامَ.

• تِلْكَامِيَّةٌ :

لَمْ يَقْصُرْ أَبُو سَعِيدٍ لَسْرِي فِي دَرْسِهِ عَلَى النَّحْوِ وَحْدَهُ، وَأَمَّا كَانَ يُنَازِلُ
 - أَيْضاً - الْقَرَائِطَ^{١٧}، وَالْحَدِيثَ، وَالْفَقْهَ، وَالْفَرَائِصَ، وَلِلْعَمَةِ، وَلِشُعْرِ، وَبَعْرُوضَ،

(١١) يَرِيدُ أَنَّهُ يَكُونُ مِنَ الشَّرَاحِ.

(١٢) يَرِيدُ الرَّهْمَانِيَّ.

(١٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ الْغُبَرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْمَعْرُوفُ بِ«حَاطِقٍ»، أَحَدُ أَصْحَابِ أَبِي الشَّرَاحِ
 انظر : التَّحْقِيقُ ٦ / ٥

(١٤) شُوَيْبِيُّ : أَحَدُ أَهْلِ بَغْدَادِ بِالْجَنَابِ الْقُرَيْبِيِّ مِنْهَا، رَجُلٌ مَقْبُولٌ الشُّوَيْبِيَّةِ. انظر : معجم البلدان
 ٤٧٤/٢، ومراصد الاطلاع ٨٢١/٧.

(١٥) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ دُرَّسَرِيهِ بْنِ الْهَرَوَانِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيُّ الْقَسْوِيُّ، تَوَفِّيَ سَنَةَ «٣٤٧ هـ»
 انظر : إنباء اللغات ١١٣/٢ - ١١٤

(١٦) دَرْبُ الرَّعْقَرَانِيِّ : دَرْبٌ بِجَانِبِ بَغْدَادِ الْفَرَسِيِّ، سَمِّيَ بِغَدْلِهِ لِأَنَّ الْفَرَسِيَّ كَانَ يَحْمِلُ
 سَكَنَهُ، وَالزَّهْرَانِيَّ مَسْنُوبٌ إِلَى قَرْيَةٍ قَرِيبَ بَغْدَادَ، اسْمُهَا الزَّهْرَانِيَّةُ

انظر : معجم البلدان ١٤١/٢، وخطط بغداد في القرن الخامس الهجري ص ٢٣

(١٧) لِمَسَائِلِ الْعَبِّيَّاتِ ص ١٥٩

(١٨) سَتَدْرِكُ مَعْنَى تَجَرُّدِهِ فِي الْقَرَائِطِ انظر : شرح الشيرازي ٢٣٧/٤، ١٧١/٥

والقوافي، والحديث، والهندسة، والكلام، والأخبار^(١).

ومن أشهر تلاميذه :

- ١ - أبو بكر بن لُتَاج، قرأ على أبي سعيد لقراءات، وقرأ عليه أبو سعيد النحوي^(٢).
- ٢ - أبو بكر بن دُرَيْد، درس على أبي سعيد النحوي، ودرس عليه أبو سعيد البغلي^(٣).
- ٣ - أبو بكر بن معاهد، قرأ عليه أبو سعيد القراءات، وأخذ عن أبي سعيد النحوي^(٤).
- ٤ - أبو بكر خِزْمَان، قرأ على أبي سعيد الحساب، وقرأ عليه أبو سعيد لنحوي^(٥).
- ٥ - عَمِيَّ بن مُسْتَشِير، بن بنت قُطْرُب، كان يختلف إلى مجلس أبي سعيد، ومثَّ قرأه عنه (ديوان المُرْقُش)^(٦).
- ٦ - مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عُبَاد، أبو عبد الله الْحَوْثِيَّ العَرَقِيُّ، المتوفى سنة «٣٣٤ هـ»^(٧)، قرأ على أبي سعيد السَّيرَافِيَّ النُّعَوِيَّ^(٨).
- ٧ - الحسين بن مُحَمَّد بن حَلَوَيْهِ الْحَوْثِيَّ، المغربي، المتوفى سنة «٣٧٠ هـ»، قرأ على أبي سعيد، وكان متصراً له على أبي علي الفارسي^(٩).
- ٨ - عبد الله بن حَمُود بن هبيل بن مَدَنَج لُزَيْدِيَّ، الأندلسي، أبو محمد،

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/١٢٣، وشاره التبعين ص ٩٣

(٢) انظر : تركة الألبا ص ٢٢٨، وإليه رواية ٣٤٨/١، ومعجم الأدباء ١٤٦/٨، والبيعة ١/٥٠٧

(٣) انظر المصدر السابق

(٤) انظر : إنباء الرواة ١/٣٤٨، ومعجم الأدباء ١٤٦/٨، والنبيه ٧/٥

(٥) انظر : تركة الألبا ص ٢٢٨، وإليه الرواة ٣٤٨/١، ومعجم الأدباء ١٤٦/٨، والبيعة

٧/٥

(٦) انظر : معجم لأدباء ١٧٧/٨

(٧) انظر : إنباء الرواة ٣/٢١٢ - ٧١٣، ومعجم الأدباء ٢٨/١٩ - ٣٩، والبيعة ١/٢٢٤

(٨) انظر : معجم لأدباء ٢٨/١٩، والنبيه ٢٢٤/١

(٩) انظر : إنباء الرواة ١/٣٥٩ - ٣٦٢

لمتوفى سنة «٣٧٥ هـ»، لزم أبنا سعيد إلى أن مات، ثم صاحب
أبا علي^١ لفارسي^٢.

٩ - علي بن محمد بن عباس، أبو حيان التوحيدي، المتوفى في حدود سنة
«٣٨٠ هـ»^٣، وهو أشهر تلاميذ أبي سعيد، وأشكهم تعصلاً له
وأكثرهم ثناء عليه^٤، وقد صرح في كتابه بأنه قرأ على أبي سعيد
أشراح الكتاب^٥، وكتاب (اللفظ) ليونس بن حبيب^٦.

١٠ - يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المزيان السيرافي، المتوفى سنة
«٣٨٥ هـ»، أخذ النحو عن أبيه، وحلقه في حلقته^٧.

١١ - عبيد بن محمد بن جرير الأسدي، أبو القاسم الحوي، العروضي،
المعتزلي، المتوفى سنة «٣٨٧ هـ»، أخذ عن أبي سعيد السيرافي عظم
الأدب، وقرأ عليه كتاب (الوقف والابتداء) لمراء^٨.

١٢ - الحسين بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين الرافعي، الحوي،
المعروف بـ (الحايك)، المتوفى سنة «٣٨٨ هـ»^٩، وما قرأه على أبي سعيد
كتاب (الثبات)^{١٠} لأبي حنيفة الدينوري المتوفى سنة «٢٨٢ هـ»^{١١}.

١٣ - إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، صاحب (المصباح)، المتوفى

١١. انظر: إنباء الرواة ١١٨/٢ - ١١٩، وإشارة التعيين ص ١٦٥، وفيها أنه توفي سنة «٣٧٢ هـ»،

وما أثبتته هو ما ذكره أبو حيان التوحيدي في: البصائر والذخائر ٢٠٠/٨.

١٢. انظر: البقية ١٩٠/٢ - ١٩١، وتاريخ النقد الأدبي عند العرب ص ٢٢٨ وما بعده.

١٣. انظر: الإمتاع والمؤانسة ١٢٩/١ - ١٣٢، وإشارة التعيين ص ٢٢٦، واللبقة ص ١٥٦.

١٤. انظر: الإمتاع والمؤانسة ٢٢٢/٦.

١٥. انظر: البصائر والذخائر ٤٢/٢، وقد صرح في مواضع كثيرة من هذا الكتاب بتسميته على
السيرافي.

١٦. انظر: اللبقة ص ٢٤٥.

١٧. انظر: معجم الأدباء ٦٣/١٢ - ٦٨.

١٨. انظر: المصدر السابق ١٥٥/١٠.

١٩. انظر: إنباء الرواة ٧٧/٦، وكتاب (الثبات) مطبوع بتحقيق بريهارد لفي،

١٠. انظر ترجمته في: إنباء الرواة ٧٦/١ - ٧٩.

- سنه «٣٩٨ هـ»^(١) ، دخل بغداد، فقرأ على أبي سعيد اللغة^(٢)
- ١٤ - عبد الباقي بن محمّد باتيس لشّحي، المتوفى سنة «٤٠٠ هـ» ، لقي أبا سعيد، وتلك الحبة^(٣) .
- ١٥ - العباس بن أحمد بن موسى، أبو الفضل الشّحي، المصري، المتوفى سنة «٤٠١ هـ» ، ذكر أنّه أحد أصحاب الشّيرازي^(٤) .
- ١٦ - المحسن بن يرهيم بن هلال الشّين، المتوفى سنة «٤٠١ هـ» ، قرأ على أبي سعيد كتاب (م يلحن فيه انعاماً) لأبي حاتم السجستاني^(٥) .
- ١٧ - عبد السلام بن الحسن بن محمّد، أبو أحمد المصري، للموي، لتوفى سنة «٤٠٥ هـ»^(٦) ، ذكر أنّه قرأ على أبي سعيد^(٧) .
- ١٨ - أحمد بن بكر القندي، أبو طاهر، المتوفى سنة «٤٠٦ هـ» ، أخذ عن الشّيرازي، وأبي علي الفارسي، وكان اختصاصه بأبي علي، واتّسبه إليه أكثر وتعصّب له ومرو^(٨) .
- ١٩ - علي بن محمّد بن عبد الرحيم بن دينار الكاتب، أبو لحسين، لتوفى سنة «٤٠٩ هـ» ، أخذ عن أبي سعيد الشّيرازي، وأبي علي الفارسي^(٩) .
- ٢٠ - صاعد بن الحسن بن عيسى الرّمعي، السفّادي، المصري، المتوفى سنة «٤١٠ هـ» ، أحد الذين أخذوا عن الشّيرازي^(١٠) .

(١) انظر : إشارة التبعين ص ٥٥ - ٥٦

(٢) انظر اللغة ٤٤٦/١

(٣) انظر : إنباء الرواة ١٥٥/٣

(٤) انظر : البنية ٢٦/٢

(٥) انظر : معجم الأدياء ٨١/١٧ - ٨٩ - ١٥٢/٨

(٦) انظر : إنباء الرواة ١٧٥/٢ - ١٧٦

(٧) انظر : البصائر والذخائر ١٩٩/٦ ، وإنباء الرواة ٢١٢/٣

(٨) انظر : نزهة الألبا ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وإنباء الرواة ٢٨٦/٢ - ٢٨٨ ، ومعجم الأدياء ٢٣٦/٢ - ٢٣٨ ، وإشارة التبعين ص ٢٦

(٩) انظر : معجم الأدياء ٢٤٥/١٤ - ٢٤٨

(١٠) انظر : إشارة التبعين ص ١٤٦ - ١٤٧

- ٢١ - محمد بن عثمان بن هُكَيْل، أبو عبد الله، المتوفى سنة «٤١٠ هـ»،
صاحب السِّيراني^(١)
- ٢٢ - إبراهيم بن سعيد بن الطَّيِّب، أبو إسحاق الرُّدَعِيّ، المتوفى سنة
«٤١١ هـ»، صاحب السِّيراني، قرأ عليه (شرح الكتاب)، وسمع منه كتب
اللغة، والدواوين^(٢)
- ٢٣ - عبيد بن عُبَيْد لله بن ابْنَدَق، أبو القاسم البَغْدَادِيّ، المتوفى
سنة «٤١٥ هـ»، أخذ عن لسيراني، وطبقته^(٣).
- ٢٤ - عليّ بن عُبَيْد الله بن عبد الغفار أبو الحسن السَّمْعِيّ، المتوفى سنة
«٤١٥ هـ»، قرأ على السيراني، ولغراسي^(٤).
- ٢٥ - يحيى بن محمّد لأرزني، النحويّ، المتوفى سنة «٤١٥ هـ» دُكِرَ أنّه
أخذ عن أبي سعيد السِّيراني^(٥).
- ٢٦ - هبة بن هبسي بن الفرج بن صالح الرُّبَيْعِيّ، المتوفى سنة «٤٢٠ هـ»،
أخذ عن أبي سعيد السيراني ببغداد، ثم خرج إلى شيراز، ولزم أبا علي
الدارسي نحواً من عشرين سنة^(٦)
- ٢٧ - هبة بن منصور بن طالب الحنّبيّ، أبو الحسن القارح، المتوفى سنة
«٤٢١ هـ»^(٧)، قال في رسالته إلى النعماني - «وكنْتُ أحتلف إلى علماء بغداد،
إلى أبي سعيد السيراني، وعليّ بن عيسى الرُّمَّانِيّ...»^(٨).
- ٢٨ - محمد بن عبد الواحد بن علي بن ربهيم بن رزمة، أبو النعمان البَرَكْزِيّ،

(١) انظر : معجم الأدباء ٢٤٩/١٨ - ٢٥٠.

(٢) انظر : إنباء الرواة ٢٠٢/١ - ٢٠٣، ونكت النُحَّاب من ٨٨-٨٩، والبغية ٤١٢/١، والاشعار الرقيقة
في مآثر بني ربيعة من ٤٤.

(٣) انظر : البغية ١٧٨/٢.

(٤) انظر : البغية ١٧٨/٢، وانظر : ترجمة الألب من ٢٤٨.

(٥) انظر : ترجمة الألب من ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٦) انظر : إنباء الرواة ٢٩٧/٢ ومعجم الأدباء ٢٨٨/١٤ - ٨٥، وإشارة التعيين من ٢٢٣.

(٧) انظر : البغية ٧/٢.

(٨) رسالة ابن القارح (مع رسالة الفقراء من ٣٨).

- المتوفى سنة «٤٣٥ هـ»، حدث عن أبي سعيد^{٢٩}، روى عنه كتاب (وصف
لمطر والسحاب) لابن كريد^{٣٠}.
- ٢٩ - محمد بن إسحاق التميمي، أبو العرج الزرق، المتوفى سنة «٤٣٨ هـ»^{٣١}،
قال في كتابه (مهرست) : «قال شيخنا أبو سعيد : رحمه
الله - ...»^{٣٢}، وقال - أيضاً : «وكذا حدثني الشيخ أبو سعيد
السيراي^{٣٣}» .
- ٣٠ - أبو العباس بن ماهان، من أصحاب أبي سعيد الذين لزموه شين عدة،
وعلق عنه زهاء عشرة آلاف ورقة من (شرح الكتاب)، وغيره^{٣٤}.
- ٣١ - انجيس بن مرقوة الفارسي، قال أبو حيان التوحيدي : «وخصرت^{٣٥}
مجلس شيخ لدهر، وقريع العصر، العديم المثل، انفقود الشكل، أبي سعد
السيراي، وقد أقبل على انجيس من مرقوة الفارسي يشرح له ترجمة
المدخل إلى كتاب سيبويه) من تصليفه»^{٣٦}.
- ٣٢ - أبو إسحاق لماتني، الذي يقول شيئاً على شحه أبي سعيد : «ما
قرأتُ عنه خيراً، ولا شيئاً قطُّ فيه ذكرُ الموت، والقبر، والبعث، ولشروع،
ولحساب، والجنة، والنار، ولوعده، والرعيذ، ولعقاب، ... إلا ويكفي منها،
وجزعَ عليها، وربما نقص عليه يومه، ولنته ...»^{٣٧}.
- ٣٣ - محمد بن أحمد العنبدجاني، أبو الندى أخذ عن أبي سعيد، فأكثر^{٣٨}.

(١١) انظر تاريخ بغداد ٣٦١/٢

(٢١) انظر : وصف المطر والسحاب ص ١

(٣١) انظر - معجم الأدباء ١٧٢/١٨، والأعلام ٢٩٢/٦.

(٤١) المهرست ص ٥٧

(٥١) المصدر السابق ص ٤٥

(٦١) انظر : معجم الأدباء ١٥٨٢/٨.

(٧١) انظر : المصدر السابق ١٥٢/٨ - ١٥٣

(٨١) انظر : المصدر السابق ١٧٢/٨ - ١٧٣

(٩١) انظر : إنباء الرواة ١٨٧/٤، وأبو الندى هو شيخ الأسرود المتعجباني، صاحب الردود على الغصاء.

انظر : إصلاح ما خلط فيه أبو عبد الله الندي ص ٢٩، ٣١

- ٣٤ - محمد بن أحمد بن عمر لحلال، أبو العنائم اللغوي تلمذ عن أبي سعيد السيرفي، وطلته^١
- ٣٥ - سليمان بن محمد انهرأوي، لقى أبا سعيد السيرفي، وروى عنه^٢.
- ٣٦ - طلحة بن كردان النحوي، من أصحاب السيرفي^٣.
- ٣٧ - محمد بن عيسى بن عثمان العطار، النحوي، ذكره السيوطي، وقال: «أخذ عن السيرفي»^٤.
- ٣٨ - إبراهيم بن علي الفارسي، أبو إسحاق لنحوي للغوي، أخذ عن السيرفي، فأكثر^٥.

• منزلة بين علماء عصره :

يُعدُّ سيرفي ثالثَ ثلاثة من أشهر النحويين في القرن الرابع الهجري والأحران هما :

- لحسن بن أحمد بن عبد الله بن سليمان، أبو علي الفارسي، المتوفى سنة «٣٧٧ هـ»^٦.
- وعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرُماسي، المتوفى سنة «٣٨٤ هـ»^٧.

(١) انظر : معجم الأدياء، ٢٠٨/١٧، والبيعة ٣٧/١

٢ انظر البيعة ٦٠٢/١

٣ انظر : إنباء الرواة ٩٣/٣

٤ البيعة ٢٦٨/٢

(٥) انظر : أعلام البصريين ص ٣٥٢، وإنباء الرواة ٢٠٦/١ - ٢٧، ومعجم الأدياء ٢٠٨/١ - ٢٠٥، والبيعة ٤٢٠/١

(٦) انظر : نزهة الألب ص ٢٣٦ - ٢٣٢، وإنباء الرواة ٣٠٨/١ - ٣١٠، ومعجم الأدياء ٢٣٢/٧ - ٢٦٩

(٧) انظر : نزهة الألب ص ٢٢٣ - ٢٣٥، وإنباء الرواة ٢٩٤/٢ - ٢٩٦، ومعجم الأدياء ٧٨ - ٧٣/١٤

وقد توافرت أسباب تدعو إلى تضافسهم، وتعاينهم، وهي :

أولاً : أنهم عاشوا جميعاً في بغداد.

ثانياً : أنهم من طبقة واحدة

ثالثاً : أنهم جتمعوا في جلق لأشباح، كدرّجج، وابن الشراح، وضرماد، وبني بكر بن دُرند

فأما الرُّمّاني؛ فلم يكن له صيت صاحبه : لسبين :

الأول أنه مرج السحو بسطلي مَث جعل العامة يقرون من خلقتة ولدا

يقول أحدهم : «التحويون في زمنا ثلاثة : واحد لا يُفهم كلامه، وهو

الرُّمّاني، وواحد يُفهم بعض كلامه، وهو أبو علي الفارسي، وواحد يُفهم

جميع كلامه بلا استذ، وهو السيرافي»^(١).

ويقول الفارسي : «إن كان انشعو ما يقولهُ الرُّمّاني؛ فليس معنا منه

شيء، وإن كان لشعو ما نقوله نحن؛ فليس معه منه شيء»^(٢).

ولعلَّ حكم أبي علي هو الذي دفع الرُّمّاني إلى تفصيل سيراي، إذ

يقول أبو حيان التوحيدي - بعد أن أورد مناقرة أبي سعيد لستى بن

يونس^(٣) - : «قلتُ لعلي بن عيسى : وكم كانت سنُّ أبي سعيد في

ذلك الوقت؟ قال : مولده سنة ثمانين ومائتين، وكان له يوم مناقرة

أربعون سنة، وقد غيبت الشَّبَّابُ بهارمه مع السَّمَتِ والوفار، والبَّيِّن،

والجَلَّة، وهذا شعر أحلَّ الفضل والتَّخْدُم، رَفَلٌ مِّنْ تَظَاهَرٍ بِهِ، أو تَحَلَّى

بِعَلِيَّتِهِ إِلَّا جَلَّ في العَيَونِ، وَغَطَّم في السُّوسِ، وَأَحْبَتَهُ لِقُلُوبُ، وَجَرَتْ

١١ - انظر : الإصباح والمؤانسة ١/١٣٣، ومعجم الأدباء ١٤/٢٤٨، والرُّمّاني السحي من ٢٢٧ - ٢٤٠

١٢ - معجم الأدباء ١٤/٧٥٨، ونزهة الألب من ٢٣٤

١٣ - انظر : نزهة الألب من ٢٣٤، ومعجم الأدباء ١٤/٧٤٨ - ٧٤٩

١٤ - لم يكن أبو علي يرى الرُّمّاني عادلاً، يقول بن جني تلميذُ أبي علي : «قلتُ به يوماً ببغداد - أظنُّه

سنة خمس وسبعين - شيئاً ذكرتُ فيه أبا الحسن هُنا بن عيسى بن الرُّمّاني - عَفَّ الله ع.

وعنه، وأبو الحسن : «ذاك قد سلك الثمانين - فقال نعم هو صبي».

انظر : بقية الخطاير في محلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ٣، م ٦٧، ص ٤٨٨

١٥ - انظر ترجمته في : المعرست من ٣٢٢، وانظر لمناظرة المذكورة في : الإصباح والمؤانسة ١/١٢٨ - ١٢٩

بعدده لأكثر. وقدت لعلي بن عيسى - أم كان أبو علي القسري المحري
 حاضر المجلس؟ قال ١٠٠، كان عابداً، وحديث ما كان، فكان يكتم بحسنه
 لأبي سعيد على ما فاز به من هذا الخبر المشهور، واشتهر المذكور^(١).
 والثاني أنه لم يظهر من تلاميذه أحد يشتر منهجه، ويردّد أرواه ويتعصب له.
 عن عكس صاحبيه، فقد نوافر بهما من تلاميذهما من تعصب لهما،
 وشتر منهجهما، من أبرز أصحاب السراي المتعصبين له :

١ - أبو حيان التوحيدي الذي أسرف في الثناء على شيعه، وقدّم أبي علي
 المدرسي، ومما قاله : «أبو سعيد أجمع لشمس العلم، وأنظّم لمذاهب
 العرب، وأدحل في كلّ باب، وأخرج من كلّ طريق والرّم بدجدة لوسطى
 في اثنين ولحقق، وأزوى للحديث، وأقصى في الأحكام، وأفق في القوي
 وأخصر بركة عن المحتبة، وأظهر أثراً في القنينة ...»

وأما أبو علي فاشتهر تعزداً بالكتاب، واشتهر إكباناً عليه، وبعد من كلّ
 ما عده من علم لكوفي، وما تجاور في اللغة كتب أبي زيد^(٢)،
 وأطرافاً مما لغيره، وهو متّكلاً باللفظ على أبي سعيد، ويحمد له، كيف
 تمّ له تفسير (كتاب سيبويه) من أوله إلى آخره : بفريه، وأمثاله،
 وشواهد، وأبياته؟ «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»^(٣) لأن هذا شيء ما
 تمّ للمبرد، ولا لمزجاج، ولا لاس سراج، مع سعة علمهم، وقبض كلامهم،
 ولأبي علي أطراف من الكلام في مسائل أجاد فيها، ولا تأمل، ولكنه قد
 على (الكتاب) على النظم المعروف.

وحديثي أصحاب أن أبا علي شترى شرح أبي سعيد في لأهواز في سوجه
 إلى بغداد سنة ثمان وستين^(٤) - لاحقاً بخدمة المرسومة به ولده
 المومنة عليه - بألفي درهم، وهذا حديث مشهور، وإن كان أصحابه

(١) لإمتاع والمزاة ١٢٨٤ - ١٢٩٩.

(٢) يزيد الأنصاري صاحب (الرواد)

(٣) من الآية (٥٤) من سورة المائدة.

(٤) وثلاثمائة، وهي السنة التي توفي فيها أبو سعيد السري

نأثرون الإقرار به إلا من زعم أنه أراد النعش عليه وظاهر الخطأ فيه . وأبو علي يشرّب، ويتعالم، وتصدق فظي أهل عدم وطريقة التثابطين، وعدة المتنسكين، وأبو سعيد يصوم لثغر، ولا يعلّي إلا في اجتماعه، ويقيم على مذهب أبي حنيفة، ونيل القصاء مسر، رثأله ويخرج، وعزّه معزل عن هذا

وكان أبو سعيد بعيد القرب؛ لأنه كان يقرأ عليه القرآن، والفقّة، واشروط والعروض، والحو، واللغة، والعروض، والقواي، والحساب، وبهتة، والحديث، والأخبار. وهو في كلّ هذا إماماً في النهاية، وث في لوسط»^١.

٢ ابن خالويه لدي ألف كتاباً سمّاه (به دوراً) نقص فيه كلام أبي علي في (الأعداد)، وقد ردّ عليه أبو علي في (نقص الهاذورا).

ومن أبرز أصحاب أبي علي أبو الفتح عثمان بن جني، وكفنه؛ إذ نشر آراء شيعة، وصلو عنها في كتبه.

وقد لحظت أن أب انتح لم ينقد السيري في كتبه، كما نقد شيخه أصحاب أبي سعيد، وإنما اكتفى بالثناء على شيخه، وهذا قاله : «وبله هو وعيه رحمته، وما كان أقوى قياسه! وأشدّ بهد العلم بطيف لشريف أسد! مكانه إما كان مخلوقاً به، وكيف لا يكون كذلك، وقد أقدم على هذه الطريقة مع جملة أصحابها، وأعيان شيوخه سبعين سنة رتعة عيئته، سافطة عنه كلّهُ، وجعله همه وسدّاه!»^٢.

وإذا ترك ذلك التعصّب، وأردنا العودة لعصبة من الشّيخيّين، نثيّن أن نعصل أحدهم على الآخر فيه إيجاباً، وظلّم ذلك أن السراي فاق ب علي في كثرة لحفظ، والعبية بالغة، ولسماع، ومن نظر في شرحه ل(الكتاب) - وبخاصة شرحه لأبوة بسويد - وكتب تلميذه أبي حيّان التّوجّيدي^٣، والسان العرب) عرف

(١) الإسماع والمؤسسة ١٢٩٠/١ - ١٣٣

(٢) الخصائص ٢٧٧ - ٢٧٦/١

(٣) انظر : البصائر والمخبر ٣٧/١، ١٠٥، ١٧٨، ٨٧/٢، ١٩٣، ٢٢٩، ١٠٥/٣، ١١٠، ١٢١، ١٢٩،

٢٦/٤، ٥٨، ٣٧، ٢٢٢، ٤٦/٥، ٨٧، ٩٥، ١١٨، ١٤٤، ١٨٢/٦، ٢٦، ٢٧٨/٧، ٢٥٥،

٥١/٨، ١١٠، ١٤٧، ١٤٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ١٧٨، وأخلاق التّوحيدين ص ٦٨، ٢٤٨

صحة هذا الحكم.

أما أبو علي فقد برّ أمره في القياس، والنحو، وكتب كتبه، وكتب تلميذه ابن جني تعلقاً بذلك.

ولست أرى من صدق بهذا الحكم، فقد سبقني إليه أبو منصور الجواليقي، وإن كان يعلّم انحرافاً لزاوية على النحو صاحب بقياس، وسبب ذلك في نظري أن أبا منصور في اللغة أمثل منه في النحو.

وقد رأيت الدكتور عبد لمعاش شامي بقصر أبا سعيد بأنه شرح (الكتاب) كاملاً^{١٢}، وهذا ظلم لأبي علي؛ لسببين؟

أحدهما - أن أبا علي لم يكن جاهلاً بالكتاب، بل هو من أروع من نظر فيه، ولم يُعجب أحداً بالقعود عليه سوء، وقد كان له عليه تعليقات.

إحدهما في سفر، وقد حققه الدكتور عوض القوزي، ونشر منها ثلاثة أجزاء.

والأخرى في ثلاثة أسفار، ولم أقف عليها.

كما أن أبا علي في كتبه أكثر الوقوف عند دقائق (الكتاب)، وسبق العناية في تفسيرها، وتحليلها، مثلاً يدل على أنه من أروع من نظر فيه والآخر - أن لأبي علي (الحجة في عدل القراءات السبع) وهو كتاب لا يدل في قيمته عن (شرح السيراني).

كما أن به كتب (الشذكرة)، وهو مفقود، عبر أن من عاكف، والبوطي^{١٣}، والسعددي^{١٤}، وغيرهم قدوة منه خصوصاً فيما دلالة ظاهرة

(١) انظر: معجم الأدباء ٢٥٣/٧ - ٢٥٤

(٢) انظر: ترجمه الألبا ص ٢٩٤، يوحى القلم ٢٥٣/٢

(٣) انظر: أير علي الفارسي ص ٥٨٧

(٤) انظر: البهجة ص ١٦٣

(٥) انظر: شرح التبيين ٩١/٢

(٦) انظر: الأشباه والنظائر ٣٣٢/١، ٣٣٢/٣، ١٥٩

(٧) انظر: العرائف ٣٠/١٣

على أن ذلك الكتاب من أنفس كتب النحو^(١).

• إشارة :

ألف أبو سعيد السيرافي لكتب الآتية :

١ - اصعة الشعر والبلاغة^١ ، وهو مفقود، وقد أورد أبو حنّان التوحيدي نصوصاً ذكر أنه نقلها كتب وجدّها بخط أبي سعيد^٢ ، وأعجب لظن أنها من هذا الكتاب.

ومن هه يتبيّن أن لأبي سعيد مشاركة في البلاغة، وتؤكد ذلك مظهره المشهورة لسق بن يوسف، التي ذهب الدكتور حسن إسماعيل إلى أنها المصدر الأول الذي أخذ منه عبد القاهر الجرجاني نظرية الظم^٣

٢ - (جزيرة لعرب)^٤، وهو مفقود

٣ - (المدخل إلى كتاب سيويه)^٥ ، وهو مفقود.

٤ - (الوقف والابتداء)^٦، وهو مفقود.

٥ - (شرح مقصورة ابن دُرَيْد، ومنه نسخة في مكتبة الأوقاف ببيضاء)^٧

٦ - (أخبار لنحويين لبصريين)، وقد طبع طبعات مختلفة.

(١) قال حاجي خليفة : «هو كبير في مجسات، يخصه أبو القمح عثمان بن جني»، نظر : كشف الظنون ٣٨٤/١

(٢) انظر : الفهرست ص ٦٨، ومعجم الأدباء ١٤٠/٨، والبقيّة ٨٨/١

(٣) انظر : البصائر والداخلات ١١٣/٧، ١١٦، ١٢٧ - ١٢٨، ١٣٠ - ١٣١، ١٣٥ - ١٣٦، ١٣٩، ١٥٦ - ١٥٧

(٤) وذلك في كتابه : دلائل الإعجاز بين أبي سعيد السيرافي، وعبد القاهر الجرجاني.

(٥) انظر : معجم لأدباء ١٥٠/٨

(٦) انظر : معجم لأدباء ١٥٠/٨، ١٥٣، والبقيّة ٥٠٨/١

(٧) انظر : الفهرست ص ٦٨، ومعجم لأدباء ١٥٠/٨، والبقيّة ٨٨/١

(٨) انظر : الفهرست ص ٦٨، ومعجم الأدباء ١٤٩/٨، والبقيّة ٥٠٨/١، وشرح مقصورة ابن دريد ودرجها ص ١٤٢ (قائمة المصادر)

- ٧ - (ألفات الوصل والقطع)، وقد ذكره أبو سعيد في (شرح الكتاب) ^١،
وَيَقُولُ مَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ صَنَعَهُ قَبْلَ (شرح الكتاب)
- ٨ - (شواهد كتاب سيبويه)، وقد ذكره أبو سعيد في (شرح الكتاب) ^٢، وفي
ذلك دلالة على أنه ألف قبل (شرح الكتاب).
- ٩ - (شرح كتاب سيبويه)، وهو أهم كتبه، وسيأتي الحديث عنه بعد، وأذكر
- هنا - أن ابن كثير المتوفى سنة «٧٧٤هـ» انفرد بأن أبا محمد يوسف
ابن أسير في قد أتم (شرح الكتاب) ^٣، وهذا أشبه بالشهر؛ إذ جاء في آخر
الشرح نصٌّ فيه دلالة قاطعة على أن أبا سعيد أتمه قبل وفاته، وهو:
«قال أبو سعيد: أجاز الفرء في (افتعلوا) إذ دُعِيتُ تاء (افتعل) فيما
بعدها، وحُرِّك ما قبلها، وهو فاء العن أن ثبَّت ألف الوصل من
(افتعل) ...» ^٤
- ويؤكد ذلك أمران آخران:
- أحدهما - أن بعض تلاميذ أبي سعيد - كما تقدّم - قرؤوا عليه الشرح، ويتخذ
أن يقرؤوه قبل أن يتم.
- والآخر - أن لدارسي اشترى نسخة من الشرح في سنة «٣٦٨هـ» ^٥، وهي السنة
التي توفي فيها أبو سعيد، مما يدلُّ على أن الشرح قد انتشر قبل وفاة
أبي سعيد.
- ١٠ - (الإقناع)، وهو آخر مؤلفاته، إذ مات قبل أن يتمه، فأتته ابنه
يوسف الذي يقول - «وضع أبي لحوي لمربى ب(الإقناع)» ^٦،
يريد - أنه يشره.

(١) انظر: شرح السيراني ١٣٨/٥

(٢) انظر: شرح السيراني ٣٧/٥، وانظر - أيضاً - معجم الأدباء ١٤٩/٨

(٣) انظر: البداية والنهاية ٣٤٠/١١

(٤) شرح السيراني ٣٠٣ (مصر: جامعة الملك سعود)

(٥) انظر: الإمتاع والمؤانسة ١٣١/١

(٦) انظر: معجم الأدباء ١٤٩/٨، ورسالة الفران ص ٢٦٠

• وقاته :

استقر أبو سعيد في بغداد، ولم يُعَدَّ إلى سيراف، واشتغل في القضاء والافتاء،
بجامع الرضاعة^(١)، ولتدريس، ومداو كذللك حتَّى توفَّاه الله يوم الاثنين، ثاني رجب
سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ودُفِنَ بمقبرة النخيزوان^(٢).

(١) الرضاعة : تقع في الجانب الشرقي من بغداد، وهي منفصلة عن المدينة لفترة انظر خطط بغداد في

العهدة الحسنية الأولى ص ٣٠٥، هامش رقم (١٠)

(٢) انظر الفهرست ص ٩٨، ورمحة الألبا ص ٢٢٨ - ٢٢٩، وريد الرواة ٣٤٩/١، ومجمع الأدباء.

١٤٦٨، ونبذة ص ٨٦

ج - شرح كتاب سيويه للسيوان :

• نسخته وما طُبِعَ منه :

لشرح البراني نسخٌ عديدةٌ . أحدها نسخة بخط المؤلف توجد في حراة السيد
معتمد علي داعي لإسلام بظهران^{١١} ، ولم آن جهداً في الحصول على صورتها ، ولكنني
لم أستطع .

وقد اهتمدتُ في بحثي على ثلاث نسخ .

الأولى : نسخة در الكتب المصرية، ذات الرقم (١٣٧) نحو، نسخها

عبد اللطيف البغدادي - رحمه الله - سنة «٥٧٩ هـ»، وذكر في

حواشيها أنه قلبها نسخة عنها خطُ أبي سعيد، وهي تقع في ستة

أجزاء، فُقد منها الجزء السادس، ومن هذه النسخة صورةٌ فليمةٌ

بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وقد جعلت هذه النسخة أصلاً، فلم أرجعُ إلى سواها إلا عند السَّطط

والثانية : نسخة المكتبة السُّلَيْمَانِيَّة بتركيا، ذات الرقم (١٣١٣)، وهي كاملة،

وتقعُ في مجلدين، وقد تُسَيِّخَتْ سنة «٦٠٩ هـ»، ومها صورةٌ فليمة

بمكتبة جامعة الملك سعود.

والثالثة : نسخة دار الكتب لمصرية، ذات الرقم (١٣٦) نحو، وهي كاملة،

وتقع في ثلاثة مجلدات، ذكر في آخر ثانيها أنها تُسَيِّخَتْ سنة

«١١٤٥ هـ».

وفي المكتبة المركزية بجامعة الإمام سعود فليمةٌ للمجلدين .

لأول، والثاني

وإذا أُخِلَتْ إلى هذه النسخة، والتي قلبها؛ صرَّحتُ بذلك.

هنا، وقد طُبِعَ نَقَصٌ من الشرح، وبيان ذلك فيما يأتي :

أولاً : طبعت لهيئة لمصرية العامة للكتاب أوراقاً من أول الشرح، وأخرجتها في

مجلدين :

(١١) انظر : موسيود إمام النجاة في آثار النازيين ص ٥٧ - ٥٨.

(١٢) انظر : مرجع السابق ص ٥٧

الأول : تحقيق الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب، وبمعاونة الدكتور محمود فهمي حمادي،
والدكتور محمد هاشم عبد القَّائم.

والثاني : تحقيق الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب
وما طُبِعَ مقداره من نسخة ابنِ عبادي ثلاث وستون ومائة لوحة من
جزء الأول.

وقد وعدت لهيئة المذكورة بإخراج كتاب كاملاً في نحو ثمانية عشر
مجلداً ما عدا الفهارس.

ثانياً : نشرت دار الفكر بدمشق مجموعة من أبواب لصرف تحت عنوان
(التَّيراني النحويُّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه)، وهي بتحقيق
الدكتور عبد المعصم ماطر، الذي نال بذلك التحقيق درجة الدكتوراه،
ويُلاحظُ أن لعنوان لا يدلُّ على المضمون.

ثالثاً : نشرت دار النهضة العربية ببيروت أبواب ضرورة الشعر تحت عنوان
(ضرورة الشعر)، وهي بتحقيق الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب.

رابعاً : حقَّق الدكتور عوض القوي لأبواب السبعة، وشرحه تحت عنوان (ما
يحتمل الشعر من الضرورة)^(١).

خامساً : حقَّق الدكتور صبح التَّسميُّ باب الذي قبل الأخير من الشرح، وهو
باب (ما ذكره الكوفيون من الإعدام، وشركته دار البيان العربيُّ
بجدة).

وأشير إلى أن كمية لغة العربية بالأمر ضئيلة شرح منه أجزاء حسب تقسيم
ابنِ عبادي، وحقَّقه ستة من طلابها، فلو بذلك درجة الدكتوراه، وقد اطَّعتُ على
ثلاثة أجزاء :

الجزء الثاني الذي حقَّقه الدكتور دوير محمد أبو السعود.

والجزء الرابع الذي حقَّقه الدكتور سيّد حلال حُسين.

والجزء الخامس الذي حقَّقه الدكتور أحمد صالح دقَّان.

وقد وجدتهم عملوا عملاً لا يُعتمد، إذ حقَّقوا الشرح تحقيقاً حسناً، وحرَّجوا

الشواهد غير أنهم لم يُعنىوا بمسائل الخلاف، وهي من أبرز ما في شرح

١١. وهو الأصح لموافقته ما في الشرح.

• منهج السيرافي فيه:

تقتضي الأمانة العلمية أن أذكر أن الدكتور محمّد عبد المطلب السّكّ، أعدّ رسالةً عنواها (منهج أبي سعيد السّيري في شرح كتاب سيويه) وقد شرّتها دار لشؤون الثقافية العامة ببغداد سنة «١٩٩٠م»

ولم أهيل الوقوف عند ما ذكره الدكتور من ملامح منهج أبي سعيد، وإنما سأفصّل ما توصلتُ إليه .

فأقول : إنّ أهمّ خصائص منهج أبي سعيد السّيرافي في (شرح لكتاب) ما يأتي -

- ١ - اقتفى أثر سيويه في ترك التقديم لكتابه
- ٢ - حافظ على ترتيب أبواب الكتاب، وأسمائها وقد يذكر اختلاف لسان في ترتيب بعض الأبواب^(١).
- ٣ - ابتعد في أغلب المواضع عن تكرار ما سبق ذكره، وتفسير ما يراه واضحاً^(٢).
- ٤ - لم يعتمد طريقة واحدة في شرح أبواب (الكتاب)، وإنما سلك سُبُلًا مختلفة، منها :
 أولاً : تقسيم نصّ سيويه فقرًا، وشرحها فقرًا فقرًا.
 ثانياً : تقديم توطئة لباب، ثم الشروع في ذكر نصّ سيويه وشرحه
 ثالثاً : يورد نصّ سيويه في الباب كاملاً، ثم شرحه.
 وأكثر هذه السبل شيوعاً لسبيل لأوّل^(٣).
- ٥ - حرص على إيراد نصّ سيويه، فأعنى القارئ عن الرجوع إلى (الكتاب).
- ٦ - ترك باباً علم يشرحه، ولم يُشر إليه، وهو باب (ما لا يجوز فيه فعلته)^(٤).
- ٧ - جمع بعض الأبواب في باب واحد^(٥).

(١) انظر : شرح السّيري ١٤٨٣

(٢) انظر : المصدر السابق ٤٦٢، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٩٥، ٩٧، ١٢٢، ٤

(٣) انظر : تفصيل ذلك في : منهج أبي سعيد السّيري في شرح كتاب سيويه ص ١١٥ - ١١٦.

(٤) انظر : الكتاب ٧٤، وقد اقتفى أثره الأعمش في الكتب

(٥) انظر تفصيل ذلك في : منهج أبي سعيد السّيري في شرح كتاب سيويه ص ٩٩ - ١٠١

- ٨ - أضاف إلهياً لم ترد في (الكتاب)، ومنها (باب ما ذكر) انكويون من الإعدام^(١)، و(باب في إعدام القراء)^(٢).
- ٩ - مثل ما أجمعه سموه، وبخاصة ضرورة الشعر، فقد عقد لها ستة أبواب.
- ١٠ - ذكر ما استدركه على سيبويه، وبخاصة في الأبنية^(٣).
- ١١ - حرص على إيراد الخلاف بين المعويين، ومناقشة الآراء، وعرضها إلى أصحابها، وقد يحكي الخلاف، ولا يُدلي بدلو فيه.
- ١٢ - تعصب لبصريين في أكثر مسائل، فحط في حينهم، وأطلق عليهم (أصحاباً)^(٤)، ومن أطرف ما وقع لي من ذلك أنه لما ساق الخلاف في رابع الفعل المضارع : جعل الفراء في ذهابه إلى أن الرفع بالتجرد من انصافه والجردم ، محتدياً مذهب البصريين وهو للوسع موقع الاسم - ولم يجعل له سوى تغيير لفظ، ثم ذكر أن بظنه غير صحيح محتجاً بأن الرفع أول أحوال الفعل، فإذا رفعناه من قبيل وجود المنصوب والمحرزوم فلا بد من حال مقترنة به توجب به الرفع غير مسبوبة إلى شيء لم يكن بعد، وإنما يقال : (نمّ علان من كذا) إذا كان قد دخل فيه ولاسه^(٥).
- ١٣ - عني كثيراً شواهد سيبويه الشعرية فحسّر عريب، وشرح معانيه، وذكر ما فيها من الروايات، وعزا كثيراً منها إلى قائلها^(٦).

(١) انظر : شرح السيرافي ١٣٠٧. (مصورة جامعة الملك سعود)

(٢) انظر : المصدر السابق ٣٠٣، (مصورة جامعة الملك سعود)

(٣) انظر مثلاً : شرح السيرافي ١٩٢/٢ - ب. ٨٢٢/٤، ٨٨٨، ١٣٢/٥، ١٥٠، ١٩٨

(٤) انظر : المصدر السابق ١٢٥/٢، ١٢١٢، ٨٢٢/٣، ١٦، ١٤٧، ١١٦/٤، ١١٩، ١٦٦

١٤٣، ١٧١، ٧٢ ب. ٧٤ - ١٧٥، ١٧٧، ١٣٧، ٢٢، ١٢٤٤، ١٦٤/٥، ١٦٦، ١٥٧

٦٥، ١٨٨ - ٩٤

(٥) انظر - المصدر السابق ١٨٨/٣ - ب.

(٦) انظر - مثلاً - المصدر السابق ٢٢٤/٢، ٣٩٦/٢، ١٥٢، ١٦، ٧٣، ١٨٥، ٩٣، ١٠١،

٢ ١٠٣٩، ١٦، ١٧٧، ١٩١، ١٩٧، ٨٢/٣، ١٤، ١٢، ٥٤، ٥٤، ١٤٢،

١٧٧، ١٦/٤، ١٦٣، ١٤، ١٦٤/٥، ٤٢

- نسخة السرياني نفسه .^١

وهناك نُسخٌ أخرى م يُضَرَّحُ بأسماء أصحَّابها وإنا اكتفى بقوله «وفي أكثر النسخ»^٢، أو «وفي بعض النسخ»^٣، أو «وفي نسخة غيري»^٤، أو «وفي نسخ غيرها»^٥.

وأهم ملامح منهجه في التحقيق ما يأتي :

أولاً : نُسخه على ما وُجد في بعض النسخ، وليس من كلام سيبويه، كتعديلات الأحفش^٦، وحوشي المبرد^٧، وبعض الآبيات لمحنة في نص (الكتاب)^٨

ثانياً : يذكر ما في بعض النسخ من زيادات^٩.

ثالثاً : يُورد اختلاف النسخ في أسماء لأعلام^{١٠}.

رابعاً : يذكر ما ورد في حواشي بعض نسخ من تفاسير لكلام سيبويه، وقد يردّها^{١١}.

خامساً : يذكر ما وقع في بعض نسخ من خطأ في رواية كلام سيبويه^{١٢}

سادساً : قد يُورد اختلاف النسخ، ولا يُعلّق عليه^{١٣}، وقد يُرخّص ما في إحدى النسخ معتمداً على عدمه باللغة^{١٤}.

[١] انظر : شرح السرياني ٤١٨/٣، ١٢١/٤، ١٦٠، ١٧٩، ٥٩٨/٥.

[٢] المصدر السابق ١٦٠/٢.

[٣] المصدر السابق ١٦٦/٢، ١٧٩، ١٩١، ١٦٢/٣، ١٩٥، ١٧٣.

[٤] المصدر السابق ١١٠/٣.

[٥] المصدر السابق ١٩٩/٢.

[٦] انظر : المصدر السابق ١٨٤/١، ١١٠/٣.

[٧] انظر : المصدر السابق ٧٣/٤ - ب.

[٨] انظر : المصدر السابق ١٣٥/٢.

[٩] انظر : المصدر السابق ١١٦/٢، ١٦٠، ١٧٩ - ب، ١٥٤/٢ - ب، ٣٦٨/٥.

[١٠] انظر : المصدر السابق ١٩١/٢.

[١١] انظر : المصدر السابق ١٠٨/٢.

[١٢] انظر : المصدر السابق ١٢١/١.

[١٣] انظر : المصدر السابق ١٩٩/٢، ١٠٣، ٢١٧.

[١٤] انظر : المصدر السابق ٨٩/٥، ٢٢٩.

سابعاً . قد يُحطَّن ما في جميع النسخ معتمداً على ما سبق من كلام
سيرته^(١١) ، أو على ما في المصحف^(١٢) .
ثامناً : نُتَرِّ - أحياناً - أثر اختلاف النسخ في المعنى^(١٣)
تاسعاً : ينقل - أحياناً - تحقيق شيوخه كابن السراج لبعض ما اختلفت فيه
النسخ^(١٤) ، وقد يُعْلَطُ ما في نسخة أحدهم^(١٥) .
عاشراً : يذكر اختلاف النسخ في رسم الأبواب^(١٦) وفي بعض أحاط ترجمتها^(١٧) .

• مصادره :

- أفاد السُّورافي من كثير من كتب معاني القرآن، ولفظه والنحو ومنها :
- ١ - (النوادر) لأبي زيد الأنصاري^(١٨) .
 - ٢ - (معاني الشعر) للأشعثاني^(١٩) .
 - ٣ - (المقتضب) للمبرد^(٢٠) .
 - ٤ - (شعر الهذيين) للشُّكَّري^(٢١) .
 - ٥ - (مسائل لعنط) للمبرد^(٢٢) .

-
- (١١) انظر : شرح السُّورافي ١١٦٩/٤ ، ٢٦٢٥ ب
 - (١٢) انظر : انصار السابق ٢٩٩/٤ ب
 - (١٣) انظر : المصدر السابق ١٢٣/٢ ب ، ١٢٥ ، ١٧٢/٤ ، ١٧٦ ب ، ١٢٨/٥ ب ، ١٢١٥
 - (١٤) سطر : المصدر السابق ٢٢٤/٥ ب
 - (١٥) انظر : المصدر السابق ١٨٥/٥ ب
 - (١٦) انظر : المصدر السابق ٢٥٨/٣
 - (١٧) انظر : المصدر السابق ١٩٩/٥
 - (١٨) سطر : المصدر السابق ١١٧/٦ ب ، ١١٦/٥
 - (١٩) انظر : المصدر السابق ١٦٧/٦ ب ، وقد جاء في أول كتاب معاني الشعر ، للأشعثاني أن سيرافي روى
عن أبي حنيفة
 - (٢٠) انظر : المصدر السابق ٢١١/١ ب ، ١٨٠/٣ ب ، ٢٥٢ ب
 - (٢١) انظر : المصدر السابق ١٩٠/٣
 - (٢٢) انظر : المصدر السابق ٦٠/٣ ب

- ٦ - (تفسير كتاب سبويه) لسيرمان^(١).
- ٧ - (تفسير كتاب سبويه)، ولم يصرح بأصحابها^(٢).
- ٨ - (كتاب الحروف) لأبي عمرو الشيباني^(٣).
- ٩ - (الواضح) لأبي بكر بن الأباري^(٤).
- ١٠ - (الوادو) للحيدي^(٥).
- ١١ - (محتشف القائل ومؤتلفها) لمحمد بن حبيب^(٦).
- ١٢ - (كتاب العين) للمخيل بن أحمد^(٧).
- ١٣ - (كتاب الشجر ولكلا) لأبي زيد الأنصاري^(٨).
- ١٤ - (شوهد كتاب سبويه) للسيراني نفسه^(٩).
- ١٥ - (جمهرة اللغة) لأبي دريد^(١٠).
- ١٦ - (إيمان عثمان) لأبي زيد الأنصاري^(١١).
- ١٧ - (معاني الشعر) لبشار^(١٢).
- ١٨ - (ألفات الوصل والقطع) للسيراني نفسه^(١٣).
- ١٩ - (القوي) للأخفش^(١٤).

(١) انظر : شرح السيراني ١١٤/٣، ١٦٤، ٧٨٤/٤، ٩٤٥/٥.

(٢) انظر : المصدر السابق ١١٩/٣.

(٣) انظر : المصدر السابق ١٧٠/٣.

(٤) انظر : المصدر السابق ١٧١/٣.

(٥) انظر : المصدر السابق ٨٦/٤.

(٦) انظر : المصدر السابق ١٠٦/٤.

(٧) انظر : المصدر السابق ١٩٩/٤، ١٠٦/٥، ٢١٨، ٢٢٦.

(٨) انظر : المصدر السابق ٢٢/٥.

(٩) انظر : المصدر السابق ٣٧/٥.

(١٠) انظر : المصدر السابق ٥٦/٥.

(١١) انظر : المصدر السابق ٦٦/٥.

(١٢) انظر : المصدر السابق ١١٩/٥.

(١٣) انظر : المصدر السابق ١٢٨/٥.

(١٤) انظر : المصدر السابق ١٨٤/٥.

- ٢٠ - (تفسير أبيه سيبويه) لشعبي^(١).
 ٢١ - (العصيح) لشعبي^(٢).
 ٢٢ - (الأبنية) للجرمي^(٣).
 ٢٣ - (تفسير أبيه كتاب سيبويه) لأبي حاتم السجستاني^(٤).
 ٢٤ - (الأصالي) لابن دريد^(٥).
 ٢٥ - (المصادر) لأبي زيد الأنصاري^(٦).
 ٢٦ - (الغريب المصنف) لأبي عبيد القاسم بن سلام^(٧).
 ٢٧ - رقعة منسوبة للمبرد^(٨).
 ٢٨ - رقعة لابن السراج، جمع فيها أحرفاً من أبيه سيبويه مختفياً فيها^(٩) وثقة كتب أخرى قد أهدى عنها، ولم تُصَرَّح بأسمائها، ومنها (معاني لقرآن) بلفظه^(١٠).

• شواهد :

م يكتم الشبرافي بما أورده سيبويه من لشوم ، وإنه أضاع كثيراً من الشواهد النثرية، والشعرية، إما لتعطيد حكم نحوي لم يأت سيبويه له بشاهد، وإما لتأكيد قضية استشهاد به بسببه، وإما لتقوية أمر يتدركه على سيبويه، وإما لبيان معنى لغوي، ومتأتي أمثلة ذلك في أثناء البحث.

- (١) انظر : شرح الصيرفي ٢١٦/٥ ب، ٢٢٣ ب، ٢٢٤ ج.
 (٢) انظر : المصدر السابق ٢١٨/٥.
 (٣) انظر : المصدر السابق ٢٢٤/٥.
 (٤) انظر : المصدر السابق ٢٢٥/٥.
 (٥) انظر : المصدر السابق ٢٢٨/٥.
 (٦) انظر : المصدر السابق ١١٤/٥.
 (٧) انظر : المصدر السابق ٢٢٩/٥ ب.
 (٨) انظر : المصدر السابق ١٦٤/٥.
 (٩) انظر : المصدر السابق ٢٢٤/٥ أ - ب.
 (١٠) انظر : معاني القرآن للقرطبي ٣٧١/٦ - ٣٧٢، شرح السيرافي ١٥٦/٢ ب.

وقد لعبتُ بعد تتبعي لشراهد السِّرائي ما يأتي :

أولاً : أنه استشهد بالقراءات بأنواعها^(١)

ثانياً : أنه يعتد برسم المصحف^(٢) .

ثالثاً : أنه يحكم - أحياناً - بأن إحدى القراءات أجود في تقدير النحر^(٣)

رابعاً : أنه نصَّ على عدم جواز رد لقراءة^(٤)

خامساً : أنه وقع فيما سجد في موضعين :

أحدهما : قوله بعد أن منع الفصل بين المضاب والمضاب إليه بغير لظرف،

و ليجار ولجور . «وَأَمَّا قُرْءٌ بَعْضِهِمْ - وهو سُ عامر :

﴿وَعَدَلِكُ رُسْ لَكَثِيرٌ مِّنَ الشُّرَكِيِّ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٥) - أورد

(قتلُ شركائهم أولادهم) - فهذا خطأ عند لحييين، ولدي دعاء إلى هذه

لقراءة أن مصحف أهل الشام فيه ياءٌ مثبتةٌ في (شركائهم)، فقدر أن

لشركاء هم المضطرون لهم، ندعوا إلى قتل أولادهم، فأضرب (القتل)

بيهم كما يُضارب المصدر إلى فاعله، ونصب (الأولاد)، لأنهم المفعولون، ولو

أضرب المصدر إلى المفعول، فقال : (قتلُ أولادهم) : بدونه أن يرجع

(الشركاء)، فيكون مخالفاً للمصحف، فكأن تباع المصحف أثير صده.

وجه الآية أن يخلف (شركائهم) بدلاً عن (الأولاد)، ويجعل الأولاد هم

الشركاء : لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في أحوالهم، وأموالهم.

وجه آخر : وهو أن تكون الياء المثبتة في المصحف مضبوطة، وقد تكون

بدلاً من الهمزة على لغة من يقول : (شعاً لئله يشعّه شعياً)، وهذه لغة

غير مختارة في القرآن

والقول الأول أجود . وهذان الوجهان على تحريج خط مصحف أهل

(١) انظر تفصيل ذلك في : صبح أبي سعيد السِّرائي في شرح كتاب سبويه ص ١٦٨ - ١٦٩

(٢) انظر - شرح السِّرائي ١٩٢/٣

(٣) انظر : المصدر السابق ١٦٧/٣

(٤) انظر : المصدر السابق ٣/٥ ١١

(٥) من الآية (١٣٧)، من سورة الأنعام ، وانظر القراءة في : السبعة ص ٢٧٠

الشم، وقرعة ابن عامر لا وجه لها^(١).
وتبع الرمحي^(٢) أبو سعيد في هذا الموضع^(٣). وقد ردّ قولهما ابن المير
الإسكندري^(٤)، فأوصى على انفاية^(٥).
والآخر : قوله : «وَأَمَّا قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ الْيَعْنِيَّ : ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا
مِنْهَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ : فصحيحة : لأنه لا منصوب قبله،
فيصطف عليه^(٦).
سادساً - أنه لم يستشهد بأشعار المولدين، كما حرص على نقل قدح بعض
العناء، في الاحتجاج بشعر بعض الشعراء الإسلاميين كقول لأصمعي في
لكمست بن زيد : إنه ليس بحجة^(٧).
سابعاً : أنه - أحياناً - يقول للكرامات ، والآيات الشعرية لتتفق
مع مذهبه^(٨).
ثامناً - أنه يستشهد بنحو ثمانية أحداث، غير أنه لم يسنّ عليها حكماً معروفاً،
وبما أوردها للأمور الآتية -
الأمر الأول : تعصيد خردج حكم نعوّي من الضرورة لشعرية، وقد أورده
له حديثاً واحداً^(٩).
والأمر الثاني : تقوية أسلوب شدة نقله سيبويه عن العرب، وقد أورده له
حديثاً واحداً^(١٠).

١ شرح السري ١٢٥/١-١٢٦.

(٢) انظر الكشاف ٥٤/٢.

(٣) هو حمد بن محمد بن منصور بن الجهمي، الجوزي، الإسكندري، ناصر لدين، أبو العباس، غزواني
مت ١٩٨٣ هـ - انظر : معجم المؤلفين ١١١١/٢ - ١١١٢.

(٤) انظر : الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٥٣/٢ وما بعده.

(٥) من الآية (١١٧) من سورة البقرة، وانظر القراءة في : السبعة ص ١٦٩.

(٦) شرح السري ٢١٤/٣.

(٧) انظر : المصدر السابق ٢٢٥/١.

(٨) انظر : المصدر السابق ١٠٧/١، ١٠٩.

(٩) انظر : المصدر السابق ١٢٣/١.

(١٠) انظر : المصدر السابق ٥٦/٢.

والأمر الثالث : الاستشهاد لمسائل لقوية^(١).

تاسعاً - أنه يستشهد لمسألة لقوية بقول للعجاج بن يوسف شعبي، المتوفى سنة « ٩٥ هـ »^(٢).

* مكانة الشروح بين شروح الكتاب :

شرح (الكتاب) كثير من لحوس من تقدم من رواته، ومما بقي من تلك الشروح - إضافة إلى (شرح لسيري) (التعليقة، لأبي علي الفارسي) و(شرح الرُّمَّاسي)، و(شرح عيون كتاب سيبويه) لأبي نصر القرطبي، و(الكتك للأعلم الشتمري)، و(سجع لأبي) في شرح غوامض الكتاب) لاسي حروف، و(شرح بصائر، فأما (التعليقة) لأبي علي، و(شرح عيون كتاب سيبويه) للقرطبي، فليس سوى تعليقات على بعض نصوص الكتاب، المشككة، ولا يمكن أن يبلغ قيمة (شرح السيراني).

وأما (الكتك)؛ فليس للأعلم فيه سوى اختصار (شرح السيراني) ويؤخذ عليه أنه لم يذكر آيا سعيد، وقد تبيَّه في هوامش البحث على ذلك وأما (تنقيح الأبواب) لاسي حروف؛ فلم أقف عليه، إلا أن الدكتور محمد الكاء ذكر أنه طبع على نسخة منه باقصة، يظهر منها أن لكتاب مقتضب. إذ ترك صاحبه بعض أبواب (كتاب سيبويه)، فلم يتعرض لها، ولم يُعَنَّ بالشواهد، ولم يورد النصوص كاملة، وإنما يقطعها، مما نُعِّم على نقارئ الرجوع إلى (الكتاب)^(٣) ومَّا (شرح لصفار) فقد وقفت على المجلد الأول منه، ويتَّضح منه أن شرح نفيس أحسن صاحبه عرض مسائل الخلاف، ومناقشتها، غير أن لسري فاقه في تحليل الشواهد وتفسير الغريب.

ومَّا (شرح الرُّمَّاسي)؛ فهو - في نظري - فصل أنشراح بعد (شرح السيراني)، فقد وقف مُصَّحَّه عند كثير من دقائق (الكتاب)، وعرضها بطريقة لم أجدها عند

(١) انظر : شرح السيراني ١٠١/٥، ١٠١/٥، ١٠١/٥، ١٠١/٥، ١٠١/٥، ١٠١/٥، ١٠١/٥.

(٢) انظر : المصدر السابق ٢٢٠/٥، وانظر ترجمة العجاج في : شذرات الذهب ١٠١/٥ - ١٠١/٥.

(٣) انظر : صبح أبي سعيد السيراني في شرح كتاب سيبويه ص ٢٠٩ - ٢٠٧.

سواء: إذ يبدأ سيبويه عرص سيبويه من عقد الباب، ثم يورد أسئلة تجمع ما في الباب من أحكام، ثم يجيب عنها مضطراً لحواب عللاً كثيرة.^(١)
ويؤخذ عليه أنه لم يُعن بالشواهد وتفسير القريب، ولم يتقيد بأداء الأبواب، كما لم يذكر نص سيبويه، مما يلزم على القارئ الرجوع إلى (الكتاب).

• منزلته عند العلماء :

لم يلق شرح من شروح (الكتاب) ما لقيه (شرح السيراني) من شأن العلماء، إذ وصفه كثيرون بأنه أحسن تلك الشروح^(٢).

وقد أفاد منه علماء اللغة، وعلماء النحو، ومنهم :

- الأعمى في النكت، وقد تقدّم أنه حنصر (شرح السيراني)، ولم يُشر إليه أبو الحسن علي بن فضال لمحاسني في (شرح عيون الإعراب)؛ إذ نقل كلام سيراني حول الخلاف في ناصب الشمس، ولم يشر إليه^(٣).
- ابن سيده في (المحصر)، وبخاصة في الجزء الرابع عشر، حيث نقل أبواباً من أبواب الصرف، وما لحظته أنه تارة يعزو ما أحده إلى أبي سعيد، وتارة إلى أبي عبي الدارسي، وتارة لا يعزوه.
- ويستأنى أمثلة ذلك في هوامش البحث
- ابن خروف في (تنقيح الألب)، وبخاصة عند حديثه عن أسية سيبويه^(٤)
- ابن يعيش في (شرح المفصل) الذي اقتفى أثر الأعمى في نقل مصوص من (شرح السيراني)، وعدم عزوها إلى أبي سعيد.
- وقد كتبت في أثناء لبحث على كثير من تلك القول
- بن منظور في (لسان العرب)، فقد أفاد كثيراً من السيراني في تفسير أسية

(١) انظر : نزهة الألب ص ٢٢٨، ومعجم الأدباء ١٤٧/٨، وإشارة التعييس ص ٩٤، ومير أعلام سبيل.

٢٤٨/١٦ والبنق ص ٨٦، وألفية ٨٦١ ٥

(٢) انظر : شرح عيون الإعراب ص ١٦٦ - ١٦٧، وشرح السيراني ٧/٢ ١ - ١٠٩ ب.

(٣) انظر : المحصر ١٨٥/١٤

(٤) انظر : منهج أبي سعيد السيراني في شرح كتاب سيبويه ص ٢٠٨

سيبويه، ومن يقرأ (اللسان) : يجد عبارة أذكره سيبويه، وفتره اسمي في تصادفه في مواضع كثيرة.

كما اختصره بعض النحويين، ومنهم :

الحسن بن علي الواسطي، لتوقى سنة « ٤٦٠ هـ »، وسم كتابه (تعليق المختصر من كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح سيبويه)، ويوجد منه نسخة في مكتبة (كوربيلي) بتركيا^{١١}.

واس الضائع عبي بن محمد لكتامي الإشبيلي، لتوقى سنة « ٦٨ هـ »، واسم كتابه (الجمع بين شرحي بن حروف وأنسيراقي لكتاب سيبويه)، ويوجد منه نسخة في مكتبة (القرويين) بفاس^{١٢}.

١١) انظر : سيبويه إمام السحاة في آثار الدارسين ص ٦٩

١٢) انظر : البنية ٢٠٤٢

(٣) انظر : سيبويه إمام السحاة في آثار الدارسين ص ٤٢

القسم الأول

مسائل الاعتراض جمعاً وتوضيحاً ومناقشة

المسألة (١)

مختص بالاسم:

علة امتناع جزم الاسم

من المقرر عند جمهور النحويين أنَّ للإعراب أربعة أوجه: الرفع، والنصب، والجزم، والجرم^١، كما أنَّ من ثابت عندهم أنَّ لرفع، والنصب يشترك فيهما لاسم بالأصالة، والفعل بعمله^٢: لأنَّ عوامل رفع الاسم ونصبه مستقلة بالعمل، وعبر متعلقة بعوامل آخر فقبلت^٣ يُفْرَعُ عليها^٤، بخلاف الجر والجرم معتقده إلى ما تتعلَّق به من فعل، أو ما يقوم مقدّمه، فنفرد به الاسم: بضمه عن ترفع غيره عليه^٥.

أمَّا لجرم، فاختص به الفعل، وامتنع دخوله على الأسماء. وعندنا بحث الحويين علة ذلك ختفوا في الأصل المُعَلَّل، وفي العلة. فأثَّ الأصل المُعَلَّل؛ فافترقوا فيه متتين. العلة الأولى: ترى تخصيص علة المسح بالاسماء غير المنصرفة، ومن هذه العلة: بن عصفور^٦، وأبو حيان^٧ في (التنزيل).

- (١) حالف في هذا القاري، والكوفيون، إذ يروى أن الجرم يسمونه انظر رأي القاري والرد عليه في الإيضاح في عدل البحر ص ٩٤، وانظر رأيه ورأي الكوفيون في الانتساب ٤١٤/١ والجمع ٢١٨/١.
- وفي الأصل عن الكوفيين تناقض؛ لأنه يُكَلِّل عنهم أنهم يروى أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام مقفلة انظر أسرار العربية ص ٢١٧، وتوضيح المقاصد ٥٩٨/١، وشرح الأشعرى ٣٠٨/١.
- (٢) انظر هذه المسألة مفصلة في التبصرة والتذكيرة ٧٦/١ - ٧٧، وشرح المفصل ١٠٧/١. وأشار إلى أن للكوفيين يروى أنَّ الإعراب أصل في الاسم، والفعل، انظر: التنزيل والتكميل ٦٢/١ (مطبوع). وتوضيح المقاصد ٥٦٨/١، كما نُسيب إلى بعض المتأخرين أنَّ الإعراب أصل في الفعل مرع في الاسم. انظر: التنزيل والتكميل ٦٢/١ (مطبوع)، وشرح التنزيل للرازي ٦٢/١ (مطبوع).
- (٣) انظر: شرح التنزيل لابن مالك ٢١٨/١.
- (٤) انظر المصدر الثماني وانظر المسألة مفصلة في الإيضاح في عدل البحر ص ١٧ - ١١٢ وشرح السجستاني ٢٣٠/١ - مه، وشرح المفصل ١٠٧/١، والمطالع السعيد ٧٥/١.
- (٥) هو علي بن مؤمن بن محمد بن عيسى، أبو الحسن بن عصفور، الحطرمي، الإثبيلي، توفي سنة ٢٦٩هـ. انظر إشارة النجاشي ص ٢٣٦ - ٢٣٧ والنجاة ٢١/٧.
- (٦) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أمير الدين الأندلسي، توفي سنة ٧١٥هـ. انظر النجاة ٢٨٠/١ - ٢٨٥.

وَأَمَّا ابْنُ عَصَمٍ فَأَحْتَجَّ بِأَنَّهُ لَجَرَمٌ لَمْ يَجِبْ فِي غَيْرِ الْمُسْوَعِ مِنَ الصَّرَفِ:
لِيُعْتَسَرَ عَنْهُ^{١١}

وَأَمَّا أَبُو حَنِئٍ: فَخْتَلَفَ كَلَامُهُ، فَهُوَ فِي التَّحْدِيدِ، يَرَى أَنَّ ذَلِكَ حَاصِلٌ بِإِسْمِ
مِنِ الصَّرَفِ، إِذَا يَقُولُ «وَأَمَّا طَلَبُ الْعَلَّةِ لِاخْتِصَاصِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ [بِعِنَى الْحَرَمِ
وَالْجَرَمِ] فَهُوَ شَيْءٌ قَدْ بَعَثَهُ لِحَوِيٍّ، وَطَوَّلُوهُ فِي ذَلِكَ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهِ، وَالصَّوْبُ
فِي ذَلِكَ مَا حَدَّثَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ أَنَّ لَتَعَرُّضَ لِمَتَدَعٍ لِحَرَمٍ مِنَ الْمَصَارِعِ الْمَعْرَبِ،
وَأَمْتَدَّ الْجَرَمُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، لِمَعْرِفَةِ عَلَى لِإِطْلَاقِ تَعَرُّضٍ بِسُؤْلِ عَنْ مَبْدِئِ الْفَعْلِ،
وَالسُّؤْلِ عَنْ مَبْدِئِ الْفَعْلِ لَا يَبِينُ لَهُ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّحْسِيلِ ...، وَإِنَّمَا يَبْقَى
يُسْأَلُ عَنَّا كَدَرٍ يَجِبُ قِيَادًا خِلْفَ الْمَصَارِعِ إِذَا أَضْعَفَ إِلَهُ أَسْمَاءَ لِرَمَرٍ،
وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - يَجِبُ قِيَادًا جَزْمُ الْأَسْمَاءِ لَتِي لَا تَنْصَرِفُ»^{١٢}

وَقَدْ اجْتَهَدَ فِي تَأْوِيلِ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ بِمَا يَتَّفَقُ مَعَهُ، بِدَقِّقٍ: (وَأَمَّا قَوْلُ
سِيبَوَيْهِ فِي تَعْلِيلِ امْتِنَاعِ الْحَرَمِ مِنَ الْأَسْمَاءِ - لَتَمَكُّنَهَا وَلِحَاقِ التَّوْبِ بِهَا - :
فَبِهِ يَعْنِي بِذَلِكَ الْأَسْمَاءَ، غَيْرَ الْمَصْرُفَةِ وَمُرَادُهُ لَتَمَكُّنَهَا وَلِحَاقِ التَّوْبِ
بِهَا فِي الْأَصْلِ»^{١٣} .

وَهَذَا التَّأْوِيلُ نَقَلَهُ أَبُو حَنِئٍ عَنْ أَبِي بَصْرِ الْقُرْطُبِيِّ^{١٤} كَمَا ذَكَرَ، وَلَا
يَعْنِي مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ يَعْنِي
مِنَاعَ الْحَرَمِ مِنَ الْأَسْمَاءِ مُطْلَقًا، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ بَصٌّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى
أَنَّهُ يَعْنِي الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا، حَيْثُ يَقُولُ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْعَالَ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛
لَأَنَّ الْأَسْمَاءَ هِيَ الْأَوَّلَى، وَهِيَ أَثْقَلُ تَمَكُّنًا، فَمَنْ شَاءَ لَمْ يَحْقُقْ تَنْوِينَ، وَلِحَقِّقِ
لِعَزْمٍ وَلِسُكُونٍ»^{١٥}

(١١) انظر: لُحْلُ عَلَى الْمَرْبِ ١١٢/١، وشرح الجمل ١١٤/١

(١٢) التَّحْدِيدُ وَالْكَفَى ٧١/١ (مطبع)

(١٣) انظر عن سِيبَوَيْهِ فِي الْكِتَابِ ١٤/١.

(١٤) التَّحْدِيدُ وَالْكَفَى ٧٢/١ (مطبع)

(١٥) هو هَارُونُ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ صَالِحٍ بْنِ جَعْفَرِ الْقُرْطُبِيِّ، تَمَاتَ مِنْهُ «١ هـ ٥٤٠»، انظر: بِسْمِ الرَّوِّ

٣١٢/٣-٣٦٣، وَابْتِجَاءً ٣٢١/٢، وَانْظُرْ تَأْوِيلَهُ بِكَلَامِ سِيبَوَيْهِ فِي: شرح هَيْوَنِ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ ص ١٩ - ٢٠

(١٦) الْكِتَابُ ٢٠/١، وَالْخَمِيرُ فِي الْمِ يَلْعَنُهَا يَعُودُ إِلَى الْأَفْعَالِ

وعلى لرغم من كلام أبي حيان السابق فإنه في (التذكرة) أرسل كلامه، موقع فيه منعه، إذ يقول معللاً منع دخول الجرم على الاسم، مطلقاً: «وعمل حده لحرور الجرم؛ لأن الأمر، والنهي، والشرط لا يكون بالاسم، إنما يكون بالفعل، فعملت عملاً لا يكون إلا في الفعل»^(١).

ولعل هذا الاختلاف في كلام أبي حيان يعود إلى أنه في (التذكرة) ناقلاً، لا مُحللاً، على عكسه في (تنزيل).

أتى بعده لثانية؛ فهم جمهور النحويين، ورأيهم إطلاق تعليل منع الجرم؛ ليشمل جميع الأسماء^(٢).

وعلى لرغم من أن هذا لعل في الأصل لعل فإنه لا ترتب عليه نتائج تذكر، لأن ما يعمل به حد لأصير صالح لأن يعمل به الأصل الآخر. هذا عن لعل في الأصل المفعّل، أما العلة لهم فيه - ايضاً - أسئلة مختلفة

وأي سببويه:

يُعدّ سببه من أوائل من علّلوا منع جزم الأسماء، إذ جاء في كتابه ببيان النص الأول

قولُه: «وليس في الأسماء جزم؛ لتسكنها وللدخول لتوسير، وقد ذهب لتوسير لم يجمعوا على الاسم ذواته ودهاب الحركة»^(٣)

فهو - هب - يرجع منع جزم الأسماء إلى سببين أحدهما: أن الأسماء متسكنة في الإعراب، ولو جُزمت فكانت معرضة لثناء عند انتقاء الساكنين^(٤).

والآخر: أنها منونة، فهو جزم لتسكن الحركة، وقد بطت الحركة ران لتوسير الذي هو لاحق بالاسم، وهذا تفسير لسير في^(٥)

(١) تذكرة المعاني ص ٤٩٧

(٢) انظر: الكتاب ١٤/٩، ٧، والمكتوب ٥/٢، والتعليق ٤٣/١ وما بعده، والتبصرة والتذكرة ٨٠/١،

٨٩، وشرح عيون الإعراب ص ٤٥

(٣) الكتاب ١٤/٩

(٤) انظر، شرح الرئيس ٢٣/٩ وشرح عيون الإعراب ص ٤٦

(٥) انظر: شرح السبهي ١٦١/٩

أما الرُّمَّاسي : فيقول: «ومما انتسب: فيشع من جزم من جهة أنه لو لحق
لحرم لأبطل نسوس الذي هو علامة انتسب، أو أبطل ما يقوم مقام نسوس من
حركة حرف لإعرب؛ لالتقاء الساكنين بدلاً من علامة لإعرب، أو ذهب ليكون
من لتثوين مع إيجاب السكون لمعزم، فيصير العاملُ بمنزلة ما قد عمل شيئاً في
كلّ متون، وذلك فاسد»^(١).

فهو يعمّر مع انتسب جزم الأسماء بأنّها لو حرمت لاقتضى ذلك عملين:
إدخال حركة الإعراب والتثوين أو إدخال سكون لتثوين، وجلب سكون انحراف، فكان
عامل لجزم قد عمل عملين واحد فاسد، ولا يحق ما في حد التفسير من
أثر المطلق

والنص الثاني:

قوله: «واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فلامعاً أثقل من لاسم؛
لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّناً، فمن ثمّ لم يدقق تبيين،
ولحقها الجزم والسكون، وأما هي من الأسماء ألا ترى أنّ الفعل لا بُدَّ
له من لاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول:
(اللَّهُ نَهْأ) ...»^(٢)

فهو في حدّ سمّ يرى أنّ لاسم لم يُحرّم، لأنه خفيف فلا يُحذف ث
انفعل فليثقه كُصّ بالحزم؛ لأنه تحفيف، ويُرجع ثقل الفعل إلى أحسن؛
أحدعه؛ أنّ الفعل لا يستغني عن الاسم؛ لأنّ كلّ فعل لا بُدَّ له من فاعل،
أما الاسم فيستغني عن الفعل.
والأخرى أنّ لفعل مأخوذة من المصدر، والمصدر اسم، فالاسم - إذن -
أصل للفعل^(٣).

وعند المواجهة بين هذين التعيينين الورديين عند سيويه لا يظهر بينهما تناقض،
وإن كان الأول تعليلاً بظاهرة لغوية، هي الظاهرة الصوتية.

(١) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي، أمير الحسن الرُّمَّاسي، توفي سنة «٢٨٤ هـ».

انظر: نزهة الألب ص ٢٣٣ - ٢٣٥، ونبذة الرواة ٢٩٤/٧ - ٢٩٦.

(٢) شرح نرثماني ١/٣٠١.

(٣) الكتاب ١/٢ - ٢١.

(٤) انظر شرح السيرافي ١/٨٥، والتعليق ٤٣/١ وما بعده.

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرى عترض بعض البصريين لسيوره في تعلمه مع حزم الاسم بالتمكن، ولحق التوس فعال - بعد - أورد تعليل سيوره - «واحتج بعض أصحابه» وحكى عن دارني أنه قال - لم يدخل الاسم الجرم لأنه لا يكون إلا بعوامل يستحق دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: (الم)، (ها)، (ان) بصجراة، وما جرى مجراه^(١).

بالعترض - ذر - يرى أن علة مع جرم لأسماء معصية، ينشأ عنهم من كلام سيوره المتقدم أنها لمعظم.

والمتبج كلام اسحوس - بعد سيوره - في هذه المسألة يجدهم على حصة نجاحات:

الانجاء الأول موافقة سيوره، وهو مذهب أكثر بصريين، وبعض لكوفيين وجماعة من المتأخرين، وهؤلاء ثلاثة فرق:

الفريق الأول: أحوز بتعبي سيوره المتقدم ذكرها، ومن هؤلاء: لسري^(٢)، ولصيمري^(٣).

والفريق الثاني: أحوزا بتعليل سيوره الأول وهو أن الحرم لم يدخل على

(١) مراد بهم البصريون لأن السيرى يظن على البصريين أصحابه كما صرح بذلك في شرح الكتاب ٢ ١٢١٢، ١١٠/١ ب.

(٢) هو بكر بن محمد بن عثمان المازني، أبو عثمان، إمام طائفة البصرية السابعة، تولى سنة ٢٣٦ هـ «وقيل: ٢٤٩ هـ» انظر طبقات الزبيدي ص ٨٧ - ٩٣.

(٣) شرح السيراني ١١٢/١، ونظر رأي المازني في شرح الفصل ٧٣/١، والتبديل والتكميل ٧٤/١ (مطبع).

(٤) انظر شرح السيراني ١٠٠/١ ب - ١١١ ب، و ١٨٥ ب.

٥١ هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، أبو محمد من شعوبي القرن الرابع، قال يعقوب بن إسحاق «وكان أبو جهاد يكره وجود الصيمري»، وينقش هذا أن أبا حيان نقل هذه في (الارتشاف، في أربعة عشر موضعاً).

انظر: الارتشاف (فهرس الأعلام) ٩٦٣/٣، وانظر ترجمة الصيمري في: إنباء الرواة ١٢٣/٢ وانبغه ص ١٢٥، ونظر رايه في: التبصرة والتذكرة ٨٠/١ - ٨١.

الأسماء؛ لتمكُّنها، ولحقاق التنوين بها، ومن هؤلاء: جمهور
 أصحاب سيويه، وتبعهم الزجاجي، والمجاشعي^١، وابن
 عصفور^٢، وابن أبي ربيع^٣
 وقد اتفق هؤلاء على أن في جزم الأسماء إخلالاً واجتماعاً؛ لأنه
 يلزم عند الحزم حذف الحركة والتنوين من جهة واحدة
 ولقريق الثالثة: علَّلوا بتعليل سيويه الثاني، وهو أن الحزم لم يدخل على
 الأسماء لاحتساب، ودخل على الأفعال لثقلها، ومن هؤلاء:
 الفراء^٤، وأكثر الكوفيين^٥، والحريري^٦، والأهدب^٧.

- ١١) انظر: الإيضاح في علل الحزم ص ١٠٤
- ١٢) هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم، توفي سنة «٢٣٧هـ». انظر: طبقات الزبيدي ص ١١٩، وإنباء الرواة ١٦٠/٢ - ١٦١
- وانظر رأيه في: الإيضاح في علل الحزم ص ١٢ وما بعده
- ١٣) هو علي بن عطاء بن علي بن غالب بن جابر - بن مجاشع بن ذؤيب القتيبي، أبو الحر المجاشعي، توفي سنة ٤٧٩هـ. انظر: معجم الأدباء ٩٠/١٤ - ٩٨
- وانظر: رأيه في: شرح معاني الأصناف ص ٤٥ - ٤٦
- ١٤) انظر شرح الجسم ٦١٤/٦ - ١١٥
- ١٥) هو عبد الله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين عبد الله بن محمد بن أبي الربيع القرشي، الأموي، توفي سنة ٦٦٨هـ. انظر: إشارة التعيين ص ١٧٤، والبقية ١٢٥/٢ - ١٢٦
- وانظر رأيه في: السطوح ١٨٢/١
- ١٦) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور التميمي، أبو زكريا الفراء، من أئمة النحو الكوفي، توفي سنة ٢٠٧هـ. انظر: طبقات الزبيدي ص ١٣٦ - ١٣٣، وإنباء الرواة ٧/٤ - ٢٣
- وانظر رأيه في: الإيضاح في علل الحزم ص ١٠٦، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٣٢.
- ١٧) انظر الإيضاح في علل الحزم ص ١٠٦، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٣٢
- ١٨) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، توفي سنة ٥١٦هـ. انظر: نزهة الألب ص ٢٧٨ - ٢٨١، وإنباء الرواة ٢٣/٣ - ٢٧
- وانظر رأيه في: شرح مدحة الأصناف ص ٨١ - ٨١
- ١٩) هو محمد بن أحمد بن عبد اليزيد الأهدب، الحسيني التهميمي، توفي سنة «١٢٩٨هـ». انظر: حنية العارفين ٢٨/٢، ومعجم المؤرخين ٢٧٢/٨ وانظر رأيه في: نكاح الطرية ١٢/١

وعلى الرغم من اتفاق هؤلاء على هذا التعليل فإنهم اختلفوا في
"سبب حقة الاسم، وثقل الفعل."

فذهب الكسائي^{١١}، والقراء، وهشام الضرير^{١٢} إلى أن الاسم أخف؛
لأنه يستتر في الفعل، ولا يستتر الفعل في الاسم^{١٣}

وأرجع آخرون ذلك إلى كثرة مدلولات الفعل، فهو يدلُّ على
الفاعل، والمفعول، والظرف، وال حال ... أمَّا الاسمُ فلا يدلُّ إلا
على المسمى لدي تحت^{١٤}.

الاتجاه الثاني: ما حكى عن ابن رسي، وحسب أنَّ الحزم لم يدخل على
الأسماء؛ لأنَّ لغو مله معاني تختصُّ بالأفعال؛ كالنهي، والسهي،
والأمر ... وأصحاب هذا الاتجاه جماعة من النصارى
والمكويين^{١٥}، ذكر أبو القاسم الزجاجي في أخبار^{١٦} منهم امير^{١٧}،
وثعلب^{١٨}، وتسعهم عبد الدائم القيرواني^{١٩}، وابن الخشاب^{٢٠}.

(١١) هو علي بن حمزة الكسائي، أبو الحسن أحد القراء السبعة، ومن أئمة النحو الكوفي، توفي سنة

«١٩٣هـ»، انظر: مراتب المحققين ص ١٤٠ - ١٤١، وطبقات الزبيري ص ١٢٧ - ١٣

(١٢) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي، من نواة الطبقة الكوفية الثانية، توفي سنة «٢٩٩هـ».

انظر: ترجمة الأئمة ص ١٢٩ - ١٣٠، وإنباء الرواة ٣٦٤/٢ - ٣٦٥

(١٣) انظر: الإيضاح في علم النحو ص ١١

(١٤) انظر: المصدر السابق ص ١٠٠ - ١٠١.

(١٥) انظر: المصدر السابق ص ١٦

(١٦) انظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٢٢.

(١٧) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حمير بن حسان بن سليم بن سعد أبو العباس، توفي سنة

«٢٨٦هـ»، انظر: طبقات الزبيري ص ١٠٦ - ١١

(١٨) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، أبو العباس. من أئمة النحو الكوفي، توفي سنة

«٢٩١هـ»، انظر: طبقات الزبيري ص ١٤١ - ١٥٠

(١٩) هو عبد الدائم بن مروق بن جبير، أبو القاسم، لأندلسي الأصل، القيرواني الأصل، كان حيث منه

«٤٦٧هـ»، انظر: إنباء الرواة ١٥٨/٢، والبغية ٧٥/٢

ونظر رأيه في التنزيل والتكميل ٧٢/١ (مطبع).

(٢٠) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، أبو محمد توفي سنة «٥٦٧هـ»، انظر: اب

الرواة ٩٩/٢ - ١٠٣، وإشارة للتعيين ص ١٥٩ - ١٦٠ ونظر رأيه في المرحل ص ٥٢

ولجامسي^{١١}، والعدوي^{١٢}، وقد يُفهم هذا التعليق من قول المبرد
«وتلك [يعني الجواز] عوملٌ لها حاشئة، ولا تدخر على
الأسماء، كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها، وكُلٌّ
على حاله»^{١٣}.

الاتجاه الثالث: الجمع بين مذهب سيبويه ومذهب لمارني، وهذا ما يمكنه
الفارسي^{١٤}، وأبو حيان.

فأما الفارسي فيقول في (التعليقة): «... وثبت أن الأفعال أثقلُ
من الأسماء، والأسماء أخفُّ منها، وإذا كانت أخفُّ منها احتضنت
من الزيادة للآزمة ما لا تحتضنه الأفعال ... فلما احتضنت الزيادة
لحقيقتها ... لزم ألا تلحق الزيادة غيرُ الخلق؛ سبعة من الخلق،
بل يلحقه خلاف الزيادة ... وهو الحذف ... فلحقه الجزم
والسكون»^{١٥}.

فهو - هنا - يقرُّ أن الجزم لم يدخل على الأسماء لحقتها، ودخل
على الأفعال لثقلها، وهذا هو تعليل سيبويه الثاني.
هذا قوله في (التعليقة)، أم في مسائل لعسكرية فيرجع المنع إلى
سمييس

أحدهم سبباً من جهة المعنى، إذ يقول: «وليس في الأسماء لجرمٌ لدي في

[١١] هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامسي، سور الدين، أهر البركات، من خراسان. توفي سنة ٥٩٩هـ.

انظر شذرات الذهب ٣٦١/٧ وانظر رأيي في العوائد النضيمية ٢٢٩/٢.

[١٢] هو محمد بن عيادة بن بري العدوي، نبالكي، رئيس مصر، توفي به سنة ١١٩٣هـ.
انظر: الأعلام ٩٨٢/٦، ومعجم الزواجر ١١٨/١. وانظر رأيي في حاشيته في شذرات
الذهب ٥٧/١.

[١٣] المقتضب ٥/٢.

[١٤] هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبي الفارسي الفسوي، أبو علي. توفي سنة ٢٧٧هـ.
انظر ترجمة الألب من ٢٣٢ - ٢٣٥، وشارة العيين من ٨٢ - ٨٤.

[١٥] التعليقة ٤٤١/١ - ٤٤٠، والمسائل البغداديات من ٥٤٣ - ٥٤٤.

لأفعال؛ لأن عوامل الجزم لا معنى لدخولها على الاسم... ألا ترى
أن النعارة، والأمر، والنهي ونحوها ماضي على لفظ المضارع لا توجد
في الاسم، فهذا انتداع من جهة المعنى»^{١١}
وهذا التعليل يتفق مع ما حكى عن المازني، وأخذ به
للعرض لسيبويه.

والأحر: حيث من جهة اللفظ، إذ يقول: «وما اللفظ: ملأ الأسماء أشد
تمكناً في الإعراب من الأفعال، فلو كان جزؤه يؤدي إلى ضرب من
البناء رُفِعَ ذلك، على أنه لو جزم على حذف الفعل لم يحل من أن
يحذف له الحركة دون التنوين، أو التسوين دون الحركة، أو يحذف
جميعاً، فلا يستقيم حذف التنوين دون الحركة؛ لأنه يفسد الإعراب،
وأما هو حرف تابع له. والجزم يحذف حركات الإعراب، فإذا لم يكن
التنوين إياها لم يجز حذفه له، أو تحذف له الحركة دون التسوين،
وهذه الحركة لا تحذف ويترك التسوين فلا يحذف، بل قد حذف
التنوين وتبقى الحركة، وذلك في نحو الاسم الذي لا ينصرف، أما
أن تحذف الحركة وسقى التنوين، فلا يكون...، وم يستقيم أن يحذف
له جميعاً؛ لأنه في الفعل يحذف شيئاً واحداً، ولا يحذف شيئاً»^{١٢}
وهذا يتفق مع رأي سيبويه الثاني.

وما أبو حيان: فيقول في (التنزيل): «وأما الأسماء التي لا تنصرف
فلم تبق ساكنة في حال الحذف، حتى تكون ترك العلامة لها علامة
للحذف؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لكان إجماعاً بها؛ لما يسم من
حذف شيئين من جهة كل واحد منهما له معنى، وذلك غير
موجود في كلامهم»^{١٣}.

وهذا التعليل يتفق مع تعليل سيبويه الأول، إلا أن أبو حيان خص
- هنا - علة المنع بجعل لجزم علامة للحذف، وليس وجه

١١. المسائل العكزية ص ٢٤٩

١٢. المصدر السابق ص ٢٤٩ - ٢٥٠

١٣. التنزيل والتكميل ١/٢٢٢ مطبوع.

رابعاً، كما يفهم من كلام سيبويه
 هذاً مذهب أبي حيّان في (التنزيل)، أمّا في (التذكير)؛ فيأخذ
 مذهب المعتزلي سيبويه، إذ يقول: «(لم) تثقل الفعل نقيب»
 نقل إلى المعنى، ونقل معناه إلى غير لفظه؛ لأن لفظه لفظ مستقل،
 ومعناه معنى الماضي، ولا يكون في الأسماء شيء معناه هذا لفظه؛
 ولذلك عمت عملاً لا يكون في لأسماء، وهو لجزمه.
 ثم يقول: «وعمل هذه الحروف الحزم؛ لأن الأسماء، والنهي، والشرط
 لا يكون بالاسم، إنما يكون بالفعل، فعملت عملاً لا يكون
 إلا في الفعل»^١.

وأهم الفروق بين كلامي المارسي وأبي حيّان أنّ الأول علّل بثلاثة
 تعليلات: تعليلي سيبويه، وما حكى عن المارسي، أمّا الثاني فعلّل
 بتعليلين: أحد تعليلي سيبويه، وما حكى عن مارسي^٢.

الاتجاه الرابع: أن لجزم اختصاراً بالأفعال؛ ليكون عوضاً عن الجزم في الأسماء،
 وأحسب أنّ أول من صرح بهذا ابن السراج^٣، إذ يقول: «وكما أنّ
 الأسماء قد حُصّت بالأفعال، فلا يكون في غيرها، كذلك حُصّت
 الأفعال بالجرم، فلا يكون في غيرها»^٤.
 ولم يلق هذا الرأي - فيما أعلم - قبولاً لدى الشويعين، حتى جاء

١ - تذكير النحاة ص ٤٩٦ - ٤٩٧

٢ - مذكر ابن يعيش مع أصحاب هذا الاتجاه، مع أنه قد جاء في شرحه بالمفصل تحت
 أحدهما (١٧٣/١) يفتي مع مذهب سيبويه، والآخر (٤١، ٣/٧) يتفق مع ما حكاه المعتزلي سيبويه
 عن المارسي لأنه - كما يظهر لي - ناقل، لا صاحب رأي، ويدلّ على هذا أنّه في الموضع الأول ذكر رأي
 سيبويه غير محروّ، مع يفهم منه أنّه اختاره، ويعقب ذلك بذكر رأي المارسي
 وفي الموضع الثاني ذكر رأي المارسي فقط من غير محروّ، مما يدل على أنّه لا يرى غير، فهذا
 الاضطراب يدلّ على أنّه ناقل

٣ - هو محمد بن السري السراج، أبو بكر، المعروف بابن السراج، من أصحاب المبرد، توفي سنة
 ٣٩٦ هـ. انظر: طبقات الزبيدي ص ١١٧ - ١١٤، ورحلة الأثاب ص ١٨٦ - ١٨٧

٤ - الأصول ١/ ٤

عبد القاهر الجرجاني^(١) في القرن الخامس الهجري، بيعت هذا الرأي من جديد، ثم أخذ به جماعة منهم: ابن الحاجب^(٢)، والرضي^(٣)، وابن الناطم^(٤)، والمرادي^(٥)، وابن عقيل^(٦)، والسليبي^(٧)، ولعمامي^(٨)، والسيوطي^(٩)، ولحظري^(١٠).
كما أخذ به - أيضاً - ابن مالك^(١١) في (شرح التسهيل)، إذ يقول

- ١١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، ولد له في (نزهة الألباء) عبد اللطيف، فلقبه المعروف، توفي سنة ٤٧٦هـ. انظر: نزهة الألباء ص ٢٦٤ - ٢٦٥، وإنباء بركة ١٨٨٨/٢ - ١٩٠٠، وانظر رأيه في: ملقطة في شرح الإيضاح ٨٧/١.
- ٢) هو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو بن الحاجب، توفي سنة ٦٤٦هـ. انظر إشارة التبيين ص ٢٠٥ - ٢٠٥، والبلغة ص ١٤٣ - ١٤٤، وانظر رأيه في: الإيضاح في شرح المفصل ١١٨/٢.
- ٣) هو محمد بن الحسن الأسترادبي، وهي الدين، توفي سنة ٦٨٦هـ. انظر: البهجة ٥٦٧/١ - ٥٦٨، وانظر رأيه في: شرح الكافية ٢٢٢/٢.
- ٤) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي، أبو عبد الله، بنو الدين، المشهور بـ (ابن الناطم)، توفي سنة ٦٨٦هـ. انظر: البهجة ٢٢٥/١، وانظر رأيه في: شرح الألفية ص ١.
- ٥) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري، أبو محمد، بنو الدين، المعروف بـ (ابن أم قاسم)، توفي سنة ٧٤٩هـ. انظر: البهجة ٥١٧/١، وانظر رأيه في: شرح التسهيل ٧٠/١ (مطبوع).
- ٦) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي، الهذلي، بنو... الدين، توفي سنة ٧٦٩هـ. انظر: البهجة ٤٧٧/٢ - ٤٨، وانظر رأيه في: المصنف ٢٣/١.
- ٧) هو محمد بن عيسى بن عبد الله السهمي، المصري، شمس الدين، أبو عبد الله، توفي سنة ٧٧٠هـ. انظر: البهجة ٧٠٥/١، وانظر رأيه في: شفاء العليل ١٥/١.
- ٨) هو محمد بن أبي بكر بن عمرو بن أبي بكر بن سليمان القرشي، المعروف بـ (ابن الناطم)، توفي سنة ٨٣٧هـ. انظر: البهجة ٦٦٨/١ - ٦٧، وانظر رأيه في: معاني الفرائد ١٣٣/١.
- ٩) هو محمد بن أبي بكر بن محمد بن علي، الشافعي، جلال الدين السيوطي، توفي سنة ٩١١هـ. انظر: كنوز الذهب ٥١/٨ - ٥٥، وانظر رأيه في: الهمم ٢١/١.
- ١٠) هو محمد بن مصطفى بن حسن الحصري، توفي سنة ١٢٨٧هـ. انظر: الأعلام ١٠٠/٧ - ١٠١، وانظر رأيه في: حاشية الحصري ٣٥/١.
- ١١) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الهادي الحنفي، جمال الدين، أبو عبد الله، توفي سنة ٦٧٢هـ. انظر: البلغة ص ٣٠١، والبلغة ١٣٠/١ - ١٣٧.

«وَجُعِلَ جَزْمٌ لِفَعْلٍ عَوْضاً مِمَّا بَاتَ مِنَ الشَّرَكَةِ فِي الْفِعْلِ، فَدَعِيَ بِهِ،
لِيَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ صِنْفِي لِعَرَبٍ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ مِنَ الْإِعْرَابِ تَتَعَدَّى،
وَذَلِكَ أَنَّ الْجَزْمَ رَاجِعٌ بِاسْتِغْنَاءِ عَامِلِهِ عَنِ تَعَلُّقِهِ بِفِعْرِهِ، وَانْحَرَجَ رَجَحُ
بِكُونِهِ ثَمَوَةً»^١

ولكنه في (شرح الكافية اشافية) ذهب مذهب آخر، سبق مع ما
حكاه المعتبر عن المازني، إذ يقول: «وليس في الأسماء جزمٌ لأن
عوامله لا تدخل عليه»^٢.

الاتجاه لحامس رخص تعليل امتناع جزم الأسماء، وأول من قدّر به - فيما
يظهر لي - ابن الطراوة^٣، إذ نقل عنه تصنيفه السهيلي^٤ أن
سؤل عن ذلك غير لازم؛ لأن المعاني للبدل على الأسماء
ثلاثة أقسام: مخرجه - ويعني به المرفوع - وداحل في حديث
غيره - ويعني به المنصوب - ومضاف إليه - ويعني به
المدحرج - فلا يحتاج إلى إعراب رابع؛ لأنه لا مدلول له^٥.
وقد وافقه السهيلي على ذلك، إلا أنه اعترض قوله. (فلا يحتاج
إلى إعراب رابع)، رد يقول - معلقاً على كلام شخصه - «وكُلُّ ما
قاله صحيح، إلا قوله. فلا يحتاج في الأسماء إلى رابع، ولا في
الأفعال، فإن لسائل أن يقول: لم أرَ إعراباً رباعاً، وإن أردت أن
يكون الجزم بدلاً من الخفض - فيجيب - حيثنَّ بما اعتلَّ
به السويون من احتلال الأسماء عند ذهب الحركة والتسوين»^٦.

(١) شرح التسهيل ٤٠/١

(٢) شرح الكافية اشافية ١٧٨/١

(٣) هو حسين بن محمد بن عبد الله الشَّيباني، المالقي، أبو الحسين، المعروف به «ابن الطراوة»؛ توفي سنة
٥٢٨ هـ. انظر إنباء الرواة ١٦٣/٤ - ١١٥، واللمعة ٢/١ ٩

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي أصيبغ بن الحسين بن سعدون التميمي، الشَّيباني، المالقي، أبو القاسم،
توفي سنة ٥٨٨ هـ. انظر: نيلمة ص ١٣٦ - ١٢٧، والبيئة ٨١/٢ ٨٢

(٥) انظر نتائج الفكر ص ٩٦ - ٩٢، واعتراضات السهيلي على النحاة ص ٢١٩

(٦) نتائج الفكر ص ٩٦ - ٩٢

ويظهر بي أنَّ في كلام ابن الطراوة مأخذاً آخر - غير ما قاله السَّهيلي - وهو أنَّ قوله: «لأنه لا مدلول له» تعليلٌ للمسألة، يتفق مع ما حكاه المعترض عن ثارني، فابن الطراوة - بن - وقع فيما منعه.

وقد أخذ الصَّفَّار^(١)، والعَرَنِي^(٢) بمنحِب بن انطراوة؛ إذ ذكر أن كلام الحويين في هذه المسألة لا طائل تحته ويانجمله، فإنَّ المتأمل للأثر السَّاطعة تبرز أمامه لتتأجج الآتية:

النتيجة الأولى: أن اختلاف النحويين في المسألة على ثلاثة أقسام:

١ - الاختلاف في الأسماء المعلَّل امتناع دخول العزم عليها، فمذهب الجمهور أنَّ ذلك عامٌّ لجميع الأسماء، ومذهب بن عصفور، وأبي حنَّان في (التبيين) أنه خاصٌّ بالأسماء المسموعة من الصرند.

وأحسب أنَّ هذا خلافاً لا أثر له؛ لأن من أخذ بآثني علَّل بما علَّل به من قال بالأول.

٢ - الاختلاف في وجه الإعراب المعلَّل امتناع دخوله على الأسماء، فالجمهور يرون أنَّه وجه رابع، والسَّهيلي، وأبو حنَّان في (التبيين)، يرون أنَّه بدل عن الجرا^(٣)

ويقلب عندي أنَّ ما ذهب إليه السَّهيلي، وأبو حنَّان يُضَفِّقُهُ أنَّ لعر

(١) هو قاسم بن عبي بن محمد بن سليمان الأنصاري، البطلوسري، أبو القاسم، الشهير بـ«الصَّفَّار»، توفي سنة ٩٣ هـ. انظر: إشارة التبيين ص ٢٦٦، والجمعة ٢٥٦/٢ وانظر رأيه في شرح نكتاب ١/١١١.

(٢) هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد الغَزَنِيّ، شمس الدين، المعروف بـ«أبي المرائيني»، توفي سنة ٩١٨ هـ. انظر النص، اللامع ٢٨٦/٨، والكرايتي، نسابة ٨٢/١ وانظر رأيه في: فتح الرب لذلك ص ٧٤.

(٣) انظر، نتائج الفكر ص ٩١ - ٩٢، والتبيين والتكميل ٧٢/١ لطبع.

علمُ للإضافة عند الجمهور^(١١)، فلا يمكن أن يكون الجزم بديلاً عنه.
٣ - الاختلاف في التعليل، ولا أرى تناقضاً بين آراء المحوِّين في ذلك؛
إذ يمكن حصر تعليلاتهم في ثلاثة أنواع:

أ - علة لفظية: وهي أن الحزم لم يدخل على الأسماء؛ لتسكُّنها، وإلحاق
شوين بهاء، فلو جُزمت لحدثت الحركة والتشوين، وفي هذا
إخلال بالكلمة، وهذا تعليل سيوييه لأول اندي اعترضه
بعض البصريين

ب - علة معنوية: وهي أن الحزم لم يدخل على الأسماء؛ لأنه عومله
تُعليه معاني لا تكون في الأسماء، وهذا مذهب المعترض لسيوييه
الذي حكاه عن الدارمي

ج - عِلَّتَانِ مطلقتان،
جداهما: أنَّ لأفعال أثقل من الأسماء، فلذا خصَّصت بالحزم؛ لأنه ضعيف،
وهذا تعليل سيوييه الثاني.

ولأخرى: أنَّ لحزم خصَّص بالأفعال؛ لكون عوضاً عن الجرمي الأسماء،
وهو مذهب ابن السراج، ومن تبعه.
وليس لهاتين العِلَّتَيْنِ معتمدٌ بعملي ولا معنوي، مما يجعلهما
أبعد من التوهين السابقين

ومن هنا يتبيَّن أنَّ كلام المعترض لا ينقص ما ذهب إليه سيوييه؛
لأنَّ المعترض نظر إلى المعنى، وسيوييه نظر إلى اللفظ، وكلا
انظريين صحيحين؛ ولذا جمع بينهما الفارسي في (المسائل العسكرية)

١١ انظر التفسير ٢٢٧/١، وشرح المفصل ٧٧/١، وشرح الكافية ٢٣/١، ولم يحالف مذهب الجمهور إلا
قطرب المنزلي سنة ٦٥ هـ، فقد أرجع اختلاف حركات الإعراب إلى عِلَّةٍ صوتية، ولم يرجعه إلى
اختلاف المعاني المنطوق بها

انظر رأيه - معصلاً - في: الأشباه والنظائر ٩٢/٩، وقد أخذ بمذهبه من المحشيين الدكتور إبراهيم
أنيس، ولكنه لم يصب إلى قطرب، انظر: من أسرار اللغة ص ٢٢ وما بعدها
لأنَّ أكثر المحشيين يهتمون كلامهم مع مذهب جمهور المحوِّين. انظر - مثلاً - : الزمر في النحو
العربي ص ١٥٩ - ١٦

كما تقدم^(١)

المنفعة لثابته. أن بعض النحويين كسيبويه، والفارسي، وأبي مالك، وأبي حيان
اضيفوا أقوالهم في أكثر من موضع، وهذا يؤكد ما ذكرناه
وهو إمكان الجمع بين آراء النحويين في هذه المسألة؛ لأنه لا
تناقض بينها.

النتيجة الثالثة- أن حكاية المعارض لسيبويه عن انارني - وهي تعجيل منع جزم
الأسماء بأن عوامله لا تدخل عليها - تتناقض مع ما حكى
عنه - أيضاً - أنه يرى أن الجزم بناءً^(٢)؛ لأن الشيء لا
عوامل له، بل إذا كان لجزم بناءً فإنه يكفي علة لامتناع
دخوله على الأسماء؛ لأن البناء ليس أصلاً في الاسم.

(١) انظر: مسائل المعركة ص ٢٤٩-٢٥٠

(٢) انظر: الإيضاح في عمل النحو ص ٩٤، والارتشاف ٤١٤/١.

المسألة (٣)

العلم:

حذف (أل) عن أعلام الأعلام

تنقسم العلمُ بالنظر إلى أصل وجمعه قسمين^(١)
 الأول: العلمُ القصديُّ، وتُسَمَّى به ماله العلمُ المعنى^(٢)، وهو تخصيصُ شيءٍ
 بالاسم قصداً لتعيينه، نحوه: (بكر)، و(هند)،
 والثاني: لعمدٍ لاتفاقيُّ، وهو تخصيصُ أحدِ المشتركين، أو المشتركاتِ بشائعٍ
 تفاداً، ونس على سبيلِ القصد، وهو ما يُسَمَّى (العلمُ بفعلية)^(٣)؛ لأنه
 كان شائعاً في جنسه، ثم غلب على بعض أفراد ذلك الجنس؛ لخصّةٍ
 محتصّةٍ به، وهو ضربان^(٤)
 أحدهما: ما كان ذا إضافة، نحوه: (ابن عمر)، و(ابن عباس)، وهذا النوعُ قد
 بقي على اختصاصه لزومه الإضافة، فلا يجوزُ حذف المضاف إليه أبداً؛
 لشدة اتصاله بالمضاف، ولأنَّ حذفه إحلالٌ بالعلمية؛ إذ هو جزءٌ
 من العلم^(٥)؛
 والآخر: ما كان مقترناً بـ(أل)، وتُسَمَّى (أل عبدة)، وأصبحت للعهد على

(١) هذا تقسيم صدر الأفاضل في التجميع ١٨٥٠/١ - ١٨٦٠، وابن مالك في: شرح النسيب ١٧٠/١، وهو مفهوم كلام الرضي في: شرح الكافية ١٣٩/، وقد جدد بعضهم كتب دكر الخرائطي في توضيح قواعد ١٧٣/١ - العلم بالفعلية قسماً للعلم المنقول، والعمد المترجل، واختاره السيوطي في التمعن ٧٩/١، والمطالع السعيد ١٦٣/١، وهذا فيه نظر؛ لأنَّ الأعلام الفوقالي في حقيقتها منقولةٌ من عموم الجنس إلى العبد.

(٢) انظر: شرح النسيب ١٧٠/١، و١٧٤/١

(٣) جالب ابن الحنَّاب جمهور الحريص فأصق مسمى العلم بالعلم، عن (العلم) انظر مرتجع ص ٢٩٥

(٤) انظر: شرح النسيب ١٧٤/١، وشرح الكافية ١٣٦/٣، وبالسعد ١٣٠/١، وتعميق الفرائد ١٥٢/١، وأخيراً سيوطي لم يخرج عن هذين التفسيرين انظر الكتاب ١٠٠/٢ - ١٠٠/٢

(٥) انظر كتاب ١٠٠/٢، والتجميع ١٨٧/١

لأصح^١ وهذا الصرب نوعان^٢ :

١ حقيقي - وهو ان يكون قد استعمل في غير ما عدت عليه، كـ (الصَّعَقُ)^٣ .
(السَّجَم)^٤ .

٢ غير حقيقي: ويسمَّيه سيبويه (الشيء بعينه)^٥، كما يسميه الخطري
(تقدير)^٦، وهو ألاَّ يُستعمل في غير العلم مع صلاحه لذلك بحسب
وضعه، نحو: (الذَّيْران)^٧، و(العَيُّوق)^٨، و(السَّكَن)^٩، و(الثُّرَيَّا)^{١٠}
ومن هذا الصرب - عند الجمهور - أسماء الأيَّام^{١١}، وذهب ابن العاجب^{١٢} ،

(١) انظر الجملى الثاني ص ١٩٦، وذهب الماقي في: وصفه، الثاني ص ١٩٤، وابن هشام في: المعنى

٥١٧٢ إلى ان (ال) في هذا الأعلام (كقصة)، وقد اعترض الأمير ابن هشام في حاشيته على المعنى
٤٩٨١، وقال: «ال» التي في الأعلام جزء من عدم كانهيم من اجمعوا، فلا معنى لوصفها بالرواية».

(٢) انظر، حاشية الخطري ٨٧٨١، وقسها الرضي في: شرح نكايه ١٤٠٨ أربعة ألسان، وسبب ذلك إلى
سببه، وهي ترجع إلى عيب التسمين.

(٣) الصَّعَق في الأصل صعد تقع على من أصابه الصَّعَق، ولكنه قلب على عويد بن شيبان بن عمرو بن
كلاب، وسمي بذلك لأنه رمي بصخرة فقتله.

انظر الكتاب ١٠٠٢ - ١٠١، وشرح السرياني ٧٨٢ ب، و(اللسان «معجم».

(٤) النُّجْم: طلب على الثُّرَيَّا، فصار هذا له، انظر، إعراب شاكبي سورة ص ٤٦ ومجمل نعمة
ص ٨٥٧.

(٥) انظر الكتاب ١٢٢ - ١٢٣.

(٦) انظر حاشية الخطري ٨٧٨١.

(٧) الذَّيْران، علم على نجم بين الثُّرَيَّا والجزء، ويقال له: الذئب والثُّرَيَّا، انظر اللسان «دير».

(٨) العَيُّوقَة فُعْلُو، بمعنى فاعل، من (العَوَّق)، وهو شبح، تحم أحمر مضيء في طرف المجرة لا يمين يحدو
لثُرَيَّا، سمي بذلك لأنه يحدو الثُّرَيَّا عن لثا، الثُّرَيَّا، انظر المتحاج ١٥٢٤/٤.

(٩) السَّكَن : يقال بمعنى فاعل، فقولهم: (رجلٌ نَدَبٌ) والسَّكَنان : نجسان يزدن، أحدهما السَّكَن
الأنزل، والآخر السَّكَن الرمح، انظر اللسان (سكَن).

(١٠) الثُّرَيَّا: معقَر (شروي) على جهة التكبير، وهو علم على ستة أنجم، سُميت بذلك لفراوة مائها، انظر
اللسان (ثراء) وانظر = كذبت = السحير ١٨٩/١.

(١١) انظر شرح التصريح ١٥٤/١.

(١٢) شرح الكافية ١٤/١.

والروداسي^{١١}، والمقاضي^{١٢}، والصَّان^{١٣} إلى أن علمتها بالقصد، وليست بالعلية (وَأَل، فيها مصاحبةً نقدها إلى العينية لئلا يُلحَظ لأصل.

ولمَن هؤلاء، ينظروا، في أنه ليس لها جسرٌ مستعملٌ حتى تعذب على بعض أفرادها، والصحيح أن لها جنساً مقتراً، وإن لم يستعمل طرداً للقاعدة^{١٤}.

وتُحذف (أَل) من هذه الأعلام مع بقاء عمديتها وجوباً في موضعين^{١٥}.

أحدهما: في السد، كما في الحديث: «لا طَرَقاً يَطْرُقُ بحيرٍ يا رحمن»^{١٦} وكقول الشاعر^{١٧}:

يا أقرعُ من حاسٍ يا أقرعُ إنك إذ يَصْرَعُ أخوك تُصْرَعُ

وإنما وجب حذفها؛ لأن أداة السد لا تدخل على ما فيه (أَل).

والآخر في لإضافة، كقولهم لـ (الجهبة) - وهي إحدى مداخل انقمر - .

(١١) هو محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر البغدادي، الشيباني، شمس الدين، أبو عبد الله، من علماء المغرب للدين وحلوا إلى المشرق، توفي بمدينة سنة ١٠٩٤هـ «
انظر: الأعلام ١٥١٦، وانظر إليه في: حاشية الصبان ١٩٤/١.

(١٢) هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن المقاضي، أبو الإمداد، برهان الدين، توفي سنة ١٠٤١هـ «
انظر: معجم المؤرخين ٣١١، وانظر إليه في: حاشية ص ١٥٤/١.

(١٣) هو محمد بن علي الصبان، أبو العرفان، توفي سنة ١٠٦٦هـ «
انظر: الأعلام ٢٩٢/٦، وانظر إليه في: حاشيته على الأشعرية ١٩٤/١.

(١٤) انظر: القصص ص ١٢، والنسخ ١٨٨/١.

(١٥) انظر: شرح الكافية التفسيرية ٣٢٧/١ - ٣٢٨، وتوضيح المقاصد ٢٦٧/١.

(١٦) هذا جزء من قول جرير - عليه السلام - رسول الله ﷺ «رأى عديثاً إذ أمره أن يقول: «أعوذُ برحمة الله الكريم، وبكلمات الله الثقات الثلاث لا يجاوزهن برٌّ ولا فاجرٌ من شرِّ ما يسؤُن من السماء .. ومن طوارق الليل والنهار إلا طارِقاً يَطْرُقُ بحيرٍ يا رحمن». انظر: لوطاً ص ٦٧٨.

(١٧) نسب البيتان في الكتاب ٩٧/٣، وتتمصيل عين الدعب ٤٣٦/١ إلى جرير بن عبد الله البجلي، وفي الخزانة ٣٩٦/٣، ٦٤٣، والدرر اللامع ٢٢٧/١ نُسب إلى عمرو بن خالد البجلي.

واستشهد بهذا في هذا الباب ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٢٢٨/١، وابن عقيل في: مساعد ١٢٩/١، كما استشهد بهما في باب الشرط: انظر: الكتاب ٩٧/٣، وتكميل ١٣٤/١، والإنصاف

(جبهة الأسد)، قال الشاعر^(١):

يا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرُ به بين ذِرَاعِي وَجْهَةِ الْأَسَدِ
أَمَا لي عِبرٌ لِنَدَاءِ وَإِظْفَافِهِ فَعِيهِ حِلَالٌ مِنَ الْحَوِيِّينَ، كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ مَرَصِ
رَأْيِ سَيَبَوِيهِ، وَالْإِعْتِرَاضِ لَهُ.
وَأَيُّ سَيَبَوِيهِ:

يَرَى سَيَبَوِيهِ نَ (أَنْ) لَارِمَةً لِهَدِّ الْأَعْلَامِ؛ إِذْ يَقُولُ: «وَبِالْأَنْثَرُونَ
(وَالْأَنْثَرُونَ)، وَالْعَبُوقُ»، وَهَذَا اسْمُ حَيْبٍ يَلْزِمُ لَأَلْفٍ وَلِللَّامِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ عِنْدَهُمْ
أَشْيَاءٌ بَعْدَهُ^(٢).

وَلَكِنْ إِذَا سَمِعَ حَتْفَ فَمَهْمُومٍ كَلَامَهُ لِتَفْصِيلٍ، فَمَا كَانَ لَهُ جَنْسٌ مُسْتَعْمَلٌ
كَالْأَنْجَمِ، فَإِنَّهُ يَفْقَدُ عِلْمِيَّتَهُ، وَيَصْبِغُ بِكُرَّةٍ، ذِيقُولُ: «فَإِنْ أُخْرِجَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنَ
(الْتَّعْمِ)، وَ(لِصَّنْعِ) لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً، مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ صَيَّرْتَهُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، كَمَا
صَارَ (ابْنُ رَأْلَانَ) مَعْرِفَةً بِ(رَأْلَانَ)، فَكُلُّهُ أَلْقِيَتْ (رَأْلَانَ) لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً^(٣).
أَمَّا إِذَا كَانَ جَنْسُهُ غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ كَأَعْلَامِ لَأَيَّامٍ، وَ(لَدِيرُونَ)، وَ(الْعَبُوقُ)، وَحَوْبِ
حَيْثُ يَبْقَى عَلَى عِلْمِيَّتِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ قَاتِلٌ: أَمَقْدَلٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، صَارَ حَتْفُ
شَيْءٍ (أَثَرًا)، وَلِكُلِّ شَيْءٍ عَاتَى عَسْ شَيْءٍ (عَيْثُودُ)، وَلِكُلِّ شَيْءٍ سَمَكٌ وَارْتَعِجُ
(بِمَاكَ)؟ هَذَا قَاتِلٌ لَهُ: لَا^(٤)».

(١) هو القُرْدُوقُ، وَمِ أَجَدِهِ فِي دِيَارِهِ (بِحَقِيقِ هِيَ دَارُهُ)، وَتَمَّ شَهَادَةُ بِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ابْنُ مَنَازِكٍ فِي
شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣٢٨/١، بِرَوَايَةٍ: (يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَكْفَنَكَهُ سَاءٌ، وَهِيَ رَوَايَةُ الْمُتَنَبِّئِ
٢٢٩/٤، كَمَا تَشْهَدُ بِهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ فِي: الْكِتَابِ ١٨٠/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٩٣/١،
بِرَوَايَةٍ: (يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرَقَّتْ لَهُ سَاءٌ) وَشَرْحُ الْقَصْرِ ٢١/٣.

وَعِنْدَ سَيَبَوِيهِ لَا شَاهِدَ فِيهِ مِنْ: لِأَنَّهُ يَجْعَلُ (جَبْهَةً) مُقْبَعَةً، وَبَسِطَ مَضَافَةً إِلَى (الْأَسَدِ). انْظُرْ
الْكِتَابَ ١٨٠/١، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ٩٢/١.

وَلَقَدْ رَأَى عَلَيْهِ الْمَبْرُورَ هَذَا، يَرَاهُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ، وَالتَّخْفِيرِ (بَيْنَ ذِرَاعِي الْأَسَدِ، وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ)، وَهَذَا
يَنْتَقِ بِمَعْنَى لَا تَشْهَدُ بِالْبَيْتِ فِي هَذَا لِسَالِكُهُ. انْظُرْ لِلْمُتَنَبِّئِ ٢٢٩/٤، وَشَرْحُ تَفْصِيلِ ٣١/٣.

(٢) الْكِتَابُ ٢/٢

(٣) الْقَصْرِ السَّابِقِ ١٠١/٢

(٤) الْقَصْرِ السَّابِقِ ٢/٣

وقد صرح بدليله في موضع آخر، إذ قال «عُملُ ذلك قولُ لعرب (هذا يومُ اثنين مبارَكاً فيه) ... جعل (الثَّين) اسماً له معرفة، كما يجعله اسماً لرجل»^(١). وهذا وإن كان ظاهره أنه حاصرُ بأيام الأسوع - إذ صُمِّىَ في المصنِّ السابق دَنَ على أنه يرى أن ذلك يسري على كل عدم غلبٍ ليس له جنسٌ مستعملٌ.

الاعتراض ومناقشته:

نسب السيري في لى ليرد أنه رثا مذهب سيبيويه، وهو أن (ثين) فيه حكى عن لعرب علمٌ، يقول السيري - بعد أن أورد قول سيبيويه - : «وقد رثا أبو العباس هذا، وذكر أن (ثين) اسم اليوم لا يكون معرفة أبداً إلا بالالف واللام، وأن قومه (مباركاً فيه) على الحال من النكرة»^(٢).

وقد تشاغل بعض المحررين هنا الاعتراض، ويسدو أنهم أخذوه عن السيري، ومن هؤلاء:

الأعمى الشتمري^(٣). ذكر الاعتراض في (الثكت)، وقد نقله عنه عن السيري^(٤)، ولم يُشر إليه، ولا عرو في ذلك، فالشتمري في (الثكت) ليس سوى مختصر لشرح السيري، كما تقدّم في التمهيد.

ومنهم - أيضاً - الرضي، إذ يقول في (شرح لكافية): «قال سيبيويه: يكون (ثان) اسماً لسوم لمعيّن بلا لام، تقول: (هد يومُ اثنين مبارَكاً فيه، ورثا اسرد، وقال هو حال من الشكرة، قد ولا يكون علماً إلا مع السلام: لكوبه من لفظة»^(٥).

ومنهم - أيضاً - أبو حيّان، إذ يقول في (الارشاف): «وحكى سيبيويه: (هد يومُ اثنين مبارَكاً فيه)، وأل في (أسماء)، لأنام لبسب لتعريف، من أسماء الأيام في مذهب الجمهور أعلام تُؤقمت فيها الصفة ودحت عليها (أل)، وذهب أبو الحسن

(١) الكتاب ٢٩٢/٣ ومثل حكاية سيويه ما أشدّ أثر جُي في (أسماء ص ١٩٤ لأبي صحر الهندل
أرائج آب يره اثنين أم عادي ولم يسمّه على يحدّث الرازي

(٢) شرح السيري ١٢٧/٤

(٣) هو يوسف بن سليمان بن عيسى، توفي سنة «٤٧٦» هـ انظر الفيلد ٣٥٦/٢

(٤) انظر الثكت ٨٩٤/٢ - ٨٩٥

(٥) شرح الكافية ١٣٦/٢

إلى أن (أل) هي المُعرَّقة، فإذا زالت صارت نكرات»^(١١).

ويقول أيضاً - في (التذكيرة): «(اثني) علمٌ بليومٍ بديلٍ وقروحٍ الحال منه ، وردهً لمبردٍ، وهذا: إته نكرةٌ بديلٌ دخول لآلف وللام عديه نحو: اليوم (اثني) كغيره من أسماء الأيام. قال: وربما ذلك من وقوع الحال من النكرة»^(١٢) ومنهم - أيضاً المرادي في (توضيح المقاصد) حيث يقول: «ولا يُحدَقُ [يعني أل] في غير الماء والإصافة لا قليلاً، كقولهم: هذا يومٌ اثني مُدركٌ فيه». ومجيء الحال منه في المصيح يوضح ما قد قول لمبرد في جعله (أل) في (الاثني)، وسائر الأيام للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات»^(١٣).

ومما يلحظ في كلام أبي حيَّان، ولمردى أن رُفْعاً ما نسبته إلى المبرد بأن الحال لا تجيء من النكرة غير لازم؛ لأنه سُمِعَ مجيء الحال من النكرة كقولهم: (عليه منه ييضاً)، واعدله صائفةً عينا، (ومرث بماءٍ يقدِّد رجل) ، فيكون ما حكاه سيبويه من هذا المسموع، وإن قل.

ومنهم - أيضاً الأزهري ، إذ يقول في (شرح التصريح): «وسُمِعَ من كلامهم أيضاً هذا يومٌ اثني مُدركٌ فيه، حكاه سيبويه ومجيء الحال منه يُوضِّح ما قد قول المبرد في جعله (أل) في (الاثني)، وسائر الأسم للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات»^(١٤).

وهذا يتفق مع نص المرادي المتقدم، فلعلَّ لأزهري نقله منه.

ومنهم أيضاً - لسبوطي، إذ يقول في (الهمج): «مدحِب الجمهور أن أسماء لأدم أعلام تُرْفَعُ فيها لصفة، فدخلت عليها (أل) التي سُمِعَ ، ثم عدت

(١١) لا تشاء ٤٩٩/١

(١٢) تذكرة النحاة ص ٩٥

(١٣) توضيح المقاصد ٢٦٧/١

(١٤) انظر الكتاب ١١٢/٢

(١٥) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجسي، الأزهري، روى الدينوري في «٩٠٥ هـ».

انظر: شذرات الذهب ٢٦٨.

(١٦) شرح التصريح ١٥٤/١

مصارف (كـ) (الذبر) ، وحذف المرد فقال: إنها غيرُ أعلام، ولاماتها لتعريف ، قد زلت مصارف تكرات»^{١١}.

وأعلب الظنُّ أنَّ السيوطي نقل هذا عن كلام أبي حيان في (الارتشاف) وهكذا تُجمع هذه المصادر، على أن المبرد يرى أن أسماء الأيام لا تكون أعلاماً إلا إذا دخلت عليها (أل)، أما إذا لم تدخل عليها (أل) فهي تكرات والذي يظهر من كلام المبرد في المقتضب، أنه يَشْمَقُ مع سيمويه على أن أسماء الأيام أعلام، وإن حذفته منها (أل)، حيث يقول: «وتقول معنا كذا علماً في الأيام كذلك، تقول في استاء: استيتاء، وفي أحد: (أخيد)»^{١٢}

فهو لم يدخل (أل) على (سبت) و(أحد) مع أنه جعلها علمين ولم يظهر لي الأصل الذي اعتمد عليه السيوطي في نقل هذا الاعتراض، وأغلب الظنُّ أن المبرد لم يذكره في أمثال (فيلط)؛ لأن ابن ولاد في (الاتصاف) لم يتعرض له.

ولم يخالف المبرد سيمويه في الأعلام الغواب - فيما يبدو - إلا في (الذبر) إذا حدثت منها (أل) كقول الشاعر^{١٣}:

إذا قرأتَ مني يوماً لقيتُهُ لَوَمَلُ أَنْ التَّكَاكِبَ غَدَوَا بِأَسْفَرِ

فمذهب سيمويه كما تقدم - أنها تبقى على عسيئتها، ما لم يرد ويرى أنها تنحرف عن العلمية إلى السكير؛ إذ يقول - بعد أن ذكر (الشعم)، و(الذبر) - «كل واحد من هذين الاسمين معرفة بالألف واللام، من عرفته رجع ذكره، من قال فائلاً، علم لا يكون (الذبر) معرفة به، لاشتقاق لذي هو له، وليس يقال بغيره لأنه لا يقال لكل شيء ذبر شيئاً (ذبر)»^{١٤}

(١١) الجمع ٧٤٨/١

(١٢) المقتضب ٢٧٥/٢ - ٢٧٦

(١٣) هو كثير عزة، انظر ديوانه ص ٨٨، وهو في شرح التسهيل ١٧٥/١، وتلخيص الشواهد ص ١٧٦

برواية ١٨٠ ديواناً ٥ بتفسير فعل ناصب لـ (ذبر)

وعذر أصل اللد حذف لامة ولم يستعمل ناصباً إلا في شعر. انظر اللسان (لد).

وأشبهه جمع مقدر والأشهر في جمع (مقود)، كـ (انجم) و(انجوم)، وهي عشرة أنجم كل واحد منها

(مقود)، انظر اللسان (مقود).

قبل هذا مشتق، كـ(العِدْل)، و(العديْل)، و(العِدْل) للمتناج و(العديْل) لا يكون
٧. للناس، وكلاهما نكرة».

فهو يُشتق (الذِّبْران) في تنكيره إذ حذفت منه (ال) - (العِدْل)، و(العديْل)،
وهذا فيه نظر؛ لأن (العِدْل)، و(العديْل) لهما جنسٌ مستعملٌ، فإذا نُكِّرَ عتُ أورد
جسهما، بخلاف (الذِّبْران)، فإنه ليس له جنسٌ مستعملٌ، يَشيعُ فيه
أما سيويه فقد شبهها بهما في اختصاص سائها بهما، لتَجْمَعُ، كما احتضت
(العِدْل) بِلِمتاع، و(العديْل) بَالنَّاسِ، وكلاهما بمعنى اسم الفاعل.
ويؤيد منذهب سيويه في (الذِّبْران) أنها إذا صارت نكرة - كما يرى المبرِّد -
فلا بُدَّ لها من جنس تعمُّ أراوده؛ لأن لكرة ما شاع في أمته، وهذا غير مستحق في
(الذِّبْران)

يقضي أن أذكر أن بعض الحويز حالف سيويه والمبرِّد، فأجاء حذف
(ال) من الأعلام بغواصة، ومن هؤلاء ابن الأعرابي، والشويعي،
وابن مالك.

فأما ابن الأعرابي فقد نُقِلَ عنه جوز حذف (ال) من أعلام النجوم
كـ(عَيُّوْق)، و(السَّماك)، محتجاً بقولهم: «هَذَا عَيُّوْقٌ طَالَعًا»
وما الشويعي فقد نقل عنه أبو حيان أنه يُفَرِّقُ بين (الانيس)، وسائر الأسماء،
فيحذف (ال) من (الانيس)، ويمنعه في سائر الأسماء، ولم يظهر لي وجهٌ يُعَصِّدُ
هذا لتعريق.

وأما ابن مالك فقد اختلف كلامه في هذه المسألة، فهو في (شرح السهل) يرى

(١) لقتصب ٣٢٥/٢

(٢) هو محمد بن زياد الأعرابي، فهو عبد الله، المعروف بابن الأعرابي، من علماء الطبقة الثانية
للحويز الكوفي، توفي سنة «٢٣١ هـ»، انظر: مراتب الحويز ص ١٤٧، وطبقات الزبيدي ص
١٩٨ - ١٩٧

(٣) هو عمر بن محمد بن عمر الأزدي أبو علي الشويعي، توفي سنة «٦٤٥ هـ»، انظر: إنباء الرواة
٢٣٢/٢ - ٢٣٥، وإشارة شعيب ص ٢٤١

(٤) انظر شرح التمهيد ١٧٦/١، وتخليص الشواهد ص ١٧٩

(٥) انظر تذكرة النحاة ص ٩٥، وم جند في كتب الشويعي التي رقت عليها

أن حذف (أل) من هذه الأعلام قليل^{١١}، وجعل منه قول لعزوق^{١٢} :
 تنظَّرتُ نصرًا والسَّامِكينَ أيُّهما عليٌّ من الفَيْث استهلَّتْ مواطِرُهُ^{١٣}
 ويطلب عندي أنه لا شاهد له في هذه الرواية؛ لأن (نصرًا) هو نصر بن سَدار
 منكُ بقرقيس^{١٤}، وربما لشاهد في رواية أخرى ذكرها في شرح الكافية
 لشافيه^{١٥}، وهي:

تنظَّرتُ نصرًا والسَّامِكينَ أيُّهما

فانصر! أحدُ جمعين معروفين، يقال لهما: (النَّسْران)^{١٦}.

أم في (شواهد التوضيح): فظاهرُ كلامه حرر ذلك بدون قيد، فيقول: «وفي
 قوله (وقرع بن حاسر) بلا ألف ولا م - شاهدٌ على أن د لالف وللام من
 الأعلام العلوية، قد ينزعم عنه في غير هذا، ولا إصافه، ولا ضرورة، وهو ميتٌ خفي
 على أكثر المحققين، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض لعربية: أخذ يومٌ ثيب
 مياركاً»، وما جاء منه في الشعر قول مسكين الدارمي^{١٧} :
 وندبةُ الجعدي في أنْزل بيتَه عليه ترابٌ من صفيح مرصع^{١٨}»

١١ شرح التلخيص ١٢٩/١

١٢ هو هشام بن غالب بن صعصعة المصمعي، توفي سنة ١١٠ هـ في نظر: الشعر والشعر، ٤٧١/١ - ٤٨٧، والأعلام ٩٣/٨

١٣ انظر البيت (بمنه الرواية) في ديوانه من ٢٤٦، والشهوريات من ٨٨٨، والمختص من ٤١/١، ١٠٨، والجنس الثاني من ٢٣٤، وشفاء نعليل ٢٤٢/١، ولعمري ١١٦/١

١٤ هو نصر بن سيار بن رافع بن عكر بن وبعده الكلابي، من ولا الأمويين على سجستان، توفي سنة ١٣١ هـ في نظر الأعلام ٢٣٣/٨

١٥ انظر شرح الكافية لشافيه ٣٢٨/١

١٦ انظر اللسان (س)

١٧ هذه عبارة من حيث طويل رواه سعيد العمري في نسخة أخرى: «بعث علي بن أبي طالب في ربيعة إلى رسول الله ﷺ من نيسابور بعهدة في ديم مقروط، لم تحصل من كرب، فقال: فقتلني من رعيه بعرين حبيشه بن بدو، وأقرع بن حابس» في نظر فتح الباري ٩٧/٨

١٨ هو ربيعة بن عامر بن آتيف، من بني دارم، توفي سنة ٨٩ هـ في نظر: الشعر والشعر، ٤٤٤/١

١٩ شواهد التوضيح من ٢١٦ - ٢١٧، وانظر البيت في ديوان مسكين الدارمي من ٤٩

وإسبغتاً في هذا بيت - عمد سيويه - لم يُقصد به قصّة الصفة الغالبة
 وإسبغت به قصّة الأعلام لمُحتصة كد(زيد)؛ فلما لم تُدخِل عنه الشاعر (أ) ^{١١}
 ولذي أرخعه أن حذف (أل) من هذه الأعلام العولب مقصود على الشاع؛ لأن
 (أل) جرة من العلم، كالبحيم من (جعفر)

(١١) انظر الكتاب ٣/٢٤٤، وتحصيل عيس الذهب ٤/٤٢

المسألة (٢)

المملوع من الحرف

اختصاص علة وزن (مفاعل) و(مفاعيل) وما شابههما بالجمع

من العلة المستقنة بمنع الصرف صيغة منتهى الجموع، وهي ما جاء على (مفاعيل) أو (مفاعيل)، أو ما شابهها في عدد الحروف والحركات، وليس في آخره ما يثبت ولا ياء سببة، وذلك نحو: (مسجد)، و(يسابيح)، فإن كان في حروفه تأنيث نحو: (هيالدة)، أو ياء سبب غير متقدم وجودها على الألف نحو: (ظفاري)، فإنه بصرف؛ لأنه أشبه المفردات^(١).

وأهم ما يُلحظ في كلام البصريين، ومن اقتضى أثرهم من المتأخرين أنهم أقاموا علة صيغة منتهى الجموع مقدم على مطلقين مطلقين متاقرين في سبب مع الاسم من الصرف وهو شبهه الفعل في أنه مرعٍ للاسم من جهتين: إحداهما أنه مشتق منه، والأخرى أنه معتقَر إليه^(٢).

وأول من وضع تلك لإقامة سيوره، «د يقول: «اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال [يعني مفاعل ومفاعيل] لا م يصرف منه وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشدُّ تمكُّناً، وهو الأول»^(٣).

فالعنوان المقترون - كما يتبيّن من هذا النص - هما:

الأولى: أن هذا البناء لا يظفر له في الواحد، وهذا معنى قوله «لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء».

والثانية: أن هذا البناء خاص بالجمع، وهو مرعٍ عن المفرد، وهذا ظاهر

(١) انظر الكتاب ٢٢٧/٣ - ٢٢٨، والمقصد ٣٤٥/٣، والأصول ٩٠/٢ - ٩١

(٢) انظر: الكتاب ٧٣/١، والمقصد ٢٠٩/٣، والأصول ٧٩/٢، وشرح النص ٥٩/١، وشرح الكافية

٣٦/١

وأشير عب إلى أن الكوفيين يرون أن الاسم مشتق من الفعل، فلا تحصل على ولهم الوجه الأول،

وهي أن الفعل مشتق من الاسم، انظر الإنصاف ٣٣٥/١ وب بعدد، والتلخيص البصري ص ١١١

وب بعدها

(٣) الكتاب ٢٢٧/٣

قوله: «ولو اُخذ شئٌ تمكناً، وهو الأوَّل».

وقد ردَّ جمهور البصريين وشأ حريص ما قرره مسويه^١

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السرياني أن بعض النحويين تمسَّكوا بـ رد على صيغة منتهى الجموع وهو اسم المفرد، فاعتترض به قسطنطين سيبويه والجمهور هذه لعبة على الجمع، يقول السرياني: «وقد اعترض بعض الناس في الجمع لنفي أوله مفعول، وثالثه ألت، يقال: قد وجد في لواحد نظير هذا، وهو قولهم لنصَّح أحصاها، فإن الحطية^٢ هلاً عضبت لرحل جا بك إذ تجرَّها خضاجر^٣»
وعارض معارضاً بـ (سراويل) «...»^٤.

ويظهر من هذا النص أن المعتريين استدلوا بـ (خضاجر)، و(سراويل) على أن هذه العلة - أعني علة صيغة منتهى الجموع - مشتركة بين الجمع والمفرد أما لاستدلال بـ (خضاجر)، فعلافاً مذهب جمهور النحويين؛ إذ هي عندهم جمعٌ سُمِّيَ به الواحد، يقول سيبويه: «ومن سمَّيه (خضاجر)، ثم حقرته صرقته، لأنها لم تُسمَّ بجمع (الخضجر)، سمعنا العرب يقولون: (أوطَّبت خضجراً)، وما جعل هذا سماً لنصَّح لعدة بطيها»^٥.

- (١) انظر مثلاً: -، لمقتضب ٣/٣٢٧، والإيضاح العسدي ص ٢١٢، والتبصرة والتذكرة ٥٦٨/٢.
- (٢) هو جهل بن الراس بن لطيفة بن عيسى، أبو مبيكة، شاعر معاصر، توفي سنة ٤٥٥ هـ تقريباً. انظر الاشتقاق ص ٢٧٩، والشعر والشعراء ١/٣٢٢ - ٢٢٨ والأعلام ١٦٨٢/٢.
- (٣) انظر: ديوانه ص ٣٣٠، وشرح السرياني ٤/٩٦، واللسان (خضجر)، وروايد النيران واللسان ص ١١ تشبُّد خضاجر.
- (٤) وفي الأمثال للفسوسي ص ٤٨ (بيت) يدل (رحل)، وأنتهكها يدل (تجرها)، وفي شرح القصص ٩٤١/١ [..] إذ تجرَّه خضاجر.
- (٥) شرح السرياني ٤/٩٦ - ٩٧، ولم آت على آخر ذكر هذا الاعتراض غير السرياني، وقد نقده عنه الأهم، وم بشر إليه، انظر الكتب ٢/٨٢٩.
- (٦) لوطية جمع وطمية، وهو سقاء النبي يُصنع من جلد الجذع مما فوقه. انظر الصحاح ١/٢٣٣.
- (٧) الكتاب ٢/٢٢٩، وانظر موازنة الجمهور له في: شرح السرياني ٤/٩٦ - ٩٧، وشرح الرصافي ٣/٢٤٧، والقصص ص ١٧، وشرح المفصل ١/٦٤، وشرح الكافية ١/٣٩، والفوائد الجيائية ١/٢٣٣، واللسان «خضجر».

ولم يخالف عدل - فيما أعدم - إلا قلة، منهم: ابن قتيبة^{١١} ووجوانيقي^{١٢}،
وصدر الأفاضل.

فابن قتيبة، والحواليقي ذهباً إلى أنها - في الأصل - معرّدة، وليست جمعاً،
مقرّنين بذلك صحة استدلال معترض بها، بقول الجواليقي «(واحصاجر) اسم من
أسماء الضبع، وهذا ساء شريفاً جاء على أنهية «جمع، وهو للوحد»^{١٣}،

أم صدر لأفاضل فذهب مذهب المعترض وهو أن العلة المذكورة ليست خاصة
بالجمع، وإنما تشمل كلّ ما أُوهِد مفتوح، وبعد ألفه حرمان، أو ثلاثة أوسطها ساكن،
ثم قال: «ولذلك صحرا (احصاجر) المضيّع من لصرف»^{١٤}

وهذا ما أكّده ابن مالك مستدلاً بـ (سراويل)^{١٥}

ويشهد ما ذهب إليه سيريه والجمهور في (احصاجر) أنما.

أحدهما: أنه ورد عن العرب معرّدة من لفظ (احصاجر)، وهو (حِصْجِر)، قال
الشاعر^{١٦}:

حِصْجِرٌ كَأَمْ شَوَامِيْن نَوَكَاتٍ عَلَى مِرْقَبِيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ^{١٧}

وهذا خلاف ما أثبتته الفارسي، إذ ذكر أن (احصاجر) جمع لا
يُصرف وحده^{١٨}.

والآخر: أن له نظائراً من انجموع شئى بهب الواحد، كـ (خوازن)^{١٩}،

(١١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبر محمد الدينوري، توفي سنة «٢٧٦ هـ». انظر: انباء الرواة

١٤٣/٢ - ١٤٧ وانظر رايه في أدب الكاتب ص ٢٢٤

(١٢) هو سحر بن أحمد بن القنبر بن الحسن بن محمد، أبو منصور الجواليقي، توفي سنة «٥٤١ هـ».

انظر: نزهة الألبا ص ٤٧٣، ٤٧٨، ونبأ الرواة ٣٣٥/٣ - ٣٣٧

(١٣) شرح أدب الكاتب ص ١٩٧ (١٤) التخيير ١/١٣٧.

(١٥) انظر شرح عمدة الحفاظ ص ٨٥٠.

(١٦) هو ساعدة بن الشول النعماني كما في: شرح أبيات سوسيه لأبر السراي ١/٥٩١، وانظر البيت غير

معزو في الكتاب ٧١/٣، وشرح السراي ١/٩٧، ولسان (احصاجر).

(١٧) يشبه الشاعر رجلاً عظيم البطن بأمرأة حاملٍ ثم لها تسعة أشهر، ولي يطمأ ثوماً.

(١٨) انظر: لمسات مشرق ص ٢٧٥

(١٩) خوازن: اسم قبيلة تكثر الطائف، وهو في الأصل جمع (خزّان) وهو حربٌ من الطير انظر: الاشتقاق

ص ٢٩١

وامدائي) " ولا يُعترض هنا بأن القتل في أسماء الجنس قليل؛ لأن ذلك صغرى ح؛ إذ لا بُدَّ من ارتكاب محدودين - كما قرَّرَ ابن الحاجب - :
 «أحدهما: يلزم منه مخالفة أمر معلوم.
 والآخر: يلزم منه ارتكاب أمر مستبعد.
 وذلك أنه إذا ثبت كونه غير منصرف وثبت أنه لا يُسمع لصرف إلا لأحد العدل المذكورة، فكلُّ هذه معلومة، ولا مانع منه للتصرف بمكس تقديره لا ما ذكره، وإن كان بعيداً، فيجب ارتكاب ذلك المتبعد؛ لئلا يترتب منه مخالفة أمر معلوم»
 وأما (سراويل) التي حتج بها المعارض الآخرون ووافقه ابن حبان عليها خلاف يدور حول أمرين
 الأمر الأول: صرفها، وفيه مذهبان:
 أحدهما: مذهب سيويه والجمهور، وهو أنها لا تصرف مطلقاً، سواء أكانت بكرّة أم معرفة^(١)
 والآخر: مذهب الأحناف، وهو أنها إذا كانت غير جمع فإنها تصرف في البكرّة، قياساً على مذهبه في الجمع المسمى به إذا نُكِّرَ هذا ما تقدم عنه لمجرد وقال عنه: «هو القياس»^(٢).

(١) مدائن، جمع مدنة، وثبتت بها مدينة كمرو قرب بغداد. انظر: القاموس المحيط ٢٧٢/١

(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب ٥٩٦/٢

(٣) انظر - مثلاً - الكتاب ٢٢٩/٣، والمقتضب ٣٤٥/٣، والمسائل المنشورة ص ٢٧٥، وشرح الكافية ٥٧/١

وقد نقل اليعاقبي في الثعراثة ٢٢٩/١ - ٢٣٠ عن العارسي أنه في التذكيرة (سبباً في سيويه صرف (سراويل). وهذا مخالفاً لما في الكتاب ٢٢٩/٣، ولعلّ العارسي فهم هذا من قول سيويه: «وهو محض أعراب كما لأعراب الأجر»، ووافقه أنه يشبه (الأجر) في التعريب، لا في الصرف؛ لأنه قال بعد ذلك: «إلا أن (سراويل) أشبه من كلامهم ما لا يصرف».

وأما في المسائل المنشورة ص ٢٧٥ فذكر العارسي أن سيويه يمتنع صرفها وهذا متفق مع ما في الكتاب ٢٢٩/٣

(٤) للمقتضب ٣٤٥/٢

وَنُكِّنَ عَنْهُ - أَيْضاً - أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَمْعاً لَمْ يَتَصَرَّفْ مَعْرِفَةً، وَلَا نَكْرَةً^١.
 وَنُقِنَ الْفَارِسِيَّ مِنَ ابْنِ السَّرَاجِ بِحُجَّتِهِ مَا نَقَلَهُ الْمُبَرِّدُ عَنْ الْأَعْمَشِيِّ إِذْ يَقُولُ :
 «وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ سَرَاجٍ - هُوَ صَرَفٌ فِي لِنَكْرَةٍ - لَأَنَّ (سَرَاوِيلَ) تَتَكَلَّمُ
 بِهِ عَرَبٌ مَصْرُوفًا، وَلَا غَيْرَ مَصْرُوفٍ»^٢.
 وَقَدْ اعْتَرَضَ الْفَارِسِيُّ مَحَبَّ شَيْخِهِ بِأَنَّ (مَسَاجِدًا) إِذَا نَكَّرَتْ وَهِيَ سَمُّ
 رَجُلٍ لَا تَصْرَفُ، فَكَذَلِكَ (سَرَاوِيلُ)^٣.
 وَيَشْهَدُ لِمَنْعِبِ الْجُمْهُورِ أَنَّ (سَرَاوِيلَ) لَمْ تَمُوتْ فِي أَشْعَرٍ إِلَّا مَمْنُوعَةٌ مِنَ
 لَصْرِفٍ، كَمَا قَرَّرَ السِّيَرَانِيُّ^٤، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ مَقْبِلٍ^٥ :
 أَتَى دُونَهَا ذُبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ فَتَى فَارِسِيٌّ فِي سَرَاوِيلٍ وَامْعُ^٦
 وَالْأَمْرُ الثَّانِي: عُدَّةُ مَنَعِهَا انْصَرَفَ، وَفِيهَا آثَرُ النَّدْبَةِ:
 - وَأَيُّ سَبِيحَةٍ، وَجُمْهُورِ انْتِهَوِيَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ (سَرَاوِيلَ) مَنَعَتْ مِنْ بَصْرِفٍ؛
 لِأَنَّهَا اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ، جَاءَ عَلَى وَزْنِ مَا لَا يَصْرَفُ^٧.
 - وَأَيُّ انْجَزُولِيٍّ^٨، وَهُوَ أَنَّهَا لَمْ تَصْرَفْ؛ لِعَدَمِ انْتِظِيرِ، وَلِعَدَمِيَّةِ انْجِسِيَّةٍ^٩.

-
- (١) انظر الارتشاف ٤٢٦/٦، واشير إلى أن الأعمش تعرّض لنسخ صرف عما جاء من حصة منتهى المجموع
 في: صفح القرآن ٥٥٢/٧ ولكنه لم يشير إلى أسراويل.
- (٢) المسائل المشددة عن ٢٧٥، وانظر رأي ابن السراج في: الأصول ٨٨٤/٢.
- (٣) شرح السيراني ١٩٧/٤.
- (٤) هو تميم بن أبي بن مقبل بن عوف بن حبيد، من بني عامر بن صعصعة، شاعر محضرب، انظر
 الحزانة ٢٣١/٦.
- (٥) انظر ديوانه ص ٤١، وشرح السيراني ٩٧/٤، والحرثة ٢٢٨/١، واللسان (سرلي).
- وَدِبُّ الرِّيَادِ: هُوَ الشَّوْرُ الْوَحْشِيُّ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرُودُ أَيُّ بَدْعِيٍّ وَيَعْبِي. انظر اللسان (رود).
- وَالشَّعْرُ تُكْنَى عَمَّا عَلَى تَوَالِفِ الشَّوْرِ الْوَحْشِيِّ مِنَ الشَّعْرِ بِالسَّرَاوِيلِ، وَهُوَ مِنْ بِيضِ الْقُرْسِ.
- (٦) انظر الكتاب ٢٢٩/٣، وللتصنيف ٢٤٥/٣، وديب الكتاب ص ٢٢٤، وشرح السيراني ٩٦/٤ ب -
 ٩٧، وشرح المفصل ٦٤/١.
- (٧) هو عيسى بن عبد العزيز بن يثبخت الحزولي، أبو موسى، توفي سنة ٢٦٧ هـ. انظر: إشاره انتعيس
 ص ٢٤٧ - ٢٤٨.
- (٨) انظر: شرح المقدمة الجردية الكبير لنشويين ٩٨١/٣.

وهذا مذهب يخرج عن دائرة العمل التي قررها النحويون
- وذهب بعض النحويين إلى أنه ترك صرف (سراويل) لأنه جمع، مفرد
(سِرْوَال)، أو (سِرْوَلَة)، وتستشهد بقول الشاعر^(١)

عليه من لُؤْمِ سِرْوَالَةٍ ليس يَرَى مُسْتَغْنِيًا

وعنه ما حكاه أبو منصور الأزهري^(٢) عن بعض العرب، إذ يقول: «وعد سمعتُ
غير واحدٍ من الأعراب يقول: (سِرْوَال)»^(٣)

وقد جوز الرضي هذا التعليل، إلا أنه لم يجعله جمعاً حقيقة، وإن تقديره، إذ
يقول: «ويمكنُ تقديرُ الجمع في (سراويل) مطلقاً...» وذلك لاختصاص هذا لورد
بالجمع»^(٤).

وقد حاول بعض النحويين تأويل ما سُمع عن العرب، ومن هؤلاء أبو حاتم
السجستاني^(٥)، والسيرافي، والمرادي.

فأما السجستاني: فبُكِّلَ عنه أنه يرى أن بعض العرب طُشُوا (سراويل) جمعاً،
فجازوا له بمفرد^(٦)

وأما السيرافي: فيذهب إلى أن (سِرْوَلَة) لغة في (سراويل)، ولكنه لم يقدم دليلاً
على ذلك، سوى أن الشاعر في البيت الذي أشدوه «لَمْ يَرِثْ» أن عليه من لُؤْمِ قطعة

(١) نسب هذا الولي في شرح السيرافي ١٩٧/٤، والمسائل المنشورة ص ٢٧٥، وشرح الكافية ٥٧/١ إلى
المفرد، وهو يخالف ما في: المختضب ٣٤٥/٣ إذ أبان المبرد عن مذهب المواف لمسيبه، ثم نقل عن
الأحفش حكاية (سروالة) عن العرب، ولم يُعَلِّق عليها

(٢) لم ألق على قائله بورد مفرد في: المختضب ٣٤٦/٣، وشرح السيرافي ١٩٧/٤، كما ورد كاملاً في
شرح الكافية ٥٧/١، وتوضيح المقاصد ١٣٥/٤، واللسان (سراويل) والحرانة ٢٣٣/١.

(٣) هو محمد بن أحمد بن الأحرار بن طبعه، أبو منصور الأزهري القمزي، توفي سنة «٢٢٧ هـ» انظر
إبواب الرواة ١٧١/٤ - ١٧٥

(٤) تهذيب اللغة ١٢/٣٩

(٥) شرح الكافية ٥٧/١

(٦) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القسم، أبو حاتم السجستاني، توفي سنة «٢٥٥ هـ» انظر أخبار
النحويين البصريين ص ١٠٢ - ١٠٤، وثقة الألب ص ٢٥١ - ٢٥٤

(٧) انظر الفكر والمؤيد لابن الأثير ص ٢١١

من خرق لتراوين»^(١).
 وأما المرادي فرداً أن يكون له (سراويل) مفرداً، معتجاً بأمرين^(٢) .
 أحدهما: ما ذهب إليه السري.
 والآخر: أن لنقل لم يثبت في أسماء لأجاس، وإنما يثبت في الأعلام. وقد سبق
 - عند الحديث عن (خضاجر) - أن ذلك مختصر.
 وذهب بعضهم إلى إنكار ورود (سرولة)، أو (سروال) عن العرب، وجعلوا
 الب مصرعاً^(٣)
 والصحيح أن عند لغة وردت عن العرب، نقلها عندها، ثقافت، فلا يصح ردها،
 وهذا ما صححه - أيضاً - لشيخ خالد لأهري^(٤).
 وأهم ما يُلحظ في آراء النحويين اتفاقهم على أن (سرويل) ليس مفرداً
 عربياً، وهذا يصف استدلال المعتصم به على أن صيغة أفعال، (أفعل)، وما
 أشبهها مشتركة بين الجمع والمفرد.

(١) شرح السيراق ١٩٧/٤ وقد نقله الأعمى في الكت ٨٢٩/٢ - ٨٣٠، ولم يصرح باسم السيراق.

(٢) بقر: توضيح المقاصد ١٣٥/٤.

(٣) انظر: شرح التصريح ٢١٢/٢

(٤) المصدر المادي

المسألة (٤)

المملووع من الصراف:

العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط من حيث الصرف وتركه

ينقسم العلم المؤنث الثلاثي قسمين.

الأول: متحرك الوسط، نحو: (سَقَر)، و(أَمَل) - علم امرأة - وهذا لضرب
يُسْرَكُ حرفه؛ لأن لحركة قامت مقام الحرف^(١) ومنه قوله تعالى ﴿يَوْمَ
يُحِبُّونَ فِي الْكُرْعَىٰ وَجُوهَهُمْ ذُوقُوا عَسَّ سَقَرَ﴾^(٢)

والثاني: ساكن الوسط، نحو: (ذَعَد)، و(جَد)، وهذا موضع الاعتراض لسبويه.
كما سيتبين بعد ذكر مذهبه.

وأي سبويه:

يقول سبويه: «من سمّته بثلاثة أحرف، فكان الأوسط منها ساكناً وكانت
شيئاً موزناً، أو اسماً الغالب عليه المؤنث فأتت بالخيار: إن شئت صرفته، وإن شئت لم
تصرفه، وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو (قَدَر)، و(عَر)، و(ذَعَد)، و(جَد)،
و(نَعَم)، و(جَد)، وقد قال الشاعر^(٣) - صرف ذلك ولم يصرفه -

لَمْ تَتَلَقَّ بِفَصْلِ مِثْرِهِ ذَعَدًا وَلَمْ تُعَدَّ ذَعَدًا فِي الْعُلَىٰ^(٤)
فَصَرَفَ، وَلَمْ يَصْرَفْ»^(٥)

يقرّر سبويه - هـ - امرين:

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٤٠، والمقتضب ٢/٢٥٠، والأصول ٧/٨٥، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٥١، وشرح
الكافية ٥٠/٩

(٢) انظر: الإيضاح العنقبي ص ٢٠٩، والخصائص ٢/٢١٩

(٣) الآية (٤٨)، من سورة النمر

(٤) هو جرير، انظر ديوانه ص ٩٥

(٥) تتلحق تتلحف، والكلب: جمع غلبة، وهي قدح يؤخذ من جلود الإبل انظر: اللسان (نعم . ر عفا)
ومراد الشاعر: أن هذه تعيش هيثة ناعمة، فهي لا تلبس بين الأعراب ولا تتفق بقدراتهم. انظر.

آمال ابن الحاجب ١/٢٩٥

٦. الكتاب ٢/٢٤٠ - ٢٤١

أحدهما: أن هذه الأسماء يجوز فيها التصرف وتركه.
والآخر: أن ترك الصرف أجود، وزعم أنه لم يعد ذلك فإني أحسب على ظاهره
وهي تحقق العليين المانعيتين من الصرف: العلية والتأنيث.
وأشير - هـ - إلى أن انرضي نسب إلى سيمونه منع صرف هذا لقسم. وهذا
سهو في النقل، وكذلك نسب إلى لبرد لمع^{١١}، وهو محال لما ثبت له لبرد في
المقتضب) كما سيأتي.

الاعتراض ومناقشته:

نقل لسري عن الرخاج^{١٢} أنه يردُّ منزه سيمونه، فقال: «وكان الرخاج يحالُّ
من منزه، ولا يُعَيَّرُ الصرف فيها، ويقول: قد جمعوا على أنه يجوز فيه ترك
بصرف، وسيمونه يرى أن تركه أجود، فقد جوزوا مع الصرف واستجادوه، ثم
دَعَوْا الصرف بعجة لا تثبت لأن السكون لا يُعَيَّرُ حكماً وجبه اجمع علس
تضعف الصرف»^{١٣}.

وهذا يتفق مع ما ذكره الرخاج في (م يصرف وما لا يصرف)، وإن اختلفت
الألفاظ إذ يقول: «وزعم سيمونه، وتعديل، وجميع لصرف من أن الاختيار ترك
التصريف، وأشد من شئت صرفت، وذلك نحو عرفة سقيتها (عش) أو اجذرا...»
وزعموا أنه يجوز صرف المؤنث في المعرفة بذوي الأوسط ساكن، وأشد سيمونه.

لم سلف معصلي مبتزها دَعَلًا وم تُفَعِّلُ دَعَلًا في العَلَبِ
أنا م فالله من أنه لا يتصرف، معقول صواب، وأما إجابتهم صرفه؛
فاحتجوا فيه بأنه م ساكن الأوسط، وكان عدماً لمؤنث خفة فصرف، وهذا خطأ، لو
كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجوز تركه بصرف.

بهم مجمعون مع على أن الاختيار ترك بصرف، وعليهم أن يبينوا من أين
يجوز الصرف؟ وقد بينوا وجب ألا يكون ترك بصرف.

(١١) انظر، شرح نكاحه ٥٠/١

(١٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الرخاج، توفي سنة « ٥٣١ هـ » انظر طبقات الريدي ص
١١١ - ١١٢، ونبذة الأئمة ص ١٨٣ - ١٨٥.

(١٣) شرح السرياني ١١٠-١٢٠، وقد نقده الأعلام - بتصرف - في الشك ٨٣٤/٧

وأما «لاستشهد بذل الشعر صرف، وبرك لصرف، وأما ترك الصرف فجيداً، وهو الوجه، وأما لصرف فعلى جهة لا اضطرار، وقد أجبر أن جميع ما لا يصرف يصرف في الشعر»^{١١}.

وَسُئِلَ - كما ترى - شفقار على أن اعترض الرجّاح يتحصى في ثلاثة أمور
أ - أن ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور البصريين خطأ؛ لأنهم احتجوا بحقّة عدم
لأعلام، وهي - كما يرى - علّة لو كانت توجب الصرف لم جاز
ترك الصرف.

ب - أن العنيتين الماعتين من الصرف متعلقتان، وهذا العلمية ولتأنيث؛ فذا
يجب ترك الصرف.

ج - أن ما يستشهد به ضرورة شعريّة، فلا يكون حقّة لحوز الصرف
في السعة.

ولعلّ لزجاج أخذ هذا الرأي عن الأحمش، إذ تُسب إليه أنه يسع صرف هذه
لأعلام مطلقاً^{١٢}، وهو مخالف لما في (معاني القرآن)^{١٣}.

ويبدو أن هذا رأي لم يجد قبولاً لدى نحريين؛ إذ تنحصر أراؤهم في
ثلاثة اتجاهات:

الأول: لأحد بذهب العذيل وسيبويه، وهو تجاه جمهور النحويين المتأخرين
ولتأخرين^{١٤}، إذ أخذوا يردّون ما قرّره سيبويه، ويكاد يحصر ما أضافوه
في شئتين:

١١. ما يصرف وما لا يصرف ص ٤٩ - ٥٠، ونظر - أيضاً - معاني القرآن وتحريره ٢٤٧/٥

١٢. انظر الأوتشاف ٤٤/٦

١٣. انظر معاني القرآن للأحمش ١٦٩/١، ٢٧٣

١٤. انظر معاني القرآن للأحمش ١٦٩/١، والمقتضب ٣٥٠/٣، والأص ٨٥/٢، وإعرب القرآن بسعدي

٢٣٢/١، وشرح السيرافي ٣/٤، وشرح الرمادي ٢٥٣/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٥١/٢،

والخصائص ٢١٩/٢، وكشف المشكل ٣٤/٢، ولاتنصاب ص ٣٤٩، و٣٦٧، والهلبيط

ص ٢٢٣ - ٣٣٤، ونفس ص ١٧، وشرح لفصل ٧٠/١ - ٧١، وشرح حماد، العاد ص ٨٥٥

٨٥٦، والأوتشاف ٤٣٩/١ - ٤٤٠، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٩، وأوضح انسابك ١٢٥/٤

وشرح التصريح ٢١٨/٢

أحدهما لتحويل بهذا المدغم، ولعلّ من أوّل من افصح عن هذا المسرد، إذ يقول: «فأما من صرف فقال: (رُئِيَ قَعْدًا) ... فيقول حقّ هذه الأسماء؛ لأنها على أقلّ الأصول، فكان ما فيها من الخفة معدّلاً ثقل لتأنيث، ومن لم يصرف قال: لما بلغ من انصرف لما كثر عدّته نحو (عقرب) موجوداً فيما قلّ عدده، كما كان ما فيه علامة تأنيث في لكثير العدد وانقلبه سوءاً»^(١).

فهو يقرّر في هذا النص أن من صرف نظر إلى خفة هذه الأسماء، ومن ترون الصّرف تمسك سحوق عنتي المح - وهم، لعلمية والتأنيث، وهذا ما أنكره - بعد لمبرّد جهور لسحوق

والآخرة: إضافة بعض لشواهد، كقول الشاعر^(٢):

ألا حَبَّنَا هَذَا وَأَرْصَى بِهَا حَبْنُ وَهَذَا أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَبَعْدُ
وَقَوْلُ الْآخَرِ^(٣).

أَعْلَنْتُ فِي حُبِّ حُبِّي أَيْ إِعْلَانٌ وَقَدْ بَدَأَ شَأْنَهَا مِنْ بَعْدِ كُنْهَانٍ
وما يُلحظ عند أكثر من خذ بهذا الرأي ذِكْرُ رأي الزّجاج دون مناقشته، إلا ما تجده عند انسيري، إذ يقول - بعد أن ذكر الاعتراض - «والقول عسدي ما قاله من مضي، ولا أعده حلاً لا يس من مضي من البصريين والكوفيين، وما أجمعوا على ذلك إلا شهرة ذلك في كلام العرب ... وقد رأيتهم أسقطوا لقلّة الحروف أحد الثّقين، وذلك إجماعهم في (الروح) والوجد) أنّهما مصروفان، وإنّ كان أعجميين معرفتين: لنقصان الحروف، فمن حيث كان نقصان الحروف مسوّحاً الصّرف فيما فيه عِلَلٌ سَوَّغَ ذلك أيضاً نقصان الحروف والحركة في أموث»^(٤).

(١) مقتضب ٢/ ٣٥.

(٢) نظره المصدر المذكورة في الهامش رقم (٤) من الصفحة السابقة.

(٣) جو الخطبة، نظره ديوانه ص ٣٩، ومن أنشهد به بن يعيش في شرح المنصّل ٧/ ١.

(٤) هو حاجب بن حبيب الأسدي. انظره المصنّفات ص ٣٧، ومن أنشهد به بن عقيل في المساعدة

(٥) شرح السيراني ١٠٣/ ٤. وقد نقه لأهم ولم يشر إلى نسيري، انظره التكت ٨٣٤/ ٧ - ٨٣٤.

فهو يؤكد أن إجماع النحويين على جور صرف هذه الأعلام، وتركه دليل على شهرته في كلام العرب، بالإضافة إلى أن في كلامهم نظيراً بهذا، وهو صرفهم العلم لأعجمي الساكن اوسط، نحو: (الوط)، فدلّ هذا على أن نقصان لحركة والحروف مُسَرَّع الصَّوْت.

والأنجب لثبي: ما ذهب إليه الفارسي، وهو موافقه أصحاب لقون انساق على جواز انصرف وتركه، ومحالهم في الأجود، فهو يرى أن الصَّوْت أجود، من بدلاً يلائمهم الصَّوْت نحو: (الوط) من الأعلام الأعجمية ساكنة لوسط^(١)

وقد ذهب الجرجاني منعه أبي علي الفارسي، إذ قال: «وف من الشيخ أبي علي ومن رعم أن القياس في (أعْدَا) ألا يُصْرَفُ»: فإن المقصود به أبو العباس، لأنه قال - فيما حكى عنه شيخنا رحمه الله -: إن لصرف في نحو: (جند)، و(أعدا) لضرورة لشعر، وليس ذلك يسديده؛ لما ذكرنا من أن الحقة تقاوم أحد لسيس، وكفى إلزاماً بما ذكره الشيخ أبو علي من أنهم صرفوا (نوحاً) ... مع وجود سسين: العجمة والتعريف ... فكما جَوِّزَت الحقة لَصَّرَفَ في هذا كذلك يُجَوِّزُ في (جند) ... لتساويهما في تضمين السسين»^(٢)

وفي هذا النص أمر بجبر أن يوقفه ههنا، وهي:

أ - أن قوله: «المقصود به أبو العباس» ليس مستلماً؛ لأن هذا رأي مسويه، وجمهور الحوئين، كما سلف.

ب - أنه نسب إلى المبرد جعله صرف نحو: (أعد)، من ضرورة شعر، وهذا يُحالفاً ما أثبتته المبرد في (المقتضب)، وسبق إيراده.

ج - أنه يفهم من قوله: «فكما جَوِّزَت الحقة الصَّوْت في هذا» أنه يُحيزُ مع صرف الأعلام الأعجمية لسكنة لوسط، وهذا خلاف ما أثبتته مسويه، وجمهور النحويين؛ إذ أوجبوا صرفه^(٣)

(١) نظرة الإيضاح العضدي ص ٧ ٣

(٢) انظر نهج الفارسي في: مصدر السابق

(٣) لمقتصد ١٩٤٤/٢ - ١٩٥٠

(٤) انظر شرح السبكي ٣/٤ ٢

والاتجاه الثالث: ما أخذ به الفراء، فعلى «أسماء البلدان لا تنصرف حَقًّا أو ثَقَنًا، وأسماء النساء إذا خَفَّ منها شيء جرى، إذا كان على ثلاثة أحرف، ووسطها ساكن، مثل ادْعُدْ» . وأما نصرت إذا سُقِيَ بها نساء، لأنها تُرَدُّ، وكثرتُ به التسمية، فتَحَفُّ لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود»^١

بصرفاء . - - يدخبل إلى التنصیل، من كانت لأعلام لبلدان، فهذه تُنْصَعُ الضَرْفَ وجوباً، من كانت لاسماء، فيجوز فيها الضَرْف، وَحُجَّتُهُ أن أعلام البلدان يَتَلَّ ترديدها على الأسس؛ مما يجعلها ثقيمة، أما أسماء النساء فتَحَفُّ لكثرة الاستعمال، وهذا ما وافقه عليه أبو بكر بن الأثيري^(٢).

وَحُجَّتُهُ أن مذهبي الزَّجَّاج والفراء لا يسميان من التقدم.

وأما مذهب الرِّجَّاج، وعشراة لسيويه معيها نظر؛ لأمر.

١ - أنه أبطل الاحتجاج لضَرْف سكون الوسط، وهي عِلَّة مطَّردة في لأعلام الأعصاة الساكنة الوسط نحو: (الوط)، (الروح)، فهذه لأعلام متحققة في بلدان من علل مع الضَرْف، وهى العليَّة، وبمعجمه، ولكن حُرُوفُها لِحَقَّتْها بسكون الوسط.

٢ - أنه حين لييت لدى استشهد به بسيويه ولجمهور من ضرورة الشعرية، وهذا يبره عليه أن لأصل في انشاهد ألا يُحْتَمَل على الضرورة، لا سيما إذا كان محصاً به^٣

٣ - أن ما ذهب إليه وهو وجوب ترك الضَرْف - مخالف لأجماع السوحيين حتى ليس حادوا مذهب لجمهور، وهم لغرد، ولغاري، والجرحاني، ولم يكونوا ليجمعوا على جواز الضَرْف، لا لشيوعه في كلام العرب.

وأما مذهب الفراء - وهو وجوب مع الضَرْف في أسماء البلدان خاصة؛ لقدرة

(١) معاني القرآن ٤٣/١ - ٤٣

(٢) هو محمد بن القاسم بن بشر بن الحسن بن بيان بن سعد بن أبو بكر بن الأسدي، توفي سنة

«٣٢٨ هـ» . انظر طبقات الريدي من ١٧١ - ١٧٢، ونبذة الرواة ١/٣ - ٢ - ٨، وانظر ربه في.

تذكر وفوت من ٤٦٨

(٣) انظر التكميل ٢٢٥/١

برديدها، وجواز ذلك في أسماء النساء، لكثرة استعمالها فيظهر في أنَّ حُجَّتَه ضعيفة، لأن كثرة لترديد مسألة بسببها لا تسمى عيباً قاعداً، إذ قد تكون بعضُ أسماء البلدان أكثر استعمالاً وترديداً من بعض أعلام النساء. هذا عن منهبي ارجاج والفرء. وأما المذهب الآخر: مذهب الجمهور، ومذهب الفارسي مظهر لي أنهما يستريان في القياس؛ لأن لكل منهما حجة غير مدفوعة. فحجة الجمهور على أنَّ ترك الصَّرف أجود هي: تحقق عتبي منع الصَّرف العلمية والناسخ.

أما احتجاج الفارسي على أنَّ الصَّرف أقيس؛ فهو أنهم أُلزموا العلم لأعجمي، الشاكر الوسط الصَّرف مع تحقق لعنتين اذاعتين من صَّرف، وهب العلمة والعجمة^(١)

فالاستدلالان - كما ترى - غير مدفوعين، وهذا ما جعل ابن يعيش^(٢) يحذرون لاعداد لتريق لجمهور بين العلم لمؤيد، وانعلم الأعجمي، فيقرر أنَّ التايث أقوى في منع الصَّرف من العجمة، ولكنه لم يُقدِّم علة لذلك^(٣).

هذا في القياس، أمَّا في لسان. فذكر أبو حيَّان أنَّ المنع أكثر شيوعاً في كلام العرب^(٤)، وهذا يُرجَّح مذهب الجمهور.

(١) خطأ أبو حيَّان في الارتشاف ٥٤٠/٦ أبا علي الفارسي وكذلك فعل ابن هشام نحضروني. مقرر لمساعد ٢٣/٢، ولكنهم لم يقدِّموا علة لما قرأه.

(٢) هو يعيش بن عبيد بن يعيش بن أبي الشرايا، أبو البقاء - صوفق الكبير، توفي سنة ٦٤٢ هـ - انظر: انباء الرواة ٤٥٤ - ٥ وشارحه التعبير ص ٣٨٨

(٣) انظر: شرح المفصل ٧١/٦

(٤) انظر: الارتشاف ٤٤٠/٦، وانظر -أيضاً- شرح التمهيد للبرادي ص ٥٦٢

المسألة (٥)

المملوع من الصرف:

لغة الحجازيين والضميميين في (أفعال) علم للمؤنث

من أقسام (أفعال) المفعولة^(١) ما سُمِّي به مؤنثاً، نحو (حدام) لمفعولة عن (حادمة)، و(قطام) لمفعولة عن (قططة)، وللعرب في هذا لغتان^(٢) :
الأولى: لغة الحجازيين، وهي لبن، على الكسر مطبقاً، نحو: (حده حدام)،
و(أريت حذام)، و(مررت حذام)، ومنه قول الشاعر^(٣) :
أدركت تدلُّها تطمٍ رحيب بالتحية والكلام
وقول الشاعر^(٤) :

إذ قالت حدام فصدتُّوها فإنَّ لقول من قالت حدم

وقد فطر النحويون لمأثرتين في هذه اللغة، فكان حديثهم حولها إحداهما علّة
البناء، والأخرى مجيء ابتداء على الكسر.
فأمّا علّة البناء فلهم فيها ثلاثة مذاهب:
المذهب الأول: يُرجع سبب لبناء إلى مشابهة هذا القسم بـ (أرل)، وهذا مذهب
سبويه، إذ يقول: «وأمّا أهل العجم قلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء
على حده لم يُغيّروه؛ لأن البناء واحد، وهو حدها اسمٌ للمؤنث، كما كان ثمَّ
اسماً للمؤنث، وهو ماهتا معرفة، كما كان ثمَّ»^(٥)

- ١) انظر تلميذات المحررين في (أفعال) في: الكتاب ٢٧٠/٢ - ٢٨٠، ولفظ ٣٦٨/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢ - ٧٧، والأماشي الشجرية ٣٥٧/٢ - ٣٦٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦، وشرح العدل ٢٤٩/٢ - ٢٤٣، وشرح الكافية ٧٥/٢ - ٧٨، والسعد ٣٨٣/٣ - ٣٩.
- ٢) انظر بالإضافة إلى المصادر السابقة: الأصمعي ٨٩/٢، وشرح الكافية الثانية ١٤٧٦/٣، والارشاد ٤٣٦/١، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ١٤١ وما بعدها.
- ٣) هو النبطية النديسي، انظر: ديوانه ص ٧٦.
- ٤) الشاعر يصفى للبحيم بن صعب في: سرائر الأفعال على أفعال ص ٩٣، والعقد الفريد ٩٧/٣، واللسان رقترا، ويكي - أيضاً - لثيم بن طارق في: اللسان أظم.
- ٥) وهو غير مسوب في: معاني القرآن لفراء ٩٤٢/٢، والكامل ٧١٢/٢.
- ٥) الكتاب ٢٧٨/٣، وشرح السير في ١١٩/٤.

- وهكذا تجد سيبويه غير مكتفٍ بإطلاق المشابهة، وإنما يُفسِّرُ بثلاثة أمورٍ -
- ١ - الوزن، وهو ما أطلق عليه ابنُ -
 - ٢ - التعريف، وهو في نحو: (أحذم)، بالعلية، أمَّا باب (أمرأ) فكان عديته - عند سيبويه - مقذرة؛ لأنه اسمٌ بلفظ.
 - ٣ - التأنيث، وهو ظاهرٌ فما كان عدماً لمؤنث ك(أحذم)، عا في اسم الأمر ك(أزَل) فاحتجَّ لتأنيثه بأميرٍ أحدهما - قول زهير^(١)
- وَلَيْتُمْ خَشُو الدَّرْعِ أَيْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَرَانٌ وَلَجَّ فِي الدُّغْرِ^(٢)
فاستدلَّ بالنصب تاء التأنيث بالفعل على تأنيث (نرالن)^(٣).
- والآخرة أنهم لا يصرِّفون رجلاً سقواء (رقش)، وهذا دليل على أنَّ باب (أفعل)، كُله مؤنث^(٤).
- وقد تبع جمهور لغويي سيبويه^(٥)، ومن احتجَّت ألفاظهم أو تفسيراتهم لأوجه أشبه بين أشوعين^(٦).
- وأحسبُ أنَّ الرضي من أرائين من صرَّحوا بقصد هذا الرأي، إذ يقول: «وقد المصنف [يعني ابن الحاجب]: لمشابهة (أزَل) زنة، فورد عليه نحوه (سحاب) ... فصمَّ إلى الوزن العدل، فإنَّ معنى العدل المحقق في الدليل عليه؟ ... إذ من الجائز
-
- (١) هو زهير بن أبي سفيان ربيعة بن بن وياح المزني، من مصر، توفي سنة ١٢٣ هـ. انظر الشعر والشعر، ١٣٧/١ - ١٥٣، والأعلام ٥٢/٣.
 - (٢) انظر ديوان زهير ص ٩٢، ونكتاب ٢٧٩/٣، والتكامل ٩٩/٢، والمقنطري ٣٧٠/٣ وبسبب - أيضاً - إلى أوس بن حجر مع خلال رواية الصدر انظر، يحتفظ من شعره في آخر ديوانه ص ١٢٩.
 - (٣) انظر الكتاب ٢٧٩/٣ وشرح السيراني ١١٩/٤.
 - (٤) انظر الكتاب ٢٧٩/٣.
 - (٥) انظر - مثلاً -: الخصائص ١٧٩/١ - ٩٨، وشرح الجمل ٢٤٤/٢ وشرح الألفية لابن الشاذلي ص ٢٤٨، ولسان ٣٨٣/٢، وشفاء الغليل ٩٠٧/٢، وشرح التصريح ٢٢٥/٢، والجمع ٢٩/١.
 - (٦) من ذلك ما نجده عند ابن الحاجب، فقد قصر الشبه بينهما على وجهين العمل والوزن. انظر الكافية ص ١٥٦، وجعلها بعضهم أربعة أوجه: الوزن، والتعريف، والعدل، والتأنيث. انظر الأمل في الشجرة ٣٦٢/٢، وشرح الجمل ٢٤٤/٢، ولسان ٣٨٣/٢، وترتيب المقاصد ١٥٩/٤.

تردُّ لفظين في معنى لا يكون أحدهما معدولاً عن الآخر، وإن ادَّعى العدلُ لفظاً لا اضطرَّ وجودهما منيب إلى ذلك ... -وهو لظاهر من كلامه- مع دليل على كون (نزل) لدي هو الأصل معدولاً؟ وقد قلنا قبل ذلك ما عليه، وإن قدَّر العدل في أصل أيضاً فهو تكلفٌ على تكلفٍ ...»^(١)

وهكذا يُناقشُ الرضيُّ هذا الرأيَ مستنداً بالشبه في العدل؛ ليستهي إلى إبطال وجوده أصلاً في المشبه به، والمشبه.

وكان من منتظر أن يُتمَّ الرضيُّ علَّةً تخرج عن دائرة المشابهة، ولكنَّه ظلَّ متسكِّكاً بتلك لدائرة، إذ يقوله «والأولى أن يقال: يُبنى قسمُ المصدر ولصفت [يرد مع غلب إلى (أفعال)، وكان معنى مصدر كـ(فجّر)، أو الصفة كـ(مضيق)] [لمشابهتهما لـ(أفعال) الأمرى وزناً ومبالغةً ...]

وأما لأعلام انجسية كـ(ضرم) فكان حقها لإعراب: لأن الكسرة ائسية د شئٍ بها عر لفظها وجب إعرابها - لكنَّه بُيئت: لأن الأعلام العسية أعلام بقلَّة فعنى لوصف بات في جميعها؛ إذ هي أوصاف غالبة.

وأما الأعلام لشخصية كـ(أفطم) - فتو تعيم جرداً فيها على القياس بـ(عراهم) لها عبر منصرفة - وباءٌ أصل انجبار لها محالٌ بـ(قياس)؛ إذ لا معنى لوصف فيها حتى يُراعى البناء الذي يكون لها في حال لوصف لكنَّهم رأوا أنَّه لا تضاد بين يوصف والعلية من حيث المعنى - فبنوها بناءً لأوصاف - وإن كانت مربوطة غير منقولة عن الأوصاف - جزءٌ مُجرى لعدم المقول عن يوصف؛ لأنه أكثر من غيره، أو تقول: أحروا لأعلام الشخصيّة مُجرى الأعلام لجسنة في البناء بجامع العلية»^(٢)

فهو - كما ترى - يقرُّ مبدأ المشابهة، ولكنَّه يحذف سبويه ومن تبعه في توجيه تلك المشابهة، وهذه المحاولة تشمل ركبتين:

١ - تشبهه به فهو عند لأعلام انجسية الميئة كـ(ضرام)، ما عند سبويه

وتابعه؛ فهو - كما سبق - بايُّ (نزل).

(١) شرح الكافية ٧٨/٢

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ٧٨/٢ - ٧٩

٢ وجه الشبهة، ولا خلاف فيه ناتج عن الحلال السابق، فهو عند الرضيّ
تدق باب (أحداً) مع الأعلام الجسيمة استقولة عن الوصف في العلوية،
أمّا عند سيويه والجمهور فهو مشابهة باب (أحداً) لباب (سراً) في
لوژن، والعلوية، والتأنيث.

ويجب عدي أن ارضي وقع في التكلف الذي طعّف به المذهب لآخر، لأنه حمل
سأ، هذه الأعلام على الأعلام الجسيمة لمحسوسه على الصفات كذا (فصلاً) اسمية
مشابهتها باب (نزل) الذي يُسَمَّى مشابهة «حرف، بالإضافة إلى أنه لم يُقَدِّم علة لهذا
الحمل، سوى تشبه في العنونة، ولا أحسب هذا كافياً لإخراج الاسم عن أصله
ويعو نقد الرضيّ ما قرره باظر العيش^{١١} في عدل اسم الفعل وتأنيثه، إذ يقول:
«وَأَمَّا اسْمُ لِفْعَل فَلَمْ يَذْكُرُوا صَاداً عُدْلَ مِنْهُ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ فِي وَجْهِ الْقَوْلِ فِيهِ، وَالْمَعْنَى
أَنَّهُمْ جَعَلُوا اسْمَ الْفِعْلِ أَصْلًا فِي الْعُدْلِ وَتَأْنِيثَ، وَمَا بَرِحَتْ أَنْطَقْتُ بَأَنِّ مَا عُدْلُ
عِنْدَهُ (نَزَلَ)، وَيَبَانَ كَوْنُهُ مُؤَنَّثًا»^{١٢}

أمّ مذهب الشافعي في تعديل سأ (فعل) في لغة لعمري: فيخرج عن دائرة
تشبيهة، ويُرجع البناء إلى علة لم يقل بها أحد من قس، وهي اجتماع ثلاث
عدل من موبع الضرف، العدد، والعمية، والتأنيث، وَزَكُّ من أحد بهد
المركب^{١٣}، وأحسب أنه نظر إلى لتسلسل الطعني أنفي قرره المحبون في الأسماء
حين جعلوها ثلاثة أقسام، متمكناً أمكن، وهو لمعرب المنصرف، ومتكناً غير
أمكن، وهو المشوَّع من الضرف، وغير متمكن، وهو المسمي^{١٤}.
ولم يلق هذا الرأي حظاً لدى المحوين؛ إذ لم يأخذ به - فيما أعلم - إلا
بن الشرج^{١٥}، وعبد القاهر العرجاني^{١٦}، والجامي^{١٧}.

(١١) هو محمد بن يوسف بن حمد بن عبد الثائم الحلبي، صاحب الدين، المعروف بـ «باظر العيش»، توفي

سنة «٧٧٨هـ» انظر التبعية ٢٧٥/١ - ٢٧٦

(١٢) انظر نخرانه ٣٢٩/٦

(١٣) انظر: لقتص ٣٧٣/٣ - ٣٧٤ والكامل ٧٠/٢ - ٧١

(١٤) انظر: لأصول ٨٩/٢

(١٥) انظر: تقصيد ٢١/٣ - ٢١

(١٦) انظر: الفوائد الصيانية ٢٢٩/١

ولم يُصِفْ هؤلاء شيئاً إلى ما قرَّره المبرد، إلا أن عبد القاهر قلَّم هذا الرأي في صورته واضحه، إذ قال: «ربما يُبَيَّن هذا النحو: لأجل أن (خدمة) كان استوجب مع الصَّرف لتعريف والتأنيث، مما عُيِّل إلى مثال أقعد، حصل منه سبب ثالث وهو لعدل، وليس بعد مع انصَّرف درجة إلا البناء، لأن الأسماء على ثلاثة مراتب: اسم مُسَمَّى الأمكن، وهو ما يتوهم لوجوه الثلاثة من الإعراب، ودخله التسوين والثاني: باب ما لا يصرف، لأنه لا يسوَّى ولا يُجَرُّ في كل حال، فهو بعد لأول بدرجة وثالث: المُنْثَى نحو: (أين)، لأن ذلك سمعت لتسوين مع لجر باب ما لا ينصرف ثم نَحَطَّ هذا درجة لم يسوَّى إلا مع الإعراب، فكذلك (خدم) ما زاء على (خدمة)، بسبب، وأريد حُطُّه درجة: لم يكن إلا البناء»^(١).

ومما يُلَحَظُ في نظر عبد القاهر أنه يؤكد ما ذكر قلُّ، وهو تأثر هذا المذهب بتقسيم السحويين الاسم ثلاث مراتب.

وقد نقد هذا المذهب جماعة من السحويين، من أبرزهم: الزَّجَّاج، والسيبراني، وابن جني^(٢)، والرضي، وابن عصفور.

فأمَّا الزَّجَّاج، فذكر أن هذا المذهب مفسد؛ لأنَّ توالي ثلاث عمل لا يُخرج الاسم إلى البناء، ثم مثَّل لذلك ما ورد، اسم رجل، إذ فيه ثلاث عمل: ألف اتأنيث، و ن ألف التأنيث صيغة مع الاسم، والعلمية، ومع هذا لم يُبَيَّن^(٣).

ونحو ما قرَّره الزَّجَّاج ما أثبتته السيبراني^(٤)، والرضي^(٥)

وأما ابن جني فردد هذا المذهب من وجهين:

أحدهما: ما قرَّره الزَّجَّاج، ومن وافقه.

والآخر: أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث انصَّرف، وترك

الصَّرف، وإنما سببه مشابهة الاسم للحرف، ليس غير^(٦)

(١) تكتف ٢١٧/٢

(٢) هو عثمان بن جني، أبو الفتح، توفي سنة ٣٩٣هـ. انظر: البنية ١٣٢/٢

(٣) انظر ما يصرف وما لا يصرف ص ٧٦.

(٤) انظر: شرح السيبراني ١١٩/٤ - ب

(٥) انظر: شرح التكاويد ٧٨/٣

(٦) انظر: الخصائص ١٧٩/١ - ١٨٠

وَحَسِبَ أَنَّ هَذَا فِي حَقِيقَتِهِ رَدٌّ - أَيْضاً - لِمَذْهَبِ سَيَرِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْكُلْ بَيْتاً بِشَبِّهِ الْحَرْفِ، وَنَمَاءً عُلَّلهُ مَشْهُدٌ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ، وَهُوَ بَابُ (نَرَال) كَمَا سَبَقَ.
وَأَمَّا ابْنُ عَصْفُورٍ فَمَحْظُ عَمَقًا بَيْنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُرَدُّ، وَمَا رَدَّ بِهِ هُؤُلَاءُ عَلَيْهِ، فَقَدْ: «وَأَمَّا مَنْ رَدَّ عَلَى أُنْثَى الْعُصَى الْمُرَدِّ بِأَنْ كَثُرَ الْعِلَلُ لَا تَرْجِبُ الْبَاءَ»، وَاسْتَدْلُّ عَلَى ذَلِكَ - (بَعْدًا) - فَنَاطِلٌ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْعُصَى بِهَا ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ إِذَا كَانَ لَا يَنْصَرِفُ فَحَدَّثَتْ عَلَيْهِ عُلَّةٌ، فَبِهِ يُنْتَسَى؛ لِأَنَّهُ يَبْسُ بَعْدَ مَنَعَ الصَّرْفِ إِلَّا الْبَاءَ، وَأَمَّا مَا دَحَلَتْهُ عُلَّةٌ كَانَتْهُ مَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ أَحْوَجِهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ مَنَعُ الصَّرْفِ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَوْجِبُ بِنَاءً؛ لِأَنَّهُمَا دَحَلَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَصْرُوفٌ، فَتَقَلَّتْهُ إِلَى مَنَعَ الصَّرْفِ»^(١١)

وهكذا يفرِّق ابن عصفور بطلان رَدِّ لِرَدِّحٍ وَمَنْ تَبَعَهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَجِبُ - كَمَا يَرَى مَرَدُّ الْمُرَدِّ، وَتَقْسِيرُ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ عِنْدَهُ أَنَّ سَبَّ أَحْذَامٍ، كَانَ مَسْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ قَبْلَ الْعِلَلِ، فَلَمْ يَحْدَلْ؛ مِمَّا يَبْقَى إِلَّا الْبَاءُ أَمَّا مَا رَدَّ بِهِ هُؤُلَاءُ؛ فَإِنَّ الْعِلَلِ دَحَلَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَصْرُوفٌ، فَتَقَلَّتْ إِلَى مَنَعَ الصَّرْفِ.

وَعَلَى لَرَضَمٍ مِنْ هَذَا فَإِنَّهُ أَكَّدَ بِطُلَانِ مَذْهَبِ الْمُرَدِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ - وَإِنْ تَعَنَّكَ بِمَا انْطَلَقَ مِنْهُ الرَّجَّحُ وَمَنْ تَبَعَهُ، وَهُوَ مَوَالِي الْعِلَلِ - إِذَا يَقُولُ: «رِيَاظِلٌ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مَوْجِبُ الْبَاءِ كَثْرَةُ الْعِلَلِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِلَلِ إِذَا وَجَدَتْ فِي لَاسِمٍ كَانَ لَاسِمٌ بِهَا مَشْبَهًا لِلْعِلَلِ، وَثَبْتُ لِلْعِلَلِ لَا يَوْجِبُ لِبَاءً، بَلِ الَّذِي يَسْتَقَرُّ فِي شَيْءٍ لِفَعْلٍ بِوُجُودِ هَذِهِ الْعِلَلِ فِيهِ مَنَعُ الصَّرْفِ»^(١٢).

وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ فِي تَعْمِيلِ بَعْدِ الْحِجَازِيِّينَ فَمَذْهَبُ الرَّعْيِيِّ^(١٣)، وَهُوَ أَنَّ بَابَ (أَحْذَمَ) يُنْتَسَى؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ، وَهُوَ تَاءُ التَّأْيِثِ^(١٤) وَلَعَلَّ مَا جَعَلَهُ يَرَى هَذَا لِرَأْيِهِ هُوَ تَمَثُّكُهُ بِمَا قَرَّرَهُ بَعْضُ الْحَوَاسِنِ، وَهُوَ قَصْرُ عُلَّةِ الْبَاءِ عَلَى مِثَابَةِ الْحَرْفِ، أَوْ تَضَمُّنِ مَعْنَاهُ^(١٥).

(١١) شرح الجمل ٢/٢٤٥ (١٢) المصدر السابق.

(١٣) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الرعيني، صاحب أبي علي الفارسي، توفي سنة

٢٤٣٠ هـ، انظر إنباء الرواة ٢/٢٩٩، وإشارة التبيين ص ٢٢٢

(١٤) انظر الأمل في الشجرية ٢/٣٦٢ وشرح الجمل ٢/٢٤٤، وتوضيح المقاصد ٤/١٥٩

(١٥) انظر الأشباه والنظائر ٢/٣٣

ولأقرب - عندي - إلى التصوب ما ذهب إليه بسويه وجمهوره؛ لأنهم علَّلوا
 ساء لاسم بمشابهة الميسر، وهي إحدى لعلل لني قد لبها جماعة من لغويين
 أما المبرد ومن تبعه فععللوه بعلة غير مطَّردة، وهي نواي ثلاث عدل من علل
 صغ الضرف؛ لأنه لو سُئِلت امرأة ما صغر، لم تُسأل لام، مع أنَّه كان ممنوعاً من
 الضرف قبل نقله إلى العلمة.

وأما ما ذهب إليه لرعيي فيضيقه أنه نظر إلى باب احكام، وأهمل ما شابهه
 في العمية والتأنيث، وحلأ من علامة التأنيث كـ(هنداء) و(زيتب)؛ إذ يجب على
 قياس كلامه أن تُسمى جميعاً^(١)

هذه عن علة لساء، أمّا سببُ صحبته على الكسر فهو عند بسويه^(٢)،
 والرد^(٣)، والجرجاني^(٤) يعود إلى ب الكسر من علامات التأنيث، وهذه الأعلام مرسلة
 منذ بُيئت على لكسر

وم يخالف هذا الرأي فبب أعلم إلا بحويين كوفيان هما، انفراد، وأبو بكر
 بن الأساري، فقد ذهب إلى أن سبب محي، الباء، على الكسر هو أن المبني إذا حرك
 كانت حركته الكسر^(٥).

ولا يظهر لي تامل من هذين القولين، بل أحسب أنهما سصفاران، وإن ختلفا
 يترعر سببين لمحي، الباء، على الكسر، كلُّ رأي يشلُّ سبباً

هذا عن اللغة العجازية، أما اللغة الثانية ففئة انتميين وهي إعراب باب
 (احكام) إعراب المصنوع من الضرف، إذا لم يكن آخره وا، أمّا إذا كان آخره واء نعر
 (اسفار)^(٦)، و(ظفار)^(٧)، وأكثرهم يتعمسون مع العجاريين على بائه^(٨)؛ لأن من

(١) انظر: لأشياء والظائر ٣٣/٢ ٢ - انظر شرح العمل ٢٤٥/٢، وشرح الكافية ٧٨٢/٢

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٢/٣

(٣) انظر: لمقصب ٣٧٤/٣، والكامل ٦٨٢/٢ - ٦٩

(٤) انقصد ١-٢١/٣

(٥) انظر: المذكر والنوثة لأبى الأنباري ص ٦٠٠، وشرح القصائد السبع ص ١١، ٥٧١

(٦) حكاية اسم ما، انظر: الكتاب ٢٧٩/٣

(٧) ظفار اسم قرية من قرى حنير انظر: اللسان الظفر

(٨) انظر: الكتاب ٢٧٨/٣ وللمقصب ٣٧٥/٣، والأصن ٨٩/٢، ونقل عن الأخفش أنه ذكر أن بعض

بني تميم يبنون الباء كله على الكسر انظر: الارتشاف ٤٣٩/١

لعتهم لإصابة، فرأوا في لبس، على لكسر حقة تحملها إصابة الألف، كما مرر الحبل، والجمهور^(١).

وقيل منهم يُجرىه مُجرى غيره، فيجرىه إعراب المسجوع من انصرف^(٢)، ومنه قول الشاعر^(٣):

ومرَّ دهرٌ على وبارٍ هلكتْ جهرَةً وبارٍ

وجوزُ لمرادى أن يكون (وِبارٌ) فعلاً ماضياً مستنداً إلى واو مجعده، وليس اسماً^(٤).

ولعلَّ مما يصفقُ قوله أن قلَّ الشاهد بيتاً قافيتُهُ (باروا)، وهو:

وأهلُ جرٍّ أتتْ عندهم فافسدتْ عيشَهم فباروا^(٥)

وقد بحث سحويون لغة دسعة المنصرف في هذه اللغة، وكان محور بحثهم الخلاف بين سيبويه والمبرد

فأما سيبويه: فيرى أن هذه لأعلام منعت المنصرف لعلَّتْ، لعدم المعدل، إذ يقول: «ألا ترى أن بني تميم يقولون (هذه قطعٌ)، و(هذه حداثٌ)؛ لأن هذه معدولة عن (احادثة)، و(انقطاعٌ) معدولة عن (اقطعة)، أو (قطعة)، وإنما كل واحدة مهبط معدولة عن الاسم الذي هو علم^(٦)»

وهذا ما أكده جمهور النحويين المتأخرين^(٧).

وأما المبرد فيرى أنها منفتحة لمنصرف بلعينية ولتأنيث، ولم ينهض أهل هذه اللغة إلى أنها معدولة، ويستدل على هذا بما ذهب إليه من أن المعدل

(١) انظر: الكتاب ٢٧٨/٣، والمقتضب ٣٧٦/٣، وشرح القمعي ٦٥/٤، وتوضيح المقاصد ١٦٠/٤.

وخالفهم الرماني إذ يرى أن سيمد الياء هو ثقل الراء لا يمد مكرو، انظر: شرح الرماني ٢٩٦/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٣٧٦/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف من ٧٧، وأصول ٨٩/٢.

(٣) هو الأعشى، انظر: ديوانه من ١٩٩، والكتاب ٣٧٩/٣، والمقتضب ٣٧٥/٣، والأصاني الشجرية ٣٦١/٢.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ١٦/٤.

(٥) انظر: ديوان الأعشى من ١٩٩.

(٦) الكتاب ٢٧٧/٣ - ٢٧٨.

(٧) انظر - مثلاً - شرح عمدة الحفاظ من ٨٧٠، والارتشاف ٤٣٩/١، وأصناف ٣٧/٣ - ٣٨، وشرح

النصريح ٢٢٥/٢.

قالوا: (ي صا) «١».

ولعلَّ مردَ أطلق من قوله السابق في سبب بدء هذه الأعلام عند معجرتي؛
لأنه مع العدل في لغة بني سبم؛ إذ لو تحقق لوجب لثناء عبده لتولي
ثلاث علل

وقد ذهب بعض متأخرين إلى ما ذهب إليه المراد^٢، وهو مفهوم كلام عبد
الظاهر الجرجاني في (المقتصد)^٣.

ويحتمل لي أنه لا أثر لهذا الخلاف؛ لأن مع الصف منحقق في رأيي
للموازنة بين اللغتين.

لم يكتب المحررون توجيهي لمعتير، بل عقدوا بينهما موزنة تقوم على أساس
القرب من القياس، والسعد منه

وأي سيبويه

يُعدُّ سيبويه أول من وضع تلك الموازنة، إذ يقول «وعدم أن جميع ما ذكر
إذا سئيت به امرأة فإن بني تميم ترفعها، وتنصبه، وتجره مجرى اسم لا بتصرف،
وهو لقياس؛ لأن هذا لم يكن اسماً علماً، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون
(افعال) محدوداً عنه، وذلك لفعل (افعل) لأن (افعال) لا يتغير عن انكسر، كما
(افعل)، لا يتغير إذا جعلت (افعل) اسماً رجلاً و امرأة تغير وصار بمنزلة
الأسماء، فيسفي له (افعال)، أي هي معدولة عن (افعل)، أن تكون بمنزلة، بل هي
أقوى، وذلك أن (افعال) اسم للفعل، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو مثله،
ولفعل إذا نقلته إلى اسم نقلته إلى شيء هو منه أعم، وكذلك كل (افعال) إذا
كانت معدولة عن غير (افعل)، إذا جعلتها اسماً؛ لأنك إذا جعلتها علماً، فأب لا
تريد ذلك المعنى^٤.

فسيبويه - كما يتبين من حد النص - يرى أن لغة بني تميم هي القياس،
محتجاً بأن فعل الأمر إذا جعل علماً أعرب، فمن باب أول أن تُعرف ما كان اسماً
للفعل كـ (برال)، إذا جعلته علماً لأنه اسم قبل النقل ويعد، ومثله باثر الأعلام

١١. المقتصد ٣٧٥/٣

٢. انظر شرح الكافية الشافية ٧٩٩/٢، وشرح الأسموسي ٢٦٦/٢، وحاشية الحصري ٨٠٢/١

٣. (١) الكتاب ٢٧٧/٢

٤. انظر المقتصد ١٠٩٩/٢-١٠٩٣.

لمؤنثة التي على ورثه كدافسار، عدماً لمؤنث، واحداً؛ لأبها أسماء في الأصل، ولم تخرج عن سميتها بعد لنقل^١.

الاعتراض ومناقضته:

ذكر السيرافي أن المبرد ردّ مذهب سيبريه، فقال: «القياس قول أهل لعجاء؛ لأن أهل لعجاء يحرون ذلك حُجراً لأول، فيكسرون ويقولون في صرة اسمها (حذام). هذه حذام، و(أريتُ حذام)، و(أمرتُ حذام)، ويسو تميم يقولون، (هذه حذام)، و(أريتُ حذام) ... وذكر . أن التسمية ب(أمرل) أقوى في لغة من التسمية ب(أنزل)؛ لأن (أنزل) هو فعل، فإذا سُمّي به فقد نقلناه عن يابه، فلمنه المغير، كما أنّا نَقَطَح ألف الوصل منه، مُعَيِّرُهُ عن حان الفعل، و(أفعال) هي سَمٌّ، فإذا سُمّي بها لم يُعَيِّرْها؛ لأن م يخرجها عن الاسمية، كما أنّ لو سُمّي ب(الطلاق) م نَقَطَح ألف؛ لأن (الطلاق) اسمٌ، فلم نُحَرِّجْهُ عن الاسمية، أجريت عليه نَقَطَح لأول»^٢.

وأهم ما يظهر من نقله السيرافي أن المبرد ردّ مذهب سيبريه، ويبطل استدلاله بغيره فعل الأمر - إذا سُمّي به - على أن القياس معه بني تميم، ونقّر عكس ذلك، وهو أن هذا دليل على أن اللغة العجائية هي القدس؛ لأن ما نقل عن يابه لزمه التغيير؛ فلذا أعرب فعل الأمر، وقُطِعَ همزته إذا سُمّي به.

أما (أفعال) إذا سُمّي به مرأً، فإنه م يخرج عن الاسمية، فيبقى مسياً، كما أن (الطلاق) إذا سُمّي به لم تُقَطَّع همزته، وبقي على حاله.

هذا ما نقله السيرافي، وأحده عنه النصيري^٣، والشتري^٤، وابن سيده^٥.

وقد بحث المبرد هذه المسألة في موضعين: أحدهما في (المقتضب)، والآخر

(١) انظر: شرح السيرافي ١/١١٨، وانظر - أيضاً - الكامل ٢/٧١٢.

(٢) انظر المصدر السابق ١/١١٨، ب.

(٣) انظر: تنوير، والتذكرة ٢/٥٦٦، ولشير إلى أنه نسب إلى المبرد منح إعرابه (أنزل، إذا سُمّي به) وهذا مخالف لما نقله السيرافي؛ إلا أنهم منه أنه يجيزه، ويكنه بصيغة.

(٤) انظر: اللكت ٢/٨٥، ولم يشر الأهم فيه - كما دلت - إلى السيرافي.

(٥) هو علي بن أحمد، وقيل: ابن محمد، وقيل: ابن إسماعيل بن سيف، القوي، النحوي، الأندلسي. أبو الحسن الضرير، توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر: إنباء الرواة ٢/٢٢٥ - ٢٢٧، رسالة النحيس ص ٢١٠ - ٢١١، وانظر نقله الاعتراض في المختص ١٧/٢٦٦.

في (الكامل).

وَأَمَّا فِي (الْمُقْتَضِبِ) فَانْتَهَى بِذِكْرِ اللَّفْظَيْنِ وَتَوَجَّهَ بِهِمَا وَلَمْ يُرْجَحْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى^١.

وَأَمَّا فِي (الْكَامِلِ) فَقَدْ: «وَالْبَابُ لِرَبْعٍ [يُرِيدُ: الْقِسْمَ الرَّابِعَ مِنْ أَقْسَامِ (مَعْنَى)] أَنْ تُسَمِّيَ مَرَأَةً، أَوْ شَيْئًا مُؤَنَّثًا بِاسْمٍ تَصَوِّغُهُ عَلَى هَذَا الْمَثَلِ، نَحْوُ: (رَقَاشٌ) ... وَفِي أَشْبَهِهِ، فَهَذِهِ مُؤَنَّثَةٌ مَعْدُولَةٌ عَنْ (رَاقِشَةٍ) ... إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَجْعَلُونَهُ عَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ فِي الْأَصْلِ، وَسَمَّيْتُ بِهِ، فَتَقُلُّ إِلَى مُؤَنَّثِ كِتَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَلَمْ يُعَيَّرْ».

وَمَّا بَلَغَ تَمِيمٌ هَذِهِ الرُّوَيْهَ عَنِ الثَّغَنِيِّ فَسَمَّاهُ بِهِ صَرْفُهُ فِي لُكْرَةٍ، وَلَمْ يَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرُفَةِ، وَسَمَّاهُ بِحَتَّارٍ هَذَا لِقَوْلِهِ، وَلَا يَرُدُّ الْقَوْلُ الْآخَرَ، فَيَقُولُ: (هَذِهِ رَقَاشٌ قَدْ جَاءَتْ ... فَحَتَّاجٌ سَيَبُوهُ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْقَوْلِ، بَأَنَّهُ يَوْ سَمَّيْتُ شَيْئًا بِفِعْلِ الَّذِي هُوَ مَذْهُودٌ عَنْهُ لِأَعْرَبِهِ، نَحْوُ: (تَرَلٌّ)، وَ(أَضْرِبُ) لَوْ سَمَّيْتُ بِهِمَا رَجُلًا لَجَرَى سَجَرِي (مُصْبِحٌ)، وَ(أَحْمَدُ) ... فَهَذَا يَحِيطُ بِجَمِيعِ هَذَا الْبَابِ^٢.

وَعِنْدَ مُقَابَرَةِ هَذَا انْتَهَى بِمَا تَقْدَحُ انْتِهَائِي يَظْهَرُ بَيْنَهُمَا اتِّفَاقٌ وَخِلَافٌ: فَأَمَّا الْإِتْفَاقُ فَقِي أَنْ لَفْظَ الْحِجَازِيِّسِ هِيَ الْكِيَّاسُ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ، وَأَنَّ حُجَّتَهُ أَنَّ حِدَهُ الْأَسْمَاءَ مُنْبِئَةً قَبْلَ التَّغْلِيظِ بِالنَّحْوِ، فَلَمْ تُقَبَّلْ أَجْرِيَتْ مُجَرَّاهَا لِأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَصْلِهِ.

وَأَمَّا لِاخْتِلَافِ فَيَظْهَرُ فِي مَوْقِفِ الْمُبَرِّدِ مِنْ مَذْهَبِ سَيَبُوهٍ: إِذْ إِنَّمَا فِي (الْكَامِلِ) انْتَهَى بِذِكْرِهِ، وَمِنْ يُتَقَبَّحُ عَلَيْهِ بَعْضُهُ، أَوْ بِطَلَانِ. أَمَّا فِي الْبَصْرِ الَّذِي تَقْدَحُ عَنْهُ لَسِيرِي فَيُتَقَرَّرُ كَمَا سَبَقَ رَدُّهُ، وَابْطُلَ حُجَّتُهُ قَائِلُهُ، وَهُوَ رَدُّ يَضَعُكَ - قِيَمًا يَظْهَرُ لِي - أَمْرًا.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ شَيْءٌ بَقِيءٌ (أَفْعَالٌ) مُنْبِئَةٌ بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ بَقِيءٌ، هِمَزَةٌ لِرُصْلِ فِي نَحْوِ (إِنْطِلَاقٍ) بَعْدَ لَتَسْمِيَةِ بِهِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ هِمَزًا بَيْنَ الْإِعْرَابِ، وَهِمَزَةً أَنْوَصِلَ، كَمَا قَرَّرَ ابْنُ عَصْفُورٍ^٣، فَلَا يَنْبَغِي حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى

(١) انظر المقتضب ٣/٣٧٣ - ٣٧٤

(٢) الكامل ٢/٧٠ - ٧١

(٣) انظر شرح الجمل ٢/٢٤٦

الآخر؛ إذ الإعراب أصل في الأسماء على الأصح^(١)، أما همزة الوصل فلا يحكم لها بأصلية، أو فرعيتة
والآخر: أنه جعل نقل انشيء عن يديه من دواعي تغييره، وأحسب أن هذا دلس
عن صحته مذهب سيبويه لأن هذه الأعلام نُقِيت من أيوبها إلى العلوية.
وقد وافق الرضي سيبويه على أن اللفظة التمييزية هي القيس، ولكنه حالفه في
التعديل؛ إذ أرجع ذلك إلى أسرين^(٢)؛
أحدهما: يختص بالإعراب، وهو البعد عن معنى الوصفية، وقد سبق ذكره.
والآخر: يختص بمنع الصرف، وهو العلوية والتأنيث.
والأشبه عسدي أن كلا للعتن لهما وجه في القيس، تكاد ن تستريان فيه.
فوجه لمة بني تميم أنها تُجرى الاسم على أصله، وهو الإعراب.
وجه لغة الحجازيين أن هذه الأعلام شبهت المنى وهو ما (نرا)، مبيت؛
لجري ما جاء على (أفعال) على طريقة واحدة.

(١) انظر الفخلاف في هذا في: الإيضاح في شرح النحوي من ٧٧ - ٨٢، والتبديل والتكميل
٦٣/١ (المطبعة).

وانظر صحيح ما أشبه في المصدرين السابقين، والمقصد ١٠٧/١ - ١٠٨، وأسرار العربية من ٢٤ -
٢٥، والتخدير ٢٠٢/١.

(٢) انظر: شرح الكافية ٧٩/٢.

المسألة (٦)

المملوع من الحروف:

منع (عشيرة) من الحروف في لغة بعض العرب

تقسم ظروف الزمان بالنظر إلى التصريف ولصرف أربعة أقسام^(١):
الاول: ظروف متصرفة مسرفة، وهي كثيرة، لأنها على الأصل، ومنها: (ساعة،
وايوم) و(شهر)، و(سنة).

والثاني: ظرف غير متصرف، ولا منصرف، وهو (سحر) - عند بعض بني تميم -
إذا قصه به سحر مفعول، وإن لم تعين الليلة، وتستعين ظرفاً، وجزءاً من
الالف واللام، والإضافة، ولم يصغر، نحو: (أريت حمراً أمس سحر)،
وهذا مذهب الجمهور^(٢)، وعنة متعه من الصرف العميئة المقدرة،
وانعدل عن (السحر).

وذهب ابن الطراوة، وصدر الأفاضل^(٣) إلى أنه مسي، وبكتهما اختلف في علّة
الباء، فأثبت ابن الطراوة معلّله بعدم التقارّ، أي: عدم وقوعه في كل موضع على
حالة واحدة^(٤)، وأحسب أن هذا لا يقوى على إخراج الاسم عن أصله
وهو الإعراب.

وأثبت صدر الأفاضل فعّل الباء، تنصّر (سحر) معنى (آل)، والاسم قد تنصّر
معنى الحرف جبي^(٥)، وهذه العلّة قريبة من قول الجوسني في بناء (أمس) عند
لججوسن

(١) انظر: شرح عمدة الحفاظ ص ٤١٤ والارتشاف ٢٢٦/٢ - ٢٢٨

(٢) انظر ما يصرف وما لا يصرف ص ٩٨، والارتشاف ٢٢٧/٢

(٣) هو القاسم بن الحسين بن محمد، أبو محمد - صدر الدين، مجد الدين الطراغي، الخوارزمي، توفي
سنة ٦١٧ هـ، انظر: معجم الأدباء ١٦/٢٥

(٤) انظر التنبيه والتكميل ٥٣/٥ (مخطوط)، وفي النسخة المعقّدة من الارتشاف ٢٢٧/٢ (عدم
التصا) فلعلّه تعريف في النسخ لم يثنه أحد، تحقق، في توجيه لنقاصد ١٥٧/٤ (عدم التقارب)،
وذكر للمعقّق أنه في بعض النسخ (عدم التقارّ)

(٥) انظر ابن الطراوة المحرري ص ٢٨٨

(٦) انظر: التكميل ١٨/١ - ١٨٢

وذهب آخرون إلى أنه معربٌ مصروفٌ، ولكنّه لم يسنَّ، لأنّه على نيّة الإضاحه^(١)،
ونسب إلى الشَّوَيْسِ الضَّغْبِر^(٢) أنّه لم يثبوتْ؛ لأنّه بِنِيَّةِ (ال) (٣).
وهذه لأراء - عدا رأي ابن الطراوة - محتسمةٌ لا أن مذهب الجمهور يُبقي
الاسم على أصله. وهو الإعراب، ويعلّل منع الصّرف بعلةٍ مطّردة، ظاهرة غير مبرّرة
والثالث. طرفان متصرفان غير مصرفين، وهما: (عُدُوّة)^(٤)، و(بُكْرَة) (٥) - جعلاً
علمين، سواءً أَقْصِدَ بهما التّعيين أم لم يُتَّصَدَقْ^(٦)، وهاتان منعهم
الصّرف - حيثُذا العلميّة والتأنيث، هذه اللغة المشهورة.
وحكى أبو الخطّاب الأحفش عن لعرب صرفَ (بُكْرَة) عِماً^(٧)، ونقل الغراء
عنهم ذلك في (عُدُوّة)، و(بُكْرَة)، حال «رأيتُ ما تُجرى العربُ (عُدُوّة) إذا قُرِبتْ
بـ(عَشِيّة)، يقولون: (إني لأتّيهنَّ عُدُوّةً وعَشِيّةً)»^(٨).
والذي يظهر لي أن (عُدُوّة) في هذه لحكاية نكرة؛ لا تترنّب بـ(عَشِيّة)، فصرفُها
- إذن - واجبٌ
وجعل الخليل قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا بُكْرَةٌ وَعَشِيَّةٌ﴾^(٩) كالسدي حكاه
في الخطّاب^(١٠)، وقد اعترضه بعضهم؛ لأن هذه لفظة قليلة يبيعي ألاّ يعمل

(١) نسب هذا الرأي في لارتشاف ٤٣٥/١، وشرح معنوا ٥٧/٤ إلى الشَّيْبِي وفي نتائج التّحقيق
ص ٣٧٥ ذكر الشَّيْبِي هذا الرأي ونسبه إلى بعضهم، واختار مذهب سيّوده والجمهور، وفي الارتشاف
٢٢٧/٢، ذكر هذا الرأي غير معرّف

(٢) هو محمد بن عبيد بن محمد بن إبراهيم الأنصاري، الملقب، أمير عبد الله، توفي سنة ٦٦ هـ. انظر
إثارة النعمين ص ٣٣٣، والقيمة ١٨٧/١

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١٥٧/٤، وفي الارتشاف ٢٢٧/٢ ذكر هذا الرأي دون نسبة

(٤) عُدُوّة - بضم الأوّل - البُكْرَة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، أما العُدُوّة - بفتح الأوّل - فوجهة
الغداة، وهو سير أوّل النهار، وهي مصروفة انظر: النّسائي (غدا)

(٥) انظر: الكتاب ٢٩٣/٢، والمقتضب ٣٥٤/٤، وشرح التسهيل ٢٩٢/٢

(٦) انظر: كتاب ٢٩٤/٣

(٧) انظر: لارتشاف ٢٢٨/٢، ولم أجده في معاني القرآن نفراً.

(٨) من الآية (٦٢) من سورة مريم

(٩) انظر: الكتاب ٢٩٤/٣

عليها المرآة ، والإظهار - عسي أن (تُكْرَ) في الآية بكرة، كما ذهب
الميراثي^١، وإس مالك^٢، وأبو حيان^٣؛ لأن الأعلام يجر تشكيهاً عند صرمت.
وقد ذهب صدر الأفاضل إلى أن (عُدُوَّة)، و(شُكْرَة) متشابهان لتصنيف معي
(أل)^٤، وهو قوله في (سحر) كما تقدم.

هذا إذا كان عليهما، أما إذا نُكِّرَا فبهما بصرفان، كما في الآية السابقة،
وتدخل عليهما (أل) حلقاً للرسمي، فإنه مع دخول (أل) عليهما - وَرَّ نُكْرَتْ -
وحجته أن (أل) لو دحيت عليهما كانت للعهد، والعهد قائم فيهما، وما عرص
لتشكيك بدليل .

ويردُّ قوله مرةً أبي عبد الرحمن السلمي^٥، وعبد الله بن عامر^٦، ومالك بن
دinar^٧ : «ولا تَطْرُقُ الدينَ يدعوهُم بِالْعُدُوَّةِ وَالْغَشْيِ»^٨
ونُسبَ إلى أبي عصفور أنه يجعل (حَصَوَة) كـ(عُدُوَّة)،
و(شُكْرَة) في عدم الانصراف، للعسيلة والتأنيث^٩، وهي لغة فنية

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ص ٩٩

(٢) انظر: شرح الميراثي ١٢٧/٤

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٠٩/٢

(٤) انظر: لا تشاف ٢٢٨/٢

(٥) انظر: تجميع ١٨٠/١ - ١٨٢

(٦) انظر: شرح الرماني ١٤٠٤/٣، ب.

(٧) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السلمي، مقرر الكوفة، توفي سنة ٧٤ هـ. انظر
غاية النهاية ٤١٣/١ وما بعدها

(٨) هو عبد الله بن عامر الشامي اليحصبي، تلميذ يمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، من التابعين،
توفي سنة ١١٨ هـ. انظر: غاية النهاية ٤٢٣/٢ وما بعدها

(٩) هو مالك بن دينار، أبو يعقوب البصري، كان يكتب المصاحف بالأجرة، توفي سنة ١٢٧ هـ. انظر
غاية النهاية ٣٦٠/٢

(١٠) من الآية (٥٢)، من سورة الأنعام

وانظر منه القرية في البسيط ص ١١٤، وتجميع التيسير ص ١٠٩، وإعراب القرآن ٦٨/٢، والبحر

المعيط ٥٢١/٤ - ٥٢٢، وانظر - في الأخير - مناقشة أبي حيان عن ركة القرية

(١١) انظر شرح الأشموني ١٣٥/٢، وذكر أنه في (شرح العجم)، ولم أجده

كما ذكر الزجاج^١

أربع ظروف منصرفة غير متصرفية، وهي ما عُص من (شَحِير، وعَصِه)،
 و(اضْحُوْة) - على اللغة المشهورة - وانكرا، وانهارا، واعشأ،
 ومساء، واصباح، وائيل، وانصر، واهلام، واطعى،
 وصحى، واعشيّة^٢.

فهذه الظروف منصرفة، سوء أنصد بها التعيين أم لا يقصده، إلا
 أنه إذا لم يقصد تصرفت، نحو: أسير عليه طحوة^٣

وحكى سيبويه عن بعض العرب منح (عشيّة) من لَصَرَف، فقال: «وَمَنْ
 (عَشِيَّةً) مِنْ بَعْضِ لَعَرَبٍ يَدْعُ بِهِ التَّوَسُّمَ، كَمَا تُرْكُ فِي (عُدُوَّةٍ)»^٤
 ومعنى قوله «كَمَا تُرْكُ فِي (عُدُوَّةٍ)» أنهم شبهوا (عشيّة) بـ(عُدُوَّةٍ) لأنها
 تنتهي لنهار، كما أن (عُدُوَّةً) مبتدؤه، فبها طرف النهار^٥، فكانهم حملوا لتقيص
 على التقيص.

الاعتراض ومناقشته:

نسب السري إلى المبرد رواية حكاية سيبويه، فقال - بعد أن ذكر حكاية
 سيبويه -: «وقال أبو لعباس ليس هذا بشيء، و(عشيّة) بكثرة على كل حال»^٦.
 وقد نقل هذا الاعتراض عن السري الأعلم الششمي^٧، والرضي^٨.
 وعلى الرغم من أن المبرد لم يتعرض لحكاية سيبويه فيما بقي من كتبه، فإن
 صحة نسبة هذا الاعتراض إليه تشهد لها أمور:

- (١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٨.
- (٢) ينصرف يد، نقشه نصرًا أي، حين تباصر الأهل، وراى بعضه بعضاً، وقيل هو في أول الظلام إذ
 بقي من نصر، مقدار ما تشبى به الأشباح، انظر اللسان البصر.
- (٣) انظر الكتاب ٢٩٤/٣، ولغتضب ٣٥٥/٤، وشرح النسيب ٢٠٢/٢، والارتشاف ٢٢٨/٢.
- (٤) الكتاب ٢٩٤/٣.
- (٥) انظر شرح الرماني ٣٠٤/٣.
- (٦) شرح السري ١٢٧/٤.
- (٧) انظر الشك ٨٦٥/٢.
- (٨) انظر شرح الكافية ١٨٩/١.

أحدهما. ان من لظواهر البررة في منهج المبرد رؤية لرواية ، وقد وقف على
أهمية ذلك محقق المقتضب^(١)، مما أغنى على ذكره، كب
متأني اعتراضات في هذا البحث تدل على إسرف المبرد في رد
سرديات^(٢).

ولآخر: أنه لم يذكر في (عشية، إلا لصرح، رد يقول: «وَأَمَّا أَصْحَى،
(وَأَصْحَى، (وَأَعْيَتْ، (وَأَعْيَتْ) ... فإن أردت بهن الكرات مهن
متصرفات من عيت ليوم لسي بت فيه، والليله لتي آت فيه لم
نرفع من ذلك شيئاً، وتوّن، لأنهن كرات^(٣).

وأكتفي للرؤية على المبرد يقول لسيري: «وأرى حكاية سيبويه لا ترة»^(٤)، ويقول
ابن جني: «مكانه قال لسبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيتهم، وإذا
بلغ الأمر هنا أحد من لشرف فقد سقطت كلفة لقول معناه»^(٥).
والذي جعل المبرد يرة بعض الروايات هو تمسكه بالقيس، وقد أتى عن منعه
في غير موضع^(٦).

موقف اللحيويين من حكاية سيبويه.

وجدت حكاية سبويه السابقة متعاماً لدى اللحيويين، ولكنهم احتسوا في
توجيهها فذهب جمهورهم إلى أنها لغة قديمة، وأن لأشهر صرف (عشية،^(٧) كب يرى

(١) انظر، شرح السهيل ٤٣٠/٣ - ٤٣٩

(٢) انظر مقدمة لمقتضب ص ١١٧ - ١١٨، وانظر - أيضاً - أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية
ص ٧٠ - ٧٣، ومراحل تطور الدرس النحوي ص ٦٣ - ١٢١

(٣) انظر - مثلاً - المسائل قوت الأرقام (١٧١، ٢٢، ٦، ١١٤)

(٤) المقتضب ٣٥٥/٤

(٥) شرح سيري ١٢٧/٤ ب

(٦) احتب ١١/١

(٧) انظر: التكملة ٣٤٤/١، وانظر - أيضاً - مقدمة محقق لمقتضب ص ١١٥، ومراحل تطور الدرس
النحوي ص ١٢٠ - ١٢٦

(٨) انظر - مثلاً - ما يصرف وما لا يصرف ص ٩٩ وشرح جملة الحافظ ص ٤١٤ - ٤١٥
وبسوط ٤٨٦/١، ومسنند ٤٩٤/١، وشرح الأشموني ١٣٥/٢ - ١٣٦

سيبويه^١، ولم يحالف هذا المذهب - فيما أعلم - إلا الصيرفي، وصدر الأفاضل
وأما الصيرفي؛ فذهب إلى أن (عشيّة) إذا قصد بها التعيين لا تصرف مطلقاً،
و يقول «واعلم أن (سحرًا)، و(عُدْوَة) و(عشيّة)، إذا أردتها من يوم بعينه لا
تصرف»^٢، وعبارة المنع عنه - التعريف والتأنيث، بقوله: «وَأَمَّا امْتِنَاعُ الصَّرْفِ
فِيهَا، فَتَعْرِيفٌ وَتَأْنِيثٌ، فَإِذَا نَكَّرْتَهَا صَرَفْتَهَا كُلَّهَا، فَقُلْتُ (أَسِيرُ عَلَيْهِ سَحْرٌ مِنْ
الْأَسْحَارِ)، وَ(نُكْرَةٌ مِنْ الْبُكَرِ)، وَ(عَشِيَّةٌ مِنْ لَعَشِيَّاتِ)»^٣ فهو - إذن - يجعل
كـ(سَحْرًا)، و(عُدْوَة)، و(نُكْرَة)، أحداً بالذقة القصة لشيء حكاه سيبويه

وعندي أن هذا الرأي يضعفه أمرٌ منه:

- ١ - أنه مخالف للغة المشهورة من العرب
- ٢ - أنه لم يفرق بين (سَحْرًا)، و(عشيّة)، والفرق بينهما - كما ذكر
السهيلي - يظهر في أمورٍ منها^٤:
- أ - أن (عشيّة) فيها معنى الوصف، لأنها مشتقة من (العشاء)، وهي صفة
لنكرة؛ لأنه إذا قيل: (خرجت اليوم عشيّة) فالمراد: (خرجت وقتاً معيّنًا)،
أما (سَحْرًا) فاسمٌ جامدٌ يتعرّف كالأسماء، ويخبر عنه.
- ب - أن (عشيّة) - وإن كانت ليوم بعينه - لا تتعرّف بمعنى الألف واللام
كـ(سَحْرًا)

- ٣ - أنه لم يفرق بين (عُدْوَة)، و(عشيّة)، قال السهيلي - معرقاً بينهما -:
«وَأَمَّا (عُدْوَة)، و(نُكْرَة) فهما اسمان عماران، وعدم التسوية بينهما بالتعريف
والتأنيث، والذي أخرجهما من باب (ضخوة)، و(عشيّة)، ... فهما قد بنا
بناءً لا تكون عليه المصادر، ولا النعوت، وغُتِرَما لتعليلية كما عُبِّرَ
(عُمارة)، و(عُمرًا) وأشبههما»^٥

وأما صدر الأفاضل فلم يصرح بمذهبه، ولكن قياس رأيه المتقدم في (سحرًا)،

(١) الكتاب ٢/٢٩٤

(٢) التنوير والتذكير ١/٣١٤

(٣) نظر نتائج الفكر من ٣٧٧ - ٣٧٨

(٤) المصدر السابق من ٣٨٠

و(عُدُوهُ)، وهو نهب مبيحان؛ نصحهما معنى (أل) يقتضي أن يكون هذا رأيه
 أيضاً في حكاية سيويه السابقة.
 وبشي أرجحه أن (عشيّة) في حكاية سيويه معربة، وسمعت من لصف:
 لشهها ر عُدُوهُ، كما يرى الجمهور؛ لأن في ذلك إبقاءً للاسم على أصله، وهو
 الإعراب.

المسألة (٧)

الممنوع من الصرف:

(أَخِي) مصغر (أَخَو) من حيث الصرف وتركه

ذهب سيبويه إلى أن من قال في تصغير (أَشْرَد): (أَشِيد) فقلب الواو ياءً، وأدغم قال في تصغير (أَخَوِي) (أَخِي) فقلب الواو ياءً، وحذف الياء المتطرفة المتقلبة عن الالف لاجتماع ثلاث ياءات، وصح انصرف لأن وزن الفعل وان كان لفظاً وتقديراً - قد دلت عليه الهمزة.

وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يُصرف، وقد رُئِيَ منهجته سيبويه محتجاً بأنه سر مصرف (أَخِي) لو ذهب صرف (أَصْم)، و(أَرَس)؛ لأنه أبعد أحف من (أَصْم)، و(أَرَس)؛

يقول سيبويه مقرراً ما سبق «وكذلك (أَخَوِي) [ي تحذف لامه إلى صَعر] إلا في قول من قال (أَشِيد)، ولا تصرفه؛ لأن الرعدة ثابتة في أوله، ولا يُلتفت إلى قَلْبِهِ كما لا يُلتفت إلى قَلْبِ (أَصْع)»

وأما عيسى، فكان يقول (أَخِي)، ويصرف، وهو خطأ، لو جازد صرفت (أَصْم)؛ لأنه أبعد أحف من (أَخْم)، وصرفت (أَرَس)، إذا سَمَّيْتَهُ به، ولم تهمر فقط، (أَرَس)؛

(١) أخوي (أَفْعِل) من الحَوَر، وهي سمة للشفة، انظر اللسان (حوا).

(٢) انظر الكتاب ٤٧٧/٣، والتبصرة والذكرة ٦٩٠/٢، وشرح الشافية للرعي ٢٣٣/١، والارشاد ١٧١/٩، وسب إليه الرعي في: الجامع الصغير في الشعر ص ٨ أنه يقول: (أَخِي) بثلاث ياءات والتشويش، وهو يحدث ما ذكره سيبويه وغيره.

(٣) أرسة الرأس عظيم الرأس، انظر: اللسان (رأس).

(٤) من قال: (أَشِيد) قال في تصغير (أَخَوِي)، (أَخِي) دفعا وجهاً، و(أَخِي) نصياً انظر: المقضب ٢٤٤/٢، والتبصرة والذكرة ٦٩١/٢.

وقد خطت أسير حيان في: الذكرة ص ٦٩٩ بين اللتين فقال: «في تصغير (أَخَوِي) يقول عيسى (أَخِي) ، وابن عمرو (أَخِي) ويونس (أَخِي) وإليه ذهب سيبويه، وإليه العباسي (أَخِي) غير مصروف لا بجسر غيره».

(٥) الكتاب ٤٧١/٣ - ٤٧٧، وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب يونس، انظر: الكتاب ٤٧٧/٣.

ومعاملتها معاملة ياء المنقوص^(١).

وقد رُفِّعَ يَوْمُهُ هـ، فذهب لقولهم في (عطاء) - (عُطِيَ) بعدد الياء
الثالثة إجماعاً^(٢).

(١) انظر: الكتاب ٤٧٢/٢، وشرح الشافية للرملي ٢٣٣/١، والارتشاف ١٧١/١، والجامع الصغير في

النحو ص ٨٠، وانظر المسألة مفصلة في: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٢١٤-٢١٦

(٢) انظر: الكتاب ٤٧٢/٣

المسألة (٥)

الممنوع من الصرف:

الشاهد على صرف (قيل) و(قال) بعد التسمية بهما

ذكر سيبويه أن من العرب مَنْ يصرف (قيل)، و(قال) بعد التسمية بهما،
واستشهد بقول ابن مقبل^(١):
أَصْبَحَ لَقَهْرٌ وَقَدْ أَلَوَى بِهِمْ غَيْرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَدْ
ثم قال: «والقوافي محرومة»^(٢).

الاعتراض ومناقشته.

جاء في (شرح السمرقي) أن المبرد أنكر احتجاج سيبويه بجر انقوافي على
صرف (قيل)، وذكر أنه يجوز أن تكون لقائيه مقيدة، وتكون للام من (قيل)
مفتوحة غير مصروفة^(٣).

وهذا يتفق مع ما ذكره المبرد في أمثال انقلاط، إذ يقول «وذكر
[سيبويه] - في صرف (قيل)، و(قال) - إذا كانا اسمين - قول لشاعر: أصبح
الدهر ... البيت قد. والقوافي محرومة، قال محمد - ويس في هذا حجة؛ لأنه جائز أن
تكون القوافي مقيدة، ويكون (قيل) مفتوحة، ولا يمسك البيت»^(٤).

وعلى هذا القول يصير وزن البيت - وهو من بحر الرمل - هكذا:

(١) هو نعيم بن أبي بن سفيان بن عوف بن حليف بن نثينة بن العجلان بن كعب بن وبيعة بن عامر بن
صعصعة - ذرية الجاهلية وإسلام - انظر البراءة ٢٢١/١ - ٢٢٢

(٢) انظر منقحات ويرانه ص ٣٩٢، والكتاب ٢٦٩/٣، ولاتنصار ص ٢٢١، وشرح السيرافي ١١٥/٤،
والأعلاق ص ٤٢، وتحصيل عهس الذهب ٢٥٧/٢ ومراد الشاعر أن هؤلاء القوم حذكو، ولم يبق منهم
غير البحر منهم، وأن يقرن بحير قيل عنهم كذا وقال قتال. كذا. انظر تحصيل عهس الذهب
٣٩/٢

(٣) انكتاب ٢٦٨/٣ - ٢٦٩

(٤) انظر شرح السيرافي ١١٥/٤، وقد نقله الأعلام في، التكت ٨٤٨/٢، ولم يشر إلى سيبويه

(٥) انظر، لاتنصار ص ٢٣٠ - ٢٣١

فَاعْلَانُ، فَعْلَانُ، وَعُسْرُ فَعْلَانُ، فَعْلَانُ، فَعْلَانُ
 سألته مخبوءة مخدوفة^١ سألته مخبوءة مخدوفة مقصورة
 بالتفعيلة الأخيرة قد اجتمع فيها رخاؤُ الحين، وهو حذف الثاني ساكن،
 وعلةُ القصر، وهي حذف ساكن السبب الخفيف، وتسكين متحركة^٢.
 أمّا على صرف (قيل)، وإقال، كما نقل سيبويه فتكون تفعيلة لأخيرة
 سألته.

وقد انبرى لسببه الرّجّاج، وابنُ ولّاد، والشّتمريّ، فردوا اعتراضه
 بما في الرّجّاج فأنزل ما نرى عليه شيعه المرد كلامه، وهو جوز الحسن في
 (فَعْلَانُ، فقال: «لا يجوز الحسن في (فَعْلَانُ)، فإذ قد (قيل وقال)، وجعل للاسم
 موقوفة فقد صار (فَعْلَانُ) مكان (فَعْلَانُ)، ورد أطلقاه صار (فَعْلَانُ)»^٣
 ولا أرى هذا لقول صحاح؛ لأنّ رجاؤُ الخبر، وعلةُ القصر يجتمعان في
 (فَعْلَانُ)، فنصر (فَعْلَانُ)^٤، كقول الشاعر^٥:

أَقْصَدْتُ كَيْسِي وَأَعْسَى قَيْصَرُ مُغْلَقاً مِنْ دُونِهِ بَابُ حَبِيذٍ
 وَأَمَ بِنَ وَلَّادُ، وَشَتْمَرِيّ نَبِ رَدَّاهِ عَلَى أَنَّ الْمِرْدَ سَطَلَ اسْتَشْهَدَ
 سبوره باليت

يقول بن ولّاد: «لحجة نسوبه منه كالحجة للخليل عنده [أي: عند الميرد] إذ
 قيل ما أتى به في الرّمل من هذا لوزن مطلقاً، ومقيّداً؛ لأنه استشهد للمطلق
 بقول الشاعر^٦

-
- (١) الحذف: إسقاط السبب الخفيف من آخر لتفعيلة
 (٢) نظره: الرائي في العروض والقوافي ص ١١٠
 (٣) نظره: شرح السيراني ١١٥٨
 (٤) نظره: العقد الفريد ٣٩٥، ومروض الورقة ص ٥٤، والرائي في العروض والقوافي ص ١١٦ - ١١٧،
 والقصدي ص ١٠٥، وشهد: الخليل في علم الحيل ص ٨٩.
 (٥) لم أقب، عن قائله، وهو في: عروض الورقة ص ٥٤ بزيادة (أحدث - ا). والرائي في العروض والقوافي
 ص ١١٩، ومعنى: أقصدتُ قتلْتُ، انظر: نلسون (نلسون)
 (٦) هو عبيد بن الأبرص، انظر: ديوانه ص ١٢٠.
 وهو غير منسوب في: الرائي في العروض والقوافي ص ١٠٩، والبارج في علم العروض ص ١٥٧، وشهد،
 الخليل في علم الحيل ص ١٩٣

مِثْلَ سَقَى سَرَدَ عَمَى مَذَكْ أَلْ - سَقَطَرُ مَعْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ لَشَدَا
 ههنا مطلق، فانه أن يكون مَقْبُلاً، ويَصَحُّ لبيت، والورن الآخر المَقْبُلاً قوله^{١١}
 أَبْلَغُ الشُّعْمَانِ عَمَى مَأْلَكَا أَنَّهُ قَدْ طَالَ عَجَسِي وَأَتْتَظَرُ

وهذان لبيتان جاء بهما الحليل، والاحفش، وأصحاب العروض شاهدين وقبول
 هذين البيتين يُوجب عليه قول ست الذي أتى به سيمويه، و رة الجميع، وذلك أن
 مَقْبُلاً مبهما يصح أن يكون مطلقاً، ومطلق يصح أن يكون مَقْبُلاً وإنما قلنا ههنا
 على حسب ما نقل جبر الواحد الموثوق به، وأنه سمع العرب تشدد هذا مطلقاً، وهذا
 مَقْبُلاً، وكذلك البيت الذي أشده سيمويه إما يُقْبَلُ على أنه سمع العرب نُطْقُ
 قومه، وإن كان احتمال تقييده يُوجب بكديه فيما سمعه كان لأمر في حديث لبيتين
 كذلك، وقد حكى النحويون شيئاً كثيراً عن لعرب بعبر شاهد، فقبِلَتْ عندهم، كما
 يُقبَلُ جبر الواحد المَقْبُلاً به خيراً^{١٢}

ويقول لشمسري: «وقد رَدَّ لمرء على سيمويه في قوله ولقوي مجرورة، بأنَّ
 قايه يجوز أن تكون لقايه موقوفة، فيقول: (عبر نقوانك من قبل وف)،
 وكلا لوجهين عمر ممتع، وسيمويه أعلم وأوثق بما نقل من جرح صاحب وروية
 عن العرب»^{١٣}

(١١) امثل حال من المتن في قومه قبل هذا

يا خليلي أريد واستعيراً أَلْ - سَمَزَلُ الدارس من أهل الحلال

وأريد قفا وأهل الحلال: أراد أهل زوجه وسحق الشدة. نسياب البالية. ومقيدة يريد موضع هذا
 المنزل. وتأويب الشمال: عودة ربح الشمال مرة بعد أخرى.

نظر: حامش الفيران ص ١٦٠

(١٢) هو عدي بن زيد نعبادي، انظر ديوانه ص ٩٣، والعقد الفريد ٥٨٧٥ .

وهو غير مسوب في عروض الورقة ص ٥٣، والرواي في العروض والقوافي ص ١١٠ والبراع في علم

نعرص ص ١٥٨، وشده التحويل في علم الحويل ص ١٩٤، وبهية الرغب ص ٢٤٨

وروية الفيران (ولتقاري)، وعليها تكون القوافي مطلقاً والمالك اسم حسبي جمعي، مفردة مألوفة.

نظر المسان (أند)

(١٣) لاتصار ص ٢٢٢ - ٢٢٣

(١٤) تعصيل عن النصب ٣٦٧٢

والذي أراه أن المبرد لم يذكر الاحتجاج بالبيت، وإنما ردَّ النَّصَّ على جرِّ القواي،
وسألتني اعتراض شمه لهذا في مسائل العت.

والحجة لسيوريه - في نظري - أنه لما أشد البيت فرداً، ومرصعُ
الشاهد القافية، ورأى أنها تضمن الإطلاق والتقييد، نهرَ على جرِّها، لسمع تروحه
أها مقيدة.

وقد وجدت المبرد يهيج هذا النهج إذا كان مرصع لشاهد قافية الست^{١١}

المسألة (٩)

المملوع من الصرف:

وزن (أَفْعَل) إذا كان حكاية لجال موزونه الصفه
من حيث الصرف وحركته^(١)

من المسائل الخاصة بمصطلحات النحويين مسألة صرف الأوزن، ويرك صرفه،
وسمى الأوزن نوعاً:

الأول: أوزن لأفعال، وهي مع أنها «علام» - تأخذ حكم موزوماتها^(٢) إلا ما
كان مشتركاً بين الأسماء والأفعال، وقُصِدَ به العموم، ثم قُيِّدَ بإرادة
الفعل، فإنه يُنظر إلى حاله، فإن كان فيه ما يوجب منع الصرف لم
يُصرف، وإلا فلا

فنشال ما فيه موجب مع لصرف قولنا (أَفْعَلْ) إذا أردت به الفعل يرفع
فاعلاً، فـ(أَفْعَلْ) لم يُصَرَّفْ؛ لأن فيه عكسيتين العلمية، ووزن الفعل.
ومثال ما يصرف قول: أكرُّ أفعَل أردت به لفعل يرفع فاعلاً، فـ(أَفْعَلْ)
صُرف؛ لأنه نكرة، وليس فيه سوى وزن الفعل.

وفي كلام سيبريه ما يُشعر بما ذكرته، إذ يقول: «ونظير ذلك قولنا: أكلُّ أفعَل
أردت به لفعل نصيَّ بدأ»، فإما زعمت أن هذا لثناء يكون في الكلام على وجوه،
وكان (أَفْعَلْ) اسماً^(٣)

فقوله: «إمسا زعمت أن هذا الثناء يكون في الكلام على وجوه ...»
نعم من حيثين:

أحدهما: أن لوزن ما كان خاصاً بالفعل جرى مجراه؛ لأنه لا يكون إلا على
وجهٍ واحدٍ

والآخر: أن لوزن ما كان مشتركاً بين الاسم والفعل، ورُبد به العموم، ثم قُيِّدَ

١. أو إذا كان مشتركاً بما يركبه منزلة موزونه الصلة، وهذه عبارة ابن مالك، انظر شرح التسهيل
٨٤/١

٢. أطلق الرضي هذا الحكم، ولم يأت به ذكرته، انظر: شرح الكافية ٧٥٢/٣ (تحقيق يوسف عمر)

٣. الكتاب ٢/٢

برادة الفعل، فإنه ينظر إلى حده

والنوع الثاني: أوزان لأسماء، ولها استعمالان:

الاستعمال الأول: أن تُذكر معها موزوناتها، نحو (وزن قائمة فاعلة)، وقد ذكر ابن جني هذا الاستعمال، فأجاز فيه وجهين:

١ - أن ينظر إلى حال الوزن، فإن كان فيه مع لعمية علة أخرى، أو كان فيه علة تقوم مقام علتين شيع لأصرف نحو (وزن طلحة فاعلة)، وأوزن مساجدة مقابلة).

وإن لم يكن فيه سوى العلمية صرف، نحو: (وزن إبراهيم فعلائي).

٢ - أن يشع موزونه في الصرف وعدمه، نحو: (وزن أفكك أفكك).

وأوجب الرمحشري الوجه الأول^(١)، وتسمه جماعة منهم صدر لأرض^(٢)، وابن يعش^(٣).

وممن ناقش هذا الاستعمال بعد هؤلاء الرضي، إذ يقول: «وإن كان موزون هذه الأوزان معها، كما تقول: (وزن صحيح إفعل)، فالأولى والأكثر أنه لا يحري محري الأعلام، فنصرف (إفعل). - فعلى هذا، كان القياس أن تقول: (وزن طلحة فاعلة) بالتنوين في الوزن؛ إذ ليس فيه لعمية، إلا أنه حذف منه تنوين؛ ليقابل موزونه في انتجده من النوس، ولم يحدف لعم الصرف ولرمحشري جعل هذا القسم عدماً، وهو الحق فيقول: (وزن إصحيح إفعل) يحدف النوس»^(٤).

وأهم ما يُلحظ في كلام الرضي مخالفة أوله آخره؛ إذ بدأ حديثه شرجحاً إصاح الأوزان موزوناتها في لأصرف وتركه، وعدم تجربها محري الأعلام، وقد بعينه الوجه الثاني الذي ذكره ابن جني، ثم ذكر رأي الزمخشري، وهو وجوب إجرائها محري الأعلام، وجعله الحق.

(١) ابن أصفهاني، مقول من الجمع إلى العلية.

(٢) انظر الخصائص ١٩٩/٢ - ٢٠٠.

(٣) انظر الملل ص ١٦.

(٤) انظر التكميل ١٥٨/١.

(٥) انظر شرح الملل ٤٠/١.

(٦) شرح الكافية ٢٥١/٣ - ٢٥٢ (تحقيق يوسف عمر).

ولأقرب إلّ الصوب - في نظري - تصاع الأوزان في هذا الاستعمال موزونتها في جميع أحوالها، ومعهما لُصِّفَ وبركه؛ لأن لعرص من ذكره معرفة حال الموزون، ولم يقصد بها أن تكون أعلاماً لموزونتها المذكورة معها.

ولاستعمال الثاني: ألا تذكر مع الموزونات منه أربعة أضرب: الضرب الأول: أن تأتي مفردة، ولا يرد بها الموزونات، كالقَالَ: «من أوزن الصغات (أَفْعَلُ)، (أَفْعَلَانُ)، (أَفْعِلْ)».

وحكمها - حينئذٍ - أن تجعل أعلاماً، فإن كان معها مع العلمنة علة أخرى، نحوه: (أَفْعِلْ)، أو كان معها علة تقوم مقام علتين، نحوه: (مفعل) لم تُصَرَفَ.

وإن لم يكن فيها سوى العلمنة صُرِفَتْ، نحوه: (أَفْعِلْ) ^{١١} والضرب الثاني: أن تكون ترجمة للقاعدة، فيطر - حينئذٍ - إلى حالها، فإن كان فيها ما يمنع الصرف لم تُصَرَفَ، وإلا فلا.

ومثال منع الصرف قول النحوي: (أَفْعَلُ) إذا كان صفة لم يُصَرَفَ، و(أَفْعِلْ) غير منصوب؛ لأن فيه العلمنة ووزن الفعل.

ومثال الصرف قول النحوي: (أَكُلْ) (أَفْعِلْ) إذا كان صفة لا يُصَرَفَ، و(أَفْعِلْ) - عن - موزون؛ لأنه صار نكرة بدخول (أَكُلْ) المحضة بالكسرة.

وقد يكون لبعض الأوزان أكثر من وجه، وذلك نحوه: (أَفْعِلْ)، فإن جُعِلَتْ لغة للإلحاق صُرِفَتْ إذا كان نكرة، وإن جُعِلَتْ لتأنيث لم يُصَرَفَ مطلقاً.

وقد أخذت هذا لضرب من أمثلة بسويع، إذ يقول: «تقول: (أَكُلْ) (أَفْعِلْ) يكون وصفاً لا تصرفه في صيغة ولا نكرة، و(أَفْعِلْ) (أَفْعِلْ) يكون اسماً تصرفه في النكرة»، ويقول أيضاً - «وتقول: (أَفْعِلْ) إذا كان وصفاً لم تصرفه، وإنما تركت صرفه هاهنا، كما تركت صرف (أَكُلْ) إذا كان معرفة» ^{١٢}.

ويقول: «وتقول: (أَكُلْ) (أَفْعِلْ) و(أَفْعِلْ) كانت لغير تأنيث انصرف، وإن

(١١) انظر شرح الشهاب ١٨٤٨.

(١٢) الكتاب ٣/٣.

(١٣) المصدر السابق.

كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف، قلت أكلُ فَعْنَى، أو فَعْلَى فلم يُسَوَّنْ»^١
وبهذا المعنى الأخير يُردُّ على الرُّمَّانِي لَمَّا أُلْطِقَ صَرَفَ مَا كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ
بِرَجْمَةِ بِنَاعِدَةٍ^٢

والصرف لثالث؛ أن تكون كناية عن موزون خاص، معنوم للمعاطب، كـ (فعله)
في قول أبي الطيّب المتنبّي^٣:

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَّأْ مَوَكِبَهَا دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ نَحْتَمِمْ وَمَنْ تَهَبْ

فَكَتَبْنِي بِـ (فَعْلَةً) عَنْ (خَوْلَةٍ) أَخْتِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الْحَمْدَنِي.

وهذا الضرب يأخذ حكم موزونه في الصرف وتركه؛ لأنه متصوّرٌ معنوي
لموزون، وبأنه عنه؛ وليكون في الكلام دليلٌ على كنيّ عنه^٤

وقد جعل الرضي هذا الضرب دَاحِلًا فيما يأتي^٥، ولا رَأْيَ كَمِلكَ؛ لأن
الأنثى يعمُّ الرُّؤْنَ فيه موزوناته كلّها.

والضرب الرابع: أن تكون كناية لجمال موزوناتها، أو بعبارة أخرى: أن تقرن بها
بسرّها منزلة موزوناتها كلّها، لا منزلة واحدٍ منها فقط^٦

وهذا موضع الاعتراض، فقد ذهب سيبويه إلى أن لوزن يأخذ حكم موزونه، ولم
يصرح بذلك، وإسما معهم من قوله: تابعاً شبيحه لتحليل - «وَتَقْوَى إِذَا قُلْتُمْ: (هذا
رجلٌ أَفْعَلٌ، لم أَصْرِفْهُ عَلَى حَالٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُثَلَّثٌ بِهِ يَوْصَفُ حَاصَةً)»^٧، فلم يصرف
ألفها^٨؛ لأنه وقع موقع موزونه كناية لجمال.

(١) الكتاب ٥٨٣/٢.

(٢) انظر شرح الرماني ٢٢٥/٣ ب.

(٣) هو أحمد بن الحسين، وقيل: شُرَاحُ بْنُ عَبْدِ الصَّمد، وقيل: عبد الجبار النعماني شاعر معروف، قتل
سنة ٨٢٥ هـ، انظر أخباره في: التتبي لمحمود شاكر من ١٣٧ - ٣٩٢، وهو كتابٌ عَزَّ مُثْلُهُ

(٤) انظر النبيت في: ديوان المتنبّي من ٤٣٤، وشرحه للمعري ٥٦٧/٣، وشرحه لبواحدي ٦٠٨/٢. وشرح
الكافية ٢٥٣/٣ وصرح الشاعر: أن خولة حملت ديار بكر بمواكبها، ووجبت الأموال، وجمعت، ثم
انظروا ذلك كله بموتها، فكانها لم تفعل شيئاً

(٥) انظر، أصالي ابن الحاجب ٣٧/١

(٦) انظر شرح الكافية ٢٥٣/٣، (تحقيق يوسف عمر)

(٧) هذه عبارة ابن مالك في: شرح التسهيل ٦٨٤/١

(٨) الكتاب ٢٢٣/٢ - ٢٤

وقوله: «وكذلك إذا قلت: هذا رجلٌ فعلاً» يكون على وجهين: لأنك تقول: هذا إن كان عنه وصفٌ له (أفعل)، لم يصرف، وإن لم يكن له (فعل) انصرف...^(١)

وقوله: «ولقول: إذا قلت: هذا رجلٌ فعلاً» يؤتى لأنك مثلت به وصف لدكر خاصة، وأفعلت (مثل (حَبَّطَ))^(٢)، ولا يكون إلا مؤنثاً^(٣).

الاعتراض ومناقشته:

ذكر سيري وغيره أن اب عثمان لم يماري خطأً سبويه في مركه صرف (أفعل) في قوله: هذا رجلٌ أفعل، وذهب إلى أن الصواب الصرف، محتجاً بأن (أفعل) ليس وصفاً وإنما هو مثال بلوصف^(٤).

وصحح أبو سعيد السيرافي مذهب لارسي مستنداً بأن (أفعل) سم في الأصل، وليس وصف، ولعرب إذا وصفت بها كان اسماً في الأصل، وهو على (أفعلن) صرفته، نحو اهزلاً سورة أربع، (وامرئ) سورة أربع^(٥).

أما مذهب سبويه فقد اختاره جماعة من أبرزهم: لجرمي^(٦)، والميرد^(٧).

(١) الكتاب ٢٠٥/٣

(٢) الحنطى يهر ولا يهر، وهو الرجل القصير القزم البطى. انظر: شرح النظم الأوجز فيما يهز وما لا يهز ص ١٢١

(٣) الكتاب ٢٠٥/٣ - ٢٠٦

(٤) انظر شرح السيرافي ٨٢/٤، وقد نقله عنه الأعلام في: الشك ٨١٧/٢، ولم يُشر إلى السيرافي، وانظر - أيضاً - مقتضب ٣٨٤/٣، وأما ابن العديم ٣٧١/١، وشرح النسيب ١٨٤/١، وشرح الكافية ٢٥٣/٢، وذكر أبو نصر القرطبي أن اقتصار الناصبي قد ورد في حاشية الكتاب انظر شرح عيون كتاب سبويه ص ١٩٢، وانظر ما كتبه عبد السلام حنون في حاشية الكتاب ٤/٢، حاشي رقم (١١).

(٥) انظر شرح السيرافي ٨٢/٤، وقد نقله الأعلام في: الشك ٨١٧/٢، ولم يهر إلى السيرافي

(٦) انظر المسائل البصرية ٣٢٣/١

(٧) انظر المقتضب ٣٨٤/٣

وبن السَّراج^(١)، وإِعراسي^(٢)، وأبو نصر القرطبي^(٣)، وابنُ مَنكُش^(٤)،
وسرّصي^(٥)

وقد وصف القرطبي اعتراض المازني بأنه تعامل فاحش، ثم أبطله بما يأتي
أولاً أن السحوي لا ينكرون إجراء وزن الفعل مجرى موروته في نحو: (كُنْ
أَفْعَلْ زَيْدٌ مَفْتَرِحٌ أَبَدًا)، و(أَفْعَلْ زَيْدًا) - هـا - مثال للفعل حاصلة؛ إذ لا
يقال: (قد أَفْعَلْ زَيْدًا)، فيكون له معنى، كما يقدر: (قد أَقْبَلْ زَيْدًا.. وهذا
يُلْزَمُ المازني أن يصرف (أَفْعَلْ) في حد المثال؛ لأنه مثالٌ لفعل، وليس
فعلًا، كما صرفه في (هذا رجلٌ أَفْعَلٌ؛ لأنه مثال للصيغة، وليس صفة.
ثانيًا: أن العرب قالت: (هذا فلانٌ بَرٌّ فلانًا) كناية عن الاسم المحير عنه،
فأجرته مجرى المكني عنه؛ إذ لم تدخل (أل) على (فلان)، و(فُلانة)،
ومضت صرف (فلانة)، وكذلك (أَفْعَلْ) في مثل سبويه يجري مجرى ما
كان كناية عنه.

ثالثًا: أن المازني حوَّز من قول سبويه مرثه: «(أَفْعَلْ)» في كان وصفًا لمُصرفه،
فيما تركت صرفه - هـا - كما تركت صرف (أَفْعَلْ) إذا كان معرفة^(٦)،
مقاله: «(أَفْعَلْ) هذا إن تركت صرفه هذا؛ لأنه معرفة؛ لأنك وضعت
موضع قولك: (هذا البناء)^(٧)»، فيبغى أن يصرف (أَفْعَلْ) هذا؛ لأنه
مثال للاسم، وليس باسم، كما صرف (أَفْعَلْ) في (هذا رجلٌ أَفْعَلٌ)؛

(١) انظر: الأصول ٩٧/٢

(٢) انظر: التعليق ٢٢/٢ - ٢٣، وظهر: أمالي ابن الحاجب ٢٧١/١

(٣) انظر: شرح الرماني ١٢٢٦/٣

(٤) انظر: شرح هيون كتاب سبويه ص ١٩٢ - ١٩٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٨٤/١

(٦) انظر: شرح الكافية ٢٥٢/٣، (تحقيق يوسف عمر،

الكتاب ٢ ٣/٣

(٨) ذكر الأستاذ عبد السلام حارون أن نعت المازني قد أدخل في بعض نسخ (الكتاب) في كلام سبويه

انظر الكتاب ٢ ٣/٣، حاشي رقم (٩)

لأنه مشن للوصف، وليس وصفاً^{١٢}

وبذكره أبو نصر كافي لإبطال اعتراض لمزمي، وأضيف إليه أن الغرض من قول القائل (هذا رجلٌ أفعُل) حكاية حال الوصف في هذا الموضع، فلو صُرِفَ (أفعُل) لذهب لغرض من ذكره؛ لأنه خالف الصفة التي هو حكاية لحالها.

(١٢) انظر: شرح عيون كتاب ميبوده ص ١٩٢ - ١٩٣

المسألة (١٠)

الخبر:

أقسامه

تحدثت سيبويه عن أقسام الخبر في (باب ابتداء)، فقال: «واعلم أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من أن يكون المسمي عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان، أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكر كلُّ واحدٍ منها بعد ما يبدأ»^(١).
ومرده بقوله: «شيئاً هو هو» الخبر المفرد، معو: (محملاً قادماً).
ومرده بقوله «أو يكون في مكان، أو زمان» الخبر شبه الجملة، نحو: (محملاً عندك)، و(زيتاً في اندرا).

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيراني) أنَّ المبرد وثَّ على سيبويه تقسيمه للخبر لأنه نعت القسم الثالث، وهو لجملة^(٢).

وما ذكره السيراني يتفق مع ما قرَّره المبرد في (مسائل لفظ)، إذ يقول: «ومتَّ أصنؤه في التاسع من ذلك قوله في (باب الابتداء): وعلم أنَّ مبتدأ لا بدَّ له من أن يكون المسمي عليه شيئاً هو هو أو يكون في زمان، أو مكان، وت قد نقول: (زيتاً حريئاً)، فالفعل حرَّعه وليس به، ولا هو من الزمان ولا المكان، وكذلك إذ قلت: (زيتاً حريئاً ضارباً أباه)، و(زيتاً يسوه مصطقاً)، وأب كمن يسقي ان نقول: لا بدَّ من أن يكون المسمي عليه شيئاً هو هو، أو شيئاً فيه ذكره، فيجمع هذا أجمع»^(٣).

وقد تنصر لسبويه ابنُ ولَّاد، والسيراني.
فأب ابن ولَّاد فيتلخص ما قرَّره فيما يأتي^(٤):

(١) الكتاب ١٢٧/٢

(٢) انظر: شرح السيراني ٢٢٤/٢، وقد نقله الأعمى، ولم يشر إليه انظر الشك ٥٠٩/١

(٣) انظر: لانتصار عن ١٢٩

(٤) انظر العصر السابق ص ١٢٩ - ١٤١

أولاً: أن سيوييه لم يذكر وقوع لجملة خيراً هنا - اكتفاءً بذكره ذلك في صلو (لكتاب) عند حديثه عن الاشتغال^١

ثانياً: أن المراد تعلق بظاهر النص، وهو العموم، وإنما مراد سيوييه المبدأ المحتصر الذي يكون الخبر عنه شيئاً واحداً، لا جملة، وليس عيباً استعمال العام في موضع لخاص

ثالثاً: أن المراد وقع في مثل ما أحذه على سيوييه؛ وذلك أنه قال: «واب كان ينبغي أن يقول لا بد من أن يكون المنفي عليه شيئاً هو هو، أو شيئاً فيه ذكره».

وحداً ظاهره جواز نحو: (ريدٌ أموه)؛ لأن في (أموه) ضميراً يعود إلى (زيد)، من قبلة (مف) يكون كلاماً تاماً، خرج الخبر شبه الجملة لأنه لا يكون كلاماً تاماً.

وأما السيرافي فيرى أن سيوييه أدخل الخبر لجملة في قوله: «شيئاً هو هو»؛ لأن وقوع الجملة خبراً معلوماً بالضرورة^٢

وبالجملة، فإن أعراض المراد أشبه بنقد لعبارة: لأن سيريه نص في مواضع كثيرة على أن لجملة تقع خبراً، ومن ذلك قوله في أبواب (لاشتغال): «قد بيت الفعل على لاسم قلت: (ريدٌ ضربته)، مرفعه الهدأ، ريد تريدُ بقولك (مبني عليه الفعل) أنه في موضع (مطلق)، إذ قلت (عبدُ الله منطلق)، فهو في موضع هذا الذي بُنيَ على الأول، وارتفع به، فثبت قلت: (عبدُ الله) فنمسته له، ثم بُنيَ عليه لفعل، ورفعه بالامتداء»^٣

(١) انظر الهامش رقم (٣)

(٢) انظر شرح السيرافي ٢٢٤/٢ ب

(٣) الكتاب ٨١/١، وانظر -أيضاً-: ٨٤/١، ٩٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٧

المسألة (١١)

الخبر:

واقع ظروف المكان المتصرف المعرفة خبراً

تسم النحويون الطرف المكاني قسمين: غير متصرف ومتصرف^(١).
فغير المتصرف هو ما لا يخرج عن نصب على الظرفية إلا إلى خبر باسم،
بحر (عند)^(٢).

أما المتصرف: فهو ما لا يلزم النصب على الظرفية^(٣).
وكلا القسمين يقع خبراً عن اسم العين، ولكنهما يفتقان في جواز الرفع، فقير
المتصرف لا يجوز رفعه باتفاق^(٤).

أما المتصرف: فقد فصل النحويون الحديث عنه التفصيل الآتي:
أ - إن كان مكرراً فرفعه أرجح من نصبه باتفاق^(٥)، نحرة (أنت ميسي سمن)
ب - وإن كان معرفة منذهب سيويه جواراً لرفع مرجوحاً، د يقول: «واعلم أن
هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بعزلة (رياء، وعمرو)، سمها من
لحرف من يقوى (أدرك ذات ليعبر)، وقال الشعر، وهو لبيد^(٦):
فقدت كلا الفرجين تحسب آله سولى الحافة خلفها وأمامها^(٧)»

(١) انظر الكتاب ٤٠٣/١ - ٤٠٤، والمختص ٢٣/٤ - ٢٣٥، ولأصل ١٩٧/١، والإيضاح المعنى
من ٩١٠، والتبصرة والتذكرة ٣٠٥/١ - ٣٠٩، والمفصل ٥٥ وشرح التسهيل ٢٢٠/٢

(٢) انظر شرح الكافية ٩٥/١، والمساعد ٢٣٩/١، وتعليق الترائد ١١٨/٤

(٣) انظر بالإضافة إلى المصادر السابقة، شرح التسهيل ٣٧٢/١، وشعاع، تعييل ٢٩٥/٢ - ٢٩٦

(٤) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أبو عقيل، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم، توفي في
أول خلافة معاوية، انظر الشعر والشعر، ٢٧٤/١ وما بعدها

(٥) انظر ديوانه ص ١٧٣، وشرح القصائد السبع ص ٥٦٥، وشرح القصائد المشهورة ١٥٥/١، ومعاني
القرآن بلطحاس ٣٣٦/١ والمرجوز، مثنى قرّج، وهو الواسع من الأرض، والتّمَرُ وسولى الحافة لوضع
الذي فيه الحافة ومراد الشاعر: أن البقرة الوحشية خائفة من خلفها وأمامها انظر: شرح القصائد
السبع ص ٥٦٥ والمساعد وقع (خلفها) خبراً (سولى لغداة)، أو لبيداً محذوفاً، والتفسير (أما
خلفها وأمامها)، وانظر ترجيحات آخر لا شاهد عليها في شرح القصائد السبع ص ٥٦٦، والإيضاح
ص ٣٣٥-٣٣٦، وشرح شعر النعب ص ١٦٢. (٦) الكتاب ٧/١

ويقول أيضاً - «وَزَعَمَ يَوْسُفُ بْنُ مَسَاً مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ:
 أَنْصَبْتُ لِلْمَنِيَّةِ نَعْرَتَهُمْ وَجَالِي ثُمَّ هُمْ دَرَجُ الشُّيُوبِ»^(١)
 فجعلهم هُمَ لثَرَجٌ، كما تقول: أريدُ قَصْدَكَ، إذا جعلتَ القصدَ (ريداً)، وكما يجوز
 لك أن تقول: (صَدُّ الْإِلَهِ خَلْفَكَ) إذا جعلته هو الخلفاء^(٢).
 مەر: إِدْنٌ - يُجَيِّزُ رَمَحَ ظَرَفٍ لَمَّا كَانَ الْمَعْرِفَةُ إِذَا جُعِلَ عَيْنَ الْمَبْتَدَأِ، وَهَذَا مِنْ
 رَافِقِهِ عَلَيْهِ جَهْدُ اسْتَصْرَافٍ^(٣)، وَلَمَّا تَأَخَّرَ اسْتَشْهَدِينَ بَيْتَ لَيْدٍ اسْتَقْدَمَ، وَيَقُولُ
 كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ تَعَرَّفْتُهَا^(٤):
 شَهْنَتَا مَا نَلَّيْتُكَ مِنْ كَبْتَةٍ يَدِ الشَّعْرِ إِلَّا حَبَرْتَيْلُ أَمَامُهَا^(٥)

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي عن بكرميين منع ما اجزاه سيبويه - وهو لرفع أشد اسع
 حَسَى فِي الشَّعْرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ اسْمَ مَكَانٍ، نَحْوُ: (دَارِي حَفَاكَ)، وَعَلَى
 هَذَا حَمَلْتُ ثَعْبَتَ بَيْتِ لَيْدٍ، أَوْ تَمَلَّكَ الْمَبْتَدَأُ لِمَكَانٍ وَمِثْلَهُ، وَعَلَى هَذَا

- (١) البيت لإبراهيم بن هرمة كما في الكتاب (٤١٤/١)، وشرح السيرافي (١٣٨٨/٢)، وشرح الرماني (١٢٨٨/٢)، وتحصيل غير الذهب (٢٠٦٨/١)، والخرقة (٤٢٤/١).
- (٢) يدعى - أيضاً - يصب (أفرج)، وهو الوجه الأرجح. انظر: الكتاب (٤١٥/١).
- (٣) وَتَضَبُّهُ هُوَ مَا تُصِيبُ بَعَادَةً وَنَحْوَهَا مِمَّا تُكْتَرَمُ وَكُلُّهُ حَوْبُهُ، وَقَرَجَ السُّيُوفَ مَوْضِعَ انْحِدَادِهِ
 وَالشَّاهِدُ يَكْفِي قَوْمَهُ لِكَثْرَةِ مَنْ قُبِلَ مِنْهُمْ مُتَمَلِّكًا: أَهْمُ تَضَبُّ لَسِيهِ تَمَرُّ عَلَيْهِمْ وَلَا تَتَحَدَّثُ لَهُمْ
 هُمُ دَرَجُ السُّيُوفِ تَلْعَبُهُمْ انظر: تحصيل غير الذهب (٢٠٦/١).
- (٤) الكتاب (٤١٦/١).
- (٥) انظر: شرح السيرافي (١٣٧٧/٢)، (١٣٨)، وشرح التمهيد (٣٢٢/١)، وتحصيل الغرر (١١٩/٤).
- (٦) انظر بإعادة إلى المصادر السابقة: شرح الرماني (١٢٨٨/٢)، وشرح الكافية (٩٥/١)، والمساعد (٢٣٩/١)،
 وشعر: العبدل (٢٩٦/١).
- (٧) هو كعب بن مالك بن عمرو بن القيس، الأنصاري، النمطي، الحرري، صحابي، توفي سنة ٥٥ هـ.
 انظر: شرح أبيات لنسي بلقادي (٢٧٧/١)، والأعلام (٣٢٨/٥).
- (٨) انظر ديوانه ص ٢٧٩، ومعاني القرآن وهرابه (١٨٠/١)، وشرح السيرافي (١٣٧٧/٢)، والخرقة (٤١٥/١)،
 وفيه ذكر أن الشاهد نسب إلى حسان بن ثابت، وليس في ديوانه
 وقومه: يد الشعر أي: ممد الشعر.

حملو بيت كعب^{١١}

وقد حكم لسير في على هذا التقييد بالتمسك: لأن الأهم لا نهاية له، وكذلك من أشبهه من الأمكنة، فكيف يملؤه شيء^{١٢}

ولم يوافق الكوفيين - فيما أعلم - إلا الجرمي^{١٣}، إذ ذهب إلى منع الرفع، ولكنّه أجاره في الشعر^{١٤}، محتجاً بدمع بأنّ الأعلف على هذه الأسماء أن تكون ظروفًا، فلا يجوز أن تخرج عنها هو لأغلب عيبها إلا على طريق الاندفاع في ضرورة الشعر^{١٥}

وقد رآه الرضائي حجة الجرمي بأنّ هذه الظروف متمكنة، فوجب لها بتمكنها التصرف في الرفع والنصب^{١٦}

وتضيف إلى ما قرّره الرضائي أنّه لو كان الأمر كما من الجرمي لما جاز رفع ظرف المكان النكرة، وقد أجمعوا على أن الأرجح فيه الرفع كما تقدم.

وبالجملة، فإنّ من ذهب لسيبويه، ومن وافقه يشهد له استماع، وعدم الاحتياج إلى التأويل، وانقاس، وهو أنهم تفقوا على أن رفع ظرف المكان لتصرف إذا كان نكرة، ووقع خبراً عن اسم غير هو الأرجح، فكيف جاز رفع لنكرة جاز رفع المعرفة، كبقية الأسماء غير الظروف إذا وقعت اختياراً، ونما كان رفع المعرفة - ع - مرجوحاً؛ لأنّ لأصل في الخبر أن يكون نكرة^{١٧}.

(١١) انظر: شرح السيرافي ١/١٣٧، ١٣٨، وانظر - أيضاً - شرح التسهيل ١/٢٢٢، وشرح الكافية ١/٩٥، والارتشاف ٢/٥٨، والمساعد ١/٢٣٩ - ٢٤٠، وتعليق الفراء ٤/١١٩.
وفي المصادر السابقة - هذا الارتشاف - نسب إلى الكوفيين جواز الرفع في الشعر، وهذا خلاف ما أثبتته السيرافي.

(١٢) شرح السيرافي ١/١٣٧.

(١٣) هو صالح بن إسحاق البجلي، أبو عمر، توفي سنة ٢٧٥ هـ. انظر: طبقات الريدي ص ٧٤ - ٧٥، وأخبار النحويين البصريين ص ٨٤ - ٨٥.

(١٤) انظر: شرح السيرافي ١/١٣٨، وشرح الرضائي ٢/١٣٨، وشرح الكافية ١/٩٥.

(١٥) انظر: شرح الرضائي ٢/١٣٨.

(١٦) انظر: انصهر السمين.

(١٧) انظر: شرح الكافية ١/٩٥.

المسألة (١٤)

الخبر:

الاستغناء بخبر الثاني عن خبر الأول
أو وضع الواحد موضع الاثنين

قوى سمويه الاستغناء عن المفعول به في باب التنازع بدووه ما هو أشد من ذلك في ضرورة الشعر، وهو لاستغناء عن الخبر، وأشد ثباتاً منه قول ضائي الشرجي^{١٢}:

صَمٌّ نِكَ أَمْسَى بِمَسَةِ رَحْمَةٍ عَوْنِي وَقَتَّاراً بِهَا لَقْرِي^{١٣}

وقول ابن أحرر

رَمَاسِي بِأَمْرِ كُنْتُ مَعَهُ وَوَلَمِي بَرِيَتْ وَهِنْ جَلِ الطَّوِيِّ رَمَاسِي

وقول النمرود:

إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَيْتِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكَلَّ وَكُنْتُ عَيْرَ عُنُورٍ

(١١) انظر: الكتاب ٧٤/١

(١٢) هو ضائي بن الصديق بن أرملة، من بني غالب بن حنظلة التميمي، البرجمي، مات في خلافة عثمان بن عفان - انظر طبعات الشعر - ص ٤ - ٤١، والبحر ٣٣٤/٩ - ٣٣٧

(١٣) انظر البيت في الكتاب ٧٥/١ وطبقات الشعر - ص ٤٠، ومجالت شعبي ٥٣٠/٢، وشرح أبيات سيويه لمحمدي ص ٣٣ وشرح السيراني ١٨٧/١، وشرح الرماسي ٢٩٧/٢، وشرح أبيات سيويه لابن السيراني ٣٦٩/١، وتخصيص عيسى النصب ٣٨٨/١، وشرح عيون كتاب سيويه ص ٦٤، وشرح النصار ١١٩/١

(١٤) البيت نُسِبَ إلى ابن أحرر، انظر: شعر، ص ١٨٧، والكتاب ٧٥/١، وشرح السيراني ١٨٧/١، وشرح الرماسي ٢٩٧/٢، وشرح عيون كتاب سيويه ص ٦٥ كما نُسِبَ إلى الأثوث بن طرفة بن العمره الفراء في: مجاز القرآن ١٩١/٢، وشرح أبيات سيويه لابن السيراني ٢٤٨/١

وهو غير معروف في: معاني القرآن وإعرابه ٤٤/٥، وشرح أبيات سيويه لمحمدي ص ٣٤، والكتشاف ٦٤ والبحر المحيط ٥٣٤/٩ والطَّوِيُّ البئر المنقوشة بالحجارة، انظر: بلعمان (ص ١)

(١٥) م اجد في ديوانه بتحقيق علي قاصود، وهو مشروب إليه في: الكتاب ٧٦/١، ومعاني القرآن للفر - ٧٧/٢، وشرح السيراني ١٨٧/١، وشرح الرماسي ٢٩٧/٢، وشرح أبيات سيويه لابس - =

ففي البيت الأول كان الوجه أن يقول: (فريقين)، ولكنه وضع لواحد موضع الاثنين اكتفاءً بغير (أقنأوا)؛ لاتفاقه مع خبر ياء المتكلم في المعنى. ومثله (بريثاً) في البيت الثاني، (وغير غُدُوراً) في البيت الثالث وقبل أن أنتقل إلى الاعتراض أشير إلى أمرين:

أحدهما: أن الصدر خالف شرح (الكاتب) في وجه الاستشهاد بيت لمرزوق، فذهب إلى أن سيويه ستشهد به للتنازع^(١)، وهذا - فيما أرى - غير بعيد؛ لأن (كان)، (وكانت) فعلاً يطسان (غير غُدُوراً) خبراً والآخر: أن ظاهر كلام الرماني يُفهم منه أن سيويه يجعل الأجر في لسان السبقة مقلّدة، ولست من وضع الواحد موضع الاثنين، حيث يقول: « قون ضابى البرُحمي:

من يك أمسى

تقدّره: (أقنأى لفريقاً وقياراً لفريقاً) فحذف الخبر من الأول؛ لدلالة الثاني عليه، ومثله قول ابن أحمرة:

رماني بأمر

أي: كنت منه برثياً ووالدي برثياً، فحذف خبر الأول، وشبه حذف لفعل بحذف الخبر؛ لأنه إذا كان يجوز حذف ما لا بُد منه؛ لدلالة الكلام عليه كان حذف ما منه بُد؛ لدلالة الكلام عليه عليه أجوز. وقال المرزوق:

..... أني ضمنت

وتقدّره: (هكان غير غُدُور، وكنت غير غُدُوراً، فحذف خبر الأول؛ لدلالة الثاني عليه)^(٢).

١ = الميراث ٢٢٦/١، وتخصيل عين الذهب ٢٨٨/١، وشرح عيون كتاب سيويه ص ٩٥، والإنصاف

٩٥/١، وشرح التسهيل ١/ ٥

وهو غير مسروب في: شرح أنبات سيويه للذهبي ص ٣٤، وشرح الجمل ٤٢٠/١

(١) انظر: شرح نصار ١١٩/١ اب ١٢٠

(٢) شرح الرماني ٢٩/٢ ب

وقريب من هذا ما قاله الصَّار في سدِّ الرُّجْمي. إذ ذكر أنَّ تقديره عند
سيبويه: (أَبَانِي لَعْرِبِي، وَقِيَارًا لَعْرِبِي) ^{١١}.

وهذا كله محالٌّ بقول سيبويه بعد أن أشدَّ الأبيات - «موضع في موضع
لغير لفظ الواحد» لأنه قد علم أنَّ المحاطب يستدلُّ به على أنَّ لآخرين في هذه
لصفة، والأول [ي. حذف المفعول في باب السماع] أجود؛ لأنه لم يصحَّ واحداً في
موضع جمع، ولا جمعاً في موضع واحد ^{١٢}.

وقوله - بعد أن أشدَّ بيت لعرزدق -: «ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استعنى
بآخره؛ لعلم المحاطب أن الأول قد دخل في ذلك» ^{١٣}.

الاعتراض ومناقشته

ذكر السيرافي أنَّ الزَّيادي قد عترض سيبويه في استشهاده ببني ابنِ أحمَر،
ولعرزدق للاستفد، عن الحمر واحتجَّ بأنَّ (بريئاً) في بيت ابنِ أحمَر على (فَعِيل)،
واعتُذِرُوا في بيت لعرزدق على (فَعُول)، وحدان البناء يستوي فيهما الواحد،
ولاتثنان، والجمع ^{١٤}.

وأضاف الصَّار إلى ما ذكره السيرافي أنَّ لاعتراض يشمل - أيضاً -
الاستشهاد ببيت الرُّجْمي. لأنَّ (الغريباً) فيه على (فَعِيل) ^{١٥}.

هذا، وقد ردَّ الصَّار الاعتراض محتجاً بأنَّ صحىء (فَعِيل)، و(فَعُول) لغير
المفرد مقصور على السماع ^{١٦}.

أما السيرافي فاكتمى بأنَّ هذا الاعتراض لا ينقض ما قرَّره سيبويه؛ لأنَّه
استشهد ببيت آخر، لا مأخذ عليه ^{١٧}، وهو قول الشاعر:

(١١) انظر شرح الصَّار ١١٩/١ ب

(١٢) الكتاب ٣٦/١

(١٣) انظر شرح السيرافي ١٨٨٨/١

(١٤) انظر شرح الصَّار ١١٩/١ ب

(١٥) انظر المصدر السابق ١١٩/١ ب

(١٦) انظر شرح السيرافي ١٨٨٨/١

نَحْنُ بِمَا عَمَلْنَا وَأَتَيْتَ بِمَا عِشْدُكَ رَاضٍ وَلِرَأْيٍ مُخْتَلَفٍ^(١)
 وذهب آخره مذهب سيمويه، ولم ساقشو عتراض الريدي، ومنهم: أبو جعفر
 النحاس^(٢)، وابن السيرافي^(٣)، والقرطبي^(٤).

كما أخذ به أبو عبيدة^(٥)، والزمخشري^(٦)، عمر أنهما لم يعصتا حواز وضع الممره
 موضح غيره بالضرورة، وإنما أجاراه في الشقة مستشهدين بقوله تعالى: ﴿إِذْ يَنْقُصُ
 الْجَبَلُ عَنِ الْجَبْرِ وَعَمَّ لَشَمَالٍ قَبِيضٌ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ
 جَبَلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾^(٨)، يقول أبو عبيدة لا صحر
 هنا قول لعرب، يذكرون لأشيس، ثم يقتصرون على جبر أحدهم وقد أشركوا ذلك
 فيه وفي القرآن: ﴿وَبَيْنَ كَثْرَتِ الدُّهَبِ وَالْقَصَّةِ وَلَا يُفْعَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٩)، وقال
 لأروق بن طرفة العمري المراسي^(١٠).

رماني بأمر

(١) البيت نسب إلى قيس بن الخطيم في: الكتاب ٧٤/١، وشرح السيرافي ١٨٦/١، وشرح الرماني
 ٢٩/٢، وتخصر عيس الذهب ٣٧/١.

وأثبتته محقق ديوان قيس في ملحقات ديوانه ص ٢٣٩، وذكر أنه ليس به، وإنما هو نعيد بن عمرو
 القيس الأنصاري. وقد نسب إليه في: جمهرة أشعار العرب ١١٣/١، وشرح أبيات سيمويه لابن السيرافي
 ٢٧٩/١، وانظر ما كتبه محقق ديوان قيس بن الخطيم ص ١١٥.

وهو غير مسروب في: معاني القرآن للفراء ٧٧/٣، وللتقريب ٧٢/٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٤/٥،
 وشرح أبيات سيمويه للنحاس ص ٣٤، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي ص ٤٣٦.

(٢) انظر: شرح أبيات سيمويه للنحاس ص ٣٣ - ٢٥.

(٣) انظر: شرح أبيات سيمويه لابن السيرافي ٢٢٦/١ - ٢٢٧، و٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤) انظر: شرح ديوان كتاب سيمويه ص ٦٤ - ٦٩.

(٥) هو معمر بن الحنفى البصري، أبو عبيدة، توفي سنة ٢١٠ هـ. انظر: طبقات الزبيدي ص ١٧٥ -
 ١٧٨، ونبذ الرواة ٢٧٦/٣ - ٢٧٨، وانظر رأيه في: مجاز القرآن ١٩١/٢.

(٦) انظر: الكشف ٦/٤.

(٧) من الآية (١٧) من سورة ق.

(٨) الأبيات (٢٤)، (٣٥) من سورة يس.

(٩) من الآية (٢٤) من سورة البقرة، وتكملتها: ﴿بَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

اقتصر على خبر واحد، وقد أدخل الآخر معه^(١).
 وذهب الرُّجَّاح^(٢)، وأبو حيان^(٣) إلى أنَّ الخبر في الآيات ليس من وضع المفرد
 موضع غيره، وإنما أحد الخبرين مضموم؛ لدلالة نعر المذكور عليه، وهذا يتفق مع
 تفسير الرماني المتقدم، فلمنه يرى هذا الرأي.
 وجمع بن عصفور بين لاء انتقمة، فأجاز رأي سيبويه، ورأي الزِّيادي، ورأي
 لرجاح، بيد أنَّه حصَّ الأخر بالضرورة لشعرية^(٤)
 وذهب الكوفيون غير العرب إلى أنَّ (فَيَّرَا) في بيت التُّرُخُسي، و(والدي) في
 بيت ابن أحمر منصوبان على المفعول معه، وعلى هذا لا شاهد في البيتين للاستغناء
 عن الخبر؛ لأنَّ لِمُخَبَّر عنه واحد^(٥).
 وقد بطل الصَّغَر هذا المذهب بأنه مخالف للسمع؛ ذلك أنَّ العرب تقول: اكتب
 وعمرًا كـ (أحوس)، ولا تقول: اكتب (أح)، فمثل هذا على أنَّ الاثنين يُسَيَّ
 الكلام عليهما^(٦).
 أمَّ لغراء فأحار أن يكون الخبر في آيات لمتقدمة مفرداً وُضع موضع غير
 لواحد كما ذهب سيبويه، وأن يكون مفرداً؛ لأنَّ أفعلاً، و(أفْعُولاً) يستوي بينهما
 مفرد وغيره كما ذهب الزِّيادي، بيد أنَّه أجاز في السعة ما قصره
 سيبويه على الضرورة^(٧).
 ولدي يظهر أنَّ هذا مذهب الأحفش أيضاً، إذ جاء في كتابه (معاني القرآن،
 تصان يُفهم منهما أنَّه يرى ذلك.
 فالصَّ الأول: قوله: ﴿إِنَّ رَسُولَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٨)، وهذا يشبه أن يكون

(١) مجاز القرآن ١٦١/٢

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٤/٥

(٣) انظر البحر المحيط ٥٣٤/٩

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠/٦ - ٤٢١

(٥) انظر: شرح المصدر ١١٩/١ ب

(٦) انظر المصدر السابق ١٢٠/١

(٧) انظر: معاني القرآن بقرء ٧٧/٣٣ - ٧٨

(٨) من الآية (١٦) من سورة الشعراء

مثل (العنوا)، وتقول: (هنا عدو لي) «^١، وهذا يتفق مع مذهب الزيدى؛ لأنَّ (عدوا)، و(رسل) على (أقول).

أما النص الثاني فتوبه «وقال، ﴿عن ليصن وعن الشمل قعيد﴾، وم يقن. (عن اليعين قعيد وعن الشمل قعيد)، ذكر أحدهما واستغنى. كما قد: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾^٢ «^٣، وهذا موافق لمذهب سيويه في الآيات؛ لأنَّ (طفلاً) واحد وضع موضع الجمع.

وعلى هذا لرأي يكون منها سيويه والزيدى في الآيات صحيحين، وهو ما أقول به؛ لموافقة ظاهر الشواهد القرآنية المتقدمة.

(١) معاني القرآن للأخفش ٦٤٥/٢

(٢) من الآية ٦٧ من سورة عامر رلوى الآية ﴿مَنْ أَدْرَى خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ يُظْفِقُكُمْ مِنْ عَذَابٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ مِثْلًا ٤٠﴾

(٣) معاني القرآن للأخفش ٦٩٦/٢

المسألة (١٣)

اسم كان وأخواتها:

مجيئته نكرة والخبر معرفة

يكاد انشويون يتفقون على أنَّ الأصل في اسم (كان) وأخواتها أنَّ يكون معرفة؛
لأنَّه محكومٌ عليه، فلا بُدَّ أنَّ يكون معروفاً
وأتى نكرة قليلاً، وهو نوعان:

الأول: أن يكون غيره نكرة، وهذا لا يخلو من أحد أمرين:
أحدهما: أن تحصل الفائدة بالإخبار عن النكرة بنكرة، نحو: (كان رجلٌ من آل
فلان فارساً)، وهذا جائزٌ في الشعة، وقد عقد له سيبويه باباً سُمِّيَ (باب
تعبير فيه عن النكرة بنكرة)، وعُلِّلَ فيه الجواز بأمرين:
أ - أنَّ الاسم والخبر متشككتان؛ لأنَّهما تكررت

ب - أنه قد تحقق الغرض من الإخبار، وهو حصول الفائدة^(١).
والآخر: ألاَّ تحصل الفائدة، وهذا غير جائز؛ لعدم تحقق الغرض من الإخبار^(٢).
والثاني: أنَّ يكون الخبر معرفة، وهذا لا يجوز في الشعة؛ لأنَّ الخبر حكمٌ،
والاسم محكومٌ عليه، فلا يُتصوَّرُ أن يكون الحكم معروفاً، والمحكوم
عليه غير معروف^(٣).

أمَّا في الشعر فقد قرَّر سيبويه أنَّه قد يجوز ذلك حملاً لـ (كان)، وأخواتها على
الأفعال الثابتة كـ (اضرب)^(٤)، واستشهد بأبيات منها قولُ خديج بن زهير^(٥):

(١) انظر: الكتاب ٥٥٨/١، وانظر - أيضاً - للمتنجب ٩٨/٤ - ٩١، وتحصل الفائدة بأمرٍ كثير، انظر:

في التبيين والتكميل ٤١٨/٣ وما بعدها (مطبع)

(٢) انظر: الكتاب ٥٤٨/١، والمتنجب ٨٨٨/٤

(٣) انظر: الكتاب ٤٨٨/١، والمتنجب ٩١/٤

(٤) انظر: الكتاب ٤٨٨/١

(٥) هو خناب بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة، من شعراء قيس الجذيل، انظر الشعر
والشعراء ٦٤٥/٢ - ٦٤٧

وَبِأَنَّكَ لَا تُبَالِي بِعَدِّ حَوْلٍ أَطْلَيْكَ كَدَّ أَثْلِكَ أَمْ حِمَاؤُكَ^{١١}
فاسم (كان) في البيت عند سيويه نكرة، وإن كان صميماً؛ لأنه يعود إلى نكرة

الاعتراض ومناقشته:

ذكر لسير في أن بعض النحويين ردّ الاستشهاد ببيت خدّاش، حيث يقول «فقد ردّ على سيويه الاستشهاد به؛ لأنه جعله شاحداً يجعل الكرة اسماً، والمعروفة حراً، واسم (كان) في هذا البيت ضمير (ظلي)، والضمير معرفة، فحصل من هذا أن اسم (كان) وجبرها معرفته لأن الضمير معرفة، ولازم معرفة»^{١٢}
ويظهر من هذا أن محور الاعتراض هو أن المخصص يجعل الضمير معرفة دائماً، سواء أعاد إلى معرفة، أم إلى نكرة، فلا شاهد عنده - لسيويه في هذا البيت لأن اسم (كان) ضمير.
والاعتراض يشمل - أيضاً - يمين آخرين، يستشهد بهما سيويه لهذا المسألة، وهما:

قَوْلُ أَبِي قَيْسٍ بْنِ الْأَسَلْتِ^{١٣}

أَلَا هَنْ مُتَلَفٌ حَمَّارٌ عَنِّي أَسْعَرُكَ كَدَّ طَبَّكَ أَمْ جُؤُورٌ

وقول الفرزدق:

أَسْكُرُكَ كَدَّ ابْنِ الْمَرَاغَةِ إِذَا هَجَى صَيْمًا مَخُوفٌ لَشَمِّ أُمِّ مَسَاكِرِ^{١٤}

(١١) انظر بحر خدّاش ص ٦٦ والكتاب ٤٨٢١

ونسب إلى شداد بن قزارة في شرح أبيات سيويه لابن السيراني ٢٢٧/١، والخزانة ٢٩٢/٩
وبعض أنكره لا تنظر إلى أصله بعد أن تصنفه بنفسه، فقد وكى زمن التفاضل بالأنساب

(١٢) شرح السيراني ١٥٨٢١ب، وقد نقله الأعلام في: نكت ١٨٥٢١

(١٣) هو أبو قيس بن الأسلت عاصم بن جشم بن زيد بن قيس الأوسي، حلف في إسلامه انظر الحرمة ٤٩٣ - ٤٩٢

(١٤) انظر: ديوان أبي قيس ص ٩١، والكتاب ٤٩٢١، والخزانة ٢٩٥/٩

٥١، لم أجده في ديوان الفرزدق بتعليق علي ناعور

وهو مسروب إليه في الكتاب ٤٩٢١، وللتنقيب ٩٣/٤، والخزانة ٢٨٨٢/٩

ويذكر برفع (ابن المراكبة) ونسب (سكران)، وهذا هو اللياس

لأن اسم (كان) فيها ضمير عنه إلى نكرة^{١١}.

وقد سبب الاعتراض إلى اميرد^{١٢}، وهو محالاً لما أثبتته في المختص، اد
وافق سيويه^{١٣}.

ويمكن حصر موقف السويين من هذه المسألة في أربعة أنحاء:

النحو الأول: موقفة سيويه، وأبرز من لها هذا النحو المبرد، والسيرفي
ولمقاني، ولعازقي^{١٤}، وصدر الأفاضل، ولصقار.

فأما المبرد فلم يُضف شيئاً إلى ما مرّره سيويه^{١٥}.

ومما السيرفي يقول: «وبين الأمر على ما ظنّه الراد من معنى سيويه» وذلك
أنّ الذي أوج أن يكون لاسم معرفة تبييناً لمُخبر عنه لمخاطب حتى لا ينس
عليه، ويستفيد خبرة... وضمير النكرة لا يستفيد منه لمخاطب أكثر من النكرة؛ ألا
تري أن قاتلاً لو قال: (مردتُ يرجي مكنسنة)؛ لم تكن (هاء العائدة إلى (رجل)
بحرفه لتعريف شخص بعينه من بين الرجال، وإن كان الهاء معرفة من حيث علم
المخاطب أنّها تعود إلى ذلك الرجل المذكور من غير أن تكون تمييزاً له من بين
الرجال، فلا فرق بين أن يقول: (قاتلٌ كان ريداً، ويجعل في (كان) ضمير (قائم)،
وبين أن يقول: (كان قاتلٌ ريداً) في باب معرفة المخاطب بالمُخبر عنه

١١ استشهد سيويه بيت آخر هو قول حسان بن ثابت:

كأن سبيته من بيت راسي يكون مراجعها غسل وهاؤ

انظر، ويراه من ٧٩، والكتاب ٤٩٨.

وقد خُرج هذا البيت - أيضاً - تحريجاتٍ مختلفة، منها: أنّ (مراجها) تُعصب على الطريقة بحرية
والثنية: (يكون مستقراً في مرجها)، وهذا التوجيه يُكّن عن القاري

انظر، نفس ٦٩٥/٢، ونحو بقية التحريجات في الإصحاح من ٦٢ وما بعدها، والضمير ٢٨٥/٣

ولانتخاب من ١٧، والنفس ٦٩٥/٢، والعرائض ٢٨١/٩ وما بعده.

(٢) انظر شرح الرماني ٢٤١/٢، وشرح المفصل ٩٥/٧، وشرح الكافية ٢٠١/٢، والارشاد ٩١/٢

(٣) انظر المختص ٩٤/٤

(٤) غير نحس بن اسد بن الحسن الفارقي، أبو نصر، توفي سنة ١٨٧٢ هـ. انظر: إنباء الرواة ٢٢٩/٩ -

٣٣٣، وإشارة النحس من ٨٥ - ٨٦.

(٥) انظر: المختص ٩٤/٤

وجزأت حرَّ أن اظهي اسم اكان، أخرى مضمره من اظهي، واكن، الثانية
تفسير لها، ويكون اسم اكان الذي أرادته سيبويه اظهي^(١)
والسراي - إذن - يتصر لسيبويه مفترطاً أحد أمرين
أحدهما - أن يكون استشهاده سيبويه باسم اكان المذكورة، وهو يصير مستترا،
حين كان هذا مراده فالضمير بكراً؛ لأنه عائلاً إلى نكرة. وهذا ما أكده
صدر الأفاضل^(٢)، والصغار^(٣).

ولآخره - أن يكون استشهاده اظهي، وهي نكرة بالاتفاق؛ إذ يجوز أن تكون
اسماً لـ اكان محتوفة؛ لدلالة الثانية عليها.

وهذا ما قطع به الرُّمَّاني قائلًا: «والذي عندي أنَّ هذا [يعني الاعتراض] لا
يقدر في مذهب سيبويه؛ لأنَّ اكان مصورة قد رفع بها النكرة المذكورة بعد أن
لاستفهام، ونصب المعرفة بتقدير: اكان ظيَّ شك؛ ثم فسَّر ذلك بـ اكان، المذكورة،
فقد صحَّ شاهده على ما ذهب إليه، إذ كان هذا التقدير لا بُدَّ لجمع أن يرجع
إليه...»^(٤).

وقد أخذ الفارقي بما قرَّره الرُّمَّاني، إذ يقول - بعد أن ورد بيت خدش
المتكلم - «فأحير بالمعرفة عن لئكة على مذهب سيبويه، ولتقدير: اكان ظيَّ
شك، وحذف اكان بعد همزة لاستفهام؛ لدلالة الثانية عليها وإنما قدَّرت اكان
قبل اظهي، لأنه متى اجتمع في الاستفهام لاسم وللفعل كان بالفعل أولى منه
بالاسم؛ لأنَّ الاستفهام إنما يقع عن حركات لأجسام، لا لأجسام، وهو يطلبه أبدأ»^(٥)
ولأعمق - عندي - أنَّ هذا التقدير غير لازم؛ إذ يجوز رفع اظهي بالاستدعاء
كما قرَّره الرُّمَّاني، وسى هشام^(٦) - وإذا كان الأمر كذلك فعُدَّ جعلُ لييت شاحداً

(١) شرح السراي ١٥٨/١، وقد نقله يرمثه الأهل. ولم يُشر إلى سراي - انظر النكت ١٨٥/١

(٢) انظر البحر ٢٨٥/٣

(٣) انظر شرح الصغار ٨٥/١

(٤) شرح الرمامي ٢١/٢

(٥) الإنصاح ص ٣٣٢

(٦) انظر شرح الكاشف ٢/٣

(٧) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، أبو محمد، جمال النير الحنبلي،

توفي سنة ٥٧٦ هـ انظر التلمية ٦٨/٢ - ٧، وانظر رأيه في النقي ٥٩٠/٢

لحكم لا يجوز إلا في الضرورة

والمحور الثاني: موافقة المعارض، ولم يذهب هذا المذهب - فيما أعلم - إلا لسعد التغتازي^(١)، إذ يقول: «ولحق أن (طلي) متبداً، وكان ثلثاً خسرته - فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ؛ لأن اسم (كان) ضمير، وضمير معرفة»^(٢).

فهو يقرر أن اسم (كان) في لبيت معرفة؛ لأنه ضمير، فلا ضرورة فيه عنده

ولني أذهب إليه أن الضمير المستتر في بيت بكرة؛ لأنه لا يصيف فائدة إلى ما أفادته إنكارة، ولكن قد يطلق عليه أنه معرّف تجزئاً، كما قرّر السري^(٣)، والصمد^(٤)؛ لأن المحاطب علم أنه يعود إلى النكرة لتقدمته أمّا ما ذهب إليه صندّر لأفاضل، والرضي^(٥) - وهو صميم النكرة بعرض إذا حنت الإشارة إليه^(٦)، أو بعبارة أخرى: إذ عُد إلى بكرة محتصة^(٧) - فذهب بعدد؛ لأنه إذا قل: (جاسي وجنّ كريم فأكرمته) لم يرد الضمير المحاطب فائدة على ما أفادته النكرة

والمحور الثالث: الأحد بقول ثالث في توجيه الأبيات وأبرز أصحاب هذا لاتحاد الفارسي، والعُجاني^(٨)، والزمخشري، والشكاكي^(٩).

أمّا الفارسي فيرى رفع السكرت في أبيات أولى من بصهر^(١٠) لأن لاستعظام

(١) هو صعود بن عمر بن عبد الله، بعد الدين التغتازي توفي سنة «٧٩١ هـ» انظر النهاية ٢٨٥/٧

(٢) انظر ص ١٢٨

(٣) انظر شرح السير في ١٥٨٨/١

(٤) انظر شرح الصمد ٨٥/٩، وعبارة قريبة من عبارة سري

(٥) انظر النخبة ٢٨٥/٣

(٦) انظر شرح الكافية ٣٠٠/٢

(٧) هو الحسن بن أحمد، أبو محمد الأعرجي، المعروف بـ «الأسرة النجدية»، من محييي القرن الخامس الهجري. انظر: نهضة ص ٨٨ - ٨٩، والبيان ٤٩٨/١ - ٤٩٩

(٨) هو يوسف بن محمد بن علي الشكاكي سرج الدين، أبو يعقوب توفي سنة «٦٢٦ هـ» انظر النجدة ٣٩٤/٢

عنه، والرفع - عنده (كان) مضرة؛ لدلالة المذكورة عليها^(١).
وأما المندجاني مذهب مذهباً أحبه لم يسبق إليه؛ إذ يرى أن في
بيت خدش قلباً لعظياً، اضطرو به بحرُجاً^(٢)، واستشهد بروية شذبه شيخه
أسر الندى^(٣).

وقد وافقه المرحشري، واسكاكي على تحريج لست على القلب لا بها
خفاه في نوع ذلك القلب، فهو عند الفندجاني قلبٌ لعظي.
أما عند المرحشري، ولسكاكي فهو فصي معوي، شجع عليه عدم ليس،
وأصل الكلام عندهم (ظلياً كان أشكاً)، وهذا أقرب من الأول لأخريين
أحدهما: أنه وردت رواية لبييت تزويد هذا، وهي كما ذكرها ابن حلف^(٤)؛
ظلياً كان أشكاً أم حصار^(٥).

والأخرى: ل القلب معنوي وقع في القرن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتَهُ مِنَ
الْكُتُوبِ مَا إِنَّ صَاعَتَهُ لَتَوُوءٌ بِالْقُتَّةِ وَلِي الْقُوَّةُ﴾^(٦)؛ إذ المعنى - كما
ذكر الأحفش -: أن العصبه تنوء بصاعته^(٧).

وجاء - أيضاً - في كلام لعرب، كقوله: (عرهتُ الناقة على الحوض)^(٨).

(١) انظر المسائل المشورة ص ٢٨ - ٢١٠، وذكر البغدادي في: الحرائق ٢٩٩/٩ أن العارسي ذكر هذا في
المسائل العسكرية، ولم أجده فيها، وربما وجدته في (المسائل المشورة)، وقد عده عنه ابن جني في
الخصائص ٣٧٥/٢، ولكنه لم يصرح برجوع الرفع، كما فعل شيخه العارسي.

(٢) انظر فرقة لأديب ص ٥٣.

(٣) هو محمد بن أحمد الفندجاني، أبو الندى، شيخ لأسود الفندجاني انظر البقية ٥٢/٩.

(٤) انظر: الفصل للمرحشري ص ٢٦٤، ومفتاح العلوم للسكاكي ص ١٠١.

(٥) هو سليمان بن ميسر بن خلف، تلميذ النهر القصري النقي، توفي سنة ٦١٤ هـ، ومن مؤلفاته (أبياب
لأبياب في شرح أبيات الكتاب) انظر: البقية ٥٩٧/١.

(٦) انظر: الحرائق ٢٩٤/٩.

(٧) من الآية (٧٦) من سورة القصص.

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٥٤/٢، وانظر ترجيحات أخرى نادرة في: معاني القرآن لظفر، ٣١٠/٢.

ومعاني القرآن ولعرب ١٥٥/٤، وعرب القرآن لسناس ٢٤٢/٣، وسنسي ٦٩٧/٢.

(٩) انظر لفسى ٦٩٦/٢.

والمعنى: عرّضتُ العَرَضَ عَلَى الناقَةِ، ومنه قولُ الرازي^(١) -

إِنْ سَرَجًا بَكْرِيًّا مَفْعَرَةً تَحَلَّى بِهِ لَعِينٌ إِذَا مَا تَعَهَّرَ

والمعنى: يحيى بالعين.

والنحو الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك، إذ يرى أنَّ مجيء اسم (كان) مكررة.

وجبرها معرفةً جائزٌ بشرط الفائدة، بقوله: «وَلَوْ أَنَّ كُنْ لَمْ يَرْفَعْ مَا هَتْ

مَشَبَّهَا بِالْقَدَمِ، وَانْتَصُوبٌ مَشَبَّهَا بِانْفِعَالٍ جَائِزٌ أَنْ يَقْضَى - هـ -

تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل،

لكس بشرط الفائدة، فمن دلت قَوْلُ حَتَّارٍ يَحْتَرِفُ

كُنْ شَلَاةً فِي بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَرْجُوحًا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فجمع (مرجوح) - وهو معرفة - خبر (كان)، وأعمل اسمها، وهي مكررة وليس

القائد مصطراً، لتبكيته من أن يقول: يكون مرجوح عسل وماء،

فيجعل اسم (كان) ضمير (شَلَاةً)، و(مرجوح عسل) خبر ومبتدأ في

موضع نصير - (كان) -»^(٢)

فهو - إذن - يجيز مجيء اسم (كان) مكررة، وخرها معرفة بشرط الفائدة،

مطلقاً من مفهوم الضرورة لشعرية عنده، وهو جاز لا مبدوحة

للشاعر عنه.

وقد تبع من ذلك بعضُ شراح التسهيل، كابن عقيل^(٣)، والتلبيسي^(٤).

والنصائبي^(٥)

وهذا هو أرجح الآثان عسي^(٦)، لأنه قد جاءت قراءة تشهد له، وهي مَرَّةٌ

(١) نظره معاني القرآن للقرطبي، ٣١٠/٢، واللسان (أحلا)

ونظر مزيداً من نشاهد للقلب المعنوي في ما أفتق لفظه وختلف معناه للسرد من ٢٧ - ٢٨.

وشرح الأبيات المشككة من ١٢٢ - ١٢٦، والنفس ٦٩٥/٢ - ٦٩٧. وحاشية الجهادي على شرح بابت

معاد ٥٨٣/١ - ٥٨٨

(٢) شرح التسهيل ٣٥٦/١

(٣) نظره المساعد ٢٦٣/١

(٤) نظره قضاء العليل ٣١٦/١ - ٣١٧

(٥) نظره تعليق الفراء ٧/٣ - ٧ - ٢٠٨.

عاصم^١ قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْ صَلَاتِهِمْ عِدَّ الْيَتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾^٢ بصب
(صلاتهم)، ورفع (مكاء وتصدية)^٣

كما أنَّ شواهد ذلك من الشعر كثيرة، كما قال ابن جني^٤:

وعلى هذا تخرج لأسان التي تشهد به سيمويه من لصورة الشعرية
لورود ما يؤيد في قرية رويت عن أحد لقراء السبعة، وليس لأنَّ الشاعر غير
مضطر كما ذهب بن مالك.

١. هو عاصم بن بهدنة أبي البجود، الأسدي بالولاء، أبو بكر الكوفي، شيخ قراء الكوفة، توفي سنة ١٢٧ هـ. انظر عليه السهدة ٣٤٦/١ - ٣٤٩

٢. من الآية (٣٥) من سورة الأنفال.

٣. هذه القراءة رواها أبو بكر، والأهمش عن عاصم. انظر البجة ص ٣٠٥ - ٣٠٦، والمحتجب ٢٧٨/١ - ٢٧٩

وفي الأخير أنها تروى - أيضاً - عن آبان بن محمد الريمي.

وقد احتج ابن جني للقراءة بأمرين.

أحدهما: أنَّ (مكاء وتصدية) جتان يقيان، معاً لمعرفة.

والآخر أنه يجوز مع التلي من جعل اسم (كان) وأحوالها تكرة ما لا يجوز مع الإيجاب.

انظر، محتجب ٢٧٩/١

ويقى القول إن رواية حصص عن عاصم رفع (صلاتهم)، ونصب (مكاء وتصدية)

(١١) انظر إعرب العمارة ٥٧/٢

المسألة (١٤)

المفعول المطلق:

العامل فيه إذا لم يُذكر معه فعله

ينقسم المفعول المطلق بالنظر إلى فعله قسمين:

الأول: أن يذكر معه فعله، نحو: (جلس زيدٌ حبوساً)، وهذا فيه ثلاثة مذاهب.

١ - مذهب الجمهور، وهو أنه منصوب بفعله المذكور^(١).

٢ - مذهب ابن الطراوة، وهو أنه مفعول به، وعامله فعل مضمّر لا يجوز إظهاره^(٢).

٣ - مذهب السهيلي، وهو أنه منصوب بما يتصّنه الفعل المذكور من معنى (فعل)، يقر: «ولعامل فيه د كان مفعولاً مطلقاً ليس هو لفظ الفعل بنفسه، وإنما هو ما يتصّنه من معنى (فعل) الذي هو قائم، وغيره، ولأنّ لأنّ د قلت (ضربتُ ضرباً) والضربُ ليس بضروب، وبكك حين قلت: (ضربتُ) تصقن ... معنى (فعل)؛ لأنّ كلّ ضربٍ فعلٌ، وليس كلّ فعل ضرباً»^(٣).

ولا يخفى ما في التفسير لأحيرين من تكثير لا حاجة إليه، يقول أبو حنّان: «وهذان مذهبان ركيكان مخالفان ما عليه الجمهور، من غير حاجة إلى ذلك»^(٤).

والثاني: ألا يذكر معه فعله، وهو موضع الاعتراض بسيويه، كما سيأتي بعد ذكر رأيه

مذهب سيويه:

يقول سيويه: «إد أظهرت العمل الذي لا يكون لمصدر بدلاً منه احتجت إلى

١ - انظر الارتشاف ٢/٢ ٢

٢ - انظر المصدر السابق.

٣ - تنقيح الدرر ص ٣٥٧

٤ - الارتشاف ٢/٢ ٢

فعلٍ آخر تصيره، فمن ذلك قول الشاعر^{١٠}

إِذَا رَأَيْتِي سَقَطْتُ أَبْصَارُهَا دَأْبَ بَكَارٍ شَابِعَتْ مَكْرُهَا

ويكون على غير الحال، وإن شئت بفعل مضمر كأنك قلت: ابتدأت، فيكون
أيضاً - مفعولاً وحالاً^{١١} كما يكون غير حال، ممثلاً لا يكون حالاً، ويكون على
لفعل قول الشاعر، وهو رؤية^{١٢}:

لَوْعَهَا مِنْ بَعْدِ بُكْنٍ وَسَقْ تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوِّى لَلَسَقِ^{١٣}

ور شئت كان على (أصروها)، وإن شئت كان على (الزَّحْدِ)؛ لأنَّ تدويره تصدير
وقد يجوز أن يصير فعلاً آخر كما أضمرت بعد (له صوت)، يدلُّك على ذلك أنَّك
لو أظهرت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدر مفعولاً عليه صار بمنزلة (له صوت)،
وذلك قوله، وهو أبو كبير الهذلي^{١٤}:

مَا إِنَّ يَسْرُ الْأَرْضَ إِلَّا مَكْبَةً مَهْ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ لِحْطَلِ^{١٥}

صار (ما إن يسر الأرض) بمنزلة (له طي)، لأنه إذا ذكر ذا حُرِفَ أَنَّهُ عَشَانِ^{١٦}
ويقول في موضع آخر: «هَذَا بَابُ مَا جَاءَ الْمَصْدَرُ بِهِ عَلَى غَيْرِ لِفْعَلٍ: لِأَنَّ

(١٠) هو حُرِفَ بِنِ عِلَالٍ، كما في شرح أبيات سيبيويه لأبي السيرافي ٣١٢/١.

(١١) سقطت أبصارها: خشعت خوفاً والدأْبُ: المأْدُ، والبيكار: جمع بَكَارٍ، وتَكْرَرٌ من لَابِلٍ، وشبهه: عادت
وخشيت، انظر: شرح أبيات سيبيويه لأبي السيرافي ٣١٢/١.

(١٢) أجاز سيبيويه في (دأْبَ بَكَارٍ، الحب على الحال، أو على المفعول تطلق؛ لأنه مكره

(١٣) جو رؤية بن العجاج عبد الله بن رؤية التميمي، توفي سنة «١٤٥ هـ»، انظر الشعر والشعراء، ٥٩٤/٢ وما بعده.

(١٤) انظر ديوان رؤية ص ١٠٤، وفيه (الزَّحْدِ مَهْ) بدل (الزَّحْدِ مَهْ)، و(لِحْطَلِ) بدل (تَضْمِيرُكَ).

وَالسَّقْ: السَّحْمَةُ، وشاعر يشبه حمداً بالسابق من العجر في حُرْفِهِ

(١٥) يريد قوله: (إِذَا لَمْ صُرْتُ صَوْتٌ حَمْدًا، فَذَا لَمْ صُرْتُ، وَأَنَّ عَلَى (يَصَوْتُ) الْعَامِلِ فِي (صَوْتِ حَمْدًا)

(١٦) هو حَامِرُ بْنُ الْحَلِيسِ الْهَذَلِيُّ، انظر الشعر والشعراء، ٦٧٠/٢.

(١٨) انظر: شرح ديوان نوحاسة للتبريري ٤٤٨/١ والشعر والشعراء، ٩٧٢/٣.

وَالْحَطْلُ: حَامِلُهُ السَّيْفُ وَلَمْ يَسْرِ أَنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ لَمْ يَسْرِ الْأَرْضَ إِلَّا مَكْبَةً. وَحَرْفُ سَائِدَ لَأَنَّهُ حَبِصَ

الْبَطْنِ انظر شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٢.

(١٩) الكتاب ٢٥٧/١ ٣٦.

المعنى واحد، وذلك قولك: (احتورو تجاوراً)، و(تجاورو اجتواراً)؛ لأن معنى (اجتوروا)، و(تجوروا) واحد .. وقال الله سبحانه وتعالى ﴿وَلَهُ آيَاتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بَدَأَ﴾^١ لأنه إذا قال: (أبته) فكانه قال: (قد ابت)، وقد عرَّ وجنَّ ﴿وَبَدَأَ إِلَهُ تَبَتَّلًا﴾^٢ لأنه إذا قرأ: (تَبَّلَ) فكانه قال: (تَبَّلَ) .. ، وقد انقطعت^٣ :

وخيرُ الأثر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه أتياع

لأن (تَبَتَّلَ)، و(أَبَتْ)، في معنى واحد .. ومثل هذه الأشياء (يدعُ تركاً) لأن معنى (يدعُ)، و(اتركُ) واحداً^٤

يظهر من النص السامع أن سيبويه يقسم المفعول المطلق الذي لم يذكر معه معناه ثلاثة أقسام

١ - ما ذكر معه فعل من اشتقاقه، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ آيَاتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بَدَأَ﴾

٢ - ما ذكر معه فعل من معناه، كقول رؤبه:

لَوْحَهَا مِنْ نَعْدِ بُدْنٍ وَسَنْ تَضْمِيرُكَ لِمَتَابِقِ يُطَوَّى لِلْمَتَابِقِ

٣ - ما لم يذكر معه فعل من اشتقاقه، ولا من معناه، وإنما دلَّ الكلام المتقدم عليه، كقول الشاعر:

إِذَا رَأَتْني مَقَطْتَ أَبْصَارَهَا دَابَّ بِكَ بِشَايَعَتِ بِكَارِهِ

مقولته (إذا رأته) دلَّ على معنى (تدأبَّ).

وقول الهذلي:

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَتَكَبَّ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمَحْمَدِ

مَا لِلسَّمَانِ الْأَوَّلِ وَالْثَانِي فَنَجْوَى - عَنْهُ - أَنْ يَعْمَلَ فِيهِمْ

انفعل اندكور

(١) من الآية (١٧) من سورة بروج

(٢) من الآية (٨) من سورة المومنين.

(٣) هو حمير بن شييم من بني تميم، توفي سنة ١٣٠هـ. انظر: الشعر والشعراء ٧٢٣/٢ وما بعده

ونبت في ديوانه ص ٣٥ والكتاب ٨٢/٤، ونشر الشعر ٧٣٤/٢

(٤) الكتاب ٨٦/٤ - ٨٢

بدل على جواز ذلك في الأول أنه عقد باب سقاء (باب م جاء المصدر) على غير الفعل؛ لأنَّ المعنى واحد ١١، ثمَّ مثل لهذا: لابدَّ بأمانة جاءت فيها الأفعال من اشتقاق المصدر^(١١).

ويدلُّ على جواز ذلك في الثاني قوله بعد أن أشهد قول رؤية لتقدم:

نوحها من بعد ثلث

«وإن شئت كان على أضرها»، وإن شئت كان على (نوحها) لأنَّ تزيده تضمر^(١٢).

هنا نصرُّ على جواز نصب المفعول المطلق بالفعل الذي من معناه، ومَّا القسم لذلك فنقدح كلامه وجوب أن يعمل فيه فعلٌ مضرٌّ من بظنه، ويدلُّ على هذا أمران:

أحدهما: أنه قال: «إذ أظهرت لفعل لدي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضمره»^(١٣)، ثمَّ مثل لذلك بقول الشاعرة:

إذ رأيتي سقطت

والآخر: قوله: «لو ظهرت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدر مفعولاً عليه صدر بمسئلة (له صوت)»^(١٤)، ثمَّ مثل لذلك بقول الهذلي:

ما إن يمسُّ الأرض إلا صكبت

وقوله «بمسئلة (له صوت)» نية في دلالة على الفعل الناصب للمصدر المذكور لأنَّ (له صوت) دلَّ على (يصوت) انصاب له (صوت حذر).

الاعتراض ومناقشته:

نقل لسبيري عن أبي لعباس المبرد الاعتراض لسبويه في هذا الموضع، حيث يقول: «أعلم أنَّ مدغم سبويه أنه إذ جاء المصدر بفعل ليس من حروف كان

(١١) انظر الكتاب ٨١/٤ ٨٢

(١٢) المصدر السابق ٣٥٨/١

(١٣) المصدر السابق ٣٥٧/١

(١٤) المصدر السابق ٣٥٩/١ وانظر شرح الرماني ١٠٧/٢، ١٠٨/٢

بإصدار فعل من لفظ ذلك المصدر .. وكان أبو العباس يرى هذا من قول سيبويه ويقول: «أنه يجوز أن يجيء المصدر من فعل ليس من حروفه إذا كان في معناه» . قال أبو سعيد: والذي عندي أنه يجوز أن ينتصب المصدر بالفعل الذي هو من غير لفظه، كقولك: (قعد زيداً جنوباً)»^(١)

والمراد بالسير في كذا ترى ينسب إلى سيبويه منع نصب المصدر بفعل من معناه، ونتيجة لذلك اعترض الأول، وانتصر لاعتراضه الثاني.

وبمقاربة ما ذكره بكلام سيبويه لم تقدم يتيسر بطلان الاعتراض لأن سيبويه لم يمنع نصب المصدر بفعل من معناه

ولم يفرد المبرد، والسيرافي بعزو المنع إلى سيريه، فقد شاركهما في ذلك جماعة منهم: أبو عبي لعارض الذي يقول «ودهب [عني لجرمي في قولهم] اذهب نطقاً، إلى أنه مستصحب به الظاهر، قد أبو عبي أئيد الله - ووجه قول سيبويه أن هذا الظاهر لا يعمل فيه، ولا يكون مصدراً له، كما لا يكون محمولاً على فعل فاعل آخر»

ومن حرولا. أيضاً من حشم اللحمي^(٢)، وابن يعيش^(٣)، والرضي^(٤)

ولعل منشأ تفهم المنع عن سيبويه أنه ذكر قول رؤنة المتقدم في باب (ما نصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك ظاهراً)

هنا، وقد تحقق - عندي - بعد تأمل ما في (المنتخب) أن المبرد رجع عن رد رأي الذي نسبته إلى سيبويه؛ إذ أوجب نصب المصدر بفعل مصدر إذ كان يعمل لمذكور ليس بفعله، وإنما هو فعل مشتق من لفظه، أو مشتق معه في المعنى، حيث يقول: «وأعزم أن الفعل إذا اتفق في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحداهما على

(١) شرح السيرافي ١/ ٥٢، وقد نقله الأعمى في: نكت ٣٨٩/٢ وم يشر إلى السيرافي، وم آجد لعارض فيما وقعت عليه من كتب المبرد

(٢) مسائل البصريين ١/ ٤٩٥

(٣) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللحي، كان حياً سنة ٥٥٧هـ، انظر إشارة التعيين ص ٢٩٨ وانظر ما نسبته إلى سيبويه في: شرح منصور بن ذرير ص ٣٣٨

(٤) انظر: شرح المنص ١/ ١١٢

(٥) انظر: شرح التكمية ١/ ١١٦

«لآخر» لأن ان جعل الذي ظهر في معنى فعله الذي يصيبه، وذلك نحو قوله: (أَبْ أَدْعُكَ تَرْكَاً شَمِيداً)، (وَأَقْدَ تَطَوُّتُ الطَّوُّ، لَأَنَّ تَطَوُّتَ) في معنى (تَطَوُّتَ)، فإن الله عز وجل: ﴿وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾، لَأَنَّ (تَبَيَّنَ)، (وَتَبَيَّنَ) بمعنى واحد...»^(١١).

وقول - أيضاً - بعد أن ذكر يات، وأيضاً حُدِّثَ فيها الفعل السامع للمصدر * «ومش هنا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر، ولكنهما يشبهان في دلالة - قوله عز وجل ﴿وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ على (وَسَّيْ إِلَهُ)، ولو كان على (تَبَيَّنَ) لكان (تَبَيَّنَ)، وكذلك ﴿وَأَنَّ أَسْكُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بَيَاناً﴾ لو كان على (أَسْتُ) لكان (أَسَاتَا)، ولكن المعنى - وله أعلم - أَنَّهُ إِذْ تَبَيَّنَ بَيَاناً * «^(١٢)

ويظهر لي أن الذي جعل ليرة يرى هنا لرأي ظنه أَنَّهُ مَذْعَبٌ سِيرِيهِ.

(١١) المنتصب ٢١١/١ ٢١٢

(١٢) المصدر السابق ٢٠٤/٣، وصف يذكر أن الشيخ محمد عبد الحادي عظمة ذكر أن مسجوده يرى هذا الرأي أيضاً

المسألة (١٥)

المفعول المطلق

استشجات سيويه بقول العجاج:

(ناج طواه الخين ... الأبيات)

ذكر سيويه أن المصدر التشبيهي إذا كان نكرة جاز نصبه على لحن، أو على المفعول المطلق، إذ يقول: «إد ميتة أبد له صوتُ صوت حصارا انصبا على أنه مثلاً [أي: مفعول مطلق] أو حالٌ يخرجُ عليه الفعل .»^(١)
 هذا إذا كان المصدر لتشبيهي نكرة، أمّا إذا كان معرفةً فمجب توجيهه نصبه على المفعول المطلق، يقول سيويه: «فمفعلاً لا يكونُ حالاً، ويكونُ على الفعل قولاً لشاعر، وهو روية

نوحها من بعد بُش وسَقْ نصميرك الشاين يُطوي لمَسَقْ
 وإن شئت كان على (أصمرها)، وإن شئت كان على (نوحها)؛ لأن
 تلويحه تضمير.

ومثله قوله، وهو العجاج:

ناج طواه لأَكْنُ مَكَّ وَجَمَّ طَيَّ لَلْيَالِي زَلَعَا مَرَكَّ
 سماءة انهلل حتى احقوقف^(٢)

(١) الكتاب ٣٥٧/١، وأشير إلى أن سيويه يعبر في (صوت حصار) الرقع صفته (أصرت)، انظر: نكتات ٣٩١/١

(٢) هو عبد الله بن ربيعة التميمي، أبو الشعثاء، عن أبيه رَجَزَ العرب، توفي سنة « ٥٩ هـ » تقريباً، انظر: معرانه ٨٩/١ ٩١

(٣) الناجي: السريع، والأَكْنُ: الإعياء، والتعب، والوجعة: ضربٌ من السهر، والزَّلَعَة: جمع زَلَعٍ وزَلَعٍ وهما: لفحة وندرجة والمرتقة وسماوة الهلال، هلال، واضرقت: انشرج، انظر: اللسان (لنعا)، وأوليس . جف وزفعا، وأسما، واحلف

وانظر الأبيات في: ديوان العجاج ص ٤٩٥-٤٩٦، وشرح أبيات سيويه لابن السراي ٣١٩/١

(٤) نكتات ٣٥٨/١ ٣٥٩

الاعتراض ومناقشته:

فهم المدرسي أن سيمويه استشهد بقول لعجاج لوجوب نصب اسماءة، بفعل مضارع من لفظه، فاعتترضه، يقول لسيري: «وكن المدرسي برؤ هذا ويقول: إن (طوي) التالي، منصوب به (طواه)، فكأنه قال: (طواه طويًا مثل طوي لليالي)، ويجعل اسماءة (لهلال) مفعولاً (طويًا)، كأنه قال: (كما طوى اليالي سماءة الهلال)، وسماءة الشيء، شخصه، ونيلي تطوي النمر، وتضمره حتى يصير هلالًا، ويصير بمنزلة قول جرير: "وطوى القياد مع الطراد يطونها طوي التجار بعضرموت برودا" فجعل اسماءة) مثل (برودا)، (احقوقم) على هذا التفسير للهلال، وصعته (نقوس)»^(١).

وهكذا يُقرّر أحاسي ن نصب اسماءة) لس على المفعول المطلق - كما فهم من كلام سيمويه ونما على المفعول به ويجعل اسماءة) اسم ذات كاسرودا في بيت جرير، وقد تعدد في الاعتراض تلميذه أميرد " ومقر ذهب هذا المنصب -أيضاً- لحرمي، فقد نقل لغارسي عنه أنه نصب اسماءة، مفعولاً به لـ (طوي) ".

وبعد الرجّح ذلك من رؤ هذا مذهب، محتجاً بأنه لو كن اسماءة) منصوبة

(١) هو جرير بن عطية الخطمي، أحد شعراء عصر بني أمية ليعنوديين، انظر ترجمته في معجم الشعراء ٢٦٩-٢٦٢/٢

(٢) القياد الحبل الذي يشد به الرّمام أو اللّحام تقاد به الدابة، ويقال له: نفود والطراد مصدر طارد، وبالباء اطراء الفرسان، وهو أن يحمل بعضهم على بعض في الحرب وغيره. والتجار - يكرس التاء، المشددة، وتخفيف الجيم - جمع تاجر والتبؤد جمع بُؤد، وحر ثوبه فيه خطوطه، انظر: اللسان (قوفا) وطراد، وتجرا، وازرة

والبيت في ديوان جرير ص ١٣١، وفيه تبادل بين كلمتي: (الطراد)، و(القياد)، وانظر - أيضاً - حقيقات الشعراء ص ٨٨

(٣) شرح السيراني ١٠٦٢، وتلك الأعم في النك ٣٩٠/١، وانظر شرح أبيات سيمويه لاس سيري ٣٢١/١

(٤) انظر: الانتصار ص ٨٨-٨٩

(٥) انظر: لسائل النصريات ٤٩٤/١-٤٩٥.

به (طُرِّي اللَّيَالِي، لكن حقَّ الكلام أن يقول: (سَمَرُهُ لِقَمَرٌ) لأنَّ اللَّيَالِي تنقصُ لقمر
حتى يصير هلالاً، وَلَا يَقْدَرُ: إِنَّ اللَّيَالِي تنقصُ الهلال^(١).

وهذا ما نُكِّدُه لقارنِي قائلًا: «وقال أصحابنا قولُ أبي عشم ماسيًا؛ لأنَّه لا
يقال (هلالًا، إلَّا في أولِ شهر، والذي يسمونه النَّبَالِي إما هو القمر، وإما سُمِّيَ
هلالًا؛ لأنَّه مشقُّقٌ من الإهلال بالثَّنية والصَّيَّاح، ومن ذلك قولُهم: (استهَلَّ انصبيُّ
الصَّعِيرُ هلالًا) ... فمن هنا قيل (هلالًا) في أولِ لشهر؛ لأنَّ النَّاسَ يُظْهِرونها عند
رؤيتها - بصَّيَّاح بالتَّكثير وعمره وفي آخر الشهر لا يفعلون ذلك، فلا يُسَمَّى (هلالًا)،
ولكن (أُمَيْرًا)، فهذا لذي ذكرتَ بدلًا على صَحَّة قول مسويه، وأنَّه مصوَّب
ببعض ما فعل ...»^(٢)

وقد أجاب لسيري عن ذلك بأنَّ الفعل قد يُسبب إلى الاسم في مُستَهْدِه، وإن
كان قد وقع قبل ذلك، كقول لقل: (استحْتُ لثوبًا)، والثوبُ لا يشجُّ، وإنما يسجُّ
لغزْلُهُ، فإذا تنهى صار ثوبًا، وجعل مثله قولُ العجَّاج^(٣):
وَالشَّوْقُ شَاجٌ لِلْعُشْرِ الْحَدَلِ

فوصف انعيونَ بالحَدَلِ، وهو عدم انكء، ألتة، لأنَّه تقول إليه بعد انكء، انسي
أوجبه انشوق.

وجعل مثله - أنصأ - قول رؤبة^(٤):

وَلَسَبًا تَحْرِيقُ لِأَدِيمٍ لِأَلْحَمِ

فوصف الأديمَ باللَّحَمِ، وهو ما سوجَّه سبًّا بعد نقصه

(١) انظر شرح السيرافي ١٦٧/١

(٢) الإقصاص ص ٢٩٦ ٢٩٧

(٣) شج، الشجو الهم والحر، والحَدَلُ: جمع حائلة، وهي العبي التي لا تبيكي ألبتة انظر: الفراء (شجا)
(وحدل)

والبيت في ديوان العجَّاج ص ١٣٩، وشرح السيرافي ١٦٧/١، وفيه (حدل) ونسبه ابن السكيت إلى
رؤبة. انظر الفرق بين الحروف الخمسة ص ١١٨.

(٤) انصبيُّ القصيع، والأديم: الجلد والألحان: الخشن، نظره: الماصوس، المصط ٨٣/١، و٧٤/٤
٢٩٨

والبيت في ديوان رؤبة ص ١٦، وشرح السيرافي ١٦٧/٢، والفراء: حر.

وهذا ما نُقِلَ به بعضهم قول جرير:

لما أتى حبر الزبير توضعت سور المدينة والجمال الحُشْحُ

فقد كان حقه أن يقول: (والجمال لشوهق)، ولكنه وصف الجبل بما

ترجيه المصنف^(١)

ويبدو أن هذا ما جعل ابن جني يصحح المذهبين قائلاً: «ألا ترى أن تفسيره

عنده [يعني سيويه] أحسنه مثل سموة (الهلل)، ودل (طواء) على صيره كذلك.

فأما عبد أبي عثمان فإنه مصوِّفٌ (اطلي النيلي)، والذي قال كلٌّ من الأرجس صحيحٌ مستقيم^(٢).

ويرى أبو جعفر النحاس^(٣)، والزماني^(٤) أن موضع الشاهد في قول الفحاح عبد

سيويه (اطلي النيلي)، وليس (سموة للهلل)، مخالفين بذلك ما فهمه لمارني،

والسيرافي، وابن جني، وأندرقني

ويؤكد من السيرافي^(٥) ما قرَّره النحاس والزماني؛ د مقول: «وذكر انحرابون أن

سيويه ينصب (سموة للهلل) بإضمار فعل، وأنه أتى بالبيت شحداً على هذا، وردّه

عليه أبو عثمان، وبو لغاس، وأبو إسحاق، وليس يدلُّ كلام سيويه على أنه أراد

أن (سموة للهلل) ينصب بإضمار فعل، ولدي يوجه ظاهر كلامه أن (اطلي النيلي)،

(١) الزبير هو الزبير بن العوام تَمَنَّى قَتْلَهُ ، ويُقصد به برد مقتله في وقعة الحمل.

والبيت في ديوان جرير ص ٢٥٩، والكتاب ٥٢/١، والمقتضب ١٩٧/٤

(٢) انظر شرح السيرافي ١٠٩/٢-١١٠-١١١.

(٣) أشار ابن جني إلى سيويه بضمير الغائب، ولم يتقدم له ذكر، وقد يشكَّر في كتبه انظر مثلاً:

المصانص ١٤١/١

(٤) النحاس ص ١١٥، وانظر- أيضاً- تفسير أوجرة أبي نواس ص ١٣٥ وما بعدها

(٥) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس القرشي، أبو جعفر النحاس، توفي سنة ٣٢٨ هـ، انظر

معرفة لأهلها ٢١٧-٢١٨، وانشاء الرواة ١/ ١٣٩-١٣٩، وانظر رأيه فيه شرح أبيات سيويه ص ١٥٦

(٦) انظر شرح زماني ٧/٩-١٠

(٧) هو يوسف بن الحسن بن لؤي بن السيرافي، أبو محمد، توفي سنة ٣٨٥ هـ، انظر إنباء الرواة

٦٧/٦، ٦٩، وإشارة الثعبي ص ٣٩١

مصوباً على المصدر، وإنه لا ينتصب على محال؛ لأنه مضاف إلى (الليالي)، وهي معرفة... وإذا تأملت كلامه لم تجد على أكثر من هذا^(١)

ومما يُنظر في كلام ابن السري أنه سبب إلى الرجاء مرة على مبنوه، وهو يحذف ما سبه إليه سرافي، وتقدم ذكره، وهو لا تنصير سيبويه ولزوم على اناربي

وصحح الأعلام لشمسري ما ذهب إليه لنحاس ومن وافقه قنلاً «شاهد في قوله: (طى الليالي)، ونصبه على المصدر أشبه به دون الحال؛ لأنه معرفة، بهذا ذكره سيبويه، ولم يقصد فيه ما قصد في لدي قبه من أن يجعله على إصراع فعل من غير لفظه» كما تأول عليه من عطفه، وسبب به أنه يشهد بنصب (سموة) على المصدر المشبه به^(٢)

ومما سبق يتضح أن للنحويين في تشهاد سيبويه بقول لعجاج قولين الأول أن لشاهد عنه (سموة) لعلال، ويشهد به نصب المصدر التشبيهي بفعل مضمر دل عليه كلام المتقدم، وهذا قسوم المازني، والسري، وابن جني، وأما رقي،

والنحاسي: أنه أورد الأبيات دليلاً على وجوب توجه نصب المصدر التشبيهي (طى) على المفعول المطلق؛ لأنه مضاف إلى (الليالي)، وهي معرفة، وهذا مذهب النحاس، ولزوماني، وابن السري، والشمسري.

وبقولهم سقط اعترض لما ربي، وهذا ما رجحه: لأن (سموة) لعلال لا يحسن لتصب على الحال، وإن نُكِّرَ، إلا بتأويل بعيد

أشأ نصب (سموة)، فيظهر لي أنه يحتمل وجهين كما قرّر بن جني^(٣) أحدهما: ما ذهب إليه الجرمي، وإمازني - كما تقدم - وهو نصب (سموة)،

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السري ٣٢١/٦

(٢) الذي يدل عليه كلام سيبويه أنه إذا اضمر فعلاً كان من لفظ المصدر انظر: الكتاب ٣٤٨/٦، وهذا يخالف ما ذكره الشمسري هنا، وقد سبق تحصل ذلك في المسألة السابقة

(٣) تحصيل غير نصب ١٨٠/٦

(٤) نظر النحاس من ٤٥

معمولاً به لـ (طِيَّ). وهذا هو الظاهر؛ لأنَّ (طِيَّ) مصدرٌ أَضْيَفَ
إلى فعله، وهو (لَيَّالِي)، فيطلبُ معمولاً به، وعلى هذا تكون
سماوة الهلال شخصه^(١)

والأخرى أن تكون مصوبة على المعنَى لطلبِ، والتقدير (سما سماوة مش
سماوة الهلال)^(٢)، ويكون (طِيَّ) أَضْيَفَ إلى مفعوله، وهو (الليالي).

(١) انظر: النسان أسماء.

(٢) سماوة: مصدرٌ مَجْرُوعٌ نَفْعٌ (سما)، انظر: النسان أسماء.

المسألة (١٦)

النداء:

تعريف النكرة الملقوبة بالنداء

قال سيويه في أبواب النداء: «وقد يحوز حذف (يا) من النكرة في لشعر،
وقال العجاج:

جاري لا تستكري عديري^١

يريد: يا جارية، وقال في مثل: (فتب محزوناً)^٢، (وأصبح ليلاً)^٣، وأطرق
(كراً)^٤، وليس هذا بكثير، ولا بقوة^٥،

وقال ناصب في أبواب الترخيم: «اعلم أن كل اسم كان مع بها، ثلاثة أحرف،
أو أكثر من ذلك- كان سما خاصاً عاماً، أو سما عاماً لكل واحد من فئة- دون
حذف الهاء منه في لسان أكثر في كلام لعرب، فأما ما كان اسماً تخليفاً فتحو
قولته: (يا بنم أقبيل)، وأما الاسم لعدم فتحو قول العجاج:

جاري لا تستكري عديري

(١) العبير يقال: أقبيل، وعدي، وهو عديري إذا كثرت عبيته، وسراد الرجز: لا تستكري يا جارية كثرة
عبيته لكثير سبي يدل على هذا البيت الذي بهذا، وهو:
استكري ولشعالي على بعيري.

انظر الفجر والاعتبار ٥٤/١، وانظر ديوان العجاج ص ٢٢١

(٢) هذا مثل يصرح من وقع في عاوي يتفق عليه منذ انظر مجمع الأمثال ٤٥١/٢، والمستقصى
٢٦٥/١

(٣) هذا مثل يضرب عند كراهة شيء وتسمى رواية انظر جمهرة الأمثال ١٩٢/١، ومجمع الأمثال
٢٢٢/٢، والمستقصى ٢٠٠/١

(٤) هذا جزء من مثل، وتقدمه (إن النعام في القرى)، ويضرب لرجل يتكلم عنه بكلام، فيضن أنه أراد
بانكلام، أو لمن يتكلم وقد تراخى عن هو وقع منه.

انظر جمهرة الأمثال ١٩٤/١، ومجمع الأمثال ٢٨٤/٢، والمستقصى ٢٢١/١

(٥) (كراً) برهيم (كروان) ورهيم شاذ لأنه ليس حرف

(٥) الكتاب ٢٣٠/٢-٢٣١

إذا أردتَ (يا سَلَمَةُ)، وليا جاريةً»^{١١}.

الاعتراض ومناقشته:

هم المبرزة من عيسى الطيس أن سيبريه يجعل هذه الأسماء (جاري) وامخروا، واليل، و(كرا) بكرت، فاعترض قائلا «...» قد أخطأ في هذا كله خطأً فاحشاً، وذلك أن قوله:

جاري لا تستكري عبيري

اجارية، حذ معرفة، بدليل على ذلك الترخيم، ولو كانت نكرة لرمها في النداء، لتفوساً ونصباً، فلم يعر ترجيحها لأن المضاف لا يُرغم في النداء؛ لأنه جاري على الأصل، وكذلك النكرة، ولو جاز ترجيحها في لكرة لجاز في غير النداء، وقد وضع في باب لتخيم ما فيه هذا التانيث كله على أنه نكرة، وهذا خطأ، وتعطته قول أبي عثمان، ويدل على ذلك أنه حذف (ب) من (قتد محووق)، وأصبح ليلاً، فضمها، ولو كانا نكرتين تُصبا وتوتبا^{١٢}.

فالمبرزة كما ترى - يتسدد - تابعاً شيخه اداسي - بظاهر نص كتاب، معترضاً لسيبريه من وجهين:

الأول: أنه جعل هذه الأسماء بكرت، وهذا باطل؛ لأنها لو كانت بكرت لما بُيت على الصم.

والثاني: أن (جاري)، و(كرا)^{١٣} مرغمان، ويتنصي ذلك أن يكون تخريم لنكرة عنده جازراً، وهذا خطأ؛ لأن لكرة لا ترغم.

١١) الكتاب ٢/٢٤١

١٢) هذا كلام المبرزة من مسائل الخطا نقلاً عن ابن ولأه في الاقتصاد ص ١٦٦-١٦٩

ونظر الاعتراض في: شرح السهرلي ٣/٦٠ ب، والتعليق ١/٣٧٣، وشرح الرضائي ٢/٢٤٢، وشرح عيون كتاب سيبريه ص ١٦٨، والكت ١/٥٦٩، ونهضين عيون النعيب ١/٣٧٦

١٣) يرى الرضائي أن (كرا) ذكر (كروان)، وليس فيه ترجيح، انظر شرح الكافية ١/١٥١

وذكر الهادي أنه عذّب العليل انظر مجمع الأمثال ٢/٢٨٥

وقد ردّ هذا لإعتراف صعدة من الحريص، يُبرهن: *بْنُ وَلَادٍ*، والسري،
والرُماني، وأبو نصر القرطبي.

يقول ابنُ ولاد: «عَمَّا تسمية هذه نكرة فصولاً، وليس بخطأ على ما ذكر؛ لأنه
بما يصير معرفة في حال مدلولها، واختصاصه بذلك، ولا فهو نكرة قبل النداء،
فكأنه قد: ويجوز أن يحدث (يا) من النكرة إذا مديتها، وبما يصير هذه لكرة
معرفة إذ اختصاصها بالنداء، وليست سماً عابياً محتصاً قبل لنداء، كذازيد،
واعمر: لأن (زيداً)، وما تشبه معرفة قبل أن تندية، وفي حال لنداء كذلك ..
ولا أعرف لقوله: إنه أخطأ خطأ فحشاً معني: لأنه يبيّن واضحاً»^(١)

فهو-إذن- يرى أن سيبويه لم يذهب إلى ما فهمه المبرّد، وأنه إنما أطلق على
هذه الأسماء مصطلح النكرة بالنظر إلى أصلها قبل النداء.

ويؤكد هذا لسري قنلاً: «أقصدُ أسي العباس هذا على سيبويه هو خطأ،
والصواب منه كيف ذهب ذلك عليه؟ أترى سيبويه يعتقد أن (محبوق)، والبل،
نكرتان، وهو يصطلحها بعبر سوس، وإنما معنى حذف (ن) من النكرة يعني ما كان
نكرة قبل النداء، فورد النداء، فصار معرفة من أجله، وبه»^(٢).

وهنا ما ردّه- أيضاً- الرُماني^(٣)، وأبو نصر القرطبي^(٤)

وبدل على صفة ردّ هؤلاء على المبرّد أمر:

أحدهم- أن سيبويه صرح في موضع آخر بأن نحو هذه الأسماء معارفٌ دا
بوديت، إذ يقول «ورغم الخلل- رحمه الله أن لآلف واللام إنما معب
أن يدخل في نداء، من قبل أن كلّ سم في لنداء، مرموع معرفة، وذلك
أنه إذ قال: (يا رجل)، و(يا فاسق) فمعناه كمعنى (يا أيها العاسق)،

[١] هو أحمد بن محمد بن الوليد، توفي سنة ٣٢٢هـ، انظر إشارة النعميين ص ٤٤.

[٢] الانتصار ص ١٦٩ ١٦٢.

[٣] شرح السري ٣/ ٦٦ وقد نقله السري في البكت ٥٦٩/١، ولا يصر إلى السري.

[٤] انظر شرح الرُماني ٢٤٢/٢، إذ يقول: «فليس في هذا خلافٌ هشدي، وإنما هو سوء تدوين» لأن
سيبويه إنما أراد النكرة التي تتصرف بالنداء.

[٥] انظر شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٦٨.

و(يا أيتها الرجل)، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه، وقصدت قصده،
واكتفيت بهد عن ألف واللام، وصار كالاسماء التي هي للإشارة، نحو
(هنا)، وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولا ميم؛ لأنك إنما قصدت
قصداً شياً بعينه»^(١)

والأخر: أن سيبويه أطلق مصطلح الكثرة على تلك الأسماء في هذا الموضع، لأنه
قصداً تشريق بين ما يجوز فيه حذف (يا) النداء بكثرة، وهو ما كان
معرفة قبل الحذف، وما يملأ فيه ذلك، وهو ما كان بكثرة قبل الحذف.

ومن هـ يتبين أن المسألة لا خلاف فيها بين سيبويه والمبرد
بأن أذكر أن أبا علي الفارسي اختلف فهمه لصي سيبويه المتقدمين في
مطلع المسألة.

فهو في (التعليق) أجاز أن يكون مراد سيبويه ما ذهب إليه بن ولاد،
والسيرا، إذ يقول: «يجوز أن يكون سبويه أراد بقوله: تُحذف (يا) من بكثرة ما
كان غير علم من تُعرف بالنداء»^(٢).

وفي (اللسان) مشورة، يرى أن سيبويه قصد ما فهمه المبرد، وهو أن تنك
الأسماء بكراً بعد النداء، إذ يقول: «الكثرة إذ كان في آخرها لهاء، وحذف سيبويه،
وأبو العباس يمتنع من ذلك، فمن جهة سيبويه قولهم:
جاري لا تستنكري عديري

فحذف الهاء، وهي بكثرة»^(٣).

كف يُلاحظ أنه نسب إلى المبرد مع برحم الكثرة المقصودة محتومه بـ،
وقد تقدم أن المبرد يُحيز ذلك

(١) الكتاب ١٩٧/٢

(٢) التعليق ٣٧٤/١

(٣) اللسان لنتيره ص ٢٢١-٢٢٢

المسألة (١٧)

الفداء:

دخول حرف النداء على (التي) في ضرورة الشعر

من المقرر عند جمهور النحويين، والمتأخرين أنه لا يجوز دخول حرف النداء على ما فيه (أل) إلا في موحدين

الأول: أن يكون اثنائي لفظاً الحاللة (لله)، وعلة جواز ذلك عدم مركبه من الأمور الآتية:

١ - ملازمة (أل) له

٢ - كثرة اتعاده

٣ - أنه اسم علم.

٤ - أن (أل) فيه عوض من الهمزة في (إله)، وهو جازم دخول حرف لنداء عليه، فيحمل عليه لعرض

وهذه العلة - فيب أرى - غير مقبوضة، ولا يندرج فيها امتناع دخول حرف النداء على لأسماء الموصولة، مع تحقق ملازمة (أل) لها، وكثرة استعمالها؛ لأنها لم تجز مجرى الأعلام^١.

كما لا ينقصها امتناع دخول حرف لنداء على (لنساء) وإن كانت (أل) فيه عند بعضهم عوض من الهمزة؛ وذلك لأنه لم يجز مجرى لأعلام، وتعارفه (أل)^٢ والثاني: ما سقي به من الجمل لمصنوعة بـ(أل)، نحوه: (يا القدامى همروا)^٣.

(١) نظره: الكتاب ١٩٥/٢، ويكتفي ٢٣٩/٤، والأصول ٣٣١/١، وشرح الرماني ٢٢٦/٢ به، والمفصل ص ٤١، وشرح الجمل ٩٠/٢.

(٢) نظره: الكتاب ١٩٥/٢.

(٣) سبيلتي الخلاف في: الناس، عند عرض مسائل الإعلال والإبدال.

(٤) نظره: الكتاب ٣٣٣/٣، وشرح التهجيز ٣٩٨/٣ ولم يجز صيغته نداء من سمي بصيغة مصنوعة باسم موصولة ملازمة بـ(أل) بحر (الذي رمت

نظره: الكتاب ٣٣٣/٣، وذكره بهرّ وقاله أن لميزه، اعترضه مجيزاً بذلك قياساً على الجمل = =

وما عد، هذين الموضعين لا يحوز سداؤه عندهم إلا في لضرورة اشعرية،
ومن هنا ما نُشده سيويه، وهو قول لشاعر^{١١}
من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخية بالود عني
فأدخل الشاعر حرف النداء على (التي) للضرورة.

الاعتراض ومناقشته:

نسب لسيرافي إلى لمبرد أنه طعن في هذا البيت، ومع دخول حرف نداء على
(التي) في ضرورة الشعر يقول لسيرافي: «وكان أبو العباس لا يعير أب (التي)
ويطعن في البيت، وسيويه غير متهم فيما رواه»^{١٢}.
ولدي يدل عليه كلام امرؤ في المختضب أنه يوافق سيويه على ذلك، إذ
يقول: «وقد ضطرَّ لشاعر مدي - (التي) ، رد كاست الألف واللام لا تنصلان معها،
وشئ ذلك بقولك: (يا أله اعمر لي)، فقال:
من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخية بالود عني»^{١٣}
ومن هنا يتبين اتفاق سيويه، ولمبرد ، والبصريين على أن هذا البيت ضرورة
شعرية لأن (أ) تعيد اسمعرب، وحرف النداء كذلك، ولا يحتمل معرفتان
في كلمة^{١٤}.

وقد حالفهم في ذلك الكوثبون فأجذبوا نداء ما فيه (أل).

- - - - - ملاحظة بد (أل) إذا شئ بها انظر: الانصاف ص ٢٤٣

وله صحت فهاه امرؤ ماله انظر: شرح التسهيل ٢٩٨/٣، وأشير إلى أن ابن سعدان ذهب إلى جواز
ذلك في اسم الجنس المثنى به، دعوى (يا الخليفة هبة) انظر: شرح التسهيل ٣٩٨/٣، وبه أخذ ابن
هشام في أوضح المسالك ٣٢/٤

(١) البيت لم ألق على قائله. انظر: الكتاب ١٩٧/٢، وللتعجب ٢٤١/٤، وشرح أبيات سيويه للنجاش
ص ٢١٧ والانصاف ٣٣٦/١ وفي الأخير رواية أفيدشلو يا التي سا، وقد وصل صرة
أجلك بالوزن

(٢) شرح السيري ٤٥٥/٣، وقد نقله هذا الأعمى في التكت ٥٤٩/١

(٣) المختضب ٢٤١/٤

(٤) انظر لمبرد السيب ٢٣٩/٤، والانصاف ٣٣٧/١

مطلقاً^{١١}، محتجين بالبيت المتقدم، ويقول الشاعر^{١٢}:

فيا أعلاماً من المدين فرأى إياكما أن تُكسباني شراً

وأما البيت الأول فهو ضرورة شعرية عند جمهور البصريين، ومن أخذ بقولهم من المتأخرين^{١٣}.

وأما البيت الثاني فأكثروا يرى أنه ضرورة^{١٤}، وذهب امرؤ إلى إنكار روية لكوفيين له، إذ يقول: «وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين:

فيا لعلامان مديان فرأى

فإنَّ إشاده على هذا غير جائزة، وأما صوابه: (فيا غلامان لئلمان فرأى)^{١٥}»

ولصحيح يمدح - رى - ن هذا البيت ضرورة شعرية، ولا يصح ردُّ روايته رواها علماء ثقات، أُحدت عنهم لقراءات، وليس ردُّ الجرّد لقراءة بغيره، فذلك من سمات منهجه

ودهب أبو ليركات الأندلسي^{١٦} إلى أنَّ هذه الأبيات مقدّر فيها إحدى الموصوف، ولتقدير هذبة: (فيا أيها لعلامان)^{١٧}

وهو مسبوقةً إلى حد، فقد ذكر لسياري أنَّ بعض النحويين يقول: «رأى قوله:

(... يا بني تئت قلبي) ...

(١١) انظر: الإتصاف ٣٣٦/١، واتشالال النصرة من ٤٦-٤٧، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣، وسبب القزاز إلى بعضهم إجازة ذلك فيما لا يثبت فيه (ال)، نعر الرجل) انظر: ما يجوز لشاعر في الضرورة

من ١١٢، ولم يذكر هذا خبره - فيما أعلم - لأنه يقصد بذهب الكوفيين

(١٢) البيتان مير جنوبيين لقائل في: المنتخب ٢٤٣/٤، والتبصرة والتذكرة ٣٥٥/١، والإتصاف ٣٣٦/١ والخبرة ٢٩٤/٣

(١٣) انظر: شرح الرماني ٢٢٧/٧ والتبصرة والتذكرة ٣٥٦-٣٥٥/١، والتبيين من ٤٤٦، كما تقدم في الصفحة السابقة عفاً آخر

(١٤) انظر شرح التسهيل ٣٩٩/٣، ونظر-أيضاً- ما يجوز لشاعر في الضرورة من ١١٢

(١٥) المنتخب ٢٤٣/٤

(١٦) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، كمال الدين، توفي سنة (٥٧٧ هـ) انظر البنية ٨٨-٨٩/٢

(١٧) انظر الإتصاف ٣٣٨/١-٣٣٩

على الحدف كأنه قد رآها أيها التي ... محذف وأقام شئت
مقدم المنعوت»^(١).

ويظهر من قول هؤلاء، أن لايات ليست بضرورة شعرية؛ لأن حذف المنعوت،
ورقمة التبعث مقامه كثير.

ويرى ابن مالك رأي هؤلاء في جرح هذه الأيات من لضرورة الشعرية ولكنه
يجعلها شاذة، مطلقاً من مفهوم الضرورة هذه، وهو ما لا صدوحة بدشاعر عنه،
د يقول بعد أن أورد البسم الثاني: «وأنا لا أراه ضرورة؛ لتمكن قائله من أن
يقول: (يا غلامان لئلا فرأى)؛ لأن استكراه المعية بالمداء بوصف بني لآل واللام
الموصولة، وبني لآل ولام غير الموصولة، كقول بعض العرب (يا غاسق لحسث)
والذي أراه في (قيد العلامة ...) أن قائله غير مضطر، لكنه استعمل شذوذاً ما
حده لا يجوز ...»^(٢).

وهذا ما قرره قبته الزمخشري، إذ جعل هذه الأيات شاذة، ولكنه لم يعلل
خروجها من لضرورة الشعرية^(٣).

وشير في ذيل هذه المسألة إلى أمرين ذكرهما الرُّجْدِي، ولم أجدهما
عند غيره^(٤):

أحدهما: أن قول الشاعر: (أص جيك ...) لم يروه سوى الكوفيين، وهذا سهل؛ إذ
تقدم أن سيوييه، والمبرد أشده.

والأخر: أن البيتين المتلذذين من غلط الشعراء، وهذا لا يجوز للمحوي أن
يقوله، وإنما عليه الترجيح.

(١) شرح السيراني ١٤٥/٣

(٢) شرح النسيب ٣٩٩/٣

(٣) انظر الفصل من ٤٢

(٤) انظر اللامات من ٥٤-٥٣

المسألة (١٨)

النداء:

رواية سيبويه لقول الشاعر:

(يا صاح يا ذا الضام^١ العنق)

من نواع المدي الاسم المبهمة ، وهو كما قرّر المحرمون - ما لا يتّحد بهاء .
به؛ لأنه ليس مقصوداً ، وإنما هو وصلة إلى نداء غيره ، فلم أن يُنعت بالمراد دعاؤه^٢ ،
وهو نوعان:

الأول: (أي) 'أ' وتنتهت وجوباً - عند ابصرير والمتأخرين - بأحد شينين^٣
أ - ما فيه الألف والسلام ، وسزم - جثشد - اقترن بها بهاء التسمية ،
وذلك لعنتين^٤؛

إحداهما لتكرر انهاء دلالة على حروف (أي) عثا كانت عنه قس
لنداء ، وهو كونها شرطية ، أو استهلامية ، أو موصولة ، أو دالة
على الكمال.

والأخرى لتكرر عوضاً عما حذف من (أي) ، وهو لمصاف إليه ، و الصلة ، أو
جملة الشرط^٥.

ب - اسم لإشارة ، ويجب أن يُذكر بعده المقصود بالنداء ، معوض (أي
أيها الرجل)

(١) أول من استخدم هذا المصطلح سيبويه - انظر الكتاب ١٨٩/٢ ، ولده كثير من المحررين. انظر
مبتدأ المختضب ٢٦٩/٤ ، والمفصل من ٣٩ ، وشرح المفصل ٧/٢

(٢) انظر الكتاب ١٨٨/٢ ، والمختضب ٢٦٩/٤ ، وشرح السيراني ٢٣٨/٢ ، والتلخيص لبحراني من ١٣٢ ،
وشرح المفصل ٧/٢

(٣) تُسب إلى الأخص أنه يعمل (أي) في النداء موصولة انظر معاني القرآن لأفندي ٩٩/ ، والنصي
٧٨/١

(٤) انظر: الكتاب ١٨٨/٢ وما بعده ، وشرح المفصل ٨-٧/٢

(٥) انظر: شرح السيراني ٢٣٨/٣ ، وشرح المفصل ٧/٢

(٦) قصر المحرمون ما حذف من (أي) على انضاف إليه ، والصلة ، والصحيح أن جملة الشرط كذلك.

وذهب العراء وشعب إلى أن ما بعد (أي، في أسماء ليس وصفاً لها، وإت حو
خيرٌ ليشدَّ محنوي^(١)

والثاني: أسماء الإشارة، وهي قسمان.

١ - ما يعرج من الأسماء المبهمة، وهو ما اكتفى به فلم يُحتج إلى غيره،
بحر: (يا هذا أقبل)، وهذا حكمه حكم الأسماء غير المبهمة، فلا
يلزمه التعت^(٢).

٢ - ما لا يتم لنداء به فيكون اسماً مبهماً بمسئلة (أي، وقد تحدث
سيبويه عن هذا القسم، إذ يقول: «وعلم أن لأسماء المبهمة التي توصف
بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزّل بمسئلة (أي)، وهي (هذا)،
(هؤلاء)، (أولئك)»^(٣)، وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: (يا
هذا لرجل)، (يا هذين لرجلان)، صار المبهم وما بعده بمسئلة سم واحد،
وليس ذا بمسئلة قولك: (يا زيدا الطويل)، من قبل أنك قلت: (يا زيدا)،
رايتَ زيداً أن تقفَ عليه، ثم خفت ألا يُعرف، فتعته به (الطويل)، وإذا
قلت: (يا هذا لرجل) فانت لم ترد أن تقف على (هذا)، ثم تصفه بعد ما
تظن أنه لم يُعرف، فس ثم وصلت بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنها
والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: (يا رجلاً) ... ومثل ذلك قول
الشاعر، وهو ابن لؤذان السدوسي^(٤):

يا صاح يا ذا الضامر الغشي والرجل ذي الأتساح وانجلس^(٥)

(١) انظر مجالس حسب ٤٢/١، و٥٨٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ١٩٧/٢، وملتصق ٢١٧/٤، وشرح الفصل ٨/٢.

(٣) لم يرد سيبويه أن (أولئك) بمنزلة (أي) في النداء، وإنما قصد أنها مبهمة، انظر: شرح السيراني
٣٨٢/٢.

(٤) هو حُرّ بن لؤذان السدوسي، ذكر أنه قبل امرئ القيس، انظر: الحزانة ٢٢٧/٢.

(٥) بيت في الملتصق ٢٢٢/٤، ومجالس حسب ٢٢٥/١، والأصول ٣٢٩/١، وشرح أبيات سيبويه للساحس
ص ٢١٦، والتبصرة والتذكرة ٢٤٥/١.

ونسب في الأعيان ١٢/١٥ إلى حاله بن المهاجر.

ولبيت روايت مختلفة لا تقير في الشاهد انظر في المصادر السابقة.

والضامر من الضمير وهو لعدن البطر، والغشي: الشاة لقوية والرجل: عركت بدعير =

ومثله قول ابن الأبرص^١:

يا ذا المخوفتنا بمقتل شيخه حُجِرَ تَمَنَّى صاحب الأعلام^٢
ومثله: يا ذا أحسن الرجاء^٣.

من هذا انصرف يتلخص مذهب سيبويه في الأمور لائمية

١ - أنَّ أسماء الإشارة إذا لم يكتشف بهما في النداء وجب وضعها بأحد أمرين:

أ - المفرد المتقرب بالألف واللام نحو: (يا هذا الرجل).

ب - أو بما كان بمنزلة، وهو ما أضف إضافة غير محصنة، وتقرن به (أل، نحو: (الضامر العنصر) في بيت الشدوسي، والمخوف، في بيت ابن الأبرص.

٢ - أنَّ نعت هذه الأسماء يجب رفعه، وإن لم يصرَّح بذلك؛ لأنه جعل أسماء الإشارة بمنزلة (أي)، وقد قرّر قبل ذلك أنَّ نعت (أي) يجب رفعه، إذ يقول: ((ذا (أي) هاهنا [سريد في الداء] فيما زعم الخليل - رحمه الله - كقولك: (يا هذا)، و(الرجل) وصف له، كما يكون وصفاً لـ (هذا)، وإن صار وضعه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: (يا أي)، ولا (يا أيها) وتسكت؛ لأنه صبهتم بمرصه التفسير، فصار هو و(الرجل) بمنزلة اسم واحد، كذلك قلته (يا رجل) ...^٤.

• - والناقض: جمع نضع، وهو سِرٌّ يُطْفَر على حبة أعنة العقال تُشدُّ به الرجال، والعلمس: كل شيء، ولي ظهر البعير والندبة تحت الرجل والفُتْب والشرج، النظر: البصيرة، وأعمس، و(رجل)، و(سبح)، و(حسن).

١) هو عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي تولى نحو «٤٥» ق ٥ هـ. انظر: الشعر والشعراء ٦٧/١ وما بعده، والأعلام ١٨٨/٤.

٢) انظر ديوان ابن الأبرص ص ١٣٠، ونشاعر يعاطب امرأ القيس. وفيه بيت آخر يتفق مع هذا البيت في القرض والشاهد، وهو:

يا ذا المخوفك بقف من أبيه إدلاًً وجناً

انظر ديوانه ص ١٤١، الشعر والشعراء ٢٦٧/١.

(٣) الكتاب ١٨٩/٢ ١٩١.

٤ - عصر السابق ١٨٨/٢.

هذا ما قرره سيوريه، وقد وافقه عليه جمهور المحوسر^١ إلا للمارسي. وابن عصفور، فأنت المازني فقد نُقِلَ عنه أنه يعيزُ رفعَ نعت (أي، ونصبه^٢)، وقياسُ هذا أنه يعيزُ نصبَ نعتِ أسماءٍ لإشارةٍ لأنَّه بمنزلة (أي)، وسببُ بن مالك هذا أني في الزخاح^٣، وهو يخالفُ في (معاني القرآن وإعرابه)، إذ يقول «والمارسي يعيزُ في (يا أيُّه الرجلُ) النصبَ في (الرجل)، ولم يقلْ بهذا القولُ أحدٌ من لصاحبه غيرةً وهو قياسٌ لأنَّ موضعَ المفرادِ المأدَى نصبٌ ... ولصاحبه لا يقوون إلا (يا أيُّه الرجلُ) ... والعربُ لغتها الرفعُ، ولم يرِدْ عنها غيرُهُ»^٤.

فهو - كما ترى - يقطعُ بأنَّ العربَ لا تنصبُ نعتَ (ي)، ولعلَّ بن مالك فهم من قوله عن صاحب المارسي: (وهو قياس) أنه يعيزُ ذلك.

وأنت بن عصفور فقد قال - بعد أن أوردَ بيتَ لخدوسي لتقدُّم - «يجوزُ الرفعُ والنصبُ في (الصامِر)؛ لأنَّه بمنزلة (الحسن الوجه)»^٥.

ونقل البغدادي^٦ عن لغلي^٧ في (شرح الباب) أنَّ بن ذكره بن عصفور قولُ لصاحبه^٨، وفيما قرره هذا نظرٌ من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه لم يتصنَّ على جوازِ النصبِ أحدٌ - فيما أعلم - غير المارسي، وابن عصفور، والغلي.

والثاني أنهم لو أجازوا لنصب في البيت لأجازوه في نعت اسم الإشارة لمبدئ المهم، وهذا مخالفٌ لما قرره؛ إذ أوجبوا الرفع كما تقدَّم.

والثالث: أنَّ ابن عصفور علَّلَ جوازَ رفعِ ونصبِ (الصامِر الحسن) بكونه بمنزلة

(١) انظر «مثلاً» للنصب ٢١٦/٤-٢١٧، وشرح السيرافي ٣٨٨/٣ وما بعدهما، والإيضاح لعصدي

ص ٢٤٧، وشرح المفصل ٨٠٧/٢، وشرح التمهيد ٣٩٨/٣

(٢) انظر: شرح السير في ٣٨٨/٣، وشرح المفصل ٨٠٧

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٩٩٨/١

(٥) شرح الجمل ٩٢/٢، والمكرب ص ١٩٧

(٦) هو عبد القادر بن عمر البغدادي، توفي سنة ١٠٩٣ هـ، انظر: الأعلام ٤١/٤

(٧) هو محمد بن سعيد بن أبي القنقير السرياني، المعروف بـ«الغلي»، انظر: البغية ١١٢/١

(٨) انظر الخزانة ٢٢٩/٣-٢٣٠

(الحسن الوجه)، وهذه لعلّة موجبة لرفع؛ لأنّ إحصاءه هنا غير محصّه،
فالمصاف كما قرئ في وجوب لرفع^١

الاعتراض ومناقشته:

تقدّم أنّ سيبويه ستشهد بيّتي لشدوسي، وابن الأبرص لومرغ ما أضيف إحصاءه
غير محصّه، واقترب بدألاً صفة لاسم الإشارة المتدّى اليهم.
فإنّ بيت ابن الأبرص فلم يحرص ستشهد به أحد من السحريين فيما أعلم.
وما بين الشدوسي، وهو.

يا صاح يا ذا الضامر العنسي والرجل ذي الأنثاع وانجلي
فقد رآه الاستشهد به الكوفيون، يقول السير في: «والكوفيون يُشَدون»

يا صاح يا ذا الضامر العنسي

يعقّب (الضامر)، ويضيفون (ذا) إلى (الضامر)، ويجعلونه مثل (يا ذا
الحقّة)، و(يا ذا المال)، ويحتجّون لصحة رؤيتهم بعقّب (الرجل)، ويقدّرون البيت
(يا ذا لعن الضامر والرجل، يعني (يا صاحب العنسي)، وقادروا لو كان على ما
قوله سيبويه لم يتقدّم عقّب (الرجل)، لأنّ إنشاء سيبويه برفع (الضامر) إنّما يكون
بمعنى (يا ذا الضامر عنسه) كقولنا (يا ذا لعن الوجه) بمعنى (لعن وجهه)،
ولا يتقدّم سبي (الرجل)، إذا عطفاً على (العنسي)، أن تقول: (الذي
ضمّر رجلكه)^٢.

وقرئ ما نقله السري قول شعب في مجالسه: «إنما أعطى سيبويه في هذا
البيت، فأشده بالرفع، وهو على الحذف»

يا صاح يا ذا الضامر العنسي

لأنّه ذهب (يا ذا) منذهب أحد، وادّوا، يذهب مذهب (هذا)، ومذهب
(صاحب)، فهي ههنا بمعنى (صاحب)، لأنّه قال: يا صاحب لعن الضامر والرجل

(١) انظر الكتاب ١٨٩/٢-١٩١ وانقضب ٢٢٢/٤.

(٢) شرح الميراني ٢٩٩/٣ وقد نقله الأعلام في الكت ٥٤٣-٥٤٤، ونظر -أيضاً- التكميل

٣٤٢/١-٣٤٣، وشرح المنصل ٨٧٢، والخزانة ٢٣/٤

والأقتاب والجلّس، وحاشا أن يكون: يا هذا العنصر والضمير^(١).

ومثّ سبق يتبيّن أنّ اعتراض الكوفيين ليس للقاعدة، وما هو رواية سيبريه بيت برفع (الضامر)، وجعله (ذا) اسم إشارة، وهم يرون أنّ الضوب حرّ (الضامر، وجعل (ذا) بمعنى (صاحب)، فتكون مصونة بالألف؛ لأنّها من الأسماء الستة، محتجين بجرّ (الرجل)، وهو معطوف على (ضامر)، ولا يجرّ عنهم ردّه على (عنصر)؛ لأنّه لا يستقيم أن تقول: (الضامر الرجل)، فالرجل لا يوصف بالصّور وقد أخذ يقولهم لرجّاج، إذ يُقَالُ عنه أنّه قال: «وهذا غلطٌ إيعي رواية سيبريه» عند جميع المحوِّين، وذلك أنّ الرواية الجرّ، يدلّك أنّ بعده:

والرجل والأقتاب والجلّس

وبه سيّر أنّ (ذا) بمعنى (صاحب)، وكأنّه لم يبلّغه ما بعده^(٢).

وي قوله سيما بظهر لي - نظر من وجهين.

أولهما أنّه جعل تعسّط رواية سيبريه من جماع المحوِّين، وهذا غير صحيح؛ لأنّ جمهور المحوِّين تصوّروا لسيبريه، كما سيأتي. ولاخر أنّه شكّ في أنّ سريه قد بلغه شطر البيت الثاني، وهذا يحذف ما في (الكتاب)^(٣)، وما ذكره شراكه.

وقد صحّح جمهور المحوِّين رواية سيبريه، متّجهين في ذلك اتباعين: الأوّل الاستشهاد بالرواية دون توجيه لجرّ (الرجل)، ومن كلّ من وجّه عنه هذا المبرّة، إذ يقول: «وكذلك أيا أيها الرجل الحسن الوجه» .. ترفع؛ لأنّه مفرد، وإن كنت قد حفظت (الوجه)؛ لأنّ تقدّمه: يا ذا الحسن وجهه ... وعلى هذا يفسّد هذا البيت.

يا صاح يا ذا الضامر العنصر والرجل والأقتاب والجلّس

يريد: لني ظفرت عسله^(٤).

(١) مجالس شعب ١٤٤٥/٢، ٢٧٥/١.

(٢) انظر الخزانة ٢٦٠/٢ - ٢٣١، ولم أجد ذلك فيما اطّعت عليه من كتب الزجاج.

(٣) انظر الكتاب ١٩٠/٢، ١٩٠/٢، ٢٧٦/٢ (إملاق).

(٤) انظر شرح أبيات مسويه للنحاس ص ٢٦٦، وشرح الصيرافي ٢٨٨/٣.

(٥) لشعب ٢٢٢/٤ - ٢٢٣.

وهذا - أيضاً - ما تحده صد ابن السراج^(١)، والرَّماسي^(٢)، والصَّيمري^(٣)،
وانزمخشري^(٤)

واشائي: توجيه جرّ (الرَّحَل) بأوجه، وهي:

أ - ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس، وهو أنَّ (الرَّحَل) جُرَّت عطفاً على
(العنَس) ، وجار ذلك مع أنه لا يوصف بالصُّور؛ لأنَّ لرحل لعنَس،
وهي تُوصَفُ بذلك^(٥)

ب - ما ذهب إليه لعارسي، إذ يقول: «والقولُ في جرّ (الرَّحَل): إنَّه على ما
دلَّ عليه ما تقدّم؛ لأنَّ قوله: (يا ذا الضامر) يدلُّ على أنَّه صاحبُ ضامر،
فجعلَ الرحلَ على ما دلَّ عليه هذا الكلام من انصاحه»^(٦).

فهو يقرّر أنَّ (الرحل) معطوفٌ بالجرِّ على «عنَى» ما تقدّم؛ لأنَّ (يا ذا الضامر)
لعنَس) يدلُّ على أنَّه صاحبُ عُنَسٍ ضامره، فكانَ المعنى عنده: وب
صاحب الرحل.

وقريبٌ من هذا ما قرره تميمه ابنُ جني مابلاً: «هذا عندن محمولٌ على صفة
دون لفظه، وإنَّما أراد (يا ذا العنَس الضامر والرحل) بناءً فحمله على معناه
دون لفظه»^(٧)

والذي يظهرُ من ما ذهب إليه بعيدٌ: بضعف عطف على العنَس، إذ لم يكثر
دخولُ العنَس الموصوف كـف في البيت، أمَّ إذا كثر فهو حسنٌ كدخولِ «اء» في
خبر (ليس)^(٨)

(١) انظر: لأصول ٣٣٩/١

(٢) انظر: شرح الرَّماسي ٢/٢٢٣

(٣) انظر: نبصرة والدكرة ٣٤٥/١

(٤) انظر: لفصل من ٤

(٥) انظر: شرح أبيات سيوريه لبخاس من ٢١٦-٢١٧

(٦) انظر: شرح الأبيات المشككة من ٣٨٣-٣٨٤

(٧) الحصائص ٣/٢

(٨) انظر: ألفي ٧٦/٢

ح - م ذهب إليه السيرافي، وهو أنَّ معنى (الصاصر): المتعبِّر، فدخل (الرحل) في لفظه، وجُرَّ عطفاً على (العسر)؛ لإرادة معنى التعبُّر^١، وجعله كقول الشاعر:

عَنَّتْهَا تَبْشاً وَماءٌ بارداً حَتَّى غَدَّتْ هَذِلَةً عَيْنَاهَا^٢
وقد تبعه في هذا جماعة من التأخرين، منهم صدر الأفاضل^٣ وابن يعيش^٤
وهذا أقرب الأقوال عندي؛ لأنَّ به مظاهر كالتيت للتقدم، وكقول لشميري^٥:
وهِرَّةٌ نَسَرَتْ مِنْ حَيٍّ صَدَّقِي يُزَجِّشُ الْحَوَاجِبَ وَالْعَبُونَ^٦
وقول عبد الله بن الزبيري^٧:

(١) انظر شرح السيرافي ١٣٩/٣، وقد اختصر الأعمام كلام السيرافي، ولم يُشر إليه انظر: الكت ٥٤٤/١، وانظر الأمالي الشجرية ٨٢/٣-٨٣.

(٢) نبهت نُسب -كما ذكر العددي- إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه، انظر: الخزنة ١٤-٣/٣ وهو في: شرح السيرافي ١٣٩/٣، والخصائص ٤٣١/٢ وشرح الفصل ٨/٢ والشاهد في البيت أنه عطف (ها) على (تبشاً)، ولما لا يُعَلَب، وإنما جاز ذلك لأنَّ اهتنتها، طُسَّ معنى (اهتنتها)، ونحوه وبه تحريران آخر.

(٣) ادعماء: أن (ها) منصوبةً بفعلٍ مضارعٍ تقديره: استنتها، انظر: الخصائص ٤٣١/٢ والأخرى: أن (ها) منصوبة على الفعل معه، انظر: شرح الألفية لابن عقيل ص ٨٦ وهذا ضعيف؛ لأنَّ لاء لا يشترك التين في زمان الملق، انظر: أوضح المسالك ٢٥٥/٢

(٣) انظر التخدير ٣٤٣/١

(٤) انظر: شرح الفصل ٨/٢

(٥) هو عبيد بن حصين بن جندل الهجري، توفي في أواخر القرن الأول الهجري. انظر: الشعر والشعراء ٤١٥/١ وما بعده

(٦) نظره ديوانه ص ٢٦٩، والشيء والإيضاح ٢٠٨/١ ويسرى.

إد م القانيات برون يوماً ربح

انظر: معاني القرآن لترا ١٢٢/٣، وشرح المفاتيح السبع ص ١٤٨ والخصائص ٤٣٢/٢ والشاهد فيه نصب (العيونا)، عطفاً على (المرجها)، وأنعين لا يرجع، لأنَّ الترجيع هو التدقيق، وبكر جار ذلك تصحيح (رجح) معنى (رجز)

(٧) هو عبد الله بن زبيري بن قيس السهمي، أبو سعيد، توفي سنة ٦٥٥ هـ تقريباً انظر: سبط النكالي ٣٨٨-٣٨٧، ١

يَا لَيْتَ رُوحَكَ قَدْ عَدَّ مَسْتَقْدَا سَيْفًا وَرُشْحَا

وقول الآخر:

تَرَى كَأَنَّ إِلَهَهُ سَعْدُغُ أَنْفُهُ وَعَيْنُهُ بِرُ مَوْلَاهُ شَابَ لَهُ وَمُرُ

وقول سيبه في معلقته:

فَعَلَا قُرُوعَ الْأَيْتُكُنْ وَأَطْعَمْتُ بِمَعْلَمَتَيْ طَبَاوُهَا رِعَامُهَا

وقول لرجز:

تَسْمَعُ لِلْأَجْوَابِ مِمَّنْ صَرَدَا وَفِي لَيْدِيں جُنَاةٌ وَيَدَدَا

وما تشده المبردة، وهو:

شَرَابُ الْبَابِ وَسَمَرُ وَأَقْطَا

(١١) انظر: ديوان ابن الرعيص ص ٢٢ والكامل ١٩٦/١ (طبعة بيروت) وهو غير مسبوب في التحصينات ٤٣١/٢. والشاهد فيه عطفه (وعدا) على (سيد)، والرمح لا يستعمل، وجاز ذلك لتفصيل (امتداد) معنى حاصر.

(١٢) البيت يسبق بحالده بن الصفيان، انظر الحيران ٤٢٦، كما يسبق لخزيرق بن بني سحر انظر: شعراء ص ٤٠، وهو غير مسبوب في العصائص ٤٣/٢.

والشاعر يهجو امرأ عم له بأنه يحدد أقرب: إذ أيسر

والشاهد في البيت (يحدد) أنه وعينه، والحق فيه كالمدي قيله.

(١٣) انظر: ديوان لبيد ص ١٦٤، وشرح القصائد المشهورات ١٣٧/١، وحقائق الأدب ٢٥٠/١. والأيتكن، عشقٌ معطوف وله وردة حمراء، وورقه غريص، وقيل: هو الخرجير البرقي انظر القاموس المحيط ٢١٧/٣.

والتجلكتن: مثقن جلته. وهي حرم الوادي انظر النسيج منه

والشاهد (وأطعمت ... طباوها ونعامها)، والقول فيه كدليات السبق.

(١٤) لم ألق على قاتمته وانظر في: معاني القرآن للأخفش ٦٠٤/٢، والراهر ٥٢٢/١، والحصائص ٤٣٢/٢.

والصرد البرد، وصرده هذا ما يحدث البرد من رعداس وجنات السر وانصلافة واليد الصرد.

والشاهد في البيت عطف (جنات) على (معقول) (السمع) (والجنات) لا تُسمع وجاز ذلك لتصغير

(السمع) معنى لمن يفتح على (الصرد)، والجنات، كداجد، مثلا.

(١٥) انظر الكامل ٣٣٤/١، ٣٧١، وعراب القرآن جلد ٢، ٢١١/٢.

والشاهد في عطف (سرا)، وأقطا على (شرب) مع أنها لا تُشرب، وجاز ذلك لتصغير

(شرب) معنى ما يصدق على ما يذوق ويُشرب، كداجد، مثلا وانظر مزيدا من الشواهد في: تحفة

الأقران للمعري ص ٣١-٣٢.

وعلى هذا جيل بعضهم قراءة ابن كثير^(١١)، وأبي عمرو، وابن أبي إسحاق، ومجاهد^(١٢)، وروح^(١٣) «تُرسلُ عبيك شَراطٌ منِّي يا ربُّ وتُعَسِّى» بجرّ العس، عطفاً على (أنا)، والشَراط - وهو اللهب - لا يكون إلا من النار فقط^(١٤).

د - ما نقله الفارسي عن بعض النحويين، وهو أنَّ الأصل (وإنا صاحب لرحل)، فحذف (صاحب)؛ لدلالة قوله (إنا صاحب) عليه، وبقي الجَرّ على حاله.

وهذا بعيدٌ لأنَّ كونه صاحباً للبدن لا يدلّ - كما قرّر فارسيّ على أنه صاحب رحل^(١٥).

وجمعة القول أنَّ رَدَّ الكوميين روايه مسويه بعيدٌ لأمرين أحدهما: أنَّ مسويه لم يكن لستشهد بيت لم يسمعه من لثقاب والآخر أنَّ لروته وجهاً في العربية وأحتم هذه المسألة بحكاية روح ثعلب، هذا بضمّه «قال بعضهم لمسيويه كيف تُشد».

يا صاح يا ذا لظأمرُ العنس ولزحل ذي لأقتاب والعلس؟
قال مرفع قال عقباً له: فأئش تصبغ بقوله (ولزحل)؟ قال: من د أفر.

(١١) هو عبد الله بن كثير، أبو جعفر الدوي «عطاء» الفارسي الأصل، إمام أحد مكة في القرن ٤ هـ من القراء الصيقة، توفي سنة ١٦٧ هـ، انظر: عناه النهاية ٤٤٣/١ - ٤٤٥.

(١٢) هو مجاهد بن جبر، أبو العجاج الحكي، أحد أعلام التابعين وتفسيرين، توفي سنة ٣١٠ هـ، انظر: عناية النهاية ٤١/٢ - ٤٢.

(١٣) هو روح بن عبد المؤمن، أبو الحسن الهندي بالولاء، البصري النحوي، توفي سنة ٢٣٤ هـ، انظر: عناية النهاية ٢٨٥/١.

(١٤) من الآية (٣٥) من سورة الرحمن وانظر النسخة من ٦٦١، ومختصر ابن خالويه من ١٤٩، وعمل القراءات ٦٦٣/٢ وانيسرط من ٤٢٤، والمذكورة ٧-٦/٢، والكشف ٢/٢ - ٣، والتبصرة من ٢٠٦.

(١٥) من ذهب إلى هذا التوجيه لميزه في الكامل ٣٧٢-٣٧١/١، وانظر إعراب القرآن ٣١١/٤.

وانظر توجيهات أخر للقراءة في: الكشف ٣-٢/٢.

(١٦) انظر شرح الآيات المشككة من ٣٨٤.

وصعد في اندرجه، قال الشعر معناه: (يا صاحب لعسر الضامر والرحل)، فتدل
يا صاح يا ذا الضامر لعسر^(١).

وهذه الحكاية فيها نظر؛ لأمرين:

أحدهما: أن سيوريه صاحب العقيدة الحوية بقدة لم يكن لمعجز عن توجيه
جسر (الرحل).

والأخر: أن في نسبة هذه الحكاية اضطراباً؛ إذ ذكر الرجّاجي أن المسؤول هو
بو عمرو بن العلاء^(٢).

(١) القائل إيت سائل سيوريه، وإيت ثعلب.

(٢) مجالس ثعلب: ٢٧٥/١، وانظر -أيضاً- المسائل البصريّة ١٢٢/١-١٢٦، والخصائص ٣٠٢/٣.

(٣) انظر مجالس الثعلب ص ٨٨.

المسألة (١٩)

النداء:

تعت (الهم)

- قرّر التحويي أنّ لأكثر في ساء لفظ الجلالة أنّ يقال اللهم، بعدد حرف
الهاء، ثم افترقوا في أصل لميم لوقعة في آخره فريقتين:
- أ - مذهب الخليل، وسيدويه^(١)، والبصريون^(٢)، وجمهور المناخرين^(٣) إلى أنّها
عوضت من حرف النداء، محتجين بأمور منها:
- أنّ هاء لا يوجد إلا في النداء.
- وآنه لا يجمع بين ايميم، وحرف النداء في لستة^(٤)
- ب - وذهب لفراء والكوفيون إلى أنّ الأصل: (يا الله أئت بخبر)، فلم كثر
استعمالها حذفت لهمة، فانتقلت ضمّتها إلى الهاء في (الله)، وامترجت
اكستان^(٥)، وأشدوا لإبطال مذهب لصريين^(٦) ثباتاً منها قول الرجز:
- وما عليك أنّ تقول كلاً صليت أو سحرت يا اللهم
رؤفة علينا شعت مسماً^(٧)

(١) انظر لسعد ٥٠٩/٢، ويؤيد هذا أنه لم يرد نداء لفظ الجلالة في القرآن الكريم إلا على هذا

(٢) انظر الكتاب ١٩٩/٢

(٣) انظره المختضب ٣٣٩/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١، وإعراب القرآن ٣٦٤/١، وشرح السيراني
٤٣/٣، ونجدة والتذكير ٣٤٦/١

(٤) انظره معاني القرآن وإعرابه ٣٩٣/١-٣٩٤، والأصون ٣٣٨/١، وإعراب القرآن ٣٦٤-٣٦٥، وشرح
السيراني ٤٣/٣، وشرح الرماني ٢٢٢/٢، والنجدة والتذكير ٣٤٦/١، والكشاف ٤٢١/١، والمفصل
ص ٤٥، والإنصاف ٣٤٣/١، والتبيين ٢٥/١، وشرح المفصل ١٦-١٧، وشرح الكافية الشافية
١٣ ٧/٣، وشرح الكافية ١٤٦/١، وللسعد ٩/٢ ١١٠-١١١

(٥) انظر احتجاجهم في المصادر السابقة، ونقل عن المعري المسمى بـ «١١٠ هـ»، أنه قد باتي (اللهيم) في
غير النداء، انظر الهج ١٧٩/١، وظهر تفصيل المسألة في الارتشاف ١٢٩-١٣٧

(٦) انظر معاني القرآن لفراء ٢ ٣/١، والراهر ٥١/١، والإنصاف ٣٤١/١

(٧) لم أقف على قائلها، وانظر معاني القرآن لفراء ٢٠٣/١، والراهر ٥١/١، والإنصاف ٣٤٢/١، يشرح
نكافية ١٤٦/١، والحرانة ٢٩٦/٢

- فجمعُ الشَّاعِرِ بين (يا)، والميمِ دليلٌ -عندهم- على إبطالِ العوضِ.
- وقد رآه هذا المذهب جماعةً من النحويين^(١)، ومن ردودهم ما يأتي:
- ١ - أنه يجوز أن تقول: (اللهم كُنَّا بحير، من غير فيج، فلو كُنت الميمُ بعض (كَمْ) ما خَسُنَ ذلك؛ لأنه تكرر لا فائدة فيه^(٢).
- ٢ - أنه لم يُسكنم بم ذهبوا إليه على أصله، كذا يُفعلُ في مثله نحو: (ويلفه)، بعد جاءت على أصله، فقليل: (ويُّ لآفته)^(٣).
- ٣ - أنه لو كان كذا ذهب الكوفيون إلى جواز استعماله في المكاره، نحو: (اللهم أهلكهم)، لأنه يكون تنافضاً^(٤).
- رَأَتْ لآيَاتِ لَتِي حَتَجَ بِهِ الْكُوفِيُّونَ؛ فَمِهِمْ مَنْ أَبْطَلَ لاحتجاج به؛ لِأَنَّ قَائِلِيهَا غَيْرَ مَعْرُوفِينَ^(٥)، ومِهم من جعلها ضرورة شعريَّة^(٦)، ومِهم من كان بالأمرين^(٧).
- وحدد اردود حليم اري- صمعة، لا يبطال الاحتجاج بالآيات؛ لعدم معرفة قائلها، فإن يصرين انفسهم قد استشهدوا بأن لا يعرف قائلوها^(٨).
- وكما اختلف النحويون في ميم (اللهم) اختلفوا -أيضاً- في جواز نعتها:
- ذهب مسويه إلى منع ذلك إذ يقول: «وردت الميم لم تصف الاسم» من
-
- (١) يظهر في بعض الردود المباعدة كقول الزجاج: «هذا إلحاق في اسم الله عز وجل»، انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩٢/١
- (٢) انظر: الأصول ٣٣٨/١، والتبصرة والتذكيرة ٣٤٦/١، والإتصاف ٢٤٤/١، وشرح المفصل ١٦٧-١٦٨
- (٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩٢/١
- (٤) انظر الإتصاف ٣٤٤/١، وشرح المفصل ١٧٧/٢، وشرح الكافية ١٤٦/١
- (٥) والنسب المزيد من الردود في إعراب القرآن ٣٦٤-٣٦٥، وشرح نوناني ٢٢٧/٢
- (٦) من هؤلاء الزجاج، انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١
- (٧) من هؤلاء أبيرو في المختضب ٢٤٧/٤، وأبو مالك في شرح الكافية الشافية ١٣ ٧/٣، والزهري في شرح الكافية ١٤٦/١
- (٨) من هؤلاء السيرافي في شرحه ١٤٢/٣، وأبو البركات الأنباري في الإتصاف ٣٤٥/١
- (٩) انظر الاكثر من ١٢٧

قُتِلَ أَنَّهُ صَارَ مَعَ الْمَيِّمِ عِنْدَهُمْ سِرَّةً صَوْتٍ، كَقَوْلِكَ (يَا هَاهُ) ، وَأَنْتَ قَوْلُهُ عَرَّ
وَجَنَ. ﴿لَهُمْ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ 'فَعَلَى (يَا)، فَقَدْ صَرَحُوا هَذَا لَأَسْمَ عَلَى
وَجُودٍ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ، وَلَئِنْ لَهُ حَالًا لَيْسَتْ لِفَيْرَةٍ»^(١).

بِهِر - كَمَا تَرَى - يَقْطَعُ بِنَعْمٍ نَعْتِ (لَهُمْ) مَعْدَلًا ذَلِكَ سَاءَهُ قَدْ أَشْبَهَ لِأَصَوْتِ،
كَاهِهِ، فِي عِلَازِمَةِ لَدَاءِ، وَالْأَصْرَاتِ لَا تَوْصَفُ، وَيُخْرِجُ نَصْبِ (أَوْطَرِ) فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ عَلَى اسْتِدَاءِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ
«فَعَلَى (يَا)»

الامتراض ومناقشته:

نَحْنُ لِسِيرَانِي عَنْ لَمَرْدِ أَنَّهُ رَدٌّ مَذْهَبِ سِيَبِيهِ مَجْبَرًا نَعْتِ (لَهُمْ) ، وَهَذَا
يَتَقَرَّرُ مَعَ مَا قَرَّرَهُ الْمَرْدُ فِي (الْمُقْتَصَدِ)، إِذْ يَقُولُ: «وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ [بِمَعْنَى سِرِّيهِ]
وَصْفُهُ وَلَا رَأْيُ كَمَا قَالَ: لِأَنَّهَا إِذْ كَانَتْ بَدَلًا مَنِ (يَا)، فَكَأَنَّكَ قَبْلَ (يَا) اللَّهُ، ثُمَّ
تَصِفُهُ كَمَا يَصِفُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
عَالَمٍ لَغَيْبٍ وَالشَّهَادَةِ، وَكَانَ سِيَبِيهِ يَرَعِمُ أَنَّهُ سَاءَ آخِرُهُ كَأَنَّهُ قَبْلَ (يَا)
فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(٢).

وَمِنْ هَذَا لَنَحْنُ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَرْدَ يَحْتَاجُ لِمَنْعِهِ بِأَسْرِيٍّ:
أَحْلَحَمَا ظَاهِرُ الْآيَةِ أَنْتِي ذِكْرَهَا، وَمَشْنَاهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَا لَكَ الْمُنْكَرُ

(١) هَاهُ - لَمَقْدَةُ تَخْفِضُ بِالْهَاءِ، وَهِيَ بِمَعْنَى قَلِيلَةٍ، انْظُرْ الْفَصْلَ (هَاهُ).

(٢) مِنْ لَائِهِ ١٤٦ مِنْ سِرَّةِ الرَّمْرِ، وَكَمَلَهَا: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَا لَكَ الْمُنْكَرُ وَشَهَادَةُ أَنْتَ حُكْمُ هُوَ
عَمْدُكَ هِيَ كَانَتْ بِهِ يَحْتَلِفُ﴾

(٣) الْكِتَابُ ١٩٦/٢-١٩٧

(٤) انْظُرْ شَرْحَ السِّيَرَانِي ١٤٢/٣، وَهَذَا الرَّمَامِي إِلَى أَنَّ سِيَبِيهِ يَحْضِلُ الْمَيِّمَ -كَلَفَ- بِمَعْنَى الصَّوْتِ، لَمَّا
أَحْلَحَ بِهِ لَفْظَ الْجَلَالَةِ شَيْخُ نَعْتِهِ كَالْأَصْرَاتِ. انْظُرْ شَرْحَ الرَّمَامِي ١٢٢٧/٢
وَالْأَكْرَبُ أَنَّ سِيَبِيهِ يَجْعَلُ (اللَّهُمَّ) -لَفْظَ الْجَلَالَةِ وَلَيْسَ- بِمَعْنَى الصَّوْتِ، بَلْ بِمَعْنَى
الْمَيِّمِ بِنَفْسِهِ

(٥) انْظُرْ - شَرْحَ السِّيَرَانِي ١٤٣/٣

(٦) الْمُقْتَصَدُ ٢٣٩/٤.

تُؤْتِي بِمُلْكٍ مِنْ تَشَاءُ وَتَرْجِعُ مِلْكَ مَنْ تَشَاءُ^(١)
والآخر القدس، وهو نَ ليم بدل من (يا)، فكما نلاحظ على
النداء جاز وصفاً الاسم معه كما جاز معها
وقد اختلفت مواقف التعوييس من مذهبي سيوريه والميرة، فجاءت على
ثلاثة اتجاهات.

الأول: موافقة سيوريه، وهو منسوب الرُّمائي، وانقيسي^(٢)، والعكبري^(٣)
وأما القيسي^(٤)، والعكبري^(٥) عدم يضيف شيئاً إلى ما قرره سيوريه، وأما
الرُّمائي فقد زاد على ما أشتهر سيوريه عنقاً أخرى لمنع وصف (الله)،
وهي أنه أشبه انظر في أنه لا يجوز ذكر هذه ليم إلا بعد أن يُعرف
كما أجاب عن احتجاج الميرة بأنَّ اليم بدل من (يا)، والبدل يأخذ حكم
لبدل منه، مفرراً نَ ليم ليست حرف نداء كـ(يا)، وإنما هي صوتٌ
جَلْبِي عوضاً، فصار به الاسم في حكم لصوت؛ ولذا لم يوصف^(٦).
والاتجاه الثاني: ذكرُ المذهبيين من غير ترجيح لأحدهما، وهذا ما
يُلحظ عند انقاس^(٧) والسيرافي^(٨)، والفارسي^(٩)، والصيمري^(١٠).

(١) من الآية (٢٦) من سورة آل عمران.

(٢) هو مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن صحتار القيسي، أبو محمد توفي سنة ٥٤٣هـ. انظر:
إنباء الرواة ٣/٢١٣، ٢١٩، والبقية ٢/٢٩٨.

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، أبو البقاء، توفي سنة ٦١٦هـ. انظر: إنباء الرواة
١/١١٦-١١٨.

(٤) انظر: مشكل العرب القرآن ١/١٥٤.

(٥) انظر: النيران ١/٢٥.

(٦) هلّة مع وصف الصمير هي أنه لعرب المقارن. فلم يحتج إلى توضيح، انظر شرح الكافية ١/٣١١.

(٧) انظر: شرح الرعماني ٢/٢٢٧.

(٨) انظر: إعراب القرآن ١/٣٦٥.

(٩) انظر: شرح الصميرتي ٢/١٤٢، وقد سبق الأعلام في النكت ١/٥٨٨ كلام السيرافي ولم يُشر إليه.

(١٠) انظر: تنبيهة ١/٤٧٢.

(١١) انظر: التبصرة والذكر، ١/٣٤٦-٣٤٧.

وابن يعيش^{١١} وابن عقيل^{١٢}.

ولاتجاه لثالث: موصفة المردة، وهذا ما ذهب إليه لرخاخ، د يقول: «ورغم سيبويه أنَّ هذا الاسم لا يوصف؛ لأنه قد حُتَّت إليه ليم، فقال في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿قُلْ اَللّٰهُمَّ فَاطِرَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ﴾ اَنْ (فاطر، مصوبٌ على لنداء، وكذلك ﴿مَالِكِ الْمَلِكِ﴾^{١٣}، ولكنَّه لم يذكره في كتابه^{١٤}.
والقول عمديَّ أنَّ ﴿مَالِكِ الْمَلِكِ﴾ صفةُ الله، وأنَّ ﴿فاطر السموات والأرض﴾ كدس؛ وذلك أنَّ الاسم وضعه الميم بمرتبة وضعه (يا)، فلا تُشْعُ الصَّعَةُ مع ليم كما لا تُشْعُ مع (يا)^{١٥}».

فهو إذن - يسحق نحو شبعه المبردة، وهو جواز تحت (اللهم)، ويخرج بحجته، وهي أنَّ ليم بدلٌ من حرف لناء، فتأخذ حكمه، وهذا ما أرجحه للأمور التالية
١ - أنَّ سيبويه ومن تبعه احتجوا بأنَّ (اللهم) أشبهت الأصوات، وليس في هذه الأصوات مانع من الوصف - كما قرَّر الرضي^{١٦} - سوى عدم السماع. أمَّا تشبيه الرِّماني (اللهم) بالضمير؛ فلا يظهر لي وجهه، وإن كان مراده أنَّ (اللهم) استغنى عن الوصف؛ لبلوغه أعلى درجات التعرّف، كما أنَّ انضمام كدسك، دَ قولُه يقدر فيه جواز وصف (لله) مع أنه أعرف المعارف.

٢ - أنَّ الآيتين المتقدّمتين لا حذف فيهما عند المبرد والرجح، أمَّا سيبويه ومن تبعه فيُحذَرُون حذف حرف اللناء، وعدم الحذف أولى من تقدير الحذف.
٣ - أنَّ الأصلَ جواز وصف الاسم، لا إذا وُجِدَ مانعٌ يُخْرِجُهُ من أصله، وليس ذلك في (اللهم)

(١) انظر: شرح لفصل ١٧/٢

(٢) انظر: المستند ٥١١/٢

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿قُلْ اَللّٰهُمَّ مَالِكِ الْمَلِكِ اَلَّذِي اَنْزَلَنِي اِلٰىكَ مِنْ شَأْنٍ وَتَسْرِعُ لَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ عن الآية (٧٦)، من سورة آل عمران

(٤) يعني مصب (مالك الملك) عن الله، ما (فاطر السموات) فقد ذكره سيبويه كما تقدّم.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١

(٦) انظر: شرح الكافية ١٤٦/١

المسألة (٣٠)

النُدبة:

عَلَّةُ قَتَحَ يَاءُ الْمُتَطَلِّمِ الْمَضَالِفِ إِلَيْهَا الْمُنْدُوبِ
المَفْرُودِ الْعَطْجِيحِ الْآخَرِ فِي لُغَةٍ مِنْ سَكَنَها

من ثابت أن لعرب في ياء المتكلم المضاف إليها مندوب ست لغات:

- ١ - حذف الياء وبقاء ما قبلها مكسوراً؛ ليس عليها، نحو: (واعلام)، فإذا جُلبت ألف النُدبة^(١) أُبدلت الكسرة فتحَةً؛ منسوبة لألف بتفاق، فيقال (واعلاماء)^(٢)
- ٢ - إبقاؤها مقترحة، نحو: (واعلامي)، فعند لحاق ألف النُدبة تبقى الياء على حالها، فيقال: (واعلامياء)، ولا حلاف في ذلك^(٣)
- ٣ - قلبها ألفاً نحو: (واعلاما)، فإذا لحقت ألف لندة جُلبت هذه الألف المقربة عن الياء، فيقال: (واعلاماء) بإجماع النحويين^(٤)
- ٤ - حذف الألف لمنقلبة عن ياء المتكلم، وبقاء ما قبلها مفتوحاً؛ ليدل عليها، نحو: (واعلاماء) وإذا جُلبت ألفاً لندة لم يُعَيَّرَ آخر المندوب، فيقال: (واعلاماء)^(٥)
- ٥ - أن يُستغنى فيه إضافة المندوب إلى الياء، فيسمى -حسب- آخره على لضم، نحو: (واعلام)، وعند دخول ألف الندبة تُقْلَبُ لضمَةً فتحَةً؛ مناسبه

(١) يرى الصيرفي في البصرة والتذكرة ٣٦٢/١ وجوب دخول ألف النُدبة على المندوب، وهو خلاف مذهب

الجمهور -نظر- مثلاً: الكتاب ٢٢١/٢، وانظرتقب ٢٧٢/٤، وشرح التسهيل ٤٦٥/٣

(٢) انظر: المقنطري ٢٧/٤، وهو ظاهر كلام سيدي في الكتاب ٢٢٠/٢، وانظر البصرة والتذكرة،

٣٦٢/١، وأوضح مسائلك ٥٤/٤

(٣) انظر: الموجز ص ٨٥، والبصرة والتذكرة ٣٦٢/١، وشرح التسهيل ٤٦٥/٣

(٤) انظر شرح التصريح ١٨٣/٢

(٥) انظر المصدر السابق

لألف، يقال: (أوعلامي)^{١١}

٦ أن تبقى ليا، ساكنة نحو (أوعلامي)، فإن لحقته ألف اندسة التي ساكنة ياء لتكلم، وألف اندسة، وهذا موضع الاعتراض كما سيأتي بعد بين منذهب سيبويه.

رأي سيبويه:

يرى سيبويه أن هنّ ساكنة ياء التكلم، وأدخل عليها ألف اندسة ليس له إلا وجه واحد، وهو إثبات الياء مُحركة، لالتقاء الساكنين، ولا تُحرّك إلا بالفتحة. لماسبة ألف اندسة يقول: «ومن قال (يا علامي) وقرأ (يا عبادي)» قال: (واريدنا) إذ أضف: ص قن له جاء بالألف فالحقها لاء، وحركها في لغة من جزم الياء؛ لأنه لا يجرم حرفان^{١٢}، وحركها بالفتح؛ لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً^{١٣}.

وظاهر هذا أن منذهب سيبويه في لقاء الساكنين تحريك زلها، ولكنه عند حديثه عن محبوب لمصاف إلى هذه العائب: «إذا لحقته ألف اندسة أوجب حذف أول الساكنين، وهو واو الصلة التي بعد الضمير، وم تحركه كما فعل ياء لتكلم، ثم قلب ألف الندبة واو، لانضمام ما قبلها، وذلك لتفريق بين المذكر والمؤنث، وبين الاثنين والجمع، يقول: «وذلك قولك: (واظهرهوا) إذا أضفت لظهر إلى مذكر، وما جعلتها واو، لتفريق بين المذكر والمؤنث د قمت: (واظهرها)، وتقوم: وظهرهوا، وإن جعلت لألف واو، لتفريق بين الاثنين والجمع إذا قمت: (واظهرهوا)، وإن جعلت لحرف أول؛ لأنه لا يجرم حرفان^{١٤}»

وهذا -أيضاً- ما قرره في اندوب المستى بفعل ما صيّر متصل ساو جماعة

(١١) انظر: شرح التصريح ١٨٢/٢

(١٢) من الآية (٦٨) من سورة الزحرف، وهذه قراءة نافع، وابن عباس، وأبي عمرو انظر السبعة ص ٥٨٨

(١٣) يريد سيبويه بالجزم مع - الساكن، ولا يقصد الجزم الذي هو أحد أنواع الإعراب

١، الكتاب ٢٢١/٢

٥١ المصدر السابق ٢٢٤/٢

نحو: (اضربوا)، إذ أوجب حذف الواو إذا وجدت عيها ألف لندبه لالتقاء الساكنين،
وقلب ألف لندبه واواً للتفريق بينه وبين من سقى بفعل ماضٍ متصل بألف لاثنين،
نحو: (ضربا)، فقال في: (ضربوا): (واضربوه)، وفي (ضربا): (واضربوه)^{١١}

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيراني عن لبرد أنه وصف سبويه بـ «تناقض» حيث يقول: «وإنهم
أبو العباس محمد بن يزيد سبويه المازنية فقال ذكر أنك إذا أظففت ظاهراً إلى
بفسك ثم بدبته في عن قال (أي علامي)، وأكس لي، أنك تقول (أوعلاميه) فتحرك؛
لالتقاء ساكنين، ثم قل في باب ترجمته: «حد باب تكون فيه ألف لندبه تابعة
لـ قبيلها» وذلك قولك: (أظهرهوه)، وإنما جعلتها واواً؛ لتعصل سه وسى
لـ مؤث، وقال في الباب الذي يلي هذا الباب في رجل يُسقى (اضربوا)، (أوَضْرَبُوا)
بـ يعصل بينه وبين رجل يُسقى (ضربا)، إذا قلت (واضرباه)، فأكرمه أو يحذف
بيد من (وعلامي)، لاجتماع الساكنين، فيقول: (أوعلاماه)، أو يُحرك الواو من
هذا، ويأتي بعده بألف لندبه، فيقول: (أظهرهوه)»

نأخذ -إذن- يرى أن سبويه قد وقع في تناقض؛ لأنه حرك الساكن الأول في
(أوعلاميه)، وجعله في (أظهرهوه)، (أوَضْرَبُوا)، ويُرميه لأحد يقيس واحداً، إما
حذف الأول في الاثنين، وإما تحريكه فيهما.

وقد حصر السيراني كلام المرد أخصاراً لا بحقوق رأيه، وكذلك فعل المدرسي
في (التعليقة)^{١٢}

ونعالم كلام المبرد -كما أورده ابن ولاد في (الانصار) هو: «والقوب عندي في
ذلك أن يقال و للجميع في (علامهوه)، و هو الإضمار في (أظهرهوه)، و هو

(١) انظر: كتاب ٢٢٦/٢-٢٢٧

(٢) انظر: نصير السابق ٢٢٦/٢

(٣) انظر: نصير السابق ٢٢٦/٢-٢٢٧

(٤) شرح السيراني ٥٧/٣

(٥) انظر: التعليقة ٣٦٥/١

(اضربوا) أصلها لسكون، ولا يحوز أن تحرك لا لالتقاء الساكنين، فتكون حركتها لضمّة إذا انفتح ف قلبها كما في ﴿شَرُّوا الصَّلَاةَ﴾^(١)، وانكسر فيها حانز، وكذلك واو الواحد . تقب ياء: فمن ثم لم تحرك وكانت الحركة ليست لهما في الأصل، وكانت ألف التثنية رائدة، فيجوز أن تحلوا معها الكلمة؛ فذلك قلنت معها. وأما ياء (علامي) فأصلها الفتح، وأما فتحت على أصلها، ألا ترى أنك تقول: إن شئت - (هذه علامي) - على الأصل كما قال لله سبحانه: ﴿بِأَيِّ شَيْءٍ لَمْ أُوتَ كِتَابِيَّةً، وَلَمْ أَذَرْ مِثْلَ بَيِّنَةٍ﴾^(٢)، وكذلك حركتها بالفتح حيث سُكّر م قبلها في قولك: (هذه عسري)، و(هذه عصاي)، فهذا فصل قوي بينها وبين واو الجمع واضمار لواحد^(٣).

ومن هذا انصرفت يتبين أن الحرف يفرق بين عنة حذف وو الصلة في (وظهرهوه) وبحوها، وواو الجماعة في (واضربوه)، وعليه تحريك ياء المكمل، إذ وليهما ياء اندية، متمسكا بأصل حان كل منهما، فالواو أصلها السكون فدهم تحرك عند التقاء الساكنين، وأما حدث

رأت انباء فأصلها الفتح؛ وبذا عندما سقطت ساكنة مع ألف التثنية رجعت إلى أصلها، فحركت بالفتحة.

وهذا الفصل الذي ذكره المبرد حجة عليه، وجواب عن سبويه أما كونه حجة عليه فلا في (المقصود) أجاز في (ب علامي) - بإسكان ياء - إذا دخلت عليه ألف التثنية وجهين أحدهما: إثباتها مفتوحة، كما قرره سبويه، فيقدر (وإعلاميه) والآخر: حذفها، منقلبه (وإعلاماه).

ولم يقدم على لهذين الوجهين إلا التقاء الساكنين^(٤)، فهو من يعمل حدث ساكن الأول وتحريكه بفتح واحدة، وليس لفصل الذي مرره عند عرضه لسبويه متحققاً، وهذا هو التناقض بعينه.

(١) من الآية (١٦) من سورة البقرة.

(٢) الآيتان (٢٥) (٣٦) من سورة العنق.

(٣) الانصار من ١٥٦.

(٤) انظر للتصنيف ٢٧٠/٤.

وأما كونه جواباً عن سيبويه فيدل عليه أمور:

١ - أن سيبويه عمل بالتقاء الساكنين بالتعصر الحاصل في لكلمة بعد دخول ألف اندية، ولم يجعل ذلك علةً للأحد بالتحريك دون الحذف، أو العكس، فإن قيل عس ذلك أحيب بالتحريك اندي قرره لسره، ويشهد لهذا أن لسره في المقتضب لم يهتم علةً للتحريك والحذف سوى التقاء الساكنين^(١).

ب - أن السيرافي والفارسي لم أوردا اعتراض المبرد انتصر لسبويه بالفصل الذي قرره لسره بين ياء المتكلم من جهة، وواو الصلة وواو (ضربوا) من جهة أخرى. يقول لسري «وانني ألزمه لا يرميه؛ وذلك أن هذه لورات السواكن لمصوم ما قبلها كدالعات، ولا أصل لهن في الحركة، والياء في (علامي) يجوز فيها الحركة لغير التقاء الساكنين وأصلها الحركة ولتغيير للسند ضعيف؛ لأنه بحرر لا يأتي بعلامة النديه... فبذلك فرق بين هذه الأشياء»^(٢).

وهذا - أيضاً - أهم ما اعتمدته الفارسي في تصاره لسبويه^(٣).

وقد أخذ هذا الاعتراض عند جماعة من المؤخرين انجاءً آخر، وذلك أنهم فهموا منه أن المبرد يسمع ما ذهب إليه سبويه، وهو إثبات ياء المتكلم مفتوحة قبل ألف لندية ويوجب حذف الياء، ومن أبرز هؤلاء أبو حيان^(٤)، ولردي^(٥)، وس هشام^(٦) وابن عقيل^(٧)، والأزهري^(٨)، والأشموني^(٩).

(١) انظر المقتضب ٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) شرح السيرافي ٥٧٢/٢ ب- ٥٨٨. وقد نقل الأعلام كلام السيرافي، ولم يشر إليه. انظر: المكت ٥٦٧/١.

(٣) انظر التعلية ٣٦٥/١-٣٦٨، وانتصار السيرافي والفارسي لسبويه بما قرره المبرد يؤكد أنهما لم يخطئا على كلام المبرد في أمثال العلفاء، أو أنهما قرأوا قوله وتركوا بانه.

(٤) انظر: الارتشاد ١٤٩/٣.

(٥) انظر توضيح المقاصد ٣٩/٤.

(٦) انظر أوضح المسالك ٥١٤/٤.

(٧) انظر: المساعد ٥٣٦/٢.

(٨) انظر شرح التصريح ١٨٣/٢.

(٩) هو هلي بن محمد بن عيسى الأشموني، أبو الحسن، توفى بالدين في سنة ٩٢٩ هـ، وتبين عدم

١٠ هـ. انظر معجم لوبين ٣٨٠/٢، والأعلام ١٠/٥.

ونظر ما نسبته إلى لسره في شرح الأشموني ١٧٣/٢.

وَأَهُمُّ مَا يُلْحَظُ فِي كَلَامِ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ مِمَّنْ مَعَلَّقُوا عَلَى مَا سَبَّوهُ إِلَى الْبُرْدِ بِقُوَّةٍ، أَوْ
طَعَبٍ إِلَّا الْأَزْهَرِيَّ فَإِنَّهُ رَجَّحَ مَذْهَبَ سَبَّوهِ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرُ تَغْيِيرًا؛ إِذَا لَيْسَ فِيهِ عَمَلٌ غَيْرُ
تَحْرِيكِ الْيَاءِ^(١).

وَهَذَا لَدَيْ ذِكْرِهِ يَنْقُصُهُ مَا فِي الْمَقْتَضِبِ؛ إِذَا مَعَنَّ الْبُرْدَ عَلَى جَوْزِ إِشْدَاتِ
الْيَاءِ - كَمَا ذَهَبَ سَبَّوهِ - وَأَجَازَ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ حَذْفُ الْيَاءِ^(٢)، وَهَذَا مِمَّا وَافَقَهُ عَلَيْهِ
أَيْضَ السَّرَاجُ^(٣)، وَابْنُ جَنِيٍّ^(٤)، وَالصِّمَرِيُّ^(٥)، وَابْنُ مَالِكٍ^(٦).

(١) انظر، شرح التصريح ١٨٣/٢.

(٢) انظر المقتضب ٢٧٠/٤.

(٣) انظر الموجز ص ٨٥.

(٤) انظر النعم ص ٢٠٤.

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ٣٦٢/١.

(٦) انظر شرح السهيل ١١٤/٣.

المسألة (٢١)

الاختصاص:

إجراء (أق) في الاختصاص فجواها في النداء

من الأساليب الواردة على صورة غيرها أسلوبُ الاختصاص، فقد قرّر جمهور التعرّيين^١ أنَّ المحصورَ يجري مجرى المنادى إلا في ستة أمور:

- ١ - أنه لا تُشتمل معه حروف النداء^٢
- ٢ - أنه لا يُبدأ به الكلام.
- ٣ - أنه قد جاء معرباً بالالف واللام، نحو: (عنّ - القرب - أترى لئس ليصعب)
- ٤ - أنه لا يوصف باسم الإشارة، فلا يجوز أن يُقال: (عنّي أيّها العقير تصدّق!) لأنّ الغرض من الاختصاص لتوضيح، واسم الإشارة مبهم.

وذكر السيوطي أنَّ هذا عن زاده أبو حيان^٣، والذي يظهر أنَّ سيويه قد أشار إليه حين قال: «وعلم أنَّه لا يجوز لك أن تُنهي في هذا لسبب، فتقول: (أي - هذا - أعنّ كذا، وكذا)، وتكرّر تقول: (أي - ريداً - أعنّ)، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأنّ الأسماء إنما تذكرها توكيداً، وترصيحاً هنا لمضمّر، وتذكيراً، وإذا نُهيّت فقد جئت بما هو شكرٌ من لمضمّر، ولو جاز هذا لجازت النكرة، فقلنا: (إنا قوماً)، وليس هذا من موضع اسكرة ولمهم، ولكنّ هذا موضع بيان ... فنبخ رد ذكر الأمر

١١. انظر: الكتاب ٢٢١/٢ وما بعدها، ولقاص ٢٩٨/٣-٢٩٩، وأصول ٣٦٧/١، والتعليق ٣٧٤/١. وشرح الرماني ٢٢٣٨/٢، والفصل ص ٤٥، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٤/٣، وسعد ٥٦٤/٢ وما بعده.

٢١. يُهم من كلام السيوطي في الجمع ١٧١/١ أنَّ هذا مما تفكر به ابن مالك، والصحيح أن أقل من بعض عنده سيويه. انظر الكتاب ٢٣٢/٢، وانظر أيضاً: المختضب ٢٩٩/٤.

٣. انظر الجمع ١٧١/١.

- توكيداً لما يُعْظَمُونَ أمره أَنْ يَذْكُرُوا مِثْلَهُ^١ .
- ٥ - أَنَّهُ إِذَا جَاءَ عِلْمًا نُصِيًّا، وَلَمْ يُتَنَّى كَمَا قُعِلَ بِالنَّادَى، وَصَحَ قَوْلُ رُوْنَةَ^٢ -
رَاخَةً وَرَاخَ كَقَصَا السَّيَّاسِ^٣ يَت - تَمِيمًا - يُكْشَفُ الضَّيْبُ^٤
- ٦ - أَنَّهُ يُتَبَقَّى وَجْهِيًّا بِضَمِيرٍ يَخْتَصُّهُ، وَهُوَ مِمَّا ضَمِيرٌ لِمُتَكَلِّمٍ، وَهِيَ ضَمِيرٌ
لِلْمُحَاطَبِ بَعْدَ ذَلِكَ - أَلَيْسَ نَرْجُو لِعَصَلِ^٥ .
- وَلَمْ يَجْعَلْ سِيْرِيهِ لِمُتَكَلِّمٍ أَكْثَرَ مِنَ الْمُحَاطَبِ، بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِهِ اتِّسَاعِيَّةٌ بَيْنَهُمَا^٦ .
وَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْمُتَأَخَّرِينَ، فَجَعَلُوا لِمُتَكَلِّمٍ أَكْثَرَ وَرُودًا^٧ .
- وَأَذْكُرُهُمَا - أَنَّ سِيْرِيهِ نَهَى عَلَى عِلْمٍ جَوَازٍ مَجِيءٍ، الْإِخْتِصَاصُ بَعْدَ ضَمِيرِ
الْعَائِبِ^٨، وَلَكِنْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ (مَثَلُ ظَاهِرِهِ) أَنْ لِيَخْتَصَّصَ وَقَعَ بَعْدَ الْعَائِبِ وَهُوَ
(عَلَى الْمُضْطَرِّبِ الْوَضِيعَةُ أَثْبَتَ الْبَنَعَ^٩، فَالْمُضْطَرِّبُ يَعْطَى لِلْعَائِبِ، وَمَعْبُودُ
الْمُضْطَرِّبِ^{١٠}، وَقَدْ وَجَّهَ ذَلِكَ تَوْحِيدِيًّا^{١١} .
- أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ تَحْرِيفٌ وَقَعَ فِي بَعْضِ لِسَانِ، وَلِصَوَابِ أَعْيُنٍ صَارَتْ لَوَضِيعَةٍ
أَثْبَتَ الْبَنَعَ^{١٢} .
- وَالْآخَرُ أَنَّهُ مِنْ زَوْجِ الظَّاهِرِ مَوْضِعِ انْصِرَافِهِ، وَيَكُونُ أَعْيُنُ (عَلَى الْوَضِيعَةِ،
أَوْ عَلَى الْمُضْطَرِّبِ الَّذِي هُوَ أَنْ أَوْ أَنْتَ الْوَضِيعَةُ ..)^{١٣}

(١) كتاب ٢٣٦/٢

(٢) انظر ملحقات ديوانه ص ١٦٩، وانظر البيت الثاني في الكتاب ٢٢٤/٢، والمساعد ٥٦٧/٢،
والخزانة ٤١٣/٢

(٣) التثنية أصله (السَّيَّاسُ)، وهو شجر للزينة يثبت من حبه ويطول، ولا يبقى مع الشاء. وقد تكرر
كخريف التسم. انظر: التكملة والبيان والصلح ١٥٧/١

(٤) انظر: كتاب ٢٣٥/٢

(٥) انظر: لسان السابق ٢٣٦/٢

(٦) انظر شرح التسهيل ٥٣٤/٢، والارتشاف ١٦٧/٢، والمساعد ٥٦٨/٢

(٧) انظر: الكتاب ٢٣٦/٢

(٨) انظر لسان السابق ٢٣٦/٢

(٩) انظر: اللسان (عرب)

(١٠) انظر شرح السيراني ٦١/٣، والارتشاف ١٦٦/٢، والمساعد ٥٦٨/٢

(١١) انظر الارتشاف ١٦٦/٢، والمساعد ٥٦٨/٢

والتوجيه لأوّل بعيداً للأمور الآتية.

أ - تمثيل المردّ بهذا المثال كما ورد في (الكتاب)^{١١}

ب - قول انارسي - لما سئل عن ذلك: «لا عَلِمَ لي بوجه ذلك»^{١٢}، وهو ممن وَصَفُوا بالقعود على (الكتاب)، فلم كان في التسح خطأ لم يجهله.

ج - أن من قال بوقوع الخطأ في نسخ لم يقطع على نسخ آخر نَصَه قوله، وإنما ذكر أنّ ذلك يُروى عن بعض النحويين^{١٣}.

هذا، وللإختصاص صورتان:

إحداها: أن يكون لمخصوصاً اسماً دالاً على مفهوم اصغير، مقربة - (أل)، أو الإضافة، وهو الأكثر، أو العلية، وهو قليل^{١٤}.

وُصِب - حينئذٍ - لفظاً ومحللاً بفعل مُصِمِر تليذيره (العشي)، أو (أحص)، وهذا قول البصريين، وكثير من المتأخرين^{١٥}، ونقل ثعلب عن انهرء أنه قال: «هو مثل (جميعاً)»^{١٦}، ولعله يريد أنه منصوب على لحال.

والأخرى: أن يكون لمخصوصاً (أي)، وهذا موضع الاعتراض لسوءه، كما سيأتي بعد ذكر رأيه

رأى سيبويه:

ذهب سيبويه إلى (أي) تجري - ها - مجراها في البناء في

(١١) انظر: المنتصب ٢٩٩/٤

(١٢) انظر: الارتشاف ١٦٦/٢

(١٣) انظر شرح الميراثي ١١٦/٣

(١٤) انظر شرح التسهيل ٤٣٤/٣، والمساعد ٥٦٨/٢، وشما، الملين ٨٣٥/٢

(١٥) انظر: الكتاب ٢٣٣/٢ وشرح الميراثي ١١٢/٣، وشرح لفصل ١٨٨/٢، ولارتشاف ١٦٦/٣، رُوضح لمالك ٧٧/٤

ومن التحليل بالذكر أن (أ) غير الجرمتي حكى عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنّ هذه الصورة مقصورة على أربعة ألفاظ (أبني دال)، و(أل ملاز)، و(أهل)، و(معثر)

انظر مسائل البصريين ٣٢٥/١

(١٦) انظر محالين تحميم ٣٦٥/٢

المذكورة؛ إذ لا يقتضي فيها حرف لداء.»

ويرى الأخفش رأياً ثالثاً في المسألة، إذ يذهب إلى أن (أي) في هذا الأسلوب ليست في محل نصب على اختصاص، ربما هي في موضع نصب على لداء، ولا يُسَكَّر لداء المتكلم عنه كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «كلُّ الناس فقيرٌ منك يا عُمر»^(١)

وهذا يذهب يُضعفه شتان:

أحدهما: أن حرف لداء لم يُسمع ذكره في نحو هذا الأسلوب^(٢) والآخر أن لداء دعاء، ونسبته، أم الاختصاص فلا يُقتضيه هذا، وإنما يعرض منه الفخر، أو التواضع، أو لبيان^(٣)!

على أن القول المستشهد به ورد في حكايته:

إحداهما، ضعيفة لـد، مسكرة لشر^(٤)، وهي تلك القصة التي تذكر أن عمر رضي الله عنه لما خطب في الناس، وبهائم عن لعالة في المهر، اعترضته امرأة، فقال ذلك القول.

والأخرى، وردت حلاً من لـد في كتاب هرل، وهو كتاب (حذائق لأجر)، ولا أراها تصح عن القاروق - رضي الله عنه - وهي: «دخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم، وهم يشربون ريقودون في لأحصاص [جمع خُص، وهو بيت من نصير أو شجر، ويطلق على حبات الحمار]، فقال: نهيتكم عن معاقرة لشراب، وعن لوقد في لأحصاص، فأوردتهم، وهم يتأدبهم، فقال: مهلاً، يا أمير المؤمنين، نهيتك لئلا عن التجشس فتجشست، ونهيتك عن لدحون بعير، إن قد حدثت، فعن حاتان بهاتيس ونصرت وهو بقون: اكل^(٥)

(١) شرح المفصل ١٧/٢

(٢) انظر: الأرشاق ١٦٦/٣، والمساعد ٥٦٥/٢، وشرح التصريح ١٩٠/٧-٩١، وانهج ١٧/١، ١٧١.

ولم يناقش أصحاب هذه المصادر رأي الأخفش.

(٣) انظر: الكتاب ٢٢٦/٢، والمقتضب ٢٩٩/٣

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٢/٢-٢٣٤، وشرح السيرافي ١٦٣/٢، وشرح الرماني ٢٤١/٢، وشرح التسهيل

٤٣٤/٢، ولأرشاق ١٦٦/٣، والمساعد ٥٦٥/٢، وشعأ، العبد ٨٣٥/٢

(٥) انظر القول للعتير في تحقيق رواية كل أحد ألقه من عمر ص ٩٩ وما بعده.

الناس أوثق منك يا عمرًا»^(١)

أما مذهب السيرافي وابن يعيش فضعفه أمور منها:

١ - أنهما اتفقا مع الجمهور على أنَّ (الْعُرْبَ) في (تَحَنُّنِ الْعُرْبِ) أقوى
سَّاسًا للضيق، وما أشبهه منصوبًا على الاختصاص بفعل مضمر،
وهذا لا يختلف في لُغِي عن (أَيْتُهَا الْعَصَابَةُ) وتحوُّدها فلا حاجة إلى
التفريق بينهما

٢ - أنهما يُقدِّران أكثر من محذوف، بينما لا يقتدر الجمهور إلا شيئًا واحدًا،
هو الفعل لتأنيده

٣ - أنهما أحجبا بعدم جواز دخول حرف النداء في نحو: (اللَّهُمَّ غُفِرْ لَكَ
أَيْتُهَا الْعَصَابَةُ)، وهذا - أيضًا - لا يجوز في نحو (تَحَنُّنِ - الْعُرْبِ) أقوى
الناس للتأني، فيجب على قوليهما أن يُرفع (الْعُرْبُ) مستدًّا و حبرًا، وم
يُسَمَّحُ إلا منصوبًا.

وبعد هذا لا أجدني إلا حائطًا في حبل سيبويه والجمهور؛ لخلو مدعيتهم من
الاعتراضات السابقة، ولأنَّ فيه طردًا للقاعدة.

١. حقائق الأثر من ١١١

(٢) النظر - شرح السيرافي ٦٣/٣ ب، وشرح النعل ١٨٧

المسألة (٢٢)

الترخيم:

ترخيم غير المصادق في الضرورة
على لغة من ينوي المحذوف

من حصائص الداء لترخيم، وهو حذف أو حر لاسم، لأعلام المفردة، فلا يُرَخَّم غير اسدي في اسعة إلا إذا كان مضافاً إليه اسدي عند الكوفيين، فإنهم يحذفون ترخيمه^(١).

فَ عَبْرُ ذَلِكَ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ تَرْخِيمَهُ مِنَ الصُّورَةِ الشَّعْرِيَّةِ^(٢)، وَلَكِنْ هَلْ يُرَخَّمُ عَلَى طَرِيقَتِي تَرْخِيمِ الْمَدِيِّ؟

مِنَ الْمُقَرَّرِ عِنْدَ الْحَوِيِّينَ أَنَّ لَتَرْخِيمِ الْمَدِيِّ طَرِيقَتَيْنِ^(٣):

الْأُولَى: طَرِيقَةٌ مِنْ لَا يَنْوِي مُحذُوفٌ، فَيُغَيَّرُ حَرَكَةُ آخِرِ الْاسْمِ الْمُرَخَّمِ مَعَ تَغْيِيرِ مَوْقَعِهِ الْإِعْرَابِيِّ^(٤).

وَالثَّانِيَّةُ: طَرِيقَةٌ مِنْ يَنْوِي مُحذُوفٌ، فَيُبْقَى آخِرُ الْمُرَخَّمِ عَلَى حَالِهِ فَبِلِ التَّرْخِيمِ^(٥).

فَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الْأُولَى فَلَا حِلَّالَ بَيْنَ الْحَوِيِّينَ فِي أَنَّ الْمُرَخَّمُ فِي الصُّورَةِ مَجِيءٌ

(١) انظر: إلتصاف ٣٤٧/١، وأسرار العربية ص ٢٣٩.

(٢) استحسن ابن هشام من الشواهد التي أوردها الحويين شوطاً بحور الترخيم في الضرورة وهي: يصبح الاسم لفساد، وأن يكون رائداً على ثلاثة أحرف، أو مختوماً بشاء، تشييد، انظر: أوضح المسالك ٦٨٨/٤-٦٩٠.

(٣) انظر: الكتاب ٢٤٤/٣-٢٤٩، والإيضاح العضدي ص ٢٥٢، ولمفصل ص ٤٧، وشرح التسهيل ٤٢٣/٣.

(٤) أطلق التحويين على هذه الطريقة عدة مصطلحات منها: طريقة أيا حاراً، انظر: المختضب ٣٢٤/١، ٢٥٢/٤، ومنها: طريقة تغيير النمام، انظر: شرح التسهيل ٤٢٩/٢، ولارتشاف ١٦٤/٣، ومنها: طريقة تغيير الاستعمال، انظر: شرح نكايه ١٤٩/١.

(٥) وكطلق على هذه الطريقة طريقة أيا حاراً، انظر: شرح أبيات سيبويه لأبي المبرور ٥٩٤/١.

عليها^(١١)، ومن ذلك قول امرئ القيس^(١٢):

لَقَمْتُ لَفْتِي تَقَشُّوْا بِي صَوًّا مَارِهَ طَرِيقُ بَيْنِ مَالِي لَيْلَةً اَجُوعُ وَبَحْصَرُ
وَأَتِ الطَّرِيقَةَ الثَّاسَةَ فَهِيَ مَوْضِعُ الْاِعْتِرَاضِ سَيَمُوِيهِ، كَمَا سَيَأْنِي بَعْدَ
عَرْضِ رَأْيِهِ

وَأَيُّ سَيَبُوِيهِ.

لَمْ يَصْرَحْ سَيَبُوِيهِ بِجَوَازِ صَحِيحِ التَّرْجِيمِ فِي الْفُرْقَةِ عَلَى طَرِيقَةِ مَنْ يَسُوِي
لِلْمَحْدُوفِ، وَلَكِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ اسْتِشْهَادِهِ بِأَيِّاتٍ جَاءَ فِيهَا لَتَرْجِيمِ فِي الْفُرْقَةِ عَلَى هَذِهِ
الطَّرِيقَةِ، وَالْأَيَّاتُ هِيَ:

قَوْلُ جَرِيرٍ:

أَلَا أَضَعْتُ جِبَالَكُمْ رَمَامًا وَأَضَعْتُ مِنْكَ شَابِغَةً أَمَامًا^(١٣)
وَقَوْلُ زُهَيْرٍ:

حَبُّوْا عَقَلَكُمْ يَا آلَ عَنَزٍ وَأَذْكُرُوا وَأَمِيرَنَا وَلِرِجْلِهِ بِأَفْيَافٍ تُذَكِّرُ^(١٤)

(١١) انظر طرائق الشعر لابن عصفور ص ١٢٦، وللساعد ٥٦/٢

(١٢) انظر طرائق الشعر لابن عصفور ص ١٣٦، وشرح النسيب ٥٢٩/٣، والأوشاش ١٦٤/٣، وترويض
نقاصد ٥٧/٤

والشاهد في البيت ترخيم (مالك) في الضرورة على لغة من لا يسوي ويؤيد النيران ص ١٠٦ (حد
صادر: لطيف ص ١٠٠)، ولا شاهد فيها

كما روية النيران بتعليق أبي الفصح ص ١٤٢؛ فهي (لطيف بين ص ١٠٠)، وعليها يؤكد الجيب
شاهدا للطريقة الثانية

ونخصر شلة البرد انظر اللسان (نخصر).

(١٣) انظر البيت بهذه الرواية في الكتاب ٢٧٠/٢، وشرح السيري ١٨/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن
السيري ٥٩٤/١، وما يجوز للشعر في الضرورة ص ١١١، والأمال الشجرية ١٩٣/١، والإنصاف
٣٥٢/١، وأسرار العربية ص ٢٤١، والنحصر ٣٦٥/١، وشرح الكافية ١٤٩/١، وطرائق الشعر لابن
عصفور ص ١٣٩، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣، وتوضيح المقاصد ٥٨/٤، والساعد ٥٦١/٢

والشاهد ترخيم أمامنا على لغة من ينتظر المحذوف في الضرورة، ورواية الفيوار ص ٣٧٨:

أَصْبَحَ حَيْلٌ وَصَلَكُمْ رَمَامًا وَمَا عَيْدٌ كَمَهْدِكَ يَا أَمَامًا

وعلى هذه الرواية يخرج البيت من الضرورة المتعلات عنها؛ لأن المرحم عندي

ورمات جمع ومئة بالضم والكسر - وهي قطعة من التحيل بالياء، انظر المسال (وتم).

(١٤) انظر ديوانه ص ١٦٣، والكتاب ٢٧١/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٢٧، وشرح - -

وقول ابن جنيح لتبجي^{١١}:

أَبْنِ حَدِيثَ بِنِ أَشْتَقُ لِرُؤْيَيْهِ أَوْ أَصْبَحَهُ بِنِ السَّيِّدِ قَدْ عَلِمُوا^{١٢}

ففي هذه الآيات جاء الترخيم في الضرورة على لغة من سوي المحدوف، أت قول ابن أحمد:

أَبُو حَنْشٍ يُؤَدِّكُ وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْبَةُ أَثَالَا^{١٣}

فسبب السرياني والرماسي إلى سيويه أنه يجعل (أثالا) فيه من لترخيم على لغة من سيوي، ويعطفه على الأسب، المروعة^{١٤}، وليس في كلامه ما يحرم بذلك^{١٥}

١١ - الميراثي ٨٠/٣، والتبصرة والتذكرة ٣٧٢/١، وشرائط الشعر لابن عصفور ص ١٣٨، وتوضيح المقاصد ٤٥/٤

وأنشده فيه ترخيم اعكرمة، في الضرورة على لغة من يثوي المحدوف، ولشاهد به الكويين لجواز ترخيم ما أحيل إليه لمدى انظر: لإصناف ٣٤٧/١

وذكر شعبي أن نبيت رواية جرى نقلها عن الأصمعي، وأنه عمرو، ولا شاهد فيها، وهي

حدوا حنكم من وكنا إن مت إنا طرقت العرب نأو نعر

انظر شرح ديوان زهير لشعبي ص ١٦٣.

١٢ هو العمرة بن عباد بن عمرو الحمطي التميمي، شاعر إسلامي من شعراء نبوة الأموية، (احتشاه) لقب أمه انظر: الخزانة ٥٢٤/٨

١٣ البيت في الكتاب ٣٧٢/٢، وشرح السرياني ٨٠/٣، والتبصرة والتذكرة ٣٧٢/١، وما يجرى لشاعر في الضرورة ص ١١٠، وإصناف ٣٥٤/١، وأسرار العربية ص ٢٤١، وشرائط الشعر لابن عصفور ص ١٣٩، والقرب ص ١٢٧، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣، والأرشاف ١٦٤/٣، وتوضيح المقاصد ٥٨/٤، والمساعد ٥٦١/٢

وأنشده فيه ترخيم (حارثة) على لغة من ينتظر في الضرورة،

١٤ هو عمرو بن أحمد الباهلي، قيل: إنه شاعر مخضرم، وقيل: لم يدرك الجاهلية، تربى في خلافة عبد الملك بن مروان. وقيل: في خلافة هشام انظر: الخزانة ٢٥٦/٦-٢٥٨

١٥ بيت في شعر ابن أحمد ص ١٢٩، والكتاب ٢٧٠/٢، وشرح آيات سيويه بفتح السين ص ٢٣٩، وشرح الميراثي ٨٠/٣، والمسائل البصريات ٣٧٤/٢، وشرح آيات سيويه لابن السرياني ٤٨٧/١، وما يجرى لشاعر في الضرورة ص ١١١، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣

والشاعر يذكر جماعة من قومه لعنوا بالشتم، فأزعجه تدكُّهم، وطرد عن عيبه النوم

١٥ انظر شرح السرياني ١١١/١، و٨٠/٣، وشرح الرمسي ٣/٣

١٦ انظر الكتاب ٢٧/٢

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيوري أن المبركة أنكر على سميويه إجارته صحي، لترجييم في الضرورة على لغة من يسوي المحذوف^{١١}، ونتيجة لذلك وقف من شوهده سميويه موقوفين الأولى: رد الرواية لشي أوردها سميويه، وهذا ما فعله ست جرير المتقدم، إذ أنكر رواية سميويه، ورأى أن الرواية هي:

ألا أضحت جبالكم رماما وما عهذ كعهدت يا أماما
وليس في بيت عسده ضرورة؛ لأن لرحم هادي^{١٢}.

والثاني: تخريج الشاهد على ما يسوع في مذهبه، وهذا ما فعله بيت زهير، إذ جعل (عكرم) مرخما على لغة من لا ينوي، وجر بالفتحة؛ لأنه مسرع من الصرف للعلمية والثاني^{١٣}.

وقريب من هذا ما أول به بيت ابن أحمر، إذ ذهب إلى أن (أولا) مرخم على لغة من لا يسوي، وإنما تُصي: لأنه معطوف على الضمير المنصوب في (يؤرقا)^{١٤}.

١١) انظر شرح السيراني ١١١/١، و٣/٨، وقد نقله الأعلام في السكت ١٤١/١، ٥٩٢-٥٩٣، وانظر -أيضا- شرح الرماني ٣/٣، وشرح أبيات سميويه لابن السيراني ٥٩٥/١، والإقصاص ص ٣٦٤ والأماشي الشجرية ١٩٣/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٨، وشرح التمهيد ٤٣٠/٢، وشرح الكافية ١٤٩/١، والارتشاف ١٦٤/٣، وتوضيح المقاصد ٥٧/٤، والمساعد ٥٦١/٢.

وإن أجد الاعتراض في كتب المبرد، ولا في (الانتصار)، لابن ولاد، وإنما ورد في المقضب ٢٥١/٤ ٢٥٢ نحن نطرق فيه المبرد لترجييم في الضرورة على لغة من لا ينوي لمحدوف فقط، ولم يتعرض فيه لترجييم في الضرورة على لغة من يسوي لمحدوف.

١٢) انظر شرح السيراني ١١١/١ و٨١/٣، وشرح أبيات سميويه لابن السيراني ٥٩٥/١، والأماشي الشجرية ١٩٣/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٨، وشرح التمهيد ٤٣/٣، وتوضيح المقاصد ٥٩٤/٤، والمساعد ٥٦١/٢، ورواية المبرد مرافقة لرواية الديوان ص ٣٧٨.

ويجب الرماني إلى المبرد أنه لا يرد رواية سميويه، وإنما يجعل تقدير (أما) (يا أماما)، انظر شرح الرماني ٣/٢.

١٣) انظر شرح السيراني ٨١/٣، والأماشي الشجرية ١٩٤/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٨.

١٤) انظر شرح السيراني ١١١/١، و٨١/٣، وقد نقله الأعلام في السكت ١٤١/١، وانظر شروح سعد الزند ١٦٦٢/٤.

ويجب الرماني إلى المبرد تنويلا غير هذا، وهو أنه يكثر حرف الهماء، فيقول: (يا أولا) انظر: = =

وعند عرض المسألة على ما قرره النحويون يتبين أنهم يذهبون صديقيين:
مذهب الأول موافقة سيبريه، وهذا مذهب جمهورهم، ويمكن جعلهم فريقين
الفريق الأول، وأما سيبريه، ولم يتعرض مذهب اميرد، وهذا يظهر عند أكثرهم
والفريق الثاني: وأما سيبريه، ورد مذهب اميرد، ومن أبرز هؤلاء: اسرافى،
وأبسه، وابن الشجري^١، وابن عصفور، وابن حسان، وأبو حيان، والمردى،
وسن عقيس

فإن سيبري ورد مذهب اميرد من جهس
الأولى من جهة السماع، إذ أورد شاذليين جاء، فيهم لترقيم في لصورة على
لغة من يسوي.

أحدهما: روية سيبريه لبيت جرير، وهي
..... وأضحت صحت شاعرة أصاب
وم بلغت إلى رد حرد لها^٢

والآخر: قول الشاعر

أب عرو لا تبغى فكل من حرد سينفقوا دامي موته فيجيب^٣
يقول اسيراي بعد أن نشد البيت - «ففتح و» (عرو)، ولا يمكن أحدا
أن يتأول فيه أنه لا يصرفه لأنه كية، وليس بقبضة^٤، وهذا إشارة إلى
تأويل المرد المتفق لبيت زهير

والثانية: من جهة القياس، يقول اسيراي، «وذلك أن هذا لترقيم أصل جور

١ - شرح الرماني ٣/٣، كما سب إله ابن السيد البطليوسي في شرح سقط الزند ١٦٦٣/٤ أنه لا
يرد في البيت ترقيم.

(١) نظر مثلاً الأصول ٣٩٦/١، وشرح أبيات سيبريه للنحاس من ٢٣٩ وما بعدها، والتبصرة والتذكرو
٣٧٧/١، وما يجوز لشاعر في الضرورة من ١١٠-١١١، والخمير ٣٦٥/١

(٢) هو حبة الله بن عبي بن محمد بن علي العلوي، أبو السعادات، توفي سنة ٥٥٤ هـ البغية ٣٢٤/٢

(٣) انظر: شرح اسيراي ١١١/١، وقد نقله السمرى في الكت ١٥٢/١ ولم يشر إلى السيراي.

(٤) البيت ظهر معرو في: شرح السيراي ٨١/٢، والتبصرة والتذكرو ٣٧٣/١ والأصالي الشجرية ١٩٥/١،
وطرقات الشعر لابن عصفور من ١٣٩، وأسراو العربية من ٢٣٩، وشرح المنصل ٢٠/٢.

وقد استشهد بكوفيون بهذا البيت على جور ترقيم ما أحيمد اليه المداوي، انظر الإنبات ٣٤٨/١

(٥) شرح السيراي ٨١/٢، وقد نقله للشجري في التكت ٥٩٥/١ ولم يشر إلى أنه أخذه من السيراي

في لسانه، فهذا اضطرُّ الشاعر إلى ذكره في غير اللسان، أحراز على حكمه في
لموضع الذي كان فيه؛ لأنَّ ضرورته في اللسان من موضع إلى موضع^(١).
فهو يقبس لترجيم في الضرورة على الترجيم في لسانه، فكيف جاز معينه على
طريقة من ينوي في اللسان جاز معينه عليها في الضرورة
وهذا ما أكده كلُّه أو بعضه - بعد السرفي إليه^(٢)، وبين لشجري^(٣) وبين
عصمر^(٤)، وابن مالك^(٥)، وأبو حيان^(٦)، ولما ردي^(٧)، وابن عقيل^(٨)، ولم يصف هؤلاء، إلى
ما قرره السيرافي سوى شيئين.

- أ - بعض الشواهد لمراجعة الخشب سيبويه، كقول امرئ القيس:
وعُتِرُوا بين دَرَمَاءِ الْهَظْمِ الذي غزا بني شَطْبٍ غَضْبٍ كَيْشَمَةٍ تَسْرُ
يريد القصيدة؛ فحذف انتاء، وبقي لرس على حالها.
ب - ما أضافه ابن مالك، وهو أن حذف بعض الاسم مع بقائه، دليل على
المحذوف أحقُّ بالجواز من حذفه دون بقاء دليل^(٩).
وهذه الردود - فيما أرى - كافية لدفع الاعتراض لسيبويه، وأضيف إليها
أن لمبرد حين ردَّ رويه سيبويه، وخذ برواية (يا أمم) أدخل الست في ضرورة
أخرى، وهي حذف هاء السكت^(١٠).

(١) شرح السيرافي ١١١/١-أ، وقد نقله الششمي، ولم يسه إلى السيرافي، انظر: السكت ١٤٢/١

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٩٤/١.

(٣) انظر: الأمالي الشجرية ١٩٥/١-١٩٦.

(٤) انظر: طرائف الشعر لابن عصمر ص ١٢٨-١٢٩.

(٥) انظر: شرح التمهيل ٤٣٠/٣.

(٦) انظر: الارتشاف ١٦٤/٢.

(٧) انظر: توجيع المقاصد ٥٧/٤-٥٩.

(٨) انظر: المسند ٥٦١/٢.

(٩) انظر: ديوانه ص ٩٨، وطرائف الشعر لابن عصمر ص ١٢٩.

وذو الشَّطْبِ حر السيف المُشَطَّب، والمُشَطَّب: جمع (شَطْبَة)، وهي طرائق السيف التي في منتهى وعصب،
مما في، وقسره أصله (القصيدة)، وهو الأسد، ويقال له أيضاً أَقْسَرُوا بلا تاء، وتعرب في البيت أنه برز
(القصيدة) لأنه بر أراد (القصيدة) بلا تاء، لكسر الهمزة، انظر لتفسير المبرد: اللسان (شطب)
واعصب، وقرئ

١٠١، انظر شرح التمهيل ٤٣/٢.

١١١، انظر الكتاب ٢٤٢/٢، ومسألة ١١١١ من هذا البحث.

وقبل الانتقال إلى المذهب الثاني اشير إلى أن السيري رعه موافقته مسبوقة-
قد نسيه وأمرّد إلى لوهم؛ لعلهما (أثلاً) في ست أس أحمر سمّاً مرخماً إذ يحس.
«والذي عهدي أنه وقع زهّد في أن لرحل (أثالة)، وبس هو (أثال)، ولا نعم في
أسد، العرب، ولا في أسد، المواضع (أثالة)، وقد عرف في أسماء الناس وعبرهم
(أثال)، قال امرؤ القيس»:

ماعمة نائم أبجلكم كان حاركةا أثال

وهو جلّ، وهو معطوف على لأسماء. مدفوعة بضمار فعل نصب لا يعرج
عن معنى الرفع، كأنه قال (ارتدكر أثلاً أيت، ي أحياناً لأن أنزلت، مع
معنى (بذكرت))^{١١}

والحق عدي ما ثنته اصغار، وبين عصفور، وهو أنّ عدم وقوف السيري
على ذلك ليس دليلاً على عدم وجوده^{١٢} بل قد جاء في (اللسان) ما يدل على أن
(أثالة) اسم معروف مستعمل^{١٣}

المذهب لثاني: ما ذهب إليه ابن عباسي. إذ قسم لضرورة في هذه المسألة
ثلاثة أقسام^{١٤}

١ ضرورة مطردة، وهي مجي، الترجيم على طريقة من لا يسوي المحذوف

(١١) انظر، بيروت ١٩٥٦، وشرح السيراني ٨٠/٣، ومعجم ما استعجم ٥٨١

والأخير عرق غليظ في اليد أو الرجل، وهو من القوس واليعبر بمرلة الأكل من الإنسان، وكفى
الشعر بومه من ليونة عروقتها، وهو دليل على فتورها. والحارس: أعلى الكاهن، انظر: اللسان
(أيجل)، وأحرك.

وأثال: جل يجز، انظر معجم ما استعجم ١٠٥٨

(١٢) شرح السيراني ٨٠/٣، وانظر -أيضاً- المصدر السابق ١١٩١/٢، وشرح المصادر ٤١٨/١، ١٤٤، وقد
نقله عن الأخير ابن عصفور في شرح الجمل ٥٧٢/٢. وبما يشير إلى ذلك وكتب هذا الرأي هو إلى
البريد في الإنصاف ٣٥٥/١

(١٣) انظر: شرح المصادر ٤٢/١، وشرح الجمل ٥٧٢/٢-٥٧٣

(١٤) انظر: اللسان (أول)

(١٥) انظر شرح الرماني ٣/٣.

- ٢ - ضرورة مادرة، وهي ورود الترخيم على طريقة من ينوي، وكان الاسم محترماً بقاء التأنيث.
- ٣ - ضرورة شاذة، وهي مجيء الترخيم على لغة من ينوي، وليس آخر الاسم تاء، التأنيث ولم يظهر لي ما يُؤيد هذا لتقسيم، وخلاصة القول أنَّ في المسألة ثلاثة أراء.
- ١ - رأي سبويه والجمهور، وهو المحوز.
- ٢ - رأي لمبركة، وهو المع.
- ٣ - رأي الرماني، وهو التعصيص، فإن كان آخر الاسم تاء، التأنيث نادر ترجيعه على لغة من يسوي، وإن كان غير ذلك فترجيحه على تلك اللغة شاذاً وقد تقدم أنَّ السماع والقياس يرجحان الرأي الأول.

المسألة (٢٢)

التحذير:

العامل في الاسم المنصوب على التحذير

قرر سبويه أنَّ الاسم المنصوب على التحذير منصوبٌ بفعلٍ مُضمرٍ^(١)، وقد وفقه على ذلك جمهور المحررين^(٢)، ولكن سبب السراي إلى بعض نحويين وهم الكوفيون، أو بعض تابعيهم^(٣) - أنهم يأتون ذلك، ويرون أنه منصوبٌ بخلاف^(٤) وقد رد ذلك السراي قائلاً: «وعد كلاً ما؛ لأنَّ المنصوب لا بدَّ له من ناصبٍ مُضمرٍ أو مظهرٍ، وليست محذوفة أحدٌ من الآخر بموجبه نصباً؛ من قبل أن كل واحدٍ منهما قد حالف صاحبه، فلو كانت المخالفة بوجبه النصب لانتصبا جميعاً؛ لأنَّ كل واحدٍ منهما قد حالف الآخر، ففي كل واحدٍ منهما محذوفةٌ توجب له النصب، فعلم أنَّ مخالفة لا تنصب»^(٥).

وهنا الرقة مسلّم، إلا أنَّ هناك أسوأً من عمل الباحث يتوقف في التسليم بصحة ما نقله السراي، وهذه الأمور هي:

أولاً: إنَّ القرأ - وهو واحد من السبب أرسو دعائم المذهب الكوفي ذكر في (معاني القرآن) ما يُعهم منه أنَّ المنصوب على التحذير يُنصبُ بفعل، أو يقول: «وقوله عز وجل: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقَّاهَا﴾^(٦) نُصِبَت (النَّاقَةُ) على التحذير، حذَّره إياها، وكلَّ تحذير فهو نصبٌ ...»^(٧)

(١) انظر الكتاب ٢٧٣/١

(٢) انظر للتخطي ٢١٩/٣، وشرح الراسي ٨١/٤، والمفصل ص ٤٨، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٧/٢، والمساعد ٥٧٠/٢، وشرح التصريح ١٩٢/٢، والجمع ١٦٩/١.

(٣) لم يثن السراي على ذلك، ولكنَّه قد عليه أنَّ الخلاف من العامل التي اختلفت به البحر الكوفي.

(٤) انظر: شرح السراي ٦٤/٢.

(٥) نظر ردَّ جنس الخلاف عاملاً في الإنصاف ٢٤٧/١، ٢٥٠، ٥٥٧/٢، والتبيين ص ٣٧٨.

(٦) من الآية (١٣١) من سورة الشمس.

(٧) معاني القرآن للقرأ، ٢٩٨/٣.

فقلوبه: «حذّرهم بها» يُقِيمُ منها أنها منصوبة بفعل مضارع، وهو كان يرى أنها منصوبة بالخلاف لصرّ عليه، كما فعل عند حديثه عن صاحب الفصل المضارع الواقع بعد واو المعية، أو فاء سببية

ثانياً. أن كتب البحر حصرت لنصب بالخلاف عند الكوفيين في الموضع لآتية. أ الطرف المنصوب الواقع خيراً من المبتدأ، نحو: (زيدٌ خفك)، ومعنى لخلاف في هذا الموضع أنّ البحر في المعنى هو المبتدأ، نحو: (عمرو مطلق)، بالمطلق هو (عمرو)، وقد قلت (زيدٌ خفك) لم يكن (خلفك) في المعنى هو (زيد)^(١).

ب - انعمول معه، نحو: (استوى الماء والخشبة)، ومعنى الخلاف -حنا- أنّه لا يحسن تكرير الفعل، فينبغ أن يقال: (استوى الماء وستوت الخشبة)؛ لأنّ الخشبة لم تكن معروفة منسوي، وإذا لم يحسن تكرير الفعل فقد خالف الثاني الأول^(٢).

ج - الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، وفاء الشبهة، و(أو) و(ثم)، نحو: (لا تنه عن مكر وتأتي مثله)، ويُقصد بالخلاف -حنا- أنّ ما بعد لحرف يخالف في المعنى ما قبله، فلا يُعْطَلُ عليه^(٣).

د - (أفعل) في لتعجب، يكون أبو حنن: «ومذهب الكوفيين غير لكثاني (أفعل) اسم، وانتصب الاسم بعده في قول الغراء ومن وافقه من الكوفيين على حذف ما تنصب في قولهم: (زيدٌ كريمٌ الأب)، فأصله في نحو: (مب أظرف زيدا): (زيدٌ أظرفٌ من غيره) إلا أنهم أتوا بـ(مب)، فقالوا (مب أظرف زيدا) على سبيل الاستعظام بقوا الصفة من (زيد)، وأسندوه إلى صيغ (عما)، وانتصب (زيد) بـ(أظرف) فرقاً بين البحر والاستفهام.

(١) انظر معاني القرآن للغراء ١/٣٢-٣٦، وقد أطلق الغراء على الخلاف اسم الضرف، وهذا

يعني واحد، انظر تفصيل ذلك في مصطلحات الشعر الكوفي ص ١٠١-١١٠

(٢) انظر الإنصاف ١/٢٤٥-٢٤٦.

(٣) انظر المصدر السابق ٢/٤٨٨.

(٤) انظر معاني القرآن للغراء ١/٣٢-٣٤، والإنصاف ١/٥٥٦-٥٥٨.

والفتحة في (أفعل) فتحة إعراب، وهو جبر عن (ما)، وإنما انتصب؛
 لكونه خلاف المبتدأ الذي هو (ما)؛ إذ هو في الحقيقة خبر عن (زيد)،
 وإنما أتى بـ(ما)؛ ليعود عليها الضمير، وخبر إذا كان خلاف المبتدأ
 كان منتصباً بالعلاف على منبت الكوفيين في (وبئس خلقك)»^{١١}
 هـ - العن إذا وقعت خبراً لمصدر، نحو: (ضربي زيداً قائماً)، ومعنى
 اعلاف - هنا - أن الحال مخالفة للمبتدأ، وهو المصدر؛ إذ القائم هو
 (زيد)، وليس لضرب^{١٢}
 هذا ما ورد في كتب النحو، ولم يذكر أحد غير السيراني - حيث أعدم - أن
 الكوفيين أو أحد تابعيهم يجعلون نصب الاسم في التحذير العلاف.
 ثالثاً أن العلاف عندهم - كما سبق - هو مصدر انتصب م قبله، ولا يظهر
 ذلك في أسلوب التحذير.
 رابعاً - أنه يُنحَظُ فيما نصروه على لعلاف أنه يحذف ما قبله في معناه
 وإعرابه، وهذا غير متحقق في أسلوب التحذير من جهتين:
 جدهما - أن الاسم منصوب على م ذكر سيراني - يكون محالفاً لما بعده، لا
 لما قبله؛ لأنه مثل بـ(بئسك يا فلان).
 والأخرى؛ أنه قد يتفق مع ما بعده في الإعراب، نحو: (رأسك والسيف).
 ومن هنا يتبين أن ما نقله السيراني غير مسلم، ويؤيد هذا أنه قال - بعد
 أن ذكر لأعراص - «وكذلك مرعم [أي معرص] في قول: (أهلك
 زيداً) أن (أهلك) ينتصب لا بإضمار فعل، ولكن بمحذوف ما بعده»^{١٣}.
 وهذا فيه نظر؛ لأن معنى العلاف الذي ذكره الكوفيين في نصب نظرف موقع
 خبراً - وقد سبق بيانه - غير متحقق في هذا المثال؛ لأن (زيداً) عندهم ليس بمبتدأ،
 وما هو فعل، والعامل فيه نظرف، وأصل بكلام عندهم (حلّ خلقت زيداً)^{١٤}

١١ - الأرشاف ٣٢٣/٣ - ٣٢٤، ونظر. شرح التصريح ٢/٨٨، وشرح الأشعري ٢/٢١٢

١٢ - انظر الجمع ١٠٦/١

١٣ - شرح السيراني ٢/٦٥

١٤ - انظر لإصناف ٥١/١ وما بعده

المسألة (٢٤) الاشتغال:

العطف على جملة ضامة وجهين

من المصطلحات التي رددتها للحويين في باب الاشتغال مصطلح الجملة ذات الوجهين^(١)، ويقصدون به لجملة المصترفة بابتداء خبره جملة فعيلة نحو: (زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)

وقد انحصر حديثهم عن هذه الجملة في العطف عليها بجملة مصترفة بلاسم لشقول عنه، وهو حديث يأخذ التفصيل الآتي:

١ إن كانت الجملة الأولى تعجبية، وأسلوب التعجب (ما أَفْعَدَ) والمختار الرفع بالابتداء، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُو أَحْسَنُ)^(٢)، أمّا إذا كان أسلوب التعجب (أَفْعَلْ بِهِ) فبجملة حينئذٍ فعلية، وليست ذات وجهين، فيختار النصب طلباً للتاسق في العطف.

٢ وإن فصل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بد(أَمْ)، ترجع الرفع، نحو: (زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وَأَمَّا عَمْرُو فَلَقِيْتَهُ عِنْدَهُ): ذلك لأن (أَمْ) من حروف الابتداء^(٣).

ومثل (أَمَّا) عند سيبويه (ذ) الفجائية، نحو: (زَيْدٌ لَقِيْتَهُ وَإِذَا عَمْرُو يَضْرِبُهُ بِكَفْرٍ)^(٤)، وتبعه جملة منهم:

١١ لم يستعمل سيبويه والحويين المقتصرين هذا المصطلح وإنما يُقْتَضَى من أمثلتهم انظر: الكتاب ٩١/١، ولعلّ من أولئك من أطلقوه الزمخشري، انظر: المقصر ص ٥٦، ثم شاع ذلك عند الحويين، انظر: المقرب ص ٩٦، وشرح التسهيل ١٤٢/٢، ولارتشاف ١١٠/٣.

١٢ انظر: الكتاب ٩١/١، وشرح السهرقي ١٩٨/١، وشرح المقصر ٢٦/٢، وشرح التسهيل ١٤٣/٢.

١٣ انظر: الارتشاف ١١٠/٣.

١٤ انظر: الكتاب ٩١/١، وشرح السهرقي ١٩٨/١، وشرح الرمانى ٣٤/٢، والمقصر ص ٥٦، وشرح المقصر ٣٣/٢، وشرح التسهيل ١٣٩/٢، ولارتشاف ١١٠/٣.

١٥ انظر: الكتاب ٩٥/١.

المير في^(١)، والرماهي^(٢)، والزحشري^(٣).

وذهب ابن مالك إلى وجوب الرفع بعدها؛ لأنَّ العرب لم يستعملوه، إلا متبوعاً مبتدأ، أو خبر مقلَّم^(٤)، وهذا ما أكدّه بعد ابن مالك بأنَّه بدر الدين^(٥)، وابن هشام^(٦)، وهو ظاهر قول جرود: «وَأَمَّا (إِذَا) التي تقع لمعجأة فهي تسبّ صفة الخبر، والاسم بعدها مبتدأ»^(٧).

وذهب ابن عسّاور إلى التفصيل، فإن لم يقتصر الفعل المشغول به (قد) وجب الرفع، نحو: رَبُّكَ لَقَسُهُ إِذَا عَمَرُو بِصَرُّهُ مَكْرًا، وإن اقتصر بها كان حكم الاسم بعد (إِذَا) المعجأة كحكمه لو لم يتقدّمه شيء، فيرفع الرفع، ويحوزُ النصبُ نحو: (زَيْدٌ لَقِيْتُهُ إِذَا عَمَرُو قَدْ أَكْرَمْتُهُ مَكْرًا)، أو (عمرًا...)^(٨).

ويشهد لهذا بما يُقِلُّ عن الأخفش، وهو إيلاء (إِذَا) الفعل المفعول به (قد)^(٩).

٣ - وإن لم يكن أحد الأمرين السابقين فلا تحل المسألة من أحد شيئين الأول: أن تُذكر في لحمة المعطوفة ضيرٌ يعود إلى الاسم الأول الذي في جملة الأولى، فإن تحقق هذا استوى الرفع والنصب عند جمهور المحوِّين^(١٠).

(١) انظر: شرح المير في ٢٨٦/٢

(٢) انظر: شرح الرماهي ٣٤٤/٢.

(٣) انظر: لمفصل من ٥٦، ويصحده صدر الأفاضل في النخب ٣٨٧/١-٣٨٨، وابن يعيش في: شرح المفصل ٣٣/٢

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٣٩/٢

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناطم من ٩٣

(٦) انظر: لمفصل ٨٧/١، إذ ذكر أنّ (إِذَا) المعجأة تحمّل بانجمل الاسمية، وهذا يُفهم منه أنّه يوجب بعدها الرفع على الابتداء.

(٧) اختضب ١٧٨/٣

(٨) انظر: للكرخي من ٩٦-٩٧، وانظر هذا الرأي غير معرّف في: الارتشاف ١٠٥/٣، وتوجيه المقاصد ٤٠/٢

(٩) انظر: توجيه المقاصد ٤٠/٢.

(١٠) انظر: شرح السهراني ١٩٨/١، وشرح الكافية ١٧٦/١، ولارتشاف ١١/٣

وذلك نحوه: **أَزِيذٌ لَقِيْتُهُ وَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ**، أو **(وَعَمَرُواْ سَاءً فَالْزَفْعُ بِالْأَبْتَدِ عَطْفًا عَلَى جُمْلَةٍ (أَزِيذٌ لَقِيْتُهُ) وَهِيَ لَجُمْلَةٌ لِكَبْرِي، وَلِنَصْبِ مَعْلَى مَصْرُوعٍ عَطْفًا عَلَى جُمْلَةِ الْحَبْرِ (لَقِيْتُهُ) وَهِيَ الْجُمْلَةُ الصَّغْرَى.**
وقد خالف في هذا الصَّيْمَرِي، والحَرِيرِي، فجعلوا الرِّفْعَ أَوَّلِيَّ.
فأمَّا الصَّيْمَرِي فاحتجَّ لذلك بِأَنَّ حَمْلَ أَوَّلِ لَجُمْلَةٍ الثَّانِيَةِ عَلَى أَوَّلِ لَجُمْلَةٍ الْأَوَّلَى أَحْسَنُ^(١).

وأما الحَرِيرِي فاستدلَّ بِأَنَّ الرِّفْعَ مستعملٌ في التقدير، بخلاف النصب فإنه محتاجٌ إلى تقدير فعلٍ^(٢).

وقد عترض لِرَضِيَّ حَتَّاجُ الحَرِيرِي قائلًا: «وَبِئْسَ قِيلَ بِلِ الرِّفْعِ أَوَّلِيٌّ لِلْسَّلَامَةِ مِنَ لَعْدٍ وَلِتَقْدِيرِ: عَمَرَوْهُ بِكُونَ الْكَلَامِ الْمُعْطُوفِ أَقْرَبَ إِلَى الْعَمِيَةِ مِنْهُ إِلَى الْأَسْمِيَةِ»^(٣).

وهذا الاعتراض -فيما أرى- غير مسلم؛ لأنَّ الجُمْلَةَ انْفَعْلِيَّةً -وهي لصغرى- جرَّةٌ من الجُمْلَةِ لاسمِيَّةٍ -وهي الكسرى- فظريها قَرِيبٌ لما هي جرَّةٌ منه، إلا إذا نُظِرَ إلى مَبْتَدَأِ الجُمْلَةِ، فَوَلَّ الصَّغْرَى أَعْرَبَ.
ولثاني: ألا يذكر في الجُمْلَةِ اعطوفه ضميرٌ يعود إلى الاسم الأول، وهذا موضح الاعتراض سيبويه، كما سيستبين بعد عرض مذهبه

رأي سيبويه:

يقول سيبويه: «هَذَا بِأَنَّ يُحْمَلُ فِيهِ الْأِسْمُ عَلَى اسْمِ يُسِي عَلَيْهِ لِفَعْلٍ مَرَّةً، وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِ مَبْنِيٍّ عَلَى لِفَعْلٍ آخٍ ذَلِكَ فَعَلَتْ جَزْ، فَإِنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْأِسْمِ لَدِي يُسِي عَلَيْهِ لِفَعْلٍ كَانَ بِمِثْلِهِ، وَبَيَّنَّ عَلَيْهِ الْفَعْلُ مَسْتَدًّا، بِحَوْرٍ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ، إِذَا قُتِبَ (أَزِيذٌ لَقِيْتُهُ)، وَبِئْسَ حَمْلُهُ عَلَى الَّذِي يُسِي عَلَى الْفَعْلِ خَيْرٌ فِيهِ النَّصْبُ كَمَا اخْتِيرَ فِيهِمَا قَبْلَهُ، وَجَازَ فِيهِ مَا جَازَ فِي الَّذِي قَبْلَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: عَمَرُوْهُ لَقِيْتُهُ وَزِيذٌ كَلَّمْتُهُ» بِحَمْلِهِ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى لَاحِظِ مَسْمُوتٍ (عَمَرُوْهُ

(١) انظر: البصرة والتذكرة ١/ ٣٣

(٢) انظر: شرح مطهرة الإصطراح ص ١٥٤

(٣) شرح الكافية ١/ ١٧٥

نَقِيثُهُ وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ.

ومثّل ذلك قولك: (زيدٌ نقيثُ أبيه وعمراً مررتُ به) إن حملته على لأب، وإن حملته على لأول رعت، والدليل على أنّ الرفع والنصب جائزٌ كلاهما أنت تقولُ (زيدٌ نقيثُ أبيه وعمراً، إن أردتَ أنك لقيتَ عمراً والأب، وإن رعتَ أنك لقيتَ أبَ عمرو، ولم تَلَقّه^(١) رعت).

ومثّل ذلك: (زيدٌ لنقيثه وعمرو) إن شئت رعت، وإن شئت قتت: (زيدٌ لنقيثه وعمراً)، وتقول أيضاً: (زيداً ألقه وعمراً وعمرو)، فهذا يقوّي أنك بالحيار في الوجهين^(٢).

فصيبويه - كما يظهر من نصّه - يقرّر أنّ الرفع والنصب يستويان، وإن لم يوجد في لجملة المعطوفة ضميرٌ يعود إلى المتدأ في الجملة الأولى، وهذا ما يدل عليه تشبيهه للسألة بـ (اعمرّو لنقيثه وزيداً كَلَّمْتُهُ، أو (زيدٌ كَلَّمْتُهُ، و(زيدٌ لقتُ أناه وعمرو مررتُ به، أو (اعمرّو مررتُ به، مجتمعا زيدٌ كَلَّمْتُهُ، و(اعمرّو مررتُ به، ليس فيهما ما يعود إلى المتدأ.

وقد استدلل على جواز الرفع والنصب - هنا - بجورهما في نحو (زيدٌ نقيثُ أناه وعمرو)، أو (اعمرّو)، و(زيدٌ لقتُهُ وعمرو)، أو (اعمرّو).

فما جار في نحو هذين مثالين عطفاً (اعمرّو) بالرفع على المتدأ، وبالنصب على المعرول به في لجملة الصغرى، مع أنّه لا يجوز أن يقع موقعه، فلا نقول: (زيدٌ نقيثُ عمراً؛ لأنّ جملة لجر - حيثن - تحلّو من ضمير يربطها بالمتدأ، مثلاً جار في هذه المسألة رفعُ الاسم بعد حرف العطف على الاتداء، مرعاةً للجملة الكبرى، ونصبه فعلٌ مضمّر عطفاً على لجملة الصغرى وهي لتعبيه - مع أنّ المعطوف لا يصحّ أن يقع موقعها؛ لنحوه من عائدٍ إلى المتدأ^(٣).

(١) الضمير ي (لم تَلَقّه) يعود إلى (اعمرّو)

(٢) الكتاب ٩١/١

(٣) انظر شرح السيرافي ١/٩٩٩

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السمر في أن لزيد عي وعيره من الحويص وهو الأخطش كذا ذكر لغاري
والرضي قد نكرو عي سمويه ما ذهب إليه، فقالوا: «إدا قلب» أريد لقيته
وعمره كلمته م يحز حمل اعمره عي القيته، وذلك أن اقيته جملة له
موضع، ألا ترى أنك تقول: (زيد ملقي) وأريد قائم، فيقع موقعه اسم واحد،
وهي حيز (زيد)، وكل شيء عطفت عيه وقع موقعه، وصار حراً (زيد)، كما
هي حيز له (عمره لقيته)، لا يجوز أن يكون حراً (زيد)، ألا ترى أنك تقول:
(أريد عمره لقيته)، فالحق يعود عي (عمره)، ولا شيء يعود إلى (زيد) من الجملة
فإن جئت في (عمره كلمته) ما يعود إلى (زيد) حيز - حينئذ - ما قد سيويه من
لوجهين جميعاً...^(١)

ومن هذا يتبين أن الأخطش ولزادي يردان نصب الاسم بفعل مضمر عطفاً على
جملة الصغرى، محتجين بأمثلة:

أحدهما ما ذكره السري، وهو أن المعطوف بأحد حكم المعطوف عليه، وفي
المثال الذي ذكره سيويه لو نصب الاسم بعد العاطف بفعل مضمر عطفاً
على جملة الصغرى أي: جملة الحيز لما صح ذلك. لأن الجملة المعطوفة
تحلوا من ضمير يعود إلى المسدأ.

وأما استدلال سيويه على أن المعطوف به لا يقع موقع المعطوف عليه
سواء أريد بقيت أياه (عمره) أو (زيد لقيته) (عمره)، فقد رده الريادي
محتجاً بأن (عمره) في هذين المثالين اسم وقع عليه الفعل الذي وقع
على الأب، أو الهد، فقد صار معهما مفعول القيت، (والقيت) خبر
ب(زيد)، وفي معموليه ما يعود إليه، وهو الضمير المضاف إليه الأب، أو
المضمر لتصل بالفعل، (وعمره كسسته) جملة قائمة بنفسها، ليست دخلية

(١) انظر المسائل البصرية ١٩١١/١، وشرح الكافية ١٢٦/١، وانظر - أيضاً -: الارتشاق ٣/ ٩١، وسم

بين ماله إلى الأخطش تضعيف النصب، انظر: شرح التسهيل ١٤٤/٢

(٢) شرح السري ١٩٨٨/١، وقد ذهب الأعمى في البكت ٢٢٤/١، وانظر: المسائل البصرية

٢١١/١ - ٢١٣، ومساعد ٤١٨/١ - ٤١٩

في الفعل الأول، ولا العمل الأول وقع عليها^(١١)
 ولاحقاً أنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل من
 لإعراب، وينسب هذا الاحتجاج للأخفش^(١٢)
 ولشعوبيين في هذا الاعتراض ثلاثة أنحاء:
 الأول: موافقة سيبويه، ومن أبرز من ذهب هذا المذهب الفارسي، والرمحشري،
 وصدر الأفاضل، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن النظم، وابن
 عقيل، والتلسلي.
 فأتى الرمحشري^(١٣)، وصدر الأفاضل^(١٤)، وابن الحاجب^(١٥)، وابن النظم^(١٦)،
 والتلسلي^(١٧)؛ فلم يضيفوا شيئاً إلى ما قرره سيبويه.
 وأما الفارسي فقد حجج لذهب سيبويه بأن الجملة لمعطوف عليها م تظهر
 عليها علامة الإعراب، فلذا جاز أن يُعطفَ عليها جملة لا محل لها
 من الإعراب^(١٨).
 وهذا ما قرره ابن مالك^(١٩) ردّاً الاعتراض لسيبويه بمجيء الصب بعد
 معطوف المبتدأ بجملة ذات وجهين في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَانْشَجُرُ

(١١) انظر شرح السيراني ١/١٩٩

(١٢) انظر المسائل البصرية ١/٢١٣ وشرح الكافية ١/١٧٦، ولم يتحدث الأخفش في (معاني القرآن) عن
 هذه المسألة

(١٣) انظر الفصل من ٥٠- ٥١

(١٤) انظر التحرير ١/٣٨٧

(١٥) انظر الكافية من ٩٨

(١٦) انظر: شرح لأبيه لابن النظم من ٩٢

(١٧) انظر شعاع العلي ١/٢٢٨

(١٨) انظر المسائل البصرية ١/٢١٣، وقد نسب الرضي إلى الفارسي ترجيح الرفع، انظر: شرح الكافية
 ١/١٧٦، وظاهر كلام الفارسي في العدة ١/١٢٣، والمسائل البصرية ١/٢١٣ أنه يجعل الرفع
 والصب سوياً

(١٩) انظر: شرح التسهيل ٢/١٤٣-١٤٤

يُسْجَدَانِ وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا^{١١} . وقوله تعالى ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ أَلَمْ تَرَ

لِقَدِيمٍ^{١٢}﴾ وقد أخذ ابن عقييل ما قرره بن مالك^{١٣} وهو -كما أرى- دليل كافي لترجيح مذهب سيبويه

والثاني: موافقة الأخفش والزيادي، ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه السيرافي، وابن يعيش، والجامي، ونسب إلى المبرد^{١٤}

يقول لسيرافي -بعد أن ذكر اعتراض لأخفش والزيادي-: «واظن مسدوده إما ارد ذلك إذ جُعِلَ في الجملة لثانية صميم يعود إلى (ريد)، واشنع بأن أَرَانَا جَوَازَ وَلاَ الجملة الثانية إلى مبتدأ مرة، وإلى لفعل مرة، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة .»^{١٥} فهو -إذن- يقرّر أمرين:

أحدهما: تصحيح ما ذهب إليه لأخفش والزيادي، وهو منح المصباح أن لم يكن في الجملة المعطوفة ضمير يعود إلى المبتدأ، والآخر ظنه أن هذا -أيضاً- مذهب سيبويه، وأن مثل يدريد نبتة وعمراً كلمته؛ لأنه شغل بتصحيح المسألة، ولم يراع صحة لعظها ومثالها

(١١) الأيتان (٦)، و(٧) من سورة الرحمن

والشاهد نصيب (المصباح) بفعل مضارع بعد حرف العطف المبرق بجملة ذات وجهين، والتقدير: (ورفع السماء رفعها).

(١٢) الأيتان (٣٨)، و(٣٩) من سورة يس

والشاهد في نصيب (القم)، بفعل مضارع بعد المصباح لسبق بجملة ذات وجهين، والتقدير: أوقدنا القمر فلو كان مثلاً، والنصب قرابة عاصم، وابن عاصم، وحمة، والنكسائي وقرأه ابن كثير وبلغ وأبو عمرو بالرفع، نظراً لتبعية ص ٥٤

(١٣) نظراً لمساعد ٤١٧/١ ٤١٩

(١٤) نظراً لسائر البصريين ٤١٣/١

(١٥) شرح السيرافي ١٩٩/١، وقد نقله الأعمى في النكت ٢٥٥/١ بتصريح قليل، ولم يشر إلى سيرافي.

وهذا -عبدى ظنَّ بعبئة لأمرين

أ - أن مسوئه مثل للمسألة مثالين هما : (عمرؤ لقيته وزيداً ككلمته)، و(زيداً لقيته أباه وعمرأ مررت به)، وكلاهما تحلو فيهما الجملة المعطوفة من ضمير يعود إلى المتدأ، وحتماً وقوعاً يحطاً في المثالين بعيداً جيداً
ب - أنه استدلل للمسألة بشهو (زيداً لقيته أباه وعمرؤ)، أو (وعمرأ)، و(زيداً لقيته وعمرؤ)، أو (وعمرأ) بالرفع عطفاً على المتدأ، وبالصب عطفاً على المفعول به، وبو جعل (عمرؤ) في المثالين مكان المفعول به لعدم الكلام؛ لأنَّ جملة الخبر -حيث- تغلو من ضمير يعود إلى المتدأ، فهذا يؤيد أنه بقصد حلِّ جملة المعطوفة في مسألة لا اشتغال من عائد إلى المتدأ

ونحو ظنَّ لسيراني ما جرم به سئ يعيش عند حديثه عن صاحب الرمحشري، إذ يقول: «وهذا موضع فيه إشكال، وذلك أنت إذ قلت: (زيداً لقيته وعمرؤ ككلمته) لم يجر حمل (عمرؤ ككلمته) على (القيته)، وذلك لأنَّ (القيته) جملة لها موضع عن الإعراب ألا يرى أنك تقول: (زيداً قائم) فيقع موقعها اسم وحل، وهو خبر (زيد)، فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبراً له (زيد)، وأنت لو جعلت (عمرأ ضرته) خبراً عن (زيد) لم يجر؛ لخلو من العائد إلى (زيد) ... فإنَّ جثت بعائد فيها ققت: (زيداً عمرأ ضرته عند) جرت المسألة . ولا شك أنه [يعني لرمحشري] إنما لم يذكر ذلك؛ لأنه معلوم، فلم يحتاج إلى تعرض له، فأجار لوجه شرط وجود شرائطه من الضمير وغيره، فذكره»^١

وهذا -أيضاً- ما أثبتته الجاهلي بعد أن أورد قول ابن الحاجب: «ويستوي لأمران في مثل (زيداً قام وعمرأ أكرمه)»، حيث يقول «أي (عنده)، أو (في دونه) ونحو ذلك، وألا لا يصحَّ العطف على الصغرى؛ لعدم الضمير»^٢.
والثالث: الأخذ بقول ثالث، وأصحاب هذا لاتجاه على أربعة مذاهب:

(١) شرح القصر ٣٣/٢

(٢) الكافية ص ٩٨

(٣) نواته الصياغية ٣٥٩/١

المذهب الأول: ترجيح النصب، وهو مذهب أبي عبيد القاسم بن سلام^(١) وحتج
بأن قيل لاسم المشتغل عنه فعلاً، وبعده فعلاً^(٢)

والمذهب الثاني: ترجيح الرفع، وهو مذهب الصيرفي، والحريري، وقد تقدم أنهم
يريدون ذلك، وإن وُجد في الجملة معطوفة ضمير يعود إلى المبتدأ

وقع لي نصر لفرأ، نعمهم منه ته يرفع الرفع، حيث يقول: «وقوته
والقمر قدترناه مبرول» الرفع فيه تعجب إلى من نصب؛ لأنه قال: «ورنه
نهم لليل»^(٣)، ثم جعل (الشمس) والقمر متبعيتين (بالميل)، وهما في
مذهبه آيات مشهورة، ومن نصب أراد: (وقترنا القمر مازن، كما فعلنا
بالشمس)، مرادة على بهاء^(٤) من (الشمس) في المعنى؛ لأنه أوقع عليه ما
وقع على الشمس ومثله في الكلام (عبد الله يقوم وحده يضربها،
فالجارية مردودة على الفعل، لا على الاسم؛ بذلك نصبناها؛ لأن الواو التي
فيها للمفعول المتأخر»^(٥)

والمذهب الثالث: اشتراط العطف بساوا، أو لقاء لحوار لنصب، وهو مذهب
هشام بن معوية الصيرفي^(٦)

والمذهب الرابع: اشتراط لعطف به (ثم) لجواز انصب^(٧)
ولم يظهر لي ما يؤيد هذا التعريف بين حروف العطف

(١) هو القاسم بن سلام الخراساني، أبو عبيد، من الطبقة الثورية الكوفية الثالثة، توفي سنة «٢٢٣ هـ»،
وفين «٢٢٤ هـ».

انظر: طبقات الزبيدي ص ١٩٩-٢٠٢، وإنباء البراءة ١٢/٣-٢٣

(٢) انظر: بحار القرآن للحاسي ٣/٣٩٤

(٣) من الآية (٣٧) من سورة يس

(٤) يريد أن (القمر) منصوب بالفعل المتأخر، وأن الجملة الفعلية معطوفة على جملة (تجري)، التي هي
خبر لمبتدأ (الشمس)، وفيها ضمير يعود إليه، وجاز ذلك لأن (القمر) مرتبط في المعنى به (الشمس)،
والرابط كونهما قد جعلتا آيتين، فقد: «ذلك مقدم الضمير»

(٥) معاني القرآن لفرأ، ٢/٢٧٨

(٦) انظر: الارشاد ٣/١١٠

(٧) انظر: المصدر السابق ٢/ ١١

ومن لجدير بالذكر أنَّ أب حيان سب المذهب الأخير إلى لجمهور^١، وفي ذلك
نظراً لسببه:

أحدهما: أنَّ أعلام الحويين - كما تقدم - منهم من ذهب مذهباً سيئاً،
ومنهم من ذهب مذهب الأحقش، وانريادي
والآخر: أنَّ هذا المذهب لم يذكره حيان أعلم - أحد قبل أبي حيان.

المسألة (٢٥)

المفعول فيه:

أن نوعي الظروف أشد تمكناً في الاسمية؟

قرر سيبويه في باب (م شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير لمحتص، أن ظروف الزمان أشد تمكناً في الاسمية من ظروف المكان؛ لأنها أكثر تصرفاً، وكان قد ذكر في أول (الكتاب) أن ظروف المكان أقرب إلى الاسمى ونحوهم لأن من الأماكن م حصن باسم كـ (مكته) ولأن لها جثثاً نحو (الجل)، كما ذكر أيضاً أن ظروف الزمان أقرب إلى لفعل؛ لموافقتها به في الدلالة على الزمان^(١)

الاعتراض ومناقضته:

جاء في (شرح انيسيري) أن المبرد حطاً بسببه في جعله ظروف لزمان أشد تمكناً في الاسمية، واحتج بما جاء في أول (الكتاب)^(٢).
ومن نقد المبرد في (مسائل غلط) هو: «ومن ذلك قوله [أي سيبويه]: وعلم أن ظروف الزمان أشد تمكناً في الأسماء، لأنها تكون ماعلة ومفعولة، تقول: أهلكك الليل ولها، قال محمد - ولأمكنة كذلك، تقول: أبعثك انطريقاً، وأبعث عليك القرسحان، (أسرت الميدين) . والأمكنة أولى بأن تكون فاعلة ومفعولة؛ لأنها جثث كالنفس، وقد قال سيبويه: والأماكن هي النفس وغيرهم أقرب»^(٣)
فالمراد إذن - يرى أن ظروف الزمان ليست بأشد تمكناً في الاسمية من ظروف المكان، بل إن الأمكنة - عنده - أولى بأن تكون أشد تمكناً؛ لأن لها جثثاً.
وقد صوب لرجح مدح سيبويه مستنداً بأن ظروف الزمان يقل فيها غير المتكّن^(٤)

(١) انظر: الكتاب ٤١٩/١

(٢) انظر: المصدر السابق ٣٦/١

(٣) انظر شرح السيرافي ١٤٠/٢، وقد نقله الأعلام في الشكك ٤٢٩/١، وانظر التعليقة ٢١٧/١

(٤) انظر الانتصار ص ٦٦ - ١٧٠

(٥) انظر: شرح السيرافي ١٤٠/٢، والشكك ٤٢٩/١.

كما وقف مع سيبويه -أيضاً- بين ولادة واستيرافي
 فأتى ابن ولادة فقد تتبع عذرات المرد، ونقصها كلها، إذ بدأ بركة قوله:
 (والأمكنة كذلك)، محتجاً بأن ظروف المكان منها ما لا يستعمل إلا في
 اشعر، أو في صعيد الكلام، أت ظروف المدن ليس منها ما يلزم لظرفه
 كما تنقذ قوله: (والأمكنة أولى بأن تكون قاعدة ومعمولة؛ لأنها حثث) قائلًا:
 «فهد، كلام ضعيف؛ لأنه إن كان راد بقوله، (و) أي، إلى في كلام العرب؛ فقد
 توجد في كلام العرب كذلك، وإن كان أراد بها أولى في القياس، فأي قيد يوجب له
 هنا دون غيره؟ وقد يكون الفاعل، والمفعول حثث وغير حثث، وليست الحثث معصومة
 ذلك دون غيره من الأسماء التي ليست بحثث نحو القوم، والقعود، قد قدته
 (ربت ميانك)، وأعجبني قبيحك»

ثم ختم حديثه بمطال الاحتجاج بما ذكره سيبويه في أوّل (الكتاب)، وهو أن
 لأماكن إلى لاسي وغيرهم أقرب، مقررًا أن سيبويه إنما أراد أن الأزمته أقرب إلى
 بفعل؛ لأنها ماضية، ومستقيمة، والأمكنة ليست كذلك، وهذا لا يوجب أن يكون
 أشد تمكّنًا في الاسمية من الأزمنة^(١).

ويؤخذ على ابن ولادة قوله عن الأزمنة: (وليس منها ما يلزم لظرف)؛ لأن
 هناك ظروفًا زمانية غير متصرفة، نحو (العيادات يس)، و(يوم يوم)،
 ونحوها^(٢).

وأما استيرافي فسهل كلامه بضعف استدلال الرجاء على صحة مدعى
 سيبويه بأن ظروف المدن يقل فيها ما لا يشكّر محققًا حكمه بأن الأزمنة غير
 متصرفة أكثر من لأمكنة غير متمكنة؛ لأن فيها أقل، و(بعدا، وأعداد يس)،
 و(ذات مرة)، و(ذات صباح)، ونحوها.

ثم حكم على عتراض المرد بالضعف، وعلل حكمه بأمرين:
 أحدهما: أن ظروف الزمان تشبه المصدر، فهي من أقوى في الاسمية، ووجه
 لشمس بينهما هو أن لفظ الفعل مبني على الزمان لماضي وغيره، كما أنه

(١) انظر: الانتصار ص ١٠٧-١٠٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٠٢/٢ ٢٣

مبني من لفظ حروف المصادر، ويؤكد هذا الشبه أنَّ لعرب تعتر كثيراً
عن الزمن بالفاظ مصدر نحو (تبتد صلاة العصر، وتحر عن المصدر
بالفاظ الزمان نحو (قيامك يوم الخميس).

والآخر أنَّ اللفظ العام بطروف الزمان هو الوقت، والزمان، ولدهر، وكل واحد
مها متمكن، ثم تنقسم إلى الليل، والنهار، وهما قوتان في التمكّن، ثم
يتمسار إلى اساعات، وهي قوتة التمكّن بقاءً، وليس كذلك المكان لأنَّ
الاسم انعام له هو المكان، ثم ينقسم إلى اتجاهات الستة خلقه، وقدم .
وهي ضعيفة التمكّن.

وانهي السيري إلى أن ما ذكره مسويه في باب ام شنه من الأماكن لمحتصة
بالمكان غير المحتص) صحيح، أم لذي ذكره في رُل (الكتاب، فبما أريد به أنَّ
ظروف امكان قريبة إلى لانسى وبحواها لأن من الأماكن ما لا يكون ظرفاً، كما أن
لانسى لا تكون ظرفاً، بخلاف ألفاظ ارمان فانها تكون كلها ظرفاً^(١)
ومت يؤخذ على السيري ردّه على الرجح بأنّ اتمكّن في ظروف امكان أكثر
منه في ظروف ارمان؛ ذلك أنَّ لعكس هو اضطراب كما حكم ليراني نفسه عند
ردّه على المبرد.

ولقول -عسني- في هذه مسألة أنَّ بحكمه بأي نوعي الظروف أقرب إلى الاسمية
يحتف باحتلاف الجهد بطور الهاء، فظروف ارمان أقرب من جهة لتصرف لأنَّ
أكثرها متصرفاً، كما أنَّ أكثر غير متصرف منها لا يلزم الظرفية لا بقيد،
كالعلمية، وقصد التعيين في (بكرة)، (عُدوة)،^(٢)
وظروف المكان أقرب من جهة أنّها تشبهت في الدلالة أمكنة لها جثث، وأسماء
تحصّها ولا تستعمل ظرفاً كـ(الجبل، وامكنة)، وقد شار إلى هذا بن السراج^(٣)،
والجاشعي^(٤).

(١) انظر شرح نسيري ١٤٠٧/٢ أ.ب. وقد نقل الأعلام كلام السيري. ولم يشر إليه. انظر نكت
١٢٩٧/١ ١٣

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٠٢/٢-٢٠٣

(٣) انظر الأصول ١٩٧/١

(٤) انظر شرح عيون الإعراب ص ١٤٢

المسألة (٣٦)

المفعول معه:

تقدير الفعل نحو (ما أنت وزيداً؟)
و(كيف أنت وقصعة من شريد؟)

قرّر جمهور المحرّرين أنّه إذا تقدّم لواز جملة منصّبة معى الفعل وليس في الكلام ما يمنع لعطف ترخّج عطفت ما بعد الواو على ما فيها^١، فنقول على تقديره: «وما أنت وعثمان؟»^٢، ونقول جميل ثنية^٣:
رَأَيْتُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ تَجْدٍ وَأَعْلَنَّا قَهْمَ مَا التَّجْدِيُّ وَالْمَشْعُورُ^٤
ولا يصحّ لنصبه، وإن كان قسلاً، ومنه ما حكاه سميّ عن بعض العرب:
(ما أنت وزيداً؟) و(كيف أنت وزيداً؟)^٥، وقول الشاعر^٦:

- (١) انظر الكتاب ٢/٢٩-٣٠، والكمال ٣٣٢/١، والجمع من ٣١٨، وشرح الرعياني ٨٩٧/٢، والبصرة والذكرة ٢٥٨/١-٢٥٩، والمفصل من ٥٨-٥٩، وشرح التمهيد ٢٥٨/٢-٢٥٩، وشرح الكافية ١٩٧/١، والارتشاف ٣٨٨/٧، وتوضيح المقاصد ٩٩/٢.
- وم يخالفه منعه الجمهور -كما أعلم- إلا قلّة منهم: ابن الحاجب، وابن عسّور، إذ أوجب الأول العطف، وأوجب الثاني النصب على المعية، انظر الكافية من ١٠٤، وشرح النجم ٤٥٥/٢.
- (٢) هذه عبارة من رسالة وتهدى علي بن عثمان^٧ إلى معاوية بن أبي سفيان بن عثمان^٨، انظر من الرسالة في: انكامل ٣٣-٣٤.
- (٣) هو جميل بن منكر الغدري، أبو عمرو، صاحب بيت، توفي بمصر سنة ٥٨٧ هـ، انظر الشعر والشعر ٤٤٤-٤٤٥، وشرح أبيات المضي لمصطفى البغدادي ١٣٤-١٣٥.
- (٤) انظر البيت في: ديوان جميل من ٣٧، والكتاب ٢٩٩/١، والكمال ٢٣٢/١، وشرح أبيات سيبويه لنحاس من ١٤٠، وتخصيل عين النقيب ١٥١/١، والبصرة والذكرة ٢٥٩/١.
- (٥) انظر الكتاب ٢٠٣/١.
- (٦) هو أسامة بن الحارث الهذلي، انظر البيت في: شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣، والكتاب ٢/٣، وشرح أبيات سيبويه لنحاس من ١٤١، وشرح أبيات سيبويه لابن السبراني ١٢٨/١، وتخصيل عين النقيب ١٥٢/١، والبصرة والذكرة ٢٦/١.

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَبٍ يُبْرِخُ بِالذِّكْرِ الضَّاطِطِ^{١٥}
وقول الآخر:

تَوَعَّدْتَنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ عَجَلٍ أَشْبَهَتْ يُعَالُونَ لِعِبَادِ
بِمَا جَفَقَتْ مِنْ خَضَيَّ وَعُشُرٍ وَمَا عَصَرَتْ وَعَمِرَتْ وَالْجِيَادُ؟
فهذه الشواهد تُصَبِّحُ فِيهَا مَا بَعْدَ الْوَاوِ عَلَى الْمَعْمُولِ مَعَهُ، وَلَكِنْ لَا يَكُنْ مِنْ
تَقْدِيرِ فَعَلٍ قَبْلَ لَوَاوٍ، فَمَا لَفَعْلُ الْمَقْدَرِ؟

وَأَيُّ سَبِيْبِيَّةٍ؟

يَقُولُ سَبِيْبِيَّةٌ: «وَزَعَمُوا أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: (كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا؟)، وَأَمَّا أَنْتَ
وَزَيْدًا؟»، وَهُوَ قَلْبُ فِي كَلَامٍ لِعَرَبٍ، وَلَمْ يَحْمِلُوا الْكَلَامَ عَلَى (مَا)، وَلَا (كَيْفَ)،
وَلَكِنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى لَعْنٍ، عَلَى شَيْءٍ لَوْ ظَهَرَ حَتَّى يَنْظُرُوا بِهِ مَا يَنْقُصُ مَا أُرِدُوا مِنْ
الْمَعْنَى حَسْبَ حَمْلِهِ الْكَلَامَ عَلَى (مَا)، وَ(كَيْفَ)، كَأَنَّهُ قَالُوا: (كَيْفَ نَكُونُ وَقَصْعَةُ مِنْ
شَرْدَا؟)، وَأَمَّا كُنْتَ وَزَيْدًا؟: لِأَنَّ (كُنْتَ)، وَ(نَكُونُ)، يَقَعْدَانِ شَاهِدًا كَثِيرًا، وَلَا يَقْتَضِي
مَا تُرِيدُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ ... وَمِنْ ثَمَّ أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ:

فَمَا أَنَا وَلِلسَّيْرِ فِي مَتَلَبٍ يُبْرِخُ بِالذِّكْرِ الضَّاطِطِ؟
لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (مَا كُنْتَ؟) هَذَا كَثْرًا وَلَا يَنْقُصُ هَذَا الْمَعْنَى، وَفِي (كَيْفَ) مَعْنَى

(١٥) انقلبه: الطريق انقلب للثقل فن سلكه، وتبرج: يشن والذكر الضاطط: نحمل القوي. انظر اللسان انقلبه،
واتبرج، والاضبط،

والشاعر سكر على نفسه السير في ذلك طريق القمر الذي تشعب فيه الإبل

(١٦) هو شقيق بن جزء بن رباح الباهلي.

انظر البهت في الكتاب ١٣٨٦، وشرح أبيات سبويه لضمحس ص ١٤٢، وشرح أبيات سبويه لاس

المرابي ١٩٦٩، وتحصيل غير المعجب ١٥٣٨٩، وفرحة الأديب ص ٤٧

الأشياء: الأخلاق، ويخالفون. يتبعون. والعباد: أولاد بهم العبيد والحياد، جمع جيد، وهو نقيض الردي.

انظر اللسان (شوب) وأقول: وأعيد وعود،

وعضن وعمرق قبلتان، وأذهب ابن السرياني إلى أن الجياد، اسم قبيلة ورثة الفصحاني

انظر فرحة الأديب ص ٤٧.

والأشياء: معصوب على الدم بمعل مضمرة، واما بدل من أقومك،

(يكون، مجرى أم است؟) مجرى أم كنت؟، كما أن (كيف) على معنى (يكون) ...^{١١}.

يتبين من هذا النص أن سيبويه يُقدِّر الفعل قبل الواو من لفظ الـ «يكون»، محتجاً بأمرين.

١ - أن ذلك لفعل يعي في هذا الموضع كثيراً.

٢ - أنه لا يُعَيِّر المعنى.

كما يتبين أنه يوجب تقدير لـ «لعل الماضي (كنت) بعد (ما)، والفعل المضارع بعد (كيف)، ويدل على ذلك أمران.

أحدهما قوله: «وي (كيف) معنى (يكون)، مجرى (ما أنت؟) مجرى (ما كنت؟)، كما أن (كيف) على معنى (يكون)»

والآخر: أنه كرر تقدير لـ «لعل الماضي بعد (ما) في خمسة مواضع»، وتقدير لـ «لعل المضارع بعد (كيف) في ثلاثة مواضع»، وهذا يؤكد أنه يقصد ذلك

الاعتراض ومناقشته:

ذكر لسيراني أن لمرد قد رَدَّ على سيبويه تخصيصه الفعل لماضي بـ (ما)، ولـ «لعل المضارع بـ (كيف)، يقول لسيراني «وعد رَدَّ عليه بـ «لعل» في تقدير الماضي في (كيف)، و(ما)، فقال بـ «لعل» ولم جعل (كيف) محصنة بـ (يكون)، و(ما) محصنة بـ (كنت)،^{١٢}»

١١. الكتاب ٣/١ ٢-٣-٢٠٤

٢. سج جهور سحرير سبويه في تقدير الفعل من لفظ الـ «يكون»، انظر مثلاً الكامل ٣٣٣/١، وشرح الرماني ٨٩٧/٢، والبصرة والتذكرة ٢٥٩/١، والفصل من ٥٩، والارتشاف ٢٨٨٨-٢٨٩-٢٨٩، وذهب صدر الأفاضل إلى أنه ليس بـ «لعل» مضمر، انظر التخمير ٤٩٤/١ وذهب الزجاجي إلى جواز تقدير فعل الملازمة انظر الجسم من ٣١٨، وكذلك الخالقي في: وصف المياني ص ٤٨٤

٣. انظر الكتاب ٣/١ ٣، ٤، ٥، ٣٠٩.

٤. انظر المصدر السابق ٣/١ ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦.

٥. شرح السيراني ٨١٧/٢، وقد نقله الأعلام في الكت ٢٦٣-٢٦٣، وانظر -أيضاً- لانس، = =

وقد وقف النحويون من هذا الاعتراض موقفين.
الأولى الانتصار لسيبويه، وهذا ما ذهب إليه بعض النحويين، وقد جاءت
انتصاراتهم على ثلاثة أنحاء:

١ - ترديد ما قرره سيبويه دون تعرض لاعتراض المبرّد، أو تعليل لما قرره
سيبويه، وهذا ما يظهر عند الصيمري^(١)، والزمخشري^(٢).

٢ - تعليل ما قرره سيبويه دون تعرض لاعتراض المبرّد، وهذا ما يبرز عند
الزجاجي، إذ يقول: «وإنما قرره سيبويه كيف تكون وقصّة من تريد؟»،
وام كنت وزبدا؟ على حسب ما كثرت مصاحبه لهذا الكلام، حتى
يكون ما أبقى دليلاً على ما ألقى؛ لأن المصاحبة يطلب بها
الكلام ما كثرت مصاحبه به»^(٣).

٣ - ردّ اعتراض المبرّد، وهذا ما ذهب إليه ابن ولّاد، والسيرافي
فإنما ابن ولّاد ققرر أنّه لا يجوز إلا ما قرره سيبويه؛ لأنّ (ما) وحدها
معنى لتعريف والإنكار؛ إذ يقال لمن أنكر علمه محالطة (زيد)، أو
ملاسته: (ما أنت وزبدا؟)، ولا يُنكر إلا ما ثبت واستقرّ، دون ما لم
يقع، ولست (ما) لمجرّد الاستعظام، وإنّما (كيف) فعلى بابها من
لاستعظام، والمعنى (كيف تكون إذ وقع كذا؟)، أي: على أي حال؟ لأنّ
لاستعظام إمّا يكون عن المستقبل^(٤).

وفيما قرره ابن ولّاد نظر من جهتين.
أولاهما: أنّه جعل الإنكار خاصاً بما ثبت واستقرّ، وهذا غير عديم؛ لأنّه قد
يُنكر ما يقع في الحال، أو بصدده لوقوعه في المستقبل، ليرتدع السامع

- - ص ٨٥-٨٦، وشرح الكافية ١/١٩٧، والهمع ١/٢٢١، ويشير إلى أن المبرّد ذكر تقدير الفعل لماحي
بعد (ما) في الكاس ١/٣٢٣، ولم يعلق عليه.

(١) انظر البصرة والذكرة ١/٢٥٨.

(٢) انظر: الفصل ص ٥٩.

(٣) شرح الرماني ٧/٨٩٦.

(٤) انظر الانتصار ص ٨٥.

عن فعلٍ ما هم به^١.

والأخرى: أنه حصّر الاستفهام بالمستقبل، ولا يظهر في ما يصحّ لسؤل عن أمرٍ وقع في الماضي، والسائلُ يجهد.

وَمَثَلُ السَّيْرِ يَرَى أَنَّ سَيَّوِيَهُ م يَقصد اختصاص (كيف) بالمستقبل، و(ما) بالماضي، وإنما أريد لتمثيل على الوجه الذي يمكن أن يُعْثَل به، وتمثيلٌ ليس بهلاً لا يُستجوز^٢.

فهو - ذن - يذهب مذهب المبرّد، وإنَّ ظنَّ أنه يريد اعتراضه لسيبويه؛ لأنه قد تقدّم أن سيبويه كان يقصد تفسير الماضي بعد (ما)، والمضارع بعد (كيف).

والثاني: موافقة المبرّد، وهذا ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس، وابنُ السيري،

وابنُ طاهر^٣، والمرادي، وابنُ هشام، وابنُ عقيل، والأشموني

فأما أبو جعفر النحاس^٤، وابنُ السيري^٥، والمرادي^٦، وابنُ هشام^٧،

وابنُ عقيل^٨، والأشموني^٩ فلم يصرحوا بموافقة المبرّد، وإنما نفهم ذلك

من تقديرهم الفعل لمضارع بعد (ما).

وأما ابنُ طاهر فتقل عنهُ السيوطي^{١٠} أنه يوافق المبرّد على اعتراضه لسيبويه.

وما ذهب إليه هؤلاء، يُرجعه حيث أرى ما يأتي.

١ - ورد الفعل الماضي بعد (كيف) في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿فَقُلْ

١. انظر الإيضاح لتدعيم الاقتراح ٤٦٧، وشرح التلخيص لبيهوتي ص ٣٥٩-٣٦٠.

٢. انظر: شرح السيري ٨١٧-٨١٨، وقد قلنا الأعلام كلام السيري، وإنْ نُشر "نه" انظر سكت ٣٩٢/١-٣٩٣.

٣. هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري لإشبيلي، أبو بكر المعروف بهذا الحذف، من نحويي الأندلس توفي سنة ٥٥٧ هـ تقريباً انظر إنباء الرواة ١٦٩٤-١٦٩٥، والنجية ٢٨٧٩.

٤. انظر شرح أبيات سيبويه لمحاسي ص ١٤١.

٥. انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيري ١٩٧/١.

٦. انظر ترويح المقاصد ٩٩٨٧.

٧. انظر، أوضح المسالك ٢ - ٢٤.

٨. انظر، شرح الألفية لابن عقيل ص ٨٥.

٩. انظر، شرح الأشموني ٢٨٦/١. (١٠) - انظر، الجمع ٢٢١/١.

سَيَزِدُّا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ^{١١}

٢ - أَلْ قَوْلُ لَشَعْرٍ

مَا أَلْ وَاسْتَعْرِ فِي مَثَلَيْ يُبَيِّنُ بِالذِّكْرِ الصَّابِغِ؟

إِنْكَارُ لَشَعْرٍ لَمْ يَقَعْ، لِأَنَّ لَشَعْرَ سَأَلَهُ أَصْحَابَهُ أَنْ يَسَافِرَ مَعَهُمْ إِلَى أَشْأَمَ،

ذَلِكَ وَفَالِ هَذَا لَشَعْرٌ^{١٢}، وَهَذَا يُؤَكِّدُ جَوَازَ تَقْدِيرِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ (هَـ)،

وَصَابِغُ الْمَسْأَلَةِ -عِنْدِي قَصْدُ تَشْكُلٍ، فَإِنْ كَانَ يَسْتَفْهِمُ عَنْ حَالِ مَضِيَّةٍ، أَوْ

تُكْرَرُ شَيْئًا قَدْ مَضَى قُدَّرَ لِفَعْلٍ فِي الْمَثَالِ مَضِيًّا، وَإِنْ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ حَالِ حَاضِرَةٍ،

أَوْ مُسْتَقْبَلَةٍ، وَ يُكْرَرُ شَيْئًا يَقَعُ الْآنَ، أَوْ يُتَوَسَّعُ وَقَوْعُهُ قُدَّرَ لِفَعْلٍ فِي

الْمَثَالَيْنِ مَضَارِعًا.

بَقِيَ أَنْ أَشِيرَ إِلَى أَنَّهُ دَرَجَاتٌ يَسَّرُ لَشَعْرِيَّينِ حَوْلَ مَعْلُ لِكُونِ الْقُدَّرِ أَهْوَ تَأَمُّ،

أَمْ نَقْصُ؟

فَمَحَبَبُ بَرِّ عَلِيِّ الْقَارِسِيِّ^{١٣} وَالشُّوَيْبِيِّ^{١٤}، وَبَرِّ عَمْرُو بْنِ بَقِيٍّ^{١٥} إِلَى أَنَّهُ مَعْلُ

تَأَمُّ، وَمَفْعُولُهُ اسْمٌ لَا اسْتِفْهَامَ الْمُتَعَدِّمَ عَلَيْهِ.

وَدَهَبُ لُرُقَاتِنَسِيِّ^{١٦} وَبَرِّ خُرُوفٍ^{١٧}، وَأَبَرِّ حَيْدَرٍ^{١٨}، وَالْمُرَادِيُّ^{١٩}.

(١١) من الآية (٦٩) من سورة النمل

(٢١) انظر شرح الشواهد النحوية ٣٨٩/٦

(٣) انظر: الارشاد ٢٨٩/٢، والجمع ٢٢٩/١، وم ألق هل هذا الرئي قها بين يدي من كتب أبي عبي

(٤) انظر: المصدرين السابقين، وم ألق قها بين يدي من كتب الشويبي عن هذا القذهب.

(٥) هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الطرطبي، أبو القاسم بن أبي العطل، يعرف

بإبائه بقبى، توفي بقرطبة سنة ٩٢٥ هـ. انظر: البنية ٣٩٩/١، وانظر رأيه في: الارشاد

٢٨٩/٢

(٦) انظر: شرح الرماني ٨٩/٢

(٧) هو عبي بن محمد بن علي بن محمد النحصرمي، نظام الدين، أبو العباس، معروف بإبائه خروف،

توفي سنة ٩٠٩ هـ. انظر: إنباء الرواة ٩٩٢/٤، ونبذة القصص عن ٢٢٨، والبنية ٧٠٣/٢-٧٠٤،

وانظر رأيه في: الارشاد ٢٨٩/٢

(٨) انظر: الارشاد ٢٨٩/٢

(٩) انظر: ترويض الكاظم ٩٩/٢

والأشعوسي^١ إلى أنه فعل ناقص، وجبره ما تقدمه من اسم الاستفهام، وهذا ما أرجحه لما يأتي.

- ١ - ما ذكره الرماني، وهو أن الحدث لمعين غير مقصود في هذه المسألة^٢.
 - ٢ - أن فعل لكون الناقص يكثر حذفه، أمّا التّم فحذفه قليل.
 - ٣ - أن دخوله في عدد الأمثلة لا يُغيّر معنى الكلام، وهذا من خصائص فعل الكون الناقص.
 - ٤ - أن وروده ناقصاً هو الأصل والذي يظهر لي أن سيرته قد سبق هؤلاء إلى هذا المذهب، إذ يعرف معللاً تقدير فعل الكون في هذه المسألة: «لأنّ (كان)» و(تكون) يقعان هاهنا كثيراً ولا ينقصان ما تُريد من معنى الحديث^٣.
- فهو يقرّر أمرين مدلان على أنّ الفعل «عند» ناقص:
- أحدهما: وقوع (كان) في هذا الموضع كثيراً، ومن الثالث أن معيّن ناقصاً هو الأكثر.
- والأخر: أنه لا يُغيّر المعنى، وهذا - كما تقدم - من خصائص (كان) لناقصة

(١) انظر: شرح الأشعوسي ٢٨٦/١

(٢) انظر: شرح الرماني ٨٩/٢ ب.

(٣) الكتاب ٣٠٣/١

المسألة (٢٧)

الحال:

ورودها اسماً جامداً لازماً

- لأكثر في الحال أن تكون وصفاً مشتقاً مستقلاً^١، وأجاز سيويه -على قلّة أرائه- تأتي اسماً جامداً لازماً، وحمل على ذلك الأسماء الآتية:
- ١ - (حليداً) في قول العرب: (هذا خاتمتك حليداً)^٢.
 - ٢ - (حرّاً) في قولهم: (هذه جنتك حرّاً)^٣.
 - ٣ - (كلايلاً وصدرّاً) في قول الشاعر
مَشَقَّ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى دَحَبْنَ كِلَايَلًا وَصُدُورًا^٤
 - ٤ - (كاهلاً) في قول الشاعر^٥:
طَوَيْتُ مِسْلًا لَعَنُو أَشْرَفَ كَاهِلًا أَشْرَفَ رَحِمِ الْعَوَفِ مُعْتَدِلُ جَرَمٍ^٦
- ودهب الأعلام إلى أن سيويه إنما نصب هذه الأسماء على انصب، ولكنه عثر بالحال: لما بين لسمير والحال من التشابه، وهو وقوعهم بكونين بعد تصد للكلام، وتبيينهما لشيء مقصود من النوع^٧.

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢ وشرح نكاحية ٢ ٧/١

(٢) انظر الكتاب ٣٩٦/١

(٣) انظر لمصدر السابق ١١٨/٢

(٤) هو جرير - انظر ديوانه ص ٢١٤، والكتاب ١٦٢/١

(٥) يصف رواحيل، فيقول: إنها قد اهزبت سير الهواجر مع سير الليل حتى سحبت كلاكلها، وصورتها
والتكلاكل والصدور شيء واحد، وإنما جاء بهما لاختلاف اللفظين انظر شرح أبيات سيويه لأبي
السرياني ٢٢٢/١

(٦) هو عمرو بن عمار الشهمي، انظر الكتاب ١١٢/١، ونسب نحاس البيت إلى امرئ القيس. انظر
شرح أبيات سيويه لنحاس ص ١ ١

(٧) نكح - نكح، ونكاحه ما بين النكتهين، ولأشق الطويل ورجب الجولاء وسعد ونجرم الجسد
والشاعر يصف فرساً انظر: شرح اسام سيويه لأبي بصير ص ١ ٣٥٩

٨ انظر النكت ٢٨٢/١ ٢٨٣ وتحصيل عين المنقب ٨١٠ ١

وهذا مخالفٌ لظاهر كلام سيبويه، وما فهمه شراحه، وجمهورُ لُحويين^(١).

الاعتراض ومناقشته:

نسب السيراني إلى المبرد أنه خطأً سيبويه في عمله نصب (خز)، و(احديد) على الحال، فقال: «هنا خطأ أن يكون حالاً، إنما هو تعبير»^(٢).

كما عزا إليه الأعلام أنه اعترض سيبويه في توجيه انصب في لسن، وذهب إلى أن انصب على تعبير، محبباً سَنَ (كلاهما) و(اصدوراً) في البيت الأول، و(كهلاً) في البيت الثاني أسماءً جامدةً، وليس فيها معنى الفعل^(٣).

ولم أعر على ما ذكره الأعلام في كتب المبرد التي وقفت عليها.

أما ما أورده السيراني فيتحقق مع ما أثبتته بر العساس المبرد في (المقتضب)، غير أن عباراته في الكتاب المذكور فيها تأديت مع سيبويه، إذ لم يصفه بالخطأ، وإنما ذكر مذهبه، وصعده في تفسير العربية، ثم رده من جهة معنى، وذهب إلى أن انصب لا يكون إلا على التمييز؛ لأن الحال لا تصح في المعنى إلا بما اشتق من الفعل، ولأن (الحديد)، و(الخز) اسمان لازمان، فليس للحال فيهما نصيب^(٤).

وقد كفى لمبرد المتصر لسبويه حذره ارد عليه؛ لأنه في موضع آخر من (المقتضب) أثبت ما يُعطى ما بشى عنه اعتراضه، ويان ذلك قيد يأتي:

أولاً أنه احتج لاعتراضه بأن الحال لا تصح في المعنى إلا بما اشتق من الفعل، وقد أثبت في غير موضع أن الحال قد تأتي اسماً ضمير مشتق ومشتق لذلك ما كلفته فاء إلى مي، و(بايعته يناد يبيدا، و(بعت الشاء شاءً

(١) انظر -مثلاً-: (المقتضب ٢٢٢/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٠٦، وشرح السيراني ٢٢١٧/٢.

وشرح الرماني ٥٢٢/٢ ب. وشرح أبيات سيبويه لابن الميراني ٢٢٠/١، ٢٥٩، وشرح حيود كتاب سيبويه ص ٩٤-٩٥، وشرح الكافية الشافية ٢٢١/٢.

(٢) انظر شرح السيراني ٢٢١٧/٢، وقد نقله الأعلام في الكت ٢/١.

(٣) انظر الكت ٢٨١/١، والبحث عن الييس سائق من سح شرح السيراني التي تعتمد من بمعنى أرجح أن السيراني قد ذكر هذا الاعتراض أيضاً، ذلك أن الأعلام في (الكت) ليس له سوى ختصار كلام السيراني.

(٤) انظر (المقتضب ٢٢٢/٢).

ودرهماً، واللك الشاء شاة ودرهماً، والعجب من مَرَّ مرنا به قبيراً
مدرهم، وأدخلوا رجلاً رجلاً.

ولا حجة له في أن الأسماء لجامعة في هذه الأمثلة مؤولة بمشتق؛ لأن
أحراً، و(حديداً) لا يصنع تأويلهما بالمشتق، نحو (مؤج) ^{٢٠}.

ثانياً: أنه حتج -أيضاً- بأل أحدهما، وأحراً لارمان، ولا يفرق (أحتم
والجنة). وقد أبطل هذه الحجة في موضع قبل هذا حيث يقول: «فإن
قولهم (هذا خادمك حديداً) على الحال، فأوليه أنك بيّنت له في هذه
الحال، فإن قلت: (أحراً) بأنها لا تقدر نحو امررتُ يرمي قائماً) قل: (نحال
على صريحتي: فأحدهما: لثقل، والآخر: الحال اللازمة، وإن هي مفعول،
فالردم يقع له في اسمها، لا لما عمل فيها» ^{٢١}.

وأحتم مناقشته رأي لمجرد في المثاليين بنحو لابن مالك احتج فيه لمذهب سيبويه،
سأوفى على العادة، إذ يقول «وقد جتمع محمود، وعدم الالتئام في قولهم: (هذا
خادمك حديداً، وهذا جئتُ حراً)، وهذا من أمثلة سيبويه، وربما كان البعض
جديراً ^{٢٢} بوروده مشتقاً، وغير مشتق، ومستقلاً وعبر مستقلاً؛ لأنه جبر في المعنى
والحر لا جبر فيه، بل يرد مشتقاً، وجامداً، ومستقلاً ولارمان، فكان الحال كذلك،
وكثيراً ما يستيه سيبويه حراً، وقد يستيه مفعولاً ^{٢٣}، وصفة ^{٢٤}، فمن تبيته حراً
قوله: هذا باب ما ينتصب، لأنه جبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدّمته وأخرته.

(١) انظر المختضب ٢٣٦/٢، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٧١

(٢) انظر شرح المصريح ٢٧٢/١

(٣) في المضروع: هذا جائز حديداً) وهو خطأ مطبعي.

(٤) مختضب ٢٩٠/٣

(٥) يجوز تأنيث الحال وتذكيرها، وهذا ذكرها ابن مالك

(٦) انظر الكتاب ٢٩١/١، حيث يقول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليس بصفة، ولا
مصابرة؛ لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب؛ لأنه مفعول به»

(٧) انظر الكتاب ٢٨٧/١، حيث يقول سيبويه: «بعد أن مثل براءتنا صديقاً مصاحباً فليس بصديق
مُصاحب؛ لأن الرفع لا يجوز هذا؛ لأنه قد أضرمت صاحب الصفة، وحيث قدّمنا ما نعظم دعائنا، فلم
نصر مدكراً قبل كلامك، وهو العدم، من ثم حُرّي في هذا الرفع، ولم يجوز الرفع في الصفة»

وذلك (منها عند الله قائماً)، و(عبدُ الله فيها قائماً)^{١١} ومن ذلك قوله في باب ما يُختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة: ألا ترى أنك تقول (أحد منك درهماً)، و(أحدًا حاتمك حديدًا)، ولا يحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان حبراً، وضيعاً إذا كان صفة^{١٢} ١١.

هذا عن التيسر، أمّا لبيته فحتمل النصب فيهما على التمييز فيما أرى سهلاً من حسنه على لسان، وهذا ما قرره الرّسمي تدعياً لمرة ويكون -حيث- من تمييز لمسة^{١٣}

ومن يتصل بهذه لمسة أن لما حرس حصرو يروى لحال جادة في عشرة مواضع، استحصوا أكثرها من أمثلة سيبويه، والموضع هي^{١٤}:

الأول: أن تكون الحال موصوفة، وتُسَمَّى لُحَالاً مَرْطُنة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَثَلٌ بِهَا تَمَرًا سَوِيًّا﴾^{١٥}.

والثاني: أن تدلّ على تشبيه، نحو (وَتَمَّعَ الْمُصْطَرَعَانِ عِدْلِيَّ بَعِيرًا)^{١٦}، أي: أمثل عدلي بعير، وجعل منه ابن النظم بيت الكتاب المتقدم^{١٧}:

مَثَلُ الْهَوَجِ ...

وهذا الموضع مأخوذ من قول سيبويه: «وتقول: (أمروث برجن أسد شدة وجراً)، إما تريد (مثل الأسد)، وهذا بطبعه تسخ؛ لأنه سم لم يُحَقَّلْ صفة، وإنما قاله لتحويل شبهة بقولهم: (أمروث يزيد أسداً شدة)، وهذا

(١) الكتاب ٨٨/٢

(٢) المصدر السابق ٣٩٦/١

(٣) شرح التسهيل ٢٢٢/٢

(٤) انظر: شرح الرماني ٥٩٧/٢

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٧٣-٧٣، وشرح التسهيل ٣٢٤/٢، وشرح الكافية ٢٠٧/١، ٢٠٨، ٢٠٩.

وشرح الألفية لابن النظم ص ١٢٥، والارشاد ٣٢٥/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ص ٩٦، وتوضيح

المقاصد ١٣٤/٢-١٣٥، وشرح النصريح ٣٦٩-٣٧٠، وشرح الأشعري ٤١٢-٤١٤.

(٦) من الآية (١٧) من سورة مريم

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٧٣/٢

(٨) انظر: شرح الألفية لابن النظم ص ١٢٥

يكون خيراً^(١) ما لا يكون صفة^(٢)

والثالثة: أَنْ تَدُلَّ عَلَى مفاعلة نحو (ابعت يدأ بيداً، واكلمته فاه إلى ميم)،
وهما من أمثلة سيبويه، والمبرد^(٣)

والرابع: أَنْ تَدُلَّ عَلَى سعة، نحو (بعث لثاء شاةً ودرهماً)، و(بعث داري ذراعاً
بدرهم)، و(العجب من بُرَّ سريراً به قتلٌ قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم)،
وابعته رأساً برأساً، وهي من أمثلة سيبويه^(٤)

وقد عقد باباً لهذا سكتة: (باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه
السعر)^(٥)، وكذلك فعل المبرد غير أنه سَمَّى الباب: (باب ما يقع في
التسغير من أسماء الجواهر التي لا تكون معوتاً)^(٦)

والخاص: أَنْ تَدُلَّ عَلَى ترتيب، نحو (ادخلوا رجلاً رجلاً)، و(بيئت له حسنة بانه
باباً)، وهما من أمثلة سيبويه^(٧)

والسادس: أَنْ تَدُلَّ عَلَى عدد، كقوله تعالى: (وَتَمَّ مِثْقَاتُ رَّبِّهِ رُبْعِينَ بَيْتَةً)^(٨)

والسابع: أَنْ تَدُلَّ عَلَى طَوْرٍ واقع فيه تعجيل، نحو (هذ يسراً أطلب منه تمراً)،
وهو من أمثلة سيبويه^(٩)

والثامن: أَنْ تكون نوعاً لصاحبها، نحو (هذا مالك درهماً)، وهو من

(١) يريد به الحال.

(٢) الكتاب ٤٣٤/١

(٣) انظر الكتاب ٣٩٦/١، والمقضب ٢٣٦/٣

(٤) انظر الكتاب ٣٩٧/١، ٣٩٦، ٣٩٧

(٥) الكتاب ٣٩٥/١

(٦) المقضب ٢٥٨/٢

(٧) انظر الكتاب ٣٩٧/١، ٣٩٨

وقد اختلف في إعراب (رجل) الثانية، فذهب الزجاج إلى أنها تأكيد لفظي، وذهب النحاس إلى أنها
مصرية بـ(رجل) الأولى؛ لأنها لما وقعت موقع الحال جاز أن تعمل، وذهب ابن جني إلى أنها صفة

تلاوي، انظر شرح التصريح ٣٧/١

(٨) من الآية (١٤٢) من سورة الأعراف

(٩) انظر الكتاب ١/١، ٤

من أمثلة سيوية!

والتاسع- أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو (هذا حاتمك حديداً، واحد جشك
حرّاً)، وحما من أمثلة سيوية كما تقدم

والعاشر- أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو (هذا حديدك خاتماً)

وقد احتفوا في تأويل هذه لأخرى بمشتقات، فذهب الرضي إلى أنها لا تؤول
بالمشتق مطلقاً^(١)، وهو ظاهر كلام ابن مالك في (شرح التسهيل)^(٢)
وذهب ابن لُظم، والمردى، وبس عجيل إلى أنها تؤول بمش في
الموضع كلها^(٣)

وذهب ابن هشام إلى أنها تؤول بالمشتق إذ دلّت على معنًى، أو ترتيب، أو
تشبيه فقط^(٤)، ووافقه الأشعري، وأضاف موضعاً رابعاً، وهو أن تدلّ على سمر^(٥)
ومشأ الخلاف بين بس لُظم، وبين هشام هو اختلافهما في فهم قول
ابن مالك.

ويكثر الجمود في سمر وفي مُبدي تأويل بلا تكلف

دائن النظم يرى أن قوله: (في سمر) داخل في لمبدي تأويل بلا تكلف، والعطف
عنده- من عطف العام على الخاص

وبس هشام يرى أن المعطوف عليه ليس داخلاً في المعطوف، فقول لُظم «في
سمر» عده إشارة إلى المسائل التي لا تؤول فيها لحال بمشتق، وقوله: «وفي
صميّ تؤول ...» إشارة إلى المسائل التي تؤول فيها الحال بمشتق.

(١) انظر الكتاب ٣٩٦/١

(٢) انظر شرح الكافية ٢ ٧/١

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٢٤/٢

(٤) انظر شرح الألفية لابن النظم ص ١٢٥، وترجيح المقاصد ١٢٤/٢-١٢٥، وشرح الألفية لابن
عجيل ص ٩١

(٥) انظر بوضع لُظم ٢٩٦/٢- ٣

(٦) انظر شرح الأشعري ٤١٣/١-٤١٤

ولعلَّ أقرب هذه لأهول ما ذهب إليه الرضويُّ، ذلك «أنَّ النحر هو الميَّس
 لنهيضة .. وكلُّ ما قدم بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من النحر، ولا يتكلف
 تأويله بالمشتق»^(١١).

المسألة (٢٨)

الحال:

جواز نصب (نصف) على الحال في بيت ذي الرثة

أنشد سيبويه قول ذي الرثة^(١):
تَرَى حَلَقَهَا بَصُفَّ قَنَاقَةٍ قَوِيْمَةٌ وَبَصُفَّ نَقَا يَرْشُجٍ أَوْ يَسْرَمَرٍ
وذكر أنه يروى برفع (نصف)، ونصبه:
فأما الرفع فعمده على القطع والابتداء.
وأما النصب فأجاز حكمه على أحد وجهين.
الأول: أن يكون (نصف) بدلاً من لفعلين به (حلقها).
والثاني: أن يكون حالاً من (حلقها)^(٢).

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيراني) أن المرد خطأ سيبويه في إجازته حمل نصب (نصف) في البيت على فعل، وذهب إلى أن ذلك غير جائز؛ لأن (نصفاً) مفعول؛ لتصفته معنى الإضافة، في ضمير (حلقها)، كما تعرفت (كل)، و(بعض) في نحو (امرأتُ بكلٍ جالساً)، أو (بعض قائماً)؛ لتصفتهما معنى لإضافة إلى (الضمير)^(٣).
وما ذكره السيراني يتفق مع ما أثبتته المبرد في (مسائل القلط)^(٤).
وقد تنصر لسيبويه ابنُ ولّاد، والسيراني، والأعلم

(١) نظره: ديوانه ٦٧٣/٢ والكتاب ١١/٢

والشاعر بصف امرأة، فجعل نصبها الأعلى مستويّاً مفعولاً والنصب الأسفل في أصواته وكتافته ككثير الرمل في اضطرابه، وإيهال بعضه على بعض

نظره: شرح أبيات سيبويه لأبي السيراني ١-٥٠٠/٥، وتخصيل عبيد نقيب ٢٢٣/١

(٢) نظره: الكتاب ١١/٢

(٣) نظره: شرح السيراني ١٥٨٨/٢، وقد نقل الأضمر في النكت ٤٤٥/١ كلام السيراني، ولم يشر إليه

(٤) نظره: الانتصار ص ١١٤-١١٥

فإن ابن ولاد مرة على المركز بأن تعرف (نصف)؛ لتتصه معنى الإضافة،
وتنكيره لعدم تصبه ذلك جائز فلا يسقي شرهما أحدهما، ولا للزم أن يقال إن
(أحاً) معرفة يبدأ؛ لأنه قد يصح معنى الإضافة إلى الضمير، وكذلك (هوق)،
و(تعت)، ومجهولهما^١

والذي ذكره ابن ولاد محال لقول جمهور النحويين؛ إذ ذهبوا إلى أن (نصفاً)
مكرة، وإن كان متصفاً بمعنى لإضافة^٢!

وأما السبوي، ولأنه لم يطق في ردهما على لمرد من منسوب الجمهور متقدم؛
إذ أنطلا تعرف (نصف)، وإن كان متصفاً معنى لإضافة، وحتماً بأن (نصفاً) مثل
(الثلاث)، وسائر لأجر، إلى العشرة، فسقى، وتجمع، وتدخل عليه (أل)، وليس ذلك
لداكن، وبعض^٣

وأضاف الأعمى حجة أخرى لقول سيبويه^٤، وهي أن (نصفاً)، قد جاء حالاً في
قول الشاعر^٥:

وَحَقُّ ائْتِسَمْنَا الْمَالِ بِصَفِيٍّ يَنْتَ قَلَلْتُ لَهَا هَذَا لَهَا مَا وَذَا لَهَا

وهذا في نظري- أقوى ما يُرد به اعتراض أبرد ذلك أن (نصفين)، في البيت
لا تكون إلا حالاً؛ إذ مراد الشاعر (ائتسما الما ماصفة، ولو جعلت (نصفين)
بدلاً ما تحلقت الماصفة؛ لأن المعنى- حيثن- (ائتسما بصفي المال)

(١) انظر: الانتصار ص ١١٥-١١٦

(٢) انظر التبع ٥١/٢

٣، انظر، شرح السيراني ١٥٨/٢-ب، وتحصيل عيني الذهب ٢٢٣/١

٤، انظر: تحصيل عيني الذهب ٢٢٣/١، ٣٧٩، والحرانية ٤٦٦/٥-٤٦٣.

٥، هو لبيد كما ذكر الأعمى في: تحصيل عيني الذهب ٣٧٩/١، وانظر: ذيل حيوان بيد ص ٢٣٠.

وقد استشهد به سيبويه على الفصل بين (ذا)، و(ها) بالواو، انظر: الكتاب ٣٥٤/٣

المسألة (٢٩)

الحال:

وقوعها اسم فاعل مؤكداً لعامل من المظن

قسم جمهور النحويين الحال قسمين^(١):

الأول: الحال المؤسّسة، وهي التي لا يترك معناها بدونها، نحو (جاء زيد ركباً)^(٢)

والثانية: حال المؤكدة، وهي التي يترك معناها بدونها^(٣)، وتنقسم ثلاثة أقسام

١ - المؤكدة لمضمون جملة، نحو (زيد أبوك عطوفاً)^(٤).

٢ - المؤكدة لصاحبها^(٥)، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً﴾^(٦)

٣ - المؤكدة لعملها، وهي ضربان:

الأول: أن تكون موافقة لعملها في المعنى دون اللفظ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَأَيْتُم مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَرَوْهُ﴾^(٧)، وهذا جائز عند جمهور النحويين^(٨).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٥٥/٢ وما بعده، وشرح الكافية ٢١٤/١، والإرشاد ص ٢٤١، ولإرشاد

٣٦٢/٢، وترجيح المقاصد ١٦١/٢-١٦٢، والمساعد ٤٠٢/٢ وما بعده

(٢) انظر: شرح الفصل ٦٤/٢ ولإرشاد ٣٦٢/٢، ويمكن هذا ضرب - أيضاً - (الحال الميَّدة) مفر الإرشاد ٣٦٢/٢، وترجيح المقاصد ١٦١/٢

(٣) انظر: الإرشاد ٣٦٢/٢، ومعني ٤٦٥/٢

(٤) أم أشهد بن عبد الله تعالى ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُخَلَّاتاً لِّمَعِينٍ﴾ من الآية (٩١)، من سورة البقرة. وإن كان أكثر النحويين لشهدوا به؛ لأن من العلماء من ذهب إلى أن (مُخَلَّاتاً) ليست مؤكدة، وإنما هي حال ثانية، والحال لأولى جملة (وهو الحق)، وهذا حال أصلي في قوله تعالى: ﴿وَيَتَكَفَّرُونَ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾، ومن ذهب هذا المنحى السهلي. انظر نتائج الفكر ص ٢٩٧

(٥) انظر: المعنى ٤٦٥/٢

(٦) من الآية (٩٩) من سورة يونس

(٧) من الآية (٢٥) من سورة التوبة

(٨) شنع وقرع الحال مؤكدة بمعناها الزمخشري، وابن الجاوي كما سيأتي

- والثاني: أن تكون موافقة به في المعنى والمعط، ولا تحو من أحد أمرين
- أ - أن تقع وصفاً غير اسم فاعل، ولا أعلم أحداً منع ذلك سوى مكري الحال المؤكدة لعاملها^(١١)
- ب - أن تقع اسم فاعل، وهذا موضع الاعتراض لسويه كما سيأتي بعد
- بين منهجه

وأي سيبويه.

يقول سويه: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُجِدت من لأفعال تنصب الفعل استعصب، أو لم تستعصب، وذلك قولك: (أقنماً وفد عهد لناس؟)، (وأقعداً وفد سار الركبان؟)، وكذلك إذا أردت هذا المعنى ولم تستعصب، تقول (أقعداً عليم الله- وفد سار الركبان)، (وأقنماً- قد علم الله- وقد قعد اناس)، وذلك أنه رأى رجلاً في حل قدس، أو حل قعود، فأرد أن يُسبِّهه فكأنه لفظ بقوله (نقوم قنماً)، (وأقعدُ فاعلاً)، ولكنه حذف استعصب ما يرى من الحال، وصار لاسم بدلاً من المعط بالمرء، فجري مجرى المصدر في هذا الموضع...»^(١٢)

سيبويه كف يُثبِّت من لعمري السالف- ينصب (أقنماً)، (وأقعداً) في المثالين على الحال مقدراً العامل المحذوف من عظيمهما، وهذا بدلٌ على أنه يُجبر ورود الحال مؤكدة لعامل من لفظها، وإن كانت اسم فاعل^(١٣).

ومن الحدير بالذكر أن لمرصّي نسب إلى سويه أنه يعبر (أقنماً) في مثال المتقدم مفعولاً مطلقاً^(١٤)، ولعله فهم ذلك من قول سويه: «... فجري مجرى المصدر

(١١) انظر الهامش ذا الرقم ٨١، من التصحيف السابقة

(١٢) بقصد سيبويه بقوله: «انتصاب الفعل» انتصاب المصدر؛ لأنه ذكر قبل هذا الباب بآياً نُصِّبَ به

المصادر على الحال. انظر الكتاب ٣٢٨/١

(١٣) يُريد سيبويه أن الحال للشاهدة إذا دلت على الفعل، وكان في الكلام معنى الإنكار حذف العامل في الحال. انظر شرح الرصافي ١٩٦/٢

(١٤) الكتاب ١/ ٣٤-٣٤١

(١٥) انظر شرح التبراني ١٩٧/٢

(١٦) انظر شرح الكافية ١١٦/١ وانظر أيضاً: باب الإعراب للإمام أبي حنيفة ٣٣١

في هذا الموضع». وربما يقصد سبويه بهذا أنَّ لِحال في هذا الموضع حُرَّتْ مجرى مصدر في الاستغناء بها عن اللفظ بالفعل، ومصدراً ذلك قوله يُعيد ذلك «وأجرت ... في الإصدار وأبدل مجرى المصدر»^(١)

الاعتراض ومناقشته:

ذكر أبو سعيد أنَّ بعض الحويزيين يُكره على سبويه تقدير العامل من لفظ الحال إذا كانت اسم فاعل؛ إذ يقول -بعد ن ذكر تقدير سبويه- (وهو يُكره بعض الناس لأن لفظ لعمل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وإذا جاء ذلك صُرف إلى أنه مصدر، لا اسم فاعل، كقولهم: أقاماً، مُريدُ أقاماً)، هكذا قال أبو العباس أميرة^(٢).

ويُتضح من هذا الصَّح ما يأتي

١ - أنَّ المُعترضَ والميزة يوقدن سبويه على أنَّ نصب اسم لفاعل في أمثاليه على الحال، ولكنهما يُخالفانه في تقدير العامل المحذوف؛ إذ يريان أنه لا يُقدَّر من لفظ الحال، ربما من معناه^(٣)، ولو قُدِّر من لفظها للزم توجيه نصب اسم لفاعل على المعنوي المطلق.

ب - أنَّ المسرد احتج للمعترض بأنَّ فعل لا يعمل في اسم فاعل الذي من لفظه، وإنَّ جاء ما ظاهره ذلك وَجَّه على أنه منصوب على المصدرية، كما في قول الزجاج^(٤):

قَمَ قَائِماً قَمَ قَائِماً صَادَقَتْ عَيْدُماً تَائِماً

(١) الكتاب ٣٤١/١

(٢) شرح السيرافي ٩٧/٢ ب، وقد نقده عنه الأعمش في: الكت ٢٨١/١، وابن يعيش في: شرح المنيل ١٢٢/١، ولم يُشير إلى أبي سعيد.

(٣) نظراً للنصب ٢٢٩/٣، قبله قنر الميزة العامل من معنى الحال، ولم يُقدِّر من لفظها؛ إذ يقول «والتفسير: اثبت قائماً».

(٤) سيبويه الجساس إلى امرأة من العرب في: شرح السهيل ٢٥٧/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ص ١٣٣، وم يُعزو في الحصاص ٢/٣، والمصاحفي ص ٣٩٤، ولأشباح ٣٦٢/٢، والعمري

وعند عرص لمسألة على ما قرره المحورون يتبين أن جمهورهم يذهب
سبويه^١، وقد حُجّ لسراي له من الحد قد تكون تأكيداً لعمل من نطقها، وإن
دلّ عليها؛ فبدأ على المصدر، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَرَسُولًاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾،
فـ(رسولاً) قد دلّ عليه (أرسلنا)^٢

أما مذهب المعترض، والمبرد فلم يسلّ حظاً لدى المحورين، إذ لم يخالف سبويه
شيئاً لعلم لا الزمخشري^٣، وابن العجيب^٤!

وعلى الرغم من موافقة هذين للمعترض والمبرد على معالجة سبويه
فياتهم وسعاً دائرة اسم؛ لشمل محي، لحدن مؤكدة لعملها، سواء أكان من
لغتها، أم لا

والذي عندي أنّ ما ذهب إليه سبويه، والجمهور يشهد له ما يأتي-
أولاً: أنّ المخالفين لسبويه يوافقونه على أنّ اسم الماعل في نحو (أقانساً) وقد
فقد الناس؟) بدلٌ من اللفظ بالفعل، والأولى أن يُقدّر لعل من لفظ م
هو بدلٌ منه، قديماً على المصدر

ثانياً: أنّ لسدح وردت فيه لحدن مؤكدة لعمل من نطقها، ومن ذلك الآية
انتي تشهد بها أبو سعيد، ومراة غير بن عامر، وحقق عن عاصم
قوله تعالى: ﴿وَسَحَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَشَمَسَ الْقَمَرُ وَالْجُودُ سُحَّرَتْ

(١) انظر: حلل القرامط ٢/١، وشرح السيرافي ٩٧/٢، وشرح بركاسي ٩٨/٢، وتلخيص المكارم
ص ٣٩٧، والخصير ٤٣٦/١، وشرح الجمل ٣٢٧/١-٣٩٨، وشرح التسهيل ١٩٣/٢، ٣٥٧،
والارتشاف ٣٦٢/٢، وترويض الماصد ١١٢/٢، وتوضيح المسالك ٣٤٢/٢، والفرائد الطيابة ٣٩٦/١،
وشرح الأسموني ٤٢٩/١

(٢) من الآية ٧٦، من سورة النساء

(٣) انظر شرح السيرافي ٩٧/٢، وقد نقل الأعمد كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر
المكت ٣٨١/١

(٤) انظر: المقصص ص ٣٤، ٦٣

(٥) نظر: الكافية ص ٦، وأما ابن العجيب ٢/١

(٦) هو خنص بن سيمان بن المغيرة، أبو عمر بن أبي داود الأسدي، نكوتي، أحد القرامطة عن عاصم
توفي سنة ١٨٠ هـ، انظر: غاية النهاية ٢٥٤/١-٢٥٥

بأمره ﴿١١﴾ وقولُ الراجزة لمتقدم أنما، وقول الشاعر^(١):

أَصَحُّ مُصِيحًا مِنْ أُنْذَى نَصِيحَتِهِ وَأَنْرَمُ تَوْقِي حَنْطِلَ لِحْدٍ بِاللَّعِبِ

ما تأويل لمصعب نَصَحَ، للفاعلين في هذه الشواهد بالمصدر فيَصَقُّهُ امرئٌ
أصمها: أَنْ بقاء الشيء على أصله أبلى من انتاويل.

والآخرة: أن ذلك التاويل لا يطرد في جميع ما سَمِعَ، مِنْ أحمله قولُ الراجزة (قم قائماً...)، وقولُ الشاعر: (أَصَحُّ مُصِيحًا...)، فَإِنَّ (رسولاً) في الآية السابقة -وهو كاسم الفاعل في دلالة الفعل عليه- يَتَّعَدُ تأويله بالمصدر؛ ولما لُت وقف التامخشري -وهو مثنى أطلقوا منع ورود الحال مؤكدة لعدمها- عند الآية فشرها به تَفْهَمُ منه أَنَّ (رسولاً) حالٌ لا مصدر، إذ يقول: «أي: رسولاً للناس جميعاً، لست برسول لعرب وحدهم، أنت رسولُ العرب ولعمري، كقولك: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾^(٢)، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولٌ لِلَّهِ إِلَانَكُمْ جَمِيعاً﴾^(٣)».

فهو كم ترى- يُشَبِّه (رسولاً) بكافّة، (وجميعاً)، وهذا يقتضيه معه معنى: الحال مؤكدة لعدمها من وجهين.

الأول: أن (جميعاً)، وكافّة، يُفِيدان لتوكيد، ما أشبههما فده معناهما والثاني: أنه وجه نصب (جميعاً)، وكافّةً على الحال^(٤)، وهذا يدل على أن (رسولاً) حالٌ -أنصاً- وليست مؤولة بمصدر.

وسهو هذا ما قرره عند حديثه عن قوله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّجْمَ﴾ الآية، إذ يقول: «أُفْرِسَتْ كُلُّهُمَا بِالنَّصْبِ على (وجعل النجوم مسخراتاً)، أو على

(١) من الآية (١٢) من سورة المحل، وانظر القراءة في السبعة من ٣٧٠، وهذه القراءات ٢٠٢/١ والفايد في القراءات العشر من ١٨٧

(٢) انظر البيه غير محرز في شرح التسهيل ٣٥٧/٢ وتساعد ٤١/٢. وشفا، العليل ٥٣٨/٢، وشرح التصريح ٣٨٧/١، وشرح الشواهد لبعضي ٤٢٩/١

(٣) من الآية (٢٨) من سورة سب

(٤) من الآية (١٥٨) من سورة الأعراف

(٥) الكشاف ٤٤٦/١

(٦) انظر المصدر السابق ١٢٣/٢، و٢٩٠/٣

أن معنى سحرته بالناس تصيرها راحة .. فكأنه قيل: «انفعكم بها في حال كونها مسخرة لما خلق له بأمره»، ويجوز أن يكون المعنى: أنه سحرها أنواعاً من لتسخير، جمع (مُسَخَّر) بمعنى (تسخير) ...»

فقوله «فكأنه قيل» ونفعكم بها في حال كونها مسخرة» معرٌ منه على أن (مسخرات) حال، وهذا ينقض توجهه بصفه؛ لأنه وجهه توجيهي:

١ - أن تكون (مسخرة) مفعولاً ثانياً لفعل محذوف تقديره «اجعل»

٢ - أن تكون مفعولاً مطبقاً.

بقي أن نحيط على أمرس لحظتهما عند قراءتي هذه لمسألة في كتب لحنوة:
الأمر الأول: أن أبا هيب، والمرادي، وحالد الأزهري نسبوا إلى لحنوة، ولمبردة،
والسبيلي إنكار لحال المؤكدة^١.

فأما القراء عيسى في كتبه (أسعس القرآن) بما يؤكد ذلك أو ينفيه
ومات لمبردة فقد تقدم أنه لا يسكر ذلك، وإنما يسكر ما كيدنا العامل من
بقظها إذ كانت اسم فاعل

ومات السبيلي ففي كتبه (تأنيج الفكر) معرٌ على جور وموضع لحال
مؤكدة لمصون جملة، ولعامها، إذ يقول: «ومعنى افعال المؤكدة أن يكون
معها كمعنى المفعول لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو اقم
قائماً، واحشيت صائياً، وأنا زيدٌ معروفاً، هذه هي أفعال المؤكدة في
الحقيقة»^٢.

والأمر الثاني: أن بن يعيش قد ناقض كلامه في مسألة لاعتراض: إذ نقس في
موضع كلام أسيراني حول لاعتراض ولم يُشترَ إليه، فقال: «وقد ساء (أقنماً
وقد قعد الساس؟)، وأقنماً وقد ساء (الركب؟)، فإن هذه أسماء فاعلين،
وهي منصوبة على الحال، وقد قنر سبويه العامل فيها بأفعول من
الفاظها على حد قولك: (أقنماً والساس فعوداً) ... فكأنه قال: ... (أقنم
قائماً؟)، وأقنم قاعداً؟، وحذفه استعفاءً، وقد أكره بعض الحريين.

(١) انكشاف ٣/٢ ع

(٢) انظر الانكشاف ٣/٢، وتوضيح المقاصد ١٦١/٢، شرح التصريح ٣٨٧/١

(٣) نتائج الفكر ص ٢٩٧، وانظر ألف - ص ٣٥٦

وقدر: **افعل** لا **يعمل** في اسم الفاعل إذ كان حالاً من لفظ **افعل** لعدم
مفادته؛ إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً، ولا يقعد إلا قاعداً؛ لأن لفعل
قد دل عليه، وإذا ورد شيء من ذلك فتأولته بالمصدر، والذي قدره
سيبويه لا يمحى؛ لأن الحار قد يرد مؤكداً، كما يرد المصدّر مؤكداً، وإن
كان الفعل قد دل عليه اسم الفاعل، قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ
رَسُولاً﴾، فذكر (رسولاً) وإن كان الفعل قد دل عليه - على
سبيل التأكيد^(١١).

فهو في هذا لنص - كما ترى - يقطع بجور جمال الفعل في اسم الفاعل الذي
من لفظه الواقع حالاً، وقد أكد ذلك في موضع آخر، حيث يقول - بعد أن ذكر أن
(تحييتاً)، و(قيساً) في قول العرب: (أَتَمِّيتُ مِرَّةً وَقَيْساً أُخْرَى؟)^(١٢) منصوبان على
لحال - «وهذه المسألة من قبيل قولهم: (أَقَامُوا وَقَدْ قَعِدَ لَيْسٌ؟)، لا أن الاسم
لمصوب - هـ - لم يكن مأخوذاً من فعل محتجج بتفسير فعل من غير لفظه،
وقيس - لو قُتِرَ من لفظه - (أَتَمِّتُ تَحِيَّةً مِرَّةً، وَتَمِّيتُ قَيْساً أُخْرَى؟)، كما ثبت
في قولك: (أَقَامُوا وَقَدْ قَعِدَ لَيْسٌ؟)^(١٣).

ولكنه يُعيد هذا مع إحصاء الفعل في اسم الفاعل الذي من لفظه، إذا وقع
حالاً؛ إذ يقول عند حديثه عن قوله تعالى ﴿أَيُّحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَحْنُقَ عِظَامَهُ يَوْمَ
الْحِسَابِ عَلَى أَنْ تُنْفَخَ نَسْفَةٌ؟﴾^(١٤) «وذهب بعضهم إلى أن تقديره (بلى نصر قادري)،
وهو ضعيف أيضاً؛ لأن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجر أن يعمل فيه فعل من
لفظه، لا تقول: (أَمَتَ قائماً)، وأنت تريد لعل؛ لأن الحال لا يُدْ فيها من فادته؛ إذ
كانت قصة في الحبر، وليس في ذلك فادته؛ لأنك لا تقوم إلا قائماً»^(١٥).

(١١) شرح المفصل ١٢٣/١ وانظر: شرح سيبوي ٩٧/٢؛ لتعرف أن امر يعيش تثنى كلام السري

(١٢) انظر هذا القول في الكتاب ٣٤٣/١

(١٣) انظر: الكتاب ٣٤٥/١

(١٤) شرح المفصل ٦٩/٢

(١٥) الأيتان (٤، ٤) من سورة النجم

(١٦) شرح المفصل ٦٩/٢

المسألة (٣٠)

الحال:

وقوع المصدر النكرة بعد (أما) حالاً أو مفعولاً له

عقد سيبويه باباً للمصدر الواقع بعد (أما) سواء (باب ما يتصل من
مصادر: لأنه حالٌ صدر فيه المذكور) ، وذكر كلاماً طويلاً ملخصه أن المصدر بعد
أما، إما أن يكون نكرة، ومما أن يكون معرفة

مما أن كان نكرة فهو تميم يُرجعون نصبه على (حال، فيقولون) (أما علماً
مقالته)، ولا يصحون رفعه على الابتداء، أما العجائزون فيصوبه مفعولاً له
وإن كان معرفة وجب رفعه على الابتداء عند بني تميم ؛ لأنه لو نُصب بكان
-عندهم- حالاً، وانحدر لا تكون معرفة، أما العجائزون فأحذروا نصبه؛ لأنهم يجعلونه
مفعولاً له، وهو يأتي نكرة ومعرفة، وذلك نحو (أما اعلم مقالته) (١).

وأجر سيبويه في نحو مثال لأخير أن يكون المصدر منصوب مفعولاً به، حيث
يقول: «إذا قلت: (أما الصرت فصارباً) فهذا يتصب على وجهين: على أن يكون
(الصرب) مفعولاً كقولك: (أما عبد الله فإنا صارباً)، ويكون نصباً على قوله:
(أما علماً فعلم)» (٢).

وبهذا يُرَدُّ على المردى، وبني عقيل الذين نسب إليه وجوب توجيه نصب على
المفعول له في التعريف والتكثير (٣).

وذكر السمرقي، وابن مالك أن سيبويه يُجيز -أيضاً- نصبه على المفعول

(١) الكتاب ٢٨٧-٣٨٤/١ ويعني سيبويه بهذا ذكره في الكلام قبل (أما) لأنه لا بد أن

يتقدم على (أما)، كلامٌ يُذكر فيه المصوب بالرفع (نظر: شرح الرماني ١١٧٢/٢)

(٢) وتكون الجملة التي بعده خبراً له، وينقل العائد إلى المبتدأ، فيكون التفسير (أما العلم فهو علم به)،

نظر: الكتاب ٢٨٦/١

(٣) انظر: شرح السمرقي ١٢١٢/٢-١٢٢٠/١، وشرح الرماني ١١١٦/٢-١١١٧/١

(٤) الكتاب ٣٨٥/١، وانظر شرح السمرقي ١٢٣/٢.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١٣٩/٢، والمساعد ١٦/٢.

مطلق^(١)، وفيها ذلك من قوله: «ويكون نصباً على قولك: (أَمَّ عَمَّا نَعْلَمُ)»
والذي يظهر لي أنَّ مرده بهذا أنَّ المصدر منصوبٌ على المفعول له؛ لأنَّ ما ذكر
(أَمَّ علماً وعالماً) أجاز أن يكون المصدر مفعولاً له عند أهل الحجاز، وحالاً عند
شيء تميم، وتعيَّن -هنا- الأوَّل؛ لأنَّ المصدر معرَّفٌ.
أمَّ العامل عنده في حال النصب فأحد شيئين:

١ فعل انشروط لمقدَّر النبي دَلَّتْ عليه (أَمَّ)، ويكون استقدير: (مهم) يُذكر
لشيءٍ بلعلم فإنَّ عالماً سه، أو (مهم) يدكر الشيء في حال علم
فإنَّ عالماً).

٢ - ما بعد انفاء شريطة ألاَّ تقرن انفاء بما يعتنق صلباً ما بعده فيما قبله
كـ(لا) النافية للجنس في نحو (أَمَّ العلم فلا علم عنده)
وهذا ما يشعر به قوله في أول الباب «وعمل فيه ما قبله وما بعده»^(٢)، وقوله
في آخر الباب: «واعلم أنَّ ما يستصحب في هذا الباب والذي بعده، أو قبله من الكلام
قد عمل فيه»^(٣).

الاعتراض ومناقضته:

ذكر لسير في أنَّ ثعلباً اعترض سيبويه فيما قرَّره في حدِّ لباب، بقول أسير في:
«ورأيت ثعلباً ذكر هذا لباب من كلام سيبويه، فساق كلامه، ثم اعترض عليه
سؤالات من غير إكراه، فقال: من أين قدَّر ما قاله، ولم يرد على شيء يُحصل؟
وحكى لبراء أشياء، لم تُصَرِّحها، وأنا أسوق ما قاله، وما قاله الكسائي والأخضر»^(٤)

(١) انظر شرح السيراني، ١٢٣/٢، وشرح السهيل ٣٢٩/٢

(٢) الكتاب ٣٨٤/١

(٣) المصدر السابق ٣٨٧/١، ونظر -أيضاً- شرح السيراني ١١٩/٢-ب، ١٢٠-أ، ١٢٢-ب، وشرح الرماني

١١٧/٢-ب، والناسخ ١٤/٢

(٤) هو هي بن المبارك الأحمر، تلميذ الكاشي، من تحوي الطبقة الكوفية الثالثة، توفي سنة «١٩٤ هـ»

تقريباً، انظر: طبقات الزبيدي ص ١٢٤، وإنباء الرواة ٣١٢/٢-٣١٧.

وذلك شيءٌ يسيرٌ نَزَرًا^١.

هذه ما ذكرنا لسببها، ولا يعني ما فيه من عموماً لم يكشفه المصدر^٢؛ وقد نصحتُ الحرث بحقيقة الاعتراض، إلا أنها - فيما يبدو لي - لا تبدو من أن تكون أحد أمرين؛

الأول: أن تكون الاعتراض لوجود ذلك عن العرب، فإن كان كذلك فيرد أن سيبويه ثقة لا يصح الشك فيما حكاه عن العرب.

والثاني: أن يكون لفعل نصب المصدر بعد (أف) قياساً مطرداً^٣، وهذا أرجح الاحتمالين؛ لأنه قال - كما نقل السيرافي - «وذلك شيءٌ يسيرٌ نَزَرًا».

فإن كان هذا محذور الاعتراض فلا أحب سبويه يقيس على شيء لم يشع في كلام العرب، ويؤيد ذلك أن لسبويه وفقده على لحكم بالطرد وتوقع المصدر منصوباً بعد (أف)^٤، وإن حاله بعضه في توجيه نصب كالأحش والكميس، بد نصبه الأحش على المفعول المطلق في التعريف والتكثير^٥، ونصبه الكوميس على المفعول به لفعل معتر على حسب المعنى^٦ وتبعهم ابن مالك^٧، وابن

(١) شرح السيرافي ١١٩/٢

(٢) أجدت كتب البحر التي ظلمت عليها على إفعال هذا الاعتراض.

(٣) ذكر ابن هشام في: أوضح لمالك ٨٧/٣ ما يفهم منه أنه لم يلبس ذلك سوى ابن مالك وبه، وهذا ليس صحيحاً، بل أول من حكم بالطرده سيبويه، كما يفهم من كلامه في الكتاب ٣٨٧-٣٨٤/١

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٢٩/٢، والأرواشاف ٣١٤/٣، وتوطيح المقاصد ١٣٩/٢، والمساعد ١٧٤/٢، ١٥٠، ولقاء العييل ٥٢٤/٢-٥٢٥

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٢٩/٢ ونحو من نفيد هذا الإشارة إلى أن القارسي ذكر - نقلاً عن بعض نسخ الكتاب - أن الأختى قد عطف سيبويه في نصب المصادر بعد (أف) على الحال، وقد رد القارسي هذا التفسير.

انظر: المسائل البصريات ٦٦٢/١-٦٦٣

(٦) انظر: توطيح المقاصد ١٣٩/٢، والمساعد ١٧٤/٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢٣٠/٢

هشام^{١١}، وبعض المفاصلة^{١٢}، ونسب ابن عقيل إلى السيرافي أنه يُجيزه^{١٣}، وليس في (شرح الكتاب) ما يُشعر بمخالفة السيرافي لمسيبويه في هذا الباب.

(١١) انظر: الفسي ٥٨٨/١-٥٩٠

(١٢) انظر: المساعد ١٦/٢

(١٣) انظر: المصدر السابق

المسألة (٢١)

الاستثناء:

اتباع المستثنى للمستثنى منه

اتَّفَقَ المحرِّرونَ على أنَّ لاسْتِثْناءَ، إذْ كانَ تامَّاً متَّصلاً مفعلياً^(١) جَرَّ منه إِبْتِداءَ
المُسْتثنى للمستثنى منه^(٢)، نحو (أما جاء للقومُ إلا ريذاً)، ولكن من أيِّ التوايغِ ههنا؟

والجوابُ سيُبوِّيه:

ذهب سيِّبويه إلى أنَّ المُسْتثنى إذْ أُنْبِغَ المُسْتثنى منه كانَ بدلاً، وَحُجَّتْ بِذلك
بِجَوْرِ حذفِ المُسْتثنى منه وَدَحْلَالِ استِثْنائِهِ مَعْنَاهُ، وهذا من حَصَانَتِ الدَّلِّ، يَنْبَغُ
مَقَرُّرٌ ما تَضَمَّنَ «أما بابٌ ما يَكُونُ المُسْتثنى فِيهِ بدلاً ما يُنْفِي عَنْهُ ما يُدْخِلُ فِيهِ،
وذلك قولك: (أما أَسِي أَحْلاً إلا زَيْداً)، (أما مَرُوثٌ بأَحَدٍ إلا زَيْدٌ)، (أما رَأَيْتُ أَحْداً
إلا زَيْداً) جَعَلْتَ المُسْتثنى بدلاً من الأولِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (أما مَرُوثٌ إلا يَزِيدٌ)، (أما
أَتَاسِي إلا زَيْداً)، (أما نَقِصْتُ إلا رَيْداً)، كما تُنْفِي دَا قُلْتَ: (مَرُوثٌ بِرَجُلٍ رَيْداً)
فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَمَرْتُ بِرَيْدٍ)، فَبِهذا وَجْهُ لِكَلَامِ ن تَحْصُلُ اسْتِثْنائِي بدلاً من الذي فِيهِ،
لأنَّكَ تَدْخِلُهُ فِيمَا أَمَرْتَ مِنْهُ الْأَوَّلُ»^(٣).

وَلَمْ يَكُنْ بِسُوءِ أَوَّلٍ من ذهب إلى ذلك، فَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ شَبَحَهُ الْحَلِيلُ^(٤)، ثُمَّ

(١) يُقْصَدُ بِالتَّامِّ ما ذُكِرَ فِيهِ اسْتِثْنائِيٌّ مِنْهُ، وَيَتَّصِلُ ما كانَ فِيهِ اسْتِثْنائِيٌّ بِبَعْضِ المُسْتثنى مِنْهُ.

(٢) انْظُرْ: الْكِتَابَ ٣١٩/٢، وَمَعْنَى الْقُرْآنِ لِلْقَوْمِ ١٦٦/١ ١٦٧، وَالْمُقْتَضِبُ ٣٩٤/٤، وَالْإِبْطَاحُ الْعَصْدِيُّ
ص ٢٢٦، وَالْمُقْتَضِبُ ص ٦٨، وَشَرْحُ التَّهْجِيلِ ٢٨١/٢ وما يَتَّبَعُ.

وَقَدْ فَصَّلَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّهْجِيلِ ٢٨٢/٢ مُسَالَكَةً، فَرَجَعَ الْإِتْبَاعَ إِذْ كانَ لاسْتِثْناءَ عَمِيرِ مَرْثُودٍ
بِهِ كَلَامٌ، وَعَمِيرٌ مَرِاحٌ لَمْ يَكُنْ مَرْثُوداً بِهِ كَلَامٌ نَحْوُ (أما قامَ القومُ إلا زَيْداً) رَافِئاً عَلَى شَيْءٍ ثَلَاثٍ: (أما
القَوْمُ إلا زَيْداً)، لَوْ كانَ المُسْتثنى وَالْمُسْتثنى مِنْهُ مُتَبَعَيْنِ نَحْوِ (أما تَبَّ أَحْلاً في الحَرْبِ لَبَّابٌ يَمْعُ
الْبَاسِ إلا رَيْداً) وَجَعَ النَصْبَ، وَكَمَلْتُ فَعَلَ الرَّعْشِيُّ فِي: شَرْحِ الْكُنَافَةِ ٢٣ / ١. انْظُرْ: أَيْضاً -
الْإِشْطَارُ ٣٠١/٢.

(٣) الْكِتَابُ ٣١٩/٢.

(٤) انْظُرْ: الْمَصْرِفَ السَّابِقَ ٢٣٥/٢.

تبعهما البصريون^{١١}»

الاعتراض ومناقشته:

ذكر سيراى أن شعباً قد اعترض سويه في جعله المستثنى بدلاً من المستثنى منه عائلاً: «ككيف يكون بدلاً، والأول عنقسي، وما بعد (لا) موجباً؟»^{١٢}

فهو - إذن - يريد جعل المستثنى بدلاً من المستثنى عنه؛ لأنّ لبدل بواقع المدلّ منه في المعنى، والمستثنى في هذا موضع يعالف مستثنى منه؛ لأنّ الحكم مثبت للمستثنى، ومنقضى عن المستثنى منه.

وقد اطلق شعباً في اعتراضه من مذهب الكوفيين، وهو جعل ما بعد (لا) معطوفاً على ما قبلها، وليس بدلاً^{١٣}

وهكذا يثبت أنّ النحويين المتقدمين اختلفوا فريقين فريق البصريين، ويرى رأي سيبويه، وفريق الكوفيين، ويرى رأي ثعلب.

وعند عرض المسألة على ما قرره المتأخرون يثبت أنهم لم يخرجوها عن دائرة المدحسين؛ إذ ذهب جمهورهم إلى ما ذهب إليه لجيل، وسيبويه، والبصريون، ووقفوا من مذهب الكوفيين وعتراض شعب موقعين:

الأول: عدم التعرّض لهما، وهذا ما يظهر عند جماعة من أبرزهم.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٨٢، وشرح الكافية ١/٢٢٢، والارتشاف ٢/٣٠٠-٣٠١ وتوطيع المقاصد

١-٤/٢، والمضي ١/٧٠، والمساعد ١/٥٩٠، وشرح الأشعرى ١/٢٩٢

(٢) شرح السيراى ٢/١٠١، وانظر - أيضاً - شرح المفصل ٢/٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٢ وشرح الكافية ١/٢٣٣، وشرح الأشعرى ١/٢٩٢

(٣) انظر معاني القرآن للقرطبي ١/١٦٧، وشرح السيراى ١/٣٠١، وشرح مفصل ٢/٨٢ وشرح التسهيل ٢/٢٨٢، وشرح الكافية ١/٢٣٢، والارتشاف ٢/٣٠١، وتوطيع المقاصد ١/٤/٢ والمضي ١/٧٠، والمساعد ١/٥٩٠، وشرح الأشعرى ١/٢٩٢

بنُ البَراج^(١١) ولزجاجي^(١٢)، ولفارسي^(١٣)، ولزماني^(١٤)، واسي جني^(١٥)،
والصيمري^(١٦)، والجرجاني^(١٧)، والمجاشعي^(١٨)، والشلويني^(١٩)، والأردبي^(٢٠)
وابن عصفور^(٢١)، والمالقي^(٢٢)، والمرددي^(٢٣).

والثاني: ردُّهما، ولعلَّ قول من أشار إلى ذلك لمبرِّه، إذ يقول: «إبان تان صانن
ما يالْ أزيد» موجِّهاً، و(أحد) منغياً، ألا حلَّ محلَّه؟ حين: قد حلَّ محلَّه
في العامل، و(إلا) له معناه^(٢٤).

فهو يفترض سؤالاً يتفق مع عترض شعب سيمونه ويحيي عنه بأنَّ المشتى
بدلٌ من المشتى منه في عمل العامل، ولا يُنظر إلى حثامتهما في لحي وإيجاب:
لأنَّ هذا مقتضى وقوع (إلا) بينهما

وقد أخذ السيرفي ما قرَّره المرد وزاده يصحاً، فقال «ويجواب عتْ قاله حمد
بن يحيى أنه بدلٌ منه في عمل العامل فيه: ودك آتَا يد قنن (م أُناسي أُنحَلْ)

(١١) انظر: الأصول ٢٨٢/١

(١٢) انظر: الحمل ص ٢٣

(١٣) انظر: الإيضاح لبعضني ص ٢٢٦

(١٤) انظر: معاني الحروف ص ١٣٦

(١٥) انظر: نلمح ص ١٥٠

(١٦) انظر: الثبيرة والتذكرة ٣٧٥/١

(١٧) انظر: المختصر ٧٠٧/٣

(١٨) انظر: شرح عبس الإعراب ص ١٦٨.

(١٩) انظر: الرطة ص ٣١٠

(٢٠) هو حمد بن عبيد الله الأردبي، جمال الدين، المشهور بـ«مسي راد»، توفي سنة «٩٤٧ هـ»، انظر

كشف الظنون ١٨٥/١، ومعجم المؤلفين ١٧٨/١٠، ونظر رايه في شرح الأنسودج ص ٥٥

(٢١) انظر: المخرَّب ص ١٨٦

(٢٢) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن راشد، أبو جعفر المالقي توفي سنة «٩٧ هـ»، انظر البقية

٣٣١/١ ٣٣٧، وانظر رايه في: وصف لباني ص ١٧٣

(٢٣) انظر الجسي الدسي ص ٥١٥، وفي: توضيح المقاصد ١٠٤/٢ ذكر الرائيين بعد ترجيح الأصحاء، وكذلك

عمل نسيمي في: شعاع العبدل ٥٠٠/١

(٢٤) تقتضب ٣٩٥/٤

والرفع لأحد، هو الثاني، وإذا ذكر أحد فقط - (أم أنسي إلا ريثك والرفع هو أنسي) نصاً، فكل واحد من أحدهما، وارتفع يرتفع به (أنسي)، دُفرد به، فإذا ذكرتهما جميعاً فلا بُدَّ من أن يكون لأو منهما يرتفع بالفعل؛ لأنه يتصل به، ويكون الثاني تبعاً له، كما يتبعه إذا قلنا: (جاءني أخوك زيداً)، لا يعد (زيداً، فاعلاً؛ لأن (أخوتك) بالتضام يرفع صدر فعلاً، وارتد) بدل منه.

وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يعرّجهما عن النفي؛ لأن من ذهب البديل في ذلك أن يقتدر الأول في تفسير ما لم يذكر، والثاني في موضعه الذي رتب منه، فإن كان الفعل الذي ارتفع به الأول - إذ لم تذكر لأو - عمل في الثاني في موضعه الذي رتب منه علمت متى دُكر - أن الثاني بدل منه؛ لأن الفاعل لا يكون أكثر من واحد، وقد يقع في العطف والصفة ما يكون الأول موجباً، والثاني منقياً

فأما العطف (جاءني زيد لا عمرو)، فالأول موجب، والثاني منقياً، وحينما في النفي والإيجاب لدحون (لا) بينهما، وأحدهما معطوف على الآخر، وكذلك (أم) تأتي أحد إلا ريثك، اختلف في النفي والإيجاب لدحون (لا)، بينهما، وأحدهما بدل من الآخر، وتعمل في الصفة: (مررت برجل لا كريم ولا بيبس) ... وأحدهما "موجب" والآخر منقياً.

فالسيراني إذاً يؤكد ما قرره المبرد، مصفاً إليه احتجاجاً آخر، وهو أنه كما جاز اختلاف معطوف والمعطوف عليه، والموصوف والصفة في النفي والإيجاب جاز ذلك - أيضاً - في البديل والمبدل منه.

وقد أخذ ما قرره السيراني من يعيش^(١)، والرضي^(٢)، والاشموسي^(٣) وفي مقدس هؤلاء، ونف يئ منك مريحاً مذهب الكوفيين^(٤)، يقولون (ولمقري العطف أن يقول: تعالّف الموصوف والصفة كما لو لم يتحالف؛ لأن نفي الكرم والعبادة

(١) الظهير في أحدهما يعود إلى الموصوف والصفة

(٢) شرح السيراني ١/٣، اب ٢، ١١

(٣) انظر: شرح المفصل ٨٢/٢، وقد نقل عن السيراني بتصريحه قلبي، ولم يشر إلى أبي سعيد

(٤) انظر شرح التكاية ٢٣٣/١

(٥) انظر: شرح الأشموسي ٣٩٢/١، وقد نقل عن أبي أحمد من السيراني

[يعني في نحو: مهوتٌ برجل لا كرم ولا بيبس] ثبتت لضعفهما، وليس لضعفهما تخفيفٌ لمستثنى والمستثنى منه، فإنَّ جعلَ (زيد) بدلاً من (أحد) -إذا قيل- (ما فيها أحدٌ لا زيداً) -يلزم منه عدمٌ لتظهير: لا يدل في غير محلِّ اسراعٍ إلا وتعلقُ العاملِ به مسببٌ لتعلقه بتبديلِ منه، ولا أمرٌ في (زيد)، و(أحد) بخلاف ذلك، فصعفٌ كونه بدلاً؛ إذ ليس في الإنسان ما يُشبهه، وإنَّ جعلَ معطوفاً لم يدرم من ذلك معالجة المعطوفات، بل يكون مظهر معطوف - (لا)، و(بل)، و(كرو)، فكان جعله معطوفاً أولى من جعله بدلاً^(١).

فهو -ذن- يُضعفُ مذهب البصريين؛ لأنَّ جعلَ المستثنى بدلاً من المستثنى منه لا مظهر له في المسلات، بينما جعله معطوفاً -كما يرى الكوفيون- له ما يُشبهه في المعطوفات، وهو بهذا يردُّ احتجاج السيرافي المتقدم ويبدو أنَّ ابن مالك لم يتردد بذلك؛ إذ نقل الرضي عن بعض المتأخرين تصحيح مذهب البصريين؛ لأنَّ مستثنى «لو كان بدل لبعض الصمير، وليس من بدل لكس، ولا الاشتغال، فهو شيئاً ببدل الغلط، وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام».

وقد أجاب الرضي عن هذا قائلًا: «والجواب أنه بدل لبعض، ولم يخرج إلى الضمير؛ لقربة الاستثناء المتصل؛ لإدراكه أن مستثنى بعض المستثنى منه»^(٢) ويرجح مذهب البصريين -فيما أرى- ما يأتي:

١ - أنَّ جعلَ (لا) حرفَ عطفٍ كما يرى الكوفيون -يُصحِّفه بها قد تأتي بعد لعامل، نحو (ما أتاني إلا زيداً)، والعاطف لا يلي لعامل، وهذا قد نُقل عن بعض النحويين^(٣).

وأجاب عنه ابن هشام بأنَّ العاطف -هـ- لا يلي العامل في التقدير؛ لأنَّ

(١) شرح التسهيل ٢٨٢/٢، وأشار إلى أنَّ ابن مالك في شرح الكافية شاذية ٢٨٢/٢ أطلق مصطلح الإكباح، ولم يبيِّن آخره على اليد، أم على العطف.

(٢) شرح الكافية ٢٢٢/١-٢٢٣، وانظر أيضاً: المسعد ٥٦٠/١، فقد ذكر ابن عقيل نحو جواب الرضي.

(٣) انظر المفاتيح ٧٠/١، والمسعد ٥٦١/١.

لأصل (ما أتني أحدٌ إلا زيداً)^(١)

وهذا الجواب فيه نظرٌ ؛ لأنه يقتضي إطراد حذف المعطوف عليه -مت- مع عدم الدليل.

٢ - أنه يجوز حلال مستثنى محل مستثنى منه فيقال: أما أتني إلا زيداً، وهذا من خصائص ليدل، ولا يجوز في العطف.

٣ - أنه يقال: أما عدي أحدٌ غير زيدٍ، فتجعل (غير) بدلاً من المستثنى منه، فكذاك يُجعل المستثنى به (إلا) طرداً للقاعدة.

(١) انظر المعنى ٧٠/١، وتشير إلى أنّ ظاهر كلام ابن هشام ترجيح مذهب الكوفيين، بينما نجد في شرح شعير الذهب ص ٢٦٥، وأرجح المسألة ٢٥٨/٢ يرتضى مذهب البصريين

المسألة (٢٢)

الاستثناء:

إعراب (غير) في قول الفرزدق:

وما سجنوني غير أتي ابن غالب

أشد سجنوني قول الفرزدق^(١):

وما سجنوني غير أتي ابن غالب وأتي من الأثرين غير لزعيف

ودهب إلى أن (غيراً) أولى منصوبة على الاستثناء، لقطع، وجعل المعنى

ولكني ابن غالب^(٢)وقد وافقه الأحمش في (معاني القرآن)^(٣).

الاعتراض ومناقشته:

أورد سيري نقد لسبويه في هذا الموضع مجملًا^(٤)، ونص النقد كما

جد في (الانصار) لابن ولآه- هو «ذهب [أي سبويه] إلى أن هذا البيت استثناء

ليس من الأول، وليس كما قال، وهو قول الفرزدق»

وما سجنوني غير أتي ابن غالب

وانما أراد (وما سجنوني إلا لكرمي، أو حسداً منهم؟ لأتي ابن غالب)^(٥)

ويتبين من هذا أن المبرد ينصب (غيراً) على المعنى له، ويجعل الاستثناء

مفعلاً لأنّ ظاهر توجهه سبويه يؤدي إلى أن لفرزدق م يسجن، وهذا خلاف الرابع

(١) انظر ديوان الفرزدق ص ٣٧٢، والكتاب ٢/٢٢٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٦/١، وشرح أبيات

سبويه لمحاسن ص ٢٤٥، وشرح السيرافي ١١٥٨/٣، وشرح الرماني ٦٣٨/٣

والزهادة أطراف الأديم: وزوال السوء، انظر الداس (وعلى)

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٢٧

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٦/١

(٤) انظر شرح السيري ١١٥٨/٣، وقد نقله الأعلام في السك ٦٣٠/١-٦٣١.

(٥) الانصار ص ١٧٩

وقد تنصر سيبويه ابن ولاد^(١)، والميراثي^(٢)، والأعلم^(٣)، فأنشئوا^(٤) تأويله جائز
على أن الشاعر لم يعد سجد سجنًا؛ لأنه لم يلحقه دلاء.
وأضاف ابن ولاد^(٥) في هذا ردًا حمل المبرد البيت على تقدير لام لتعيين، محتجًا
بأن (غيراً) إذا أضيفت إلى (أ) لم يجر أن يقتل دخول اللام على (أ)؛ لأن ذلك
يؤدي إلى إضافة (غير) إلى الحار والمحرور، وهي صمتعة لأنها بشرية الإضافة إلى
لجملة، و(غير) لا تصاف إلى الحمل^(٦).
وهذا الرد سي نظري- مدفوع؛ لأن اللام تقتل دخولها على (غير)، وليس
على (أ).
ولم يرجح -عندي- ما ذهب إليه المبرد لأنه يجعل الكلام على ظاهره، وفيه
المنعنى الذي في تأويل سيبويه؛ ذلك أن حصر سبب سجن أشاعر في كونه ابن غالب
دليل على عنوة متركه.

(١) انظر: الانتصار ص ١٧٨ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح السيراثي ٢١١٥/٣.

(٣) انظر: تحصيل عيسى النعماني ٢٦٧/١، أم في: الكت ٦٣-٦٢ ٦٣١ فقد نقل كلام السيراثي، ولم
يُشر إليه.

(٤) انظر: الانتصار ص ١٧٨ وما بعدها.

المسألة (٣٣)

خبر (ليس):

تقديمه عليها

تنقسم (كرا) وأخوتها بالنظر إلى تقديم أخبارهنّ عليهنّ ثلاثة أقسام^(١)
القسم الأول: (كرا)، و(أصحى)، و(أصبح)، و(أمر)، و(أظن)، و(بات)،
و(صار)، وهذه يحوز تقديم أخبارها عليها ما لم يمنع مانع، و يوجباً
موجباً- يوجب النحر^(٢)

والقسم الثاني: (دام)، وهو مشتقّ على منع تقديم خبره عليه^(٣)

والقسم الثالث: بقية أخوات (كرا)، وهي نوعان:

أحدهما: (زال) وأخوتها، وفي تقديم أخبارها عليها ثلاثة آراء^(٤):

أ - الحواز مطلقاً، وهو مذهب جمهور الكوفيين

ب - المنع مطلقاً، وهو مذهب القراء.

ج - التفصيل، فإن كانت مفعلة بـ(ما) لم يحوز لتقديم، وإن كانت مفعلة

بغير (ما) جاز.

ولآخر: (ليس)، وتقديم خبره عليه هو موضع هذا الاعتراض، كما سيوضح بعد

تحقيق رأي سيبويه.

وأي سبويه:

لم يرد في كتاب سيبويه نصٌّ على جواز تقديم خبر (ليس) عندها، أو منعه

ولنا خالف أنقل عنه على النحو الآتي

أ - من المحوئين من نسب إليه الجواز، ومن أبرز هؤلاء السيرافي^(٥)،

(١) انظر شرح التمهيد ٢٤٨/١

(٢) نظر المصدر السابق

(٣) نظر المصدر السابق

(٤) انظر شرح السيرافي ٢٠٩/١

وَابْنُ جَنِّي^(١) وَابْنُ السَّيِّدِ^(٢) وَصَدْرُ الْأَفْضَلِ^(٣)، وَابْنُ مَعْشَرٍ^(٤)
وَالشَّلَوِيِّينَ^(٥)، وَابْنُ مَالِكٍ^(٦)

وهؤلاء تسكوا بنصين في (الكتاب) قد يفهم منهما الجواز
النص الأول: قولُ سيويه -بعد حديثه عن اختبار نصب الاسم لشعول عنه-
لعطف جملة على جملة فعلية: «ومثل ذلك (كنت أحاك وزيداً كنت له
حاً: لَأَنَّ (كنت أحاك) بمنزلة (أضربت أحاك)، ونقول: لستُ أحاك وزيداً
أعنتك عنه)؛ لأنها فعلٌ، وتصرفٌ في معناه كتصرف (كان)»^(٧).
فهو في هذا النص يُقرّر أنّ (ليس) كـ(كان) في التصرف، والتأثير في
التركيب، وهذا قد يفهم منه أنه يعجز تقديم خبر (ليس) عليها، كما جار
تقديم خبر (كان).

والنص الثاني: قوله -عند حديثه عن اختيار نصب الاسم لشعول عنه بعد
عمرة الاستعهم- «ومثل ذلك (أعذ بك كنت مثله؟: لَأَنَّ (كنت) فعلٌ،
والجمل مضافٌ إليه، وهو منصوبٌ، ومثله (أزيداً لستُ مثله؟: لَأَنَّهُ
فعلٌ، فصار بمنزلة قولك (أزيداً لقيتُ أخاه؟)، وهو قول الخليل»^(٨)
ومس استدلال النص الثاني أبو سعيد السمرائي، حيث يقول: «وقد فهم
من قول سيويه في هذا الموضع أنه يُجيز (فانماً ليس زيداً)، فيقدم خبر
(ليس) عليها»^(٩).

(١) انظر: الخصائص ١/٦٨٨

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطيوسي، من علماء الأندلس، ترقى سنة «٥٢٩ هـ» انظر إنباء
الرواة ١٤١/٢-١٤٣ والبقية ٢/٥٥-٥٩، وانظر ب نفسه إلى سيويه في: إصلاح الحسن ص ١٤٠

(٣) انظر النحير ٢/٢٩٨

(٤) انظر شرح المفصل ٧/١١٤

(٥) انظر شرح المقدمة الخروية ٢/٧٧٣

(٦) انظر شرح السهيل ١/٣٥١

(٧) الكتاب ١/٨٩

(٨) انظر السابق ١/١٠٩

(٩) شرح الميراني ١/٢٠٩، وقد نقل الأعلام كلام السمرائي بتصريف، ولم يشر إليه، انظر النكت ١/٢٢٢

ب - ومن النحويين من فهم من كلام سيبويه المنع ومن هؤلاء الجرجاني، واستدل بقول سيبويه بعد أن ذكر (كان) التامة: «فأنت (ليس) فإنه لا يكون فيها دسة» لأنها وُضِعَتْ موضعاً واحداً، ومن ثم لم تصرف تصرفاً لفعل الآخر^(١).

يقول الجرجاني: «وليس لصاحب (الكتاب) في ذلك نص، وقد استدلل بعض أصحابنا على أن منعه جواز تقديم حبر (ليس) عليها بمسألة من كتابه، وقد ذكرت ذلك في (المفني) ^٢، ويكفي وجه تعريبها من الدلالة، وفي كلامه دليل على ما ذكرنا»^(٣).

ج - ومن النحويين من يرى أن سيبويه لم يعرض لتقديم حبر (ليس) عليها مطلقاً، فلا يصح أن يُنسب إليه الجواز أو المنع، ومن هؤلاء أبو الركات الأنباري^(٤).

وانذي أرجحه ما ذهب إليه الفريق الأول، وهو أن سيبويه يُجيز تقديم حبر (ليس) عليها؛ إذ يأتي:

١ - أن مرد سيبويه بعدم تصرف (ليس) في النص الذي استدلل به الجرجاني وبأن شبهه هو الاختصار فيها على صيغة الماضي، ويؤيد هذا أنه ذكر في موضعين آخرين - كما تقدم - أنها تتصرف تصرف (كان).

٢ - أن سيبويه أجاز - كما تقدم - تقديم مصدر الحبر نحو (أريد) لمتا^(٥)، فإذا أجاز تقديم مصدر حبر تقديم المصدر.

٣ - أن المصادر أجمعت على أن الجوز مدحج متعدي لمصري^(٦)، فهو كن سيبويه يخالفهم لذكرت المصادر ذلك.

(١) الكتاب ٤٦/١، وانظر أيضاً - ٤٠٠/٢، و ٤٢٢/٤.

(٢) (المص) كتاب الجرجاني، شرح فيه إيضاح الفارسي شرحاً مطولاً، واختصره في (المختصر).

٣ المختصر ٤٠٩/١.

(٤) انظر الإنصاف ١٦٠/١.

(٥) انظر: الإيضاح العنبري ص ١٣٨، والتبيين ص ٣١٥، وشرح المفصل ١٠٤-٧ ولا تشك.

٨٧/٢.

الاعتراض ومناقشته:

- ذكر السيرافي "بعد أن نسب إلى سيبويه جواز تقديم خبر (ليس) عليها أنه
«قد تنكر بعض التحويين تقديم خبرها عليها»، والمكرون هم لكوفيون^(١)، ورسُ
السراج^(٢)، ونُسب -أيضاً- إلى المبرد والزجاج^(٣)، واحتج هؤلاء لمذهبهم بما يأتي^(٤) -
أَنَّ (ليس) أشبهت (ما) في نفي الخبر، فتُعمل عليها في منع التقديم،
كما حُست (ما) عليها في لإعمال عند العجائزين.
- ب - أَنَّ (ليس) قد نقصت عن العمل الحقيقي من وجود، وهي:
- ١ - أن بعض التحويين جعلها حرفاً محضاً
 - ٢ - أن بعضهم ألغاه عن العمل، كما حكى سيبويه^(٥)
 - ٣ - أن بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلم من غير نون لوقاية، فقال:
(عليه رجلاً ليس)^(٦)، وهذا من خصائص الحروف.
 - ٤ - أن بعض العرب لم يُحملها ضميراً، فقال: (ليس الطَّيِّبُ إلا لمستك)،^(٧)

(١) شرح السيرافي ١٢٠٩/١

(٢) انظر النائل الحميميات ص ٢٨٠، والإنصاف ١٦٠/١، واللبس ص ٣١٥، وشرح التسهيل ٣٥٩/١،
وشرح الكافية ٢٩٢/٢، والارتشاف ٨٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢٠٩/١

(٣) انظر: الأصون ٩/١

(٤) انظر: النائل الحميميات ص ٢٨٠، والخصائص ١٨٨/١، والإنصاف ١٦٠/١، وشرح
التسهيل ٣٥٩/١، وشرح الكافية ٢٩٢/٢، والارتشاف ٨٧/٢، وتوضيح المقاصد
٢٠٩/١-٢٠٣/١

(٥) انظر: الإنصاف ١٦١/١-١٦٢/١، واللبس ص ٣٢٢-٣٢١

(٦) انظر: الكتاب ١٤٢/١، وانظر -أيضاً-: عيث الوليد ص ٩٧

(٧) وردت هذه العبارة هكذا في: الإنصاف ١٦١/١، والتبيين ص ٣٢١

وردت في: الكتاب ٢٥٠/١، والمقتضب ٢٨/٣، والأصون ٢٩٢/٢ هكذا (عليه رجلاً ليس) بإدخال
نون الوقاية وذكر سيبويه أنَّ الوجه أن يقارن (ليس) بما في بعض النسخ
وجد في: النسا (ليس) أنه يجوز أن يقال: (ليس) بدون نون الوقاية في أسلوب الاستثناء، وأنشد
شاهداً لذلك، وهو

إِنَّ دَهَبَ الثَّوْمِ الْكَرَامُ لَيْسَ

(٨) انظر الكتاب ١٤٧/١

٥ - أنها ملزمة لصيغة الماضي.

٦ - أن ضمير مخاطب وتكلم إذا اتصل بها لا يُكسر أولها، كما تُكسر في مفاعلهما نحو: (يَقْتُ).

أما ما ذهب إليه سيبويه وهو الجوز فعذهب لبصريين^(١)، واقرأ^(٢)، وأدلتهم هي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿أَلَا تَوَدُّ أَنْ يَدْخُلَهُمْ لَئِنْ فَتَرَوْا عَنْهُمْ﴾^(٣)، ووجه استدلال به أن معمول خبر (ليس) - وهو (مفتروا) - قُدِّم على (ليس)، ولو كان تقديم الخبر مستعاضاً لما جاز تقديم معموله؛ لأنَّ المصنوع يقع حيث يقع لعمل.

والدليل الثاني: أن الأصل في الأفعال لتصرُّف، و(ليس) فعلٌ جاز تقديم خبره على اسمه كذا كان، وهذا تصرُّف، فكما جاز ذلك جاز تقديم الخبر عليها، ولا يُعترض لهذا بعدم الجواز في (ما)، و(نعم)، و(بئس)، و(عسى)، ومعن التعجب؛ لأنَّه ينقص عن رتبة (ليس)، ويبيان ذلك ما يأتي:

أ - أنَّ (ما) حرف، و(ليس) فعلٌ، ولذا جاز توسط خبر (ليس)، بخلاف (ما).

ب - أنَّ (ليس) تعمل في لأسماء كلها، بخلاف (نعم)، و(بئس)، فإِنَّهما لا يعملان في الأعلام، وبخلاف (عسى) فإنَّها لا يكون خبرها إلا (أن)، مع الفعل، وأت قولهم: (عسى الخويز أبوسا)^(٤) شهادة لا يقس عليه.

ج - أنَّ (ليس) تتصل بها عناصر الظاهرة، وتاء التانيث ولا تُصغَّر، بخلاف فعل استعجب، فإنه لا يتصل بانصغير الظاهرة، ولا تنحقه تاء التانيث، وقد يُصغَّر نحو (ما أميدعه)^(٥).

(١) انظر: الإيضاح المعنوي ص ١٣٨، والإنصاف ١٦٠/١، والسيوطي ص ٣١٥، والارتشاف ٨٧/٢.

(٢) انظر شرح لفصل ١١٤/٧، والارتشاف ٨٧/٢.

(٣) من الآية (٨) من سورة هود.

(٤) انظر: الكتاب ٥١/١، ١٥٩، والمقنطري ٧٠/٣، ٧٢، ومجمع الأمثال ٣٤١/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٤٧٧/٣، والأصل ٦٢/٣.

هذا ما قرره التحويين حتى في اسراج، وما يُلحظ فيه عدم مناقشة أحد
العريقين أدلة العريق الآخر، وهذه - أعني المناقشة - أهم ما أضاه التحويين بعد ابن
المنراج، وهم فرمقان:

العريق الأول: دهباً منسوب سيبويه، ومن وافقه، ومن هؤلاء: الرجّاحي
ولسرقى^(١) والفارسي^(٢)، وابن جني^(٣) والصيمري^(٤)، ولرمحشري^(٥)، وابن
برهان^(٦)، والعكبري^(٧)، وابن معطي^(٨)، والشّلوسن^(٩)، وابن أبي الربيع^(١٠)
وقد أضاف بعض هؤلاء إلى ما قرره المجيزون المتقدمون أمرين:
أحدهما: ما أضاه ابن أبي الربيع، إذ نقل استدلال الفارسي على جواز تقديم
الخبر على المبتدأ بجواز تقديم معموله في قول لتمام^(١١)،
كلا يومئ طوّالة وصل أرى ظنّون ن مفرج الظنّون^(١٢)

- (١) انظر تعديل ص ٤٢ (٢) انظر شرح السيرامي ٩/١ ٢٠٢٢.
(٣) انظر: لإيضاح المعطوي ص ١٣٨. (٤) انظر: النمع ص ١٢٠.
(٥) انظر: الثبيرة والتذكّر ١٨٧/١. (٦) انظر: المنصل ص ٣٦٩.
(٧) هو إقبال بن علي بن أبي بكر أحمد بن برهان. أبو القسم. توفي سنة ٥٥٨ هـ. انظر: إنباء الرواة
٢٧١/٢-٢٧٢، وانظر ويه في الاوثاف ٨٧/٢.
(٨) انظر: التبيين ص ٣١٥-٣٢٣.
(٩) هو يحيى بن معطر بن عبد السيد أبو الحسين الروي المغربي، توفي سنة (٦٢٨ هـ)، انظر: اليهبة
٣٤٤/٢، وانظر وأيه في: الفصول الخمسين ص ١٨١.
(١٠) انظر: شرح المقدمة الجرجونية ٧٧٢/٢.
(١١) انظر البسيط ٦٧٨/٢.
(١٢) هو شاذان بن حراز نقضاني شاعر ماضوم، شهد لقادسية، وله جمعية، توفي سنة ٥٢٢ هـ، انظر
الشعر والشعراء ٢٩٥/١، والإصابة ١٥١/١.
(١٣) انظر البهت في: ديرانه ص ٣١٩، والأجناد ص ٦-٧، والإيضاح المعطوي ص ٩٥، والمعتصم
٣٢١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٩/١، والبسيط ٦٧٧/٢، ونسب (طول).
وطوّالة: اسم بر وأرى: اسم امرأة وانطوى: البئر القليلة الماء، والفني لا يوثق به عند ابن حار.
انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٩/١-٩١، ومضى البيت: إن وصل روى لا يوثق به في كلا يومئ
طوّالة: انظر: لأجناد ص ٦٩.
والشاهد تقديم (كلا يومئ طوانم) وهو معمول الخبر (ظنّون) - على المبتدأ (وصل)، وهذا دليل
على جواز تقديم الخبر على المبتدأ كما يرى الفارسي

وجعله دليلاً على صحة استدلال المجيزين بتقديم معمول خبر البس في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوعاً عَنْهُمْ﴾^(١) والآخر. مناقشة مذهب الناصبي، وهذا م يظهر عند السيرافي، وابن جني، والعكبري، وابن أبي الربيع

فأما لسري فقد رد استدلال ناصبي بملامة اليس، صيغة ناصبي، محتجاً بأنها وردت عن العرب بهذه الصيغة؛ لأن معناها في زمان واحد، وهو نفي لعال^٢.

وأما ابن جني فقد قبح مذهب الملح منطلقاً مما ساءه (الاضحاح بقول المحالف)، ويعني به: أن يحالف أحد العلماء جماعة الحرير، يقول «باب في الاحتجاج بقول المحالف، اعلم أن هذا - على ما في ظاهره - صحيح مستقيم وذلك أن ينبع من أصحابه سبع، فنشئ خلافاً م على أهل مذهبه، فإد ستع خصه به وأحلب عليه قن [أي: خصمه]» هذا لا يقول به أحد من المريقين، فيعرجه مخرج التقيح له، والتشنيع عليه، وذلك كدتكار أبي انعاس جوز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحد م يُعتج به عليه أن يقن له: جارة هذا مذهب سيوسيه، وأبي الحسن، وكافة أصحابنا، والكوفيون - أيضاً - معناه، فإذا كنت إجازة ذلك مذهباً لكافة من ليديين وجب عليك - يا أبا انعاس - أن تميز عن حالته، وتستوجش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبلو لك فيه ...»^(٣)

وهذا لتقبح من بن جني مردوفاً؛ لأن الأساس الذي قدم عليه - وهو تفرد الميرد بالمنع^(٤) - باطل، فقد تقدم أنه مذهب الكوفيين أيضاً.

(١) انظر البسيط ٦٧٧/٢، وانظر استدلال الفارسي بانيث في الإيضاح العنقدي ص ٩٥

(٢) انظر شرح السيرافي ١٧ ٩/١

(٣) المحاصص ١٨٨٨/١ ١٨٩

(٤) نقل السيوطي عن ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) أن الميرد تفرد بالمنع، انظر الأشباه والنظائر

وأما العكري فقد رد الاستدلال بجموده (ليس) بما ذكره السيرافي، وهو أن العرب وضعتها لتفي ما في الحن، وأضاف إليه ما يأتي^(١).

أ - رد حمل (ليس) على (ما)؛ لأن (ليس) - إضافةً إلى أنها فعل - أصل (ما)، ولأصل لا يصيرُ فرعاً لفرعه.

ب - رد الاستدلال بأن (ليس) حُرث عند بعض نحوس، لأن هذا المدعى غير صحيح، وذلك أن (ليس) تتحملُ لصغير، وتتصلُ بها تاء التانيث، وهذان من خصائص الأفعال.

ج - رد الاستدلال بزعم (ليس) في بحكمة التي ذكرها سيبريه؛ لأنها - كما يرى - محمودة على أن في (ليس) ضمير الشأن.

د - رد الاستدلال بعدم كسر لام (ليس) إذا اتصلتْ بها تاء الفاعل؛ لأن أصلها (لَيْسَ) مكسر الياء - ولت اتصلتْ بها تاء الفاعل التقى ساكنان، فعُذِفَ الأول، وهو الياء، فبقيت اللام مفتوحة؛ لتبهيها على الأصل.

ونظير ذلك قولهم في (صَيِّد البعير)^(٢)؛ (صَيِّد البعير) يتسكى الياء، وأُثْبِتَ لصاد مفتوحة؛ تبهيها على الأصل.

ومما يؤخذ على عكري تعليقه مع حمل (ليس) على (ما) من الأصل لا يُحمل على الفرع؛ لأن هذا أحد أنواع القياس الثابتة في النحو، ومن أمثله حمل المصدر - وهو الأصل - على الفعل - وهو الفرع - في الإعلال والصيغة نحو (قام قياماً) و(قاوم قِواماً)^(٣).

وأما ابن أبي الربيع فقد وافق السيرافي، ولعكري على رد الاستدلال بجمود (ليس)، ولكنه حالهما في تحليل ورودها جامدة، فأرجع ذلك إلى أن العرب استغنت بتقييد الخبر بالزمان نحو (ليس زيدٌ قائماً

(١) انظر: الشيبين ص ٣٢٢-٣٢٣

(٢) صَيِّد البعير؛ أي أحده دابة في رأسه سال منذ أنفقه، وارتفع رأسه، ولم يقدر أن يروي عنقه، والمصدر الصيِّد، انظر: اللسان (صيد).

(٣) انظر: الخصائص ١/١١٣، والانتراح ص ١٩٣

أمر^(١)، وليس زيداً قائماً الآن^(٢)، وليس زيداً قائماً غداً^(٣).
 ولعريق الثاني: ذهبوا مذهب الكوفيين ومن وقتهم - وهو لمع - ومن هؤلاء:
 بن عبيد الوثر^(٤)، والجرجاني^(٥)، وأبو ليبركات الأنباري^(٦)، وابن مالك^(٧)،
 والمروزي^(٨)، وابن هشام^(٩)، وابن عقيل^(١٠)، والذهبي^(١١).
 وأبرز ما أضافه هؤلاء أمران:
 فأمّا الأمر الأول: فهو مناقشة أدلة المعيزين، وهذا ما يظهر عند
 الأنباري، وابن مالك، والذهبي.
 فأمّا الأنباري فأهم ما قرره ما يأتي:
 ١ - توجيه قوله تعالى: ﴿لَا يَوْمَ لَكُمْ نَصْرٌ﴾ لا يوم بأنهم ليس مصروفاً عنهم^(١٢) بتوجيههم لا
 دليل فيهما للمحيرين.
 أحدهما: أن يكون (يوم) مبتدأ، وليس متعلقاً بخبر (ليس)، ويُعَيَّ على الفتح;
 لإصافته إلى الفعل، وتبدل على ذلك بصفة دفع والأعرج^(١٣) هذا يوم
 نفع الصادقين صدقهم^(١٤)، - (أيوم) خبر، وسي على الفتح؛ لإصافته
 إلى الفعل.

-
- (١) انظر: البسيط ١/٢٧٦-١/٢٧٨.
 (٢) هو محمد بن الحسين بن عبيد الوثر الفارسي، أبو الحسن، ابن أخ أبي علي الفارسي، توفي سنة ١٢١٥ هـ، انظر: إنباء الرواة ١/١١٦-١/١١٨، والتهذيب ١/٩٤، وانظر رأيه في: الارتشاف ٢/٨٧.
 (٣) انظر: المقصد ١/٩-١/١٠.
 (٤) انظر: لإصاف ١/١٦٣.
 (٥) انظر: شرح التلويح ١/٣٥١.
 (٦) انظر: ترويح بالقاصد ١/٣٠١-٣٠٢.
 (٧) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٥٢.
 (٨) انظر: المسند ١/٢٩٢.
 (٩) انظر: تعليق القرائن ٣/٤٠٣-٣/٤٠٤.
 (١٠) هو عبد الرحمن بن عمر الأعرج، أبو داود المدني، تابعي جليل، توفي سنة ١١٢ هـ، انظر: غاية النهاية ١/٣٨١.
 (١١) من الآية (١١٩) من سورة المائدة. وانظر: القرائن في النسخة ص ٢٥٠، والمبسوط ص ١٨٩، وتحرير التفسير ص ٨٩.

والآخر أن يكونَ اليومَ منصوباً على ظرفية، ولكنه متعلقٌ بفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ليس مصروفاً عنهم﴾، والتقدير (يلازمهم يوم يأتيهم العذاب).

٢ - يقال استدلال المجيرين بأن (ليس) فعلٌ يعمل في الاسم، كنه، ولأصل في الأفعال العمل، محتجاً بأن عمل الأفعال له أصلٌ ووصف، ولأصلُ تشتُّرُ فيه الأفعال جميعها، ومنها (ليس)؛ لاشتراكها في أصل الفعلية، أمّا الوصف -وهو التصرف في العمل كتقديم المفعول- فلا يُعطى إلا الأفعال المنصرفة في نفسها، ويُستدُّ من الأفعال غير المنصرفة كـ(ليس).

٣ - ثبات جور قياس (ليس) على (ما)؛ لاشتراكهما في معي الحال، ولا سطرٌ -كما يرى- إلى اختلافهما في بعض الأحكام؛ لأنه لا يشترطُ في العيب اتفاق لقيس والمقيس عليه في الأحكام كلها وأما أن مالك فأبرر ما أثبتته ما يلي

١ - لإجابة عن استدلال المجيرين بالآية المتقدمة بثلاثة أجوبة- الجوابين اللذين ذكرهما الأنباري، وجواب ثالث هو: أن المفعول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو (أما زيداً فاطرب)، و(عصراً لا تهز)، و(حقك لس أضيخ)، فكيف لم يرم من تقديم المفعول على الفاء، و(لا)، و(س)، جورٌ تقديم عامل، لم يكن تقدم مفعول خبر (ليس) دليلاً على حوار تقديم المجير.

وهذا -عندي- أقوى ما أجاب به المانعون عن الاستدلال بالآية؛ لأنه يعمل الآية على ظاهرها، ولا يحتاج إلى تقدير محذوف، ولأنَّ له نظائر

ب - إثبات أن (ليس) أضعفُ في الفعلية من (بئس)، و(نعم)، و(عسى)، وفعل لتعجب، وهو خلاف ما قرره المجيزون.

فلو أُجيز تقديم خبر (ليس) عليها مع أنَّ هذه الأفعال لا يُقدَّم عليها شيءٌ مما تعلق بها لكن تفضيلاً للأضعف على الأقوى.

فأما (نعم)، و(بئس) فأثبت رجحانها على (ليس) بثلاثة أمور.

الأولى: أَنْ (نعم)، وائش (يستقلان بعدهما، بخلاف اليس)، فهذه لا تستقل إلا بحزوين: مستند، ومسد إليه.

والثاني: أَنْ (نعم)، وائش (يقوم كل منهما مقدم فعل صريح، ويقوم الفعل لصريح مقامهما نحو عَلَّمَ الرجل رِيْلًا، بمعنى أَعَمَّ لرجل، وائش) لا تقوم إلا مقدم حرف، ولا يقوم مقامها إلا حرف.

والثالث: أَنْ (ليس) فارق أصلها -وهو (ليس)- حرافاً لازماً على وجه عدم به لتظير في الأفعال، بخلاف ائش، و نعم، فإن مدركاتهما أصلهما -وهو (نعم، وائش)- غير لازمة، بل أصلهما مستعمل، كما أَنْ ما فُعل بهما -وهو كسر لاء، وسكون لعين مطرأة في نظائرها من الأفعال التي على (فعل)، وثانيها حرف خلق.

وأما (عسى) فأرجع وجعاتها على (ليس) إلى ما يلي:

- ١ - أَنْ (عسى) مُجمَعٌ على فعليتها، وفعلية (ليس) مختلف فيها.
- ٢ - أَنْ (عسى) جارية على ما يجب لنظائرها من إعلال اللام كـ (رمى)، بخلاف (ليس)، فهذه جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من إعلال لعين كـ (هاب)، وسلاستها كـ (احيد البعير).
- ٣ - أَنْ (عسى) أحيز في عينها انفتح ولكسر، فقل: (عسيث، و عسيثاء، وئي منها فعل التعجب، فقل: (ما أعصاب)، و (أعسى بها)، وصيغ منها اسم على (فعل)، فقل: (هو عسي بكدا)، وجاء لها مصدر، فقل: (بالعسى أَنْ تفعل)، بخلاف (ليس).

وأما فعل التعجب فعلاً تفضيله على (ليس) إلى أربعة أمور:

الأول: أَنْ فعل التعجب مُمكنٌ في اعلتة نقلاً ومعنى؛ لأنه على وزن (أفعل)، أو (أفعل)، وهمزته محلّية، ومتطعّن حرف مصدر، ودالّ شلي معناه، و (ليس) بعلال ذلك.

والثاني: أَنْ فعل التعجب يرمه وزن لرفاية مع ياء المتكلم كسائر الأفعال و (ليس) بعلال ذلك.

والثالث: أَنْ لفعل التعجب صيغتين: صيغة لماضي، وصيغة الأمر، وهذا نوع من التصرف، و (ليس) بعلال ذلك.

والرابع أن فعل التعجب يحمل في ظرف، والحال، والتعير، بحلاف (يسر).

فإنها لا تعمل إلا في اسمها وخبرها^{١١}.

هذا أهم ما قرره بن مالك، أمّا الدمامسي فقدح في الاستدلال بآية المتقدمة: لأن معمول الخير ظرف، وظروف تسع فيها ما لا يسع في غيرها^{١٢}.

وأما الأمر الثاني الذي أضافه هؤلاء فهو أن منع تقديم الخبر موقوف على مسألتين: وممن احتج به، ابن عقال^{١٣}.

وهو - في رأي تلميذ الأدلة المرجحة لمذهب المنع؛ لأن الأصل في الحرّ التأخير، ولا تحول مخالفة الأصل إلا بدليل سماعي، يقول أبو حنيفة: «وقد سمعت دواوين العرب، فلم أظفر بتقديم خبر (يسر) عليها، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية ﴿ألا يوم يأتيهم﴾، وقول الشاعر:

فأبى قدام يزاد إلا لحاجة وكنت أيتاً في الغف لست أقدم^{١٤}»

عنه عن السمع، أمّا من جهة القياس فلا يظهر لي ما يرجع أحد المذهبين على الآخر؛ لأن من أحاز التقديم تمتك بمعنىة (يسر)، ومن معه تمتك شبهة للحرّ.

ولعل من تصدق بقاعدة أن أذكر في ذيل المسألة أموراً وقعت لي عند تتبعي للمسألة في كتب النحو.

أولاً: نسب أبو حيان، والمرادي إلى أبي سعيد السيري مع التقديم^{١٥}، وهذا مخالف لما أثبتته أبو سعيد في (شرح الكتاب).

ثانياً: ذكر أبو حيان، والمرادي أن أب عبي لفارسي منع تقديم خبر (يسر) عليها في (المسائل الحليّات)^{١٦}، وهذا بهو منها، فقد وقع لي نص في

(١١) انظر شرح سبيل ٣٥٤-٣٥٢/١

(١٢) انظر تعقب التراث ٢٠٥/٣

(١٣) انظر المسند ٢٦٢/١

(١٤) البحر المحيط ١٢٧/٦

(١٥) انظر الأرشان ٨٧/٢، وترجيح المقاصد ١٨١/٢

(١٦) انظر الأرشان ٨٧/٢، وترجيح المقاصد ١٨١/٢

لكتاب المذكور صرح به أبو علي جوار تقديم، و يقول «وي تقديم
خير (ليس) على اسمها خلاف»^(١)، فذهب أبو الحسن إلى جواز تقديم
خيرها عليها، وحكى أن الكوفيين لا يجيرونه، ولم يُحز تقديمه محمد بن
بريد، ومن الدليل على جواز تقديمه أنَّ نعوامل في مبتدأ وجبه على
طريقه: فعل، ومثبته بالفعل، ووجدنا ما لم يكن معللاً، وكان مشتهراً به،
لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي
متنع في مثبته به من تقدمه أنخر كما جاز عليه، قلت وجدت (ليس)
قد جاز فيه ما امتنع في غيره من منع تقديم الخبر، كما جاز ذلك في
افعل وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم غيرها على
اسمها، فكما جاز (ليس) قائماً زيداً) بلا خلاف كذلك جاز اقتراناً ليس
زيداً، كما جاز (قائماً كنت) مثلاً جاز (كن قائماً زيداً)، ولما لم يجوز
تقديم أخبار (إنَّ وأحواتها) على أسمائها كذلك لم يجوز تقديمها عليها»^(٢)
وأعجب لقرآن أن لني جعل أب حين، والمراد يعزوان إلى الفارسي امتنع هو
تة في الكتاب نفسه ذهب إلى أن (ليس) حرفاً^(٣)،

وثلث: ذكر أبو النركت لأبيري من أدله الكوفيون على منع التقديم وذهب
بعض النحويين إلى أن (ليس) حرفاً^(٤)، ولم أجده أحداً ممن لنحويين
ذهب هذا المذهب سوى أبي بكر بن شقيق^(٥)، وأبي علي الفارسي في

(١) هكذا ورد في المطبع، وأعجب نظري أنه تحريف، صوابه: (في تقديم خبر (ليس) عليها خلاف) ...
وبدأ على ذلك سياق الكلام

(٢) استخل الحلييات من ٢٨١-٢٨٠

(٣) انظر المصدر السابق من ٢١٠

(٤) انظر لإتصاف ١٩١/١

(٥) هو أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقيق الحرلي، سكن خلع المدعيين، توفي سنة
«٣١٧ هـ»، وقيل: «٣١٥ هـ». انظر ترجمة الألبا من ١٨٧-١٨٨ وانظر وريه في شرح قصر مدى
من ٢٨

وصح يدكر أن أبي هشام جعل أب بكر بن شقيق تابعاً في هذا المذهب أب علي الفارسي، وهذا سهر
لأن أب علي توفي سنة «٣٧٧ هـ»، فكيف يبعده من توفي سنة «٣١٧ هـ»^{٢٥}

السائل لحسنات)، وهما متأخران، فلا تصوّر استدلال انكرويين بدهيهم، ولعلّ هذا يُرجّح ما انتهى به الدكتور سيّد روني الطويل، وهو أنّ أبا بركات لا يسوق لأدلة كم صدرت عن أصحابه، وما يعرضها من خلال تصوّره لشخصيّ للحلاف^(١).

(١) انظر الحلاف بين النعوتين ص ٢٨٧

المسألة (٣٤)

حبر (ما) الحجازية:

نصبه مع توسطه بين (ما) واسمها

من حروف النعي المشبهة باليسر في العمل (ما) عند الحجازيين^(١)، وذلك لمثابتها (ليس) في النعي، وفي دخولها على مبتدأ واحبر^(٢).
وقد اشترطوا لإعمالها ثلاثة شروط^(٣):
الأول: ألا يتقصر النعي بالإلا، فإن تقصر م تعملاً، نحو (ما ريتُ إلا قائماً)^(٤).
والثاني: ألا تقصر ب(إن)، لزيادة، فإن اقتربت به كُتبت عن لعمل، نحو (ما إن همرو مجتهداً).
والثالث: لا يتقدم خبرها أو معموله غير شبه الجملة على اسماء، فإن تقدم أحدهما أهملت، نحو (ما قائم زيداً، ولكن تقل سبويه عن بعضهم ستاً للعرزق كصياً فيه خبر (ما) مع تقدمه على اسمها، وهو قوله^(٥):
فأصتَحُوا قَدَ أَمَدِ الْكَلِّ يَعْصَمُهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ هِيَ بِشَمِّهِمْ بِشَرٌّ
وقد حُرِّجَ سَبِيوِيهِ عَلَى أَنَّهُ قَلِيلٌ، إِذْ يَقُولُ سَمِعَ أَنَّ أَشَدَّ أُنَيْتٍ - «وهذا

(١) انظر الكتاب ٥٧/١، أمّا التمييز فلا يعدونه، وهو القياس؛ لأن (ما) حرفٌ غير محتصر، ولا يتحمل ضمير الشان، انظر الكتاب ٥٧/١، ونظر مسألة مفضلة في: النحر والعرف بين التميميين والحجازيين ص ٣٩ وما بعدها.

(٢) انظر الكتاب ٥٧/١، ولقتضب ١٨٨/٤، والمسائل البغداديات ص ٥٩٥.

(٣) انظر الكتاب ٥٩/١، ولقتضب ١٨٩/٤-١٩٠، والمسائل البغداديات ص ٥٩٥، وشرح التسهيل ٣٦٨/١.

(٤) يروي يوسن ويسن ماله أنّ (ما) قد تعمل مع نقص نعي، انظر شرح التسهيل ٣٧٣/١-٣٧٤.

(٥) انظر الجيد في ديوان الحمود ص ١١٧، وشرح آيات سبويه بحاس ص ٧٧، بالإضافة إلى المصادر التي مررت في دوسه مسأله.

لا يكاد يُعْرَفُ، كما أنَّ «لَا تَحْسُ مَصْرُفٌ» كذلك، رُبَّمَا شَيْءٌ هَكَذَا، وهو كَقَوِيهِمْ
(هذه مُلْحَعةٌ جديدة) «يُفِي الْقَبَّةُ»^١.
فهو -بن- يعملُ لبيت على ظهره، ويرى أنَّ الشاعرَ نَصَبَ خَيْر (ها) مع
تقدُّمه على الاسم، وذلك قليلٌ كَقَلَّةِ رَمَحِ (لَا ت) للمعينِ راضِمارَ خَيْرِها، وكَقَلَّةِ ذَكَرِ
علامة التانيث فيه يستوي فيه المذكر والمؤنث من الضمات^(١).

الاعتراض وعناقشته:

ذكر لسير في أنه قد رُكِّعَ على سيبويه حمته نصب (مشبههم) في لبيت على أنه
خير (ها)، إذ يقول: «وَمَعْدُ رُكِّعَ هَذَا لِلأَوَّلِ عَلَى سِيبَوِيهِ، فَقِيلَ: فَدَعَسَا رَاَ الْفَرْدَقِ
مِنْ بَنِي تَعِيمٍ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ بَنِي تَعِيمٍ يَرْفَعُونَ أَنْعَبِرَ مَوْخَرًا فَكَيْفَ يَنْصَوِيهِ
مَقْدَمًا؟»^(١)

والإشارة على سيبويه -كما ذكرت للصادر- المازني، والميرد
فأما المازني فنُقِلَ عنه أنه قال: «الرَّعْمُ سِيبَوِيهِ فِي سِتِّ الْفَرْدَقِ» بن بعض
لعرب إذا قدَّم خير (ها) نصب بها، وهذا وَهْمٌ منه؛ لأنه من: بعضُ العرب شَتَّه
(ها) بـ(ليس)، فكيف يُقدِّم خير (ليس) كذلك يُقدِّم خير (ها)، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ

١ من الآية (٣) من سورة ص، رقم ١، وقع (خير) نُصِبَ إلى أبي الشمال، وعيسى بن عمر، انظر
مختصر ابن خالويه ص ١٣٠، والبحر المحيط ١٣٦٩

(٢) الأصح أن يقال: الصلحة جديدة بدون تاء التانيث لأنَّ فعلًا) بمعنى (مفعول) متا يستوي فيه
المذكر والمؤنث، و(جديد) بمعنى عطف.

(٣) الكتاب ٩ / ٩

(٤) انظر شرح السيراني ١ / ١١٧، وشرح الرضائي ٢ / ٢٤٦، ويطراح شواهد الإيضاح ١ / ٢٩٢
ومن هنا يشيخ يُقَالُ ما ذهب إليه الرازي، والذهاب في تفسير كلام سيبويه: «ذكر أنه أراد
قوية: «لَا يَكَادُ يُعْرَفُ» في العرفان، انظره الجسي الدسي ص ٣٢٢-٣٢٤، وتعليق النجاشي ٣ / ٢٤٩،
وقد ناقض الرازي نفسه في موضع آخر؛ إذ ذكر أنَّ سيبويه أراد أنَّ نصب خير (ها) مع تقديمه على
سما قليلٌ مذكور، انظره الجسي الدسي ص ٤٤٩

٥١ انظر شرح السيراني ١ / ١٢، وقد تعدد الشرح في السكت ١ / ١٩٥، وانظر -أيضاً- شرح التميمي
٣٧٣ / ١

(ليس) فعل (وا) حرفُ جاء المضي . فان أبو عثمان: كأنه صفة، فقدم لصفة على الموصوف، فنصبه على الحان، وذلك أن بعض العرب يجعل السكرة حالاً، فإذا قدم لصفة على الموصوف نصبه؛ لأنه يجعل الحال للسكرة^(١)،

وهو -كما ترى- يسمي سيبويه إلى الوقف في حمله نصب (مستهم) في بيت الفرزدق على أنه حر (وا)، ويرى أنه منصوب على الحان وجار ورود صاحب الحان (بشر) سكرة؛ لأنها قد امتت عليه، كقول الشاعر^(٢) :

وتحت لقرالي والفت مستظلة طيأة أعارتها العيون الجاذر

وفيما نقل عن المدرسي نظراً من وجهين:

أحدهما: أنه نسب إلى سيبويه أنه حكى عن بعض العرب نصب حر (وا) مع تقدمه على اسمها، وهذا ليس صحيحاً؛ لأن سيبويه إنما حكى النصب في بيت الفرزدق فقط

والآخر: أنه نقل عن سيبويه تشبيه (وا) بـ (ليس) في جواز تقديم بحير، وهذا -أيضاً- ليس صحيحاً؛ لأن سيبويه إنما شبه (وا) في ذلك بما هو قبله كما تقدم.

وقد أحد البرد ما قرره المدرسي، فقدم: «وقد نصبه [يعني (مستهم) في بيت الفرزدق] بعض نحويين، وذهب إلى أنه حر مقدم، وهذا خطأ فاحش، وعدل سنن، ولكن نصبه يجوز على أن يجعله نعتاً مقدماً، وتُضَمَّر بحير فتنصبه على الحال، مثل قولته (فيها قائماً رجلاً)»^(٣).

وهكذا يتبين أن الخلاف بين سيبويه من جهة، والمدرسي والمركب من جهة أخرى يستصر في أمرين:

(١) انظر: مجالس العلماء، ص ٨٩-٩٠، وانظر أيضاً: الفرائد ١٣٦٤

(٢) البيت لدى الرقة، انظر: ديوانه ١٠٢٤٢، ومعاني الحروف للزماني ص ٨٩

والعمالي: عمالي الهراذج، والنص: هيجان الهراذج، والجاذر: جمع (جذور)، وهو ولد الليرة الوحشية، انظر: الميراث.

(٣) المفتش ١٩١٤-١٩٢، وانظر -أيضاً-: الانتصار ص ١٨، ومسانل البدايات ص ٢٨٥-٢٨٦

وشرح أبيات المنى للبيضاوي ١٥٩٢

الأولى: أن سيبويه يحملُ نصب (مثلهم) على أنه خبر (ما)، والمجازي والمبرد يحملانه على انفعال، والخير عند عبد محنوق، ولا عمل له (ما).
والثاني: أن سيبويه يحملُ نصب خبر (ما) إذ تقدم على اسمها مفعلاً، ثم المازني والمبرد فيضعانه مطلقاً

وقد وقف النحويون من هذا الاعتراض ثلاثة مراقف:^{١١}

١ - موافقة سيبويه، ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه ابنُ ولاد^{١٢}، ولقداسي في أحد قوليه^{١٣}، وابن مالك^{١٤}، وبني بدر الدين^{١٥}

يُفتد ابن ولاد سيما أعدم - أولاً من ردة ما ذهب إليه المازني والمبرد - نقل قول المبرد في (مسائل المصنف) راداً على سيبويه: «وليس هنا إيعي في بيت المرزوق [موضع ضرورة، والمرزوق لغته الرفع في التأخير، ومن نصباً لحز مؤخرأ رفعه مقدماً، ولكنه نصبه على قوله (فيها قائماً رجل)، وهو قول أبي عثمان المازني، والخبر مضمراً»^{١٦}، ثم قسّمه ثلاث يقر

الأولى: «وليس هنا موضع ضرورة»، وردّه قائلاً: «لا حجة فيه على سيبويه، إما هي روية عن العرب، والحجة في مثل هذا على العرب أن يقول لهم لم أهرستم الكلام هكذا من غير ضرورة لعقتكم؟ أو ككذب سيبويه في روايته ... وإذا كان غير ككذب عنده فيما يرويه، وكانت العرب غير مدعوعة عن نقوه فعلى النحوي أن ينظر في عتبه وقياسه، فإن وافق قياسه، ولا ردة على أنه شاذّ من القياس»^{١٧}.

(١١) هناك نحويون ذكروا الرئيس، ولم يرجعوا أحدهما، ومنهم السويدي، والجرجاني، انظر شرح السيرافي

١٧ / ١ والمقصود ٤٣٣/١-٤٣٤

(١٢) انظر الانتصار ص ١٨ ٢

(١٣) انظر تلمذات البلاغيين ص ٥٨٥-٥٨٦، و٥٩٥-٥٩٦، وذهب في المسائل المنشورة إلى ما ذهب إليه

المازني والمبرد، انظر المسائل المنشورة ص ١٨٤

(١٤) انظر شرح التصهيل ٣٧٢/١-٣٧٣، وشرح الكافية الشافية ٤٣٣/١

(١٥) انظر شرح الألفية لابن النظم ص ٥٦، وليس في كلامه إضافة إلى ما قرره سيبويه

(١٦) الانتصار ص ١٨

(١٧) انظر السابق ص ١٨

والثانية: «وليعرودق لغته الرفع في التأخير، ومن نصيب البحر مؤخرًا روجه مقدماً»، وعلّق عليها بقوله: «فلمن ذلك بحجة؟ لأنّ لرواية عن عرودق وغيره من الشعراء قد تُعَيَّر البيت على لغتها، وترويه على مذهب من يوافق لغة الشاعر ومعالها؛ وبذلك كثرت الروايات في البيت الواحد...»^{١٩}.

وبما أنّ ابن ولّاد قد ابتعد في ركة الفكريتين السابقين من مراد لمّرد: لأنّ ما قرّره رُأى على منّ أبطل الرواية، والمبرّد لم يذهب إلى ذلك، وإنما رُدّ حمل نصب (مثلهم) على آفته خبر (ما).

والثالثة: «ولكنّ نصبه على قوله: (أيها قائماً رجل)» - والبحر مضرراً، وأبطلها بما يأتي^{٢٠}:

١ - آفته خدّفت في موضع لا يعلم انخاطب به عما خدّفت منه، ولا دلالة فيه على المحدث.

وهذا كما يظهر لي - مدعوع، لأنّ المقام مقام مدح، ولو قدّر محدث لعلّ عليه ذلك المقام، فيكون التقدير: (ما مثلهم في الدنيا بشر)، أو ما أشبهه.

٢ - أن ما ذهب إليه يؤدي إلى حذف العامل في الحال، وهو الجار والمجرور، وهذا لا يجوز؛ إذ لا يقال: (قائماً رجل).

وهذا - عندي - من أقوى ما رُأى به مذهب الخارسي والمبرّد: لأنّ الجار والمجرور عامل ضعيف، فلا يعمل مضرراً، كما لا يعمل إذا تقدّمه محمّله مثل (قائماً فيها رجل).

وقد أخذ لفارسي هذا المبرّد^{٢١}، وأحذف إليه شاهداً آخر للمسألة.

(١٩) الانتصار ص ١٩

(٢٠) انظر المصدر السابق ص ٦٠

(٢١) انظر مسائل بغداديات ص ٢٨٩. إذ يقول الفارسي: «واشعاب (مثلهم) على هذا التقدير [يعني تقدير مبرّد] هو قال قائلاً فيه: إله بهيلاً؛ لأنّ العامل فيه معص. وللعائسي لا تعمل مضرراً. نكر لولاً»

وهو قولُ الشَّامِر^(١١):

أَمَّا وَاللَّهِ عَالِمُ كُلِّ عَيْشٍ وَرَبُّ الْحَجَرِ وَلَسْتُ الْعَتِيقُ
لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنٌ حُلَقَّتْ حُرًّا وَمَا بِسَعْرِ أَمِّ وَلَا لِحَبِيقِ

فقروله (يا لحرّ) -عند العارسي- خير (ما) الحجارة دخلت عليه الباء الرندة، واسمها (أنت)، وهذا القولُ مبنيٌّ على أَنَّ لباء الزائدة لا تدخلُ على الحبر بعد (ما) لتسميته، وهذا -صدي- بعيدٌ؛ لأنَّ الساء إنما دخلت لكون الحبر مفعلاً، لا لكونه منصوباً، ولذا جاز نحو لم أكنْ يقدِّم، ولم يجرْ أكنث بقائم^(١٢).

وقد أضاف ابنُ مالك إلى ما قرره ابنُ ولاد والعارسي ردّاً آخر لما ذهب إليه المازني والمبرِّد، وهو أنَّ جعلَ (مشهم) في بيت الفرزدق حالاً تعني أنَّ الكلام يتم بدونها؛ لأنَّ الحالَ فضةٌ، ومعلومٌ أنَّ المفادة في البيت لا تتم بدون (مشهم)^(١٣).

ب - مرافقه المازني والمبرِّد، وهذا لاتجاه -حيثما أعدم- محدود الوجود، ومضى أحدُ به العارسي في (المسائل المشورة)^(١٤)، والرماسي^(١٥)، وبينَ معط^(١٦) وليس في كلامهم إضافةٌ إلى ما قرره المازني والمبرِّد.

(١١) لم ألق على قلائهما، وانظرهما في شرح الأبيات المشككة ص ٤٨٧، والخزانة ١٤٠/١-١٤١، وورد في

(معاني القرآن) نظراء بيت يغلب كونه رواية أخرى لشاهد، وهو:

أما والله لو كنت حُرًّا وما بالحرِّ أَمِّ وَلَا الْعَتِيقُ

وقد سببه الغراء إلى امرأة من قُصَيٍّ، انظر معاني القرآن ٤٤٧/٢

(١٢) انظر: شرح التسهيل ٣٨٢/١-٣٨٥، فقد ناقش ابنُ مالك لسأله صدائقه رافيق، وانظر -أيضاً-: شرح

لأدبهِ لسيوطي ص ٤٥

(١٣) انظر: شرح التسهيل ٣٧٣/١، وقد أخذه عن ابنِ مالك الشَّيْخُ عبد الله المعروف بـ«نقرة كاري»، للتوثيق

سنة ١٢٧٦ هـ انظر الحرس ١٣٦/٤

(١٤) انظر: مسائل مشورة ص ١٨٤

(١٥) انظر: معاني الحروف لرماسي ص ٨٩، ما في: شرح الكتاب ٢٤٧/٢؛ ذكر الأَر - دون ترجيح

(١٦) انظر: انقصور الخمسون ص ٨ ٢، ونسب إليه اللطفايني في تحقيق الفرائد ٢١٧/٣ أنه يُرجح نصب

(مشهم) على الظرفية كما يرى الكرنبولي.

ج - مخالفة المذهبين لسابقين، وأصحاب هذا الاتجاه ثلاثة فرق:
 الفريق الأول: أكرهوا، وذهبوا إلى أن (مثلهم) في البيت منصوبٌ على انْفَرَتْ
 مكانيّة، وأصلُ الكلام (في مكان مثل مكربهم من الرُّقعة)، ثم نُسبت
 الصيغة مقدّم الموصوف، والمضاف مقدّم لضاف إليه^(١).
 ورؤة مذهبهم بأنّ الصيغة المفردة إنّما تعلقتُ الموصوف إذا اختصّت بحسبها،
 ولما جز (أرأيتُ كاتباً). لاختصاص صفه الكتابة بالإنسان، وامتنع (أرأيت
 طريلاً)؛ لعدم اختصاص صفة الطول بشيءٍ معيّن^(٢).
 والفريق الثاني: ابنُ سراج، والشتري، إذ ذهب إلى أنّ لفردق عطف في نصب
 (مثلهم)، ورغم اتّفاقيهما على غلط الشاعر فإنّهما اختلف في سبب
 ذلك العطف.

وأما ابن سراج فقد نقل عنه تلميذه العارفي أنّ لفردق إنّما شعر لغة
 غيره لم يدر كيف استعمالهم لها، فحسب أنّهم تجرونها سُجْرى (اليس) في
 جميع أحولها، فغلط^(٣).

وأما الشتري فذهب إلى أنّ الشاعر انصرف إلى تصحيح لغوي، فأنشد
 المنط، وذلك أنه لو كان: (أرأيتُ ما مثُهم شرٌّ) بالرفع لجز - كما يرى
 الشتري - أنّ يَكُونُمْ آتة من ياب (ما مثُك أحدٌ في اللؤم أو النكد
 ومحوهم)، فاد نصب (مثلهم) لم يَكُونُمْ ذلك، وخُلص لغوي بدمج^(٤).

وقد ردّ هذا المذهب جماعةٌ من أبرزهم ابنُ مالك، وابنُ هشام:
 فأت ابنُ مالك فرقةً يأنّ «الفرزدق كان له أصدلاً من الحجازيين

(١) انظر: البخرية ١٣٦/٤، وانظر هذا الرأي غير معزّي في تخليص الشواهد ص ٢٨٣، وشرح شواهد

الغني للسيوطي ٢٣٨/٦

(٢) انظر: تخليص الشواهد ص ٢٨٣، وانظر مسأله حذف الموصوف راقصة الصفة مقامه في حاشية

البغدادي هل شرح باتت ص ٣٧٤/١

(٣) انظر: المسائل البغداديات ص ٢٨٦، وانظر هذا الرأي غير معزّي في: شرح السيرافي ١٧٠/٦، وبغاضي

الحروف ص ٨٩، وتخليص الشواهد ص ٢٨٢، وشرح شواهد لغني للسيوطي ٢٣٨/١، وسيد الرماهي

في شرح الكتاب ٢٤٤/٢ ب إلى بعض المتأخرين

(٤) انظر: تعجيل عين الذهب ٢٩/١.

والتعميمين، ومن ضاحك أن يظفروا برأيه يشعرون بها عليه، مبادرين
 إلى تحفظه، ولو جرى شيء من ذلك لقلنا لتوفر الدواعي على التحدث
 بسبل ذلك لو اتفق، فهي عدم ثقل ذلك دليلاً على إجماع ضده
 الحارثيين، ولتعيين على تصويب قوله^(١).

وأما بن هشام فصعب سبب لدي ذكره بن لترح بأن العربي إذا حار
 أن يعلط في لغة غيره جاز أن يعط في لغته، ولذا لا تجوز تحفظه
 كما صنف السبب الذي ذكره لثبوت بني السباق يعني مدح، ولا يمكن
 ترحم النعم، ولو رجع (مشهم).

والفرق الثالث: ابن عصفور الذي ذهب إلى أن (مشهم) مرفوع، ولكنه نسي
 على التفتيح لإضافته إلى صني^(٢)، كما يأتي في قول الشاعر:
 فتداعى متخارها بدمٍ مثل ما أقر حُناصُ أنجل^(٣)

وقد رجع عبد القادر البغدادي هنا لمذهب بورود (مش) في القرآن
 الكريم كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(٤)، وقرئ
 بعضهم: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصَيِّتَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ
 قَوْمَ سُورٍ﴾^(٥)

وهما أقرب الأقوال عندي؛ لأن السماع والقياس يشهدان له، فأث
 السماع فقد تقدم وأما القياس فإن (مثلاً، اسم مشهم كـ (هين)، و(يوم)،

(١) شرح السهيل ٣٧٣/١

(٢) انظر: تخيص الشراهد ص ٢٨٣

(٣) انظر: المقرب ص ١١٤

(٤) هو السبعة البغدادي، انظر شعره ص ٨٧، وانظر البيت غير معرو في الأصول ٢٧٥/١، والمصادر
 انشودة ص ٦٦، والأحاديث الشريفة ٦٠٤/٢، وشرح المنفلوط ١٣٥/٨ - المقرب ص ١١٣
 وشخص الجبل: الحناص بفتح برية تثبت أيام الربيع في مسايل الماء، ولها لغة حمراء، وهي من ذكور
 البقول، انظر النصار احمص.

(٥) من الآية (٢٣) من سورة الدورات

(٦) من الآية (٨٩) من سورة هود، وهذا قراءة مجاهد، ونجدي، وابن أبي إسحاق وزوب عن نافع
 انظر البحر المحيط ٢٠/٦

و(غير)؛ وهذه لأسباب إذا أضيفت إلى اسببات حاز بها ذهب .
كقول لييد^١ :

على حبس من تلبث عليه دُورُه مجد ففدعا وفي الباب تدائر^٢
وكقول لشاعر^٣

لم يفتح الشر من غير أن نطق حصة في عصون ذات أوق
وكقراءة الكسائي «يؤد المجرم لو يقتدى من عذب يؤمته بينه»^٤
وبلى هذا لمرآي في النسخة ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن لحرصي حكى عن
بعض العرب (ما) شيئاً من أعصابا ينصب خبر (ما) العجزة، وهو
مقثم على اسمها^٥

بقي أن أشير إلى أنه لما زني حمل (مثل) في قراءة بعضهم «مثل ما
أنكم تنطقون» على أنه مبنية؛ لأنه ركب مع (ما)^٦، ولست أدري لم
ذهب إلى ذلك في الآية، ولم يذهب إليه في بيت الفرزدق؟

(١) انظر: سر الصناعة ٥٠٦-٥٠٧

(٢) انظر البيت في ديوانه ص ٦٤، و سر الصناعة ٧٢/٥، والنظر الثاني في المصدر الأخير هكذا:

يرث شربه إذ في القدام تدائر

٣. نسب البيت إلى أبي قيس بن الأثل، انظر ديوانه ص ٨٥، وتبني في الكتاب ٣٢٦/٢ إلى رجل من

كسائه ونسبه إلى أبي قيس بن ربيعة انظر شرح الفصل ٢/٨-٨٦

وانظر آيف سر الصناعة ٧٢/٥، ومستورد الفوائد ص ٥٨، والحرارة ٦٣/٥، وذكر سيبويه أن

مباك من يشده برقع (غير)، وهي رواية اللسان وتقول

وأوقال: جمع وقْل، وهو شجر ثقل، وثقل حمل الثوم. وقيل: هو الشرة معها، انظر: اللسان أوائل،

(٤) من الآية (١١) من سورة النارج وانظر القرية في: تحرير التيسير ص ١٩٢، وفيه أنها قراءة نافع

أبي جعفر أيضاً، وانظر - أيضاً - سر الصناعة ٦٢/٥

(٥) انظر شرح الآيات مشككة ص ٤٨٢-٤٨٣، والسانل البصريات ٨٥٧/٢ والتحرير ٢٢٣/٦

(٦) انظر المعاصي ١٨٢/٢.

المسألة (٣٥)

اسم (إن) وأحواتها:

العطف عليه بالرفع بعد مجيء الجبر

حسن بحث الحويون لعطف بالرفع على اسم (إن) وأحواتها أحد حديثهم متخيش.

الأول: أن يكون لعطف قبل مجيء الجبر، ولهم في هذا مذهب محتفة.

المع مطلقاً، وهو مذهب سيويه، وجمهور التحويين^(١)

الحور مطلقاً، وهو مذهب انكسائي، وعمل ذلك ما نعمل (إن) وأحواتها

ضعيفاً، فاحتمل العطف على اسمها بالرفع^(٢)، وقد تبعه ثعلب^(٣).

- الجوز إذ خفي إعراب الاسم، وهذا مذهب العراء^(٤)، وهو مردوداً بقراءة:

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٥).

- أنه خلاف الأحسن والأكثر، وهذا مذهب الأخفش^(٦).

(١) انظر الكتاب ١٥٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٢-١٩٣، والأصول ٢٥٢/١-٢٥٣،

والشبر، والذاكرة ٢١٠/١، والكشف ٤٤٨/١-٤٤٩، والكشاف ٦٣٢/١، والتخفيف ٥٢/٤، وشرح

لفصل ١٦٨/٧، ونسوخة ص ٢٢٣، وشرح التسهيل ٤٧/٢، وما بعدها، ولوجع لسلك ٣٥٢/١،

وللساعد ٢٣٦/١، وشاء العيل ٣٧٦/١، وتعميق القرائد ٨٩/٤، وما بعدها.

(٢) انظر معاني القرآن للفرج ٣١١/١، وإعراب القرآن ٣٢٣/٣، وشرح التسهيل ٥١/٢، وانظر رد الزجاج

عليه في معاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٢-١٩٣

(٣) انظر مجازي ثعلب ٢٩٢/١

(٤) انظر معاني القرآن للقر ٣١٠/١-٣١١، ومجالس ثعلب ٣٩٧/١.

(٥) من الآية ٥٦١، من سورة الأحزاب، وانظر هذه الفقرة في إعراب القرآن ٣٢٣/٣

(٦) انظر، معاني القرآن للأخفش ١٧٣/٢-١٧٤، وقد نسب إليه في شرح لفصل ٦٩/٨ أنه يعنى مع

الكسائي عن اجازة ذلك مطلقاً، وأشار عما إلى أن الرضائي ذهب نحو مذهب لأخفش، انظر

شرح الرضائي ٢٠٩/٢ وقد أوجزت هذه المسألة لأنها ليست موضع الاعتراض، ولكن ذكرتها

إتماماً للمائدة، والتمس تفسيرها في المصادر السابقة، والإنصاف ١٨٧/١-١٩٥، وشيخ

ص ٣٤٦-٣٤٧

والثاني: العطف بالرفع بعد محي، الحسرة وهذا لا يحلوا من أحد وجهين^(١)

أحدهما: أنْ تُعطف على لصير المرفوع المستتر في العمر، وَجِدَ، نحو (إِنْ رِئَا قَاتِمٌ هُوَ وَعَمْرُو)، فإن كان لصير مُؤَكِّدًا بصير مفصل كإشال سبق، أو معصولة بيته وبين المعطوف بدخول حَسْرَ العطف، والآ فلا^(٢).

والآخر: أنْ يُحْمَلَ العطف على موضع اسم (إِنْ)، وقد نصَّ على هذا سيبويه إذ يقول: «فَقُولْتُ: (إِنْ زَيْدًا ظَرِيفًا وَعَمْرُو، وَإِنْ زَيْدًا مُطَقًّا وَسَعِيدًا، هَذَا عَمْرُو، وَسَعِيدًا) يرتفعان على وجهين فأحد الوجهين حَسْرَ، والآخر ضعيف».

فإنَّ الوجه الحسن فإن يكون معمولًا على الانتداء؛ لأنَّ معنى (إِنْ رِئَا مُطَقًّا، رِئَا مُنْطَقًّا، وَإِنْ، دَخِلَتْ توكيدًا، كأنه قال (رِئَا مُنْطَقًّا وَعَمْرُو)، وفي القرآن مثله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرِيَّ مِنْ مُشْرِكِينَ وَرُسُلِهِ﴾^(٣).

وأما الترجمة الآخر الضعيف فإنَّ يكون معمولًا على الاسم المضمر في (المطلق)، والظرف، فإدَّ أنَّ ذلك فأحسنه نْ تقول: (مطلق هو وعمرُو)، وإِنْ زَيْدًا ظَرِيفًا هُوَ وَعَمْرُو^(٤).

ويقول في موضع آخر: «وَعَلِمَ أَنَّ الْعَلَّ، وَكَانَ، وَالْيَتَ» ثلاثتهم يحوز فيهنَّ ما جاز في (إِنْ)، إلا أنَّه لا يُرْفَع بعدهنَّ شيءٌ على الانتداء، ومن ثَمَّ احتار النَّاسُ (يَتَ زَيْدًا مُطَقًّا وَعَمْرُو) ... ولم تكن (يَتَ) واجبة، ولا (العلَّ)، ولا (كَانَ)، ففُصِّحَ عندهم أنْ يُدْخِلُوا سَوْجِبَ في موضع التَّسْمِي، فيصيروا قد ضَمُّوا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (إِنْ)، والكَيَّ بمنزلة (إِنْ)^(٥).

(١) انظر الكتاب ١٤٤/٢، و٣٧٨-٣٧٩ والمقتضب ٢٩٠/٣ والأصول ٧٩/٢، وشرح السراقي ١٠٠/٣،

وشرح السهيل ٣٧٣/٣

(٢) من الآية (٣) من سورة نوح.

(٣) الكتاب ١٤٤/٢

(٤) انصر السابق ١٤٦/٢

وأهم ما يُلحظ في هذين النصين ما يأتي:

١ - نَ سبويه جعل (أَن) والكُرَ بمرلة (إِن) في جواز العطف على اسمها بالرفع بعد مجيء الخبر، فأما (لَكُرَ) فقد نصرَّ على ذلك بقوله: «والكُرَ بمرلة (إِن)»، وأما (أَن) فبدلَّ على أنه يجعلها بمرلة (إِن) ثلاثة أمور

أ - أنه لم يذكرها مع الأحرف التي تحذف (إِن).

ب - أنه علَّل امتناع العطف على الاسم بالرفع مع (اليت، والعلى، والكأن، بأن) هذه الأحرف غير وجبه، أي غير متحقق من بعدها، وأن متحقق ما يحدد.

ج - أنه يطلق على (إِن) وأخوتها (بحروف الخمسة، مُطرحاً (نَ) في العدد؛ لأنها عنده فرع عن (إِن) وموافقة لها في أكثر الأحكام.

وقد تنوع جهود التحريين سبويه في هذا^١، ولم يصفوا إلى ما قرَّره سوى شرط بعضهم تقلبُ العلم على (أَن) بحر أعلنت أن ريداً مطلقاً وعمرؤا^٢.

٢ - أن في قوله: «أحقَّح عندهم أن يدخلوا الوجد في موضع التثني، فيصيروا قد ضموا إلى الأزل ما ليس على معناه» دلالةً سيما يظهر بي - على أن العطف على موضع الاسم، وليس على موضع لحرف والاسم؛ لأنه إذا جُمع الموضع بالحرف والاسم جمعاً لم يكن المعطوف داحلاً فيما أماده لحرف من معنى، فالمعطوف لا يتأثر بمعنى المعطوف عليه^٣.

٣ - أنه يستشهد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بكسر (إِن)، ولم يذكر فيها إلا وجهاً واحداً، وهو عطف (رسوله) على موضع الاسم.

(١) انظر: الكتاب ١/١٣١، ١٤٦، ١٤٧.

(٢) انظر: المنصب ٣/١١٦-١١٨، والأصول ١/٣٥، وشرح التسهيل ٢/٥٠، وأوسع المسالك ٣٥٢/١، ٣٥٣.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٨٢-١٨٣، وشرح التسهيل ٢/٥٠-٥١.

(٤) انظر هذه المسألة في: شرح الكافية ٢/٣٥٣.

الاعتراض ومناقشته:

فلَّ النَّحْوِيُّونَ بعدَ سيبويه - يُردُّونَ ما قرَّره مستشهدين بالآية التي أوردوها، ولم يُشِرْ أحدٌ منهم - حيثُ أعلم - إلى محالعتها ما في المصحف ، إلا لسُري الذي يحفظ ذلك، فقال معترضاً «... وقت استشهاده بالقرآن ﴿إِنَّ لِلَّهِ بَرِيَّةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾؛ فهو في الظاهر وَهُمْ منه، ومن كلِّ مَنْ يستشهد به من شُعوبي؛ لأنهم يردُّون الاسم على موضع (ر) على أنها مكسورة، والذي في القرآن (أَنَّ) مفتوحة؛ لأنه قال تعالى : ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ إِنَّ لِلَّهِ بَرِيَّةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، ورفع (رسوله) على وجهين جيدين:

أحدهما أَنَّ (أدرا) بعلامة نقول ولو قيل: وأَذَانٌ من الله ورسوله، أي الساس الله بريء من المشركين ورسوله، أو إِنَّ الله بريء من المشركين ورسوله؛ لكان جيداً؛ لأنَّ معناه (قولٌ من الله ورسوله: لله بريء، أو إن الله بريء من المشركين).

والوجه الآخر: أَنَّ تعطف (ورسوله) على الضمير الذي في (بريء)، ويكون ذلك خساً؛ لفصل (من المشركين) بينهما، كف حَسَنَ العطف في قوله ﴿مَنْ أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(١).

وهكذا يظهر من كلام السيرافي ما يأتي:

أ أنه يجوز في الآية وجهاً لم يذكره سيبويه، وهو عطف (رسوله) على الضمير المستتر في (بريء)؛ لأنه فُصلَ بينهما بالجاء والمحرور، فقام هذا الماص مقام التوكيد بالضمير المنفصل.

ب أنه يعترض سيبويه ومن تبعه في استشهادهم بالآية المذكورة بكسر (إِنَّ)، محتجاً بأن ذلك يخالف ما في المصحف.

وأما الأمر لأوّل ما يظهر لي أَنَّ سيبويه يجيز في الآية عطف (رسوله) على الضمير المستتر في (بريء)، وإن لم يصرّ عليه في هذا الموضع؛ لأنه يجيز

(١) انظر مثلاً: المصنف ١١٢/٤، فقد أورد المبرد الآية بكسر (إِنَّ) وكذلك فعل الزمخشري في: القصد

ص ٢٩٥

(٢) من الآية (١١٨) من سورة الأنعام

(٣) شرح السيرافي ١٠٣/ب

لعطف على نصير المرفوع مُتَّصِل إذا أُكِّدَ نصير منفصل، أو فُصِّل بين المتعطفين بفصل، وهذا ما يدل عليه قوله: «هَيْئُ بَعْثُهُ [بمعنى أَكَّدَتْ النصير المتصل مرفوع] حَسْبُ أَنْ يَشْرَكَهُ الظَّهَرُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: أَدْعَتْ نِتَ وَرَيْلًا، وَقَالَ ابْنُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَدَعَبْتُ أَنتَ وَرَيْلًا﴾^(١) ... وَذَلِكَ أَنَّ لِقَ وَصْفَهُ حَسْبُ لِكَلَامٍ، حَيْثُ طَوَّلْنَاهُ وَوَكَّدْنَاهُ .. وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْتَ وَلَا آتَاؤُنَا وَلَا حَرَمْتُنَا﴾^(٢) حَسْبُ لِمَكَانِ (لَا) ...»^(٣)

وَأَمَّا الْأَمْرُ الْأَنْشَاءِي وَهُوَ الْإِعْتَرَاضُ لِاسْتِشْهَادِ سَمَوِيَةٍ بِآيَةٍ يَكْسِرُ (إِنْ) فَكَلَامُ اسْتِمْرَافٍ فِيهِ مُسَلِّمٌ: لِأَنَّ (إِنْ) فِي الْمَصْعَفِ مَكْسُورَةٌ، وَلَكِنْ هَذَا أَمْرٌ يَجْعَلُ الْبَاحِثَ يَتَوَقَّفُ فِي التَّسَلُّمِ بِإِيرَادِ سَمَوِيَةِ الْآيَةِ بِكَسْرِ (إِنْ)، أَحَدَهُمَا: أَنْ سَبَوِيَّةً يَجْعَلُ (أَنْ) مَعْرُوفَةً (إِنْ)، فِي جُوزِ لِعُطْفِ عَلَى سَبَبِ دَارِعٍ يَعْدُ مَعْجِيءَ الْخَبَرِ، فَكَسْرُ أَنْهَرَةٍ وَقَتْحُهَا هَذَا سَوَاءٌ فِي الْحُكْمِ، فَلَيْسَ -إِنْ- فِي حَاجَةٍ إِلَى مَخَالَفَةِ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ

وَالْآخَرَةُ: أَنَّ كَسْرَ (إِنْ) قِرَاءَةُ الْحَسِيِّ^(٤)، فَكُنْ كَانَ سَبَوِيَّةً مُسْتَشْهَدَةً بِهَا لَنَبْهِ عَلَى ذَلِكَ: لِأَنَّ مَنْ مَهَّجَهُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَشْهَدَ بِقِرَاءَةٍ تَخْلُفُ الْقِرَاءَةَ الْمَشْهُورَةَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ^(٥)، كَمَا قَرَّرَ ابْنُ مَالِكٍ^(٦)

وَيَزِيدُ هَذَا أَنَّ ابْنَ جَنِّي^(٧)، وَابْنَ مَالِكٍ^(٨) ذَكَرَا أَنَّ سَمَوِيَّةً اسْتَشْهَدَ

(١) مِنَ الْآيَةِ (٢٤٤) مِنَ سُورَةِ الْمَائِدَةِ، وَتَكَلَّمَ بِهَا: «لَقَدْ عَلِمْنَا لَوْ أَنَّهُمْ قَاتِلُونَ»

(٢) مِنَ الْآيَةِ (١٦٤٨) مِنَ سُورَةِ الْأَنْعَامِ

(٣) الْكِتَابُ ٢/٣٧٨-٣٧٩

(٤) هُوَ الْحَسِيُّ الْبَصْرِيُّ، الْمُرُوفِيُّ سَنَةِ ٥١١٠ هـ، انظر ترجمته في: حَايَةِ النِّهَايَةِ ٢٣٥/١، وانظر القراء في: الْكِتَابُ ٢/١٧٣، وَالْيَعْنِي لِحَيْطِ ٣٦٧/٥

(٥) انظر مثال ذلك في الْكِتَابِ ١/١٤٤، ٢٩، ٤٢/٢، ٧٠، ٨٣، ١٠٨، ١١٩، ١٣٩، ١٣٣/٣، ٢٥، ٤٤، ٩٠، ١٢٣، ١٣٤، ١٣٦/٤، ١٥٣

(٦) انظر: شرح التبيين ٥١/٢

(٧) انظر: الطَّرَافَةُ ١/١٠٣ تَلَا عَنْ إِعْرَابِ الْحَسِيِّ (أَبْنِ جَنِّي، وَلَمْ أَجِدْ ذَلِكَ فِي صُورَةِ حَسَنِيٍّ لِقِطْعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ، كَتَبَ عَلَى طَرَفِهَا (ج)، وَذَكَرَ الْأَسَاقِدِيُّ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونُ مَحَلْقُ (١) حَرَامًا، أَنَّهُ وَجَدَ النَّصَّ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ٥١٣/١

بالآية يفتح (أن)

وأشير - ص - أن السراي وحده الآية ترجيحاً بوجوب أن تكون (أن) مكسورة، واقعاً فيما بعده وهو قوله: «(أَنْ أَذْهَبَ) إِصْلَاحُ قَوْلِ، وَهُوَ قِيلَ (وَدَّ) مِنْ لَيْهِ وَرَسُولُهُ مِنْ أَنَسَ: أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ، أَوْ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) لَكِنْ جَاءَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ (قَوْلٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ: اللَّهُ بَرِيءٌ، أَوْ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)».

وهو يجعل الأذان بمعنى القول، وهذا يوجب كسر (إن).

وصحاح سبق يتيقن أن اعتراض السري لسيويه مقصور على إيراد لآية بكسر (إن). ويؤكد ذلك أنه صرح في موضع آخر على أن (السا)، والعل، و(كأ)، لا يُعطف على اسمهم بالرفع بعد مجيء الخبر، ولم يُدخل معهم (أن). وهذا يحالف ما فهمه بعض النحويين: إذ جعلوا أب سعيد معترضاً للقاعدة، وأبرز هؤلاء: ابن جني، ولرضي.

فأما ابن جني فيقول: «وفي قوله:»

ولا أنا مَنزُ يَزِدُّنِي وَعَيْدُكُمْ

شاهدًا لحواز استدلال سيويه بقول الله سبحانه: «(أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى الْإِسْدَاءِ، وَرَدًّا وَرَدَّ لَانْكَارٍ مِنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ امْتَحَرِينَ، وَقَوْلُهُ: إِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَسُوعُ بَعْدَ (إِنَّا) الْمَكْسُورَةِ: لِأَنَّهَا عَلَى شَرْطِ الْإِسْدَاءِ، وَلَيْسَ فِي لَآيَةِ (إِنَّا) مَكْسُورَةٌ وَإِنَّمَا فِيهَا (أَنْ) مَفْتُوحَةٌ، وَلِمَفْتُوحَةٍ لَا تَصَرُّفُ الْكَلَامِ فِي مَعْنَى

(٢١) انظر: شرح المبرني ٨٣٢٢

(٢٢) هذا صدر بيت لجعفر بن عليّ العارضي، وهو:

ولا أنني سبشي في القيد أحرق

وقبته

فلا تعبوا أنني نضفت بعدكم شيء ولا نبي من موت أرق

انظر: شرح ديوان الحماسة للبديوي ٢٧٧-٢٨٠

ونضفت أي تكلفت العشرع وارق أحاف. ويريد به يستغفله والأخوة التي لا يعسر شيب

ومراد الشاعر أنه صبر على الشلل، فلا استغف نفسه من الرعيد، ولا تضجر من المشي في القيد

الابتداء، وإنما تجعل الكلام شأنًا وحديثًا، وموضعها محضٌ بالمفرد، لا بالجمدة، هذا
معنى ما أورده هذا المكر على صاحب الكتاب، في هذا الموضع، ولقول حبيب
بعد مع صاحب الكتاب، لا عليه سماعًا رقيبًا، أمّا استماعٌ مما جاء في هذا
لبيت، وهو قوله:

فلا تحسبوا أنّي تحشعتُ بقدكم

ثم قال:

ولا أنا عيش يزدهيه ويعيدكم

معطف الجمدة من المبتدأ ولحبر على قوله: (أني تحشعتُ)، وهو يريد معنى (أنا)
المتنوعة، ويدلُّ على ذلك رواية من روى^(١):

ولا أنّ نفسي يزدهيه ويعيدكم

وأما وجه لقياس فهو أنّ (أنا) المتنوعة، وإن لم تكن من مواضع الابتداء، فإنها
من مواضع التحقيق والاعتلاء، كما أنّ (أنا) المكسورة كذلك، فلت استون في لعل
والعنى وتفاوتها في النظم صارت كلّ واحدٍ كأنها أحدها ... فإذا كان كذلك سقط
عترض هذا المتأخر على ما أورده سيبويه^(٢).

فإن جئنا - إذن - بهم من كلام لستيراني لمتقدم أنه يعترض سيبويه في جعله
(أنا) بمنزلة (إنّا)^(٣)، فراح يدفع عن سيبويه اعتراضاً لم يوجه إليه.

وأما الرضي فيقول: «وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمتنوعة
قال: إنّ المتنوعة حكمها مطلقاً حكم مكسورة في جوار العطف على محلّ سمي
بالرفع؛ لأنهم حرفان مؤكّدان، أصحهما واحد ... وأسيري ومن تبعه لم يلتفتوا إلى
سدلال سيبويه، وقنوا: لا يجوز على محل اسم المتنوعة مطلقاً؛ إذ لم يبق معها
لا ابتداء، بل هي مع ما في غيرها في تأويل اسم مفرد ... ونظرُ أبي سعيد صحيح،
فيقول: إنّ قوله تعالى: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ عطفٌ على الصمير في ﴿بري﴾، وجار ذلك فلا
تأكيد بالمفصل؛ لقياس مفصل بقوله: ﴿من أشركين﴾ مقام التوكيد، أو بقول:

(١) انظر هذه الرواية في شرح حاشية أبي تمام للأعمام ٤٢٠/١، وشرح ديوان الحماسة للتهذيب ٢٨٨/١

(٢) انظر: الحزانة ٣٠٤/١٠ - ٣٠٧/١ معاً عن (عرب الحماسة)

(٣) وقد اقتضى أثر ابن جني البغدادي في: الحزانة ٣٠٤/١٠

﴿رسولك﴾ مستند خبره محبوب، أي: (ورسولك كذلك)، وسواو عراضية، لا عاطفة
لكر لا يتم لك مثل هذا في قوله.

ولا أنا ممن يزدهيه ويهذكم ولا أني باشي في القيد آخرق
بعد قوله

فلا تحسبن أني تحشعن بعدكم لشيء ولا أني من لوت مرق
لأن قوله: (ولا أني باشي في القيد آخرق) عطفت على (أني تحشعن)، فهو جعب
قوله. (ولا أنا ممن يزدهيه ويهذكم) جملة عراضة لكان (لا) داخله على معرفة
بلا تكرار، ولا يحوز ذلك ...^١

فهو ينسب إلى الشيرازي راء جعل يسويه (أن) بمنزلة (إن)، ويستصر له في
مذهب لم ينسب إليه.

وهذا المذهب الذي انتصر به الرضي قد سقه به جماعة من السحويين، من
أبرههم: الزمخشري^٢، وصدر الأفاضل^٣

في مسألة -غير المذهبيين المتقدمين- مذهب آخر:

أحدهما: ما نسب إلى الفراء، وهو يجوز لعطف على اسم الحروف
لتناسخ كلها^٤.

والآخر: ما نسب إلى بعض السحويين، وهو تخصص الحوار باسم (إن) فقط^٥
والصحيح -كما يظهر لي- مذهب سيبويه والجمهور، وهو أن لجواز خاص
(إن)، و(أن)، و(كن) للأمور الاتية:

(١) شرح الكافية ٣٥٣/٢-٣٥٤.

(٢) انظر: الفصل من ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) انظر: التعيير ٥٢/٤، وأشار إلى أن المكبري طوى البيان ٩٣٥/٢ سب هذا الرأي
إلى انعتقي.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣٥٤/٢، ولم يصحح الفراء بهذا الرأي في أماني القرآن، ولكنه قد رده في
العطف قبل محي، الخبر، وقد تقدم في أول المسألة.

(٥) لم أجد من ذكر صاحب هذا الرأي، وانظره في: سبيرة والتذكير ١/٢٠٤، وشرح الكافية
٣٥٤/٢.

- ١ - **أَنَّ** يعطف بالرفع يكنى على تقدير معنى **لاستداء** في الاسم، وهذا متحقق في هذه الأحرف الثلاثة؛ لأنها لا تتميز معنى الجملة بعد دخولها^(١).
- ٢ - **أَنَّ** (ليت) و (لعل)، و (كأن) قد دخلت على الكلام نقلته من الثبوت إلى عدمه، هذا يُمنع تقدير الاستداء بعدمه، وهذا يطعن من محب العراء.
- ٣ - **أَنَّ** مَنْزَع العطف بالرفع على اسم (أَنَّ) أول ما سُمِع تأويلات لا تسري على جميع الشواهد؛ ولذا لم يسطع انرمضي أن يقول ييشي بحماسة **استقنمين**.

(١) انظر شرح مقصورة ابن دريد للحمي ص ١٧٠

المسألة (٣٦)

النعت:

ونوع ما فيه (أل) نعتاً للمضاف إلى ما فيه (أل)

عقد سيبويه بآية نعت المعرفة^(١)، فبنى ما فيه من أحكام على أمرين:
الأول: أن المعرفة تُوصف بما يماثلها في التعريف، أو بما هو أصعب
منها تعريفاً^(٢).

والثاني: أن أعرف المعارف للضم، ثم لفتح، ثم الاسم للميم، ثم المعرف به (أل)،
والمضاف في مرتبة ما أضيف إليه^(٣).

ومن تلك الأحكام التي ذكرها في هذا الباب أن المضاف إلى لمعرفة يُنعت
بثلاثة أشياء، هي:

- المضاف إلى المعرفة نحو (مررت بصاحبك أخي زيد)

ب - الأسماء لبعده، وهي أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، نحو (مررت
بصاحبك هذا).

ج - الاسم لمقتضى به (أل)، نحو (مررت بصاحبك الطويل).

يقول مقرراً ما تقدم: «والمضاف إلى معرفة يُوصف بثلاثة أشياء بما أضيف
كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة، وذلك (مررت بصاحبك أخي زيد)،
(مررت بصاحبك الطويل)، و(مررت بصاحبك هذا)»^(٤).

ويتبين من كلام سيبويه أن أعطى إلى ما فيه (أل) يأخذ هذا الحكم،
فيوصف بالأمور الثلاثة المتقدمة.

(١) انظر الكتاب ٥/٢

(٢) انظر المصدر السابق ٦/٢-٧، وشرح الصبري ١٥٦/٢

(٣) انظر الكتاب ٦/٢ وما بعدها، ونسب إلى سيبويه أنه يجعل العلم أعرف من الضم، انظر الإيضاح

٤٥٩/١، وهذا غير صحيح؛ لأن سيبويه أجاز نعت العلم، ومع نعت الضم جعلاً ذاك يلائمك إنما

تصير حين ترى أن المحدث قد عرف من تصيحه، الكتاب ١١/٢.

(٤) الكتاب ٧/٢

الاعتراض ومناقشته:

نقل أسيري نقد المبرد لسبويه في هذه المسألة، فقال: «وذكر المبرد فيما يرد على سبويه أن ما ذكره سبويه في الصفات أن الأحسن يُوصف بالأعم، وما كان معرفة بالآلف واللام فهو أحسن مما أُصف إليه الآلف واللام، فلا ينبغي على هذا لقياس (رأيتُ غلامَ الرجل لطريقاً)، ذلك على البذل»^(١).

ونحن المبرد في (مسائل الغلط) - كما نقله ابنُ ولّاد - هو: «أصل ما ذكر [يريد سبويه] في الصفات أن الأحسن يُوصف بالأعم، وما كان معرفه بالآلف واللام، والأسماء لجهة فهو حسن مما أُصف بالآلف واللام، فلا ينبغي على هذا القياس أن يكون: (رأيتُ غلامَ الرجل لطريقاً) إلا على البذل»^(٢).

ويُضح مما نقله ابنُ ولّاد، والسيرائي أن المبرد يُقرّ ما يلي:

١ - ردّ ما أجازته سبويه، وهو نعت ما أُضيف إلى ما فيه (أل) بما فيه (أل).

٢ - أن سبويه خالف ما أصده في نعت المعرفة، وذلك أنه مبع نعت الأعم بالأحسن، ثم أجاز نعت ما أُضيف إلى ما فيه (أل) بما فيه (أل)، والمعوت فيه أعم من اتعت.

وعند عرض رأي سبويه في هذه المسألة، واعتراض المبرد له على ما قرره لشعريون يتيسر أن جمهورهم اتصروا لسبويه فأحدوا في انتصاراتهم مسلّكين:

الأول: ترديد ما ذكره سبويه دون مناقشة لأعراض المبرد، وهذا ما سلّكه أكثر النحويين، ومن أبرزهم: ابنُ السراج^(٣)، والعمري^(٤).

(١) شرح السيراني ١٥٧/٢ ب

(٢) الانتصار ص ١١٣. ولشير جـ - إلى أن المبرد ردّ المنتصب ٢٨٧/٥ لم يتحدث عن نعت المضاب إلى

دي الآلف واللام

(٣) انظر الأصول ٣٢/٢

(٤) انظر، الإيضاح العصري ص ٢٩٠

والرُّمَّاسي^(١١)، ولصَّيْري^(١٢)، ولعرجاني^(١٣)، ولرمحشري^(١٤)، وصدر لأخضر^(١٥)
 وابن الحنَّاز^(١٦)، وابن يعيث^(١٧)، وابن عصفور^(١٨)، وأبو حيان^(١٩).
 والثاني: ردُّ اعتراض المبرد، وهذا ما قرَّره ابن ولَّاد، والسيرافي
 فأنت بنُّ ولَّاد فقد ردُّ احتجاج المبرد بذهاب سيويهِ إلى أنَّ الأخصَّ لا
 يوصف إلا بالأعم، محتجاً بأنَّ سيويهِ أجز -أيضاً- وصف المعرفة بما
 يماثلها في التعريف.
 كما ردُّ قول المبرد: إنَّ ما كان معرَّفه بالالف واللام أخصَّ مما أضيف إلى
 ذي الالف واللام، محتجاً بأنَّ كلا الاسمين قد عرفتُهما (ال)^(٢٠)
 وأما السيرافي فاحتج إلى ما ذكره ابن ولَّاد رداً آخر، وهو أنَّ العرب لا
 نعتت ما أضيف إلى ما فيه (ال) بما فيه (ال)؛ عَلِمَ أنَّه لا فرق بينهما^(٢١)
 وهذا الرد لا يلزم المبرد؛ لأنَّه يُحرَّج ما شُيِّع على لبطل.
 وفي رأيي أنَّ اعتراض المبرد يقسم قسمين:
 الأول: إنياته أنَّ سيويهِ قد خالف ما أصَّله
 والثاني: ذهبه إلى أنَّ المعرَّفَ ب(ال) أخصُّ ممَّا أُضيفَ إلى ما فيه (ال)، فلا
 يمنع نعتاً ما هو أعمُّ منه.

(١١) انظر شرح الرماني ١٤١/١.

(١٢) انظر النهرة والتذكرة ١٧١/١.

(١٣) انظر، لفتند ١٢٥/٢.

(١٤) انظر الفصل من ١١٦.

(١٥) انظر، التجميع ٩٩/٢.

(١٦) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور الإربلي، الموصل، المعروف بـ«الخباز»، توفي

سنة «٦٧٧ هـ»، انظر: البقية ٤١/٢. وانظر رُفْه في الفرة الحديثة ٣٦٩/١.

(١٧) انظر، شرح لبطل ٥٨/٣.

(١٨) انظر اللزب من ٢٤٥.

(١٩) انظر الارصاد ٥٨٢/٢.

(٢٠) انظر لاستصار من ١١٢-١١٤.

(٢١) انظر شرح السيرافي ١٥٧/٢.

فأنت انقسم إلّا أنْ مَرْدُودٌ، لأنْ مَسْمُومٌ مَصَّنَّ عَنِ نَ الْمَعْرِفَةِ سَعَتْ سَتْلَهُ وَأَنْ
مَا أَضِيفَ إِلَى مَا فِيهِ (أَلْ) بِمَثَلَةِ مَا فِيهِ (أَنْ ، دَ قَدْ) «لَا تُبَالِغْ فِي الْإِلْفِ وَاللَّامِ
فَتُوصَفُ بِالْإِلْفِ وَاللَّامِ وَيُضِيفُ إِلَى الْإِلْفِ وَاللَّامِ: لَأَنْ مَا أَضِيفَ إِلَى الْإِلْفِ وَاللَّامِ
بِمِزَالَةِ الْإِلْفِ وَاللَّامِ»^١

وَأَمَّا لِقِسْمِ لُثَامِي مَعْنِي أَنَّهُ قَوْلُ رَجُلٍ: لَأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: (الرَّجُلُ) لَمْ يَشْرِكْ مَعَهُ
غَيْرُهُ، أَمَّا دَ قِيلَ: (الْعَلَامُ الرَّجُلُ) فَقَدْ يَشْتَرِكُ مَعَ (الْعَلَامِ) عَمْرُو: لَأَنَّ (الرَّجُلَ) قَدْ
يَكُونُ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ عِلَامٍ وَمِثْلُهُ لَوْ قِيلَ: (أَرَسَ) لَمْ يَشْرِكْ مَعَهُ حَلٌّ فِي هَذَا الْإِسْمِ
أَمَّا لَوْ قِيلَ: (أَقَمَ زَيْدٌ) لَجَازَ أَنْ يَشْتَرِكَ مَعَ (قَلَمٌ) غَيْرُهُ.

وعلى هذا يمتنع نعت ما أضيف إلى ما فيه (أَلْ) بما فيه (أَلْ)، إلا على
مذهب لفر، وهو نَ الْأَعْمُ يُوصَفُ بِالْأَحْصَى^٢ ومذهب ابن جروان وجماعة من
التأخرين، وهو أَنَّ كُلَّ مَعْرِفَةٍ تُنْعَتُ بِكُلِّ مَعْرِفَةٍ^٣، ومذهب أبي محمد بن حزم^٤،
وهو أَنَّ الْمَعَارِفَ مَسْتَوِيَةٌ فِي التَّعْرِيفِ^٥

١. الكتاب ٧/٢

(٢) انظر الارتشاف ٥٨٢/٢، وشرح الصفحة المردودة ٢٨٨/١، واللهم ١١٦/٢

(٣) انظر الارتشاف ٥٨٢/٢، واللهم ١١٦/٢.

(٤) هو علي بن سعيد بن حزم الظاهري، الأندلسي، أبو محمد، توفي سنة ٥٤٥ هـ ||

نظر البداية والنهاية ٩٨/١٢

(٥) انظر الارتشاف ٤٥٩/١

المسألة (٣٧)

النعت:

جمع المنعوت وتفریق النعت

أحرز سيبويه في الصفات التفرقة إلا جُمع لموصوف نحو (مررتُ برجلين مسلم وكافراً) ثلاثة أوجه: الإتياع على النعت، والإتياع على المبدئ، ورفع خبراً مُتنداً معذوقاً، وهو ما يُستقى القطع^(١)

وستشهد للإتياع على نعت بقول الشاعر^(٢):

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَلِيمٌ عَلَى رَعِيَّتِي: مُسْلُوبٌ وَدَلٌ

ثم قال بعد أن أتشد الشاهد: «كَلَّ سَمْعُهَا الْعَرَبَ تُشَدُّ،

ونقوي مجرورة»^(٣)

ونشير - هـ - إلى أن اس استبر في حذف شُرَّاح (الكتاب)^(٤)، فذهب إلى أن

سيبويه استشهد ببيت للإتياع على النعت^(٥) وهذا بعيد؛ لأن سيبويه قال قبل

إشاد لبيت: «ومف جاء في الشعر قد جُمع فيه الاسم، وفردَّ نعت،

وصار مجروراً^(٦)»^(٧) فهذا نصٌّ على أن استشهاده ببيت للإتياع

على استع

(١) انظر الكتاب ٤٣٩/١، وقد وافقه المحويين، إلا أن بعضهم لم يذكر الإتياع على المبدئ، انظر مثلاً المنصب ٢٩٠/٤

(٢) نسب إلى رجل من باهلة في الكتاب ٤٣٩/١، وشرح السيرافي ١٤٧/٢
ونسب إلى ابن ميادة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٠٢/١، وشرح أبيات لغني للسيوطي ٧٧٤/٢، وشرح أبيات نسي للبغدادي ٧٩/٦، وهو في شعره من ٢١٤

(٣) الكتاب ٤٣٢/١

(٤) انظر: شرح السيرافي ١٤٧/٢، وشرح الرماني ١٣٦/٢، وتحصيل هون النصب ٢١٤/١

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٠٢/١

(٦) انكتاب ٤٣٩/١.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أن سيبويه «قد اعترض في قوله: والقوي محروقة، فقل: (ال) مرفوع ومحرورٌ بنظمٍ واحدٍ، لأنه كـ(اصح)، و(ارم) في بنات الياء، فكيف اصحّ بخمصر لقواقي؟»^(١١).

والاعتراض - كما في الانتصارا - هو المبرد، يقول ابن ولادة: «قال محملاً [يعني لمرد] ولا معنى لهذا الكلام - اعني قوله: والقوي محروقة -؛ لأنها لو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلا هكذا»^(١٢).

ويشفع منّا نقله ابن ولادة، والسيرافي أن المرد يردُّ نصَّ سيبويه على حر لقوي معللاً ذلك بأن (ال) يكون على صيغة واحدة في حالتي الجر والرفع؛ لأنه سَمٌّ متقوصٌ كـ(قاضي)، و(ارم).

وقد انتصر سيبويه ابن ولادة، والسيرافي، ولأعلم الشتمري.

فأمّا ابن ولادة فأنهم ما قرّره ما يأتي^(١٣):

١ أن قول المبرد: «لو كانت مرفوعة لم تكن للقافية إلا هكذا» دون تقييده خطأً، وذلك أن القواقي لو كانت مرفوعة من غير الأسماء المقوصة، أو لمصافة لم بحر ان يكون معها (ب)؛ لأنّ تلك القوي يظهر رفعها في النظم، بخلاف (ال).

٢ أن سيبويه لما رأى أنّ (ال) يمكن أن تكون مرفوعة على نغم محروور، ويحتمل أن تكون محروقة، وأنّ (امسلوب) يجوز فيه الرفع على القطع، والجر على الإتياع، لم رأى ذلك نصّاً على جرّ القوي. وأمّا السيرافي فقد ردّ اعتراض المبرد بأمرين^(١٤):

(١١) شرح السيرافي ١٤٧/٢ ب

(١٢) الانتصار ص ١٠٩، وانظر -أيضاً- شرح هيون كتاب سيبويه ص ١٣٢

(١٣) انظر: الانتصار ص ١٠٩ ١١

(١٤) انظر: شرح السيرافي ١٤٧/٢ ب. وقد نقل الأعلام كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه. انظر الكت ١٣٦/١

أحدهما: أن سيبويه اعتمد على ما سعه من العرب في حفظ (مسلوب).
والأخر: أن الشاعر المقدر يسي لقامة على موجب لإعرب رفعاً، أو نصباً، أو
جراً، ثم يجري باقي القصيدة على تقدير ذلك الإعراب، وإن لم يظهر ذلك
الإعراب في النقط، كقول الحطيئة^(١):

شَأْنُكَ أَظَعَنَ لَكَ عَلَى سَوْمٍ نَاطِرَةٍ بِوَجْهِ
فِي آلٍ تَرَفُّعُهَا الْحَدَّ، وَأَكْثَرُهَا سُحُوقٌ مُوَافِرٌ
فَالْقَصِيدَةُ مَقْتَدَةٌ، وَلَوْ أُطْلِقَتْ قَوَائِمُهَا لَكَتَ مَرْمُوعَةٌ كُلُّهَا.
وعثله قول الكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ^(٢):

قَفَّ بِالْمَيَا وَتَوَقَّفَ رَجَبٌ وَتَأَنَّى إِنَّكَ عَيْرٌ صَاعِرٌ
فَهَذِهِ ابْتِصِيدَةُ مَقْتَدَةٍ، وَلَوْ أُطْلِقَتْ قَوَائِمُهَا لَكَتَ مَرْمُوعَةٌ

وقد اُحد الشنمري ما ذكره لسيري، رضاف إليه أن القواي لو كانت مرموعة
لم يضق على الشاعر الإتيان باسم مرموع غير مقلوص^(٣)

(١) انظر ديوانه ص ٣١ وشرح السرياني ١٤٧/٢، وانظر البيت الأول في تصنيف عيسى الذهب ٢١٥/١
ديوانه البيت الثاني في نيبو.

في الآل يعطى العبة

وناطرة: صائر، قيل: إنه لبي عيسى، انظر القاموس المحيط ١٥٠/٢ والآلة السرايد وسحق: جمع
سحق، وهي النحلة الطويلة، وموالة جمع (سوزنة)، وهي التي كثر عثتها. انظر النسان الأول،
راسحق، وقر.

(٢) هو: الكُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ بْنِ الْأَخْطَرِ بْنِ سَجَالِدٍ بْنِ رَيْحَةَ الْأَسَدِيِّ نَكُوِي، توفي سنة ١٢٦ هـ، انظر
الشعر والشعراء، ٥٨١/٢-٥٨٤، والقرآن ١٤٤/١-١٤٧.

(٣) انظر شعر الكُمَيْتِ ٢٧٣/١، والشعر والشعراء، ٥٨٢/٢، وشرح السرياني ١٤٧/٢، وتصنيف عيسى
الذهب ٢١٥/١.

ديوانية الشعر الثاني في الشعر والشعراء:

..... وتأني إِنَّكَ عَيْرٌ صَاعِرٌ

ونزوليت: بمعنى واحد، وهذه البيت هذه الكُمَيْتِ من قول امرئ القيس بن عيسى الكندي.

قَفَّ بِالْمَيَا وَتَوَقَّفَ حَلِيسٌ وَتَأَنَّى إِنَّكَ عَيْرٌ أَيْمَنُ

انظر الشعر والشعراء، ٥٨٢/٢.

٤. انظر تصنيف عيسى الذهب ٢١٤/١-٢١٥، والكتاب ٤٣٦/١.

ورث السري ولشتمري -جيم أرى- لا يلوم المرء؛ لأن ما قرره رء على من
اعترض لاستشهاده بالبيت، والمرء لم يذهب إلى ذلك، وإنما اعترض -كف تقثم- بص
سيوسه على جر القوي ويؤيد هذا أنه سنشهد في المقتصب، بمسألة نسف
بهذا البيت^١.

وانمي اذهب إليه أن بص سيوسه على جر لقواني له معز، وذلك أنه ن
استشهد بالبيت مرداً أي لم يذكر معه بيتاً آخر يتصح فيه الجر- وكان الجر ولرفع
جائزين أراد بالنصر على جر القواني دفع توهم أن الصفات مرفوعة.

المسألة (٣٨)

النعت:

تعدد الأسماء المنعوتة مع اختلاف
العوامل فيها في اللفظ والمعنى

من صور تعدد الأسماء المنعوتة أن تكون عواملها مختلفة في اللفظ والمعنى،
ومتفق في الجنس والعمل . وذلك بحر (ذهب زيداً وقدم عمرو ابصالحين)، فالعاملان
(ذهباً، وقدم) مختلفان في لفظ والمعنى، ومتفقان في لعمل وبنسب.
فأت اتفاقهما في لعمل ملأتهما رفع فاعلين، وأت اتفاقهما في الجنس
ملأتهما فعلاً.
ومثله -أيضاً- (هدى ريداً، ودك بكر ابصالحين)، و(هاك) مختلفان في
اللفظ والمعنى، ومتفقان في الجنس والعمل.
وهذه الصورة موضع خلاف بين النحويين، وهي -أيضاً- موضع
الاعتراض لسيبويه

ولي سيبويه:

يقول سيبويه تابعا الحليل «وتقول، هما رجلٌ ومراثة مطلقين»،^{١١} وهذا
عيبٌ الله ودك اخوت الصالحين^{١٢} لأنهما ارتفع عن وجه واحد، وهذا اسمان في معنى
متدأين، وانطبق عيبُ الله ومضى أحرك ابصالحين،^{١٣} لأنهما ارتفعا بمعنىين^{١٤}،
واذهب أحرك وقدم عمرو لرجلان الحلبيين^{١٥}»^{١٦}.

١١. انظر بقية الصور في شرح التسهيل ٢/٣١٧ وما بعده، وشرح نكتة ١/٣١٥، والارتشاف

٣١٥/١، وشرح التصريح ٢/١١٥ وما بعده

(٢) هذا المثال ليس من الصورة التي هي موضع الاعتراض؛ لأن العاملَ فيه واحد

(٣) هذا المثال ليس داخلاً في الصورة المذكورة؛ لأن العاملين متفقان في المعنى

(٤) نصير في (ارتفعاً) يعود إلى الموصولين

(٥) الكتاب ٢/٩٠

يتبين من هذا النص أنّ سيويه يُجبر لإتباع إذا اتفق العاملان في الجنس والعمل، وهذا معنى قوله «لأنهما رتفع من وجه واحد»، وقوله «لأنهما ارتفع فعيلين»، ولا تنظر إلى اختلاف العاملين في اللفظ والمعنى، كما في المثالين اللذين أوردهم أحد، عبد الله وذاك أخوك لصالحين، وادعُ أخوك وقدم عمرو لرجلان العليان).

وقد فهم بعض المحققين من قول سيويه «وهما اسمان بُنيت على مستدأين»، وقوله: «لأنهما رتفع فعيلين» أنه يُقيد الحوز بكون مُتبرعين فاعلي فعيلين أو خري مستدأين^{١١}، وهذا -عندي- يخالف مراد سيويه لسببين

الأول، أن مرده عن قوله: «لأنهما رتفع فعيلين»، وقوله: «وهما اسمان بُنيت على مستدأين» أن يُبين اتفاق العاملين في الجنس والعمل.

والثاني أنه ذكر قبل هذا النص أنّ التسويين المجزئين، أو المرفوعين إذا خُتف العاملان فيهما في الجنس امتنع الإتباع، إذ يقول: «ورغم الحيل نَ الحزبين، أو المرفوعين إذ اختلفت فيهما بمنزلة الجر والرفع، وذلك قولك: أحد رجلٌ في الدار آخرٌ كريم»، ... لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحدٍ^{١٢}، وتبعه بقوله: (هذا لابن إسحاق عندنا كراماً)، فقال: لجرّ صاحت مخفّ^{١٣}، ولم يُشرك الآخرُ فيما جرّ لأول^{١٤}.

فتقييده امتناع لإتباع باختلاف جنس انجرائس دليلٌ على أنهم إذا اتفقا في الجنس جاز الإتباع.

ومن هنا يتضح أنّ سيويه لم يُخصّص لحوار ما ذكره بعض النحويين، وأنّ شرطُ الإتباع -هذه- اتفاق العاملين في الجنس والعمل، سواء أكان العاملان رفعين، أم ناصبين، أم مجزئين، وهذا ما رجّحه ابن مالك^{١٥}.

(١١) انظر شرح التسهيل ٣/٣١٧، وإسعاد ٤/٤١٤.

(١٢) لأن أحد المرفوعين مرفوع بالمبتدأ، والآخر مرفوع بالابتداء.

(١٣) لأن الموصوف الأول (أبو) جرّ، وجرّ الجر، والموصوف الثاني جرّ مضاف.

(١٤) الكتاب ٢/٤٩٠.

(١٥) انظر شرح التمهيد ٣/٣١٧-٣١٨.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيراقي أنَّ المبردة، والرَّجَاج، وكثيراً من المتأخرين صنعوا ما جاز به نحيل وسيبويه، حيث بقوه: «ورداً اختلف معاصم [يعني العامل] مذهب الحيل وسبويه في الفعلين المحتقنين والمتقنين واحداً، فأجاز اذهب أحوك وقدم عمرو الرجلان العليمين أو كان المبردة والرَّجَاج وكثير من المتأخرين يأمرون جواز ذلك إلا في المتقنين»^(١).
فهؤلاء، -إذن- يمنعون الإتيان إذا كان العاملان مختلفين في المعنى، وقد أفصح المبردة عن علّة المنع، فقال: «وكان سيبويه يُجيزُ اجاء. عبدُ الله وذهب زيدُ العاقلان على السبب؛ لأنهم ارتفع بالفعل، فيقول: رفعتهم من جهةٍ واحدٍ، وكذا زيدُ وذهبُ الله العاقلان» لأنهما خسر اتداء، وليس بقول سبويه كما قال، لأن السبب إنما يرتفع بما يرتفع به المفعول، فإذا قلت: اجاء زيدُ وذهب عمرو العاقلان، لم يجز أن يرتفع مفعولين، فإن رفعتهم بـ(اجاء) وحدها، فهو معال؛ لأنَّ (عبد الله) إنما شرف بـ(ذهب)، وكذلك لو رفعتهم بـ(ذهب) لم يكن بـ(زيد) فيها نصيباً، وقد قلت (زيدُ) فإنَّ يرتفع ومعناه لإشارةٍ إلى ما قُرب منك، و(ذاك) ما بُعد، فقد اختلف في المعنى»^(٢).

فهو يعلّل المنع بأنَّ العامل في السبب هو العامل في المفعول، فلا يجوز أن يُجعل العمل في الصورة متقدمة لأحد الفعلين، ولا يجوز -أيضاً- أن يُجعل لهما جمعاً

ومن هذا يشبّه أن محور الاعتراض هو الخلاف في العامل في سبب، مقتضى كلام الخليل وسيبويه أنه تبعية المفعول، فلذا أجاز الإتيان إذا اتفق عملُ العاملين وحسبهم وقد تبعهم الأحفش، والجرمي، والمبارية^(٣).

أما المبردة، والرَّجَاج فيذهب إلى أنَّ العامل في السبب هو العامل في المفعول، ولذا منع الإتيان. د. اختلف العاملان في المعنى، وأجاء لقطع وحسب الرفع بإصدار

(١) شرح السيراقي ١٨٦٧هـ، وقد نقله الأعمى في التكت ٤٦٩/١، ونظر القطب ٣١٥/٤ وشرح بكافية ٣١٥/١، والارتشاف ٥٩١/٢

(٢) مقتضب ٣١٥/٤

(٣) نظر الارتشاف ٥٩٢/٢، والمساعد ٤١٥/٢

مستنداً صحدياً وجوباً، و لخصاً باظهار فعل محدودي وجوباً
وقد قال بقولهما ابن كيسان^١، وابن السراج^٢، والرحاحي^٣، والرثماني^٤، وابن
ملك^٥، وابنه بدر بندين^٦، وأبو حيان^٧، والمرادي^٨.

كف وقتهما اسير في في العامل، وبكته حالتهما في منع ما أجازه سيبويه؛ إذ
يقول: «والنحجة لتحويل سيبويه ن مذهب عمل للفعل والفاعل مذهب واحد، وإن
اختلف معنى للعطف، ومما يدل على ذلك أنك تقول: (اختلف زيد وعمرو
الصالحان)، وصلى (اختلف)، واحد منهما فعل محالاً محالاً بفعل الآخر، وتقول:
(عمل زيد وعمرو فعليهما، وعملًا عمديهما)، وإن كانتا مختلفين؛ لأن اللفظ الواحد
من الفعل يجوز أن يقع على محض، ويُرَدُّ لفعلاً إلى فعل واحد يكون الأساس
فاعليه، هذه قلب. (ذهب أخوك وقدم عمرو الصالحان) (عميدان) فكأن قلت: (عمل
أخوك وعمرو هذين الفعلين الصالحان)»^(٩).

فهو يقرر بما يأتي:

- أن انعاض في النعت هو العامل في المفعول.

ب - تأويل انعاض المختلفين في المعنى بفعل واحد يكون المفعولان فاعليه
بحو (اختلف)، و(فعل).

ويبرم اسير في على هذا التأويل أن يُقيد لحور بكون العاملين فعليين، وهذا

١١ - هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن البرد وثعيب، توفي سنة «٥٢٩٩ هـ».

انظر طبقات الزبيدي ص ١٥٣، وابنه الرواد ٥٧٢/٣-٥٩٠، وانظر رأيه في الارتشاف ٥٩٢/٢

(٢) انظر الأصول ٤٢-٤١/٢

(٣) انظر الحمل ص ١٦

(٤) انظر: شرح الرماني ١١٦٤/٢

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣١٨/٣

(٦) انظر شرح الألفية لابن المظالم ص ١٩٤

(٧) انظر: الارتشاف ٥٩٦/٢

(٨) انظر: توضيح المقاصد ١٤٩/٣

(٩) شرح السهرني ١٨٦٢-١٨٨٧، وقد نقل الأعلام كلام السهرني بتصويف يسير، ولم يُشر إليه، انظر

المكت ٤٦٩/١ ٤٧

ما فعله ابن أبي الربيع، إذ يقول مقتضياً أثر السيرقي، «فبقوله: أقدم زيد العامل، وهذا محتمل لعاقلاً، ولا يجوز أقام زيداً وهذا محتمل لعاملان؛ لأنَّ العامل في لنته هو العامل في المعركة، ولا يصلح عاملان في اسم واحد، فإن قلت: أقام زيداً وقدم عمرو العقلان، فالظاهر من كلامه سويته أنه جائز، وإنما جاز هذا؛ لأنَّ المعنى في معنى فعل واحد، وكأنك قلت: اختلف زيد وعمرو العقلان، واتصداً لرجلان فيظهر أنَّ لعاصمين إذا كانا معنيين فيجوز الجمع؛ لأنك تقدّر فيهما أنَّ تردّهما إلى فعل واحد»^{١١}

والذي عسدي نَ ما ذهب إليه الرجلان ضعيف؛ لأنَّ التأويل الذي ذكره تكلف يُعَدُّ المعنى، وذلك أنه إذا أُوِّل نحو «ذهب زيداً ودم عمرو لصالحن» فافعل زيداً وعمرو الصالحان لم يُعرف الذهب من القدم.

وذهب ابن عصفور إلى تقييد جور الإتياع بكون العاملين رفيعين، أو بصلح، أو بمصالحين، أمّا إذا كان العاملان حربي جرم فيستبع الإنسان، ويجب لقطع^{١٢} ولعلَّ ابن عصفور فهم هذا من قول سيبويه: بعد أن مثّل ياهنا فرس أخوي بيئك العقلاء لحباء^{١٣} «ولا يجوز أن يُجرى [أي: العقلاء والحلباء] وصفاً بـ اسر من وجهين، كما لم يجوز فيما اختلف بعرايه»^{١٤}

ولصحيح أن مراد سيبويه دام اسر من وجهين هو الاختلاف في النحس، وأمّا صفة الإتياع في لحن الذي ذكره -مع أنَّ العادس متفق في الجنس فاعلة أخرى، كما ذكر أنسيرا، وهي أنَّ (العقلاء) لو حُفِصَ وجعل صفة للأخوين ولا يبين كس الكلام فاسداً؛ «لأنَّ (بيئك) من تصام الأخوين، وبس (أخويك)» من تصام نصهما، والصفة داخلية فيما دخل فيه الموصوف، فيكون (العقلاء) من تصام لأخوين من حيث كس صفة للأخوين، وعبر تصام لهما من حيث كس صفة للأخوين فيتأمن»^{١٥}

(١١) البسيط ٣٢٤/١-٣٢٥

(١٢) انظر: اللزوم ص ٢٤٧

(١٣) الكتاب ٢/٦

(١٤) هكذا رددت هذه اللفظة في المحفوظ، ولعلَّ الصواب (أخوي)؛ لأنه يتفق مع مثال سيبويه

(١٥) شرح السيرافي ١٨٦/٢ ب

- وبعد ذلك نُقَرِّبُ لما كان أحد الموصوفين - وهو (أخوي) - عاملاً في الموصوف الآخر - وهو (البيلدا) - لم يعز الإتيان؛ لأنه يؤدي إلى التناقض
- وأصحُّ الآراء المتقدمة - عندي - ما ذهب إليه المبرد ومن وافقه - وهو منع لإتباع إذا اختلف معنى لعمدين للامور الآتية:
- ١ - أنَّ الحيليل ويسويه ومن وافقهما جعلوا العاملَ في لُتعت تبعية معسوب، وهو عامل معنوي، والعاملُ المعنوي لا يُلبَّجاً إليه إذا أمكن غيره
- ٢ - أنَّ استبعية لو جُعِلت عاملةً في لُتعت لوجب أن تُجعل عاملة في بقية لترايع المعطوف، وأمؤكبد، ولسدل، وهذا لم يقل به أحدٌ، إلا لأحمش في التوكبد، وعطف لبيان
- ٣ - أنَّ المبرد ومن وافقه يرجعون القطع بإحصاء مستدأ، أو فعل، وهذا وإن كان فيه تقدس معسوب - مقيسٌ في انصاف الدالة على ترخُّم، أو مدح، أو ذم

(١) نظر مثلاً ري سميويه في العامل في البدل في الكتاب ١/ ١٥ وانظر أخبار الحويص في شرح

نصفيل ٣٢٩/٣ ٣٣٠، والارشاد ٩١٩/٣

(٢) انظر: شرح الكافية ٢٩٩/٩.

المسألة (٣٩)

التعميد:

وتقوع أسماء الأجناس والجواهر نعوتها
أضعف من وتقوعها أحوالاً

من المقرر عند الحويين أنَّ الأصل في البحث وإعمال أن يكون مشتقاً، نحو
(امرئ بالرجل العاقل)، (أجاء زيداً صاحبك)، أما إذا كانا غير مشتقين فإنهما
يقولان بالمشتق، ومن ذلك أن يكون اسمي جنس، أو جواهر ك(أسد)، (أسد)،
ولكن هل يستوي وضع هذه الأسماء، أحوالاً، ووقوعها صدقاً؟

والجواب سيبويه:

يقول سيبويه: «وتقوية (امرئ بالرجل أسد شدة وخبراً)، وإب تريد (مثل لأسد)،
وهذا ضعيف قبيح؛ لأنه اسم لم يجعل صفةً، وإب قاله الحويين، شبه بمولهم:
(امرئ زيد أسد شدة)، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً، ومثله (امرئ بالرجل
نار خمرًا)».

يشيى من هذا النص أنَّ سيبويه يرى أنَّ وقوع اسم الجنس أو الجواهر صفةً
أضعف من وقوعه حالاً، ويدل على أن هذا مذهبه ما يأتي:

أ - قوله - بعد أن مثّل لوقوع اسم الجنس صفةً - «وهذا ضعيف قبيح».
ب - حمل جوار وقوع اسم الجنس صفةً على وقوعه حالاً، والمحمول عليه أقوى
من المحمول.

ج - قوله: «وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً»، ومعنى هذا أنَّ بعض الأسماء
قد ترد أحوالاً، ولا تقع صفات، نحو (هذا خاتمك حديدًا)، ولا
يقصد - هنا - بإخبار خبر المتدا، وإنما يُريد به إعمال، وهو
مطلق - أحياناً - مصطلح الخبر على الحال^(١).

(١) الكتاب ٤٣٤/١

(٢) انظر لغير السابق ٤٩/٢، ٥٠، ٨١، ٨٧، وشرح السيرافي ١٧٩/٢

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيري نصَّ سيبويه انقلبتم ثم اعترضه قائلاً «ولم يَ عسدي أن جوار الأسد في الصفة والحال واحد؛ وذلك أنك ستجد تريد في الحال إذا قلت: أهررتُ بزيد أمداً» شخص الأسد الذي هو السَّعْ، وإنما تريد (شديداً)، وإذا كان (أسداً) في الحال بمعنى (شديداً) كان في الصفة مثله؛ لأن مرجعه إلى معنى (شديداً، (شديداً) صفة»^(١).

فهو يرى عدم لتفريق بين وقوع أسماء الأجناس والجواهر صواب، ووقعها أحوالاً، وحقته أن تلك الأسماء تُوزَلْ بامشَقَّ، والمَشَقُّ يقع صفة كما يقع حالاً وقد أحد بنُ بعض هذا الاعتراض عن السيراني، ولم يذكر ما يدلُّ على ذلك إذ يقول -بعد أن أورد تعريق سيبويه المتقدم-: «وفي القري بينهما نظرٌ، وذلك أنه ليس المراد من (الأسد) شخصه، وإنما لمرد أنه في الشدة مثله، وصفة والحال في ذلك سواء»^(٢).

كما جعل ابن العِلْج التَّسوية بين الحال والصفة -حت هي لقياس»^(٣).

وقد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ابنُ السَّراج، والرَّماسي.

فأتى ابن السَّراج فقد نقل قول سيبويه ولم يعنق عليه، ممَّا يُفهم منه أنه لا يرى غيره»^(٤).

وأما الرَّماسي فقد علَّلَ مذهب سيبويه بأنَّ الحال أقوى من الصفة؛ لأنها «تعري معري الحرة في أن فيها العائدة، وإنما تفصل من جهة أن الحيز معتمدُ العائدة، والحال زيادة في العائدة، وليس كذلك الصفةُ لثابتة؛ لأن مرتبتها أن تكون بعد الموصوف مُتَّصَةً له، ومعه بصرلة سم واحد، فعقُّها أن يكون في مظهره ما يُسَوِّى عن مرتبتها في لزوم الإبداع، وليس كذلك الحرة؛ لأنه معصَّلٌ من الأول غيرُ تابع له»^(٥).

(١) شرح السيري ١٤٨/٢ ب.

(٢) شرح لفصل ٤٩/٣.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٣٠١/٧.

(٤) انظر: الأصل ٣١/٢.

(٥) شرح الرماضي ١٣٧/٧ ب.

ويشهد لهذا المذهب شيئا أرى- الشاع، والقياس.
 فأما السُّدَجُ فَبِنَ قول سيبويه: «لأنه لم يُجعل صمّةً، وإنّما قاله المحوون» دليلٌ
 على أنّ ورود اسم الجنس ويحود صمّةً لم يُسمع عن العرب، وإنّما هو من قياس
 شحويين

وأما القياس فلأنّ لحن أرفع مرتبة من الشَّعْتِ؛ لأنّ السُّدَجَ منها ما ذكره برّماسي.
 ومنها أنّ لحن تَدُّ مَسْكُ الغَيْرِ في نحو اضربي زيدا قائماً^{١١}، والخبير يقع سم
 جنس بلا ضعف، فكذلك ما سُدَّ مَسْدَهُ، أمّا لثعت فلا يقع هذا الموضع.

المسألة (٤٠)

التعدي:

وقوع (نار) صفة كما تلج خبراً

قال سيويه: «وزعم يونس أنه لم يسمعه [معني: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه] من ثقة، ولكنهم يقولون: (هو نارٌ حُمْرَةٌ)؛ لأنهم قد يسمون الأسماء على المبتدأ، ولا يصحون به، مرفوع فيه الوجه، والمرفوع فيه أحسن. وإن كنا نريدُ معنى أنه مبالغٌ في لشدّة؛ لأنه ليس بوصفٍ»

الاعتراض وعنايته:

ذكر السيري أن الزجاج فهم من ليس المتقدم أن سيويه يجمع وقوع (نار) صفةً ما عرضته، حيث يقول: «وقد الزجاج بابُ الأحبار أن تكون أفعلاً، لأنك إنما تُعبرُ بحدثٍ وتقولك: (هو نارٌ حُمْرَةٌ) ليس لصغيرٍ له (نار)، إنما هو لرجلٍ، أو جوهرٍ، وإنما المعنى (هو مثلُ نارٍ حمراء)، وقال: أجيّزُ (مررتُ برجلٍ نارٍ حُمْرَةٌ)، أريدُ (مثل نارٍ)، كما أردتُ حيث كان جرّ تداء، كذلك ملته (مررتُ برجلٍ مثل نارٍ، أو شبه نارٍ حُمْرَةٌ)، قال. وكلام سيويه يدلُّ على أن (ناراً) تقع حمراً، ولا تقعُ صفةً»

وقد نقل القاسمي عن الزجاج نحو ما ذكره السيري، إلا أنه لم يذكر اعتراضاً، إذ يقول: «قد [أي سيويه] ولكنهم يقولون: (هو نارٌ حُمْرَةٌ). قد أوردتُ بحاق: معني أن النار لا يصحون به، ويسمونها على المبتدأ»

ويظهر من اكتفاء القاسمي بهذا التأويل أنه يرتضيه.

فما لسيري فسر أن سيويه لم يُردّ ما فهمه الزجاج، إذ يقول: «أعطته تأويل من كلام سيويه قوله ولكنهم يقولون: (هو نارٌ حُمْرَةٌ)؛ لأنهم قد سموا الأسماء على

(١) الكتاب ٢/٢٩

(٢) شرح السيري ١/١٦٦

(٣) التعليل ١/٢٣٥

المبتدأ ولا يصفون بها. وليس الأمر كذلك عندى»^(١).

وهذا هو الصحيح؛ لأنَّ سيويه لم يقصد مع وقوع (أنا) صفة وإنا أردته
حلاب الأحسن، ويؤكد هذا أنَّه يصرُّ في موضع آخر على حوز جعل (أنا) صفة، فقال:
«ونقول: (مررتُ برجلٍ أسدٍ شدةً) بما تريد (مثل الأسد)، وهذا ضعيفٌ قبيحٌ،
لأنَّه اسمٌ لم يُجعل صفةً وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً، ومثله
(مررتُ برجلٍ ناسٍ خمرَةً)»^(٢).

ومن هنا يتبسَّر أنَّ اعتراض لزجاج مدعوع؛ لأنَّه مبنيٌّ على فهمٍ غير صحيحٍ

(١) شرح السيرافي ١٦٦/٢، ج ١.

(٢) الكتاب ٤٣٤/١.

المسألة (٤١)

النَّعْبُ:

ملع النحويين اتباع الحظفة للموصوف إذا لم يجر القلب
ورب سيبويه عليهم ببيت أحسن ...

نقل سيبويه عن النحويين أنهم يسمعون إتباع الصفة للموصوف إذا لم يجر القلب
وهو تقديم الصفة وإيلائها للموصوف من غير فاصل - ويوجبون نصبها على
الحال، ومثل ذلك: (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به)، (صائداً) يجب
عندهم - نصبه؛ لعدم جواز إيلائه الموصوف، فلا يقال: (مررتُ برجلٍ صائدٍ به معه
صقراً) فلا يرجع الضمير إلى متأخر.

وقد أبطل سيبويه هذا المذهب بأمثلة أتبعَتْ فيها الصفة الموصوف مع عدم
جوز القلب، ومن أقوى ما ذكره أن القلب لو كان معتداً به لَنُصِبَ (الصائد) في:
(مررتُ بعبدٍ الله معه بأزلك الصائد به)، وذلك صحتح؛ لأن (الصائد) معرفة، والحال
لا تأتي إلا نكرة^(١).

ومما احتج به - أيضاً - لعدم الاعتداد بقلب قول حسان ^{كَثُرَ الْفُجَّه}
ظننتم بأنَّ يَحْقُقَ الذي قد صَنَعْتُمْ وقينا نبيَّ عندَ الرُّحَى واجعه^(٢)
وروجه الإصحاح به أن (واضعه) أتبع (نبي) صفة له مع عدم حوال
القلب، إذ لا يقال: (وينا نبي) وضعه عند (نوحى)؛ لأن (الهد) في (واضعه)
عائدة إلى (لوحى).

(١) انظر الكتاب ٥٠٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٥١/١ وما بعده، ونسب التحاس في.

شرح أبيات سيبويه ص ١٧٦-١٧٧ هذا المذهب إلى الكوفيين والبغداديين

(٢) انظر ترجمته في الإصابة ٣٢٦/١

(٣) انظر البيت في ديوان حسان ص ٧٨٦ وفيه (الحكم) بدل (لوحى)، وانظر: الكتاب ٥١/٢ وشرح

أبيات سيبويه للتحاس ص ١٧٦، والانتصار ص ١٢٢، وشرح السيرافي ١٨٢/١، وشرح الرماني

١٩٠/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٥٢/١، وتحصيل غريب المذهب ٢٤٢/١

وانظر مباحثه البيت في الرجز الألف ٢٩٢/٢-٢٩٣

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السراي أن طاعناً طعن في مشهاد سيويه بالبيت، وذهب إلى أن الصير في (أوضحه) عائداً على (الذي قد صنعت)، وليس رجوعاً إلى (الوحي)؛ لأنّ الوحي هو برول جبريل -عليه سلام- وليس ذلك ما نصّه الشّيخ رحمه الله . وعلى هذا يكون المعنى: ومما سيّ عنده الوحي ميّ ما صنعت، وهو قدّم الشاعر (أوضحه) على هذا التأويل، فقال: (وفينا نبيّ وأضحى عنده الوحي) بجاء؛ لأنّ الهاء ترجع إلى الصيغ، وقد تقدّم ذكره.

هذا شخص ما أورده لسراي^{١١}، وذكره -أيضاً- ابن سيراي^{١٢}، والأعلم^{١٣}، ولم أجد أحداً اعترض سيويه في هذا لموضع غير المرد، حيث يقف في أمثال مصطف، «... ذكر [أي سيويه] المحووس لمين قدو: (مروء) امرأة أخذت عبداً فصارته، قدو: تنصب؛ لأنّ بقلب لا يجوز قال محمد: وهذا لعباً من من المحووسين، ويكرّ حنح عبيهم مستب لا حمة فيه، وهو قول حسان.

ظلمت بأن يعنى الذي قد صنعهم وفينا نبيّ عنده الوحي وأضحى ذهب إلى أنّ النبي ﷺ عنده الوحي وأضحى لرحي عنده، وإنما المعنى: ومن نبيّ عنده الوحي وضع عنده ما صنعت، أي: لا يخفى صيغكم؛ لأنّ الوحي قد خبر به النبي ﷺ»^{١٤}.

ونؤخذ من تعرّ المرد ما يلي:

أولاً: أنه يوافق سيويه على إبطال الاعتداد بالقلب، ويعترضه في الاحتجاج بالبيت.

ثانياً: أن روايه انبيت عنده (أوضحه) بدل (أوضحه)، وهي معارضة له في المصادر التي أورث البيت^{١٥}، وأغلب الظنّ أن المرد سها، فقرأ لعين حاء.

(١١) انظر شرح السراي ١٨٠/٢ ب

(١٢) انظر شرح يات سبويه لابن السراي ٥٥٣/١

(١٣) انظر تعصيل عين الذهب ٢٤٢/١.

(١٤) انظر الانصار ص ١٢٩-١٢٢

(١٥) انظر الصفحة السالفة هامش رقم (٣).

ثالثاً: أنَّ السيرافي، وبه والأعمم لم يكونوا دقيقين في نقل الاعتراض؛ إذ لم يدكروا تلك الرواية، كما أنَّ السيرافي وابنه نقلوا عن المبرد أنه احتج بأنَّ لوهي لا يكون من وضع النبي ﷺ، وهذا لا يُعهم من نصِّ المبرد المتقدم.

هذا، وقد تبع ابنُ ولادة المبرد في جميع ما قرَّره غير أنه لم يبطل تأويل سيبويه، وإنما حَقَّقَه. ثمَّ تنهى إلى أن الاحتجاج بالبيت عبرٌ صحيحٌ لأنه يحتمل أكثر من وجه^(١).

وفي المقابل ذهب النحاس والسيرافي، والرماسي، وابن السيرافي، والأعمم صمد بن سيويه

أمَّا لحاس^(٢)، والرماسي^(٣) هاكتفياً ببيت وجه الاحتجاج بالبيت، ولم يناقش الاعتراض.

أمَّا السيرافي فصَحَّ استشهاده ببيت سيويه بالبيت مقررًا أن معنى (أوضحه): مُعْشِه، وأنَّ لوهي في البيت هو ما يَشه الله بالوهي من صبح لقوم الذي كُشِه السبي ﷺ لأصحابه، وليس المرد به حقيقته وهي لإيعاء^(٤).

أمَّا ابن السيرافي فيردُّ أنَّ المبرد قد وقع فيما نكَّره على سيويه لأنه إذا جاز أن يُقال: (أوضحت فيكم ما صبح انقوم أي: أحزنتكم به) حَزَّ نُنَّ يُقارن: (أوضحت فيكم لوهي) على معنى: (أخبرتكم)^(٥).

وهذا الردُّ لا يلزم المبرد؛ لأنه لم يتعرَّض لرواية (أوضحه)، وإنما ذكر البيت برواية (أوضحه).

وأقوى حجة فيما رى - لترجيح تأويل سيويه ما ذكره الأعمم، وهو أنَّ إعادة

(١) انظر: الانتصار ص ١٧٢-١٧٣

(٢) انظر: شرح أبيات سيويه للنحاس ص ١٧٦-١٧٧

(٣) انظر: شرح الرماسي ١٦٠/٢

(٤) انظر: شرح السيرافي ١٨٠/٢ ب-١٨١ أ، وقد نقل الأعمم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه،

انظر: بك ٤٦٤-٤٦٥

(٥) انظر: شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٥٥٤/١

الصغير إلى (الوحي) أقوى: لأنَّ اشاهر يريد: (يطع فيب ما يُوحى إليه، فُتَّص
بصيعكم على الحقيقة)، وإذا أُعبد للضمير إلى (الذي قد صعثم) كان التصدير
(وضع الذي قد صعثم) مطلقاً، دون ربطه بالوحي لذي هو 'كشف لحقيقته'
وأضيف إلى هذا أمراً آخر، وهو أنَّ (الوحي) أقرب إلى الهاء من (الذي قد
صعثم)، وإعادة الضمير إلى الأقرب أولى
وعلى لرغم من ذلك، فإنَّ إعادة الضمير إلى (الذي قد صعثم) غير ممنوعة،
ولن يكون احتجاج بالبيت ضعيف؛ لأنَّ لدنر لقي د احتمال وجهين، أحدهما لا
شاهد فيه لم يرم الردود عليه

المسألة (٤٢)

البطل:

أعراب (أنكم) الثانية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِطَافًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ .

أورد سيبويه لآية المذكورة شاهداً لرفع (أَنْ) وما تؤول صعه بدر احتمال، وهو ما ساء (لنقل من شيء ليس بالآخر)^١، ووجه الاستشهاد -عنده- أَنْ (أنكم) لثانية أدلت بدل احتمال من (أنكم) الأولى، حيث يقول: «ومما جاء مبدلاً من هذا لباب ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِطَافًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾، فكانه على (أيعدكم أنكم مخرجون إذا مِتُّم)، وذلك أريد بها، ولكنه آت فُذمت (أَنْ) الأولى؛ ليُعْلَم بعد أي شيء الإخراج»^٢ وأشير -هنا- إلى أَنَّ الرجاء نسب إلى سبويه أنه يحصل (أنكم) انشائية تأكيداً^٣، وهذا يحالف ظاهر النص لتلقم

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السري أَنَّ في توجيه سبويه للآية خطأ؛ «لأنه لا يجوز بدل من الاسم حتى يتم الاسم، وقوله: ﴿تَنْكُم إِذَا مِتُّمْ﴾ ليس باسم تام؛ لأنه لم يأت لـ (أَنْ) بخبر، وتام الاسم بـ (أَنْ) واسمها وخبرها»^٤، ولم يكن السري رَك من وجه هذا النقد لسبويه، فقد سبقه المبرد إلى ذلك، مبيّراً في الآية وجهين^٥:

-
- (١) الآية (٣٥) من سورة الزمر.
- (٢) انظر الكتاب ١٣٢/٢، وشرح المبراني ١٢٧/٤، وشرح الرماني ١٧٨/٣.
- (٣) الكتاب ١٣٢/٣-١٣٣.
- (٤) انظر: معاني القرآن وشرحها ١١/٤.
- (٥) شرح المبراني ١٢٩/٤، وقد نقل الأعمى كلام المبراني في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت: ٧٧٤-٧٧٥.
- (٦) انظر: المختضب ٣٥٤/٢-٣٥٧، ولاتصار من ٢١٤-٢١٦.

أحدهما "نَ تَكُونُ (أَنْتُمْ) لثانية مكرّرة تأكيداً للأولى، وحسُنَ ذلك؛ لظن
 الفصل بين (أَنْ) وخبرها، وهذا بوجه لفر،^(١) ولجزمي^(٢)، واحتاره من
 متأخرين الرمضاني^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن مالك^(٥)، ولرضي^(٦)
 والآخر: نَ تَكُونُ (أَنْتُمْ) مخرجوها مؤذلة مصدرة مرفوعة بالظرف، واشتد
 بِثَمَّ إخراجكم، وهذا انتوجيه يُنسب إلى الأصم^(٧).
 وقد صمغ لدرسي م ذهب إليه سيبويه وهو حملُ (أَنْتُمْ) الثانية على
 السفل - بأحد ثلاثة تقديرات^(٨):

الأولى: م يكون أصل للكلام (أبعدكم) نَ إخراجكم إذا مَثَمَ، فعُيِفَ المصنوع،
 وأقيم المضاف إليه مقامه، وعلى هذا يكون خبرُ (أَنْ) قوله (إِذَا مَثَمَ)؛
 لأن الاسم في الأصل ليس جثّة.

والثاني: أن يكون خبر (أَنْ) الأولى معدوماً؛ لدلالة خبر الثانية عليه، والتقدير
 (أبعدكم أَنْتُمْ) تسعون إذا مَثَمَ، وعلى هذا يكون الخبر قد سُدَّ حسداً
 جواب (إِذَا)، وعمل فيها.

والثالث: نَ يُقْتَرُ لِدَاوُدَ، جوابٌ، وتكون جملة شرط خبر (أَنْ) الأولى، والتقدير
 (أبعدكم أَنْتُمْ) إذا مَثَمَ يُهْتَمُّ.

وأهم ما يُلْحَظُ في تقديرات لغارسي أن (أَنْ) الأولى قد تَتَّ سماً مع اسمها
 وخبرها قبل ذكر البدن، وهذا يُبطل لجهة التي سى عيها المرد والسياري
 اعتراضهما

(١) انظر معاني القرآن لفر، ٢٣٤/٢-٢٣٥

(٢) انظر شرح السيراني ٢٨٨/٤، ومسانن البصريين ٦٧٣/١، وشرح الكافية ٣٦٤/٤ (ت يريف هـ،

(٣) انظر الكتاب ٣١/٣-٣٢

(٤) انظر- شرح للنصل ٦٨/٣

(٥) انظر شرح السهيل ٣٠٢/٣

(٦) انظر شرح الكافية ٣٦٤/٤ (ت يوسف هـ)، ومن جند هذا الري - أيضاً- أبو السعود، انظر،
 تفسير أبي السعود ١٣٤-١٣٥

(٧) انظر مسانن البصريين ٦٧١/١-٦٧٢، والفرق في إعراب القرآن ٥٦٣/٣

(٨) انظر مسانن البصريين ٦٧١-٦٧٢

ولشعوبين في الآية - إضافة إلى ما تقدم - توجيهات أخر منها أن يجعل
 المصدر المؤول من (أنكم معرجون) مستداً، خبراً (إذا مبني)، ويكون المعنى (أنكم
 أنكم إخراجكم وقت موتكم وبعد موتكم)، وجملة مستداً وانحر خبر (أن) الأولى
 وأرجح هذه لتوجيهات فيما أرى من ذهب إليه المراء، والجرمي، ومن
 وقفها، وهو جعل (أنكم) الشاية توكيداً للأولى، وذلك ما نأتي

١ - أنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف

٢ - أن به نظر في انحران الكريم، كقوله تعالى: ﴿لَا تُحْسِنُ كُذِّبَ بِفُرْشٍ بِمَا
 تَوَا وَيُحْسِنُونَ أَنْ يُحْسِنُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَارِهِمْ
 الْفُتَايَ﴾^(١)، فكرر (تحسبن) قبل مجيء المفعول الثاني؛ وذلك
 لطول بعض.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١/٤

(٢) من الآية (١٨٨)، من سورة آل عمران.

المسألة (٤٣)

عطف النسق:

طريقة نفي الفعل عن الاسمين المتعاطفين بالواو
إذا كانا غير متفليحين في زمان الفعل ومكانه

قال سيويه . «وقد نقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرو، على أنك مررتُ بهما مرورين،
وليس في ذلك دليلٌ على المروء البدو به، كآته بقول: (وَمَرَرْتُ - أيضاً - بعمرو)،
ففي هذا (م مررتُ بزيد، وما مررتُ بعمرو)»^{١١}.

الاعتراض ومناقشته:

حكى لسبني عن الدرس أني خطأً قولُ سيويه: (ففي هذا (م مررتُ بزيد،
وما مررتُ بعمرو)) مائلاً. «ففي هذا - وإن أراد مرورين - (م مررتُ بزيد
وعمرو) ... وإنني قال سيويه خطأً»^{١٢}.

وتبع الميرد شيخه المازني، فقال في امسائل لعطف: -بعد أن نرد صديقه
سيويه-: «وليس كما ذكر [في سيويه]: لأن النفي بما يكون على قدر الإيجاب،
وإن نفي هذا (ما مررتُ بزيد وعمرو)، وأدخلت الحرف الثاني على الكلام ... وهو
قول أبي عثمان»^{١٣}.

وقد رد ابن ولاد على لمازني والميرد، محتجاً بأنه لو كان نفي (مررتُ بزيد
وعمرو) ما ذكرنا لاحتمل الكلام أن يكون القائل قد مرَّ بأحدهما، والمرد نفي المروء
بهما جميعاً^{١٤}.

وهذه الحجة -كما أرى- واضحة؛ لأنه إذا قيل: (ما مررتُ بزيد وعمرو)
لم يُحتمل المروء بأحدهما دون الآخر، ذلك أن الواو قد شَرَّكت بين الاسمين في النفي.

(١١) الكتاب ٤٣٨/١

(١٢) انظر: شرح الميري ١٥٣/٢، وانظر -أيضاً- التعليل ٢٢٠/١

(١٣) انظر الانصار من ١١-١١١.

(١٤) انظر المصدر السابق ص ١١١

كما انتصر السيرافي لسيبويه مقررًا أن نفي المثال السانف لو كان كف حال
 لازمي، والمبرد لا يحتمل أن يكون المرور وحداً، ورب المراد لمرور بكل واحد من
 احتمائين منفرداً^{١٩١}

وهذا -عندي- لا يبرم لازمي، والمسرد لأن الاحتمال المذكور يرد أيضاً - في
 لايجاب، ذلك أنه إذا قيل: امرت بريد وعمر، احتمل أن يكون لكل أراد مروراً
 واحداً، وأن يكون أراد مرورين.

وهذا تتبين صحة ما ذهب إليه لآزسي والمبرد، ويكون المعول عليه في دست
 صراحة المتكلم.

(١٩١) انظر شرح السيرافي ١/٥٣٧-١١٥٤. وقد نقل الأقدم كلام السيرافي في هذه المسألة ثم يُشير إليه
 بظرة الكت ٤٣٩/١.

المسألة (٤٤)

عطف النسق:

طريقة نفي الفعل عن الاسمين المتعاطفين بـ (أو)

قال سيبويه: «ومن ذلك قولك: (مررتُ برجلٍ، أو امرأةٍ)، فإذا أشرتُ
بإيهما في الخبر، وأثبتتُ المرور لأحدهما دون الآخر، وسوّتُ سهمي في الدعوى .
وجواب (أو) - إن نعمتَ لاسمين - (ما مررتُ بواحدٍ منهما)»^١.

الاعتراض ومناقشته:

عترض المارني كما ذكر السيرافي - قولَ سيبويه: «وجواب (أو) إن نقيت
الاسمين - (ما مررتُ بواحدٍ منهما)» وذهب إلى أن هذا جوابٌ لـ (أو) في المعنى
نقطة، أمّا في اللفظ فجوابها (ما مررتُ بزيدٍ أو عمرو) .
وأحد جبره في (مسائل القبط) ما قرّره لارسي فقد بعد أن نقل نص سيبويه
لثقتّم . «وابت هذا جوابها على المعنى، وجوابها على اللفظ (ما مررتُ بزيدٍ أو
عمرو)، وهذا قول أبي عثمان المازني»^٢.

بعد دفع بن ولّاد هذا الاعتراض محتجاً بأن «القائل إذا قال: (مررتُ بزيدٍ و
عمرو)، فإنما أثبتَ المرور لأحدهما، ولا يثري من هو عنهما، فكأنه قال: (قد مررتُ
بأحدهما، ولا أدري من هو منهما)، فإنّ معنى باقي على ما قاله المارني، والمبرد هذا
الكلام، فقال: (ما مررتُ بزيدٍ أو عمرو، كان ... شاكاً بمعنى تنقّى عنه المرور
منهما، كما كان المَوْجِب شاكاً بمعنى وجب له المرور صهماً فهذا لا يدلُّ بأيّهما مرّاً،
وهذا م يدلُّ بأنّهم لم يمرّ، فهو في المعنى موافقٌ له، لأنّه إذا لم يعلم من أنسي مرّاً به،
فليس يعلم من أنسي لم يمرّ به، وإذا لم يعلم الثاني من الذي لم يمرّ به؛ لم يعلم أنسي

١١. الكتاب ٤٣٨/١-٤٣٩

٢. انظر شرح السيرافي ١٥٤/٢، وقد نقل الأهلّم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه انظر

المكت ٤٣٩/١ ٤٤٠

(٣) انظر الاختصار ص ١١١

مرّ به: لأنّ لعلم قد ستوى فيهما.. فليس هذا يعني لهما، بل هو متساخ له في
 المعنى، ونبيّه في الحقيقة ما قاله سيمونه^{١١}
 وهذا سيمّا أرى صحيح وكاف لإبطال اعتراض لازمي وسرد

المسألة (٤٥)

عطف النسق:

العطف على معمولي عاملين مختلفين^(١)

اتَّفَقَ السَّوَيَرَانِ عَلَى نَ لَعَطَفَ عَلَى مَعْمُولَاتٍ عَامِلٍ وَحَدِّ جَائِزٍ، سَوَاءٌ أَكَانَ
الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعْمُولًا وَاحِدًا، أَمْ أَكْثَرَ، نَحْوُ (مَرَرْتُ بَيْنَكُمَا وَحَالِدًا)، وَإِنْ زِيدَ قَائِمٌ
وَعَمْرًا جَالِسٌ)

كَمَا تَقَعُ -نَصًّا- عَلَى أَنَّ لَعَطَفَ عَلَى مَعْمُولَاتٍ أَكْثَرَ مِنْ عَامِلَيْنِ مُتَّفَعٍ:
لَاَنَّ الْعَاطِفَ لَا يَتَوَبَّعُ أَكْثَرَ مِنْ عَامِلَيْنِ^(٢).

فَتُفَعَّلُ الْعَاطِفُ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ مُتَّفَعَيْنِ فَمَوْضِعُ حَلَالٍ بَيْنَ السَّوَيَرَانِ،
وَهُوَ -أَيْضًا- مَوْضِعُ الْإِعْثَرِ مِنْ لِيُجِيرَ.

وَقِيلَ الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي سَمُوءَلهَ بِحَسَنِ انْقِطَاعِهِ عِنْدَ حَلَالٍ وَقَعَ بَيْنَ بَعْضِ
السَّوَيَرَانِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الصُّورَةِ الْمُحْتَلَفِ فِي جَوْرِهِ

فَيَرَى الْعَرَبِيُّ أَنَّ لِحَلَالٍ لَا شَمْلَ الصُّورَةِ لَتِي يَرُدُّ فِيهَا أَحَدَ الْمَعْطُوفَيْنِ
مَحْرُورًا وَمُفْصَلًا عَنْ الْعَاطِفِ بِفَاصِلٍ، نَحْوُ (مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو وَبَيْنَكُمَا وَحَالِدًا)؛ لِأَنَّ
السَّوَيَرَانِ -كَمَا ذَكَرَ اتَّفَقُوا عَلَى مَنَعِهَا^(٣).

وَيَرَى آخَرُ مَا لَكَ أَنَّ دَوْرَةَ لِحَلَالٍ أَطْيَقُ مِنْ ذَلِكَ، فَهِيَ -عِنْدَهُ- مَقْصُودَةٌ عَلَى
أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْعَامِلَيْنِ حَرًّا، وَالْمَعْطُوفُ مُتَّصِلًا بِالْعَاطِفِ، أَوْ مَقْصُودًا عَنْهُ بِالْأَلَا،
وَمَا عِندَ ذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَى مَنَعِهَا^(٤)

(١) أَطْلَقَ جَمْهُورُ السَّوَيَرَانِ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ)، وَهَذَا قِيَمٌ تَجَوَّزَ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى
«مَعْمُولَيْنِ» وَلَيْسَ عَلَى عَامِلَيْنِ، وَلَعَلَّ أَوَّلَ مَنْ تَنَبَّهَ إِلَى ذَلِكَ الرَّسْمِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٣٢٤/١

(٢) انظر: لارتشاف ٢/٦٥٨-٦٥٩

(٣) هو محمد بن عصفور القزويني، صاحب كتاب (البيدع في النحوا)، توفي سنة ٤٢٦ هـ، انظر: البغية
٢٤٥/١، وكشف الظنون ٢٣٦/١

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٦٦

(٥) انظر: شرح تشهيل ٣/٣٧٨

ورّد أبو حيان هنا موسّعاً دائرة الخلاف بين لُحويين لتشمل جميع صرر لعطف على معمولي عاملين^١، وهذا ما أرجّحه؛ لا يأتي.

١ - أن يا حيان نقل عن الفارسي أن هناك من يرى جواز العطف على معمولي عاملين مطلقاً^٢.

٢ - أن بعض المصادر المتقدمة أطلقوا لحدث عن الخلاف في المسألة، ولم تُقيده بصورة معينة^٣.

وأي سيبويه:

لم يصرّح سيبويه بجمع العطف على معمولي عاملين، وإنما فهم ذلك من تأويله لشواهد ظاهرها العطف على معمولي عاملين مختلفين، وهي:

١ - قول الأعور لُحّي:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُو رَ يَكْفُ الْإِلَهَ مَتَدِيرُهَا

فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مَتَوِيهَا وَلَا فَاصِرٌ عَنْكَ مَتَأْمُرُهَا^٤

مظاهر الكلام أن (فاصر) معطوف على خبر (ليس)، المحرور بال، الزائدة، و(مأمرها) معطوف على اسم (ليس)، وهذا فيه عطف على معمولي عاملين مختلفين، ولكن سيبويه لم يجعله على ظاهره، وإنما أوّله

(١) نظر الأرشاق ١٥٩/٢

(٢) نظرة المصدر السابق ١٥٩/٢

(٣) انظر مثلاً: للتخبط ١٩٥/٤، وعصاف القرآن ١٤٠-١٤١، والتبصرة والتذكرة ١٤٤/١ وما بعدها.

(٤) هو بشر بن منقذ بن عبد القيس، شاعر محسن، ذكره آله تابعي مسنّ، أو معظّم، انظر: الشعر والشعراء ١٣٩/٢ وما بعدها، وشرح أبيات ألفي لبغداد ٢٧١/٣-٢٧٢

(٥) انظر التبيين مسبوحي للأعور في الكتاب ١٤٠/١، وشرح السيرافي ١٧٤/١، وشرح الرصاصي ٢٥٨/٢ وتحصيل عين الذهب ٣١٠/١، وشرح أبيات ألفي لسبوطي ٤٢٧/٣، والحرث ١٣٦/٤، و١٤٨/١٠ وفي شرح أبيات النسي لبغداد ٢٧١/٣ ذُكر أن البيهقي في ديوانه على...، وهذا فيه ص ١٤، ولكن برواية (وهو عنك)، ويروى البيت الثاني بفتح (فاصر)، ولا شاهد به جيد انظر بكتات ١٨٢/٦

بما يحبرجه من ذلك؛ إذ جعل (قاصراً) معطوفاً على خبر (ليس)،
 و(أمأصورها) فاعلاً، وجاز لعطف على الخبر مع أن لعطوف أجسبي عن
 سم (ليس)؛ لأن النهي وهو اسم (ليس) - كما كان بعض لأصور،
 وأضيف إلى ضميرها قام مقامها؛ لأن بعض الشيء قد ينزل منزلة ما هو
 بعضه إذا أضيف إليه، وعلى هذا يكون (أمأصورها) من سبب النهي،
 والتقدير (ليس بآتيك منهئها، ولا قاصراً عنك مأمورها) ^(١)
 وشبهه بقول جرير ^(٢).

إذا بعضُ السنين تَعَرَّقَتْ كَفَى الأيتامَ فَقَدْ أُمِّي اليتيم
 والشاعر أنت ما أسد إليه لعلُّ (تعرقت)؛ لأنه عائد إلى ما أصف
 إلى مؤنث، وهو (بعض السنين)، وعلى هذا أجاز جر (مستنكر) في
 قول الشاعر ^(٣).

ليس بمعروفٍ لنا أن نَرَدَّها صِباحاً ولا عُشَّكَرَ أن تُعَقِّرَ
 ب - قولُ أبي ذؤاد لإيادي ^(٤)؛

أَكُلُّ مَرِيٍّ تَحْسِبِيْنِ امرأً وناري توفدُ بالليلِ ناراً ^(٥)

(١) انظر الكتاب ٦٤/٦-٦٥

(٢) انظر البيت في: ديوان جرير ص ٣٨٢، والكتاب ٥٢/١، ٩٤، والمقتضب ١٩٨/٤، والأصول ٧١/٢،
 وتحصيل عين الذهب ٣١/١

وتعرقت، أذهبت أسوالها، وأصله من (تعرقت العظم) إذا أذهبت ما عليه من اللحم
 وحصل (كفى) ضمير مستتر يعود إلى هشام بن عبد الملك.

(٣) البيت للسابعة الحمدي في شعره ص ٦٨، والكتاب ٦٤/١، والأصول ٧/٢، وشرح السيرافي
 ١٧٦/١، وشرح الرماني ٢٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٢٢/١
 وانظره غير مستروب في: المقتضب ١٩٤/٤

(٤) هو جارية، ويقال: جارية بن الحجاج بن يضر بن عاصم بن منبه بن هذافة بن رعيير بن إداد بن نزار
 ابن معدة شاعر جاهلي، كان وصفاً بلعين

انظر: شرح أبيات ألفي للسيوطي ٣٥٩/١-٣٦٠

(٥) انظر البيت في: الكتاب ٦٦/١، والأصول ٧/٢، وشرح السيرافي ١٧٧/١، وشرح الرماني ١٢٦،
 وفي: الكامل ٢٨٢/١ كُتب إلى عدي بن زيد العبادي.

مطاهر البيت أن (أب) الأولى معطوفة على (المرئي)، و(أب) الثانية معطوفة على المفعول الثاني بـ (تحسين)، وهذا عطف على معصومي عاميين، ولكن سيبويه وجه توجيهاً يبعده عن هذا؛ إذ جعل (أب) الأولى مجرورة بـ (كل) مضمرة؛ لدلالة (كل) الأولى عليها، و(أب) الثانية معطوفة على المفعول الثاني لـ (تحسين)^(١١).

ج - قول العرب: (ما كلُّ سوداء تمرّة، ولا بيضاء شحمة)^(١٢)، والقول فيه كالقول في البيت: *لَتَقْتَمَّ*^(١٣).

ومن هنا يتبين أن سيبويه يسمي عطفاً على معصومي عاميين. ثم ما نسبته إليه أبو جعفر النحاس، وهو أجواز^(١٤) فلا دليل عنه من (الكتاب).

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيوري أن لأحفش قد علّق سيبويه، منعه لعطف على معصومي عاميين، يقول أبو سعيد: «وزعم الأحفش أن سيبويه عطف في إنكار العطف على عاميين، وأنه جائز»^(١٥).

- (١١) انظر الكتاب ٦٦/١.
- (١٢) انظر المصدر السابق ٦٥/١، وانظر كذلك وقعه في: مجمع الأمثال ٣٧٥/٣، ويضرب هذا المثل في موضع التهم.
- (١٣) انظر الكتاب ٦٦/١.
- (١٤) انظر إعراب القرآن ١٤/٤، وما أثبتته يتفق مع طاهر في (كتاب)، ومع ما ذكره شراحه انظر شرح السيراني ١٧٤/١، وشرح الرماني ٢٥/٢، وانظر الأصل ٧١/٢.
- (١٥) شرح السيراني ١٧٦/١، وقد نقل الأهل كلام السيوري في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: التكت ٢٠١/١ وما بعده.
- وانظر الاعراب - أيضاً - في: الأصل ٧٣/٢، وانظر رأي الأحفش في: لفتق ١٩٥/٤، وإعراب القرآن ١٤٠/٤، وشرح الرماني ٢٦/٢، والتبصرة والتذكرة ١٤٥/١، والإمضاح ص ٢١٨، والفريد في إعراب القرن ٢٨١/٤، وشرح التمهيد ٢٧٨/٣، والارتشاف ٦٥٩/٢، ونساهد ٤٧١/٢.
- وذكر بعضهم أن الأحفش رجع عن هذا الرأي، نصح العطف على معصومي عاميين. انظر: الارتشاف ٦٥٩/٢، ونساهد ٤٧١/٢.
- كما نسب إليه الحور مطلقاً انظر: الارتشاف ٦٥٩/٢، ونساهد ٤٧١/٢، وما أثبتته هو لنشور عنه.

وقد اشترط الأحفش لجوار أن يكون أحد العاملين جداراً، والمعطوف المحرور متصلاً بالعطف^{١١}، مستندلاً بما يأتي:

أ - ظاهر لشواهد التي أولها سبويه

ب - قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَأْكُم تَعْلَى هُنَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^{١٢}، ووجه احتجاجه بالآية أن (أو) عطف (في ضلال) على (على هدى)، وشركت بينهما في (إن)، وللام المرحقة، فكما شرك حرف العطف بين لايس في كمتيس: جدهما عامده، والأخرى غير عاملة حاز أن يُشرك في كلتين كلتها عاملة^{١٣}.

ج - قراءة حمزة^{١٤}، ولكساني ﴿بِئْسَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَأَيَاتٍ لِّلْمُرْسِيْنَ وَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ مِنْ دَآئِبِ آيَاتِ يَوْمٍ يُؤْمِنُونَ وَآخْتِلَافِ النَّاسِ وَآخْتِلَافِ مَا أُنزِلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَكْبَهُ لَأَرْضٍ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^{١٥} بنصب (آيات)، فالو قد شركت بين (اختلاف) والسموات في (في)، وشركت بين (آيات) و(آيات) في (إن)^{١٦}.

وقد ذهب مدصب لأحفش الكساني^{١٧}، والرخاخ^{١٨}، والشارسي^{١٩}، والرمحشري

(١) انظر الأهرل ٦٩٢/٢، وشرح الميراني ١٢٤١/١، وشرح الرماني ٢٥٨/٢، وشرح السهبي ٤٧٨/٣.

ومحتاج الإعراب ص ١٥٠، والارتشاف ٦٥٩/٢، والمساعد ٤٧١/٢.

(٢) ص لاية (٢٤) من سورة بآ.

(٣) انظر: شرح الميراني ١٧٦/١، وشرح الرماني ٢٣٦/٢، والبسيط ٣٥٤-٣٥٣/١.

(٤) حر حمزة بن حبيب بن حمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي، التميمي بالولاء أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٦ هـ. انظر حاية نهاية ٢٦٣-٢٦١/١.

(٥) الآيات (٣، ٤، ٥) من سورة الجمالية، وانظر القراءة في السبعة ص ٥٩٤، والمبسوط ص ٣ و ٤، وفي الأخير نُسبت إلى يعقوب أيضاً.

(٦) انظر: لأصون ٧٤/٣، وعرب القرآن ١٤٠-١٤١/٤، وشرح الميراني ١٢٥/١، وشرح الرماني ٢٥٥/٢، والبصرة والندكرة ١٤٥/١، وبسيط ٣٥٥/١.

(٧) انظر إعراب القرآن ١٤/٦، والارتشاف ٦٥٩/٢، والمساعد ٤٧١/٢.

(٨) انظر معاني القرآن وعروبه ٤٣٠-٤٣١/٤.

(٩) انظر المسائل العسكرية ص ١٦٢ و ١٦٤.

(١٠) انظر الكتاب ٨٢/٥.

وبن مصد ، وأبو بكر بن طلحة ، كما نُسب إلى جمهور البصريين^١ وانكوفيين^٢

يقول الزجاج: «قوله: ﴿وَحِلَابٌ لِّلَّيْلِ وَللنَّهَارِ وَمَا تُزِنُ أَلْفٌ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ﴾ إلى قوله: ﴿يَاتِ بِقَوْمٍ يُقَدَّرُونَ﴾ يُقرُّ برفع، ويكرر لقاء والتوس، والموضع موضح بنصب، ويكون قوله: ﴿وَحِلَابٌ لِّلَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ عطفاً عن قوله: ﴿وَبِئْسَ خَلْقُكَ﴾، وعلى قوله: ﴿بَنَ فِي سَمَوَاتٍ وَالْأَرْضِ﴾ إفراد في اختلاف ليل والنهار تبارك، وهذا عطفاً على عاصلين، وعمله من الشعر.

أكل أمرئ تحسيناً صراً وبإِ تَوَقُّدٌ بِبَلْبِلٍ نَارِ

عطفاً على ما عملت فيه (أكل)، وما عملت فيه (أنحسر)، وقد ناه بعض النحويين، ودانوا لا يجوز إلا الرفع في قوله: ﴿وَتَصْرِيفُ الرِّيحِ آيَاتٌ﴾، وجعله عطفاً على عامل واحد على معنى (وَحِلَابٌ لِّلَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَتَصْرِيفُ الرِّيحِ آيَاتٌ)، وهذا أيضاً عطفاً على عاملين، لأنه برفع (آيات) على العطف على ما فيها، كما جعل (وَحِلَابٌ) على العطف على ما فيها، ويكون معطوفاً بن شئت على موضع (بَنَ)، وما عملت فيه، وإن شئت على قراءة من قرأ ﴿وَبِئْسَ خَلْقُكُمْ وَمَا يَشْتَرُونَ﴾

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد النخعي، القرطبي، توفي سنة «٥٩٢ هـ» انظر: إنداء التعيين ص ٣٢، والبيان ٣٢٢/١.

وانظر رأيه في: الارتشاف ٦٥٩/٢، وهو يفتي مع منحه في (الرد على النحاة) إذ منع تقديم العراض المحبوبة، انظر الرد على النحاة ص ٧٨ وما بعدها.

(٢) انظر الارتشاف ٦٥٩/٢.

(٣) انظر: شرح السيراني ١٧٤/١.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢٧/٣.

وقد نُسب إلى نمره موافقة الأحفش في: إعراب القرآن ١٤٠/٤، والارتشاف ٦٥٩/٢، والمساعد ٤٧٩/٢، كما نُسب إليه العولاً مطلقاً في: الكافية ص ١٣٤، ونُسب إليه في: شرح الكافية ٣٢٥/١.

والذي في: معاني القرآن ٤٥/٣ قد نُعمم منه أن القرآن، يفتح العطف على معرئين خاصين؛ لأنه احتج بحر (اختلاف) في الآية بقراءة ابن مسعود ﴿وَبِئْسَ خَلْقُكُمْ وَالنَّهَارِ﴾، فكأنه يُعَدُّ حرف انجر.

من دائية آيات»^(١)

ويقول لغارسي: «وأما قول الفرزدق:

وَبَشَّرَ رَاعِيَهَا لَصَلًا بِلَسَانِهِ وَجَسْتَهُ حَرًّا لَّارٍ مَا يَتَحَرَّى

فقد يكون على العطف على عاملين كقول لآخر:

أَوْصِيْتُ مِنْ قِتْوَةٍ قَتِيًّا حَرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَلِخُدَّةٍ شَرًّا

فإن أضمرت في قول الفرزدق الجارة لتتقدم ذكره م يحصل من عيب آخر وهو الفصل بين معطوف وحرف العطف، وذلك لا تكاد توجد في حالة سعة واحتياط»^(٢)

ويقول رمحشري «وَمَا قَوْلُهُ: «آيَات لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» فليس لعطف على عاملين سواء نصب، أرفعت، فالعاملان إذا نصبت هما (إِن)، و(ي)، أقيمت الورع معهما، وعمدت الجزة في اختلاف الليل، والنصب في آيات، وقد رفعت فالعاملان لايتقدم، و(ي)»^(٣)

هذه لتصوص تتصاغر مؤكدة جوار العطف على معمولي عاملين، ومضيعة إلى ما قرره لأعظم بعض الشواهد القرآنية، والشعرية

وقد لاحظ لشتنمري، ومن العجيب في أكثر الشواهد لتقدم أن المتعاطفين المجرورين متقدمين، فقيدها الحوار بذلك، ومنعنا نحو (زيد في لدار والقصر عسروا):

(١) محاسن القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢٩-٤٣٠، وقراءة الربيع التي ذكرها هي قراءة غير حمزة، والكسائي، ويعقوب، انظر: البسيط ص ٤٠٣

(٢) انظر ديوانه ص ٢٨٨، والقصر والمصدر للترا، ص ٣٧ والعلا: نشر، وآياتها مصدر وما يتحرك ما يعرف ويشعر من النار والشاهد عطف (جشيه) على آياتها لمجرور بال، وعطف (حر النار) على (العلا) المنصوب بالفعل، وهذا عطف على معمولي عاملين

(٣) البيان لأبي الجهم المصنف في شرح السيراني ١/ ١٧٥، والعقد الفرید ١/ ١٧٣، والإيضاح ص ٢١٨ وغيره: سم ابنه الشاعر ورواه في عقد الفرید (١٢)

والشاهد عطف (الحياة) على (الكلب) المجرور بالياء، وعطف (شر) على (خير) المنصوب بالفعل، وهو عطف على معمولي عاملين

(٤) المسائل العسكرية ص ١٦٣-١٦٤

(٥) نكتان ٣/ ٨٥

تأخر المجزوء الأول^{١٦}.

ودهب ابن الطرودة إلى تقييد الجواز بكون لعاملين أو أحدهما مثنوياً كالأبتداء، فأجاز نحو (زيتاً في الدار والقصر عمرو)^{١٧}.

ومقابل هؤلاء ذهب جماعة من لحنوس مذهب سيبويه، فسحوا العطف على معمولي عاميين محتجبين مطلقاً ومن أصر هؤلاء هشام بن معاوية^{١٨}، والمبركة^{١٩}، وابن السراج^{٢٠}، والسيرافي^{٢١}، ولرثاني^{٢٢}، والصيمري^{٢٣}، وابن مالك^{٢٤}، وابن أبي الربيع^{٢٥}، وابن هشام^{٢٦}، وابن عقيل^{٢٧}.

ورغم اتفاق هؤلاء على إطلاق المنع من موقف بعضهم من شوحه لأحفش ومن وقفه تعددت:

المبركة قسمها قسمين الأولى قراءة حمزة ولكماني، ويبت الأعور والثاني يبت أبي دؤاد

فأما القسم الأول فردد^{٢٨} إذ يقول في (الكامل). «وقد قرأ بعض القراء، وليس بجائز عند فرواحات ليل الليل والتهدير وما أنزل الله من السماء من برق فأجابه الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح آيات»، فحصل (آيات) في

(١٦) انظر تصنيف عيني المذهب ٢٢/١، وأنكاهه ص ١٣٤

(٢١) انظر الارتداد ٢/ ٦٦

(٢١) انظر لنصر السابق ٢/ ٦٥٩

(٢٤) انظر الكامل ٢٨٧/١، ولقنطط ١٩٥/٤

(٢٥) انظر الأصون ٦٩/٧

(٢٦) انظر شرح السيرافي ١٧٤/١ ب.

(٢٧) انظر شرح الرمادي ٢/ ٢٥٥ ب.

(٢٨) انظر التيسره والتذكرة ١٤٤/١ ١٤٧

(٢٩) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨

(٣٠) انظر البيهقي ١/ ٣٥٨

(٣١) انظر بوجه امالك ٣/ ١٧

(٣٢) انظر المساعد ٢/ ٤٧٢، ومن ذهب هذا المذهب ابن يعقوب في شرح القصص ٣/ ٢٧، وللتجيب

الهنداني في الفريد ٤/ ٢٨٠-٢٨١

موضع نصب لاء الجميع، فحسبها على (إن)، وعطفها بنواو وعطف (احتلافاً) على (في)، ولا أرى ذا في القرآن جائزاً؛ لأنه ليس بموضع ضرورة^(١١).

وهذا ما ذكره في (المقتضب)، مضيئاً إليه وفي رواية حرّ (فاصر) في بيت لأعور، وحيث أنه لا يمكن حملها إلا على بعطف على معمولي عاملين، أمّا ما أولها به سيبويه - وهو إقامة لضاف مقام انضاف إليه - فمنعه؛ لأن ذلك لا يجوز إلا إذا جار أن يحلّ المضاف إليه محلّ لضاف، ولم يمدّ المعنى، كقول لرحر^(١٢).

طَوَّلُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي تَقْضِي

عد (اللّيالي) مشتملٌ عليها لمعنى لانه يريد اللّيالي أسرع في تقضي، وهذا غير متحقق في بيت لأعور؛ لأنه ليس امرؤ ليس باتيك الأمور كلها) وإنما المقصود (ليس باتيك منهي الأمور)^(١٣).

وأمّ القسم لشي - وهو بيت أبي ذؤاد - فيرى أنّه عيبٌ وقع فيه لشاعر، ولم يرد الرواية^(١٤).

وقد أخذ ابنُ السّراج بعض ما قرّره المبرد، وحالف بعضه، وأضاف إليه:

- هوافقه على ردّ رواية بيت الأعور، محتجاً - كما نقل عنه تلميذه الرّماني - بما حُجّ به المبرد^(١٥).

- وحالقه في لقراءة؛ إذ لم يردّها، رتب حملها على أن (آيات) تأكيد لفظي لـ (آيات) الأولى، ويست معطوفة عليها^(١٦).

- وأضاف دليلاً عقلياً على انزع، وهو أن بعطف لو جار على معمولي عاملين

(١١) الكامل ٢٨٧/١

(١٢) تُسب البيت لمعجاج، انظر الكتاب ٥٢/١، وتحميل غير الذهب ٢٦/١، وهامش للمقتضب ١١٩/٤، وتُسب - ايضاً - إلى الأغلب المعجم، انظر شعره ص ١٥٩، وفي هامشه مصادر آخر تليت

(١٣) انظر للمقتضب ١١٩٥/٤ - ٢

(١٤) انظر الكامل ٢٨٧/١

(١٥) انظر: شرح الرّماني ٢٥/٢، وفي الأصم ٧١/٢ ٧٢ اكتمى ابن السّراج يذكر تأويل سيبويه لبيت الأعور

(١٦) انظر الأصم ٧٥/٢ وتُسب هنا في: شرح الرّماني ٢٦/٢ إلى مبرد وذلك مخالف لما في (الكامل) والمقتضب كما تظن

لحاز على أكثر من ذلك، وهذا لم يجره أحد^(١).

ودهب سيراقي مذهب شيخه بن استراج في تأويل الفراء، ولكنه حائمه في موقفه من رواية بيت لأغور؛ إذ لم يردده، وإنما جعله وثقة لشوهد على حذف الجار، أحداً بمذهب سيبويه^(٢).

كف ضعف احتجاج لأحفش بقوله تعالى ﴿وَرَبُّهُ أَوْ إِلَٰهَكُمْ لَعَلَّ هُنَّ أَوْ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ﴾ لأن لازم في (لعل هني) عر عاصلة^(٣)، وأضاف إلى هذا علة للسمع، وهي «أن حرف العطف يقوم مقام العامل، ويعني عن إعادته ... فما كان حرف العطف كالعاصم، والعاصم لا يعصرُ رعاً وجراً، لم يجر أن يُعطف بحرف واحد على عاصمين مخففين»^(٤).

وقريباً مما فرّده لسيراقي ما أثنىه الرُّمائي، إذ ردّ احتجاج الأحفش بالآية السابقة بما ذكره السيراقي^(٥)، وعَلَّ منج العطف على محسولي عاصمين مع عُلَّه به السيراقي^(٦).

وأحد الصيغ التي انقلبت إلى ذكرها السيراقي، ورُّمائي^(٧)، وصحَّح تعريب بن السراج بقراءة حمزة ولكساني^(٨)، وأضاف علة مردّ استدلال لأحفش بالقراءة المذكورة، وهي أن «العطف على عاصمين عيبٌ عند مَنْ أجازه، وهذا دليلٌ على أنه لا يجوز حمل القرآن عليه»^(٩).

وأطلق الشَّلويس استشهاده لأحفش بقوله تعالى ﴿وَرَبُّهُ أَوْ إِلَٰهَكُمْ لَعَلَّ هُنَّ أَوْ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ﴾، محتجاً بثلاثة أمور:

(١) انظر الأصل ٧٥/٢

(٢) انظر، شرح السيراقي ١٧٥/٦

(٣) انظر المصدر السابق ١٧٦/٦

(٤) المصدر السابق ١٧٤/٦

(٥) انظر: شرح الرمائي ٢٦٩/٢

(٦) انظر المصدر السابق ٢٥٨/٢

(٧) انظر: التبصرة والتذكير ١٤٤/٦، وقد نقل كلام السيراقي بتصرف يسير، ولم يذكر ما يليهم منه أنه

أحد من السيراقي

(٨) انظر: المصدر السابق ١٤٧/٦

(٩) المصدر السابق ١٤٧/٦

١ - أن الحرفين في الآية لمعنى واحد لأنَّ الإِنْ، بما جيء بها لتأكيد الجملة، وكذلك اللام، فلف صار لحرمان المعنى واحد، فكان التشريك واقعاً في حرف واحد؛ لأنَّ المراد بتشريك حرف العطف التشريك في المعنى.

٢ - أن العرب تقول (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً)، فتعطف على الموضع، وتشرك (قاعداً مع قائم) في (ليس)، فإدراج هذا حرف أن يُعطف على خبر (إن) من غير نظر إلى اللام، كما لم يُنظر إلى الباء في (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً)، وإنَّ لام نظيرة الباء؛ لأنَّ الباء لتوكيد التقييد، واللام لتوكيد الإيجاب.

٣ - أنه بعد أن يُشرك في شيئين ليسا بعاملين، كما يشع الشريك في عاميين، لأنه إذا قيل: (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً عمرو)، وشُرك بماووا في عاميين فقد جُعِلَ الواو كأنها جمعت ورفضت، ولا يوجد في أصول العربية ما يرفع ويخفض، فإذا لم يمكن ذلك في أصول لعوامل فكيف يكون فيما تنزّل منزلة العامل؟

وقد صحّح ابن أبي الربيع ما قرّر له شويش^١، وذهب في تحريج الشوهد لشعرية التي احتج بها لأحفش مذهب سيوريه^٢، وهو ما ارتفع برؤيه من تصا- فقد: «الوجه في استعمالها [يعني شواهد لأحفش] أن يُجعل الجر بعد العاطف بحرف معدولٍ مماثل لما تقدّم، وحذف ما دَنَّ عليه دليلٌ من حروف الجر وغيرها مجتمع على جوارده، والحصل عنه أولى من العطف على عاميين، فإنه مختلفٌ فيه، والأكثرُ على منعه، وموافقهُ لأكثر أولى، وأنصاً فإنَّ العطف على عاميين مسرلة تعديتين بَعْدَ واحد، فلا يجوز كما لا يجوز ما هو مستزلته»^٣

(١) منظرة البسيط ٣٥٤م-٣٥٥، وم أجده في كتابي الشلويس: النونية، وشرح للقدماء الجزئية الكبير

(٢) أنظر البسيط ٣٥٤م-٣٥٥

(٣) انظر المصدر السابق ٣٥٤م-٣٥٥

(٤) شرح السهيلي ٣٧٨/٣.

وهكذا يتبين مما تقدم أن منهج ابن عباس ينحصر في أمرين

الأول تأويل الشواهد أو ردّها

والثاني: تعليل المنع

وهي كلا الأمرين -عندي- نظرة

فإنما الأمر لأول فقيه نظر من وجود

١ - أن من الشواهد التي ردّها بعضهم -وهو لمرد- قراءة حمزة والكسائي،

وهي قراءة سعية، لا يجوز ردّها مطلقاً

٢ - أن إمرة وابن السراج ردّا رواية بيت لأعرس لثني، وهي رواية نقلها

علماء ثقات، منهم سيوريه، فردّها طعن يمين نقلها.

٣ أن الضميري استدّل على بطلان لاشهاد بالقراءة المذكورة بأن لعطف

على معنوي حاصلين مختلفين عيباً عند من أجازه.

وأحسب أن هذا غير صحيح لسببين.

أحدهما. أنه م يذكر ذلك -فيب أعلم- غير الضميري.

والآخر: أن الزجاج -وهو من ذهبوا إلى الجواز- حمل قراءة رجع (آيات) في

الآية لمتقدمة -وهي القراءة المشهورة- على العطف على معنوي

عاسلين^(١)، وهذا دليل على أنه لا يجعل هذا العطف عيباً

٤ - أن حمل جمهور المانعين رواية بيت الأعرس على حذف حرف الجر فيه

ضعف من جهتين:

الأولى: أن حذف حرف الجر وبقاء صمد ضعيف

والثانية: أنهم يجعلون لمهي بمنزلة الأمور؛ لإضافته إلى ضميرها، وهذا -إضافة

إلى ما فيه من تكلف- يفسد المعنى؛ لأنه لا يُلحظ إلى ذلك إلا إذا جر

أن يقع المضاف إليه موقع لمضاف، ولو فعل ذلك في بيت الأعرس لمسد

المعنى؛ لأنه يكون التقدير (ليس يأتيك الأمر، ولا قاصر عنك

مأمورها)، وهذا واضح انفساد.

وأما الأمر الثاني -وهو تعليل المنع- فقد ذكرنا فيه عنتين.

إحداهما، أنه لو جاز العطف على معمولي عامليين بعدد على أكثر من ذلك،
وهذا مجتمّع على منعه، وهذه -كما تقدّم- لأبى استراج
والأخرى. أنّ العاصف يقوم مقام العامل فله متع أن يكون العامل الواحد
رادعاً وحرّاً؛ امتنع الجواز فيما قام مقامه
وهاتين العلتان -كما أرى- مدفوعتان له يأتي.

١ - أنه ليس لهما معتد لفظي أو معنوي.
٢ - أنّ لعلة الأولى سرودة بعدم سماع العطف على معمولات أكثر من
عاملين، ولو سمح لجاز.

٣ - أنّ لعلة لثمة مزية على أنّ العاطف فائز مقام العامل، وهذه -عدي-
بعيدة لأن العاطف وصله ربط بين المعطوفين في المعنى والعمل، ولا يترك
مسئلة العامل، ولو سلم بذلك لجاز أن يُحتج بأنه يعتري في الثاني ما لا
يحتفر في الأول.

أما ما ذهب إليه الشنترقي، وابن الحاجب -وهو تقييد الجواز بتقدّم
متعاطفين المجزئين- فمردود بقول الفرزدق المتقدم
وباشر وعبيد الصّلا بلبانه وجنيه حرّ النّار ما يتحرّف
صاعطوق عليه المجزؤ -وهو إيلابه- متأخّر

وأما ما ذهب إليه بن لظوة -وهو تخصيص جواز يكون العاملين، أو
أحدهم معنوياً- سرودة بجميع الشواهد المتقدمة؛ لأنّ العامل فيها لفظية
وبعد هذا، لا أجثني لا أحداً بذهب الأحفش؛ لموافقته ظاهر الشواهد، وعدم
حاجته إلى تغدير محدود.

(١) انظر: النهمرة والشنكرة ١٤٢/١، ١٤٤، ونفث لمحم ٢٥٤/١، والأشياء والنظائر ٢٩٩/١

المسألة (٤٦)

الضمير:

مَرَجَحَ الْهَاءُ فِي نَحْوِ (أَزِيدُ أَنْ يَأْتِيكَ تَضْرِبُهُ)

أورد السيرفي قول سيويه في أبواب الاشتقاق: «إذا قلت: (أزيدُ) أَنْ يَأْتِكَ تَضْرِبُهُ؟» فليس تكون الهاء إلا بـ (زيد) «^١، ثم ذكر أنه قد رُكِّعَ عليه قوله: «ليس تكون الهاء إلا بـ (زيد)»، واحتج لردّه بجوار وقوع الأجنبي موقع الهاء، فيقال: «أزيدُ» أَنْ يَأْتِكَ تَضْرِبُهُ عمراً، وانكلام صحيح، لأنَّ فعل (يَأْتِكَ) ضميرٌ مسننٌ عائداً إلى المبتدأ^٢

وقد أجاب السيرفي عن هذا الاعتراض بثلاثة أمور^٣:
الأول: أنَّ هذه العبارة ليست من كلام سيويه، وهذا الجواب نقله عن الرجّاح كما ذكر.

والثاني: أنَّ سيويه أراد أنَّ (أزيداً) أَنْ أَهْلِي حَمِيرُهُ من جملة لكلام بطل رفعه، وعُتِرَ بِهَاءِ غِنَاءٍ، وعن الضمير المستتر في (يَأْتِكَ)؛ لأنَّهما شيءٌ واحدٌ.

وهذان الجوابان لا دليل عليهما، وهما أقرب إلى لاقتراض منهما إلى الحقيقة

والثالث: أنَّ مثل سيويه (أزيدُ) أَنْ يَأْتِكَ تَضْرِبُهُ، ولا تكون بهاء، فيه لا لـ (زيد)؛ لأنها لو جعلت لغير (زيد) لم يعد إلى (زيد) شيءٌ من جملة الكلام.

وقد أخذ بهذا الوجه الرماني، ولصَّغَرَهُ بقول الرماني: «ولا تكون الهاء إلا لـ (زيد)؛ لصلح أن تكون الجملة خبراً عنه»^٤،

(١) الكتاب ١٣٥٨١

(٢) شرح السيرافي ٢٤٥٨١ب، وقد نقل الأعلام كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٣٦٢-٣٦٣، ولم تكشف مصدري عن اسم المصدر

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢٤٦٨١

(٤) شرح الرماني ٢٤٦٨١أ

ويقول الصَّغَارَةُ «ولا يمكن أن تكون لغيره، والدليل على أن المرد به (زيد) أنت لا تكون» (أريد أن تأتلك أمة الله تضربها؟) لأنه ليس لـ (زيد) ما يرجع إليه، فلو كان الصمير لغير (زيد) لما جازت أسأله»^١، وهذا الوجه قد نظر؛ لأن في الجملة ما يعود إلى مبتدأ غير الهاء، وهو فاعل (يأتك).

وأعجب النظر أن كلام سيبويه يحتمل تأويلين الأول: أن يكون مراد التركيب لدى ذكره وما أشبهه، وضابطه أن يتفق فاعل فعل الشرط، ولها؛ لمصلحة بالجواب في لعنه، وهذا هو التأويل الأقرب، فإن كان هذا ما رمى إليه فكلامه مُسَنَّم؛ لأن لهاء لو لم تعد إلى مبتدأ لحلت الجملة عن هاء يعود إليه والثاني: أن يكون مراده إطلاق الحكم؛ ليشمل الصائغ لمصلحة بجواب الشرط، وإن خلت التراكيب، فإن كان هذا قصده فالاعتراض به صحيح؛ لأنه يجوز ألا يعود الصمير المتصل بجواب إلى استثناء نحو (أريد أن يصرّب عمراً تضربه؟) و(أريد أن تأتلك أمة الله تضربها معه؟) لوجود الربط بالمبتدأ.

المسألة (٤٧)

اسم الفعل:

(حذولع: معناها وتصنيفها)

عقد سيبويه لاسم فعل الأمر ثلاثة أبواب.

الباب الأولى: هو (باب من الفعل سُمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثله
أفعل الحادث)، وتحدث فيه عن أسماء أفعال الأمر غير لمصافة، نحو
(تراك ريداً)، و(هلم)'.^١

والباب الثاني: باب (متصرف ريداً)، وفصل فيه أحكام (ريد)^٢
والباب الثالث: هو (باب من الفعل سُمي الفعل فيه بأسماء مضادة لبيت من
أمثله الفعل الحادث)، ويبحث فيه أسماء أفعال الأمر ملزمة للإضافة،
وقسمها ثلاثة أقسام:

الأول: ما يتعلق بالمأمور إلى مأمور به، نحو (عليك ريداً)، و(ادعوك ريداً)،
والثاني: ما يتعلق بالمهيء إلى مهيء عنه، ومثل له (سأحذر ريداً)،
و(أحذر ريداً)

والثالثة: ما لا يتعلق بالمأمور ولا المهيء، نحو (مكأنك)، و(يعذك)'.^٣

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (الانتصار)، و(شرح السراي) أن النمرود رد على سيبويه ما قرأه في
(أحذر) من وجهين:

أحدهما: أن (أحذر) أمر؛ لأنه من (أحذ)، وقد جعله سيبويه نهياً، ولا حاجة
له في أن معناه (لا تذر)؛ لأنه لو أُحذَّ بالمعنى لجعل كل أمر نهياً، وكل
نهى أمراً، ذلك أن الأمر يدُمر بفعل شيء؛ فقد نهى عن جلالة، وإذا

١. انظر الكتاب ٢٤١/١

٢. انظر المصدر السابق ٢٤٣/١

٣. انظر المصدر السابق ٢٤٨/١-٢٤٩

تُهي عن فعل شيءٍ فقد أُمر بحلافه.
والآخر: أنه عقد الباب اشالت لما لم يُؤخذ من ألفاظ الفعل، و(احذرنا) مأخوذة
من (احذروا)، فهو خارج من الباب^١.
وقد رُدَّ على المبرد ابنُ ولّاد، وأنسيراني.
فإن ابنَ ولّاد موطناً بحيث يتوسطه فرق بينهما من الأمر والنهي، فذكر أن الأمر
هو الحدث على الفعل، والنهي هو الحدث على ترك الفعل، وإذا كان جوب لمحاطب
إذا اطاع بالأمر بالإيجاب، وإذا اطاع للنهي بالنهي.
ونطبق من هذا يفرق إلى ردة بوجه لأوّل من الاعتراض: لأنّ (احذرنا) في
الحقيقة حدث على الترك، فهو يهيّ في المعنى، وإن كان مأخوذاً متى هو أمرٌ
في اللفظ^٢.

كما نُظر حكم المبرد بأن كلَّ أمرٍ مهيّ عن خلافه، مستنداً بقوله تعالى:
(وَأَمَّا خُلُوتٌ فَاصْطَلُوا)^٣، إذ الأمر في الآية للنهي، وليس منهيّاً عن مخالفته.
ثم ختم انتصاره برد لوجه الثاني من الاعتراض، إذ يقول: «وما قوله، ولوجه
لآخر أن هذا أساس بما وضع بما يؤخذ من أمثلة الفعل، و(احذروا) مأخوذة من
(احذروا) فهو خارج عن أمثلة الفعل؛ فليس كما ظنَّ: لأنّ سيبويه قال في ترجمة هذا
الباب: (احذر) بابٌ سُمِّيَ الفعل منه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل، و(احذرنا)
ليست من أمثلة الفعل، لأن أمثلة الفعل في الأمر والنهي (افعل، ولا تفعل)، وما
كان في معناه من سائر بنية الفعل، و(احذرنا) ليس من أمثلة الفعل، كما ذكر محمد،
وليس من هذا، لأن ردة؛ لأنّه قال في الباب الأوّل: (هذا باب من يفعل سُمِّيَ
بفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل، يعني: (هلم)، و(جئنا)،^٤

(١) انظر: الانتصار ص ٦٨-٦٩، وشرح السيراني ٥٥٧٢، وقد نقل الأعلام كلام السيراني في هذه المسألة، ولم

يشير إليه، انظر التكملة ٣٣٤/١-٣٣٥.

(٢) انظر: الانتصار ص ٦٩-٧٠.

(٣) عن الآية (٢) من سورة المائدة.

(٤) انظر الانتصار ص ٧٠.

(٥) في المعطوف (حتى) و(و)، وهو تحريف.

وهما شبه ذلك، فعمل محمد ترجمه هو باب الباب لدى بعده، وجار في لفظ نفسه؛ لأن باب لأوّل لم تؤخذ من أمثلة الفعل، والثاني ليس من أمثلة الفعل، وبسببهما فرق^(١)

رُسِّمَ لابس ولآء في نصّه السابق مشينين.

أحدهما. أن مرد لم يدرك مرد سيبويه ترجمة باب الذي مثل فيه به (حذرك) والآخر: أن لمرد لم يكن دقيقاً في نقل ترجمة لابس لأنه قال في مطلع اعتراضه: «ومن ذلك قومه في باب ترجمته (هذا ياب) من الفعل سُتِيَ الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث»، وهذا انياب لم يورد فيه سيبويه (حذرك)، وإنما أوردته في باب يعد هذا ترجمته كما ذكر ابن ولآء وتؤخذ عنده أمران

أحدهما. أنه ذكر أن مراد سيبويه بالباب الذي ترجمته (هذا باب) من لفعل سُتِيَ الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث) اسمُ فعل الأمر غير مأخوذ من ألقاظ الفعل، وهذا مُحْتَمَلٌ في نظري - لمصواب؛ لأن سيبويه مثل لهذا الباب به (تراك)، و(مَدَح)^(٢)، وهما مأخوذان من لفظ الفعل.

ولصحيح أن مراد سيبويه بالباب أسماء أفعال الأمر غير امضاة، كما تقدم في مطلع المسألة.

والآخر. أنه فرق بين قول سيبويه في ترجمة باب لأوّل. (لم تؤخذ من أمثلة لفعل الحادث)، وقوله في ترجمة الباب الثاني: (ليست من أمثلة الفعل الحادث)، فذهب إلى أن لمراد بالعبارة الأولى أسماء أفعال الأمر غير المأخوذة من لفظ الفعل، وأن مراد بالعبارة الثانية أسماء أفعال الأمر التي لم تأت على أوزن الفعل

ولصحيح أن مراد سيبويه بالعبارتين واحد، وهو أن تلك الأسماء لم تأت على أوزان الفعل.

(١) الاستصار ص ٧١.

(٢) انظر الكتاب ٢٤١/١-٢٤٢

وأما السراقي فاحتج لرد الوجه الأول من الاعتراض بأن هناك ألفاظاً من
الفاظ الأمر أكثر في عادة الجمهور أن يجمعوها بهياً بالنظر في معانيها، نحو
(تجنب)، والحدرك، فجرى سيره على هذا المعتاد، فلا وجه لرد المبرد عليه.
ويُتهم من هذا أن مذهب المبرد في (حدرك) - وهو أنه أمرٌ - صحيح أيضاً؛ لأنه
نظر إلى اللفظ.

وأبطل الوجه الثاني مَقَرّاً أنَّ المبرد لم يدرك مراد سيره بالباب لدى أوْد فيه
(حدرك)؛ ذلك أنَّ سيره عقد الباب لأسماء أفعال الأمر ملازمة للإضافة، نحو
(حدرك)، ولم يرد تخصيصه بما لم يؤخذ من لفظ الفعل^(١).
وهذا يتفق مع ما تقدّم في مطلع المسألة، وبه يبطل الوجه شاسي
من الاعتراض.

المسألة (٤٨)

اسم الفعل:

مجيء اسم الفعل الأمو معدولاً عن الفعل وباعق

يتقسم اسم فعل الأمر المعدول ثلاثة أقسام^(١):

الأول: المعدول عن أمر الفعل الثلاثي لمجرد إلى وزن (أفعال)، نحو (انزل) من (نزل)، وهو مقيم عند سيبويه^(٢)، والأحفش، وأكثر اشعويين^(٣)، ونقل عن المبرد قصره على السماع^(٤).

والثاني: المعدول في وزن (فعل) عن (أفعل)، أمر (أفعل)، نحو (ادرك) من (أدرك)، وهو نادراً^(٥)، وأجاز ابن طلبة^(٦) القياس عليه^(٧).

والثالث: المعدول عن أمر الرباعي في وزن (أفعلال)، وقد قصره سيبويه على السماع^(٨)، ومثل له بنظيرين وردا عن العرب:

أحدهما: (أقرئار) من (أقرئ)، واستشهد بقول الراجر^(٩):

قالت له ريح الصبا قرئار

أي: قالت لريح سمعاب قرئار بالزعد، وذلك بإلحاقها له، وتهييجها لرعه

(١) انظر: توطيح المقاصد ٧٦/٤

(٢) انظر الكتاب ٢٧٧-٢٧٨، ٢٨٠.

(٣) انظر: توطيح المقاصد ٧٦/٤

(٤) انظر: توطيح المقاصد ٧٦/٤، وظاهر كلام المبرد في: المكتسب ٣٦٨/٣ أنه مقيم مطرد، وإن لم يصرح بذلك.

(٥) انظر: الكتاب ٢٨٠/٣، وتوطيح المقاصد ٧٦/٤

(٦) هو محمد بن طلبة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي، الإشبيلي، توفي سنة ١٦١٨ هـ، انظر: البنية ١٢١/١-١٢٢.

(٧) انظر: توطيح المقاصد ٧٦/٤

(٨) انظر الكتاب ٢٧٦/٣، ٢٨٠.

(٩) هو أبو اليجم العجلي، انظر: ديوانه ص ٩٨، وتهذيب اللغة ٢٨٤/٨، والبيت في: الكتاب ٢٧٦/٣.

(١٠) انظر الكتاب ٢٧٦/٣، وتحصيل عين المعجب ٤٠/٢، وشرح لمفصل ٥٢/٤

والآخرة (عَرَّعَارًا)، وهو سَمُّ لعبةٍ معدولٍ عن (عَرَّعِيرًا)، ومعناه: (اهلكوا أيَّها
 لصَّية إلى هذه اللعبة،^{١١}
 وقد وافق الأحفش سيبويه على هذا استوجيه، عبر عنه جعل ذلك
 قياساً مطرداً^{١٢}

الاعتراض ومناقشته:

عرا السيري إلى المبرد تغلط مذهب سيبويه في (قرقارًا)، و(عَرَّعَارًا)، فقال:
 «وقال أبو العباس لمرد غلط سيبويه في هذا، وليس في سائر الأربعة من المعن
 عدلًا، وإنما (عَرَّعَارًا)، و(عَرَّعِيرًا)، حكاية لصوت، كما يقال (عَاقَ عَاقًا)، وما أشبه
 ذلك من لأصوات لأنَّ العدل إنما وقع في الثلاثي؛ لأنه يقال فيه (وَعَلَّتَا) إذا
 كان من كلٍّ واحد من لماعليتين فعلٌ مثنٌ فعل الآخر . . . وحكى أبو الحسن عن مازني مثل
 كقولك: (صَرَّيتَ)، و(قَتَلْتَ)، وما أشبه ذلك . . . وحكى أبو الحسن عن مازني مثل
 قوله، وحكى عن المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثل ذلك»^{١٣}.

وهو المبرد في (مسائل العلط) هو قوله: «يعد أن أورد كلام سيبويه:» «وليس
 هذا، كما وصفت من قبل أن الشيء لا يُحكَّم عليه بالعدل، ولحروج عن أصله حتى
 تنسب ذلك، فلا يكون فيه مطعون وأما (عَرَّعَارًا) فإنه هي نعتة للصبيان يقولون
 فيها: (عَرَّعَارًا) فيحكى أصواتهم، ورسم أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو
 ما وصفت أنه يقال: (عَرَّعَزَ الصبيُّ)، إذا قال: (عَرَّعَارًا)، بمنزلة (دَعْدَعُ بَيْتِمْ)،
 و(سَبَّحَ)، و(هَلَّلَ)، وأما (قَرَقَارًا) فيحكى صوت الريح في الشجرات وحده
 قول أبي عثمان: لأنَّ (خادم) معدول عن أحاذمة، و(عَرَّعَارًا) ونحوه ليس به سَمُّ
 معروف، فيكون هذا معدولاً عنه»^{١٤}

(١١) انظر الكتاب ٣/٢٧٩، وتحميل من اللغ ٢/٤٠٠

(١٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٢، والأرشاد ٣/١٩٨

(١٣) شرح السيري ٤/١١٧، وقد نقل الأعمام كلام السيري في هذه المسألة ولم يُشر إليه انظر، المكت

٢/٨٥٤، كما نقل ابن سيده عن الاعتري، انظر: لمخص ١٧/٩٥

(١٤) الانتصار من ٢٣٤

ويتحصل من التّصين ما يأتي:

أولاً، أن المبرد يجمع العدل عن أمر الزّيدعي، ويرى أن ذلك لم يرد عن عرب، ويُرجع ذلك إلى ثلاث علل:

العلّة الأولى أنّ العدل خلاف لأصل، فلا يُدلّ به إلا عند امتناع غيره. وهذه العلّة لم يوردها السيرافي.

والعلّة الثانية: أنّ (عرّعدرا)، و(أقرّقدرا) ليس لهما اسمٌ يعدلان عنه، كما عدلَ (أحمد) عن (أحمد)، وهذه العلّة لم يوردها السيرافي أيضاً.

والعلّة الثالثة: أن العدل إنما وقع في الثلاثي؛ لأنّه قد يدلّ على كدعة، وعلى انكسار، وليس ذلك في لربعي. وهذه العلّة أوردها السيرافي، ولم يذكرها المبرد في (مسائل القلط)، ممّا يُرجّح أنّ أب سعيد نقل الاعتراض من كتاب آخر للمبرد غير (مسائل القلط).

ثانياً، أن (عرّعدرا)، و(أقرّقدرا) -عبد مبرد- حكاه بلصوت، ولا تدلان على أمر، فـ(عرّعدرا) حكاه لصوت الضّميّة، وهم يذهبون تلك الدّعة، ودليل ذلك -عنده- أنّ المازنيّ حكى عن الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء أنّ العرب تقول: (عرّعر لضمّي) إذا قال: (عدر عدا) وأمّا (أقرّقدرا) فهي حكاية لصوت لريح في السحاب.

ثالثاً، أنّ مبرد تابع في هذه أسأله شيخه المازني، كما نفهم من نص السيرافي أن أب عمرو هو مستدع هذا الرأي.

وقد تبع أبو منصور الأزهريّ لمبرد في (أقرّقدرا)، كما حكم بن يعيش بأنّ مذهبه هو 'القدس'.

أمّا مذهب سيويه فقد حذره أكثرُ لحيين، واكتفى جُلُّهم بترديد ما ذكره

(١) انظر تهذيب اللغة ٢٨١/٨

(٢) انظر شرح المقصد ٥٢/٤

(٣) انظر مثلاً: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧-٧٨، وشرح الرصافي ٢٩٦/٣، والصّاح ٧٩٠/٢، وشرح المقدمة الجوزية الكبير ١٠١٣/٣، وشرح الجمل ٢٤٦/٢، ٢٤٧، وشرح الكفاية الثانية ١٣٩٢/٣، وتوطيع المقاصد ٧٧/٤

سيويه^(١) إذ لم يفتش عتراض المبرد سوى نعر قبيل منهم ابن ولاد، والسيراوي، وأبو حيان.

دأت بين ولاد فرقة على المبرد احتجاجة بأن (قرقار)، و(عزعار)، ليس بهما اسم^(٢) يُعدلان عنه، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن المبرد نفسه ذكر أن أب عمرو حكى عن العرب قولهم: (عزعر^(٣) بصي)، وهذا فعل رباعي، واسم تفاعل منه (عزعر^(٤))

والأخرى: أن الاحتجاج بهذا باطل أصلاً؛ لأن العدل -ها- ليس عن الاسم وإنما عن فعل الأمر^(٥).

وأما السيري في دفع مذهب المبرد في (قرقار) و(عزعار)، محتجاً بأن العرب إذا حكوا الصوت، وكرروا لم يُختلف الجهر^(٦) الأول من الصوت لحزء الشئ، نحو (عاق عاق، و(عزعار، و(قرقار، مختلف^(٧) جزأهم، فدلّ صدق على أنهم ليس بحكاية للصوت^(٨).

وأما أبو حنّان فقوى مذهب سيويه بوزود اسم فعل غير أمر معول عن ارباعي، وذلك قول العرب: (هههههه)، و(هههههه)، و(هههههه)، وهي بمعنى (لم يبق شيء)^(٩).

وصت بعض رأي سيويه أن فطرياً حكى عن العرب أنهم يقولون: (قرقار)، وهم يريدون (الشكر)^(١٠)، فهذا دليل على أنه سم فعل أمر.

(١) انظر: الانتصار ص ٢٣٤-٢٣٥

(٢) انظر: شرح نسراوي ١١٧/٤ ب.

(٣) انظر: العزارة ٣٠٨/٦.

(٤) انظر: الفرق بقطرب ص ١٧٠

المسألة (٤٩)

الجمع؛

جعل سيبويه ثاء جمع المؤنث السالم
بمنزلة الواو والياء في جمع المذكر

قرئ سويه ثاء التاء الرافعة في آخر جمع المؤنث السالم بمنزلة الواو والياء في جمع المذكر، إذ يقرن بعد جنسها عن جمع المذكر السالم: «ومن ثمة جعلوا ثاء الجمع في الحرف والصب مكسورة» لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتسوية بسورة السون؛ لأنهم في ثابيت نظيرة اسراو ولياء في المذكر فأجروها معهما»^(١)

الاعتراض ومناقشته:

فهم الأحفش من النص المتقدم - كما نقل السيرافي - أن سيبويه يجعل ثاء جمع المؤنث السالم بمنزلة واو جمع المذكر لصحيح وبنائه في الدلالة على سماع الإعراب، فاعتراض ذلك قائلاً: «تاء المكسورة والمضمومة ليست بمنزلة الياء، وواو، وياء، لضمه نظيرة اسراو، ولكسرة نظيرة الماء؛ ألا ترى أنك لو سمعت (مسلاتاً) لم تدل ذلك ثاء على رفع، ولا جر، كما تدل ذلك لواو وياء، ولو سمعت الحركة بذلك على رفع والجر، كما تدل ذلك الواو والياء»^(٢).

وقد رآه هذا الاعتراض السيرافي، وأنتهني، والصغار.

فأنت السيرافي تذكر أن سيبويه لم يقصد ما فهمه الأحفش، وإنما أراد أحد أمرين:

الأول: أنهم رادوا بلجمع في المؤنث أنفاً وباء، كما زادوا في المذكر واواً، أو ياء.

(١) الكتاب ١٨٨/١

(٢) انظر، شرح السيرافي ٤٠٨/١ (مطبع)، وانظر، تعديلات الأحفش بهامش الكتاب ١٨٨/١، وشرح الرماني

١٦٨/١ وشرح المصدر ١٢٤/١

(٣) انظر شرح السيرافي ١٨٨/١ ٢٤١-٢٤٢ (مطبع)

والثاني: (حركة لثاء)، ولكنه حذف مصاف وأقدم المضاف إليه مضافه، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(١)، أي: أهل القرية.

ويظهر من كلام اسيرافي أنه يُرجَّح التأويل الأول؛ لأنه ذكره أولاً، ثم قال «ويُحتمل أيضاً» - أن يكون أراد سبويه بقوله - جعدو التاء، التي هي حرف الإعراب (حركة التاء)، وخدغها، كما قل تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(٢).

وأما لرماسي فقرر أن الأحفش من عتراضه على أصل مسدود، وهو أن يوار ولي، في جمع المذكور لست حرفي إعراب، ولصحيح كما يرى لرماسي أن لوو والياء حرفا إعراب، لأنهما آخر الكلمة، وكلُّ آخر كلمة يتغير بحسب العامل فهو حرف إعراب^(٣).

وأما الصَّغَر فأبطل قول الأحفش؛ لأنه نظر حرف لإعراب بالحركات، وليست بظيرتها، وإنما انظروا لحرف الإعراب حرف الإعراب^(٤).

وهذا لرؤ لا يلزم الأحفش؛ لأنه لا يجعل الوو والياء حرفي إعراب، وإنما صا -عنده- وليلا إعراب كالحركات^(٥).

وأقرت هذه الأقوال ما قرره اسيرافي، وهو أن سبويه لم يقصد ما فهمه لأحفش، وبما أراد تعليل استواء الجر والنصب في جمع المؤنث، بأنه حُيِّلَ على جمع المذكور؛ لما بينهما من شبه في أمرين:

أحدهما: أن التاء جُئِبَت للدلالة على جمع المؤنث، كما جلست لواء والياء للدلالة على جمع المذكور.

والآخر: أن تنوين جمع المؤنث بمنزلة النون في جمع المذكور ويؤكد هذا سياق كلام سبويه، إذ ذكر استواء الجر والنصب في جمع مذكر أنسلم، ثم حمل عليه استواء الجر والنصب في جمع المؤنث أنسلم، فقال: «ومن ثمَّ

(١) من الآية (٨٢) من سورة يوسف.

(٢) انظر: شرح الرصافي ٢٩٦.

(٣) انظر: شرح الصفا ٢٢٢/١.

(٤) انظر: تعليلات الأحفش بهامش الكتاب ٩٨/١، والإيضاح في محل النحو ص ١٣٠، وانظر ردة الفارسي

عنه في التعليل ٢٦٧-٢٨.

جعلوا ثاء انجمع في الجر ولنصب مكسورة»، ثم يبيّن علّة هذا الحمل، فقال: «لأنهم جعلوا الثاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمشكلة النون؛ لأنّهم في التأنيث نظيرة الواو والياء في التدكير، فأخرجوه مجراها».

المسألة (٥٠)

الجمع:

إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب

ذهب سيبويه إلى أن كسرة اثناء لرفع في جر جمع المؤنث السالم منصوب علامة إعراب، إذ يقول -بعد حديثه عن إعراب جمع مذكر السالم- «وص ثم جعلوا تاء الجمع في الجر وانصب مكسورة» لأنهم جعلوا اثناء التي هي حرف إعراب كالواو والياء، والتثنية بمنزلة التثنية لأنها في التأنيث نظيرة انوار ولياء، منجروح مبراه»^(١).

الاعتراض ومناقضته:

عَنْ الْأَخْفَشِ كَمَا ذَكَرَ السَّيَرِيُّ عَلَى بَعْضِ سِيبَوَيْهِ مُتَقَدِّمًا، فَقَالَ: «الْبَسْ فِيهَا [أَيِ التَّاءِ] فِي مَوْضِعِ انْصَبَ إِعْرَابٌ، وَلَا حَرْفٌ إِعْرَابٌ»^(٢)

وَيُسَيِّقُ مِمَّنْ تَعَسَّقُ الْأَخْفَشُ مَا يَأْتِي

أ أَنَّهُ يَرُدُّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ

ب - أَنَّهُ يَجْعَلُ الْكُسْرَةَ فِي حَالِ النِّصْبِ حَرَكَةً بِنَاءٍ.

وقد ذهب جمهور النحويين مذهب سيبويه^(٣)، وحججوا لصحة قولهم بما يلي
١ - نَ لإعراب هو نعاقب لحركات على أواخر الكلم؛ لاختلاف العومل، وهذه الكسرة تدخل محاققة للضمّة؛ لعوامل تُوجب ذلك، وقد وجد فيها شرط لإعراب، وهذا الاحتجاج لسيراني^(٤)

(١) الكتاب ١٨/١

(٢) شرح السيراني ٢٣٩/١ (مطروح)، وقد نقله الأعمى في الكتب ١٢٢/١، وانظر: لارتشاف ٤١٩/١،

وشرح الأشموني ١١٣/١، وفتح الرب المالك ص ٩١، وحاشية يس على التصريح ٧٩/١

(٣) انظر -مثلاً- الأصول ٤٧/١، وشرح السيراني ٢٣٩/١ (مطروح)، والإيضاح العنصر ص ٦٧، والتمج ص ١٠٩، واقتصد ٢١/١، -المفصل ص ١٨٨-١٨٩، ومغصول الحمسون ص ١٦٢، والمقرب ص ٥٠، ولارتشاف ٤١٩/١، وفتح الرب المالك ص ٩١، وحاشية يس على التصريح ٧٩/١

(٤) انظر شرح السيراني ٧٤٠/١ (مطروح)، وقد نقله الأعمى في الكتب ١٢٢/١، ولم يُشر إلى السيراني

٢ أنه لا يوجد اسمٌ منبنيٌّ في حال، ومعرَّبٌ في حال، وهذا الاحتجاج للصَّغار^(١١)

٣ أنه لا مَرَجِبٌ ببناءٍ هنا^(١٢)

وضيف إلى ما قرره هؤلاء احتجاجاً رباعاً، وهو أنَّ لأخفش وفق لجمهور على أنَّ جمع الموثَّ لاسمٍ معرَّبٍ في حالٍ لرمعٍ ولعر، وهذا يوجب عليه الالتزام بعد مرس.

الأول: أنَّ يوافق لجمهور على أنَّ الكسرة في حال النصب بعراب.

والثاني: أنَّ يقتضيه دليلاً على ما ذهب إليه

فلما لم يلتزم لأخفش بأحد الأمرين سنَّ أنَّ مدحه تحكُّمٌ لا دليل عليه.

بقي - هـ - أربعة أمور لا بدَّ من ذكرها

الأول: أنَّ السَّيراني - رغم موقفه لسيوسه - ذكر أنَّ متى يُحتجُّ به لأخفش أنَّ

يقال: «هذه الكسرة أتت كسرة الحفظ، وكسرة الخفض إعراب، وكسرة

لنصب بناء، وصارت متبعةً لتلده، كما قسوا: يا زيد بن عبد الله،

فيس فتح الدال من أويذا، وأتبعوا حركة الدال إعراباً لاين، وإنَّ كانت

إحدى لحركتين إعراباً، ولأخرى بناء، ومثل هذا قولهم: (مرؤ)، والسم،

وارأيت امرأاً وبنثاء، وامرأتُ بامرئٍ وبنثم، فتكون حركة ما قبل الهمة

واليم تابعة لإعرابهما، وليست بعراب^(١٣).

وهذا الاحتجاج ضعيفٌ لأنَّ المتبوع في الأمثلة انبنيٌّ أو رده السَّيراني

منفوقٌ به، أمَّا المتبوع في جمع الموثَّ لاسمٍ - وهو كسرة الحر - فغير

موجود في اللفظ.

والثاني: أنَّ المارني أبطل رأي أخفش بأنَّ الكسرة لو كانت في حال النصب بناء

لكانت الإضاعة تطلُّها، وتردُّ الكلمة إلى أصلها في التثنية

(١١) انظر شرح الصغار ٢٢/١

(١٢) انظر شرح الأشعرسي ٣/١

(١٣) شرح السَّيراني ٢٢٩/١ (مطبوعاً). وقد نقله لأعلام منصرين - وم يشر إلى سَّيراني، انظر الك

وقد رجع الدوسي عن هذا بعد أن تبين له أن لاسم دوسي في حال لسكر
قد لا تردُّه الإضافة إلى لإعراب، نحو (هذه خمسة عشر) ^(١)
والثالث. تُسبب إلى انبساط في بعض كتب نحو موقفة الأحفش ^(٢)، وفي (المقتضب)
نصُّ يُفهم منه أن المراد يذهب منصب سيوريه، والنص هو: «إذا أردت
رفعها قلنا: (مسلمات) ما علم ونصبه وجره (مسلمات) يستوي الحر
والنصب، كما يتروى في (مسلمين) لأن هذا في المؤنث بغير ذلك في
مذكر، وإنما يتروى الحر والنصب في انشئية والجمع؛ لاشتوائهما في
الكناية ^(٣)، تقول: (ميرتُ بك)، و(رَيْتُكَ) فعلى هذا تحري انشئية
ويجمع في المذكر والمؤنث من الأسماء ^(٤).
فقوله: «ونصبه وجره (مسلمات) يستوي الحر والنصب» يُفهم منه أن
لكسرة في حال النصب إعراب.
والرابع: أجاز لكونيون نصب جمع مبحث السلم بالفتحة مطلقاً، وأجاز ذلك
هشام بن معاذة فيما حدثت لأمه، وحكى (سمعتُ لغاتهم)، و(رأيتُ
سأتهم) ^(٥)، وهي لغة لبعض العرب ^(٦).

(١) انظر: شرح السوراني ٢٣٩/١-٢٤١ (مطبوع)

(٢) انظر: سر نصيحة ٤٧٣، ولانثاني ٤١٩/١. وضع الرب هناك من ٩١

(٣) يريد أن الحر ونصب سوري لا يشاركهما في الصائر

(٤) المقتضب ١٤٤-١٤٥. وانظر أيضاً: مصدر السابق ٣٣١/٣

(٥) انظر الجمع ٧٢٨، وعاشه الحضري ٤٧/١

(٦) انظر شرح الكناية الشاذية ٢٠٦/١

المسألة (٥١)

الجمع:

جمع (أب) و(أخ) جمع مذكور سالماً

نقاس عند الحويص إلا يُجمع جمع مذكر سالماً إلا أعلام العقلاء، وصناعاتهم
لمشتقة^١، ومما شذ عن هذا عند سيبويه (أب)، و(أخ)، فقد جاز جمعهما بجمع
لمذكور مع أنهم ليسا بعلميين، ولا صفتين مشتقتين، إذ يقولون: تبعاً شيخه
لحليل:- «وسألت الخليل عن (أب) فقال: إن أحببت به لقول، والريادة التي فيها
قمت: (أب)، وكذلك (أخ)، تقول: أحسن لا تُغَيِّرُ اسماً، إلا أن تُحدث عرب
شيئاً، كما تقول: (أدس)، ولا تُغَيِّرُ باء (أب) عن حال الحرفين، لأنه عليه نسي،
إلا أن تُحدث العرب شيئاً، كما ينو على غير باء الحرفين، وقال الشاعر^٢:

فلما تَبَيَّنَ أَصَوَاتُكَ مَكِينٌ وَمَدِينٌ يَلَايِينَا

نشئت من شؤم ورغم ته حاهلي^٣»

ومعنى قوله: «ولا تُغَيِّرُ باء (أب) عن حال الحرفين» لأنه عليه نسي، إلا أن
تحدث العرب شيئاً، كما سود على غير باء الحرفين» أن (أب)، و(أخ)، لا تُرَدُّ
لامهما في جمع المذكر السالم، فث رُدُّهما في استثنية ما يُسَمَّى بالعرب، وليس
مقتضى القياس^٤.

الاعتراض ومناقشته:

حكى لسيري عن أبي عمر الجرمي أنه مع جمع (أب)، و(أخ) جمعاً سالماً،
ودهب إلى أن ليت الذي أنشده سيبويه ضرورة شعرية^٥

(١) انظر التعبير ٣٣١/٢

(٢) هو زياد بن واصل الشلمي، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيراني ٢٨٤/٢، وقرعة الأديب ص ٢١٢

(٣) الكتاب ٥/٣ ٤-٦

(٤) انظر شرح السيراني ١٨٣/٤

(٥) انظر المصدر السابق ١٨٣/٤، وقد نقل الأقدم -كعبه- كلام السيراني، ولم يُشر إليه، انظر: سكت

٩١١/٢-٩١٢، وانظر -أيضاً-: لمصنوع ١٣/١٧١

ولم يذكر السير في عمة لمع، وحسبها مذكر ثلاً، وهو أن (أنا) و (أنا)،
 ليسا بعلمين، ولا صفتين مشتقتين
 ولم يجد هذا لرأي خطأ لدى انحصارين؛ إذ ذهب أكثرهم مذهب الخليل،
 وسيبويه، مستدلّين بدليل العقلي، والدليل العمي.
 فأت الدليل العقلي بذكره ابن أسد لعمري، حيث يقول «وإن جمعها على
 ذلك وإن لم يكن فيسبغ؛ لأنهم حذف في الأفراد لاسمها، فقيل: (أنا)، و (أنا)،
 والأصل (أنا)، وأنوا، فعوض من انحبس الذي دخلها في حال إيراد لمع
 بأنوا ولياء»^(١)

وأما لدليل العقلي فينقسم قسمين.
 الأول: شواهد لا تشمل التأويل، ومنها:
 قول الشاعر^(٢):

اعزُّ يُنرِّجُ الظُّلماً، عنةً يُعطى بالأعم وبالأيت
 وقول الآخر^(٣):

كرمة طابت لأعرق مئة تُعطى بالأعم وبالأيتنا
 وقول الآخر

أون ثلاثة هنكو جميع فلا تستأمن دموعك أن تراق
 وقول الآخر^(٤):

ينعن نساءكم في الدار نوحاً يُندمن البعثة والأيتنا
 وقد استشهد بها جميعاً ابن بري^(٥).

(١) الإصحاح ص ٢٠٩

(٢) هو ناعض الكلاني، انظر اللسان (أبي).

(٣) انظر اللسان (أبي).

(٤) انظر اللسان (أبي).

(٥) هو عيلان بن سمة الثقفي، انظر شرح شواهد الإيضاح ص ٥١١، واللسان (أبي).

(٦) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار أبو محمد اللقي، المصري، توفي سنة ٤٨٢هـ، انظر البنية
 ٣٤٧، وانظر ربيع في اللسان (أبي).

ومها - أيضاً - قول الشاعر^(١):

يُسْقَرُّكَ الْكُفَاءُ مُصَرَّعَاتٍ يُذَقُّنَ ابْنُورَةَ وَالْأَيْتُ

وممن استشهد به الفارسي وابن الشجري^(٢).

وقول الآخر^(٣):

أَلَمْ تَرَ أَنِّي نَعَّدَ هَمَّ حَمَشَةٍ بِعُرْقَةٍ حُرٍّ مِنْ أَيْمَنٍ كَرَامٍ

وممن استشهد به ابن جني^(٤)

وقول لشاعر^(٥):

أَقْبَلَ يَهْوِي مِنْ دُونَ بَطْرَانٍ وَهُوَ يُفْذِي دَلِيلَينَ وَالْحَدَّ

وممن استشهد به أبو منصور لأرجمي، وابن جني^(٦)

وقول لشاعر^(٧):

صَرَّتُ أَجْلَكَ ضَرِيَّةَ لَا جَانٍ صَرَّتُ بِسَبِّهَا قُدُماً أَبْنَاكَ

وممن استشهد به ابن أسد القارقي^(٨).

وقول الآخر^(٩):

مَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَوْنِي بِمَكَّةَ فَوَلَدِي وَبِهَا رَيْتُ

وقد سُبِّتَ بِهَا لَأَنَّهُ قَلِيٌّ مَا سُبِّتَ أَبِيٌّ وَلَا شَيْتُ

وممن استشهد به الفارسي، إذ يقول بعد أن أشد السبب الثاني: «وقوله»

(وَأَسَى) في هذا البيت جمع، لا يكون غير ذلك بدلالة لحدق التأنيث العمل، وإنما

لحققت لعلامة الجمع، كأنه جعل لتصحيح بضمه انتكيسر: لأن التصحيح

(١) هو الكعب بن زيد الأسدي، كما في بضع شواهد الإيضاح ٧٥٩/٢

(٢) انظر المسائل المعطيات من ٦٣-٦٤ والمسائل الشيريات ٨٨٨ والأمال الشجرية ٢٣٦/٢

(٣) هو أبو طالب، انظر المعجب ١١٢/١

(٤) انظر المعجب ١١٢/١

(٥) انظر تهذيب اللغة ٢/١٥، والمعجب ١١٢/١

(٦) انظر المصدر السابق

(٧) انظر الإيضاح من ٣٩

(٨) انظر المصدر السابق

(٩) هو قصي بن كلاب، كما في جمهرة اللغة ٣/٦٣ ١٣

في المعنى (أب.أ) ^{١١١}.

وقد تبعه في الاستشهاد بالبيت انشائي بن جثي، وابن يعيش ^{١١٢}.
ومن هذا القسم - أيضاً - قول الآخر ^{١١٣}:
وكانَ له فرارٌ عمّ ستورٌ وكُنْتُ له كشرٌ بتي الأختِ
ومنَّ استدلَّ به المبرد، وابن أسد الفارقي ^{١١٤}.

ولقسم لثاني شواهد تحتمل التأويل، ومنها قراءة بعض لقراء من غير السبعة ﴿كَانُوا يَحْبُذُ﴾ إنهم رلوه أنك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ^{١١٥}، وهذا آيتك، يحتمل أن يكون مفرداً أُقيم مقدم انجمع، وهو ما ذهب إليه بعض، ويحتمل أن يكون جمعاً متذكراً مبدأً حذفت نونه للإضافة، وهذا ما أجازه أبو جعفر النحاس ^{١١٦}، ولقارسي ^{١١٧}، وقطع به بن جثي ^{١١٨}، والسكيلي ^{١١٩}، واستدلَّ بن جثي بما يأتي:
أولاً: أن مرة الجماعة ﴿وَرَبُّكَ أَنَا﴾ بالجمع لمكسر «وَرَبُّكَ» كان (أيك) وحداً كان مخالفاً لقراءة الجماعة، فتحتاج حينئذٍ - إلى أن يكون (أيك) وحداً - حيناً وحداً في معنى لجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعاً كان كقراءة الجماعة، ولم يُحتج فيه إلى التأويل لموقع الواحد موقع لجماعة، وطريق ذلك أن يكون (أيك) جمع (أب)، على الصحة على قولك للجماعة: ﴿هَؤُلَاءِ أَكُونُ أَحْرَارًا﴾، أي: (آباء أحرار)، وقد أتى ذلك عنهم.

(١١) المسائل الشيرازيات ٨٨٨، وبنظر - أيضاً - المسائل العضديات ص ٩٤

(١٢) انظر: المعانص ٣٤٦/٦، وشرح لمصن ٣٧/٢

(١٣) هو عتيق بن علقمة المزي، انظر: النسا (أخ)

(١٤) انظر: المنقب ١٧٢/٢، ولإتصاح ص ٩ ٣

(١٥) من الآية (١٣٣) من سورة البقرة، وهذه القراءة لابن عباس - والحسن البصري، وابن بحر، والعمري،

وابن رجب، انظر: البحر المحيط ٦٤٩/١

(١٦) انظر: معاني القرآن للقر - ٨٢/١

(١٧) انظر: بعراب القرآن ٢٩٥/١

(١٨) انظر: المسائل الشيرازيات ٨٩، والمسائل العضديات ص ٩٤

(١٩) انظر: المنقب ١١٢/١ ١١٣

(١٠) انظر: أمالي السهبي ص ٦١-٦٢

ثانياً: نَ بعد (أيك) (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق)، فأبدل الجماعة من (أيك)، وهذا يؤكد أنه جماعة لا محالة؛ لاستحالة إبدال الأكثر من الأقل^{١١}.

ومن هذا القسم - نصاً - قول الشاعر^{١٢}:

فَقُلْ، أَسْمُوْا بِنَا أُخُوْكُمْ فَقَدْ نَرِثُ مِنَ الْإِخْوَانِ لَصُوْؤُ

والأخوكم، يحتمل وجهين.

أحدهما: أن يكون مفرداً وُضع موضع الجمع انجمع

والآخر: أن يكون جمع مذكر سالماً، وسقطت توبه للإضافة، وهذا قول أبي جعفر

البحاسي، والدارسي، ولأعلم، وسهيلي^{١٣}

ومنه قول الشاعر^{١٤}:

قَدَّرَ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَارِ وَقَدْ أَرَى وَأَيُّ مَالِكَ ذُو الْمَجَارِ يَدِرْ

فـ(أيي) فيه قولان.

أحدهما: أنه مفرد رُفِّت لامه وهي أنوإ- عند الإضافة إلى ياء، لحكمكم، ثم

قُلِّبت ياء، وهذا القول يُقَلَّ عن المبرد^{١٥}.

والآخر: أنه جمع مذكر سألتم حُدِّثت توبه للإضافة، وقُلِّبت واو الرفع ياء؛

لستكون روقوعها قبل ياء، ثم ادعمت في ياء اسكلم، وقُلِّبت ضمة ياء

كسرة؛ لمناسبة ما بعده، وهذا قول الدارسي الذي يمنع رد اللام عند

الإضافة إلى ياء المتكلم، وأبطل مذهب المبرد بما يأتي:

أولاً: نَ منه على شيء مرفوض، ومنتهاه إلى ما يُكره، فإب المبنى المرفوض

فهو أنَّ اللام لو لم تُحذف لكانت لكسمة على صورة مرفوضة، وذلك أنَّ

١١) انظر لاحتساب ١١٢/١ ١١٣

١٢) هو العباس بن ميرداس الشلمي، انظر اللسان (أحد)

والإخس، جمع لُحْقة، وهي الحلقة في الصدر، انظر اللسان (آخر)

١٣) انظره إصراب القرآن ٢٦٥/١، والمسائل الشيرازيات ١٨٩، وتحصيل عين الذهب ١٠١/٣، وآمال

السهبي ص ٩١.

١٤) هو مخرج الشلمي، انظره التعميقات والتوارد ١٤٠/٢، ومعجم ما استعجم ٩٣٥/٢

١٥) انظر المسائل الشيرازيات ١٨٨، والآمال للشجيرة ٢٣٦/٢

آخرها واؤ قبلها الصمه، وهذا لا يوجد في الأسماء المتشككة، وأنت انتهى
 امكروه فهو اجتماع حرفي علة^(١)

ثانياً: أن رة اللام عند الإضافة إلى باء لتكلم يُكْرَمُ معها ياء: لكونها
 وحتمها مع الياء، فالأولى إذن أن يستمر الحذف إذ كان ما يردُّ
 يُكْرَمُ الإعلال^(٢)

ومن هذا لقسم - أيضاً - قول لشاعر^(٣)

والخمرُ يست من أخيك وبـ مكرُّ قد نعرُّ بـاصٍ لجلم

فـ(أخيك) يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مفرداً بمعنى (بمعديتك)، وهذا قول ابن الأعرابي، وعلمه
 تكون (من) زائدة^(٤)

والثاني: أن يكون مفرداً أقيم مقام الجمع^(٥).

والثالث: أن يكون جمعاً مذكراً سالماً، وهو اختيار ابن سيده^(٦)

وعنى سوجهين الأخيرين تكون (من) للتبعيض، و(الأخرة) على معناها الأصلي
 وبعد، فقد تحقق مما تقدم أنّ (أباً)، و(أخاً) يُجمعان جمع المذكر السالم كما
 ذهب الحلي، وسيبويه، ولعلَّ شسوع ذلك أنّ في (أباً)، و(أخ) معنى صفة العطف،
 مما يُقرَّبهما من الصفات المشتقة.

(١) انظر: المسائل الشيرازية ٨٨ ب

(٢) انظر: شرح الأبيات المشككة لإعراب ص ١٣٣

(٣) انظر: المعجم ١٩١/٥

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: المصدر السابق.

المسألة (٥٣)

الجمع:

جمع (ظَبَّة) جمع مذكّر سالم

مع سيبويه أن تُجمع الظبّة، جمع مذكّر سالم، سواء أكانت على معناه الأصلي - وهو حدّ السيف - أم كانت سماً برحلاً، إذ يقول: «وقد يجمعون الشيء بآلت، ولا يجاورون به ذلك استفاءً، وذلك (ظبّة) و(ظبات) و(اشبة) و(اشبات)»^(١) ويقول أيضاً: «ولا يجور (ظنن) في (ظبّة) لأنه اسمٌ جُمع، ولم يجمعوه بالو وانشور»^(٢)، ويقول أيضاً: «ولو سُمّيته [أي سمّيت رحلاً] بـ(شبد)، أو (ظبة) لم تجاور (شبات)، و(ظبات) لأنّ هذا سمٌّ لم تجمع له عرب إلا هكذا، ولا تجاوزن ذلك في الموضع الآخر؛ لأنه ثمّ سمٌّ كما أنّه ههنا سمٌّ»^(٣).
هذا ما قرّره سيبويه، وقد وفقه عليه ابن لستراج، والرّمثاني^(٤).

المعتراض ومناقضته:

ذكر السيراني أنّ بعض الحواريّين أجروا ما منه سيبويه، وجمعوا (ظبّة) جمع مذكّر سالم^(٥)، محتجّين بقول الشاعر^(٦):

(١) انظر العمود ١٧١/٨، واللسان (ظب).

(٢) انكتاب ٥٩٨/٣.

(٣) البصر السابق ٤٠٦/٣.

(٤) البصر السابق ٤٠٠/٣.

(٥) انظر الأصول ٤٢١/٧، وشرح الرماني ٨٨٤/٤، وأشير إلى أنّ المبرّد في الكامل ١١٤/١ ذكر أنّ (ظبّة) جمعها (ظبات)، ولم يذكر (ظبين)، فقلناه يرى رأي سيبويه.

(٦) انظر شرح السيراني ١٨٣/٤، وقد نقله الأعمش في النكت ٩١١/٢ بنصرف يسير. انظر سر الصفة ٦٠١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٤/١ والارتشاف ٢٦٨/١، وشرح التسهيل للرمادي ص ٢٦، ونسبه ٥٣/١، وشلا، القليل ١٤٨/٩، وتعليق الفراء ٣٤٣/١.

(٧) هو كعب بن مالك، انظر دبراند ص ٢٧٦، وفتح ٢٤١٧/١ وهو غير مسوّم في شرح السيراني ١٨٣/٤، والنكت ٩١١/٢.

فَعَادُوا أَيْدَانَهُمْ بِيَسَمِ كُؤُوسِ الْمَنَائِيَا بَعْدَ الظُّبُنَا^(١)

ومثله قول الكميث بن زيد^(٢) :

يَرَى الرَّاقُونَ بِالشُّرَفَاتِ مَتْنَهَا كَنَارٍ يُبِي حُبَابِهَا وَاطْطُنَا

وقد احتج انبارسي لسببه قديماً «وعلقه يجعل ذلك مما جاء في الشعر دون غيره للضرورة»^(٣).

ولصحيح -عندي- أن ذلك جائز في لغة لأن الخيل ذكر في (العير، أن ظنية) تجمع جمع مدكر سائلاً، ولم يثبت بالضرورة^(٤)، وكذلك فعل الأهرري في (التهذيب)^(٥)، والنحوي في (الصحيح)^(٦)، وابن منظور^(٧) في (اللسان)^(٨). بقي في هذه المسألة ثلاثة أمور لا بد من ذكرها.

الأول: أن جواز جمع (ظنية) جمع مدكر سائلاً مقصور على لشعاع، فلا يعبر

(١) تصوره تناول. انظر اللسان (عوز) وأيضاً جمع يمين وهي اليد اليمنى انظر العين ٣٨٧/٨

ومراد الشاعر: أن يورثهم صاحبة كأن لها في حلق

(٢) انظر: شعر الكميث ١٢٦/٢، والتهذيب ٣٩٨/٤، والتكملة ص ٤٣٠، والمعجم ٢٨٣/٢ والأمازي الشجرية ٢٦٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠٤/٢، واللسان (ظها)

ولبيت روايات متعددة، لا تفتر المصنف، وما أثبتته يتفق مع ما أثبتته النحوي في (الكلمة)

وقد أثبت حبابة: يقال: دار الحبابة ودار أبي حبابة وهو مثل يضرب للشبيبة يروى ولا طائل فيه، وأصله أن الحبابة رجلٌ يعيل لا يولد نازلاً بليل خشية أن يلقاها من يتنفع بصرفها، وكان إذا احتج إليها ألقدها، ولا أبصر مستحيلاً بها أطفائها، انظر شار اللطوب ص ٥٨٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥/٢-٨٠٦، وفيهما تفسير آخر، وانظر: الأمازي الشجرية ٢٦٨/٢، وشرح مقصوره ابن دريد مدغني ص ٢٩٤.

(٣) التكملة ص ٤٣١

(٤) انظر العين ١٧١/٨

(٥) انظر: التهذيب ٣٩٨/٤

(٦) انظر: الصحيح ٢٤١٧/٦

(٧) هو محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حقة بن منظور الانصاري الإفريقي،

المصري، جمال الدين أبو الفهر، توفي سنة ٧١٦ هـ، انظر: اللغة ٢٤٨/٦

(٨) انظر لسان (ظها)

عليه ما أشبهه من الأسماء^(١).

والثاني: تهم أجروا في اظيين) ضم الأول وكسره، فأنت اضمه فهو لاصل.
وفيه دلالة على لام الكلمة المحذوف، وهو لواوا^(٢)، وأنت لكسر فلم يظهر
لي وجهه.

ولثالث: أل أن حيان اختلف كلامه في الارشاد^(٣)، فهو في موضع يسم جمع
اعلية) جمع مذكر سالماً، وينسب معالجة ذلك إلى الأحفش^(٤)، وفي موضع
آخر يُجيزه، وينسب الجواز إلى الحمويين^(٥)

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٤٨

(٢) انظر النسان اخب

(٣) انظر الارشاد ٢٦٦/١

(٤) انظر مصدر السابق ٢٩٨/١

المسألة (٥٣)

الجمع:

جمع (عدة) اسم رجل - جمع مذكّر سالماً

ذكر سيبويه أنّ (عدة) - اه سُمِّيَ به رجلٌ - يحوز جمعته جمع مذكّر سالماً - وإن لم يجمع هذا الجمع قبل التسمية قياساً على قولهم: (يُلُون) في (لثة)، يقول: «وَأَمَّا (عدة) فلا تجمعته إلا على (عِدَات)؛ لأنه ليس شيءٌ مثل (عدة) كُسِّرَ للجمع، وَلَكِنَّكَ إِن شئتَ قلت: (عِدُون) - إذا صارت اسماً - كما قلت. (يُلُون)»^١

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ العرسي والمبرد ردّا ما ذهب إليه سيبويه، ومنعاً جمع (عدة) اسم رجل - جمع مذكّر سالماً، محتجّين بأمرين:

أحدهما: أنّ (عدة) جُمِعت على (عِدَات) قبل التسمية، ولم تجمع على (عِدُون)؛^٢ ومن مذهب سيبويه ألاّ يتجاوز الاسم بعد التسمية لجمع الذي كانت العرب تجمعها عليه.

والآخر: أنّ لسانط من (عدة) الداء؛ لأنه من (وَعَد)، وأما يُجْمَع بالواو واسون من فيه الهاء عروص من لامه كدائنه (وَلُكُون)، ولم يجمع هذا الجمع فيم سقطت واؤه إلا في حرف واحد شاذ، وهو قولهم في (لثة): (يُلُون)^٣

وقد أخذ بمذهب سيبويه ابنُ السّراج، والرّمثاني، وابنُ مالك، وبعضُ شُراح (التسهيل).

(١) الكتاب ٤٠١/٣

(٢) انظر: العين ٢٢٢/٧، والتنهيد ١٣٣/٣، والصّاح ٥٥١/٧ والعلل (وعد)، والتاج ٣٠٤/٩

(٣) انظر: شرح السيرافي ١٨٣/٤، وقد نقله الشنتمري في: النكت ٩١٠/٣ بتصرف يسير. ونظر: لارتشاف ٢٦٦/١

ولم نجد هذا الاعتراض في كتب المبرد ولا في (الانصاف) لابن ولّاد

وأف من الشَّرَاح '، والرُّمَاسي' فقد ذكرنا كلام سيويه، ولم يصيف إليه شيئاً
وأما من مالك ومن سعة من شَرَّاح (التَّهْيِيز) فجعلوا ما ذهب إليه سيويه
قبساً مُطَرِّداً بشرط لا تُجمع لكلمة قبل التَّسْمَةِ جمع تكسير، وأن تُعَدَّ بِزَها،
أو لا مُها، ويُعَوَّضَ عنهما بالهاء، وألا يعتلَّ لأمها^(١)

وشهد لصحة اعتراض الجرمي والمبرد - فيما أرى - أمران
أحدهما أنه لم يجمع اسمٌ حدث داؤه وعَوَّضَ عنها بـكـ جمع مذكر سالماً،
إلا (الْفَتْة)، فإنه جُمِعَ على (الْثَوْن)^(٢)، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه.

والآخر، أن سيويه حالف مسجده، وذلك أنه صرَّ على أن الاسم - بعد نقله إلى
العلمية - لا يُجْمَعُ إلا على ما يُجْمَعُ عليه قبل انتقاله، إذ قال: «ولو
سمَّيته بـ(شَيْئَةٍ)، أو (أُطْنَةٍ) لم تجاوز (شَيْئَاتٍ)، وأُطْنَاتٍ؛ لأنَّ هذا اسمٌ لم
تحمعه العربُ، لا حكماً، فلا تجاوزن في الموضع الآخر؛ لأنه شيءٌ [أي
قبل العلمية] اسمٌ، كما أنه جاء [أي: بعد نقله إلى العلمية] اسمٌ،
فكذلك فقسَّ هذه لأشياء»^(٣).

وقال - أيضاً - «ولو كانوا كثروا (رُتَةً)^(٤)، و(اسراً)، أو جمعوها يور وثور
فلم يجاوزوا به ذلك لم تحوز»^(٥)
و(عُدَّة) لم تجمع - قبل العلمية - جمع مذكر سالماً، فجازته جمعها ذلك
الجمع محذوفاً لمسهج.

(١) انظر: الأصون ٤٢٢/٢

(٢) انظر شرح الرمانى ٤٨٨/ب

(٣) انظر: شرح التَّهْيِيز لابن مالك ٧٧/١، وشرح التمهيل للبرادي عن ٢٦، والمساعد ٤٩/١، وشما،
العيل ١٤٥٨/١-١٤٦٦، وتعقيق الفرائد ٢٣١/١-٢٣٢.

(٤) انظر اللسان (الزُّد)، وانظر طبعاً - شرح السيراني ١٨٣/٤

(٥) الكتاب ٢/٤

(٦) رُتَدَ أَمْنُها، ورتَدَها، يقال: حبلٌ صعبٌ الرُّتَّةُ أي: لطيف الجفَّةِ وهي وسطه، انظر: لسان، ب،
والجفر

(٧) انكتاب ١/٣

المسألة (٥٤)

الجمع،

اختصاص بناء (أَفْعُل) بجمع التكسير

حكم سيويه أن بناء (أَفْعُل) محصورٌ بجمع لتكسيرو، وأنه لا يكون في الأسماء المفردة، ولصقات المفردة، إذ يقول «ولا يكون في الأسماء، ولصقات (أَفْعُل) إلا أن تُكثر عليه الاسم للجمع، نحو (أَكْلَب)، و(أَعْبَد)»^(١).

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السري) أن جماعة من أصحاب ردُّوا حكم سيويه انتقدوا^(٢)، وذهبوا إلى أن (أَفْعُلًا) قد جاء في الأسماء المفردة، كـ(أَكْلَب)، و(أَجْر)^(٣)، وأصحاب هذا المذهب هم بعض الكوفيين، كما ذكر السيرافي في موضع آخر^(٤)، وقد سبهم بنُ حالويه^(٥)، ورئيسي^(٦)، وابنُ سيده^(٧)، وأبو سرقات لأبيري^(٨)، والصغاني^(٩)، وأبو حيان^(١٠).

(١) الكتاب ٢٤٥/٤

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢٢٩/٥، والسيرافي النحوي ص ٦٥٧

(٣) الأكلة الرصاص، نظر المحققين ٢٥/١٢، والأجر الطير المطيرج، انظر: لغوي في ثوب العرب ص ٣١

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢٢٠/٧ (مصرقة جامعة الملك سعود،

(٥) انظر: ليس في كلام العرب ص ٦٨

(٦) هو تميم بن محمد بن الحسن بن مذجع الرندي الأندلسي، توفي سنة ٣٧٩ هـ، انظر: إنباء الرواة ١٠٨٢-١٠٩، وإشارة التعيين ص ٣٠٧-٣٠٨، ونظر رايه في الاستدراك ص ٦٣

(٧) انظر: المحققين ٨٥/١٥

(٨) انظر: الإحصاء ٤٠٨/١-٤٠٩

(٩) هو نحاس بن محمد بن الحسن بن حيدر بن مشوي، القصري، القرشي، رضي الله عنه، توفي سنة ٦٥ هـ، انظر: البنية ٥١٩/١-٥٢١

(١٠) انظر: رايه في الشوارد ص ٣٥٤-٣٥٦

(١١) انظر: لاروسلاف ٢٥/٦-٢٦

وما ذهب إليه هؤلاء، هو مقتضى قول جمهور البصريين إن (يُشَأ) مرة
وعما حُجَّج به أصحاب هذا المذهب - إضافة إلى ما تقدم - الأسماء الآتية
(سُئِه)، والأُدرَج - وجه من موضعين - (أَصْبَحَ، لغة في (أَصْبَحَ)، والأُثْمَة)
لغة في (أُثْمَة) وهي الحوصلة - ، والأُثْمَة لغة في (أُثْمَة) وهي واحدة الاسم
والأُثْمَة لغة في (أُثْمَة) وهي شدة الحر - وأصلها (أُثْرَة)، ثم نُقِبت صفة لراء
لأولى إلى الفاء، وأدغمت الراء في انراء.

وأضاف ابن خالويه، والصغاني، وأبو حيان سماً آخر، وهو (أُثْمَل) - اسم
ببت^١ - وفيه نظر؛ لأن أكثر المعجمات اتفقت على أنه (أُثْمَل) بفتح اعرس^٢
أما ما ذهب إليه سبويه فهو قول جمهور الكوفيين^٣، واختاره جماعة منهم،
أن (لَشْرَاجَ)، (لَشِيرِي)، (لَشْرَاسِي)، (لَشْرَاسِي) لقرطبي^٤، وابن يعيش^٥
وبن عصفور^٦

(١) انظر المصباح ٣٢٩/٢، وإتصاف ٤٠٤/١

(٢) انظر الاستدراك ص ٦٣

(٣) انظر الاستدراك ص ٦٣، والمخصص ٨٥/١٥، ولم يذكر ابن سبويه غير هذا الاسم، وحكم بأنه لا
ظير له.

(٤) انظر: الصحاح ١٨٧٤/٥، واللسان (يُثْمَل)، ومضى حُجَّج بهذا الاسم الزبيدي في: الاستدراك ص ٦٣

(٥) انظر: الصحاح ١٨٣٦/٥، واللسان (لش)، وبها تسع نقات، يتشبه بهذا، والميم، ومضى احتج بهذا
الاسم أبو حيان في: الارتشاف ٢٦/١.

(٦) انظر: اللسان (لش) ومضى احتج بهذا الاسم أبو حيان في: الارتشاف ٢٦/١

(٧) انظر: بيس في كلام العرب ص ٩٨، وأنشوراد ص ٣٥٥، ولارتشاف ٢٦/١

(٨) انظر: المعجم ٥٥/٤، والصحاح ١٦٤٣/٤، والمحكم ٧٣٣/٤، واللسان (لش)، والقاموس المحيط ٣/٣٥

(٩) انظر: إتصاف ٤٠٤/١، ٤٠٤/٢

(١٠) انظر: الأصول ١٨٧/٣

(١١) انظر: شرح السير ٢٢٩/٥، والسيرافي البحري ص ٦٥٧

(١٢) انظر: شرح الزماني ٥٢/٥ - أ - ب

(١٣) انظر: شرح عيون كتاب سبويه ص ٢٨٠.

(١٤) انظر: شرح المفصل ١١٦/٦

(١٥) انظر: المتع ٧٦-٧٥/١

وقد أجاب هؤلاء عن بعض الأسماء التي حُجج بها الغريق الأول، فذهب الكوفيون إلى أنَّ أَيْشاً جمع يمين، ولم تقطع هيئته للتحقيق؛^{١١}
 وذهب السيرافي إلى أنَّ (أَكَا)، (أَجْرًا) اسمان أعجميان بي بي، لا نظير له في الأسماء العربية^{١٢}
 وذهب أبو نصر إلى أنَّ (أَسْمَةً)، (أَدْرَجًا) جمعان شاذان سُتِي بهما الواحد وليس لهما مفرد معروف^{١٣}.
 وذهب ابن عصفور إلى أنها مشتولان من الفعل، وأنَّ (أَصْبَعًا)، (أَسْمَةً) مشتقان عن (أَصْبَحَ)، (أَسْمَلَةً)، كما حَفَّ (ثَرَقَعَ)، فَعِيل (ثَرَقَعَ)^{١٤}
 وهذه التحركات محتملة غير أنَّ ما ذهب إليه المعرضون ومن تبعهم يُرْحَمُهُ -هندي- أنه يحمل الأسماء على ظاهرها
 ومن لجدير بالذكر أنَّ الحسن السيرافي مع دواعه السابق عن سبويه - ثبت في موضع آخر أنَّ (فَعْلًا) قد جاء في مفرد، إذ يقول «وَأَمَّا (أَفْعُل) فمفرد في الواحد ما ذكره بعض الكوفيين؛ (أَلَدُ) ولم يذكره أصحابه، ولعلهم تركوا ذكره؛ لأنه أعجمي، ولا يعتد بالأنسية لأعجميه فيما ذكر من الأنسية، وذكر بعض أصحابنا أنَّ في الكلام (أَسْمَلَةً)، وانها غير معتد بها، فقد ثبت (أَفْعُل) في الواحد»^{١٥}.

١١. انظر الإنصاف ٤٤٦-٤-٤، وشلال الصرة ص ٥١

١٢. انظر شرح السيرافي ٢٢٩/٥، والسيرافي النحوي ص ٦٥٧

١٣. انظر شرح عيون كتابه سيبويه ص ٢٨

١٤. انظر المشع ٧٦-٧٥/١

١٥. شرح السيرافي ١٢٠٧ (مصورة جامعة الملك سعود)، وانظر: وقفات مع شيخ النحاة سيبويه ص ١٢٥

المسألة (٥٥)

الجمع:

جمع (قَدَّرَ) على (أَقْدَرُ)

ذكر سيويه أنَّ (قَدَّرَا) تُجمع جمع فاعلٍ على (أَقْدَرُ)، د ق ر: «وقدروا» (الضُّمُّ) في (اللَّعْنِ)، كما قالوا: (لَقَدَّرُوا) في (القَدَّرِ)، و(أَقْدَرُوا) حين أرادوا بقاء القَدَّة»^(١).

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنَّ الجرمي ردَّ جمع (قَدَّرَ) على (أَقْدَرُ)، محتجاً بأن ذلك لم يُسمع عن العرب^(٢).

وقد ردق الجرميَّ ابنُ سيده، ولرئيسي^(٣)، إذ نصّا على أنَّ (قَدَّرَا) لا يُكسر إلا على (أَقْدَرَا)^(٤)، أف أصحاب المعجمات الأخرى فلم يدكروا (أَقْدَرَا)، ولم يسموا على صناعته^(٥).

وردَّ السيرافي على الجرمي عترضه بأنَّ سيويه أعلم بكلام العرب، فلم يكن ليست لهم شئاً لم يسمعه منهم^(٦).

وحجج لرئيتاني لما ذكره سيويه بأنهم حملوا ياءَ (أَقْدَرُ) على (أَقْدَرُ) الذي

(١) الكتاب ٥٧٦/٣.

(٢) انظر شرح السيرافي ٢٠٨ ب (مصورة جامعة الملك سعود) وقد نقله الأعلام في: الكت ٩٩٧/٢.

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحنفي، التَّيْمَنِي، المرتضى، أبو القيس، توفي سنة « ١٢٢ هـ » انظر: معجم المؤلفين ٢٨٢/١١.

(٤) انظر المحكم لابن سيده ١٨٦/٦ وقد نقله عنه ابن منظور في: اللسان (قَدَّرَا)، وانظر تاج العروس سريدي ٣٧٦/٣.

(٥) انظر مثلاً: يعين ١١٢/٥، والجمهرة ٦٣٥/٢، والتهذيب ٢٢٢/٩-٢٢٣، والصحاح ٧٨٧/٢، ومجمل اللغة ٧٤٥/٢، وناقوس محيط ١١٨/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ٢٠٨ ب (مصورة جامعة الملك سعود) وقد نقله الأعلام في: الكت ٩٩٧/٢، ولم يُشر إلى السيرافي.

يُجْمَعُ عَلَى (قُفِّرَ) بِفَتْحٍ؛ لِكَ يَسِرُ الْبَائِسُ مِنَ اتِّعَانٍ فِي عَمْدِ الْحُرُوفِ، وَفِي
سَكُونٍ لثَانِيٍّ^{١١}.

وَأَضِيفَ إِلَى مَا قَرَّرَهُ لِسِيرَتِي، وَلِزِمَتْنِي نَ مَا أَشْتَبَهَ سِيَّوِيهِ بَطَانَتِي، مِمَّا قَوْلُهُمْ
فِي (دَنْبٍ): (أَذْؤَبُ)^{١٢}، وَفِي (قَطْعٍ): (أَنْقَطِعُ)^{١٣}، وَفِي (رَجُلٍ): (أَرْجُلُ)^{١٤}، وَفِي (قَدَحٍ):
(أَقْدَحُ)^{١٥}، وَفِي (جَلْفٍ): (أَجْلَفُ)^{١٦}.

(١١) انظر: شرح الرماني ١٥٠/٤

(١٢) انظر: الكتاب ٥٧٥/٣، وشرح الرماني ١٥٠/٤، واللسان (ذآب)

(١٣) انظر الكتاب ٥٧٥/٣، والمُنْتَحَب ١٢/٥، وشرح الرماني ١٥٠/٤، واللسان (قَطْعُ)، والقَطْعُ: يَصُلُّ
صَعِيرٌ يُجْعَلُ فِي السَّهْمِ، انظر: العين ١٣٨/٦

٤١. انظر الكتاب ٥٧٥/٣، واللسان (رَجُلُ).

٥. انظر: الكتاب ٥٧٦/٣، وشرح الرماني ١٥٠/٤، واللسان (قَدَحُ)، والقَدَحُ: السَّهْمُ قَبْلَ أَنْ يُنْقَلَّ
وَيُرَاشَ، انظر: اللسان (قَدَحُ).

(١٦) انظر: اللسان (جَلْفُ)، والجَلْفُ: ذَكَرُ النُّحُلِ الَّتِي يَلْتَمِصُ بَطْنُهَا، انظر: العين ١٣٦/٦

المسألة (٥٦)

الجمع:

جمع (فُعُول) المنقول من الجمع إلى العلمية

ذهب سيبويه إلى أن (فُعُولاً) - إذا كان جمعاً ونُقل إلى علمية يُجمع على (فُعُول)، في نقول: «ولو سقيت رجلاً به فُعُولاً جاز أن تكسره، فتقول: (فُعُول)، لأن (فُعُولاً) قد يكون في الواحد على مشبه كالْأَكْبَرِ»^١، والْأَكْبَرِ^٢، ولو لم يكن واحداً لم يكن بأحد من (فُعُول) من (أَفْعَال) من (إِفْعَال) ويكون صمدراً والمصدر واحد كـ (الْفُعُول)، والْمُرْكُوب، ولو كسرتَه - اسم رجل لكان تكسيره كتكسير بوحده لمي في ثنائه نحو (فُعُولاً) إذا قلت: (فُعُولاً)^٣»

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرفي رأي سيبويه المتقدم، واعترضه قائلاً: «والصحيح - عندي أن (فُعُولاً) - إذا سقياً به رجلاً، ثم جمعه، للتكسير أن نقول: (فُعُول)؛ لأنه يصير مدكراً، و(فُعُول) إذا كان مدكراً فالسبب فيه (فُعُول) كـ (أَعْمُود)، و(أَعْمُد)، و(أَصْبُود)، و(أَصْبُر)»^٤.

واعتراض السيرفي - كما أرى - صحيح؛ لأن سيبويه نفسه قرّر أن جمع لتكسر - إذا سقي به - يُجمع على ما أطرد فيه أشبهه من الواحد، والمطرد في جمع (فُعُول)،

(١) (الْأَكْبَرِ) أصله (الْكَبَرُ) ثم قلبت الراء ياءً، وأدغمت الياءان ثم قلبت الضمة كسرة نسبة الياء. والمقصود بهذه كل ميميل شكّل لياء، وقيل: هو جمع (أَكْبَرِ) بفتح الهمزة.

انظر: الساج (أق)،

(٢) الشوسية الطيفار، والسيل، واسم رجل، واسم قبيلة، انظر: الساج (سكسرا)

(٣) يريد سيبويه من جعل (فُعُول) جمع من (فُعُول) المفرد كجعل (أَفْعَال) الجمع من (أَفْعَال) المفرد.

انظر: شرح السيرافي ١٨٥/٤

٤١، الكتاب ٤٠٨/٣

٥١، شرح السيرافي ١٨٥/٤

لشبهه لـ (فُعُولًا) (فُعُلٌ)¹

ولكنَّ ضَمِيمٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ لِسِيرَافٍ أَنَّهُ سَعُورٌ - أَيْضاً جَمْعُهُ عَلَى (مِغْلَانٍ)؛ لِأَنَّ سِيبَوِيهَ، وَالْفَارِسِيَّ وَالصَّنَمَرِيَّ جَعَلُوا هَذَا الْبَاءَ مَطْرُوداً فِي جَمْعِ (فُعُولٍ)، وَذَلِكَ سَعُورٌ (خُرُوفٌ) وَ(خُرَقَانٌ)، وَ(قَعُودٌ) وَ(قَعْدَسٌ)، وَ(اعْمُودٌ) وَ(اعْدَانٌ)²

وَحَاضِمُهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُ السَّرَاجِ³، وَابْنُ مَالِكٍ⁴، وَأَبُو حَبَّانٍ⁵، وَابْنُ هِشَامٍ⁶، وَابْنُ عَتِيقٍ⁷. يَدُوهُمَا إِلَى أَنَّ (مِغْلَانًا) جَمْعُ (فُعُولٍ) مَقْصُودٌ عَلَى السَّامِعِ. هَذَا، رِيعِي ثَلَاثَةَ أَمْوَالٍ يَحْسُرُ ذَكَرَهُ

الْأَوَّلُ. أَنَّهُ لَا يُعْتَرَضُ لِمَا قَرَّرَهُ السِيرَافِيُّ بِسَعُورٍ (ضَحُوزًا)، وَ(مِغْلَانًا)؛ لِأَنَّ هَذَا مُؤْتَمَتٌ⁸، كَمَا أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَجْعَلْهُ قِيَاساً مَطْرُوداً⁹.

وَالثَّانِي: أَنَّ السِيرَافِيَّ مِثْلَ لِسَعْدِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ وَصَفَ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ مَذْكُورٍ وَلِمْؤُنَةٍ، فَلَا يَحْكُمُ بِهِ بِاتِّدْكِيرٍ أَوْ تَأْنِيثٍ إِلَّا بِذَا يُجْعَلُ فِي جَمْعَةٍ وَالثَّلَاثَةِ: أَنَّ جَمْعَ الْمَقْرُونِ إِلَى الْعَيْنِيَّةِ يَدُ كَانَ لَهُ جَمْعٌ قَبْلَ الْكُلِّ فَإِنَّهُ لَا يُتَجَاوَزُ فِيهِ مَا جُمِعَ عَلَيْهِ¹⁰. وَذَلِكَ سَعُورٌ (أَجْمَالٌ) وَ(جَمَائِلٌ)¹¹.

١. انظر: الكتاب ٩٠٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٢/٤-١٨٣٤، وشرح الشافية للرومي ١٣٣/٢.

والارتشاف ١٩٩/١، والمساعد ٤١٦/٢، وشرح الشافية للعارفدي ١٤/١

٢. انظر: نكتاب ٦٨٨/٣، والتكملة من ٤٣٩، والنصرة والتذكرة ٦٦٤/٢

و(اعْدَانٌ) أَصْلُهُ (عَشِيرَةٌ) ثُمَّ قُلِبَ الْقَاءُ وَالْأُ، وَأَقْصَتْ الدَّالُّانِ، وَذَلِكَ لِاتِّفَاقِ الدَّالِّ وَالثَّاءِ فِي الْمَخْرَجِ وَنَقْطَتَيْ مَاعِدِ صَفَتِي الْجَهْرِ وَالْهَمْسِ، عَالِثًا مَهْمُوسَةً وَالدَّالَّ مَهْمُوزَةً. وَيُسَمَّى هَذَا الْإِدْقَامُ إِدْقَامَ الْمُتَقَارِبِينَ انظر: الكتاب ٤٦/٤، والبصرة والتذكرة ٩٤١/٢

٣. انظر: الأصول ٤٣٥/٢

٤. انظر: المساعد ٤٤٨/٣، وظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤ أنه قياسٌ

٥. انظر: الارتشاف ٢٧١/٢

٦. انظر: أوضح المسالك ٣١٩/٤.

٧. انظر: المساعد ٤٤٨/٣

٨. انظر: اللسان بتحريراً

٩. انظر: الارتشاف ٢١٠/١، والمساعد ٤٥٨/٣-٤٥٩

١٠. انظر: المساعد ١٨١/٢

١١. انظر: السكتة من ٤٥٩، ورياضة شواهد الإيضاح ٨٢٦/٢، وشرح لفصل ٢٦/٥، وشرح الشافية

للرومي ٢١٠/٢، وشرح الشافية للعارفدي ١٥٠/١، واللسان (جس)

المسألة (٥٧)

الجمع؛

جمعُ (فِعَالٍ) جمع التَكْسِيرِ المُنْقُولِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ

يقول سيبويه «ولو كثرته [نحى ما كان جمعاً على فُعُول] اسم رجل يكن تكسيره كتكسیر الواحد لدى في بنائه نحو افعول، اذا قلب: افعس، وَاَفْعُولُ بمزة (فعل) و كان جمعاً، واليهن نحو احسان، و سميت بها رجلاً لأنها على مثال (جرب)»^١.

الاعتراض ومناقشته:

نعم السيراني من نصّ سيبويه لتقدّم أنّه يجمع أفعالاً، لجمع لمضى به على (أفعل)، باعتراض ذلك قسلاً: «مكلام سيبويه أنّه يقول في (أفعال) و(فُعُول) - أفعال، وسوجه أنّه يكون على (فُعُول)؛ لأنه قد صار واحداً مدكراً، كما يُقال (جسار) و(خُسر)، و(جرب) و(أخرّب)، وقد جعله هو - أيضاً - على مثال (جرب)، وأت قول الشاعر^٢:

وَقَرَّبَ بِالزُّرِّيِّ انْجَمَاتٍ بَعْدَ تَقَرُّبٍ عَنْ غُرِّيَّانِ أَوْكَارِهِ الْخَطَرُ

و(انجمنات) جمعُ (جماعة) في معنى (اجمال)، رُ كس (النجمنات) جمع أعمال، أيضاً، و(انجمن) هي مؤنثه؛ لأنها جمعٌ مُكْتَبَرٌ قبل التسمية به، فلاجل التأنيث

١ الكتاب ٨/٣ ٤

٢١ هو ذو الرمة، نظره: ديوانه ٥٦٦/١، والكامل ٤٩٨/١-٤٩٣، والتكملة ص ٤٥١ وشرح سقط الزيد

٥/١٥٣٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٢٦/٢، وشرح تلخيص ٧٦٨/٥، واللسان اجمع،

ورواية الخطر الثاني في هذه المصادر (تنوب عن غُرِّيَّانِ أَوْكَارِهِ الْخَطَرُ)، وهي الرواية الأقرب؛ لأن

الغُرِّيَّانِ بقوس الأوزك، ومنه ما ورد في (شرح السري) تحريف

والزُّرِّيُّ صوطٌ بالبعث، وتَقَرُّبٌ تَقَشَّرُ وَالْخَطَرُ هو أن يحطر البحر بذيّه فيصير على عجزه، أي من

أبراله ويعبره، انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٨٢٦/٢ ٨٢٧

ومعنى الشاعر أن انجمنات قُرْب - بذلك الموضع بعد - استخ من رؤوس أوزكها ما حقق بها صر سوب

ومعنى وقعر (تقرب) هو (الخطر)

قَالَ (جَمَاعِل) ^(١).

فَهُوَ يَقَرُّ ثَلَاثَةَ أَمْوَرٍ

الْأَوَّلُ: أَنَّ سَيِّبِيهِ نَجَّعُ (فِعَالًا) جَمْعَ التَّكْسِيرِ اسْتَقَى بِهِ عَلَى (فَعَّالٍ)
وَالثَّانِي: أَنَّ لَوَجْهَ التَّصْحِيحِ جَمْعُهُ عَلَى (فَعَّلٍ)؛ لِأَنَّهُ أَصَحُّ بَعْدَ لَتَسْمَةِ مَفْرُودًا
مَذْكُورًا، وَالْمَطْرُودُ فِي (فَعَّلٍ) لِمَفْرُودِ جَمْعِهِ عَلَى (فَعَّلٍ)، نَحْوِ (أَحْدَسٍ) وَ(أَحْضَرٍ)،
و(جَرَّابٍ) وَ(أَجْرَبٍ).

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ لَا شَاهِدَ فِيهِ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّبِيهِ؛ لِأَنَّ (جَمَاعِلَ) إِذَا
نُتِ تَكُونُ جَمْعَ (جَمَّالَةٍ)، وَهِيَ جَمْعُ مَوْثُتٍ يُجَمَّعُ عَلَى (فَعَّالٍ) جَمَلًا عَلَى
مَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَفْرُودَاتِ كـ (رَسَانَةٍ) وَ(رَسَانِلٍ)، وَمِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعُ (جَمَّالٍ)
وَهُوَ مَوْثُتٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ قَدْ التَّسْمِيَةِ، فَلِأَجْلِ تَلَايُثِ جَمْعِ
عَلَى (فَعَّالٍ).

وَمَا قَرَّرَ خَلْفًا أَرَى بَعْضَهُ مُسَلِّمًا، وَبَعْضَهُ غَيْرَ مُسَلِّمٍ.
وَأَمَّا مُسَلِّمٌ فَهُوَ جَمْعُ (فَعَّلٍ) الْجَمْعُ لِمَسْتَقَى بِهِ عَلَى (فَعَّلٍ)؛ لِأَنَّهُ أَصَحُّ مَفْرُودًا.
فَيُجَمَّعُ عَلَى مَا تُجَمَّعُ عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ فِي بَنَانِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لِمَفْرُودَةٍ كـ (جَمَّارٍ) وَ(أَحْضَرٍ)،
و(أَحْدَسٍ) وَ(أَحْضَرٍ)، وَ(إِزَارٍ) وَ(إِزَارٍ)، وَ(أَمْرَاشٍ) وَ(أَمْرَاشٍ).
وَمَا غَيْرَ مُسَلِّمٍ فَمُعْتَاضُهُ لِسَيِّبِيهِ. رِذْلُكَ أَنَّ سَيِّبِيهِ لَمْ يَجْعَلْ (فِعَالًا) بِمَعْرَظَةٍ
(فَعَّلٍ) فِي تَجَمُّعِ عَلَى (فَعَّالٍ)، كَمَا فَهَمَ سَيِّبِي، وَإِنَّمَا جَعَلَ (فَعُولًا) بِسَرِّهِ
(فَعَّلٍ) فِي تَنَاسُلِ جَمْعِهِ إِذَا سُوِّيَ بِهِ عَلَى مَا يُجَمَّعُ عَلَيْهِ مَا كَانَ عَلَى بَنَانِهِ مِنَ
لِمَفْرُودِ الْأَصْلِيِّ، وَيُعْتَدُ مِنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ (فِعَالًا) لِمَجْمُوعِ الْمَسْتَقَى بِهِ عَلَى عِشَانِ (جَرَّابٍ)،
و(جَرَّابٍ) لَمْ تُجَمَّعْ عَلَى (فَعَّالٍ)، وَإِنَّمَا جُمِعَتْ عَلَى (فَعَّلٍ) ^(٢).

١. شرح السيراني ١٨٥/٤ ب

٢. انظر الكتاب ١/٣ ٦، والكلمة ص ٤٣٤

٣. انظر المعين ١١٣/٦ والنسان (جرب)

المسألة (٥٨)

اسم الجمع:

جعل (أخوة) اسم جمع

ذكر السيرى أن سُخِجَ الكتابُ تَفَقَّتْ عَلَى أَنَّ سِيَّوِيهِ نَوْدَ (أَخُوهُ) - بِالْكَسْرِ اسم جمع ، فاعتراض ذلك قليلاً «حَكَدَ رَأْسُهُ فِي هَذِهِ السَّحْجَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ التَّسْخِجِ. وَهُوَ عَسَطٌ عِنْدِي. لِأَنَّ (أَخُوهُ) (أَخُوَّةً)، وَ(أَخُوَّةً) (أَخُوَّةً) مِنْ الْحَمَوِيِّ لِكَثْرَةِ الْفَيْسِيَّةِ، كَمَا أَتَمَّلْتُ، وَ(أَخُوَّةً)، وَ(أَخُوَّةً)، كَمَا قَالُوا: (أَخُوَّةً) وَ(أَخُوَّةً)، وَ(أَخُوَّةً) وَ(أَخُوَّةً)، وَ(أَخُوَّةً) وَ(أَخُوَّةً)، وَالصَّوْبُ أَنْ يَكُونَ مَكَانَ (أَخُوَّةً) (أَخُوَّةً) بِالصَّمِّ، حَتَّى يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ أَصْعَبَةٍ وَ(أَخُوَّةً) «، وَ(أَخُوَّةً) «، وَقَدْ حَكَى الْعَرَبُ « فِي جَمْعِ (أَخُوَّةً) (أَخُوَّةً) «».

فهو إذن يرى أن جعل (أخوة) بالكسر اسم جمع عطف؛ لأن ورده (بمقلدة)، وهو أحد أدب جموع لقلّة، ويندب إلى أن الضراب أن يُعَمَّلَ مَكَانَهُ (أَخُوَّةً) بِالصَّمِّ. لَأَنَّهُ لَهُ نَغْدَانُ فِي سَمِّ جَمْعٍ كَ (أَخُوَّةً) سَمِّ جَمْعٍ لِدَاحِيْبِ، وَ(أَخُوَّةً) اسْمُ جَمْعٍ لِدَافَارِهِ، وَ(أَخُوَّةً) اسْمُ جَمْعٍ لِدَظَنَرٍ «^(١)»
وذهب ابن مالك وبعضُ شُرَاح (التسهيل، منهج السيراني في (أخوة) بالصم، إذ جعلوه اسم جمع^(٢)

وذكر الرُّمَاسِي أَنَّ سِيَّوِيَهُ جَعَلَ (أَخُوَّةً) - بِالْكَسْرِ سَمَّ جَمْعٍ لَأَنَّهُ وَحْدَ جَمْعٍ

(١) انظر: شرح السيراني ٤٦٧/٥، وانظر - إيضاً - الكتاب ٦٢٥/٣ (هاري)، والكتاب ٢٣٢/٢ (بولاق)، وشرح الرُّمَاسِي ٨٢٣/٤، والكتاب ١٠٢٦/٢، فالجاءت هذه السخج على (أخوة) بالكسر.

(٢) قرئ: اسم جمع (هاري)، وهو العائق بالشئ، ويقال: (يرقون قارو وجمار قارو) إذ كان سيراني انظر: العير ٤٦٧/٤، والكتاب ١٢٢.

(٣) ظنوة: اسم جمع لِدَظَنَرٍ، وهي العاطفة على غير ولدتها، والمرصعة له من الناس والإبل، نظر اللسان (هاري).

(٤) انظر حكاية الفر، في: الصحاح ٢٢٦٤/٦.

(٥) شرح السيراني ٤٦٧/٥، وقد نقله الأهم في: الكتاب ١٠٢٦/٢ يتصلو، ولم يسه إلى السيراني.

(٦) نظرة التكملة ص ٤٥٦.

(٧) نظرة المسعد ٤٧٤/٣، وشهد، العلي ١٠٥/٢.

(فعل) على (فعللة) نادراً^(١)

والذي أرجحه أنَّ سيويه لم يورد (إخوة) بكسره رأساً أوردتها بالضم، ولكن وقع سهو من الشاخ، ولعل السيراى أراد هذا، ولم يرد تغليظ سيويه، ويؤيد ما رجحته أمان.

أخيراً: أنَّ ابن سيده ذكر في (المحكم) أنَّ سيويه أورد (أخوة) بالضم^(٢) ولاخر أنَّ سيويه ذكر أنَّ ممَّا تُعرف به اسمُ جمع ألا يكون على وزن الجمع المعروفة^(٣)

ففي ما أشير إلى أنَّ اللغويين ذهبوا إلى أنَّ (أخوة) -بالضم- جمع، وليست اسم جمع^(٤)، ويضعف مدعهم أنَّ (فعللة) ليس من وزن الجمع.

(١) انظر شرح الرماني ١٨٢/٤ ب.

(٢) انظر: المحكم ١٨٩/٥، وثقفه ابن مصطفى في اللسان (أخا).

(٣) انظر: كتاب ٦٢٥/٢.

(٤) انظر: المحكم ١٨٩/٥، والصاح ٢٢٦٤/٦، واللسان (أخ)،

المسألة (٥٩)

النكرة والمعرفة:

تقدير (ما) في التعجب بـ(شيء)

ذهب الحليل، وسيبويه إلى أن (ما) في (ما أتعنأ) نكرة تامة بمعنى (شيء)، يقول سيبويه: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتسكن تمكُّنه، وذلك قولك: (ما أحسنَ عندَ الله)، زعم الحليل أنه بضرلة قولك: (شيء أحسن عندَ الله)، ووجه معنى التعجب، وهذا تمثيل، ولم يُسكَّن به» وقد تعجب جمهور البصريين، وأكثر المتأخرين.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح لسراي) أن بعض الناس يكر على الحليل وسيبويه جعلها (ما) - هذا بمعنى (شيء)، واحتج بأنه يدرهم أن يكون معنى (ما أعظم لله)، شيء أعظم الله.

وهذا الذي سببه اسيرافي، في بعض الناس حد أدلة لعقبة التي ستدل بها الكوفيون على أن (أفعل، في المحمد م، وأن (ما) ليست بمعنى (شيء)، ووجه استدلالهم به أن (ما) لو قُترت بـ(شيء) لوجب أن يكون تقدير في نحو (ما أعظم لله!) (شيء أعظم الله)، فيكون لفظ الجلالة مصحوباً بالفعل ويتفاعل ضميراً

١١. الكتاب ٧٢/١

١٢. انظر: القمص ١٧٥/٤ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣١/٣، والارتشاف ٣٢/٣، والجنس الدائري ص ٣٣٧

١٣. انظر: مبتدأ: الأصل ٩٩/١، والجمل ص ٩٩ وشرح الميرزا ١٨٣/١-ب، والإيضاح العصري ص ١٣٠-١٣١، وشرح الرصاصي ٢٨/٢، واللمع ص ٧١٧، والمقصد ٢٧٣/١ وما بعدها، وتفضل ص ٢٧٦، والإنصاف ١٤٦/١-١٤٧، وشرح المفصل ١٤٦/٢، وشرح المقدمة الخروية الكبير ٨٩٤/٢، وشرح الصغار ١١١/١، وشرح التسهيل ٣١/٣، ونفي ٢٩٧/١

١٤. انظر: شرح السراي ١٨٢/١ وحاشية الصبان ١٢/٣

مستتره والله تعالى عظيم من غير جعل جاعل^(١).

وقد أجاب لسيرافي عن الخليل وسيبويه بأربعة أجوبة:

الأول: أن يُراد بالشئ شئ يُعظم الله من عباده: لأن عباده يُعظمونه، وهذا الحواب ذكره المبرز قبل السيرافي^(٢).

والثاني: أن يُعنى بذلك الشئ ما دَنَّ من مخلوقاته على أنه عظيم كالسموات، والأرض، وما بينهما من الأفلاك، والكواكب، والحيال ...

والثالث: أن يُرجع ذلك شئ، إله سبحانه، فيكون بعبه عظيماً مرقاً بعبه وبعب خلقه.

والرابع: أن الألفاظ الجارية على معانٍ لا تجوز على الله تعالى إذا راسها مجازة عليه حملناها على ما يجوز في صناعته، ويليق به، ومن ذلك لفظ (لاختيار)، إنما هو بمعنى التحرية، ولكنه إذ جرى في كلام الله فهو بمعنى لأمر، ومنه أيضاً (العلل) إذا استعملها أحد فهي لشك، أم إذ جاءت في كلام الله فإنما هي بمعنى (أكي)، و(أكي) يقع بعد الفعل الذي هو غرض لما قبله، فيكون نحو (ما أعظم الله) - ادن - منزلة الإخبار بأنه سبحانه عظيم، ولا يُقدَّر فيه شيء أعظمه^(٣).

وقد أحد أبو البركات الأنباري هذه لأجوبة^(٤)، وهي - فيما أرى - معتمدة، إلا أن أقربها إلى حقيقة التعجب لجرب الثاني، وهو أن مخلوقات الله دلت على عظمته.

وأضاف لعسكري رداً آخر على الكرئيسي، وهو أن ما أكروه يؤولهم أيضاً، لأن المعنى لا يختلف سواء أكان (أفعل) اسماً، أم فعلاً^(٥).

كما حجاج الرضي لمذهب الخليل وسيبويه بأن لفظ قد اقتصر منه - هذا

(١) انظر: وجوه النصب ص ٧٠، والإيضاح ١٢٨٨/١-١٢٩.

(٢) انظر: المقتضب ١٧٦/٤.

(٣) انظر شرح السيرافي ١٨٢/١-١٨٢.

(٤) انظر: الإيضاح ١٤٧/١.

(٥) انظر: التبيين ص ٢٩١.

شعره، وهي التعجب من شيء، سواء أكن معمولاً وله سبب، أم لا^(١) هذا عن الاعتراض، أمّا (ما) في التعجب فللتحويين فيها أربعة آراء: الأولى رأي الصريين، وأكثر المتأخرين، وهو أنها نكرة تامة كما تقدم^(٢) والثانية رأي الكوفيين، وهو أنها استفهامية^(٣)، وتبعهم ابن درستويه^(٤)، والثالث والرابع للأحفش، فقد نُقل عنه ثلاثة أقوال^(٥)

القول الأول: أنها نكرة تامة كما ذهب بصريون.

والقول الثاني: أنها اسم موصول، والفعل صلته، وانحرف محدث وحبوباً، والتقدير: (الشيء أحسن زيدا عظيماً)، وتُحكي هذا أيضاً عن بعض الكوفيين.

والقول الثالث: أنها نكرة موصوفة، ولعل صفتها، وحبرها معنوية وجوباً، والتقدير: (شيء أحسن زيدا عظيماً)

والمحتر -عندي- ما ذهب إليه جمهور البصريين، وذلك للأسباب الآتية أولاً: إن قصد المتعجب الإعلام بصفة ضاربة في التعجب منه، وسبب لاهتمام بها خفي، وهذا يُناسبه أن يبدأ بكلام بكرة غير محتصة؛ ليحصل إبهام متدرج يذهب، والإبهام حاصل بأن المتعجب منه لا يكون إلا معروفاً، أما الإبهام فلا يحصل إلا إذا جُعِلت (ما) نكرة غير موصوفة، ومن صرح بهذا ابن مالك^(٦)، كما أشار إليه قبيه الحرجاني^(٧).

ثانياً: أن (ما) جاز الابتداء بها، وهي نكرة؛ لدخول معنى التعجب عليها، فهي مثل: (عجبت لزيد)، وقد أثبت هذا لصقار^(٨).

(١) انظر شرح الكافية ٢/ ٣١

(٢) انظر معاني القرآن للقرطبي، ١٠٢/ ١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢، والحيى الثاني ص ٢٣٧

(٣) انظر شرح النكاحية ٢/ ٣١٠، والارتشاف ٣/ ٣٢، والحيى الثاني ص ٢٣٧

(٤) انظر الارتشاف ٣/ ٣٣، والحيى الثاني ص ٢٣٧، وانظر أيضاً: شرح الميراني ١٨٣/ ١، وللتقص

١/ ٣٧٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣١، وشرح النكاحية ٢/ ٣

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣١

(٦) انظر للتقص ١/ ٣٧٥

(٧) انظر شرح الصغار ١/ ١١١

ثالثاً. أن ما ذهب إليه الكوفيون بضعفه أن اسقل من إشبء إلى إنشاء لم يثبت^(١)

وأشير - هـ - إلى أن ابن مالك ردّ عليهم بأن لا استعظام لمشوب بالتعجب لا يبيح غائباً إلا الأسماء^(٢).

وحدا الرد لا يرميهم لأنهم يرون أن (أمر) اسم، وليس فعلاً^(٣).
رابعاً: أن جعل (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة، والخبر محذوفاً كما نقل عن الأحفش - بعيداً: للأمور الآتية -

١ - أنه يستلزم حذف الخبر من غير أن يسدّ شيء مسدّه، أو يدلّ دليل عليه أو يكون في الكلام طوقاً، وهذا لا نظير له، وممن اعتمد هذا المرء ولطفاً^(٤)، وابن مالك^(٥)، والرضي^(٦).

ب - أن جعل (ما) بمعنى (الذي)، أو نكرة مختصة بالوصف يُذهب الغرض من التعجب، وهو الإبهام، ذلك أنها إذا كانت موصولة، أو موصوفة كان سبب التعجب معروفاً للسامع، وممن أثبت هذا الصّادر^(٧).

ج - أنه لو جُعِلت كذلك لتقدّم لإبهام وتأخر لإبهام الذي هو - عند حذف الخبر، وهذا خلاف المعتاد في الكلام لمقتضى إبهاماً، وإبهاماً؛ إذ يتقدّم فيه المبهم على المعروف كما في ضمير الشأن ومصدره، وصميري (رمت)، و(نعم) ومصدرتهما، وممن ذكر هذا ابن مالك^(٨).

(١) انظر شرح الكافية ٣١/٢

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٢/٣.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١٨٢/١، والإنصاف ١٢٩/١، والتبيين ص ٢٨٥، وشرح نصطار ١١١/١

(٤) انظر المقتضب ٧٧/٤

(٥) انظر: شرح الصفا ١١١/١ آب

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣١/٣-٣٢

(٧) انظر شرح الكافية ٣١/٢

(٨) انظر شرح الصفا ١١١/١ ب

(٩) انظر شرح التسهيل ٣١/٣

المسألة (٦٠)

المذكّر والمؤنث:

تركه تأنيده الفعل المقطع بماعله
الظاهر الحقيقي التأنيده

من اثابت لدى التحيين أنّ الفاعل المؤنث الظاهر اتصل^١ بفعله ضربان:
الأول: المؤنث المجزئ، رُسِمِيه سيمويه المؤنث الموت^٢، والتأنيث الحادث^٣،
وهو ما ليس له ذكر، نحو (شمس)، و(أذن)، وهذا الصّرب في تأنيث
فعله منجبان.

أحدهما مذهب الجمهور، وهو لتحجير بين لتأنيث وتركه^٤، فمن التأنيث قوّه
تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^٥ ومن ترك التأنيث قوّه تعالى
﴿وَجَمَعَ لِسَفْسُرٍ وَلَقَمُرٍ﴾^٦

(١) أمّا إذا كان الفاعل ضمير المؤنث فلا يجب تأنيث الفعل إلا في الضرورة، انظر مثلاً: كتاب
٤٥٨/٢، والتكملة ص ٢٩٥، والفرد المخلقة ٢٣٢/١ وشرح التمهيد ١١٠/٢.

(٢) أمّا إذا فصل بين الفعل وفعله المؤنث فيرى الجمهور جوار ترك التأنيث، انظر مثلاً: الكتاب ٣٨/٢،
والمفصل ص ١٩٨، والجمهور ٣٨٤/٢، وشرح التمهيد ١١٢/٢، ١١٣، وجهه لبرء ضرورة، انظر
المقتضب ١٤٥/٢، ١٤٦، وتبعه الصيمري في التبصرة ٦٢٢/٢، وبيّن الخيار في الغرر الخفية
٢٣٩/١-٢٣٢، وهو ظاهر كلام الفارسي في التكملة ص ٢٩٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨/٢، ٣٩.

(٤) انظر: المصدر السابق ٢٤٠/٣.

(٥) انظر: المصدر السابق ٣٨-٣٩، والمقتضب ١٤٤/٢، وشرح سمرقاني ١٧٣/٢، والتكملة ص ٢٩٥.
والنسخ ص ١١٦، والتبصرة وللتذكرة ٩٢٣/٢، والمفصل ص ١٩٨، والجمهور ٣٨٤/٢، والغرر بلعجه
٢٣٢/١، وشرح لفصل ٩٢/٥، والمقرب ص ٣٣٠، وشرح التمهيد ١١٤/٢، والبسيط ٢٩٤/١.
وبوضح المقاصد ٩/٢، والمساعد ٣٨٩/١، وشرح التصريح ٢٨/١.

(٦) من الآية (٥٧)، من سورة يونس.

(٧) الآية (٩) من سورة النجاة، ويرى ابن الطراوة أنّ ما في الآية من باب التعليل، وقد رد عليه برّ
بني الربيع، فترقى على العايد، انظر: البسيط ٢٩٤/١.

وورود التأييث وتركه في القرآن دليل على أنهم مستويين، خلافاً لمن جعل
التأييث أحسن^{١١}

والآخر: مذهب السهيلي، وهو أن لتأييث وجه إلا إذا كان المؤث بمعنى سم
مذكر^{١٢}، وهذا متعبدٌ مخالفٌ لمظاهر لتمام، وإجماع النحويين
والصرب الثاني: المؤث الحقيقي، ويُطلق عليه سيبويه (المؤث لحيون)^{١٣}، وهو
ما كان بإزته ذكره وهذا انصرب - إذ لم يكن جمع تكثيره - واسم جمع
أو اسم جنس^{١٤} يجب تأييث فعله^{١٥}، إلا في لغة حكها سيبويه عن
بعض لعرب، وحكم عيبه بالقلّة محتجاً لأصحابها بأنهم قد استغفروا
بظهور المؤث عن تأييث الفعل.

يقول عقرباً ذلك: «وقد بعض العرب: (قال فلانة) وإنا ندعو لتاء؛
لأنهم صار عندهم إظهار المؤث يكفيهم عن ذكرهم لتاء، كما كفاهم
الجيع، ولأنهم حتى أظهروهم عن لواو والألف»^{١٦}

الاعتراض ومناقشته:

نقل سبيري نقد المبرد لسبويه في هذا الموضع، فقال: «قد ذكر سيبويه عن
لعرب حذف علامة التأييث من لحيون مع مكّته، وكان أبو العباس محمد بن يزيد

(١١) منهم أبي جني في الجمع ص ١١٦، والزمخشري في المنصّل ص ١٩٨، وصدر الأفاضل في
التحصيل ٣٨٤/٢

(١٢) انظر نتائج الفكر ص ١٦٨.

(١٣) انظر كتاب ٣٨/٢، ٣٩

(١٤) ما إذا كان أحد هذه الأنواع فيجر تأييث الفعل، وترك تأييده، انظر المختضب ٤٣٩/٢، ٥٩/٤
ونسكطة ص ٢٩٧-٢٩٨، والجمع ص ١١٢ وشرح التسهيل ١١٤/٢، وتوضيح المقاصد ٩/٢ وشرح
التصريح ٢٨٠/١

(١٥) انظر الكتاب ٣٨/٢، والمختضب ١٤٤/٢، ونسكطة ص ٢٩٣، والجمع ص ١١٦، والتبصرة والمذكورة
٦٢٢/٢، والمنصّل ص ١٩٨، والتحصيل ٣٨٣/٢، والفرع المضمية ٢٣١/١، وشرح المنصّل ٩٢/٥،
والقرّيب ص ٢٣٠، وشرح التسهيل ١١٠/٢، والبيد ٦٥/١، وتوضيح المقاصد ٩/٢، وشرح التصريح
٢٨٧/١

(١٦) الكتاب ٢٨/٢

يُنكر ذلك أشد الإنكار، ويقول: لم يوجد ذلك في قرآن، ولا في كلام مصيغ، وشعر»
 وصرُّ نقد المبرد كما أورد بن ولاد - هو «وهذا خطأ م يوحى في قرآن، ولا
 كلام مصيغ، ولا شعر، وبكته يجوز في غير امرأة أن تقول (أعجسي دارك)؛ لأن
 الدار ليس تعنها معنى تأنيث، ولا تكدير، وإنما تحري عن اسمها، ولا فصل بينها
 وبين قولك (امرئ)، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَمِنْ حَيْثُ مَوْعِظَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾؛ لأن
 الموعظة والوعظ واحدة، وكذلك ﴿وَقَالَ نِسَاءُ﴾؛ لأن تأنيث الجماعة وسامع سواء،
 ولم يجز هذا في الحيوان؛ لأن معناه الأنثى، وهو سميت امرأة، أو شاء أو كسه باسم
 مذكّر بسته في التأنيث معناه؛ ألا ترى أنه لو سميت امرأة - أقدم، (راجعفراً)
 لغت: (اجتني قسه رجعفاً، وكذلك جميع حيوان لتأنيث المعنى، وقد جرير

لقد ود الأحيطل م سوء

لأن (أم) في الأصل صفة، ولأنه قد فصل بها وبين الفعل»^{١١}
 ويتبين من كلام المبرد أنه يردّ ما حكاه سيبريه عن العرب، معجماً بأن المؤنث
 لحقيقي إنا أث فعله مرعاة للمعنى.

وقد حكم بن ولاد على ما نزل المبرد بالفساد والاختلال بقدر «هذا الكلام
 ظاهر الفساد، بين الاختلال، وذلك أنه حكى عن سيبريه أنه روى عن بعض عرب
 (قال فلانة) ثم حفظه في دليده، وهذا موضع انتكيد فيه أشد من التحطه. لأنه

(١١) شرح السيراني ١٧٢/٢، وقفه الششمي في النكت ١٥٧/٦

(١٢) من الآية (٢٧٥) من سورة البقرة

(١٣) من الآية (٣٠) من سورة يونس.

(١٤) انظر ديوانه ص ٣٨٨، وفيه (سرا) مكان (سرا)، وعجز البيت:

على بابي شبه ضئب وشأم

وانظر معاني القرآن للقرطبي، ٣٠٨/٢، وفيه (شأم) مكان (باب)، والفتح: إناء يوحى في لم السكاء ثم
 يعلأ، انظر لسان (فتح)، وقد استعاره الشاعر لذلك العطر وانظر، للمقضب ١٤٥/٢، وشرح
 السيراني ١٥٧/٢ والتكملة ص ٢٩٤ والحصانص ٤١٤/٣

٥. الانتصار ص ١١٩ - ١٢، وانظر إلى أن المبرد في: المقضب ١٤٤/٢ شاع ترك التأنيث، ولم يعرض
 لحكاية سيبريه، وجعل بيت جرير ضرورة، ولم يردّه، خلافاً لما نقله عنه الرعمشيري، وابن معيش، انظر
 المقصل ص ١٩٨، وشرح المقصل ٩٣/٢

ليس بقياس قاسه فيرة عمة، ويخطئ فيه، وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك، وإن كانت لتحطئة لم قال ذلك من العرب، فهد [يريد لمرد] رجل يجعل كلامه في المحو أصلاً، وكلام العرب مرعاً، يستجبر أن يحفظها إذا تكلمت بمرع يحذف أصله وذكر عن سيبويه أن (قال فلانة) قليل، ثم قال وهذا لا يجوز؛ لأنه لم يوجد في قرآن، ولا شعر، ولا كلام فصيح... فأشعر فهو قد أشد بيت جرير وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من جاز ذلك في أحسن تشثيل وهو الذي يلحقوي أن يفعله، وهو أن يُقْتَل، ويعتَل لـ جاء عن العرب، فأشأن أن يرد، وليس ذلك به، وزعم [أي سيبويه] أن حذفهم بناء من فعل المؤنث كحذفهم علامة تشبیه من فعل الانثيين، وكذلك الجمع إذا قلت (قام أخواك)، (قام إحوتك)، فلما كان ذكر اسم الانثيين يُعني عن إلحاق لفعل علامة التشبيه كذلك كان ذكره اسم الموث يُغني عن إلحاق علامة التأنيث...^{١١}

ونحو هذا ما ذكره السيري، إذ قال «ولدي قاله سيبويه صحيح، لأنه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكمته، واحتج له بما لا مدفع له، وقد قال جرير ما يوافق حكاية سيبويه، وهو:

لقد وُلِدَ الْأَخْيَطَلُ أُمُّ سَوْرٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صَلْبٌ وَشَامٌ

وليس كل لغة توجد في كتاب الله عز وجل، ولا كل ما يجوز في العربية بأنني به القرآن، أو الشعر، ولأبي العباس من ذهب بجورها لم توجد في قرآن، ولا غيره، ومن ذلك حارته (إن ريء مائماً، فمأ على ما ريء مائماً)، ولا أظن لاستشهاده عليه مسكناً في شيء عن الكلام^{١٢}.

وقريب من هذا قول الرضي «ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع نقشه وأما...»^{١٣}

وجميع ما قرره هؤلاء صحيح عدا أمرين:

(١١) الانتصار ص ١٤٠-١٤١

(١٢) انظر لمقتضب ٣٥٩/٢

(١٣) شرح السيرافي ١٧٧/٢، وقد نقل الأعلام كلام السيرافي، ولم ينسح إليه، انظر المكت ٥٥٧/١

(١٤) شرح الكافية ١٩٩/٢

أحدهما: احتجاج ابن ولاد، ولستبراي بحكاية سيوسيه بيت جرير، وذلك أن المؤنث في البيت مفصول بينه وبين فاعله بفصل، وهذا يجوز فيه ترك التأنيث عند كثير من النحويين^(١)، أمّا حكاية سيوسيه فامؤنث فيها متّصل بفعله

والآخر: قول السيرافي: «ولأبي العباس مذهب يجوزها لم توجد في قرآن، ولا غيره، ومن ذلك إجازته (إنّ زيداً قائماً) قياساً على (ما زيداً قائماً)، ولا هنّ لاستشهاده عليه ممكناً في شيء من الكلام».

بهذه لقول ضعف ليس

الأول: لم يرد لم يفرّد بجوار إعمال (إنّ) لتأنيث عمل (ليس)، وإن سبقه إلى ذلك الكسائي^(٢)، ثم تبعهما أكثر الكوفيين^(٣)، وابن جني^(٤)، وتُسمّى إلى أبي علي العارسي^(٥)، وهو يخالف ما ذكره في (المسائل البصريّة)، إذ نصّ على منع إعمال (إنّ) عمل (ليس)^(٦).

والثاني: أنه جاء في كلام العرب إعمال (إنّ) عمل (ليس)، ومن ذلك قولهم: (إنّ ذلك نافعك ولا ضارّك)، و(إنّ أحلّ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية)^(٧)، وقول أعرابي: (إنّ قائماً)^(٨) يريد: إنّ أنا قائماً، وقول الشاعر^(٩):

(١) انظر مثلاً: الكتاب ٢/٣٨، ومعاني القرآن للقرطبي ٢/٣٠٨، والمفصل من ١٩٨، والنصير ٢/٣٨٤، والمغرب من ٣٣٠، وشرح التسهيل ٢/١١٢، ١١٣، وتوضيح المقاصد ٢/٩٧، وشرح النصريح ١/٢٧٩.

(٢) انظر الارتشاف ٢/١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠، وشرح الألفية لابن عقيل من ٤٥.

(٣) انظر المحنّب ١/٢٧٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٥، والارتشاف ٢/١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٢، وشرح الألفية لابن عقيل من ٤٥.

(٥) انظر: المسائل البصريّة ١/٦٤٧.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/٩٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠، ٣٢١، وهذه لغة أهل العالية كما ذكر أبو حيان.

(٧) انظر الارتشاف ٢/١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٢١.

(٨) لم أجد على قائله، وقيل: أنشده الكسائي، انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٥، وشرح الألفية ٢/١٧، المهم من ٥٨، والارتشاف ٢/٩٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٢١، وشرح الألفية لابن عقيل من ٥٥، ومخرّنة

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِّ مَجَابِيحٍ
وَقَوْلُ الْآخِرِ^(١١):

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِإِقْضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ يَأْنِ يُنْعَى عَلَيْهِ فَيُحْدَلَا
كَفَ حَمَلِ بْنِ حَتَّى عَلَى هَذِهِ قُرْمَةَ بْنِ جُسْرٍ^{١٠} لَيْسَ لَدَيْهِ تَنْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
عَبْدًا أَمْثَالَكُمْ^(١٢).

هذا عن عترض المبرد، والرّد عليه، أمّا اللّغة التي حكى سيبويه فقد نقلها
جمهور النحويين، ولم يعترضوا ورودها عن العرب كما لم يقيسوا عليها^{١١}، وجعل
مها بِنُ مَالِكٍ^{١٢} قَوْلُ الشَّاعِرِ^{١٣}:

نَحْنُ ائْتَنَائِي أَنْ يَعْشَى أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ زَيْبَعَةٍ أَوْ مُصَرٍّ^{١٤}
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ مَهَا؛ لِأَنَّهُ ائْتَنَى فَعَلَ مُصَارَعًا، فَحَدَّثَ أَسَاءَ مِنْ زَوْلِهِ
مُطَرَّةً إِذَا لَثَقَتْ نَامَانًا، وَهَذَا مَا تَنَسَّهَ إِلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ، فَكَانَ «وَجَمَّ بِنُ مَالِكٍ دَعَلَهُ
مَاهِيًّا مِنْ يَابِ».

(١١) لم أقف على قائله واضطرر في شرح التمهيل ٣٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٣٧٢/٢، وشرح الألفية لابن
عقيل ص ٤٥، والنهج ١٢٥/١

(١٢) هو سعيد بن جبهر بن هشام الأسدي الكوفي، من النحويين، أقام عن ابن عباس، وبنى عمرو قتله
الصحاح بن يوسف سنة ٩٥ هـ. «
انظر عمدة السهوية ٣٠٥/١-٣٠٦

(٣) من الألف (١٩٤) من سورة الأعراف، ونظر القراءة، ورأى ابن جني في: تحصيل ٢٧/١
(٤) انظر: شرح التمهيل ١١١/٢، وشرح الكافية ١٩٩/٢، والبسيط ١٦٥/١، وتوضيح المقاصد ٩٢
والمساعد ٣٨٩/١، وشرح التصريح ٢٧٩/١، وشرح الألفية للسويطي ص ٦٦، وشرح الأشموني
٣١٠/١، وشرح الناحي على النظر ٦٣/١

(٥) انظر شرح التمهيل ١١١/٢، وقد نقله ابن عقيل في: المساعد ٣٨٩/١
(٦) هو يزيد بن ربيعة، انظر ديوانه ص ٧٩، والنصرة والتذكرة ١٣٢/١ وشرح التمهيل ١١١/٢،
والمساعد ٣٨٩/١

وهو غير مصدق في: المعنى ٦٧٠/٢

فلا حُرْمَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا وَلَا أَرْضٌ أَثْقَلَ إِثْقَالَهَا^(١)
وهذا حصل على الضرورة من غير ضرورة^(٢).

(١) ثلثه عامر بن حبيب الطائي، لاهر الكتاب ٤٦/٢، وذكر المؤلف للمبرد ص ١١٧، وإيضاح شواهد لإيضاح ٦٧٤/٢، والخزانة ٤٥/١. وسيد بن السراج في الأصول ٤١٣/٢ إلى عامر بن حبيب الطائي.

والشاهد في البيت ترك ثلث الفعل (أقبل) مع أن فاعله ضمير عائد إلى مؤنث، وهذا ضرورة وبعضهم يقول الأرض يذكرونها، وهو لكان، ومن هؤلاء المبرد في: تذكر المؤلف ص ١١٧، باب السراج في: الأصول ٤١٣/٢.

(٢) انظر ٦٧٠/٢.

المسألة (٦١)

التصغير:

تصغير (عَثُولُ)

ذكر سيبويه أن (عَثُولًا) إذا صُفِّرَ حُدِثَ منه الالام الرنثة، وأبقيت الواو
فيقال (عَثِيلٌ)، أو (عَثِيلٌ) بالتعويض، واحتج لما ذكره بثلاث حجج:
الأولى: أن ذلك قول العرب، والخليل.
والثانية: أنه لو جُمع (عَثُولٌ) بـ (عِشْوٌ) بقر (عِشْوٌ)، أو (عِشْوِيلٌ) بعدد الالام
الرنثة، وإبقاء الواو، والتصغير والجمع من واحد واحد
والثالثة: أن الواو أحق بالبقاء لأنها زيدة ولا؛ لتُحق الاسم لثلاثي بالرباعي،
ثم زيدة الالام؛ لتُحق الاسم بالحماسي.
يقول مقررا ذلك: «لوذا حَقَرْتُ (عَثُولٌ) فقلت: (عَثِيلٌ) و(عَثِيلٌ)، لأنك لو
جمعت قلت: (عَثُولٌ) و(عِشْوِيلٌ)، وإنما صارت الواو ثنتي في الجمع والتخفيف، لأنهم
إنما جافوا بهذه الواو؛ لتُحق سات الثلاثة بالأربعة، فصارت عندهم كشيء
(قَرَشِيَّةٌ) ، وصارت الالام الزائدة بئرنة الباء الزائدة في (قَرَشِيَّةٌ) ، فحدثت كما
حدثوا الباء حين قالوا: (قَرَشِيَّةٌ)، فحدثوا ما هو بمنزلة الباء، وأثبتوا ما هو بمنزلة
الشيء، وكذلك قول العرب، وقول الخليل»^١

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيرافي حبيجاز- نقد المرد سيبويه في هذه المسألة، فقال: «وقال أبو
لعباس، وحكاه عن المدرسي: إنه يقال: (عَثِيلٌ) يحذف الواو؛ لأنها رنثة كـ أن

(١) العثول: الجاهل الغليظ، والكثير البسم الرطوب، عثر اللسان عثولاً.

(٢) القرشية اسم من أنظر، الصحاح ٢٠ / ٢٦

(٣) ذكر سيبويه في الكتاب ٢٩٩/٤ أن الباء الزائدة في (قَرَشِيَّةٌ) للإلتحاق، وحاشا يُهمُّ منه أنه يجعل
اللام الزائدة في (عَثُولٌ) شُلعة.

٤١. الكتاب ٢٣ / ٤٣

لللام زائدة»^(١١).

وما ذكره لسيري يفهم منه أنَّ المبرد لا يُحير مذهب سيبويه، وهذا خلاف ما أثبتته المبردة في (مسائل الغنط)، والمقتضب.

يقول في (مسائل الغنط، مُعلِّقاً على بعض مسوئه المتقدم «وهذا غلط؛ من قبل أنَّ لور زائدة، واللام مثبها، والو أول بالحدف؛ لأنها من حروف الربعة، واللام بما هي من حروف التضعيف، وليس هكذا اقترشت»، وتُستُحْيَرُ في حدفَ لَيْهَما شئت إلا أنَّ حذف الواو في قولك: (عُثِيلٌ، أحوذ، وهذا قولُ بي عثمان»^(١٢).

ويقول في (المقتضب): «وتنص في تصغير (عُثُولٌ، (عُثِيلٌ) فاعلم، لأنَّ فيه رندين. «سواو وحدي اللامير، ولو أو حَقَّ عدياً بالطرح؛ لأنها من الحروف التي ترد واللام مصعقة من لأصور، وهما جميعاً للإلحاق بمثل (حَرْدَحْلٌ)»، وكان مسوئه يحذر (عُثِيلٌ)، (عُثُولٌ) فيص قال (أسيودا)». ويقول هي مُلْحَقَةٌ، وهي أُنْعِد من الطرف، وقد يجوز ما قال، ولكن احذر ما ذكرنا؛ لعملة السي شرح»^(١٣) فالتصان يؤكِّدان ما يأتي:

أولاً: أنَّ المبردة لا يجعل حذف اللام، وإبقاء الواو في تصغير (عُثُولٌ) غلطاً، وإنما يُعْلَقُ سيبويه في منعه حذف الواو، وبقاء اللام.

ثانياً: أنه يجوز ما ذهب إليه سيبويه، ولكنه يختار أن يقال: (عُثِيلٌ) بعد الواو وإبقاء اللام، وهذا خلاف ما ذكره بعض المحوسن كالشيرازي، والرضي^(١٤)؛ إذ ذكرا ما يفهم منه أنَّ المبردة يمنع مذهب سيبويه.

(١١) شرح الميراثي ١٩٧/٤، وقد نقل الأقدم كلام السيري في هذه المسألة، وم يُشَرِّحُ إليه. انظر النكت ٩٢٢/٢ ٩٢٣

(١٢) انظر رأي النازي في: شرح السيرافي ١٩٧/٤، والنكت ٩٢٣/٢، وشرح الشافعي للرضي ٢٥٤/١ ولا يشاف ١٧٢/١

(١٣) انظر: الانتصار ص ٢٥٩-٢٦٠

(١٤) الجرَّة مثل من الإبل الصغرى، انظر اللسان (جرء)،

(١٥) يريد في لغة من لم يقبل الواو ياء.

(١٦) المقتضب ٢٤٥/٢

(١٧) انظر: شرح الشافعي للرضي ٢٥٤/١

ثالثاً، أنه يحتاج لاختياره، وهو حذف الواو وإبقاء اللام بأمرين أحدهما: أنَّ اللام لها قوتان: لأولى: أنها حرف إنعاق، والثانية: أنها مصعفة عن أصل، أمّا الواو فليس بها سوى أنها حرف شلح. والآخر: أنَّ ذلك معحب المذمى.

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ الرضائي قال: إنَّ امرئ حكى ما اختاره عن الأحفش^(١)، وفرَّقه يحدف ما ذكره المراد في (مسانن العلط) هذا، وقد اختلف النحويون في هذه المسألة فريقين: الفريق الأول: وافقوا سيويته، ومن أبرزهم: سن الشراح^(٢)، وابن ولّاد^(٣)، والسيبراني^(٤)، والرمضي^(٥)، والصيرفي^(٦)، وابن عصفور^(٧)، والبرضي^(٨)، ويحيى^(٩) حيث

وقد احتجوا لصحة منحهم بما يأتي:

- ١ - أنَّ سيويته قد حكى ما ذهب إليه عن العرب^(١٠)
- ٢ - أنَّ الواو كانت أحقَّ بالبقاء لأنها متحركة، ويعيدُّ عن آخر الاسم^(١١).
- والفريق الثاني: وافقوا المبرد، ومنهم: الرجاج، ومبرم^(١٢)
- والذي عندي أن أقوى حجة لسيوته ومن تبعه أنَّ ما ذهبوا إليه هو مجموع عن العرب، فلا يجوز مخالفته لمجرد القياس.

-
- | | |
|--|-------------------------------|
| (١) انظر: شرح الرماني ١٦٦/٤ | (٢) انظر: الأصل ٤٤٨/٣ |
| (٣) انظر: الانتصار ص ٢٦٠ | (٤) انظر: شرح السيبراني ١٩٧/٥ |
| (٥) انظر: شرح الرماني ١٦٥/٤ | |
| (٦) انظر: النبعة والتذكير ٦٩٣/٢ | |
| (٧) انظر: بلقرب ص ٤٥٠-٤٥١ | |
| (٨) انظر: شرح الشافية لبرضي ٢٥٤-٢٥٣/١ | |
| (٩) انظر: الارتشاف ١٧٢/١ | |
| (١٠) حتى يحتاج بهذا السيبراني في شرح الكتاب ١٩٧/٤، والبرضي في شرح الشافية ٢٥٤/١، ويحيى في الارتشاف ١٧٢/١ | |
| (١١) انظر: شرح الرماني ١٦٥/٤ | |
| (١٢) انظر: الارتشاف ١٧٣/١ | |

المسألة (٦٢)

التصغير:

تصغير (مُعْتَبِس)

ذهب مسوده الى أنَّ الْمُتَعَبِسَ، إذا صَغُرَ خُدَّتْ مِنْهُ لُثُونُ الرَّاسَةِ وَبُسُرُ
 الْمُخْفَةِ بِ(مُخْرَجٍ)، وهي اسطرحة حملاً على جمع، يقال (مُعْتَبِسٌ)، و
 (مُعْتَبِسٌ) بالنعوص، يقول مقراً هنا «وإذا حَقَرَتْ (مُعْتَبِسٌ) خُدَّتْ لُثُونُ
 وَاحِدِ السَّيْنِ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ فاعلاً ذلك لو كَثُرَتْ لُجُجٌ، فَلِشَيْءٍ قُلْتَ (مُعْتَبِسٌ)،
 وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (مُعْتَبِسٌ)»^١.

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيوطي -بإختصار- نقد المبرد لبسوه في هذه المسألة، فقال: «وقال أبو
 عباس المبرد تصغيره (مُعْتَبِسٌ)، لِأَنَّهُ شُدَّ عَلَى مَدْرَجٍ، وَلَوْ صَغُرَ (مُدْرَجٌ) لَقِيلَ
 (مُدْرَجٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا زَائِدَ فِيهِ إِلَّا الْيَمُ»^٢.

وما ذكره السيوطي هو خلاصة ما قرره المبرد في (مسائل العلط)، والمقتضب
 يقول في (مسائل العلط) معلقاً على بعض سبويه لتفقد «وهذا خطأ، وهو
 نقص قوله فيما عليه أصلُ التعبير عنه، وذلك أَنَّ كُلَّحَقٍّ -عنه- بمنزلة الأصلي،
 وعند جميع المحوسر وهو يعدم أَنَّ يَسِرَ الْمُتَعَبِسُ، الرَّائِدَةُ مُخْفَةٌ بِسَمِ
 (مُخْرَجٍ)؛ وَلِذَلِكَ لَمْ تُدْعَمْ فِيهَا الَّتِي قَالَهَا، وَقَدْ أَوْجَبَ فِي تَصْغِيرِ (مُخْرَجٍ)،
 (مُخْرَجٍ)، فَهَذَا الْمَمْلُوكُ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا لَا أَصْلٌ، فَكَذَلِكَ يَدْرَعُهُ فِيمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ
 الْأَصْلِ أَنَّ يَمُولَ: (مُعْتَبِسٌ)، وَهُوَ الْقِيَاسُ لِلْإِزْمِ»^٣.

١. الْمُتَعَبِسُ اشْتَدَّ، انظر الصحاح ١٦٤/٣ وفيه: «تصغيره (مُعْتَبِسٌ) وَإِنْ شِئْتَ صَوَّلْتَ وَهَذَا
 (مُعْتَبِسٌ)»، وهذا مأخوذ من السماع أو لِحَقِّقْ.

٢. (مُخْرَجٌ) لِمَجْمَعٍ، انظر حسان (مُخْرَجٌ)، (٣)، الكتاب ١٢٩/٣.

٣. شرح السيرافي ١٩٧/٤، وقد نقل الأهم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشِرْ -في غير ذلك-
 ٩٢٢/٢.

٤. انظر الانتصار ص ٢٥٤.

يقول في (المقتضب): «وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقْتَسِر) (مُقْتَسِر) و(مُقْتَسِر)، وليس لقيس -عندي ما قال- لأن السيس في (مُقْتَسِر) مُنْحَقَةٌ والمُلْحَقُ كالأصلي، ولم يغير ملحقة، والقيس (مُقْتَسِر) وأُقْتَسِر (مُقْتَسِر) حتى يكون مثل اُخْرَجِمَا و(اُخْرَجِمَا)»^(١).

فهو -كما ترى- يَقَرُّ أن ما ذهب إليه سيبويه خطأ، ومحاكفٌ بِلُقْيَاس، ورس الصواب (مُقْتَسِر) بحذف الميم وأنشأ، وإبقاء السيس، لأنها حرفٌ مُلْحَقٌ ولحرفٌ مُلْحَقٌ بمنزلة الأصلي عند جميع النحويين، فلا يُحذف.

وقد انتصر جمهور النحويين لمذهب سيبويه، فحاجت انتصاراتهم على الحق الآتي.

أ - لأخذ برأي سيبويه دون تعديل له، أو ردًا لاعتراض المبرد، وممن سلك هذا المسلك ابنُ سُرَّاج^(٢)، والرمحشيري^(٣)، وابن الحاجب^(٤)، والأشمونسي^(٥).

ب - ردًا لاعتراض المبرد، أو تعديل رجحان مذهب سيبويه، وممن ذهب إلى هذا ابن ولاد، والسيرافي، والفارسي، والرمثاني، وابن جني، والصيغري، وصدور الأفاضل، وابن يعيش، والرضي، ولجاريدي^(٦).
ويحصر ما قرره هؤلاء في ثلاثة أمور:

الأول: أن المبرد قد وقع في تناقض؛ وذلك لأنه ذهب في تصغير (عِثُول) إلى أن حذف النوازل المُلْحَقَةُ أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل^(٧)، ثم ذهب في تصغير (مُقْتَسِر) إلى حذف السدال المكررة عن الأصل^(٨)، وإبقاء الميم

(١) المقتضب ٢٥١/٧ ٢٥٢

(٢) انظر الأصول ٤٣/٣

(٣) انظر لفصل ص ٤ ٢

(٤) انظر، الشافية ٩١/١

(٥) انظر شرح الأسامي ٢ ٤٦٥

(٦) هو أحمد بن الحسن الحارثي، عفر البير، توفي سنة ٥٧٤٦ هـ انظر البنية ٣ ٣/١

(٧) انظر للمقتضب ٢٥١/٢ والسألة السابقة.

(٨) انظر للمقتضب ٢٥١/٧ إذ تحدث المبرد عن (محقر)، وهي كالمقْدَم.

الرائدة؛ لأن بها معنى، فهو يحدف المُلحق ويُبقى المكرر في (عشرون)،
ويحدف المكرر ويبقى الميم في (مُقَدِّم)، وهنا يُزعمه أن يجعل اسم ولي
بإبقاء من المُلحق، ولكنه حالف ذلك في (مُقَدِّس)، فأبقى المُلحق
وحذف الميم، وهذا الرد لابن ولّاد^(١)

والثاني: أن قياس جرد السين في (مُقَدِّس) على الميم الشدة في (مُحَرَّج)،
عمرٌ صحيح؛ لأن الميم انطرتة حرفٌ أصلي، أما السين فهي زائدة
للإلحاق، وممن أثبت هذا ابن يعيش^(٢)،

والثالث: تعلل رجحان مذهب سيويه بعلتين
إحدهما: أن الميم في (مُقَدِّس) لها توتان،
الأولى: أنها تدخل على معنى القاعل^(٣)،

والثانية: أنها وقعت في أول الكلمة أم لسين ولا تعيد معنى، وهي في لُطْر،
ولُطْرٌ موطع حذف وتعبير^(٤)،

والعلّة الأخرى: أن لسين مكررة، والتكرار ثقيل، هذا كان حذف السين أولى،
وهذه تعلّة لصدر الأفاضل^(٥)،

وما ذكره هؤلاء -حيثما أرى- صحيحٌ، لا وصف بي ولّاد ما قرره المرد
بالتناقض، فيه خلاف بصوب؛ وذلك لأن مذهب المبرد يتمحّص فيما سألني^(٦)،
أولاً: إن كان حرفٌ لإلحاق مكرراً عن أصل، فهو أحقُّ بإبقاء سواء أكان
الرائد آخر ملحقاً كالسوء في (عِشْوَل)، أم كان أيمم المدالة على معنى
لجعل كما في (مُقَدِّس).

ثانياً: إن كان لرائد مكرراً عن الأصل، ومعه الميم الماله على معنى المدح
بحر (مُقَدِّم) حذف المكرر، وأبقيت الميم.

(١) انظر: الانتصار ص ٢٥٤-٢٥٥. (٢) انظر شرح المفصل ١٣١/٥.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٥٥ وشرح السيرافي ١٩٧/٤، والتكملة ص ٤٩٧، وشرح الرماني ٦٥/٤
والجوهري ٤٧٩-٤٧٨/٢، والنبهة ٦٩٨/٢، والتخفيف ٤١٧/٦ ٤٢٥، وشرح المفصل ١٣١/٥
والقريب ص ٤٥٢ وشرح الشافية للرمي ٢٥٩/١-٢٦٠ وشرح الشافية للهاروني ٩١/٩.

(٤) انظر شرح السيرافي ١٩٧/٤، وشرح الرماني ٦٥/٤، والنبهة والذكرة ٦٩٧/٢-٦٩٨، والتخفيف
٤٢٥/٢. وشرح الشافية للرمي ٢٥٩/١.

(٥) انظر: التخفيف ٤٢٥/٢. (٦) انته إلى هذا الشيخ عظيمه انظر: هامش المقضب ٢٥٢/٢.

المسألة (٦٣)

التصغير:

تصغير (عَطَوْتُ) ^(١)

قال سيبويه في إنبأ ما يُحذف في التصغير من سائر اشلالة من لزيادات:-
«وإذا حُفرت (عَطَوْتُ) قُنت (عُطِيْتُ)، وأعطيتُ: لأنك لو كسرتَه للجمع
قنتَ (عَطَوْتُ)، وأما ثقلت الواو التي كُفرتْ بنات اشلالة الأربعة، كما
ثقلت ياء (عَدَس) ^(٢)، وتون (عَجَس) ^(٣)» ^(٤).

يُقرَّر سيبويه في هذا النص ما يأتي:

أولاً: وجوب حذف الواو الأولى من (عَطَوْتُ) في التصغير، وبقاء الثانية؛ لأنها
رابعة، وجواز التعويض عن الحذف بياء قبل الآخر فيقال: (عُطِيْتُ)
و(عُطِنْتُ)، حملاً للتصغير على الجمع؛ لأنها من واحد
ولم ينص سيبويه على أن المحذوف الواو الأولى، وإنما دلَّ على ذلك أن
الواو الثانية رابعة، وقد نصَّ قبل ذلك على أن الواو إذا كانت رابعة لم
تُحذف في التصغير والجمع ^(٥).

ومهم أبو حيان، وإن عتيل من النص المتقدم أن سيبويه يُحيز حذف الواو
الأولى، وإبقاها ^(٦).

والحق ما ذكرته، وهو أنه يُوجب لحذف، ويُجيز التعويض،
ولم ينص على التعويض سواء اكتفاء بما ذكره قبلاً، إذ
رَدَّ جواز التعويض عن المحذوف في التصغير ولجمع بياء

(١) العفَّوْد السير السريع، نظر: الصحاح ٥١٠/٢

(٢) العجَس الشَّهيد لَوَقَّقَ الخُفَّ لغير مصر السابق ٩٤٧/٣

(٣) العجَس: الجمل الضخم، نظر المصدر السابق ٩٤٦/٣

(٤) الكتاب ٤٢٩/٣-٤٣٠

(٥) نظر: المصدر السابق ٤٢٩/٣

(٦) نظر الارشاف ١٧٢/١، واستعد ٤٩٥/٣

قبل الآخر؛ ولذا قال قبل حديثه عن (عطوذا) «وتقول في تعقير
(عَقْنَج)»^(١) (عَقْنَج)، و(عُقْنَج)»^(٢)، ولم ينص على التعويض.
ثانياً نَ اعطوذاً، ثم ثلاثي مدعق بالرباعي الملحق بالخماسي^(٣)، وحرف
للحاق فيه الواو، ويُعَم هذا متا بأني:

- ١ - قوله: «وإنما ثقت اسو» التي ألحقت ثلاثة بالأربعة، كما ثقت بـ
(عَدَيْس)، و(وَن) (عَجَس)، وبـ (عَدَيْس)، و(وَن) (عَدَيْس) تُدَوِّت:
شُعق الرباعي بالخماسي، وإنما حُكِم بالحق (عَدَيْس)، و(عَجَس):
لأنهم بعد الزيادة صاروا على وزن (سَفَرَجَل) الخماسي، وما كان على وزن
الخماسي من الرباعي انزيد فهو مدعق، إلا ما كانت زيادته يعرف مد:
لأن حروف المد لا تكون للالحاق^(٤).
- ٢ - أنه نَصَّ في أبواب المرخيم على أن (قَوْرًا)^(٥) - وهو مثل (عطوذا) -
ملحق بـ (قدوكس)^(٦) الرباعي الملحق بـ (سَفَرَجَل)^(٧).

(١) نظرة الكتاب ٤٣٦/٣ ونظر المختص ٢٤٧/٢، ٢٤٩.

(٢) مفتاح: الضخم الأحق، انظر الصحاح ٣٢٩/١.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) انظر سبويه في الثلاثي الملحق بحرفين من مقال انه ملحق بالرباعي المدعق بالخماسي، أو يقال انه
ملحق بالخماسي، إذ يقول: «وَم لَحِقَ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ بِأَخْرَاسٍ، فَهَوْدَ (عَقْنَج)، وَهَقْنَدَا،
وَأَخْرَاسٍ، حَوِّ الدِّي يَحِي مِنَ الْأَرْبَعَةِ بَنَاتِ خَمْسَةٍ». الكتاب ٢٩٧/٤.

ويقول: «يُصَافُ: «لَوْ قَدْ بَيَّنَّتْ هِيَ الْحَقُّ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ الْحَقُّ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ، كَمَا
أَلْحَقَ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ (عَقْنَجَل) أَلْحَقَ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ، ثُمَّ أَلْحَقَ بِهِ (عَقْنَج) كَمَا أَلْحَقَ
(عَقْنَجَل)، فَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ كَانَ عَلَى مِثَالِ الْخَمْسَةِ فَهُوَ مُلْحَقُ بِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ
الثَّلَاثَةِ إِذَا مَ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا زِيَادَةٌ وَحِدَةٌ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ الْأَرْبَعَةِ فَذِهِ إِذَا كَانَ يَزِيدُهُ أُخْرَى عَلَى مِثَالِ
(عَقْنَجَل) مُلْحَقُ بِالْخَمْسَةِ، كَمَا أَلْحَقَ بِالْخَمْسَةِ الَّذِي هُوَ مُلْحَقُ بِهِ». الكتاب ١/٤ ٣-٢ ٢.

واستثنى من ذلك ما كان معه بعد حذف الحرف المدعق الثاني متخفياً أنشطة الفعل الرباعي بحر
(خَبَرْتَنِي)، انظر الكتاب ١/٤ ٣-٢ ٢.

٥ انظر الكتاب ٢٩٠/٤، ٢ ٣.

٦ القسرة الصخم الراس، انظر الصحاح ٧٩٩/٢.

٧ القدوكس: الأسد، انظر المصدر السمين ٩٥٧/٣.

٨ انظر الكتاب ٢٦٠/٢-٢٦١، ونظر في إلحاق (قَوْرًا) - أيضاً - تسعد ٨/٤.

٣ - ثم ذكر في باب الإلحاق بالتضعيف أنَّ (العَدَسَ)، و(العَدَسَ)، معجمان بالعَدَسِيَّ، ثم ذكر أنَّ (عَطُودًا) معقٌّ بالحاسي -أيضاً- كما ألحق به (عَدَسًا)^(١)

الاعتراض ومناقشته:

جاء في الانتصار، وشرح السيرافي، أنَّ لمرد اعترض سيويه في حذف الواو الثانية من (عَطُودًا) في التصغير، وقرَّر ما يأتي:
أولاً: وجوب بقاء الواو في التصغير؛ لأنهما مُلْحَقَن، ولأنَّ الثانية رابعة^(٢)، يقال: أَعْطَدَ، نقب لوويز يابيز، وندعم به التصغير في الياء الأولى ثانياً أنَّ سيويه يلزمه حذف الواو (مُسْرُوقًا)^(٣) -وهو مُلْحَقٌّ به- (مُدْخَرَجًا) -كما حذف الواو (عَطُودًا)^(٤)

وقد صحَّح مذهب سيويه ابنُ ولَّاد، والسترافي واحتجا بما احتج به سيويه، وهو أنَّ الجمع يجب فيه حذف الواو الأولى، فيجب أن يعمل عليه التصغير^(٥).

وأجاب ابن ولَّاد ما يأتي^(٦):

١ - أنَّ لمرد يلزمه إبقاء تاء (عُتْرًا)، وتون (مُتْقَدًا)؛ لأنَّ معدهما ألف وهذا سهلٌ من ابن ولَّاد في فهم عرص المراد من الاحتجاج بأنَّ الواو رابعة؛ لأنَّ لمرد إنما احتج بوقوع الواو رابعة، لإبقائها عنده، وليس ما قبلها.

(١) انظر الكتاب ٢٩٨/٤

(٢) في نسخة (الانتصار) المخطوطة (أيمة) وهو تحريف

(٣) يُقال: حائِزٌ مُسْرُوقٌ، إنَّ أليسَ وشهُ ساقية، وحامدة مُسْرُوقَةٌ في وجبها وشُرٌّ، انظره اللسان (سُرٌّ)، وفي الصحاح ١٧٢٩/٥ يقال: فرسٌ أبلوٌ مُسْرُوقٌ لئني يجاوز بياض تعجيله إلى العفنين والعفنين

(٤) انظر الانتصار ص ٢٥٦، وشرح السيرافي ١٩٩/٤، وقد لقنه عنه لأعدم، ولم يُشر إليه، انظر المكت ٩٢٢/٢، وانظر أيضاً: شرح نشابة ٢٥٢/١

(٥) انظر الانتصار ص ٢٥٧، وشرح السيرافي ١٩٩/٤

(٦) انظر الانتصار ص ٢٥٦-٢٥٩

ب أن وو (مُسْرُول) محذوفة لَوو (عَطْرَد) التي حذفها سيبويه، وهي لَوو الأولى، فلا يلزم سيبويه ما ذكره لمبرد، ووجه المخالفة بينهما أنَّ وَو (مُسْرُول) رابعة، فلا تحذف مطلقاً، سواء أكانت زائدة، أم أصلية، أمَّا وَو (عَطْرَد) التي حذفها سيبويه فهي ثالثة، فتحذف كما حذف وَو (عَدَوَكْس)

ويسو لي أنَّ لمبرد إما أنرم سيبويه حذف وَو (مُسْرُول) لأنه ظنَّ أنه يحذف الواو انتائية في (عَطْرَد)، وهي رابعة ملحقة كَوَو (مُسْرُول). وأقوى حجة لسيبويه أنَّ الاسم الملحق يتبع ما ألحق به في جميع تصريفه، ومنها لجمع، ولتصغير، و(عَطْرَد) ملحقٌ بـ(عَدَوَكْس)، و(عَدَوَكْس) وما أتبعهما من لرباعي ملحقٌ بالحماسي فلا خلافٌ، وقد ثبت أنَّ (عَدَوَكْس) و(عَدَوَكْسًا) وبحرفين يجب حذف الحرف الثالث منها في الجمع، والتصغير؛ إذ لا يقبل (عَدَوَكْس)، و(عَدَوَكْسًا)، و(عَدَوَكْس) ، و(عَدَوَكْسًا) ، فكذا (عَطْرَد) يجب حذف ثالثه، وهو لَوو الأولى.

١. انظر لمساعد ٧٢/٤-٧٣

(٢) انظر: النصف ١٧٨/١

(٣) انظر: الصحاح ٩٤٧/٣

المسألة (٦٤)

التصغير:

تصغير (الْتَدَد)

من لأسماء مُتَحَقِّقة بالحسني (الْتَدَد)، وحرف الإلحاق فيه لهزة والسود^١
وقد ذهب سيبويه إلى أن تصغيره (الْتَد) بحذف الود، وبفتح الهمة لتصغيرها،
ودغم الدالين، وعند ذلك بأن السون لم يحدث صار الاسم (الْتَدَد)، فوجب لإدغام^٢
لأن (أفعل) من لأسماء المضاعفة لا يكون إلا مدغماً^٣.

الاعتراض ومناقشته:

حكى السيرافي، ولرماني أن أبا العباس المبرد اعترض سيبويه في إعدامه
الدالين عند التصغير فقال: «الضرب المُتَدَد: لأنه مدحوق، فصار سزلة (قرودا)^٤
إذ صرّب فلاناً (قُرْتِدَد)، ولم يُدغم (قرودا) لأنه مُتَلَقق»^٥
وقد صحّح السيرافي^٦، ولرماني^٧، وابن جنّي^٨، والرضي^٩ قول سيبويه،
وحتجوا بجملة قريبة مما ذكرنا، وهي أن (الْتَد) إما كان مُدَحَقّاً: لاجتماع السون مع
هزمة، فلم يحدث السون للتصغير لم يسبق لاسم مُدَحَقّاً فوجب إعدام الدالين^{١٠}.

(١) الألباء الشديدة الخصومة، انظر اللسان (الْتَد)

(٢) انظر الخصائص ٤٨ / ٩

(٣) انظر الكتاب ٤٣٠ / ٣

(٤) القُرْدَداء ما ارتفع عن الأرض، وهو مُتَلَقِّقٌ به جُفُفراً، وحرف الإلحاق الدال الشاذ، انظر المحكم ١٨٨ / ٦

(٥) انظر شرح السيرافي ١٩٧ / ٤. وقد نقل كلام السيرافي الأندلسي ود يسر إليه، انظر النكت ٩٢٣ / ٢

وانظر شرح الرماني ١٦٦ / ٤، وم أجد هذا الاعتراض في كتب المبرد

(٦) انظر شرح السيرافي ١٩٧ / ٤ - ١٩٨

(٧) انظر شرح الرماني ٦٦ / ٤

(٨) انظر الخصائص ١١٦ / ٣ - ١١٧

(٩) انظر شرح الشاذلية ٢٥٤ / ١

لرجوعه إلى حكم (ألد).

ومقر اختار مُذهب سيويه يَصْأ- هو علي الفارسي، راس مذهب^١، وعُتِل
الاحيرُ اختياره بأن جمع (أَلْدَد) بقدر فيه (أَلَا)، والتصغير محمول على جمع
أخا الأول فلم يعُتِل اختياره

والذي أراه أنّ مذهب أبي العباس اسرد وجهاً قوياً في القيس، وهو أن ترك
الإدغام فيه سببٌ على أن الاسم مُلْحَقٌ في الأصل، كما أنّه يدع لالتباس مصغر
(ألد) غير المُلْحَق^٢.

١. انظر الشكسة ص ٤٩٨ شرح الكافية الشاذية ١٨٩٦/٤

٢. يقول ابن جني: «الحرف لو لم لا يكثر بالاعتاق أولاً، كهمزة (افعل) فإذا انضم إلى الزيادة أولاً
زيادة أخرى صارت بالاعتاق» «الخصائص» ٤/٨٠

المسألة (٦٥)

التصغير:

تصغير (تَجَوَّلَاء)

ذهب سيبويه إلى أنَّ ما كان على (تَجَوَّلَاء) إذا صُقِّر حذف منه الواو، وبقيت ألف لتأنيث المسدودة، وذلك بحر قولك في تصغير (تَجَوَّلَاء) ^(١)؛ (تَجَوَّلَاء) وفي تصغير (تَجَوَّلَاء) ^(٢)؛ (تَجَوَّلَاء).

وحجته أنَّ الألف انتابت للمدودة شبهة تاء التأنيث في التحريك، وشبهة مالف سائت المقصورة في عدم تقدير مصاليف عن لاسم؛ فلهذه سالت، لم تسقط، ولشبهه بالالف المقصورة علة بها في التصغير، فحذف من لاسم حرفاً أملاً برند، وهو الواو.

وحتماع الشبهين معها أنَّ تأخذ من التاء عدم الاعتداد بها في التصغير وأنَّ تأخذ من الألف المقصورة السقوط.

يقول مقرر ذلك: «ورد حُفِرَت (تَجَوَّلَاء)، أو (تَجَوَّلَاء) قُتِلَت (تَجَوَّلَاء)، و(تَجَوَّلَاء) لأنك لا تحذف هذه لزوم ^(٣) لأنها بمصرلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف كالف التأنيث، فبما لم يجر سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسة، وكانت من نفس الحرف صارت بمصرلة كاف (تَجَوَّلَاء)، وراء (تَجَوَّلَاء)، وصارت لرو كالألف التي تكون في موضع لوو، ولياء التي تكون في موضع الواو إذا كُنَّ سواكن- بمصرلة ألف (تَجَوَّلَاء)، و(تَجَوَّلَاء)؛ لأنَّ لهمة تثبت مع الاسم، وليست كهاء التأنيث» ^(٤).

ولا يحق ما في بعض عبارات سيبويه من غموض، وتوضيحه فيما يلي:
قوله: «لأنها بمصرلة الهاء» يعني به أنَّ ألف تأنيث المدودة بمصرلة تاء التأنيث متحركة، فلا تسقط في التصغير، وقد بين وجه الشبه سهم في موضع آخر،

(١) جَوَّلَاء قرنه بناحيه فارس، انظر العجاج ١٦٦٩/٤، والمخصص ٧٣/١٦.

(٢) التَّجَوَّلَاء: اقصال القوم، وهم جاشون على الترك، انظر اللسان (ترك).

(٣) يريد ألف التأنيث المسدودة.

(٤) الكتاب ١٤٤٠/٣-١٤٤١.

فقال «نأف الممدود من آخره هي [أي: متحركة] كعبية الهاء، وهو في بعض من ما فيه الهاء، فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمسوله ما فيه الهاء، والهاء بمسولة سم طم إلى اسم^١ فجعل اسماً واحداً، فالآخر لا يُحدد أبداً؛ لأنه بمسولة اسم مصاب إليه»^٢

وقوله «وهي رثدة من نفس لحرف كالف التائيث» يريد به أن ياء التائيث الممدودة بمسولة ألف التائيث المقصورة في عدم تقدير انفصالها عن لام. وقوله: «أوصارت بمسولة كاف (مبدرة) ...» يقصد به أن الألف الممدودة صارت كالحرف لأصلي.

الاعتراض ومناقشته:

ورد اسيري نقد لبيد لسبويه في هذه المسألة، فقال: «وردا حُذِرَت (بروك)، واجلُولا، قلت. (بروك)، (جلُلا)، وهذا وما جرى مجره مما رَدَّ أبو العباس مرَدَّ على سبويه لأنه قال إن آخر (جلُلا)، (بروك)، (جلُلا) ليس بمسولة ألفي (حمر)، وهي نظيرة الهاء، ولا حلال بينهم أنه قد حُذِرَ (جلُلا)، (بروك)، حُذِرَ (جلُلا)، (بروك)، فقال: (جلُلا)، (بروك)، ثم تحقق هذا التائيث، فيقال: (جلُلا)، (بروك)، وسبويه سقط لرو من (بروك)، (جلُلا)، فصَفَّرَ على الحد، فصار (جلُلا)، (بروك)، وأحق ألفي لتائيث

فيقال له إن كان ألف لتائيث مُعتدًا بهما فيسقي ألا تُصَفَّرَ الصدر وتحل تصغيره كتصغير (عشاء)، (أحرشاء)،^٣ (مُصَوَّر)، (عَلِيَّيْ)، (أَحْرِيَّيْ)، (أُمِّيَّيْ)، وكذلك على قوله إذا حذف الراء، وكانت الألفان بمسولة ما هو من بعض الحرف أن يقول: (جُلِّيَّيْ)، (أُرِّيَّيْ)، ولا يقول هذا أحداً، وإن كانت الألفان بمسولة شيء طم إلى الأول، فيسقي أن تُصَفَّرَ لأن يأسره، ثم تحققه ألفي التائيث فهذا طريق احتجاج أبي العباس عليه»^٤

(١) يريد بمسولة الاسم مركب

(٢) الكتاب ٤٢٣/٣

(٣) أحرشاء: مسمار الدرع، مظهر اللسان (حرب)

(٤) شرح السيرافي ١٢٠٦/٤، وقد نقله الأصم في التلخيص ٩٢٥/٢

وما ذكره لسيري سقو في المعنى مع ما أثبتته لميرد في (مسائل العطف)،
والمقتضب، إذ ذهب إلى أن الصوب في تصغير (مُقَرَّلَاء) (مُعَيَّلَاء) بثبت نواو
لأن ألف التأنيث المحدودة بمنزلة سم حتم إلى سم، فلا يُعْتَدُّ بها في التصغير، وحكم
على رأي سيبويه بالعطف، ومجانبةً لقدس، معتلاً حكمه بأن سيبويه جعل ألف
لأسنث المحدودة بمنزلة انت، في اللزوم، وبمنزلة أحد حروف الكلمة في الاعتماد به في
لتصغير، فجعلها بمنزلة الت، يُرْتَبُّه أن يُعَقَّرَ ما قبلها ثم يأتي بها، كما يفعل بـ
فيه الت، وجعلها بمنزلة أحد حروف الكلمة يُلزمه ألا يعقَّر ما هي فيه د كـ بها
على سبيل أخرى^(١).

وقد ذهب مذهب سيبويه جماعة منهم: ابن لسراج، وابن ولاد، والسيري،
والفارسي، والرّماني، وابن مالك، والرضي، وابن عقيل، والشنسيطي.
فأتى ابن لسراج^(٢)، والفارسي في (الكلمة) ولرّماني^(٣) فلم يصيغو شيئاً من
ما أثبتته سيبويه.

وأما ابن ولاد^(٤)، والسيري^(٥) مرّة على لمرد اعترضه، وصحح مذهب سيبويه
معتصم بأن ألف التأنيث المحدودة تُعَدُّ الت، في بعض الأوجه، فلا تأخذ حكمها في
عدم الاعتماد بها في التصغير، ومن تلك الأوجه أن العرب أجروا ألف التأنيث
المحدودة مجرى ألف الإلحاق في الجمع، فقالوا في جمع اصحرر،
(اصحاري)، كما قالوا في جمع (حرب)، (حراي)، بخلاف التاء فإنهم لم
يجروها هذا مجرى.

(١) انظر: الانتصار ص ٢٦٦، والمقتضب ٧/ ٢٩٠-٢٩١.

(٢) انظر: الأصول ١٨/٣.

(٣) انظر: النكتة ص ١٩٤.

(٤) انظر: شرح الرّماني ٦٩/٤.

(٥) انظر: الانتصار ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٦) انظر: شرح السيري ٢/ ٢٧٢، وقد نقل الأعمام كلام السيري في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر
النكت ٢/ ٩٢٥-٩٢٦.

وأما ابن عسكرو^(١)، وابن مالك^(٢)، والرضي^(٣) راس عمير^(٤)، وسلسلي^(٥)،
فجعلوا تصغير (فَعُولًا)، على (فَعِيلًا)، مستثنى من قاعدة عامة، وهي أن ألف
لتأنيث الممدودة بمنزلة اسم صَمٌّ، ولا يعتد بها في التصغير، ولم يبيروا سبب
هذا الاستثناء.

ويشهد لمذهب المبرد -في رأيي- ما يأتي:

أولاً: أن سيبويه ومن وافقه اعتدوا بتشابه ألفي لتأنيث الممدودة والمقصورة في
تصغير ما كان على (فَعُولًا)، وما أشبهه، ولم يعتدوا به في تصغير بنية
الأسماء، ومن ذلك أنهم احتجوا لبقاء ألف في تصغير (حمراء) بأنها
قد أشبهت تاء التأنيث في التحريك^(٦)، ولم يجعلوا لشبهها بالألف المقصورة
أثراً، ففعلوا بها ما فعلوه به (أقرقرى) حين قالوا: (أقرقرى)، وهذا
فيه تخالف.

ثانياً: أن ما ذهب إليه المبرد فيه طرفة للقاعدة؛ لأنه يجعل الألف الممدودة
معزلة التاء في جميع الأمثلة.

وأحتم هذه المسألة بثلاثة أمور متتمة لما تقدم:

أولاً: أن كلام ابن يعش في (شرح المفصل)^(٧)، وابن مالك في (الألفية)^(٨)،
ولجاريدي في (شرح الشافية)^(٩)، وابن هشام في (أوضح المسالك)^(١٠)، وابن
عقيل في (شرح الألفية)^(١١) يقتضي موقفة اميرد، لأنهم أطلقوا الحكم

(١) انظر: المغرب ص ٤٥٣.

(٢) انظر: شرح النكاهية الشافية ١٨٩٨/٤، ١٩٠٠-١٩٠١.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٤٦/١-٢٤٨.

(٤) انظر: المسند ٥/٣ ص ٥٠٦-٥.

(٥) انظر: شعاع العليل ٥٨٨/٣-١.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٢٢٢.

(٧) انظر: شرح لمفصل ١٢٩/٥.

(٨) انظر: الألفية (مع مجموع جهات الرد) ص ٣٧٠.

(٩) انظر: شرح الشافية للمجديدي ٩/٩.

(١٠) انظر: أوضح المسالك ٣٢٧/٤.

(١١) انظر: شرح ابن عقيل ص ١٨٠.

بعدم لا اعتداد بالألف الممدودة في التصغير، ولم يستشروا شيئاً
والثاني: أنَّ أبا علي الدارسي قال في (المسائل البصريّة): «أمّا قول سيبويه في
(دجاجة)، و(ثلاثين)^(١١)، و(بروكاء)، و(جذاران)^(١٢)؛ فهو صحيح، وليس
اعتراض أبي العباس بشيء، وفصله عن (بروكاء) اسم رجل، وعن
(دجاجة) اسم رجل، وسنهما غير اسم رجل يبرّر، وذلك أنّه إذا لم يُسمَّ
بشيء منها رجلاً؛ فالاسم غير لازمة له لزيادة، فتُحَقَّرُ الضمة، ثم تصمُّ
إليه ما تصمُّ، وهذا سمّيَ به شيئاً فالزيادة لازمة ثابتة معنًى بها غير
معارضة؛ لأنّ التسمية تحظر ذلك وتُسجِّنه، فإذا كان كذلك لزم
الاعتداد بها»^(١٣).

وفيما قرره الدارسي هنا - نظر من وجوه

- ١ - أنّه نسب إلى سيبويه التفرقة بين تصغير (بروكاء) إذ سُمِّيَ بها،
وتصغيرها إذا لم يُسمَّ بها، وهذا مخالفٌ لنهْيِ سيبويه المتقدّم في أول
مسألة؛ إذ أطلق الحديث عن تصغير (بروكاء)، ولم يقيده بشيء.
- ٢ - أنّه يُفهم من كلامه أنّ (دجولاً)، رد لم يُسمَّ بها شيء؛ فحُفِّرت على
(مُعَيَّلًا) بعدم الحذف، وهذا موافقٌ لمذهب المبرد، ومخالفٌ لما قرّره
الدارسي نفسه في (التكملة)؛ إذ أوجب كما تقدّم - حذف لواو
- ٣ - أنّه نسب إلى سيبويه الاعتداد بتاء الأسامي في الصغير إذا وقعت في كلمة
سُمِّيَ بها رجلاً، وهذا غير صحيح؛ لأنّ سيبويه جعل التاء بمنزلة اسم طمَّ
إلى اسم، سواءً أَسُمِّيَ بها هي فيه، أم لم يُسمَّ به، فمِمَّ يعتدّ بها، ويؤكِّد
هذا أنّه صغّر (دجاجة) - اسم رجل - على (دُجَيْجَة)، ولم يجعل لك.

(١١) صغر سيبويه (ثلاثين) على (ثَلَاثِينَ) بالتحفيف، انظر الكتاب ٤٤٣/٢

(١٢) يقول سيبويه: «ولو سَمِيَ رجلاً (جذارتين) ثم حُفِّرت لك (جُذَرَان)، ولم تُعْمَلْ؛ لأنك ست تريد معنى
الشيعة»، كتاب ٤٤٣/٣

ونفهم من هذا أنّ (جذارتين) - لم يُسمَّ بها - تحفّر على (جُذَرَيْن) بعدم الحذف، وانظر اعتراض
المبرد في المتن ٢٩٦٢/٢ - ٢٩٦٣

(١٣) المسائل البصريّة ٢٧٦/١

أثراً في التصغير

٤. أنه سبب إلى مُرد الاعتراض لميبيويه في تصغير (دجاجة)، وهذا غير صحيح لأنهم متفقون على أن تصغيرها (دُجَجَة)، سوء أثقلت بي علمية، أم كانت على معناها الأصل^(١) ولثالث: أن ما جاء على (فعلاً) كـ(بركاء)، وعلى (فعلاً) كـ(أقرئت)، يأخذ حكم (فعلاً) في جميع ما تقدم^(٢).

-
- (١) انظر الكتاب ٤٤٣/٣، إلا يقول ميبيويه: «فإن سُئِلَ رجلاً به (دجاجة)، أو (دجاجته) ثلثت في التصغير؛ لأنه سمعته - بمصر - (أدأب جرّداً)، وبها - بمنزلة (جرّداً) - والاسم يصرلة (أدأب)»
 (٢) انظر الكتاب ٤٤٣/٣، ٤٤٣، والمقصد ٢٦٣/٢، ٢٥٧
 (٣) البركاء: الثابت في الحرب والجملة، انظر التصحيح ١٥٧٤/٤
 (٤) القريش: طرقت من الشعر، انظر التصحيح ٢٩١/١، وشرح صحيح مسلم لابن الجبير، ص ٢٠٣
 (٥) انظر: شرح الشامي للروضة، ٢٤٧/١-٢٤٨، والإيضاح ١٣٧/١، وتوطيع المقاصد ٢/٥-١-١٠٢، والسعيد ٦/٣-٥-٧، والجمع ١٨٨/٧

المسألة (٦٦)

التصغير:

تصغير (إبراهيم) و(إسماعيل)

مذهب سيويه في حذف (إبراهيم، وإسماعيل) (أبراهيم، وإسماعيل) بعد الهمزة، حيث يقول: «وإذا حُقرت (إبراهيم، وإسماعيل) قلت: أبراهيم، وإسماعيل، تحذف الألف [يريد الهمزة]، فبه حذف صار ما بقي يحيى على مثل أفعيل».

الاعتراض ومناقشته:

نقل أبو سعيد اسمري في نقد المبرد لمذهب سيويه المذكور نقلاً تصريفاً، فقال: «وكان أبو العباس لمبرد يردُّ هذا، ويقول: أثيره، وأسميع، واحتجَّ في ذلك بأنَّ لهمزة لا تكون زئمة ولا، ويحذف أربعة أحرف أصول، وإذا لم تكن زئمة فهي أصلية، والكلمة على خمسة أحرف أصول، فبه احتجوا إلى حذف شيء منها في التصغير حذف من أحرف ما يفعل ذلك ما سقط، فيكون: (أثيره) يحذف الميم و(أسميع) يحذف اللام، كما قيل: (سقيج) يحذف اللام»^(١).

وبنص نقد المبرد في (مسائل اللطيف) هو: «وعم [أي سيويه] أنه إذا حُقر (إبراهيم، وإسماعيل) قلت: أبراهيم، وإسماعيل، يذهب إلى أن الألف زائدة، وهذا خطأ، ونقض لقوله، لأنه قال: إن الألف لا تدعى سات الأربعة زائدة ولا، وحذف صواب، ثم ادَّعى أنها في دعواه هذه، ولكن انقوى: (أثيره)، و(أسميع)، وهذا

(١) الكتاب ٤٤٦/٣

(٢) شرح اسمري ٢٠٤/٤ ب ٥ أ، وقد نقده الأعمى في: الكتاب ٩٢٨/٢، وانظر: بيض - شرح الرماني ١٨٩/٤، وشرح الشافعية ٢٩٣/١، والنسب ٥٣٠/٣

(٣) يشير المبرد إلى قول سيويه: «وإذا حُقرت (أبراهيم، وإسماعيل) قلت: أثيره، وأسميع» بأن الألف [يريد الهمزة] إذا جعلتها زائدة لم تدخل على يات الأربعة، ولا الحسنة، وإنما دخلها على يات الثلاثة (الكتاب ٩١٣/٢ (برلان)، وانظر أيضاً: المصدر السابق ٣٣٥-٣٣٦، ٢٣٧ (برلان)

قول أبي عثمان^١:

ويؤخذ على السير في ثلاثة أمور

الأول: نَ ظاهر كلامه أنَّ المبرد يشبَّه ليدء انراحدة، فنقول (أُيْبِرُهُ) و(أُسَيِّمُهُ) والصحيح أنه يحدوها، فنقول (أُيْبِرُهُ)، و(أُسَيِّمُهُ)، ويُجبر لتعويض بيان قبل الآخر

والثاني: أنه لم يُشر إلى وصف لمرد لسيويه بالتقص

والثالث: أنه جعل تبعية المرد لشيعة لازمة

ههنا، وقد يعقب من ولاد عبارات المرد، فنقصه جميعاً، وأبرز ما مرره ما يأتي^٢

أولاً: رد وصف المرد لسيويه بالتقص، محسباً بأن سيويه لم يصح على ن هجرة (إبراهيم)، و(إسماعيل) وتدة

والذي يظهر في أنَّ لمرد نظر إلى أن سيويه أدخل هُئيل الاسم في باب

(م يُحذف في التحقير من زوائد سات الأربعة) لأنها لم تكن لتثبت من

كثرتها لتجمع^٣

ثانياً: تبطل احتجاج المرد بأنَّ الهمزة لا ترد على بنات الأربعة، وعَلَّل ذلك بأنَّ

(إبراهيم)، و(إسماعيل) أعجميان هوالأسماء لأصحية لا تدخل في هذا

لحكم؛ لعدم معرفة شتقاقها، معروفاً كلها بمرلة الأصنته، إلا م أشه

الزوائد من كلام العرب، فيعد: هذا مشبه لكلام العرب في الزوائد، ولعلنه

أصلي في كلام المحم^٤.

ثالثاً: احتج لحذف الهمزة من (إبراهيم)، و(إسماعيل) بثلاث حجج:

الأولى: أنها أشبهت أروند العربية

والثانية: أن زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة اسم وللام آخر

(١) انظر: الانتصار ص ٢٦٥

(٢) وكذلك ظاهر قول الرضي في شرح الشافية ٢٦٣/١، وأبي حيان في الارتشاف ٩٥/١، وبكته في:

١٩١/١ سب إلى المرد من صححته.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٦٦ ٢٦٧

(٤) الكتاب ٤٤٤/٣

والثالثة: نَ لَبء في (إبراهيم)، و(إسماعيل) - إذا حُذفت الهَمْزة - تصيرُ رابعة،
 فتثبتُ وجوباً، ويكون الاسم على مشر (دُثِير)، أما لو حُذفت الميم واللام
 لاحتيج إلى حذف الياء؛ لأنها لا تكون - حينئذٍ - رابعة، وإذا حُذِف من
 الكلمة حرفان صارت لدلالة على المعنى أبعد، يقول: «ألا ترى أنَّ
 (بَرَّهيم) أدلُّ على المعنى من (أُثِيره)».

ومش احتار مذهب سيبويه - أيضاً السيري - والرَّماسي^(١)، وابنُ جني^(٢)،
 وارضى^(٣)، وأبو حنن^(٤)، والمرادي^(٥)، وابن عقيل^(٦).

وأقوى ما احتجوا به أنَّ بَ رَمَ لأنصري وعيزه حكوا عن العرب أنهم يقولون:
 (بَرَّهيم)، و(سُمَيْهيل) بحذف الهَمْزة وثبات الميم، واللام.

وعلى الرغم من اختيار الرَّماسي، والرضي لمذهب سيبويه، فإنهما حكما على
 مذهب المرد بأنه مقتضى القياس؛ لأنَّ الهَمْزة يُحكَّم بأصلها إذا وقعت أولاً، وبعدها
 أربعة أحرف أصول^(٧).

وقد نقص الرضي في آخر حديثه عن هذه المسألة حكمه لتقدم؛ إذ ذكر أنَّ ليم
 واللام رندتان، ولهمزة بعدها ثلاثة أصول، مستدلاً بأن سيبويه حكى عن العرب في
 تصدير الترخيم، (بَرَّه)، و(سُمَيْع)، وهذا يقتضي أن تكون الهَمْزة رندة؛ لأنَّ من
 مواضع زيادتها أن تقع أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول^(٨).

ويتحصّل من هذا أنَّ سيبويه م يتساوّن كلامه - كما زعم المبرد - لأنَّ بهَمْزة

(١) انظر شرح السيراني ٢٠٥/٤، وقد نقل الأعلام كلام السيراني. ولم يُشر إليه انظر: ٩٢٨/٢.

(٢) انظر: شرح الرَّماسي ٨٩/٤ س.

(٣) انظر: الحاصل ١١٦/٣.

(٤) انظر: شرح الشافية ٢٦٣/٦.

(٥) انظر: لا إتشاف ١٩١/٦.

(٦) انظر: توضح المقاصد ١١٢/٥ - ١١٣.

(٧) انظر: المسند ٥٣١/٣.

(٨) انظر: شرح الرَّماسي ٨٩/٤، وشرح الشافية ٢٦٣/٦.

(٩) انظر شرح الشافية ٢٦٣/١ - ٢٦٤، وانظر حكمه سيبويه في الكتاب ٤٧٦/٣.

١ انظر: انصف ٩٩/١.

١٥٠- في إبراهيم) و(إسماعيل) وقع بعدهم ثلاثة أحرف أصول، ولم تدخل على ما
أصوله أربعة^{١١}.

ولا يُعترض هنا بوجهين سيمويه إبراهيم)، و(إسماعيل) في باب ما يُحدث في
التحجير من زوائد باب الأربعة^{١٢}، لأنه أدخل في هذا باب أيضاً أفعال
أصولها ثلاثة، كما اقتضوا^{١٣}.

(١١) ذهب البصايير أيضاً إلى زيادة الهمزة في إبراهيم) وإسماعيل، انظر: الانتشاه ٩٥/١

(١٢) انظر الكتاب ٤٤٦/٢.

ويعملوا المريح، يقال ساهه وتداره وحمل تدار انظر النسان (الند)

المسألة (٦٧)

التصغير :

تصغير (سَلَّ) المُسَمَّى به في لغة من قال: (سَلَّ)

ذكر سيبويه في أبواب المصغر أنَّ ما خُذت عينُه تُرَدُّ له في التصغير إذا لم يحمَ ما بقي على أحد أحثة التصغير، ومثل ذلك - (سَلَّ) المسمى به، وجاز في تصغيره وجهين:

الأول: أنَّ يقال: (سَوَّلَ) يردُّ العين، وهي الهمزة على لغة من قال: (سَلَّ) والثاني: أنَّ يقال: (سَوَّلَ) يردُّ العين، وهي الواو، وذلك على لغة من قال: (سَلَّ)، فلم يهر.

يقول: «هذا باب ما ذهب إليه، فمن ذلك (سَلَّ)، مدَّ على أنَّ العين ذهبت منه قولهم: (سَلَّ) فإنَّ حَقَرته قلت: (سَلَّ) ومن ذلك أيضاً - (سَلَّ) لأنه من (سَلَّ)، فإنَّ حَقَرته قلت: (سَوَّلَ)، ومن لم يهر قال: (سَوَّلَ) لأنَّ من لم يهر يجعلها من الواو بمسألة (خاف خاف)»^(١)

الاعتراض ومناقشته:

علَّق السَّيرافي على لوجه لثاني من الوجهين اللَّذين ذكرهما سيبويه، فقال: «وهذا الوجه لآخر إذا لم يكن من الهمز - حذف عمدي ما أصَّه سيبويه لأنَّ من مذهبه إذا سَمَّى رجُلًا - (قَمَّ)، أو (حَفَّ)، أو (يَعَّ)، رَدَّ إليه في تسمية قبل تصغير ما ذهب منه، فيقول في المسمى به (قَمَّ)، (هَذَا قَمَمٌ)، و - (حَفَّ) - (هَذَا حَفَفٌ)، و - (يَعَّ) - (هَذَا يَعْغٌ)، وقد سَمَّى بِالسَّلَّ، منَّ (سَلَّ) يسأل، فعل (سَلَّ)، وقد حَقَر قبل (سَوَّلَ)، والالف فيه موجودة قبل لتصغيره»^(٢).

والسَّيرافي - د - يرى أنَّ سيبويه قد حالف منهجه حين جعلَ عَنْ (سَلَّ) في

(١) انظر حدد اللغة في: الألفاظ لابن خالويه ص ٢٨، واللان (سَلَّ)

(٢) الكتاب ٤٥٠/٣

٣١، شرح السَّيرافي ٢٠٦/٤ ب

لغة من هل (سال) قد رُكِبَ إليه في التصغير، والذي سَقَقَ مع منهجه أن العين قد رُكِبَ إليه قبل التصغير

وما ذكره لسيري -عدي- صحيح، لأن سيبويه صرح في أبواب لمصنوع من صرف على أن (قَمْ)، و(بَعْ)، و(حَفَّ)، و(حَفَّ)، إذا سُمِّيَ بها وُكِبَ إليها ما خُذِفَ منها، فيقول: (قَمْ)، و(بَعْ)، و(حَفَّ)، إذا يقول: «رَبَّ سَمَيْتَ رجلاً اقْرَأ، أو اخَفَّ، أو ابْعَ، أو اقَمْ، قلت: أحد قول قد جاء، واحد بَعْ قد جاء، وهذا خال قد جاء، وهذا أَيْتٌ قد جاء؛ لأنك قد حركت آخر حرف، وحركت هذا انحرى من المكمل، وعن ذلك معني، فإما حدث هذه الحروف في حال الأصر؛ لئلا يحرم حرمان»^(١)

وأشهر -هذا- إلى أن الرَّماسي لم يتنبه إلى هذا الاختلاف في كلام سيبويه، فوقع فيما وقع فيه سيبويه، إذ يقول في أبواب التصغير: «وتحقيقاً (سراً) فيه وجهان من قول: (سألنا) فجعله من انهمر حار على أصله (سُؤِلَ)، و(سُؤِلَ) على لتخفيف، ومن قال (سَلَّ سأل)، واحد يتساوياً لم يجوز على أصله إلا (سُؤِلَ) بانو»^(٢) ويقول في باب لمصنوع من الصرف: «وإذا سُمِّيَ رجلاً اقْرَأ، أو اخَفَّ، أو ابْعَ؛ قلت: (هذا قول)، و(بَعْ)، و(حَفَّ)، فصرخت؛ لأنه قد خرج عن زنة المعنى»^(٣).

(١) انظر مثلاً بلقيس ساكنة

(٢) الكتاب ٣١٩/٣

(٣) شرح الرماني ٢٤٨/٤

٤١ المصدر السابق ٢٢٨٨/٣

المسألة (٦٨)

التصغير:

تصغير (هافر) و(يضع) المستوي به وما أشبههما

منع سيمويه أن يُرَدَّ في التصغير ما حذف من حروف الاسم إذا تحقق ما يأتي أولاً: أن يكون الاسم غير محتوم بت، نأبث شيئاً، أن يكون الهدف للتخفيف، وليس بعلّة موحدة تزد في التصغير ثالثاً: أن يجيء ما بقي من الاسم إذا حُفِرَ على أبية لتصغير ومثل لدنث بأمثلة منها:

١ - (مُيَيْت) تصغير (ميت) المحدودة بذو لسانة، ولا ترد في التصغير، لتحقيق الأمور السابقة

٢ - (مُرِّي) تصغير (مُر) المحدودة عينه، وهي الهمزة لأنه من (رأي)، ولا يُرَدُّ المحدود؛ لتحقيق ما سبق

٣ - (مُزِّي) مصغر (مُرِّي) علماً، والقول فيه كسابق

٤ - (مُزِّي) مصغر (هافر) الذي أصله (هافر)، فُلِّسَتْ عَيْنُهُ همزةً، كما قيل في (قائل)، ثم حذفت الهمزة لتحقيقاً، ولم تُرد في التصغير ما سبق. أم ما حكاه يونس عن بعض العرب، وهو قولهم: (هوشر) فهو عند سيمويه تصغير (هافر).

٥ - (يُضَيِّع) مصغر (يضع) علماً، ولا ترد في التصغير ذره المحدودة تحقيقاً، لما تقدم.

هذا ما ذهب إليه سيمويه، وحكى يونس أن أبا عمرو يرَدُّ المحدود في تصغير (مُر)، و(يُزِّي)، فيقول: (مُرِّي)، و(يُزِّي) بدلاً من (يُزِّي) (قاص).

(١) ورد عن العرب في (هافر - راشالد)، و(لات) حذف العين، والقلب انكاسي، وما أراد سيمويه حذف العين، انظر النصف ٥٤١/٢، والارتداد ١٢/١

والزعمه سيبويه ن يركّ الهمزة في تصغير الناس، فيقول، «أُنْس» لأنَّ أصله (أُس)، وهذا لا يفعله أحد من العرب، وإنما يقولون: (أُنْس)، ولا يردون الهمزة^(١)

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (الانتصار)، و(شرح السيراني) أنَّ أبا العباس امرؤ رة على سيبويه مفعلة إعادة ما حذف من (هنا)، (ابضع)، وما أشبهها في تصغير، وذهب إلى أنَّ رة المحذوف هو المختار عنه، وعند شيعه لمازني^(٢)

ويتبين ممَّا حكاه يونس عن أبي عمرو أنَّ بمارتي، والمبرد ملغاً؛ إذ مقتضى مذهب أبي عمرو في تصغير (عُرا)، و(يُري) أنَّ يرة المحذوف في تصغير (ابضع)، و(هنا)، وما أشبهها

ولم انف على أحد من السحريين أحد بهذا القول، وقد انطه بين ولاد، والسيراني، وابن عخش بما ألزمه سيبويه شيخه أبا عمرو، وهو رة همزة (ناس)، و(خير)، و(شر)، في التصغير، وهذا لم يُسمع عن العرب^(٣).

واضاف ابن مالك حجةً مرجحة لقول سيبويه، وهي أنَّ عدم ود المحذوف يدفع اللبس؛ إذ لو أعيد لالتبس مُصغَرُ المحذوف منه بمصغَر أصله لتمام^(٤).

(١) انظر الكتاب ٤٥٦/٢-٤٥٧، وشرح المبراني ٨٤٤/٢

(٢) انظر الانتصار ص ٢٧٠، وشرح السيراني ١٢٠٩/٤، وقد نقله عن الأخير الأعلام. ولم يشر إلى المبراني، انظر سكتة ٩٢٢/٢

(٣) انظر الانتصار ص ٢٧١، وشرح السيراني ١٢٠٩/٤، وشرح لمقصص ١٣١/٥

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٩١١/٤-١٩١٢

المسألة (٦٩)

النسب:

النسب إلى (فَعُولَة)

لحق سيبويه (فَعُولَة) - (فَعِيلَة) في النسب، فأوجب حذف واوها، وفتح عيها، إذا لم تكن مضاعفة، أو معتلّة العين، صحيحة للام^١، وذلك نحو (حَلَبِيّ) في النسب إلى (حَلَوِيّ)، و(عَنَوِيّ) في النسب إلى (عَدَوِيّ) واستدلّ بأمرين:

أحدهما، أنّ العرب قالو في نسب إلى (شَوء) : (شَيْي) والآخر: أنّ العرب قد يجمعون الياء شموذاً من (فَعَل) ، و(فَعِيل)، كقولهم: (تَقِيّ)، و(سَلِيّ) في النسب إلى (تَقِيّ)، و(سَلِيّ)، وليس فيهما سوى تغيير حركة الحرف الأخير؛ لدخول ياء النسب.

أمّا (فَعِيلَة)، و(فَعُولَة) ففيهما تعبيران عن أجل النسب: حذف التاء، وكسر لام الكلمة، فكان ذلك دعياً إلى وجوب حذف الياء، والواو؛ لأنّ الكلمة كما زاد اشتغاب فيها كان الحذف بها ألزماً، وهذا معنى قوله -عقب ذكره- قياس النسب إلى اليائين السالعين: «وذلك لأنّ هذه الحروف [الواو والياء] قد يجمعونها من الأسماء؛ لما أحدثوا في آخرها؛ لتغييرهم صتهي الاسم، فلما جتمع في آخر الاسم تغيير، وحذف لازم هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أنّ حذف الأمر واحد، فكما زُاد اشتغاب كان الحذف ألزماً؛ إذ كان من كلامهم أنّ يجمعوا تنحسر واحداً^٢

(١) أمّا إذا كانت مضاعفة، أو معتلّة العين، صحيحة اللام حذف التاء قطعاً، انظر الكتاب ٣٢٩/٣، والارتشاف ٢٨٣/

(٢) شموذاً: الشموذ: التقذر وهو التباعد عن الأساس رأود شموذ: قبيلة من اليمن انظر، حاشية ابن جندب ١/٤١

(٣) انظر: الكتاب ٣٢٩/٣، ٣٤٥

(٤) الكتاب ٣٢٩/٣، وانظر شرح السيرافي ١٤٩/٤-٥

الاعتراض ومناقشته:

رد أبو العباس المبرد كما جاء في (الانتصار)، وشرح السيرافي^(١) - من هذا
سبويه في النسب إلى (فُقُولَة)، وأوجب إثبات السور في السبب، وحكمه على
الشيء بالشدة

وحجج لح حمل (فُقُولَة) على (فُعَيْلَة) بحتين:
الأولى: أن الهدف من (فُعَيْلَة) أوجه اجتماع ثلاث ياءات، وهذا غير متحقق
في (فُقُولَة)، ولذا يذكر السيرافي هذه الحجة
والثانية: أن هناك فرقاً بين لود ولاء، فلا يجوز أن يُحمل أحدهما على
الأخر، ومن تلك الفرق أن العرب قالوا في السبب: «سُوراً»،
و«سُورَة»، «سُورَى»، فلم يُغيروا ناصبه، وإلى أمراء «سُورَى»، فقلسوا
اكسرة فتحة.

وكذلك قولهم في النسب إلى (عَدَوَى): «عَلَوَى» بعدم الهدف، وإلى (عَدَى):
(عَلَوَى) بحذف لياء الزائدة.

والمبرد في هذا المذهب تابع شيخه الجرمي^(٢) الذي أحده عن شيخه الأحفش، فقد
ذكرت المصادر أنه أحد قوله^(٣):

ومتن ختاره من الحالين الرضوي، حيث يقول بعد عرض المسألة:- «وقول
لمبرد -ها هـ- مثيلٌ كما ترى»^(٤)

فأكثر الخوارج مذهب سيبويه^(٥) ومن أبرزهم لأحفش في أحد

(١) انظر الانتصار ص ٢٤٤، وشرح السيرافي ١٤٩/٤، و١٥٢/١ وقد تقدم عن الأخير الأعلّم. وم يُشر
إلى السيرافي، انظر -الكف- ٨٨٦/٢-٨٨٧.

(٢) أكثر ضرباً من العصباء، وقيل: من الشعر والشعر: من شعر الصبح، انظر: لسان العرب،

(٣) انظر الارتشاف ٢٨٣/١، والمساعد ٣٦٥/٢

(٤) انظر الارتشاف ٢٨٣/١، وتوضيح المقاصد ١٢٨/٥، والمساعد ٣٦٥/٢

(٥) شرح الثانية ٢٤٢/٢

(٦) انظر: الأصم ٧٢/٣، والتكملة ص ٢٤٥، وشرح المفصل ١٤٦/٥، وشرح المقدمة الجرجانية بكبير

١٠٣٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٩-١٣٨/٥، والمساعد ٣٩٩/٣، وشرح النونية جداري ٣٠١

١، وحاشية ابن جني ١٤٤/١، وشرح النور ٣٣١/٢

قوليه، وبين ولّاد، وانثمتاني، وابن جسي، وابن عصفور

فإن الأحفش قد نقل عنه ابن جسي أنه احتج لصحة مذهب سيبويه بأن العرب لم يرد عنها في هذا الباب إلا (ششي) في لسانه إلى (شثوة)، فوجب أن يقاس عنه بقية الأمثلة^(١)

وإن من ولّاد مرة اعتراض المبرد مبتدئاً ببطال الاستدلال بأن موجب الحذف في (معيّلة) اجتماع الياءات، وقرر أن هذه ليست عند الحذف عند سيبويه وإنما سبب الحذف أنه وجد قبساً عطرذاً فيما كان مختوماً بشاء لتأنيث، وثالثه حرف مدّ، وهذا قريب مما ذكرته عند عرضي لمذهب سيبويه

وقد عطف ابن ولّاد هذا بأن العرب قد تجمع أربع ياءات كقولهم: (أميي) في النسب إلى (أميئة)^(٢).

وينبني على هذا بطل الاستدلال على الفرق بين (فَعُولَة)، و(مَعْلَة) بالمرق بين (فَعُول) و(فَعِيل)؛ لأنّ البنانيين لأخيراً ليسا مخنومين بشاء لتأنيث ثم انتهى إلى أن تقدّم لمرد سيبويه سبباً - أشبه بالكذب؛ لأنّ سيبويه إنما يبيّن مذهب على قول العرب^(٣).

وأما لرمثاني فاحتج لصحة قول سيبويه بعجيتين أحدهما أنّ الوارث قليلة في نفسها، واجتماعها مع الياء، كاجتماع الحروف المتقدّرة.

وهذه الحجة مبنية على أنّ سبب الحذف من (معيّلة) اجتماع ياءات، وقد تقدّم أن سيبويه لم يجعل هذا سبباً للحذف، والأخرى أنّ (فَعُولَة) أشبهت (مَعْلَة) في ثلاثة أمور الأولى موقع حرف المد الزائد.

والثاني الثقل الساج عن الواو والياء.

(١) انظر: الحقائق ١١٦/١

(٢) انظر هذا القول في الكتاب ٣٤٤/٣

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٤٤-٢٤٥

والثالث، أنهما محتومان بـاء التانيث^١

واما ابن جني فاحتج -كالرثماني- بمشابهة أفعولته، له (مفعلة)، لا أنه أرجح
لشبه بينهما إلى أربعة أوجه:

ثمين ذكرهما الرماضي، وهما:

١ - أن البابين محتومان بـاء التانيث.

٢ - أن ثالث كل واحد منهما حرفٌ ليس يجرى مجرى صاحبه، ومن ذلك
جتماع الواو والياء رذيقين، وامتناع ذلك في الألف.

وليس لم يذكرهما الرثماني، وهما:

١ - أن كلا البابين ثلاثي لأصول

٢ - صطوب (مفعول)، وامعقل، على الموضع الواحد، نحو (أَيْسَم)، و(أُسُوم)،
و(أَحِيم)، و(أَحُوم)^٢

ثم نزل حجة الأحفش لسابقة، وعنى عليها قائلًا «وم أَلطف جدا لقول من
ابن الحسن وتفسيره أن لدي جاء في فَعُولَة) حر هـ بحرف، ونقاسُ قاسه، ولم
يات فيه شيء، ينقصه مردا دس لانس على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحا
في القياس مقبولا فلا غرر ولا سلام»^(٣)

وأما ابن هصنور فحكم على مذهب امرؤ البطلان، وردة استدلاله باقية لصحة
في النسب إلى (سُور)، محتجا بأن الواو أثقل من الضمة، كما ردة استدلاله بإثبات
لواو في نسب إلى (مفعول)، وحذف ليه في النسب إلى (امعيل)، معذرا ذلك بأن
هذين البابين ليسا محتومين بـاء لتانيث، وهذا قريب مما قرره ابن ولاد.

ثم ختم حديثه بحجة الأحفش المتقدمة، وهي -عندي- أقوى برهان على صحة
قول سيبويه ومن تبعه.

هذا، وذهب ابنه لظروعة مذهباً ثالثاً، وهو أن أفعولته إذا كانت لاصح ورا

(١) انظر: شرح الرماضي ١١٧/٤، ١٩١٩

(٢) انظر الخصائص ١١٥/١

(٣) المعبر السابق ١١٦/١ ١٣٧

(٤) انظر: شرح الجمل ٣١٨/٢

فإن الواو المرسدة تُحذف في النسب، وتكتب صمة العين صمحة نحو (عَدُوِّي) في
النسب إلى (عَدُوَّة).

فَمَا مَ عَدَا ذِكْ ذِي الْوَوِ تُحذف، وتبقى صمته انعين، نحو (شَتْنِي) في نسب
إلى (شَتْوَة).

وسأسوق بعضَ من الطراوة لأعْلَى عنده بعض ما تبيّن لي عند تتبعي لمذهبه في
كتب النحو.

يقول في رساله لإصباح ببعض ما جاء من الخطأ في لإيضاح: «وقال
[الفارسي] في هذا الباب وفي لإصاحه إلى (عَدُوَّة): (عَدُوِّي) كما قلت في
(شَتْوَة، شَتْنِي)»

هذا خطأ لأن (عَدُوِّي) قياس، و(شَتْنِي) شذوذ، والقدس (شَتْنِي) بضم السين،
كما تقوى: (سُفْرِي)، وَت (عَدُوَّة) من لحذف لازم لهذا بوزن (فَعِيلَة،
وَأَفْعِلَة) ... فإذا حذف مدة (فَعُوْلَة) بقي (عَدُوْء)، ثم تحذف الهمزة، فيبقى (عَدُوْ)
اسم آخره وُزْنُهَا صَمَّةٌ، فلا بد من قلب الصمّة كسرةً، كما تفعل ذلك في (أَدَل)
جمع (دَلُوْ)، ثم تفتح بكسرة، فتقول (عَدِي) كما فتحتها في (عَدِي)، فتقلب الياء
ألفاً: لاقتحاح ما قبلها، فيصير (عَدَا) مثل (عَصَا)، فتقول (عَدُوِّي)، كما تصوره
(عَصُوِّي) - والهمزة في (شَتْنِي) حرف ما لم تثنى بعد الصمّة، كما ثبت لراء
بعد الصمّة في (سُفْرِي) ...»^{١١}

فانقص كما ترى - يؤكّد ما ذكرته آنفاً، إلا أن بعض النحويين
لم يُطْلَلِ النظر فيه، فمسب إلى من الطراوة أنه يقول في النسب
إلى (فَعُوْلَة): (فَعُوْلِي) مطلقاً، وعن هؤلاء أبو حيان، والمراد^{١٢}،

(١١) ضبطها لتحقيق حكاه (عَدُوَّة)، وهذا بهر منه، ويدل على أنها (عَدُوَّة) بالشديد قول ابن الطراوة:

«فإذا حذف مدة (فَعُوْلَة) بقي (عَدُوَّة)»

(١٢) انظر نصر أبي عبي الفارسي في التكملة ص ٢٤٧

(١٣) حكاه في المطبع، ولعلّ الصواب (أحر) صحيح يشد بعد الصمّة ...

٤. الإصباح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١١٣-١١٤

٥. انظر الارشاد ٢٨٣/١

٦. انظر شرحه في المقاصد ١٢٨٨/٥

وحالد لأهري^١.

ومما يذكر أن ابن لذهن سب هذا دندب بن سبيويه، والأحقر^٢ ولا يعين
لي على هذه النسبة سوى قول أبي حيان: إنها وهم^٣.

(١) انظر شرح النصريح ٣٣١/٢

(٢) انظر الارشاد ٢٨٣/١، وترجيح القاصد ١٣٨/٥

(٣) انظر الارشاد ٢٨٣/١

المسألة (٧٠)

النسب:

النسب إلى (أَعْيَل) و(أَعْيَل)

أوجب سيوريه إثبات ياء (أَعْيَل)، و(أَعْيَل) في النسب إذا كانا صحيحين للام، وحكم على ما ورد عن العرب محذوف الياء بشموز، كقولهم في نسب إلى (مُنَيْل): (أَعْيَل)، وإلى (أَقْيَمَ كَنَانَه) بهذا الشرط:- (أَقْبِي)، وإلى (مُنَيْلَ خُرْعَة) بهذا لشرط:- (مُنَيْلَ)، وإلى (أَقْبِي)، وإلى (أَقْبِي)، وإلى (أَقْبِي) (مُنَيْلَ) و(أَقْبِي) (أَقْبِي)، و(أَقْبِي) (أَقْبِي) لأن في سي تميم أَقْبِي بن جرير ابن دارم، والنسب إليه أَقْبِي، ولأن في العرب (مُنَيْلَ بن لَهْون بن خُرَيْمَة)، و(أَقْبِي بن عمرو بن ربيعة)، والنسب إليهما (مُنَيْلَ) " وقد وافق سيوريه على ذلك أكثر النحويين ".

الاعتراض ومناقشته:

عرض السيرقي مذهب سيوريه المتقدم، ثم ردَّ حكمه على حذف الياء بالشنوء، وذهب إلى التعبير بيس محذوف وإثبات، واحتج بكثرة ما ورد عن العرب محذوف الياء، وبخاصة في لغة العرب الذين بتهمة، وما يقرب منها، وأضاف إلى الأسماء السابقة قولهم في النسب إلى (أَقْبِي)، و(أَقْبِي)، و(أَقْبِي) وهم من (أَعْيَل):- (أَقْبِي)، و(أَقْبِي)، و(أَقْبِي) ".

(١) انظر الكتاب ٢/٣٣٥، ٣٤٤.

(٢) انظر: شرح السيراني ١٤٦٤هـ، وشرح الشافعية ٢/٢٩٠.

(٣) انظر: مثلاً: الأصول ٨١/٣، والجمال من ٢٥٣، وأسرار العريفة من ٣٧٣ وشرح الجمل ٣١٨هـ، وشرح الكافية الشافعية ١٩٤٤/٤، وشرح أئمة ابن معبد ١٢٥٣/٢، وشرح الشافعية ٢/٢٩٠، وشرح الألفية لابن النظم من ٣١٧، وشرح الشافعية لمجاوردي ١٠٩٦هـ، والمساعد ٣٦٧/٢ وشرح النصريح ٣٣١/٢.

(٤) انظر: شرح السيراني ١٤٥٨هـ، و١٤٦٠هـ، وقد نقل الأعلام كلام أبي سعيد، ولم يُشر إليه، انظر النكت ٨٨٢/٢، ومن الأسماء التي لم يذكرها السيراني (أَقْبِي) في النسب إلى (أَعْيَل) انظر الإرشاد ٧٨٤/٦.

وم يكن لسبب في أول من استدع حد للذهب، فقد ذهب إليه قبله أبو
 لعاس لميرد^(١)
 ويؤخذ على ارجيس: كما قرر أبو حيان أنهم سريا في الحكم بين (مفعِل،
 وأُفْعِل، مع أنه لم يرد الحذف من أفعِل، إلا في السبب إلى التثنية^(٢)
 والذي يظهر في حذف البدء وإنشائها على درجة واحدة في لقيس، والحذف
 بعضه طلب لتخفيف، وإثبات يُعَضُّ فُلَّة لتغيير.
 وقد لاحظ الدكتور سليمان العبد في الألفاظ الواردة بحذف الياء أنها مؤنثة في
 المعنى، فمنى على ذلك قولاً وسطاً، وهو أن (مُفْعِلًا) إذا كان مؤنثاً في المعنى جار
 حذف يائه، وإثباتها قياساً مطرداً حملاً على (فُعْلَلَة)
 أمّا ما عدا ذلك فلا يجوز فيه سوى إثبات الياء^(٣).

(١) انظر المنتخب ١٣٢/٢

(٢) انظر الاشتقاق ٢٨٤/١، وشرح الأسمعي ١٩٤/٢

(٣) انظر شواذ السبب (ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، الجزء الأول ص ٨٧-٨٨،

المسألة (٧١)

العدد:

إقامة الوصف على وزن (فاعل) بعض
العددة في حال التركيب

لاسم الفاعل المشتق من تعدد ثلاثة مع
الأول: إقامة الاتصال بمعنى مجرداً، ويكون حينئذٍ مفرداً نحو (الثاني)،
والثالث) ، أو معطوفاً على ألفاظ انعقود، نحو (الرابع والعشرون) ،
أو مركباً مع العشرة، نحو (الحصن عشر) ببناء الجرائس^(١)، وقد أنكر
لمفردة الوجة الأخير^(٢)

والثاني: التصيير ويأتي الحديث منه مفصلاً في المسألة التالية
والثالث: إقامة أن موصوف بعض المعداد، وذلك إذا استقبل اسم لفاعل مع
ما اشتق منه، واستعماله لهذا المعنى في موضعين:
أحدهما: مع الأعداد المفردة، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّهُ ثَالِثُ
ثَلَاثَةٍ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أَنَّهُمْ﴾^(٤)
وبحسب إجماع اسم الفاعل إلى ما بعده في هذا الموضع
عند جمهور المحققين^(٥)، وذهب بكاشي، ولأخفش، وقطرب،
وشعلبي إلى إعماله مطلقاً^(٦)، وخصه أسس مالك الجواز

(١) انظر الكتاب ٥٦٠/٣، وشرح التهذيب ٤١٢/٢.

(٢) انظر حاشية ٩٦/٢

(٣) من الآية (٧٣) من سورة مائدة.

(٤) من الآية ١٥١ من سورة التوبة.

(٥) انظر - مثلاً - الكتاب ٥٥٩/٣، ومعاني القرآن للزمخشري، ٣١٧/١، وإصلاح المنطق ص ٣٠٠، والمقنَّب

١٨٠/٢، ومعاني القرآن لأعرابي ١٩٦/٢، الأصح ٤٢٦/٢، وشرح السيرافي ١٤٤/٥، وتكملة

ص ٢٦٦، والنبصرة ٤٩٠/١، والمفصل ص ٢٦٦، وشرح المفصل ٣٦/٦

(٦) انظر حاشية المقاصد ٣١٩/٤، وأوجه المسالك ٢٦٢/٤، يذكر الأخفش جواز الإعمال عند حديثه

عن قوله تعالى: ﴿ثَانِيًا﴾، انظر معاني القرآن ٥٥٦/٢

بـ (ثاني اثنين،^١

والموضع الأخرى مع لأعداد المركبة، وفيه -حيث- أربعة أوجه الوجه الأول: أن يُحذف عجز المركب الأول، وصدر المركب الثاني، ثم يركب الاسمان الباقيان، فيقال: (ثالث عشر)، وهذا الوجه أجاز به بعض الكوفيين^(٢)، وهو ضعيف؛ لأنه يلتبس باسم الفاعل المقيد بالاتصال بمعناه مجرداً^(٣)

والوجه الثاني: أن يُؤتى بثلاثة أسماء فيقال: (هذا ثالث ثلاثة عشر) يحذف عشرة من المركب الأول تحفيظاً، وإعرب اسم الفاعل؛ لزول تركيبه، ويبقى المركب الثاني مسيئاً انحرافاً، ومضافاً إليه اسم الفاعل^(٤)

والوجه الثالث: أن يحذف عجز المركب الأول، وصدر المركب الثاني، فيقال: (هذا ثالث عشر)، ويجوز في اسم الفاعل على هذا الوجه أن يُعرب وأن يبقى مبيهاً، أف عجز المركب الثاني فيبقى على يثاقه^(٥)، خلافاً لما أجاز به عرابة^(٦) ونسب ابن أبي الربيع هذا الوجه إلى الكوفيين^(٧)، وجعله لمقاربة شاذاً لا يقاس عليه^(٨)!

والوجه الرابع: ألا يحذف من المركبين شيء، فتؤتى بأربعة أسماء وذلك نحو (هذا ثالث عشر ثلاثة عشر) سواء لمركبين، وإضافته لمركب لأول إلى المركب الثاني

وهذا الوجه أقل من الوجهين السابقين استتمالاً؛ لثقل التركيبين^(٩)، وقد نقله

(١) انظر شرح التبيين ١١١/٢.

(٢) انظر، المنص في ضبط قوانين العربية ٤٣٢/١.

(٣) انظر، المصدر السابق ٤٣٢/١-٤٣٣.

(٤) انظر الكتاب ٥٦٠/٣، والمنصب ١٨٠/٧، والتبصرة ٤٩١/١، وشرح الفصل ٣٥/٦.

(٥) انظر التبصرة ٤٩١/١، وشرح الفصل ٣٥/٦، والمساعد ٩٩/٢.

(٦) انظر الارتشاف ٣٧١/١.

(٧) انظر، المنص في ضبط قوانين العربية ٤٣٢/١.

(٨) انظر: الارتشاف ٣٧١/١، والمساعد ٩٧/٢.

(٩) انظر الكتاب ٥٦٠/٣، والمنصب ١٨٠/٧.

سيبويه عن بعض العرب، وحكم عليه بأنه القياس: إذ يقول: «وقد
عصمهم نقول: (ثالث عشر ثلاثة عشر)، وفحود، وهو القياس»^(١)
وقد وافق جمهور النحويين: البصريين، والمتأخرين سيبويه على ما قرره^(٢).

المعارض ومناقشته:

ذكر لسيرافي أن ثعلباً أنكر على سيبويه ذكره الوجد الريح، يقول لسيرافي - بعد
أن أورد كلام سيبويه المتقدم - «وقد أنكر ثعلباً هذا، وذكر أنه غير محتاج إلى أن
يقول: (ثالث عشر ثلاثة عشر)، وأن الذي قاله سيبويه خلاف مذهب الكوفيين، وكان
حجة الكوفيين .. أن (ثلاثة عشر) لا يمكن أن يُسى من لفظ فاعل، وما يُسى
من لفظ أحدهما، وهو (ثلاثة)، مذكّر العشر مع (ثالث) لا وجه له»^(٣).
وبنكر ثعلب - حيث أرى - بعض مذهب، وهو مردود - كما قرر السيرافي، وأبو
البركات الأنباري، وأربطني - بالأمور الآتية^(٤).
لأمر الأول: أن سيبويه حكى ما أنكره ثعلب عن العرب.
والأمر الثاني: أن سم الفاعل - هنا - لا يجري مجرى الفعل، فليس - إذن -
مشتقاً، وإنما هو كـ (كاهل)، واعتق.

(١) الكتاب ٣ / ٥٦

(٢) انظر مثلاً: المختص ٢ / ١٨٠، والأصول ٦ / ٤٦٦، وشرح السيرافي ٥ / ١٤٥، والتكملة ص ٢٦٧،
والتيصرة ٦ / ٤٩٦، والمفصل ص ٢١٢، والإنصاف ١ / ٣٢٢، والتيسير ص ٤٣٦-٤٣٧، وشرح المفصل
٦ / ٣٥، والكافية ص ١٦٩، وشرح المقدمة الحزلية الكبير ٢ / ٩٣٢، وشرح التسهيل ٢ / ٤١٢، وشرح
الكافية ٢ / ١٦٠، وشرح الألفية لابن الساطم ص ٢٨٩، ولارتشاف ١ / ٣٧٩، وترجيح المقاصد
٤ / ٣٢١، وأوجه مسائله ٤ / ٢٩٣، والمساعد ٢ / ٩٩، وشرح الألفية لمكودي ص ١٨٥

(٣) شرح السيرافي ٥ / ١٤٥، وانظر شرح الكتاب ٢ / ١٦٠

وانظر رأي النحويين في إصلاح المطلق ص ٣٠٠ إذ تهر لهن المكث - وهو من أمثلة البحر الكوفي -
على أنه لا يجوز إلا حذف عجز المركب الأول، أو حذف عجز مركب الأول. وصدر المركب الثاني
وانظر - أيضاً - الإنصاف ١ / ٣٢٢، والتيسير ص ٤٣٦

(٤) انظر شرح السيرافي ٥ / ١٤٥-١٤٥، والإنصاف ١ / ٣٢٢-٣٢٣، وشرح الكافية ٢ / ١٩

والأمر لثالث؛ أن ذكر العبر بعد اسم الفاعل بفصل ما هو أحد (ثلاثة) ممتا هو أحد (ثلاثة عشر).

وأضيف إلى ما قرره هؤلاء أمرين:

أحدهما: أن احتجاج الكوفيين بأن اسم الفاعل لا يُبنى من عطفين مردود؛ بأن العرب علبوا لفظ الصدر هي تعجزه فصاعوا منه فعلاً، ومن ذلك ما حكاه الفراء عن بعض الأعراب، وهو قولهم: (معني عشرة ما جئناك لي) أي: أصيرهم أحد عشر،^(١) وحكيه بعضهم عن العرب أنهم قالوا: (زبعت ثلاثة عشر، أي: ارددتهم أربعة عشر)،^(٢) فكيف علب لفظ الصدر في الفعل يُعلَبُ في اسم الفاعل

والآخر: أن ذكر المركبين تمامهما هو لأصل، كما أنه لقياس على (ثاني شين) ونحوها^(٣)؛ لأن المركب الأول بمنزلة (ثاني)، والمركب الثاني بمنزلة (الثين)..

(١) انظر اصلاح المنطق ص ٣

(٢) نثر الاوشاف ١/٢٧٤، والمساعد ٢/٩٩

(٣) انظر: نكتاب ٢/٥٩٠، ولقتضب ٢/١٨٠، والتكملة ص ٢٦٥

المسألة (٧٢)

العدد:

استعمال اسم الفاعل المشتق من العدد
مع الأعداد المركبة لإفادة التصيير

تقدم في مسألة سابقة أن التصيير من لمعي لتي يفيدها سم لفاعل مشتق من العدد، وذلك إذا كان مستعملاً مع ما دون ما اشتق منه. واستعماله لهذا المعنى إما أن يكون مع الأعداد المفردة نحو (هذا حامس أربعة)، فيجوز فيه -حيث- وجهان، إذا كان بمعنى انحط أو الاستقار؛ الأول: إضافته إلى ما بعده، والثاني: توريه وإعماله. وإن كان بمعنى الضي وجبت إضافته^(١). واستثنى الجمهور من ذلك اثني واحد^(٢)، وأجاز استعماله الكسائي، والأحفش^(٣)، وابن التكيّيت^(٤)، وحكاة الأول عن بعض العرب^(٥). وإما أن يكون مع الأعداد المعطوفة نحو (هذا ثلث تسعة وعشرين) أي صيرهم ثلاثين^(٦). وربما أن يكون مع الأعداد المركبة نحو (جاء حامس عشر أربعة عشر)، وهذا موضع الاعتراض لسببونه

(١) انظر معاني القرآن للزجاج، ٣٦٧/١، وأصالح، مطلق ص ٣٠٠، والقواعد والفوائد للحداداني ص ١٥٤

وشرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢، والمساعد ٩٧/٢

(٢) انظر مثلاً: الكتاب ٥٥٩/٣، وشرح التسهيل لابن حبان ٤١٣/٢، والمساعد ٩٨/٣

(٣) انظر المساعد ٩٨/٢

(٤) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، من الطبقة النعمانية الكوفية شالته عملي ص ٣٦٤، انظر

طبقات الزبيدي ص ٢٠٢-٢٠٤، وانظر رأيه في: أصلاح، مطلق ص ٣

(٥) نظره المساعد ٩٨/٢

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢، وشرح الكافية ١٥٩/٢، وشرح التسهيل للحداداني

ص ٣٥٤-٣٥٥.

مذهب سيبويه:

أجاز سيبويه استعمال اسم الفاعل المذكور مع لأعداد المركبة لإفادة التصيير قياساً على لأعداد المفردة، إذ يقول: «وتقول: هو خامس أربع؛ إذ أردت أنه صر أربع سورة خمسة، ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك، وعنى هنا تقول: أربع ثلاثة عشر»، كما قلته: (خامس أربعة عشر)»^{١١}،
وأنهم من أمثلة سيبويه أنه يرى إضافة اسم الفاعل مفرداً، و مركباً إلى لعدد لمركب الذي يليه.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السياري أن الأخفش، والمصري، والمبرد منعوا ما أجازه سيبويه^{١٢}، وقد بين المبرد علّة المنع في (مسائل العبط)، والمقتضب،
يقول في (مسائل العبط) معلقاً على نعت سيبويه لثلاث: «وهذا خطأ؛ لأنه يريد أن يسمى (فاعلاً) من فعل نحو اثنتا، (واحد)، وأربع،، فهو: (أربع) و(خامس)، ونحوه، ويلزمه أن يسمى (فاعلاً) في هذا الموضع من (أربعة عشر) من لاسم جميعاً، وهذا محال، فلا يجوز أن يتكلم بشئ حد إلا على قول من قال اثنتا ثلاثة، فتقول: (ثلاث ثلاثة عشر)؛ لأن معناه (أحد ثلاثة عشر)، ولا يريد أن يكون (فاعلاً) من لفعل بمسئلة (اضرب) من انصرف، وبرك جور ما ذكرت قل قول الأخفش، والمصري»^{١٣}.

ويقول في (المقتضب) -بعد أن ذكر رأي سيبويه-: «وكان أبو الحسن الأخفش لا يره صواباً، وذلك لأنك إذ قلت: (أربع ثلاثة)، فبنت تجزئته شحري (اضرب) ونحوه؛ لأنك كنت تقول: (كانوا ثلاثة فرقتهم)، و(كانوا خمسة فكتبتهم)، ولا يجوز أن تسمى (فاعلاً) من خمسة وعشرة جميعاً؛ لأن الأصل (خامس عشر أربعة عشر)، ونقيس

١١، الكتاب ٥٦١/٣

١٢، انظر شرح السياري ١٥/٥، وانظر أيضاً: شرح المفصل ٣٦/٦، وشرح الكافية ١٥٩/٢، والآلة ٥

١٣، ٣٧٤/١، ومساعد ٩٩-٩٨/٢

١٣، انظر الاختصار ص ٢٨٨

عندي ما قال، وهو قول لما رني^(١)
ولبحويين في هذه المسألة ثلاثة آراء:

الرأي الأول: موافقة لأحش، ودارسي، والمبرد، ومن أصحاب هذا رأي جمهور
انكرويين^(٢)، والعماسي^(٣)، وازمخشري^(٤)، وصنوبر لأفناطيل^(٥)، وبس
يعيش^(٦)، وابن لحاجب^(٧)، وابن جماعة^(٨)، والجمامي^(٩)، والسيرطي^(١٠)
وقد احتج هؤلاء بما ذكره المبرد، وهو أنه لا يمكن أن يُنسب اسم فاعل
من اسمين محتلمي النقط.

والرأي الثاني: موافقة سيمويه، ومن أسره من ذهب هذا المنهج: ابن
لسرّاج^(١١)، وابن ولّاد^(١٢)، والزجاجي^(١٣)، والرماني^(١٤)، وابن
عصفور^(١٥)، وابن مالك^(١٦)، والمروذي^(١٧)، وابن هشام^(١٨)،

-
- (١) المنتصب ١٨١/٢
(٢) انظر لإرتشاف ٣٧٤/١، وتوطيع المقاصد ٣٢١/٤، وشرح التصريح ٢٧٨/٢
(٣) انظر: التكملة ص ٢٦٦-٢٦٧
(٤) انظر: الفصل ص ٢١٦-٢١٧
(٥) انظر: التعمير ٦١/٢ ٦٢
(٦) أنظر: شرح المقصد ٣٦/٦
(٧) انظر: التكملة ص ١٦٨
(٨) هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ثوري سنة
٨١٩ هـ (انظر البنية ٦٢-٦٦، ونظر إليه في: شرح بكافية لابن جماعة ص ٣٠٦
(٩) انظر: الفوائد الصبية ١٦٥/٢
(١٠) انظر: التلميح ١٥٢/٢
(١١) انظر: الأصول ٤٢٧/٢
(١٢) انظر: الانصار ص ٢٨٨ - ٢٩٠
(١٣) انظر: الحصص ص ١٣٢
(١٤) انظر: شرح الرماني ١٤١/٤
(١٥) انظر: تقرب ص ٣٤٥
(١٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٣/٢-٤١٤
(١٧) انظر: شرح التسهيل للمروذي ص ٣٥٥، وتوطيع المقاصد ٣٢٢/٤
(١٨) انظر: ارباع مالك ٣٦٤/٤

وابن عقيل^{١١}، وحالد الأزهرى^{١٢}.

ولم يتقش أحدٌ من هؤلاء الاعتراض لسيبويه إلا بن ولاد فإنه رده
ثلاثة أمور^{١٣}.

الأمر الأول: أن لعترضين اجروا ثالث ثلاثة عشر ونحوه وصعوا أربع ثلاثة
عشر، وما أشبه، محتجين بالمنع بأن اسم الفاعل لا يُبنى من كلتين،
وهذا الاحتجاج يُلزمهم منع ثالث ثلاثة عشرًا ونحوه؛ لأنَّ ثالثًا مبيِّنٌ
من ثلاثة عشرًا.

والأمر الثاني: أن اسم الفاعل في أربع عشر ثلاثة عشرًا، وما شبهه لم يُبنَ
من كلمتين، وإنما بُني من لَيْفٍ فقط.

والأمر الثالث: أن متعهم بـاء اسم الفاعل من كلمتين تحكُّمٌ بغير علة.
والرأي الثالث: ما ذهب إليه الصيرفي، وهو جواز تبعض اسم بفعل اشتق
من العدد مع لأعداد المركبة؛ لإفادة التصيير بدون قيد، فيجوز إضافته
إلى ما بعده، واعلمه^{١٤}.

ويشهد لهذا المنصب ما سَمِعَ عن بعض العرب، وهو قولهم (أرعت اثلاثة
عشرًا أي رددتهم أربعة عشر^{١٥}، وحكاية الفراء عن بعض العرب أنهم
قالوا (معني عشرة فأجلتهن لي) أي صيرهنَّ أحد عشر^{١٦}، فصاعوا فعلاً
من (أربعة عشرًا) وأحد عشرًا.

وهذا الرأي ردٌّ على من زعم أن الحويص لمعربين محضون على
وجوب الإضافة^{١٧}.

(١١) نظر المسند ٩٨/٢.

(١٢) انظر شرح التصريح ٢٧٨/٢.

(١٣) انظر الانصار من ٢٨٨-٢٩٠.

(١٤) انظر نبصرة ٤٩٢/٦.

(١٥) انظر الارتشاد ٢٧٤/٦، والمسند ٩٩/٢.

(١٦) انظر إصلاح الخلق من ٣٠٠ والارتشاد ٣٧١/٦.

(١٧) منهم ابن هشام في أوضح لسالك ٢٦٤/٤، والأزهري في شرح التصريح ٢٧٨/٢.

وبالجملة فإن سيديويه في هذه المسألة قد حالف منهجه لبحرّي ودلت أنه مصرّ على أن الخيس عليه - وهو (حامس أربعة، وبحوه يادّز لا تكّد انعرب تكلم به^{١١}، ومصرّ في أكثر من موضع على أن القليل لا يقاس عليه، ومن ذلك قوله: «وقالو (الشُّكُور) كما قالو (الجُحُود)، فيما حد الأكلُ يودّز تُحفظ عن عرب، ولا يقاس عليها»^{١٢}، وقوله: «فاستحسن من هذا ما استحسنّت عرب، وأجزء كما أحارثه»^{١٣} وقوله: «وزعم يونس أنه سمع عربيّاً يقول: ضرب من ماء، وهذا بعيد لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم باسّ كثير»^{١٤}.

(١١) انظر الكتاب ٥٦١/٣

(١٢) انصر السابق ٨٧٤

(١٣) انصر السابق ٦٩٧/٢

(١٤) انصر السابق ٤١٩/٢، وانظر مزيداً من النصوص في تدارس سيديويه ص ٣٠-٣٢.

المسألة (٧٣)

العدد:

علة تدكيو (عشر) مع المعدود المذكور
في حال التركيب وتثنيته في حال الإفراد

من لثبت أن العشرة -إذا استعملت مفردة- تُذكر مع المؤنث، وتؤنث مع
مذكر، فيقال: (عشر ساء)، و(عشرة رجال)
أمّا إذا استعملت مركبة فإنها تذكر مع لمذكر، وتؤنث مع مؤنث، بقدرته (ثلاثة
عشر رجلاً)، و(ثلاث عشرة امرأة).
وقد عُلِّل سيبويه تدكير (عشر) مع معدود المذكر في حال التركيب، بثبوتها في
حال الإفراد بأنّ لشيء قد يكون له بناء في حال، فيؤدّ نقل إلى موضع آخر تغيير
ساؤه، إذا يقول: «ومد يكون يفظ له بناء في حال، فإذا تنقل عن تلك الحال تغير
ساؤه، فمن ذلك تغييرهم الاسم في (الإضافة، فإسوا في الألقاب، ألقبي...)»
ويُفهم من هذا أنّ (عشر) عبده ليس معدوداً من (عشره)، وإنما هو
بناء آخر^(١).

الاعتراض وعناقشته:

رد المبرد -كما جاء في (شرح السيراني)- ما قاله سيبويه، وذهب إلى أنّ إنهاء
من (عشرة) قد حدثت في نحو (ثلاثة عشر رجلاً): لئلا يحتج تأنيث^٢
ولم أجد هذا الاعتراض تصريحاً فيما رفعت عليه من كتب المبرد، غير أنه نص
في (المقتضب) على أن بناء قد حدثت من (عشرة) إذا ركبت^٣، وكان المعدود مذكراً؛
لكي لا يحتج تأنيث في اسم واحد، حيث يقول: «أمّا تغييرهم (عشر) عن قولك:
(عشرة)، فيما دك نصرفها عن وجهها، ولكم أنت لها، انت للمذكر، كما كنت

(١) الكتاب ٥٥٨/٣

(٢) انظر شرح السيراني ١٢٠٦ (مصورة جامعة الملك سعود)، والكت ٩٨٥/٢

(٣) انظر: شرح السيراني ١٢٠٦ (مصورة جامعة الملك سعود)، ومد نقله الأعمى في الكت ٩٨٥/٢
بتصرف قليل

مشبهها في (ثلاثة)، و(أربعة)، فتقول: (ثلاثة عشر رجلاً)، و(أربعة عشر رجلاً)، و(خمس عشرة أسباً)، ولم تثبت في (عشر) هاء، وهي للمذكر؛ لأنك عدت الهاء في الاسم الأول، وهما اسم واحد، فلا تدخل تانيثاً على تانيث، كـ لا تقوى: احمرامة، ولا اصقراة^(١).

وقد صحح السيري قول سيويه معتجاً بأمريه:
أحدهما أن بعض العرب يقولون: (هذه تسعة عشرة)، و(ثلاثة عشرة)، فيدخلون تاء التانيث في الاسم ليدل على حصول اسم واحد، وهذا جمع من تأنيث في نطق واحد.

والآخر: أنهم يقولون في المؤنث: (ثلاث عشرة)، عند التركيب، و(عشر) عند الإفراد، ويقولون: (عشيرة)، بكسر الشين عند التركيب، ولا يفعلون ذلك عند الإفراد، فنعيرهم (عشرة) للمؤنث دليل على تغيير (عشر) للمذكر^(٢).

(١) المنضوب ١٩٠/٢

(٢) انظر شرح السيرافي ١٢٦ (مصر: جامعة الملك سعود)، وقد نقل لأعلم كلام السيرافي، ولم نشره.
انظر المكت ٩٨٥/٢

المسألة (٧٤)

المظاهر :

مصدر (افعل) المضموز اللام

ينقسم (افعل) بالنظر إلى لامة ثلاثة أقسام صحيحة، ومعتلاً، ومهمزاً
 بالصحيح يأتي مصدره على (افعل) سطراد نحو (أخرج تحريجاً)، وقد جاء
 على (افعل) نحو (حزب فخرية)
 أت المعتل فيجب أن يكون مصدره على (تفعلة) نحو (التي تليقة) بعدد ياء
 (التعيل)، وحلبي كـ، عوضاً عنها؛ وذلك لثلاث تجميع ياءان في أطرف^١
 وأما المضموز مظاهر كلام سمييه كما قرّر الميرد^٢، والرّمي^٣ والرضي^٤
 وس عليل^٥ آت كالمعتل لا يجي، مصدره ياء على (تفعلة)، إذ يقول: «وما
 عزيت تفرية» وتعرّوها، فلا يجوز الحدف به، ولا سما شبهه، لأنهم لا يعيرون
 ساء، في شيء من نبات اليا، والواو متّهما فيه في موضع اللام صحيحتين، وقد
 يحيى في لأول نحو (الإخوان)، والاشجود ونحوه^٦، ولا يجوز الحدف بـأ في
 نجرية، (وتهينة)، وتقديرهما: اتجرعة، وتهينة^٧؛ لأنهم الحرفان بأحتهما من
 سات اليا، والواو، كما الحقوا (أرأيت، بأفئت، حين قالوا (أرئت))^٨

(١) انظر: الكتاب ٨٣/٤، والمشاخ في الصرف ص ٩٤، وشرح المعص ٥٨/٩، وشرح الكافية الشافية
 ٢٢٣٧/٤-٢٢٣٨، وتوضيح للتأصيل ٣٢/٣

(٢) انظر شرح السيراني ١١٥١/٩ و١٠٠/٥، ولم أجد ذلك فيما وقعت عليه من كتب الميرد

(٣) انظر: شرح الرمي ٢٥٩/٤ ب

(٤) انظر: شرح الشافية ١٦٤/٦

(٥) انظر، المسند ١٣٦/٢

(٦) يريد مصدر (أفعل) المعتل العين.

(٧) من عادة التجويس التعبير عن الهمزة بالعين، انظر أمصاف ١٥١-٩٧/٣، وانظر ما كتبه الشيخ
 محمد عبيدة في: لكتيب ٢٧٩/١، هامش رقم (٢).

(٨) الكتاب ٨٣/٤

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي^(١١) المبرد رَدَّ على سيبويه، وذهب إلى أنَّ مجيء مصدر (فَقَلَ) المهموز اللام على اتعجيل، أكثر وجود، محججاً بأن ذلك قول أبي زيد الأنصاري، وسائر النحويين^(١٢)

وقد تبع جمهور النحويين المبردة، فأجازو مجيء مصدر (فَقَلَ) المهموز على اتعجيل،^(١٣) أمَّا مذهب إليه سيبويه فلا أعدهم أحداً جد به إلا الشلويس^(١٤) ويشهد صحة مذهب الجمهور الأمور الآتية.

الأول: أنهم نقلوا ما أجازوه عن العرب^(١٥)

والثاني أنَّ العلة التي منعت مجيء مصدر (فَقَلَ) لمعتلَّ اللام على اتعجيل، وهي اجتماع الياءين في الطرف - غير متحققة في المهموز.

والثالث: ما ذكره الرَّمْضِي، وهو أنَّ لهمة قد صحَّت في نحو (حطينة) و(مقرونة) مع أنها متعرجة، وقلها حرف علة، فكذلك تصح في (تعجيل) مصدر (فَقَلَ) المهموز اللام نحو (تَحْطِيط)، و(تَهْيِيط)^(١٦).

وقد بقي لقول: إنَّ لسيري مدَّ أول كلام سيبويه تأويلاً يحالف مذهبهم المبردة. إذ يقول: «الذي عمدي أنَّ سيبويه لم يرد ما قاله أبو عباس من الإبان بالمصدر على التمام، وإنما أراد أنه لا يجوز حذف الهاء من النقص من (تَقْلَعَة)، فك جاء في (إقام)، لا تقول (جرَّته ثعرباً)، و(هشَّته نهشاً)، واندليس عسى ذلك أنَّ سيبويه كان في باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين^(١٧) - وبيَّنتُ

(١١) انظر شرح السيرافي ١/١٥٩، و١/١٠٠، وانظر أيضاً: المخصص ١٤/١٨٩، ولم أجد لاعتراضه فيما وقت عليه من كتب المبردة.

(١٢) انظر مثلاً: شرح السيرافي ١/١٥٩، وشرح الرمضاني ٤/٢٥٩، وشرح المفصل ٦/٥٨٨، وشرح السبيل ٣/٤٧٢، وشرح الشاذلي ١/١٦٤، والارشاف ١/٢٢٧، وتوجيه المقاصد ٣/٢٢-٢٩، وأوضح مسائل ٣/٢٣٨، وساعد ٢/٢٢٦، رشده العبد ٢/٨٦١، وشرح الأنحوي ٢/٣٢١.

٣. انظر ساعد ٢/٢٢٦، ومجد ذلك في كتابي الشربس الترخفة وشرح مقدمة الجريه الكبير.

(١٤) انظر: شرح سيبوي ٥/١٠٠، م والمخصص ١٤/١٨٩، وشرح الشاذلي ١/١٦٤، والارشاف ١/٢٢٧، وساعد ٢/٢٢٦.

٥. انظر، شرح الرمضاني ٤/٢٥٩.

تثنية) ^(١)، ولو كان ذلك لا يجوز عنده ما استعمله ^(٢) وتأول السير في حيف أرى بعيداً لا يأتي.
 أولاً: أن سيويه ذكر أن مصدر معتل لا يأتي إلا على (تفعلة)، ثم نص على
 أنهم الحقوا المهور بالمعتل
 ثانياً: أن مراده بالهدف -ها- ليس حذف التاء من (تفعلة)، وإنما يريد
 مجيء المصدر على (تفعيل) من غير تاء، ويؤكد هذا أنه قال: «وقد
 يحىء [أي: الحذف] في الأول نحو (الإحواذ)، و(الاستحواذ)»، فهذا
 المصدران جأما على التمام، ولو كان يريد حذف التاء من (تفعلة) لقال:
 وقد يجيء في الأول نحو (إقام الصلاة)، ويؤكد ذلك أيضاً تعيُّله عند
 جواز لهدف بأن العرب لا يعيشون بالياء في شيء من بلاد لواء أو
 الروا مثلاً، وفيه في موضع بلام غير مُعْتَلِّس، نداء التي بقصد ياء
 (تفعيل) لرثمة.
 ثالثاً: أن بيان كلامه لا يحتمل إلا ما فهمه المبرد؛ وذلك لأنه عثر باللفظ
 التي ذكرها عند حديثه عن مصدر المعتل، كما أن كلمة (أيضاً) في قوله
 -بعد حديثه عن مصدر المعتل- «ولا يجوز لهدف -أيضاً- في (انحرنة)»
 تؤكد أنه يريد جعل المهور كالمعتل.
 رابعاً: أن استدلال السيراني بامتنان الذي ذكره سيويه في أول الكتاب، ليس
 سبباً كافياً لحمل النص على خلاف ظاهره؛ لأنَّ لعدم قد يُخالف عند
 التشييل لمسألة ما ما قرره في موضع آخر، ويرجع هذا -أيضاً- تبعاً
 لموضعين، فمثال في أول (الكتاب)، والنص المذكور في رده الأخير

(١) انظر الكتاب ٤٢٨، ومال سيويه كمالاً إلى أن هذا نصيباً.

(٢) شرح السيراني ١/٥، وقد سبب ابن سيده في: المخصص ١٤/١٨٩ عند النص سهواً أن ليس على
 الفارسي، كما سيده الأقدم إلى بعض النحويين، حتى لا يبين اختصاره شرح السيراني، انظر الكتاب

المُعَاذِلَةُ (٧٥)

المصادر:

عَلَّةُ رِيَادَةِ الْمِيَرِ فِي (مُعَاذِلَةِ) مَصْدَرِ (فَاعِلَةٍ)

قال سيبويه في (باب مصادر ما لحقته لزومه من الفعل من بث الثلاثة) «وَأَمَّا (فَاعِلَتُ)، فَإِنَّ مَصْدَرَ مِنْهُ أَنْتَ لَا يَكْسُرُ أَمَّا (مُعَاذِلَةُ)، وَجَعَلُوا أَيْمَ عَوْضًا مِنْ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ أَوَّلِ حَرْفِ مِنْهُ، وَإِنْهَا عَوْضٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ، وَهَذَا قَوْلُهُ: (جَالَسَهُ مُجَالَسَةً)، وَ(فَاعِلَتُهُ مُعَاذِلَةً)، ... وَجَاءَ كَالْمَعْمُولِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَمْعُومٌ، وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا هَذَا فَقَالُوا: جَاءَتْ مُحَالِفَةً الْأَصْلِ كَمَا (فَاعِلَتُ)، وَجَاءَتْ كَمَا (نَحْيِ، الْمَفْعَلُ) مَصْدَرًا، وَ(الْمَفْعَلَةُ)، لَا تَنْهَمُ أَرْمُوهَا الْهَاءُ لَمَّا قُرِئَ مِنَ الْأَلْفِ أَنْتَ فِي (فَيْتَالٍ)، وَهُوَ الْأَصْلُ»^(١).

يَقَرُّ سَبِيحٌ فِي هَذَا النَّصِّ مَا يَأْتِي

أولاً: أَنَّ مَصْدَرَ (فَاعِلِ) الْمَطْرُودَ دَائِمًا هُوَ (مُعَاذِلَةُ).

ثانياً: أَنَّ لِمِمَّ زِيدَتْ عَوْضًا مِنْ تَغْيِيرِ مَوْجِ الْأَلْفِ، مَبْعَدٌ أَنَّ كَانَتْ ثَبِيَّةً فِي (فَاعِلِ) صَارَتْ ثَالِثَةً فِي (مُعَاذِلَةِ)، وَهَذَا تَفْسِيرُ الرَّمَاسِيِّ لِقَوْلِ سَبِيحٍ: «وَجَعَلُوا أَيْمَ عَوْضًا مِنْ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ أَوَّلِ حَرْفٍ مِنْهُ»^(٢).

وسأنتي أَنَّ المبرد، وابن ولّاد، والسيراجي يوجهون هذه العبارة على غير ما ذكرته.

ثالثاً: أَنَّ التاء زِيدَتْ فِي آخِرِ (مُعَاذِلَةِ) عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ أَلْفِ (فَاعِلِ)، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْأَصْلِيُّ لـ(فَاعِلٍ)، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَ آخِرِ حَرْفٍ»، وَقَوْلُهُ: «لَا أَنْهَمُ أَرْمُوهَا الْهَاءُ لَمَّا قُرِئَ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي فِي (فَيْتَالٍ)، وَهُوَ الْأَصْلُ».

رابعاً: أَنَّ (مُعَاذِلَةَ) جَاءَ عَلَى صَوَرِ اسْمِ الْمَفْعُومِ مِنْ (فَاعِلِ) وَهُوَ (مُعَاذِلُ)؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَفْعُومٌ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَجَاءَ كَالْمَعْمُولِ».

(١) الكتاب ٤ / ٨.

(٢) انظر شرح الرماسي ٢٥٧/٤.

لأن المصدر معصوم»

حاصلاً. أن الأصل في مصدر ما فوق ثلاثي أن يكون قبل آخرها ألف، نحو
 (أفعل)، و(تفعّل)، و(تفعّل)، و(تفعّل)، و(تفعّل)، و(تفعّل)، و(تفعّل)، و(تفعّل)،
 مصدر (أفعل)، انشائي مخالفاً له، وهذا معنى قوله: «وأما الذين قالوا
 هذا قد لواء: جاءت مخالفة الأصل كما (أفعلت)»

وتحتسب هذه العبارة وجهة أقرب - في نظري - مما تقدّم وإن كان مخالفاً
 له في طائفة (ابولاق)، (أشرح سيرياني، ١٠٠) وهو أن يكون (أفعلت)
 مصروطاً حكماً، (أفعلت): وذلك لأن (أفعل)، و(أفعل) من شدة
 في وجهين:

أحدهما: أن كليهما رباعي بالزيادة

والأخرى: أن مصدر (أفعل) - وهو (التفعّل) - مخالف للأصل في مصادر غير
 الثلاثي، كما أن (مفاعلة) مخالف لذلك الأصل^١

أما (أفعل) الثلاثي المجرد فخرج من هذا الأصل، ومصادره «غير معطوف
 عليها بقياس، وبما يُنتهى فيها إلى السماع»^٢

سأدّاء: أن (مفعلة) تظانر من مصادر مبدوءة بالميم، وقد تختم بالتاء، وهي
 المصدر ايمية، وهذا معنى قوله: «وجاءت كما يحيى (المفعّل) مصدراً،
 و(المفعلة)»

الاعتراض ومناقشته:

يهم السيرياني من عبارة (الكتاب)، «وجعلوا ايم عوصاً من الألف ثني بعد
 أول حرف منه» أن يسويه يذهب إلى أن الميم في (مفعلة) عوص من ألف (أفعل)،
 بعد حذفها، وبقي على هذا لفهم عتراضه، فقال «كلام سيرياني في هذا محتلّ، وقد
 أنكر، وذلك أنه جعل ايم عوصاً من الألف ثني بعد أول حرف منه وذلك عند

(١) انظر الكتاب ٢٤٣/٢ (ابولاق)، وشرح السيرياني ٩٨/٤.

(٢) انظر المنتخب ٩٨/٢-٩٩.

(٣) انظر الأعمال بشرطتني ٦٢/٦.

لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في (مُعَاذَة)، ألا ترى أنك تصور (قَاتَلْتُ)، وبعد الصاد ألف رائدة، وتقول: (مُعَاذَة) في المصدر، وبعد ثاقب ألف رائدة والألف موجودة في المصدر وفعل، فكيف تكون اليم عوضاً عن الألف، والألف لم تنهب؟^(١)

والسيرافي - هـ - متأثر بالمبرد في (مسائل لفظية)^(٢).

والذي قاده إلى هذا الاعتراض هو تمسكهم بنظر ابن، وعدم اتعني فيه وقد اجتهد ابن ولأد في ردّ اعتراض المبرد مذهب إلى أن مراد سيويه هو أن اليم في (مُعَاذَة) ليست عوضاً عن ذهب ألف (فَعَلَ) في المصدر الآخر، وهو (الفعال)^(٣).

ولا أرى هذا تأويل إلا مجانباً للصواب؛ لأنه يؤدي إلى لوقوع في خطيئ لا يقع فيها مثل سيويه.

أحدهما - الجمع بين المعوض والمعوّض عنه فالمعوّض هو اليم والمعوّض عنه هو ألف (فَعَلَ)، وكلاهما موجود في (مُعَاذَة).

والآخر: التعويض في غير الكلمة التي جاء الحذف فيها.

وانعني ما ذهب إليه الرّماني - كما تقدّم - وهو أن سيويه أراد أن العرب زدوا اليم عوضاً عن تغيير موقع ألف (فَعَلَ).

والعرب قد تعوّض عند تغيير الموقع، كما يعوّض عند الحذف، ومن ذلك زيادتهم السّين في (أَسْطَاح) عوضاً عن نقل حركة العين إلى ابعاء.

(١) شرح السجستاني ١٨٨/٤، وقد نقله الأعلام بضمه ود يُشر إلى السيرافي، سفر الكت ٢/ ٩٦.

(٢) انظر لانتصار ص ٣٠٣، ونظر أيضاً العبدانص ٢/ ٤٧٧.

(٣) انظر المصدر السابق ص ٣٠٤.

(٤) انظر الكتاب ٢٥/١، بحر الصائغة ١٩٩/١ ٢٠٢، ومشور الفوائد ص ٤٣.

المسألة (٧٦)

اسم الفاعل:

عطف ما خلا من (أل) على الاسم المقتون بها
المضاف إليه اسم الفاعل المحلّي بها

لنعطف على لاسم مقرر بـ(أل) مضاف إليه اسم الفاعل المحلّي بها
أربع صور

الأولى: أن يكون المعطوف مقترناً بـ(أل)، نحو (جاء بصوت الفلام والحاربه)،
وهذه الصورة جائزة باتفاق^١

والثانية: أن يكون المعطوف مضافاً إلى ما اقترن بـ(أل)، نحو (جاء لطائف
العم وأدب الأبرار)، وهذه -أيضاً- جائزة بإجماع السحريين^٢

والثالثة: أن يكون المعطوف مضاف إلى ضمير ما اقترن بـ(أل)، نحو (جاء
لمشري الساقه ونصيلها)، وقد نُقِلَ الإجماع على جواز هذه الصورة^٣،
وذكر المرادي أن المبرد يمتنعها^٤، وهو محالف لما في (المقتضب)
كما سيأتي.

والرابعة: أن يكون المعطوف محروفاً من أل، وغير مضاف إلى ما تقدّم، وهذه
الصورة هي موضوع مسألة الاعتراض لسيبويه، كما سيأتي بعد
ذكر رأيه.

(١) انظر: شرح التسهيل لأبي مالك ٨٦٧-٨٧، وشرح التسهيل للمرادي ص ٢٩٩

(٢) انظر شرح السري ١٣٥٧/١ (نسخة دار الكتب المصرية - دت الرقم ١٣٦، وشرح التسهيل لأبي
مالك ٨٧/٣

وسب السحري في النسخة المذكورة ١٤٤/١ إلى سيبويه مع هذه الصورة، وقد يحالف طاهر ما
في الكتاب ١٨٢/١؛ إذ تشهد سيبويه بـ(أل) في قوله، ثم ينهم منه أنه يحمل البيت
على طاهر، لوافق بهذه الصورة

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ص ٣٩٩، وانظر -أيضاً- نهج ٤٨/٢

واق سيوييه:

نسب جمهور النحويين^(١) إلى سيوييه أنه يجير لصورة انتقاصه، وأنه سحج^(٢) لذلك بقول الأعشى:

«واصب المنة الهجان وعبيدها عوداً ترجي بينها أطمالها»^(٣).

وقد فهموا هذا من قول سيوييه: «ومن قال (هذا لضارب لرجل، كن: امر لضارب الرجل وعبد الله)، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى: الواصب المنة الهجان وعبيدها عوداً ترجي بينها أطمالها»^(٤).

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيري بعد أن نسب إلى سيوييه ما تقدم - أن بعض المحالين لسيوييه رة احتجاجه بسبب لأعشى: لأن المعطوف فيه «ومر اعبيدها» مضاف إلى ضمير ما فيه (أل، وهو المنة) - وليس كمنعطف لمجرد من (أل)، وإضافة إلى ما فيه (أل)، أو إلى ضميره^(٥).

وقد تُسبب هذا الاعتراض إلى الميزد^(٦)، وليس له نص بقي من كتبه ردًا على

(١) انظر - مثلاً - الأصل: ٨/٢، وشرح السيرافي ١٢٥٧/١ (نسخة دار الكتب، ذات الرقم ١٣٦ شعراء)، وشرح المقدمته الجرونية الكبير ٨٨٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢، وشرح التسهيل للمراعي ص ٤٠٠.

(٢) هو صيمون بن قيس بن جندب بن شراحيل بن عوف بن سعد بن حبيصة بن قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل، أقيم بصيرة أدرك الإسلام، ولم يسجد، انظر: الشعر والشعراء ٢٥٧/١-٢٦٦، والحرارة ١٧٥/١-٧٨.

(٣) انظر البيت بهذه الرواية في: الكتاب ١٨٣/١، والمقتضب ١٦٢/٤-١٦٣، والأصل ٨/٢، والحرارة ٢٥٦/٤، ورواية الديوان ص ٢٥٨.

الواصب منة الهجان وعبيدها عوداً ترجي خلفها أطمالها
والهجنان الأصيل البصر، وعوداً حال من (الهجان)، وهو جمع (هاند)، كـ (حائل)، و (حور)، والعائد
الساقطة الحبيشة نتاج قبل أن ترقى خمس عشرة ليلة، انظر: الحرارة ٢٥٧/٤.

(٤) الكتاب ١٨٢/١-١٨٣.

(٥) انظر، شرح السيرافي ١٢٥٧/١ (نسخة دار الكتب المصرية، ذات الرقم ١٣٦ شعراء)، وقد نقله الأعمى في
الكت ٢٩٧/١، وانظر: تعصيل عين النعب ٩١/١.

(٦) انظر: الأصل ٨/٢، ونسب ١٠٠/٢، والحرارة ٢٥٦/٤.

سيبويه في هذه المسألة، بيد أنه في (المقتضب) تشد است، وعمل الحرر بن المعطوف
يُعتبر فيه م لا يُقْتَضَرُ في المعطوف عليه، وقدر م في البيت بـ (أوهب عندها)، اد
يقول، «وبن قال قائلٌ م بأك جررت (عندها)، ربما نضالٌ في هذا الباب إلى م
فيه لآلف واللام تشبيهاً بـ (الحسن الوجه)، وأنت لا يجوز أن تقول، (لوهب مائة
ويوهب عندها) فاما حذ هذا في المعطوف على تقدير (أوهب عندها)، كما جاز
(رب رجل وأخيه)، وأنت لا تقول: (رأى أخيه)، ولكنه على تقدير (أخ به)، ومثل
ذلك (أكل شاة وسحلها بدمهم)، وأنت لا تقول: (أكل سخلتها) ، ولكنه على تقدير
بني حترتك به»^١

وقد وقف الحويون من هذا الاعتراض موقفين -بعد أن تحقق عندهم أن
مذهب سيبويه الجواز-

الموقف الأول: لا تنصير لسيبويه، وهذا ما ذهب إليه الأعلام، إذ يرى أن سيبويه

لم يشهد بالبيت للصورة التي أجازها، وإنما أوردته على أنه ما جاء

فيه انعطاف بالجر على ما أضيف إليه سم الفاعل المقترن بـ (أل)^٢

والموقف الثاني: الانتصار لمعتصر، وهذا مذهب ابن سراج^٣، وابن

أبي الربيع^٤.

ولدي أنه أن سيبويه ليس له نص في هذه المسألة، ولا دليل في تشيذه بـ (هو

الصاربُ لرجلٍ وعبدٍ لهما؛ لأن (عبد) -وهو المعطوف- مضافٌ إلى م فيه (ل)،

ويُحتملُ أيضاً- ألا يكون سيبويه قد قصد به العلم، وإنما أَراد الصفة بعالية، وهذا

قول الرماني^٥، أو الجنس، وهو قول الصقار^٦.

(١) لم يجوز ذلك: لأن (رب) لا تصل في المعارف: انظر: البسيط ٣١١/١

(٢) لم يجوز ذلك: لأن (أكل) في بحر هاء، المثال لا تصاب إلا إلى التكرات، نهر البسيط ٣١١/١

(٣) مقتضب ١٦٤/٤

(٤) انظر: تحصيل عين النحوي ٩٤/١

(٥) انظر: الأصول ٣٠٨/٢

(٦) انظر: البسيط ١٠٤/٢

(٧) انظر شرح الرماني ٥٧٢/٢ ب ٥٨٠

(٨) انظر شرح الصقار ٢١١/١ سم

ومن هنا ينبغي أن الاعتراض منصرف؛ لأن ما يبي عليه غير صحيح
هذا عن الاعتراض، أما مسألة عطف ما حلا من (أل) بالحر على اسم
المقترون به المضاف إليه سم الفعل المحقق بالألف واللام، نحو (هد) الصارب الرجل
وزيدا فمبها منعبان:

الأول: الجواز، وهو مذهب المالكي، وحجته أن ذلك ورد عن العرب^(١)
والثاني: المح، وهو مذهب جماعة منهم ابن سراج^(٢)، وابن مالك^(٣)، وابن أبي
الربيع^(٤)، ونقل عن المبرد^(٥)
ويشهد لمذهبنا زني أمان:

أحدهما: أنه حكى ذلك عن العرب، ومن نقل حجة على من لم ينقل.
والآخر: أنه جاز ذلك - وإن لم تجر إصاحته اسم لفعل المقترون بـ (أل) إلى مجرد
مبها^(٦) - لأنه قد يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه^(٧).

(١) انظر الأصول ٨٨٢/٣

(٢) انظر انصاف السامع.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٧٢/٣

(٤) انظر المحيط ٣/٣، ١٠٠٤-١٠٠٥

(٥) انظر الأصول ٣٠٨/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧٢/٣، والبيط ١٠٠٤/٢، وشرح تسهيل
للمبردي ص ٤٠٠

(٦) هذا مذهب الجمهور، ونقل عن الفراء الجواز إذا كان اسم الفاعل للحال أو الاستقبال، وإضاف إلى
معرفة، انظر الهمع ٤٨٢/٢، والأشبه والنظائر ٣٩٩/١

(٧) انظر الشعرية والتذكرة ١٤٢٢/١-١٤٤٤، وشرح اللامعة الجرونية الكبير ٨٨٢/٢ والأشبه والنظائر
٣٩٩/١

المسألة (٧٧)

صيغ المبالغة:

تعدي (فعل) و(تَعِيل)

أجاز سيبويه -على قلة- تعدي صيغتي (فعل) و(تَعِيل) لمعنيين عن سه
 الفعل؛ لقصد المبالغة^١، واستشهد بثلاثة أبيات.
 البيت الأول شاهد لإعس (فعل)، وهو قول لبيد^٢:
 أَوْ مِسْحَلٌ شَنَجَ عِصَادَةَ سَنَجٍ يَتَرَاهُ نَكَتٌ لَهُ وَكَلُومٌ
 ولشاهد نصب (عَصَادَة) مفعولاً به لـ (شَنَج) المعدول عن (شأنج).
 والبيت الثاني شاهد أيضاً -لتعدي (فعل)، وهو قول لشعر^٣:
 خَيْرُ أَمْرٍ لَا تُحَاتُ وَأَمْرٌ مَا لَيْسَ شُنَجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

[١] انظر الكتاب ١١٠/١.

[٢] انظر ديوانه ص ١٥٤، وفيه (سَنَج) مذكور (شَنَج) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٨٩، ولانصار
 ص ٣٨، وشرح السيرافي ٢٢٤/١ ب، وشرح الرماني ٢٤١/٣، وشرح الصغار ١١٥٢/١، وشرح الجسر
 ٥٦٢/١، والحرابة ١٦٩/٨.ونسب إلى ابن أحمر في الكتاب ١١٢/١ وتعصيل عين الذهب ٥٧/١، وشرح عيون كتاب سيبويه
 ص ٧٨، وشرح المعصّل ٧٢/٦.والمسجل، حصار الوحش، والشج: للملازم، والعصادة: القوائم والسموح؛ الأثران نظوية والسراة: على
 الشيء، والذهب: الأثر والكلوم: الجراح.

انظر: تعصيل عين ذهب ٥٧/١-٥٨، وانظر ١٧٠/٨، وقبل الشاهد:

حَرٌّ أَطَرَّ بِهَا السَّخَاؤُ كَأَنَّهُ بَعْدَ الْكَلَالِ مَسْلُومٌ مَحْرُومٌ

فالشاعر يشبه ناقته -بعد كلالها وضجورها- بمحل عاتج قد حُيِسَ عن الضراب، أو صاري ملازم جب
 أن سمح. انظر الخزانة ١٧٠/٨.

[٣] يختلف في قائله، وسيأتي ذلك عند الحديث عن الاعتراض وماقشته، وانظر البيت في الكتاب

١١٢/١، والمقتضب ١١٥/٢، والجمل ص ٩٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٨٩، وشرح السيرافي

١٢٢٥/١، وشرح الرماني ١٤١/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٩/١، وتعصيل عين الذهب

٥٨٨/١، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٩، والعن ص ١٣١، وشرح المعصّل ٧١/٦، وشرح الجمل

٥٦٢/١، وشرح التسهيل ٨٩/٣، وشرح الكافية ٢٠٢/٢، ونسيط ١٠٥٨/٢، وتوجيه المقاصد

٢٢/٣، والحرابة ١٦٩/٨.

وموضع الشاهد (خَيْرُ أُمُورًا)، إذ نصب (أُمُورًا) بـ(اخْتَرَا) المفعول عن (أحد)،
 والبيت الثالث شاهد لتعدي (أَعْيَل)، وهو قولٌ ساعدة بن حُويَّة^(١)
 حتى شأها كَلَيْلٌ مَوْهِنًا عَيْلٌ بِأَثَرِ طَرَفِهَا وَبَتَ اللَّيْلُ لَمْ تَنَمْ
 ووجه الاستشهاد نصب (أُمُورًا) مفعولاً به ساكن (أَعْيَل) اسعدون عن (مُكَلِّ)، أو
 (مُكَلِّل)،^(٢)

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي^(٣) أن المحوسس جالغوا سيبريه، فسعو تعلي (عمل)، و(أَعْيَل)،
 محتجّين بأنهم صيغتان مبيّتان للصفاء الملازمة بلذات كـ(شريف، ورجوه، ونُكرو
 حتجاج سيبريه بالآيات المتقدمة، فأما البيت الأول -وهو أَوْ مَسْجُلٌ شَجَّ عَصَاةَ
 سَحَجٍ (أ) فذهبوا إلى أنّ (عَصَاةَ) فيه متصّبة على ظرفية، لا على لمفعول به،
 ومراد الشاعر تشبيه ناقته بحمارٍ لارم بعة أتر، أو يسرة أتر
 وأما البيت الثاني وهو (خَيْرُ أُمُورًا) - فذكروا أنّه مصوغ، ورود عن
 المدرسي عن الأحفش^(٤) أنه قال: سألني سيبريه عن شاعره في تعدي (اخْتَرَا)، فعمت له
 هذا البيت.

وأما البيت الثالث -وهو (حتى شأها كَلَيْلٌ مَوْهِنًا عَيْلٌ)- فغلطوا سيبريه في
 الاستشهاد به، واحتجوا بأن (الكليل) هو الرق الضعيف، وفعله (كَلَّ)، لا يتعلّى
 وجعلوا (المَوْهِنَ) وهو لساعة من الليل - متصّساً على الظرف؛ لأنّ المعنى شاق هذه

(١) هو ساعدة بن جُرَيْتة أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث بن ثميم بن سعد بن عذيل بن مدركة بن

إلياس بن مضر، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم، وليست له صحيفة، انظر: الخزاعة ٨٧-٨٦/٢

(٢) انظر شرح الصمد المهدلس ١١٩٩/٣، والكتاب ١١٤/١، وملتصّب ١١٤/٢، وشرح آيات سيبريه

بشعاس ص ٩٠، ولانصار ص ٢٨، وشرح السيرافي ٢٤٥/١ وشرح الرماني ١٤١/٢ والبصر،

والندكرة ٧٢٦/١، وتحصيل عيني النصب ٥٨/١ وشرح عيون كتاب سيبريه ص ٤٠، وشرح القصص

٧٢/٦، وشرح الجمل ٥٦٢/١ وشرح النسخ ٨٠/٣، والخزانة ١٥٥/٨ وشأف شاتها ولحمي

وقت من الليل وعيّل، الكثير العمل، انظر: تحصيل عيني النصب ٥٨/١-٥٩

(٣) انظر: شرح السيرافي ١٢٢٥/١ وشرح الصمد ١٥٢/١، وشرح المفصل ٧٣/٦

(٤) انظر: شرح الرماني ١٤١/٢، وشرح الجمل ٥٦٤/١

(٥) سيأتي أن لي سم صاحب القصة حلات

الأثن ذلك البرق بضعف في هذه الساعة من الليل حتى بقها من لموضع لدي
كانت فيه إلى اموضع الذي كان منه الرق^{١١}

هذا ملخص ما نقله السيري عن البحري، وقد سقت المصادر منهم:
المارسي^{١٢}، والريادي^{١٣}، والمبرد^{١٤}، وابن السراج^{١٥}، كما ذكر أبو حيان أن المعتز بن
أكثر البصريين^{١٦}.

وسأستوف أهم ما قرره لمبرد في (مسائل العلط)، والمقتضب) مما لم يذكره
السيري؛ لتكتمل صورة الاعتراض:

أولاً: ذكر في (مسائل العلط) أن (عضدة) في ست ليد متصلة على اتشبه
بالمعول به، إذ يقول: «و(عضدة سمح) إنما هي متصلة تنصب أهر
حسن وجه عبداً، وكان أبو عمرو بن العلاء يرسم أن (عضدة
منشع) ظرف»^{١٧}، وهذا يعني أن (شبيجا) -عده- صفة مشبهة
ثانياً: استدل على أن (فعيلاً) غير متعة بأن هذا الـ، في الأصل إنما هو
لاسم الفاعل من لفعل (افعل) الذي لا يتعدى، مما خرج إنيه من غير
ذلك فمضارع له، ومُلحق به^{١٨}.

ثالثاً: ردة الاحتجاج بأن (فعيلاً) ك(ارجيم) لا يقال إلا لمزكّر منه ذلك، إذ

١١. انظر شرح السيرياني ٢٢٤/١-٢٢٥، ونقله الأعمش في: النكت ٢٤٦/١-٢٤٨، وانظر -أيضاً-: الأصول
١٢٥/١، وشرح الرماني ٤٠/٢-٤١، وشرح أبيات ميبويه لأبي السيرياني ٢٥/١، ٤١٠. وتحصيل
عين الذهب ٥٧/١-٥٨، وشرح عيون كتاب ميبويه ص ٧٨-٨٠، وشرح الصغار ١٥٩/١-١٥٧،
وشرح النقص ٧٢/٦-٧٣، وشرح الجمل ٥٦١/١-٥٦٣، وشرح التسهيل ٨٠/٣-٨١، وشرح الكافية
٢/٢، والبسيط ٥٨/٢ وف بعدها، والعمدة ١٥٥/٨، ١٦٩.

(٢) نظرة شرح الرماني ٤١/٢، والبسيط ١٠٥٨/٢.

(٣) نظرة: الارشاد ١٩٣/٣.

(٤) نظرة: المقتضب ١١٣/٢-١١٦، والانتصار ص ٣٨.

(٥) نظرة: الأصول ١٢٤/١-١٢٥.

(٦) انظر: لارتشاف ١٩٢/٣.

(٧) انظر: الانتصار ص ٣٨.

(٨) انظر: المقتضب ١١٣/٢.

يقول: «هون قال قاتل: أنت لا تقول: (رحيم) إلا لمن كثر ذلك منه ...
 قيل له: نظيره (كريم) لا يقال إلا لمن استمر ذلك فيه، وقد يوجب الاسم
 بكثير لفعل، ولا محري محري لفعل، لأنه ليس باسمه ولكنه مشق،
 فمن ذلك قولك: (رجل صليق، وشرقي، ومسيق، وأنت لا تقول: أهو
 شرقي البحر)، ولكذلك تقول: (للخمر ...)^(١)

رابعاً: ذكر في (مسائل الغلط) أن سيبويه لم يحتج لإعمال (فعل، بشعر، ولا
 غيره)^(٢)، ثم رجع عن هذا في (الكتّيب)، فقال: «واحتج سيبويه بقول
 الشعراء (حتى شأها قليل ضوئاً عَمِلَ ...)، فجعل البيت موضوعاً من
 (فعل)، و(فعل) بقوله (عمل)، و(الليل)، وليس هذا بحجة في واحد
 منهما؛ لأنّ (ضوئاً) ظرف، وليس بمفعول»^(٣).

هذا، وقد احتار جمهور النحويين الحالفين مذهب سيبويه، ومن أبرزهم أبو
 جعفر السجاس^(٤)، وابن ولّاد^(٥)، ولستراي^(٦)، وشرناسي^(٧)، وابن السكّري^(٨)،
 والصيمري^(٩)، والأعلم^(١٠)، وابن نصر القرصني^(١١)، وابن لبيد^(١٢)، والصّكر^(١٣).

(١) انظر الانتصار ص ٣٨-٣٩

(٢) انظر المصدر السابق ص ٢٨

(٣) الكتّيب ١١٤/٢

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه للسجاس ص ٨٩-٩٠.

(٥) انظر: الانتصار ص ٤٠-٤٣

(٦) انظر: شرح الميراثي ٢٢٤/١-٢٢٥

(٧) انظر: شرح الرماني ٤١/٢

(٨) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السكّري ٢٢/١-٢٣ و ٩-٤٠-٤١

(٩) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٢٩/١

(١٠) انظر: تعصب عين الذهب ٥٧/١-٥٩

(١١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٨-٨١

(١٢) انظر: المعلى ص ١٣١

(١٣) انظر: شرح الصّدر ٥١/١-٥٢

وابن حلفاً^١، وابن يعش^٢، وابن عصفور^٣، وابن مالك^٤، وابن بي الربيع^٥،
والمردي^٦، وابن هشام^٧

كما وافقه الحرصي على إعمال الفعل فقط، معتمداً تشبهاً بالفعل
في لور^٨

وأهم ما أثبتته مؤنر سيمويه في إعمال الصيغتين ما يلي.
أولاً إثبات صحة احتجاج سيمويه بالآليات لمقدمة، ذات لبث لأول وهو
(أو مبتحل شج عَصْدَة شَج) ١- فرد أكثرهم حمل نصب (عَصْدَة)
على لظرف بأمرين.

أحدهما: (عَصْدَة) اسم مقوم، والأسماء ما عد سمي لزمان وامكان- لا
تعمل ظرفاً نقاس.

ولآخر: أنها لو جعلت ظرفاً لفسد المعنى لأن الشعر يكون قد شُبّه بقتله
بحذر متقصر في راحة السمع، مهين قد شغفه عصبها ورمحها، وذلك
مناقض لما يريد من وصفه بالعري.

ومتن أثبت هذا السيرافي^٩، وبش^{١٠}، ولأعلم^{١١}، وبنو نصر لقرطبي^{١٢}،

(١) انظر المعاني ١٥٩/٨، ١٦٩.

(٢) انظر شرح المفصل ٧١/٦، ٧٤.

(٣) انظر شرح الحمل ٥٦١/٩-٥٦٤.

(٤) انظر شرح التسهيل ٨٠/٣، ٨٢ وشرح النكاح الشافية ٣٧/٢-١، ١٠٤٠.

(٥) انظر السبب ٥٧/٢-١، ٦٢.

(٦) انظر توضيح المقاصد ٢٢/٣-٢٥.

(٧) انظر أوضح المسالك ٢٢٢/٣، ٢٢٤، وشرح المعجزة البديرة ٩٥/٢.

(٨) انظر شرح السيرافي ٢٢٥/١، وشرح النكاح الشافية ٤٠/٢، ١ ولا تشاهد ١٩٢/٣، وشرح المعجزة
البديرة ٩٦/٢.

(٩) انظر شرح السيرافي ٢٢٤/١، وقد اكتفى السيرافي بالأمر الأول.

(١٠) انظر شرح آليات سيمويه لابن السيرافي ٢٥/١، وقد اكتفى أيضاً بالأمر الأول.

(١١) انظر تحصيل عين الذهب ٥٧/١، وقد اكتفى بالأمر الثاني وأشار بما في أن لأهم في السكت
٢٤٧/١ نادر كلام السيرافي وإليهم.

(١٢) انظر شرح عين كتاب سيمويه ص ٧٩، وقد اكتفى أيضاً بالأمر الثاني.

وانصتار^{١٦}، وابن يعيش^{١٧}، وابن عصفور^{١٨}

كما ردّ بن ولّاد توجيه نص (عضادة) على تشبيه بالمفعول به، محضاً بأن ذلك يوجب أن يكون (اشنّج) صفة مشبهة، والصفة المشبهة لا تعمل إلا فيما كان من سبب الموصوف ثكرة أو معروفاً بالالف واللام، و(عضادة) شنّج، في البيت ليست من سبب الموصوف، وهو (مبتعل)^{١٩}.

وهذا لردّ يفرم المبرد؛ لأنه نصّ في (المقتضب) على أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا فيما كان من سبب، حيث يقرب «بعد باب لصفة لمشبهة بالفعل فيما يعمل فيه، وإنما تعمل فيما كان من سببها»^{٢٠}

ولم يكتب هؤلاء برد تأويل معترضين، وإنما أشتبوا صحة ما حمل سبويه عليه البيت بشاهد آخر، يقول لسيري: «لأن لمحتج عن سبويه: (اشنّج) في معنى لازم، و(العضادة) هي القوائم، وهي لا تكون ظرفاً كأنه ظرف (الإنزاع) موثمة سمعج، كما قال الآخر^{٢١}»:

قالت سُلَيْمَى لست بالعمدي مُدْبِلٌ ماله لا تَلَرَّمُ أَعْفَدُ الْإِيْلُ

فـ(أَعْفَدُ) بمنزلة (عضادة)، وقد نصبها بـ(اللزوم)، و(اشنّج) في معنى ذلك^{٢٢}.

وقد أخذ هذا ابنُ يعيش، فقال: «وأما أسيت الثاني فإن ما ذهب إليه سبويه هو الظاهر، وما ذكره تأويل وذلك أن (اشنّج) في المعنى لازم، والمراد بالعضادة لقوائم وليست ظرفاً، والمراد أنّه لازم عضادة سمعج، وقد جاء عنهم هذا المعنى مُصَرَّحاً به في قول الآخر (قلت سُلَيْمَى ... فـأَعْفَدُ ... هذا بمعنى عضادة شنّج)، وقد نصبها بـ(اللزوم)، و(اشنّج) في معنى ذلك^{٢٣}».

(١٦) انظر شرح الصار ١/١٥٢.

(١٧) انظر شرح الجمل ١/٥٦٢.

(١٨) انظر لانتصار من ٤.

(١٩) مقتضب ١/١٥٨.

(٢٠) هو جبار بن جزء أطو الشنّاج، كما أثبت محقق ديوان الشماخ من ٢٨٩ وما بعدها. وانظر البيهقي منصوبين له في الحواشي ٢/٢٣٩، وغير منسوبيين في معاني الشعر للأستاذاني من ١٨، وشرح السيرافي ١/٢٢٤، وشرح المنصّل ٦/٧٣. وانظر ما كتبه محقق ديوان الشماخ من ٣٩٦-٣٩٨ وأقبل القوي لمصر وهو مشدّد اللام إلا أن الراجز مكتوب للصروقة، وانظر تفسير الرجز في العداة ٢/٢٣٩.

(٢١) شرح السيرافي ١/٢٢٤.

(٢٢) شرح المنصّل ٦/٧٣.

هذا من البيت الأول، وأما البيت الثاني فهو (أخذتُ أمورا...) - فاستطو احتجاج
لمعتزليين لردة بما روي لهاربي عن الأحفش، أو للاحقي ومقتصر من ذلك
بن السيرافي^(١) والصغار^(٢) وبين يعيش^(٣)، وبين عصفور^(٤)، وبين مالك^(٥)، وبين أبي
لريبع^(٦)، والمردي^(٧)

يقول ابن السيرافي: «وقد رعب قوم أن ما يحيى للاحقي حكى أن سيويه سأل
عن شاعر في أعمال الفيل، فعرض له هذا البيت وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا
عن نفسه، ورضي أن يعبر أنه قبل الأمانة، وأنه وُسن على لروية فحار؛ لم يكن
مثله يُقبل قوله، ويُعرض به على ما قد اثبت سيويه، وهذا الرجل أحب أن يتجنب
سأل سيويه سأل عن شيء، فحبر بأنه فعل ما يُبطل الجدل، وثبت عليه عار لأد،
ومن كانت هذه صورته فقد في الحسن أن يسأله سيويه عن شيء»^(٨)

وبرى أبو نصر القرطبي فيما حكاه المازني رأياً حراً، فيقول: «حكى المرء عن
المدرسي أنه قال: أخبرني أبو يحيى اللاحق قال: سألت سيويه عن (فعل) إن كان
يتعنى، فوضعت له هذا البيت - أخذتُ أمورا...، فسقى محمد بن يزيد - حين
قال - فوضعت له هذا البيت - شاعره اللاحق وضعه لذلك، وهذا ضعيف في التأويل،
وكيف يصلح أن ينسب اللاحق إلى نفسه ما يضع منه، ولا يعمل؟! أو كيف يحوز
هذا لتأويل على سيويه، وهو المشهور في دينه، وعلمه، وعقله، وأخذه عن الثقات
لنفس لا ختلان في علمهم وصحة نقلهم؟» وأب أراد اللاحق فوضعت له هذا

(١) هو ابن عبد الحميد بن لاحق الرقاشي، من شعراء العصر العباسي، توفي سنة ٥١٠ هـ، انظر
المرآة ١٧٣/٨

(٢) انظر: شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١/ ٤١

(٣) انظر: شرح الصغار ١/ ١٥٢

(٤) انظر: شرح المنصل ٧٢/٦

(٥) انظر: شرح الجمل ١/ ٥٦٣

(٦) انظر: شرح التمهيل ٣/ ٨١

(٧) انظر: البيضا ٢/ ٥٩

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٢٣/ ٢١

(٩) شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١/ ٤١٠

ليبت، فروثه له»^١

والذي اراد أن ما ذكر عن ماري مطعون فيه؛ لأن هناك اختلافاً فيمن وضع البيت، فمعض المصدر تذكر أنه اللاهقي^٢، وبعضها تنص على أنه الأخفش^٣، وبعضها^٤ يسبب لبيت إلى بن الملقح^٥ ولد يعقوب ابن صلبك. «واختلاف في تسمية هذا الخدعي يُشعر بأنها رواية موضوعة، ووقوع مثل هذا مستبعد، فإن سبويه لم يكن ليجتنب بشاهد لا يثق بالنسبة إلى من يثق بعلمه، ولما يُحمل القدح في بيت المذكور عن أنه من وضع لعاصدين، وتقول لثعنتين»^٦.

وأت البيت لثث، وهو احتسب شاه كليل موهماً ، فافترق فيه سبويه

سبويه فريقين

العريق الأول: يرى أن سبويه أورد شاهداً لإعمال (فعليل)، وهذا رأي أكثرهم^٧، وقد أثبت بعض هؤلاء^٨ صحة نصب (مترجماً) معولاً به لـ (كليل)، وإن كان في الأصل ظرفاً، وشكوه به أتعنت يومك) ونحوه من لحاظ والاتساع، وردوا الاحتجاج بأن (كليلاً) مأخوذاً من (كل) غير

(١) شرح عيون كتاب سبويه ص ٧٩-٨٠

(٢) انظر شرح أبيات سبويه لابن السرياني ٤١٠/١، وشرح عيون كتاب سبويه ص ٧٩، والحدس ص ١٢١، وشرح الصغار ١٥١/١، وشرح الفصل ٧٢/٦، وشرح الجمل ٥٦٢/١ وشرح التسهيل ٨١/٣، والبيضا ٥٨/٢ ١ ٥٩ ١، والخرابة ١٩٩/٨

(٣) انظر، شرح السرياني ٢٢٥/١، وتصحيف عيون انقذ ٥٨/١

(٤) ظر، شرح السرياني ٢٥٥/١، والحدس ص ١٣١

(٥) هو عبد الله بن الملقح، من أئمة الكتاب، وأول من عني في الإسلام بترجمة كتب لغز، صمد من الدرس، توفي سنة ١٤٢ هـ، انظر الأعلام ١٤٠/٤

(٦) شرح الكافية الشافية ٣٩/٢

(٧) انظر مثلاً: شرح السرياني ٢٢٥/١، وشرح الرمزي ٤١/٢، والقبصر، والتذكرة ٢٢٦-٢٢٧، وشرح عيون كتاب سبويه ص ٦، وشرح الصغار ١٥١/١-١٥٢، وشرح الفصل ٧٢/٦، وشرح الجمل ٥٦٢/١، وشرح الكافية ٢/٢، والغزاة ١٥٥/٨.

(٨) انظر مثلاً: شرح السرياني ٢٢٥/١، وتصحيف عيون انقذ ٥٨/١ ٥٩، وشرح الصغار ١٥٢/١، وشرح الفصل ٧٣/٦، وشرح الجمل ٥٦٤/١

المتعني، فذكروا أنه معنول عن (مُكَلِّ)، أو (مُكَلِّل)، لما حوِّس من (مُكَلِّ)،
(وَالْكَلِّل، الْمُتَعَنِّي).

وردة الأعمى^{١١}، وصَفَّار^{١٢} خَمَلٌ نَصَبَ (مُؤَنِّباً) عَلَى الظرف بِأَنَّ ذَلِكَ
مَحَافِظٌ لِمَعْنَى الْبَيْتِ، يَقُولُ الْأَعْمَى: «وَجَعَلَ أَرَادَةَ نَصَبِ (مُؤَنِّبِ) عَلَى
الظرف، والمعنى عنده: أَنَّ لِهَرَقَ ضَعِيفٌ لِهَرَبٍ، كَلِيلٌ فِي نَفْسِهِ، وَهَذَا
الرَّوْيُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَسَلًا لَمْ يَقُلْ: (عَمَلٌ)، وَهُوَ الْكَثِيرُ الْعَمَلِ،
وَلَا وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ: (وَبِأَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يَنْصَبْ)، وَلِمَعْنَى عَنِ مَدْعَبِ سَيَبَوِيهَ أَنَّهُ
وَصَفَ حِمَارًا وَتَمَّ نَظْرَتُهُ إِلَى بَرَقٍ مُسْتَمْطِرٍ، دَالٌّ عَلَى الْغَيْثِ، يَكَلِّ أَمَوْجِسَ
بِرَوْنِهِ، وَتَوَالِي لِعَانَتِهِ»^{١٣}.

ولعرق الثاني، يرى أن سيبويه أورد البيت دليلاً على أَنَّ اسمَ مَدْعَلٍ قد يُقَدَّرُ
بِهِ إِلَى (فَعِيلٍ)، أَوْ (فَعِلٍ) لِلصَّالِفَةِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَوُقُوعِ الْإِعْمَالِ، وَمَتَّى
مَدْعَبُ هَذَا مَدْعَبُ أَبِي جَعْفَرٍ التَّحَاسِي^{١٤}، وَابْنُ صَالِكٍ^{١٥}، وَابْنُ أَبِي
الرَّيِّحِ^{١٦}، وَابْنُ حِشَامٍ^{١٧}.

وقد ضَعَّفَ السُّفْدِيُّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ^{١٨}، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي فِي كَلَامِ سَيَبَوِيهَ مَا يَرْتَجِعُ
أَحَدُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ.

وعلى أَيِّ حَالٍ، فَإِنَّ هَذَا الْبَيْتَ يُضَعَّفُ -عِنْدِي- جَعْلُهُ دَلِيلًا عَلَى إِعْمَالِ
(فَعِيلٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ شَاهِدًا إِلَّا عَلَى الْمَجَارِ، وَمَا كَانَ هَذَا شَأْنَهُ لَا
يَحْتُكِرُ الْأَسَدَلَالُ بِهِ.

١١) انظر: تحصيل عيون النحويين ٥٨٧/١-٥٩

١٢) انظر: شرح صمدان ١٥٣/١

١٣) تحصيل عيون النحويين ٥٨٧/١-٥٩

١٤) انظر: شرح أبيات سيبويه بنحو ما ص ٩٠ وقد ذكر أن سيبويه استشهد به بـ (مَدْعَلٍ) فقط، وذكر ابن

سيده أن الشاهد نصب (مُؤَنِّباً) بـ (عَمَلٍ)، انظر: المحكم ١٢٧/٢

١٥) انظر: شرح التسهيل ٨١-٨٠، وشرح نكاحية الشاذلي ٣٧٢/٢

١٦) انظر: البسيط ٦٠٢/٢

١٧) انظر: المحقق ٤٣٢/٢

١٨) انظر: الحريرة ١٥٦/٨

ثانيًا: أثبت مؤيدو سيبويه -أيضا- أن تقيس بلفظ معهم، يقول من ولاد
 «وسو لم يأت [يريد سبويه] بشاهد في (فعل)، لم يحتج في ذلك، لأن
 (فعلًا)، اسم جارٍ على (فعل)، نحو أحبر فهو حبرًا، وهو مع ذلك
 للمبالغة، فقد جتمع فيه لغتان اللتان هما أصل لباب في لغتي وسو
 انعدت إحداهما تغني بسببها، فكيف إذا جتمعتا ألا ترى أن (مفعلاً)
 ليس بجارٍ على (فعل)، وهو تغني؛ لأنه للمبالغة، قالوا: أنه لمتعار
 بوثقها^{١١}، فلما وجد سيبويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من
 أسماء الفاعلين -وربما لم يكن جارياً على الفعل- وعدت ما هو جارٍ على
 الفعل: حمل لفعل على لغيره الذين وجدوا في كلام العرب، وربما كان
 محملاً وغيره قد وافقه على هذا، في أصل الباب نظرياً فيما ذكره من
 تغني (فعل)، و(فعل)، فوجدت شقين جميعاً فيهما وأنت قوله [في
 المبرد]: إن (فعلًا) أصله صفة لا يتعدى نحو (ظرف)، و(كرم) فهو مئة
 هذا فيه نكاح في مسألة لتي غني من أجل كفاية، فكيف وقد جتمع
 إلى ذلك أنه اسم لفعل جارٍ عليه نحو (رجم)، وعلم فهو رحيمة وعيية،
 وإذا كان (فعل)، من (فعل)، ك(كرم) فهو كريم) لم يتعد كس لم سعد،
 وإذا كان من فعل متعدٍ تغني اسمُ انفعال كما يتعدى لفعل .
 و(فعل) يجري مجرى فعله الذي أجري عليه، وكذلك (فعل)، يجري
 مجرى فعله الذي أجري عليه، فتقول: (أخو رحيمة زيداً) كس تقول: (رحم
 زيداً)، ولا تقول في: (كريم)، و(ظريف) ذلك؛ لأن (كرم)، و(ظرف) لا
 يتعديان، فلم سعد ما جرى عيهما مشتقاً منهما^{١٢}.

فأبى ولاد يذكر أن لقياس يوجب إسمال (فعل)، و(فعل) إذا كان
 للمبالغة: لتعلق شرجي الإسمال، وحما الفعل عن اسم الفعل
 للمبالغة، ولجري على فعل متعدٍ.

١١. انظر الكتاب ١١٢/٦، واللسان (بولد)، والبراهنة جمع بانكم، وهي الساقطة التسمية عليه.

نظر اللسان (بولد).

(٢) اختصار من ٤٦-٤٢.

وقريباً من أخته ابن ولاد قولاً لرماسي: «ولا يمتنع مذهب سيويه في أنه إنَّ عُدِلَ عن الصفة شيءٌ من باب (فعل)، و(فعل) للمبالغة وجب أن يتعدى كما يتعدى ما عُدِلَ عنه، وأنه -مع ذلك- إن لم يُعْدَلْ للمبالغة لم يجر أن يتعدى، فيجيء على مذهبه أنه إذا قيل: (رحمَ زيداً) فقد تعدى (رحيم)، وضمَّ عَمَل (زاحمَ زيداً)»^١.

ويؤكِّد ابن يعيش هذا قائلاً: «والصحيح ما ذهب إليه سيويه، وهو القيس: لأنَّ صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى، فمن ذلك: (فعل)، و(مفعول)، و(أفعال)، فهكذا سبيل (فَعِيل) إذا كان معدولاً كقولهم: (رحمَ) من (أرحم)، و(عَليم) من (أعلم)، فيجوز أن يَرحمَ (رحمَ) عمراً، كما تقول: (أرحمَ عمراً)؛ لأنه معدول عنه»^٢.

قال: إيراد شواهد لإعمال (فعل)، و(فعل)، لا تعتمد بتأويل، فمت أوردوا لإعمال (فعل) ما رواه أبو الحسن النحاشي^٣ عن بعض العرب، وهو قولهم في صفة الله عز وجل: (هو سميعٌ قَرَّك وقَرَّ غيرك)^٤، وقول بعض الأعراب: (إنَّ الله سميعٌ دعاء من دعاء)^٥ يتنوين (سميع) المعدول عن (أسمع).

ومنه -أيضاً- قول بعضهم: (هو علمٌ عَمَّك وعمَّ غيرك)^٦ ينصب (علم) مفعولاً به له (عليم) المعدول عن (أعلم)، وقول بعضهم: (هو حفيظٌ عَمَّك وعمَّ غيرك)^٧ بإعمال (حفيظ) المعدول عن (حافظ)، ومنه

١ شرح الرماسي ٤٦/٢

٢ شرح المفصل ٧٣/٩

٣ هو هبة بن حازم، وقيل: المبارك النحاشي، من كبار أهل اللغة، وله كتب في النواحي، بعض من

الطبعة المقتربة الكونية الثانية، انظر طبقات الربيعي ص ١٩٥، ونزهة الألب ص ١٢٧-١٣٨

٤ انظر تلخيص ٣٩١/٣، والعمدة ١٦٠/٨

٥ انظر شرح التمهيد ٨٢/٣، وشرح الكفاية الشافية ١٠٣٧/٢، وتوضيح المصدر ٢٢/٣

٦ انظر الأرشاد ١٩١/٣

٧ انظر المصدر السابق

- أيضاً قول الشاعر .

فتأتان أت منهن تشبهه هلالاً ولاخرى منهما تشبه لثراً
بإعمال (شبيهة) المعدول عن (مُشبهه).

ومما أوردوه شاهداً لإعمال (فعل) قول الشاعر^{١٢}:

أتاني أنهم مَرَقُونَ عِرْصِي جَعَشَ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا قَدِيدٌ

بإعمال (مَرَقُونَ) جمع (مَرَقَ) المعدول عن (مارق)، وأول من استشهد بهذا البيت - فيما أعلم - الأعلام^{١٣}، ثم تبعه ابن السكيت^{١٤}، والصغار^{١٥}، وابن يعيش^{١٦}، وابن عسكرو^{١٧} وابن مالك^{١٨}، وابن أبي الربيع^{١٩}، والمرادي^{٢٠}، وابن هشام^{٢١}.

وهذه الشواهد وبخاصة انشروته - كافية لترجيح مذهب سيوريه ودفع الاعتراض له.

ولسناش المتقدم معجزة آراء البصريين، وأصحابهم، أت الكوفيين لمعروا إعمال صيغ لمبالغة مطلقاً، لمخالفتها أوزان لمضارع ومعد، وحملوا نصب الاسم الذي بعده على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها^{٢٢}.

وقد رد قولهم ابن هشام بشواهد قُدِّم فيها الاسم المنصوب، ومنها قول العرب: (أَمَا الْعَصَلُ فَأَنَا شَرَابٌ)^{٢٣}

(١) هو عبد الله بن قيس الرقيات، وممن استشهد بالبيت ابن مالك في شرح السهيل ٨٩/٣، والمرادي

في توضيح المقاصد ٢٢/٣، وابن هشام في شرح السبعة الجديدة ٩٥/٢، ورواية الديون

فتأتان أت منهن تشبهه أَلْ هلالاً ولاخرى تشبه الثَّكَب

انظر ديوانه ص ٢٤، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

(٢) هو زيد الجبل انظر شعره ص ١٧٦

والكرملين اسم م. ب. يجبل طين والفسيد الصوت، انظر: الخزانة ١٧١/٨

(٣) انظر: تحصيل عيون الذهب ٥٨/١. (٤) انظر: الحلل ص ١٣٩.

(٥) انظر: شرح الصغار ١٥٢/١. (٦) انظر: شرح المنصل ٧٣/٦

(٧) انظر شرح الجمل ٥٦٣/١

(٨) انظر: شرح السهيل ٨١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٤٠/٢

(٩) انظر التيسيط ١٠٥٩/٢. (١٠) انظر: توضيح المقاصد ٢٥/٣

(١١) انظر: شرح السبعة الجديدة ٩٦/٢. (١٢) انظر: شرح السبعة الجديدة ٩٦/٢

(١٣) انظر المصدر السابق، وشرح قطر السبي ص ٢٧٦

اممكه العريسة لسعوديه

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية بالرياض

قسم النحو والصرف وقته للمنه

اعتراضات النحويين لسيبويه

في شرح الكتاب السيراني

جمعاً ودراسةً وتقويماً

أعدها نبيل درجة الماجستير:

لمعيد سيف بن عبد الرحمن العريفي

أشرف عليها:

الدكتور عبد الله بن حمد الحشران

الأستاذ بكلية

العام الجامعي ١٤١٥هـ

المجلد الثاني

الملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية بالرياض
قسم النحو والصرف وفقه اللغة

اعتراضات النحويين لسيبويه

في شرح الكتاب العبراني

جمعاً ودراسةً وتقويماً

علّماً لنيل درجة الماجستير:

المعيد سيف بن عبد الرحمن العريفي

شرف عليها:

الدكتور عبد الله بن حمد الحشان

الأستاذ بالكلية

لعام الجامعي ١٤١٥هـ

المجلد الثاني .

المسألة (٧٨)

الصفة المشبهة:

جرُّها معمولها المضاد إلى ضمير
صاحبها في ضرورة الشعر

أجار سيبويه - على قبح في الضرورة الشعرية أن تُضاف الصفة المشبهة لمجردة
من الألف ولام إلى معمولها المضاف إلى ضمير صاحبها نحو امررت بمرأٍ حسبه
وجهها^(١)، واستشهد بقول الشماخ:

أَمِنْ وَمَنْتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبُ فَتَهْمَا يَحْقُلُ الرُّخَاسُ قَدْ عَنَّا طَلَلَاهُ
أَقَامَتْ عَلَى رَتْعِهِمْ جَرَّتْ صَفَا كُفَيْتَ الْأَعَالِي جَوَّتْ مَصْطَلَاهُ^(٢)

(١) انظر الكتاب ١/١٩٩

(٢) التبعة الموضع الفني أقر فيه الناس بثورهم والتعريض: نزول الساهرين في آخر الليل قليلاً للاستراحة
وتعقل الموضع الذي مبيت فيه الرُّخاسي. والرُّخاسي شجر بعيد وغلفا طلالهما. درست آثارهما، ورواية
النيران (قد أسي لبلالهما). أقامت على رتْعِهِمْ أي بعد رمحها أهلها وتربيع نادر وصفا
الجميل، والجاراتي: حجارا يجعلان تحت القدر وهذا الألفي، وتسدان القدر إلى الجبل فيقوم نهج
مقدم حجر ثالث فيكون تحت القدر وكيف الأعالى. أي: اشتدت حمرة الأعالى من ارتفاع النار إليها
ونحو الأورد والمصطفى، موضع افتاد النار
يريد: أن أسفل الأعالى قد اسودت من انكسار النار وأعاليتها قد احمرت من ارتفاع
النار إليها

انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السبكي ١/٩١-١١، ونحرانة ٤/٢٩٣-٢٩٥

ونظر البيهقي في ديوان الشماخ ص ٣٧-٣٠٨، والكتاب ١/١٩٩، ولأصول ٣/٤٧٥، وشرح السبكي
١٣٨٢ب واليهاديات ص ١٣٢، وشرح الرماني ١/١٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السبكي ١/٧٨،
ونخصائص ٢/٤٢، ونهضة والتذكرة ١/٢٣٤، ونهضيل عيون الذهب ١/٢١، ولعجب العجب
في شرح لامية العرب ص ٩٨، وشرح الصغار ١/٢٢٤ب، وشرح التسهيل ٣/٩٩، وشرح
الكافية ٢/٨٠٨، والهمع ٢/٩٩، وشرح الأشعرسي ٢/٩٨، والحراسة ٤/٢٩٢، وشرح الشاهد
نعيسى ٢/١٠٨.

وقد اقتصرنا بعض هذه المصادر على البيت الثاني لأنه موضح الشاهد

وموضع الشاهد قوله: (جوتًا مصطلحًا)، إذ أصاب الصفة اشتباهًا لمجرد من (أل)، وهي (جوتًا) أي موصوف المضاف إلى ضمير الموصوف وهو (مصطلحًا)، والموصوف قوله: (جارتا صفا)^(١)

وقد بين سيبويه وجه الجواز، فقال: «شبهوا - (حسبة الوجه)، وذلك ردي، لأنه بالهاء، معروفة كمن كان بالألف واللام، وهو من سبب لأول، كما أنه من سببه بالألف واللام»^(٢).

وتفسير هذا: أنهم حملوا المصنوع المضاف إلى ضمير الموصوف على المصنوع المقترن به (أل)؛ لما بينهما من شبه في أمرين:
الأول: أنهم يسمويان في التعريف.

والثاني: أنهم متصلان بالموصوف، ومن سببه - (الوجه)، في نحو (امرأتُ برجلٍ حسن الوجه)، و(امرأتُ برجلٍ حسن وجهه) من سبب (رجل).
هذا من وجه الجواز، أما القبح فيعود إلى سببين

السبب الأول: أنه رد قيل. (امرأتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهه)، جمع بين صيررس بعودان إلى الموصوف، وهو (المرأة)؛ أحدهما: الضمير المستكن في الصفة، والآخر: الهاء في (وجهه)، وهذا - إضافةً إلى أنه تكرير الشيء - بعد ذكره - خلاف ما تقتضيه الحكمة لأن التكلم شرع في الإضافة؛ لقصد التخفيف، فيسبغ أن يبلغ أقصى ما يمكن منه، ويقبح أن يقتصر على أحسن التحفيم، وهو حذف التوین، ولا يتعرض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف لضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة^(٣)

والسبب الثاني: أن الصفة لمشبهة بـ (عاد) إلى الموصوف ضمير متصل بالسم، فحقها أن ترفع اسنس، فيبدل. (امرأةٌ حسنٌ وجهها)، لأنه وقع ترفع الصفة للسبب الذي هي له في الحقيقة، فيجب أن تعمل فيه الرفع كما

(١) انظر شرح أبيات سيبويه لأبي السمر في ١/٦-٨.

(٢) الكتاب ١/١٩٩.

(٣) انظر: شرح السمراني ١/١٣، والبغداديات ص ١٢٣-١٢٤، والتعليل ١/١٤٢، وشرح لفصل ١/٨٦، وشرح الكافية ٢/٢٠٧.

تعمل في الضمير إذا خلصت للموصوف في نحو (مررتُ برجلٍ حسنٍ)، فلف
جاءت على بصيغة التي تصح أن تجري على أصلها، ثم عمل بها عنه
إلى الإضافة فَبُعْ دله كقبح (زينةً ظهرت)^(١١).
هذا مذهب سميويه، أمّا ما نسبته إليه أبو جعفر النحاس، وهو لجواز في
لسعة^(١٢) : فسهُو في النقل.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيراق) أن بعض لحنين أنكر على سميويه ما ذهب إليه،
فصح إضافة الصفة لشبهة إلى معمولها لمضاف إلى ضمير الموصوف في لشعر وعمره،
وأول بيت شَتَّاحٌ به يحرجه من هذه المسألة، إذ ذهب إلى أن الضمير في
(مصطلها) ليس عائداً إلى الموصوف - وهو (أجارت صفاء) وإنما هو عائداً إلى
سبب الموصوف وهو (الأعالي، في قوله: أكرم الأعالي) - وتُسمى الضمير لأن
(الأعالي) في معنى (الأعاليين)^(١٣).

وعلى هذا التأويل لا يكون في الكلام تكريراً لأن أحد لصصريين عائداً إلى
الموصوف، والآخر عائداً إلى سبب الموصوف.
وقد نسب هذا الاعتراض في بعض المصادر إلى المبرد^(١٤)، ونسبه الزجاجي إلى
لحنين كلهم^(١٥)، ونسبه الرُّمَّانِي إلى بعض اشتأخريين^(١٦)

(١١) انظر: شرح الرمانى ٦١/٢

(١٢) انظر: سر السعادة وسير الإمادة ٦٢٢/٢

(١٣) انظر: شرح السيراق ١٤/٢، وثاقبه الأعمش في: النكت ٣١٢/٦، وانظر - أيضاً - البغداديات
ص ١٣٨-١٣٩، وشرح أبيات سميويه لابن السيراق ١١/٦، والتبصرة والتذكيرة ٢٣٩-٢٤٠،
وتحصيل غير الذهب ٩-١٠، وشرح المفصل ٨٧/٦

(١٤) انظر أعجب العجبا ص ٩٩، وشرح الصغار ٢٥٥/١، وشرح التسهيل ١٠٨٨، و٩٦٣، و٩٩،
وشرح الكافية ٢٠٨/٢، واليسيط ١١٠١/٢، والهمع ٩٩/٧، وشرح الأسموني ١٠/٢، وشرح الشواهد
لحنين ١٠/٢

(١٥) انظر: النحل ص ٩٨

(١٦) انظر: شرح الرمانى ٦١/٢

وقد صنف البغدادي سيته إلى مبرد^١، وحنيج^٢ بأن الفارسي - وهو أحد
 السحويين المعنويين - قد نص^٣ في المسائل لبغديات^٤ على عدم معرفته للمعترض،
 ويؤيد ما ذكره البغدادي أن المبرد لم يتطرق لهذه المسألة فبما وقعت عليه من كسبه،
 كما رد^٥ بن أبي الربيع على الزجاجي بسنة هذا الرأي إلى جماعة السحويين^٦.
 هذا وقد أحد منسوب معترض لرجاجي^٧، ومن بابشدد^٨، واحتجا بأن ما
 أجاره سيبويه يؤدي إلى إضامه شيء إلى نفسه، ذلك أنه إذا قيل (هذا زيد حسن
 وجهه) فالحسن هو الوجد.

أما ما ذهب إليه سيبويه فقد اتصور له جماعة من أبرزهم: بن السراج^٩،
 والسيبراني^{١٠}، والفارسي^{١١}، والرماني^{١٢}، وابن السيراني^{١٣}، وأبو حنيفة^{١٤}،
 والزمخشري^{١٥}، ولصقار^{١٦}، وبن عيش^{١٧}، والرضي^{١٨}، وأبو بكر بن باهص
 القرطبي^{١٩}.

-
- ١١) انظر الحرة ٢٠٣/٤
 ١٢) انظر، البغديات ص ١٣٩
 ١٣) انظر التيسير ١١٠٠/٢
 ١٤) انظر الجمل ص ٩٨
 ١٥) هو طاهر بن أحمد بن بابشاد بن دود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن البحرى، المصري، قري سنة
 ٤٦٩ هـ، انظر: نباء الرواة ٩٥/٢-٩٧، والبيان ١٧/٢
 ١٦) انظر رايه في شرح الكافية ٢٠٧/٢
 ١٧) انظر الأصول ٤٧٥/٣
 ١٨) انظر شرح السيري ١٣/٢-١٤١
 ١٩) انظر البغديات ص ١٣١-١٤١
 ٢٠) انظر شرح الرماني ٢٩١/٢-٢٩١
 ٢١) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيراني ١٢/١
 ٢٢) انظر: المحاضرات ٤٢/٢-٤٢٩
 ٢٣) انظر: أعجب المعجب ص ٩٨-١٠٠
 ٢٤) انظر: شرح الصدور ٢٢٤/١-٢٢٤/٢
 ٢٥) انظر: شرح المقصود ٨٧-٨٦/٢
 ٢٦) انظر شرح الكافية ٢٠٧/٢-٢٠٨
 ٢٧) انظر الحرة ٢٩٨/٤

ويُتَلَخَّصُ ما قَرَّرَهُ هؤلاء في الأمور الآتية:

الأمر الأول: الحكم على تأويل المعارض لبيت لُشْتَج بالضعف لسببين.

أحدهما: أنه يؤدي إلى صد المعنى، يقول أبو بكر بن تميم لقرطبي «هذا لتأويل حسن في إعادة لضمير الذي في (مصطلاهما) إلى (الأعالي)، لولا ما يدخل لبيتين من صد المعنى؛ وذلك أنك إذا قلت: (كملت الأعالي جورتا مصطلاهما) إنَّ معناه: (سوّت الجورتين واصطلى أعاليهما)، كما أنَّ معنى قولك: (الهندن حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما)، إنه المعنى (حسنت وجوههما، ومثلحت خدودهما)، فكذلك يجب أن يكون (مصطلاهما) إذا أعيد الضمير إلى (الأعالي) أن يكون قد اصطلت الأعالي، وإذا اصطلت الأعالي فقد اسوّتت، وهو يحبر أنهم لم يسوّتوا؛ لأنهما لم يصل الدخان إليهما، وبذلك على ذلك أنه وصف (الأعالي) بالكمشة، ولم يصعها بالتسواد كما وصف الجارتين، فلا يشبه هذا قولك: (الهندن حسنت الوجوه مليحتا خدودهما)؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذين الضميرين قد ارتفع بعده، وكذلك يجب أن يرفع ضمير (الأعالي) بعده، فيكون على هذا (الأعالي) قد اصطلت بالثارة وهذا خلاف ما أراد الشاعر؛ لأنه ذكر أنه لم يصطل منها قمر الجارتين، وأنَّ (الأعالي) لم يصل إليهما الدخان»^(١).

وأُصِفَ إلى هذا أمراً آخر أشار إليه ابن مالك، وهو أنَّ مصطلي الجارتين أسفلهما بإضافته إلى ضمير أعاليهما بمنزلة إضافة أسفل إليه، وأسفل الشيء وأعلى لا يضاف أحدهما إلى الآخر^(٢).

والسبب الآخر: أنه -إضافةً إلى معالفته لظاهر^(٣)- يؤدي إلى انتزاع الالتكاث أي ما انصرف عنه، يفسون العارسي: «وعيب هذا لقول لذي

(١) انظر الحزانة ٢٩٨/٤، وانظر -أيضاً-: شرح الرامني ٢/١٦١ ب وشرح آيات سيرة ابن السرياني

١٢٢١، وتخص عيب الدعاب ١/٢٢١

(٢) انظر شرح التسهيل ٩٩/٣.

(٣) انظر: شرح للفصل ٨٧/٦، وشرح الكايد ٢/٨٢٢

قال هذا القائل هو أن لتشية حُملت على أنها جمع، وذلك بعيد؛ لأننا وجدناهم يجعلون الاثنين على لفظ الجمع في نحو قوله عز وجل: ﴿وَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكَ﴾^{١١}، وبابه، ولم يرفعوا لفظاً لتشية للجمع، إلا أنه لا يمتنع ذلك في هذا الموضع لأن لجمع الذي هو قولنا: (الأعلى)، مع اثنين في الحقيقة، محمله على المعنى:، وليس ذلك بحسن؛ لأن الرجوع أن يكون على لفظ المرجوع إليه أحسن، إلا أن ذلك لا يمتنع، ففي حد لتأويل تخفيض للشعر من عيسى، وإدخاله في عيسى آخره^{١٢}.

وقد أخذ ابن جني هنا، فذكر أن العرب إذا حملت على معنى لم تكن راجع اللفظ، فهذا ضعف جعل بضمير في (اصطلاحاً) عائداً على (الأعلى) لأنه موضح قد ترك فيه لفظاً تشية، وأخذ بلفظ الجمع عائداً على المعنى؛ لأنه جعل كل جهة من انجارتين أعلى، أو لأن الأعلى شينان من شينين، فإذا تصرف لتكلم عن اللفظ إلى المعنى ضعفت معارضة إياه^{١٣}.

والأمر الثاني مما مرّره هو: رة الاصحاح للمعنى بأن إضافة لصفة المشبهة إلى معنوها المضاف إلى ضمير الموصوف بمنزلة إضافة شيء إلى نفسه، بقول الصّغار -بعد أن أورد قول سيبويه-: «هذا الوجه هو الذي زعم أبو القاسم [يريد الزجاجي] أن سيبويه -رحمه الله- أخطأ فيه؛ لأنه أضاف الشيء إلى نفسه، [و لم يقلّم حجة]^{١٤} سوى أن سيبويه قل في أول الباب: إنما تعمل فيه كان من سمها معرفة بالالف واللام، أو بكراً^{١٥}، فلم جاء هذا غير بكرة، وعبر ذي ألت ولام قد لا يصح أن تعمل بدن، إنما لإضافة من الرفع^{١٦}، فقد أضاف الشيء إلى نفسه، وهذا غيابة معونة باله

١١ من الآية ٦٦، من سورة التحريم.

١٢ مسائل البغداديّات ص ١٤٠-١٤١.

١٣ انظر الخصائص ٢ / ٤٢-٤٢١.

١٤ زيادة يقتضيها المعنى، ليست في المخطوط.

١٥ انظر الكتاب ١٩٤/١.

١٦ يريد أن المصنوع كان مودعاً قبل الإضافة.

منه؛ ألا ترى قوله: (حسب وجهها)، فبالضرورة نعم أن في (حسب) ضميراً، وألا فكان يكون (حسن وجهها)، فما أحسن قول سيبويه: (حسب وجهها) حين يتن أنه مضاف من نصب؛ لأن الحسن لو كان للوجه كان على حسبه، وإنما قال سيبويه: لا تعمل إلا في المعرفة بالالف واللام، والسكرة؛ لأنه أراد الكلام العربي، وهذا الأمر ذكر وجهه، وأنه بما يكون في الشعر^١

ويقول لرضي^٢ بعد أن ذكر عدهم سيويه: «ومنعها بن بيشاذ مستدلاً بسج العسكوت، وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه، فإن أراد أنه أضف (الحسن) إلى (وجه)، وهو هو في المعنى فذلك بما منعه من منع في الإضافة المحضة، وكان ينبغي على ما قال ألا يضاف لصفة إلى ما هو ماعلها في المعنى أصلاً، وهو معلوم الاستحالة .. وإن أراد أنه أُضيف (حسن) إلى (الوجه) لضاف إلى ضمير راجع إلى صاحب (حسن)، فكأنك أضفت حسناً إلى ضمير نفسه، وذلك لا يجوز فليس بشيء؛ لأن ذلك لو منع لامتنع في المحضة أيضاً، وقد قيل فيها: (واحد أمه)، (واحد نطفه)، (واحد يده)، (واحد مفره)، ونحو ذلك»^٣.

والأمر الثالث مما قرره هؤلاء هو إضافة بعض شواهد وصفها قول طرفة^٤ - رجب قطاب الجيب منها رقيقة يجر لنداس يعض المتجر^٥

١، شرح الصمد ٢٢٤٨ ب

٢، شرح الكافية ٦٧٢ ٦٨-٦٩

٣، هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، ينتمي سبه إلى بكر بن وائل، شاعر جاهلي، هجا عمرو بن عبد قنله وهو في سنن الشيبان لنظر الشعر والشعراء ١٨٥٨٩-١٩٩٠، والحرمة ١٩٨٢ وما بعدها

٤، البيت من معلقة طرفة، وقد وردت هذه الرواية في: شرح القصائد السبع لأبي الأنباري ص ١٨٩، وشرح القصائد المشهورات لأبي الحسن ٧٨٨٨، وشرح السيراني ١٤٨٢، والنيسرية ٢٣٥٨٦، وشرح الكافية ٨٧٢ ٢، والحراسة ٢٣٢/٤، ورواه الديلماني ص ٣، (رجب قطاب الجيب)، وهيبة لا شاهد في البيت.

٥، رجب قطاب الجيب مجتمعت الجيب، والعصر: امس، والبضة: رقيقة الجند، والمتجر: يريد به جند، = =

ومستن استشهد به السراي، إذ قال: «ومت يذخر في هذا
البحر قول طرفة

رحيب قطب البيت

وهذه لاصفة ردة بمزة (حسنة وجهها)، وذلك أن الأصل، وهو الإنشاء
الصحيح: (رحيب قطب الحبيب) بثنتين (رحيب) فاقطبا يرتفع
به (رحيب) وصير (مها) يعود إلى الأول، فبذ أضف (رحيب) فقد خلا
منه الضمير العائد، فلا معنى لـ (مها) على ما بيننا في (حسنة الوجه)،
وكذلك لا يحسن أن تقول: (زينة حسن العين منه)^{١١}
ومنها قول أبي حية^{١٢}:

على أنني مطروف عيني كلف تصدق من البض الحسن فيل^{١٣}

ومستن استشهد به (زمخشري)^{١٤}، وموضع الشاهد (مطروف عينية)، إذ
أضاف الصفة، وهي (مطروف) إلى معربها - وهو العينان - المضاف إلى
ضمير الموصوف، فأعاد إلى الموصوف ضميرين: أحدهما الضمير المستكن
في (مطروف)، والآخر: بها، في عنته.
والذي أذهب إليه في هذه مسألة من ذهب إليه الكوفيون^{١٥}:

١٠ - يقول عن القيمة واسع فيحتاج إلى ذكر وجه رجاء، انظر شرح القصائد السبع لاس

الأنباري ص ١٨٩ - ١٩ وشرح القصائد المشهورة لابن النحاس ٧٨/١

١١ - انظر العروة ٣٠٣/٤ ٣٠٤، وي، شرح نسري ١٦٨/٢ سقط، فاهتمت ما تقدمه البغدادي.

١٢ - هو الهيثم بن الربيع، انتهى منه إلى صير بن عامر بن صعصعة، من مخضرمي النوبختي

انظر الحزاة ٢١٧/١ ٢٢٢

١٣ - انظر تعجب التعجب ص ١٠٠

يقول الزمخشري معرا البيت: «إذا رأيت هذا القبيل بكيت كأن عيني أصابها طرفة».

١٤ - انظر تعجب التعجب ص ١٠٠

١٥ - انظر شرح التسهيل ١٦٣، وشرح النكافية ٧/٢ ٧، وشرح الأشموني ١٠/٢، والجمع ٩٩/٢، وشرح

الشواهد لمبيي ١/٢

وبو جعفر «سحس»^(١)، والسُّهَيْي «^(٢)»، ون مالك^(٣)، وبعض المتأخرين^(٤)، وهو
 حوار في السَّعة؛ لورود ذلك في الحديث لشریف كقولہ ﷺ في وصف
 السَّجَالِ: «مَدْعَبُ التَّعْتِ، فَيَدُ رَحْلٍ أَحْمَرُ، جَيْمٌ، جَعْدُ أُرْأْسٍ، أَعْمَرُ
 عَيْنِهِ لِيَمْتَسِيَ...» الحديث^(٥)، فقولہ: «أَعْمَرُ عَيْنِهِ لِيَمْتَسِيَ» مثل
 (حَسْبُ وَجْهَيْهَا)

(١) انظر: سفر السعادة ومفاتيح الإفادة ٦٢٢/٢

(٢) انظر: أمالي السُّهَيْي ص ١١٧-١١٨

(٣) انظر شرح التبيين ٩٦٢

(٤) مهم الميرطي في الجمع ٩٩٧، والأشعري في شرح الألفية ١/٢

(٥) خرجه البخاري في كتاب الألباء، باب «وأذكر في الكتاب سرير...»، انظر: صحيح البخاري ١٤١/٤

المسألة (٧٩)

اسم الزمان:

جعل (مغار) اسمَ زمانٍ في قول الشاعر:

(مغار ابن همام علي حتى خثعنا)

أشد سيوريه قول حميد بن ثور^(١):

وما هي إلا في إرارٍ وعَلَقَةٍ مُغار بن همام علي حتى خثعنا

ودعب إلى آن (مُغاراً) اسم زمان نُصب على انظرية، بقول مقررأ هـ: وكذلك

(المُغَلُّ) د كان حياً نحو قوبهم: أنب لناقة على مضربها، أي على رماح

ضربها، وكذلك (مَنَقَشَ الحيرش)، تقول (يسر عليه مَنَعَشُ الحوش، ومضرباً

لشول)، فـ حميد بن ثور

وما هي إلا في إرارٍ وعَلَقَةٍ

فصير (مُغاراً) وقتاً، وهو ظرف^(٢).

(١) هو حميد بن ثور بن حنن بن حميد بن عامر بن ربيعة ... الهلالي، أبو اللثي، صحابي، عاش في

خلافة عثمان، انظر: شرح أبيات المصنف لسبيوطي ٢٠١/١

(٢) نسب البيت إلى حميد في الكتاب ٢٣٤/١، وشرح السيراني ٤٦/٢، وشرح الرماني ٧١/٢، وشرح

أبيات سيبويه لابن السيراني ٢٤٧/١، وتحصيل هين نذهب ١٢٠/١، والانتخاب ص ١١٢

ونسب في: لرحمة الأديب ص ٨٥ إلى الطماح بن عامر بن الأعمى نعليل، ونسب إلى مراحم نعليل في

التبصرة والندكرة ٣١/١

وهو فخر مصوب في: الجيم ٢٥٩/٢، ولقتضب ١٢/٢، والكامل ٢٠١/١، والخصائص

٢٠٨/٢، والمختص ٢٦٦/٢، وشرح بلفظ الرند ٥٥٩/٢، والمخصي ٣٥٨/٤، وأسالي ابن الحاجب

٣٥١/١

ونعلق: ثوب قصير بلا كبير وهي -أيضاً- العثرة التي تلبسها الحارثة بسجل بها، انظر الجيم

٢٥٩/٢، ونسائ، هلق،

(٣) انظر المخصي ١٩٣/١٤

(٤) الكتاب ٢٣٤/١ ٢٣٥

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح لسري) أن الزجاج خطأ سيويه في جمعه (مفارعاً) سم زمان، وذهب إلى أنه مصدر أُقيم مقام الطرف، والتقدير: الزمن إغارة ابن همام ١٠، واحتج بأن الشاعر قد هتئ (مُفارعاً) بحرف الجر، واسم الزمان لا يتعدى^(١١).

ولم يكن لزجاج أول من ذهب إلى أن (مُفدراً) في البيت مصدرٌ، فقد نُقل عن شيخه المبرد^(١٢) أنه لم يصرح في كتابه (المقتضب)، و(الكامل) بمذهبه، وإن قال (برس): زمن إغارة ابن همام ١٠، وهذا التقدير يحتمل أن يكون (مُفدراً) مصدرًا ميميًا أُقيم مقام الطرف، وأن يكون اسم زمان، ولا احتمال الأول أقرب.

ثم تبعهما ابن جني^(١٣) وابن السيد^(١٤).

وعلى هذا المذهب يحصل البت تقديرين^(١٥):

أحدهما: (زمن إغارة ابن همام ١٠)، حذف انضاف، وأقام المصدر مقامه، والمعنى: إنها متحققة وقت إغارة ابن همام

والآخر (احققاً كتحفف بعادة ابن همام، أي: مثل تحفّف ابن همام وقت عاداته، وهذا التقدير ضعيفٌ من حيث الصاعقة سعوية؛ لأنه يحتاج إلى تقدير أكثر من محدود.

وذهب الرماني^(١٦)، والصيّري^(١٧)، ولزعمشري^(١٨)، وابن الحاجب^(١٩) مذهب سيويه،

(١١) انظر: شرح السيرافي ٤٦٢/٢، وقد نقله الأعمى في: الكت ٣٢٥/١، وانظر شرح أبيات سيويه لابن

السيرافي ٢٤٩/١، وتحميل عين الذهب ١٢٠/١، وأما ابن الحاجب ٣٥١/١

(١٢) انظر: شرح السيرافي ٤٦٢/٢

(١٣) الكامل ٢٢١/٢، والمقتضب ١٢/٢

(١٤) انظر الحصان ٢٠٨/٢، وبحسب ٢٢٦/٢

(١٥) انظر: شرح سقط الزند ٥٥٦/٢

(١٦) انظر: شرح السيرافي ٤٦٢/٢، وأما ابن الحاجب ٣٥١/١

(١٧) انظر: شرح الرماني ١٦١/٢

(١٨) انظر البصرة والتذكرة ٢١/٢ و ٧٨٢/٢

(١٩) انظر انفصل ص ٢٣٨.

(٢٠) انظر: أمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١

وأصبح ابن العاجب ذاته أقل تقديراً، وعُلّق (على حيّ حثعم) ثم دُلّ عليه (مقدراً)^(١١).

على أنّ من النحويين من رى أنّ سيبويه لم يجعل (مُضارعاً) سم رمان، ربما حرّعه مصدر نائب عن لظرف، ومن هؤلاء: أبو جعفر النحاس^(١٢)، وسيرافي^(١٣)، وابن السيرافي^(١٤) والشنتمري^(١٥).

وهذا لتأريص -فيما رى- مخالف لظاهر ما في (الكتاب)، وذلك أنّ سيبويه تحدث عن المصدر الميمي، وذكر شواهد، ثم شبه به سم رمان، وأشدّ البيوت المذكور، ولو كان يريد ما ذكره هؤلاء لأورد مع شواهد المصدر الميمي والذي أراه أقرب إلى الصواب ما ذهب إليه الجبرّد والرجاج! لأن (على حيّ حثعم) يتطلب متعلّقاً، واسم الزمان ليس فيه معنى الفعل؛ ليتعلّق به

(١١) انظر: أصالي ابن العاجب ٣٥٢/١

(١٢) انظر: شرح آيات سيبويه للنحاس ص ١١٧

(١٣) انظر: شرح السيرافي ٤٦/٢ .

(١٤) شرح آيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤٧/١

(١٥) انظر: تحصيل عين الذهب ١٢/١

المسألة (٨٠)

أبنية الأسماء المزيّدة:

اختصاص بناء (يفعل) بالأسماء بدون الصفات

ذكر سبويه في أبواب لأبنة أن لبناء قد زيدت أولاً، وكسب للكلمة على (تفعل) فإن ذلك خاصٌّ بالأسماء، ولم يرد في الصفات، ومثّل بـ(يفعل)، (ويُثَمَقُ)، (ويُرَمَّعُ)؛ إذ يقول «رَأَفَ لِبْنٌ فَتَمَحَقَ أَوَّلًا، فَيَكُونُ الْمَعْرُوفُ [أَيُّ كَلِمَةٍ] عَلَى (تَفْعَلٍ) فِي الْأَسْمَاءِ مَعَهُ (الْيُرَمَّعُ)، وَ(الْيُثَمَقُ)، وَ(الْيُثَمَقُ)، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ رَصْدًا»^١

الاعتراض ومناقشته:

ذكر لسيري أن بعض السحويين ردّ ما ذهب إليه سبويه، مقررًا أن (يفعل) لذي مثل به سبويه صفةً، وليس اسمًا^٢، ومنع ذهب هذا لمذهب أنزلي في (الاستدراك)، حيث يقول معلقاً على مصر سبويه لتقديم «مد جاء [أَيُّ يَفْعَلُ] صفةً، فهو: (مَدَقَّةٌ يَفْعَلُ) و(رَجُلٌ يَلْمَعُ)»^٣. وقد أخذ بذهب سبويه بن السراج^٤، والسيرافي^٥، ولزفاني^٦، وأبو نصر

١. (يفعل): قال ابن منظور: «واليفعلة من (البن: الجينة .. مطبوعة على الغض، ولا يقال فلند إلا بلائي، قد قول أهل اللغة، وقد حكى أبو عوف: (يفعل)، و(يفعل): «السان أفتل».

٢. (الاسم): نقية، المعشور، انظر: اللسان (١٢٠)

٣. (يرمّع): الحصى البيض التي تتلألأ في الشمس، انظر العين ١٣٩٧/٧

٤. الكتاب ٣٦٥/٤

٥. انظر: شرح السيرافي ٢٢٥/٥، والسيرافي النحوي ص ٦٤٢ وانظر -أيضاً- شرح عميد كتاب سبويه ص ٢٨٧، والمحكم ١٢٨/٢

٦. الاستدراك ص ١١٩

٧. انظر: الاصول ٢٠٣/٣

٨. انظر شرح السيرافي ٢٢٥/٥، والسيرافي النحوي ص ٦٤٢

٩. انظر: شرح الرماني ٥٥٥/٥

لقرطبي^(١)، وبين الدهان^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن عسود^(٤)، وأبو حيان^(٥)
وليس في كلام هؤلاء إحصاءة إلى ما أتت به سيوريه إلا ما قرره أبو نصر
القرطبي، وابن عسود.

فأتى أبو نصر قررة الاحتجاج بـ (مافه يفتة)، و (وجل يلمع)، وعلم ذلك بأن
رون (يُعملة)، و (يُفعل) - هـ - (فعل)، وليس (يُفعل)؛ لأنه ليس في الكلام صفة
على هذا الوزن^(٦).

وأرى أن هذا الرد ضعيف لعلتين:
الأولى: أنه مبني على أن لصعت لا تأتي على (يُفعل)، ولعترض يرى
حلال ذلك.

والثانية: أن الماء إذا وقعت في أول الكلمة، ويعدّها ثلاثة أحرف فكثر فهي
زائدة إلا إذا وُجّه ما يدلّ على أنها أصلية^(٧)

وأما ابن عسود فقد ردّ استدلال بكثيرين لمكبرين معللاً حكمه بعنتين^(٨)
إحداهما: أن (يُفعل)، و (يُلمع)، في ديسد خال من الأسماء التي وصف
بها؛ لأنهما لم كانا صفتين في الأصل لوجب أن يُسمعا لعُرف لوصفة
ووزن الفعل

والأخرى: أن (اليفعل) قد ولي لعوامل كثيراً، كقول الشاعر^(٩)
با ريث ريث اليفعلات بذن تطارل بليد عبيك فأنزل

(١) انظر شرح عيون كتاب سيوريه ص ٢٨٧

(٢) انظر، شرح أنية سيوريه ص ١٦٦، و ١٦٧.

(٣) انظر شرح لفصل ١١٧/٦.

(٤) انظر المنتج ٨٠/١.

(٥) انظر الارتشاف ٢٦/١

(٦) انظر شرح عيون كتاب سيوريه ص ٢٨٧

(٧) انظر المصنف ١٠١/١ ١٠٢

(٨) انظر المنتج ٨٠/١

(٩) هو عبد الله بن ربيعة انظر ديوانه ص ١٥٢، وفيه البيت يدلّ (عليه السلام)، وانظر مصادره في معجم

الشواهد الشعرية ص ٧٥٢ الشاهد رقم (٢٥٩٦)، والديسون ص ١٨٣، انصبيد، رقم ١٢٤ - =

ولو كان صفة لذكر قبله الموصوف.

وهذه لعلة سيما ترى مقروح فيها لأن للمعترض ن يقول إن اليعقل،
واليلنح) صفتان محتضنتان، والصفة المحتضنة تُقام مقدم الموصوف
أما لعلة الأولى فعندي أنها كاذبة لدفع الاعتراض، ويؤيد هذا أن أكثر
المعجمات، وكتب التصريف نصت على ن (اليعقل)، والنمح) ابن ليس
وصفيس

١٠ - كما نُسب البيت إلى بعض ولد جرير في شرح المقفّل ١٠/٣ - ومسيب أيضاً إلى عمر بن لُعا في
الكمال ٢١٧/٣، وأُخِلَّ به شعره

(١١) انظر: الحضي ٦٠٤/٧.

(١٢) انظر: العين ٦٥٤/١، والنصحاح ١٧٧٥/٥، واللسان (عقل)، والنصف ٢/١.

(١٣) انظر: العين ١٥٥/١، والنصحاح ١٢٨١/٣، والمحكم ١٢٩/٢، واللسان (نم)، والقاموس المحيط

المسألة (٨١)

أبلية الأسماء المزيّدة:

ورود (أَتَى) على (فَعُول) اسماً مفرداً

قرّر سيويه أن ب، (فَعُول) قبيل في الأسماء غير المصادر وجموع المنكسر، ثم ذكر من أمثله لقليلة (أَتَى) بالضم، وأصله (أَتَوَى) ثم قلبت لَوو ياءً لاجتماعها مع الياء، والأول منهما منكر، ثم أُدغمت الياء، يقولون: «ويكون [أي- الاسم] على (فَعُول)، وهو قبيل في الكلام، إلا أن يكون مصدراً، أو يُكَمَّر عليه الواحد لجميع، قالوا: (أَتَى)، وهو اسم»^(١).

الاعتراض ومناقشته:

أنكر الأصمعي - كما نقل عنه السيري - ورود (أَتَى) على (فَعُول) - بالضم - اسماً مفرداً^(٢)، ونقل ذلك - أيضاً - ابنُ يعيش في (شرح المفصل)^(٣). ولم يناقش السيري، وابنُ يعيش إنكار الأصمعي، كما أن ابن الدهان^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وأبا حيان^(٦) مثّلوا لـ (فَعُول) بـ (أَتَى) متبعين سيويه ولم يشرروا إلى إنكار الأصمعي مُتقدم.

وأقوى ما يردُّ به على الأصمعي أن سيويه وأن حاتم السعدي^(٧) نصّا على أن العرب قدلت ذلك اسماً مفرداً، فلا يحوز لشك فيه نقلاً، ولو لم نصت على ذلك لجاز أن يقال: إِنَّ (أَتَى) جمع (أَتَى)، كما ذكر صاحب (العين)^(٨)، وغيره^(٩).

(١) الأتّى- حينئذ، انظر اللسان (أَتَى)

(٢) الكتاب ٢٧٤/١

(٣) انظر شرح السيري ٢٢٨/٥ والسيراني الحوي ص ٦٥٤

(٤) انظر شرح المفصل ١١٩/٦

(٥) انظر شرح أبيه سيويه ص ٢٩

(٦) انظر امتع ٨٥/١

(٧) انظر الارشاد ٣٠/١

(٨) انظر تفسير قريب ما في كتاب سيويه من الآية ص ٥، وانظر أيضاً- لكث لاير التجد

٣/١

(٩) انظر العين ١٤٦/٨

(١٠) انظر اللسان (أَتَى)

المسألة (٨٢)

الفعل:

دلالة الفعل المضارع على الحال

عرّف سيويه الفعل بأنه «أشدّة أُجِدَّتْ من حفظ أحداث الأسماء رُئِيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم يقطع»^(١) ويؤخذ من هذا لتعريف أن سيويه يُقسّم الفعل بالنظر إلى دلالة على الزمن ثلاثة أقسام:

الأول: الماضي، وهو ما عبّر عنه بقوله: (ما مضى).
والثاني: المستقبل، وهو ما عبّر عنه بالولدة: (ولما يكون ولم يقع)
والثالث: الحال، وهو ما عبّر عنه بقوله: (وما هو كائنٌ لم يقطع)، ومعنى به ما كان وقته متهدداً، ومتصلاً، مخرج إلى الوجود جزءاً بعد جزء، وثبتاً فثباتاً^(٢).

الاعتراض ومناقشته:

جاء في شرح السيرافي، أنّ طاعماً طعم في دلالة الفعل على الحال، فقال: «أحبرون على الحال لكان، أوقع مكان، فيكون موجوداً في حيّز ما يقدر عليه (كان)؟ أم لم يوجد بعد، فيكون في حيّز ما يقدر عليه (لم يكن)؟، فإن قلتم، هو في حيّز ما يقدر عليه: (لم يكن) فهو مستقل، وإن كان قد وقع ووُجد فهو في حيّز الماضي، ولا سبيل إلى ثالث»^(٣).

(١) الكتاب ١/٢٢١

(٢) انظر لتسائل البصريين ١/٦٩٩-٧٠٠

(٣) شرح السيرافي ١/٦٧، وفي المطبوع ١/٨٨٢: (إنّ طعم طاهراً، وما أتبعه اتفقت عليه الشيخ التي اعتمدها)

وانظر الاعتراض - أيضاً - في المقتصد ١/٨٣-٨٤، وإصلاح الخلل ص ١٨، وشرح نعيمة ١/١٩٧، وشرح المنص ١/٧٧، وشرح الحمص ١/٢٢٧

ولم يذكر لسيراني صاحب هذا القول. بيد أن المصادر ذكرت أنه قور قوم من
المتكلمين، أخدوه من أصحاب السوفسطائية^١

وقد انطلق هؤلاء في طعنهم من فكرة منطقية، تُسمى (جد الرُساس) ،
وتفسيرها أن (الآن) سرلة لنقطة التي هي كالعهد العاصل من لطف الشمس، لا
يمكن أن يقع فيها فعلٌ على التمام؛ لأنها لا متناه لها^٢.

وخرّبوا مثلاً يُقرّنها إلى الأذهان، فقالوا «(رسان ينقسم قسمين: سون مصت،
وسون مستتقة، والموجود منها لسة لسي بحر فيها، وانسة التي بحر فيها تنقسم
قسمين شهر قد مصت، وشهور مستقبلة، والموجود منها الشهر لسي بحر فيه،
والشهر لسي بحر فيه ينقسم قسمين أمام قد مصت، وأيام مستقبلة، والموجود منها
اليوم بحر فيه، واليوم الذي بحر فيه ينقسم إلى ساعات قد مصت، وساعات
مستقبلة، والموجود منها الساعة التي بحر فيها، والساعة التي بحر فيها تنقسم إلى
أجزاء قد مصت، وأجزاء مستقبلة...»^٣

وقد ذهب لرحاج مذهباً يؤول إلى الأخذ بقول المتكلمين، إذ أكر دلالة العمل
مضارع على الحال - وإن لم يكن رمز الحال وحجته أن الحال ليس له صفة
تخصه، ووقته قصير، فلا يمكن أن يقع فيه حدث تام^٤.

كأن أطلق للكريمون في مقيد مصطلح الفعل لمضارع، مصطلح (الاستقبال)
إشارة إلى اندلالة لرحانة، وهذا يعني أنهم يرون عدم دلالة على الحال^٥

(١) انظر: إصلاح الخلل ص ٦٦-٦٧، وشرح الصغار ١٢٨، وشرح المفصل ٢٧٢، وقد ذكرت مصادر من
أصحاب هذا المذهب أب حنن الأشعري، وهو أحد علماء الكلام في القرن الرابع الهجري انظر البصائر
والداخل ١٧٥/١-١٧٦، ونقله ابن نباتة في: سرح العين ص ٣٢٥

وأصحاب السوفسطائية هم الذين لا يثبتون حقائق الأشياء، انظر: كتاب الحروف لغاري ص ٢١٠،
ومفاتيح العدم ص ١٧٦، ونظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة ص ٥١٤، وانعجم القصص في الأدب
ص ٥٢٦

(٢) انظر: إصلاح الخلل ص ٤٦، والاختطاب ص ٢١-٢٢

(٣) إصلاح الخلل ص ٤٦

(٤) انظر: معاني القرآن وعرايه ٧٢/١، وشرح الصغار ١٢٨، ولا تشال ٢/٣، والهمج ٧/١ وذكر
ابن مسعود هذا المذهب، ولم يذكر صاحبه، انظر: شرح الجعل ١٢٧/١

(٥) انظر عجالي تصني ٣٩/١، ٢٣١، ٣٩٥/٢، ٤٤٧، ومصطلحات السور الكبرى ص ٧٤، وقد =

وسأيت موقف المحويز من مذهب التكمين، ثم أذكر مناقشتهم برأي الرجاء؛ لأخلص إلى القول لمختار في هذه المسألة.

هنا ما ذهب إليه المتكلمون فقد ردَّ السَّيرافي، ولحرجاني، وابن السَّيد، وابن بعش.

فأمَّا السَّيرافي^(١)، ولحرجاني^(٢) فلم باتيا بما يرمي أهل الكلام ذلك أنهم لم يثبت شهادتهم - وهي أنَّ الحال كالنقطة - ولم يفعلوا سوى شرح أقسام لقول بني ذكرها سيويه، واستعريق بين الحاضر والمستقبل بأنَّ الأول رصمه هو رصم الإخبار عنه، أمَّا الثاني فزعمه غير زمن الإخبار عنه.

وأمَّا ابنُ السَّيد فقد رفع طويلاً عند هذه المسألة وأورد ما أثبتته ما يلي:

أولاً: أنظر شهادة التكمين بـ «سمع»، والنظر استظني، حيث يقول: «وهذه شهادة يظنُّه لسمع واستظر، ثمَّ لسمع فقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾»^(٣)، فما بين أيدينا المستقبل، وما خلفنا الحاضر، وما بينهما هو الحاضر، وقال زهير بن أبي سلمى^(٤):

وَعَنَّمُ عَلَّمُ لِيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَلْبُهُ وَلَكِنِّي عَنْ عَلَمٍ مَا فِي عِيْرِ عَمٍ
وَأَمَّا لَرَأً عَلَيْهِمْ مِنْ طَرِيقٍ لِنَظَرٍ فَمِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ نَقْصَرُ مَعَهُ عَمٍ
أَوْضَحَهُ وَحَوْزٍ يُقَالُ يُقَالُ نَقِصْلُ هَذَا. هل أنت موجوداً الآن، أو غير موجود؟ فإنَّ قدرة إله موجودة، ولا يمكن أن يقول غير ذلك؛ فيلزم أنه في زمانٍ ما هي أنت الآن، ثم في زمانٍ مستقبل، فإنَّ قائله: إنَّه في أحدهما؛

١ - وجدني في مذهب ابن حنبل التوثيق سنة ٥٧٢ هـ في قسماً أثر بكرهين في إطلاق هذا مصطلح
انظر شرح منظومة ابن دويد وشرحها من ١٣، ١٨، ٢٧، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٤٨، ٤٧، ٤٩

(١) انظر شرح السَّيرافي ١/٦٧-١٧، وقد نقل الأعلام كلام السَّيرافي في هذه المسألة، ولم يُشير إليه. انظر
الكتاب ١/١٠٣-١٠٤

(٢) انظر: المنتهى ٨٤/١

(٣) من الآية (١٦) من سورة مريم

(٤) انظر البيهقي في دهرهون زهير من ٤٩، وشرح التلخيص السبع من ٢٨٩، وشرح القواعد للشمس
١/١٢٥، وشرح الصغار ١/٦١

قيل له. فأنت -إذن- معدومٌ موجودٌ في حال واحدة، . ويجب أن يقال
له. إذا كنت موجوداً: كُنتَ في هذه المسألة، وإن لم تكن موجوداً
لم تكنك؛ لأنك الآن معدوم. وإن قال: لستُ في ماضٍ، ولا مستقبل؛ أثبت
واسطة بينهما، وتناقض^(١).

ثانياً: أثبت وجود زمن الحاضر بحجة مطلقة، وهي: «أنَّ الماضي والمستقبل إما
يصحان بالإضافة إلى شيءٍ موجود لا يقال به ماضٍ، ولا مستقبل، فبما
تقدّم ذلك الشيء. سُئِلَ ماضياً، وما سَأُرَّ عنه سُئِلَ مستقبلاً، فإن لم يكن
ثمَّ زمنٌ ثابتٌ وموجودٌ؛ لم يصح أن يوجد ماضٍ، ولا مستقبل^(٢)»
ولذا: تنبّه إلى أنَّ الحاضر قسمان: حقيقي، وصحاري، فالحقيقي لا يمكن أن يقع
به فعلٌ تام؛ لأنه بعضي جزءاً بعد جزء، ولا يرد لجزءٍ الشيء لا وجزءه
الأول قد صار ماضياً.

أمّا الصحاري فهو الفعل غير المنقطع، ذو الأجزاء المتصلة^(٣).
وقد أخذ انصهر بعض ما قرره ابنُ سيّد، فاستدلّ بمت رهير على وجود زمان
الحاضر وقصر الموجودات بالزمان، فذكر أن الماضي، واستقبل معدومان، ومحالٌ
أن يكون موجوداً في زمنٍ معدوم، ثمّ تنهى إلى أن ثمَّ زماناً ثابتاً، هو
الحال^(٤).

وامّا ابنُ بهشل فربط بين الأزمنة وأحداث بعلك مائلاً، لما كانت الأفعال
مشاوقة للزمان، والزمان من مقترّبات الأفعال توجد عند وجوده، وسعدم عند عدمه.
تقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ وذلك من
قبل أنَّ الأزمنة حركات بعلك، فبما حركته قد عصت، وبما حركته لم تأت بعده،
وبما حركته تعصّل بمن الماضي، والآتية: كانت لأفعال كذلك ماضٍ،

(١) إصلاح القول ص ١٩ - ٢

(٢) المصدر السابق ص ٢، وانظر: انصهر الاختصاص ص ٣-٢٩، وقد أخذ ابن بهشل هذه الحجج.

انظر: نقرة النجعة ١٤٦/١

(٣) انظر: الاختصاص ص ٢١ - ٢

(٤) انظر: شرح الصادر ١٤٦/١

«مستقبل، وحاضر».

ويبدو أنه أخذ هذا من قول لصيّري: «ولما كان الفعل على هذه بقسمة، ليدلّ على الأزمنة، والأزمنة ثلاثة: ماضي ومستقبل، وحاضر، ولما كانت كذلك؛ لأنها حركات انعكاسية، فهي حركة مصّتة، وتلقّضت، ومنها حركة لاتة بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية»^(١).

هذا عن مدحج لتكليس، وأمّا ما ذهب إليه الرجّاح؛ فقد ردّه بنّ نبيد مقررّاً أنّ الاحتجاج بعدم وجود صيغة تعصّ بحال غير صحيح؛ لأنّ له صيغة في غير اللسان العربي، إضافة إلى أنّ في لغة العرب أشياء كثيرة لم يوضع لها صيغ تعصّ، ولا يطلّ ذلك أن تكون موجودة؛ لأنّ وجود شيء ليس بوجود سمه، ومثّل لهذا بأن الصب قد اشترك مع لحض في لتنية والجمع سالم، ولم يكن ذلك دليلاً على عدم وجوده^(٢).

وصاف انصتار، وبس عصفور إلى هذا أنّ احتجاج الرجّاح بقصر وقت نحن لا وجه له؛ ذلك أنّ لحال عند البحرين إنّما هو الماضي غير المنقطع^(٣) وخلاصة القول في حده لمسأله أنّ لأفعال ذوات لأجراً، لمصّة نحو (يصلّي)، و(يقرا)، و(يجري) إذا نُظر إليها نظرة غير مجزّاء؛ جاز أن يطبق عليها أنها في زمن لحال مجزّاء، وهذا ما أرادته لتحويل^(٤) ما إذا نُظر إلى أجربها؛ فإنّ وقت نحن الحقيقي لا يمكن أن يقع فيه فعل تامّ؛ ذلك أنّ الفعل يكون بمزنة ماء، أي يسيل بين يدين، فلا يردّ أحد حرّاته إلا وأنجره، لذي قلبه قد صار ماضياً.

(١) شرح لفصل ٤٧

(٢) التبصرة ٩٨

(٣) انظر صلاح العمل ص ٥٢ ٥٣

(٤) انظر شرح العتار ٦٨١ وشرح العمل ١٢٨٧١ وعبارة ابن عصفور قريّة من عبارات العتار، فلعنه متأثر به في هذا الموضع.

(٥) انظر التراجع لتبيني ص ٣٩.

على أنَّ تقسيم الفعل بالنظر إلى «زمان غير منضبط» لأنَّ صيغة الماضي قد تدل على مستقبل،^١ وصيغة المضارع قد تدل على الماضي، ومعرَّك عليه في هذا هو السابق

(١) انظر لأعداد المجلدات ص ٢٦٥-٢٦٩. وانظر تفصيل ذلك في العمل. رماه وأنته ص ٢٢ وما بعدها، والرسم في البحر العربي ص ٥٩ وما بعدها، ونظرت في العمل ص ٩٢ وما بعدها، راس قِيم الجزيرة جهود في الدرس اللغوي ص ١١ وما بعدها

المسألة (٨٢)

الفاعل:

الاستغناء عن اللفظ بحضور معناه^(١)

نشد سبويه أياً شواهد بالاستعناء عن اللفظ انفعلاً؛ لأنَّ معنى الكلام قد دلَّ عليه، ولأنَّ معموله مُشْتَبِلٌ عليه في المعنى لِقَعْلُ المذكور في اللفظ، ومن ثمَّ كانت الآيات:

١ قول لُطَيْمٍ:

مَكَرَتْ نَيْبِيهِ فَوَافَقَتْهُ عَلَى ذَمِّهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعُ

ص. السباع، منصوب بفعل محذوف من اللفظ استغناءً بحضور معناه؛ ذلك أنَّ (الطيب) دخل في الرؤية المتقدمة في أو بيت، وتقدير الكلام: (إلا ورأيت بها في مفارق الرأس طيباً، ووافقت)، وقال: (لن تراها) فقد عُلِمَ أنَّ (الطيب)، و(السباع) قد دخلا في الرؤية، ولموافقة، وأنَّهما^(٢) قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى^(٣).

٢ - قول ابن الرُّقَيْدَاتِ^(٤):

سَنُتَرَاهَا وَلَوْ تَأَخَّثَتْ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا

ق. (طيباً) منصوب بفعل محذوف من اللفظ استغناءً بحضور معناه؛ ذلك أنَّ (الطيب) دخل في الرؤية المتقدمة في أو بيت، وتقدير الكلام: (إلا ورأيت بها في مفارق الرأس طيباً، ووافقت)، وقال: (لن تراها) فقد عُلِمَ أنَّ (الطيب)، و(السباع) قد دخلا في الرؤية، ولموافقة، وأنَّهما^(٥) قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى^(٦).

(١) انشبت عنوان المسألة من ابن مالك في شرح السهيل ١٥٤/٣.

(٢) انظر الكتاب ٢٨٤/١، وفي الوافر ص ٥٢٦ من رواية سبويه عن تقيير الحويص، وأن الرواية التي لا اختلاف فيها هي.

مَكَرَتْ عَمْدَ فَيْكَيْتِهَا إِلَيْهِ فَالْتَمَسَتْ عَمْدَ مَصْرَعِهِ السَّبَاعُ

وهي موافقة لما في الفيول ص ٤١، ولا شاهد قهها

(٣) هو همد الله، أو همد الله بن قيس الرُّقَيْدَاتِ، أحد شعراء قريش «نجيبين» توفي سنة (٧٥١ هـ). انظر المعركة ٢٨٤/٧-٢٨٩.

(٤) انظر الكتاب ٢٨٥/١. ومطالع ديوان ابن الرقيدات ص ٩٧٦، ٥١، التضمير يعود إلى الرؤية والموافقة.

(٥) الكتاب ٢٨٥/١

٢ - قول أوسي بن حجر:

تَوَاقَقُ رَجُلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَمٌ خَفَّ الْحَقِيْبَةُ بِإِدْفِ

مدايها) مرموعٌ بفعل مضمّر استعارةً بحضور معناه: ذلك أنّ سدين مشتتة عليهن المرفقة في المعنى؛ لأنهما سَوَاهَقَتَا كما أنّهما سَوَاهَقَتَانِ.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أن محمد بن يزيد المبرد رُوِيَ على سبويه استشهاده ببيتَيْ لُطْطَامِيٍّ، وابنِ اترقيّاتِ عني لاستفاد عن لفظ الفعل دلالة معني ما تقدم عليه، واحتجَّ بأنَّ الكلامَ لتقدم لم يتم معناه بعد، ولا يجوز الحمل على المسمى حتى يتم وذكر أنَّ قول من لُطْطَامِيٍّ اضمكرت تمتعه فوقته، إنما لم يتم معناه لأن الشاعر أراد (افوقته على حال ما)، فتمامُ الكلام المقصود ذكرُ الحال^(١).

أما قول من لُطْطَامِيٍّ: أَلَمْ تَرَاهُ وَلَوْ تَأَمَّلْتَهُ: فلم يبيِّن سمَ لَمْ يتم معناه؟ وأحسب سبب ذلك أنَّ حالَ مفعول (ترى) لم تأت بعد.

وقد تنبَّعت كلام المبرد في (المغتصب)، فأتضح لي ما يأتي:

أولاً: أنه بدأ حديثه عن مسألة مَقْرَؤِ العُتَّةِ التي احتجَّ بها للردِّ على سبويه،

١١) هو أوس بن حجر بن مالك بن حزن بن عليل ... ينتهي سببه إلى تميم بن مرة مع اختلاف فيه، من شعراء الجاهلية وقولها انظر: معجم التميميين ١/١٣٢-١٣٥

٢١) انظر الكتاب ١/٢٨٧، وفي المبرور ص ٧٣ نقلاً عن المنتهى الطنبائي (تواحق رجلاه يديه ١، ولا شاهد فيه عن هذا الرواية.

قال ابن السيري: «والمعنى يوجب أن يكون اليدين مضافتين إلى حسيّر مدكر، وهو حسيّر العير، وذلك أنَّ لواطقة هي المسيرة، وهي المواقفة، يقدّم الأتان بين يديه، ثم يحسّر خلفه يعني أن يديه تعملان كمثل رجلَي الأتان، ورأسه - أي: رأس الحمار - فوق حجر الأتان كالقنب الذي يكون على ظهر البعير والحقيبة: كنيته عن الكفن فيه زعموا، والحقيبة ما يحمله الإنسان خلفه إذا كان راكباً على حمار المركوب ...» شرح نيات سبويه ١/٢٧٤.

٣١) مفعول (تواحق) مفعول، انظر شرح الآيات لمشكلة لإعراب ص ٥٣٨

٤١) انظر، شرح السيرافي ١/٧٢٢، وقد نقل الأقدم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشِرْ إليه، انظر: النكت ١/٣٥٢، وانظر شرح المفصل ١/١٢٦.

وهي أن العمل على المعنى لا يجوز حتى يتم الكلام^(١).
 ثانياً: أنه رجع عن اعترضه لسيوره في الاستشهاد ببيت ابن الرقيات، و
 استشهد به للمسألة نفسها، حيث يقول بعد أن أورد شواهد ثرثرة وشعرية
 استغنى فيها عن نظم الفعل بمصور معناه: «ومثل ذلك: أن
 تراها... البيت؛ لأن الروية قد اشتملت على الطيب، وهذا البيت أبعث
 ما مر؛ لأنه ذكره من قبل الاستغناء، وإنما جاز نصبه على (رأيت)؛ لأن
 المعنى: أن تراها، لا وأنت ترى له في مفارق الرأس طيباً، فهذا
 على الإضمار»^(٢).

ثالثاً: أنه لم يتعرض لبيت القطامي
 رابعاً: أنه رد رواية سيويه لبيت ابن حجر^(٣).
 ومن هنا يتبين أن اعتراض المرء بقي منه شيئ
 أحدهما: رد رواية سيويه لبيت ابن حجر
 والآخر: رد الاستشهاد ببيت القطامي.
 وأما الأول فلا يستحق الوقوف عند
 وأما الثاني فقد دفعه الزجاج بأن معنى الكلام قد تم عند قوله: (وافقته)،
 لأن الشاعر أراد (وافقت المقررة لرحشية ولذف بعد أن ألحّت في طلبه،
 ووافقت على دمه ومصرعه لسبغ)، ولم يرد (وافقته على حاله)^(٤).
 ويدل على أن الشاعر أراد أن يحبر لها رافقه بعد الاجتهاد في طلبه - كما
 ذكر رهاج قوله: (فكرت تبتيه)، فصيغة الافتحاح تحمل معنى الاجتهاد والإلحاح

(١) انظر البسيط ٢٨٦/٣

(٢) المصدر السابق ٢٨٤/٣-٢٨٥

(٣) انظر المصدر السابق ٢٨٥/٣

(٤) انظر شرح البسيط ١٧٣/٢

وأشير ص - إلى أن أبي عبيد الله لم يكن الضمير في (وافقته) عائداً إلى المصدر، أو
 لفتكاه أو الزمان، ويكون (السبح) معمولاً لوافق، انظر: شرح الأبيات المشككة الإعراب
 ص ٥٤-٥٤، ولا يخفى ما في هذا من بُعد

هنا، ومن لحوييس من حصن جوار الاستغناء عن نطق الفعل قبل تمام الكلام
 الثال عليه بالشعر^(١١)، ومن هؤلاء الفارقي^(١٢).
 وتقولهم محاليف بظاهر كلام سيبويه^(١٣)، وما قرّره المدرسي^(١٤)، وابن جني^(١٥).
 وابن مالك^(١٦)

(١١) انظر: شرح الجمل ١١٠/٢ ١١١

(١٢) انظر لإصباح ص ٨٩ - ٩

(١٣) انظر الكتاب ٢٨٢/١ - ٣٩

(١٤) انظر: شرح الأبيات المشككة لإصمعي ص ٥٣٨ - ٥٤١

(١٥) انظر الحصاني ٤٢٣/٢ - ٤٢٧، والمختصم ٢١٠/١

(١٦) انظر: شرح التسهيل ١٥٥/٢ - ١٥٧

المسألة (٨٤)

الفعل المنصوب:

روايتنا نصب (يفضض) ورفعه في بيت الفلوي

قال سبويه في باب (الواء) لا وسف من يُشبد هذا البيت من العرب، وهو
كعب الغنوي^{١١}:

وما أت للشئ الذي ليس قاضي
والرفع - أيضاً - جائز حسن ..
وتغصت منه صاحبي بقول^{١٢}

وأنصب معطوف على (الشئ)، ويجوز رفعه على أن يكون داهلاً في
صلة (الذي)^{١٣}.

يذكر سبويه في هذا الشعر أن (يفضض) في بيت الفلوي يروي بالنصب، والرفع.
فأت لنصب (بأن)، فصره جوراً بعد واو عطف وبصدر لمؤول من (أن)،
وتعمل معطوف على (الشئ)، والتقدير (وما أت بقول للشئ، الذي
لا ينعني، والشئ، لموجب نصب صاحبي)، وخبر (لنصب)، وأقم
لمسبب مقامه.

وأنت على رواية الرفع فتكون جملة (يفضض) معطوفة على صلة (الذي)، وهي
(ليس باضي)، والمعنى (وما أت بقول للشئ، لذي لا ينعني، والذي يعضض
منه صاحبي)^{١٤}.

١١. هو كعب بن سعد بن عمر بن عتبة بن عوف بن رفاعه القسوي، شاعر إسلامي، وقيل: تابعي. انظر
ترجمته ومصادر في: حاشي الأسميات ص ٧٧

١٢. انظر: الكتاب ٤/٢٦ والأسميات ص ٧٦، وروايتها (يفضض) بالرفع
ولذكر هذا: أن الدكتور حسن أبو يسير في كتابه (شعر همدان وأخبارها، حسب الشاهد في فصل
(الشعراء) إلى مالك بن حريم الهمداني، وذكر بعده أربعة أسنان م ترد في قصيدة كعب التي أورده
الأصمعي، وعند تجميعه وجمعه شعر مالك م يذكر الشاهد وذكره بشي من الأربعة انظر شعر
همدان وأخبارها ص ٩٧، ٢٩٩

(٣) الكتاب ٤/٢٦

(٤) انظر شرح سبويه ٢/٢١٧، والتعليق ٢/١٢٢

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السِّيرافي أنَّ لمُرد فهم من نص (الكتاب) السابق أنَّ سيُويه يُقدِّم النصب في البيت على الرفع، مرةً عليه بأنَّ النصب معيَّد، والرفع مريبٌ ظاهر؛ لأنَّ النصب فيه تكلفٌ لتقدير، كما أنَّ (الشيء) ليس مصدرًا ظاهرًا يسهل عطف المصدر لؤلفٍ عليه^(١).

وما ذكره أسيرافي يتفق مع ما أثبتته لمُرد في (المقصد)، إذ يقول: «وكان سيُويه يُقدِّم النصب، ويشتي بالرفع، وليس لقول عندي كما قدراً؛ لأنَّ المعنى سي يصحُّ عليه الكلام إما يكون بأن يقع (يعضب) في الصَّلة...»^(٢).

وقد ردَّ أسيرافي لفهم لديُّي عليه لاعتراض، فذكر أنَّ سيُويه لم يُردَّ تقديمه لنصب على الرفع، وإما بدأ بالنصب لأنَّ الباب له، فنقدَّم ما يقتضيه الباب^(٣) وقد اقتضى ابنُ يعيش أثر السيرافي^(٤).

ولعلَّ من المناسب ذكره في آخر المسألة ما يأتي:

أولاً: أنَّ بغلاني^(٥) ذكر أنَّ لمُرد وجعاً كثيراً كثيراً اعترضوا سيُويه في تجويز النصب في البيت^(٦)، وهذا محالٌ لما في (المقتضب).

ثانياً: ورد لفارسي قولان في توجيه رويته رفع (يعضب):

أحدهما: ما ذكره في شرح الأبيات المشكَّلة، ورافقه عليه أبو البركات الأنباري، وهو أنَّ (يعضب) معطوفٌ على خبر (ليس): (نافعي)^(٧).

وقد ردَّ عليهما الرصافي - وهو محقٌّ - بأنَّ ذلك مقسود للمعنى؛ إذ لو كان

(١) انظر شرح السِّيرافي ٢/١٧٦ ب، وقد نقل الأعلام كلام أسيرافي في هذه المسألة ولم يُشر إليه. انظر نسك ١/٦١٩-٦٢٠.

(٢) المقصد ١٨٧.

(٣) انظر شرح السِّيرافي ٢/١٧٦ ب-١٦٨.

(٤) انظر شرح المقصد ٧/٣٧.

(٥) هو خليل بن كيكليدي بن عبد الله، صلاح الدين الدمشقي، شافعي، توفي سنة ٥٦١ هـ. انظر المدارس في تاريخ المدارس ١/٤٨-٤٩.

(٦) انظر: المصطلح المعينة في أصول الفقه ص ٢١٤.

(٧) انظر شرح الأبيات المشكَّلة الإعراب ص ٤٦٤-٤٦٥، منشور الموقد ص ٩٧.

كف قلا لصار لمعى (وما أبا يقرؤن لشيء الذي لا يعنى، ولا يعصب
منه صاحبي)، ومراد أنشاعر إثبات الغضب، لا نفيه^(١١)
والآخرة ما ذكره في (التمهيد)^(١٢)، وهو موفق لقول سيويه ولجاعة^(١٣)،
ثالثاً: أن سيويه، وأسرد، ومن تبعهما^(١٤) خولعوا في توجيه رواية نَصَب، ومَن
حالهم لأحفش علي بن سليمان^(١٥)، وأبو البركات الأنباري^(١٦)، إذ ذهب إلى
أن (يعصب) منصوب به (أن) المضمره وجوباً بعد واو المعية الواقعة في
سياق المعنى لشي هو (وما أنا).

وقد اختار هذا لتوجيه بن مضاء^(١٧)، ولرضي^(١٨) وحج الأخير بأن الضمير في
(منه) لا مك أن يعود إلى (الشيء غير النافع)، مع يدل على أنه سبب لعصب،
وإن لم يحز أن يُعاد إلى انضمام المقدر عند سيويه ومن تبعه؛ لأن ذلك يقتضي أن
يكون (منه) حشواً، إذ معناه - وهو أداة لسيئة - حاصل من المضاف المقدر^(١٩).
ويظهر الفرق بين توجيه سيويه ومن تبعه، وتوجيه الأحفش لصغير ومن سلك
مسلكه في الأمور الآتية

١ - الواو عند سيويه ومن بها نحو عاطفة تعيد الاشتراك في المعنى الأول
- وهو (وما أنا) - من غير قيد، أم عند الأحفش الصغير ومن نهج
سهجه؛ فهي - وإن كانت عاطفة - تليد المعنى باجتماع عدم النفع مع
عصب الصاحب، ولا تقتضي نفيهما في كل حال.

(١١) انظر: شرح الكافية ٢٤٩/٢

(١٢) انظر: التمهيد ١٦٣/٢

(١٣) انظر: مثلاً: مقتضب ١٨٨/٢، وشرح السيري ٢١٧/٢، والرد على الحدة ص ١٢٩، وشرح المفصل
٣٦٧/٢، وأمثال ابن الحاجب ٣٠٥/١، وشرح الكافية ٢٤٩/٢

(١٤) انظر: شرح السيري ٢١٧/٣، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٤٦٥-٤٦٦، وشرح المفصل ٣٦٧/٢،
وأمثال ابن الحاجب ٣٠٤/١

(١٥) انظر: الغرابة ٥٧٠/٨

(١٦) انظر: مشور العوائد ص ٦٧

(١٧) انظر: الرد على الحدة ص ١٢٩

(١٨) انظر: شرح الكافية ٢٤٩/٢-٢٥٠

٢ - المعطوف عليه عند سيبويه ومن تبعه (الشيء الذي ليس نافعياً)، وعند الأخفش الصغير ومن اقتفى أثره مصدر متصلاً من الكلام فتقدم قبل لوو.

٣ - سبب العطف على قول سيبويه ومن ذهب منه من الشيء غير نافع، وإنما مضافاً محذوف أقيم المصدر المؤول وهو (الغضب) - مقدمه، أمّا على قول الأخفش الصغير ومن هنا حذف؛ فهو شيء غير النافع
٤ - المعنى على توجيه سيبويه ومن رأى رأيه متفقاً مع المعنى على رواية الرقع، أمّا على قول الأخفش الصغير ومن ذهب منه؛ فتخالف رواية النصب رواية الرقع في المعنى، د لوو على رواية الرقع تقتضي لاشتراك في لنقي من غير قيد.

ويتحصل مما تقدم أنّ توجيه سيبويه ونافعه ألدح في تأدية معنى ما ذكره الرضي، وهو أنّ الصغير في (منه) لو عاد إلى لصاب لمقتدر لكان (منه) حشواً؛ فقد يجاب عنه بأنّ الشاعر أراد إعادة الضمير إلى السبب المحذوف؛ لتكون دليلاً على أنّه مقتدر في المعنى، والصغير لعائب قد يعود إلى ما يفهم من سياق الكلام، وليس له ذكر في النقط.

المسألة (٨٥)

الفعل المجزوم:

توجيه جزم (أَكْرَمَ) في قوله تعالى:
﴿فَأَطَعْتُ وَأَكْرَمَ مِنَ الطَّاغِيَةِ﴾

ذهب الحليل وسيبويه إلى أَنَّ (أَكْرَمَ) في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّبْتُ رَأْسِي﴾ قد عطف بالجزم على (أَصَّبْتُ) منصوب بـ نَأَى مصرة، وهذا لعطف على توهم صرح له، وجزم المعطوف عليه، بوقوعه بعد أداة لتحضير، وشبهه بقول زهير:

بدا لي أنني لستُ مُدْرِكُ ما مضى ولا سابقُ شيئاً إذا كان حبيباً
بجر (سابق) عطفاً على خبر (ليس) منصوب، وهو (مُدْرِكُ) ، ودلت على توهم وجود بياء الرائدة على المعطوف عليه

يقول سيبويه مقررًا هذا: «وسألتُ الحليل عن قوله عزَّ وجلَّ ﴿فَأَصَّبْتُ رَأْسِي﴾ من الضانحين»، فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أنني لستُ مدركُ ما مضى
فبئساً جرؤاً هذا: لأنَّ الأول قد يدخله البياء، فعاقروا بإنشائي، وكانهم قد أثبتوا في الأول اسم، فكذلك هذا لما كان يفعل لشيء قبله قد يكون جرماً، ولا جاء منه، فكلموا بالثاني، وكانهم قد جزموا قبله، فبني هذا بوقوعه هذا»^(١)

(١) من الآية (١٠) من سورة الشافقين.

(٢) انظر البيت بهذه الرواية مسبوقة لزهير في الكتاب ٣٩٢/٣ ١٠٠، وشرح الميراني ٤/١، والتعليق ٢٠٢/٢، وشرح الرماني ١٥٣/٣

ونسي في ديوان زهير بشرح ثعلب من ٨ ٢، (ولا سابق شي؟) ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، يذكر أيضاً (ولا سابقاً شيئاً) ، انظر. الكتاب ١٦٥/١، ولا شاهد بيد -أيضاً- على هذه الرواية وُكِبَ في الكتاب ٣٠٦/١ بالرواية للنسبة في الأصل إلى جريرة الأنصاري، وانظر- معجم شواهد النحو من ٦٩٢، الشاهد رقم ٣١٥٣١.

(٣) الكتاب ٣/ ١٠-١١

الاعتراض ومناقشته:

اعتراض السيرافي لحليل وسيويه في تشبيههم جزم (أكثر) في الآية بجر (سابق) في بيت زهير، وتقرر أنَّ ما في البيت قبيح جداً لأنَّ المعطوف عليه -وهو (مدرَك) - من في موضع جفع فيعطف على موضع، ذلك أنَّ ابن، إذ نُتِيَ بها في حصر (ليس)، موضعه نصب، فإذا حُذفت، ونُصب لغيره فقد وقع النصب موقعه، أمَّا ما في الآية فحسٌّ، وليس من لعطف على الموصم لأنَّ المعطوف عليه، وهو (فأَصْدَقُ) - وإن كان منصوباً لفظاً - في موضع جزم شرطٍ مقتضى دل عليه التحصيل^١

وم ذكره السيرافي في توجيه لآية قد سبقه إليه الرجحان^٢، والسحاس^٣، كب أحد به -إضافةً إلى اسيرافي- العارسي^٤، ورماني^٥، ولأزهري^٦، وابن خالويه^٧، وأبو زرعة^٨، ونقيسي^٩، والزمخشري^{١٠}، وابن يعيش^{١١}، والمتجيب الهمداني^{١٢} وقد ذكر العارسي، والرماني أنَّ انجليس، وسيويه لم يشبها لآية بالبيت في العطف على التوهم، إذ يقول العارسي سبعد أن نقل نص سيويه -«بريد» ومثله

(١) انظر شرح السيرافي ٤/١٤٨ سيه.

(٢) انظر معاني القرآن وشرحها ١٧٨/٥.

(٣) انظر إعراب القرآن ٤/٣٦٩.

(٤) انظر التعلية ٢/٨٧٢.

(٥) انظر شرح الرماني ٣/١١٥٣.

(٦) انظر، علل القراءات ٢/٩٩٠.

(٧) انظر إعراب القرآن السبع وعندها لابن خالويه ٢/٣٦٩-٢٧، والمعجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٣٤٦ ٢٤٧.

(٨) هو عبد الرحمن بن محمد بن ربيعة، من همد، ثمانية أترايفه انظر مقدمة محقق كتابه، حجة القراءات ص ٢٥ وما بعدها، وانظر ربه في كتابه للذكور ص ٧١٠.

(٩) انظر الكشف ٢/٣٢٢.

(١٠) انظر الكشاف ٤/١١٢.

(١١) انظر شرح المفصل ٧/٥٦٧.

(١٢) هو حميد بن أبي العر رشيد الدين يعقوب الهمداني، قزويني دمشقي، توفي سنة «٦٤٣ هـ»، انظر حيد النهاية ٢/٣١٠-٣١١، وانظر رأيه في الفريد في إعراب القرآن ٤/١٧٤.

[أي: مثل البيت] في الموضع، لا في الجودة^{١١}.

ويقول الرماني: «وي التزيين: (وأَصَلَّتْ وَأَكُنَّ من الصالحين)، فهذا عطفٌ على موضع الداء، كأنه قيل: (لولا آخرتي إلى أجل قريب أَصَلَّتْ وَأَكُنَّ من الصالحين) ما كنت قون رهير. - فهو ممرلة هنا في التقدير من غير، يصبح بالمعطوف عليه، لا أنَّ قول رهير حتمٌ على متوهم؛ لأنه ليس بعطف على لفظ، ولا موضع، ولكن على توهم ذكر شيء لم يذكر وليس كذلك الآية؛ لأنها حتمٌ على متحقق، وهو العطف على لموضع، إذ موضع الداء جزمٌ قد عمل فيه العامل .. ولكن وجه الاستشهاد به على أنه إذا جاز في التقدير المتوهم؛ فهو في التقدير لمحقق أجور»^{١٢}.

وما ذكره الفارسي، والرماني يُخالف ظاهر نص سيبويه المتقدم هذا عن مذهب السرياني، أمّا ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، وهو انعطف على لتوهم؛ فقد أحد به ابن عطية^{١٣}، ولعكبري، وقد أطلق لأجير على انعطف على لتوهم مصطلح (انعطف على المعنى) تأدياً مع كلام الله تعالى^{١٤}.

وظاهر كلام القراء أنه يرى هذا الرأي أيضاً، إذ يقول: «يقال: كيف جرم (وأَكُنَّ)، وهي مردودة على فعل منصوب»^{١٥}.

وجواب في ذلك أن الداء لو لم تكن في (وأَصَلَّتْ) كانت محرومة، فلما رددت (وأَكُنَّ) ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الداء^{١٦}.

وبعد حقق ابن هشام صحة هذا المذهب محتجاً بأن (أَصَلَّتْ) منصوب (بأن) مصمرة، فهو وهي في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصلياً مثلاً تقدّم، فكيف تكون الداء مع الفعل في موضع جرم^{١٧}!

(١١) النعيمة ٨/٢.

(١٢) شرح الرماني ١٥٣/٢.

(١٣) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الحارثي، أبو محمد المرابطي، توفي سنة ٥٥٤ هـ، انظر: الأعلام ٢/٢٨٩ ونظر إليه في المعجم الوجيز ١٦/٢٤١، وانظر: البحر المحيط

١٨٤/١ ١٨٥

(١٤) انظر النسيب في إعراب القرآن ١٢٢٥/٢.

(١٥) معاني القرآن للقراء ١٦٠/٣.

(١٦) انظر فيسي ٢/٤٢٣-٤٢٤، و٤٧٧.

وجهه ابن هشام - كتب أري - غير مدفوعة رداً تُضيقُ لِبها بحَقُّ شرط
 حتى لعطف على المعنى، وهو -ها- كثرة -نعمن- الفعل بعد الطلب مجرور
 بشرطٍ مقترنٍ، فإنَّ مذهب الحليل وسيبويه أقرب، مع لأحد بمصطلح (لعطف
 على المعنى)

وعلى أنعم من هذا، فإنَّ سيبويه قد حالف هنا حكمه في موضع آخر بعد
 العطف على انتوهم، حيث يقول: «ولاشرك على هذا التَّوهم بعيل كُثُفٍ ولا
 ساقٍ شيناً»^(١).

المسألة (٨٦)

انتعدي والنزور:

حذف الجار في التولاهم:

(مدخلهم البيت) و(ذهب الشام)

من الأحكام الشعرية لثابته أنَّ الفعل لا يتعدى إلى المكان المخصص لا يعرف الجرّ، ونقل سيبويه عن بعض العرب أنهم حذفوا لحداء فقالوا: ذهب الشام، و(دخلت البيت)، ولتقدير (ذهب إلى الشام) أو أصلي لـ(شام) . ودخلت في الساء.

وحكم على حيين لثاليس بالشذوذ، وعلى حذف لجار فيهما بأنَّ القائل شته (الشام)، والبيت) بالمكان لمهم انتهى لا حظ له، نحو (خلف)، و(قدام)

يقول معرّاً ما تقدّم: «وقد قال بعضهم: (ذهب الشام)، شته ما بهم؛ إذ كان يقع عليه المكان ومذهب، وهذا شاذ؛ لأنّه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل (أذهب الشام) (دخلت البيت)»^{١١}.

ولم يصرّح -ج- بحذف الجدار، وإن صرح بذلك في أبواب لمدل، إذ يقول «وإن شئت نصبت، نقول: أضربت زيدا الظهرَ والبطنَ، و(سَطَرْتُ السَّهْلَ والجبلَ)، وأقرب زيدا ظهره وبطنه)، ولمعتني: أنهم سَطَرُوا في السَّهْلِ والجبلِ، وقُلِبَ على الظهر والبطن، ولكّهم أجروا هذا، كما أجروا قولهم: (دخلت الست)، وإنما معناه: دخلت في البيت . . . ولم يُجيزوه في غير (السَّهْل والجبل)، و(الظهر وِبطن)، كما لم يحز (دخلت عيذ الله)، فجاز هذا في ذ وحده، كما لم يجز حذف حرف الجرّ إلا في الأماكن، في مثل (دخلت البيت)»^{١٢}.

١١. انظر الحديقة ٦٠/١، وشرح التجل ٣٢٨/١

١٢. انظر شرح السبلي ١٦٤/١

١٣. الكتاب ٣٥/١

١٤. المصدر السابق ١٥٦/١

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أن مذهب سيمويه المتقدم قد رُكِّد من وجهين:
 أحدهما: أنَّ (دخلت البيت) ليس مثل (ذهبت لشام)؛ من قَبْلِ أنَّ (لشام،
 اسم موطع بعينه، أمَّا (البيت) فاسمٌ لكن ما كان مبيتاً، فهو مُعمٌ
 من (الشَّام).
 وم يحزُّ السيرافي هذا الوجه إلى صاحبه^(١)، وهو أبو عمر الجرمي^(٢)، وتبعه
 تلميذه أبو العباس المبرد في (مسائل الغلط)^(٣).
 والوجه الآخر: أنَّ (دخلت البيت) ليس محذوفاً منه حرف الجر؛ لأنَّ (دخل) من
 الأفعال التي تتعلّق تارةً بنفسه، وتارةً بحرف الجر؛ فـ(البيت) إذن
 مفعولٌ به، وقد نسب السيرافي هذا الوجه إلى الجرمي فقط^(٤).
 ويظهر لي أن الجرمي متأثر بشيخه الأخفش، عند نقله عنه أنه جعل (بيت)
 مفعولاً به، وصل إليه الفعل بتعبه^(٥).
 ثم تبعهما المبرد في (مسائل الغلط)^(٦)، و(المقتضب)^(٧).
 ولعن الذي جعلهم يرون هذا لرأي هو ورود (دخل) من غير حرف الجر كثيراً^(٨).
 وقد انتصر لسيمويه جماعة من المحوِّين، فردّوا الوجهين جميعاً.
 ممَّنْ رَدَّ الوجه الأول: ابنُ ولّاد، والسيرافي، والفاوسي.
 فأبى ابنُ ولّاد، والسيرافي؛ فأثبت أن سيمويه لم يُردِّد ما ذهب إليه اعتراض وهو
 تشبيه (البيت) بـ(الشَّام) في الدلالة- وإنما أَرَدَ أن يُريَنا أنَّ (دخلتُ لشام) شذو،

(١) انظر، شرح السيرافي ١٤٠/١.

(٢) انظر، تعليقه ٦/١.

(٣) انظر، الانتصار من ٧.

(٤) انظر، شرح السيرافي ١٤٠/١-١٤١، وقد نقل الأعمى كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه،
 انظر، النكت ١٦٨/١ ١٦٩.

(٥) انظر، شرح العبد ٣٢٨/١، ولارتشاف ٢٥٣/٢.

(٦) انظر، الانتصار من ٥٦-٥٧.

(٧) انظر، المقتضب ٣٣٧/٤.

(٨) انظر، الأصل من ١٧.

والأصل فيه ذكر حرب لجر، كما أنَّ ادعيت لشأم، الأصل فيه ذكر الجار
وأمّا الفارسي ما ثبت أنَّ الشأم مثل البيت في لدلالة على موضع
مختص^{١١}

وكلا القولين في نظري - صحيح
ومثّر ردة الوجه لثاني - وهو أنَّ (دخل) متعدُّ إلى البيت) بنفسه - ابنُ
السَّراج، وابنُ ولّاد، والسَّيرافي، وأبو علي الفارسي، وابنُ عصفور، فأثبتوا أنَّ (دخل)
فعلٌ لازمٌ محتجِّجٌ بجميع منها ما يأتي:
أولاً: أنَّ مصدر (دَخَلَ) (دَخُّوا) على (فَعَّل)، وهو بناء لا يكون - في الغالب -
لا مصادر الأفعول اللازمة، نحو (فَعَّلَ فَعُولًا)، وهذه الحجة لاس ولّاد^{١٢}
ثم تبعه الفارسي^{١٣}، وابن عصفور^{١٤}

ثانياً: أنَّ من علامات لفعل المتعدي مجيء مصادره متعدّياً، ونقص (دخل)
(حرج)، وهو فعل لازم، وهذه الحجة ذكرها ابنُ السَّراج^{١٥}، وأحدها عنه
السَّيرافي^{١٦}، والفارسي^{١٧}، وابن عصفور^{١٨}.

ثالثاً: أنَّ المحرّل في الشيء إنما هو تتقلّد من مكان إلى آخر، وهذا الانتقال
بما هو شيء يقع عليه الفاعل نفسه، ويصيرُ إلى المكان الثاني، ولا تتقال لا
يشعلّي لا يحرف، فكذلك ما كان بمعنى، وهذه الحجة ذكرها ابنُ
السَّراج^{١٩}، وأخذت عنه تصيده السَّيرافي^{٢٠}

(١) انظر الانتصار ص ٧، وشرح السبوي ١٤٠/١ ب.

(٢) انظر التعميق ١/١

(٣) انظر الانتصار ص ٧

(٤) انظر التعميق ١١٠/١

(٥) انظر: شرح الجمل ٣٢٩/١

(٦) انظر الأصل ١٧٠/١ - ١٧١

(٧) انظر: شرح السبوي ١٤١/١

(٨) انظر التعميق ١/١

(٩) انظر: شرح الجمل ٣٢٨/١

(١٠) انظر: الأصل ١٧٠/١، وانظر: شرح السبوي ١٤١/١

(١١) انظر: شرح السبوي ١٤١/١

رابعاً: أنَّ المتكلم يقول (دخلتُ في الأمر)، وادخلتُ في كلام ردد، ولا يجوز حذف حرف الجر، وهذا دليل على أنَّ العرب توسعوا في حذف حرف الجر مع الأماكن، وتركوا غيرها على القياس.

وهذه الحجة ذكرها السيرافي^(١)، وابن عصفور^(٢)، ويظهر لي أنها مأخوذة من قول سيوس: «... كما لم تجزُ (دخلتُ عبد الله)، فجاز هذا في ذا وحذف، كما لم تجزُ حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل (دخلتُ الست)»^(٣).

خامساً: أنَّ لأفعال التي تتعلَّى تارةً بنفسها، وتارةً بحرف الجر، تحر (نصح) (اشكراً) قليلة، فالقياس عليها ليس بمستقيم، وهذه الحجة بفارسي^(٤) سادساً: أنَّ الأفعال المذكورة لا تكاد تدخل عليها حمزة النون، فلا يدل في (نصح): (النصح، بحلاف (دحر)، وإذهب)، فألف تدخل عليها حمزة النون، وهذه الحجة أيضاً - لندرسى^(٥).

وأصيب لي ما تقدم أنَّ أن العباس لم يرد وقع في التافهين ذلك أنَّه نصر على أنَّ البيت من المواضع المعصومة التي ليس في فعل عليها دليل^(٦)، ثم قال بعد سطر قبيلة: «فأما (دخلتُ لبيت)، فإن البيت معقول، نقول: (البيت دخلته)، فإن قلنا فقد أقروا: (دخلت فيه)؛ قيل: هذا كقولك: (عبد لله نصحتُ له)، وانصحتُه»^(٧).

هذا، وفي مسألة قول آخر للشهيلي، وهو أنَّ المدخول فيه قد كان وسعاً حتى يكون كالبلد العظيم وجب التنصب، وإذا هناك كالشر بقية التنصب.

(١) انظر: شرح السيرافي ١٤١/١

(٢) انظر: شرح الحمل ٣٢٩/١

(٣) الكتاب ١٥٩/١

(٤) انظر: التعميق ٦٢/٦

(٥) انظر: المنصور السابق ٦٢/١

(٦) انظر: المنتصب ٣٣٦/٤

(٧) المنصور السابق ٣٣٧/٤-٣٣٨

ولم يذكر الأماكن المتوسطة، وقياس قوله - كما قرر أبو حيان - يقتضي جواز وصول (داخل) إليها بنفسه، وبواسطة (في) ^(١).
 وهذا المدحّب تفصيل من غير دليل نقلي أو عقلي، وأقوى ما يُردُّ به قوله تعالى ﴿قَالَتْ سَقَّةٌ مَّا أَيُّهَا لَتَمَنَّيْ اذْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾^(٢) يحدد حرف الجر، (مسكن) لئلا اضيق من لغير

(١) انظر: الارتشاف ٢/٢٥٣

(٢) من الآية رقم (١٨) من سورة النمل

المسألة (٨٧)

التعدي والتزوير

حذف (عن) بعد (نَبَأَ)

ذكر سيبويه أنَّ لـ (نَبَأَ)^(١) استعمالين
 أحدهما: أَنْ يُصْنَعَ معنى (أَعْلِمَ) يوافقه في التعدي بنفسه إلى ثلاثة مفعيل،
 وفي امتناع حذف أحد مفعوليهِ الثاني، والثالث انتصاراً، وذلك نحو
 (نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَنَّ فُلانًا)^(٢)
 والآخر: أَنْ يَنْقُصَ عَلَى مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ، وهو الإخبار، فيتعلّق إلى مفعول واحد
 بنفسه، وإلّا ما عدّه بحرف الجر (عن)^(٣)!
 وأجاء أَنْ يُحذفَ الجَرُّ في هذا الاستعمال، فيُنصبُ الاسمُ لِإِسقاطِ
 الحامض، ومثّل لذلك بِـ (نُكِنْتُ زَيْدًا)^(٤)، أي: أُخْبِرْتُ عَنْ زَيْدٍ.

(١) احتجب النحويون في التضعيف هل هو لئلاّ لا، فذهب بعضهم إلى أنه ليس كذلك. د م حيث في
 لسان العرب ما يُقنع منه هذا الفعل وذهب آخرون إلى أن التضعيف يُقتضى من (نَبَأَ)، ومن كان لم
 يطق به، كما أن هناك جموعاً ليس لها معرّفات من نطقه انظر، الهبيط ٤٥٣/١، وحاشيه
 السدادي عني شرح بانت سعاد ج ٢م (١٧٧/١)

(٢) انظر الكتاب ٤٣/١

(٣) انظر المصدر السابق ٣٨/١ ١٥٩

(٤) اعتبرت -هنا- ما ورد في شروح الكتاب، وما أشبهه المبرد في (سبائك القلطا)، وابن مالك في
 (شرح التسهيل) وما في محطوطه الكتاب التي جعلها الأستاذ عبد السلام هارون أصلاً انظر
 انتصار ص ٩، وشرح الميراني ١٤٢/١، وشرح الرضائي ١٦٢/٢، وشرح الصميلي ١٧/١،
 والكتاب ٣٨٢/١ ص ٢٢١ رقم (٣)، أما في طبعتي (بولاق) ١٧/١، والأستاذ عبد السلام هارون
 ٣٨٢/١: فورد المثال حكماً (كُنْتُ زَيْدًا) نفس ذلك، وقد جاء بصورته قريباً من هذا في الكتاب
 ١٥٩/١، وسببني أن بهذا الاختلاف أفرد في ترجيح قول سيبويه في هذا المثال، وذلك عند
 الحديث عن رأي الرضائي وابن مالك.

وحمل عليه قول الفرزدق:

كُنْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْأِ أَصْبَحْتُ كِرَاماً سَرَّائِيهَا لَيْثِيّاً صَمِيحِيهَا

أي: أَيْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وقد فهم ابن مالك من حمل سيبويه البيت على حذف الجذر - مع إمكان إجراء

(نَبَأ) فيه مجرى (أَعْلَم)، وعدم الحذف - أنه يرجع لاستعمال الثاني.

الاعتراض ومناقشته:

نقل سيراى عن قوم من الحويز أنهم أنكروا على سيبويه حمله المثال، والبيت على إسقاط (عن)، وذهبوا إلى أن (نَبَأ) فيها صعداً نفسه، لتصفه معنى (أَعْلَم)^(١٦).

ومن هؤلاء المكرر اسبرؤ في «مسائل اغلط»^(١٧)، أث في المقتضب، فذكر لاستعمالين، ولم يتعرض لمش سيبويه، ولا لفت^(١٨).

وقد احتجف النحويون بعد لمبرد في هذه المسألة، فذهبوا ثلاثة مذاهب.

الأول: مرافقة المكرر على توجسه البيت، ومن أصحاب هذا المذهب: ابن هشام لخصراري^(١٩)،

(١٦) لم أجده في ديوان الفرزدق يتحقق عن قصوره، وانظر في الكتاب ٣٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيراى ٤٢٩/١، إضافة إلى أكثر المصادر الواردة في المسألة (عبد الله) اسم لبيبة (والجواز: قصبة بالهمزة، وأصل الجوز بطن الوادي، والشاعر يهراً يهده القليلة؛ فيقول: عوالي هذه القبيدة كرائم، وهم -اء، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيراى ٤٢٩/١-٤٢٧).

(١٧) انظر: شرح التبيين ١٠١/٢.

(١٨) انظر: شرح السيراى ١٩٤٥/١، وقد نقله الأعمش بتصريح في البكت ١٧٣/١ ولا يشير إلى السيراى.

(١٩) انظر الانتصار ص ٩.

(٢٠) انظر المقتضب ٣٢٨/٤، و١٢٢/٣.

(٢١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخصراري، أبو عبد الله الأنصاري، الحرجي، الأندلسي، توفي سنة ٢٩٨ هـ، انظر: النية ٢٩٧/١-٢٩٨.

والأجنبي^{١١}، إذ استشهدا بالبيت على أن السماع إنما ورد بإمامه المفعول
لأول مقام الفاعل في باب (أعلم)^{١٢}.

والثاني: تنوع سيبويه في البيت، والمثله، ومن أمر من ذهب إلى هذا امرٌ
ولأد^{١٣}، والسيراني الذي يقول صحيحاً عن سيبويه: «عالجواب في هذا أن
(كُنْتُ) وإن كانت تجري مجرى (أُعْلِمْتُ) في العمل، ويتقارب معاصره -
فليت هي (أُعْلِمْتُ)؛ وذلك لأن (كُنْتُ) مأخوذة من (كُنْتُ)، والسا هو
الخير، لا لعدم بإجماع أهل اللغة، ولغير فهم شعدي - (عن)^{١٤} لا ترى
أنك تقول: (هذا خيرٌ عن زيد) إذ خُبرك به مُخبرٌ عنه بغير ماء، فكنا
لهما خبرٌ عن دارك، وعن أمرك، وما أشبه ذلك، فأصل كُنْتُ يصل
بـ (عن)، وإن خُذت في بعض المواضع -»^{١٥}

وبما امرٌ مالك نحواً قريباً من بحر ين ولأد، والسيراني، إلا أنه يظن
من شُتِلق آخر، وهو اختيار عدم إجراء (كُنْتُ) مجرى (أعلم) مطلقاً.
وقطع بصحة قول سيبويه في (كُنْتُ) زيدا، محتجاً بأن (كُنْتُ) لو كان
منزلة (أعلم)؛ لكان جاز أن يحذف المفعول الثالث مقتضراً، كما لم يجر
في (أعلم)^{١٦}.

وهذه الحجة هير مدفوعة، وقد سبقه إليها الرماني كما سيأتي
والثالث: ما ذهب إليه الرماني، و حكم بصحة قول سيبويه في كُنْتُ للعنه
المتقدمة، وأجر التوجيهين في البيت؛ لأنه يحتمل أن يكون (كُنْتُ) بمعنى
(خُبرْتُ)، فيتعلق بـ (عن) المحذوفة، ويحور أن يكون بمعنى (أُعْلِمْتُ)،
- كما ذهب المعترضون - فيكون (عبد الله) معمولاً ثانياً، وأصله مبتدأ،

(١١) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن العُشَيمِي، الأندلسي، ويقال: الأندلسي، بالذال المعجمة، أبو

الحسن، من شعري الأندلس توفي سنة ١٠٩٨ هـ، انظر إشارة تنخيص ص ٢٣٢ ٢٣٤

(١٢) انظر: أوضح المسالك ١٥٣/٢، والأندلسي الشعري ص ٦٨

(١٣) انظر: لانتصار ص ١٣

(١٤) شرح سيرياني ١٤٥/١، وقد نقل الأعلام كلام السيراني، ولم يشر إليه، انظر: الكت ١٧٣/١-١٧٤

(١٥) انظر: شرح السهول ١/٢ ١

وجملة (بالجو أصح) المفعول الثالث، وهي في الأصل خبر^(١)
 ومثى أجزز الوجهين -أيضاً- الأعظم في (تحصيل علم المذهب)، واس
 أبي الربيع^(٢).
 وقلد الرُّماني عسدي -متين، غير أنني أرجح مذهب المكروبي في الست؛ لأنَّ
 الأصل عدم حذف الحار، فإذا أمكن ترك مخالفة لأصل، كان أحسن.

(١) انظر شرح الرماني ١٦٢-١٧

(٢) انظر تحصيل عين النقيب ١٨٨٩

(٣) انظر البسيط ٤٥٣/١-٤٥٤

المسألة (٨٨)

أفعال القلوب:

الغائضون إذا تقطروا عليهم معمول الجبر

مما نحتص به أفعال لقلوب جوار الإلحاء، وهو يبطل العمل لفظاً ومحللاً، وسببه بناء الكلام على ليقين، ثم الاعراض بالشك بين البتة والجبر أو استبراه بعدهما .

ويحصل من هذا أن العامل إذا تقدم وجب لإعماله، لا عند الأحفش، ولكوفيين، وتابعيه^(١)؛ ذلك أن متكلم قد بدأ حديثه، وهو شاك.

وأجاز سبويه الإلقاء إذا تقدم معمول الجبر، نحو (متى تظن عمرؤ مطلقاً)، و(متى ظنك ربك ذهباً؟)، إذ يقول: «وعسم أن المصدر قد يُلغى كما يُلغى لفعْل، وذلك قولك: (متى ربك ظنك ذهباً؟)، و(ربك ظني أحرك)، و(ربك ذاهت ظني)، من ابتدأت، عقلت. (ظني ربك ذاهباً) كان قبيحاً لا يجوز ألبته، كما ضعف (أظن ربك ذهباً)، وهو في (متى)، و(أين) أحسن، إذا قلت: (متى ظنك ربك ذهباً؟)، و(متى تظن عمرؤ مطلقاً؟)؛ لأن قبله كلاماً^(٢).

ونحظ أن (متى) في لمثاليين متعلقة بالجبر، ولو علقت بالفعل، أو المصدر لثائب عنه، أو يحير المصدر المرفوع، نحو (متى ظنك ربك ذهباً؟) لوجب لإعماله لأن الكلام - حينئذٍ - مبني على لشك انتهاء لعدم تقدم بعض الجملة المنكوك بها^(٣)، وقد أثار سبويه إلى هذا قبلاً، فقال: «ونقول: (أين ترى عبد الله قائماً؟)، و(أهل ترى ربك ذاهباً؟) لأن أهل و(أين)، كأنك لم تذكرهما؛ لأن ما بعدهم بتدء؛ كأنك قلت: (أثرى زيداً ذاهباً؟)، و(أظن عمرأ مطلقاً؟)»^(٤).

(١) انظر الكتاب ١٢٠/١، والشجرة ١١٦/١، وشرح الصغار ١٥٦/١

(٢) انظر، الارتشاف ٦٨٣

(٣) الكتاب ١٢٤/١

(٤) انظر، شرح التهجيز ٨٨٧، والبسيط ٤٣٨/١، والارتشاف ٦٨٣

(٥) الكتاب ١٢١/١

«أبي» في قوله: «أبي ترى ...» متعلقه بالفعل، والمسؤول عنه مكر لرويا،
ودليل ذلك أنه جعلها بمرلة حمزة لاستفهام وهي لا يليها ابتداء إلا استعهم عنه^١

الاعتراض ومناقضته:

ذكر السيرافي أن المرد وغيره ردوا على سيبويه تجويره لإلفاء في نحو (متى
تظن عسر مطلق^٢)، و(متى ظنك ربك ذاهباً^٣)، ووصفوه بالتناقض؛ لأنه رجب
بإعمال الفعل إذا تقدم على المفعولين، وهنا أجاز إلفاء مع تقديمه^٤.

وما ذكره لسيرافي يتفق في المعنى مع ما أتته امرد في (مسائل لمط)^٥
وقد تعقب ابن ولاد المرء، فأبطل اعتراضه من وجهين
أحدهما: أن سيبويه لم يقع في التناقض؛ لأنه لم يمنع إلفاء العامل إذا تقدم،
والكلام مبني على الشك.

والأخرى: أن المثاليين المذكورين لم يتقدم فيهما الفعل، بل جاء بعد أن مضى جزء
من الكلام، وهو معمول الحير الذي هو بشرلة بحيره فيجوز أن يكون
المتكلم قد بدأ حديثه متيقناً، ثم اعترض بالشك^٦.

وهذا الوجه قوي، وقد احتج به السيرافي^٧، والصغار^٨، وابن أبي الرّيح^٩
أما الوجه لأور فيه نظراً؛ وذلك أن ظاهر كلام سيبويه، وما عده شرحه^{١٠}
وجوب إعمال إذا تقدم الفعل، ولا دأ على هذا من قول سيبويه: «ممن
تدأت فقلت: (أظن زيلاً ذاهباً)؛ كان فيجب، لا يجوز لسة،
كما جُعِبَ (أظن زيلاً ذاهباً)».

(١) انظر الإيضاح لتدريج المنهاج ٣٥٨/٢

(٢) انظر شرح السيرافي ٢٢٤/١، وقد نقله الأعمش، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ٢٥٩/١

(٣) انظر الانتصار ص ٤٤-٤٥

(٤) انظر المصدر السابق ص ٤٥-٤٨

(٥) انظر شرح السيرافي ٢٢٤/١، وقد نقل الأعمش كلام السيرافي ولم يُشر إليه، انظر النكت ٢٥٩/١

(٦) انظر شرح المصدر ١٥٦٩، ١٥٩

(٧) انظر البسيط ٤٣٨/١

(٨) انظر شرح السيرافي ٢٢٤/١، وشرح الرماني ٤٢/٢، وشرح الصغار ١٥٩/١

ولا حجة لانس ولأد في قول سيبويه: «كما صعب...» وذلك أنه يستعمل كثيراً بصعباً ومرادفاته، وهو يريد الخع، ومصدق ذلك قوله سم - «كان قبيحاً». لا يجوز البتة»^١.

هذا، وقد اقتضى أثر سيبويه في هذه المسألة جماعة من المحوسين، فأحذروا الإلقاء إذا تقدم معمول الحبر، ولم يناقشوا الاعتراض، ومن أبرزهم: الرُّمَيْسِيُّ^٢، ومن مالت^٣، وأبو حيان^٤، وتُقل عن ابن عصفور أنه شرط لجوار الإلقاء أن يكون معمول الحبر (حتى)^٥.

ولم يظهر لي ما يؤيد هذا الاشتراط.

١، في طبقة إبراهيم (٦٣/١: كان جليلاً)، وفي شرح السيرامي ٦٢٤/١: «كان قبيحاً طبعاً».

٢، سيأتي تعميم ذلك في مسألة حذف هاء الجواب في البعة.

٣، انظر: شرح الرمسي ٤٢/٢ ب.

٤، انظر: شرح التسهيل ٨٧/٢-٨٨.

٥، انظر: الارتشاف ٦٨/٣.

٦، انظر: المصدر السابق.

المسألة (٨٩)

أفعال القلوب:

جواز رفع الاسم بعد فعل القول المجزئ مجزئ (ظن)

وتختلف العلماء في العامل في المرفوع عند سيبويه

نقل سيبويه عن أكثر لعرب أنهم يُجْعَلُونَ فعل لقول المضارع يـ (ظن) في العمل، فيقولون: (أقول زيداً مطلقاً)، ويشرطون بهما الإلحاق أن يكون الفعل للمحاطب^(١)، وأن يقع بعد استعظام مَحَلِّ به أو مُفَصِّل عنه بالطرف، أو بحر والحرو^(٢)، أو أحد المفعولين^(٣).

ثم ذكر أن ذلك ليس موجب، فيجوز الرفع نحو (أقول زيداً مطلقاً؟)، يقول مقرراً هذا: «وإن شئت رفعت بما نصبت، فجعلته حكاية»^(٤).

الاعتراض ومناقشته

حكى السيرافي عن المازني أنه قال: «غلط سيبويه في قوله: وإن شئت رفعت بما نصبت؛ لأن الرفع بحكائية، والنصب بإعمال الفعل»^(٥).

(١) ولغة بني سليم إلحاق القول ومرفوعه و(ظن) في العمل بدون شرط، انظر الكتاب ١٢٤/١، والسعد ٣٧٥/١

(٢) لم ينص سيبويه على هذا الشرط، وإنما يعهم من أمثله انظر الكتاب ١٢٢/١، ١٢٣

(٣) يقول سيبويه «وذلك قوله... وأكل يوم نقول حمراً مطلقاً»، لا يفصل به كما لم يفصل به في (أكل يوم زيداً نصرياً)، فإن قلت: (أأنت قهوة زيداً مطلقاً؟) رفعت؛ لأنه فصل بين حرف الاستفهام الكتاب ١٢٢/١

(٤) م يصرح سيبويه بحراز الفصل بأحد المفعولين، وإن يعهم من استشهاده بقول الكمي: أجهلاً تقول بني لؤي لعمرك أيت أم متعجب

انظر الكتاب ١٢٣/١

(٥) الكتاب ١٢٤/١

(٦) انظر شرح السيرافي ٢٣٢/١، وقد نقله الأعلام في نكت ٢٥٥/١، ر. يشر إلى السيرافي

وقد تبع لمرؤ الدرس، فقد -بعد أن نقل عبارة سيويه-: «وهذا خطأ؛ من قبل أنه ما نصب -انقول-، زاد رفع بيتا يرفع ما بعد انقول، بالاشياء، ويحكيه، لا أن -انقول- أحدثت»^{١١}.

رئيس من هنا أن انازني، والمبرد فهما من عبارة سيويه أنه يرفع الاسم بالفعل (انقول).

وقد رد ابن ولاد هذا الفهم، وذهب إلى أن مراد سيويه هو: إن شئت رفعت مع فعل لدي نصبت به، ولكنّه نحوّ في اللفظ، يقول معلقاً على اعتراض المبرّد: «وليس هذا ممّا يذهب عن سيويه، وعنه أخذ البصريون صبرهم وكبيرهم متى أتى بعده، فأما معنى قوله: رفعت ما نصبت بها: بيتاً رد. رفعت مع الكلمة التي نصبت بها، وهذا تستلّج يقع في اللفظ مما يجوز للقتل أن يقوله، وليس يقدّم مثل هذا خطأ مع علمه بذهب قائده لا متعدياً. ألا ترى جماعة من أهل النحو صعباً الاحتشأ وغيره يقولون في كتبهم: باب الحروف التي ترفع لأسماء والأحبار، نحو قولك: (أهل ربك مطلوق؟)، و(أهل) ليست برافعة ... وإنما أرد أن للكلام يرتفع»^{١٢}.

ويؤخذ على ابن ولاد أنه جعل معنى (ما نصبت) مع ما نصبت، ثم حكم على هذا الاستعمال بأنه نحوّ في اللفظ، مع أن لب، بأنني بمعنى (مع) كما سيأتي.

ويرى لسيرافي أن المحتج عن سيويه له جوابان.

أحدهما أن تكون الباء في قوله: (ما نصبت) ظرفية، والمعنى: وإن شئت:

رفعت في الموضع الذي نصبت فيه.

والآخر أن تجعل الباء زائدة، كالباء في قوله تعالى: «تُنَبِّئُ بِالذُّهْرِ»^{١٣}.

(١١) انظر: الانتصار ص ٤٣-٤٤.

(١٢) الانتصار ص ٤٤.

(١٣) انظر: السعد ٢٦٢/٢.

(١٤) من الآية (٢٠) من سورة النجم.

وعليه يكون المعنى: وإن شئت رفعت الاسم الذي نصبت^{١١}،
 وذهب الصَّغَر إلى أنَّ لعبارة سيويه المذكورة تفسيرين:
 الأولى ما ذكره السيرافي، وهو أنَّ الباء ظرفية
 والثاني أنَّ تكون انباء للمصاحبة^{١٢}، والمعنى وإن شئت رفعت مع
 ما نصت^{١٣}
 وقد تتبعْتُ أسلوب سيويه، فראيته يستعمل الباء بمعنى (مع)، ومن ذلك
 أنه يُطلق في بعض المواضع على المفعول معه مصطلح (المفعول به)^{١٤}.
 وعلى أيِّ حال فإن سيويه لا يمكن أن يكون قد أَراد ما ذهب إليه لادمي،
 ولمجرد، ويؤكد هذا قولُه «جعلته حكيمة».

(١١) انظر شرح السيرافي ٢٧٣/١ ب، وقد نقل الأقدم كلام الميراثي، ولم يُشر إليه، انظر التلخيص
 ٢٥٥/١

(١٢) شاف الصغار (باء الحال) لأنَّ الحال تلي عنها وعن مجرورها، انظر شرح مقصورة ابن دريد
 لحنفي ص ٢٦٤، ومساعد ٢٦٢/٢

(١٣) انظر شرح الصغار ١٥٩/١ ب.

(١٤) انظر الكتاب ٢٩٧/١

المسألة (٩٠)

كان واحتواها:

زيادة (كان) في قول الفرزدق:

(وجيران لنا كانوا كرام)

حكم الحليل وسيبويه زيادة (كان) في قول الفرزدق^(١):

كَيْفَ إِذْ وَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

هذا ما فهمه الحويدي^(٢) من قول سيبويه «وقال لحيلى: (إِنَّ مِنْ مِثْلِهِمْ كَانَ

زيداً) على العاء (كان)، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق

وجيران لنا كانوا كراماً^(٣)».

ونقل المرادي^(٤)، ولثاميني^(٥) عن بعضهم أَنَّ الحليل وسيبويه م يريدان حد،
وبما أُرِدَا بالزيادة أَنَّ الشعر أَدْحَلُ (أَكْرَمُ) مِنْ (جِيرَانٍ)، و(أَكْرَمُ) لَتَأْكِيدُ أَنَّ هَؤُلَاءِ
الْعَرَمُ كَانُوا جِيرَانَهُ فِيمَا مَضَى، وَأَنَّهُ قَدْ دَرَجَتْهُمْ، وَمِنْهُمْ هُمْ هَذَا لِقَوْمِ أَبُو جَعْفَرٍ
الْحَاسِ، إِذْ يَقُولُ فِي تَأْخِيرِ آيَاتِ سَيْبَوِيهِ: سَمِعْتُ أَنَّ أَشَدَّ بَيْتٍ - «يُرِيدُ
(وَجِيرَانٍ كِرَامٍ لَنَا كَانُوا)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَكُنَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا)^(٦)»، معناه

(١) انظر ديوان الفرزدق ص ٥٩٧، والكتاب ١٥٣/٢، ولقنتضب ١١٧/٤، وشرح السيراني ١٤٦/٣،
والمنازل البصريات ٨٧٥/٢، والعلل ص ٥٩، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ١٤٣، والحران
٢١٧/٩، ونسب الحاس البيت إلى جرير في: شرح آيات سيبويه ص ٧٤، وهو سهو، وسيلاني لم يسم
مصادر آخر

(٢) انظر مثلاً: الانتصار ص ١٤٣، وشرح السيراني ١٤٦/٣، وشرح الرماني ٢٠٨/٢، وتحصيل عيس
المعرب ٢٩٠/٩، والإفصاح ص ٣٥٤، والعلل ص ٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/٩، وشرح
التسهيل للمرادي ص ١٤٤، واليسيط ٧٤١/٧

(٣) الكتاب ١٥٣/٢

وأذكر هنا - أن آيا جعفر الحاس جعل زيادة (كان)، نعمة خاصة بشي تميم الشاميين انظر: شرح
آيات سيبويه للثاميني ص ٢٤

(٤) انظر شرح التسهيل للمرادي ص ١٤٤-١٤٥

(٥) انظر تميم الفرزدق ٢٢٣/٣.

(٦) من الآية (١٥٨) من سورة النساء.

-والله أعلم-: (ولله عزيز حكيم): لأنَّ (كان) لا تقع على الله عزَّ وجلَّ، فهي مستعملة في اللفظ، وملغاة في المعنى^(١١).

وهذا يُخالف ظاهر نص سيبويه المتقدم؛ لأنه جعل (كان) في بيت مشبه في نحو (ن) من أفضلهم كان ريداً، وهي في هذا مثال رائدة في لغى واللفظ.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرى) أنَّ مبرد ردَّ على لحليل وسيبويه بتشبههما بالبيت، وذهب إلى أنَّ (كان) فيه يحوز أن يكون بها اسمٌ وحبرٌ، فاسمها الواو لتصل بها، وحبرها (نن) لتتقدم عليها^(١٢).

ونصُّ اعترض المبرد -كما أوردته بن ولاد في (الانتصار)- هو: «ولا حجة له [أي سيبويه] في هذا البيت؛ لأنه يجوز أن يكون (الـ) حراً (كان)، كأنه قال: أوجيران كانوا لك كراماً»^(١٣).

هذا ما جاء في (الانتصار)، وهو موافق لما في (المقتضب)^(١٤)، وسبب لزجج إلى شيعة المبرد غير هذا، إذ ذكر أنَّ (كان) -عنده- في البيت زائدة^(١٥).

وقد اقتضى أثر المبرد في هذه المسألة جماعة منهم: أبو جعفر النحاس^(١٦)، وأبرطسي^(١٧)، وبن هشام في (التوضيح)^(١٨)، والذَّهبي^(١٩)، ولصَّاح^(٢٠)، وحجَّتهم أنَّ

(١١) شرح آيات سيبويه للنحاس ص ٧٤، وانظر أيضاً: المصدر السابق ص ٢٠٣، وإعراب القرآن ١/ ٤٠.

(١٢) انظر شرح السيرى ١٤٧/٣-١٤٨، وانظر -أيضاً-: تحصيل عين الذهب ١/ ٢٩٠، والتميل ص ٦٢، واليسيط ٧٤١/٢.

(١٣) انظر: الانتصار ص ١٤٣.

(١٤) انظر: المقتضب ١١٦/٤-١١٧.

(١٥) انظر: معاني القرآن ودرأيه ٢٢/٢-٢٣.

(١٦) انظر: شرح آيات سيبويه للنحاس ص ٢٤.

(١٧) انظر: شرح التكاية ٢٩٤/٢.

(١٨) انظر: أوضح المسالك ٢٥٨/١.

(١٩) انظر: تعيين القرائه ٢٢٤/٣.

(٢٠) انظر: حاشية الصبان ١/ ٢٥١-٢٥٢.

(كان) في البيت عملت في أنضمير، والرائدة لا عمل لها
 من مذهب الخليل وسيبويه؛ فاختاره جماعة أبرزهم: الزجاج^١، وابن ولاد^٢،
 والزجاجي^٣، والسيراي^٤، والدارسي^٥، والرماسي^٦، وابن جني^٧، ولأعمش^٨،
 والقارقي^٩، والفاي^{١٠}، وابن عصفور^{١١}، وابن مالك^{١٢}، وابن أبي الربيع^{١٣}،
 ولأشعري^{١٤}، والبغدادى^{١٥}.
 وقد دار حديث هؤلاء حول امرين أحدهما: الاحتجاج بصحة مدعهم، والآخر -
 توجه الصمير المتصل به (كان).

فأما الاحتجاج لمذهبهم فيصغر فيه يأتي:

أ - أن (الـ) هي البيت جرت صفة لـ (جبر)، فلا يجوز أن
 تُقَطَّع، وتُجْعَل خبراً لم بعدهاء لم في ذلك من
 لتهينة، والمقطع، وممن ذكر هذا ابن ولاد^{١٦}، والدارسي^{١٧}.

(١) انظر معاني القرآن ودرجاته ٢٣٨/٢

(٢) انظر الانتصار ص ١٤٣-١٤٤

(٣) انظر الجمل ص ٤٩

(٤) انظر شرح السيراني ١٤٨/٢-١٤٨

(٥) انظر مسائل البصريين ٨٧٥/٢-٨٧٦

(٦) انظر شرح الرماني ٢٠٨/٢

(٧) انظر إصلاح الخط ص ١٥٧، وشرح التمهيد للبرادي ص ١٤٤

(٨) انظر: تحصيل عين النعيب ٢٩/١

(٩) انظر: الإصباح ص ٢٥٣-٢٥٥

(١٠) انظر الحزانة ٢١٩/٩

(١١) انظر شرح الحمل لابن عصفور ٤٠٩/١-٤١١

(١٢) انظر شرح التمهيد لابن مالك ٣٩١-٣٩٢

(١٣) انظر التيسير ٧٤٤-٧٤١/٢

(١٤) انظر شرح الأشعري ٢٥١/١

(١٥) انظر الحزانة ٢١٩-٢١٨/٩

(١٦) انظر الانتصار ص ١٤٣

(١٧) انظر مسائل البصريين ٨٧٥/٢

واسر عصفور^١، وابن أبي الربيع^٢

ب - أَنْ (لنا) لا مجرد أن يكون خيراً لـ (كان)، إلا أن يراد باللام معنى الملك، ولا يصح ذلك هنا؛ لأن الجيران لم يكونوا لهم ملكاً، وقد عند هذا ابنُ ولادة^٣، والأعلم^٤!

ج - أَنْ دخول (كان) في البيت غير مُعَيَّر للكلام، وهذه الحجة ذكرها السيرافي^٥.

وأما الصمير المتصل بـ (كان)؛ فوجهه خمسة توجيهات:

لأولَّه أنه مدح (كان)، ولم تصح ريادةها من يسادها؛ بنى الصمير كما لم يصح لعاء (ظن) من دفعها فاعلاً في نحو (زيداً ظننتُ قائمً)، وقد ذكر هذا لتوجيه الفارسي^٦، والعاللي^٧، وابن مالك^٨، والأشموسي^٩، والمعددي^{١٠}، والثاني؛ أنه تأكيد للصمير مستتر في (لنا)، وأصل للكلام (وجيران لـ هم)، ولما دخلت (كان) بين (لنا) و(هم)؛ اتصل به الصمير المتصل إصلاحاً للفظ، وهذا توجيه الفارسي^{١١}، وأخذ ابن أبي الربيع وذكر له نظائر غُيِّرَ فيها الكلام من أجل دفع قبح اللفظ، ومن دكره مولهم (يزيد فامرؤ)، ولأصل (مهم يكن من شيء فامرؤ يزيد)، فما حُدِّفَ (مهما يكن من شيء)؛ بقي (فامرؤ يزيد)، وهذا العاء جنوب الشرط، وهي لا تقع أولاً،

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/١

(٢) انظر: البسيط ٧٤٦/٢-٧٤٧

(٣) انظر: الانتصار ص ١٤٤

(٤) انظر: تحصيل غير نذهب ٢٩٠/١

(٥) انظر: شرح السيرافي ١٥/٣، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: المكت ٥٢٢/١

(٦) انظر: المسائل البصريات ٨٧٥/٢

(٧) انظر: الخزانة ٢١٩/٩

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/١

(٩) انظر: شرح الأشموسي ٢٥١/١

(١٠) انظر: الخزانة ٢١٩/٩

(١١) انظر: المسائل البصريات ٨٧٥/٢

فقدّموا شيئاً من الجملة؛ لإصلاح اللفظ^(١).

والثالثة أنه مبتدأ، والماء خبره، ثم زيدت (كان) بين خبر ولتبدأ؛ اتصل بها الضمير، دعاً لقبح اللفظ. وهذا قول لزمحشري^(٢)، وتصل عن ابن جني^(٣).

والرابع: أنه فاعل لـ(كان)، كما رُفع اصقرّ فاعلاً لـ(معه) في امرتُ برجلٍ معه صقرٌ صائمٌ بدأ، ومثّن، اعتمد هذا ابن عصفور^(٤).

والخامس: ما نقله بدرقي^(٥) ولبعدادي^(٦) عن بعض الحويز، وهو أن نواو حرقاً دالٌّ على الجمع كالواو في (أكلوني البرهيث).

والحق أن جعلَ (كان) خبراً لـ(كان)، ولو ساءَ لها أسهلُّ من هذه التحريجات المتكلفة، ويؤكد ذلك ما يأتي:

أولاً أن من جعلَ لصمير فاعلاً لـ(كان) فاسه على رفع (ظن)، لفاعل مع إلغائه وهو ليس صحيحاً؛ ذلك أن (ظنّاً) تؤثر في المعنى، وتبدلُ عن حدث، فدعاها له فعل، أمّا (كان) إذا زيدت؛ فلا تغيّر المعنى، ولا تدلُّ على حدث، فجعلَ الضمير فاعلاً لها لا معنى له؛ لأنه فاعلٌ من غير فعل.

ثانياً أن من لم يجعلَ الضمير فاعلاً لـ(كان)؛ وضع فيما قرأ منه، وهو تهيشة العامل لعمل ثم قطعه عنه؛ لأنّ الصمير إذا اتصل بالفعل فقد وضع في موضعه، وهيئة الفعل للعمل فيه، فبأن تُوي به غير ذلك كان في الكلام تهيشةً ومقطعاً.

(١) انظر تيسيط ٧٤٤-٧٤٣/٢

(٢) انظر، الكشف ٣١٩/١، والعمدة ٢٢٦/٩

(٣) انظر: إصلاح الجدل عن ١٥٨-١٥٧، وشرح التبيين لسراي عن ١٥٥، ولم أجد هنا فيما رقت عليه من كتب ابن جني

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١-٤١٠

(٥) انظر: الإيضاح ص ٣٥٤ ٣٥٥

(٦) انظر العمدة ٢١٨/١

ثالثاً: "تَجْعَلُ" لوأو حرفاً دالاً على الجمع كما نُقِصَ عن بعضهم - ضعيف؛ لأنه لا يُجْعَلُ حرفاً، لا إذا أُسِدَّ الفعل إلى سم ظاهر، كما في (أَكْلُوسِي الرعيث)، وهذا لا يسند الفعل إلى ظاهر^(١)

رابعاً: أنَّ تطهير بن أبي لربيع لإصلاح اللفظ بما عُبِّرَ فيه الكلام، لدفع قبح اللفظ فيه نظراً؛ لأنَّ ما ذكره لا يوقع في لبس، أمّا في البيت بإصلاح اللفظ مُلْغًى، لأنه يصل الصمير بفعل غير عامل فيه.

خامساً: أنَّ حكم بن ولّاد، والأعلم بأنَّ (لَا) لا يجوز أن تكون حبراً (كان)، إلا إذا حُبِبَتْ اللام للملك غير مسلم؛ لأنَّ اللام يصح أن تُجْعَلَ في البيت للاختصاص، ويستقيم المعنى^(٢)

سادساً: أنَّ احتجاج السيرافي بأنَّ عدم تأنيير (كان) في معنى البيت دليلٌ على ردها ضعيفٌ جداً؛ ذلك أنَّ (كان) قد تعمل في الاسم، والتغير، ولا تؤثر في المعنى كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيمًا﴾^(٣).

هذا، وأجاز مرادي أن تكون (كان) تامةً ودعاه ما أنصَل بها، ولحمته صفةٌ ثانية (أحيران)، وهو قول قريب، وعنده تكون اللام للاختصاص، والمعنى (أحيران ما ثبتوا، أو حصروا)، وليس كما ذهب ابن هشام، إذ قرَّر أنَّ جعل (كان) تامةً لا معنى له^(٤)

(١) انظر: الخزانة ٢١٨/٩

(٢) انظر: المصدر السابق ٢١٧/٩.

(٣) من الآية (١٥٨) من سورة البقرة.

(٤) انظر شرح التسهيل لمرادي ص ١٤٥

(٥) انظر: تكملة الشراهد ص ٢٥٤

المسألة (٩١)

نعم وبئس:

تسمية سيبويه باب (نعم):

(باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً)

عقد سيبويه باباً لـ (نعم) ساء (باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً) ^١، واستهلكه بالحديث عن أعمال (نعم) في مصر على شريطة التفسير نحو (يغم رجلاً عبداً لله) ^٢، ثم نصَّ على أنه «لا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر» ^٣ ثم تتعلَّ إلى أعمال (نعم) في الاسم لظاهر المعرفة، فقال «وأما فوهم نعم الرجل عبداً لله؛ فهو بمنزلة (ذهب أخوه عبداً لله، عمل (نعم) في (الرجل)، ولم يعمل في (عبد الله) ...» (نعم) تكون مرةً عملةً في مصر يفتد بها بعده، فتكون هي وهو بمنزلة أوبعه، و(أمثله) ثم يعملان في لذي شرٍّ لمصر غنل (مثله)، و(أوبعه) إذا قلت: (لي مثله عبداً)، وتكون مرةً أخرى تعمل في مظهر لا تحاوزه» ^٤.

الاعتراض ومناقضته:

أورد السيرافي نقد جبرد سيبويه في هذا الموضع مختصراً فقال: «وردة أبو عباس محمد بن يزيد عن سيبويه ترجمة الباب وألزمه فيه المناقضة؛ لأنه قال: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، ثم جاء بعده (نعم لرجل عبداً لله) فعاد به (الرجل) مظهراً» ^٥.

ونصَّ المبرد -كما جاء في (الانتصار)- هو: «ومن ذلك قوله [أي سيبويه] في باب (نعم) هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً لأنهم شرطوا لتفسير، ثم قال في موضع آخر من هذا الباب ولا يكون في موضع الإضمار مظهر، ثم نقص

(١) انظر الكتاب ١٧٥/٢

(٢) المصدر السابق ١٧٦/٢

(٣) المصدر السابق ١٧٦/٢ ١٧٧

(٤) شرح السيرافي ٢/ ٣٢

جميع ذلك بقوله في هذا الباب: وأنت قولهم: انعم الرجل زيداً، فهو بسرله قوبهم: اذهب أخوه زيد، ... وانعم، تكون مرة عاملة في مضمر يستره ما بعده، وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوره، وهذا لذي حكيمة عنه أقبح ما يكون من نقص، إذ زعم أنها لا تعمل إلا في مضمر، ثم أضيق لى لإعمال في المظهر وبعد كان حد هذا الكلام أن يقول: هذا باب ما يقع شيء عاماً ويعمل في مضمر على شريطة التفسير، أو مظهر يحتاج إلى تسمية من يُعنى به، وجرى هذا لمظهر معنى المصمر في لاحتياج إلى المعنى بالمدح والثناء».

فالمرد يذكر أن لعنوان الذي وضعه سيبويه لباب (نعم) يناقض ذكره بحالها في الاسم لمظهر المعرفة: ذلك أن ظاهر العصور يوجب عدم إعمال (نعم) في غير المضمر.

ويرى أن الصواب تسمية اباب (باب ما يقع شيء عاماً، ويعمل في مضمر على شريطة التفسير، أو مضمر يحتاج إلى تسمية من يُعنى به ...).

وقد رد على المبرد ابن ولاد، والسياري، ولكنهم قد قرروا لا بدع عتراض المبرد، ولم يفعلوا أكثر من شرح كلام سيبويه، ولتفريق بين نوعي فاعل (نعم) -رحمنا- الاسم لمظهر المعرفة، والمصمر على شريطة التفسير-، ولم يناقش العصور الذي وضعه سيبويه لباب، وهو محور عتراض المبرد.

يقول ابن ولاد: «لو تأمل محمداً هذا الفصل الذي حكاه عن سيبويه: لأعاب عن الرد عليه، وهو قوله: (نعم) تكون مرة عاملة في مضمر يستره ما بعده، وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوره، فلو أنعم انظر في هذا الفصل: يعلم أنه لم يناقش كيف ذكر، وإنما شتمه عليه قوله في موضع: إنها لا تعمل في معروف إلا مصراً ثم ذكر أنها تعمل في المظهر في قوله: انعم الرجل عبد الله، وهذا لموضع غير ذلك لموضع: لأنك إذا عدتها إلى مكرة تبيّن بها [المضمر] في قولك: انعم رجلاً عبد الله، فلا يجوز في هذا ألتة أن تعمل في المعروف إلا مصراً، ألا ترى أنك لو أتيت مع (الرجل) باسم فيه لآلف واللام، ويجوز وإذا قلت: انعم لرجل عبد الله؛ لم تجاور الرجل إلى مكرة منصوبة، فهذا مأول قوله: وتكون مرة أخرى تعمل في

مظهر لا تحاوزه، أي: لا تجاوزه إلى منصوب، فالمصوب لا يكون معه إلا المصمر والمظهر لا يكون معه منصوب، فتقوله في ذلك لوجه به لا تعمل في المعروف إلا مصمراً حقاً، وليس عندها في موضع آخر في المظهر ما قص لذلك لقول: لأنهما موضعان، ومسألتين، ولو كانا موضعاً واحداً، وفي مسألة واحدة؛ لكن لكلام متناقضاً.

وأنت حكايته عنه في الرد أنه رغم أنها لا تعمل أبداً إلا في مضمرة؛ فليس هذا في نص قوله لدي صخر به الباب، على أنه لو قال ذلك؛ فكان له وجه حسن يرجع إلى ما قلنا، فكأنه أراد أنها لا تعمل مع تعديتها إلى الشكوة أبداً إلا في مضمرة، فهو صحيح لو قال: «...».

ويؤخذ على ابن ولاد ذكره أن سيويه لم ينص على أن (نعم) لا تعمل إلا في مضمرة؛ ذلك أن سيويه قال: «هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً» ولم يأت السيرافي بأكثر مما قرره ابن ولاد، إذ يقول معلقاً على عثر من السرد «والذي أراد سيويه أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمراً إذ يُبنى ذلك المعروف على أن يفتر بما بعده، ولا يكون ذلك إلا مضمراً»^(١).

والحق أن ما ذكره المرء صحيح، كما أن لعون بني أورده أدق؛ لأنه شمل نوعي فعل (نعم)، وبكر يشع لسيويه أنه وضع كتابه على غير مثال باقي، كما يمكن أن يكون عقد الباب بفعل المصمر على شريطة التفسير، وفده لا مستعده إلى يحدث عن الفاعل الظاهر المعرفة.

(١) الانتصار ص ١٤٦-١٤٧

(٢) شرح السيرافي ٣/٣٠٠، وقد نقل الأعمام كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم تُشر إليه، انظر المكت

١ - قراءة أبي رجاء الططردى: «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُونَ لَأَنتُمْ بِمُصَارِعَاتِكُمْ
لِللَّهِ أَكْثَرُ بَغْضًا» (تعبون، وب، ايحبكم، وهم مصارعوا حب)،
وهذا لشاهد لا يلزم سيبويه؛ لأنه لم تذكر ورود المضارع، كما سيأتي
٢ - قول الشاعر^(١):

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَجِلَابٌ بِمِصْرٍ لَكَا الْمُزْدَادُ مَثَّ حَبٍّ يُعَدُّ

٣ - قول الشاعر^(٢):

فَأَتَيْتُمْ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَّبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُيْدٍ مُشْرِقٍ

ولم يكن السيري أولًا فقد سبويه في هذا لموضع فقد سبقه في ذلك
المبرد في (مسائل القنط)^(٣).

وأبطل ابن ولاد هذا الاعتراض، مقرراً أن سبويه بما أراد (حببت) بكسر
العين، ولكن التثاخن غلطوا في الشك^(٤)،
ولست مع ابن ولاد فيما ذهب إليه؛ لثلاثة أسباب:

الأولى: أن سبويه لو أراد (حببت) بكسر العين؛ لما حكم بشدود كسر
حرف المضارعة في (إحبب)، و(أبعت)؛ لأنه نصٌّ بعد هذا على أن
كسر أول المضارع - إذا كان توناً، أو حمزةً، أو تاءً، وكان
مماطلي على (أفعل) - مطرقة عند جميع العرب بما عدا

(١) هو عمرو بن قيس، ويقال: ابن عثمان البصري، النابغي الكبير، أسمع في حياة النبي ﷺ، وم يرا
وهرض القرآن على ابن عباس، وثلقه من أبي موسى، توفي سنة ١٠٥ هـ «
نظر: حياة النباه ٦٤٨

(٢) من الآية رقم ١٣١ من سورة آل عمران. ونظر قراءة أبي رجاء في: مختصر ابن خنويه ص ٢٦،
والبحر المحيط ١٠٣/٣

(٣) هري البيت إلى بعض بني مالك في شرح السيري ١١٦/٥، ولخصص ٢١٥/١٤، وعزه المبرد في
حاجب بن ديان من بني نهشل، انظر الانتصار ص ٣٦

(٤) هو هيلان بن شجاع النهشي انظر: اللسان (حبب)، وانظر البيت ينون حمزة في: الزاهر ٢٣١/١ وشرح
السرياني ٢٩٤/٥، ونهيب ٨٨/٤، والصحاح ١٠٥٨/١، والحقم ٣٧٩/٢

(٥) انظر: الانتصار ص ٣٦

(٦) انظر: انصار السابق ٣٦-٣٧

أهل لحيّاز^{١١}

والثاني: أنه لو أراد كسر العين؛ لكن قوله: «وإن لم يقولوا: (حَسْتُ)» حشوا؛ لأن احتياج كسر عين الماضي معلوم من كسر عين المصارع؛ ذلك أن المضارع المكسور العين لا يكون ماضيها مكسورها إلا نادر^{١٢}.

والثالث: أن امي ثلاثم سياق الكلام ومعناه فتح العين؛ و سيمويه يريد أن لأفعال (أجب)، و(نحب)، و(يحب) كسر لعرب أوانها شذوذاً إتباعاً لكسرة الفاء، كما كسروا الميم في (جبت) إتباعاً لكسرة التاء، ثم ذكر أن ماضي تلك الأفعال على (فعل)، وإن لم يرد عن العرب

ومن هـ تتبين قوة اعتراض المبرد، وأسيري، و ضيف إلى هـ قرأه أن سيمويه نفسه يصر في موضع حر على ورود (حَبَّتْنا) عن بعض العرب، فقال: «وقد قال بعضهم: (حَسْتُ، فعاء به عن القيس)»^{١٣}

وقد خطر ببني سبعد أن عثرت على هـ النص - أن سيمويه لم يرد بقوله: «وإن لم يقولوا: (حَبَّتْنا)» نفي سعمال العرب بهذا الفعل، وإنما رَدَّ أن ماضي تلك لأفعال لا بد أن يكون على (فعل) حتى إن لم يسمع، كما يقوى القائل (اسم لفعل من ضرب، ضارب، وإن لم يُسمع).

ولكنني وجدت له بعد اسطر بضاً يؤكد أنه يريد نفي استعمال (حَبَّتْنا)، حيث يقول سبعد أن نفي أن يكون ماضي الأفعال المصارعة لتقدم ذكرها على (فعل)، «فجاء على ما لم يستعمل كما أن (يذبح) و(يدر) على (أودعت)، و(أودرت)، وإن لم يستعمل»^{١٤}.

١١) انظر: الكتاب ١١/٤، وانظر تفصيل ذلك في نظرات في آبهة القرآن الكريم لمحمد عبد الحائق عبيدة (مجلة كلية اللغة العربية بالرباط، العدد الثامن، ص ٢٥).

١٢) انظر: الأفعال لفرقسطي ٦٠/٦.

١٣) الكتاب ١١/٤، وم يقف السرياني عند حد. انظر شرح أسيري ١٩٤/٥، ص ١١١، سيمويه عن سيمويه حكاه جيهته، مضمناً على هـ النص، ولم يشر إلى النص المتضمن في أول أسأله انظر المحكم ٣٧٩/٢.

١٤) الكتاب ١٠/٩.

هذا، وعرا أبو بكر الأنباري إلى المصريين منع استعمال (حب)، وذكر أن جور استعماله مذهب الكسائي والفراء، وتستدل على صحة مذهبهما بقول العرب: (عز حب طت)^{١١}

وفيما عره إلى المصريين نظراً لأن سببريه في أحد مصد، ولورد نقلا استعمال (احتت) عن العرب، وهما من شياح لصرة اعدودين، كما أجاز شعثانه بعض تلميذهم، ولم يقدوا عنهم (احتت)^{١٢}.

[١١] انظر الزاهر ٣٣١/٩، ومعنى (عز حب طت)، من حب طت، انظر جمهرة الأشتال ٢٢٨/٢، ومجمع لأشتال ٣١٥/٣، والمتفصي ٣٥٤/٢

[١٢] انظر: فعلت وأضلت مزجاج ص ٧٣، والأصول لابن السراج ١١٢/٣، ونحوها لابن جني ٢٢٠/٢، والصحاح للجوهري ١٠٤/٩، والحكم لابن سيده ٣٧٩/٦، وانظر الأفعال لابن القوطية ص ٣٧، والأفعال لابن القطّاع ٢٤٣/٩

المسألة (٩٣)

صيغ الزيلادك

التفريق بين صيغتي (كَسَب) و(اكتسب)

فرق سيويه بين صيغتي (كسب) و(اكتسب)، فقال: «وَأَنَّ (كَسَبًا) مَبْدُ يَقُولُ: (أَصَابَ)، وَأَمَّا (اكتسب): فهو التصرف، والطلب»^(١).
يريد أن (كسب) تدل على المعنى الأصلي للمعنى، أمّا (اكتسب): فتصيف إلى ذلك المعنى طلب الكسب، والاجتهاد في تحقيقه.

الاعتراض ومناقشته:

قال أبو سعد السمراني -عقب ذكره ري سيويه : «وقال غيره لا فرق بينهما، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿بِهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٢)، والمعنى واحد»^(٣).
وقد نسب هذا نقول إلى جماعة اللغويين^(٤)، وحجتهم -غير لآية- عدم تعريف ذي الرُّمَّة^(٥) بين الصيغتين في قوله^(٦):
وَمَطْعَمٌ لَصِيْبٍ مَبَالٍ بَعِيْبَةٍ أَتَى نَاءَ هَذَا كَسَبٍ تَكْتَبُ
وقد دعا بعضهم من لعالمين أبو حنن الأندلسي حيث يقول: «والصحيح عند أهل اللغة أن الكسب ولاكتساب واحد، والفرق بطلق بذلك قال الله تعالى ﴿كُلُّ

(١) الكتاب ٢/٢٨٦

(٢) من الآية رقم ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٣) شرح السمراني ٩٧/٥، وقد نقل الأعمش كلام السمراني في هذه المسألة ولم يُشر إليه، انظر النكت ٥٨٢/١-١٠٥٩، وانظر شرح المفصل ١٦١/٧

(٤) انظر البحر المحيط ٧٦١/٧، والدر المنثور ٧٠٠/٧

(٥) هو غيلان بن علقمة، أحد بني عدي بن عبد مناف بن أده، شاعر إسلامي توفي سنة ١١٧٥ هـ، انظر: طبقات الشعراء ص ١٧١، والموسم ص ٢٢٥-٢٤٧

(٦) انظر: ديوان ذي الرُّمَّة ٩٩/١، والدر المنثور ٧٠٢/٧

قال أبو نصر صاحب الأصمعي: «وَمَطْعَمٌ العَيْد، يريد: العائد يبرِّق العيد (وهبال) معال (يعيد) لطلبه، وهو العيد»، انظر: الديوان ٩٩/١

نفس بما كنت رحيمة» ، وقال «ولا نكتب كل نفس لأ عملها» ، وقد «بني من كتب سنة وأحاطت به خطيبته»^(١١) ، وقال: «بغير ما أكتبوا»^(١٢) يريد أبو حيان أن القرآن اسعمل بكتب ولا تكتب في مورد واحد ، هو لشر وهو مسبوق إلى هذا الاحتجاج^(١٣) .

هذا ، وذهب مذهب سيويه بن جني^(١٤) ، والزمخشري^(١٥) ، ولطفي^(١٦) ، لرضي^(١٧) وجعدة من المصريين ، منهم ابن عطية^(١٨) ، والسجستاني^(١٩) ، ولصاري^(٢٠) يقول بن حني في باب في قوة اللفظ لقوة المعنى : «وعليه -عندي- قول له عز وجل: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَمَّا كَسَبَتْ﴾ ، وتأويل ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى كتاب لتينة صر صر ، وصنصعر ، وذلك لقوله صر صر -«مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَالٍهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ

(١١) من الآية (٢٨) من سورة المائدة

(١٢) من الآية (١٦٤) من سورة الأنعام

(١٣) من الآية (٨١) من سورة البقرة

(١٤) من الآية (٥٨) من سورة الأعراف ، وأول الآية «وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مِائَاتٍ وَلَمْ يَأْتُوا ...»

(١٥) البحر المحيط ٧٦١/٢ ، وقد نقله السمين الحلبي في: الدر المنثور ٦٩٩/٣ ، ٧ ، ونسبه إلى بعضهم

(١٦) انظر: سلاء ما صر به الرحمن ١٣٢/١ ، حيث نقل العكبري عن قوم من أهل العلم الاحتجاج بهذه الحجة ، والعكبري متفكراً على أبي حيان

(١٧) انظر الحضان ٢٦٥/٣ - ٢٦٦

(١٨) انظر المقصص ص ٢٨٧

(١٩) انظر: نتائج الفكر ص ٣٥٣

(٢٠) انظر: شرح الشافية ١١٠/١

(٢١) انظر المحرر الوجيز ٣٩١/٢

(٢٢) هو محمد بن طيمور السجستاني العزني ، أبو عبد الله ، إمام كبير ، صنف مئتين مئتين ، معروف مدبر ،

من علماء القرن السادس الهجري ، انظر: غاية النهاية ١٥٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ١١٧/١

وقد حفظ البصافي بيده وبين محمد بن محمد عبد ربه السجستاني ، انظر: هدية العارفين

١٠٦/٢ ، وانظر رأي السجستاني المذكور في: البحر المحيط ٧٦٢/٢

(٢٣) هو أحمد بن محمد الصادي المصري ، المعروف بالملك ، اشتهر سنة ١٢٤١ هـ ، انظر: معجم المؤلفين

١١١/٢ ، وانظر رأيه في: حاشية الصادي على الخلاص ١٢٤/١

فلا يُحَرِّى لِأَمْثَلِهَا^(١)

أفلا يرى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزئها فيصير الواحد إلى العشرة، وإذا كان جزء لشيء هو مثلهما لم تُعْتَقَر إلى إجراء عنها فكلهم بذلك قوة فعل لسيئة على فعل لحسنة، ولذلك قيل -تدارك وتعالى- «تَكَادُ لُشْرَاتُ يَتَعَفَّرُونَ مِنْهُ وَتُنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَجْعَلُ أَعْيُنُ النَّاسِ عَلَى عَدُوِّهِمْ فَهُمْ عَلَى خُذُلٍ»^(٢)، فإذا كان فعل السيئة داهياً يصاحبه إلى هذه العينة الخرافية؛ عظم قدرها، وتعم لفظ العبرة عنها، فحينئذ -لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت^(٣)، فربما في لفظ فعل السيئة، وانقص من لفظ فعل لحسنة، ومثله سوء بيت (الكاتب)^(٤) :

لَمْ أَكْسِبْ خَطِيئَةً نِيْسًا فَعَمِلْتُ بِرَّةً وَخَسَمْتُ قَبَارَ

فعبّر عن البر بالجميل، وعن الفجرة بالاحتمال، وهنا ما قلناه في قوله -عز اسمه- : «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت»، لا فرق بينهما^(٥) .

ومد نفدت كلام من جنى برؤيته؛ لأنه أومى على انفة، فحاء ماذلة لا تدفع هذا، ونقل عن بعض أهل العلم نظرياً يحذف ما تعلّم، وهو أن (كسب) أعم من (اكتسب)، «لأن الكسب يقع في كسب نفسه، ولغيره، والاكتساب لا يكون إلا لنفسه، يقال: (كاسب أهله)، ولا يقال: (مكتسب أهله)»^(٦)، وبذلك قال الشاعر^(٧) :

لَقِيتُ كَاسِبَهُمْ فِي فَرْقٍ مُطْلَقَةٍ دَعِمْرَ عَسَدٍ سَلَامٌ لَهُ يَا عُمَرُ

وبالحسنة، فإن بلاغة القرآن القائمة على دقة تقاء، لا لمطابقة لتعريف بين

(١) من الآية (١٦٠) من سورة الأنعام

(٢) آيات (٩٠، ٩١) من سورة مريم.

(٣) نبيذ ندوة الديباني، انظر ديوانه ص ٢٣، وانكتاب ٣٧٤/٣

وقد أكتشف سيده شاهداً على أن (عذار) اسم لمصدر معدون عن (تخمرت)، انظر شرح أبيات سيده لآل السيراني ٢١٦/٢-٢١٧.

(٤) الحصاصي ٢٦٥/٣ ٢٦٦، وقد نقله ابن سيده في المعجم ٤٥٣-٤٥٢، وانظر اللسان (كسب).

(٥) انظر البحر المحيط ٢٦٦/٢، والدر المنثور ٦٩٩/٢.

(٦) هو المصيبة يستعظم عمر من انحطاب كتبت انظر ديوانه ص ١٦٤، والبحر المحيط ٢٦٦/٢، والدر المنثور ٦٩٩/٢.

(كسب) و(اكتسب)

أما استدلال أبي حنّان باستعمال (كسب)، و(اكتسب) مع الشر؛ فلا أراء كفاً لدفع عرق. لأنّ لصيّعتين تشعّان في معنى لأصلي، فلا مانع أن تتعاقب ومن الاستطراد الحسن -هذا- ذكر أمرين:

أحدهما أنّ ابن عطية أجاز في الآية المذكورة وجهاً آخر -ربّما يعترض وهو أنّ يكون اختلاف الصيّعتين لتحسين سبط الكلام^(١)

وهذا وجه ضعيف؛ لأنّ لفعل (كسب) ورد مكرراً في قوله تعالى ﴿تَمَنَّكَ أَقْنَةُ قَدْ حَلَّتْ لَهَا مَا كَسَيْتُ وَلَكُمْ مَا كَسَيْتُمْ﴾^(٢)، علو كان العبير -هناك- لمجرد تعبس الكلام؛ لمغيّرت بصيغة في هذه الآية.

والآخر: أنّ لمصرين متقدمين تماماً اختلفوا في سبب حصر الشرّ بـ(اكتسب)، وانخير بـ(كسب)، والرمحشري يرى أنّ الشرّ لم كان «ممت تشتهيه نفس، وهي مجذبة إليه، ومثارة به، كدسة في تحصيله أعمل وأجد، فحُفِيتْ لذلك مكتسبة فيه، ولما لم تكن كذلك في باب العير، وصُفِتْ بما لا دلالة فيه على الاعتدال»^(٣)

وأرجع ابن عطية^(٤)، والشجورسي^(٥) ذلك إلى تكلف مرتكب المعصية في خرق حجاب نهي الله عزّ وجلّ

وذهب لصّادي إلى أنّ ذلك يعود إلى سببين

أحدهما: أنّ شأن المعصية التفاني ولشهوة، بخلاف الطاعة فشأنها عدم الشهوة وهذا قريباً مما ذكره الرمخشري.

ولآخر: أنّ الإنسان لا يُؤاخَذُ في المعصية بالهَمّ، بل بالفعل، بخلاف الطاعة فإنه يُكْتَبُ له ثواب الهَمّ عليها^(٦)

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣٩١/٢

(٢) هي الآية (١٤١) من سورة البقرة.

(٣) الكشف ٤٠٨/١، وقد نقله الشيخ الهندي في التريد في بحراب القرآن ٥٢٤/١، ولم يعزه إلى الرمخشري.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٣٩١/٢ (٥) انظر البحر المحيط ٧٩٢/٢

(٦) انظر حاشية الصّادي على الجلائين ١٢٢/١

المسألة (٩٤)

التسمية بالحروف:

التسمية بالحروف الصحيح الساكن

عمد سيره نابةً بلفظ بالحرف الواحد، نقل أكثر أحكامه عن شيخه الحليل،
ومثلاً قرره فيه ما يأتي:

أولاً: أن الحرف المتحرك إذا أُلغِىَ به، ووُكِنَ عليه؛ بقيت حركته، وريدتْ عليه
هـُ السكت نحو (كُ) في لكاف من (لك)، و(بُ) في لباء
من (يصرِبُ)

أمّا الحرف الساكن؛ فتدخل عليه همزة الوصل، نحو (أبُ) في الباء من
(اضربُ)، و(يُ) في لياء من (ي)

ثانياً: أن الحرف المتحرك إذا سُتِيَ به رجلٌ زيد عليه حرفان من جنس حركته،
نحو (باء) " في اسم رجل سُتِيَ بالباء من (ضربُ)، و(ضَوُ) في اسم رجلٍ
سُتِيَ بالضاد من (ضَحى) ^{١١}.

أمّا الحرف الساكن المُشعَى به؛ فتدخل عليه همزة الوصل عند الابتداء
به، نحو (أبُ قد جاء) في اسم رجلٍ سُتِيَ بالباء من (اضربُ)، وتسقط
لهجرة في درج الكلام، نحو (هنا أبُ قد جاء)

واحتجَّ لعدم احتلال الاسم مع بقائه على حرف واحدٍ بأميرين:

أحدهما: أن ذلك خاصٌّ بوقوعه في درج الكلام، ولا يلزمه في الموضع كُنْها

والآخر: أن العرب قالوا: (مَنْ أبُ لك؟)، فعدوا همزة لقطع من (أب) بعد
سحبها، والقاء حركتها على ما قبلها، ولم يحتل الاسم مع بقائه على
حرف واحد ^{١٢}

(١١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢١-٣٢٢، وشرح السيراني ١٣٩٤/٤ ولم يخالف أحد من البصريين في هذا انظر: المنصوب ١/ ١٧، وشرح السيراني ١٣٩٤/٤

(١٢) أصلها (أب)، فلما جمع ألغوا؛ بقيت الهمزة همزة

(١٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢١-٣٢٢، وشرح السيراني ١٣٩٤/٤، وفي المسألة أقوال آخر مثالي

(١٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٢-٣٢٣، وشرح السيراني ١٣٩٤/٤

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنَّ المبرد ردَّ مذهب سيبويه في التسمية بالحرف الساكن الصحيح، ومركَّب بين تعريف لهجرة في (مَنْ ابَّ لَهْ؟)، وحذف همزة الوصل بأنَّ حذف همزة انقطع غير لازم، وسقط ألف الوصل واجب في درج الكلام^(١) ولم أجد المبرد حجة وقفت عليه من كتبه تعرَّض لاحتجاج سيبويه بقول لعرب: (مَنْ ب لَهْ؟)، وإنَّ ردَّ في (مسائل الغلط) مذهب معتدلاً بأنَّ دخول همزة الوصل على حرف الساكن المسمَّى به مستعجلاً لأنَّ ذلك الحرف قد تحرك بعد التسمية به، وهمزة الوصل لا تدخل إلا على ساكن، كما قرَّر سيبويه نفسه، وجميع الحوَّسين.

وهوَّ اعترضه هو: «ومنَّ ذلك قوله [أي: سيبويه] في باب ترجمته (هـ) باب إرادة لَنْظَرٍ بالحرف لوحد) لو شئت رجلاً نال، من (الطرب)؛ لعلَّ (ابَّ) كـ تـرى، [ولا يخلُّ بهذا] - كما ترى - أن يكون في وصله على حرف ٢، وشبهه (ابَّ) إذا حُفِّت همزته، قل محمد وهذا من لفظ الفاحش، لأنَّ ألف الوصل لا يدعى حرفاً متحركاً، لأنها إما تدخل لسكون ما بعدها، وهذا يقضى قوله، وأقول جميع الحوَّسين»^(٢)

ونعظُّ في هذا النصَّ أنَّ المبرد لم يذكر مذهب، وإنَّ اكتفى بالاعتراض لذي أخذ حجة يظهر عن شيخه الجرمي، ردَّ جاء في (حواشي مبرهن على الكتاب) ما يأتي: «(في كتاب الجرمي)^(٣) في قول سيبويه: في سَمَّيت بالياء من (الطرب)، (ابَّ) خطأ، لأنه جاء، بألف الوصل، فأدخلت على حرف متحرك، وألف الوصل

(١) انظر: شرح السيرافي ١٣٩/٤، وقد نقل الأعلام كلام السيرافي في هذه المسألة. ولم يُشر إليه، انظر التلخيص ٨٧٨/٢-٨٧٩.

(٢) في نسخة (الانصار) المعطوفة (ولا يحمل هذا)، وهو تعريف.

(٣) انظر الكتاب ٣٢٢/٢ بصرف.

٤. انظر الانصار ص ٢٤، ولم يتعرض مبرد في المقتضب للتسمية بالحرف الساكن وإنَّه نقل أقوال الحوَّسين في التسمية بالياء من طرب. ولم يصحَّح لنا براء، نقل عن بعضهم أنَّه يدخل همزة الوصل، ورده بما ردَّ به على سيبويه في (مسائل الغلط)، انظر: المقتضب ١٧١/١-١٧٢.

٥. لعلَّ الفرج.

لا تدخل على متحرك»^(١١).

ويتحصل ممّا تقدّم أنّ المبره يحتج بأمرين.

أحدهما: أنّ تحفيف همزة (أب) في اسم أبّ لك؟ ليس كحذف ألف الوصل في النرج؛ إذ الأول غير لازم، أمّا الثاني فوجبه والآخر: ما أخذ عن شيخه الجرمي، وهو أنّ ألف الوصل لا تدخل إلا على ساكن.

فأمّا الأمر الأول: فالذي يظهر منه أن المبره لم يدرك عرض سبويه من الاحتجاج بقول العرب: اسم بّ لك؟، إذ ظنّ أنّ سبويه يشبه حذف ألف الوصل من (ب) وبحوه من الحروف الساكنة المسمّى بها بتحفيف همزة القطع. والحقّ أنّ سبويه إنما احتج بهذا لقول عليّ أنّ بقاء الاسم على حرف واحد بعد إسقاط ألف الوصل في النرج غير مخفٍّ به، كما لم يحسن (أب) بعد حذف همزته. وأمّا الأمر الثاني: فقد ردّه ابن ولّاد بأنّ سبويه إنما ألحق ألف الوصل بالحرف الساكن المسمّى به في الوقف فقط^(١٢).

ولست مع ابن ولّاد نعم ذهب إليه، لأنّ ظاهر كلام سبويه أنّها تنحق -أيضا- عند ابتداء، فيقال: (أبّ قد جاء) في البدء من (أضرب) إذا سُئِلَ بها. وجبة الجرمي، وأمبرد غير مدفوعة؛ ذلك أنّ سبويه والنحويين اتفقوا على أنّ همزة الوصل إنما تلحق لتوصل إلى المطلق بالساكن^(١٣).

وفي المسألة أقوال أخر غير قول سبويه، وهي:

لأول: منع التسمية بالحرف لساكن مطلقاً، وهو قول لغز.

والثاني: ردّ صاء بكسبة، وجوب همزة الوصل، وهو قول الأحمش^(١٤).

(١١) انظر الأرشاق ١٥٣/٦-١٥٤-١٥٥.

(١٢) انظر الانتصار ص ٢٤.

(١٣) انظر بكتاب ١٤٤/٤.

(١٤) انظر الأرشاق ١٥٣/١.

(١٥) انظر الاوشاق ١٥٤/١، وفي شرح السيوري ١٢٩/٤ أبّ أنه لا تأتي بهمزة الوصل. وعبدت ما ذكره أبو حبان لأن السيوري عمد على مقتضى قول الأحمش في تسمية بالبدء من (أضرب) وهو ردّ الصاد قطع.

ويؤخذ عليه أمره:

١ - نّ الراء قد تكون مُسَمًى بها وهي ساكنة كإحصاء من (أضرب)،

٢ - أن فيه إلباء، إذ لا يُعرف الحرف المُسَمًى به.

والثالث: رُدُّ الحرف لذي قبل الحرف المُسَمًى به نحو (ربُّ) في اسم رجلٍ سُمِّيَ
بالباء من (أضرب).

وقد ذكر السيرافي أن هذا قياس قول لمازني في التسمية بالحرف المتحرك
كإباء من (أضرب)، إذ ذهب إلى رد الراء^(١)، وفي (المقتضب) أن
المدني قد رجح عن هذا لقول^(٢).

ويؤخذ على هذا الرأي الإلباس المأخوذ على رأي الأحمش

والرابع: رُدُّ حروف الكلمة كلها، وذكر السيرافي أن هذا قياس قول لمرد في
التسمية بالباء المتحركة من (أضرب)، وهو رُدُّ الحروف كلها^(٣)
وفي (المقتضب) أن المدني رجح عن القول لسابق، وذهب هذا لمذهب^(٤)
الذي يؤخذ عليه ما أخذ على سابقه.

والخامس: رُدُّ حروف لكلمة كلها، وقطع الهمزة، إذ كانت الكلمة مبدوءة بهمة
وصل، نحو (أضرب)، وهو قول بعض النحويين^(٥).
ويؤخذ على هذا لمذهب من أخذ على ما سبقه.

والسادس: إدخال همزة لقطع على الحرف، نحو (ربُّ) في اسم رجلٍ سُمِّيَ بـاء،
من (أضرب)، وهذا مذهب الزحاح الذي يقول محتجاً لرأيه: «وإنما أقطع
لأعنه لأنني لم نقلته من اللفظ به، وهو حرفٌ إلى التسمية به؛ فُطِعَتْ
لألفه ليكون فرقاً بين الاسم والحرف، كما فُطِعَتْ الألف في رجلٍ يُسَمَّى

١ - انظر شرح السيرافي ١٣٩/٤، وقد دخل حد الغلب في متن الكتاب ٣٢١/٢، ونقيب الظن أنه من
تعليقات بعض من نظر في الكتاب.

٢ - نظر المقتضب ١٧٤/١.

٣ - انظر شرح السيرافي ١٣٩/٤.

٤ - انظر المقتضب ١٧٤/١، ولوكد صاحب - م ذكرته قبلًا، وهو من المبرد لم يبين رأيه، وإنما اكتفى بإيراد
مذهب النحويين.

٥ - انظر لأرشاف ٤٥٤/١.

ـ (أضربت)؛ لأنَّ الأصل في الأسماء ألا يكون فيها ألفات وصل، وإنما يكون في الأفعال، ويكون مع لام التعريف التي هي حرفٌ^{١١}،
 وقول أبي إسحاق -هنا- غير مجازٍ لصواب لمسيين؛
 أحدهما: أنَّه ليس فيه الإلناس المأخوذة على الآراء السالفة،
 والآخر: أنَّه يطرَّد في جميع الحروف الساكنة الصحيحة المسمَّى بها

١١. انظر شرح السيرافي ١٢٩/٤ ب ١٤

المسألة (٩٥)

حوادث الجور:

زيادة (من) قبل النكرة غير المختصة بالنفي

سوى سيويه بين ردة (من) قبل لكر غير مختصة بالنفي نحو (ما ناسي من رجل)، وريدتها قبل لنكرة المختصة بالنفي، نحو (ما رأيت من أحد)، فذكر أن (من) في الحالتين جئيت نوكماً لتدلّ على أنه لم يأت بعض الرجال، والناس، ود نفى محي، بعض الجنس؛ انتهى مجيء الجنس كلّّه إذ يقول -وهو يتحدث عن معاني (من) - «وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه» كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجرّ لأنها حرف إضافة، وذلك فوله: (ما أتاني من رجل) و(ما رأيت من أحد)، ولو أخرجت (من)؛ كان الكلام حسناً، ولكنّه أكّد بـ(من)، لأنّ هذا موضع تبيين، فأرد أنّه لم يأت بعض الرجال، وناس».١

الاعتراض ومناقشته:

قال أبو سعيد استيرافي ناقلاً اعتراض بعض المحويين لسيويه في هذا الموضع: «وقد رّد بعض المحويين عليه فقال: إذا قل (ما جاني رجل)، حمل أن يكون واحداً، وأن يكون للجنس، وإذا دحيت (من)؛ صارت للجنس، لا غير»٢.

وما نقده أبو سعيد يحمل أمرين:

الأول: أن يكون الاعتراض يُسكّر على (من)، رتدة إذ دخلت على نكرة غير مختصة بسعي كرجل، و(امراة)؛ لأنها أهدت استعراق لنفي لجميع أفراد الجنس

والثاني: أنّه يرى التعريق من ردة (من) قبل لنكرة مختصة بالنفي كـ (أحد)، وريدتها قبل لنكرة غير مختصة بسعي كـ (رجل)، فالأولى تفيد تأكيد استعراق لجنس، والثانية تفيد استعراق الجنس.

(١) كتاب ٢٢٥/٤.

(٢) شرح السير ١١٩٠/٤.

فأما نكار جعل (مِنْ) زائدة إذ دعت على ذكره غير محتصة بالسقي، فقد نقل عن الأحفش الأوسط، وهو مخالف لما في كتابه (معاني القرآن)؛ إذ جعلها زائدة^(١)

وعُري -أيضاً- إلى علي بن سليمان الأحفش الصغير^(٢)!

كما سسه أبو حيان إلى لبرد^(٣)، وسيأتي في ديل المسألة ن كلام لبرد في زائدة (مِنْ) مضطرب.

ولم أجد أحداً من النحوسن اقتفى أثر الأحفش لصغير سوى علاء الدين الإربلي^(٤)، أمّ جمهور السحري^(٥) ونحو نحو سيمويه، وهو الأصح؛ لأن (مِنْ) لو جعلت غير زائدة في نحو (ما أتاني من رجل) لآذت ذلك إلى أن يكون لفعل ليس له فاعل؛ إذ لا يمكن جعل (رجل) هو الفاعل؛ لأن (مِنْ) غير زائدة.

وأما انعزس من زائدة (مِنْ) قبل اسكرة المختصة بالسقي، وزيادتها قبل اسكرة غير المحتصة بالسقي؛ فذكر ابن يعيش أنه مذهب أكثر السحريين^(٦).

وهذا الاحتصان أقرب من السابق؛ لأن لسيرواي ذكر تسوية سيمويه بين زيادتي (مِنْ)، ثم أورد الاعتراض

ومشّر تبع سيمويه في هذا الموضع السيرواي، وابن معشر، وسوف أسوق نصّيهما، يبيّن نقل ابن معشر كلام السيرواي -بمتصرفي- دون إشارة إليه

بقول السيرواي -بعد أن ذكر الاعتراض- «وليس ذلك يفسد كلام سيمويه؛ لأن لتكلم إذ قال: (ما جاني من رجل) بجور أن يبقى الجنس بهذا اللفظ، كما ينبغي

(١) انظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٢٢٥

(٢) انظر: معاني القرآن للأحفش ٢٧٢/١

(٣) انظر: الارتشاف ٤٤٦/٢

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٢٢٥، ونظر الخلاف في اسم الرجل وعصره في مقدمة محقق الكتاب المذكور.

(٦) انظر: مثلاً الأصول ٤١/١، وشرح السيرواي ١١٩/٥، وشرح التفصيل ١٢/٨، وشرح الجنس ١٨٤/١، وشرح السهيل ١٣٧/٣، والحق الثاني ص ٣١٦

(٧) انظر: شرح التفصيل ١٣/٨

بقولته (ما جاسي أحداً)، فإذا أدخل (مِنْ)؛ فهذا يُدخِلها تأكيداً لأنه لم يتميَّز الجنس الذي قصده بدخول (مِنْ)، وإنما تراد (مِنْ)؛ لأنَّ فيه تأوُّل البعض؛ لأنه قد يعني كل بعض للجنس الذي يقام مفرداً، كأنه قال: (ما جاسي ريّاً ولا عَمْرُو، ولا غير ذلك من أبعاض هذا الجنس) (١١).

ويقول ابن يعيش: «وعن علي بن حمزة: (ما جاسي من رجل) على زيادة (مِنْ)، كما يكون كذلك في (ما جاسي من أحد)؛ وذلك أنه كما يجوز أن يقال (ما جاسي رجلاً)، ويُراد به نقي واحد من النوع كذلك يجوز أن يقال: (ما جاسي رجلاً)، ويراد به نقي الجنس، كما تنبيه بقولك: (ما جاسي أحداً)، قد دخل (مِنْ)؛ فإما تُدخِلها تأكيداً لأنَّ المعنى واحد، وإما يراد (مِنْ)؛ لأنَّ فيه تناوُل البعض، كأنه يعني كل بعض للجنس الذي يقام مفرداً كأنه قال: (ما جاسي ريّاً، ولا بكرّاً ولا غيرهما من أبعاض هذا الجنس) (١٢).

ومثّل خالف سيبويه من التأخرين ابنُ عصفور: «وإنَّ ما لك»، وإرازي: «دفعوا زيادة (مِنْ) قسعين».

الأول: أن تزد لتأكيد متفرق الجنس، فكون دخول كحروجها، وصابط ذلك أن تدخل على مكرة محتصة بالنفي، نحو (ما أثناني من أحد).

والثاني: أن تراد لإفادة التنصيص على العموم، ويستثنى لزمته لاستعراق الجنس، وصابط ذلك أن تدخل على مكرة غير محتصة بالنفي، ولحملة منفقة، نحو (ما في لداو من رجل).

وهي -جسدياً- مؤشدة في معنى؛ لأنَّ (ما في لداو من رجل) محتملٌ يعني «جنس كَلِّه»، يعني أحد أفراد فقط؛ وبذلك جاز أن يقال: (ما في لداو رجل، بل رجلاً)، فإذا دخلت (مِنْ) تعيَّن نفي الجنس كَلِّه.

(١١) شرح السراي ١٩٠/٥

(١٢) شرح المنصل ١٣/٨

(١٣) انظر شرح الجمل ٤٨٤/٦-٤٨٥

(١٤) انظر شرح التسهيل ١٣٧/٣-١٣٨

(١٥) انظر الجنس النقي ص ٣١٦-٣١٧

وهذا القول غير محالٍ بصورة؛ لأنه يفرق بين الأساليب تعريفياً يدفع اللبس.
بقي لواء، بما يُعَدُّ به قبلاً، وهو تحقيق اضطراب مذهب المرد في زيادة
(من)، فقد وجدت له في الربع الأول من (المقنص) نصاً يمنع فيه زياد (من)،
مطلقاً، إذ يقول: «وأما قولهم: إنها تكون زائدة؛ فقد أتت في هذا كما قد أتت؛ وذلك أن
كل كلمة قد وقعت معها معنى؛ فبما حدثت لذلك المعنى، وليست برائدة
فذلك قولهم: (ما جاني من أحد)، (ما رأيت من رجل)، وذكرنا أنها زائدة، وأن
المعنى: (ما رأيت رجلاً)، (ما جاني أحد)، وليس كما قالوا؛ وذلك لأنها إذا لم
تدخل جاز أن يقع للمعنى الواحد دون سائر جنسه تقول: (ما جاني رجل)، (ما
جاني عبد الله)، (ما بعيت مكي)، (إذا قلنا: (ما جاني من رجل)؛ فقد
بعيت لحسن كنه؛ لا ترى أنك لو قلت: (ما جاني من عبد الله)؛ لم يجر؛ لأن
(عبد الله) معرفة، فإما موضعها موضع (أحد)»^(١).

ووجدت له في الربع الآخر من الكتاب نفسه نصاً يقتضيه فيها حد الحكم،
فيحيز زيادة (من)، إذ يقول: «وجائز أن تُقيم المجزوء مع المصدر، والظروف تقدم
الفعل، فتقول: استمر يريد فرسحاً، فلا يسعه حرف آخر من أن يكون مفعلاً، كما
قال: (ما من أحد)، (ما أحد)، (ما فعل)، وإن كان مجزواً به (من)، وكذلك قوله: «إِنَّ
يُسْرَلْ عَيْنُكُمْ مِنْ حَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ»^(٢)، إنما هو (حير من ربكم)، فـ (من) لم تُعَيَّر
المعنى، وإن عيَّرت اللفظ»^(٣).

ويقول أيضاً: «(أما من)»^(٤) فبما ابتداء لفظة، وتكون للسبب، وتكون
زائدة؛ تتدل على أن لدى بعد واحد في موضع جميع، ويكون دخولها كسقوطها»
ويقول أيضاً: «(وأما لرائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها؛ فتقول: (ما
جاني من أحد)، (ما كلت من أحد)»^(٥).

(١) المقنص ١/١٨٣

(٢) من الآية (١٠٥) من سورة البقرة وأول الآية: «إِن يَكُنْ مِنْكُمْ نَبِيٌّ كَفَرُوا» من أهل الكتاب ولا للشركاء تَبَرَأَ
يُسْرَلْ ٤

(٣) المقنص ٤/٥٢

(٤) المصدر السابق ٤/١٣٦

(٥) المصدر السابق ٤/١٣٧

المسألة (٩٦)

حروف الجر:

استعمال (لولا) ونحوها في كلام العرب

المبني في (لولا) - بإجماع المحققين: أنَّ تدخل على الأسماء بظاهرة، أو ضمائر الرفع^(١)، كقوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢).
ونقل سيوطي وغيره من متقدمي المصريين، ولكثيرين عن العرب تصالها بضمائر الجر^(٣)، وأشد سيوطي شاهداً على ذلك فون بريد بن الحكم للثقفى^(٤):
وَكَمْ مَوْطَرٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَدَ هَرَى بِأَحْرَامِهِ مِنْ مَلَكَةِ السَّيِّ مُشْهَرَى

الاعتراض ومناقشته:

حكى لسراي عن بريد أنَّه يُكرّ تصال (لولا) بضمائر الجر، وردَّ لاستشهاده بيت الثقفى، يعنى أبو سعيد، «وكان أبو العباس بريد يسكن الولاياء» (ولولاك)، ويرغم أنه خطأ لم يأت عن ثقة، وأنَّ لدى استوعوم بيت الثقفى، وأنَّ قصيدته فيها خطأً كثيراً^(٥).

(١) انظر مثلاً الكتاب ٢/٢٧٣، والكمس ٣/٣٤٥-٣٤٩، والإيضاح ٢/٦٩٤، والتلويح من ٢٤٢

وشرح التلويح ٣/١٨٥، واليسيط ١/٤٩٥، ولساني ١/٢٧٤

(٢) من الآية (٣١)، من سورة نبا

(٣) انظر مثلاً: الكتاب ٢/٣٧٣، ومعاني القرآن للقرطبي ٢/٨٥، وشرح التلويح ٣/١٨٥، والارتشاف ٢/٤٧

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن يشر الثقفى، شعر أموي، انظر: شعراء أمويين ٢/٢٤٣

(٥) انظر شعره ضمن (شعراء أمويين ٣/١٢٧٦)، ولسان البصريين ١/٢٨٩، ونخبته ٢/٢٥٩.

وياب الأديب من ٣٩٨، وقد ورد البيت في أكثر المصادر الواردة في هذه المسألة.
وجراصة جمع جرم، وهو الحد، ولله نقيض: أهل الجيل الشامج. انظر: شرح أبيات سيوطي لأبي السيرافي ٢/٢-٢٠٣

(٦) شرح السيرافي ٣/١٥٢ وقد نقل الأعمى كلام السيرافي، ولم يُشر إليه. انظر: الكت ١/٦٩٤، ولقد أيدى - الأمالي الشجرية ١/٢٧٧، والإيضاح ٢/٦٨٧، وشرح لفصل ٣/١٢، والمصادر المذكورة في

الهامش رقم (٣) من الصفحة الثانية

وقد نقل عن المبرد مثل هذا المعنى^{١١}، ولم أجد للمبرد فيما وقعت عليه من كتبه - طعنًا في بيت الثقفى ييد أنه أشده في (الكامل) عند ذكره لهذه المسألة، ثم ختم حديثه بتعطية استعمال (الولا) متصلة بصائر لجر^{١٢}.
 وقد تعقب كثير من المحررين المبرد فعذر من قرّره تحكُّمًا بلا دليل، وصحّحوا استعمال ما جعله خطأ، محتجين بالأمور لآنية^{١٣}.

أولاً: إجماع متقدمي نحويين على حكاية ذلك التركيب عن العرب،
 ثانياً: بيت الثقفى، يقول السيرافي معلقاً على اعتراض المبرد: «وما كان لأبي العباس أن يُسقط لاستشهاد بشعر رجل عن العرب، قد روى قصيدته المحررون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت، وغيره من القصيدة»^{١٤}.
 ويقول ابن السجري: «ودفع أبو العباس الاحتجاج بهذا البيت، وفان في هذه القصيدة شذوذاً في موضع، وحروجا عن القياس، فلا تُعْرَج على هذا البيت. وأقول: إن (لحرب أشد)، أو (العربى)، أو (الثلاثة) إذا وقع ذلك في قصيدة من لشعر لقديم؛ لم يكن قادحاً في قائلها، ولا داعياً للاحتجاج بشعره»^{١٥}.

ويقول ابن يعيش: «وكان أبو العباس يتكرر هذا الاستعمال، ويقول أنه خطأ، ولذي استعواهم بيت الثقفى، وفي قصيدته اضطربة، وإيثار مثل هذا، لا يحسن؛ إذ انثقفى من أعين شعراء العرب، وقد روى شعره الثقات، فلا سبيل إلى منع الأخذ به»^{١٦}.

(١١) نظر: الحواشي ٣٤/٥

(١٢) نظر الكامل ٣/٣٤٥-٣٤٦

(١٣) انظر - مثلاً: شرح السيرافي ١٥٢/٣، وتخصيل غريب الذهب ٣٨٨/١، والأمالى الشجرية ٢٧٧/١، والإنصاف ٢/٦٩-٦٩٢، وشرح المعجل ٣/١٦، وشرح الحميل ١/٤٧٣، وشرح النسيب ٣/١٨٥٠، والاشتقاق ٢/٤٧٠، والجنى الدنى ص ٦٠٢، والفنى ١/٢٧٤، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٣٩٧-٣٩٨، وشرح الأسموني ١/٤٥٥-٤٥٦

(١٤) شرح السيرافي ١٥٢/٣

(١٥) الأمالى الشجرية ١/٢٧٧-٢٧٨

(١٦) شرح المعجل ٣/١٢٠

ثالثاً: شوهد غير بيت الثقي - وردت فيها الولا؛ متصدة بضمانه بحر
ومنها قول الشاعر^(١):

أَيْطَمِعُ فِيمَا مَنَ أَرَاتِي وَمَا بَيْنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِصْ لِأَحْسَبِ حَسَنٌ
أَشَدَّ الْغَرَاءِ، وَغَيْرِهِ
وَقَوْلُ رُؤَيْسَةَ^(٢):

لَوْلَاكُمْ بَخَرَجْتُ نَفْسَاهُمَا

وقول الشاعر^(٣):

أَوَمَتِ بَغِيضَتَهَا مِنَ الْهَوْدَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا أَعْيَامٍ لَمْ أَطْعَمِ
والذي أريد أن تحظنه لمبره لهذا التركيب بما هي تحظنه بلعرب، وهذا لا
يحدو لسحوي أن يفعله؛ إذ ليس له سوى الاحتجاج لكلامهم وتوجيهه،
ومن المناسب ذكره في ذيل هذه المسألة أن سحويين - عمر المرد - رغم إحصاءهم
على صحة (الولاي) ونحوه اضمترقوا في توجيهه لصغر فريقين:
لعريق الأول: ذهبوا إلى أنه في موضع جر، ومنهم الحليل، وبوس، وسويه^(٤)،
وجميع غفيرة من السحويين المتأخرين^(٥).

- (١) ينسب البيت إلى عمرو بن العاص في شرح الشراشد بعيني ١٥٥/١
وانظر غير منسوب في معاني القرآن لفراء ٨٥/٢، وشرح السيراني ١٥٢/٣، والإيضاح ٩٩٣/٢.
وشرح المنفصل ١٢/٣ وشرح الجمل ٤٧٣/١، وشرح التسهيل ١٨٥/٣، وجواهر الأدب في معرفة
كلام العرب ص ٢٩٧، وشرح لأشعري ٤٥٥/١
- (٢) حلّ به ديوانه، وينسب إليه في معصّل عين الذهب ٢٨٨/١، والخزانة ٢٤١/٥
وانظر غير منسوب في شرح المقدمة الجردية تكبير ٨٣٦/٢، ووصف الثاني ص ٣٦٤
- (٣) نسب البيت إلى عمرو بن أبي ربيعة، انظر ديوانه ص ٩٢ وشرح المنفصل ١١٩/٣ - ١٢، وينسب ابن
السجري إلى أمروسي، انظر الأماني الشعرية ٢٧٨-٢٧٧/١
- ولم ينسب في شرح السيراني ١٥٢/٣، والإيضاح ٦٩٢/٢، وشرح الجمل ٤٧٣/١
- (٤) انظر الكتاب ٣٧٣/٢ ٣٧٤
- (٥) انظر مثلاً: التوطئة ص ٢٤٢ وشرح الجمل ٤٧٩-٤٧٢/١، والتبسيط ٥٩٥/١، والعنى الثاني
ص ٦٠٢، والثقي ٢٧٤/١، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٣٩٨

واختلف هؤلاء -أيضاً- في تعلّق (الولا)، فمنهم من قال: تتعلّق بفعل محذوف، ومنهم من رأى أنها لا تتعلّق بشيء^(١)

والفريق الثاني: الأحفش، والكوفيون، إذ ذهبوا إلى أن ضمير في موضع رفع، وقالوا: وُضِعَ ضمير الحفص موضع ضمير الرفع، كما وضع ضمير الرفع في موضع ضمير الحفص في قول العرب: أنا كأت،^(٢)

واختار هذا القول من انجاليين أبو البركات الأنباري، وماتقني^(٣)

وهؤلاء -أيضاً- اختلفوا في رافع الضمير، فذهب الأحفش إلى أنه الابتداء^(٤)، وذهب لكساني إلى أنه فعلٌ مقدر^(٥)، وذهب القراء إلى أنه (الولا) نفسها^(٦)

ولكل من الفريقين حجه، وأدلته، وهي معروضة في كتب النحو^(٧)، وليس ذا موضع مناقشتها.

(١) انظر: الارتشاف ٤٧٠/٢، وأنجليس الناصي ص ٦٠٤، ونفسي ٢٧٤/١

(٢) انظر: معاني القرآن لغيره ٨٥/٢، والكامل ٣٤٥/٣، والأزهية ص ١٨١، والأماشي الشجرية

٢٧٧/١-٢٧٨، والإنصاف ٦٨٧/٢، وشرح التسهيل ١٨٥/٢-١٨٦

(٣) انظر: لإنصاف ٦٨٩/٢-٦٩٠، ووصف المباني ص ٣٦٤-٣٦٥

(٤) انظر: معجم الإعراب ص ١٠٩، ونفسي ٢٧٤/١

(٥) انظر: الجني الناصي ص ٦٠١-٦٠٢

(٦) انظر: معاني القرآن لغيره ٨٥/٢-٨٥، والأزهية ص ١٨١

(٧) انظر مثلاً: شرح السيراني ١١٥٢/٣-١١٥٣، والأزهية ص ١٨١، والأماشي الشجرية ٢٧٦/١-٢٧٨

وإنصاف ٦٨٧/٢ وما بعدها، وشرح المقدمة الجبرولية الكبير ٨٣٥/٢، وشرح الحمل ٤٧١/١-٤٧٣

وشرح التسهيل ١٨٥/٣-١٨٦، ووصف المباني ص ٣٦٤-٣٦٥، والارتشاف ٤٦٩/٢-٤٧٠، والجني

الناصي ص ٦٠٢-٦٠٣، ونفسي ٢٧٤/١، وشرح الأشرقي ٥٥/١

المسألة (٩٧)

حروف الجر:

متعلق لام التبيين الواقعة بعد المصادر

من أقسام اللام اجرة لام التبيين ، وهي التي تدخل لتبين المعنى بـ
تأنيدها ، وقد حصر النحويون موضعها فيما يأتي :

أ - أن تقع بعد فعل تعجب ، أو اسم تفضيل مشبهين حتماً و بفساً ، نحو
(ما أحسن لفلاناً) ، (ما أيعصى لفلاناً) ، ومنه قوله تعالى ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ هُمُ
مُؤْتَفَقُونَ فِيهِ﴾ ، واللام في هذا الموضع تتعلق بـمذكور من بعد ، و
ما أشبهه ، وتفيد تبين لفعل من لفعل

ب - أن تقع بعد اسم لفعل ومنه قوله تعالى ﴿وَعَلَّقَتِ الْأُكُوبُ وَقَدْ نَزَلَتْ
لَهُ﴾ ، عند من جعل (هَيْتَ) اسم فعل بمعنى (أَتَيْتَ) ، ومتعلق اللام
بـ محذوف ، تفسيره (هَيْتَ) ، أمّا مَنْ جَعَلَ (هَيْتَ) بمعنى (تَهَيَّأَتْ) ،
فهيست اللام عنده لتبيين

ج - أن تقع بعد مصدر دالّ على دعاء ، أو ما أشبهه ، ومنه معذرت وجوباً ،
وذلك نحو (سلياً لفلاناً) ، (ارعناً لزيداً) ، وفي متعلق اللام -ها- خلاف
بن السوي

رأي سيبويه:

نقل السيرافي نصاً لسيبويه لم يرد في نسخ الكتب المطبوعة، وفيه تصريح بأن

(١) نظرد اللامات بزجاجي ص ١٢٢ وما بعده ، والمقي ٢٢٠/١-٢٢٢.

(٢) نظرد المصدرين السالمين ، والارشاد ٤٣٢/٢ ، والجنس الثاني ص ٩٧ والسعد ٢٥٩/٢

(٣) من الآية (١٦٥) من سورة الفرق

(٤) نظرد لمقي ٢٢٠/١

(٥) من الآية (٢٣) من سورة يوسف

(٦) نظرد لمقي ٢٢٢/١

لام التبيين بعد هذه المصادر مُتعلِّقة بفعل مضمر، تقديره (أعني) وَلَمْ يَصُ حَوْءٌ «إِنْ
(لك) منصوبة بـ(أعني)، وأما جاء [أي: للام] بعد (سقياً): لتبيين سُقَاءٍ لَمْ
هو، وإذا أضاف كان من كلام واحد»^١

ويبدو أن السيري نقل كلام سيبويه بالمعنى؛ لأن ما ذكره يُفهم من قول
سيبويه، «وأما أضفت [يريد أويك)، وما أشبهها] ليكون انصافاً فيها بمسألة
للأم إذ قلت: (سقياً لك): لتبيين من تعني»^٢، وقوله: «وأنت ذكرهم (لك) بعد
(سقياً): فربما هو لبيان المعنى بـ(سقياً)، وربما تركوه متغصلاً إذا عَرَفَ السَّاعِي أَنَّهُ
قد عُنِمَ من يعنى وربما جاء به على العمم بـ(سقياً)، فهذا بمسألة قولته: (لك) بعد
قولك: (مرحاً) يحريان محرى واحداً فيما وصفت لك»^٣، وقوله: «... وقلت: (لك)،
كما قلت: (لك) بعد مرحاً. لتبيين من تعني»^٤.

فهذه لُصُوصُ تنصاف؛ لتبيين أن مذهب سيبويه تعييق لك، بفعل مضمر
تقديره (أعني)، وأهم ما يترتب على هذا رأي ما يأتي:

١ - أن قولهم (سقياً لك) جملة المصدر وما عمل فيه، وجملة الفعل
مصدر وما تعلّق به.

٢ - أن هناك فرقاً بين التركيب الذي ترد فيه هذه المصادر مضافة نحو
(وسمك)، والتركيب الذي ترد فيه غير مضافة؛ لأن التركيب الأول جملة
وحدة، أمّا التركيب الثاني؛ فجملة.

الاعتراض ومناقشته:

رأى بعض الكوفيين - كما ذكر لسيري - على سيبويه فرق بين إضافة واللام،
وذهبوا إلى أن اللام متعلقة بمصدر المذكور، محتجّين بأنّه لا يرقى
لمعنى بين (وسمك)، وأولاً لك، كما أن (علام زيد)، و(علام لزيد)

(١) شرح السيراني ٨٦/٣.

(٢) الكتاب ٣١٨/١.

(٣) المصدر السابق ٣١٢/١ ٣١٣.

(٤) المصدر السابق ٣٢٨/١.

معنى واحد.

ويرتَّب على هذا المذهب ما يلي:

١ - أنَّ اللام ليست للتبيين، وإنما هي بمعنى الإضافة.

٢ - أنَّ التركيب جملة واحدة، سواء أضيف المصدر، أم لم يُصَفَّ.

وقد انتصر لمذهب سيوريه جماعة من النحويين، منهم السيرامي، والمرادي^(١).

واحتج السيرامي لذلك بأنَّ الكلام إذا رُفِّدَ إلى أصله، فعمل في (سقياً بكاء) (سقاك الله سقياً)؛ لم يؤث اللام^(٢).

وذهب ابن هشام مذهباً قريباً مما ذهب إليه هؤلاء، إلا أنَّه حالفهم في تقدير متعلِّق، فتقديره عنده (إرادتي لك)، ولم تُحرَّ أن يعدَّ الفاعل (أعني) لأنَّ فعلُ منعه نفسه^(٣).

ويضعف ما ذهب إليه بن هشام أنَّه يحتج إلى تقدير شينين أحدهما: لمداء، وهو (إرادتي)، والآخر: الغير، وهو ما تتعلَّق به اللام ومحورها ويرى بن مالك ربي الكوفييين في منعه اللام، وهو لمصدر، ويرى سيوريه في معنى اللام، وهو التبيين^(٤).

ورَدَّ ابن هشام هذا قائلاً: «وبى هذا نهامت؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأنَّ الكلام للتبيين؛ فإبى يريدون أنها متعلِّقة بمعدود استوف للتبيين»^(٥).

وفصل الصَّان المسألة، فاختار مذهب سيوريه إذا كان المحرور مخاطباً، نحو (سقياً لك)، فلا يجتمع خطاآن في جملة واحدة، واختار مذهب الكوفييين في غير

(١) انظر شرح السيرامي ٨٧/٢، وانظر - أيضاً - الإيضاح ٢٠٨/٢، وحاشية الصبيان ١١٨/٢، وحاشية

يس على التصريح ٣٣/١

(٢) انظر الحمى الثاني ص ٩٧

(٣) انظر شرح السيرامي ٨٧/٢

(٤) انظر الحمى ٢٢١/١

(٥) انظر شرح التبيين ٣٢١/٣

(٦) الحمى ٢٢٢/١

ذلك، نحو (سقياً لزيد)، وجعل اللام -حينئذٍ- للتقوية^١
 ويضيق هذا المذهب -كما أرى- أصران:
 أحدهما: أنَّ لامَ لتقوية صالحة لسقوطه واللام -ت- لا يجوز أن تسقط^٢
 والآخر: أنَّه يفرق بين (سقياً لك)، و(سقياً لزيد) ويرد المتكلم فيهما واحد
 والذي أرجحه مذهب ذهب إليه سيبويه؛ وذلك أنَّه لا يجوز تهقيق اللام بالمصدر في
 (سقياً لك): إذ لو علقت به؛ لأدنى ذلك إلى اجتماع خطائين في جملة واحدة وهو
 غير جائز^٣ بهذا علته هذا، وعرف أنَّ تثنى (سقياً لك)، و(سقياً لزيد) مرده فبها
 واحداً؛ وجب أن يكون حكم متعلق اللام فيهما واحداً.

(١) انظر حاشية الصان ١١٨/٢

(٢) انظر انصبي ٢٢١/١

(٣) انظر الأتية وانظر ٣٩٧/١

المسألة (٩٨)

حروف الجر:

حذف لام الجر من (لا إِيَّكَ)

حكى سيبويه أَنَّ العرب يقولون: (لا إِيَّكَ) واصله (إِلَيْهِ إِيَّكَ)، وذهب إلى أَنَّ المحذوف هو لام الجر، ولام التعريف، وقد نصَّ على ذلك في ثلاثة مواضع:
الأول: قوله مُعَصِّدًا حذف المصاف به - وهو الضمير - من (مَرَرْتُ كُلَّ قَانِئًا)، و(مَرَرْتُ بِمَعْصَرٍ قَانِئًا): «وصار معرفة؛ لأنه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت: (مَرَرْتُ كُلَّهُمْ)، واسمعهم»، ولكنك حدثت ذلك المضاف إليه، فجاء ذلك كما جاز (لا إِيَّكَ) تريد (إِلَيْهِ إِيَّكَ)، حذفوا الألف، واللامين، وليس هذا طريقة الكلام، ولا سبيله؛ لأنه ليس من كلامهم أَنَّ يُضْمَرُوا أَيْجَارُ^(١)

والثاني: قوله «ورغم الحيل أَنَّ قولهم: (لا إِيَّكَ) ... إنما هو على (إِلَيْهِ إِيَّكَ)، ولكنهم حذفوا الجار والألف ولام تحفيظاً على اللسان، وليس كلُّ جازٍ يُضْمَرُ؛ لأنَّ لمجرور دخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد»^(٢).

والثالث: قوله مُعَصِّدًا حذف و الفهم من قولهم (إِلَيْهِ لَأَفْعَلَنَّ) - «وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم: (لا إِيَّكَ)، حذفوا لام الإضافة، ولام الأخرى؛ ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك يتوزن»^(٣).

الاعتراض ومناقشته:

نقل لسيري عن لميرد تَه رَدُّ عَنِ سَيْبَوِيهِ دَعَاةً إِلَى أَنَّ لَامَ الْجَرِّ قَدْ حُذِفَتْ مِنْ (لا إِيَّكَ)، وذهب إلى أَنَّ لَامَ الْجَرِّ هِيَ الْبَاقِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَتْ مَعْنَى، وَلِمحذوف

(١) الكتاب ١١٥/٢

(٢) المصدر السابق ١٦٢/٢ - ١٦٣

(٣) الكتاب ١١٨/٣

اللام الأصلية، ولام التعريف^(١).

ولم أقف على هذا الاعتراض في كتب الجرد، وهو يتفق مع ما أثبتته في (المقتضب)، إذ نصّ على أن حرف الجر لا يُحذف أبداً إلا إذا عوض عنه^(٢).
وقد صحّح قول سيدي الرجّاح^(٣)، والسيدي، وحتج الأخير بأمور منها ما يأتي:

أولاً: أن العرب حنّفوا حروف الجر إذا دخلت على (أن)، فلا وجه لاحتجاج أبي العباس بأنّه لا تحذف^(٤).

ثانياً: أنهم حذفوا لام التعريف - في هذا المثال - وهي مجلوبة لمعنى^(٥).
ثالثاً: لقد قسم قد احتل فيه الحذف الكثير، والتعيير؛ لكثرة وروده في كلامهم^(٦).

وأخيراً: ما ذكره أبو سعيد أمراً آخر، وهو أن العرب قالوا - كما نقل سيدي (الله لأفعلن) - فحذفوا لو، وهي تُعيد القسم.

(١) انظر: شرح السيدي ٢/٢١٦، و٢٣٣/٤، وقد نقل الأعلام كلام السيدي في هذه المسألة، ولم يُشر

إليه، انظر الكت ١/١٥، ٩٥٣/٢.

(٢) انظر مقتضب ٢/٣٤٧، ٦١/٣.

(٣) انظر: شرح السيدي ٢/٢٣٣.

(٤) انظر: المصدر السابق ١٧٩٨/٢.

(٥) انظر: المصدر السابق ١٣٣/٤.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٤٩٨.

المسألة (٩٩)

حروف الجوز:

حذف جواب (ربّ) في الشعر

استشهد سيبويه -تبعاً شيعه الحليل- على ورود حذف جواب (ربّ) في شعر
يقول الشّاع^(١)

ودرّة قفر تُشّشي نَعْمَها كمشي الصّاري في خِفافٍ لأرْدَجٍ

ثم قال: «وهذه القصيدة التي فيها هذا لست لم يجرئ فيها جربٌ لـ(ربّ)؛ لعلم
المحاطب أنّه يريد (قطعتها)، وما فيه هذا المعنى»^(٢).

ولم يكون أبو جعفر المحاس مراد سيبويه من إيراد البيت، إذ ظنّ أنه أنشده
شاهداً على جواز إضمار (ربّ)^(٣).

الاعتراض ومناقشته:

رد السراي على الحليل، وسيبويه استشهدوا ببيت الشّاع على حذف جواب
(ربّ)، فذكر أنّ جوابها في البيت الذي يليه أشدّاء، وهو:

فَرَكْتُ بِهَ لَيْلاً طَوِيلاً وسامراً كُنَى مُلْفَحٍ مِنْ عُرْدٍ مَرَحٍ وَسُتَجٍ^(٤)

وقد سبق المبرّد السراي إلى رد الاستشهاد بالبيت، إذ ذكر في (مسائل الغلط)
أنّ الجواب في قول الشّاع بعداً:

قَطَعْتُ إِلَى مَعْرُومِهَا مُنْكَرَاتِهَا إِذْ حَبَّ آلٌ لَأَمْعَرٍ الْمُتَوَجِّعِ^(٥)

(١) انظر: دبرانه ص ٨٣، والكتاب ٤/٣٤١

والثّنية: لفظة وتُشّشي بكسر الشّين والأردج: الحشد الأسود انظر: معجميل عيسى اندي ٤٥٤/١

(٢) الكتاب ٤/٣٢١

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه لمحاس ص ٢٩٦

(٤) انظر: شرح السراي ٧/٤

(٥) انظر: الانتصار ص ٢١٠-٢١١، ونظر البيت في: ديوان الشّاع ص ٨٤

وعبارة اضطربه والكل: الشراب، والأمعرة: الأرض العريضة الغليظة ذات العجيرة، والمتوجّع: من التوجّع،

وهو حراره الشمس. انظر: النّسب (أخيه)، والأول، (وامعراً)، (واوهج).

وَيُلْحِظُ أَنَّ الْمَرْدَ، وَالسِّيرَاقِي اخْتَلَفَا فِي بَيْتِ ابْنِي فِيهِ جَوَابُ (رُبَّ)، وَمَا ذَكَرَهُ
 لِمَرْدٍ يَتَّفِقُ مَعَ الَّذِي فِي (أَدْيُونِ الشَّحَّاحِ).
 وَعَلَى آيَةِ حَالٍ، فَإِنَّ الْاِعْتِرَاضَ لَا يَقْدَحُ فِي اسْتِشْهَادِ الْخَلِيلِ، وَسِيَرِهِ بِالْبَيْتِ
 لِأَنَّ الْقَصِيدَةَ هَذَا تَرَدُّ بِرَوَايَتَيْنِ صَحِيحَتَيْنِ، وَحَدَّثَهُمَا سَاقِطٌ مِنْهَا بَيْتٌ، أَوْ أَكْثَرُ، كَمَا
 أَنَّ بَيْتَ بَرَاهِدٍ مُخْتَلَفٌ فِي رَوِيَّتِهِ، وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِهِ لِأَنَّ مَنْ سَمِعَتْ
 مِنْهُ لِرَوَايَاتٍ يُحْتَاجُ بِكَلَامِهِ.
 وَلَا دُونَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ خِلَافِ رَوِيَّتِي لِمَرْدٍ وَلِسِيرِي لِلْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ اِجْوَابُ
 فِي الْمَعْنَى، وَالنَّصْبِ
 عَلَى أَنَّ بَنَ وَلَادَ ذَكَرَ أَنَّهُ طَلَعَ عَلَى نَسْحَةٍ قَدَسِيَّةٍ لـ (أَدْيُونِ الشَّحَّاحِ)، وَهُوَ سَجَدَ
 لَهَا الْبَيْتَ الَّذِي ذَكَرَهُ اِمْبَرَةُ^{١١}

وَقَدْ وَقَعَ لِي بَيْنَ الْمَرْدِ قَرَنٌ مِنْ بَيْنِي لَشَّحَّاحٍ، وَهَذَا
 وَدَرْجِيَّةٍ لَوْ دُو لِرُمِيَّةٍ رَأَاهَا بِصِيْدِحٍ دُو لِرُمِيَّةٍ وَصِيْدِحُ
 فَطَعْتُ إِلَى مَعْرُوبِهِ مُكْرَاهٍ إِذَا حَمَّ أَلْ دُوهُهُ يَتَوَضَّعُ
 فَلَمَّهَ قَدْ خَلَطَ بِنِ اشْعَرِي

هَذَا عَنِ شَاهِدِ الْخَلِيلِ وَسِيَرِهِ، أَمَّا حَذْفُ جَوَابِ (رُبَّ) فَذَكَرَ ابْنُ وَلَادَ أَنَّ
 الْمَعْرُوبِينَ مَجْمُوعُونَ عَلَى جَوَارِهِ^{١٢}، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ مُخْتَلَفُونَ
 فَظَاهِرٌ فِي (الْكِتَابِ) أَنَّ لِحَذْفِ نَدَرٍ^{١٣}، وَدَهَبَ لِعَارِسِيٍّ إِلَى أَنَّهُ كَثِيرٌ ذُو
 الْكَلَامِ عَلَى الْمَعْرُوبِ^{١٤}، وَتَبَعَهُ الْجَزُولِيُّ^{١٥}، وَبُنُوْ أَنَسِي لَرِيحٍ فِي (الْمُنْخَصِّصِ)^{١٦}، وَدَهَبَ

(١١) انظر الانتصار ص ٢٦١

(١٢) انظر طبقات قعور الشعراء ٥٥٦/٢ ٥٥٣ (تحقيق محمد شاكرا)، وديوان الفهرست ص ١١٥

ودو الرميعة تصغير ذي الرمة وصيحه، لم يلقه

(١٣) انظر الانتصار ص ٢٦١، وقد نقل الأعلام انتصار ابن ولاد لسيريه ولم يُشر إليه، انظر، الكنت

٧٥٤ ٧٥٣/٢

(١٤) انظر الكتاب ٣/٣، ١، والارشاد ٤٥٩/٢

(١٥) انظر الإيضاح نصفي ص ٢٦٥

(١٦) انظر الارشاد ٤٥٩/٢

(١٧) انظر المنخص في ضبط قواسم نغريه ص ٧ ٥

لكمة الأصمهاني^{١١} إلى أنه ممتنع^{١٢}.

وذكر ابن أبي الربيع في (المسيط) أن لجوب (رَبًّا) ثلاث حلال^{١٣}.

الأول: أن يكون ظهراً، نحو (رَبُّ رجل عائم بقيته).

والثانية: أن يكون مضمناً؛ لدلالة الكلام عليه نحو (رَبُّ رجل يقيم) أي: (القيته).

والثالثة: أن تكون صفة لاسم المجرور قد سلت مسدده، وأعنت عنه، نحو (رَبُّ رجل عالم يقول ذلك).

ومقتضى هذا عدم جواز ذكر الجوب^{١٤}، وهو مردود بقول الشاعر^{١٥}:

ووردة كأنها عَصْبُ القُطْ تَتَبَّيرُ عَجَاجاً بِالسَّيِّدِ أَصْهَبَ

رَدَدَتْ بِمِشْ لَسِيْدٍ نَهْدٍ مَقْلَصٍ كَيْشٍ إِذَا عَطَفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّ

فليست يتعقد في الصورة مع مثل أنسي ورده، والحوادث مذكورة وهو (ردد) ولم تُعَي عنه الصفة، وهي (تتبيّر عجاجاً).

ومثل ذلك -أيضاً- قولُ الشَّخ على ما ذكره لمبرّد، ولسيرافي.

والأقرب -عمدي- حذف الجوب جائز إذا دلَّ عليه الكلام، أو لجان، كما جاز حذف جوب لشرط بلعمم به.

ومن شواهد سبويه النثرية (رَبُّ رجلٍ وأخيه مُتَطَلِّقِينَ)^{١٦}، والحوادث فيه محذوف، والتقدير: (أرأيتهما).

١١ هو العصب بن عبد الله أبو علي الأصمهاني تنبذ على الزواج، انظر: البقيّة ٩/١٨٤.

١٢ انظر الارتشاف ١٥٩/٢، والهمع ٢٧٢/٢.

١٣ انظر المسيط ٨٦٤/٢. (٤) انظر الهمع ٧٨٢/٢.

١٤ هو ربيعة بن مكرم نبطي. انظر شعره ص ٢٤٩-٢٥٠، وشرح التمهيد ٣٨٩/٢.

والواردة ما يرد الماء، والمرد هنا التصريح من العين، أو الأكن. رَعَصَبُ القُطْ: جمعتها، والشبيكة جمع شُبُكَا، وهو طرف العنبر وجنباه والأصهب الأحمر في الظاهر وفي الباطن أسود والسد حسب والتحد من العجل، الحميم المشرف للقرية والمقلص من العين. الطوبس القوائم، تُظْمُ البظر والتكميش: يقال: رجلٌ كميّش أي: عروته ماضي سريع في عروته، وهرس كميّشٌ: صمير القصيب، وتتمية

سأل، انظر: اللسان (ورد)، (اعصب)، (السيك)، (أصهب)، (أسيد)، (ألهد)، (أقلص)، (أكمش).

١٦ انظر الكتاب ٥٤٢/٢، (ومتطلقين) صفة لـ (رجل وأخيه)، قال سبويه: (ومتطلقان) عند مجروران؛ من قبل أن قوله (وأخيه) في موضع شكره لأن معنى إنه هو (وأخيه).

المسألة (١٠٠)

حروف العطف:

حذف (ما) من (إمّا) في ظروف الشعر

من لثَّق عليه عبد الحميد أن (إمّا) لا تستعمل في لثقة إلا مكررة، نحو
 (قام إمّ زيتاً وإمّا عمرو)، وقد أجمعوا على أن (إمّ، الأوى غير عاطفة،
 واختلّفاً في (إمّا) لثاقية، فذهب أكثرهم إلى أنها عاطفة، وذهب بعضهم أنها غير
 عاطفة^١، غير أنهم ذكروها مع حروف العطف لسببين:
 أحدهما: أنها ملازمة لحرف العطف، وهو الواو^٢.

والآخر: أنها تُفيد ما يُفيد (أو)، وهو تعليق الحكم بأحد المذكورين.
 وهي عند سيبويه مركبة من (إن)، و(ما)^٣، وأحد حذف (ما) في
 لشعر^٤، وصفاً أنشده شاهداً على ذلك قول النمر بن تَوَلَّب^٥:
 سَعَتِ الزَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ حَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا^٦
 والتقدير عنده استقته لزوءد إمّا من صَيْفٍ، وإمّ من حَرِيفٍ، فهو لن
 يعدم الرّي على كل حال^٧.

وذكر ابن ولاد أن سيبويه يعبر -أصلاً- أن يكون (إن) شرطية، واستدل بقول

(١) انظر: المنحجب ٢٨٣، والبيدانيات ص ٣٢٠.

(٢) انظر: لمحي ٥٩٨، ٩.

(٣) انظر: المصدر السابق ٩٠/١.

(٤) هذا ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٢٦٧/١، ونظر البيدانيات ص ٣٢٧-٣٢٨، ولمحي ٥٩٨.

(٥) وقد أثبت الفارسي أن (إن) هذه ليست معدية، ولا رندة، ولا نامية، ولا محلفة من الثبيلة، وإنما
 هي حرفٌ خامس لا يسعمل إلا مع (ما).

(٦) انظر الكتاب ٢٦٦/١-٢٦٧.

(٧) صحابي نعت من انعمهم نسب إلى تكثر وهي أمة، وهو شاعر مثلي عثر طويلاً، انظر شرح
 أبيات المصنف لبيدادي ٣٩٣-٣٩٤.

(٨) انظر شعر النمر (ضمن: شعر) إسلاميون ص ٢٨١، والكتاب ٢٦٧/١، والبيدانيات ص ٣٢٩.

(٩) انظر الكتاب ٢٦٧/١، والبيدانيات ص ٣٣٠.

سيبويه بعد إنشاء البيت: «ومن أجاز ذلك [ي. حذف (ما) من (إِشَاء)] في الكلام: دخل عليه أن يقول: أمرتُ برجلٍ بِن صالح، وإنَّ طالح، يريد: (إِشَاء)، وإنَّ أرد (إِنَّ) لجزاء؛ فهو جائز؛ لأنه يُضمرُ فيها الفعل»^(١). ولحقَّ أسي عليه أكثر المحوسرين^(٢)، هو أنَّ سيبويه يذهب إلى أنَّ (ما) محذوفة من (إِشَاء)، ولا يُعيز أن تكون (إِنَّ) شرطية ولا دليل لاین ولَّاد في قول سيبويه: «وإنَّ أرد (إِنَّ) الجزاء؛ فهو جائز»؛ لأنَّ هذه العبارة متعلّقة بالنال. ويؤكدُ م ذكرته أنَّ سيبويه نُشد البيت بعداً، ولم يذكر سوى أنَّ (ما) محذوفة من (إِشَاء)^(٣).

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السري) أنَّ أبا سعيد لأصمعيّ أنكر أنَّ تكون (إِنَّ) في بيت لشجر بقبّه (إِشَاء)، وذهب إلى أنها شرطية، والمعنى: (وإنَّ بقتة من خريفه فلن يعدم الرّي)، وحذف فعل الشرط؛ لتقدم ما يدلُّ عليه^(٤). وقد هذا أبو العباس المبرد في (مسائل لغبط) حذو لأصمعيّ، واخرج لرد قول سيبويه بأنَّ (إِشَاء) لا تُستعمل لا مكررة، وليست في البيت كذلك^(٥). ومن أختار قولهما من الخامين ابن قاسم إمرادي^(٦).

(١) الانتصار ص ٧٤-٧٥، ومطهر بن حبيب في: الكتاب ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٢) انظر مثلاً: شرح السري ٦٣٢/٢، والبغداديات ص ٣٢٩، والفصائل ٤٤١/٢. وشرح مجرى كتاب سيبويه ص ١١٢، والأزهري ص ٤٧، ونظم الفرائد وحصر الشرائع ص ١١٣، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢، والمضي ٥٩/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٤١/٣.

(٤) انظر شرح السري ٦٣٢/٢-٦٣٣/١، وشرح الآيات الشككية ص ١٠٩، والبغداديات ص ٣٢٩.

(٥) انظر: الانتصار ص ٧٤.

(٦) انظر بحسب الدسي ص ٢١٢.

أَمَّا قول سيبويه؛ فاختاره جماعة منهم: السحاس ، وسسري^١ ، وأبو نصر
المرطبي^٢ ، ولهريري^٣ ، ولقرآز^٤ ، وأبو عصفور^٥ ، وأبو مالك^٦ ، وابن هشام^٧ .
وحجج السحاس ، والقرآز ، وأبو هشام بأن (إن) في البيت لو جعلت شرطية لم تحقق
المعنى لفتي أرادته الشاعر؛ إذ البيت من أسات في وصف وعن ، ومنها^٨
فلو ن من حنجه نحيأ لاقيته الصدع الأعصما
بوسيس ألقت به عته على رأس ذي خنك أيتها
إذا شاء طابع مسحورة ترى حولها شيع ولتاسا
سجته الرعاد

فهو يصف الوصل بالرئي ، والحبيب ولو جعلت (إن) شرطية؛ فكان يحقق الرئي
مشكوكاً فيه؛ لأن المعنى يكون (وإن سقته من مطر الحريف، من بعدم الرئي، وإن لم
تسقه؛ عدمه)، أمّا على قول سيبويه؛ دلّتي متعقّ، إمّا من مطر الحريف، وث من
مطر الحريف^٩ .

(١) انظر: شرح آيات المصنعي لبيدادي ٣٨٢/١

(٢) انظر: شرح السهرابي ٦٣/٢، وقد نقله الأعلام كلام السهرابي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه انظر
النكت ٣٤٣-٣٤٢/١

(٣) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١١٣

(٤) انظر الأرمية ص ٤٧-٤٨.

(٥) هو محمد بن جعفر الفراء القيرواني، أبو عبد الله توفي سنة (٤١٢ هـ)، انظر: بديعة ٧١/١،
وانظر رأيه في: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٢-١٢٣

(٦) انظر: شرح الجمل ٧٣٣/١

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣

(٨) انظر: المصنعي ٥٩/١

(٩) انظر: شعر البحر ضمن (شعراء إسلاميون ص ١٢٨٠)، والبعديات ص ٢٣، وشرح آيات المصنعي
لسعددي ٣٨٦-٣٨٥/١

والصدع: الوصل بين الحميم والصيل، ولشيل، بلد باليمن وعلى رأس ذي حبت في قمة جبل ذي
طريق، والأيتهم: لعمى الطريق، لا يُهتدى طريقه، وللمجورة العين المملوءة والشيخ شجرٌ يشد منه
القلوب، والتاسم: الأبوس، وهو الشير، انظر: شرح آيات المصنعي لبيدادي ٣٨٩/١ ٣٩٠

(١٠) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٢-١٢٣، والمصنعي ٥٩/١، وشرح آيات المصنعي لبيدادي
٣٨٢/١

ومثلاً يُذكر - هـ - أنَّ السَّيراني، والنهرى مثلاً بمعنى على قول سيبويه (سقته الرواعد من مطر الضَّيف، ومن مطر الحريف جميعاً) ^(١)، وهذا من قَطْرٍ لمعنى (إِثْمًا)؛
د هي تُعيد تعديق الحكم بأحد المذكورين، ولا تُفيد لاشتراك فيه،
وذهب بن ولَّاد، والمارسيُّ إلى أنَّ السَّوْجَهْنِيَّ صحيحان، غير أنَّهما اختار أنَّ
تكون (إِنْ) بِقِيَّةِ (إِثْمًا)، واحتجَّ بأنَّ ذلك أبلغ في تأدية المعنى الذي أرادَه شاعرٌ
وذهب أبو عبيدة إلى أنَّ (إِنْ) في البيت رائدةٌ ^(٢)، وقد رُكِّبَ عليه بِانَّ (إِنْ) ^(٣)؛
تُعهد زيادتها بعد العاطف ^(٤).

وسحصلَ مثَّ تقدَّم أنَّ في البيت ثلاثة أقوال.

الأول قول سيبويه، وعليه يكون في البيت ضرورتان: حذف (إِثْمًا) الأولى، وحذف
(هـ) من (إِثْمًا) الثانية، ويكون المعنى: (سقته الرواعد إِثْمًا من مطر
الضَّيف، وإِثْمًا من مطر الحريف، فهو لنَّ يَعمد لِرَيِّ في كلِّ الأحوال).
والثاني: قول الأصمعي، والمبرد، وعليه يخرج البيت من الضرورة، ويكون المعنى:
(سقته الرواعد من مطر الصَّيف، وإنَّ سقته من مطر الحريف؛ فمن بعد
الرَّيِّ المستمر).

والثالث: قول أبي عبيدة، وعليه يكون في البيت ضرورة واحدة، وهي زيادة (إِنْ)
بعد العاطف، ويكون التقدير (سقته الرواعد من مطر لصَّيف، ومن مطر
لحريف، فهو في رَيِّ دشم).

وما ذهب إليه أبو عبيدة أنبغ في الدلالة على رَيِّ لوعس، وحصبه؛ ولذا
بقوله أقرب عندي، مثلاً الرد عليه بأنَّ (إِنْ) لم تُعهد زيادتها بعد العاطف؛
فالحواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّ (إِنْ) تُرد في استعارة بعد (ما) الماضية، و(ما) الموصولة لا تـ

(١) انظر، شرح السيراني ٦٣/٢، والألفية ص ٤٨

(٢) انظر الانتصار ص ٧٤-٧٥، والبتانيات ص ٣١

(٣) انظر، شرح الأبيات المشككة ص ١٠١، والمضي ٥٩/١

وقد أنشد أبو عبيدة البيت في: معارج القرآن ٢٣١/٢، ولم يتحدث هو (إِنْ)

(٤) انظر حاشية لأبهر ٥٧/١

و(ما) المصرية، و(ألا) الاستفاحية، وقس على الإنكار^(١)، فلا حرج

دون- ن تُرَد بعد العطف في الشعر.

والآخرة: ن أبأ عبي لغارسي أجاز أن تكون (إن)، و(ألا) زنتين في قول
الشاعر:

طَعَامُهُمْ لَيْنٌ أَكَلُوا مَعَهُ وَمِنْ لَيْلٍ لَا تُحَدُّ لَهُمْ شَاةٌ^(٢)

وعلمه يكون قد زيد حرف بعد حرف راند إذا جازت زيادة حرف بعد

حرف راند؛ فمن باب أولى جواز زيادة (إن) بعد حرف غير راند.

(١) نظرة المصنف ٢٥/٦

(٢) البيت لأمية بن أبي الطغلت، كما في شرح الأبيات المشككة لإبراهيم ص ٦٧، ٩٨، ولم أجده في ديوان

أمية بتحقيق سيد الدين الكاتب، وأحمد الكاتب، غير أنني وجدت فيه قصيدة تتكرر مع هذا البيت

في اللون والقافية، نظرة ديوانه ص ٢٠

ونظر، رأي أبي علي الفارسي في شرح الأبيات المشككة ص ٩٨، وفيه شواهد آخر على توالي حرف

راند.

المسألة (١٠٩)

لائحة

إعمالها عمل (ليس)

ذهب سيويه ولجمهور إلى أنَّ (لات) تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، يقول سيويه: «وَأَمَّا حل لعجزة: فبشبهتها [أي م] (ليس)؛ إذ كان معناه كمعها، كما شُهِرَ بها (لات) في بعض المواضع»^(١).

الاعتراض ومناقشته:

عَنَّقَ الْأَحْفَشُ - كما نقل عنه السري - عن نص سيويه المتقدم، فقال «(لات) لا تعمل شيئاً في لقياس. لأنها ليست بفعل، فإد كان ما بعدها رفعاً، فهو على الابتداء، ولم تعمل (لات) في شيء، رفعت أو نصبت»^(٢).
يعني الأحفش أنَّ (لات) لا تعمل؛ لأنها حرف، ولعروف ليس العمل أصلاً فيها، فإد كان ما بعدها مرفوعاً؛ فبالابتداء، وإن كان منصوباً؛ فيبضم أو فعلن وقد رُفِعَ على الأحفش السري، والرضي.
يقول السري: «ليس كون (لات) حرفاً سامعياً أنَّ تعمل عمل (ليس) تشبيهاً، كما عملت (ما) في لغة أهل لحجاز عملَ (ليس) تشبيهاً»^(٣).
يرى لرضي أنَّ ما ذكره الأحفش ضعيف؛ لأنه يوجب حذف الفعل لاصب، وعبارة ولدتكم الحنفين موطع معروفة^(٤).

(١) انظر: الكتاب ٥٧/١، وامي ٢٥٤/١، وشرح التصريح ٢٠/١، ومجيب اللد ٢٤/٢

(٢) الكتاب ٥٢/١

(٣) انظر شرح السري ١٦٨/١، وتعليق الأحفش بهامش الكتاب ٥٨/١، هامش رقم (٦)، والأصون ٩٧/١ وشرح لفصل ١٩/١، وشرح الكافية ٢٧١/١، وتوضيح المقاصد ٢٢٠/١، وشرح التصريح ٢/١ وشرح الأشمسي ٢١١/١

(٤) شرح السري ١٦٨/١، وقد نقل الأعمى كلام السري، ولم يُشر إليه، انظر الكت ١٩٤، ١٩٥، ٥١، انظر شرح الكافية ٢٧١/١

ونقل عن الأعمش قولاً آخر، وهو أنَّ (لات) تعمل عمل (نأ)؛ لأنها (لا) انشافية للجنس زيدت عليها التاء.^(١)

وأغلب الظن أنَّ الأعمش قد رجع عن هذين القولين، وأخذ بمذهب سيبويه ولجمهور؛ لأنه نصَّ في (معاني القرآن) على أنَّ (لات) تعملُ عمل (ليس)، حيث يقول: «(ولات حين ماضٍ)»، فشبهو (لات، - ليس) وأضمرُوا فيها سم انشاعِل [أي اسهَل]، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، ورفع بعضُهم (ولات حين ماضٍ)، فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: (ليس أحلاً)، وأضمر (حيناً).^(٢)

ولم يلحظ هذا إلا بقر قليل، منهم ابن مالك في (شرح التسهيل)^(٣) وعلى أي حال؛ فإنَّ تعدُّد أفعال لأعمش في مسألة واحدة ليس بقريب من مدَّة ظاهرة في مسحة انشعوي.^(٤)

ومن الجدير بالذكر أنَّ السيرافي، وأب حيان تُنسب إليهما اختيارُ قول الأعمش لأول، وهو أنَّ (لات) لا تعمل شيئاً

فإنَّ السيرافي قُتِبَ إليه ذلك في: (الحنى الداني)^(٥)، و(جواهر الأدب)،^(٦)

(١) انظر معاني القرآن وتفسيره ٣٢١/٤، وإسلام ما قرأ به الرحمن ٢٠٩/٧، والبحر المحيطة ١٣٦/٩، ونفسي ٢٥٤/٩، والحنى الداني ص ٤٨٨، وجواهر أدب في معرفة كلام العرب ص ٤٨٢

(٢) من الآية (٢) من سورة ص.

(٣) هذه قرينة أبي السمال، انظر البحر المحيطة ١٣٦/٩.

(٤) معاني القرآن للأعمش ٦٧/٢

(٥) نظرة شرح التسهيل ٣٧٥/١

(٦) يقول ابن جني وهو يذكر هذه الظاهرة: «وقد كان أبو الحسن يركبها بهذا الشج، أحد من غير معتشم منه، وأكثر كلامه في عبارة كتبه عليه، وكنت إذا ألزمت عبد الله بن علي - رحمه الله - قولاً لأبي الحسن شيئاً لا يقدِّر للمطر من إرمه به، يفر في مذهب أبي الحسن كثيرة» انحصار ٥/٢ ٦ ٧ ٨ وانظر لمؤسسة البعديّة ص ٢٩٤

(٧) انظر الحنى الداني ص ٤٨٨

(٨) انظر جواهر الأدب ص ٤٨٢

والهمع^(١١) تَهْلًا عن بن العَلَج^(١٢) في (اليسيط)

وهذا مخالف لما في شرحه لـ (الكتاب)؛ إذ وافق سيبويه كما تقدم، ولعلَّ من فعل عنه هذا القول لما رآه يعرض احتجاج الأحفش، وتوجيهه لما بعد (الآت)؛ حسب أنَّ هذا قوله

وَمَا أَبُو حَيَّان فَسَبَّ إِلَيْهِ مَا تَقْدِمُ لِسِيوطِي فِي (الهمع)^(١٣)، ولم أفت على هذا في كتب أبي حيان نظيره، وهو مخالف لما في كتبه (تقريب المقرب)، حيث وفق سيبويه، ولجمهور^(١٤).

١١. انظر الهمع ١٢٩/١.

١٢. هو: ضياء الدين محمد بن العَلَج، أبو عبد الله، قال السيوطي: «أكثر أبو حيان وأتباعه من القائل عنه، ولم ألق له على ترجمة»، انظر: البهجة ٣٧٠/٢ ونظر -أنحأ- طبقات النحاة والنحويين ص ٢٩٨.

١٣. انظر الهمع ١٢٩/١.

١٤. انظر: تقريب المقرب ص ١٤٩.

المسألة (١٠٣)

حروف الصلة:

حذف (ما) من (كما) في ظروف الشعر

نقل سيويه عن الحبل أن لكف في بحر كما أنه لا يحذف ذلك فتجوز الـ
عـدا هي لعـده، و(ما) ردة، ويكتب لا تُحذف في الكلام؛ لئلا تنبس (كما،
بـ(كان))^(١).

ثم ذكر أن ذلك الحذف جائز في الشعر، واستشهد بقول النابغة الجعدي
قُرُومٌ تَنَامِي عِنْدَ بَابٍ دَعَاهُ كَأَنَّ يُوْحَدُ لِمَرْءٍ الْكَرِيمِ فَكُنْتُ
والتعدير -عده- (كما أن يُوْحَدُ)

وقد سها الرماني، رأس السيري في دران عرض سيويه من شدد ليت، إذ
حسب أنه أشده شحداً على حذف سم (كأن) لمخففة^(٢)

الاعتراض ومناقشته:

وصف سيري سيويه بالسهو في استشهاده بالبيت وذلك من وجهين
أحدهما: أن تقدير (ما) يقتضي تشبيه جملة يحصه، والمثبه في البيت (دعاه)
وهو مفرد

والآخر: أن (كما، لا تستعمل لا مع متحقق الوجود، نحو الظل مرف، كما
نَ لَسْمَاءَ فَوْقَا)، ولشبهه به في النست، وهو (أخذ المرء ونشده)،
غير متحقق^(٣)

(١) انظر الكتاب ١٤ / ٢

(٢) انظر شعره ص ١٣٩، والكتاب ١٤٦/٣، والبيانات ص ٣٣٤، وشرح أدب سيرة أبي سيري ١٥٨/٢

(٣) انظر شرح الرماني ١٨٤/٣، وشرح أبيات سيرة أبي سيري ١٥٨/٢

(٤) انظر شرح السيري ٢٤٤/٤، والنكت ٢ / ٧٨-٧٨١، ولم يصرح الأعمى باسم السيري.

وقول لسيراي - في نظري - صريح، لأنه يُخرج البيت من ضرورة حذف (ها)، كما يدفع الناس (كما أن) بـ (كان)، وعليه يكون سم (كان) مضمرًا، وجملة (يؤخذ) هي الخبر.

ويبقى في البيت ضرورة وحدة، وهي نصب الفعل المضارع بعد فاء السنته بـ (أن) المضمر، ولم يتقدم نفي، أو طلب^(١).

ومما يُذكر أن لدارسي ثعلب عنه مع رفع (يؤخذ) في البيت وذهب إلى أنه منصوب بـ (أن)، و(يقتل) معطوف عليه^(٢)، وهنا ردٌّ للروية

(١) انظر: تصحيح عيون الذهب ٤٧٠/١

(٢) انظر الأصول ٢٧٨/١، وشرح السيراي ٣٤٤/ب، والبيدانيات ص ٣٣٤، وشرح الرماني ٨٤٤/ب.

المسألة (١٠٣)

الحروف المصدرة:

حذف (أَنْ) الناصبة للمضارع وإبقاء معناها فقط

جاء سيويه صاحباً التحليل - في قوله تعالى: ﴿قُلْ نَعْبُدُ اللَّهَ نَأْمُرُوكَ نَأْتِيُكَ أَتِيهَا نَجْهَلُونَ﴾ وجهه:

الأول: نصب (غير) بـ (أعبد)، والفاء (أأمرؤني)، وليس في الكلام حذف والثاني: تقدير معنى (أَنْ) قبل (أعبد)، ولا عمل لها، كما قُدرت في قول الشاعر^(١):

ألا آتهد الرأحري أخضر لوعى وأَنْ أشهد بلذات فل أنت مُحسبي؟
برواية ربع (أحضر)

ولم يصرح بـ نصب (غير) في هذا الوجه؛ ولذا احتجنا في ناصبها عنده كما سيأتي

الاعتراض ومناقشته:

وافق سيري سيويه على انوجه الأول، ثم ضعف لوجه الثاني، معتباً بأن تقدير معنى (أَنْ) مروي إلى سويل (أعبد) بـ (عبداً غير الله)، فيكون خطأ، وبذلك قد لا بمعنى 'لأنه يُشْتَعَدُّ' لرسول ﷺ لغير له

١) الآ ٦٤١ من سورة الزمر

٢) انظر الكتاب ٣ / ١

٣) هو طرفة بن العبد، والبيت من معلقته، انظر ديوانه ص ٣٢ وشرح القصائد المبع ص ١١٢، وشرح القصائد المشهورة ٨٠ / ١، وفي الأخيرين روايتان معدلتان، في رواية 'الديوان' فهي حصر

بـالنصب، وقد استشهد بها الكويون ما عبد شعب على جواز حذف (أَنْ) رواية ٤٤، عنده

انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٥ / ٣، وناقضه ٨٢ / ٢، والحنى النسي ص ١٩٤

مثلاً شعب. فعمل الشعب شافاً مقبلاً أثر البصريين، انظر: مجازي شعب ٣١٧ /

٤) انظر: شرح السيراني ٢٥٣ / ٣، وقد نقل لأهم كلام السيراني في هذه المسألة وذكر إليه شعر الكت ٧٤٩ / ٢

فهو يرى أنَّ ناصب (عبر) عند سيبويه على هذا الوجه (أعبد)، ولهذا اضطر
إلى أن يؤوّل (أعبد) - (عبداً)، ولم يؤوله بالمصدر، لأنه لا يحوز حينئذٍ أن يعمل
(أعبد) في (عبر)؛ لأن (أَنْ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وقد شاركه الرماني في هذا الفهم، وإن لم يصقّف الوجه الثاني، إذ يقول:
«الوجه الثاني - يكون بتقدير (أتأمروني أعبد غير الله)، على معنى (عبداً غير
الله)، لا أنه لما سقطت (أَنْ)، ارتفع الفعل، ولم يُسمع أن يقمّن فيما قبله، لأنَّ
مخرجه حينئذٍ مخرج لعبد، كأنه قيل: (أتأمروني عبداً غير الله)، وقُدّم على
هذا بتقدير، ولا يمتنع هنا التأويل ..»

وهذا التأويل معسّد لمعنى لا محالة؛ لأنه يثبت عبادة لرسول ﷺ لغير الله
حالة أمرهم إيّاه.

والحق ما ذكره لمردّ، والدرسي، وكثير من الحويز، وهو أن سيبويه
يصب (عبراً) في الوجه الثاني بـ (أتأمروني)، بعد إسقاط الحاقص، وهو الـ (أَنْ)،
(وأعبد) في تأويل مصدر، يُعرب بدل شتمل من (عبر)، والتقدير (أتأمروني غير الله
عبادته)، كما يقال: (أعجنني زيدٌ خلقه).

ويؤكد ذلك أن سيبويه قال: «ون شتمنا؛ كان بمرية.

لا أيّ هذا الرّكهي أحصر الوعي»

مجعل (أعبد) بمنزلة (أحضر) دليل على أنه مؤوّل عنه بمصدر؛ لأنّ (أحضر) مؤوّل
بـ (لحضور)، لا يكون غير ذلك.

ومن هنا يتبيّن بطلان احتجاج السيرافي بعباده المعنى.

(١١) شرح الرماني ١٥١/٣

(١٢) طر. المص ٨٣/٧

(١٣) انظر التعليق ٥٨/٢ ٢ ١ ٢

(١٤) انظر عبراني التفسير ومجانبي التأويل ١٠١٩/٢، والمحرر للوجيز ١٠٨/١٤، واللب ٢ ١١٢٣.

والفريد في إعراب القرآن ١٩٨/٦

(١٥) الكتاب ٩/٣

هداء، وقد وقف النحويون من توجيهي الخليل وسيبويه المواضع الآتية
 أولاً: ذكرهم^(١) من غير ترجيح لأحدهما، وهذا ما يوجد عند الفارسي^(٢)،
 وانكرماني^(٣) وابن عصة^(٤)، والعكبري^(٥).
 ثانياً: لاقتصر على الوجه لثاني فقط، وهذا ما ذهب إليه الكسائي^(٦).
 والسهيلي^(٧)، وامردي^(٨)، وقد يثنى السهيلي أن تقدير معنى (أن)
 دون عملها قد أفاد معنى الاستقبال، ومعنى الاسم الذي
 هو المصدر.

ثالثاً: النص على بُعد الوجه الثاني، أو على ترجيح لوجه الأول.
 مثنى نصر^(٩) على بعده المرد، إذ يقول -بعد أن أورد الوجه الأول-: «وقد
 يجوز -وهو بعيد- على قوله: (ألا أيهنا الرّاجري أحضر الوعى) فكان
 التقدير: (قل أفغير الله نأمرؤتي أعبداً، فتنصب (غيراً) بـ (تأمرؤتي)،
 وقد أجازه سيبويه على هدا، وهذا قول آخر، وهو حذف ابتداءً، وأنا أكره
 هذا الوجه الثاني؛ لبعده»^(١٠).
 وبشر من هنا النص أن المبرد سابق السير في إلی تضعيف هذا الوجه،
 وإن احتك في سبب الضعف.
 ومثنى نصر^(١١) على أن الوجه الأول أرجح بقسمي^(١٢).
 رابعاً: النص على منع التوجيه الثاني، أو على تحطته.

(١) نظر بعده ٢٩٠/٢

(٢) هو محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم الكرمانى، المعروف بـ «أصحّ القراء» تولى بعد الحشمه

نظر هدايه النهاية ٢٩١/٢ ونظر رايه في غرائب التفسير وبعده: السوس ١٩٨/٢ ١

(٣) نظر البحر الزهير ١٤٠/١٤

(٤) نظر بيان ١١٦٣/٢

(٥) نظره إعراب القرآن لمحاسن ٢/٤

(٦) نظر أمالي السبيعي ص ٨٢-٨٤.

(٧) نظره الجسي القدي ص ١٩٤

(٨) لتتص ٨٣/٢

(٩) نظر مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/٢

مَشَى بِعَصَا عَلَى مَعْبَدِهِ بِوَاسِطَةِ الرَّجَاجِ شَيْخِ السَّيْرِ، وَمَشَى بِعَصَا
عَلَى تَحْطِثِهِ أَبُو جَعْفَرٍ لِنَحَاسٍ سَوَّاهُ مَتَقَدِّمٌ عَلَى السَّيْرِ - إِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ
فِي الْكَسْبِيِّ، وَاحِدٌ قَوْلِي سَيَّوَاهُ، ثُمَّ قَالَ «هَآئِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ يَعْمَلُ
بِعَصَا، فَإِذَا حُذِفَ: كَانَ عَمَلُهُ أَقْوَى فَتَقَبَّلَ وَقَعًا: فَيَبَيَّنَ الْحَطُّ»^(١١).
خَامِسًا: ذَكَرَ لَوَجْهَ الْأَوَّلِ، وَعَدَمَ التَّعَرُّضَ لِلَوَجْهِ الثَّانِي، وَهَذَا مَا يُؤْجِدُ
عَدَمَ الْأَحْقَاشِ^(١٢).

وَقَدْ عَنَّا جَوَازَ الْوَجْهِ الثَّانِي^(١٣)، وَمَا أَثَبَّتْهُ هُوَ مَا فِي (مَعْنَى الْقُرْآنِ).
وَالَّذِي أَرَادَ أَنَّ لَوَجْهَيْنِ جَائِزَيْنِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ تَسْهِيلاً: لَعَدَمِ التَّقْدِيرِ، هُوَ الثَّانِي
قَدْ تَعَطَّاهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿أَنْ أَعْبُدَ﴾^(١٤)، مِمَّا يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ مَعْنَى (أَنْ، حُنُوءِيَّ)
وَهَاكَ وَجْهَانِ آخِرَانِ فِي الْآيَةِ
أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ لَزِمُخْشَرِي، وَهُوَ أَنَّ (غَيْرًا) مَنْصُوبٌ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ جُمْلَةُ
قَوْلِهِ: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾: لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: (تَعْبُدُونَ، وَتَقُولُونَ لِي: أَعْبُدُ)^(١٥).
وَالْآخَرُ مَا ذَكَرَهُ لِعَكْسَرِي، وَهُوَ أَنَّ (غَيْرًا) مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ مَشْرُوعٍ مَا
بَعْدَهُ، وَلِتَقْدِيرِهِ: (أَفْتَلِمُونَنِي غَيْرَ اللَّهِ)^(١٦).
وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مِنْ تَكْنُفِ الْحَدَفِ وَلِتَقْدِيرِهِ.

(١١) انظر معاني القرآن ولغره ٤/٣٦١

(١٢) لغره القرآن ٤/٢

(١٣) انظر معاني القرآن ٢/٦٧٢-٦٧٣

(١٤) انظر البحر المحيط ٩/٢١٨

(١٥) انظر الكشف ٣/٧٤، والبحر المحيط ٩/٣١٨، وتفسير أبي السعود ٧/٢٩٢

(١٦) انظر الكشف ٣/٤٠٧، وفيه بعض التحريف، تصحفت معتمداً على البحر المحيط ٩/٢١٨

(١٧) انظر الشيبان ٢/١١١٣

المسألة (١٠٤)

(إن) الشرطية:

إذا وقع الفعل الماضي بعد حاء
 حل ثقلب اللفظ أو المعنى؟

علل سيبويه بما، لفعل الماضي على الفتح دون السكون مثبته للفعل
 المضارع، ثم أرجع تلك المشابهة إلى وجهين:
 أحدهما أن الماضي يأتي صفةً لسكره كـ مضارع نحو (هذا رجلٌ ضربه)
 والآخر: أن (إن) الشرطية تدخل على الماضي، فتقلب معناه إلى المستقبل.
 يقول مقرراً ذلك: «ولم يسكنوا آخر (فعل)؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة،
 تقول: (هذا رجلٌ ضربه)، فتصف به السكر، وتكون في موضع (ضرب) إذ قبل
 (هذا رجلٌ ضربه)، وتقول: (أن فعل مفعلاً)، فيكون في معنى (أن يفعل فعل)،
 فهي فعل، كما أن مضارع فعل، وقد وقعت موقعها في (إن) - «.

الاعتراض ومناقضته:

نقل السيرافي عن لمبرد أنه أبكر على سيبويه «الوجه لأخير من مضارعة الفعل
 لماضي للمضارع، فقد د قلسا. إن قمت قمت، هـ (إن) هي لشي قمت المستقبل
 إلى الماضي في اللفظ، والمعنى على الاستقبال، كما تدخل (لم) على لأفعال لماضية،
 فتعنيها، وتقلب أفعالها إلى مستقبل، كالقول: (لم يقم) ولمعى (ما قام
 بعد). عبر أن (لم) هي لغير لفظ، فكذلك (إن) معيرة لفظ المستقبل إلى الماضي
 في اللفظ»^(١).

وقد ردَّ السيرافي على المرد قائلًا: «والوجه الذي ذهب إليه سيبويه - عندي -

(١) الكتاب ١٦٨

(٢) في المطوع من الشرح ١٤٦٨ المضارعة، وهو تحريف لم يسه إليه المحققون، إذ كيف ثقلب (لم)
 العاطف لمضارعة إلى المستقبل؟ وما أثبتته موافق لما في النسخة التي اعتمدت

(٣) شرح السيرافي ١/ ٤٤ ب ٤٦ (معطوط)، ١/ ١٤٦-١٤٧ (مطبوع).

صحيح، وهو غير مشبه له شبهة به أبو العباس؛ وذلك أن (لم) وغيرها من الحروف التي تُعبرُ اللفظ، وتدخل له، لا يصلح دخولها إلا صفة، ولو كانت (إن) هي التي عُبِّرَ لفظ، وقلبت مستقبل إلى الماضي؛ ما حاز أن يوجد إلا كذلك؛ لأنَّ مدح سرله عمل نعمته، وتأثير توفّره، فلا تدخل إلا كذلك كما أن (لم) قد دخلت على الفعل الماضي لم يصح أن يبقى على مضته، وقلبت إلى مستقبل».

ونقل ابن القيم في (البدائع) عن ابن جردش عن أبيه أن (لم) لسيروي، وضعفه محتجاً بأنَّ الأدوات لمعبّرة للكيم إنما تعبر معناه دون أفعالها كالاستفهام معبر لمعنى ما بعده من الحر إلى الطلب، وكالتسبيح والطلب، وانترجفي، وسفي والذي في (المقتضب) يحالف ما نقله السيروي، وبس القيم، في واقع المبرد فيه سبويه على أن (إن) شرطية قد دخلت على الفعل الماضي قلت معناه إلى المستقبل، ولم تقلب لفظ المستقبل إلى الماضي

وبس (المقتضب) هو: «وقد يحور أن تقع لأفعال ماضية في الحراء على معنى مستقلة؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، فتكون موضعها مجزومة، وإن لم يتجر فيها لإعراب، كما أنك إذا قلت: (أحسني خمسة عشر رجلاً)؛ كان موضعه موضع رفع، وإن لم يتبين فيه للبناء، وكذلك (أجاني غداً عندك) كل ذلك غير معرب في اللفظ، وموضعه موضع إعراب، وذلك قولك: (إن أتيتني أكرمك)، و(إن جئتني جئتك)، فإن كان قائل فكيف أرأيت الحروف هذه لأفعال عن مواضعها، وإنما هي لما مضى في الأصل؟

قيل به. لحروف تفعل ذلك لما تدخل به من الماضي؛ ألا ترى أنك تقول: أريد يذهب يا فتى، فيكون تعبر الماضي، فإن قلت: ألم يذهب ويد، كان به (لم) معاً ما مضى، وصار معناه ألم يذهب زيداً أمراً، واستحال (لم يذهب زيداً عبثاً)»^(١).

(١) شرح السيوري (١٨٩١) (مخطوط)، و(١٤٧٨) (مطبوع).

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد بن حبيب الرضوي، الحسبي، جمع علوماً كثيرة، توفي سنة ٤٧٩ هـ، انظر البنية ١/٦٢-٦٣، ومجمع المؤيدين ١/٦٨٩.

(٣) انظر: بركات الفرائد ١٨٨٤/٤.

(٤) مقتضب ٤٩/٢.

المسألة (١٠٥)

(إن) الشرطية:

العنود إليها عن (أن) الناصبة للمضارع

سأل سيوريه شيعة الحليل عن (ي) في قول الفرزدق:^{١١}
 أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنُ قُتَيْبَةَ حُرِّقَ جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَزِيمٍ
 فأجاب بأن لشعر عدل إليها عن (أن) لاصبة للمضارع؛ لأنه قد فصل بينهما
 وبين الفعل، ولعرب لم تفصل بين (أن) والفعل في شيء، وشعر أنك (إن) لشرطية؛
 فقد أتى الفصل بينهما وبين الفعل المفتر لفعل اشروط.
 هذا ما نقله سيوريه عن شيعة واعتمدته^{١٢}، وتسب المرادي وابن هشام إلى تحليل
 غير هذا، فذكر أن الصواب عنده في البيت فتح همزة (أن)؛ لأنها ناصبة
 للمضارع^{١٣}.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أن خبره، وبها يكرهون ردًا منسوب لخليل
 وسيوريه، ومنع كسر همزة (أن) في البيت. لأن (إن) الشرطية توجب
 الاستقبال، وقد أحاط لعدم أن لشعر كان هذا أشعر بعد قتل قتيبة.

(١١) انظر: البيت برواية كسر (إن) في الكتاب ١٩٩/٣، ومعاني القرآن للقرطبي ٢٧/٣ والاصحاح
 من ٢٢٣، وشرح السيرافي ٤٩/٤، والمسائل المتفرقة من ٢٢٣، وشرح الرماني ١٩٧/٣، وتعصن
 من الدعوى ٤٧٩/١، والكشف ٤٠٥/١، وأما ابن الحاجب ٢١٨/١، وشرح النكدي ٢٦٤/٢
 والمعتني ٢٦/١، وشرح أبيات المغني للمبوطي ٨٦/١ والحرارة ٧٨/١
 وانظر برواية فتح (أن) في ديران الفرزدق من ٦١٤، والمسائل البصريين ٤٤٤/١، والأزهي من ٦٩
 والأماشي الشجرية ١٦٣/٣، والجني الداني من ٢٢٤ والجمع ١٩/٢
 وقتيبة هو ابن مسلم البجلي وابن خزيمة هو عبد الله بن طاهر السبي، وانظر خبريهما في الحرارة
 ٨٦-٨٣/١

(١٢) انظر: الكتاب ١٦١/٣، ١٦٢

(١٣) انظر: الجني الداني من ٢٢٥، والمعتني ٢٧/١

وحرّ أدنيه^١.

وأضاف المبرد أنّ لشاعر رَد (أَن) المحففة من شقيقة لتي سبها ضمير
الشأن، حيث يقول في (مسائل بعلط) معلّقاً على منحب لحبيل وسوريه «وجد
خطأ؛ وذلك لأنّ (رَا) إما هي لب لم يقع، والشعر قبل بعد قتل فتية، ولكنّه رد
(أَن) المحففة من الشقيقة، كأنه قال: اتفصّل أنّه أدب فتية حرّت)، أي لآله وكسر
(أَن) ههنا لا يجوز البتة^٢»

وقد ردّ على المبرد وميرمان ابن ولاد^٣، ولسيرافي^٤، والأعلم^٥، وحجّتهم أنّ
بعض اشطر قد يقع له في معنى لماضي، كقول الشاعر^٦
نَ يفتُوك فإنّ فتلكَ لمَ سَكُرَ عاراً عنيك وبعض قَتَل عارُ
وقول الآخر^٧:

نَ يفتُوك فقد خنكت بيوتهم نعيّة من لحارث بن شهاب
وردّ بن ولاد على هذا ردّ كون (أَن) هي المحففة من شقيقة لآله^٨ «وأما
تأويله [أي المبرد] (نَ) المحففة من الشقيقة فلا يجوز ذلك لأنّ الجملة لتي بعد

(١) انظر: شرح السيرافي ٤٩٨/أب، وقد نقل الأعمام كلام السيرافي في هذه المسألة ولم يشر إليه، انظر
المكت ٧٩٢/٢

(٢) انظر الانتصار ص ٢٢٣

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٢٢٤-٢٢٥

(٤) انظر شرح السيرافي ٤٩٨/أب

(٥) نظرة لحصيل عين الذهب ٤٧٩/١

(٦) هو ثابت قطنة، انظر شعره ص ٤٩، والشعر والشعراء ٦٣١/٢، وشرح السيرافي ٤٩٨/أب، والخروقة
٥٧٩/٩، والتمر النواصع ١٢/٢، ومجمع شواهد البحر الشعرية: الشاهد رقم (٩٧١)

(٧) هو ربيعة بن عبيد، أبو دؤاب الأسدي، والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه دؤاباً
انظر البيت عسرياً في: لأصالي ٧٢/٢، وشرح الحماسة للمسحوب بن اعرجي ٥١١/١، ودلائل الإعجاز
ص ٢٥٣، وشرح الحماسة لمطير ١٦٦/٢

وانظره غير منسوب في شرح السيرافي ٤٩٨/أب، ولحصيل عين الذهب ٤٧٩/١
وعبيدة: من بني شعيبة بن يربوع التميمي، وهو فارس بن تميم، انظر: جهرة أنساب العرب
ص ٢٢٤ وانظر قصة نيت في: سطح اللآلي ٦/٢ ٧٠٧-٧٠٧

مُسْتَعْتَبٌ مِنْ سَمٍ وَمَعْلٍ، وَإِذَا كَانَتْ مِنْ اسْمٍ وَمَعْلٍ؛ فَاَلْفَعْلُ أَوَّلُ أَنْ يَلِي (إِنْ)، وَلَا يَحْمِلُ أَنْ تَسْوِي بِهَا لِنَقْلَةِ بِن كَانِ فِي لَعْمَلَةٍ فَعْلٌ لِأَنَّ (إِنْ) تَطْلُبُ الْفَعْلَ،^(١)
وَلَا أَجِدُ دَلِيلًا يَعْضُدُّ هَذَا ذِكْرَهُ ابْنَ وَلاَدٍ.

وَمَنْ أَحْذَ بِمَذْهَبِ الْحَلِيلِ وَسَيَبُوهِ أَيْضًا لِرُقَّتَانِي،^(٢) وَالْقَيْسِي،^(٣) وَسُ
الْعَاجِبِ،^(٤) وَالرُّضِي،^(٥) وَابْنُ هَاشِمٍ،^(٦) وَحَسَنٌ لِأَحْيَرِ سَبَبٌ عَلَى وَجْهِهِ يَصْغُ بِهِمَا
كُسْرُ (إِنْ)؛^(٧)

أَحَدُهُمَا؛ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَدَامَةٍ لِسَبَبٍ مُقَدِّمِ الْمُسَبَّبِ وَالْأَصْلُ أَنْ تُعْضَبَ (إِنْ) فَتَحَرَّ
مُعْتَحِرٌ بِسَبَبٍ حَرٍّ أَدْنَى قَتِيْبَةٍ، فَالْفَتْخَةُ سَبَبٌ لِلْعُضْبِ، وَمُسْتَعْتَبٌ عَنِ
لَحْزٍ، وَهُوَ لَمْ يَقْعَ بَعْدَ

وَالْآخَرُ؛ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى التَّشْنُّ، أَيْ: (أَتَعْضَبُ بِأَنْ تَبَيَّرَ فِي الْمُسْتَعْتَبِ أَنْ
أَدْنَى قَتِيْبَةٍ حَزَنًا فِيمَا مَعْنَى)

وَمِنْ لَوْجِهِهِ ضَعِيفَانِ لِأَنَّهُمَا يُوجِبَانِ أَنَّ الْعَصْبَ لَمْ يَقْعَ بَعْدَ، وَحَذُ حَلَالٍ مَرَدٍ
لِشَاعِرٍ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ غَضَبِ الْمُخَاطَبِ لَمَّا حَدَّثَ لِعَتِيْبِهِ، وَعَدَمَ عَصِهِ لِقَتْلِ اس
حَازِمِ

وَمِنْ ظَاهِرِ كَلَامِ الْفَرِّ، أَنَّهُ بَرَى رَأْيِي لِحَلِيلِ وَسَيَبُوهِ أَيْضًا، بِدُكْرَانِيَّةٍ عَدَمِ
تَسْمِيَةِ بَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْصَرِبُ عَنْكُمْ لِدُكْرٍ صَغِيرٍ﴾ بِأَنَّ كُتْمَ فَرَوْنًا مُسْرِفٌ؛^(٨) بِكُسْرِ
(إِنْ) عَلَى قِرَاءَةِ بَافِعٍ، وَحِمْرَةٍ، وَلِكَسَانِي، وَشَبَّهَهُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا
قَوْمٍ أَنْ صَدَّوْكُمْ﴾ بِكُسْرِ (إِنْ) عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَبُنِي عَمْرٍو وَكَانَ لَمْ يَصْرَحْ

(١) الانتصار ص ٢٢٤

(٢) انظر شرح الراسي ١٩٧/٣ ص

(٣) انظر الكشف ٥/١ ص

(٤) انظر أمالي ابن العاجب ٢١٨/١

(٥) انظر شرح الكافية ٢٦٤/٢

(٦) انظر المعنى ٢٦/١

(٧) انظر: معاني القرآن بقرأ، ٢٧٣-٢٨

(٨) من الآية (٥) من سورة الزخرف، وانظر حذو القرع في السبعة ص ٥٨٥

(٩) من الآية (٧) من سورة الشائدة، وانظر حذو القرع في السبعة ص ٢٤٧

عند حديثه عن هذه الآية بأنَّ (إِنْ) للشرط^١ .
ولحقَّ أنَّ اعتراض المبرد ومبرم من رُأى بلوبة؛ لأنَّ لحعين وسيبويه وروى البيت
بالكسر، وعملًا ذلك بما تقدّم، فلا وجد -إذن- لمنع المبرد ومبرم من كسر (إِنْ)
أما فتح (أَنْ) الذي أوجب: قراءة أخرى للبيت، ومن هنا يتبيّن أنَّ للشاهد
رويتين^٢.

إحدهما: كسر (إِنْ) على أنها شرطية
والأخرى: فتح (أَنْ) على أنها المخففة من الثقلة على الأصح، وهذا قول أبي
عبي الفارسي في (المسائل المنتهية)^٣
هنا، وقد نقل بعض المحققين عن بكويين أنهم احتجوا بالبيت المنقّص
لثلاثة أمور:

الأولى: مجيء (إِنْ) بالكسر بمعنى (إِذَا)، وهذا النقل يحالف مذهب لغز،
انتقدهم، وهو أحد أئمة النحو الكوفي، فبمّا أنَّ يكونَ مخالفاً رأي أصحابه،
ومّا أن يكون في النقل عنهم سهواً، ويؤيد الأخير أنَّ القراء تحدّث عن
مجيء (أَنْ) بالفتح بمعنى (إِذَا)، ثم ذكر جواز أنكسر، ولم يصريح بأنّه
للشرط في هذا الموضع^٤، فعمل من نقل ذلك حسب أنَّ لقراء رُصّده
يجعلون (إِنْ) في البيت بمعنى (إِذَا)، كما أنَّ.

والثاني: مجيء (أَنْ) بالفتح بمعنى (إِذَا)، وقد تبعهم الهروي في
(الأهمية)^٥.

١١. انظر معاني القرآن لمقرء ٣٠٠/١.

١٢. انظر المسائل المنتهية، ص ٢٢٣-٢٢٤.

١٣. انظر الخفي ٣٦١، والعمدة ٧٩/٩.

١٤. انظر معاني القرآن للقراء ٢٧٧/٣-٢٨.

١٥. انظر الخفي ٣٦١.

١٦. هو عبي بن محمد الهروي السجوي، من أهل حران، استوطن مصر، وروى عن الأزهري صاحب

(التهديب) انظر باب الرواة ٣١١/٢.

١٧. انظر الأهمية ص ٦٧-٦٩، وانظر ردّ هذا المذهب في: لأمالى الشجرية ١٦٢/٣-١٦٣، والجنى اللداني

والثالث: ورود (أَنْ) بالفتح بمعنى لشرط ، وهو مذهب الأصمعي أيضاً ، واختاره ابن هشام في (المعنى)^(١) .

وهي انتقل عن النكويين - كما ترى - ساقصاً مرة يسبب ليهما لاحتجاج بالبيت لورود (أَنْ) بالفتح بمعنى (إِذَا) ، ومرة يسقل عنهم لاحتجاج به لورودها بمعنى لشرط .

والمرجح - محندي - أنهم لم يستشهدوا برواية افتتح إلا لورود (أَنْ) بمعنى (إِذَا) ؛ لأنَّ هذا يتفق مع ما ذكرنا شيخهم لقراء في (معاني القرآن

(١) انظر النجاشي الثاني ص ٢٢٣-٢٢٤ ، والمضي ٣٥٨/١ ، والجمع ١٩٨/٢

(٢) انظر الجمع ١٩٨/٢

(٣) انظر للمضي ٣٦-٣٥/١

(٤) انظر معاني القرآن للقراء ٢٧/٣ ٢٨

المسألة (١٠٦)

قاء الجواب:

حذفها من الجواب في السعة

ذكر سيويه في باب (أي) ما يُهم منه جوز حذف الفاء من الجواب في السعة، حيث يقول: «وتقول: (أُتُها نشأُ لدا، فانشأ، صنة لـ (أُتُها) حتى كمل اسم، ثم سين (لدا) على (أُتُها) [يريد أن (لدا) حبر لـ (أي)] كذلك قلت (السي تشأُ لدا، وإن أضمرت الفاء؛ جرمت (تشأ)، ونصبت (أُتُها) ...»^{١١}.

الاعتراض ومناقشته:

حكى السبراني عن بعض التحويين ولما ذهب إليه سيويه في هذا الموضع، قدياً «وأول شيء رُفَّ على سيويه من هذا الباب قوله: وإن أضمرت الفاء؛ جازيت، وجرمت (تشأ)، ونصبت (أُتُها)، فقال الراد: يضمار تشأُ بما يجوز في الشعر، وقد ذكر سيويه ذلك في كلامه»^{١٢}.

والراد عن سيويه هو امبرد في (مسائل العلط)^{١٣}، ومراده بقوله: «وقد ذكر سيويه ذلك في كلامه» قولُ سيويه في باب لحرأ: «وسألته عن قوله: (إن نأتني أبا كريم)، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر»^{١٤}. وقد أسرى ابنُ ولاد لرد اعترض امبرد، وذهب إلى أن سيويه يقسم حذف الفاء من الجواب فسيح.

الأولى خاص بالضرورة، وذلك إذا كان ما دخلت عليه الفاء كلاماً تاماً، يصح

(١١) الكتاب ٣٩٨/٢ (طريق)، وعبارة (إن أضمرت الفاء) وهي مرجع الاعتراض، سابقة عن نسخة (بولاق) فقط.

(١٢) شرح السبراني ١١٧٠/٣، وقد نقل الأعلام كلام السبراني في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: السك ٦٧٨-٦٧٧/١.

(١٣) انظر الاختصار ص ٦٩٠.

(١٤) الكتاب ٦٤/٣.

لابتداء به، نحو: (إِنْ تَأْتِيْنَا كَرِيْمًا).

ولثاني، جازر في لُغة على ضعف، ودست إذا كان م وحلت عليه له، مستحقاً بما قبله، ولا يصح الابتداء به، كما في المتن الذي أورده سيبويه في باب (أَيَّ) ^(١١)

وقد فهم ابن ولاد هذا من قول سيويه في باب الجراء «ورغم أنه لا يحسن في الكلام (إِنْ تَأْتِي لَا فَعْلًا)» ^(١٢).

وقريباً من هذا م اعتذر به أنسيري عن سيويه، إذ ذكر أنه يحسن حذف الء في لُغة في بعض الموضع، ووعد بأن ستن ذلك في باب الجراء، ولكنه لم يفعل ^(١٣).

وندي أراه أن سيويه في باب الجراء جعل حذف الء كله ضرورة، ويؤكد هذا م تأتي:

أولاً: أنه يستشهد للمحدث في الضرورة بقول لشاعر ^(١٤):

بني تُعَلِّ لا تُكْفُو لَعَرَّ شَرُّهَا بني تُعَلِّ مِنْ يَتَكَبَّرُ الْعَرَّ ظَبْمُ
فأظام، مثل (المد) في انشاد السالك في عدم جواز الابتداء به.

ثانياً: أن (لا يحسن) في قوله: «ورغم أنه لا يحسن في الكلام (إِنْ تَأْتِي لَا فَعْلًا)» بمعنى (لا يجوز)، ويؤكد ذا أمران:

أحدهما: أنه ذكر قبل أسطر عدم جواز حذف الء من نحو (إِنْ تَأْتِيْنَا كَرِيْمًا) ^(١٥) وهذا

(١١) انظر: لاتنصار ص ١٩٠-١٩٢.

(١٢) الكتاب ٦٥/٣.

(١٣) انظر: شرح السيري ١١٧٠/٣، و٢٢٤٤ وما بعده.

(١٤) م بني أسد، انظر الكتاب ٦٥/٣، وشرح أبيات سيبويه بلتحامس ص ٢٨٦، وتحصيل غير المعنى.

(١٥) ٤٣٦/١، ومعجم شواهد البحر الشريعة الشاهد رقم (٣٤٧٠)، ص ٥٩٨، ومعجم شواهد العربية

ص ٢٤١.

ولا تكفرو لا تفصرو، انظر: اللسان (نكح).

(١٥) انظر: الكتاب ٦٤/٣.

ما عُلِّيَ به - أيضاً - عدم حسن الحذف من (الأنفص) ^{١١}
والآخر أنني لاحظت في (الكتاب) أن سيبويه قد يعدد إلا بحسن، ومردداته
بـ(لا يجوز)، ومن ذلك قوله في (باب الإضمار في ليس، وكن كالأضمار
في إن): «قال الشاعر، وهو حميد الأرقط» ^{١٢}
فَأَصْحُوا وَتَوَى عَالِي مُرْسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسْكِينِ ^{١٣}
ولو كان (كل) على (ليس)، ولا يضمار فيه؛ لم يكن إلا الرفع في (كل)،
وكنه انتصب على (ألقى)، ولا يجوز أن تعمل (المساكين) على (ليس)،
وقد قدمت، فجعلت لذي يعص فيه لفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا
بحسن، بل قدت: (كانت زيدا العنسى فأخذ، أو تأخذ العنسى)؛ لم يجوز،
وكان صحيحاً ^{١٤}
فهو - كما ترى - قد عبادل إلا يحسوزا بـ(لا يحسن)، ولم يجر
بـ(كان قبيحاً).
ومن ذلك - أيضاً - قوله في أبواب الاشتغال: «واعلم أن هروك الاستلهم
يقعح أن يُصَرَّ بعده الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: (حل زيد
قام)، و(ين زيداً حشرته)؛ لم يجر إلا في الشعر» ^{١٥}.
ففي هذا النص قرن (يقعح) -وهي بمعنى (لا يحسن)- بـ(لم يجر)
ومثل ذلك - أيضاً - قوله في أبواب الاستثناء: «وتقول: (ما فيها إلا
زيداً، وما علمت أن فيها إلا زيداً)، فإن قلبته، جعلته يني (أن)،
و(ما) في لغة أهل الحجاز: قبح، ولم يجر» ^{١٦}

١١) انظر الكتاب ٦٥/٣

١٢) هو حميد بن صائد بن ربيعة بن خنيس بن قيس بن فضالة - بن زيد صالة بن تميم، شاعر إسلامي
أصوي. انظر: الحزانة ٣٩٥/٥

١٣) انظر الكتاب ٧٠/١، وشرح أبيات سيبويه للشحاس ص ٨٢، وشرح السيراني ٢٢٦/٣، وشرح أبيات
سيبويه لأبو نعيم السيراني ١٧٥/١، وتخصيل عيسى النعيمي ٣٥٨/١، والأزمنة والأمكنة ٣١٧/٢، ومعجمه
شواهد الشعر: الشاهد رقم (٢٨٩٧)، ص ٦٥٤.

١٤) كتاب ٧٠/١

١٥) المصدر السابق ١٠٦/١

١٦) المصدر السابق ٣١٧/٢

ومن هنا يتبين أنَّ ظاهر ما قرَّره سيمويه في باب (أي) - وهو جواز حذف لفاء في النعته - يحالف ما أثبتته في باب الجراء، ولكن قد نُعذر له بأنه يعبر لحدس مساً كان له تعلُّق بما قبله كالجار والمحرور في المثال المتقدم في أول مسأله، ونعته ذلك أنَّ لعرص من انفاء هو لتعريف، وقد تحقَّق بعضه بإرتباط الجار والمحرور بما قبله من الكلام.

المسألة (١٠٧)

قاء الجواب:

حذفها أو تقديم تقديم ما وقع موقع الجواب

ذكر سيوريه في أبواب الشرط أن لما وقع في موضع الجواب، وليس في النمط ما يدل على أنه الجواب صريحتين:

الأولى أن يكون فعل الشرط ماضياً، وان وقع موضع الجواب فعلٌ مضرعٌ مرفوعٌ نحو: **إِنْ أَتَيْتَنِي تَبَدَّدَ**، وقول رهير^(١)

وَأِنْ تَدَّ حَبِيلُ يَوْمٍ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَانَتْ مَنِي وَلَا حَرَمُ

وهذه بصورة جازية في لُغَةٍ، وذهب إلى أن لأصل تقديم ما وقع موقع الجواب المَحذُوفُ^(٢)، وإنما جازت في غير الشعر؛ لأنَّ أداة الشرط ليس لها عملٌ في اللفظ

والثانية وهي خاصة بشعر **_____** أن يكون فعل الشرط مضارعاً محذوفاً، والجواب فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، أو شيءٌ لا يصح أن يقع جواباً، لا إله اقترن بالفاء، وانفء، غير موجودة في النمط، وهذه الصورة أجاز فيها وجهين:

أحدهما أن يكون ما وقع في موضع الجواب مؤخرًا من تقديم، ودلاً على الجواب المحذوف

والأخرى أن تكون الفاء قد حُذِفَتْ من الجواب^(٣).

واشدَّ آياتاً شواهد على ذلك، وهي:

١ - قول راجز^(٤):

(١) انظر: «ديوان زهير بشرح كعب بن ١٢٩»، والكتاب ٢/٦٦، قال كعب: «الخبيل من بطة الفقير

والحرى: المع يقرن ليس لماي معك هناك...»

(٢) انظر الكتاب ٢/٥٢

(٣) انظر المصدر السابق ٢/٦٧-٦٨، ٧٠-٧١

(٤) تقدم الشاهد في المسألة ذات الرقم (٧)

ما أَفْرَعُ من حاسي يا أَفْرَعُ إِنَّكَ لَ تَصْرَعُ أَحْرَكَ تَصْرَعُ
فَاتَصْرَعُ، إمَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا من تَقْدِيمِ، وَجَوَابَ لَشَرْطِ مَحْدُودٍ
وَجَوَابًا وَأَصْلُ الْكَلَامِ (بِتَ تَصْرَعُ إِنَّ تَصْرَعُ حَوْدُ تَصْرَعُ)، وَتَأْنٍ
يَكُونُ مَعَ دَعْوَةِ خَبَرٍ مُسْتَدِرٍّ مَحْدُودٍ هُوَ وَفَاءُ لِحُوبٍ، وَالتَّقْدِيرُ (فَأَنْتَ
تَصْرَعُ).

٢ - قول الشاعر^{١١}:

هَذَا سُرْقَةٌ لِلْقُرَى نَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ
فَذَيْبٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لَ (المرء)، وَدَلَّ عَلَى الْجَوَابِ الْمَحْدُودِ وَجَوَابًا
وَالْأَصْلُ (وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا ذَيْبٌ لَ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
خَبَرًا مُبْتَدَأً خَدَلٌ هُوَ وَفَاءُ لِحُوبٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (أَهُوَ ذَيْبًا)، وَتَكُونُ
جُمْلَةُ شَرْطٍ بِرُفْعِهَا خَبَرُ (المرء).

٣ - قول الشاعر^{١٢}:

وَأَتَى مَتَى أَشْرَفَ عَلَى الْجَنَابِ الَّذِي بِهِ نُسَبُّ مِنْ بَيْنِ جَوَانِبِ نَظَرٍ
وَأَنظَرٍ، خَبَرٌ لَ (أَتَى)، مُؤَخَّرٌ من تَقْدِيمِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى لِحُوبٍ، وَالْأَصْلُ:
(وَأَتَى نَظَرَ مَتَى أَشْرَفَ عَلَى الْجَنَابِ ... فَأَنَا نَظَرٌ، أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ
مَحْدُودٌ هُوَ وَفَاءُ لِحُوبٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَأَتَى مَتَى أَشْرَفَ ... فَأَنَا نَظَرًا)،
وَجُمْلَةُ لَشَرْطٍ جَسَدِيٍّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ (أَنَا).

٤ - قول الشاعر^{١٣}:

فَقُلْتُ: تَحْتَلُّ مَوْقِعَ طَوَيْفِكَ إِنَّمَا سَطَعَهُ مِنْ يَأْتِيهَا لَا بِصِيرُهَا
هَذَا (لَا بِصِيرُهَا) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا من تَقْدِيمِ، وَالْحُوبُ مَحْدُودٌ،
وَالْأَصْلُ: (سَطَعَهُ لَا بِصِيرُهَا مِنْ يَأْتِيهَا لَا بِصِيرُهَا)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

١١) يجب حذف الجواب إن كان الدال عليه من تقديم، مما هو جواب في النص مفر أوضح نسالت

٢١٩٢٤

١٢) م أعثر على اسمه وأنظر البيت في الكتاب ٦٧/٣، وشرح أبيات النقيبي ببغداد ٣١٥/٤

١٣) هو ذو الرمة، انظر ديوانه ١٤/٢، والكتاب ٦٨/٣

١٤) هو أبو ديب الهذلي، انظر شرح شعراء الهذليين ٢/ ٨١

جراً يلتزم حذف مع فاء الجواب، والتقدير: آمن يأتها فهو لا يضرها).

وأشير -ح- إلى أن ابن مالك ذكر أن سيبويه لا يُحرم سوى تقدير لتقديم ' ولعل سبب ذلك أن سيبويه لم يذكر حذف الفاء، لا عند حديثه عن البيت الرابع.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح لسري) أن ابن العباس المبرد رآه على سيبويه تجويزه تقدير التقديم في لآت السبعة، ووجب أن تكرر الفاء، قد حدثت من بجواب محضاً بأن الموضع إذا وقع بعد شرط، فقد وقع في موضعه فلا ينوي به التقديم انتهى ليس بموضعه، كما لا يقال (ضرب علامته رسماً) على شية (ضرب زيداً علامته)، لأن (العلام) وقع في موضعه؛ لأنه فاعل، وحقُّ لفاعل التقديم^(١).

كما جاء في الشرح المذكور أن معرباً آخر رآه تقدير تقديم (لا يضرها) في البيت الرابع، وعند حكمه بأن التقديم يسمع أن تكون (من)، فعلاً بـ (يضرها) لأنها قد جرست (سأنها)، وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قلها، ومقتضى هذا أن (يضرها) لا فاعل له حينئذٍ.

وما نقله السري عن المبرد يثقف مع ما في (المقتضب)^(٢).

وقد ذهب مدعي سيبويه جمهور البصريين^(٣) والسري وأجاب الأخير عن الاعتراضين.

فأما عترض المبرد: مدعاه قائلًا «والجواب عن هذا أن لشرط على وجهين. أحدهما: أن يكون مُعْنَعُ المقصود تقدم الشرط، وإتيان بجواب له، كقولك:

١) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣

٢) انظر الكتاب ٧١/٣

٣) انظر شرح السري ١١٦٧/١، ١٢٤٣، ٢٢٣٣/٣

٤) انظر المصدر السابق ٢٣٢/٣-٢٣٣

٥) انظر: المقتضب ٦٦/٢ ٦٩-٧٠

٦) انظر المصدر السابق ٧٠/٣

(إِنْ تَأْتِيَنِ ابْنِي)، وَإِنْ تَأْتِيَنِي مَاتَ مُكْرِمٌ لَكَ، فلا يعبر تقديم الجواب على الشرط

والآخر أن يكون الاعتماد على فعل وفاعل، ومعبداً وحبر يستدنه لتكلم ويعلقه بشرط كما يعلقه نظير فيقول (أَكْرَمُكَ إِنْ أَتَيْتَنِي)، وإِنْ مُكْرِمُكَ إِنْ رَزَقْتَنِي) كما تقول (أَكْرَمُكَ يَوْمَ جُمُعَةٍ)، فإذا قال: (إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)، فليس (أَكْرَمْتُكَ) بجواب، فيكون تقديمنا له إلى غير موضعه، وإنما هو لفعل الذي انقصد فيه لتقديم ويدل على ذلك أَنَّ الْقَسَمَ إذا حذف على شرط وجواب جعل جواب لقسم ناشئاً عن جواب الجزاء، وجعل إعرابه ومعطاه على جواب اليمين دون جواب الشرط في المحاراة، وإن كان واقعاً بعد لشرط، وذلك قولك: (ولله لئن جئتني لا زورك)، فترفع لا (أزورك)، وهو بعد (جئتني) لئني هو شرط، فلو كان (لا أزورك) مجزأة؛ فينبغي أن يكون مجزوماً، وإن كان ثبوتاً به غير المجزأة، وهو واقع موقع الجزاء؛ ما ينوي به غير الجزاء^(١).

وأما الاعتراض الآخر؛ فأجاب عنه بأن فاعل (يضر) - إذا ثبوتاً تقديمه مضمر عن شرط التضرر كما في: (ضررت وضرت زيدا)، وبحود مما يضر عن شرط التضرر، كأنه قال: (لا يضرُّ أحدٌ من اتها)، فاضر فاعل (يضر) لأن الكلام الذي بعده، فيه ذكر المضر الذي أضر على شرط التفسير^(٢).

ولأنه بالصواب عندي أن توجيه سيره في في الصورة الأولى؛ ذلك أنه جاز في الكلام، بخلاف توجه لمرء - وهو تقدير انقضاء - فإنه ضرورة شعرية أم في الصورة الثانية؛ فتعدير الاء أسهل من تقدير لتقديم؛ لأن في الأخير تكلف تقدير لتقديم، وحذف الجواب.

(١) شرح السيرافي ٢/١٢٣٢-ب.

(٢) انظر المصدر السابق ٢/١٢٣٢-ب. وقد نقل الأعلام كلام السيرافي في هذا المسألة، إذ يشير إليه انظر، ص ٧٣٩-٧٣٥/١.

المسألة (١٠٨)

لام الأمر:

حذتها مع إبقاء عملها في ضرورة الشعر

أجاز سيبويه في الضرورة حذف لام الأمر مع إبقاء عملها؛ حملاً على إعمال
 (أن) مصرعة^١، واستشهد بقول الشاعر^٢:
 محمدٌ تعدّ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خُفّت من شيءٍ قبّالا
 والشاهد فيه جزم التعدّ بلام الأمر المحدوفة.
 واستشهد -أيضاً- بقول متمم بن نويرة^٣:
 على مثل أصحابٍ ليغرضه وحشني نكداً لو سلّ خرّ بوجه أو بيك من بكى
 والشاهد فيه إعمال لام الأمر المحدوفة في (بيك)
 وورد في تسعتي (بولاق)، و(هارون) شهيداً آخر، وهو قول الشاعر^٤:
 من نال أبغى فلنصطيقه صيقتَه ويجهّد كلّ جهْدٍ

١. انظر الكتاب ٨٧٣

٢. تنسب البيت إلى عائذ، وأبي طالب، والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم، انظر: شرح نكالية
 ٢٦٨٧٢ وشرح الشذور من ٢١١ والفرقة ١٤٨٩ولنظر أيضاً: الكتاب ٨٧٣، وتحصيل عيون الذهب ٤ ٨٧١، وشرح أبيات ألفي لسبوطي
 ٥٩٧٧٢، وشرح أبيات ألفي للبغدادى ٢٣٩٧٤، و٣٥٢٧٧، ونظر الهامش رقم ١٥١ في
 الصفحة الأخيرة

والمبال: سوء العاقبة، انظر: تحصيل عيون الذهب ٤ ٩٧١

٣. هو متمم بن نويرة بن جبرة بن شاذ بن عبيد بن رباح مائة بن تميم، من الصحابة وطهوان الله
 عليهم انظر ترجمته في الإصابة ٣٦١-٣٦١/٢، والمحرزة ٢٤٨٢ ٢٤٨٤. انظر: ديوان متمم من ٨٤، والكتاب ٩٧٢ وتحصيل عيون الذهب ٤ ٩٧١، وشرح أبيات ألفي
 لسبوطي ٥٩٩٧٢، وشرح أبيات ألفي للبغدادى ٢٣٥٧٤.والبعض: موضع قيل فيه سائله آخر أشهر وجماجمه، انظر: شرح أبيات ألفي لسبوطي ٥٩٩٧٢،
 والمحرزة ٢٤٨٢-٢٤٨، وسبقي لبنيث مصدر آخر في أ. ن. سائلة٥. هو أحمدة بن الحلاج، انظر الكتاب ٩٧٣ (هارون)، و١٩٧١ ٤ (بولاق)، وتنسب إلى أبي قيس بن
 الأسود، انظر: ديوانه من ٧١

وأرجح أنه من إضافة بعض المعلقين على الكتاب؛ وذلك لما يأتي:
 أولاً: أن الظاهر فيه عطف (يجهذا) على (يصطبح) المحزوم بلام الأمر
 ثانياً: أنه لم يرد في شروح (الكتاب)^{١١}، ولم يتعرض له المبرد في
 اعترصه لسيويه
 ثالثاً: أنه لم يرد في بعض نسخ (الكتاب) لمخطوطة، كذا ذكر الأستاذ عبد
 السلام هارون^{١٢}.

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيرافي اعراض لمرد لسيويه في هذه المسألة، فقال «أت حذف اللام
 من (تعب نفسك) فإنَّ بـ العباس المبرد ينكر ليث، ويرغم أنه باطل، وأحار البيت
 الثاني، وعطف (أو سك من بكى) على معنى (فخمشي)، وقدَّره مجرماً بـ للام،
 فكأنه قال: (فلتخمشي أو يبك من بكى)»^{١٣}.
 وم ذكره ليري يتفق مع كلام المبرد في (المقصب)، لا أنه لم يورد تعييل
 المرد للمص. وهو «أنَّ عوامل لأحد لا تضمر، وأضعف الجارمة»، فهي أحق
 بمنح لحذف^{١٤}.
 ولم أجد أحداً من النحويين تنح المرد في هذه المسألة، وإنما ذهب أكثرهم
 مذهب سيويه^{١٥}، واستشهدوا بأيات كثيرة، وهي تقسم قسمين.

(١١) انظر شرح السيرافي ١٩٢/٣، وشرح الرماني ١٩٧/٣. وم يذكر: - يضا - شرح شواهد سيويه
 كالمحاسن، وابن السيرافي، والأعلام.

(١٢) انظر: نكتات ٩/٣ هامش رقم (٩).

(١٣) شرح السيرافي ١٩٢/٣، وقد نقل الأعلام كلام السهرافي، وم يُشر إليه، انظر المكنى ١/١٩٤-١٩٥.

(١٤) انظر: المقصب ١٣٠/٢-١٣١.

(١٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٥-٢٤٦، ومعاني القرآن للقرطبي ١/١٥٩-١٦٠، ومجالس ثعلبي

٤٥٩/٢، والامامات ص ٩٤، والأصول ١/١٧٤، وشرح أبيات سيويه لنحاس ص ٣٦٨ وشرح

الآيات المشككة ص ٩٣ وشرح الرماني ١٩٧/٣، وسر الصناعة ١/٣٩٠، وشرح أبيات سيويه لابن

السيرافي ٩٨/٢، وم يصور لشاعر في الطردة ص ٩٤ والمفصل ص ٢٢٧، والأمال للشجري

١٥٠/٢، والإنصاف ٢/٥٣ وشرح سقط الزند ١١٢٤/٣، وشرح المفصل ٢٤٨/٢. =

القسم الأول: أبيات لم يختلف في تخريجها - فبعد أعلم - وهي ثلاثة.
الأولى قول الشاعر^(١):

فبيك على لبشباب نصيباً قفراً سراً وأسارى لم تُفك تيردها
الشاهد فيه جزم (بيك) بلام معذوفة، ومثّر استشهد به الأخفش^(٢).
والثاني قول لشاعر^(٣):

فلا تُستعمل ميري بقاتي ومثّبي ولكن يكرّ بدعير فبك نصيباً
استشهد به المرزوقي^(٤)، وشعيب^(٥)، وابن جني^(٦)، وابن مالك^(٧)، وابن
لادهم^(٨)، وأدلقلي^(٩)، والمرادي^(١٠)، وابن هشام^(١١).
ولشاهد فيه جزم (يكرّ) بلام معذوفة.
والثالث: قول الشاعر^(١٢):

١ = والنسبة ص ١٤٨، والمغرب ص ٢٩٨، وشرح التمهيد ٥٩٧/٤، وشرح الكافية ٢٥٢/٢، وشرح لأمية
لابن النظم ص ٢٧٠، والمصنف ١٢٢/٣، والنسي ٢٢٤/١، وصف المياني ص ٣٢٨، والجنس الثاني
ص ١١٢، ووسط الشوارد ص ٥٨

(١) أنشده الأخفش مسلماً عن العرب، انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤٦/١، ولم ألق عليه في غير
هذا المصدر

(٢) لم يسم ثاتله، انظر شرح أبيات المفسر للسيوطي ٥٩٧/٢، وانظر - أيضاً - لمصادر الآتية

(٣) انظر: معاني القرآن للقراء ١٥٩/١

(٤) انظر: مجالس شعيب ٤٥٦/٢

٥ انظر: سر صناعة ٣٩/١

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٧/٣

(٧) انظر شرح الألفية لابن النظم ص ٥٧٠

(٨) انظر وصف أبياني ص ٣٢٨.

(٩) انظر: الجنس الثاني ص ١١٤

١٠ انظر: النسي ٢٢٤/١

(١١) كتب البيت إلى الأخصى في: الكتاب ٤٥/٣، وإلى الفردوس في: الأحيال ٩٠/٣، وإلى ربيعة بن حنم في

الفصل ص ٢٤٨، وإلى دثار بن شيبار النخري في: اللسان (مدني)، كما نسب - أيضاً - إلى الحطيئة

انظر: ملحقات ديوانه ص ٢٧٤

يقول البكري في: التتبع ص ٢١٠ «هذا البيت يمس للفردوسي، وقد نسب إلى الحطيئة ولم يرد أحد»

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْسِي لِيَصُوتَ أَنْ يَدْعِيَ دَاعِيَايَ
 لِشَهِيدٍ فِيهِ جَرَمٌ (أَدْعُ) بِلَامٍ مَحْذُوفَةٍ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْفَرَاءُ^(١١)، وَثَعْلَبُ^(١٢)،
 وَابْكُوفِيُّونَ^(١٣)، وَبَيْنَ جَنَّتِي^(١٤)، وَصَدْرُ الْأَنْصَافِ^(١٥)، وَابْنُ يَعِيشَ^(١٦).
 أَمَّا الْقِسْمُ لثَانِي: عَايَاتٌ مَحْتَفَتٌ فِي تَغْرِيبِهَا، وَصَبَّ قَوْلُ الرَّجَزِ:
 مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَنْدُنُ مِنِّي تَلْهَةً الْمَزَاجِرُ
 وَصَمَّنَ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْفَرَاءُ^(١٧)، وَالْكُوفِيُّونَ^(١٨)، وَالْبَغْدَادِيُّونَ^(١٩)، وَالْمَدَنِيُّ^(٢٠).
 وَرَدَّ اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ عَسَاكٍ، حَيْثُ يَقُولُ: «وَلَيْسَ مِنْ هَذَا مَا أَنْشَدَ الْفَرَاءُ مِنْ
 قَوْلِ الرَّاجِزِ:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ

لأنه لو قصد الأمر؛ لقال: (فليدن مني)، وإنما أراد عطف (يسو) على
 (يرغم)، وحذف (لو) عن (يدنو): لدلالة (لصمة عبده)^(٢١)، وقد تبع ابن مالك

« في شعره، وتصحيح أنه نفاذ بين شيئين، وروى هو الذي جمعه الزهرقان عن هجاء بني يقطين
 ويروى: (فقلت: ادعي وأدع) إلى أنسي»

ولا شاهد في هذه الرواية هنا، وانظر المصادر الآتية، والمقصود والمنسود لا بين ولأد من ١١٠

(١١) انظر معاني القرآن للقرطبي ١٦٠/٢٩

(١٢) انظر صبحان شمس ٤٥٦/٢

(١٣) انظر الإنصاف ٥٣١/٢

(١٤) انظر سر الصناعة ٣٩٢-٣٩١/١

(١٥) انظر شرح سقط الرند ١١٢٥/٢

(١٦) انظر شرح الفصل ٣٥/٧

(١٧) لم تجد مصدري شيئاً عن اسمه. وانظر البيهقي في الخصائص ٣٠٣/٣ إضافة إلى المصادر الآتية

ويروى أثبت الثاني: (فليدن)، انظر اللسان (إجراء)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية

ونزاجر الأسباب التي من شأنها أن تزجر، انظر اللسان (زجر)

(١٨) انظر معاني القرآن للقرطبي ١٦٠/٢٩

(١٩) انظر الإنصاف ٥٣٣/٢

(٢٠) انظر سر الصناعة ٣٩٢/١

(٢١) انظر وصف الفياضي ص ٣٢٨

(٢٢) شرح الكافية للشافعي ١٨٤٦/٣-١٨٤٧

بَنَّهُ بِرُ الدِّينِ^(١) .

ومنها -أيضاً- قول الشاعر^(٢):

فَتُخَيِّبُ صَرِيحاً مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ وَلَا تُسَمِّعُ الدَّاعِيَ وَتُسَبِّحُكَ مَنْ دَعَا
مَجْزُوم (يُسَمِّعُ) بِلَامٍ مَحْذُومَةٍ، وَمَنْ اسْتَشْهَدَ بِهِ لِعَارِسِي^(٣)، رَابِسٌ جَيٌّ^(٤)،
رَابِسٌ يَمِيشُ^(٥)

وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أنه مجزوم بـ(مَنْ) جواً لها^(٦)، وقد ردّه لعارض
قنلاً «وعدا لقول الذي ذكره في هذا لم تعلم أحداً جازمه، ولو جاز هذا: نجار أت
مَنْ يَأْتِي»^(٧).

ويدخل في هذا القسم البيت الذي أنشده سيبويه.

محمد تعد نفسك
.....

فقد ردّه لاستشهاده لعارض -وإن لم ينقل عنه مسج عمال للام
المحذوفة في الضرورة- فحسب إلى أنّ (تعد) حيزٌ أريد به الدعاء، وأنه
تعدى بنفسه، كما في قوله تعالى ﴿يَعْمُرُ لِلَّهِ لَكُمْ وَحْوَ رَحْمَتِ الرَّاجِحِينَ﴾^(٨)،
ويكون لشاعر اضطر إلى حذف الياء^(٩)، وقد رجّح لسيبويه هذا
محتجاً بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا كَانَتْ تَجْعَلُ^(١٠)﴾، كما أخذ به الرمحشري في

(١) انظر: شرح التنزيل ٦٠/٤

(٢) هو عمران بن حطان، انظر: المسائل الجهاديات ص ٤٦٩، وصر الصبغة ٣٩٠/٦، وشرح المفصل
٢٤٨٩

(٣) انظر: المسائل الجهاديات ص ٤٦٩

(٤) انظر: صر الصبغة ٣٩٠/٦

(٥) انظر: شرح لفصل ٢٤٨٩

(٦) انظر: المسائل الجهاديات ص ٤٦٩

(٧) المصدر السابق

(٨) من الآية (٩٢) من سورة يوسف

(٩) انظر: شرح السيراني ١٩٢/٣، وفي الأمالي الشجرية ١٥-٢٢ كُتب هذا القول إلى بعضهم

(١٠) من الآية (٦٤) من سورة الكهف، وهذه قراءة غير ابن كثير ونافع، وأبي عمرو، والكشاف، انظر
الكشاف ٨٣/٢، ولبروط ص ٢٨٦

الأمر ثلاثة أقسام^(١):

لأولى كثير مطرد، وهو ما ذكره الكسائي.

والثاني: قليل جائر في الاختيار، وذلك إذا وقعت اللام بعد قوين غير ضمير، واستشهد بقول الشاعر^(٢):

قلتُ لبوابٍ لديه دارُها تبتُّنُ فإني حَقُّوها وخارُها

يقول بعد أن أشد الست «أراد (التبتُّنُ)، فحذف اللام وأبقى عينها، وليس مضطراً؛ نتيمته من أن يقول (ابتدن)».

والثالث: قليل مخصوص بالضرورة، وهو لحذف دون تقدم قول.

هذا ما ذكره ابن مالك في (شرح كفاية الشافية)، أمّا في (التسهيل):
تذهب مذهب بسوئه والجمهور^(٣).

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣-١٥٧٢.

(٢) هو مطرود بن مروح الأسدي، انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٧٠/٣، ولفظي ٢٢٥/١، والجرى الثاني ص ١١٤، وشرح شواهد ابنه للبيوطي ٩/٢، وشرح شواهد لفظي لبيهباري ٣٤/٤ والدور الرابع ٩٢/٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٥٧/٤.

المسألة (١٠٩)

اللام المعلقة^{١١}

حذفها وكسر حمزة (إن) لوقوعها جواباً للقسم

من موضح كسر حمزة (إن)، وجوباً أن تقع قل للام المعلقة، وهي المسوقة
 بفعل قلبي، أو جازٍ صحراء كأنفعن القسم^{١٢}، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكُمْ
 لِرُسُولِهِ وَلِلَّهِ يَشْهَدُ إِنَّ لِمُسَاقِقِينَ لَكَاذِبِينَ﴾^{١٣}
 فإن لم يذكر لام وجب فتح الهمزة^{١٤}، كقوله تعالى: ﴿يَشْهَدُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا
 هُوَ﴾^{١٥} وذكر سيبويه أنه يجوز في الشعر حذف اللام، وكسر (إن) بعد فعل الرد به
 القسم؛ لوقوعها جواباً به إذ يتوهم «وقد يجوز في الشعر (شهد إن زيدا ذاهباً)،
 يُشْكِكُهَا بقوله (ولله إنه ذاهباً) لأن معناه معنى المعنى كلف أنه لو قال: (أشهد
 أنت ذاهباً)، ولم يذكر للام لم يكن لا تنه، وهو قبيح ضعيف لا بسلام»

الاعتراض ومناقشته:

مهم امرد - كما نقل عنه السيرافي^{١٦} من قول سيبويه: «وقد يجوز في الشعر
 (أشهد إن زيدا ذاهباً)» أن وجه الضرورة هو كسر حمزة (إن)، فاعتراض ذلك قاتلاً:
 «ليس بضرورة في (إن)، و(أنا) أصل؛ لأن ورنهما وحلاً»^{١٧}.
 وأبعد رد على الرد بانه السيرافي، وملخصه أن وجه الضرورة عند سيبويه

(١١) انظر الكتاب ١٤٧/٣، وشرح التسهيل ٢٠/٢

(١٢) انظر الكتاب ١٤٩/٣، وشرح التسهيل ٢٠/٢

(١٣) من الآية (١٦) من سورة الماعون

(١٤) انظر الكتاب ١٤٩/٣، وشرح التسهيل ٢٠/٢

(١٥) من الآية (١٨) من سورة آل عمران

(١٦) الكتاب ٣/ ١٥٦

(١٧) انظر شرح السيرافي ١٤٢/٤، وقد نقله الأعمش، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر الكت ٧٨٩/٢، ولم أجده

الاعتراض في كتب المبرد

ليس ما فهمه المبرد، وإنما هو حذف اللام المعقّفة، مع بقاء (ش) مكسورة، لأنّ المتكلّم أراد القسم، ولو لم يرد القسم؛ فتفتح الهجزة وجواً، ذلك أن لأفعال لواردة في القسم لها استعمالان.

الأول- لا يُرد به القسم، فلا يؤتى لها بجواب، وتحتلّى بحرف بحر نحو (أشهد بأن لا إله إلا الله)، فيجب أن تفتح هجزة (أَنْ)؛ لأنها مرسولة مع ما بعدها مصدر مجرور، أو منصوب؛ لإسقاط الضمة
والثاني- لا يُرد به القسم، فيجب -جسدياً- كسر حمزة (إِنْ)؛ بوقوعها جواً له، ومنه مثال سيبويه (أشهد بأن زيدا قاهياً^(١))، وقول امرئ القيس:
و تحلفي برئك العليّ إني أبو ذئلك النصيّ
بكسر (إِنْ).

١- انظر، شرح الميراني ٤١٧٢ب-٤١٧٢أ، وقد نقله الأعلام، ولم يُشر إلى الشرح، انظر البكت ٧٨٦٧/٢ وانظر -أيضاً- توضيح المقاصد ٣٤١٧/٦-٣٤١٨.

٢- حر روية، انظر، ديوانه ص ١٨٨، وروايته (أني ...) يفتح الهجزة، وعليها يكون (تجسد) لم يرد به القسم، وإنّ وما بعده في تلويل مصدر منصوب؛ لإسقاط الضمة، والتثنية (أو تحلفي ...) على أنّي أبو ذئلك النصيّ، انظر- توضيح المقاصد ٣٤١٧/١
وانظر رواية الكسر في: توضيح المقاصد ٣٤١٧/١

المسألة (١١٠)

نونا التوكيد:

الوقف على الخفيفة اللاحقة للفعل المسند

إلى ألف الاثنين أو نون النسوة في مضارع يونس

صح مسويه - تابعاً شيعه تحليل أن تدخل نون التوكيد الخفيفة على الفعل
مسند إلى ألف الاثنين، أو نون النسوة^(١١)، ولما انتهى من عرض حجتہ نقل عن
شيعه يونس وباس من البحرين^(١٢) جوز ما منعه، ورداً عليهم قائلاً: «وأما يونس
وباس من البحرين فيقولون (حَرَبٌ رِيَاءً)، و(اضْرَبَنَّ رِيَاءً)، فهذا لم تنقه العرب،
وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ما كُنْ إِلَّا أَنْ يُلْغَمَ»^(١٣)
ثم ذكر أن أصحاب هذا المذهب يقولون في لوقفه (اضْرَبَا)، و(اضْرِبْنَا)،
فيقبلون نون التوكيد ألفاً، ويمدون الألف الأولى حتى يُرَامَ بها ألفٌ أخرى ثم قال
معلقاً: «وهو قياس قولهم: لأنها [أي: نون التوكيد الخفيفة عند الوقف] بصير ألفاً،
فإذا اجتمعت ألفان مُدَّ الحرف»^(١٤).

الاعتراض ومناقشته:

أنكر الزجاج - كما نقل السيرافي - على مسويه قوله: «فإذا اجتمعت نجان مُدَّ
الحرف»، وقار: «لو صدَّت الألف الواحدة، وحل صدُّها ما ردت على ألف: لأنَّ لألف
حرفاً لا يتكرَّر، ولا يؤتى بعلمها بمثلها»^(١٥)
ويُتهم من نعمَ لزجاج أنه يعترض - أيضاً - مدعب يونس، ومن وقفه، ويرى أن

(١١) انظر الكتاب ٥٢٥/٣، ٥٢٦، ٥٢٧

(١٢) هم الكوفيون كما سيأتي في آخر المسألة.

(١٣) الكتاب ٥٢٧/٣

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) انظر: شرح السيرافي ٢١٤/٤، وقد نقل الأهم باختصار كلام السيرافي في حده مسألة دم يُشتر
إليه، انظر الكت ١٩٧/٢

لصوب حذف الألف المنقبة عن النون.

وقد ردَّ لسيرافي على الرجح، فقال: «والذي قاله سيبيويه على قياس القوم به
يجتمع ألان، وسن هذا بمكر، وهو أن تُقدَّر أنَّ ذلك المذ الذي رد بعد المنطق
بالألف الأولى يُرم به أَلَفٌ أخرى، وأنَّه تتكشف في اللفظ كلُّ لاكتشاف، وقد
رأيتهم ينو من لحدود شعراً من الشريح، وصربه (صغولان)، وحرر لروى منه
هزة ساكنة، وقبل الروي ردَّ أَلَفٌ كنحو قولهم»^١

روى ردي ورة قطرة ضفء كثرية أعجبها برؤ لما

ولآيات على أسماء مسودة، وقال لرجر^٢

يَتَشَكُّونَ مِنْ حِدَارٍ لِأَلَفٍ بِتَبَعَاتٍ كَجُزْءٍ لَشَيْءٍ^٣

وقريب من هذا ما أنته ابنُ يعيش، غير أنه ذكر أن إسكار الرجح

موجَّه ليونس^٤

(١) البيت من مشطور الشريح، وانظرهما غير مسويين في الحيوان ٣٨٦/٤، والرواية ص ٤٠٢، وقيمة

«أنشد الأصمعي بعض العرب، وهو معروف عندهم ...» وانظر أيضاً: z الكشاف ٥٢٤/٢، واللان
(صم)

(٢) هو عيلان الرعي، كما في النسا (تبع)، والتلفعات ص - بكتابات الشبهة والشيث، انظر اندي

لا يشد سواه، والمرد هنا الدحل الذي تمر على الضفة المذكورة، انظر: العسا (تبع)، و شيش،
والشاعر مصف قوماً في سيب

وهو معروف

الأول: طاهر من السيرافي قال لرجر، أن اليمين من الرجح وذكر ابن حني أنها من مشطور
الشريح، وهو الصحيح، ووجهها:

مُتَعَلِّقٌ مَتَّاعِلٌ مَعْقِرَانِ مَعْلُوكٌ مَعْتَجِلٌ مَعْرُجَانِ

سائه مخبئة موقوفة مشطرا مذبولة مطربة موقوفة مشطرة

وانظر نخصائص ٢٨٠/١، وشرح أبيات إصلاح المنطق ص ٢٤٤

والثانية: ان ابن حني ذكر أن عيسى البتي، والنس البتيس من قصيدة وحدة، انظر النخصائص

٢٨ / ١

ويحتمل من هذا أن قائل البيس المذكورين في هامش رقم (١) هو عيلان الرعي

(٣) شرح السيرافي ٢٤٤/٤ - ٢٤٥

(٤) انظر شرح المنص ٢٨/٩

وذهب أبو نصر لقرطبي قول سيبويه الذي ذكره لرجحان فهم يخالف فهم غيره، إذ يقول: «يعني بقوله: أبدأ جتمع لألفان، مُدَّ الحرف، أي: مُعَبَّل به ما يُعْمَل (أحمر)، ونحوه من الممدود، وألحق به، وذلك أنك تُجَبِّل من الألف لأخيرة في (أحمر)، وبحرف حمزة في التوصل، فإد كان في الوقف؛ رجعت لألف إلى أصلها مُعْدِمَةً؛ لأنه لا يجمع ألفان، ولم يكن لهزمة ثبات في الوقف؛ لأنها لم يحدث فيه، وما حدث في التوصل؛ لتسبب الحركة، وتُمدَّ إذ لا تُمدَّ الألف، ومعنى تُمدَّ تُوقَى مصيبتها من الحركة بالإشباع الذي مَدَّ تمطيلاً وهذا مُدَّ لا يكون في الألف؛ لأنه مُدَّة لا يصيب لها في الحركة، فهذا هو مُدَّ الذي عساه في هذا الموضع ولو كان ذلك على ما نوههم بعض من طالع (الكتاب): «لكن ممدود الذي هو ضد المقصور في التوصل، ولوقف بالعين، ولم يُبدل من آخر حمزة ولاشع مُدَّ فيه حتى يكون له سرته على الألف المقصورة، ولكن كُلب أشيع المُدَّ لحقت ألف أخرى، وهذا محال»^(١) ومقتضى ما ذهب إليه أبو نصر أن لوقف على نور لتوكيد الحقيقة لا صد فيه، ذلك أن سور تُقلب ألفاً، ثم تعدل لألف، كما فعل في (أحمر)، ونحوه وهذا مخالف لقول سيبويه: «ويقولون في الوقف: (أضرباً)، و(أضرباً) فيعذر»^(٢).

ويتحصل من هذا أن الصواب ما ذكره المازني^(٣)، وأبجد^(٤)، والسمراقي^(٥)، ولرصاصي^(٦)، وهو أن يونس يمد الألف الأولى حتى يروا بها ألف أخرى هذا، وذهب ابن لذهان^(٧) إلى وجوب إبدال نون التوكيد بحقيقة في الموضع

(١) يعرّض صاحب - بالشيرازي.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٤٨

(٣) كتاب ٥٢٧/٣

(٤) نظرة شرح السيرافي ٢٤٤/٤، وشرح الرماني ١٢٣/٤.

(٥) نظرة لقتضب ٢٤٤/٣، وشرح السيرافي ٢٤٤/٤

(٦) نظرة شرح السيرافي ٢٤٤/٤

(٧) نظرة شرح الرماني ١٢٣/٤

(٨) هو سعيد بن المبارك بن علي بن محمد الله الانصاري. توفي سنة ٥٦٩ هـ، انظر اشارة التعيين ص ١٢٩-١٣٠

المذكور ألفاً، ثم قلبها همزة، فيقال: (أَصْرَفَاءُ)، و(أَصْرَفَاءُ)»^(١)
ولعلَّ ابنِ ابدحانَ نظرَ إلى القاعدة العامة في اجتماع الألفين التي تقتضي تلب
الشبه همزة

ويرى أبو حيان أنَّ لأظهرَ حذفَ الألفِ منتقمةً عن انوس^(٢)، وهذا يلتقي مع
مذهبهم نصرَ الرجاءِ انتقَدم

ومن الجدير بالذكر في آخر المسألة ما يأتي:

١ - أنَّ لكوفيَّين هذا الكسائيَّ^(٣) حذفوا حذو يونس، فأجارو إحداهن سود
لتوكيد الحقيقة على الفعل المسند إلى ألف الاثنين، أو سود لسورة

٢ - أنَّ ابنِ مائثَ عَصَّدَ هذا المذهبَ بصرمةً بعضَ القراء.. «فَقَسَّ أَذْهَبَ إِلَى
الْقَوْمِ أَسْنِيسَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَذَمَّرْنَاهُمْ تَذْمِيرًا»^(٤) يسكن انوس في
«مذمرتهم». ثم قال: «ويمكن أن يكون من هذا قرعة بين ذكون»^(٥) «ولا
تَسْعَانُ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ»^(٦)»^(٧).

وهذا ذكر أبو حيان أنَّ عن سحويين من جعل سود في قرعة ابن ذكون
علامة لرفع، والفعل منقضي، والمراد به الهوى

ونقل عن لغاري أنَّ «لا تَسْعَانُ» بمعنى سم اندفعل المضاف إلى (عبر)،
فهو خبر، وليس نهياً^(٨)

(١) انظر الارشاد ٣٠٩/١

(٢) انظر المصدر السابق ٣١/١

(٣) انظر البحر المحيط ١٠١٨/٦، إلا ذكر أبو حيان أنَّ الكسائي يرى رأي الخليل وسبيريه

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣، ولا يشاف ٣٠٩/١، وموضح المقاصد ١١٢/٤

(٥) من الآية (٣٦) من سورة الفرقان، وعُثِرَتِ الْفَرَقَةُ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَالِبٍ تَعْلِيلُهُ فِي: مختصر ابن
خالويه ص ١٠٦

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكون، أبو عمرو، أو أبو محمد القرشي، القهري، اندمشقي، توفي
سنة «٢٤٢ هـ»، انظر عمدة السهابة ٤٠٤١-٤٠٥ هـ، وانظر القرعة في: البحر المحيط ١٠١٨/٦.

(٧) من الآية (٨٩) من سورة يونس

(٨) شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣

(٩) انظر البحر المحيط ١٠١/٦

وأسهل هذه الأقوال قولُ ابن مالك.

٣ - أنَّ ابنَ مالكَ هنا إلى يونس أنه يكسر نون التوكيد الحفيفة في هذه المسألة^(١)، وبما ذكره مخالفاً لما نقله سيبويه عن شيعه، وهو إمكان انون، وقد تبعه إلى هذا المرادي^(٢).

(١) انظر: شرح الكافية الشامية ١٤١٧/٣-١٤١٨.

(٢) انظر: ترويض المتأصل ١١٢/٤.

المسألة (١٩١)

هاء الشكيت:

حذفها في ضرورة الشعر من العلم المرتفع
بحذف التاء على لغة من ينتظر

ذكر سيبويه أنَّ لنداء الأعلام المختومة بتاء، ثلث وجهين:
أحدهما: ثلث التاء نحو (يا سَلَمَةُ أَقْسُ)
والآخر وهو الأكثر: حذف التاء للترحم^(١).

ثم نصَّ على أنَّ منْ حذف لثاء، وتُظهِرُ: «! وجب عليه أن يحلب هاء الشكيت
عند الوقف؛ لتبييض الحركة، حيث يقول: «واعلم أنَّ العربَ لذين يعدفون في الوصل
إذا وقعوا قالوا (ب سَلَمَةُ) و(يا طَلْحَةُ)، وإنَّ الحنو هذه الهاء؛ ليبيو حركة
لم، ولحاء، وصارت هذه الهاء لازمةً لهم في الوقف، كما لزمتْ لهاءُ وقف
(الرَّيَّة)، ولم يجعلوا المتكلم بالخيار»^(٢).

ثم ذكر أنَّ الشعر إذا اضطرَّ حنَّوا هذه الهاء في الوقف، وعوضوا عنها
بالألف^(٣)، واستشهد بآليات لامية:
لاوية قول ابن الخُرَّج: «

كَدَتْ مَرَّةً تَشْقَى بَ فَأَوَّلَى فَرَادَةً أَوَّلَى فَرَادَ^(٤)
وانشائي: قَوْلُ الْقَطَامِي:

قَبِي قَبْلَ انْتَرَقِي يَا حُبَّاعَا وَلَا يَكُ مَوْتِيَتْ مِنْكَ ابْوَدَاعَا^(٥)

(١) انظر: كتاب ٢٤١٩/٢-٢٤٢٠

(٢) أمَّا من لم ينظر المحذوف فلا يُدْعَى الهاء. انظر: الارتشاد ٤/٢٨

(٣) الكتاب ٢٤٢٢/٢

(٤) انظر: المصدر السابق ٢٤٢٢/٢

(٥) هو عوف بن عطية بن الخرج النخعي، شاعر جاهلي. انظر: الحزانة ٣٢/٦

(٦) انظر: الكتاب ٢٤٢٢/٢، وشرح آيات سيبويه لابن السيري ٢١٠/٢-٢١١.

(٧) انظر: ديوان القطامي ص ٢١، والكتاب ٢٤٢٢/٢، وشرح بيت سيبويه لأمير السيرافي ٤٤٤/١

واشالت: قو الرّاحر^١

هُوجِي عَلَيَّ وَالْمَعِي يَا فَاطِمَ

ولم يكن لمحاس دقيقتاً في بيان عرض سيبويه من إنشاء هذه الأبيات؛ إذ حسب أنه أوردتها شواهداً على ترحيم ما حُثِمَ به التّأنيث^٢ كما لم يكن ابن السيرافي دقيقتاً في بيان وجه استشهاد سيبويه ببنت بن العرع، إذ ذكر أنه أشده شواهداً على ترحيم (مررة) على لغة من ينتظر^٣

الاعتراض ومناقشته:

شرح السيرافي مدح سيبويه المتكلم، ثم اعترض حكمه على حذف هاء السكت في الأبيات السابقة بأنّه ضرورة، وذهب إلى أن انحدف جائر في السعة، محتجاً بقول سيبويه نفسه بعداً: «وسمعتنا لشقة من العرب يقول: (يا حُرْمَلُ) يريد (يا حَرْمَلَةً)، كما قال بعضهم: (إِرم) يفترون بغير هاء»^٤.

وقد نحا نحو السيرافي أبو حنّان، فأجاز حذف الهاء في السعة غير أنّه جعله قليلاً، وذكر أن الحوز ظاهر كلام سيبويه^٥، وهذا سهو منه. كما ذهب ابن مالك منزهاً قريباً مما ذكره لسيرافي، إلا أنّه قسم لحدود مسين^٦.

أحدهما أن يُعرّض عن الهاء بالألف، وجعله شائعاً في كلام العرب والآخر: ألا يعرّض ههنا، وحكم عليه بالقسّة وذكر منه من العرب، (استطوي

(١) هو هُديّة بن الخثعم، كما في: الكتاب ٢٤٢/٢ - ونسب إلى زيادة بن زيد العبدي في أسماء العشالين (حسن برادر المعطولات ١٢٥٦/٢)، وشرح أبيات سيبويه لأبي السيرافي ٤٦١/١

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٢٩ - ٢٣

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه لأبي السيرافي ٢١/٢

(٤) انظر: شرح السيرافي ١٦٧/٣، وانظر بحر سيبويه في: الكتاب ٢٤٤/٢، وقد نقل الأعلام كلام سيرافي في هذه المسألة ولم يُشر إليه، انظر: الكت ٥٧٦/١ - ٥٧٧

(٥) انظر الارشاد ٣ - ١٦١ - ١٦٢ و ١٦١ - ٤ - ١٠٧

(٦) انظر شرح النسيب ٤٢٩/٣

معجزاً تَرْطِباً هَيْعَرًا^١ ، أي: (استطى يا سجرة)
وهذا لتقسيم يحتاج إلى استقرار، ما ورد عن العرب ولم أجد فيه وقعت عليه
من المصادر وورود حذف الهاء، ولتعويض عنها بالألف في أنشده.
مَنْ قَوْل سَبِيوِيَه؛ فقد احتاره لِرُثَّاسِي^٢ ، والقَرَّار^٣ وابن عصفور^٤ ولم يريدوا
على ما ذكره سبويه شيئاً.
وذهب بنُ القَوَّاس^٥ إلى أَنَّ لآيَات التي أشده سبويه لس فيها حذف،
وإنما رُحِمَ قَانُوه الأعلام المؤشدة على لغة من ينتظر^٦
وهذا تسرُّع في الحكم من بنِ القَوَّاس^٧، لأنَّه لم يفتِّرْ في أَنَّ مَنْ وَقَفَ على ما
رُحِمَ بعدد لت. على لغة من سطر؛ وجعل عليه جلب هاء سكنت، والأعلام لمرحمة
الواردة في الآيات موقوف عليها
ولدي يظهر لي أنَّ منشأ الاعتراض هو أنَّ سبويه يجعل ما ورد في الشعر،
وهو نادر في الكلام من لضرورة لشعرية^٨ ، مَن السَّيرامي، فيرى أنه ليس بضرورة
ومثلاً يحسن ذكره في دليل المسألة أمران:
الأول نَ القَرَّار^٩ ، وس مالت^{١٠} ذهب إلى أنَّ الهاء المذكورة ليست هاء السكت،
وإنَّما هي تاء التانيث قد أعيدت، وهذا القول مخالفٌ لظاهر كلام
سبويه^{١١} ، ويضعفه حتى نظري- أمران:

- (١) ورد هذا القول في: لندكر والمؤث لأبي بكر بن الأثيري ص ٤٦٧.
- (٢) نظره شرح الرماني ١٤٣/٢
- (٣) نظره ص يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٨
- (٤) نظره شرح الجبل ٤٣٥/٢
- (٥) هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلية توفي سنة (٦٩٩ هـ) ، نظره البغية ٩٩/٢ ومقدمة محقق
- (٦) شرح ألفية ابن معطر ص ٩٣ وما بعدها
- (٧) نظره شرح ألفية ابن معطر ١٠٧٦/٢
- (٨) نظره -مثلاً- أكتاب ٣٩٠/٣ ٤
- (٩) نظره ما يجوز لشعر في ضرورة ص ٨
- (١٠) نظره شرح السهيلي ٤٢٩/٣
- (١١) نظره الكتاب ١٧٤٩/٢ وشرح آيات سبويه لأبي السرياني ٤٤٤/٩

أحدهما، أنَّ إعادة التاء المحذوفة للترخيم تُذهب الفرق بين المرخّم وغير المرخّم.
والآخر، أنَّ لعرَض من هذه الهاء هو تبيين الحركة، وهذا معه باب إلحاق
هاء السكت عند الوقف.

والثاني: أنَّ لأعدم أوقعه في الشاقض احتصاره له (شرح لسبراي) في كتابه
الموسوم بـ(السكت)، فهو في الكتاب المذكور يقل كلام لتبرفي ولم
يُشر به^(١)

أمَّا في تحصيل عين الذهب، فقد وافق سيبيويه على أنَّ حذف الهاء في
الآليات السابقة ضرورة^(٢).

وعلى الرغم من أنه يحيل في كتابه الأخير على (السكت)^(٣)، فإنه لا يثبته
إلى هذا الاختلاف.

(١) انظر، السكت ٥٧٧/١

(٢) انظر تحصيل عين الذهب ٣٣١/١

(٣) انظر مثلاً: تحصيل عين الذهب ٢٩/١، فقد أحال على (السكت) عند رؤيته لأحد اصحابان المبرد
سيبيويه، وانظر -أيضاً- ٣٢/١، ٧، ١٠٢، ١٩٣، ١٧٣

المسألة (١١٣)

هاء السكت:

لحاقها بتاء الفاعل عند الوقف

أجر لحيل وسيبويه أن تحقق هاء السكت عند الوقف ت، المفعول بتعيين الحركة، واحتجاً بأمرين: أحدهما: أن العرب يقولون: (انطلقت)، يريدون: (نطلقت) والآخر: أن حركة التاء حركة ناء، وما قبلها ساكن، وما كان هذا شأنه يحوّر ن تحققه الهاء.

الاعتراض ومناقشته:

منع بعض النصارين -كف جاء في (شرح السيراني)- ما أجده شيعي اسيرة، واحتجوا بما يأتي: أولاً: أن لحاق الهاء لتلك التاء يُلبس بالمفعول به، والمفعول المطلق. ثانياً: أن العرب تقول: (مستمية)، و(مُستَمِيّة)، ولا تقول: (ايصريّة)؛ لأن لهاء -حيث- تلتبس بابهاء الواقعة مفعولاً به^(١). وأبلغ ردّ على هؤلاء ما ذكره السيراني، وهو يتلخّص في ثلاث حجج: الأولى: أن لحيل حكى ذلك عن العرب. والثانية: أن سيبويه حكى (أَعَنَّسَ) عند الوقف على (أَعْلَمَرُ) ولهء فيه قد تلتبس بالمفعول به، والمفعول المطلق. والثالثة: أن وقوع لبس لو كان معتدّاً به؛ ما جدّر أن يقال: البتة،

[١] انظر كتاب ١٦٢/٤، ومن شروط جواز إلحاق هاء السكت أن تكون حركة ما تدل على حركته
بهاء انظر: شرح المنهاج ٤٥/٩

[٢] انظر: شرح السيراني ٥/١٥٠، وذكر أبو حنبل في الاختلاف ٤٠٦/٩ أن بين النحويين خلافاً في
عدد المسألة، ولم يفتنه

والمعلّة) . عند الوقف لأنّ الهدء حينئذٍ تكتسب باسم البيت، والعزل، ولا خلاف بينهم في جواز ذلك^(١).

وقد أخذ الرضوي هذه الصحیح، مقلّداً صراحة مذهب التحليل وسيبويه^(٢)

(١) نظره: شرح الميراثي ١٥٠/٥

(٢) نظره: شرح التكملة ٨٧٢، ١.

المسألة (١١٣)

الإحزاب والبناء:

إطلاق سيبويه مصطلح (المجاري) على أنواع البناء

قال سيبويه «هذا باب مجاري أواخر الـكـم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجاري: على النصب، والجري، والرفع، والجزم، والفتح، والنصب، والكسر، والوقف»^١

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السمرقي) أنَّ لمازسي غلط سيبويه في قوله: «على ثمانية مجاري»، فقال: إِنَّ لِمَبَيِّنَاتِ حركاتٍ أواخرها كحركاتٍ وانتهى في اللزوم، وإنَّ الجري لما يكون مرةً في شيءٍ يرول عنه، والمسي لا يرول عنه شأوه وكان ينبغي أن يقال: على أربعة مجاري: على الرفع، والنصب، والجري، والجزم، ويترك ما سواه^٢ وقد أجاب السمرقي عن سيبويه بجوابين^٣:

أحدهما أنَّ أواخر الـكـم لا يوقف على حركاتهنَّ، وإنَّ تدرجهنَّ لحركات في الدرج، وليس كذا صدور الكلمات، وأوسطها؛ فلذا جاز أن توصف حركات الأواخر بالجري، ومسح ذلك في حركات الأوتن، والأوسط؛ لأنهنَّ لو ارم في الأحرار كلهنَّ

ولآخر: أنَّ المقصود بلفظ المجاري هو أواخر الـكـم؛ لأنهنَّ مراضع لتغيير، فيجوز إطلاق ذلك اللفظ عليهنَّ، وإنَّ كان بعض حركاتهنَّ لازماً.

وقد نقل الصغار نحو هذه الجواب عن بعضهم، وردّه حيث يقول «... رغم هذا، القائل أنَّ أواخر الـكـم مجاري، أي تحري فيهنَّ الحركات، وقوسه [أي سيبويه] وهي

(١) الكتاب ١٢/١

(٢) انظر شرح السمرقي ٩٤/١ (مطبوع)، ولشار ابن ولّاد إلى هذا الاعتراض ولم يداشده انظر الانتصار ص ٣

(٣) انظر: شرح السمرقي ٩٥-٩٤/١ (مطبوع)، وقد نقل الأعمى كلام السمرقي في هذه المسألة ولم ينسج إليه، انظر المك ١٠٥/١.

يجري لا يتصور على هذا لتعير أن يعنى به أواخر الكلم؛ لأن أواخر الكلم لا تجري ... قال هذا القمطر: إنا هو على حذف مصاب فكأنه قال وعلامتها تجري على ثمانية مجاري

قيل به. ولم جعلنا المجاري ثمانية، ربما هي اثنان بالنظر إلى الإعراب والماء، أو ثلاثين بالنظر إلى حروف المعجم؟ فقال: جعلتها مجاري ثمانية: لأن الذي يحلها ثمانية، معدتها بحسب ما يحلها.

قيل به. وكيف جعلت أواخر لمبني تجري وهي لا يجري فيها الإعراب؟ قال: لأن لجريين إذ وُجد فيهما تكون، وهذا على تسميتهن (النوم تنسأ) حروف زيادة .. قيل له: قد جعل سيبويه المجاري (جر، والنصب، والرفع؛ ولهذا أيدها من المعاري، وهذا يبطل ما قلت، فإن هو على حذف مصاب، فكأنه قال: على مجرى الرفع، ومجرى لنصب .. وقد لتفسير كما ترى فإن فيه لعذب في موضعين، وفيه التجوز في موضعين، واحد التجوز لا يجوز، ولا تحفظ من كلامهم، وهو جعل انشيء أنواعاً أثبت بحسب ما يحلها، ألا ترى أنه جعل لمجاري ثمانية لأن الذي يحلها ثمانية، فهل تجد يا محري في كلامهم (مررت شامة أمارك) مكان زيد، وعمره، وجعفر ...، والمكان واحداً لأن الذي يحلها ثمانية؟؟ هذا شيء ما إن ريت، ولا سمعت مثله، فهذا التفسير خطأ^(١).

وانتهى الصغار إلى أن مراة سيبويه بالمجاري أنواع الإعراب، وليست، بيد أنه لم يبين وجه تسميته أنواع الناء مجاري مع أنه لازمة^(٢) والربيع -عندي- أن سيبويه علق أنواع الإعراب على أنواع البناء؛ لأن الإعراب هو الأصل، فأطلق عليها جميعاً مصطلح مجاري.

(١) شرح القمطر ١٨٧-١٨٨.

(٢) انظر المصدر السابق ١٨٧-١٨٩.

المسألة (١١٤)

الإعراب والبناء:

تعلييل سيبويه لذكر

علامات الإعراب وحركات البناء

ذكر سيويه أنَّ أحرار الكلام تحري على ثمانية مجاري: الصب، ولجر، ورفع، ونحر في حال الإعراب، والفتح، والكسر، وأنضمَّ، والسكون في حال البناء. ثمَّ بيَّن سبب ذكره هذه المجاري، فقال: «وربما ذكرتُ لك ثمانية مجاري لأفترق بين ما يدحجه ضربٌ من هذه الأربعة في يحدث فيه لعامل، وليس شيءٌ منها إلاَّ وهو يزول عنه، ويبين بما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل»^(١).

الاعتراض ومناقشته:

حكى السَّيرِي أنَّ جمعة من النحويين هموا من لحنوا استقدم أنَّ سيويه يريد التعرُّف من حروف الإعراب، وهي ما عبَّر عنها بقوله: «ما يدحجه ضربٌ من هذه الأربعة»، وحركات البناء، وهي ما عبَّاه بقوله: «ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه»، فغَطَّوه، معتجِّين بأنَّ هذا التعريق لا فائدة منه؛ ذلك أنَّ لحرف والحركة ليسا من جنس واحد، فالفرق بينهما واضح^(٢).

ومشَّ عُلُط سيويه الكوفيون، ولأعفش، ولمازني^(٣)، وسعهم اميرد في مسائل العنط، حيث يقول سعد بن أورد بنَّ سريه المتقدم: «ما تمثيل ردي»؛ وذلك أنَّ الذي يدحجه ضربٌ من هذه الأربعة هو الحرف، نحو انثال من (ريد)، ولدي يُبنى عليه الحرف هو الحركة، نحو لصمة التي تُبنى عليها ثاء، (حيثُ) ... فعند حركة بحرف، رأيتُ كذا ينبغي أن يعدل بحركة بالحركة.

(١) الكتاب ١٢/١

(٢) انظر: شرح السيراني ١٩٦/١ (مطبعة)

(٣) انظر: الاختصار من ٣، وأقسام الأخبار لأبي عبد الله العارسي من ٢١٥

ولحرف بالحرف»^{١١}

وقد خُرج من ولاد كلام سيبويه ثلاثة تحريجات تُحالَف ما مهمه لمعرضون^{١٢}.
الأول: أنَّ مراد سيبويه: (الأمزق بين حركة ما يدخله ضربٌ ...)، ولكنه حذف
المضاف، وهو (حركة)، وأقام لمضاف إليه -وهو (ما)- مضافه، كما في
قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْفَرْقَةَ﴾^{١٣}، وعلى هذا يكون التفريق بين حركات
البناء، وحركات الإعراب، وقد عتمد لسيراني هذا التحريج،
وقتصر عليه^{١٤}.

والثاني: أن يكون أراد به حرف في قوله: «ما يُبنى عليه الحرف»: الكلمة، وعلى
هذا يكون التفريق بين الكلمة المعربة، وهي ما أرادها بقوله: «ما يدخله
ضربٌ ...»، وكلمة الميثة، وهي ما عناه بقوله: «ما يُبنى عليه
الحرف».

والثالث: أن يكون سعى لحركة حرفاً في قوله: «يُبنى عليه الحرف»، كما حال
لتحويين: العربية على أربعة أحرف: على الرفع، والنصب، والجزم، والحزم،
فجعلوا وجوه الإعراب هروفاً، وعلى هذا يكون لتفريق بين حروف لإعراب،
وحروف لساء.

وقد أخذ القرطبي في (شرح عيون كتاب سيبويه) هذه التحريجات^{١٥}
ونقل اعتماد عن بعض لمخوس وجهاً رافعاً، وهو أنَّ سيبويه حذف من الأول،
واشاسي، لأنَّ الذي حذفه من الأول أثبت نظيره في اشاسي، والذي حذفه من اشاسي
أثبت نظيره في الأول، فكأنه قال: (الأمزق بين ما يدخله ضربٌ من هذه لأربعة،
وأعربه وأبب، ومحلّه، معدود (إعرابه): لأنه معد أثبت نظيره في قوله: «ويبين ما

(١١) انظر، الانتصار ص ٣

(١٢) انظر انصار السابق ص ٣-٦

(١٣) من الآية (٨٢) من سورة يوسف.

٤ انظر: شرح السيراني ٦٨/١-٦٩ (مطبوع)، وقد نقل الأعمام كلام السيراني في هذه المسألة، ولم يُشر
إليه، انظر البكت ١٠٥/١-١٠٦

٥١ انظر شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٦-١٨

يُنْبَنَى عَلَيْهِ لِحَرْفٍ»، وحذف (وَمَحْذَافًا)؛ لَأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهْتَ نَظِيرَهُ فِي قَوْلِهِ: «الْأَفْرَقُ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ ...»^(١).

والمختار عندي - تنحريج الأول من التحريجات التي أوردها ابن ولّاد، وهو أنَّ سيبويه أراد التفريق بين حركة الإعراب، وحركة البناء، وذلك للأشهر الآتية:

أولاً: أنَّ هذا الوجه يقوم على حذف امصاف، وإقامة لمصاف إليه مقدمه، وقد

ورده مثله في القرآن الكريم، وهو حسنٌ إذا دلَّ السياق على المحذوف

ثانياً: أنَّ المعنى على هذا الوجه هو (وإنما ذكرت لك ثمانية مجازٍ لأفروق بين

حركات الإعراب، وحركات البناء ...)، وهذا يتفق مع ما أثبتته سيبويه

قَبْلُ؛ إذ لم يذكر سوى علامات لإعراب، وحركات البناء^(٢).

ثالثاً: أنَّ الوجه الذي نقله الصَّغَرُ عن بعضهم يُصَحِّفُه حذف العاطف، والمعطوف من غير دليل.

رابعاً: أنَّ الوجه الثالث صَحًّا ذكره ابن ولّاد - وهو تسمية سيبويه الحركة حرفاً -

سَوَّدَى إلى أنَّ يكون التقدير: (الأفروق بين ما يدخله ضربٌ من هذه

لأربعة ... وما تُبْنَى عَلَيْهِ الحركة ...)، وهذا بعيدٌ جداً.

خامساً: أنَّ الوجه لثاني من ذكره ابن ولّاد - وهو تسمية سيبويه للكلمة حرفاً -

لا يستقيم عليه المعنى؛ إذ يكون التقدير: (وإنما ذكرت لك ثمانية مجازٍ

لأفروق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، وما تُبْنَى عَلَيْهِ الكلمة ...).

وليس مراد سيبويه التفريق بين الكلمة المعربة، وحركات لبناء

ولا يعني هذا أنَّ سيبويه لم يَظْلُقْ في كتابه على الكلمة مصطلح الحرف، فقد

فعل ذلك في مواضع كثيرة، ومنها قوله في باب تصغير: «وإذا كانت أيب، التي

هذه الهمزة بدلٌ منها ظاهرة؛ حَقَّرْتُ ذلك الاسم، كما تُحَقَّرُ الاسم ابني ظهوراً فيه

مَاءٌ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ مَاءً هُوَ بِعِدَّةِ حُرُوفِهِ»^(٣).

(١) انظر شرح الصَّغَر ١/١٩٦.

(٢) انظر الكتاب ١٣/١.

(٣) المصدر السابق ٤٢١/٣.

وقوله: «وَرَبِّ حَقَّرْتَ (عَمَوَّقَن)»^(١)؛ فهذا المرثلة؛ لأنك لو كثرت الجمع، لعدت (عَدَادِينَ) و(عَدَّادِينَ)، ولا تحذف من بدالين؛ لأنهم بمنزلة ما هو من نفس الحرف هاهنا»^(٢).

وقوله: «وتقول في تحقير (عَمَجَجْ، عَمَجَجْ، عَمَجَجْ) وعَمَجَجْ .. والحسم ههنا- المريدة بمنزلة الدَّالِ المزيَّدة في (عَدَوَّقَن)، و(أَحْبَبَدَدَا)، وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف»^(٣).

وصحبه قوله في أبواب الجمع: «هذا جمعو بالواو، وليسوا كسروا الحرف الأول، وعيَّروا لاسم، وذكروا قولهم: (سُو)، فإنما عثروا أول هذا؛ لأنهم ألحقوا حروءاً شيئاً سحر هو في الأصل لمؤنَّث، ولا يلحقُ شيئاً فيه الهاء ليس على حرفين، فلو كان كذلك عثروا وُلَّ بحرف؛ كرهية أن يكون بمنزلة ما الرور، وليس له في الأصل»^(٤).

١- العَمَوَّقَن يقال: شابَّ عَمَوَّقَن، أي: ناعم، وشعرٌ عَمَوَّقَن أي: كثيرٌ ملتصقٌ ضريب، انظر: (اللسان) (هـ).

٢- الكتاب ٤٣٨/٣.

٣- (عَمَجَجْ من الرجال: لأحمس، الجدِّي الحلق، انظر: التهذيب ٣/٣٧٧).

٤- (الحفيدة الطويل المشاقب من الظلمان وهي ذكور السَّحَاب انظر: التهذيب ٧/٢٨٥).

٥- الكتاب ٤٢٩/٣.

٦- (المصدر سمين ٥٩٨/٣، وانظر: أيضاً: المصدر نفسه ٤/٤).

المسألة (١١٥)

الإعراب والبناء:

حذف حركتهما وما وقع موتهما
في الوصل في ضرورة الشعر

الحركات ثلاث، فتحة، وضمة، وكسرة

وَأَمَّا لَفَتْحَةُ: فَلَا يَحُوزُ حَتْمُهَا مطلقاً عند سيبويه^١ لحقتها^٢، وأجاز أبو علي
الفارسي، وابن جني، والقرظي^٣ وس عصفور^٤ حذفها في الضرورة، إذ كانت طرفاً^٥،
وأشدد ابن جني قول الشاعر^٦:

تَأْتِي قَضَاعَةٌ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا وَأَنَا بِرَأْيٍ فَاتَمَّ يَتَمُّ لَنَدِي

حذف علامة النصب من آخر (تعرف)

وأشدد أبو علي، والقرظي، وابن عصفور قول الشاعر^٧:

إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدًا قَدْ حُلِطَ بِجِلْحَلَانِ

بمسكس الظاء من (حُلِطَ).

واشدد بن عصفور - أيضاً - بقول الشاعر^٨:

مَرَّتْ أَمْكَنَةٌ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَرْحِطُ بِعَصَى الْفُؤُوسِ حَمَانَهَا

وذهب إلى أن (يَرْحِطُ) حُدِثَ علامة لنصب من آخره؛ لأنه مصحوف
بـ (أَنْ) مصرية.

والحق أنه مجزوم عطفاً على (أَرْضَهَا)، وهو ما أجازوه بس جني، وأبعد.

١. انظر الكتاب ٢٠٤/٤

٢. انظر النجدة ٦٦٢/٢، والحصائص ٧٤/١، وما يجوز لشعر في الضرورة ص ١٠٥، وشرح الجمل

٥٨٤/٢

٣. هو الراعي السمرقي، انظر ديوانه ص ٧٩، والحصائص ٧٤/١

٤. هو رشاح البصري، انظر نجدة ٦٦٢/٢، وما يجوز لشعر في الضرورة ص ١٠٥، وشرح الجمل

٥٨٤/٢

٥. هو ليبد بن ربيعة، انظر ديوانه ص ١٧٥، والحصائص ٧٤/١

٦. انظر شرح الجمل ٥٨٤/٢

ما دمتُ حيًّا؛ فأنا متقلِّقٌ في الأرض من هذه إلى تلك^{١١}
 ويجوز -عندي- حذف الفتحه في لشعر من وسط الكلمة -أيضاً- نقول
 شاعر^{١٢}؛

يا عَمْرُو يا بُنَى الْأَكْرَمِيِّ سَبِّ قَدْ نَحِبَ لِحَبْدٍ غَنِيَّتْ نَحْبِ
 بتسكين السَّيْنِ من (نحب)،
 وَمَا الضَّمَّةُ، والكسرة؛ فهما ثقيلتان؛ ولذا يُحذفان طلباً للحفّة، ولكن حكم
 حذفهما يختلف باختلاف موقعهما.
 فإن كانت في حشو الكلمة؛ جاز حذفها في الضمة يأتّفق، نحو قول العرب في
 (عَضْدُ): (عَضْدًا، وفي احد) (احدًا)^{١٣}.
 وإن كانت علامتي إعراب، أو وقعت موضع علامة الإعراب؛ فحذف مسوّه
 جواز حذفهما في الشعر تشبيهاً بحذفهما من وسط الكلمة^{١٤}، واستشهد بثلاثة أبيات.
 الأول: قولُ الأَبيشر الأَسديّ^{١٥} -

رُحِمَتْ رِي بِرَحْلَيْكَ مَا بِيَهُمَا وَقَدْ بَنَى هُنَاكَ مِنْ لِحْزَرٍ^{١٦}
 بحذف علامة لإعراب -وهي الضمة- من (هي)،
 والثاني: قولُ أبي نُحَيْلَةَ^{١٧}؛

إِذَا أَصْرَجَجَنْ قَدْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ بَانَتْ أَسْأَلُ السَّفِينِ الْعُرْمِ^{١٨}
 بحذف الكسرة من آخر (صاحب)

١١. انظر المحاسب ١١١/١

١٢. انظر اللسان (سب)، والرجز أشد من الأعرابي، ولم اجد على لسانه
 والشجب -قد- نذر والمراعاة ومحاطرة، ي: لا يراينك بعد

١٣. انظر الكتاب ١٨٨/٤

١٤. انظر المصدر السامي ٣/٤ ٢-٤-٢

١٥. انظر الاختلاف في سببه في مقدمة ديوانه ص ٩-١٠

١٦. انظر: ديوان لأبيشر ص ٤٣، والبيت في: الكتاب ٣/٤ ٢ وسبب في الشعر والشعراء، ١/ ١ إلى
 العمردق، وانظر: بحوث وصلات في اللغة ص ١٠٨

١٧. قيل: اسمه أبو نخله، وقيل: يكثر، عن بني جثال بن كعب بن سعد، انظر الحرية ١٦٥/١

١٨. انظر، شرح السيرافي ١١٦/١، والبيتان في: الكتاب ٢٠٢/٤.

وإثالث: قول امرئ القيس:

فاليوم شرباً غير مُتَحَقِّقٍ إِشْماً مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٌ^(١)
بتسكين آخر (اشرب)، وهو فعل مضارع مرفوع

الاعتراض ومناقضته:

جاء في (شرح السيراني) أنَّ المرء، ولرَّحاح أنكرنا على سيبويه جرده في لشعر
حذف الضمة والكسرة، إذا كانتا علامتي إعراب، ورداً روايته للأمت أمتقذمة، ووجب
في أنَّ الروية الصحيحة إنما هي:

وقد بدأ ذلك من المنز

و

إذا عوججرت قلت صاح قوم

و:

فاليوم أنقى

أر:

فاليوم فاشرب

ويظهر أنَّ الرجاء قد رجع عن هذا لاعتراض؛ لأنه في (معاني القرآن وإعرابه)
وافق سيبويه على جواز الحذف في ضرورة الشعر، واستشهد بشاهدين من شواهد
(الكتاب)، وهما بيت امرئ القيس وأبي نعيمة، ثم ذكر رويه شيخه المرء، وقال:
إنها جيدة بالغة^(٢).

هنا مبرد؛ فمع تعرُّص لهذه المسألة فيما وقعت عليه من كنه، ولكنني لا
أشك فيما عزاؤه إليه أبو سعيد السيراني؛ لما يأتي:

(١) انظر دهران امرئ القيس ص ١٤٩، وروايته (فاليوم أنقى) - ولا شاهد فيها

والبيت بالروية المذكورة في نفس في الكتاب ٢٠٤/٤، والنسيب ص ١١٩

٢١، انظر شرح السيراني ١١٦/١-١١٧، و ١٧٦/٥، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١١٢-١١٣

٣٠، انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤

أولاً: أنَّ بعض أصحابه نقل عنه مثل الذي ذكره أبو سعيد^١.
 ثانياً: أنَّ من سمات منهجه رد الرواية^٢.
 ثالثاً: أنَّه أورد في (الكامل) بيت امرئ القيس بالرواية التي عزاها إليه
 السيرافي^٣.

والجهد في هذه المسألة مقتدب أثر لأصمعيّ لذي نقل عنه حمزة لأصمعيّ
 معارضةً لسيبويه، وردّه شوهده، حيث يقول: «كان سيبويه يحكي عن الحلين أنه كان
 يجير مكان حرف لإعراب في الاسم برفع، وفي المجرور في الشعر، فعارضة
 لأصمعيّ. وقد ما جاء ذلك عن ثبوت معرفته، فأشده سيبويه للأقشر^٤.
 رُحِبَ وفي رحليكَ البيت
 فقال الأصمعيّ ما جاء مثل هذا البيت للأقشر، وليس للأقشر بيت يعرفه هكذا،
 فأشده:

إذا عرججي قلّ صاحب قَوْم

فقال لأصمعيّ: ليست الرواية صحيحة، ربما روايتها:

د عرججي قلّ صاح قَوْم^٥

ولا يحسن على ذي لُبٍّ ما في هذا الاعتراض من تحجّر على سيبويه وما أدفع
 قول أبي الفتح: «رأيت اعتراض أبي العباس هذا على (الكتاب)، فيما هو على
 العرب، لا على صاحب الكتاب؛ لأنّه حكاه كف سمعه، ولا يمكن في قول -أيضاً-
 غيره، وقول أبي العباس: إنما الرواية (قال سيبويه) فكأنّه قال لسيبويه كدبت
 على لعرب، وأدّ تسع من حكيمته عنهم، وإذا بلغ الأمرُ هذا حدّاً من الشرف، فقد
 سقطت كفة القول معه، وكذلك إنكاره عليه -أيضاً- قول الشاعر^٦
 وقد هذا ضحك من المشر

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤

(٢) انظر أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ص ٦٩، ومجالس ثعلب ص ٩٥

(٣) انظر الكامل ٢٤٤/١

(٤) هو حمزة بن الحسن الأصمعيّ، أبو عبد الله، توفي سنة ٣٦٠ هـ، انظر: المهرج ص ١٥٤

(٥) انظر التنبية على حديث نصيب ص ٧٧-٧٨

فقدالة بما الروية .

وقد بنا ذلك من المرر

وم أطيبت القرمس لولا البفعة؟» .

على أن هناك أموراً تزيد الاعتراض وهنا على وجه وصف
أولاً: أن سيبويه م يعبرد برويات الأليات لسي استشهد بها، فقد
أشدها -أيضاً- الأخفش، والفراء^{١١}، وهذا معاصران للأصمعي، ومنقذمن
على المرر

كما أن بن قتيبة -وهو معاصر للمبرد- ذكر أن رواية سيبويه لبنت مرئ
لقس هي رواية كثير من النحويين، ورواة الشعر^{١٢}
ثانياً: أن الأصمعي -مع ما نقده عنه الأصفهاني أورد بيت امرئ القيس
بالرواية التي استشهد بها سيبويه، وذكر أنه سمعها من أبي عمرو
ابن العلاء^{١٣}،

ثالثاً: ما ذكره الحسن السيرفي، وهو أن لقراء، ونحويين أجروا إعدام السين
في السور في قوله تعالى ﴿مَنْ لَّا تَمُتْ عَلَى يَوْمٍ﴾^{١٤}، مع أنه يُدعَب
حركة الإعراب، وهذا دليل على أن حركة لإعراب قد تُحذف في لضرورة
لتخفيف^{١٥}

رابعاً: ما ذكره ابن السيرفي، وهو أن عن روى بيت بني نعلنة،
(... صاح قسوماً؛ فقد فرَّ من قُبَح ما هو قبيح في الشعر إلى
شيء يقرب منه في القبح؛ وذلك أن الترجيح إذ وقع في شيء
ليس فيه ثاء التأنيث؛ كان في الأسماء، ولم يكن في

(١١) المحتجب ١١٠/١-١١١، وانظر الخصائص ٧٥/١

(١٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١-٢٦٧، ومعاني القرآن للقرطبي ١٢/٢.

(١٣) انظر: شعر والشعراء ٩٨/١

(١٤) انظر: لأصمعيات ص ١٢٩-١٣٠

(١٥) من الآية (١١) من سورة يوسف.

(١٦) انظر: شرح السيرفي ١١١/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٤٤، وقد نقل الأعلام كلام

السيرفي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: المكمل ١١١٨/٢

بصفات كذا (صاحب)

خاصة: **نُ** كثيراً من النعويين أشدو آيات ورد فيها الحذف غير التي سابقه
سبويه، ومما أشدوه قول جرير:

سُرُّوا سِيَّ الْعَمِّ فَأَلَا قُوَاؤُ مَتَرُكُكُمْ أَوْ تَهَرُّ بِشَرِّ مَا تَقَرُّكُمْ الْقَرْبُ

بمحدث لفظة من اتعرب

ويحصل مثا سبق **نُ** لتقدمي النعويين في مسألة مدهيين

أحدهما: مذهب سبويه، والجمهور، وهو الجواز في الشعر.

والآخر: مذهب لأصمعي، والمبرد، وهو المنع مطلقاً

ونقل السيوطي عن ابن مالك مذهب ثالث، وهو لحوز في الشعة، وذكر أنه

استدلّ بدليلين^١

لأولى أن أبا عمرو بن العلاء حكى حذف حركة الإعراب عن بني تميم.

وثانتي: أن الحذف ورد في قرية بعض القراء، كقراءة مسعدة بن محارب^(٢)

﴿رُيْعُولُئِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾^٣، وقراءة بعض السبعة: ﴿وَرُئِبْتُ لَدَيْهِنَّ

يَكْتَبِينَ﴾^٤، وقراءات أبي عمرو: ﴿وَمَا تُشْعِرُكُمْ تَهَا إِذْ حَامَتْ لَا

تُؤْمِنُونَ﴾^٥، ﴿وَرَبُّ اللَّهِ يَأْصُرُكُمْ﴾^٦، ﴿وَقَتُّوْا إِلَى يَارِئِكُمْ﴾^٧، وقراءة

(١) نظره شرح آيات سبويه لابن الميراني ٢٩٨/٢-٢٩٩

(٢) نظره ديوان جرير ص ٤٦، وروايته فيه (نظم صرغكم)، ولا شاهد عليها، وانظره شرح السيراني

١١٩٨/١، والحجة ٦٦/٢، والحاصل ٧٨/٩، وشرح النجمل ٥٨٣/٢

(٣) نظره الهمع ٥٤/١

(٤) هو مسعدة بن محارب بن دثار السكوسية، أنكرها، انظر حاية النهاية ٢٩٨/٢

(٥) من الآية (٢٢٨) من سورة البقرة وانظر القراءة فيء المحض ١٢٢/٩

(٦) من الآية ٨، من سورة الزخرف، وهذه القرية تنقل أبو زيد الأنصاري عن بعض السبعة، انظر

لمحيط ٩٠٩/١

(٧) من الآية (١٠٩) من سورة الأنعام، وانظر القراء فيء المحض ١٢٢/٩

(٨) من الآية (٩٧) من سورة البقرة وانظر القرية فيء السبعة ص ١٥٤

(٩) من الآية ٥٤، من سورة البقرة، وانظر القراء فيء السبعة ص ١٥٤، وقد نقل هذه القراءات عن أبي

عمرو البردسجي، وعبد الوارث، انظر الحجة ٩٢/٢

حمزة: ﴿سَيَكْبَرُ فِي الْأَرْضِ وَنَكْرُ السِّيءِ﴾^١

ولم أجد هذا الرأي في كتب ابن مالك، وهو معالف لما أثبتته في (شرح
تسهيل)، إذ نصت على أن حذف النجمة من آخر الفعل لمصدر نادراً، ثم
أورد بعض القراءات السابقة^٢.

على أنه من صحح نقل لجوز عن ابن مالك، فإن في دليله نظراً لما يأتي
أولاً أن ظاهر كلامه أن بني نعيم يحدون حركة الإعراب مطلقاً ولدي نقده
عنه أبو عمرو بن العلاء هو حذف النجمة من حر الفعل للمصدر متصلة
به طمانن الجمع المتصورة فقط^٣.

ثانياً: أن القراءات المعروضة إلى أبي عمرو بن علاء مختلف في نقدها، وقد
ترجع -عندي- أنه لم يكن بحذف الحركة، وإنما كان يخلصها، ومصدق
ذلك ما يأتي:

١ - أن ابن مجاهد شيخ القراء في عصره انتهى إلى أن أبا عمرو لم يكن
يحذف الحركة، وإنما يحتسبها، معتمداً على أسانيد لا تقبل لشك^٤

٢ - أن سيبويه -وهو متأثر بالقراءة عن أبي عمرو^٥- ذكر في (الكتاب)
أن شيعه يحتسب الحركة من ﴿بارئكم﴾^٦.

كما نقل عنه من غير جهة (الكتاب) أنه قال: «كان أبو عمرو يحتسب
لحركة من ﴿بارئكم﴾، و﴿بارئكم﴾، وما أشبه ذلك، مما تولى فيه
الحركات، فيرى من سمعه أنه قد أسكر، ولم يكن يُسَكَّر»^٧.

١ - من الآية (٤٣) من سورة طه، وانظر القراءة في السبعة ص ٥٢٥

٢ - انظر شرح التسهيل ٥١/١ ٥٢

٣ - انظر شرح الصيرافي ١١٢/١، والمعتب ٩/١

٤ - انظر السبعة ص ١٥٥-١٥٧، وقد نقله الفارسي في: نسخة ٦٢/٢-٦٤-٦٤، وانظر -أيضاً- السبعة
ص ٣٦٥.

٥ - انظر معجم الأدب، ١٦/١٦

٦ - انظر الكتاب ٢/٤

٧ - انظر السبعة ص ١٥٥-١٥٦، والنسخة ٦٢/٢-٦٤ ولانريد في بحار القرآن الجديد ص ٢٥٢

٣ أن العباس بن الفضل الأنصاري قال: «سألت أبا عمرو: كيف تقرأ ﴿إلى
 برئكم﴾ مهموزة مثقفة، ر ﴿برئكم﴾ صحفة؟ فقال قرأتها مهموزة غير
 مثقلة»^(١)، ومعنى ذلك أنه يحتسب الكسرة^(٢).
 ثالثاً: أن قراءة ﴿ورئيت﴾ لم تُعزَ إلى قارئ معيّن، وإنما حكها أبو زيد
 لأنصاري عن بعض السلف^(٣)، وذكر لأعشى أن قارئها يُدغم اللام في
 السين^(٤)، ولإدغام يجوز حذف حركة الإعراب له.
 رابعاً: أن السحاس نقل عن لعلاء أن حمزة والأعشى كان يقدح على ﴿مكر
 لى﴾؛ لتمام المعنى، فحسب من سمعها أنهما يحدثن الحركة^(٥).

(١) من أكبر أصحاب أبي عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٨٦ هـ، وابن «١٩٥ هـ»، انظر: حياة الهذلي
 ٣٥٤-٣٥٣/١

(٢) انظر السبعة ص ١٥٥، والسبعة ١٢٢/٢

(٣) انظر السبعة ص ١٥٦، والسبعة ١٣٢/٢

(٤) انظر المحاسب ١٠٩/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١

(٦) هو سليمان بن مهران الأعشى، ابن محمد الأسدي الكاهن بالبلا، الكوفي. توفي سنة ١٤٨ هـ،
 انظر: حياة الهذلي ٣١٥-٣١٦

(٧) انظر: إعراب القرآن للخليل ٣٧٧/٢

المسألة (١١٦)

أدوات الشرط:

اعتراض سيبويه للنحويين في قولهم:
«يجازى بكل شيء يستفحز به»

نقل سيبويه عن نحويين أنهم قالوا «يجازى بكل شيء يُستفهم به» ثم ردّه محتجاً بأن بعض أدوات الشرط لا تستعمل في الاستفهام كـ(إن)، و(حيثما)، و(إذما).

يقول: «وإن قول النحويين: يجازى بكل شيء يُستفهم به؛ فلا يستقيم» من قبل أنك تعاري بـ(إن)، و(حيثما)، و(إذما)، ولا يستقيم بهنّ الاستفهام»^(١)

الاعتراض ومناقضته:

حكى لسيرافي عن أبي عمر الجرمي وجماعة أنهم ذكروا أن سيبويه قد وضع -ه- في عيس:

أحدهما: أن ردّه على النحويين غير لازم لهم؛ لأنهم لم يقولوا: لا تكون المجازاة لا بما يُستفهم به، فبحسبوا أدوات الشرط فيما استفهم به، وإنما قالوا: تكون بما استفهم به، ولا يمنع هذا المجازاة بغيره.

والآخر: أنه حكى عن النحويين: «يجازى بكل شيء يُستفهم به»، وهذا معالفت لا تفاهم على أنه لا يُجازى بهمة الاستفهام، و(هن) (٢).

ومن اقتضى أثر الجرمي -ه- نلمس أبو انعتاس المبرد (٣).

وقد حاول السيرافي أن يفند هذين انعتيسين، فدفع الأول محتجاً بأن مراد لنحويين هو أن كل شيء جوري به إما هو منقول من استفهم، فردّ سيبويه عليهم بأدوات تأتي بلحزاء ولا تقع استفهاماً صحيحاً.

(١) الكتاب ٥٩/٣

(٢) انظر: شرح الميراثي ٢٢٧/٣ ب-٢٢٨.

(٣) انظر: التعلية ١٧٣/٢ نقلاً عن الزواج تلميذ المبرد، وم أجد ذلك فيما وقعت عليه من كتب المبرد

أما لعيب الثاني، فخرجه على أن سيويه لم يرد أدوات الاستفهام كـ *أرد*، *ما* *كان* *مها* *اسمًا*؛ *دسك* *بهم* *لا* *يختلفون* *في* *أن* *حروف* *الاستفهام* *لا* *يجازي* *بها*³

وكلا هذين التحريجين ضعيفًا، فالأول يفتقده أنه يعتمد على أن *مرد* *الحويس* *مر* *أن* *أصل* *لجاء* *لاستفهام*، وهذا لا يُفهم منّا حكمه سيويه عنهم، وإنما الذي يُفهم منه أن ما سألهم به يُجزي به، فلا وجه -إذن- لرد سيويه عليهم -إن- (حيثما، وإدما).

أما لتحريج لثاني؛ فيُعبه أن سيويه لو راد لأسماء فقط؛ *له* *رد* *على* *التحويس* *بـ(إن)*، وهي حرف.

وعلى أي حال، فإن لعيب الثاني غير لازم لسيويه؛ لأنه ربما يحكي ما قاله الحويون، *والعيب -إذن- متجه لهم*.

المسألة (١١٧)

الحكاية:

حكاية (من زيد) و(من زيد)
بعد التسمية بهما

قال سيويه في (باب الحكاية لني لا تُعَيَّر الأسماء عن حالها في الكلام):
«وسألت الحليل عن رجل يُسَمَّى امر زيدا، واعر زيدا، فقال: أمول (اهد من زيدا، واعر زيدا)، وقدر أعتره في ذلك الموضع وأصيرته بحركة الأسماء كما تُعَلَّ به معروفاً، يعني: (عر)، و(من)»^(١).

المعتراض وعناقشته:

فهم أبو إسحق لرجاح كما نقل عنه بلسيد السيرافي - من نصر انتقدم في سيويه لا يُجِير حكاية امر زيدا، واعر زيدا، يد سُمِّي بهما، ويوجب تعبير حركه آخر (من)، واعر) بحسب موقعهما من الإعراب، وجر ما بعدهما مضافاً إليهما.
ثم قرأ في الحكاية جاذبة، وحتج قائلاً: «إن سيويه وغيره قال: إذا سُمِّي رجل بقولهم: (مزيدا، واكريدا، والزيدا) حكيماً؛ لأنها حروف عوامل، فكذلك (من زيدا)»^(٢).

ولم نجد في (الكتاب) نصاً يهدى لعبارة، وأنت وقع لي نصر قريباً منه، وهو قول سيويه «وَأَمَّا اكريدا، و(مزيدا)؛ فحكايت؛ لأنك لو فردت له، وبكاف، غيرتها، ولم تثبت كما تثبت (من)»^(٣).

ومراد سيويه في هذا لنص أن (كريدا، و(مزيدا) إذا جاء اسمين بهذه الحركات ذهب على لحكاية، إذ لو دسكوب كذلك لميَّرت (الكتاب)، والباء قبل (أما

(١) الكتاب ٣٢٩/٣ ٣٣

(٢) انظر شرح السيرافي ١٤٢/٤

(٣) الكتاب ٢٣٤/٣

كأُ زيدا، (وهذا بي زيدا)، كـ تُعَيَّرْنَ وجوباً في حال لتسمية بهم معرفتين،
بحلاف (من)، فإنها لا تتميز حروفها أبداً.

وقد رأنا لسير في مهم شيخه الزجج نصّ سيبويه، وذهب إلى أن سيبويه لم يرد
مع الحكاية، وإنما أراد أن يثبت على أن ضمّ (من)، و(عن) إلى لاسم لا يوجب
لحكاية، كـ وجب في سائر ما في كتاب من الحروف التي يُضمُّ بعضها إلى بعض
والأسماء التي تضمُّ إليها الحروف غير حروف الجر.

واستدل على أن سيبويه لم يرد المنع نصّين عن (الكتاب) ^١.

أحدهما: قوله: «وسمعتُ من العرب من يقول: (لا مِرُّ أس يا فسر) حكى،
وم يجعلها اسماً» ^٢.

والآخر: قوله: «ورن سئيت رجلاً (عَم)، فأردت أن تحكي في لاستفهم تركته
على حانه، كـ تدع (أزيد)، و(أريد)، إذا أردت النداء، وإن أردت أن
تعمله اسماً؛ قلت: (عَم مَاء)؛ لأنك جعلته اسماً، وتعدّ (ماء)، كـ
تركت تنوين (سبعة) ^٣، لأنك تريد أن يجعله اسماً مفرداً أضيف هذا إليه
بمثلة قولك: (هَرُ زيدا)، و(عَن) حانها عمدة ^٤؛ لأن المضاف في هذا
بمثلة الألف واللام لا يجعلان لاسم حكاية ^٥.

١. ذكر سيبويه أن الحرف إذا سُكِّي به وهو مشعره زيد عليه حرفان من جنس حركته، انظر: الكتاب

٢٢٢/٢-٢٢٣، ولما قيل: (ك)، والأصل (كا)، وتكتب لآلف الثانية حمزة، و(زيد) مضاف إليه

٢. انظر شرح السيرافي ١٤٧/٤.

٣. الكتاب ٣٣٣/٢

٤. يريد إذا سُكِّي بها؛ عنمت الحروف لتسمية والتأنيث

٥. أي: ليست مضافة إلى ما بعدها، إذا سُكِّت

٦. الكتاب ٣٣٤/٢

المسألة (١١٨)

الإمالة:

إمالة (باب) و(مال) في حال الوقع
على بعض العرب

عند سويده باباً لم أَمس على غير قياس، ومثلاً ذكره فيه أنَّ (ملاً)، و(باباً)،
تصلُ الألف فهما ^١ و(كانت منقلبة عن راو- في حال لحر فقط، وعُمل ذلك بأنَّه
أشبهت ألف بناء (عاعل) في وجهين:

أحدهما: أنَّها وقعت ثانية، كما أنَّ ألفاً (عاعل) ثالثة
والآخرة: أنَّ بعدها كسرة الجر، كما أنَّ ما بعد ألف (عاعل) مكسورة والكسر
من أسباب الإمالة^٢.

وعُمل امتناع لإمالة في حالتي ارفع، ولصب فقد: «كراهية أن تكون كـ
(رميت)، و(عروت)»^٣ يريد أن الألف في (مال)، و(باب) عسلاً لاسم، وب
(رميت) و(عروت) الياء، والو هو فيه وقعتا لاسم، وهين الكلمة أبعد عن التغيير
من لاسم^٤.

ثم نقل عن س يوثق يعربهم إمالة الألف في (مال)، و(باب) في حالة ارفع،
ووجه ذلك مماثل «وشبهوها [أي: الألف] في (باب)، و(مال) بالألف التي تكون بدلاً
من و و (عروت)»^٥، يعني: أنَّهم أجروا الألف فهما منقلبة عن و و مجرى
ألف (عروت)، لمنقلبة عن و و في الإمالة، وإن كانت العيس بعد
من لمفسر^٦.

(١) انظر الكتاب ١٣٨/٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: شرح السيري ١٢٧/٥ ب.

(٤) الكتاب ١٢٨/٤.

(٥) انظر: شرح الميراني ١٢٧/٥ ب.

الاعتراض ومناقشته:

حكى أبو سعيد السيرافي عن المبرد أنه قال: «لا تجوز إمامه (باب)، و(مال)؛ لأنَّ لام الفعل قد تنقلب ياءً، وعين الفعل لا تنقلب»^(١)

ولم أقف على هذا لنص في كتب المبرد، ويُعهم منه ما يأتي:

أولاً: أنَّ المبرد يمنع إمامه الألف في (باب)، و(مال) مطلقاً

ثانياً: أنه يعطل شبه سيويه ألف (اب، و(مال) بألف (عرا)، محتجاً بأنَّ

ألف (باب)، و(مال) عين الكسرة، والعين لا تنقلب ياءً أبداً، أمَّ ألف

(عز)؛ فهي لام الفعل، ولام لفعل قد تنقلب ياءً، فيقال: (عزّي).

ثالثاً الأمر الأول: فيحذف ما في (المقتضب)، حيث نصَّ المبرد على جواز الإمالة

في (باب)، و(مال) في حال لحر فقط وبأنَّ لم يجعله حساً، ولم يتعرض لحكاية سيويه^(٢).

رابعاً الأمر لثاني؛ فردَّه السيرافي قائلاً: «والذي حكاه سيويه صحيح، وله وجه

من القياس؛ لأنَّ عين الفعل إذا كانت واواً، فقد تنقلب فيما لم يُسمَّ فعلة، وفي

مستقبل ما يُسمَّى فعلة إذا ردت فيه رادة، فأنت ما لم يُسمَّ فعلة؛ فقولك:

(قيل)، واقعة، وما أشبه ذلك، وأمَّا ما سُمِّي فاعله؛ فقولك: (أنام يقيم)،

و(أجاد يُجيد)،»^(٣)

هذا، ونقل لرمزي في (شرح الشافعية) عن المبرد أنه ردَّ حفظ حكاية سيويه

عن بعض لعرب إمالة (اب، و(مال) في حال لرفع، وهذا يتفق مع ظاهر نصِّ

(المقتضب)

ثم نسب إلى السيرافي أنه قال راداً على المبرد: «وحكاية سيويه لا بُدَّ»، ولما

وجد هذا لقول في (شرح لسيوري)، وهو سعدي أقوى حجة تبطل اعتراض المبرد؛

ذلك أنَّ سيويه حكى الإمالة عن بعض العرب، واجتهد في ترجيحها، ولا معنى لهذا

(١) شرح السيرافي ١٢٧/٥ ب.

(٢) انظر للمقتضب ٤٧/٣.

(٣) شرح سيرافي ١٢٧/٥ وقد نقله الأعمى، ولم تُشر إلى السيرافي، انظر الكت ١٠٨٤/٢.

(٤) انظر شرح الشافعية ٩/٣.

أنه يُجيز انقياس بعضها، وسدُّ على ذلك أنه قال في آخر حديثه عن هذه المسألة
 «وسمين لا يميلون في الرمح، ولتصب أكثر العرب، وهو أعمُّ في كلاهما» ، إضافة
 إلى هذه على أن الإضافة لا تكون إلا في حال لحر كما تقدَّم في أوَّل المسألة.
 ومثَّ يُذكر أن بعض الحوَّيس تطلق مع إمانة امان، ومن هؤلاء
 الصِّمري^(١٢)، والرمحشري^(١٣)، وأبو بعيش^(١٤).

(١١) الكتاب ١٢٨/٤

(١٢) انظر التبصرة والمذكرة ٧١١/٢

(١٣) انظر الفصل من ٢٣٦

(١٤) انظر شرح الفصل ٥٨/٩

المسألة (١١٩)

الوقف:

حذف الصلة بعد هاء الغائب المسبوقة

بساكني في حل الوصل

اتَّفَقَ المحوِّبون على أنَّ هاء الغائب إذا وَقَفَ عليها، وجب حذف حرف الصلة، وهو الواو، أو الياء، كما اتَّفَقُوا على أنَّها إذا سُبِقَتْ بحرفٍ متحركٍ، وجب ذكر حرف الصلة بعدد في حل الوصل نحو (مَرَرْتُ بِبَيْتِ أُمِّسَيَّاءَ) وَالْوُ مَالًا^(١).

مَّا إذا كان قبلها حرف ساكن في حل الوصل؛ فيسبويه يُفَصِّلُ التفصيل لَأَمِّي: أولاً؛ إِنَّ كَانَ السَّاكِنُ حرفَ ليس؛ بعدد حرف الصلة أحسن، نحو (عليه يا فتى) وَعَلَّلَ ذلك بأنَّ «لَهَا» من مَحْرَجِ الألف، ولألف تُشَبِّه الياء، والواو في المدِّ، فَمَتَّى اجْتَمَعَتْ حُرُوفٌ مُتَشَابِهَةٌ؛ حَذَفُوا^(٢).

ثانياً؛ إِنَّ كَانَ السَّاكِنُ غيرَ حرفِ ليس؛ بالإثبات أولى؛ لأنَّ السَّاكِنَ ليس بحرف لين، والهاء حرفٌ متحركٌ^(٣).

الاعتراض ومناقشته:

شرح التمراسي مدَّعِي سبويه، ثم ردَّ تفصيله انتقداً، وصحَّح مدَّعِي أَنَسِي بحسب لُزُومِهِ. وهو اختيار حذف حرف الصلة مطلقاً^(٤) سواءً أكان الساكن الذي قبل بهاء حرف لين، أم غيره واحتجَّ بحجتين: حذفاً لَأَكْثَرِ انْقِرَاءِ بعدد حرف الصلة من (عه) في قوله تعالى ﴿بِمَاءٍ﴾

(١) انظر: كتاب ١٩١/٤، وملتصّب ٣٩٩/١، وشرح الشامية ٣٩٩/٢

(٢) انظر: كتاب ١٩٠/٤، وملتصّب ٣٩٩/١ وشرح الشامية ٣٩٩/٢

(٣) الكتاب ١٨٩/٤

(٤) انظر: المصدر السابق ١٩١/٤

(٥) انظر: ملتصّب ٤١٠/١

تَاتُ مَحْكَمَاتُ هُنَّ أُمَّ لِكِتَابٍ^(١١).

والأخرى: أَنَّ الْعَلَّةَ لَتِي عَدَّلَ بِهِ سَبُوبَهُ احْتِصَارِ الْحَدَفِ مَعَ حُرُوفِ اللَّيْلِ
مَوْجُودَةٍ مَعَ غَيْرِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْهَاءَ حَرْفٌ حَقِيٌّ، فَبَدَأَ وَصَفَتْ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ،
وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ؛ فَكَانَتْهُ اجْتِمَاعُ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ سَاكِنَةٍ^(١٢)

وَقَدْ تَبَعَ الْهَبْرَدُ، وَالسَّرَافِيُّ سُبُ يُعِيْشُ^(١٣) وَالرَّصَافِيُّ^(١٤)، وَلَا يُضِيْفُهَا شَيْئاً سِوَى أَنَّ
الرَّصَافِيَّ ذَكَرَ أَنَّ سَبُوبَهُ لَوْ عَكَسَ، فَاحْتَارَ ذَكَرَ حَرْفَ بَصَلَةٍ مَعَ حُرُوفِ اللَّيْلِ، لَكِنْ
اسْتَبَدَّ؛ لِأَنَّ لَتَقْدَافَ لِسَاكِنِينَ إِذْ كَانَ وَلَهُمَا لِيَا أَحْرَفٌ مِنْهُ إِذْ كَانَ أَوَّلُهُمَا صَحِيحاً
وَمَعْنَى أَحَدٍ يَقُولُ سَبُوبَهُ لِقَدَرَسِيَّ^(١٥)، وَالرَّصَافِيُّ^(١٦)، وَلَمْ يَحْتَسِبْ بِأَكْثَرِ مَثَلًا
فَالِهَ سَبُوبَهُ.

وَقَوْلُ الْمُهَبَّرِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي تَفْهِيمِهِ - مُمْتَنِعٌ؛ لِثَبُوتِ الْحَدَفِ فِي قِرَاءَةِ
أَكْثَرِ انْقِرَاءٍ.

(١١) مِنَ الْآيَةِ (٧١) مِنَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.

(١٢) انْظُرْ: شَرْحَ السَّيَرِيِّ ١٦٧/٥ ب، وَقَدْ تَفَلَّه الْأَعْمَدُ، وَدَمْ يُشِيرُ إِلَى تَسْبِيغِي، انْظُرْ التَّكْمِلَةَ ١١١٣/٤.

(١٣) انْظُرْ شَرْحَ الْقَصْرِ ٨٧/٩.

(١٤) انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِعِيِّ ٣ ٧/٢.

(١٥) انْظُرْ: التَّكْمِلَةَ ج ٢ ٦ ٢ ٥.

(١٦) انْظُرْ شَرْحَ الرِّمَّانِيِّ ٢٧/٥ ب.

المسألة (١٣٠)

الوقف:

علّة ثقل تحريك الميم من نحو (رُسُلُهُمْ)

ذكر سيويه أنّ العرب استثقلت تحريك الميم من نحو (رُسُلُهُمْ)، فاختار
تسكيها، ويُسّ على انشاق. إذ قال: «ولو فعلوا ذلك؛ لاجتمعت في كلامهم أربع
متحركٍ بسّ معهنّ ساكن، نحو (رُسُلُكُم)، وهم يكرهون هذا؛ لا ترى أنّه بسّ
في كلامهم اسمٌ على أربعة أحرفٍ متحركٍ كلّهُ»^(١).

الاعتراض ومناقشته:

حكى لسراي عن بعض النحويين أنهم 'نكروا من كلام سيويه قوله:
'«اجتمعت في كلامهم أربع متحركات»؛ لأنّ الميم إذا سُكّنت في (رُسُلُكُمْ) اجتمعت
أربع متحركات متوالية، وإذا حُرّكت اجتمعت خمس متحركات»^(٢).

وقد اعتذر أبو سعيد عن سيويه بوجهين:

الأول: أن يكون قد سها في عدة لحروف

والثاني: أن يكون كما قال بعض البصريين - قد أراد، لاجتمعت أربع

متحركات من قبل تحريك الميم؛ فإذا حُرّكت اجتمعت خمس متحركات»^(٣).

وبسبب لهذا الاعتراض أثر في الحكم النحوي، فهو أقرب إلى نقد العبارة

(١) النكت ١٩٢/٤

(٢) انظر: شرح السيرافي ١٦٩/٥ وقد نقل لأعلام كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر النكت ١١١٤/٧
وأنكر - حيث - أنّ الرماني لم يشبه إلى حدّ الإشكال في عبارة سيوريد، انظر: شرح الرماني ٥٧٧/٥

المسألة (١٢١)

الوقف:

تمثيل سيبويه بـ (سببته) للوقف على تاء الإلحاق

قال سيبويه: «أما كل اسم مُؤنّن؛ فزنه يحدقه في حال النصب في الوقف ألفٌ كرهية أن يكون التنوين بصرلة أنون اللازمة ليعرف منه، أو زادة فيه م بحيث علامة للمصروف، فأردوا أن يفرقوا بين تنوين ولسون، ومثل هذا في اختلاف الحروف الذي فيه ج. التثنية، فعلمه انتأث - إذا وصلته - التاء، وإذا وقعت انحقت الهاء، أردوا أن يفرقوا بين هذه التاء، وانتاء التي هي من نفس الحرف، نحو تاء (لَقَبًا) '، وما هو بصرلة ما هو من نفس الحرف، نحو تاء (سَبَبَتَه) '، وما (عَفَرْت)؛ لأنهم أردوا أن يحكوا بها، (أَقْطَعْتَ) '، (وَأَقْدَمْتُ)»^١

الاعتراض ومناقشته:

اعتراض السرياني سيبويه في تمثيله باستتة، فقال: «في كلام سيبويه سهوٌ لأنه مثل تاء (سبته)، ولا يقع عليها وقفٌ وإنما يسعى أن تكون تاء (سبت)، أو ما أشبهه مما يُوقف على التاء فيه»^٢.

وهذا الاعتراض في نظري صحيح؛ ذلك أن غرض سيبويه - هنا - التعريق بين الوقف على تاء التثنية، والوقف على تاء الإلحاق، ومثل للأحرة تاء (سبتة)، وهي في هذا المثال لا وقف عليها؛ لأنها ليست آخرًا. وأما الوقف على التي بعدها، وهي تاء التثنية

١- القب الكذب المهيء، والمهيمة، انظر اللسان (نكت)

٢- السببته، الحقيقه من الرمن، انظر اللسان استبها، وهي ملجمة به (جففره)، انظر النبعة والمذكرا

٨ ٥/٢

(٣) قحطية، اسم رجل، انظر: اللسان (قحطية)

(٤) نكتات ١٩٦/٤

(٥) شرح السرياني ١٥٣/٥، وقد نقل الأعمام كلام سيبويه في هذا يشير اليه، انظر النكت ١١٠٩/٢

المسألة (١٢٢)

زيادة الحروف:

زيادة الستين في قول العرب: (أَطْعَامٌ يُسْتَطِيعُ)

نقل سيبويه عن العرب قولهم: (أَطْعَامٌ يُسْتَطِيعُ)، ودعّب إلى أنَّ أصله (أَطْرَعُ يُطْرَعُ)، ثم بُكِّتَتْ حركة العين إلى اءاء، وقُلِّبَت العين ألفاً في الماضي، وباءً في المضارع، فصار (أَطْعَامٌ يُطْعِمُ)، ثم زيدت استين شذوذاً عوضاً عن ياء حركة العين، فبقي: (أَطْعَامٌ يُسْتَطِيعُ).

وله في هذه مسألة نصوصٌ متعددة، منها قوله في (أَبَابٍ مَا يَكُونُ فِي لَفْظٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ)، «وقولهم: (أَطْعَامٌ يُسْتَطِيعُ)، وإنما هي (أَطْعَامٌ يُطْعِمُ)، رادوا استين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أَفْعَلٍ)»^(١).

وقوله في (أَبَابٍ مَا تَسْكُرُ أَوْتَهُ مِنْ الْأَفْعَالِ الْمُرِيدَةِ): «وَأَمَّا مَنْ قَالَ: (أَهْرَقْتُ)! فَتَأْتِ جَعْلُهَا عَوْضاً مِنْ حَذْفِهِمُ الْعَيْنَ، وَاسْكَنَهُمْ إِيَّاهَا وَجَعَلُوا لَهَا، لِلْعَوْضِ: لَأَنَّ الْهَاءَ تَرَادُ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُمْ: (أَطْعَامٌ يُسْتَطِيعُ) جَعَلُوا الْعَوْضَ اسْتِئْنَ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ، فَلَمَّا كَسَبَ السُّنُّ بَزْدٍ فِي الْفِعْلِ: زِيدَتْ فِي الْعَوْضِ لِأَنَّهَا مِنَ حُرُوفِ الزَّوَانِدِ الَّتِي تَرَادُ فِي الْفِعْلِ»^(٢).

وقوله في (أَبَابٍ مَا كَانَ شَاءَ عَمَّا جُمِعُوا عَلَى اسْتِثْنَائِهِمْ، وَلَمْ يَسْطُرْ): «وَمَنْ قَالَ: (يُسْتَطِيعُ)، فَإِنَّمَا رَادٌّ لِسِتِّينَ عَلَى (أَطْعَامٍ يُطْعِمُ)، وَجَعَلَهَا عَوْضاً مِنْ سَكَبِ مَوْضِعِ الْعَيْنِ»^(٣).

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي -بعد أن أورد نص سيبويه الأول- عن قومٍ من الحواريين الطعن

(١) أمّا قولهم: (أَطْعَامٌ يُطْعِمُ) فأصله (أَطْعَامٌ يُسْتَطِيعُ)، انظر: كتاب ٤/١٨٣.

(٢) الكتاب ٢٥/١.

(٣) المصدر السابق ٢٨٥/٤.

(٤) المصدر السابق ٤٨٣/٤، وأريب من هذا النص ما أتتبه الأختل في معاني القرآن ٢/٦٢١.

في كلام سيبويه، بقول «وقد طعن قومٌ على سيبويه في قوله: زادوا السَّين عوضاً من ذهب حركة العس، ولعينٌ هي لوازٍ في (طَوَّع)؛ لأنها عَيْنٌ الفعل، فقالوا: لحركة ما ذهبت، وإنَّما أَلْقَيْتُ عَلَى ما قبلها»^(١).

وقد تنصير السيراني لسيبويه قائلاً: «والجواب عن سيبويه أنه أراد: جعلوا لتيس عوضاً من ذهب حركة العين، والحركة قد ذهبت منها، وإنَّ وَجَدْتَ في غيرها، فكانَ تحصيله أنهم جعلوا السَّين عوضاً من نقل الحركة»^(٢).
ويعهم من تنصير لسيري أنَّ الاعتراض مقصور على عبارة سيبويه فقط، ولا يتعلّقها إلى مذهبه في زيادة السَّين.

ولم أجد أحدًا اعترض سيبويه في هذا الموضع سوى لمرد في (مسائل لعط)، إذ يقول بعد أن أورد بحث سيبويه الثالث: «هذا غلط؛ لأنه ما سكّن العس قد طرَحَ حركتها على الفاء، وإنَّما يُعوّضُ من الحركة لو كانت ذهبت ألبتة»^(٣).
ويبيّن من هذا لعس أنَّ المرد يُغلط سيبويه في جعله السَّين عوضاً من حركة لعس، ويرى أنها زائدة لغير العوض.

واعجب الظنُّ أنَّ لسيراني قد عسى لمرد، ولكنه لم يدرك حقيقة اعتراضه، كما م يدركها -أبصاراً- الرضي؛ إذ انتصر لسيبويه بما انتصر له به السيري^(٤).
ومن أدرك عرص المبرد بن ولّاد، وابن جني، وابن يعش، وابن عصفور، فردّوا عليه.

فاحتجَّ بن ولّاد لصحة قول سيبويه بأنَّ العرب قد تعوّض عن الحركة لمقولة كما تعوّض عن الحركة المعبروة^(٥).

وأكد هذا ابنُ جني، محتجاً بحجّتين غير مدفوعتين^(٦):
إحدهما: أنَّ نقل حركة العس في (أطاع يُطيع) قد طعنها؛ وقسها لأنها تُعَدَّى

(١) شرح المبراني ١٩٨٦-١٩٩٠، وانظر -أيضاً- سر الصاعقة ١٩٩١، وشرح المفصل ١٩٨١، والمص ٢٢٤/٢ وشرح الشافية ٣٨٠/٢.

(٢) شرح السيراني ١٩٨٦، وقد نقل الأعمام كلام السيراني، ولم يُشر إليه، انظر: المكت ١٣٢٢/١.

(٣) انظر الانتصار ص ٢٢٣.

(٤) انظر شرح الشافية ٣٨٠/٢.

(٥) انظر الانتصار ص ٢٢٤.

(٦) انظر سر الصاعقة ٢٠٠/١، ٢٠٠/٢.

عند سكون اللام، نحو (أَطَعْتُ)، (أَلْطَعْتُ)، (أَطَعْتُ)، ولو كانت حركتها
ناقية؛ لم تُحذف

والأخرى: أنَّ شعوباً عن الحركة منقولة قد ورد بحرف غير السين، وهو
لهاء في قول بعض العرب: (أَهْرَاقُ)، وأصده: (أَرْوَقُ)، أو (أَرْقُ)

وقد نقل ابن يعيش هذا الفصل من كلام ابن جني، ولم يُشر إليه
وأوجه ابن عصفور في انتصاره لسيبويه نجاحاً محالفاً لما تقدم، يد ذكر
بشأن انصباب

أحدهما: تكون فيه رائدةً بالتعويض عن العين، وذلك إذا حُذفت في نحو
(أَسْطَقْتُ)، (وَأَلْمُ يُسْطَقُّ).

والأخرى: تكون فيه رائدةً لغير العوض، وذلك إذا لم تحذف العين، نحو
(أَسْطَاعُ)، (وَأُسْطَاحُ) *

وقد أزل كلام سيبويه تأويلين يرجعان إلى ما ذهب إليه، حيث يقول: «إن قيل
بأن سيبويه قد جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العين، لا كما ذهب إليه من
أنها عوضٌ متى ذهبت العين؛ فالجواب عن ذلك شيان:

أحدهما: أنه يُمكن أن يكون أراد بقوله: (من ذهاب حركة)، أي: إذا ما
أجل ذهاب حركة العين؛ لأن زيادة السين -تكون مُعَدَّةً لمُعوضَةٍ- إنما
كان من أجل ذهاب حركة العين؛ لأنَّ ذهاب حركة العين هو الذي
أوجب حذف العين عند سكون اللام.

والأخرى: أن يكون جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العين وإن كانت إنما
هي عوضٌ من العين في بعض المواضع؛ لأنَّ لسبب في حذف العين إنما
هو ذهاب الحركة، فمقدم السبب مقام السبب...»^(١).

وفيما ذكره ابن عصفور نظراً من وجهين:

أحدهما: أن تأويله لكلام سيبويه لا فرق بينهما، فهم يرجعان إلى إقامة
السبب مقام السبب.

(١) انظر شرح لفصل ١٠ ص ٢١٠

(٢) منتخب ١ ص ٢٢٦-٢٢٧

والآخرة أنه لم يَسَّهْهُ إِلَى نَصِّ سَبِيهِهِ الثَّانِي الَّذِي صَرَّحَ بِهِ أَنَّ لِسِيرَ عَوْصٍ
مَنْ سَكُونِ أَعْيُنَ

هَذَا، وَدَهَبَ الْفَرَّءَ وَالْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ أَصْلَ (أَسْطَاحٍ يُسْطَاحٍ) (يَسْطَاحُ يُسْطَاحُ)،
فَحُفَّتِ التَّاءُ، وَفُتِحَتْ هَمزةُ الْمَاضِي وَقُطِعَتْ، وَصُتَّتِ يَاءُ الْمَضَارِعِ^(١).

وَصَدَّعَهُمْ مَرْدُودٌ بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي وَأَبْنُ يَعِيشٍ، وَأَبْنُ عَصْقُورٍ، وَهُوَ أَنَّ الْعَرَبَ
قَالُوا: (السَّطَّحَتِ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَوَصْلِهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا يُرَادُ (السَّطَّعُ)،
وَحَلَّغُوا التَّاءَ نَقَرُوا الْهَمْزَةَ عَلَى حَاتِمِهَا^(٢)

وَيَحْصُلُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةَ اقْتِرَافَاتٍ: قَوْلُ سَبِيهِهِ، وَقَوْلُ اسْرِدَ، وَقَوْلُ
بْنِ عَصْقُورٍ، وَقَوْلُ الْفَرَّءِ وَأَصْحَابِهِ.

(١) انظر: سر الصلعة ٢٠١-٢٠٦، وشرح المفصل ١٠/٦، ١٤٤، والممتع ٢٣٦/١، وشرح الشامة

٣٨ / ٢، والارتشاف ١٠٦/١

(٢) انظر: سر الصلعة ٢٠١/١، وشرح المفصل ١٠/٦، المتع ٢٢٦/١

المسألة (١٣٣)

الجبذال والإعلال:

حذف ياء الاسم المنقوص المحلّى بـ(أل) في الوصل

ذهب سيبويه إلى أنّ حذف الياء من الاسم المنقوص المقترن بـ(أل) في الوصل
خاص بالشعر وأنشد يتيب:
أحسب قولك لشاعر .
مطرث بضلّي في يعللاتٍ درمي الأثد يهبط المربح
بحذف ال، من (الأبدى)
والآخر: قول لشاعر .
وأخو العون منى بشأ صرمنه ونعدي أعداء تُعيذ وذاد
بحذف الياء من (العواشي)

الاعتراض ومناقشته:

ذكر كثير من النحويين -كما ذكر السيّراتي- على سيبويه مذهبه بتقديم
وقائلا: «قد جاء في لقرآن بحذف ال، في غير رؤوس الآي وقرأ به عدّة من القراء،
كقوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّمْ فَلَيْسَ بِنَجْدٍ لَّهُ وَلَيْتَا مُرَشِدًا﴾»، وفي أي

١ انظر كتاب ٢٦٧-٢٦٨، ٢٧٠/٤

(٢) سبب اليبس إلى صخر بن يحيى الأندلسي، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السبراني ٦١٨/١، كما

سبب إلى يوم بن الطيرة، انظر: شعرا ص ٦٠، وانظر: عبر عروق في الكتاب ٤٧٨/١، ١٩٠/٤

ونقلاً: نسيمه واليعللات: السوق الشرج، والكزامي التي قد أضيفت من شدة الشجر، ووطنها على
الحجارة، ويغرض الشرج: يطل الأوحى بأحلافه التي فيها الشرج، وهي سيرة تعال الإبل انظر شرح
أبيات سيبويه لابن السبراني ٦٢/١

(٣) هو لأعشى ميمون بن قيس، انظر: ديوانه ص ١١٧، ونكتاب ٢٨٨/١، دررلية السبوانة (أوجو

السماء)، ولا شاهد في البيت عليها، وانظر معنى البيت في: شرح أبيات سيبويه لابن السبراني ٥٩/١

(٤) من آله (١٧) من سورة الكهف. وهذه قرية ابن كثير، والكاشي، وبصاحم، وحمرة، وابن عامر في

الوصل والوقوف، وقرأها أبو عمرو وجامع يال، في الوصل فقط، انظر السبعة ص ٣ ٤

غيرها وما جاء مثله في تفران، ومرات به نقرأ: لم يَدْخُلْ مثله في ضرورة لشعر»^(١)

وقول هؤلاء - كما ترى - متين، وهو ما ذهب إليه أكثر النحوسين^(٢)، ومما حشجوا به قوله تعالى ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكْرًا ﴾^(٣)، وقوله ﴿ وَبَنِي قَرِيبٍ أُجِيبُوا دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا ﴾^(٤).

وقد اجتهد السيرقي في الاعتذار عن سيره، وذكر أنه لم يُرِدْ ما فهمه المكروء، وإنما أراد أن الديس لغتهم وجوب إثبات الياء قد يخلقونها للضرورة تشبهاً بالتسويس^(٥)

ويضعف ما ذهب إليه أبو سعيد في نظري - شيئاً
أجدهما أن يسويه أطلق كلامه، وعدله إذا قصر لحكم على إحدى اللغات -
أن ينص على ذلك^(٦).
والآخرة أنه ذكر هذه المسألة في لربح الأخير من كتابه، وأطلق كلامه، ولم يقيده
بلمعة من لغات العرب^(٧).

-
- (١) انظر: شرح السيرافي ١١٤٨/١، ١٦٥٨/١، وما يحتمل شعر من الضرورة لسيرقي ص ١٢٤
(٢) انظر مثلاً: إعراب القرآن ٤٤٢/٢، وإعراب القراءات السبع وعملها ٧٩/١، ٣٢٥، ٣٢٦، وعمل القراءات ٣٣١/١، وانصف ٧٣/٢، وحجة القراءات ص ١٢٧، والكشف ٣٣١/٩، واللمع في رسم مصاحف الأمصار ص ٢٨، والإقصاد ص ٩٨
(٣) من الآية (٦) من سورة التمر، وهذه آيات ابن عباس، وهام، وحصرة، والكشاف، انظر البصرة ص ٩١٧
(٤) من الآية (١٨٦) من سورة البقرة، ومما دفع سريوة ووش، وبساحيل - وأمرهم بلبات الياء في التوصل انظر: نسخة ص ١٩٧، وانظر: حصص، انباء التي ثبتت في نسخة في الملح في رسم مصاحف الأمصار ص ٣٨-٤١، وانظر: الفر المصون ٢٩٠/٢، ٢٩١
(٥) انظر: شرح السيرافي ١١٤٨/١، وما يحتمل الشعر من الضرورة لسيرافي ص ١٢٥
وذكر ابن خالويه أن حذف الياء لغة من لغات العرب، انظر إعراب القراءات السبع وعملها ٧٩/١
(٦) انظر مثلاً: الكتاب ٢٦٥٨/١، ٢٩٢، ٣٨٤، ٣٨٨/٢، ٤١١
(٧) انظر انصاف السابق ١٩/٤

ومثلاً يُنحَظ أنَّ بعضَ المَحرِّرينَ تَبعوا سَيوَنَه، فلم يَعتدوا بِرَسمِ الصَّحفِ، ومِن
هَؤُلاءِ مَيردٌ،^١ وأبرُشاسي^٢ ولقرَّارٌ^٣، وأبو البركات لابن بَري^٤ ولصَّادِرٌ^٥، وس
عَصَنور^٦

١١. انظر بطراي القرآن لمحاسن ٤٤٦/٢

٢. انظر: شرح الروماني ١١٩/١، ١١٢

٣. انظر، ما يَجوزُ لَشاعِر في الصَّوَرَة ص ١١٠

٤. انظر الإنصاف ٥٤٥/٣

٥. انظر شرح العتَّار ٤٣/١

٦. انظر شرح الجمل ٥٧٩/٢

المسألة (١٣٤)

الإبدال والإعلال:

هل (أل) في (الناس) عوضٌ عن همزة (أناس)؟

سبب جماعة من المحققين منهم المدرسي والمبرد^١، والسيبراني^٢، والرماني^٣، وابن خالويه^٤، والفغدي^٥ إلى سيوويه أنه يجعل أل في (الناس) عوضاً عن همزة (أناس) للعدوثة، ويعتمدون على ظاهر قول سيوويه محلاً جوار دخول حرف الداء على لفظ الحلالة «وكأنَّ الاسم ولله أعلم - إله، فـلـب أذعن فيه الألف واللام» حذفوا الألف [أي: لهمة]، وصارت لآلف واللام حرفاً سهواً، فهذا أيضاً - مثلاً - يقتضيه أن يكون نصرلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك (أناس)، فـبـد ادحت الألف واللام فنت: (اناس)، لا أن (ناس) قد تعارفهم الألف واللام، ويكون مكرراً، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك»^٦.

الاعتراض ومناقضته:

عر أبو سعيد السيراني إلى امتازي بإبطال أن تكون (أل) في (الناس) عوضاً عن الهمزة^٧، لأنَّ الشاعر قد جمع بينهما في قوله^٨
إنَّ النّاسَ يطبّقن من على الأناص الأميّت

١- انظر شرح السيراني ٤٤٢/٣ ب

٢- انظر، مجلدات العلماء ص ٥٦، والأفعال ٥ ب، والمخصص ١٧/١٤٥، ولم نجد هذا فيما بين يدي من كتب المبرد

٣- انظر، شرح السيراني ٤٢٣/٣ ب

٤- انظر شرح الرماني ٢٢٧/٢

٥- نظرة الخزانة ٢٨١/٢، ٢٨٤ نقلاً عن (الفيض الهادي) لأبي علي الفارسي

٦- نظرة المصنف السابق ٢٨/٢

٧- الكتاب ١٩٥/٢-١٩٦

٨- انظر، شرح السيراني ٤٢٣/٣ ب

٩- هو قول جائق الحميري، نظرة الخزانة ٢٨٧/٢ - -

وقد تبع حازبي في إبطال لعوض جماعة منهم: المرد^{١٢}، ولعربي^{١٣}، وابن
سيده^{١٤}، والسيد الجرجاني^{١٥}، ولعبادي^{١٦}، وحشجوا بما يأتي

أ - أن العرب قالوا في تحقير (أنس): (أنوس)، فلم يردوا الهزء، وهذا دليل
على أن هذا الحذف قد صار عندهم كالحذف للآزم، وما كان من حذف
لأرماً يستد أن يعرض عنه

ب - أن (أل) لو كانت عوضاً لما جاز أن يقال: (ناس) من غير الهزء، أو
(أل)؛ إذ لا يحوز حلو الاسم من لعوض والعرض صد
وحسن لعرض لأبي علي الفارسي^{١٧} وأحد السيد الجرجاني، والبغدادي
الحجة الثانية^{١٨}.

ج - ما ذكره السيد الجرجاني، وهو أن (أل) لو كانت عوضاً عن الهزء: لجاز
أن يدخل حرف التداء على (الناس)، كما جاز ذلك في لفظ لجلالة
لأنهما - حينئذ - يتفقان في أن (أل) عوض عن الهزء المحذوف^{١٩}.
وهذه الحجج - في نظري - غير مدفوعة

وعلى الرغم من موافقة أبي علي الفارسي للمازني على إبطال لعوض، فإنه

- = وانظر البيت يدور عرو في: مجالس العلماء، ص ٥٧، وشرح السيرافي ٤٢٢/٣ ب، والأعمال ٢٣، وهـ،
والخصائص ١٥١/٣، والمخصص ١٤٠/١٧، والكشاف ١٤٥، واكتشاف ٣٧١، والأمالي شعرية ١٨٨/١
وشرح انفصل ٩/٢، وشرح التكملة ١٤٥/١

(١) انظر مجالس العلماء، ص ٥٦-٥٧، والأعمال ٤ ب، والمخصص ١٤٥/١٧، وفي أحد هذا الرأي من
وقفت عليه من كتب لبيد

(٢) انظر الأعمال ٢٣ وقد نقل ابن سيده عن أبي علي، انظر، المخصص ١٣٩/١٧-١٤٠

(٣) انظر شرح عشق شعر، المشي ص ٥٥

(٤) هو هـ بن محمد بن هـ العنفي، الشريف الجرجاني، توفي سنة ٨١١ هـ وقيل ٨١٤ هـ، انظر،
البقيع ١٩٩/٢-١٩٧، وانظر رأيه في حاشيته على الكشاف ٣٦/١

(٥) طر الحرمة ٢٨/٢

(٦) انظر: الأعمال ٢٣، والخزانة ٢٨٢/٢ (فلاً عن انقض الهذير) لأبي علي الفارسي،

(٧) انظر: حاشية السيد الجرجاني على الكشاف ٣٦/١، والحرمة ٢٨/٢

(٨) انظر: حاشية السيد الجرجاني على الكشاف ٣٦/١

حالعه وعيظه من تقدم ذكرهم في مطلع المسألة في فهم كلام سيبويه، إذ ذكر في (الأعمال) أنَّ سيبويه لم يُرد أنَّ (أل) في (الس) مثل (ال) في لفظ لجلالة في أنها عوض عن الهمزة، وإنما أُرد أنَّ (الس) مثل (ال) في حذف الهمزة منه عند دخول الألف واللام عليه^{١١}.

وقد أكد هذا التوجيه في (نقص الهدور)^{١٢}، ويقوّيه عندي قول سيبويه «لا أنَّ (الس) قد تعذرهم لألف، وللام، ويكون تكرراً؛ ولذا نُسب مفهوم هذا القول أقوى حجة على أنَّ (أل) ليست عوضاً

وعليه يكون الاعتراض باطلاً؛ لأنَّ ما بُني عليه غير صحيح. هذا، وذهب السيرافي^{١٣}، ولرماني^{١٤} رابحاً حالويه^{١٥} إلى أنَّ (أل) عوض عن الهمزة، وصروا ذلك - كما تقدّم - إلى سيبويه، ثمّ تبعهم ابنُ يعيش^{١٦}، والرصافي^{١٧} وقد أجاب السيرافي عن الست التي أنشده المازني بجويين^{١٨}؛ أحدهما: أنَّ قاتنه غير معروف، وهذا انجواب مردود؛ لأنَّ المصدر ذكرت أنّه لم يجر جذن الحميري^{١٩}، ولأنَّ كثيراً من النحويين يشهدوا بأبياب لا يُعرف قائلوها^{٢٠}.

والجواب الآخر - أنّه ضرورة شعرية.

(١١) انظر الأعمال ٢، وقد نقله ابن سيده في المختص ١٢/١٣٩-١٤٠.

(١٢) انظر الخزانة ٢٨١/٢-٢٨٧ نقلًا عن (نقص الهدور).

(١٣) انظر شرح السيرافي ١٢/٢.

(١٤) انظر شرح الرماني ٢/٢٢٧.

(١٥) انظر الخزانة ٢٨١/٢ نقلًا عن (نقص الهدور) لأبي علي الفارسي.

(١٦) انظر شرح المقصّل ٩/٢.

(١٧) انظر شرح الكافية ١/١٤٥.

(١٨) انظر شرح السيرافي ١٢/٢، وقد نقل الأعلام كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر المكت ٥٤٨/١.

(١٩) انظر المعريين من العرب ص ٥٢، والخزانة ٢٨٧/٢.

وذكر جذن الحميري أحد أدواء نيس، انظر الخزانة ٢٨٩/٢.

(٢٠) انظر الاقتراح ص ١٢٧.

وَأُخِدَ بَنُ يَعِيشَ لِحَوَائِيسَ كَيْفِهَا . وَاعْتَمَدَ الرَّصَافُ الْجُوبَ لِثَانِيٍّ^{١١}
 وَدَهَبَ بَنُ جَنِّيٍّ وَحَدَّ إِلَى نَ أَلْفِ (أَنَس) بَدَلُ مِنَ الْهَمْرَةِ^{١٢} ، وَحَدَّ مَدْعَبٌ وَارِدٌ:
 لِأَنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ: (أَنَس)، فَجَعَلَتْ بَيْنَ الْهَمْرَةِ، وَالْأَلْفِ، وَالْبَدَلِ لَا يَجْمَعُ مَعَ الْمَدْعَبِ
 مِنْهُ إِلَّا فِي قَبِيحِ الْضَرُورَةِ^{١٣} .
 وَجَمِيعُ الْأَرْوَاحِ السَّافَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (النَّاسِ): (أَنَس) أَحْمَقُ عَنْ
 (الْأَنَسِ) وَهُوَ قَوْلُ لِبَصْرِيِّينَ، وَلِغَرٍّ^{١٤} .
 أَمَّا الْكُتَاتِي، وَسَلَمَةُ بْنُ عَاصِمٍ^{١٥}، فَالْأَنَسُ عِنْدَهُمَا اسْمٌ قَائِمٌ لَا حَذْفَ فِيهِ،
 وَأَلْفَهُ مَقْدَعٌ عَنْ وَارِدٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ (النَّوَسُ)^{١٦} .
 وَمِمَّا يَشْتَبُهْ عِنْدَهُ فِي آخَرِ حُدُودِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ سَيِّدَ الشَّرِيفِ لِبَرْجَانِي فِي أَحَادِثِ
 الْكُتَاتِي نَسَبَ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْغَارِسِيِّ فِي (الْأَعْمَالِ) غَيْرَ مَا أَثْبَتَهُ، حَيْثُ يَقُولُ
 «وَمَوْهُمُ أَبُو عَلِيٍّ فِي (الْأَعْدَادِ) أَنَّ اللَّامَ فِي (النَّاسِ) - أَيْضًا - عَرَضَتْ مِنَ الْهَمْرَةِ»^{١٧} .

(١١) انظر شرح المفصل ٩/٢

(١٢) انظر شرح الكافية ١٤٥/١

(١٣) انظر الحصان ٢/٢٨٥، ويشير إلى أن ابن جني ذكر في (الخصائص) أيضاً أن همزة أنس لا تكاد تستعمل مع الهمزة، (وإن سيج حل (الهمزة) عوضاً عن الهمزة لولا أن لا انظر الخصائص ٣/١٥

(١٤) انظر، شرح السيراني ٢/٢٨٥

(١٥) انظر الأمالي الشجرية ٢/١٩٣

(١٦) هو سلمة بن عاصم، أبو محمد النحوي الكوفي، أحد أصحاب الفراء، انظر، إنباء الرواة ٢/٥٦٧-٥٨

(١٧) انظر الأمالي الشجرية ١/١٨٨-١٨٩، و٢/١٩٣-١٩٤

(١٨) انظر حاشية على النحاشي عن كشاف ١/٣٦

المسألة (١٢٥)

الإبدال والإعلال:

علّة قلب الف (لحق) و(علق) وما أشبههما ياء
إذا اتصلت بها ضمائر الجر

من الثابت أنّ ألف (الذي)، و(على)، ونحوهما تُقلب ياء إذا اتصلت بها ضمائر
الجر، فيقال: (الذيك)، و(عليك)
وعلّة لقلب عمد سيره هي التعريق بين هذه الكلمات غير المتكّنة ولأسماء
المتكّنة نحو (عص)، و(رخص)، و(هوى)، فهذه تبقى بنها، فيقال: (عصاك)،
و(رحاك)، و(هواك)^{١١}

الاعتراض ومناقشته:

ذكر لسيرفي أن بعض النحويين اعترض سيبويه في تعليقه السابق، وحتج بأن
التعريق بين المتكّر، وغير المتكّر لو كان مُعْتَدّاً بما سوجب أن يُعْتَدَّ به في (قتلك)،
و(بعدك)، ونحوهما من الظروف غير المتكّنة، فيُغيّر لحرف الأخير منها عند
الإضافة إلى ضمائر الجر، ويكتّم جعلوها بمنزلة ظروف المتكّنة كـ(يوم)^{١٢}
وقد احتج بعض النحويين لسبويه بأنّ حروف علّة بقلب بعضها، في بعض
أكثر من انقلاب غيرها، ويطرّد فيها من الانقلاب ما لا يطرّد في غيرها، فلما لا
يصح الاحتجاج بعدم قلب لحرف الأخير من (قبلك)، وما أشبهها، لأنّه
يسن حرف علّة^{١٣}

وعلى آخرون قلب لحرف الأخير من (الذي)، ونحوها بسلامة لإضافة لهذه
الكلمات، فيغيّر الحرف الأخير كما قد يُغيّر آخر الفعل إذا اتصل به ضمير للفعل:
لأنّ لفعل ملازم للفعل، نحو قولهم في امرأة: (أمروا)، فأمروا لسلام في أصح

(١١) انظر الكتاب ٤١٢/٣

(١٢) انظر شرح السهرافي ١٨٧/٤، وقد نقل الأعلام كلام السهرافي، ولا يُشر إليه، انظر مكت ١١٥/٢

(١٣) انظر المصدر السابق ١٨٧/٤

بعد أن كانت ألغاً قبل اتصال الضمير^(١)
 وهذه العنة غير مطردة، لأنّ اعداء مثلاً ملازمة للإضافة ولم يتغير احراف
 عند اتصالها بالضمير
 وبعلّ ممّا يكوّي تعليل سبويه أنّ الذي، واعي، ونحوهما، إذا نُقِيت إلى
 لعلمية، وصارت أسماءً متمكّنة؛ لم تُغيب ألّفها ياءٌ، فيقال: الدد (وعلا)'

(١) انظر شرح السيرافي ١٨٧/٩ به

(٢) انظر التكملة ٤١٢/٣

المسألة (١٢٦)

الإبدال والإعلال:

أصل العين في (حية)

ذهب سيبويه إلى أصل عين (حثة) الياء، وليست منقبة عن واء، وحتج^١
بأمري

الأول: أن العرب قالوا في النسب إلى (حثة بن بئذلة،^٢ (حبيزي)، فأثبتوا الياء،
ولو كانت منقبة عن واء لأرجعوه إلى أصلها، كما قالوا: (الزبي) في
النسب إلى (ليث)، لأنها من (لوت)^٣
والثاني: أنهم قالوا: (أرض محبة،^٤ فأثبتوا الياء، ولو كان أصلها لورا،
لقالوا: (محواة)، لأن داعي قلبها ياء - وهو اجتماعها مع الياء، وسكون
الساكن منها - قد رآه^٥
وقد تبحر سيبويه أبو عبي الفارسي^٦

الاعتراض ومناقشته:

اعترض الميراثي مذهب سيبويه لمقدم، مذهب إلى أصل عين (حثة) واء^٧
ونقل ذلك عن بعض الفقيين، وهو أبو حاتم السجستاني كما في (الحكم،
واللسان)^٨
واستدل أبو سعيد بصحة مذهبه بدليلين:

-
- (١) انظر: الكتاب ٣/٢٤٥، والحكم ٣/٥٢
 - (٢) يقال: أرض محبة، أي: كثيرة الحيات، انظر: التهذيب ٥/٢٨٨، والحكم ٣/٥٢
 - (٣) انظر: نكتاب ٤/٩٤
 - (٤) انظر: الحكم ٦/٢٦، واللسان (حوا)، وهو مفهوم كلام أبي عبي في: التكملة ص ٢٤٦ حيث ذهب
إلى أن النسب إلى (حبة) (حبيزي)، وإلى (ليث) (لوي)، ونقل ذلك بلأى في أول من أثبت
أصلها ولو
 - (٥) انظر: الحكم ٦/٢٦، واللسان (حوا)،

أحدعنا ما ورد في كتاب (العين)، وهو قول العرب: (أَرْضٌ مَحْوَاةٌ)^(١).
والأخر: قولهم: (رَجُلٌ حَوَاءٌ)^(٢)، ولو كان الأصل الياء: يقالوا: (حَوَاءٌ)^(٣).
وقد أجاب بعض السحويين عن سبويه، فقال: «قَبْلَ قُلْتَ» فهذا كانت الحَيَّةُ
مما عساه ور سداً لآ بقولهم: (رَجُلٌ حَوَاءٌ)؛ يظهر الواو عيماً في (حَوَاءٌ)^(٤).
فالجواب: أَنَّ أياً علي^(٥) ذهب إلى أَنَّ (حَيَّةً)، و(حَوَاءً) كـ(سَيْطاً)، و(سَيْطَرٌ)،
و(سُورًا)، و(آلَ)، و(ذَمْتَ)، و(دَمَشْرًا)^(٦)، و(دَلَامِصًا)، و(دَلَامِصٌ)^(٧) في قول أبي
عشش^(٨)، وَأَنَّ حَذَّ الْأَعْظِ انْتَرَتْ نَصْلَهَا، وَانْتَقَتْ مَعَانِيَهَا، وَكُلُّ وَحْدٍ لَفْظُهُ عَيْرٌ
لفظ صاحبه، فكذلك (حَيَّةٌ) مما عساه ولامه ياء، و(حَوَاءٌ) مما عساه وو،
ولامه ياء^(٩).

وذهب ابن سبويه إلى أَنَّ (حَيَّةً) يعور أن تكون عيها ياء، وأن يكون واواً
فالواو من (خويت)، لأنَّ لحيمة تتحوى في انتونها أي: تتحشع، أمَّ الياء
فهيمن (خيتت)^(١٠).

وهذا لقول أصح لأقول في نظري: لورود الأصلين عن العرب، فقد حكى أبو
زيد الأنصاري^(١١)، وابن السراج^(١٢) عنهم: (أَرْضٌ مَحْبَاةٌ)، و(أَرْضٌ مَحْوَاةٌ).

(١) انظر العين ٣١٧/٣

(٢) يقال: رَجُلٌ حَوَاءٌ، أي: صاحب حَيَّات، انظر: اللسان (حب).

(٣) انظر شرح السيرافي ١٠٦٨/١، وقد نقل الأعلام كلام سيريافي ولم يُشر إليه، انظر السكت ١٦٦/٢

(٤) هو المارسي

(٥) السبويه، والسبويه الشعر نسي لا جهوة فيه، انظر اللسان (سبويه)، و(سبويه).

(٦) الدمشق، و(دَمَشْرٌ) الممثل من الأرض، انظر اللسان (دمش)، و(دمش).

(٧) الدلامص، و(الدلامص) اللين البرقي، انظر اللسان (دلمص)، و(دلمص).

(٨) هو المارسي

(٩) انظر المحكم ٥/٣، و(اللسان) (حب).

(١٠) انظر: المحكم ٣٠٥/٣، ٢٦٦/٤، قلته: معلوم اشتقوا الحية من حبة: لأنَّه يعيش طويلاً، انظر

الحيوان ١٥٧/٤

(١١) انظر التهذيب ٣٨٨/٥

(١٢) انظر: الصحاح ٢٣٢٤/٦، وانظر: أيضاً: - الحيوان ١٦٥/٤ - حيث نقل الجاحظ حيين الأصلين

عن نوب

المسألة (١٤٧)

اليجتال والإعلال؛

قلب الهمزة ياءً في جمع (مَطَايَا)

من مواضع قلب الهمزة ياءً أن تقع بعد ألف الجمع لدى عى ورا (معاين)، وما أشبهه، ويكون عارضةً في الجمع، وللام حمزة، أو واء، أو ياءٌ^١ من كانت الهمزة موجودة في المفرد؛ صحّت في الجمع، نحو (جَوَايَا)^٢ جمع (حانية)، وأخرج سيبويه من هذه القاعدة -تبعاً الحليل ويوسر- الهمزة لواقعة في جمع (مَطَايَا)^٣، وهو (مُطَايَا) من (المطاي)، إذ أوجب قلبها ياءً، واحتجّ لذلك بأن أصل (مَطَايَا)^٤ (مُطَايَا) على (مُطَا)، ثم زيدت عليه ألفٌ ثالثة بعد كاسي في (عُدَايَا)، قلب أجمع أنف، فثبت كسبة حمزة، فصار على (مُطَايَا)، فإذ أُريد جمعاً لزم حذف أحد حروفه؛ لأنّه على خمسة أحرف، فكانت الألف الزائدة لثمةً أُعقّ بالحذف؛ لسكونها^٥ فرجعت الهمزة إلى أصلها وهو الألف؛ لردال دعوى لقلبها أصبحت الكلمة (مُطَايَا) على (مُطَا)، وجمعتها (مَطَايَا) بقلب الألف حمزةً لأنّها مئة زائدة في المفرد، وقعت بعد ألف (مُطَايَا)، ثم قُلِّبت كسره لهمزة فتحة بحذفها، ثم قُلِّبت الياء ألفاً؛ بحركتها وانفتاح ما قبلها فصار (مَطَايَا)، فقلبت الهمزة ياءً؛ لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فأصبح (مَطَايَا)^٦ ويقتضي الاحتجاج المتقدّم أن يكون قلب الهمزة ياءً مطّرداً في جمع م كى

(١) جميعها مُتَمَّةٌ لإعلال (فامر)

(٢) انظر: توضيح المأخذ ١٨/٢ وما بعده

(٣) انظر: المصدر ٦٣/٢

(٤) لفظي من (مُطَوَّات)، وأصله (مُطَوَّات) على (فعل)، ثم قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء الأولى في الثانية، وهو جمع مطّية

(٥) العُدَايَا: مصطلح الشيعية ويقال للأنداء عُدَايَا لِشَيْكِهِ، وهو -أيضاً- اسم كوكب الدُّب، انظر: البيان ص ٥١

(٦) انظر: المصدر ٨٢/٢

(٧) انظر: الكتاب ٤٧٣/٢ ٤٧٤، وشرح السيرافي ٢١٧/٤

على وزن مُعَدِّرٍ، مَثَّ لَامُه همزة، أو و، أو ياء نحو (جَيَاءٌ) من حاء،
واقْصَاءٌ من اقصى.

الاعتراض ومناقشته:

علّق شارني كما ذكر لسيري على قول سيبويه في جمع (مُطَاوٍ، مطايا)،
مذكر أنّه لا يجوز غير الهمزة؛ لأنّ الهمزة موجودة في المفرد، ولبسب عارضة في
لجمع، فهي كهجرة (جايه)، فلا بدّ أن يكون جمعها (مطائني) كما أنّ جمع
(جائه) (جرّاء) بتصحيح الهمزة^(١١)

وم ينص لدارني في تصحيحه على جمع (مُطَاوٍ)، غير أنّه تحدث عن جمع ما
شبهه، فجمع قلب همزته ياء؛ لعلّة التي تعلّمت، يد يقول (ولو كسّرت (جَيَاءٌ)،
(وَأَسَوَاءٌ) لعلّت (جَيَاءٌ) و(أَسَوَاءٌ)، فلم تُغيّر الهمزة؛ لأنّها التي كانت في الواحد، كما
لم تُغيّر جمع (معلّة) من (جئت) حين قلبت (جَوَاءٌ)؛ إذ كانت همزتها الهمزة لني
كانت في الواحد^(١٢).

وقد شرح ابن جني هذا انصنّ، ولم يذكر له خلافاً^(١٣).

ويظهر ممّا تقدّم أنّ ممثلاً لحلاف بين سيبويه، ودارني هو أنّ لأوّل ياردة همزة
(مُعَدِّر)، إلى صيها بعد حذف ياء ابد انشأه للجمع، أمّ الثاني فيصير (جرّاء)
وقد انتصر لسيري في سيبويه، وفرّق بين همزة (مُطَاوٍ)، وهمزة (جايه) ونحوها
بما ذكره سيبويه^(١٤)، وهو فرقٌ لطيفٌ، لا يدحضه إلاّ مثلُ سيبويه رحمه الله

(١١) جميعها معلّة بعلال (قاضي)

(١٢) انظر شرح السيراني ١٦٧/٤، وقد نقله الأعلام، ولم يُشر إلى السيراني، انظر: الكت ٩٤٢/٧، وانظر

شرح الرصافي ٨٧/٤.

(١٣) انظر التصريف ٨٢/٢

(١٤) انظر انصاف ٨٢/٢-٨٣

(١٥) انظر شرح السيراني ١٦٧/٤، وقد نقله الأعلام كلام السيراني، ولم يُشر إليه، انظر: الك

٩٤٣-٩٤٢/٢

المسألة (١٢٨)

الجبطل والإعلال:

بناء (قَطْلان) من (قَوَيْت)

أجاز سيبويه في بناء (فُعْلان) من (قَوَيْت، وَجَهْنُ)؛
أحدعما: أن يقال: (قَوَّان) يَدْعِمُ الوائين.
والآخر: أن يقال: (مَوَّان) على لغة مَنْ م يُدْعِمُ السائين في (حَوِي)

المعترض وعناقشته:

وامتن أكثر لسحبس سيبويه على حواز لوجه الأول، فَمَا الوجه الثاني، فقد
عَنَّهُ المرد كما جاء في (الانتصار)، و(شرح السير)، وذهب إلى أَنَّ الصَّواب كسرُ
الواو الأولى، وقبْلُ انشائية مَاءً، فقال: (قَوَّيان)؛^{١١}

وحجَّةُ كبره - كما جاءت في (مسائل لفظ) - تمحصر في شيئين
الأول: أَنَّ الواو الأولى في (قَوِي) كُسِرَتْ، وَقُبِلَتْ الثانية ياءً، فيُحَسِّنُ عنه
(قَوَّيان)، ولم يذكر السيراقي هذه الحجة.

والثاني: أَنَّ قلب الواو ياءً مذهبُ الجرميِّ، وجميعُ شُعوبيِّين^{١٢}
وَيُلْحِظُ أَنَّ المرد لم يكن أوَّلَ من ذهبَ هذا المذهب، فقد سبقه إلى ذلك
شُعْبَةُ الحرميِّ.

ونسبُ بضميرِ هذا الاعتراضِ إلى المازنيِّ، وفي ذلك نظرٌ، لأنَّ أن عثمان في
(التصريف) قَتَمَى أثر سيبويه، حيث يقول: «وتقولون في (فُعْلان) من (قَوَيْت)
(مَوَّان)، وإن شئت أدعيت، وأسكنت الواوَ لأوَّلَ»^{١٣}

(١١) انظر الكتاب ٤/٩٤

(١٢) انظر الانتصار ص ٣٢٩، وشرح السيرافي ٢٨٣ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد تقدم عن الآخر
لأعلم، ولم يُشر إلى السيراقي، انظر: البكت ١٢٢٧/٢

(١٣) انظر الانتصار ص ٣٢٩

(١٤) انظر مصدرا ٩٢٢/٢

(١٥) انظر التصريف ٢٨٢/٢

ويتحصّل من هذا أنّ الإجماع لدى حتجّ به لمبرّد معروّف.
ومثّل أحد بقول الجرسي، والمبرد السيراميّ^١ واضّمرى^٢، ورضي^٣، واحتج
لسيرامي بحججه من كلام سمويه نفسه، حيث يقول: «ومثّل يؤيّد قولهم ما قدّمه
سيمويه: إذ بيت (فعلوه من (عروت)؛ فمت، (عروية، استقللاً لـ(عروية، مما
كانت في (عروية) لا تشتت؛ وجب ألاّ تشتت في اقووان)»^٤
وقد نقل الصيّمي هذا لنصّ -بتصرف- ولم يُشر إلى السيراميّ^٥
وي مقابل هؤلاء تنصر ابن ولّاه لسيويه، فردّ عترض المبرد مقرّراً ما يأتي.
أولاً: أنّ اصحاح لمرد بـ(علال الود في (قوي) و: لأنّ لوام في الفعل المذكور
طرف، مثا في قووان؛ فليست طرفاً
ثمناً: أنّ لوام في (قووان) تصح، كما صحت في (شزوان)،
والدورس، والووي)
ثالثاً: أنّ اجتماع لوريس، والاولى مهم مصمومه غير مُستكر، كما
يُستكر اجتماع بدين مع كسر الأولى في (خبي)^٦
واجتهد بن جسي في اختيار مذهب وسط، فرأى أنّ إعدام لواوين هو الوجه؛
لأنه يدفع ثقل اجتماع اللوريس مع ضمّ حدهما بـ(قووان، ولتدس (غلا،
بـ(أعلانا لو قيل: (قووان)^٧؛
وما حذره هو اختيار أكثر نحويين، ولكنّ موضع النزاع لقه من لم ندعم.

(١) انظر شرح السيراميّ ١٢٨٣ (مصورة جامعة الملك سعود).

(٢) انظر التبصرة ٩٧٢/٢

(٣) انظر شرح انشائية ١٩٤/٣

(٤) انظر الكتاب ٤١٤/٤، وقد نقل السيراميّ كلام سيويه بتصرف

(٥) شرح السيراميّ ١٢٨٣ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقل الأعمى كلام السيراميّ ولم يُشر إليه غير

المكت ١٣٢٧/٢

(٦) انظر التبصرة ٩٢٤/٢

(٧) انظر الانتصار ص ٣٢٩ - ٣٣

(٨) انظر المصنف ٢٨٢/٢

ولم يَ عَمَدِيْ نُّ فَوْنِ سِيَّوِيَهْ أَقْوَى؛ لِأَنَّ رِيَّابَ هَذِهِ سَفْهَهْ إِذَا لَمْ يَمُوتُوا بِهَاءٍ فِي
 (خَبِي) مَعَ تَهْ طَرَفْ، وَالطَّرْفُ أَقْرَبُ لِلتَّغْيِيرِ، فَهِيَ الْقِيَاسُ أَنْ يَنْفُو مَوْرِسٌ فِي
 (فَوْرَان)؛ لِيَعْدَمَا عَنِ الطَّرَفِ، وَلِأَنَّهَا لَمَّا بَاتَقَلَّ مِنَ الْيَمِينِ.
 هَذَا، وَتَقَلَّ لِمَسْرَافِي عَنِ أَسِي إِسْحَاقَ الرَّجَاحِ مَعَ بَاءٍ (فَعْلَان) مِنَ الْهَوَيْتِ؛
 لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْبَنَةِ اسْمٌ وَلَا فَعْلٌ عَلَى (أَعْل) مَعَ عَيْنِهِ، وَلِأَنَّهُ رَاوٍ
 سَتَقَالًا لِلرَّوَاوِ مَعَ انْضَمَّةٍ فِي هَذَا الْبَنَاءِ^(١)

(١) انظر شرح السيرافي ١٢٨٢ (مصرورة جامعة الملك سعود)، وقد نقده الأهمم في السكت ١٢٤٧/٢
 ولم يُشر إلى السيرافي

المسألة (١٤٩)

الإبدال والإعلال

تصحيح عين (ضياور) حملاً على صحة عين مفردة

ذكر سيبويه أنَّ بعين في الجمع -إد- كانت حرف علة- نحوي متحراها في المفرد، فإنَّ أُعْلِتْ في الواحد؛ قُبِيتْ همزة في الجمع، نحو (سيِّداً، وُسيَّاتداً)، وإنَّ صَحَّتْ في الواحد؛ صَحَّتْ في الجمع، واستشهد بتصحيح بعين لعين في (ضياور) وهي امروء؛ لأنَّهم لم تُعَلَّ في المفرد وهو (ضَيَّور)؛^١ وكان القياس يقتضي أنْ يُثَلَّب في المفرد ياء؛ ذلك أنَّ الورد اجتمعت مع الياء، ولأول مهما ساكن؛ فُلِيتْ ياء.^٢

الاعتراض ومناقشته:

ذكر لسري أنَّ المفرد لزم سيبويه لما قصده في هذا الموضع؛ منْ قَبْلِ به ذكر في موضع آخر أنَّ ترك دعاء ليايين في قول العرب، (ببب أَلَيْه، شَدُّ)، ثم قال في لجمع (بنات آلايه) بإدغام^٣، فجاء به على القياس، ولم يحمله على المفرد. ومقتضى هذا -كما يرى المفرد- أنَّ يُثَلَّب عين (ضياور) همزة، ولا يحمله على (ضَيَّور) الشاهد كما لم يحملْ (آلايه) على (أَلَيْه)^٤.

(١) ضَيَّور، جمع (ضَيَّور)، وهو السَّيِّد المذكور، انظر: اللسان (أحرد).

(٢) انظر الكتاب ٣٦٩/٤، ومثى عُلِّل بهذه العلة المازني، والفارسي، انظر لمصنف ٥٦٧/٧، واللمعة ص ٥٩٣.

(٣) انظر لمصنف ٤٦٧/٢.

(٤) بنات أَلَيْه، يقال: هي عروء في القلب تكون منها الرُّمَّة بكسر الهمزة.

(٥) انظر الكتاب ٤٣/٤.

(٦) انظر: المصدر السابق ٤٣٠/٣-٤٣١.

٧. انظر شرح السيراني ٦٢٧٤ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقل الأعمى نص السيراني بتصريف قليل، ولم يُشر إليه انظر: الكت ١٢٠٤-١٢٠٥، ولم يجد الاعتراض فيما وقعت عليه من كتب المفرد. وانظر حديثه عن (ضَيَّور) في المقتضب ٣٧٧/٦.

وقد تعقّب السيرافي المبرّد، فردّه اعتراضه قائلاً: «والحجة لسمويه أنّ العرب
 تكلمت بـ (نات التّيه) ولم تكلم بالجمع منه، فإذا جمعناه بحرف؛ جمعناه على القيس،
 ومّا (صنّون) فإنّ العرب تكلمت بواحدٍ وجسمه (صيّون)، واطيّون)، حكى
 ذلك أبو زيد وغيره من أهل اللغة، فكان الجمعُ والواحدُ شداً عن القيس»^{١١}
 وأضيف إلى ما ذكره السيرافي أنّ سيّويه لم يقع في تناقض حتى لو لم يُسمع
 (صيّاون) لأنّه مرّ على أنّ الجمع يحمل على مفرد في لصحة وإعلال، ولم يدخل
 لإدغام في هذا لحكم^{١٢}.

١١) شرح السيرافي ١٢٧٤ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقل الأقدم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر

النكح ١٢٧ ١٢ ٥

١٢) انظر الكتاب ٣٦٩/٤

المسألة (١٣٠)

الإدغام:

إدغام الحاء في الحاء

من سيريه - وهو يذكر إدغام حروف الحلق - : «وصفًا قدمت العرب في إدغام
لهاء في الهاء قوله^{١١} :

كَانَها بَعْدَ كَلالِ أَنْجارٍ وَضَجى ' مرٌ عُنابٍ كَسرٍ
يُرِيدُونَ (ومستحده) »^{١٢}.

الاعتراض ومناقشته:

فهم لسيري من أنهن متقدم ^ن سيويه استشهد بالبيت على إدغام الهاء في
الهاء، فوضعده بالتهذيب، ولعلطه وأبطل الإدغام بثلاثة أمور -

الأول: أنه يؤدي إلى التقاء ساكنين، ليس، والهاء الأولى، وهذا لا يجوز إلا إذا
كان الساكن الأول حرف مد، ولين.

والثاني: أنه يكسر وزن البيت.

والثالث: ^ن سيويه قال: «ومث قالت العرب في إدغام الهاء في الهاء»، وهذا
محالٌ لما اُطُرد في الإدغام، وهو أن يُدغم الأول
في الثاني^{١٣}.

ولم يكس لسيري أول من نسب سيريه في هذا الموضع، فقد سبقه

١١. نُسب في بعض نسخ من الصناعة إلى زنه، انظر من صناعة ٥٨٨/١، جامع رقم (١٣)، وانظر، سير
منسوب في الكتاب ٤٥١/٤، وشرح السيري ١٢٩٥ (مصورة جامعة الملك سعود)، وشرح نرماني
١٢٩٩/٥، ب، والمختص ٦٣/١ ورسالة الصاعل والشاحج ص ١٩٦، والعصم ١٣٩/٨

١٢. حكينا رسمت في الكتاب ٤٥/٤ (أحدود)، ٤١٢/٢ (بولاق)، ورسم في شرح نرماني ٢٩٩/٥
حكى (ومسج)

١٣. الكتاب ٤/٤

١. انظر شرح السيري ١٢٩٥ (مصورة جامعة الملك سعود)، وانظر لكت ١٣٥٧/٢

الأخفش^(١١) والمبرد^(١٢)، ثم تبعهم جميعاً أبو العلاء المعري^(١٣).
وقد انتصر لسيبويه ابنُ ولَّاد، وابنُ جني، صرفاً للاختصاص، بيد أنهم
سلكوا مسلكي

المسلك الأول لابن ولَّاد، وهو أنَّ سيبويه أراد الإدغام لمعروف، وقد أوجب حد
المسلك على صاحبه امرين: تعجيل جواز التقاء الساكنين، وإبطال احتجاج
المعتريين بكسر الإدغام لوزن البيت

فأما التقاء الساكنين؛ فعَلَّ جوازه بأنَّ الإدغام لا يلزم في البيت من وجهين
أحدهما أنَّه قد يقع موقع لها، ما لا يُدغم في الحاء؛ لأنَّ لها، ليست من
الكلمة، وإنما هي ضمير.

والآخر، أنَّ هذا النظم لم يقع استعسباً من قنائه في لغته، لا على أنَّه لارم
في اللغات الأخرى^(١٤)

وأما احتجاج المعتريين بكسر الإدغام للوزن؛ فأبطله بثلاثة أمور:
الأول، أنَّ الإدغام ~~حب~~ مثل ما يزداد من حروف اللام والسين على وزن لشعر
ولثامي: ~~ن~~ العرب قد تُعَقِّفُ المشدَّة، وتُشَدُّوْهُ لِحَقْفٍ وتَمَدُّ الحركات حتى تكون
حروفاً في حشو البيت، وقوفي الشعر، وإنَّ زادت على وزن اشعر، يقول
«وقد يعقِّفون لشده وتشدُّون لحقف، ويسثون الحركات حتى تكون
حروفاً في حشو البيت، وقوافي لشعر، فلا يكون ذلك مستعسباً، وإن رُدَّ على
وزن البيت؛ ألا ترى أنَّهم قد [يعقِّفون]^(١٥) على أن يكون في:
قَدْ نَبَّكَ مِنْ ذِكْرِ حَبَشٍ وَهَبَرٍ^(١٦)

(١١) انظر شرح الرماني ١٦٩/٥، وسم النسخة ٥٨٨/١، وتعليقات الأخص بهامش الكتاب ٤٥٠/٤٤.

ولقد دخل تعليق الأخفش في متن الكتاب في شرح تيسر كتاب سيبويه ص ٢١٩

(١٢) انظر الانتصار ص ٣٣١

(١٣) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان بن داود بن المطهر بن زياد بن ربيعة بن الحارث الشَّوْمي، تولى
سنة ٥٤٩ هـ، انظر الجيه ٣١٥/١-٣١٧، وانظر رأيته في رسالة الصاهل والشاحج ص ١٩٦

(١٤) انظر الانتصار ص ٣٣١.

(١٥) في المعطوفات المعقَّفات وهو تحريف.

(١٦) هذا الشعر الأول من مقطع معلقة امرئ القيس، والشعر الثاني

يسقط القوي بين اللام والسين

فيستكوي للام في الإنشاء، ويعنفون الياء^{١١}، وهذا نقصان من حروفه، وقد يزيدون التنوين في غير موضعه كإشادهم قول بعضهم.

شئني عليّ للزّع أم سيّار^{١٢} فقد رُئيت قديماً كالثبدي^{١٣}

فيزيدون التنوين، وليس من بناء الشعر^{١٤}، وكل هذا يُشوى به على حسب ما يسهل كل واحد منهم في لحنه وكسبه هذا المصنع له مسحة، بعد أني به مستحباً^{١٥}.

والثالث: أنّ الأجزاء التي يحلو بها لعرب ربما أجروها مجرى الأسجاع، ولم يقصدوا بها إلى الشعر؛ فبدلك استجاروا لتقاء الساكنين فيها^{١٦}.

وتلحظ فيما قرّره أن ولأد أنه جعل عدم الروم الإدغام في الأحوال كلها مسوّغاً لجواز الإدغام، ولم أجد فيه وقت عليه من المصادر أنّ عدم روم الشيء علة لجوازه.

وقد سمع القيسي^{١٧} ابن ولأد في جواز الإدغام، غير أنه جعله بعيداً^{١٨} والمسلك لثاني لاس جني وهو أنّ مسويه أرد لإخفاء، وإنما ساءه إدغاماً بجوْراً، يقول بن حنّو مشعاً على لأعشر: فأما ما نُشده من قوله كتبها بعد كلال مرآجر ومشيحه مرّ عقاب كابر

فعد سببريه كلاماً نظراً في ظاهره أنه أدغم الحاء في الهاء بعد أن قرب لهما حاء، مصاد في ظاهر قوله: (ومشّج)، واستدرك أبو الحسن ذلك عليه، وقال إنّ حد لا يجوز إدغامه؛ لأنّ اللّين ساكنة، ولا تُجمع بين ساكنين، فهذا - لعنري - تغلّب بظاهر لفظه، فأث حقيقة معناه: فلم يُرِدْ معصن الإدغام، وإنما أراد الإخفاء،

== انظر شرح القصائد الشّعب من ١٥، وشرح القصائد المشهورة ٢/٦

(١) يريد الياء الناتجة عن إشباع كسر اللام وتسمى بالأعجى، انظر الروي بالتبيري من ٨ ٢

(٢) الرجز لريشة بن شكّام، انظر سوتر الأمثال على أفعال من ١٤٠، ورسالة بصال وشاحج من ٤٦٢

ورسالة المصراع من ٨ ٢، وفيها (كالثبديّ)، وفي المصدر الأول صائبة البيت.

(٣) يريد التنوين المسمى الغالي، وهو من يلاحظ الروي المثبت رثماً على حرف غير صحيح في التصحيح

انظر الروي بالتبيري من ٢١١

(٤) الانتصار من ٣٣٢

(٥) انظر المصدر السابق من ٣٣٢

(٦) انظر الكشف ٢/ ٨١

فتحور بذكر لإدعائهم، وليس ينبغي لمن قد نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يفتن بسبويه أنه ممن يوجب عليه هذا انعطاف الفاحش، حتى يخرج من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن؛ لأن هذا الشعر من مشطير لرجز، وتقطيع الجزء الذي فيه ليس، ونساء أو مستحبه، أممعة، نساء، براء عيس أممعة، فهل يبقو سبويه أن يكسر شعراً وهو من يتبرع العروض، وبحاجة لتفصيل، وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بعرفته بهذا العلم، وشتانه عليه وكيف يجوز عليه الخطأ فيما يظهر، وسبويه لمن تتساند إلى طبعه، مضافاً عن سبويه في جلاله قنوه ولعل أن الحسن أراد بذلك لتشجيع عليه، وإلا فهو كان أعرف الناس بحاله وقد تلا أنا الحسن في تعقيب ما أورده سبويه في كتابه جلة أصحاب كتابي عمر، وأبي عثمان، وأبي عباس، وغيرهم، فقلنا «مره الله بذلك، إلا في الشيء النادر القليل من قوله»^(١).

وممن فسر نص سبويه هذا التفسير من شراح الكتاب: الرماني، وأبو نصر الخطابي إذ يقول الرماني «وقد يوهم بعض الناس أن الله أدعت في نساء لقول سبويه: أو ممّا قنوه في دعاء الله في الحاء، وهذا عطف مشققة عن سبويه»^(٢) لا يثبت من أن الإدغام لا يجوز هذا أصلاً، بل امتنع صارو في الإحفاء فكأنه قال: ومث قنوه في إدغام الله مع الحاء بالإحفاء الذي يقرب من الإدغام «^(٣) ويقول أبو نصر: «ولم يرد سبويه رحمه الله- الإدغام، وإنما أراد الإحفاء، ومعنى الإدغام في قوله: أو ممّا قنوه في إدغام الله مع الحاء، الإحفاء، وكلف يريد الإدغام، والإدغام يكسر الشعر، ولا يكسر لإحفاء؟! (ومستحبه) معني برتته غير مخفي، ولو أن قنواً قال: قن في إدغام (ومستحبه) بالإحفاء؛ لأصاب لأن الإحفاء ضرب من الإدغام»^(٤).

كما أخذ به لأهلهم في (تحصيل عن الذهب)^(٥)

(١) يريد أن سبويه تلميذ الحليل مبتدع علم العروض، والقافية

(٢) سر الصناعة ٥٨٠-٥٩٠، وانظر بحسب ١٢/١

(٣) شرح الرماني ١٦٩/٥ ب

(٤) شرح هبون كتاب سبويه ص ٣١٩

(٥) انظر: تحصيل عيسى الذهب ٤١٣/٢، أم في الكتاب ١٢٥٧/٢ فقد قيل لغرض سبويه، رد

يصرح بفساده، ولم يناقشه

وقد تنبعت كلام سيبويه، فحفظت ما يأتي:

أولاً: أنه فصل الإدغام عن الإحفاء في أكثر من موضع، ومنها قوله: «... ولكلّ إن شئت قلت. (قرّاد). فأخفت، كقادر (متعقّب)، يُحقى. ولا يكون في هذا إدغام...»^١

ومنها قوله: «ومثّ يحري مجرى لمقصص قولك: (اقتنوا، واقتنوا) ... شتاً أظهرت، ويشت، ور شت أخفيت، وكاست بره على حالها، كما تعمل بالتحصيل في قولك: (اسم موسى ... لا تُنعم)»^٢

ومنها قوله: «رجار في قاف اقتنوا، الوجه: ولم يكن بمرله (عصر)، و(مر)، يلزمه شيء واحد؛ لأنه يجوز في الكلام فيه: الإظهار، والإحفاء، والإدغام»^٣

ثانياً: أنه نص على أن لأصل في إدغام لا يُدغم الحرف الأول في الثاني، ونقص مخالفة هذا الأصل عن العرب، إذ يقول: «ومن ذلك قولهم في (مشرّد): (مُشرّد)؛ لأنهم متعارفون مهموسون، والبيان حسن. والقدس (مُشرّد)؛ لأن أصل إدغام أن يُدغم الأول في الآخر»^٤

ويتش من هذا بطلان احتجاج السيرافي لمنع الإدغام في لبيت بأن الثاني لا يُدغم في الأول.

ثالثاً: أنه مع إدغام إذا كان قبل لحرف المدغم حرف ساكن غير مدّ، أو لين، وأجز الإحفاء، حيث يقول: «ورداً كل قبل لحرف لمحرك الذي بعده حرف مثله سواء حرف ساكن؛ لم يحز أن يُسكن، ولكناك إن شئت أخفيت. وكان يزعمه متحركاً»^٥

(١) قرّاد: جمع (قرّاد)، وهو ما يرتفع من الأرض، انظر اللسان (قرو).

(٢) الكتاب ٤٣٦/٤

(٣) المصدر السابق ٤٤٣/٤

(٤) أي جاز فيه (قتنوا)، واقتنوا.

(٥) المصدر السابق ٤٤٣/٤

(٦) المصدر السابق ٤٦٧/٤

(٧) المصدر السابق ٤٣٨/٤

ربما ^{١١}نه منع الإعدام إذ كان يكسر وزن الشعر، وأجار الإحد، حيث يقول
بعد النص لمابق-: «ومثا يملك على أنه يُخفى، ويكون بومة المتحرك
قول لشاعر^{١٢}».

وإني بما قد كلفني عشريني من لدب عن أعراجه لحقيق
وقال عيلان بن خريث :

وامتأخ مبي خسات الهجم شأو مدل سيق النهام^{١٣}
وقال أيضاً^{١٤}

وعبر نفع مثل يهيم

فلو أسكن في هذه الأشياء : لا تكسر الشعر ، ولكننا

(١) هو عيلان بن خريث، كما في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٤٤١/٢، ولم يُعر البيت إلى قائله في الكتاب ٤٢٨/٤

(٢) لم أتفق له على ترجمة

(٣) نسب البيت إلى عيلان في: الكتاب ٤٣٩/٤، وشرح الرماني ١١٦٣/٥ وتحصيل عيسى الذهب ٤٨٢/٤

ونُسب إلى صفير بن حكيم بن معة في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٤٤٠/٢
وامتأخ مبي، أخذ مبي، وخبثات: جمع خبطة ونهاجم العالبد والشكر الشيق، والمثل، للنبي لا
غرف عيبه، والنهام: جمع لهموم، وهو الفرير في التحري، والأصل الهاميم، ولكن حدثت الياء
للضرورة

انظر: شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٤٤١/٢، واللسان (مصح)، (احدب)، (اهم)،
وشاى، (أدب)،

ومراد الزاجر أن شأو دوسه ودلاله في الجري حمله على إثارة باليس. انظر: تحصيل عيسى الذهب
٤٨٢/٤

(٤) هو عيلان بن خريث، كما في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٤٣٩/٢، وتحصيل عيسى الذهب
٤٨٢/٤ ونسب البيت في المصدر الأول - أيضاً - إلى صفير بن حكيم بن معة

والشعج الشافي والمثل جمع مائه، ومائ، وهو مشعب ويهيم، جمع يحمود، وهو الأنوة
والأصل (يهاميم)، ولكن الزاجر حذف اضطراراً، وغيره معطوفة على (غير)، في قوله مثلاً:

م يبق منها غير نزي حاسم

فهر نصف اضلالاً، انظر: شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٤٣٩/٤ - ٤٤١

سمعتهم يحفرون»^١

حامساً: أنه يُطْلَقُ عَلَى الإِدْعَامِ إِذَا اقْتَرَنَ بِالْإِحْقَاءِ أَحْيَاناً- مصطلح (الإسكان)، ومن ذلك قوله: «وإذا كان قبل لحرف المتحرك اسمي بعده حرفٌ مثله سواء حرفٌ ساكنٌ؛ لم يجرْ أَنْ يُسَكَّرَ، ولكنَّكَ إِنَّ شئتَ أَحْيَيْتَ...»^٢

وقوله: «فلو أسكّر في هذه الأشياء؛ لانكسر لشعره، ولكن سمعتهم يحفرون»^٣

وقوله «وإن شئتَ حطيت في الثوب بكراً، وكان يرثه متحركاً، وإن سكّنت جراً»^٤

وقوله: «وإذا قلت: (مررت برمي يزيّد وعدوّ وسداً، وإن شئتَ: أحيت وإن شئتَ: يئست*)، ولا تُسَكَّن...»^٥

وقوله: «والحروفُ المتقاربةُ محارِجُها، إذا أَدْعِمْتَ، فإنَّ حالها حالُ الحرفين اللذين هما سواء في حُسْنِ الإِدْعَامِ، وفيما يَزِدُّانِ لبيانِ فيه حسناً، وفيما لا يجوزُ فيه إلا الإحْقَاءُ وحده، وفيما يجوزُ فيه الإحْقَاءُ، والإِسْكَانُ»^٦

سادساً: أنه أطلق الحديث عن حروف الإِدْعَامِ بَعْدَ، والإِحْقَاءِ، بِذِكرِهِ «وليس حرف من الحروف التي تكون لكون معها من الخيشيم يُدْعَمُ في الثوب؛ لأنَّ لثوب لم تدعَمَ فيهِ حتى يكون صوتُها من نعم، وتَقَلَّبَ حرفاً بمنزلة الذي بعدها، وإنما هي معبوءٌ حرفٌ باثراً، مخرِجُهُ من الخيشيم، فلا يُدْفَعُ فِيهَا، كما لا تدعَمُ هي فيهِ...» وأما للام؛ فقد تلغى فيها،

(١) الكتاب ٤/٤٣٨ ٤٣٩

(٢) المصدر السابق ٤/٤٣٨

(٣) المصدر السابق ٤/٤٣٩

(٤) المصدر السابق ٤/٤٤١

(٥) يريد ظهور

(٦) الكتاب ٤/٤٤٢

(٧) المصدر السابق ٤/٤٤٥

وذلك قولته (هـرى) ١١.

سابعاً، أنه علَّل جواز إدغام العين في الحاء، وحاء في العين بحذف السون
صعها، حيث يقوله «وقد جاز الإدغام فيها؛ لأنه المخرج الثالث، وهو
أدنى لمخرج من مخارج الحلق إلى اللسان؛ ألا ترى أنه يقول بعض
العرب: (مُحَل)، (مُحَل)، (مُحَل)، فيحذف السون، كما يحذفها مع حروف
اللسان، والهم» ١٢.

كما علَّل إخفاء النون الساكنة مع حروف الإخفاء بأن أصل الإدغام
لحروف الهم، حيث يقول: «وتكون النون مع سائر حروف لقم حرفاً حقيقاً،
مخرجاً من الحياتيم؛ وذلك أنها من حروف الهم، وأصل الإدغام
لحروف لقم...» ١٣.

وحمل -أيضاً- امتناع الإخفاء عن امتناع الإدغام، وجواز الإخفاء على
جواز الإدغام، فقالة «ويكون [أي: لنون الساكنة] مع الهمة، والهاء،
والعين، والحاء، والفاء، والظاء، ستة، موضعها من الهم؛ وذلك أن هذه
الحروف الستة تباعدت عن مخرج السون، وليست من قبيلها، ثم تُحذف
هاهنا، كما لم تُدغم في هذا الموضع، وكما أن حروف اللسان لا تُدغم في
حروف الحلق، وبما أُضيف لنون في حروف الهم، كما أُدغمت في اللام
واخوتها» ١٤.

ثامناً وجدت نصاً قد يُفهم منه أن مبيويه يجعل الإحفاء ضرباً من الإدغام.
والنصر هو قوله: «وعلم أن جميع ما أذهمته، وهو ساكن، يجوزُ له فيه
الإدغام، إذا كان متحركاً كما تفعل ذلك في استغثت، وحاله فيما يحسن،
ويقبح فيه الإدغام، وما يكون فيه أحسن، وما يكون حقيقاً وهو يرتبه

(١١) الكتاب ٥٦٤.

(١٢) مصدر السابق ٤٥١/٤.

(١٣) مصدر السابق ٤٥٤/١.

(١٤) مصدر السابق.

متحركاً قبل أن يُحَقِّق كحال المثليين^(١).

ويتحصّل من هذه الملحوظات -عند الأولى، والثانية- أن لتفسير الرمانى، وسجّى، وأبى نصر وجهاً قوياً.

وعلى أيّ حال، فإنّ النقد لا يلزم سيبويه، وإنّ أوجه لإدعاء المعروف؛ لأنّه نقل ذلك عن العرب، فالمندغم -إذن- فاضلٌ لمرج، ورويته.
على أنّ أبا هي الفارسي كان يُنسبُ قول لمرحز^(٢)
حاطب زامّها أنّ شذّها
بالجمع بين ساكبين في (وامّها)^(٣)

(١) الكتاب ٤/٤٦٦

(٢) انظر: رسالة الصاحل وشاحج ص ١٩٧، وبها مشه مصادر أخرى، ويروى أيضاً: (رامّها)

انظر المصنف ٢٨١/١ وذكر الممرّي أنها رواية الجديدة

(٣) انظر: رمانه ناصح وشاحج ص ١٩٧

المسألة (١٣١٠)

الإدغام:

علة امتناع إدغام حروف الضمير
والضاد في غيرهنَّ

مع سيويه أن تُدغم حروف الضمير: (الصاد، والسين، والزي، في: الطاء، والذال، والتاء، ولطاء، والبدال، ولثاء)، وعن ذلك بأنَّ الضمير اكتسب منك لحروف وضوحاً في لسمع، فلا يصحُّ أن يُدغمه الإدغام^(١)
كما مع -أنصاً- إدغام لصاد في حروف الضمير. لأنَّ الصاد حرفٌ مستطيلٌ -أي: استطال عن لسم عند النطق به حتى أنصل بمخرج اللام^(٢) -فلو أُدغم سبب استغنائه، والإدغام لا يبيح الحروف، ولا يُقصها^(٣).

الاعتراض ومناقشته:

بعد أن انتهى أبو سعيد السيرافي من شرح (الكتاب) عقد باباً لأمم ذكره الكوفيين من الإدغام، ومثلاً ج، فيه أنَّ أمم العباس ثعلباً لما حكى رأي سيويه لعدم اعتراضه، فقال: «قد أَدغم النون -وهي مضمومة- في اللام، مع الفرق بين المضمومة وبين المستطيلة، واتى فيها صغيراً»^(٤).
يريد ثعلب، أن سيويه مع إدغام حروف الضمير، والصاد؛ ثلثاً تذهب صفتها بصير ولا استطالة، واجهز أن تُدغم لسون في للام، مع أن الإدغام يسلبها صفة

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٦٤، وأخذ هذه العلة أبو علي الفارسي في الحجة ١٦٦/١، وابن عسِّي في: نصف ٢/٣٢٨، والمجيب ١/٢٠١.

(٢) هذا تعريف ابن الجوزي للاستطالة، انظر: التمهيد في علم التجويد ص ٩٦.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٤٦٦، وبعبارة (الإدغام لا يبيح الحروف. ولا ينقصها) أحدثها مرة المجيب ١/٣٤٦، وهي تتفق مع مفهوم كلام سيويه.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١٣٠٢ (مصورة جامعة الملك سعود)، وما ذكره الكوفيين من الإدغام ص ٦٤-٦٥، ولم أجد هذا الاعتراض فيما بين يدي من كتب ثعلب.

الْعَمَّة، فما للفرق بين لَعْنَةٍ من جهة، والصغير والاستطالة من جهة أخرى؟
وقد حذر لسيرامي في ذلك عادة شعب، فحمل كلامه على ثلاثة احتمالات:
الاحتمال الأول: أنه يمنع إدغام النون في غيرها، كما أنَّ حروف تصغير والصاد
لا يُلْتَمَسُ في غيرها.

وقد وُثِّقَ هذا قبلاً: «فَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ النُّونَ لَا تُدْغَمُ فِي غَيْرِهَا؛ فَذَلِكَ
مُخْتَلَفٌ لِلذَّهَبِ، وَمِنْهُمْ أَصْحَابُهُ^(١)، وَالْقُرَّاءُ فِي إِدْغَامِ النُّونِ فِي حَمِصَةٍ
أَحْرَفٍ قَدْ ذَكَرْنَاهُمْ، يَحْتَمِلُونَ (أَوَّيْرَمَلْ)، وَمِنْهُمْ الْعَرَبُ هُوَ الْحَمِصَةُ فِي ذَلِكَ،
وَحَسْبُ مَعْطَى الْعَرَبِ بِتَحْطُّثِهِ إِيَّاهُ^(٢)».

والاحتمال الثاني: أنه يرى إدغام حروف التصغير، والصاد في غيرها.
وقد أبطل هذا لراي قبلاً: «وَأِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ تُدْغَمُ حُرُوفُ التَّصْغِيرِ فِي
غَيْرِهَا^(٣)؛ فَيُسَمِّي أَنْ يَقُولَ فِي (اصْطَعْطَ) -وهو (اقْتَعْطَ) من (الطَّعْطُودِ)-
(طَّعَّطَ)، وَيَقُولَ فِي (اصْطَبَّرَ): (طَبَّرَ)، وَالَّذِي قَالَتْهُ لِعَرَبٍ إِذَا أَتَوْا
الإِدْغَامَ: (اصْطَعْطَ) وَ(اصْطَبَّرَ)، وَقَدْ حَكَى الْفَرَّاءُ (عَلَيْكَ بِأَبْوَالِ الْإِسْلِ
فَاصْطَعْطُهَا)^(٤)، وَفِي ثَرْنٍ (وَلَا يُجْنَحُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْغَا سَهْمَا صَلْحًا)^(٥).
وهو إدغام من (يَصْطَلِحَا)، وَمِنْ ثَمَّ أَحَدُ: (يَطْلَحُ)، وَلَا (فَاطْطَعْطُهَا)^(٦)»
والاحتمال الثالث: وهو لصحيح عندي أن يكون طالباً للفرق بين صفة العنة
وصفتي الاستطالة والتصغير.

(١) انظر: شرح السيرامي ٢٠٢ أ ب (مصورة جامعة الملك سعود)، وما ذكره الكوفيون من الإدغام من ٦٥

(٢) سهم الكسائي الذي أدهم النون الساكنة في اللام والراء بغير عنة كقولي القرء السبعة.

انظر: التيسير من ٤٥

(٣) شرح السيرامي ٢ أ ب (مصورة جامعة الملك سعود)، وما ذكره الكوفيون من الإدغام من ٦٥

(٤) ثو قال: «... أَنَّ تَدْغَمَ حُرُوفُ التَّصْغِيرِ، وَالْإِطَاءُ فِي غَيْرِهَا» كَانَ أَحْسَنَ

(٥) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢١٦/١، حيث يقول الفرَّاء: «وَسَمِعْتُ بَعْضَ بَنِي عُكَيْلٍ يَقُولُ: (عَلَيْكَ بِأَبْوَالِ
الْقَبْ، فَاصْطَعْطُهَا، بِأَنَّهَا شَفَاؤٌ لِلطَّلْحِ)»

(٦) من الآية (١٢٨) من سورة النساء، يحدد الفرَّاءُ تعاصم النجدي

نظر مختصر لمر جالود من ٣٦، والمختضب ٢٠١/١

(٧) شرح السيرامي ٢٠٢ ب (مصورة جامعة الملك سعود)، وما ذكره الكوفيون من الإدغام من ٦٥-٦٦

وقد أجاب اسيراني عن هذا مبتدئاً بذكر ثلاث حالات للتشديد:
 الحالة الأولى: أن يقع بعدها أحد حروف الإحدا، وهذه أضعف حالاتها لأنها
 تخرج صوتاً ضعيفاً من الخيشوم.
 والحالة الثانية: أن يأتي بعدها وهي ساكنة - أحد حروف الإظهار، أو يُوقف
 عليها، أو تحرك، أو تُدغم في مثلها، وهذه أقوى من السابقة؛ لأنها تبدأ
 صوتاً طعيفاً من الخيشوم، وتنتهي حرفاً واضحاً من الشف.
 والحالة الثالثة: أن تُدغم في اللام أو الراء، وهذه أقوى حالاتها لعروجها
 صوتاً متكاملاً واضحاً من أول وحدة.
 وانتهى السيري إلى أن ما سبق يقتضي أن لسوء لما كُلبت نعتة بعد إدغامها
 في اللام، أو الراء؛ صارت إلى ما هو أقوى من الذي سُسِّتَه، بخلاف حروف لصفر،
 ولصاد، فبهنَّ لو أُدغم في غيرهنَّ لصرنَّ إلى ما هو أضعف ممَّا كُرِّ عليه
 وبسببها، من إدغام النون في اللام، والراء لا خلاف فيه كما لم يُحتج في
 مسامع إدغام لصاد في غيرهما، ممَّا حروف انصغير فلا أعرف أحداً دعمهنَّ في
 غيرهنَّ إلا أَيْتاً^(١)، وأب عمرو من العللاء فبأنهما أضعف لستين في لشرين في
 قوته تعالى: ﴿وَأَشْتَعِلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾^(٢).

- (١) انظر شرح السيري ٣٠٢ (مصورة جامعة الملك سعود)، وما ذكره الكوكبيري من الإدغام من ٦٦
 ٣. هو أَيْتُ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، أبو الحار
 الأنصاري، المكي كَتَبَتْهُ، قال عنه ابن الجوزي: «سَيِّئُ الْقُرْآنِ بِالْإِسْتِحْقَاقِ وَأَقْرَأُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى
 الْإِطْلَاقِ، قَرَأَ عَلَى السَّيِّئِ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ السَّيِّئُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ لِمُرْشَدٍ وَالتَّحْبِيبِ»
 اختلف في سنة وفاته، انظر: عنه النهاية ٣٦٦-٣٧٠.
 (٢) من الآية (٤٤) من سورة مريم، وانظر الفراء في مختصر من حاله من ٨٦ وسيهر من ٢٤
 وتعبير السيري من ٤٤، ولارتشال ٣٢٧/١.

القِسْمُ الثَّانِي

«الدراسة»

الفصل الأول

أسباب الاعتراضات

لعل أهمّ الأسئلة التي تتحرك في صدر القارئ، ويكادُ دمه في طلب جوابها
السؤال عن دواعي هذه الاعتراضات،
وحقُّ به لتساؤل ذلك لأنَّ سببها صام الحويص، فالاعتراض له قد يرى
عرياً؛ ولأنَّ معرفة الأسباب تُعطي صورةً أولى بقوة الاعتراضات أو ضعفها
وبعد نظرت ترى في الاعتراضات، ووقفت متأنيّة عندها خرجت بأنَّ أسبابها
ما يأتي:

السبب الأول: الاختلاف في المنهج
والسبب الثاني: الوقوف على أدلة لم يقع عليها سببها،
والسبب الثالث: الاضطراب في فهم كلام سببها
والسبب الرابع: وقوع انعطاف في نسخ (الكتاب)،
والسبب الخامس: الزعة المذهبية
والسبب السادس: حتمية الجبه المنطوق إليها.
والسبب السابع: الاختلاف في قاعدة عامة تدخل فيها مسألة الاعتراض
والسبب الثامن: الاحتلاف في فهم معنى الشاهد.
والسبب التاسع: الاختلاف في بعض أحكام الضرورة الشرعية.
والسبب العاشر: تعدّد رويا الشواهد
والسبب الحادي عشر: التعصّب على سببها،
هذه الأسباب محتملة، وتفصيلها فيما يلي:

السبب الأول: الاختلاف في المنهج

لكل عالمٍ منهج يسير عليه في حلال أكثر أحكامه الشرعية، وقد يكون
منفرداً ببعض ملامح ذلك المنهج، وقد يكون مقتباً أثر شيوخه، أو غيرهم
وتمسك التحوّل بأسس منهجه يفرض عليه رة ما حالها من آراء؛ إذ هو
يلقاها بالقول؛ لا تنقص قوله

ويظهر هذا الباعى عند المعارضين لسببها في الأمور الآتية:

١ - من لحظته عند سببها أنه إذا وجد أدلة سماعة كثيرة نُحرج شئاً من
قاعدة عامة؛ أخرجه منها معتدلاً بشك لا أدلة؛ ولذا أجاز جمع (اب،

وانح اجمع مدكر سائلاً، وإن لم يكون عليي عاقبين ولا صفتين مُشتَقَّين
وهذا الحكم لم يرهه الجرمي، فذهب إلى أن تلك لأدلة ضرورة شعرية،
ولم يصرح (أباً، وأخاً) من قاعدة لعدم اتشي ذكرها
الشعور، وهي: لا يُجمع جمع مدكر سائلاً إلا أعلام العقلاء،
وصدته المشتقة

٢ - من الأصول الثابتة عند سيبويه القياس على الدليل الواحد إذا لم يرد في
بابه سواء؛ ولنا حكم بوجوب حذف وو (فَعُولًا) في النسب؛ لأنه لم يرد عن
العرب في هذه المسألة سوى قولهم: (شَتْنِي) في السب إلى (شَوْنَة)،
وقد حذفه في ذلك الأصل لمجرد، وحكم بشذوذ الدليل إذا كان مخالفاً
القياس الذي يرتضيه^(١).

وقد نقل السيوطي أن لشعوبين مجموعين على القياس على لمسموع يترد
لدي لم يرد في بابه غيره، إذ يقول: «المسموع لمرء هل يُقْبَلُ، ويُحْتَجُّ به؟
له أحوالٌ لخصتها من متفرقات كلام ابن جني في (الخصائص)^(٢)، أحدها
أن يكون فرداً، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطلاق
العرب على أنطق به، فهذا يقبل ويُحتج به، ويقاس عليه جمداً كب
ميس على قولهم في (شَوْنَة): (شَتْنِي)، مع أنه لم يُسمع غيره؛ لأنه
لم يُسمع ما يُخالفه، وقد أطبقوا على أنطق به ...»^(٣)

ومر ص يتبين أن المبرد رحمه الله - صاحب ما أجمع عليه الشعوبين.
٣ من التبت البررة في نحو المبرد عدم الاعتماد بالروايات، وبحكايات
المحبة للقياس^(٤)

وقد دعاه ذلك إلى رد بعض روايات سيبويه وحكاياته التي عراها
إلى العرب.

(١) انظر مسأله ذات الرقم ٥١

(٢) انظر مسأله ذات الرقم ٦٩

(٣) انظر خصائص ١١٥/١-١١٦

(٤) لا تراجم ص ٣-١-٤

(٥) انظر مقدمة للنصب ص ١١٧-١١٨، وأبو القياس لم يرد وأثره في علوم العربية ص ٧-٧٣

وبيان الحكبات التي ردها فما يلي:

أ - القياسُ عند جمهور المحققين صرفُ (عشيته)، وحكى مسيوه أن بعض العرب تركوا صرفها.

ولم يرش المبرد تركَ الصَّرف، فرة الحكاية قائلاً: «ليس هذا بشيءٍ واعشيته» نكرة على كل حال^١.

ب - مقتضى القياس ألا تمال بك باب، و مال، في حانه لرفع؛ لأنَّ صبه واو، وليس ياء، ولأنَّ الكلمتين ليس فيهما كسرة تنهض للإعالة وتقل سميويه عن قوم من العرب أنهم حالفوا الكثير انطرد، فأمالوه في حال الرفع.

وقد ردَّ ما نقله أبو العباس المبرِّد؛ لمحاته ما يوجه القياس لـ «حوي»^٢
ج - كثير طرد تأنيث لعل لتخص بدعنه بظاهر لحقيقي لتأنيث، إذ لم يكن لفاعل جمع تكسير، أو اسم جمع، أو اسم جنس.
وعزا سميويه إلى بعض العرب ترك تأنيث؛ اكتفاء بظهور المؤنث
فأنكر عليه ذلك المبرِّد قائلاً: «وهذا خطأ لم يوجد في قرآن، ولا كلام فصيح، ولا شعر...»^٣.

وستأتي أمثلة ردَّ الرواية في لفصل ثالث عند الحديث عن الاعتراض لتدليل التقى

د - مث لحفظه بعد قرائتي (كتاب) أن سميويه في بعض الموضع لا يعتد برسم المصحف، ومن ذلك حكمه بأن حذف انباء من الاسم المقوص المحلى به (أن) في الوصل ضرورة.

وقد أنكر قوله كثير من النحويين فأجاروا الحذف في التمة محتجين بوزود الحذف في المصحف^٤.

١ - انظر المسألة ذات الرقم (٦)

٢١ - انظر المسألة ذات الرقم (١١٨)

٣١ - انظر المسألة ذات الرقم (٦٠)

٤ - انظر المسألة ذات الرقم (١٢٣)

٥ - سيبويه يحفظ عند إطلاق كلامه ما تعارف عليه التحويلات: وبنا حكم بأنَّ فعله قد يدلُّ على الحال، مع أنَّه من الحين في الحقيقة لا يُمكن أن يقع فيه فعلٌ تامٌّ؛ لأنَّ الفعل يمضي جزءاً بعد جزء، فلا يرد الجزء الثاني إلا والجزء الأول قد صار ماضياً.

وأما نظر - رحمه الله - إلى الحال المجازي الذي تعارف عليه أهل النحو، وهو ما وقع فيه الفعل غير المنقطع.

وقد اعترضه السومطانيون؛ لأنهم لم يعتدوا بما صطلح عليه علماء النحو، وإنما تمسكوا بمعنى الحال عندهم، وهو ما كان بمنزلة انقطة لشيء هي كبعد الفاصل بين الظل، والشمس^(١).

٦ - ظهر لي بعد قراءتي لهذا الكتاب، ودراستي مسائل الاعتراض أن سيبويه لا يعتد بالنسب في كثير من المواضع

ومن ذلك أنه أجاز أن تدحق جاء السكت عند لوقف تاء الفاعل، نحو (تطلقته)، ولم ينظر إلى أن ذلك يُنسب بالمفعول به، وللمفعول المطلق

مرّة عليه بعض بصرى، واحتجوا بالنسب المذكور^(٢)

ومنه أيضاً - أنه وجب في تصغير (آئندد) لدحق بالحاسي حذف الون، وبقاء همزة تصغيرها، وإدغام الدالين، مع أن ذلك كُلس بتصغير (آلدا) غير المُلحق.

ومرّة مدح المرد، ورأى وجوب فك الإدغام للدلالة على أن الاسم مُلحق^(٣)

ومن المسائل التي لم يعد فيها بالنسب - أيضاً - مسألة لوقف على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، إذ أجاز الوقف عليه بعد الياء، وإن كان ما قبلها، حيث يقول في (باب ما يُحذف من الأسماء من الياءات في لوقف التي لا تذهب في الوصل، ولا يدحها تنوين): «وذلك قولك:

(١) انظر لسائحات الرقم (٨٢)

(٢) انظر لسائحات الرقم (١١٢)

(٣) انظر لسائحات الرقم (٦٤)

أحداً علاماً)، وأنت تريد (هذا علامي) ^{١١}،
وقد منع ما أجازه بعض الصريين؛ واحتجوا بأن ذلك يُلَبَسُ المضاد إلى
ليء بالمعركة ^{١٢}،

٧ - مسويه - رحمه الله - عني كثيراً بالمعنى، والفروق الدقيقة بين بصيغ
وجعلها نصب عينيه عند إطلاقه للأحكام، ولا يعني ذلك أنه لم يعمل
باللفظ، بل اللفظ، ولم يمس هذه صنوان لا يترقن
ومثلاً يدل على اعتداده بالمعنى، وجعله الإعراب تبعاً لها، مع عدم إغفاله
لفظ ما يأتي:

٩ - أنه يشهد لوقوع اسم (كان) نكرة، وجوب معرفة في الشعر بآيات
لاسم فيها ضمير عائد إلى نكرة، وهي:
قول حذاف بن زهير

فإنك لا تُبالي تَعْلَةً حَوْلَ أَهْنِي كَانَ أُمُّكَ أَمْ جَدُّكَ؟

وقول أبي قيس بن الأثلثة:

أَلَا عَنْ مُبْلَغٍ عَشَرَةٍ عَنِّي أَبْعَثُ كَانَ طَبْتُ أَمْ جُنُونُ؟

وقول الفرزدق:

سَكْرَانُ كَانَ بَيْنَ الْمِرَاعَةِ إِذَا هَجَا تَمِيمًا بِحَرْبٍ شَامٍ أَمْ مُتَسَاكِرُ؟

فهو - رحمه الله - لم ينظر إلى أن اسم (كان) ضمير، وإنما نظر إلى
ما أفاده من معنى، فلما وجد لم يُعَد سوى ما أفادته النكرة؛
جعله نكرة.

وقد غاب ذلك عن بعض النحويين، فردُّوا عليه الاستدلال بآيات
وجعلوا اسم (كان) فيها معرفة ^{١٣}.

٢ - أنه جاز - على قبح - في لظروية الشعرية أن تضاف الصفة المشبهة
المجرَّدة من (أل) إلى معمولها انضاف إلى ضمير موصوفها، واستشهد

١١. الكتاب ٤/ ١٨٦.

١٢. انظر شرح التبري ١٦٨/٥ ب.

١٣. انظر المسألة ذات الرقم (١٣).

بقول النُّسَّاجِ:

أَمْرٌ دَسَّيْنِ عَرَّسَ الرُّكْبُ فُهِمَا يَحْقُقُ الرُّحَامَى قَدْ عَنَّا طَدْلَاهُمَا
قَدَمَتْ عَلَى رَتْعِيْهِمْ حَارَى صَفَا كُفَيْتَ الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

وقد بيّن وجه الجواز في الشعر، وداعي القبح

فإنما وجه العوز؛ فذكر أنه حصل لمعول اضداد إلى ضمير
الموصوف على المعول المقترن بـ(أل)؛ لاستوائيهما في التعريف،
والإتصال بالموصوف

وأث القبح؛ فارجعه إلى سببين كلاهما له صفة باللفظ الذي اتّقى
ثعدي - كما سيأتي - أن سبويه لم يحتمل به:

الأول - أن في ذلك جمعاً بين ضميرين يعودان إلى الموصوف، أحدهما الضمير
لستكن في الصفة، والآخر؛ لصمير بظاهر لمضاف إليه معمول لصفة،
وهذا إضافة إلى أنه تكرير بشي، بعد ذكره خلاف ما تقتضيه الحكمة
ذلك لأن المتكلم شرع في الإضافة؛ طلباً للحقّة، فيبغى أن يدع أقصى
درجاتها الممكنة، ويقبح أن يكتفي بأهون التخفيف، وهو حذف الترسيم،
ويترك أعظمهما، وهو الأسف، عن الصمير الظاهر اكتفاء بما سكر
في الصفة.

والثاني - أن السببي إذا اتصل به ضمير هائل إلى الموصوف فحده أن يُرفع
بالصفة المشبهة، لأنها قد فُتحت له، وهي صغته في الحقيقة، بمعنى أن
تعمل فيه الرفع كما تعمل في ضمير إذا خلصت للموصوف في نحو
(مررتُ برجل حسن)، فمثلاً جاءت على الصيغة التي تصح أن تحري على
أصلها، ثم عدل بها عنه إلى لإضافة؛ فبُح ذلك.

ولم يجعل سبويه - رحمه الله - الصمير في (مُصْطَلَاهُمَا) عائداً إلى سبب
الموصوف - وهو (الأعالي) - مع أن ذلك يدعُ لتكرار؛ لصعف ذلك من
جهتين: الأولى معنوية، والثانية لفظية

فإنما ضعفه من جهة المعنى؛ فسيب شيخة:

أحدهما: أن المعنى يكون (وصفتُ أعالي الحدتبي)، وإذا اصطُف؛ فقد
سوّى ولشاعر يُعبر أنّها لم تسوّ حين قال: (كميتا الأعالي)

والآخر: أنَّ المصطفى أسعد الجارتي فضاته في ضمير عندهما بصورة ضافة (أسفل) إليه، وأسفل الشيء لا يُضاف إلى أعلاه، كما لا يُضاف أعلاه إلى أسفله.

وَمَا ضَعَفَ مِنْ جِهَةِ لَفْظٍ مَسَّهَ أَنَّهُ يُوْذِي إِلَى الْمَرْجِعِ، وَالِاتِّكَثُّ إِلَى مَا انْصَرَفَ عَنْهُ، وَهُوَ لَفْظٌ لَشَيْءٍ

وَلَمْ يَشْأَهُ إِلَى ذَلِكَ الْوَحْشِ بَعْضُ السَّحَرِيِّينَ، مَوْقَعُوا قِيَمًا فَرَّ مَعَهُ سَيُودُهُ، وَانْكَرُوا مَا حَصَلَ عَلَيْهِ السَّبَبُ، وَلَمْ يُجْزُوا إِضَافَةَ الصَّعَةِ الْمَشْهُةِ إِلَى مَحْمُولِهَا الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ صَاحِبِهَا فِي الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ^{١١}.

٣ - أَنَّهُ جَعَلَ اسْمَ لَفْعِلٍ (حَدَرَكَ) مَبْنًى؛ لِأَنَّهُ سَمِعَى (لَا تَدُنْ،

وَقَدْ رَدَّ قَوْلَهُ الْمَجْرُودَ، وَذَعَبَ إِلَى أَنَّ (حَدَرَكَ) أَمْرٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ (حَدَرَ) '.

٤ - أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ صِيغَتَيْ (كَسِبَ)، وَ(اِكْتَسَبَ)، فَذَكَرَ أَنَّ الْأَوَّلَى دَالَّةٌ عَلَى لَكْسٍ فَقَطْ، وَالثَّانِيَةُ تَضْيِيفٌ إِلَى مَعْنَى الْكَسْبِ الْاجْتِهَادِ فِي طَلَبِهِ.

وَهَذَا يَدْعُو إِلَى الْعَرْقِ النَّظِيفِ جَمَاعَةً مِنَ الْغُفُوسِ، فَدَعَا إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ لَصِيغَتَيْنِ فِي الْمَعْنَى^{١٢}.

وَحِكْمَتُهُ: يَتَبَيَّنُ أَنَّ سَيُودِيهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَدْ قُتِي بِالْمَعْنَى، وَلَمْ يَحُلَّ عَنِ الْإِلْفَظِ، وَمَتَى يَمْعًا لِنَظَرٍ، وَدَعَا لِمَعْنَى حِكْمِ تَعْلُبُ -رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَمَّا عَنْهُ- بَنَى سَيُودِيهِ فَرَّ عَنْهُ عَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ، وَلَمْ يَحُلَّ بِالْفِظِ وَثَرَهُ فِي لَحْظِهِ سَحْوِي، دَلِيلُهُ: «الْعَرَبُ تُخْرِجُ الْإِعْرَابَ عَلَى شَفْطٍ دُونَ مَعْنَى، وَلَا تُفْسِدُ الْإِعْرَابُ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ الْإِعْرَابُ يُقْسَدُ بِالْمَعْنَى؛ فَدَعَا إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ، وَأَمَّا صَحَّ قَوْلُهُ بَنَى؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ بِعَرِيشَةٍ وَالتَّحْوِي عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ، فَقَالَ: كُلُّ مَسْأَلَةٍ وَهِيَ إِعْرَابُهَا مَعْنَاهُ وَصَفَاهُ إِعْرَابِي فَهُوَ صَحِيحٌ، وَأَمَّا بِنَظَرِ سَيُودِيهِ الْفِلْظُ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ كَلَامَ عَرَبٍ عَلَى الْمَعْنَى، وَحُلَّى عَنِ الْإِلْفَظِ، وَلَمْ يُوجَدْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَا أَشْعَارِ الْعَرَبِ لَا مَا أَمْنَى فِيهِ شَطَطٌ لِلْإِعْرَابِ وَالْإِعْرَابُ مُطَبَّقٌ لِلْمَعْنَى، وَمَا نَقَلَهُ خُثَمٌ عَنِ الْكَسْبِيِّ فَلَا مَطْعَى

١١ - انظر مسأله ذات الرقم ٧٨

١٢ - انظر مسأله ذات الرقم ٤٧.

١٣ - انظر مسأله ذات الرقم ٩٢

فيه، وما قاسه فقد نجده العجز. لأنه سلك بعض سبل سيويه، فعمل لعريته على المعاسي، وترك الألفاظ، وانقرء. حمل العريته على الألفاظ، والمعاسي، فرع، واستحق التقدمة^{١١}.

هذا اللون حكم بلا دليل، وأشبه ما يكون بكلام انتعص، وقد كفاي مؤونة لردة عليه لدكتور عبد الفادر حسيب في كتابه لقيس (أثر اللغة في البحث البلاغي)، إلا عقد فصلاً بللغة عند سيويه يش فيه أن أما يشر رحمه الله قد وقع عند كثير من مباحث البيان، والمعاني، والبديع^{١٢}.

بل كشف عما هو أعظم من ذلك، فذكر أن سيويه هو أول من رعى بلوة نظرية انظم قبل أن تفت شامة عند عبد القاهر، حيث يقول: «وفي موضع كثيرة متفرقة من (الكتاب) يدمج فيها أن سيويه قد تناول انظم، واهتم تركيب الكلمات، وتأليف الجمل، وصرح بمساوت، ويؤي ما يكون فيها حسنة وما يكون فيجس، ولو أردت أن سوحز التعبير بقوله: إن سسويه قد هتم بالانظم في الجمل، كما هتم بالإعراب في الكلمة، ذلك لانظم لني أصبح نظرية خطيرة على يد عبد القاهر...، وحقيقة لا مجال للمقارنه بين انظم عند سيويه، وعبد القاهر، فالظرفية بطورت بتطور لأزمن، ومرور القرون، حتى أصبحت كما نعرفها اليوم...، ويكتف على كل حال كانت وليدة في مهدا عند سيويه، وكان برعها، ويعود إليها لغية بعد الغيبة في مباحث محتفله من (الكتاب) وسول يكتفي بالإشارة إلى بعض الأمثلة التي ساقها سسويه كدليل على اهتمامه بانظم دون أن يستقصي الأمثلة كلها، ر لا ماكن جميعها، ففي من (الكتاب، يعقد سيويه فصلاً يقص فيه: هذا باب الاستدانة من الكلام والإحالة، فمه مستقيم حسن، ومجان، ومستقيم كذب، ومستقيم فيجس، وما هو محال كذب دائماً مستقيم الحسن؛ فقولك: (أتيتك أمس)، و(سأتيك عداً)، وأت أعدك؛ فإن سقص أول كلامك بأخره، فتقول: (أتيتك عداً، وسأتيك أمس، وأت مستقيم الكذب؛ فقولك: (أحمدت لجمل...، و(شريت ماء البحر، ونحو ذلك^{١٣}

١١. انظر عيادات الرئيد في ١٣١.

١٢. انظر اثر اللغة في البحث البلاغي في ٦٩ وما بعدها.

١٣. في الكتاب (وتعد).

وأما المستقيم للبيح، فإن تصح تلفظ في غير موضعه، نحو قول: «قد ريداً رأساً»، و«كي ريداً يأتيك»، وشبه ذلك،^١ مما جعل الكذب؛ فإن تقول: «سوف تشرب ماء لحر أمس»، فمسيوه يجعل مدار الكلام على تأليف العبارة، وما فيها من حسن أو قبح، واستقامة أو إحالة، والمعنى ما فيه من صدق أو كذب، فالكلام لمستقيم لعمى هو الذي غري من استقص وللكذب، والمستقيم البيح هو الذي يرى منه بظنة قلقة ونامرة لأنها وضعت في غير موضعها، وإن تصف الكلام بالصدق، ويرى من الشافض، موضع اللفظ في غير موضعها، دليل عند سيويه على قبح الظن، ومصادره...»^٢

وبعد أن عرّض الدكتور عبد القادر الأمشعة بقاطعة بصدى قوله حتم انفصل بكلام لا بقوله إلا بحث قد ركب اسحر، حيث يقول: «وبعد هذا، اشتمعنا لعدم، وسوق الرايين في أسقيه سيويه بوصح كثير من لإشارت التي تشكّل معظم أبواب علم المعاني، وكثير من أبواب البير، وصورتين من معات ليديع نظرنا آت بعائ عن الاتهام بد ما ن سيويه قد ساهم مساهمة فعالة في وضع علم المعاني، وساعد في وضع الأساس لعلم المعاني، وثمة على السبع، وثمة يرغم زاعم أن سيويه حين نشر هذه المسائل البلاغية لم يقصد إلى علم غير المعاني، ولم ير علماً خاصاً هو علم للغة، أو أحد فروع الثلاثة، والرؤ على هذا الزعم سهل ميسور، فإن سيويه لم يكن يفرق بين اسحر، والبلاغة، ولم يكن المعاني عنه مجردة لظفر في أواخر الكلمات من حيث لإعراب، والنشاء...» وإنما المعاني عنه تشمل هذا كله، ويشمل تأليف الجملة، ونظمها، وسر تركيبها وبيان ما فيها من حسن، أو قبح...» ورحم الله سيويه، فقد كان صراحاً يشع بالهداية بعلم اللغة، ولكن صبحه لشجوة غشيت عيونهم، فلم يشتقوا إلى صبحه البلاغية ولم يقدره حق قدرها حتى يومنا هذا...»^٣

١) في طبعه (هرون، كي يبا) بالصب

٢) في الكتاب: (أواب، حد)

٣) انظر الكتاب ٨٨١ ابولاق، و٢٥٨١ ٢٦ (هرون،

٤) انظر النجاة في البحث البلاغي ص ١٠٩ - ١١، ونظر «أيب» ص ٣٦١-٣٦٢ من النص نفسه

٥) انظر المرجع السابق ص ١٢٩-١٣٠

والمسبب الثاني الوقوف على أدلة لم يقف عليها سيبويه:

اللغة نحرٌ لحاج، عرٌّ أن يُشرك فقره، ويبلغ شأوه، فلا يعيب سيبويه - رحمه الله - أن يحكم بحكم معتمداً على ما يلعبه من أشعار العرب، وشرف، ثم يأتي من انعسا، من يقف على أدلة من كلامهم تنقض ما حكم به. ومن ذلك ما يأتي.

١ - صغ سبويه أن تجمع طبة، جمع مدكر ساماً، سواء أكانت على معناه الأصلي وهو حط السيف - أم نقت إلى العلمية. وقد أجار ما معه جمهور الحريص، واحتجوا لمذهبهم بقول كعب بن مالك - كبرائيه :-

تعارز يمتهم بينهم كؤوس الدنيا بحل لظبي

وقول الكسيت من ريد:

يرى الرزون بالشرفات منها كثار بي صاحب وانظيما^{١١}

٢ - حكم سيبويه بأنباء، (أفعل، حاصراً جمع لتكسير، وأنه لا يكون في الأسماء المفردة، والصفات المفردة

ثم اعترضه بعض الكوفيين، وعبرهم، واحتجوا بأسماء مفردة قد جاءت على (أفعل)، ومنها: (أفلك)، و(أجر)، و(أشنة)، و(أذرع)، و(أصنع) بفتح في (أصنع)، و(أبلمة) لغة في (أبلمة)^{١٢}.

٣ - ذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أن لفعل (أفعل) المهموز اللام لا يجر، مصدره إلا على (تفعلة)

ثم اعترضه أبو العباس المبرد، وكثير من النحويين، وذهبوا إلى أن الأكثر أن يجر على (تفعيل)، ومما احتجوا به أن ذلك قد شاع من العرب^{١٣}.

٤ - ذهب سيبويه إلى أن أصل عين (حيّة) الماء، وليست منقلبة عن واو. ثم اعترضه السيرافي، وذهب إلى أن أصلها واو محتجاً بأن لعرب قاله - (أرض)

(١١) انظر مسألة ذات الرقم (٥٢).

(١٢) انظر مسألة ذات الرقم (٥٤).

(١٣) انظر مسألة ذات الرقم (٧٤).

مَعْوَةً)، و(رجلٌ خَوَّاءٌ).

وقريبٌ من هذا أن يُرود المعترض بيتاً يلي البيت مُستشهد به، وينقض الاستدلال به، ولم يقف عليه سيبويه، وله مثالٌ وحّد، وهو:

استدلَّ سيبويه على حذف جواب (رُبَّ) في شعر بقى الشَّخ.

وَدَوِّيَّةٌ قَمَرٌ كُحْشِي نَعَامُهَا كُحْشِي النَّصَارَى فِي خَدَفٍ لَا تُنْذَجُ

فردَّ عليه مُبرِّد، وروى سعيد السَّيرمي الاستدلال به، واحتجَّ بأنَّ العرب في سبِّ

بلى الشاهد، وهو عند المبرِّد:

قَطَعْتُ إِلَى مَعْرُوبِهَا مُنْكَرَتَهَا إِذَا حَبَّ أَلَّ الْأَمْعَرُ الْمُتَوَجِّعُ

وعند السَّيرافي:

تَرَكْتُ بِهَا لَيْلًا طَوِيلًا وَسَامِرًا لَقِيَ مُلْقِحٌ مِنْ عُرْدٍ مَرَّجٍ وَمُشَجَّجٍ

وقد يكون الدليل قد وقف عليه سيبويه، لأنَّه لم يحضره عند إطلاق الحكم.

ولذلك مثَّل وحّد، وهو

حكم سيبويه بأنَّ اختُصَّ لم يرد عن العرب، فردَّ عليه أبو العتَّاس مُبرِّد، وأبو

سعيد السَّيرافي، واستدلا بشواهد منها قول الشاعر:

لَعَزَّكَ إِنِّي وَحِلَابٌ مِصْرٌ لِكَاكِلِ مُرْدَاةٍ مَتَا حَبَّ نَفْدَا

وكان سيبويه قبلاً قد قال: «وقد قال بعضهم: (حَبَّيت)، فحاء به

على تقياس»^{١١}.

والسَّيبُ الثَّالثُ، الاضطراب في فهم كلام سيبويه.

تقدَّم في تمهيد أن من عبارات (الكتاب) ما يعبر به عن كثير من

الحجج، وأنهم احتلوا في تعبير ذلك على ثلاثة أقوال

فذهب ابنُ كيسان إلى أنَّ سيبويه جاء به ألبه أهل عصره

وذهب لأحفش الصغير عليُّ بنُ سليمان، وأبو جعفر الحسن إلى أنَّ سيبويه

١١) انظر المسألة ذات الرقم (١٢٦)

١٢) انظر المسألة ذات الرقم (٩٩)

١٣) انظر المسألة ذات الرقم (٩٢)

جعل في كتابه المُشْتَبِه، ليكون ثبوت فضل لأصحاب لظرف، والاستنباط
 وذهب أبو العلاء امرؤي إلى أن سيبويه إنما جاء ببعض العبارات المشككة؛
 استغناء بما سيثبت على غيرها.
 وهنا سأقتصر الحديث على أسباب الاضطراب في فهم بعض كلام
 سيبويه مع تطبيق ذلك على مسائل لاغتراض، وبعض نصوص
 (الكتاب) المشككة.

أما من إن أهم ما ظهر لي من دواعي ذلك الاضطراب ما يأتي
 ١ - أن سيبويه قد يُشَبِّه شيئاً بشيء، وإن لم يكن بينهما تشابه إلا في الفرص
 من التعبير، فيظنُّ المعترض أنَّ وجه الشَّبه -عند سيبويه- هو
 انقراض نفسه.
 ومثل ذلك:

رد سيبويه على شيخه عيسى بن عمر صرفه (أحى) مُصَفَّر (أخوى) على
 لغة من فن في: (أَسْوَدَ)؛ (أَسْوَدَ) بأنَّ ذلك لو جاز؛ لجاز صرف (أَصَمَ)؛
 لأنه أحسن من (أَصَمَ).

وعترضه المردِّ مفرراً أنَّ (أحى) لا يُشَبِّه (أَصَمَ)؛ لأنَّ (أَصَمَ) يُحَدِّثُ
 منه شيء، و(أحى) قد ذهبت لأمته

وقد أثبت أبو سعيد السيرفي أنَّ سيبويه لم يُرد تشبيه (أحى) بـ(أَصَمَ) في
 الحدف، وإنما وجه الشَّبه بينهما -عنده- الحقَّة.

٢ - أن سيبويه قد يُطَبِّقُ المشابهة من شينين، ولا يُصرِّح بوجه الشَّبه منهما.
 فيظنُّ المعترض أنَّ المرد وجه لم يُردَّ سيبويه
 ومن ذلك ما يأتي.

- ذكر سيبويه أنَّ المصدر التشبيهي إذا كان معرفة؛ وجب توجه نصبه على
 المعرول لطلق، وأتشق قون رؤيه.

نوحها من بعد ثلث وثلاثين تضميرك لسابق يطوى للثوق
 ثم قال: «وإنَّ شئتَ كان على (أصمرها)، وإنَّ شئتَ كان على (لوحها)؛

لأنّ تلويحه تضيير، ومثله قول العجاج:
 نَجَّ طَوَاةَ الْإِيْنِ مِثَّ وَجَفَّ طَيَّ اللَّيَالِي رَكْعَ وَرَكْعَ
 سعاوة الهلال حتى حَقَّقْنَا»

مهم أبر عثمان ادري من هنا النص أن سيومه يُشْتَه قول العجاج
 اسعاوة الهلال بقول رزية: (تضميرك) في النصب بعمل مضمر من
 لفظ المصور، فرة عيه.
 والحق أن سيومه أريد أن قرأ لعجاج: (طَيَّ لليالي) مثل قول
 رزية: (تضميرك) في وجوب توجيه لنصب على المفعول المطلق؛ لأنهما
 معرفتان.

فقد عاب عن ادري - رحمه الله - موضع شاهد، ووجه الشبه^{١١}.
 ب - قال سيويه - عقب حديثه عن إعراب جمع المذكر السالم: «ومن ثم
 جعلوا تاء الجمع في لجر ولنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي
 حرف لإعراب كالواو، ولتاء، والتسوين بسزة لتون؛ لأنها في لتأنيث
 نظيرة الواو، وانباء في التذكير، فأجروها مجراها».
 مهم الأخفش سعيد بن مسعدة من النص السابق أن سيومه يحصل تاء
 جمع المؤنث السالم بسرة و جمع المذكر السالم، وبتاء في الدلالة على سجع
 لإعراب، واعترضه مقررًا أن نظير الواو الضمة، ونظير الياء الكسرة
 والحق أن سيومه أراد بعمل استواء انجر، ولنصب في جمع المؤنث السالم
 بأنه حُمل على جمع المذكر السالم؛ لما يسهما من شبه في أمرين.
 أحدهما: أن التاء جُست للدلالة على جمع المؤنث، كما جُلبت الواو، والياء
 للدلالة على جمع المذكر.

ولأخرة أن تشوين جمع المؤنث بسزة لتون في جمع المذكر^{١٢}.

ج - قال سيويه: «ولو كثرته [يعني ما كان جمعاً على فُعُول] اسم رجل؛
 كان تكسيره كتكسير الواحد اسدي في بئانه، نحو (فُعُول) إذا قلت:

(١١) نظرة المسألة ذات الرقم ١٥١

(١٢) انظر مسأله ذات الرقم ٥٩

(معادل)، و(فُعُول) بمنزلة (فَعَال) إذا كان جميعاً، و(الفَعَال) نحو (أَجْمَل) إِنَّ سَيِّتَ بِهِ رَجُلًا؛ لأنها هي مثال (أَجْرَاب)». مهم أبو سعيد سَيَّارِي من لُتَّصِ التَّقْلَامِ أَنَّ سَبِيوِيَهْ يَجْعَلُ (مَعْدَلًا) سِرَّةً (فُعُولًا) فِي الْجَمْعِ عَلَى (مَعَادِل)، مَعْتَرِضَةً، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ جَمْعُ (مَعْدَل) عَلَى (فُعُولًا) حَمَلًا عَلَى مَا كَانَ مُتَرَدِّدًا فِي الْأَصْلِ مِنْ هَذِهِ لُتَّةٍ، وَالْأَشْهُدُ بِالنَّصِّ أَنَّ مُرَادَ سَبِيوِيَهْ تَشْبِيهُ (فُعُولًا) بِ(فَعَال) فِي أَنَّهُ يُجْمَعُ - إِذَا سُبِّي بِهِ - عَلَى مَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ مَا كَانَ عَلَى بَنَاسِهِ مِنْ مَعْدَلِ الْأَصْلِ.

د قال سَبِيوِيَهْ مَعْدَلًا جَوَارِ دَخُولِ حَرْفِ التَّنَادِ عَلَى لَفْظِ الْحَلَالَةِ «وَكَانَ الْأَسْمُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - (إِلَهَ)، فَلَمَّا أَدْخَلَ فِيهِ الْأَلِفَ، وَاللَّامَ؛ حَذَفُوا الْأَلِفَ، وَصَارَتْ الْأَلِفُ، وَاللَّامُ خَلْفًا عَنْهَا، فَبُذِلَ - أَيْضًا - مَعْدَلًا يَقْرَبُهُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ (أَنْتَ)، فَبِذَلِكَ أَدْخَلَتْ الْأَلِفُ، وَاللَّامُ؛ مِلَّةً (نَاسًا، إِلَّا أَنَّ النَّاسَ) قَدْ تُفَارِقُهُمُ الْأَلِفُ، وَاللَّامُ وَيَكُونُ نَكْرَةً، وَسَمُّ اللَّهِ تَارِكٌ وَتَعَالَى لَا يَكُونُ فِيهِ ذَلِكَ».

فَهُمْ مِنْ هَذِهِ لُتَّصِ جَمَاعَهُ مَسْهُمٌ لِمَازِنِيٍّ، وَلِمُتَرَدِّدٍ، وَاسْتَبْرِيٍّ، وَالرُّشَانِيٍّ، وَابْنِ حَنْزَلِيٍّ، وَابْنِ قَدِيدِيٍّ أَنَّ سَبِيوِيَهْ يُشَبِّهُ (أَل) فِي (النَّاسِ) بِ(أَل) فِي لَفْظِ لُجْلَالَةٍ فِي أَنَّهَا عَوْضٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، مَاعْتَرِضَةٌ بَعْضُهُمْ، وَاتْتَصَرَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِأَخَرٍ.

وَالْحَقُّ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ لِهَارِسِيٍّ، وَهُوَ أَنَّ سَبِيوِيَهْ أَرَادَ أَنَّ (نَاسًا)، مِثْلَ (إِلَهَ) فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْهُ عِنْدَ دَخُولِ (أَل) عَلَيْهِ.

هـ - تَقْلِبُ سَبِيوِيَهْ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْجَارَ مِنْ أَذْهَبَتِ الشَّامُ، وَحَكَمَ عَلَى ذَلِكَ بِالشُّنُودِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَى أَمْكَانٍ لِمَحْتَصَرٍ إِلَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ، ثُمَّ قَالَ: «وَمِثْلُ (أَذْهَبَتِ الشَّامُ) (دَخَلْتُ الْمَيْتَ)». وَفَهُمُ الْجَرْمِيَّ وَلِمُتَرَدِّدٍ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ سَبِيوِيَهْ يُسَوِّي بَيْنَ (الشَّامِ)،

١. انظر المسألة ذات الرقم (٥٧).

٢. انظر المسألة ذات الرقم (١٢٤).

والبيت) في اختصاص، مرثاً عليه بأن (البيت) أعم؛ لأنه اسم لكل م
 كان مستأناً، مثلاً (الشام)؛ فاسم موضع بعينه.

وقد ردّ قهقهة ابن ولاد، والسيرفي، وذهبوا إلى أن سيبويه إنما أراد أن
 يُرينا أن (دخلت البيت) شذو، والأصل فيه ذكر حرف الجر، كما أن
 (دعيت الشام) لأصل فيه ذكر الجار!

٣ أن سيبويه قد يُدجّل في الباب ما ليس منه، فيظنّ المعارض أن جميع ما
 ذكر في الباب يشمله حكمه.

ومن ذلك أنه أدخل (إبراهيم)، و(إسماعيل) في (باب ما يُعَدُّ في
 التَّحْقِيرِ من زوائد بنات الأربعة) لأنّه لم تكن لتثبت لو
 كثرتهم للجَمْع).

ودعيت إلى أن تصغرهما (أُبرهيم)، واسْمُعِل، بحذف الهزة لزمنة
 فظنّ المرد أن سيبويه قد وقع في اشفاق؛ لأنه جعل للهرة زائدة مع
 أنها دجبت على أربعة حرف أصول.

ولحق أنّ سيبويه لم يذهب إلى أن (إبراهيم)، و(إسماعيل) فيهما أربعة
 أحرف أصول بعد للهرة، وإنما الهرة عنده داخلة على ثلاثة
 أحرف أصول.

٤ أن سيبويه أحياناً لا يذكر أحد أقسام ما يتحدث عنه؛ لأنه معروف،
 ولأنّه قد بيّن قبلاً، فظنّ المعارض أنّه لم يتبّه إليه.
 ومثال ذلك

تحدثت سيبويه عن أقسام الخبر في (باب الاسماء)، فقال: «وعلم أنّ
 لمبتداً لا بُدَّ له من أن يكون أبين عليه شيئاً هو هو، أو يكون في
 مكان، أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكر كلّ واحدٍ منها بعد ما ستدا»
 فلما وقف المبرد عند هذا النص؛ حسب أن سيبويه غفل عن القسم
 الثالث من أقسام الخبر، وهو الجملة، فاعترضه.

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٦).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٦).

ولحقَّ إنَّ سيويه م يعقل عن ذلك، وإنما كتفى بحدشه عنه في ابواب
 الاشتغال، ويأنَّ القارئ قد أدرك ذلك^(١).
 ٥ أنَّ سيويه قد يُطلق على شيء مصطلحاً مرعياً أصبه، لا ما آل إليه،
 فيحسب لمعترض أنَّ ما أطلقه هو مذهب
 ومن ذلك ما يأتي:
 أ - قال سيويه في ترويض لسانه: «وقد يجوز حذف الـ (ا) من لكزة في شعر،
 وقال لمعجج

جاري لا تشنكرني عديري

يُريد: (يا جارية)، وقال في مثل: (افتد محنوق)، (أصيح لئل)،
 (أطرق كرا).

فهم المبرد من هذا النص أنَّ سيويه يجعل (جاري)، (امحنوق)، (اليل)،
 (اكرا) نكرات بعد البناء، فاعترضه.

والصحيح ما ذهب إليه بنُّ ولاد، ولستراسي، والرُّشاسي، وأبو نصر
 الفُرصي، وهو أنَّ سيويه أطلق عليها مصطلح النكرة؛ نظراً إلى أصبه،
 ولم يُرد أنها نكرت بعد البناء^(٢).

ب - من المسائل التي أشكلت على كثير من قارئ (الكتاب) مسألة تاء
 (أُحِت)، (وَبُت)، إذ وجدوا سيويه في موضع ذكر أنها للتانيث وي
 موضع آخر جمعها للإلحاق.

فهو يقول في (باب ما يُجمع فيه الاسم إنَّ كان لدنكر، أو مؤنث بالثاء
 كما يُجمع ما كان آخره هاء التانيث): «وتلك الأسماء التي أحرف تاء
 التانيث، فمن ذلك (بُت) - إذا كان اسماً لرجل - تقول: (بنات)؛ من قتل
 أنها تاء لتانيث لا تثبت مع تاء الجمع. «^(٣)

ويقول في (باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل): «وكذلك انشاء

(١) انظر مسألة ذات الرقم ١١

(٢) انظر مسألة ذات الرقم ١٦

(٣) الكتاب ١٠٦/٣

في بَيْتٍ، وَأُخْتُ، لِأَنَّ الْأَمْسِيَّ لَعَفَ سَائِدَ بَيْتٍ، أَعْمَرَ،
وَأَعْدَلَ، »

فظاهر النصّ التناقض، غير أنّ من عرف أسلوب سيبويه حقّ لمعرفة
يُدرِك أنّه عندما أطلق على شيء أنّه ثَلَاثِيّ؛ نظر إلى الأصل، ولشأن ذكر
أبها بلإحق؛ نظر إلى صانها^١

٦ - عدم إحاطة المعارض بجميع كلام سيبويه في المسألة، وثباته فهمه على نصّ
لم يُصرّح فيه بالحكم.
ومن ذلك ما يأتي:

- قال سيبويه «ورغم يونس أنّه لم يسمعه [يعني: مررتُ برجلٍ سمٍ أبوه]،
ولكنهم يقولون (هو بئر حمرة) لأنهم قد سموا الأسماء على لشدّ، ولا
يصنعون بها، فالرفع فيه الوجه، والرفع فيه أحسن»
فهم أبو إسحاق الرّجّاج من هذا النصّ أنّ سيبويه يمنع أن تقع (نرا)
صفة، مرّةً عليه.

والصحيح أنّ سيبويه يعيّن ذلك على ضعف، وقد صرح بذلك في موضع
آخر فقال «ونقول (مررتُ برجلٍ سمٍ أبوه) ...، بما تُريد أمثل الأسماء،
وهذا ضعيفٌ قبيحٌ؛ لأنّه اسمٌ لم يُجْعَل صفةً ...، وقد يكون خيراً ما لا
يكون صفةً، ومثله (مررتُ برجلٍ تارٍ حمرةً)»^٢.

ب - قال سيبويه في (باب الحكمة اسمي لا تعيّر الأسماء عن صانها في
الكلام): «وسألتُ الحليل عن رجلٍ يُسمّى (من زيد)، و(عن زيد)، فقال:
أقوية (هذا من زيد)، و(عن زيد)، وقد أعيّرته في ذا موضع، وُصِّيره
بمثلة الأسماء كما فُعل به مرّداً، يعني: (عن زيد)، و(امرئ)».

فهم الرّجّاج من هذا نصّ أنّ الخليل وسيبويه رحمهما لله - يسمان
حكمة (من زيد)، و(عن زيد)، إذ بُتّي بهما وبوجان تغيير حركة آخر

١ - انكتاب ١٦٦/٤

٢ - انظر: شرح التّيراقى ١٨٤/٤

٣ - انظر: مسألة ذات الزمرد ٤

(من،) و(عن) بحسب موقعهما من الإعراب، وجرَّ ما بعدهما مضافاً إليه، مرةً عليهما، وأحار الحكاية والذي أراد سيويه تشبيهه على نَ صَمَّ (من،) و(عن) إلى الاسم لا يُوجب الحكاية كما وجب في سائر ما في أبيه، ولم يُرد به ذهب إليه الزجاج

ودليس ذلك قوله بعد: «وسمعتُ من العرب من يقول: (لا من أين سا فتى) حكى، ولم يجعلها اسماً».

وقوله: «وإن سمعت رجلاً (عُم)، فأردت أن تحكي في الاستفهام تركه على حاله، كما تدح (أزيد)، و(أزيد) إذا أردت التداء، وإن ردت أن تجعله اسماً فتدح عن مءٍ لأنك جعلته مءاً، وتدح (مء)، كما بركت توبس (سعة)، لأنك تريد أن تجعله اسماً مفرداً أضيف هذا إليه بمرنة مريد. (عن زيد)، و(عن) - هاهنا - مفردة، لأن المضاف في هذا بمرلة الألف، واللام لا يجعلان الاسم حكاية...»^١

٧ - أن سيويه قد يتجاوز في بعض عبارته، فتحملها لمعترض على ظاهرها غير المراد

ومن ذلك قول سيويه في (أبواب مصادر ما لحقه الزوائد من بنات انثلاثه): «وَأَمَّا (مَاعَلَتْ)؛ فبنُ المصدر منه الذي لا يسكن أبداً (مفاعلة)، وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف، وذلك قوله: (جَالَسْتُ مُجَانَسَةً)، و(قَاعَدْتُ مُقَاعَدَةً)».

بعد تمسك به العباس المبرد، والسيرافي بظاهر (وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه)، فظن أن سيويه يجعل الميم في (مفاعلة) عوضاً من ألف (ماعل) بعد حذفها، ورداً عليه بأن الألف لم تُحذف.

واستحب أن مرء سيويه أن الميم زيدت؛ عوضاً من تعيير موقع الألف.

منعد أن كست في بعض ثابته أصبحت في المصدر ثالثة، ولكنّه يحوّر في العبارة^{١١}.

ومن صور التعوّر أيضاً- عند سيبويه حذف المضاف، رافعه لمضاف به مقدّمه، كقوله: «وإنما ذكرتُ لد ثمانية مجريّ؛ لأفرد من ما يدحبه ضرباً من هذه الأربعة لا يحدث فيه العدم، ومن شيء ما لا وهو يزول عنه، وبين ما يُبْسَى عنه لحرفُ بناءٍ لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوم»^{١٢}.

فقد فهم الكوفيون، والأحفش، والدارميّ، ولبرّد من هذا، أنّ غرضَ سيبويه التفريق بين حروف الإعراب، وهي ما عتُر عنها بقوله: «ما يدخله ضرباً من هذه الأربعة»، وحركات البناء، وهي ما عتُها بقوله: «ما يُبْسَى عنه الحرف...»، فعنطوه محتجين بأنّ الحرف والحركة ليسا من جنس واحد، فالمرق بينهما واضح.

والأشبه بالصواب أنّ مرد سيبويه التفريق بين حركات الإعراب، وحركات البناء، ولكنّه حذف المضاف في قوله: «الأمرق يسر ما يدخله ضرباً من هذه الأربعة...»، وتقدير الكلام (بين حركة ما يدخله ضرباً^{١٣}).

٨ - أنّ سيبويه استعمل في بعض المواضع أسلوباً لتعليق، فلم يقطر لذلك بعض التحويين، ومن ذلك تقليبه أنواع الإعراب على أنواع البناء، إذ أطلق عليها جميعاً مصطلح (مجرى)، فكانت: «هذا باباً مجري أوجز لكلم من العربية، وهي تحري على ثمانية صيغة على النصب، والجزم، ورفع، والحزم، والنصب، والضم والكسر، والوقف»^{١٤}.

فعنطه المارسي ظناً أنّه لم يتنبّه إلى أنّ البناء لا يُنقَى جرياً^{١٥}.

١١ - انظر للسائلة ذات الرقم (٧٥)

١٢ - انظر، مسالك ذات الرقم (١١٤١)

١٣ - انظر للسائلة ذات الرقم (١١٢٦)

٩ أن سيبويه لا يصرّح - أحياناً - بحكم اكتفاء بالقاعدة لعدم انسي ذكره قبلاً، فلا يعطى لذلك بعض التحوسن، مثلاً يجعلهم ينسبون إليه غير مراده.

ومن ذلك قوله في (باب ما يُحذف في شحصر من بنات الثلاثة من التريادات) «ورد حُذِرَتْ (عطوذة) قلت (عُطِيَتْ)، و(عُطِيَتْ) لأنك لو كسرت للجمع؛ لقلت، (عطوذة)، و(عطويدة)».

فقد فهم اميرد منه أن سيبويه يحذف الواو الثانية من (عطوذة)، والرمه حذف وو (مُسْرُول).

والحق أن سيبويه يحذف الواو الأولى ويبقى لثانية لأنها رابعة، ولا يصح على ذلك؛ لأنه قد نعت جلاً على أن الواو إذا كانت رابعة، م تحذف في التصغير، والجمع.

كما فهم أبو حيان، وابن عميل من ذكر سيبويه - (عُطِيَتْ) أنه يُحذف الواو الأولى، وإلغائها.

ولصواب أنه يُوجب الحذف، ويُجيز التعويض بياء قبل الآخر، وإنما لم ينص على ذلك؛ اكتفاء بما ذكره قبل، إذ رُدَّ جواز التعويض عن المحذوف في التصغير بياء قبل الآخر.

١٠ أن سيبويه في بعض المواضع يذكر أولاً لوجه الذي يقتضيه الباب، وإن كان ضعيفاً، فيطرح لمعرض أنه يُرجّح ما قدّمه.

ومن ذلك قوله في (باب الواو): «وسمعا من نُشِدَ هذا البيت من العرب، وهو لكُتِبَ القوي»:

وما أنا لنشيء، الذي ليس داهي ويغضب مئة صاحبي غلّوون
والربع - يضاً - جاتر حسن ...، و(بغضاً) معطوف على (الشيء)، ويجوز رفعه على أن يكون داخلًا في صلة (لشيء)».

فقد حسب المبره أن سيبويه يجعل النصب أرجح من الرفع، مرة عليه مقرر أن النصب بعيد، والرفع قريباً ظاهراً.

وانعقُ أَنْ سيبويه لم يرد ترجيح انصب على الرفع، وإنما قلته انصب لأن
سب له

١١ - عدم معرفة المعترض للمشار إليه في النص

ومن ذلك قول سيبويه «ومن قار: اعدا لصَّارِبُ الرَّجُلِ»؛ قال: (هذا
انصَّارِبُ لرجل وعبد الله)، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى:
الواصبُ الماتة لهجن وعبيده عوداً تُزجِّي نيتها أطعالتها
فلما وقف كثير من النحويين على هذا النص؛ هموا به أَنْ سيبويه
يُحيز عطف م حلا من (ألا) على الاسم المقترب بها، المضاف إليه اسم
الفاعل لمحلها بها، وأنه يحتج لذلك بقول الأعشى، مردُّو سدَّ لانه سبيت.
لأنَّ المعطوف فيه -وهو (عبد)- مضافٌ إلى ضمير ما فيه (ألا)،
وهو (الده).

ولصحيح أَنْ اسم الإشارة (الده) في النص لا يعود إلى (هذا) لضرب
الرجل وعبد الله، وإنما يعود إلى الموضوع العام، وهو لعطف بالحر على
ما أُضيف إليه اسم الفاعل لمقترب به (ألا)''

ومن لحظته عند قرائتي لـ (الكتاب) أَنْ سيبويه قد يُشير إلى شيء بعيد.
مث يوقع في نفس، ومن ذلك قوله: «وقد الشاعر، لأعشى».

في فتية كسيرف الهم قد علموا أن هالك كل مَنْ يحفى ويتعلم
بهذا يُريد معنى الهاء، ولا تُحلف (أَنْ) إلا عبيد، كما قل: (قد علفتُ
ن لا يقرن دك) أي (أنه لا يقول)، وقد عز وجل «أفلا يرون أن لا
يرجع إليهم قولاً»^١ وليس هذا بقوي في الكلام كقوة أن لا يقول، لأنه
لا عوض من دهاب العلامة»^٢

(١١) انظر حسنة ذات الرقم ٨٤

(١٢) انظر المسألة ذات الرقم ٧٦

(١٣) انظر ديوان الأعشى ص ٢٨٤، ورواية الشعر الثاني فيها: (أَنْ ليس يدعى عن ذي العينة العبد)

(١٤) ص ٨٩ من سورة حمد

(١٥) كتاب ٧٤/٣

فقوله. (إليس هذا تقوي) قد يُظن أن المراد به ما في الآية الكريمة، والمراد به في الحقيقة ما في البيت، ومعنى الكلام أن (أن) قد حُققت؛ وجب أن يقع خبرها جملة، ووقع الجملة نعتية مُصدِّرةً بفعلٍ مَصْرُوعٍ مَقْصُودٍ يَنْبَغِي وَبِئْسَ (أن) أقوى من وقوعها جملةً اسميةً

١٢ - عدم معرفة مُعْتَرِضٍ مراد سيبويه من بعض المصطلحات: ومثاله.

قد سيبويه في (باب الإدغام في الحروف المتقاربة) التي هي من محرجٍ واحد: «ومثلاً قالت العربُ في إدغامٍ لهما في الحاء ثوُلُهُ كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَنْحِي مَرُّ عُقَابٍ كَأَنَّهُ يُرِيدُونَ (وَسَمِعَهُ)».

مهم الألف، والمجرد، والسَّيراني، وأبو العلاء المعري أن سيبويه أراد الإدغام لحروف، فغلطوه. والأشبه بالصواب ما ذهب إليه لُؤْمَانِي، وسُنُّ حَنِّي، وأبو نصر قُرْطُبي، وهو أن سيبويه أراد الإحقاء^(١١).

١٣ أن سيبويه قد يستعمل بعض ألفاظ الإفادة معنى مخالفاً ما يتبادر إلى الذهن، مثلاً يعمل بعض النحويين ينسب إليه مذهباً لم ينسب إليه

ومن ذلك قوله في (باب الجزاء): «ورغم أنه لا يحسن في الكلام (إن) بأنني، لأفعلن».

مظن أن المراد به (لا يحسن) الضعف، وقد أثبت أن المراد (لا يجوز) مستنداً بنصوص من (الكتاب)^(١٢).

١٤ أن سيبويه يذكر أحياناً أكثر من وجهٍ عرسي، ولا يُصرِّح بالعامل في أحد الأوجه، فيجتهد بعض النحويين في معرفة العامل، وينسب على الاجتهاد اعترافه

(١١) انظر: لسانة ذات الرقم (١٣٠)

(١٢) انظر: لسانة ذات الرقم (١٠٦)

ومثاله.

أَجَارَ سَيُوبَةَ فِي (عِيرٍ) مِنْ قَوْلِهِ نَعَالِي: ﴿قُلْ أَعْتَرِ اللَّهَ تَأْمُرُونِي عَسَىٰ

يُهَا أَجَاهِلُونَ﴾ وَجَهِينَ.

الأول: نصبها بـ (أعبد)، و (إفاء تأمرُونِي).

والثاني: تقدير معنى (أنا) قبل (أعبد)، ولا عمل لها.

وَلَمْ يُصَرِّحْ بِمُصَاحِبِ (عِيرٍ) فِي هَذَا أَوَّجِهِ، فَظَنُّوا التَّيْرَانِي أَنَّهُ (أَعْبَدَ)،

فَاعْتَرَضَ بِأَنَّ ذَلِكَ مُفْسَدٌ لِلْمَعْنَى.

وَلَحَقَتْ بِهِ ذِكْرُ الْمَجْرُورِ، وَلِغَرَضٍ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَحَرِّصِينَ، وَهُوَ أَنَّ

الْمُصَاحِبَ -عَمْدَ سَيُوبَةَ- (تَأْمُرُونِي) ١

وَلِشَبِّهِ الرَّاغِبِ مِنَ أَصْبَابِ الْأَعْرَاضِ وَقَوَعِ الْعَطْشِ فِي نَحْبِ (الْكِتَابِ):

وَلَمْ أَضْمِ هَذَا السَّبَبَ إِلَى السَّبَبِ لِسَابِقٍ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ لَمْ يَخْطِئْ فِي لَفْظِهِ،

وَأَمَّا وَجْعُ فِي لَحْظِ الشَّحِّ

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الدَّاعِي مَا يَأْتِي:

٢ قَالَ سَيُوبَةُ «حَدِّثْ بَابُ مَا يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى (إِنِّ)، فَيُشَارِكُهُ فِيهِ لَافٍ

لَمِي وَبِهَا، وَيَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى لَابْتِدَاءِ، فَأَمَّا مَا حُبِّلَ عَلَى لَابْتِدَاءِ:

فَقَوْلُهُ: (إِنِّ رِئَاءَ ظَرِيفٍ وَعَمْرُوًا، وَإِنِّ رِئَاءَ مُنْطَلِقٍ وَسَعِيدًا، فَاعْمُرُوًا،

وَأَسْعِدُوا) يَرْتَفَعَانِ عَلَى وَجْهَيْنِ، فَأَحَدُ لَوَحْيَيْنِ حَسَنٍ، وَالْآخَرُ ضَعِيفٌ، فَأَمَّا

الْوَجْهَ الْحَسَنَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى لَابْتِدَاءِ، لِأَنَّ مَعْنَى (إِنِّ رِئَاءَ

مُنْطَلِقًا) (رِئَاءَ مُنْطَلِقًا)، وَإِنِّ، دَخَلَتْ تَوْكِيدًا، كَمَا هُوَ هَالِ (رِئَاءَ مُنْطَلِقًا)،

وَعَمْرُوًا، وَفِي لِقَاءِ مَثَلِهِ: ﴿لَنْ نَكُونُ مِنَ الْمُتَّبِعِينَ﴾ وَرَسُولُهُ ٣.

انْتَفَعْتُ سَمْعَ (الْكِتَابِ) عَلَى بَرَادِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِكْرَ (إِنِّ)، فَاعْمُرُوا

أَسِيرُونِي سَيُوبَةَ مَحْتَجًّا بِأَنَّ مَا فِي مَصْحَفِ (إِنِّ) بِالْفَجِّ

إِذَا رَجَعَتْ سَيُوبَةَ أَوْرَدَ الْآيَةَ بِمَصْحَفِ

١ انظر المسألة ذات الرقم ٣١، ١.

٢ انظر المسألة ذات الرقم ٣٥١، ٢.

ب - اتَّفَقَتْ يُسُخ (الكتاب) على أَنَّ سيبويه أورد (إخوة) - بكسر الهمزة - اسم جمع، فاعترضه السَّيرافي محتجاً بأنَّ وزن (إخوة) (مُعَلَّة)، وهو من أوزان جمع
وقد تَرَجَّح -عندي- أَنَّ سيبويه أراد (أخوة) -مُلصَّم- ولكنَّ السَّاح
سهو، فجعلوا بضمة كسرة^١

والسَّبب الخامس: التَّعَرُّعُ المذهبيَّة:

والمقصود به أَنَّ يتطوَّق المعترض في اعتراضه لسيبويه من قول أصحابه في مسألة.

ويظهر هذا الدَّاعي عند تعليل في مسألتين:

الأولى - اعتراضه لسيبويه في دعائه إلى أَنَّ مُسْتَشَى إذا تُعِمَّ المُسْتَشَى منه؛ فهو بدلٌ

فقد انطلق من مدح أصحابه الكوفيين، وهو جعل ما بعد (لَا، معطوفاً على ما قبله)^٢

ولساسة؛ يكرره على سيبويه إجازة (ثلاث عشر ثلاثة عشر)، واحتجاده بأنَّ ذلك محابى قول الكوفيين لمدح منعموا ذكر (عشر) مع المركب لأن، وعَلَّلوا المنع بأنَّ (ثلاثة عشر) لا يمكن أَنْ يُبنى منها اسم فاعل، وأما يُبنى من معطأ أحدهما، وهو (ثلاثة)، فذكر (عشر) لا وجه له^٣

والسَّبب السادس: اختلاف نوعة استظور إليها

ومن أمثلته:

أ - نظر سيبويه عند تعليله امتناع جزم الأسماء إلى لُفْظ، إذ علَّله بحقَّة لأسماء، وبسكها، ولحق استبرين بها

(١) انظر مسأله ذات الرقم (٥٨)

(٢) انظر المسألة ذات الرقم (٣١)

٣ انظر للمسألة ذات الرقم ٧١.

ونظر المازني، وبعض النحويين إلى المعنى، فعُتِلوه بأن المحرم عومل بفتح
دحونها على الأسماء من جهة المعنى^{١١}.

وكلا أشعيليين صحيح

ب - ذهب سيبويه في (باب ما شُكَّ من الأماكن المحتصة بالمكان المحتصر) إلى
أن ظروف الرمان أشدُّ تمكُّناً في الاسمية من ظروف المكان، وعُتِل ذلك
بكثرته تصرُّفها

وكان في أول (الكتاب) قد ذكر أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسي من
جهة ر لها حثا، وأن صها ما له اسم يحصه

وتمسك المبرد بهذه الجهة، فَرَدَّ على سيبويه ما ذهب إليه في (باب ما
شُكَّ من الأماكن المحتصة بالمكان غير المحتصر)^{١٢}.

والشَّيْب السَّابِعُ: اختلاف في قاعدة عامة تدحرج فيها مسألة لاعتراض

ومن ذلك ما يأتي

مَدَّرَ سيبويه العامل في الحال في نحو (أقنمنا وقد فعم السرا) من لفظ
سم لفاعل، لأنه يُحْيِزُ أنْ يَحْمِلَ الفعل في اسم الفاعل الذي من لفظه،
الواقع حلاً.

وقد رَدَّ تقديره بعض النحويين، ومنهم المبرد؛ لأنهم لا يُحْيِزُونَ بحال
لعمل في الحال التي من لفظه إذا كانت سم فاعل^{١٣}

ب - أجدر الخليل وسيبويه تعدُّد الأسماء المفعولة مع اختلاف عواملها في
لُغْظ، ومعنى: لأنهما مذهبان إلى أن العامل في شُعْثٍ تسعته
بلمعوب

وأنكر مذهبهما المبرد، والرجاح؛ لأنهما مذهبان إلى أن العامل في لُغْظٍ
هو العامل في المفعول، فقول الخليل وسيبويه -عندما- يؤدي إلى إعمال

١١ - انظر المسألة ذات الرقم ١١.

١٢ - انظر مسأله ذات الرقم ٣٥١.

١٣ - انظر مسألة ذات الرقم ٣٩١.

ومن أمثلة ذلك في مسائل الاعتراض ما يلي

١ - أنشد سبويه قول الفردق:

وما سجنوني غير آني بين عائب وآني بمن لأثرين غير الرعائين
 وذهب إلى أن (غيراً) لا إلى صيغة على الاستثناء المقطع، وجعل المعنى
 أولكمي ابن غالب، فهو يرى أن الشاعر لم يعد سجنه سجن، لأنه
 لم يلحقه دلاً.

وقد ردّ قوله المبرد، وذهب إلى أن الشاعر عدّ سجنه سجنًا، وأنّ (غيراً،
 مفعول له، والمعنى أوما سجنوني لا لكمي.

ب - سئل سبويه على حوار حذف (ب) من (إيت) في أشعر بأبيات منها
 قول لشر بن توكبة:

سقت لروعد من صيب برن من حريق من يفسد
 وصعى الكلام عنه لفته لروعد فآ من مطر الصيب، ورن من مطر
 الحريق، فهو لن يقدم الرئي على كنّ حال).

وقد أنكر قومه الأصمعي، وذهب إلى أن (إن) في البيت شرطية، وأن
 المعنى (رن) سقته من مطر الحريق: فس يقدم الرئي المستمر.

ج - نقل مسوده عن نحويين أنهم يسمون اتباع لصفة بدموصوف. د - لم يحر
 القصب، ويوجهون لثصب على الحال، وقد أظلل قولهم بأشياء منها قول
 حسان - نسيه ..

ظنتم بأن يحقى الذي قد صغتم وبنينا نبي عنده الوحي وحبه
 ووجه الاصحاح به أن (وضعه) أتبع (نبي) صفة له مع عدم جوار القصب
 إذ لا يجوز أن يقال: (ومينا نبي) ووضعه عنده الوحي؛ لأنّ لها في
 (أوضعه) عائدة إلى (الوحي).

ورد أبرد حنجاهه بالبيت، وذكر أن القلب جندز؛ لأنّ لها عائدة إلى
 (الذي قد صغت).

(١) نظر مسأله ذات الرقم ٣٢.

(٢) نظر مسأله ذات الرقم ١.

(٣) نظر مسأله ذات الرقم ١١١.

والشئب التاسع: لاختلاف في بعض أحكام الضرورة:

فبيش بعد مرة (الكتاب) ^١ سبونه قد يدحل أسرياً في الضرورة
اشعرية، وإن كان نادراً في الكلام
ومن ذلك أنه نص على أن من رجم العلم امحتوم نالت على لغة من
يستظر يجب عليه أن يحلب ماء الشكت في الوقف.
ثم ذكر أن الشعراء إذا اضطروا جددوا الهاء في الوقف، وعوضوا عنها
الألف، وأشد لأبيات التالية:

قول ابن الجرع

كودت فزرة تشقى ب فأولتي فزارة أولتي عزر

وقول أنطاسي

تقي قبل شعرت ما ضاع ولا يك موكت منك لودعا

وقول الرأحر

عومي عليتنا وزعمي ب فاطما

ثم نقل بعد ذلك عن بعض العرب أنهم يقولون: (يا خرمل) يريدون
(يا خرملة)

وقد اعترضه السيرامي، وأخرج لأبيات من اضرة الشعيرة محتجاً بأن
العدل قد شمع في الكلام، وإن كان نادراً^{١١}.

والشئب العاشر: تعدد روايات الشاهد

يعود تعدد الروايات في اشعر لعربي إلى أسباب أبرزها - في
نظري - سببان:

أحدهما: أن ديوع الشعر إنما كان بادشاهة^{١٢}

والأخر: أن للشاعر سوجد أكثر من راوية، وحزلاء لرواه قد تختلف قبائهم
ولهجاتهم؛ مما يجعل اختلاف في بعض ألفاظ القصيدة أمراً طبعياً^{١٣}

١١) انظر «مسألة ذات الرقم ١١١١»

١٢) انظر مصادر الشعر الجاهلي ص ١٩٠

١٣) انظر المصدر السابق ص ٣٣٧ وم بعض

وقد كان لاختلاف الرواية أثرٌ في النحو؛ لأنَّ لشعر أحد مصادره التي
اعتمد عليها المحررون في ضبط القواعد
وأمثلة ذلك في مسائل الاعتراض كثيرة، وأذكر منها هذه - مثلاً، وهو
رد الكوفيين استدلال سيبويه بقول السدوسي
يا صاح يا ذا الصَّامِرِ العُتْسِ وَالرَّحْلِ دي الأسع وبعْلَسِ
ودعاهم إلى أنَّ سريفة
يا صاح يا ذا الصَّامِرِ لعُتْسِ وَالرَّحْلِ ... لبيت
بجر (الصَّامِر)، وجعل (دا) بمعنى (صاحب)''.

والشَّيب ابغادي عشر التعصُّب على سيبويه

بلغ سيبويه - رحمه الله - غاية في النحو، وهو - بالصَّحاح - الأوفر من
شهرة، ولشأن، ولم يكن لمن بعده سوى تفسير كلامه، أو ترتيبه، أو
مماشته، ممَّن جعل نقرأ من العلماء يشعرون عليه.
وقد نحظت أنَّ تعصُّب البصريين عليه في مسائل الاعتراض أكثر من
تعصُّب الكوفيين، ولعل سبب ذلك أنَّ الكوفيين لم يُريدوا أنَّ يحضروا
(الكتاب) ينقد؛ لئلا تظهر إبدعتهم منه
وقد تنبَّه ابنُ جني إلى تعصُّب بعض رؤوس البصريين على سيبويه، حيث
يقول - بعد إيراد أحد اعتراضات لأخفش لسيبويه - : «فهل يليق بسبويه
أنَّ يكسر شعراً، وهو من يسوع لعروض، وبحبوبة وزن التفعيل، وفي كتابه
أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم، واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه
الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، فضلاً عن سيبويه في جلالة
فدوا ولعلَّ يا لحسن أراد منك لتثنيح عليه، وإلاَّ فهو كان أعرف
لنفس بحاله، وقد تلا أبا الحسن في تعصُّب ما أورده سيبويه في كتابه جلة
أصحاباء، كأبي عُمر، وأبي عثمان، وأبي لعنَّس، وغيرهم، فقلنا ضره لله

(١١) انظر المسألة ذات الرقم (١٨) وستأتي أمثلة أخر في الفصل الثالث عند الحديث عن الاعتراض
بدليل القلي

سنتك لآ في الشيء، لنزول لقليل من قوته^١
ومن صُوَر التعصُّب على سيبويه ما يأتي:
أولاً وصف كلامه بأنه علقط، وبحطاً الداحش والحذل، ويظهر هنا بوصوح عند
المجرد في (مسائل العلقط)، وسيأتي بيان ذلك في الفصل الثاني
ثانياً: ردُّ رواياته، وما حكاه عن العرب، ومن ذلك ما حكاه حمزة الأصمعي،
حيث يقول: «كان سيبويه يحكي عن التحليل أنه كان يُجبر يسكان حرف
الإعراب في لاسه مرموع، وفي المجزوء في الشعر، فعرضه لأصمعي،
ومال: ما جاء ذلك عن ثبت بعرفه، فأشدد سيبويه للأكثر
رُحمتي وفي رُحمتي ما بينهما وقد بدا هنك من انتميز
فقال الأصمعي: ما جاء مثل هذا لبث للأكثر، وليس بالأكثر بس
بعرفه حكاه، فأشده

إذا أعوز عن قلل صاحب قوم
فقال الأصمعي: ليست الرواية صحيحة، وأنت رويتنا.
إذا عَزَجَنَ قُلْنُ صَاحِ قَوْمٍ^٢
فالأصمعي - رحمه الله وعفا عنه - تعتني كثيراً على سيبويه في هذا
الموضع، ولا أجدني في حاجة إلى بيان ما في كلامه من التعصُّب، فذلك
مُتَكشَفٌ كل الانكشاف.
وصه رؤي المازني - رحمه الله وعفا عنه - رواية سيبويه لقول
لأبي الجعد:

قَرَدِمُ نَسَامِي عِنْدَ بَابِ دِجَاعِهِ كَأَنَّ يُوْعَدُ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَتَقْتَلَا^٣
ورؤي المزد - رحمه الله وعفا عنه - رواية سيبويه لقول الفرزدق
أَتَقَصُّبُ إِنْ أَذَى قَتِيْبَةٌ حُرَّتَا جِهَارًا، وَلَمْ تَقْصِبْ لِقَتْلِ إِبْنِ خَاثِمٍ
حيث يقص - «وهذا خطأ؛ وذلك لأنَّ (إِنْ) إنما هي لم يقع، والشعر قيل

(١) - بر صاعه الإعراب ٥٨٨٦-٥٩

(٢) - انظر المسألة ذات الرقم (١٩٥)

(٣) - انظر مسأله - ذات الرقم (٩٩)

بعد قتر فتية، ولكنه أراد (أن) المحففة من الثقيلة، كأنه قال (التعصب
أنه أوتى فتنة خُرَّتًا) ...»

وسبأتي في الفصل الثالث أن الأصمعي، والعرصبي، ولبردي، وتعليب رُذِرَ
بعض حكائنا بسيوئه عن العرب

ولا يحق أن يروى الرواية، أو الحكاية فيه تكذيباً لغير نقلهما

ثالثاً. وصف بعض شئ هذا بأنها مصنوعة ومن ذلك زعم جصاص عن لبصرين
أن لادري نقل عن لأحدث -وميل اللاحقي- أن سيوئه سأل عن شئ
لأعمال (فعل)، فعمل له هذا الست:

حذر أمورا لا تُحاف وأمين ما ليس مُتَجَنِّباً مِنَ الْأَكْثَارِ

وما أبلغ قول ابن مالك -رحمه الله-: «والاحتلاف في تسمية هذا المدعي
يُشْعِرُ بَأَنَّهُ رَوِيَّةٌ مُصَوِّعَةٌ، ووضوح مثل هذا مُسْتَبْعَدٌ عَنْ سَمَوِيهِ لَمْ يَكُنْ
لِيَحْتَجْ شَاهِدٌ لَا يَتَّقِي تَشْكِكَهُ إِلَى مَنْ يَتَّقِي قَوْلَهُ، وَإِنَّمَا يُعْمَلُ انْتِدَاجٌ فِي
الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الْعَاصِيينَ، وَقَوْلُ السَّعْتَتَيْنِ»

رابعاً: تقريره ما لم يقله.

ومن ذلك قول لادري: «رغم سيوئه في بيت العززدق

فَأَصْبَحُوا قَدْ عَادَ لَنَّهُ يَغْمَتُهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ، وَرَدَّ مَا صَدَّقَهُ بَشَرٌ

أن بعض العرب إذا قَدَّمَ خَرَّ (ما)؛ نصب بها، وحده، وهم منه؛ لأنه
قال: بعض العرب يُشَبِّه (ما) باليسر، فكما يُقَدِّمُ خَبِرُ (اليسر) كذلك
يُقَدِّمُ خَبِرَ (ما)، وهذا لا يجوز لأن (اليسر) فعلٌ، و(ما) حرفٌ
جاء لمعنى ...»

ففي قول المازني -رحمه الله وهو به- نظرٌ من وجهين

أحدهما: أنه سبب إلى سيوئه أنه حكى عن بعض العرب نصب خبر (ما) مع
تقديمه على اسماها، وهذا غير مُسَلِّم؛ لأن سيوئه إنما حكى النصب في
بيت بقرردق فقط.

والآخرة: أنه يقل عن سبويه تشبيه (أ، داليس) في جواز تقديم «حبر»، وهذا مخالفٌ م في (الكتاب)؛ إذ شبه سبويه (أ، د) في ذلك بما هو قليل لا يكاد يُعرف، حيث يقول - بعد إيراد البيت - «وهذا لا يكاد يُعرف، كما أنَّ فلات حبر مناص» كذلك، ورُبَّ شيء هكذا، وهو كقولهم: (أحد، ملحمة جديدة) في القلعة»^١.

خامساً: يعيظه في شيء ظاهر لا يُعطى فيه من هو دونه، ومن ذلك اعتراض المازني، والمبرد له في قوسه -عقب ذكره أنَّ أكثر العرب يُعملون فعل القون المضارع عمل (ظنَّ) بشروط - «ورنَّ شئت؛ رفعت بما نصبت، يجعلته حكمة».

يقول المازني: «عبط سبويه في قوله: وإنَّ شئت؛ رفعت بما نصبت لأنَّ الرفع بالحكمة، والنصب بإعصال الفعل».

ويقول المبرد: «وهذا خطأ؛ من قس أنه إنَّ ينصب به (تقول)، وإذا رفع؛ فإنَّ يرفع ما بعد (تقول) بالابتداء، وبحكيه، لا أنَّ (تقول) أحدث»^٢.
فالمازني، والمبرد -رحمهما الله- يعلمان أنَّ سبويه لا يمكن أن يقع في ذلك لخطأ، وتعمُّم أنَّ نصه يحتمل أوجهاً، أقربها أن تكون انباء منصوبة، فيكون المعنى (وإنَّ شئت رفعت مع ما نصبت به).

وقد علّق ابن ولّاد على الاعتراض بقوله: «وليس هذا ممّا يذهب على سبويه، وعنه أخذ البصريون: صغيرهم، وكبيرهم ممّن أتى بعده»^٣.

(١) سفر مسألة ذات الرقم (٣٤)

(٢) سفر لمسألة ذات الرقم (٨٩)

الفصل الثاني

أساليب المتراضين

من الطبيعي أن تتعدّد أساليب الاعتراضات تبعاً لتعدّد موضوعها، وتعدّد أصحابها، واختلاف مدعيتهم.

وعلى الرغم من تقارب بعض الأساليب في المعنى، واجتماعها - أحياناً - في عناصر واحد، مثلاً يجعل صحتها في بعض ممكن، فإنّ في م أفعال ذلك لا أعطي لتأريئ صورة مفصلة عن الصاط لمعتصير، وما فيها من حدّة، وتأذّب مع عدم التّحدة.

١ - الاحتجاج على سيويته، وله مثالٌ وحدّ، وهو بما نقله أبو سعيد عن بعض لصريين، د بقول سيّد أن أورد تعديل سيويته لا متدع حره الاسم : «وحسب بعض أصحابنا، وحكى عن المدرسي أنّه قال: لم يدخل الأسماء العرّم؛ لأنّه لا يكون إلا بمواضع يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى ...»^١.

٢ - وصف سيويته بالوقمة، ومن أمثله قول السيرمي معترضاً سيويته في استشهاده بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرِيّ﴾ من المشركين ورسوله ﴿وَمَا استشهاده بالقرآن ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرِيّ﴾ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ورسوله﴾ فهو في لظاهر وهمّ منه، ومن كل من يستشهد به من تحويين ...»^٢ ومنها قول لستيراني أيضاً متعلّقاً على دهات سيويته إلى أنّ أكله في قول ابن أحرر.

أبو حشيش يورثنا وطلّق وعفّا وونة أكله
اسم مرحّم «وسمي عسي أنّه وقع وهمّ في أنّ لرجل (أثالة)، وأب حبه
(أكل، ...»^٣

ومنها قول المدرسي «رغم سيويته في سب بفرردن»^٤
فأصبحوا قد أعدّ الله بعثتهم إذ تمّ قريش وأدّ ما مشيهم بشر
أن بعض لعرب إذا قدّم خبر (ما)؛ تصب بها، وهذا وهمّ منه ...»^٥.

(١) انظر المسألة ذات الرقم ١.

(٢) انظر المسألة ذات الرقم (٣٥).

(٣) انظر المسألة ذات الرقم (٢٢).

(٤) انظر المسألة ذات الرقم (٣٤).

٣ تحطئة سيبويه، ومن أمثله قول أريج معترضاً سيبويه، والجريسي في إجادتهم صرب العلم المؤنث لثلاثي الساكن لوسط «وهذا خطأ، لو كانت هذه بحلة توجب الصَّرف لم يجوز ترك الصَّرف.»^١

ومنها قول المبرد معترضاً سيبويه في نقده عن بعض العرب ترك نايث الفعل المتصل بفاعله الظاهر الحقيقي استأبث. «وهذا خطأ، لا يوجد في قرآن، ولا كلام فصيح، ولا شعر...»^٢

٤ - وصف سيبويه بأنهم، ومن أمثله قول السيرافي معترضاً سيبويه في مثيله بدوقف على تاء لانحار باستتة... «في كلام سيبويه فهو لأنه مثل بت، استتة، ولا يقع عليها وقف»^٣

ومنها قول السيرافي - يصف معترضاً سيبويه في تشهده لادعاء به، في الحاء بقول أراجرة:

كانها بعد كلال بزاجر وشحه من عقاب كاسر

«الاستشهاد بهذا الشعر فهو غلط لأن الإدعاء لا يصح في البيت...»^٤

٥ - وصف رأي سيبويه بالعدل، ومن مثله قول السيرافي معترضاً سيبويه في قوله: «وجعلوا ليم [يريد في: مكدلة] عروفاً من الألف التي بعد أول حرف منه»: «كلام سيبويه في هذا محتمل، وقد أنكر، وذلك أنه جعل ليم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، وذلك غلط؛ لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في المقاعدة...»^٥

ومنها قول السيرافي - أيضاً - معترضاً سيبويه في إعرابه (أنكم) في قوله

(١) انظر المسألة ذات الرقم (٤).

(٢) انظر، المسألة ذات الرقم (٦٠)، والتحق مريداً من الأمثلة في لسان ذوي الأقدام: (٩١، ٩٦، ٩٨).

٢٧، ٢٨، ٤٣، ٦٠، ٦٣، ٦٦، ٧٢.

(٣) انظر، المسألة ذات الرقم (١٧١).

(٤) انظر المسألة ذات الرقم (١٣٠)، وانظر مثلاً آخر في المسألة ذات الرقم (٢١).

(٥) انظر المسألة ذات الرقم (٧٥).

تعالى: ﴿ثُمَّ كُنْ مِنْ مَخْرُوجِهِ﴾ بدلاً: «وفي هذا الكلام عني حُلٌّ، لأنه لا يجوز البدل من الاسم حتى يتم الاسم...»^{١١}

٦ - تصويب قول سيويه، أو وصفه بالزهد،

فمثال الأول قول السرياني معلقاً على تفسير سيويه معنى (أَنْ) قبل (أَعْبُدْ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَعَبَّرَ بِكُمْ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ؟﴾ (وهو ضعيف، لأنه يُؤدِّي إلى أَنْ يُتَكَلَّرَ (أَعْبُدْ) بمعنى (عابداً غير الله)، وفيه فساد»^{١٢}

ومثال الثاني تعليق المرء على قول سيويه: «وإِذَا ذَكَرْتُكَ ثَمَانِيَةَ مَجَارٍ؛ لَأَفْرُقَ بَيْنَ مَا يَدْحُهُ حَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ...» وليس شيء منها، لا وهو يزول عنه، وبين ما بيني وبينه الحرف...» بقوله: «عند تحسُّلٍ ودي...»^{١٣}

٧ - وصف انحكم الإعرابي الوارد في الشاهد بالتقبح، ومن أمثله قول السرياني معترضاً سيويه في تشبيهه جرم (أَكْرَأَ) في قوله تعالى: ﴿وَأَصْدَقُ وَأَكْرَمُ مِنْ لَعْنَتَيْنِ﴾ بحر (سبق) في قول رهم:

بما لي أتي لستُ مذكورٌ ما مضى ولا سباق شيئاً إذا كان جانياً
: «وَأَمَّا استشهاده ببيت زهير؛ فالغصص فيه قبيح جداً...» واندي في كتاب الله عز وجل مستحسنٌ جيلاً»^{١٤}

٨ - يفسط سيويه، ومن أمثله قول المرء معترضاً سيويه في تصغيره (عَشْرُونَ) على (عَشْرِينَ) فقط: «وهذا غلطٌ من قبل أنَّ الواو رندة وللام مشددة، وانواو أولى بالهدف...»^{١٥}

ومنها تعليق المارسي على قول سيويه - بعد أن نكس عن أكثر لعرب إجراء فعل القول محري فعل لظن - : «وان شئت رعت ثم صت»

(١١) انظر: شرح السرياني ٢٩٧/٤، والمأله ذات الرقم (٤٢)

(١٢) انظر: شرح السرياني ٧٥٣/٣، المسألة ذات الرقم ٣١

(١٣) انظر المسألة ذات الرقم (١١٤)

(١٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٥)

(١٥) انظر المسألة ذات الرقم ٦١.

بقوله، «عبط سيبويه في قوله: وإن شئت رفعت ما حببت»^١

٩ - إنكار لربي، ومن أمثله ما نقله الشيرازي عن الأصمعي، إذ يقول -عقب ذكره استدلال سيبويه على جواز طرح (ما) من (يث) في شعر يقول أنشعر (١) وإن من خريق قلن بعده-: «وقد أنكر الأصمعي هذا، ورغم أن (ر) في بيت لشعر بن ثولب هي لجزء»^٢ ومنها ما نقله أبو سعيد عن لرجج، حيث يقول -بعد أن أورد قول سيبويه: «إذا اجتمعت ألف الفاء، مُدَّ الحرف»: «وكأن الزجاج ينكر هذا، ويقول: لم مُدَّتْ ألف لواحدة، وطال مدّها؛ ما رادت على ألف...»^٣

١٠ - إلزام سيبويه التناقض، ومن أمثله قول لشيرازي معلقاً على جعل سيبويه حين (سئل) في لغة من قال: (سال) قد رُدَّت إليه في التصغير. «وهذا لوجه الأخير -إذا لم يكن من الهمز- يخفف عندي ما أضفه سيبويه؛ لأن من مذهبه إذا سئل رجل -أقم، أو خف- ... رُدَّ إليه في تسمية قبل التصغير ما ذهب منه ...»^٤

ومنها قول المبرد: «ومن ذلك قوله في باب (نعم): هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا؛ لأنهم شرطوا التعمير، ثم قد في موضع آخر من هذا الباب ولا يكون في موضع لإضمار مظهر، ثم نقص جمع ذلك بقوله في هذا الباب: وأما قولهم: (نعم الرجل زيدًا)؛ فهو بمنزلة قولهم: (ذهب أخوه زيدًا) ...» (نعم) تكون مرة عاملة في مصدر يُفسَّر ما بعده، وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تحاوره، وهذا لدى حكيم، عه اصح

١) سطر: المسألة ذات الرقم (٨٩) ونظر أمثلة أخر في المسائل موت الأرقام: (٤٤، ٥٨، ٧٥، ١١٣، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٠)

٢) سطر: شرح الشيرازي ٦٣٧٧ب، والمسألة ذات الرقم (١٠٠).

٣) سطر: شرح الشيرازي ٦٤٤٤ب، والمسألة ذات الرقم (١١٠)، ونظر أمثلة أخر في المسائل ذوات الأرقام: (٢٢٦، ٢٤، ٢٩، ٥٩، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٧، ٩٦، ١٠٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢٣)

٤) سطر: المسألة ذات (٦٧)

ما يكون من القرض ...»^{١١}

١١ وصف توجيه سيبويه بأنه غير مستقيم في المعنى، ومثاله ما نقله
السيرافي عن الكوفييين، حيث يقول -بعد أن أورد رواية سيبويه لقول
لشؤسي-

يا صاح يا ذا الضامر العنسي والرحل ذي الأنساع ولجس
- «والكوفيون يتشددون:

يا صاح يا ذا الضامر العنسي

بخفض (الضامر)، ويضيفون (ذا) إلى (الضامر) ... ويحتجّون لصحة
روايتهم بخفض (الرحل)، ويكثرون البيت: (يا ذا العنسي الضامر والرحل)،
يعني (يا صاحب العنسي)، وقالوا: لو كان على ما قاله سيبويه لم يستقم
خفض (الرحل)؛ لأنّ إنشاد سيبويه برفع (الضامر) إنما يكون بمعنى (أ)
ذا الضامر عنسه (تقولك: (يا ذا لحسن الوجه) بمعنى (الحسن وجهه)،
ولا يستقيم في (الرحل) إذا عطفناه على (العنسي) أن تقول: (أعني
ضمر وجهه ...»^{١٢}

١٢ إلزام المعنى، ومن أمثله ما نقله أبو سعيد عن قوم من المتكلميين،
إذا يقول -عقب ذكره تقسيم سيبويه الفعل بالنظر إلى دلّته على زمان
ثلاثة أقسام: الماضي، والحاضر، والمستقبل-: «وطعن مدع في هذا، قدّر:
أحرروا عن لعال لكاش، أو وقع فكن، فكون موحداً في حيّز ما يُقارن
عنده: (كان)؟، أم لم يوجد بعد، فيكون في حيّز ما يُقال عنه: (لم يكن)؟،
فإن فتمّ هو في حيّز ما يُقال عليه: (لم يكن)؟ فهو مستقل، وإن كان
قد وقع ووجد فهو في حيّز الماضي، ولا سبيل إلى ثالث ...»^{١٣}

ومنها قول لرجاح معترضاً سيبويه، وجمهور النصارى في جارتها صرف
بحو، هذا) «فهم مجمعون معنا على أنّ لا اختيار ترك الصرف،

١١) نظر المسألة ذات الرقم ٩١ وانظر مثله حر في مسائل دوا الأرقام (٢ ٦٦ ٨٨ ١٢٩

١٢) نظر مسألة ذات الرقم (١٨)

١٣) انظر المسألة ذات الرقم (٨٢)

وعليهم نَّ يُبَيِّنُوا مَنْ أَيْنَ يَجُوزُ الصَّرْفُ؟ فإِذَا يَتَّسَرَّ: وَجِبَ لَا يَكُونُ تَرْكُ الصَّرْفِ...»^{١١}

١٣ - لاعتراض بأسفة متصنفة معنى لإكراه ومن أمثلته قول ثعلب معترضاً سيبويه في جمعه مُسْتَنَى - إِذَا أُتِيَحَ الْمُسْتَنَى مِنْهُ - بدلاً «فكيف يكون بدلاً، والأوَّلُ منقِيٍّ وما بعد (لَا، موجباً)»^{١٢}

ومنها قول ثعلب - أيضاً - معترضاً سيبويه في تعينه لامتناع دعم حروف الضمير والضاد في غيرهن: «قد أذهب النون - وهي معونة - هي للام، فما الفرق بين المعونة، وبين المستطيلة والتي فيها صغير؟»^{١٣}

١٤ - الاعتراض بأسئلة من غير إكراه، ومثاله ما نقله السيرافي عن ثعلب، رد بقول عبد شرحه له (باب ما يتصب من المصادر) لأنه حالٌ حار فيه المذكور:- «ورأيت ثعلباً ذكر هذا الباب من كلام سيبويه، فساق كلامه، ثم عرّض عليه بسؤالات من غير إكراه، فقال: من أين قال ما قاله، ولم يرد على ذا شيء يُحصَّل؟...»^{١٤}

١٥ - وصف رأي سيبويه بأنه خلاف الوجه، ومثاله قول السيرافي: «فكلام سيبويه أن يقول في (فعل)، و(فُعُول): (فعل)، ولو جه أُنَّ يكون على (فُعول)»^{١٥}

١٦ - الحكم على أسلوب أجزء سيبويه بأنه غير محتاج إليه، ومثاله ما نقله أبو سعيد عن ثعلب، إذ يقول: «وقد أنكر ثعلب هذا، وذكر أنه غير محتاج إلى أن يقول: (ثالث عشر ثلاثة عشر)»^{١٦}

(١١) انظر لساعة ذات الرقم ٤، انظر مثلاً آخر في (ساعة ذات الرقم ١٦٥)

(١٢) انظر، ساعة ذات الرقم (٣١)

(١٣) انظر لساعة ذات الرقم (١٣٦)، وانظر مثلاً آخر في (ساعة ذات الرقم ٣٤١)

(١٤) انظر، ساعة ذات الرقم ٣

(١٥) انظر (ساعة ذات الرقم ٥٧)

(١٦) انظر (ساعة ذات الرقم ٧١)

١٧ - دِكْرُ رِي سِيَوِيَه ثُمَّ النَّصْرُ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ عِيرَه، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ قَوْلُ السِّيرَافِيِّ -عَقِبَ ذَكَرَهُ أَنَّ سِيَوِيَه يَجْمَعُ (فَقُولًا) الْجَمْعَ الْمُسْتَمْسِكَ بِهِ عَلَى أَعْمَالٍ - «وَالصَّحِيحُ -عِنْدِي- أَنَّ (فَقُولًا) إِذَا سَبَّحَا بِهِ رَجُلًا، ثُمَّ جَمَعْنَاهُ أَنَّ نَقُولَ: (فَعَل) ...»^١

ومنها قول السِّيرَافِيِّ -أيضاً-: «مَصْلُ سِيَوِيَه بَيْنَ الْهَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ أَوْ وَاوٌ سَاكِنَةٌ أَوْ أَلِفٌ، فَيَجْعَلُ الْاِخْتِصَارَ فِيهَا أَنْ تَحْرَكَ، وَلَا تَتَوَصَّلَ بِحَرْفٍ، وَجَعَلَ الْهَاءَ الَّتِي قَبْلَهَا سَاكِنٌ عِيرَ يِيَاءَ وَالْوَوِ وَالْأَلِفِ الْاِخْتِصَارَ فِيهَا أَنْ تَتَوَصَّلَ بِالْوَوِ وَاحْتَارَ أَنْ يُقَالَ: (عَلِمَهُ)، وَ(الْقِيَ عَصَاهُ)، وَ(احْذَرُوهُ)، بِقِيَرِ حَرْفٍ، وَاحْتَارَ (مِنْهُوَ آيَاتٌ)، وَ(أَصَابَتْهُوَ جَانِحَةٌ)، وَ(اخْتَارَ أَبُو الْعَبَّاسِ حَذْفَ الْعُتْلَةِ فِي (صِدَّةٍ)، وَ(أَصَابَةُ)، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ حَرْفِ اللَّيْنِ، وَعِيرَه، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ...»^٢

١٨ - وَمِنْ الْأَسَالِيبِ -أيضاً- قولُ الْمُعْتَرِضِ لِسِيَوِيَه: أَوْلَسَ كَمَا قَالَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْمَبْرُودِ: «ذَهَبَ [سَرِيدٌ سَمُوهُ] إِلَى أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ اسْتِثْنَاءٌ، وَبِئْسَ مِنْ لَأَوْنٍ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، وَهُوَ قَوْلُ الرُّزْدَقِ وَمِنْ سَجَمُونِي غَيْرَ أَتَى ابْنَ غَالِبٍ ...»^٣

ومثله قولُ الْمُعْتَرِضِ: (وَلَا أَرَاهُ كَمَا قَالَ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الْمَبْرُودِ: «وَلَا يَحْوِرُ عِنْدَهُ [يَعْنِي سِيَوِيَه] وَصَفَهُ [أَيُّ: بَدِهُم]، وَلَا أَرَاهُ كَمَا قَالَ ...»^٤ . ومثله قولُ الْمُعْتَرِضِ: (وَلَيْسَ الْقَوْلُ عِنْدِي كَمَا قَالَ)، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الْمَبْرُودِ: «وَكَانَ سِيَوِيَه يُقَدِّمُ الْمَصْبِيحَ، وَيُسَيِّ بِالرُّفْعِ، وَلَيْسَ الْقَوْلُ عِنْدِي كَمَا قَالَ ...»^٥ .

١ - انظر المسألة ذات الرقم (٥٦)

٢١ - انظر شرح السِّيرَافِيِّ ١٦٧/٥، والمسألة ذات الرقم (١١٩)، وظهر مثلاً أمرِي لَأَنَّهُ تَ الرِّفْعِ ٦٤١

٣ - انظر المسألة ذات الرقم (٣٢١)

٤ - انظر المسألة ذات رقم (١٩)

٥ - انظر المسألة ذات الرقم (٨٤)

وقريباً منه قول المعترض: (وليس هذا كما وصف)، ومثاله قول المبرد
بعد أن ذكر مذهب سيبويه في (أقرقار)، و(عرعر): «وليس هذا كما
وصف؛ من قبل أن الشيء لا يُحكم عليه بالعدل، والخروج عن أصله
حتى يشبّه ذلك، فلا يكون فيه مطعون...»^(١١).

وشبهة به قول المعترض: (وليس في هذا حجة)، ومثاله قول المبرد: «وذكر
[أي: سيبويه] ... في صرف (قيل)، و(قال) - إذا كان اسمين - قول
لشاعره:

أصبح الثغر وقد أرى بهم غير ثقبوك من قيل وقال

قال: والقوافي مجرورة، قال محمد: وليس في هذا حجة...»^(١٢).

ومثله قول المعترض: (لا حجة فيه)، ومثاله قول المبرد: «ذكر [أي:
سيبويه] التحوين الدين قسراً: امرأتٌ بصرأةٍ أحدها عبيداً فصارته،
فقالوا: انتصب؛ لأنّ للقلب لا يجوز. قال محمد: وهذا لُعبٌ من قول
السحويين، ولكن احتج عليهم ببني لا حجة فيه، وهو قول حنن:

ظننم بأن يعنى الذي قد صنعتُم وفينا نبيّ عنده الوحي واضحه»^(١٣).

١٩ - ومن الأساليب - أيضاً - قول المعترض: أولاً معنى لهذا الكلام)، ومثاله
قول المبرد: «ولا معنى لهذا لكلام - أعني قوله: والقوافي مجرورة - لأنها
لو كانت مرفوعة، لم تكن القافية إلا هكذا»^(١٤).

٢٠ - ومن لأساليب - أيضاً - قول المعترض - عقب ذكره رأي سيبويه -: (فلا
يسفي على هذا القياس)، ومثاله قول المبرد: «أصل ما ذكر في الصّفات
أنّ لأحص يُوصف بالأعمّ، وما كان معرفة بالالف، واللام، والأسماء
الجهمة؛ فهو أخصّ ممّا أُضيف إلى الألف، واللام، فلا يسفي على هذا
لقاس أن يقول: (رأيتُ علام الرجل لطيفاً) لا على ليدل»^(١٥).

(١١) نظره المسألة ذات الرقم ٤٨.

(١٢) انظر مسأله ذات الرقم ٨.

(١٣) انظر مسألة ذات الرقم ٤١١.

(١٤) انظر مسأله ذات الرقم ٣٧١.

(١٥) انظر مسألة ذات الرقم (٣٦).

وشية به قول المعترض: (وإنما كان ينبغي أن يقول)، ومثاله قول
المرد - بعد أن ذكر بقسم سيبويه للمعترض - «وإنما كان ينبغي أن يقول»
لا بد من أن يكون المسمى عليه شيئا هو هو، أو شيئا فيه ذكره^١
٢١ - ومن الأساليب التي نورد بها السيري فترص للاختصاص، وهو قسمان
القسم الأول: افتراض الاعتراض، وعدم مناقشته، ومن أمثله ما يأتي:
- قال سيبويه: «(وإن) بمنزلة (الذي) تكون مع الصلة بمنزلة (الذي) مع
صحتها اسما، فصير: (يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ، بمنزلة (يُرِيدُ يَفْعَلُ)، كما أن
(الذي ضرب) بمنزلة (الضارب)»^٢
علّق لـتري على هذا، لخص بقوله «جعل (أن) اسما بمنزلة (الذي)،
وللمعترض أن يقول: (إن) (أنا) بست باسم وحده، والذي، وحده اسم؛
لأنه يرجع إليها ضمير في (الذي ضربته)، وما أشبه ذلك»^٣
ولحق أن سيبويه - رحمه الله - لم يرد ما فهمه السيرافي، وإنما أراد أن
(أن) تُقَدَّر مع صحتها باسم واحد، كما أن (الذي) تُقَدَّر مع صحتها باسم
واحد، ولا يتم لمعى إلا بالصلة
- قال سيبويه: «هذا باب ما تُجمع فيه لاسم إن كان مدكرا، أو مؤنثا
بالثاء، كما تُجمع ما كان آخره هاء، التانيث، وتلك الأسماء التي آخرها
باء التانيث، فمن ذلك (هَيْتًا) إذا كان سماء لرجل، تقول: (هَيْتًا)، من
قبل أنها تاء التانيث^٤ لا تثبت مع تاء، تجمع، فمن ثم صيرب مثلها

(١) انظر المسألة ذات الرقم (١)

(٢) الكتاب ٢٢٨/٥

(٣) شرح السيرافي ١٩٩/٥ ب.

(٤) أطلق سيبويه على تاء (هيت)، و(أهت) هاء - أنها تانيث. وذكر في موضع آخر أنها للإلحاق، إذ
يقول «وكذلك...» في سيبويه، و«هذا» لأن الأسماء الخمسة ياء تاء (عُثْرًا) واعتل...
الكتاب ١٦٦/٤

ولا أرى أن النسخين متنافضين؛ ذلك أنه لما جعلنا لتانيث، فإنه نظر إلى الأصل، وما جعلنا للإلحاق
نظر إلى حاله بعد أن صارت للإلحاق. انظر: شرح سيبويه ١٩٨/٤، وقد تكرر بيان ذلك في
الموصل لأن.

وكذلك (هَتَتْ)، وأُخِتَ لا تجاوز هذا فيها، وإن سئيت رجلاً
به (ذُئِت) ألحقت تاء التأنيث، تقول: (ذُئِتات)، وكذلك هَتَتْ -
رجل - تقول: (هَتَات)»^١.

عَلَّقُ السَّيراني على هذا النص، فقل: «ولقد نُسِ انْ يقول: إن سببونه، ومن
بعده من أصحابه لزموا لشدة في جمع ما كَسَمَى به، ولم يخرجوا عنه
إلى غيره، وليست (هَتَتْ) كذلك؛ لأنها لم تتعكَّر كعَكَّرَ (هَتَتْ)، وأُخِتَ،
لأنَّ (هَتَتْ) وأُخِتَ يُقال فيهما (هَتَتْ) وأُخِتَ في الوصل، والوقف،
وليس كذلك (هَتَتْ)؛ لأنَّ الوقف عنهما (هَتَتْ) والوصل (هَتَتْ)، فإذا
سَمُوا به أجروا على ما يرجئه لقياس، ولدى يُوجه لقياس
(هَتَات)»^٢.

قال سببونه: «وقالوا: (رَبِّيَ يَرُدِّي رِيًّا، وهو رِيًّا، فأدخلوا (العقل) في هذه
المصادر كما أدخلوا (العقل) في حين قدواء (السُّكْر)»^٣.
قال السَّيراني معلقاً على هذا النص «يعني (رَبِّيَ) وزنه (مَقْرٌ)، ودخل في
هذا الباب، وليس بمَقْرٍ فيه، ونقائل أن يقول: هو (فُعْلٌ)، وكثير من
أجل الياء كما قالوا: (قَرْنٌ أَلْوِي)»^٤، «وأَقْرُونُ لِي، ولي»^٥.

قال سببونه في (باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بدأت الثلاثة التي ليست
فيها زيادة من لفظها)^٦ - «والصَّحْر، بمنزلة (صَحْنٌ)، كسر الحرف
كما صُمُّ شَعَّة»^٧.

ومعنى هذا أنهم جعلوا (الصَّحْر) اسماً لذلك العضو كما جعلوا
(صَحْنٌ) اسماً لألة الدُّخْرِ، ولو ردوا به موضع الصَّحْر؛ بقنوا (صَحْرٌ).

-
- | | |
|----|---|
| ١١ | الكتاب ٦/٣ ٧-٤ |
| ٢ | شرح السَّيراني ١٨٤/٥ |
| ٣ | الكتاب ٤/٢٢ |
| ٤ | هو المخرج: مطرد اللسان (الوق) |
| ٥ | شرح السَّيراني ٧٢/٥ |
| ٦ | يزيد: اسم أركان من العمل الثلاثي المجرد |
| ٧ | الكتاب ٩/٤ |

لأن فعله (تَخَرَّ يَتَخَرُّ)

قال السيرافي حَقَبَ إِيرَاقَ لَتَّصَ السَّاقَ • «ولقد نزلَ قول: إِنَّ (يَتَخَرَّ) هو من باب (مَتَسَلَك)؛ لأنه هو موضع لتَخِيرَ، وفعله (تَخَرَّ يَتَخَرُّ)، ومنهم من يكرر الميم إتباعاً للحاء»^(١)

- قال سيبويه في (باب تمثيل ما ينشأ من العرب من بنات الأربعة في الأسماء، ولصفات غير مريضة، وما لحقه من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل، «ويكون» [أي: الاسم الرباعي لحر] على (مُعْتَل) فبهما ياء في الأسماء، وانصتات، في الأسماء نحو (الشَّرْم)، و(الشَّرْمِي)، و(الحَبْرَج)، و(لَصَفَة) نحو (الجُرْشُوع)، و(الصُّشُوع)، و(الْكُنْدُرَا) «^(٢)

قال السيرافي: «وقد جعل سيبويه أَكْدُرَا (مُعْتَلًا)؛ لأنه جاء به مع (الجُرْشُوع)، ولقال عدي بن يعين: إِنَّهُ (مُعْتَل)؛ لأنهم يقولون: أَكْدُرُ في معناه، فتسقط الراء»^(٣)

والقسم الثاني: اعتراض الاعتراض، ثم الإجابة عنه، ومن أمثلته ما يأتي

أ - قال سيبويه في (باب أَوْ) «وتقول: (هل عندك شعير، أو بُرٌّ، أو ثَمَرٌ؟)، و(هل تأتيك أو تُحدث؟)، لا يكون إلا ذلك، وذاك أَنَّ (هل) ليست بمسئلة ألف الاستفهام؛ لأنك إذا قلت: (هل تضرب زيداً؟) فلا يكون أَوْ تنحوي ن الضرب وقع، وقد تقول: (أضرب زيداً؟) وتنتهي أَوْ الضرب وقع، ومثله يدلُّك على أَنَّ ألف الاستفهام ليست بمسئلة (هل) أنك تقول للمرجس: (أطرباً؟)، وأنت تعلم أنه قد طرب؛ لتوبخه، وتقرِّره، ولا تقول عند بعد (هل)»^(٤)

(١) شرح السيرافي ١٠٤/٥ ب

(٢) الشُّرْم جاك، ما بقي على مائة من العدد وما يسمى في العصوره انظر شرح السيرافي

١٠٤/٥ ب والساد (شرم) ويشير إلى ن الذي في طبعتي (بولاق)، و(حارود) (الشُّرْم) بالكاء، وم

أجد هذه الكلمة في (أخبار العرب)، وقد نسب ما في شرح السيرافي

٣١، (الحبرج) طائر انظر شرح السيرافي ١٠٤/٥ ب، و(الجُرْشُوع من الحبل: العظيم البطن، والصُّشُوع الصغير

زأر الصنوب) والكُنْدُرُ الشبيه من الحمير وغيرها انظر شرح السيرافي ١٠٤/٥ ب

١٤، انكتاب ٢٨٨٤٤ حارود، ٣٣٥/٢ بولاق

(٤) شرح السيرافي ١٠٤/٥ ب (٦) الكتاب ١٢٥/٣-١٢٦

قال أبو سعيد عقب يردده أنص لتقتل - «وقد يجوز أن تعارض تقول له عز وجل ﴿وانصجر ولبس عشر والشع والنور والليل إذ يسر هل في ذلك قسم لذي حجر﴾ أي يدي عقل على وجه التبيه أن في ذلك قسم لذي حجر، وتعارض بقوله عز وجل ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾^١، وأكثر لتفسير أن الإنسان دم، وم يكن دم مذكوراً، لأنه أتى عليه حين من الدهر قل أن تتفخخ به الروح وم يكن مذكوراً إلى أن نوء الله عز وجل به، فصار مذكوراً، وذكر بعض العلماء أن الإنسان يجوز أن يكون لثاس كلهم، وكل إنسان يأتي عليه من حال تكونه في الرحم إلى أن يولد حين لا يكون فيه مذكوراً، وقال العلماء: أهل تكون حياً، وتكون حياً، فقوله عز وجل ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾، ومثله أهل وعظمتك؟ فهل أعطيتك؟ تخرجه بألك أعصبه، ووعظته والحمد أن تقول: (وهل يقدر أحد على مثل هذا؟)^٢ قال أبو سعيد ولست أحتاج من سيويه أن أني ذكر سيويه جوزه في لالف مستح في أهل؛ لأن لذي يقول (أنتضرب ريداً؟) من قد صرعه، موثقه، ويتهدده، ولم يأت مثل ذلك في (أهل)^٣.

ب علل لعيس، وسيويه - كما ذكر اسراي - إسقاط ثاء التأنيث من انصعات لموصوف بها اموت، نحو المرأة حائضاً، والمرأة مريضاً وناقطة طمراً بأن هذه الصفات لم تجر على الفعل، أي ليس المرأة به لدلالة على وقوع الحدث، وإنما أراد وصف المرأة بأنها ذات حصص، وذات رضاء، ولما كانت ذات صبور، وهو جرت على الفعل، ودلت على الحدث؛

١١ الآيات (١١) من سورة الفجر

١٢ الآية (١١) من سورة الأنعام

٣ قال الفر، «قوله تبارك وتعالى ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ معناه قد أتى على الإنسان حين من الدهر (وهل) قد تكون حياً، وتكون حياً، فهذا من الخبر لأنك قد تقرر: (هل أعطيتك؟) تخرجه بألك قد أعطيتك ووعظته ويحمد أن تقول: (وهل يقدر واحد على مثل هذا؟) معاني الفراء ٢١٤/٣

٤ شرح السراي ٧٩/٤ ب- ١٧٧

للزم إثبات تاء التأنيث؛ لأنَّ الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث، فيكون: (هي حائضٌ غداً) بمعنى (هي تحيضُ غداً) ^(١).

قال الميراثي: «ذهب الخليل، وسيبويه في ذلك، وما كان نحوه أنَّ الهاء بما سقطت منه، لأنَّه لم يجر على الفعل وإنما يلزم العرق بين المؤنث، ولمذكر فيما كان جارياً على الفعل ...، وبطرت فيما ذكر أصحاب فيما قدَّمته، وفي قولهم: (عيشة راضية)، قرأيت (عيشة راضية) قدح فسألتهم به إسقاط لهاء لأنهم ذكروا أنَّ (حائضاً)، وما جرى مجرى سقطت الهاء منه؛ لأنهم لم يجر على فعل، وقد ذكروا هم أنَّ (عيشة راضية) غير جارٍ على فعل، لأنَّ العيشة هي مرضيتها، رأيت فعلها (راضيت)، محسوساً على أنَّها ذات رضى من أهلها بها، ثم قد أثبتت».

ثم أجاب عن الاعتراض، فقال: «ويجوز أنَّ تُحصل (راضية) على أحد وجهين أحدهما أن تكون عيشة راضية أهلاً، فهي راضية، كقولهم: (ملازمة لهم)، والآخر أن تكون الهاء دحيت للمبالغة، كما يقال: (رحلت راوية، وعلامة)، ويجوز أيضاً فيه وجه ثالث، وهو أنَّهم ألزموه لهاء؛ لأنَّ الياء تسقط لو لم تكن هاء، فرأوا ذلك إحلالاً، كما قالوا: (ناقّة سُلَيْم)، و(ظبية مَنِيَّة)، فالزموا لهاء بسبب لياء، وهم يقولون فيما لمس فيه أياً: (ظبية مَطْبِلٌ، ومُفَرَّلٌ، ومُشَدَّنٌ) ^{(٢) (٣)}.

(١) انظر: الكتاب ٢٨٤/٢، وشرح الميراثي ١٧١/٤، وانظر هذه المسألة في شرح أدب الكاتب لجوالقي ص ٢٦٠، والإنصاف ٧٥٨/٧، ونخسير ٣٩٠/٢-٣٩١، وشرح المعصن ١٠٧-١٠٨/٤.

(٢) ناقّة مُثَل، ومُثَلَّة، يتلوه ويثما انظر: اللسان (٢٢٤).

(٣) ظبية مَطْبِلَة ذات غزال، والعمال من الظباء. الشاذن قبل الإثاء حين يتحرك ويثني انظر اللسان (عرب).

وخطبة مُثَدَّب ذات شاذن يثنيها، والشاذن من لواء الظباء الذي قد قرئ، وطلع قرناه ولشعبي من أمثله انظر اللسان (عرب).

(٤) شرح السيري ١٧١-١٧٢/٢.

- فهو يُجيز في (رضيه) ثلاثة أوجه؛ لنلا نقدح في التحليل السابق، وهي:
- ١ - أن تكون (راضية) حارية على الفعل، فثبتت تاء التأنيث - إذن لاؤم كما لزم تأنيث الفعل في (عيشة رضىت أهلها).
 - ٢ - أن تكون التاء دخلت للمبالغة، وليست للتأنيث
 - ٣ - أن تكون التاء لتأنيث، و(راضية) غير حارية على الفعل، ولكن لزم ثبات التاء؛ لأن قلبها ياء، فهو حدث، كُعبت لكعبة، علال (ناص)، وفي ذلك حلال بها.

ولي حنا- وقع مع هذه السري مذهب سيويه، فقد ذكر أبو منصور بن عثار لأصمعي، والرمحشري أن سيويه يهدف شعبه تحليل في تحليل ماض تاء لتأنيث من نحو (حاص)، يقول بن عثار: «يقول امرأة حاص، و انتيت بانحص، و تلفظ مدكر؛ لأن المراد به شيء حاص، وهذا مذهب سيويه، وعند تحليل بما جاء بغير تاء، كبيت؛ فرقاً من أشعب وبيس لحري على نفس، كذا (حائض)، هي التي تحيض (وحائض)، و ت حيص^١، و يكونون برعمون أن التاء لم تدخل، لأن ذلك بعث لا يكون إلا بمؤنث^٢»

وما ذكره يتفق مع ظاهر قول سيويه: «هذا باب ما يكون مدكراً يوصف به امرأت، وذلك قولك (امرأة حاص)، واهد طامثاً^٣»، كف قالوا: إنه صمراً، بوصف به مؤنث، وهو مدكر مؤنث (الحائض)، وشاعه في كلامهم على أنه صفة

هو محمد بن عتي بن عمر بن الجهم، عاش في أواخر القرن الرابع، ونواس القرن الخامس، انظر إسماع

الرواة ١٩٤/٣، ١٧٩، ١٧٧، والتمية ١٨٥/١-٨٦

(٢) انظر شرح نصيب ثعلب ص ٢٧٧، وبنسب ص ٢

(٣) عن اختيار قول الخليل، للبرد في المختص ١٦٣/٣-١٦٤، واندكر وديت ص ٨٢، والفارسي في الكلمة ص ٣٤٤، والرئيسي في شرح الكتاب ٣٨/٤، وابن السيد في الاختصاص ص ١٧١، وقد نقل ابن سيده كلام الفارسي برفقه، ويأ يشر إليه انظر انحصص ٩٩/١٩ وما بعده

(٤) انظر رد مذهب الكوفي في المختص ١٩٤/٣-١٩٥، والكلمة ص ٣٤٥

(٥) شرح نصيب ثعلب ص ٢٧٧

(٦) «مرأة طامث حاض»، انظر السان الحاشي،

شيء، ولشيء مدحّر، مكأنهم قالوا: (هذا شيء حائض)، ثم وصمو به المؤنث كما
وصفوا المدحّر بمؤنث فكانوا: (رجلٌ ككحة، فرعم الغنبل أنهم إذا قالوا احائضاً،
فيه لم يُخرجه على لعن، كما أنه حسن قال: (دارع) لم يُخرجه على افعل، وكأنه
قال: (درعي) فأبى أنه أراد (ذات جبر)، ولم يحو على الفعل. وكذلك قولهم: (مُرضع)
أو راد (ذات رضع)، ولم تُجرها على (أرضعت)، ولا (أرضع)، فإذا أراد ذلك قال:
(مُرضعة)، وتقول: (هي حائضة عداً) لا يكون إلا ذلك؛ لأنك إن جريته
على الفعل، على (حي تحيض عداً) هذا وجه ما لم يُجر على فعله فبما
رعم الحبل»^(١).

هذا، وقد حفظت عند تتبعي لأساليب لمعتربين ما يأتي:
أولاً أن أبي سعيد السيرفي لم يتنبه في المواضع كلها بالعاطف لمعتربين، وبما
يوردّه - أحياناً - بالمعنى، وسيأتي بيان ذلك في الفصل الخامس عند
لحديث عن طريقة السيرفي في إيراد الاعتراضات.

ثانياً أن بعض عبارات امعتربين قاسية، ومنها تخطئة سيويه، وتقليطه
وصفه بالوهم، واستهوه وبعضها فيها تأذّب مع شيخ النحاة
ثالثاً أن بعض الأساليب المتقدمة قد تجتمع في عتراض واحد، ومن أمثلة ذلك
قول الحرد: «ومن ذلك قوله [أي سيويه] في باب ترحمته (هذا باب
إرادة اللفظ بالحرف الواحد): لو سميت رجلاً بالباء من (طرب) لقلت:
(إن) كما ترى، ولا يُحل بهذا - كما ترى - أن يكون في وصله على حرف
وشبهه (بأب) إذا حُففت حمزته. قال محمد: وهذا من الخطأ انفاحش؛
لأن ألف لوصل لا يلحق حرفاً متحركاً؛ لأنّها إنما تدحر سكون ما
بعدها، وهذا نقص قوله، وأقول جميع النحويين»^(٢).

ومها قول أبي سعيد لسيرامي: «الاستشهاد بهذا الشعر سهوٌ
وعبط ..»^(٣).

(١) الكتاب ٣/٣٨٣-٣٨٤

(٢) نظره المسألة ذات الرقم (٩٤).

(٣) نظره مسأله ذات الرقم (١٣).

رابعة. أنَّ المبرد لم يرجع عن ربه في (مسائل العلق) كلها، بيد أنه ترك أكثر العاقلها القاسية، وأتى في (المقتضب) بعددات فيها تأدبٌ مع سيبويه ولعلَّ هذا ما حساه أبو الفتح بن جني بقوله: «ومن اشنع في الرجوع عنه من الداهب ما كان أبو العباس تشيع به كلام سيبويه، وسفه مسائل العلق»، محلثي أبو علي عن أبي بكر أنَّ أبا العباس كان يعتزُّ منه، ويقول: هذا شيءٌ كَرَّ رأياء في أيام الحداثة، فأنت الآن فلا»

ومن أمثلة رجوع المبرد في (المقتضب) عن أسلوبه العبد في (مسائل العلق) ما يأتي

١ - يقول في (مسائل العلق) - بعد أن ذكر مذهب سيبويه في تصغير (عشول)، وهو وجوب حذف اللام الزائدة، وإبقاء الواو : «وهذا علقٌ من قبل ن سواو راسدة وللام مشبهة، وانواو أولى بالسحوق لأنها من حروف الريبة واللام إنما هي من حروف التضعيف . وبت معيِّر في حذف أيهما شئت، لا أنَّ حذف الواو في قولك - (عشول) - جود»
ويقول في (المقتضب) «وتقرر في تصغير (عشول) - (عشول) فاعلم، لأن فيه زائديتين: سواو، واحدى للام، ونواو أحقُّ بحذف بالطرح؛ لأنها من الحروف التي تزدد وللام مضاعفة من الأصوين، وهما جميعاً للإلحاق مثل (جرودخل)، وكان سيبويه يحذف (عشول)، و(عشول) فيصير قال: أشول، ويقول: هي سُلحفة، وهي بعد من لُطُوف، وقد حور ما كان، ويكنى لمحتار ما ذكرنا! لعلَّه أسي شرحاً»

٢ - يقول في (مسائل العلق) عقب ذكره مذهب سيبويه في تصغير (مُتْعَس) وهو حذف نون برودة، والسين المُتَّحِقَة بِ(مُحَرَّرْجَم)، وهي مُتَطَرِّقَة - «وهذا خطأ، وهو نقص قولهِ قِيماً عِندَهُ أصلُ التَّغْيِيرِ عِندَهُ» وذلك أنَّ المُتَّحِقَ -عنده- بمنزلة الأصلي، وعند جميع المحوِّين، وهو

(١١) انحصائص ١/٦ ٢

(١٢) انظر أسئلة ذاب الرقم (٦١)

يعلمُ أنَّه ليس (مُعْتَسِرٌ) لِرَدِّهِ صُحْبَةُ سِيمٍ (مُحَرَّرَتِجِم)؛ ولذلك لم تُدْعَم
فيه لتي قدها .»

ويقول في (المقتضب) «وكان سيبويه يقول في تصغير (مُعْتَسِرٍ)
(مُعْتَسِرًا)، و(مُعْتَسِرِينَ)، وليس القياس -عندي- ما قاله لأنَّ السَّيِّئَ في
(مُعْتَسِرٍ، مُلْحَقٌ، وَلَمْ يَلْحَقْ كَالْأَصْلِيِّ .» .

٣ - يقول في (مسائل لغوية) معلقاً على إدارة سيبويه استعمال اسم الفاعل
لشئ من العدد مع الأعداد المركبة لإفادة لتصغير: «وهذا خطأ؛ لأنَّه
يُرِيدُ أَنْ يَبْتَنِي فاعلاً من فعل نحو (كُتِبَ)، و(زُجِعَ) . . . ويلزمه أنَّ يبي
فاعلاً في هذا الموضع من (أربعة عشر) من الاسمين جميعاً،
وهذا محال .»

ويقول في (المقتضب) بعد أن ذكر رأي سيبويه -«وكان أبو الحسن
لأخفش لا يراه صواباً؛ وذلك لأنك إذا قلْتَ: (رابع ثلاثة)؛ فبأنَّ تُعْرِيهِ
مُجَرِّي (ضارب)، ونحوه . . . ولا يجوز أَنْ تَبْنِي فاعلاً من خمسة وعشرة
جميعاً؛ لأنَّ الأصل (خامس عشر أربعة عشر)، والقياس -عندي- ما قال،
وهو قول ابن زني^(١٦)».

(١٦) انظر المسألة ذات الرقم (٦٧)

(١٧) انظر المسألة ذات الرقم (٧٢)

الفصل الثالث

أنواع الاعتراضات

باعتاً أنواع الاعتراضات ثلاثة عشر نوعاً، وهي:

الأول: الاعتراض للحدود ولتقسيمات.

وهو من أقل الأنواع وروداً، لقلة الحدود، ولتقسيمات في الكتب
سيبويه، ومن أمثله ما يأتي:

١ - قال سيبويه معرّفاً الفعل «وَمَا يَفْعَلُ» وَشَيْءٌ مُّحْدَثٌ مِنْ عِظٍ أَحْدَثَ
لِأَسْمَاءَ، وَبُيِّتَ لَمْ يَمُضِ، وَلَمْ يَكُنْ وَمَ يَقَعُ، وَمَا هُوَ كَأَنَّ لَمْ يَسْقَطِ»
فرد عليه المتكلمون قوله «وما هو كأن لم يسقط»، وذهبوا إلى أنَّ الفعل
لا يدلُّ على لعال^١،

٢ - قال سيبويه مقسماً لعبارة «وَعَمَّ أَنْ الْمَبْتَدَأُ لَا يُدْ لَه مِنْ أَنْ يَكُونَ
لِمَنْيُ عَلَيْهِ شَيْئاً هُوَ هُوَ، أَوْ يَكُونُ فِي مَكَانٍ، أَوْ رِمَانٍ»،
فرد عليه لبرد إفعاله لقسم انشأ من أقسام الخبر، وهو الجمله^٢

والثاني: لامراض الأحكام النحوية والتصريحية

وهو أكثر الأنواع وروداً، فمن أمثلة رد الأحكام النحوية تعطفة لماوسى
سيبويه في تركه صرف (أفعل) في نحو (هنا رجلٌ أفعل)^٣
ومنها ردُّ الكوفيّين على سيبويه إطلاق جواز رفع ظرف المكان التصريح
بعرفة على الخبر^٤

ومن أمثلة الاعتراض للأحكام التصريفية ردُّ الجرمي، والمبرد على سيبويه
إجارتة جمع (عدة) - اسم رجل - جمع مدكّر سالماً^٥
ومنها تعطفة لمبرد لسيبويه في ذهابه إلى أنَّ تصغير (مُتَعَسِّمٍ،
(مُتَعَسِّمٍ) بعطف النون الرائدة، والسبب المنقحة بـ (مُتَعَسِّمٍ)،

(١) انظر: مسألة ذات الرقم (٨٢).

(٢) انظر: مسألة ذات الرقم (١٠).

(٣) انظر: مسألة ذات الرقم (٩).

(٤) انظر: مسألة ذات الرقم (١١)، وانظر مزيداً من الأمثلة في المسألة ذات الرقم (٩) و (٢٤) و (٢٥).

(٥) ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١

وهي المنطوق^(١١).

وهناك أحكام لم يحكم بها سيبويه، وربما نسبها إليه المعترضون ضلّة لعدم إدراكهم مراده، وزدوه.

ومنها عمرو المبرد، والسّيرافي، والفارسيّ إلى سيبويه منع نصب المصدر بفعل من معناه.

وقد أثبت أنّ سيبويه يُحيز ذلك مستدلاً بنصّ من الكتاب^(١٢).

ومنها ما فهمه المبرد من قول سيبويه: «لقد يجوز حذف (يا) من الكثرة في الشعر، وقد العجاج».

جاري لا تستنكري عذيري

يريد: (يا جارية)، وقال في مثل: (أنتِ معنوق)، و(أصبح ليلاً)، و(أطرق كرا...) «إذ ظنّ أنّه يجعل هذه الأسماء تكرت بعد لداء، فزاد عليه فتلاً: «قد أخطأ في هذا كله خطأ فاحشاً، وذلك أنّ قوله:

جاري لا تستنكري عذيري

(جارية، حما معرفة).

وقد أبطل ابن ولّاد، ولستيراميّ ورثاشي، وأبو نصر الفارسيّ فهم المبرد، وذهبوا إلى أنّ سيبويه أطلق على تلك الأسماء مصطلح الكثرة بالنظر إلى أصله^(١٣).

وصحّحت قولهم مستدلاً بنصّ من الكتاب

ومنها ما فهمه الرّجاج من قول سيبويه: «وَزعم يونس أنّه لم يسمعه من ثقة [عصيّ: صرّحتُ برجل أسد أبوه]، وبكنتهم يقولون: (هو نازر حمرة)، لأنهم قد يبتلون الأسماء على المبتدأ، ولا يصقون بها، فالرفع فيه الوجه،

(١١) انظر المسألة ذات الرقم (٦٢)، والنص مرئياً من الأمثلة في مسائل دوات الأرقام: ٥٢١، ٥٣، ٥٤

٥٥، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٨١، ٩٢، ٩٣،

١١٠ ...

(١٢) انظر: مسألة ذات الرقم (٦٤)

(١٣) انظر: مسألة ذات الرقم (١٦)

وانرفع فيه أحسن»

إد حسب أن سبويه يمنع وقروح (نري) صفة، مرة عليه، وقد أثبتَّ نَ سبويه لم يُرد المنع، وإنما أراد: أن وقوعها صفة خلاف الآخر، واعتمدتُ على نصٍّ من (الكتاب) فيه تصريح بالجوز^{١١}

والثالث: الاعتراض للدليل:

وهو قسمان

أحدهما: الاعتراض للدليل الثقلي.

والآخر: الاعتراض للدليل العقلي.

فأمّا اعتراض الدليل الثقلي: فلا يخلو من أحد أمرين:

الأول: أن يكون الاعتراض شاملاً للحكم، والدليل.

والثاني: أن يكون مقصوراً على الدليل، والحكم متفقاً عليه.

فمن لأول وهلة لمرد على سبويه إجازته ترحيم غير المادي في ضرورة

على لغة من ينوي المحذوف، وشواهد التي استدل بها^{١٢}

ومنه رد المارني وجماعة على سبويه ذهبه إلى جواز تعذي (معمل)

وافعل، وشواهد التي استشهد بها^{١٣}.

ومن الثاني رد الزبدي على سبويه استشهاده بأبيات للاستغناء عن

لغيره، وعدم تعرضه للحكم المستدل عليه^{١٤}.

ومنه إنكار الأصمعي على سبويه استدلاله بقول النمر بن تولب.

سقت الروعد من صيف وإن من حريق فلن يقدما

على حذف (ما) من (مما) في الضرورة^{١٥}.

(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٠)، وانظر أيضاً: المسائل ذات الأرقام (٤٩)، (٥٧)، (٧٥)، (٧٦)، (٨٤)، (١١٧)، (١٢٤).

(١٢) انظر: مسألة ذات الرقم (٢٢).

(١٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٧) وانظر أيضاً: المسائل ذات الأرقام (٩٦)، (١٠٨)، (١١٥).

(١٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢).

(١٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١ - ٩٠).

ومنه ردة السيرامي على سبويه استشهاده بقول الشافعية ليعني:
 قُرُومٌ تَصْنَعُ عِنْدَ بَابِ دَعَاةٍ كَأَنَّ يُوْخَذُ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيُقْتَلَا
 لِحَدَثِهَا (أما) من (كما) في الصَّوْرَةِ
 وثُمَّ شَوَّهَ لَمْ يُدْرِكْ بَعْضُ مُعْتَرِضِينَ عَرْضَ سَبِيوِيهِ مِنْ إِيْرَادِهَا، مَرْدُّوْا
 لاسْتِدْلَالِ بِهَا.
 وَمِنْهَا قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ:

الْوَجِبُ أَمَانَةُ لِهَجَارٍ وَعَبِيدٍ عَوْدًا تَرْجَى بَيْنَهَا أَطْفَالُهَا
 رَدُّ ظَنٍّ بَعْضُ مُعْتَرِضِينَ أَنَّ سَبِيوِيهِ اسْتَشْهَدَ بِهِ لَجُوزِ عَطْفٍ مَا جُرِّدَ مِنْ
 (أَل)، وَالْإِضَافَةُ إِلَى مَا فِيهِ (أَل)، أَوْ إِلَى ضَمِيرِهِ بِالْجَرِّ عَلَى الْأَسْمِ الْمَقْتَرَبِ
 - (أَل) الْمُضَافِ إِلَيْهِ اسْمُ الْعَدَلِ الْمُحَلَّى بِهَا، مَرْدُّوْا عَلَيْهِ بَأَنَّ الْمُعْطُوفَ فِي
 الْبَيْتِ - وَهُوَ (عَبِيدُهَا) - مُصَافًى إِلَى ضَمِيرِ مَا فِيهِ (أَل)، وَهُوَ (الْمَائِدَةُ).
 وَقَدْ صَحَّحْتُ مَا دَخَلَ إِلَيْهِ لِأَعْلَمَ، وَهُوَ أَنَّ أَبَا يَشَرَ أَنْشَدَ الْبَيْتَ عَلَى أَنَّهُ
 مِنْ جَاءَ فِيهِ الْعَطْفُ بِالْجَرِّ عَلَى مَا أُطْلِفَ إِلَيْهِ اسْمُ الْعَدَلِ
 مُقْسَرٌ - (أَل)،
 وَمِنْهَا قَوْلُ الْعَبَّاسِيِّ:

نَجَّ طَوَاةً لَا يَنْ مَثَا وَجَعًا طَرِيَّ نَلْيَالِي رَغَمًا حَرَكًا
 سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى أَحْقُوقَ

عَنْهُمْ لِمَا زَيَّيَ أَنَّ سَبِيوِيهِ أَوْرَدَهُ دَلَالًا عَلَى وَجُوبِ نَصَبِ (سَمَاوَةَ) بِفَعْلٍ
 مَصْرُوعٍ مِنْ لَفْظِهِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ مَقْرُورًا أَنَّ (سَمَاوَةَ) مَفْعُولٌ بِهِ لِطَرِيٍّ (النَّيَالِ).
 وَجُعِلَتْ مَا فِيهِمْ أَبُو جَعْفَرٍ لِحَدَسٍ، وَتُرُقَاتِي، وَابْنُ السَّيْرَامِيِّ، وَالْأَعْمَشِ،
 وَهُوَ أَنَّ وَجْهَ اسْتِشْهَادِ سَبِيوِيهِ بِالْأَبِيَّاتِ وَجُوبُ نَصَبِ (طَرِيٍّ النَّيَالِ) عَلَى
 الْمَعْمُولِ لِمُطْلَقٍ، وَمُتَنَاعٍ نَصْبِهِ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ^١

١. انظر المسألة ذات الرقم (١١٠٧)، وانظر -أيضاً- المسائل قوت الأرقام ١٣٦، ١٨، ٣٥، ٤١.

٨٣، ٩٩

٢. انظر مسأله ذات الرقم (٧٩).

٣. انظر المسألة ذات الرقم (١١٥)، وانظر مثلاً آخر في مسأله ذات رقم (١٣٠).

هذه، وقد سدد معترضون في اعتراضاتهم للدليل اتقي الطرق الآتية-
 ١ - رد ما حكاه سيبويه عن العرب، وسلك هذا الطريق الأصمعي، ولحرمي،
 والمبرد، ونعلب.

فأمّا الأصمعي؛ فأبكر حكاية واحدة، وهي ورود (أتى) اسماً مفرداً^(١)
 وأمّا لحرمي؛ مفرد أيضاً حكاية واحدة، وهي جمع (قنّز) على
 (أقنّز).^(٢)

وأمّا المبرد؛ فرّد ثلاث حكايات عزّاه سيبويه إلى بعض العرب، وقد تقدّم
 عرضها في الفصل الأول^(٣).
 وأمّا نعلب؛ فرّد حكاية واحدة، وهي قول بعض العرب: (ثالث عشر
 ثلاثة عشر)^(٤).

٢ - رد رواية سيبويه مع يرد رواية أخرى لا شاهد فيها:
 ومن هذا ردّ الكوفيّين رواية سيبويه لقول لشاعر:
 يا صاح يا ذا الصّامر القنّس والزّحل ذي الأسام والجلّس
 وشادهم البيت بحر (الصّامر)^(٥).
 ومنه ردّ المبرد استشهاده سيبويه على ترخيم غير المنادي في ضرورة الشعر
 على لغة عن ينوي بقول جرير:
 ألا أضحت جبالكم رماحاً وأضحت منك شسعة أماناً
 محتجاً بأنّ لرواية الصححة.

وما عهدت كعهدك يا أمّاماً^(٦)

ومنه ردّ المبرد - أيضاً - رواية سيبويه لقول ابن حجر:
 تَوَاجِعُ رِجَالِهِ يَدَا وَرُكْنَيْهَا مَتَبَّ خَصَمٍ لِحَقِيقَةٍ رَادِفُ

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٩)

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٥).

(٣) انظر: مسألة ثوات الأرقام (٦)، (٦٠)، (٦٨).

(٤) انظر: مسألة ذات الرقم (٧١).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٨).

(٦) انظر: مسألة ذات الرقم (٢٣)

ويرد رواية أخرى وهي:
 تراحمُ رجلاه يديه ورأسه البيت
 ومنه ردُّ المدرسي رواية سيويه لقول الدُّبَّة الجعدي:
 قرومُ نَسَمي عند بابٍ وداعه كان يوحده المرءُ لكريمٍ ويقتلا
 ويشاده البيت سصب (يؤخذ).
 ومنه أيضاً ردُّ الأصمعي، والمبرد استدلال سيويه على حذف علامة
 الإعراب في لشعر بقول أبي نضلة
 إذا عرججى قلتُ صاحبٌ قوم
 محتججٌ بأن الرواية الصحيحة:
 إذا عرججى قلتُ صاحٍ قوم
 ومنه ردُّ مبرد استشهاده للحكم السابق بقول امرئ القيس:
 فالسوم أشرب غير متعصب البيت
 وقول لافيشر لأسمي
 رحت وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هدي من المنزير
 ويشاده البيهقي هكذا:
 فاليوم أنسى السم

و:

وقد بدا ذاك من المنزير
 وقد يكون ردُّ الرواية لا أثر له في الاستشهاد بالبيت، ومن ذلك
 استشهاد سيويه بتصغير (حبّية) على (صنّة) وهو القيس^{١٥}

-
١. انظر المسألة ذات الرقم (٨٣).
 ٢. انظر المسألة ذات الرقم (١٠٢).
 ٣. انظر المسألة ذات الرقم (١١٤).
 ٤. انظر المسألة ذات الرقم (١١٥).
 ٥. انظر الكتاب ٤٨٦٧، وذكر سيويه أنّ الأكثر في تصغير (حبّية) أن يقال: (أحبّية)، وهو - ردُّ - في نفس

نقول رذية

صُنِّتْ عَلَى الدُّعَانِ رُمُوكَا مَا إِنَّ عَدَا أَصْعُرَهُمْ أَنْ رَجَى
مرة لمرة روية أنبيت الثاني، وقال: «إِنَّمَا هُوَ (مَا إِنَّ عَدَا أَكْرَهُهُمْ)» لأنَّ
المعنى سوجب ذلك؛ لأنَّه أراد تصغيرهم، فإذا كان أكبرهم قد بلغ إلى
الركيد من الحشي؛ عَمَرُ دُونَهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ»^(١).

٣ - عَدَا الشَّاهِدَ طَرُورَةً شَعْرِيَّةً:

ومن ذلك ما فعله الرَّجَّاجُ بشاهد سيبويه لجواز صرف العلم المؤنث
لثلاثي الساكن الوسط، وهو قول جرير:
لَمْ تَتَلَعَّ بِفَضْلِ مَشْرِهَا دَعَاً وَلَمْ تُعَدَّ دَعَاً فِي الْعُلَا^(٢)
ومثله ما حكم به لجرمي على شاهد سيبويه لحوز جمع (أب) جمع
مدكّر سائلاً، وهو قول الشاعر:
دَعَا تَتَرَّأَ أَصَوْتَا يَكِينٍ وَهَذِيبٍ بِالْأَيْبِ^(٣)

٤ - الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالشَّدْوِ:

ومثاله ما ذهب إليه لمرة في استدلال سيبويه على وجوب حذف واو
(فَعُولَةٌ) في السبب يقول العربي: (شَتَّيًّا) في السبب إلى (شَتْوَةٍ)^(٤).

٥ - الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ تَرَزُّ

ومثله حكم ثعلب على وقوع المصدر الكسرة مصوباً بعد [أَفَا] بأنَّه شيء
سبَرٌ تَرَزُّ^(٥)

(١) انظر ديوانه ص ٩٢، وهو يصلح صيغة شعار قد انجبروا، وتشتوا؛ تشدة الزمان وكعب القطار
والرؤمات جمع أرمد ورؤمكك بوزن كدرون الرماد والركيكة النيب. انظر: تحصيل عين النصب
١٣٩٢

وروية المنصور عُدْمَةٌ مِنَ الدُّعَانِ س، (وهيئة) كداهية في جميع الأحكام المنقمة في نهامش
دي الرقم (٩) من الصفحة السابقة

٢، انظر شرح المبراني ٢٢٦٤، والكت ٩٤٩٢، وانظر مثلاً آخر في شرح المبراني ١٩٠٢

٣، انظر مسألة ذات الرقم (١٤).

٤، انظر مسألة ذات الرقم (١١).

٥، انظر، مسألة ذات الرقم (٩٩).

(٩) انظر المسألة ذات الرقم (٣).

٦ - إيراد بيت بعد الشاهد ينتقص الاستدلال به:

ومثاله ردُّ المرد، وسيرامي على سيبويه استشهاده لحدث جوب (وب) في
شعر بقول لشَّاح
وَدَوِّيَّةٌ مَعَسِرٌ تُمَشِّي تَعْدُهَا كَمَشِي شُعَارَى فِي حَفَا الْأُرْدَحِ
وَحَنَجَاهُم بَأَنَّ الْحَوَابِ قَدْ جَاءَ فِي بَيْتٍ بَعْدَ هَذَا، وَحِينَ عِنْدَ الْمِرْدِ
قَطَعْتُ إِلَى مَعْرُوفٍ مَسْكُوتٍ إِذَا حَبًّا لَمْ لَأَمْعَزِ الْمُتَوَقِّعِ
وعند السيرامي:

تَرَكْتُ بِهَا لَيْلًا طَوِيلًا وَبِمَرٍّ لَدَى مَلْعَجٍ مِنْ عُرْدٍ مَرَّجٍ وَصَتَجٍ

٧ - القبح في قائل لدلي:

ومثاله ردُّ المبرد لاستدلال سيبويه، والجمهور على اتصال ضمائر الجبر
بـ(الولا) بقول يزيد بن الحكم الثقف:

وَكَمْ مَوْطِنٌ لَوْلَايَ طَعَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَابِهِ مِنْ مَلَكَةٍ لَنَيْقٍ مَنَهْرِي
مَحْتَجًا بَنَ اشْعَرٍ عِبْرَ ثَقَّةٍ، وَنَ فِي قَصِيدَتِهِ حَقًّا كَثْرًا^١

ومثله تعبدت بعض البصريين على قول سيبويه: ((وحدثني منْ يُقْبِ به أَنَّهُ
سَمِعَ عَرَبِيًّا يَقُولُ: «أَعْطَيْتُ نَيْضَةً، يَرِيدُ: أَيْصًا»^٢ يَقُولُهُمْ «أَمْرٌ عَطُ
مِنْ قَائِلِهِ»^٣

وقد يَسِّرُ سِيرَامِي سَبَبًا مَعَ (نَيْضَةً)، فَذَكَرَ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى شَيْئَيْنِ.

أَحَدُهُمَا أَنَّ (أَيْصًا) مَعْرُوفٌ، وَهَذَا لَشَكَّتْ لَا تَلْحَقُ الْمَعْرُوفَ.

وَالْآخَرُ أَنَّ التَّشْدِيدَ إِنَّمَا يَلْحَقُ فِي الْوَقْفِ إِذَا سَكَرَ الْحَرْفُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ^٤، فَمَادَا
حَرَّكَ بِإِدْخَالِ الْهَاءِ: اسْتَعْنِي مِنَ الشَّدِيدِ^٥

١١) انظر المسألة ذات الرقم ٩٩،

٢١) انظر مسأله ب. الرقم ٩٦،

٣١) الكتاب ١/١٢٢،

٤) انظر شرح السيرامي ١٥٧/٥ ب-١٥٧،

٥) ذكر الاخفش أنَّ الوقف بالتشديد لغة قوم من العرب، انظر العروض من ١١٨

٦) انظر شرح السيرامي ١٥٧/٥

٨ الطعن في الدليل:

وذلك برمييه أنه مصنوع، أو غير معروف، ومن أمثله زعمُ ادرسيّ
وجساعة أنَّ سيويه سأل أب الحسن الأخفش، أو اللاحقيّ عن شاهد
لنعلّي (حبراً) فعمل له.

حذّر أموراً لا تخاف وأمرَ ما ليس منعيه من الأقدار
ومنها طعن الأصمعيّ في استدلال سيويه على جواز حذف علامة الإعراب
في الشعر بقول الأقيشر الأصبليّ،

رحت وفي رجلك ما فيها وقد بدا هدي من لئذ
فتلا: «ما جاء مثل هذا البيت للأقيشر، وليس للأقيشر بيتٌ
يعرفه هكذا»^(١)

ومنها إنكار المبرد قول الشاعر:

محمدٌ فقد نلتك كلُّ نفسي إذا ما خفت من شيءٍ تلا
وهو أحد الأبيات التي استشهد بها سيويه لجواز حذف لام الأمر مع
بقاء عملها في ضرورة الشعر^(٢).

ومنها زعمُ أبي محمد التّريّ^٣ أنه سمعه أن من لُقِّع قد وضع البيت
الذي نسب سيويه إلى خُفاف من نشأة السّلمي^٤، واستدلّ به على حذف
ياء من آخر الكلمة في الضرورة، وهو

كواج ريشٍ حمامةٌ جديّةٌ ومُنحَتِ بالثّنيّ عصفٌ لإبدي^٥
وقد نقل السّيرافي عن الجرميّ أنَّ البيت لخُفاف^(٦).

(١) انظر: المسألة ذات الرقم ٧٧١

(٢) انظر: مسأله ذات الرقم (١١٥).

٣ انظر: مسألة ذات الرقم ٨١، ١.

٤ هو عبد الله بن محمد التّريّ، أخذ عن أبي عبيدة وعنه الرّيمي من علماء بصفة الحنابلة بصريّة
السادسة، توفي سنة ٢٢٨هـ انظر: طبقات الرّيمي ص ٩٩، وازمة الألب ص ١٣٥

٥ هو خُفاف بن عسير بن الحارث، وثبت اسم أمّه شاعر مخضرم: شهد فتح مكة وحسين، وأنظف
انظر: الحزاه ٤٤٣/٥ وما بعدها

(٦) انظر: الكتاب ٢٧/٩

(٧) انظر: شرح السّيرافي ١٣١/٦

٩ - رد الاستشهاد بالشاهد القرآني لمخالفته ما في المصحف
ومن أمثله قولُ لَتَرَفِيَ **مَعْتَرِضاً** **سَبِيحَةً** « وَأَمَّا استشهاده بالقرآن
« **اللَّهُ يَرِيءُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ** » فهو في الظاهر وجه منه، ومن كان
من يستشهد به من تنحويين؛ لأنهم يردون الاسم على موضع (أ) على
نَهْ مَكْسُورَةٌ ونَدِي في القرآن (أ) مفتوحة «
وقد رجعتُ أن سبويه أورد الآية مفتحة همزة (أ)، وإن لنسج
كسروها هوأ
١٠ - أوّل دليل:

وهو أكثر لطرق وروداً، ومن أمثله ما يأتي:
نقل سبويه عن بعض العرب بيتاً بمرردق نُصِبَ فيه حبر (أما) مع تقدمه
على سها، وهو:

فأصبحوا قد أعدّ الله نعمتهم إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَذَ ما مثلهم بشرٌ
مرّدٌ عليه لمازني، ولمررد، وحملوا نصب (مثل) على الحال^١

ب - استشهد سبويه لإعمال (فعل) بقول ليبيد:
أَوْ مِسْحَلٌ شَجَّ عَصَادَةً سَقَّحِجٍ بِسَرَاتِهِ تَذَبُّ لَهُ وَكُلُّومُ
واستشهد لإعمال (فعل) بقول ساعدة بن جؤنة:
حَتَّى شَاحَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمَلٌ يَأْتِي طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ مُرَّ
مرّدٌ عليه جماعته من انصرسوا، وأولوا شاهدهير ما ينقص
الاستدلال بهم، فذا لبيت الأول: فحملوا نصب (عصادة) فيه على
انطرافيه، وذكروا أن مررد اشهر بشبهه بآفته بختيار لازم يمة تدب،
أو يسترها

وَأَمَّا البيت الثاني: فذكروا أن (كليلًا) فيه هو البرق الضعيف، وفعله
(كلّ) لا يتعدى، وجعلوا (مَوْهِنًا) وهو لساعة من الليل - مستصفاً على
لظرف، واحتجوا بأن المعنى: شاق هذه الأكن ذلك السرق الضعيف في تلك

انظر المسألة ذات الرقم (٣٥)

٢ - انظر المسألة ذات الرقم (٣٤)

الساعة من ليل حتى نلقاها في موضعها إلى مرصعة^(١).
 ج أحز سيويه - على قبح - في الصورة - ن تُصاف الصفة المشبهة المجردة من
 (أل) إلى معصولة المضاف إلى ضمير صاحبها، واستشهد بقول الشيخ:
 "قامت على رجليها جارت صفا - كُتبت الأعمى جوتا مصطلاحاً
 فأكثر منه به بعض النحويين، وأول بيت الشيخ بما يخرجه من هذه
 المسألة، فذهب إلى أن الضمير في (مصطلاحاً) ليس عائداً إلى الموصوف
 وهو جارت صفا - وإنما هو عائداً إلى سبب الموصوف، وهو (الأعمى)^(٢)
 هذا عند الاعتراض للدليل الثاني، أما الاعتراض للدليل العقلي فهو أن
 وروداً، ولا يحلو من أحد أمرين:

الأول: أن يدخل الحكم في الاعتراض

والثاني أن يكون لا غير من مقصوداً على الدليل العقلي.

فمن الأول رد المبرد على سيويه حكمة بأن لغة بني تميم في (أفعال) هي
 القياس، واستدل أنه بأن فعل الأمر إذا جعل علماء أعرب، فمن باب أولى
 أن يُعرب ما كان اسماً للفعل كـ (أفعل) إذا جعل علماء لأنه اسم قبل
 النقص، ويعد، ومثله سائر الأعلام المروثة التي على ورثته^(٣)

ومنه رد المبرد - أيضاً - على سيويه إجازته إمالة لف (أمال)، و(أب) في
 حانة الرفع، وتشبيهه لهما بألف (عز) ".

ومن الثاني ما يأتي.

١ - ذهب عيسى بن عمر إلى صرف (أخي) مصغر (أخوى)، فرد قوله سيويه
 مستدلاً بأن (أخي) لو صرف، لوجب صرف (أصم)، و (رس)؛ لأنهم
 أحف من الأصم، وأُرس.

(١) انظر المسألة ذات الرقم (٧٧)

(٢) انظر مسألة ذات الرقم (٧٨)، والتمس مريخاً من الأمثلة في مسائل دو - الأقدم ١١١، ١٢، ١٣

٢٢ ٩٠ ١٠٨

(٣) انظر مسألة ذات الرقم ٥

وَنُظِلَّ بِبَرْدِ اسْتِدْلَالِ سَبِيهِ بِأَصَمٍّ) محتجاً بأنه لم يحدث منه شيء،
أَنْتَ (أُحْيَا) فقد خُذْتُ لَأَمِّهِ^{١١}.

٢ ذهب العلين، وسبويه إلى أَنَّ (أَكُنَّ) في قوله تعالى ﴿لَوْلَا حَرَّتِي إِلَى أَحَدٍ قَرِيبٍ مَأْصُتٌ وَأَكُنَّ مِنْ لَصَّاعِينَ﴾ قد عطف بالحزم على الصديق، منصوب بـ(أَنْ) منصرة، وهذا العطف على تقدير سقوط الواو، وقام على قول رهبر:

بما لي أمي لست مُدْرِكُ ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً
سعر (سابق، عطف على خبر (ليس) المنصوب - وهو (مدرك) - وذلك على توهم دخول الباء الزائدة على المعطوف عليه
وردة عليهما السيراني ذلك لقياس، وفرز أن ما في البيت قسجٌ جداً، لأنَّ المعطوف عليه ليس في موضع خفض، فعطف على الموضع انتهى في الآية: فحسن؛ لأنَّ المعطوف عليه - وإن كان منصوباً لفظاً - في موضع جرم بشرط مقتضى دلَّ عليه التخصيص^{١٢}

والرابع: الاعتراض لعلته:

ومن أمثاله اعتراض بعض النحويين لسبويه في تعليله امتناع جرم الأسماء بتمكنها، ولحق انتزاع بها^{١٣}
ومنها وصف المبرد سبويه بالمناقص في تعليله تحريك ياء التثنية، وحذف وواحدة إذا دخلت عليهما ألف السبعة معلِّمٌ واحدة، وهي لتف، ساكين^{١٤}

ومنها رد بعض النحويين على سبويه تعديه قلب ألف (بدي)، و(على) ونحوهما ياءً، إذ اتَّصَلَتْ بِهَا ضَمَائِرُ الْحَرِّ بِتَفْرِيقِ بَيْنِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ

١١) انظر، مسألة ذات الرقم (٧)

١٢) انظر، مسألة ذات الرقم ٨٥

١٣) انظر، د. ص. ذات الرقم ١

١٤) انظر، مسألة ذات الرقم ٣٠

غير لتهكئة، والأسماء المتشككة نحو (عصاء) و(رعى)^{١١}
ومنها اعتراض ثلثي سيبويه في تعليله منع إعدام حروف لصغير في
الظاء، وأحوتها، والظاء، وأحوتها بأن الصغير أعطى تلك الحروف
وضوحاً في السمع، فلا يصح أن يُذهب الإعدام
في تعليله امتناع إعدام الصاد في حروف لصغير بأن الصاد حرف
مستطير، فلو أذغمت! لذهبت استطالتها^{١٢}!

والخاص: لاعتراض لتقدير لعامل

ومن أمثله رد مجرد على سيبويه تخصيصه (كرا) بـ(ما) في (ما أنت
وزيداً)، و(يكورا) بـ(كيف) في (كيف أنت وزيداً؟)^{١٣}
ومنه نكر بعض المحوس على مسوئه تقديره الفعل من غلط لحن في
نحو (أولمأ وقد فقد لاس؟)^{١٤}

والسادس: لاعتراض لترجيح لإعرابي

ومن ذلك ما يأتي

- ١ - أعرب سيبويه (أنكم) الثانية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ
وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ من اشتداد من (أنكم) لأولى
مرة عنه السيرافي محتجاً بعدم جواز لبديل من الاسم حتى يتم، وقوله
﴿أنكم إذا مِتُّم﴾ ليس باسم تام^{١٥}!
- ٢ - جعل سيبويه (مُعَرَّأ) في قول الشاعر:

.....
مُعَرَّأ ابْنُ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خُفَّعَا

١١ - انظر المسألة ذات الرقم (١٢٥).

١٢ - انظر المسألة ذات الرقم (١٣١).

١٣ - انظر المسألة ذات رقم (٢٦).

١٤ - انظر مسألة ذات الرقم (٢٩١)، وانظر مثلاً آخر في مسألة ذات الرقم (٢٢).

١٥ - انظر المسألة ذات الرقم (٤٢١).

اسم زمان منصوب على انظرية.

محطّاء الرجّاج، وذهب إلى أنّ (مُعاراً) مصدرٌ قِيم مقام الطرف^{٢٨}

٣ - أحاز سيبويه - تابعاً الحبيل - في قوله تعالى «قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُكُمْ وَجَهَنَّمَ؟»

أحدهما: نصب (غير) به (أعبد)، وبفاء (تأْمُرُونِي).

والآخر: تقدير معنى (أَنْ) قس (أعبد)، ولا عمل لها.

نصف السّيراني لوجه الثاني محتجاً بأنّ تقدير معنى (أَنْ) يؤول إلى

تحويل (أعبد) به (عابداً عبر الله)، فيكون حالاً، وفي ذلك فسادٌ للمعنى

والسابع. الاعتراض للمصطلح، وأسماء الأيوب.

مثال عترض المصطلح تعليل المازني لسيبويه في إطلاقه مصطلح

المجدي، على أنواع الإعراب، والنساء^{٢٩}

ومثل نقد أسماء الأيوب قول المبرد معترضاً سيبويه في تسميته باب

(نعم، ويشتر) «باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرّاً»؛ «ومر ذلك

قوله في باب (نعم): هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرّاً؛ لأنهم

شرطوا التفسير، ثم قد في موضع آخر من هذا الباب ولا يكون في

موضع الإضمار مظهر، ثم نقص جميع ذلك بقوله في هذا الباب: رأيت

قولهم: (نعم الرجل زيد)؛ فهو بمنزلة قولهم: اذهب أخوه زيد،

والنعم تكون مرةً عدميةً في مضمر يُفسّر ما بعده، وتكون مرةً أخرى

تعمل في مظهر لا تجوز، وهذا الذي حكاه عنه أجب ما يكون من

انقضاء؛ إذ زعم أنها لا تعمل إلا في لمضمر، ثم أطلق في الإعمال في

المظهر، وأنت مكان حدّ لكلام أن يصح: هذا باب ما يقع شاءَ عدماً.

(٢٨) انظر المسألة ذات الرقم (٧٩).

(٢٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٣١)، النص مرصفاً عن الأمانة في مسائل ذوات الأرقام (٢٩١، ٢٨).

٣٢، ٨٧.

(٣٠) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣).

وبعملٍ في مضميرٍ على شريطة التفسير، أو مظهرٍ يحتاج إلى تسمية من يعني به ..»^١

والثامن الاعتراض للأمثلة.

ومنه رد التبرسي على سيويه تمثيله بـ (سَبَّه) لوقوف على ناء إلحاق^٢

ومنه اعتراض قوم لسيويه في تمثيله للكلام المحال بـ (أَتَيْتُكَ عَدَا، وسَاتِيكَ أَمْسًا)^٣، إذ قالوا: «المحال ما لا يصح وجوده، والكلام العائد اندي ذكرتموه من قول القائل: (أَتَيْتُكَ عَدَا، وسَاتِيكَ أَمْسًا) كلامٌ موجودٌ على ما فيه من لعمريه والخل^٤»^٥.

والتاسع اعتراض لترتيب الكلام

ومثاله رد المبرد على سيويه إدخاله (حَذَرْتُ) في (أَبَابٍ) من لفعل ماضي الفعلُ فيه بأسماء مضافة ليست من أمثله الفعل (الحدث)^٦

والعاشر الاعتراض بعبارة:

ومنه نقد المبرد لعبارة سيويه : «وَلَكِنْ بِمَزَلَةٍ (إِنْ)»^٧، حيث يقوله «فلو قاية في العطف، ولائذ: لم يُتَكْرَمَ، ولكن قل: في جميع الكلام، وليس كما قال؛ لأنَّ اللام تدخل في خبر (إِنْ)، ولا تدخل في خبر الكَرَمِ»^٨

١. انظر انشأته ذات الرقم ٩١١.

٢. انظر مسأله ذات الرقم ٢١.

٣. انظر الكتاب ٢٥٨/١.

٤. انظر شرح السيراني ١٠٠٨/١.

٥. انظر المسأله ذات الرقم ٤٧١.

٦. انظر الكتاب ١٤٩/٢.

٧. انظر الانتصار ص ١٤١، وشرح السيراني ١١١/٢، والك ١٩٨/١.

ولحق أن سيبويه أراد - هنا - أن (لكن) بمرتلة إن، في العطف؛ لأنه قد
هذه العبارة بعد حديثه عن لعطف على اسم (إن) بالرفع بعد
مجيء الخبر^١

ومنه ينكر لأحش عبارة سيبويه: «وإنما المحال انكذب»^٢، محتجاً بأن
الكذب يقتضي انصافاً، وإمحال لا يكون صدقاً بحال، وإذا استحال أن يصدق
فيه صدقٌ بوجه من لوجه؛ استحال أن يصدق فيه كذباً^٣.

ومنه تعليق المبرد على قول سيبويه - بعد إثباته أحد لشواهد - «والقواي
محروقة» بقوله: «ولا معنى لهذا الكلام، أعني قوله والقواي محروقة؛
لأنها لو كانت مرفوعة؛ لم تكن القاصة إلا هكذا»^٤.

والحادي عشر: الاعتراض لمسألة لغوية، وهي (المشرك اللفظي)؛

يقول سيبويه: «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين؛ لاختلاف المعنيين،
واختلاف اللفظين، والمعنى واحد، واتفاق اللفظين، واختلاف المعنيين»^٥
وقد عاب قومٌ منهم تعليقاً قوله: «اتفاق اللفظين، واختلاف المعنيين»؛
وقالوا: «هذا يوقع في اللبس»^٦.

وهذا ردّ السيرميّ قولهم، فقال: «وإن الذي عاب العرب في جعل اللفظين
المختلفين لمعنيين مختلفين؛ فهو لمعيبٌ عليه في عيبه، وذلك أننا قد بينا
أن العرب لم حاجتها إلى اتفاق اقترابي في شعرها، وانتظام السجع في خطبتها،
وكلامها جعلوا لإعراب دلاً على معانيها باختلاف الحركات، فقدموا،
وأخروا لتوسيع في الكلام؛ ولذلك - أيضاً - جعلوا لشيء الواحد أسماء،

١. انظر الانتصار ص ١٤٤، وشرح السيرامي ١٩١/٣، والمعينة ٢٩٣/١

٢. انظر الكتاب ٢٦/١

٣. انظر شرح السيرامي ١٩٠/١

٤. انظر النسخة ذات الرقم (٣٧)، والمعنى مريئاً ص ١٨٨ في المسائل نوت الأوب. ٨

٥. ١٢٦، ١٣.

٥١. انظر الكتاب ٢٤/١

٦١. انظر شرح السيرامي ١٥٠/١ به.

وللشيئين محتعين بفظاً واحداً، ولم يقتصرنا على ذلك لاسم فقط، حتى لا يكون للمعنيين المختلفين اسمٌ غير هذا الواحد؛ ألا ترى أننا إذا فُت (العين) التي يُصر بها^(١)، والعينُ لسحابة التي تشأ من بقية، فقد عُبِّرَ عنهما بـ (العين).

والثاني عشر، الاعتراض لتعريف المعنى:

ومنه رد مجرد على سيويه جعله (حذرك) بهياً^(٢)،
ومنه رد المبرد - أيضاً - جعله قولاً لعرب في شغلٍ (أَمَتٌ في الحجر لا فيك) إجباراً محضاً^(٣).
والضواب عند المبرد أنه خبرٌ أُريد به معنى الضياء، كأنهم قدسوا؛ (جعل الله في الحجر أمتاً لا فيك)^(٤).

والثالث عشر الاعتراض لأسماء لبيانها، ولأعلام

ومن ذلك ردُّ المبرد على سيويه جعله (سدوس) اسم فييه^(٥)، والضواب عنده به سم امرأة^(٦).
ومنه عترض الرجاج لسيويه في ذهبه إسي أن (لسو) سم رجل، وامرأة^(٧)، قائلاً: «لأنه اسم امرأة، وهي بنت ذهل إسي شيس»^(٨).

(١) شرح السيراني ٩٦١/١ ب

(٢) انظر المسألة ذات الرقم (٤٧)

(٣) انظر الكتاب ٣٢٩/١ وشرح السيراني ٩٢/٢

(٤) انظر الانتصار ص ٨٧؛ شرح السيراني ٩٢/٢؛ بالك ٣٧٦/١، وانظر رد قول المبرد في الانتصار ص ٨٧-٨٨

(٥) انظر الكتاب ٢٤٩/٣

(٦) انظر شرح السيراني ٩٦٤/١ ب

(٧) انظر الكتاب ٢٤٩/٢

(٨) انظر شرح السيراني ١٠٦/٤ ب

وصه اهتمام السير في لسيبويه في ذهبه إلى أنَّ (هوداً) عجمياً^١، إلا يقول: «والمعروف أنَّ (هوداً) عربي^٢، والذي يظهر من كلام سيبويه لثَّ عدَّه مع (نوح)، والوط، - وهما عجميان - أنه عجميَّ عنده»^٣.

وأشير هنا إلى أنَّ أستاذي الدكتور سبير أحمد عبد الجواد ذكر في كتابه (الأئمة الشعوي) أنَّ جعل (هود) عربياً من الآراء التي نعرده بها أبو الحسن الأئمة المتوفى سنة (٦٨٠ هـ)، ونقل نصّاً لأبي حنّان وهو: «قال شيخنا أبو الحسن لأئمة شعويّ: المعروف أنَّ (هوداً) عربي^٤، والذي يظهر من كلام سيبويه لنا عدَّه مع (نوح)، والوط - وهما عجميان - أنه عجميَّ عنده»^٥.

وليس بحتميَّ أنَّ الأئمة قد نقل كلام أبي سعيد السيراني نقلاً حرفياً، ولم يُشر إليه.

انظر الكتاب ٢٣/٢٣٥

٢ شرح السيراني ١/ ١٠٠ وانظر مثلاً آخر في شرح السيراني ١/ ١٥٦ ب

٣ انظر الأئمة الشعوي ص ٣٣، وانظر نصّ أبي حنّان في البحر المحيط ٨٥٠٥

وانظر حديث الفيردي آبادي عن (هود) في: بشارت ذوي التمييز ٩٦٧-٩٧

الفصل الرابع

الأصول المعتمد عليها في الاعتراضات

دلة البحر القابلة أربعة

الأول: السماع

والثاني: إجماع.

والثالث: القياس

والرابع: الاستصحاب.

وقد أحدث المحققون من أصول لفقه؛ قدما تأثروا بتعريفات الأصوليين ومصطلحاتهم، وليس المقام مقام إجلال ذلك التأثر^(١).

هنا وقد استعمل المحققون بهذا الأدلة كلها، ومن ذلك فيما سأتي

الدليل الأول: السماع

ويُقصد به ما ثبت في كلام من يوثق بقصاحته^(٢)

وله ثلاثة أنواع:

١ - لقرآن الكريم

٢ - لحديث السوي.

٣ - كلام العرب في عصور الاحتجاج

وقد احتج المعترضون بهذه الأنواع ما عدا الحديث النبوي، ولعل ذلك يؤكد أن تعويض الأرائل لم يحتجوا بالحديث الشريف؛ لتجوز رويته بامتناع^(٣).

فأما القرآن الكريم فصح الأساليب العربية، وأصحتها لما توافر له من تواتر رواياته، وضبطها بإمشاهدة، وحفظها متناً وسنداً؛ فقد تشهد المعترضون بدراسته المتواترة والشادة

فمن تشهددهم بالقرآن المتواترة استشهد لأحدث لحرار لعطف على معجمي

(١) انظر تفصيل ذلك في: أصول البحر العربي ص ٩-٢٧

(٢) انظر: الانتزاع ص ٦٧، وأصول البحر العربي ص ٣٩ وما بعدها، والقياس البحراني ص ١٠ وما بعده

(٣) انظر التحاليل في الاحتجاج بحديث العرب في الانتزاع ص ٧٤-٨٩ والحديث النبوي في البحر العربي ص ٩٩-١٣٤ وأصول البحر العربي ص ٤٦-٥٧، ومرجع تصحيح أصول البحر العربي ص ١٨٧-١٩٢

عمليي محليين

ثالثاً: الاستدلال به على ترجيح ما جعله مسوية مرجوحاً:
ومن ذلك.

ختار سيوريه إثبات حرف أصالة الواقع بعد هذه الغائب لمسوقه بحرف ساكنٍ عمر لس، وروى عليه السيري، ورجح الحدب محتجاً بأن كثير القراء يحدقون في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَأْتِ صَحْكَاتٌ﴾^{١١}.
رابعاً: الاستدلال به على ردة حكم أشته سيوريه:
ومن ذلك:

فرق سيوريه بين صيغتي (كسب)، و(كُتسب)، فذهب إلى أن الأولى لا تُفيد سوى الكسب، وأن الثانية تُضيف إلى معنى لكسب الاجتهاد، والمطلب.

وقد اعترضه بعض أهل اللغة، وذهبوا إلى التسمية بينهما، ومثلاً حثوا به قوله تعالى: ﴿بِهَا مَا كُتِبَ وَعَمَّا كُتِبَ﴾^{١٢}.
هنا عن الشاهد لقرآني، وأما كلام العرب، فينقسم قسمين.

الأول: الأقوال الشرية.

والثاني: لشعر.

الأول: لأقوال الشرية

اتفق العلماء على جواز الاحتجاج بكلام مَنْ يُوثَّقُ بنصاحته، وسلامته عريته، وقد دفعهم حرصهم على تعريته أن يضعوا شروطاً لمن يُحتجُّ بكلامه، وتصور هذه الشروط حول أمرين:

أحدهما: الزمان

فقد احتجوا بأقوال عرب لجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف لقرن لثاني الهجري، سواء أكانوا معضراً أم لاديه، ثم أخرجوا

١١. انظر أسأله دت الرقم (٤٥).

١٢. انظر أسأله دت الرقم (١١٩).

١٣. انظر أسأله دت الرقم (٩٢).

بكلام من سكن العضر.

أمّا أهل البادية فقدوا يحتجون بكلامهم حتى منتصف القرن الرابع لهجري، حين مسدت سلاتهم^{١١}

والآخرة المكان، وشرطوا له شروط:

١ - ابتعد عن الاختلاط بأنهم.

٢ - التوغل في البادية

وانطلاقاً من هديس الشرطين سنو القبائل التي يترك الأخذ عنها، والقبائل التي يؤخذ عنها^{١٢}.

وقد احتج المعترضون ومؤيدوهم بهذا المصدر في خمس مسائل، وهي:

١ - جوز صرف وزن (افعل) إذا كان حكاية لحاج موروثه لصيغة^{١٣}.

٢ - صغ تقديم خبر (ليس) عليها^{١٤}.

٣ - ورود وزن (افعل) في الأسماء المعرفة^{١٥}.

٤ - حذف هاء السكت من العلم امرحّم بعدد التاء على لغة من ينظر في غير الضرورة^{١٦}.

٥ - أصل لعين في (خيت) وآز^{١٧}.

ومثلاً يُدعى أنّ المعترضين لم يُستأوا نعاثل، ولا قيلته، ولم يذكروا زمائد.

والثاني: الشعر:

وقد شترط المصريون الأوائل للاحتجاج به لشروط التي ذكروها في

الشوهد النثرية

انظر الحصائص ٥/٢، ومرحل تطور النحوي من ١٦٣-١٦٤

٢١ - انظر الاقترح من ٩-٩٢، والمظهر ١/٢١٢، وفي أصول النحو ٢-٢٢، ومرحل تطور النحوي المعوي

من ١٦٣-١٧٠، ونقاس المعوي من ٣٩ وما بعدها

٢٣ - انظر المسألة ذات الرقم ٩

٢٤ - انظر المسألة ذات الرقم (٣٣١)

٢٥ - انظر المسألة ذات الرقم (٥٤١)

٢٦ - انظر المسألة ذات الرقم (١١١)

٢٧ - انظر مسألة ذات الرقم (١٢٦)

واعتماداً على ذلك قسّم الشعر أربعة أقسام^(١)

- ١ - أبجاهيين، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام.
 - ٢ - المحصرمين، ويصعد بهم أولئك الذين دركوا الجاهلية، وصدر الإسلام.
 - ٣ - الإسلاميين، وهم من عاشوا في صدر لإسلام، ولعصر الأموي.
 - ٤ - المحدثين، وهم من جاءوا بعد الإسلاميين
- فأشأ الجاهليون، والمخصرمون؛ فقد انعقد شبه الإجماع على جبر الاستشهاد بشعرهم.
- وأث الإسلاميون الذين لم يُتركوا الجاهلية؛ فقد خُلف في الاحتجاج بأشعارهم، والصحيح جواز الاستشهاد بها.
- وأث المحدثون؛ فلا يُستشهد بشعرهم على الأصح^(٢)
- وإذا طُبق هذا على شروحه المعترضين؛ أتضح أنهم احتجوا بشعر لجاهليين، ومنهم ذو جدن الحميري^(٣)، وشعر لمخضرمين، ومنهم كعب بن مالك^(٤)، ونحو ذلك، والإسلاميين، ومنهم أكيمة بن ربيعة^(٥)، ودو ربيعة^(٦)، ولم يستشهدوا بشعر محدثين.
- ومما يُنظر عند المعترضين في هذا المصدر ما يأتي
- أولاً: أن لجرسي جعل عدم لسمع دليلاً^(٧)
- ثانياً: أن المذنب، وأبيرة منها تداخل اللغتين في شعر الشاعر الواحد، إذ رداً على سيبويه استدلاله على أن (ما) قد تعين عمل (ليس) مع تقدم الخبر على لاسم بقول الفرزدق:
- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش ورث ما مثلهم بشر

(١) انظر: في أصول الشعر ج ١، ومرحل تطور النظم السجري ص ١٩٨، وأصول النحو العربي ص ٦٦-٦٧

(٢) انظر: مرحل تطور النظم السجري ص ١٩٩ وما بعدها

(٣) انظر: مسأله ذات الرقم ١٢٤

(٤) انظر: مسأله ذات الرقم ٥٣

(٥) انظر: مسأله ذات الرقم ٥٢١

(٦) انظر: مسأله ذات الرقم ٩٣

(٧) انظر: مسأله ذات الرقم ٥٥

واحتجاً بأن الفرزدق تميمي، ولغته إهمال (ص ١٨١ مطلقاً)
 ثالثاً- أن سرمد خالف سحرابين في اسموع أنشرد في بيته، إذ ذهب إلى الحكم
 عليه بالشموذ إذا حالف الكلباس عنده، والسحرابون يرون القياس عليه، وقد
 تقدم بيان ذلك في لفصل الأول

رابعاً: أن بعض المعترضين ظهر عندهم عدم احترام السماع، وهم:

- ١ - الأصمعي، وقد رثه رواتب^١، وحكيه عن العرب^٢.
 - ٢ - لحرصي، وقد رثه حكيه عن العرب^٣.
 - ٣ - المدرسي، وقد رثه رويه بيت^٤.
 - ٤ - المرزد، وقد رثه ثلاث حكايات^٥، وكثيراً من الروايات^٦.
 - ٥ - الكوفيون، وقد رثوا رواية واحدة^٧ وحدث^٨.
 - ٦ - ثعلب، وقد رثه حكاية واحدة^٩، ووافق أصحابه الكوفيين على رثه رويه
 أحد الأبيات.
- ولعل هذا يدعو إلى إعادة النظر في موقف الكوفيين من لسمع، إذ شتهر
 أنهم يحترمون السماع^{١٠}.

ولدليل الثاني: الإجماع:

وهو: إجماع نحريي البلدين: البصرة، والكوفة^{١١}

-
- ١) انظر المسألة ذات الرقم (٣٤).
 - ٢) انظر المسألة ذات الرقم (١١٥).
 - ٣) انظر المسألة ذات الرقم (٨١).
 - ٤) انظر المسألة ذات الرقم (١٥٥).
 - ٥) انظر المسألة ذات الرقم (١٠٢).
 - ٦) انظر مسائل ذوات الأرقام (٦٠، ٦١، ١١٨).
 - ٧) انظر -مسلاً-: المسائل ذوات الأرقام (٢٢، ٨٣، ١١٥).
 - ٨) انظر المسألة ذات الرقم (١٨).
 - ٩) انظر المسألة ذات الرقم (٧١).
 - ١٠) انظر- مراحل تطوير الدرس الحوفي ص ٢١٩.
 - ١١) انظر لاقتراح ص ١٥٩.

يقول الميرزا: «وإجماعهم حجة على من حالفه منهم»^١
ويقول الرضائي: «وكل من حرج على إجماع الشيعيين أهل لصح
فقرله مردوداً»^٢.

ويقول ابن جنّي: «علّم أنّ إجماع أهل البلدتين إما يكون حجة إذا
أعطاك حشدك يده ألا يُحالف المتنوص، وتقيم على المصوص، وأما
إن لم يُعط يد بذلك فلا يكون جماعهم حجة عليه؛ وذلك أنه لم يرد من
يُطاع أمره في قرآن، ولا سنة أنهم لا يعتمدون على الخطأ... إلا
أما - مع هذا - لدي رأينا، وسوّعت مرتكبه - لا تسخّ له بالإقدام على
مخالفة لجماعه التي قد طال بحثها، وتقدّم نظرها، وتنازلت أوتن على
أواخره وأعجازاً على كلاكل»^٣.

واحتجاج المعارضين بهذا الأصل له مسلوك؛
جاء في قول سبويه المُفْتَرَسَ خلاف ما أجمع عليه الشيعيون
والآخر: أنّ تعليل الاعتراض، أو تأويل الدليل مجعّ عليه
فإنّ المسلك الأول فقد ورد في ثلاث مسائل، وهي:
١ - استدلال سبويه على وقوع ما أُضيف إضافة غير محصّة، واكثره بدار
صفة لاسم لإشارة إسماءى إليهم بقول استدوسي:
يا صاح يا ذا الضامير العنّس والرجل ذي الأتسع والجلس
وقد روى روايته الكوفون، وتبعهم لرجاء محتجاً بأن رفع الضامير، في
البت عبط عند جميع الشيعيين^٤
٢ - ذهب سبويه إلى أنّ أقلّ المهورز اللام لا يجيء مصدره على (تفعيل).
وقد روى قوله المبرد محتجاً بأنّ الشيعيين مُجمعون على جواز ذلك^٥.

١١) المقضب ١٧٣/٢

١٢) شرح الرضائي ٧٣/٥

١٣) خصائص ١ ١٨٩ ١٩

١٤) نظر السائد رقم ١٨

١٥) نظر السائد رقم ٧٤

- ٣ - أجاز سيويه في بناء (فَعْلَان) من اقوت، وجهين:
أحدهما: (مَوَّان) بإدغام الواوين
والآخر: (قَوَّوَان) على لغة من لم يُدغم ليايين في (حَوَّيْن)
وقد عَطَّ المبردُ لوجهٍ لثاني، واحتج بأنَّ الجرميَّ وجميع السحويين
مجمعون على أنَّ يُقدَّ: (قَرِيَان) يقذف الراء الثانية ياءاً^١،
وأما لمسلك ثنائي فقد جاء في ثلاث مسائل:
- ١ - ذهب سيويه وأكثر النحويين إلى جواز صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن
لوسط، نحو: (هَنْد)، واحتجوا بأبياتٍ منها قول جرير:
لَمْ تَتَلَقَّ بِفَصْلٍ مِثْلُهَا دَعَاً وَلَمْ تُغَدِّ دَعَاً فِي لُغَبٍ
وقد رَدَّ مولهم الرَّجَّاح، وجعل ما في الأبيات ضرورةً شعرية
محتجاً بأنَّ النحويين مجمعون على جواز صرف ما لا ينصرف
في الشعر^٢.
- ٢ - ذهب سيويه إلى أنَّ تصغير (مُتَعَسِّسٍ) مُتَفَتِّسٍ بحذف الراء المزمدة،
والشبيخ المُلحفة به (مُحَرَّجِم)،
وحد خطأ مذهبه المبرد، وذهب إلى وجوب حذف أميم، وبقاء لسين، ومثلاً
احتج به جماعُ النحويين على أنَّ لحرف المُتَحَقِّق بصرية الحرف
الأصلي^٣.
- ٣ - ذهب سيويه إلى أنَّ الحرف الساكن لُتَسَّى به تدخل عليه همزة الوصل
عند الابتداء به، نحو: (إِبْتُ قد جاء) في اسم رجلٍ سُمِّيَ بالبهاء
من (اضرب)
وقد خطَّاه المبرد، واحتجَّ بأنَّ الحرف قد تحرك، وهمزة الوصل لا تدخل على
حرفٍ متحركٍ عند جميع النحويين^٤.

١ - انظر المسألة ذات الرقم (١٢٨)

٢ - انظر المسألة ذات الرقم (٤)

٣ - انظر المسألة ذات الرقم ٩٢

٤ - انظر المسألة ذات الرقم ٩٤

والدليل الثالث: القياس.

وهو معظم أدلة السحوي، والمعول عليه في غالب مسائله، وبه تظهر براعة السحوي، واستقلاله، وفهمه لمسائل السحر وقد عرّف تعريف عديدة، ولعلّ أقربها هو حملُ غير مسقون على مسقون لعنة جامعة .

ويُشّح من التعريف أنّ أركان القياس أربعة:

١ - فقيس عليه

٢ - القيس

٣ - الحكم

٤ - لعنة الجامعة.

وأبواعه أربعة

الأولى حمل فرع على أصل.

والثاني: حمل أصل على فرع

والثالث: حمل نظير على نظير.

والرابع حمل ضد على ضد .

وقد استعمل المعترضون بهذه لأنواع ما عما حمل اضدّة على اضدّة ،

وبيان ذلك فيما يأتي:

أولاً: حمل فرع على أصل مثلاً لأنه بدل منه، وإنّ لأنّه موقّف له في المعنى.

فمن الأول استدلال اميرد على جوز بعت (اللّهم) بأنّ الميم بدل من حرف

لنداء، فكما جاز وصف لفظ لجلالة إذا دخل عليه حرف النداء، جاز

وصفه مع ما هو بدل من حرف النداء .^١

ومن ثلثي احتجاج الكوفيين، وابن السّراج، وغيرهم منع تقديم خبر

١ - انظر: الإعراب في جمل الإعراب ص ٤٥ والاقتراح ص ٧٥ ، وفي أصول السحر ص ٧٨ ، والقياس السحوي ص ٨٦

(٢) انظر الاقتراح ص ١٩٢ ، والقياس السحوي ص ٨٩-٩٠

(٣) انظر المسألة ذات الرقم ١٩١.

اليس) عليها بأنّ (ليس) أشبهت (ما) في نفي الخبر، فتُحمل عليها في
مع تقديم الخبر

ونلاحظ هنا أنّ (ما) أصلٌ لـ (ليس) في النفي، و(ليس) أصلٌ لها في
الإعمال^{١١}

ومنه -أيضاً- استدلال الرجّاح على جوار وقوع اندرا صفةً بأنّ الصفة
أشبهت لخبر في الإضافة، فكما جاز أن يُقال: (هو نارٌ حمراء) على معنى
(هو مثل نار حمراء)، جاز أن يُقال: (مررتُ برجلٍ نارٍ حمراء) على معنى
(مثل نارٍ)^{١٢}.

ویدخل في هذا حمل فرع العرع على فرع لأصل، ومنه استدلال لسير في
على أنّ وقوع اسم الجنس، واسم بجوهر صفةً في درجة وقوعهما حالاً بأنّ
مراد المتكلم في كلا الحالتين ليس شخص الجنس، أو الجوهر، وأنّ ما
يدلّان عليه من انصتات المشتقة^{١٣}.

ومن انشأت أنّ الحال معمولٌ في ذلك على الخبر.

ونُحفظ أنّ السيراني جعل المقيس، والمقيس عليه في درجة واحدة، وهذا
محالٌ لما يقتضيه مفهوم بقيس، وهو أنّ منزلة المقيس عليه أربع من
منزلة المقيس.

ثانياً: حملُ أصلٍ على فرع وله مثلاً واحد، وهو استدلال لبرد على وجوب
إبدال لام (مُعلّان) من (قويت) -إذا لم تُدغم العين فيها- بإبدالها في
لفظ الماضي (موي)^{١٤}.

ثالثاً: حمل نظير على نظير، لاتّفاقيهما في المعنى، أو العمل، أو لوجود سبب
لحكم في مُقيس.

فمن الحمل للاتّفاق في المعنى استدلالُ الكوفيين على أنّ اللام في

(١١) انظر المسألة ذات الرقم (٢٣)

(١٢) انظر المسألة ذات الرقم ١٤

٣، انظر المسألة ذات الرقم (٣٩)

(١٤) انظر المسألة ذات الرقم ١٦٧٨

(وبلاً لئلا) متعلقه بالمصدر بأنه لا فرق في المعنى بين (وبلك)،
(وبلاً لك)''

ومن العمل للاتفاق في العمل حملُ نَزَج (أمن زيد)، و(عن زيد) في
جوار الحكاية إذ سُمي بها على (كريد)، و(بريد)، للاتفاق في العمل
ومن العمل بوجود سبب الحكم في لمفسر ختار الدرس لتصبح همزة
في (مصدر) جمع (مُطَرِّ)، بتصبح همزة في (جوز)، جمع (حائفة):
لوجودها في المفرد''

والدليل الرابع: استحباب الحال:

وهو بقاء حال المفعول على ما يستحقه في لأصل عند عدم دليل النقل
عن لأصل.

وشروطه ألا تعارض مع لدليل النقل، أو القياس؛ ولأنه على
أضعف الأدلة

وهو يستدل به معترضون لسبويه، ومؤيدوهم في سبع مسائل:

الأولى: استدلال المراد على ن لغة الجبريس في أفعال لعم هي بقياس بال
لأصل في الماء، إذ يكون اسم فعل مر معدولاً، ومياً على الكسر،
فإذا نُقل إلى العلية كان الأثرى بقاءً على أصله، وهو الماء
على الكسر''.

والثانية: استدلال التران في صحة ثور الدرس في (أخذ رجلُ أفعلاً) -وهو
ترك صرب (أفع) - بأن (أفع)، في لأصل سَم، وليس وصفاً، ولعرب
دُ وصلت بها حو سم في لأصل، وهو على (أفع)، صرفته، نحو قديم:
(هؤلاء بسوة أربع)''

١١) انظر: المسألة ذات الرقم ٩٧

١٢) انظر المسألة ذات الرقم ١١٧٦

١٣) انظر: المسألة ذات الرقم ١٣٧١

١. انظر الاقتراح من ٣٥٣، صدر البحر العربي من ٨١.

٥. انظر المسألة ذات الرقم ٨١

٦. انظر المسألة ذات الرقم ٩١

والثالثة: استدلال المبرد على تسميت بين علة حذف واو الصلة في نحو
 (أَغْلَامُهُمْ)، وتحريك اياء في (أَعْلَامُهُ) بأنَّ لو او أصلها الكو،
 ثم تحركه، وإما محذفت، أمّا لياء فأصلها التحريك بالفتح، ففتحت
 والرابعة: استدلال المبرد على أنَّ (عَرَّعَرَاءَ) و(فَرَّعَرَاءَ) ليس بمعدولين من
 (عَرَّعَرَاءَ) و(فَرَّعَرَاءَ) بأنَّ الأصل في الألفاظ عدم العدل، فلا تحكم
 بخروجها عن أصلها إلا إذا وُجد دليل على ذلك^(١١).
 والخامسة: استدلال لمبرد -أيضاً- على أنَّ صيغة المباعدة (مُعِيلًا) لا تصب
 معولاً به بأنَّ هذا البناء في لأصل لاسم الفاعل من (فَعَّلَ) اللازم^(١٢).
 والسادسة: استدلال لأخفش على أنَّ (لات) لا تعمل عمل (نيسر) -في أحد
 أقواله- بأنَّ (لات) حرف، والأصل في الحروف ألا تعمل^(١٣).
 والسابعة: اعتراض لمبرد لسيبويه في حاربه تقدير تقديم ما وقع موقع انجوب
 في آيات منها:
 هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَكْذِبُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرِّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهُ ذَيْبٌ
 واستدلّاه بأنَّ المرفوع د وقع بعد الشرط فقد وقع موقعه، بالأصل ألا
 يُسَوَّى به غير ذلك^(١٤).

(١١) انظر مسأله ذات الرقم ٢

(١٢) انظر مسأله ذات الرقم ٤٨

(١٣) انظر مسأله ذات الرقم ٧٧١

(١٤) انظر مسأله ذات الرقم ١٠

٥ انظر مسأله ذات الرقم (٧١ ١٩)

الفصل الخامس

منهج السيراني في عرض مسائل الاعتراض

يُعدُّ لسيرمي ناقلاً لاعتراضات واحداً من رؤوس الحويز في القرن الرابع
 بهجري، وقد تقدّم في التمهيد أنّه شخّ جثة من لعمد، كان حاربه وعبد لله
 ابراهيمي، وأبي حنّ التوحيد، وأبي محمد انصاري، وبنعالم، والجهري، وصاعد
 ابراهيمي وأبي تقاسم الدقيقي، وعبي لرعي، وأبي ندى العبدحاني
 من المسلم أنّ يكون لرجل هذا شأنه مهجّ في عرص مسائل الاعتراض،
 ومناقشة أدلتها

راجلاء ذلك المهج بصوّر حد مباح انتايف في السحر، واتجاهاً من تحافات
 اندرس لشعوي في تلك الحقبة.

ولايضاح مهج أبي سعيد لا بُد من تحديث عن الأمور الآتية.

الأول: طريقته في إيراد مسائل الاعتراض.

والثاني: موقفه منها

والثالث: مناقشته لأدلتها

والرابع: العلة عنده.

والخامس: حاحل عليه.

الأول: طريقته في إيراد مسائل الاعتراض.

من الطبعي أنّ يبدأ السيراني كلامه بشرح مذهب سيبويه، وأدلتها، ثم

بشرح في ذكر اعتراضات النحويين له، وآرائهم المخالفة لقوله؛ وذلك لأنّه

شارح لـ (الكشاف)، ففرطه الأول كشف عامضه، وخراج درره.

وهي أكثر امواض يعرضُ الاعتراضات مفصّلة، وأدلتها مبسّطة، وإنّ

لم يتقيّد بالفاظ المعترضين في كثير من امواض.

وقد يذكّر الاعتراض في أكثر من موضع، وبخاصة إذا كان سيبويه قد

ناقش لمسألة في موضع مختلفة من كتابه، ومن تلك المسائل ما يأتي:

- لنسب إلى (قولة) (١).

- مصدر (فعل)، المهموز اللام (٢).

(١) انظر نسخة ذات الرقم ٦٩١.

(٢) انظر، لمسألة ذات الرقم ٧٤١.

- حذف لامٍ الحر من (لا) أبوك^(١١)

حذف ماء الجوب، أو تقدير تقديم ما وقع موقع انجواب^{١٢}
ولكن ذلك لتفصيل لا تحده في المسائل جميعها، إذ يُصادف في مواضع
غير قليلة أنه قد سلك مسلك الاختصار الذي أوقعه -أحياناً- في لإحلال.
ومن صور الاختصار عند ما يأتي:
أولاً: نقل أول كلام المعترض، وترك بانيه، ومن ذلك ما في مسألة اترك تأييد
لفعل المتصل بفاعله لظهور تحقيق تأييد^{١٣}.
وقد يؤدي هذا إلى غموض الاعتراض أو عدم تحقيق رأي
المعترض

فمن لأزل ما في مسألة (وقسح المصدر الكرة بعد أمّا) حالاً
أو مفعولاً له^(١٤).

ومن الثاني ما في مسألة (علّة فتح ياء المتكلم المضاف إليها المتدوب
لمره الصّحيح الآخر في لغة من سكتها)^(١٥).

ثانياً: ترك بعض حجج المعترض، وهذا ما تجده في المسائل الآتية.
ورود الحال اسماً جامعاً لازماً^(١٦).

- تعدد الأسماء المنعوتة مع اختلاف العوامل فيها في اللفظ والمعنى^(١٧)

- محي اسم فعل الأمر مفعولاً عن فعلٍ وياعي^(١٨).

- التسبب إلى (فُعولة)^(١٩).

(١١) انظر المسألة ذات الرقم (٩٨)

(١٢) انظر المسألة ذات الرقم (٧١ ١٩)

(١٣) انظر المسألة ذات الرقم (٦٠)

(١٤) انظر المسألة ذات الرقم (٢٠١)

(١٥) انظر المسألة ذات الرقم (٢١ ١٢)

(١٦) انظر المسألة ذات الرقم (٢٧)

(١٧) انظر المسألة ذات الرقم (٣٨)

(١٨) انظر المسألة ذات الرقم (٤٨)

(١٩) انظر المسألة ذات الرقم (٦٩)

- حذف لام الأمر مع بقاء عملها في ضرورة الشعر^١.

بدء (فعلان) من (قوسا)^٢.

ثالثاً. عدم ذكر تخرج اعترض بشوحد سيبويه، وقد وقع ذلك في مكانه واحدة، وهي (العلم المؤكث الثلاثي الساكن لوسط من حيث الصرف وتركه)^٣.

وأما عدم ذكر ري معترض في المسألة والاكتفاء بأنه ردّ قول سيبويه، ومن ذلك ما تراه في المسائل التالية:

- أقسام الحبر^٤

- لعدول إلى (إن) لشرطية عن (أن) الناصبة لمضارع^٥.

والثاني: موقعه من الاعتراضات:

لم يكتب أبو سعيد لسيرافي بعرض مسائل الاعتراض، وإنما ناقش أكثرها، وأصح عن رأيه فيها.

وقد تعددت موقعه منها، وجاءت على النحو الآتي:

١ - الانتصار لسيبويه.

٢ - مراعاة معترض

٣ - محالتهما.

٤ - الاكتفاء بأن لا يعترض لا يُفسد لدعدة التي قرأها سيبويه لأنها

شبهة بشوحد آخر.

٥ - لتوقف.

١ - الانتصار لسيبويه.

وهو الاتجاه المقابل عنه، ويرجع ذلك إلى نظري في سيبويه

١ - انظر المسألة ذات الرقم (١٠٨).

٢ - انظر المسألة ذات الرقم (١٢٨).

٣ - انظر المسألة ذات الرقم (٤).

٤ - انظر المسألة ذات الرقم (١٠).

٥ - انظر المسألة ذات الرقم (١٠٥).

أحدهما أنه يعميل كثيراً في مذهب المصريين، وقد تقدم أنه يُطْلَقُ عليهم
(اصحياً)

والآخر أنه استطاع لوصوره في عمق الكتاب، ففهم عماده، ودرك آراء
سيبويه على حقيقتها

وقد سلك في انتصاراته لسبويه الشبل الآتية

أ - رة رأي المعترض:

ومن ذلك ما تراء في مسائل الآتية

- العلم المؤنث لثلاثي لشكر من حيث الصرف وتركه^{١١}

- رفع ظرف لمكان المتصرف لمعرفة خبراً^{١٢}

- محي - سم (كان) وأحوالها بكرة، وبحير معرو^{١٣}

- ترخيم غير المتدري في انضوية على لغة من سوى المحدث^{١٤}

جواز نصب (نصف) على الحال في بيت ذي لمة^{١٥}

- وقوع الحان اسم فاعل مؤنث لعدم من لفظة^{١٦}

تبع المستثنى للمستثنى منه^{١٧}

- تقديم غير (س) عليها^{١٨}

- وقوع ما فيه (أل) نعتا للمضاف إلى ما فيه (أل)^{١٩}

- طريقه يعني لعدم عن الاسمين المتعاطفين بالوار إذا كانا غير متفقين في
زمان الفعل ومكانه^{٢٠}

١١) انظر: مسألة ذات الرقم (٤)

١٢) انظر: مسألة ذات الرقم (١١)

١٣) انظر: مسألة ذات الرقم (١٣)

١٤) انظر: مسألة ذات الرقم (٢٢)

١٥) انظر: مسألة ذات الرقم (٢٨)

١٦) انظر: مسألة ذات الرقم (٢٩)

١٧) انظر: مسألة ذات الرقم (٣١)

١٨) انظر: مسألة ذات الرقم (٣٣)

١٩) انظر: مسألة ذات الرقم (٣٩)

٢٠) انظر: مسألة ذات الرقم (٤٣)

- العطف على معمولي عاملين مختلفين^(١١).
- (حذرت): معناه وتصنيفها^(١٢).
- مجيء اسم فعل الأمر معدولاً عن فعل رابعي^(١٣).
- إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب^(١٤).
- جمع (بذر) على (أقْدُر)^(١٥).
- تصغير (عشول)^(١٦).
- تصغير (مُقْولا)،^(١٧)
- تصغير (هدي)، و(يصع، استمى به وما أشبههما)^(١٨).
- إعادة الوصف على وزن (افعل) بعض العلة في حال التركيب^(١٩).
- تعدي (فعل)، و(فعليل)^(٢٠).
- استعمال (الولاي) ونحوها في كلام العرب^(٢١).
- متعلّق لام التبيين الواقعة بعد المصادر^(٢٢).
- تصحيح عيسى (طياور) خطأ على صحة عين معرود^(٢٣).

(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٤).

(١٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٧).

(١٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٨).

(١٤) انظر: المسألة ذات الرقم ١٥.

(١٥) انظر: المسألة ذات الرقم ٥٥.

(١٦) انظر: المسألة ذات الرقم ٦١.

(١٧) انظر: المسألة ذات الرقم ٦٥.

١٨ انظر: مسألة ٦٨.

(١٩) انظر: المسألة ذات الرقم ٧٠.

(٢٠) انظر: المسألة ذات الرقم ٧٧.

(٢١) انظر: مسألة ٩٩.

(٢٢) انظر: المسألة ذات الرقم ٩٧.

(٢٣) انظر: مسألة ذات الرقم ١٢٩.

ب تصغيره:

وهو نادراً، ومنه ما ورد في مسألة (أي نوعي الظروف أشد تمكناً في
الاسية)^{٢٥}

ج رة الأصل المبني عليه الاعتراض:

وهو نادراً، ومنه ما في مسألة (أحد لام الجرم من: لاء أبوك)، حيث رد
لأصل انتهى بس عليه لمجرد اعتراضه، وهو أن حروف الجر لا تُحذف إلا
إذا عوّض عنها^{٢٦}

ومنه هـ في مسألة (الحاق هـ استكت بتاء الفعل عند الوقف)، إذ رد
ما انتهى بعض البصريين عليه اعتراضهم، وهو إلحاق^{٢٧}.

د إبطال العهم المبني عليه الاعتراض:

ومن ذلك ما تعدد في مسائل تالية:

- (أحي) مصغر (أخرى) من حيث انصرف وركه^{٢٨}

تعريف السكر المقصودة بالثد^{٢٩}

- وقوع (أد) صفة كما تقع خبراً^{٣٠}

- (أدرك) معناه ويصعب^{٣١}

- روات نصب (يعصب)، ورفع في بيت لصوي^{٣٢}

حذف لجر في قولهم (دخلت أيتها، وأذهب الشام)^{٣٣}

حذف نلام لعلة وكسر همزة (إن) لوقوعها جواباً للقس^{٣٤}

١١ انظر مسألة ذات الرقم ٢٥

٢١ انظر د أله ذات الرقم ٩٨

٣ انظر مسألة ذات الرقم ١١٢

٤ انظر مسألة ذات الرقم ٤٧

١٥ انظر مسألة ذات الرقم (١٦)

٦ انظر مسألة ذات الرقم (٤٠)

٧ انظر مسألة ذات الرقم ٢٧١

٨ انظر مسألة ذات الرقم (٨٤)

٩ انظر مسألة ذات الرقم (٨٦)

١ انظر مسألة ذات الرقم (١٠٩)

- تعليل سيبويه لذكره علامات الإعراب وحركات لثناء^{١١}.
- حكاية (من زيدا) وأعر زيدا بعد التسمية بهما^{١٢}.
- هـ - إيراد شواهد تُعضد قول سيبويه:
- ومن ذلك ما ورد في مسألة (جرُّ لصفة تشبه معمولها المضاف إلى ضمير صاحبها في ضرورة الشعر)^{١٣}.
- و - الإجابة عن سيبويه بأكثر من جواب:
- ومن ذلك ما وقع في المسائل التالية:
- مرجع لها، في نحو (أزيد إن تأتد تضرته؟)^{١٤}.
- جعل سيبويه تاء جمع المؤنث السالم بمنزلة الياء والنوار في جمع المذكر^{١٥}.
- تقدير (ما) في التعجب بـ شيء^{١٦}.
- جوار رفع الاسم بعد فعل لقول المعري صحرى أظن، واحتلاف العلماء في العامل في المرفوع عند سيبويه^{١٧}.
- إطلاق سيبويه مصطلح (المجاري) على أنواع الساء^{١٨}.
- عنه نقل تحريك الميم من نحو (رُكِّلهم)^{١٩}.

ز - إثبات صحة قول سيبويه من جهة القياس، واشتراط ثبوت السماع:

وجاء في مسألة واحدة، وهي: استعمل اسم انقاص المشتق من العدد مع الأعداد المركبة لإفادة التصيير، حيث يقول سيبويه أن أورد اعتراض

١١ - انظر، المسألة ذات الرقم (١١٤).

١٢ - انظر المسألة ذات الرقم (١١٧).

١٣ - انظر المسألة ذات الرقم (٧٨)، وانظر - أيضاً - المسألة ذات الرقم ٧٧.

١٤ - انظر المسألة ذات الرقم (٤٦).

١٥ - انظر المسألة ذات الرقم (٤٩).

١٦ - انظر المسألة ذات الرقم (٥٩).

١٧ - انظر المسألة ذات الرقم (٨٩).

١٨ - انظر المسألة ذات الرقم (١١٣).

١٩ - انظر المسألة ذات الرقم (١٢٠).

لأحش، ولدرسي، والسرد «وإنَّ صحَّ أنَّ العرب قالت: فقياسه ع
قد سبَّويه» .

ج - تقلاب الاعتراض على أوجه المحتملة، وودها جميعاً.
وجاء ذلك في مسألة واحدة، وهي (علة امتناع إدغام حروف انصير
والضاد في غيرهنَّ)'' .

ط - تصحيح قول سبويه، وعدم التعرُّض لمذهب المعترض:
ومن ذلك ما ورد في المسائل الأتية

- إعراب أعير في قول الفرزدق

وما سجيوسي غير آتي ابن غالب

- حذف (عن) بعد (تياً)'

ومما يُلحظ عند تسريته - أجاباً - يُشَنَّع على لمعترض بدكر بعض
آرته التي انفرد بها، وليس لها معضد من لشماج، أو القياس''

٢ - موافقة المعترض.

وهو أنزل من السابق، ومن المسائل التي وقع فيها لمعترضين، أو عترض
فيها سبويه ما يأتي:

- وزن (أفْعِل) إذ كان حكيمة لحال مروونه انصمة من حيث انصروف وبركه'

- إجراء (أي) في الاحتصاص مجراها في الداء'

- اعطف على سم (ن) بالرفع بعد مجيء بحبر''

١١ - شرح السرياني ١٩٥٥، وانظر: المسألة ذات الرقم (٧٢)

١٢ - انظر المسألة ذات الرقم (١٣١).

١٣ - انظر المسألة ذات الرقم (٢٢)

١٤ - انظر مسألة رقم (٨٧)

١٥ - انظر المسألة ذات الرقم ١٠

١٦ - انظر المسألة ذات الرقم ٩

١٧ - انظر المسألة ذات الرقم ٢١

١٨ - انظر المسألة ذات الرقم ٣٥١

- وقوع أسماء الأجناس ونحوها دعوتاً أضعف من وقوعها أحوالاً^(١١)
- إعراب (شكركم) لثانيه في عريده تعالى ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ ذُنُوبَكُمْ رُفِعَ عَنْكُمْ﴾^(١٢)
- جمع (تقول) المنقول عن الجمع إلى العلمية^(١٣)
- جمع (يعرب) جمع التكسير المنقول إلى لعمرية^(١٤)
- تصغير (سَدَّ) المُسَمَّى به في لغة صَدَّ قاله ابن^(١٥)
- انشِبَ إلى (فُعِيل) و (فُعِيل)
- عِلَّةُ زِيَادَةِ الْمَمِّ فِي (مُفَاعِلَة) مصدر (فَاعَلَتِ)^(١٦)
- توحيه جزم (أَكْرَ) في قوله تعالى ﴿وَأَصْحَابُ الْأَنْفُسِ الْأَمْوَالِ﴾^(١٧)
- ورود (حَسَبْتُ) عن العرب^(١٨)
- حذف جوب (رَبَّ) في الشعر^(١٩)
- حذف (مَا) من (كَمَا) في ضرورة الشعر^(٢٠)
- حذف هاء الشك في ضرورة الشعر من أعلم أدرجهم يعذف الهمزة على لغة من ينتظر^(٢١)
- حذف الصلّة بعد هاء العائب لمسيمة يساكن في حال الوصل^(٢٢)

(١١) انظر المسألة ذات الرقم ١٣٩١

(١٢) انظر المسألة ذات الرقم ١٤٢١

(١٣) انظر المسألة ذات الرقم ١٥٩١

(١٤) انظر المسألة ذات الرقم ١٥٧١

(١٥) انظر مسأله ذات الرقم ١٦٧١

(١٦) انظر المسألة ذات الرقم ١٧٠١

(١٧) انظر المسألة ذات الرقم ٧٥

(١٨) انظر المسألة ذات الرقم ٨٥١

(١٩) انظر المسألة ذات الرقم ٩٧١

(٢٠) انظر المسألة ذات الرقم ٩٩١

(٢١) انظر المسألة ذات الرقم ١٠٧١

(٢٢) انظر المسألة ذات الرقم ١١١١

(٢٣) انظر المسألة ذات الرقم ١١٩١

- سبيل سيويه - (سنة) موقوف على ن. الإلحاق^(١)

أصل العيس في (حيّة)

- ب. (مغلان) من (قويت)^(٢)

إدغام الهاء في الحاء^(٣).

٢ - محدثهم:

وقد جاء ذلك في توجيه أحد شواهد مسألة الترقيم غير المسمى في
لضرورة على لغة من سري لمحبوب، وهو قول الشاعر

أبو حشر بُورِكَ وطلَّقَ رَعْمًا وَأَبْنَةً مُنَالًا^(٤)

٤ - الاكتفاء بأنّ الاعتراض لا ينقص الحكم الذي قرره سيويه:

ولم يرد ذلك إلا في مسألة واحدة، وهي مسألة (الاستغناء بخبر لثاني
عن خبر الأول، أو وضع لواحد موضع الاثنين)، حيث ذكر بعد يرد
اعتراض الزبدي لسيويه في استشهاده ببعض الآيات - أنّ الحكم ثابت
بميت لا يدخل في الاعتراض^(٥).

٥ - لشَرْقَف

ويقصد به أن يورد الاعتراض، ولا يفتقر عليه بصحة أو بطلان، ومن
ذلك ما برأ في مسائل الأئمة.

- حذف (أل) من أعلام الأئمة^(٦).

- لغة معجاريين والتمييزيين في (أفعال) علم الموث^(٧).

(١) نظر. مسألة ذات الرقم ١٢٦١.

(٢) نظر. مسألة ذات رقم ١٢٦١.

(٣) نظر. مسألة ذات الرقم ١٢٦٨.

(٤) نظر. مسألة ذات الرقم ١١٣.

(٥) نظر. مسألة ذات رقم ٢٧.

(٦) نظر. مسألة ذات الرقم ١٧.

(٧) نظر. مسألة ذات الرقم ٢.

(٨) نظرا لمسألة ذات الرقم ١٥.

- بعث (للهم) ؛
- وقوع المصدر النكرة بعد (أثنا) حالاً أو مفعولاً له^(١١)؛
- جمع (أب، وأخ) جمع مدكّر سالماً^(١٢)؛
- جمع (هنة) جمع مدكّر سالماً^(١٣)؛
- جمع (عيد) - اسم رجل - جمع مدكّر سالماً^(١٤)؛
- السب إلى (مقولة)^(١٥)؛
- ورود (أتى) على (مقول) اسماً مفرداً^(١٦)؛
- اتّفرّق بين صيقتي (كسب)، و(اكتسب)^(١٧)؛
- التسمية بالمعرب انصحيح الساكن^(١٨)؛
- علّة قلب ألف (الدي، وأعل) وما أشبهها ياء إذا اتصلت بها ضمائر الجبر^(١٩)؛

ولثالث ما قدّمته لأدلتها:

ومن أهم ملامح منهجه في ذلك ما يأتي.

- ١ - ردّ ادّليل انتقالي بعدم معرفة قائله^(٢٠)
- ٢ - تحريجه على أنّه ضرورة شعرية^(٢١)

-
- (١١) انظر المسألة ذات الرقم (١٩).
 - (١٢) انظر المسألة ذات الرقم (٣).
 - (١٣) انظر المسألة ذات الرقم (٥١).
 - (١٤) انظر المسألة ذات الرقم (٥٢).
 - (١٥) انظر المسألة ذات الرقم (٥٣).
 - (١٦) انظر المسألة ذات الرقم (٦٩).
 - (١٧) انظر المسألة ذات الرقم (٨١).
 - (١٨) انظر المسألة ذات الرقم (٩٣).
 - (١٩) انظر المسألة ذات الرقم (٩٤).
 - (٢٠) انظر المسألة ذات الرقم (٩٥).
 - (٢١) انظر المسألة ذات الرقم (٩٦).
 - (٢٢) انظر المسألة السابعة.

٣ - تأويله يتفق مع منحى سيبريه، وذلك إمّا بتقدير النصين^(١١)، أو تأويل
المنحى^(١٢)، أو تقدير الحذف^(١٣)

٤ - ردُّ الاستدلال بالقياس؛ محال؛ المقيس للمقيس عليه^(١٤)

٥ - ردُّ الاستدلال باستصحاب لحال؛ لمخالفته القياس^(١٥)

والرابع: لعلة عنده

على رغم من أن السير في اعتمد في كثير من مسائل على العلة الحوثة
في مناقشة الاعتراضات، وإنه لم يكن يرجع إلى التحليل المنطقي إلا في
مواضع معدودة، أمّا قول الدكتور مازن المسارحة «والنحو عند السيراني
قائم على التعليل لعقلي، والعجاج منطقي»^(١٦)؛ فلا أرى له وجهاً
وممّا تلفت أنظر أن الدكتور عند حديثه عن لعلة في القرن الرابع الهجري
ذكر الرّجحي، والسيراني، وابن جني، وترك عليّ بن أبي سحوبس ليس
قدم مسهبهم على العلة، وهذا أبو عليّ الفارسيّ وأبو الحسن الرّمثانيّ
ورداً نظرت في عدل السّيراني لم تُلّفها بعيداً عن لوقع المعوي وأكثرها
يتردد في كتب سيويه، ومنها:

- علة تحعيف

ومن ذلك تعليله تابعاً سيويه خصص اجزم بالأفعال بأنها ثقيلة،
واجزم تحعيف^(١٧).

ومنه -أيضاً- تعليله جواز صرف العلم لمؤث ثلاثي الساكن الوسط بأنه
خفّ لِمَا ساكن وسطه، فاحتمل ثقل التووين^(١٨).

١ - انظر: المسألة ذات الرقم (١٨)

٢ - انظر المسألة ذات الرقم (٤٩١) والمسألة ذات الرقم (٧٧).

٣ - انظر المسألة ذات الرقم (٤٥)

٤ - انظر المسألة ذات الرقم (٢٨١)، والمسألة ذات الرقم (٦٥)

٥ - انظر المسألة ذات الرقم (١٠١)

٦ - البحر العميق ص ١١٨

٧ - انظر المسألة ذات الرقم (١١)

٨ - انظر المسألة ذات الرقم (٤١)

ومنه أيضاً - جذزته حذف حركة لإعراب في الضرورة طلباً لتخفيف -
علة أصل:

ومنها تعيله فتح يا، انتكّم لمصاف إليها لمبوب لمفرد لصحيح لأحر
في لغة من سكتها بأنّ الياء، أصلها الحركة، وتعيله حذف واو بصلة في
نحو (أوظهرهشوة)، وواو الجمع في نحو (واضركوة) بأنّ الواو أصلها
اسكون، فلم تحرك، وكُنفت لالتقائها بساكن، وهو ألف البدئية^(١١).
- علة معسوة:

ومنها تعيله صحة استشهاد سيبويه لوقوع اسم (كان) نكرة، والخبر
معرفة بقول الشاعر

بأنّه لا تُمالي بعدّ حولٍ أَظبيّ كان أمّك أم حمائر
بأنّ الاسم -مع أنّه ضمير- لم يُعدّ سوى ما أفادته (ظبي)^(١٢)
ومنها تعيله صحة جر (الرّجل) عطفاً على (العنسي) في قول الشاعر
يا صاح يا ذا الضّامر العنسي والرّجل دي الانساع ولجلّس
بأنّ معنى (الضّامر) المتغيّر^(١٣).
ومنها تعيله رادة (كان) في قول الشاعر:

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا يحرم
بأنّها لم تُغيّر معنى الكلام^(١٤).

- علة تشبيه:

ومنها تعيله كون ظروف الرمان أسكن في لاسمية من ظروف المكسر بأنّ
ظروف الزّمان تشبه المصادر^(١٥).

ومنها أيضاً - تعينه إبدال (لات) حمل (ليس) يشبهها لها في النعي^(١٦).

(١١) انظر: لسانة ذات الرقم (١١٥).

(١٢) انظر: لسانة ذات الرقم (٢).

(١٣) انظر: لسانه ذات الرقم (١٣).

(١٤) انظر: لسانة ذات الرقم (١٨١).

(١٥) انظر: لسانة ذات الرقم ١، ٩، وانظر: لسانة ذات الرقم (٨٧).

(١٦) انظر: لسانه ذات الرقم (١٠١) (٧) انظر: لسانه ذات الرقم (٢٥١).

- علة لهن:

ومن ذلك منعه أن يُقَدَل في نهي (مررتُ بزيدٍ وعمرو) - إذا كان المروءُ محتجباً : (ما مررتُ بزيدٍ وعمرو)؛ لأنه يلتبس بنهي المروء الواحد^{١١}.

- علة تقيص:

ومنها تعييده تابعاً شيعه ابن السَّرح لروم (أهلاً) بأنَّ مضافه حرج لا رَمَ^{١٢}

- علة نظيره:

ومنها تعييده صحّة يبدال المستثنى من المستثنى منه في الاستثناء التام لمنهي مع احتلائهما في الحي واللبت بوزود دس في لعطف، واست^{١٣}

- علة استثنائه:

ومنها تعييله قلب واو (فَوَدَّاهُ) لشبهة ياء باستثنائه اجتماع واوين أولهما مضموم^{١٤}

- علة سماع:

ومنها تعييله كمن (عرعر)، و(قرقر) ليسا حكاية للصوت بأنَّ لعرب إذا حكروا الصوت، وكزروا لم يُخالف جزء الأول من صوت لجزء لثاني، بعوة (أغلق عاق)^{١٥}

ومنها أيضاً تعييده وجوب الإدهام في (بنات الأجه)، وعدم جعله على معرده، بشاذ: (بنات اللَّبِيه)، ووجوب تصحيح عين (ضياون) كما صحت في معرده الشاذ (ضَيُون) بأنَّ لعرب تكلمت بـ(بنات اللَّبِيه)، ولم تكلم بالجمع منه، إذا جمعناه نحر: جمعاه على القياس، وأما (ضَيُون)، فإنَّ العرب تكلمت بواحد وجمعه^{١٦}.

١١) انظر مسألة ذات الرقم ١٢١.

١٢) انظر، المسألة ذات الرقم ٨٦١.

١٣) انظر مسألة ذات رقم ٣١.

١٤) انظر مسألة ذات الرقم ٢٨.

١٥) انظر مسألة ذات الرقم ١٨١.

١٦) انظر مسألة ذات الرقم ١٢٩.

كما تجده في بعض مسائل يستخدم العلة المركبة، ومن ذلك تعليقه صرف (أفعل) في نحو (أما رجل أفعل) بأنه اسم في الأصل، والعرب إذا وصفت بما كان اسماً في الأصل، وهو على (أفعل) صرفه، نحو (هؤلاء نسوة أربع) ^١.

فهذه العلة مركبة من علة أصل، وعلة سماع ومما يلتزم أيضاً - فذلك في بعض تعليقات المعارضين بقوادح، منها.

١ - فساد الاعتبار.

وهو أن يستدل المعارض بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب ^٢.

ومن ذلك ما تجده في مسألة (تصغير إبراهيم، وإسماعيل)، حيث ردت على المبرر استدلاله بالقياس على أن التصغير (أبهر)، وأبهر (أبهر) لمخالفته بسوء عن العرب ^٣.

ومنه أيضاً - ما في مسألة الحاق هاء لتسكت تاء لتفاعل هاء الوقف، إذ ردت استدلال بعض بصرين باللبس على المنع لمخالفته ما حكاه الحليل عن العرب ^٤.

٢ - النص:

وهو أن توجد العلة، ولا يوجد الحكم ^٥.

ومن ذلك ردت استدلال لرجاج على وجوب ترك صرف (هنا) ونحوه بحق عني مع الصرف؛ لأن (نوحاً)، و(نوحاً)، ونحوهما من الأعلام لأعجمية متحقق فيها علما مع الصرف، ومع ذلك حُرِّفَتْ بالإجماع ^٦.

(١) انظر: مسألة ذات الرقم (٩).

(٢) انظر: لأقترح ص ٢١٧.

(٣) انظر: مسألة ذات الرقم ٩٦.

(٤) انظر: مسألة ذات الرقم ١١٢.

(٥) انظر: لأقترح ص ٣.

(٦) انظر: مسألة ذات الرقم ٤.

ومنه أيضاً- رَدُّه على الجِرْدِ دهانه إلى أنَّ قَدَّ السَّائِثِ حُدِثَ من
(عَشْرَةً) في حالِ لتركيبِ إذا كان المعنود مذكراً؛ مثلاً يجتمع تأييدٌ في
سم واحد، مستدلاً بجتماع التأييدِين في قول بعض العرب: (هذه تسعة
عَشْرَةً)، وثلاثة عشر.

٣ - فساد الوجه:

وحررَ أنَّ يعلّقَ اعترض على العلة غير المقتضى.
ومن ذلك رَدُّه على ثعلب تعليقه مع إبدال المستثنى من المستثنى منه في
الاستثناء التام لمعي باختلافهما في السمي والاشات، دكرًا أنَّ هذا القول
لا يُنظر إليه في البذل؛ إذ هو مقتضى دخول (إلا)، وإنه ينظر إلى حذف
لمبدل منه، وعمل الفعل في البذل^١
والخامس: المآخذ عليه:

مئذ يوحّد على السيري ما يأتي:

- ١ - الاختصار المخلّ في بعض المواضع، وقد تقدّم بيانه عند الحديث عن
طريقته في عرض مسائل الاعتراض.
- ٢ - عدم عرو كثير من الاعتراضات إلى أصحابها.
- ٣ - أنه وعد في موضع بجواب عن الاعتراض، ولم يعه بذلك^٢.
- ٤ - أنه لم يتحقّق في بعض المسائل من أنَّ المقترَح لم يرجع عن الاعتراض،
ومن ذلك ما تراء في المسائل الآتية:
- دخول حرف تنبيه على (التي) في ضرورة الشعر^٣
- اتصال (لات) عمل (ليس)^٤
- إذ وقع الفعل لماضي بعد (إن) لشرطية هل تغلب للنقط، أو أمعنى؟^٥

-
- ١ - انظر المسألة ذات الرقم ٧٣١.
 - ٢ - انظر للمسألة ذات الرقم ٣٦١.
 - ٣ - انظر المسألة ذات الرقم ١٠٩.
 - ٤ - انظر المسألة ذات الرقم ١٧.
 - ٥ - انظر المسألة ذات الرقم ١٠٦.
 - ٦ - انظر المسألة ذات الرقم ١٤٤.

- ٥ - تكلفه - أحبائاً - في تأويل كلام سيبويه حتى يدفع الاعتراض، ومن ذلك ما في مسائل الآتية:
- العطف على جملة ذات وجهين^(١).
 - تقدير الفعل في نحو (ما أنت وزيداً؟)، و(كيف أنت وزيداً؟)^٢.
 - مصدر (فعل) للمهموز اللام^(٣).
 - جعل (مُعَار) اسم زمان في قول شاعر:
- شعر بن هشام على حيّ خشم^(٤)
- حذف ياء الاسم المنقوص لمحتى به (أَل) في (وَصَل)^(٥).
 - اعتراض سيبويه بالمنحويين في قولهم: «يُجْزَى بِكُلِّ شَيْءٍ يُسْتَفْهَم بِهِ».
- ٦ - أنه في إحدى مسائل لم يقطن إلى منشأ الاعتراض، وهي مسألة (تعدّد الأسماء المنعومة مع اختلاف العوامل فيها في اللفظ، والمعنى)، إذ أجاز سيبويه التعدّد؛ لأنه يرى أن العامل في السّعة هو السّعة، ومسعه لمرد، ولرّحاح، وكثير من المتأخرين، لأنهم يجعلون العامل في السّعة هو العامل في المسعوت
- ولم يقطن أبو سعيد لذلك، فوافق سيبويه على الجواز، وتبع المعارضين في مسألة العامل^(٦).
- ٧ - أنه في بعض المواضع رّد على المعارض بما لا يلزمه، ومن ذلك ما في مسائل:
- دلالة لفعل المضارع على الحال^(٧).
 - تسميه سيبويه بآء (نعم)؛ (بعب ما لا يعمل في المعروب إلا مصراً)^٨.

١ - انظر المسألة ذات الرقم (٣٤).

٢ - انظر المسألة ذات الرقم (٢٦).

٣ - انظر المسألة ذات الرقم (٧٤).

٤ - انظر المسألة ذات الرقم (٧٩).

٥ - انظر المسألة ذات الرقم (١٢٣).

٦ - انظر المسألة ذات الرقم ١١٦.

٧ - انظر المسألة ذات الرقم ٣٨.

٨ - انظر مسألة ذات الرقم ٨٢١.

٩١ - انظر المسألة ذات الرقم (٩١).

- ٨ - عدم درآكه لمراد المعترضين في بعض المسائل ومنها:
 - جمع المنعوت وتفریق النعت^(١).
 زيادة سير في قول العرب انْطَمَعَ يُسْتَطِيع^٢.
 ٩ - تناقضه في مسألة: أَيُّ نوعي ظروف شدة تحكُّماً في الاسمة؟^(٣).
 ومسألة: اختصاص بناء (فَعْل) بجمع التكثير^٤.
 ١٠ - موافقة لمعارض على فهم محالِّ نصِّ سيويه الصَّريح، وذلك في
 مسألة: (الحاصل في المقول لَمُطْلَقٌ إِذَا م تَدَكَّرَ مَعَهُ فَعْدٌ)^٥.
 ١١ - وقوعه فيما أخذه على بعض امحترطين، وهو ردة الرواية، وذلك أنه ج
 حكى الخلاف بين السعويين في تقديم عامل لتييز عليه، وذكر أنَّ
 المدرسي والمبرد يميزانه إذا كان لعامل فعلاً متصرفاً^(٦)، ويستدلان
 بقول لشاعر^(٧):
 أَتَهَجَّرُ سَلْمَى بَعْدَ حَبِيبَتِهَا وَمَا كَانَ نَصّاً بِالْفَرَاقِ تَطْيِيبُ
 رَدٌّ رَوَيْتُهُمَا قَدْ نَلَأَ: «وَمَتَّ أَلْبَيْتَ الَّذِي أَشْدُّهُ ... مِنْ لُرَايَةِ»
 وَمَا كَانَ نَفْسٌ بِالْفَرَاقِ تَطْيِيبُ^(٨).
 ١٢ - عدم الدقة في قول بعض الاعتراضات، ومنها اعتراض مبرد بسبويه في
 استدلاله على تعريف (بات أوبرا)^(٩) بأنها خبر متصرفية^(١٠)، فقد ذكر

(١) انظر المسألة ذات الرقم (٣٧).

(٢) انظر المسألة ذات الرقم (١٢٢).

(٣) انظر المسألة ذات الرقم (٢٥).

(٤) انظر المسألة ذات الرقم (٥٤).

(٥) انظر المسألة ذات الرقم (١٤).

(٦) انظر ري المدرسي والمبرد في المنصب ٣-٣٦-٣٧.

(٧) تُسَبِّحُ بَيْتَ إِلَى أَحْمَسَ مِمَّنْ أَنْظَرُ دِيَارَهُ ص ٧٥ وَنَسَبَ إِلَى مُعَبِّدٍ الْخَطْبِيِّ بَعْدَ شَعْرٍ،
 مَقْبُولٌ ص ٢٩، كَمَا تُسَبِّحُ مَطْرُوسٌ سَبِي أَنْظَرُ مَعَهُمْ مُرَاجِدَ الْخَرِّ الشَّعْرِيَّ ص ٢٦٧ شاهد
 رقم ٧٣١.

(٨) شرح السرياني ٢٦٧ ب.

(٩) بات أوبرا: عربياً من الكتاة: انظر شرح السرياني ٢٠٤/٢ ب.

(١٠) انظر ملهبا سيويه في الكتاب ٩٥/٢.

السيراني أنَّ الاعتراض لجعلها معرفة، حيث يقول: «وكان أبو العباس
محمد بن يزيد ينحى إلى أن ابن وير، نكرة، ويستدل على ذلك بإدخال
الألف واللام عنه في بيت قاله بعض الشعراء وهو
ولقد جيتك أكثرًا وغساقلاً ولقد نهشتك عن بنات الأثير
والقول ما قال سيويه، وهذا البيت اضطرَّ شاعره إلى إدخال
الألف واللام».

وقد قال الأصمعي: أدخلوا الألف، واللام مضطرين؛ لأنه قد عُرف من
كلامهم أنهم لا يدخلون عليه الألف واللام^(١).
وسواءً نصير للمبرد مستثنى من الأول أنه يُعزى أن يكون ما في البيت ضرورة،
وأنه لا مرد على سيويه دخابه إلى أن (بات أثير، معرفة، وإنما يردُّ عليه في
استدلاله على تعريفه،

ويتبين من الثاني أنه يوافق سيويه على أنها علم.
فإنَّما لنص الأول بقوله في (مسائل العلق): «زعم أن قولهم يصرف من
الكثرة (هذا بنات أثير) معرفة، وأنَّ حجته في تعريف هذا الضرب، ونكرته تركُّ
صرف ما ينصرف منه في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، فإذا يراه لا ينصرف علم
أنَّ المعرفة؛ لأنه لو كان نكرةً انصرف، أو يراه حُجج من حربي التعريف علم أنه لو
كان نكرةً دخل عليه . . . فأت (بات أثير؛ فلا دليل فيه بترك الصرف؛ لأنه (أثير،
الفاعل) الذي هو صمه، ولا يصرف في معرفة، ولا نكرة، وقد دخل عليه حرب
لتعريف، فدلَّ على أنه كان قبل دخولها نكرة، قال.

ولقد جيتك أكثرًا وغساقلاً ولقد نهشتك عن بنات الأثير
ومَّا الأصمعيّ فزعم أنهم أدخلوا الألف واللام مضطرين، وذهب إلى مثل ما
قال سيويه أنه معرفة، ولكنهم [اضطروا كـ] اضطرا الذي قال^(٢).
سعد ثمَّ بعث من أسير

(١) شرح السيراني ٢٠٤٢ ب.

(٢) زياد، يقتضيهما المعنى.

(٣) هو آثر الجرم العجبي انظر شرح السيراني ٢٠٤٢ ب، وانظر مصادر البيت في معجم شرف المجر

الشعرية ص ٧٢٥، شاهد رقم (٣٢٩٥)

فهذا بمنزلة (الحارث)، و(العنّاس) يجريه كما كان صفة، ولا أرى
بهذا بأساً^{٦١}!

وأما النص الثاني فقولُه في (المقتضب): «واعلم أنّك إذا قلت (جاءني عثمان،
وعثمان آخر) فجعلته نكرة؛ قلت في هذا أجمع عثمان ذكراً، قلت (هذا ثمن، وثمن
آخر)^{٦٢}، فأما قوله:

وَلَقَدْ جِئْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَافِلًا وَلَقَدْ بَهَيْتُكَ عَنْ يَثَابِ الْأَوْبَرِ

فإن دخول الألف، وإنلام على وجهين:

أحدهما: أن يكون دخولهما كدخولهما في (الفصل)، و(العنّاس) على ما وصفت
لك، لأنّ الأوبرا نعت نكرة في الأصل

والآخر على قولك: أحد من عرسي آخر^{٦٣} تبعه نكرة، كما تقرن هذا ريد
من (زيدين)، أي: هذا واحد من هذا الاسم...»^{٦٤}.

ومن الجدير بالذكر أن اعتراض أبي لعنّاس لسبويه -هذا مبنى على
فهم غير صحيح؛ ذلك أنّ سبويه لم يستدل على تعريف (بات أوبرا) بمع
الصرف، وإنما استدلّ بامتناع دخول حرفي التعريف، وهذا ما نبّه عليه
أبي ولاد^{٦٥} مسدداً بقول سبويه: «وقال سيبويه: كلّ (أبي فعل، معرفة؛
لأنّه لا ينصرف. وهذا خطأ؛ لأنّ (أفعل) لا ينصرف، وهو نكرة»^{٦٦}.

ومثّ يؤكد استدلال سبويه بامتناع دخول (ال) قوله: «ويدلّك على أنّ (أبي
عرس، وأُمّ حُثَيْر، وأُمّ أَيْرُص، وأُمّ أَيْرُص، وأُمّ أَيْرُص، وأُمّ أَيْرُص، وأُمّ أَيْرُص،
أَصْفَرُ يَبِيهِ الْأَلْفَ وَالْأَلْفَ، فَصَرَّ بِمَزَلَةِ (رَيْدٍ)، وَأَعْمَرُوهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ:
(أَبُو الْحُجَّادِ)»^{٦٧}.

(٦١) نظرة الانحصار من ١٣٣

(٦٢) قُتِبَ بِذِكْرِ مِنَ الصَّيْحَانِ، انظر المسان. ق.م.

(٦٣) أبي عرسي: توبة دوى سبور. انظر انصار عرب.

(٦٤) مقتضب ١: ١٨٠، ١٩٠

(٦٥) انظر الانصار من ١٣٤، ١٦١، كتاب ٩٩/٢

(٦٦) ساء أيرص، طريق عن النوع، وهي توبة. انظر المسان (سماء، وأورع)

(٦٧) الكتاب ٩٩/٢، وأبو الحُجَّاد: ضرب من الجادب والجراد. أحضر طوبيل للرجلين، انظر المسان
(جغدي)

الفصل السادس

التقويم

انحديث في هذا لعصل سيكون من الأمور الآتية.

أولاً: مدى دقة معترضين في نقل كلام سيويه، وفيه

ثانياً: قوة الاحتجاج أو ضعفه

ثالثاً: لاستقلال والمتابعة

رابعاً: نظرة المعترضين إلى الاعتراضات.

ولاً مدى دقة المعترضين في نقل كلام سيويه، وفيه

للمعترضين في نقل كلام سيويه مسكان

أحدهم نقله بنصه، وهذا هو الأكثر

والآخر: نقله بالنقل، ومن حرص على ذلك المبرد في (مسائل العلق).

ولعالب عندهم الدقة في النقل، ولقهم، ولكن وجد عند بعضهم

خلال ذلك

ويتضح عدم الدقة في النقل من خلال المسائل الآتية:

- نصب جبر (ما) مع توسطه بينها وبين اسمها^(١).
- وقوع ما فيه (أل) تعاملاً بمصالح إلى ما فيه (أل)^(٢).
- (حذرت): معاهاء وتصنيعها^(٣).
- ومن عدم الدقة في الفهم ما جاء في المسائل الآتية:
- (أحوي) مُصَفَّر (أحوى) من حيث الصرف وتركه^(٤).
- أقسام الحبر^(٥).
- العامل في المفعول المطلق إذا لم يُذكر معه فعله^(٦).
- تشهاد سيويه بقول العجاج.

(١) نظر: المسألة ذات الرقم (٣٤).

(٢) نظر: المسألة ذات الرقم ٣٦.

(٣) نظر: مسألة ذات الرقم (٤٧).

(٤) نظر: مسألة ذات الرقم ٧.

(٥) نظر: مسألة ذات الرقم ١.

(٦) نظر: مسألة ذات الرقم ٤١.

دح طواذ لاكن

لايات

- تعرّك لكمة انصودة بالهاء
- وقوع انار صعة كما تقع حبرا
- جعل سيبويه تاء جمع المؤنث السام بصرلة الواو والياء في جمع المذكر
- جمع (فعل) جمع انكسير المنقول إلى العلمية
- تصغير (عقود)
- تصغير (ابراهيم)، و(اسماعيل)
- علة زيادة الميم في (شعاعة) مصدر (قاعت)
- عطف ما خلا من (أل) على الاسم اقترن بها المضاف إليه اسم الفاعل المحلى بها
- روايتا نصب (يقصب)، ورفع في بيت العربي
- حذف (أن) انصبة للمضارع وإبقاء معناه فقط
- إطلاق سيبويه مصطلح (المجاري) على أنواع البناء
- تعديل سيبويه لذكره علامات الإعراب وحركات البناء

١١. انظر لمائة ذات الرقم (١٥).

١٢. انظر لمائة ذات الرقم (١٦).

١٣. انظر لمائة ذات الرقم ١ ١٤.

١٤. انظر لمائة ذات الرقم ١٥١.

١٥. انظر لمائة ذات الرقم (٥٧).

١٦. انظر لمائة ذات الرقم (٦٣).

١٧. انظر لمائة ذات الرقم ٦٦.

١٨. انظر لمائة ذات الرقم (٧٥).

١٩. انظر لمائة ذات الرقم (٧٦).

٢٠. انظر لمائة ذات الرقم ٨٤.

٢١. انظر لمائة ذات الرقم ٩ ٣.

٢٢. انظر لمائة ذات الرقم ١١٣.

٢٣. انظر لمائة ذات الرقم ١١٤.

- حكاية (من زيد)، واعر (زيد) بعد التسمية بهما^(١١).
- حل (أنا) في (السَّاس) عوضاً عن همزة (أنا)^(١٢).
- إعدام الهمزة في لعاء^(١٣).

ثانياً: قوة الاحتجاج أو ضعفه:

- من مظاهر قوة الاحتجاج عند المنصرين ما يأتي:
- ١ - الاحتجاج بالسَّمْع الصَّريح، ومن ذلك ما تراه في المسائل الآتية:
 - جمع (ظبة) جمع مذكر سالماً^(١٤).
 - اختصاص بناء (أفعل) بجمع التكسير^(١٥).
 - مصدر (فعل) المهموز اللام^(١٦).
 - ورود (أخنت) عن العرب^(١٧).
- حذف الصلة بعد هاء انقائب لمسبوقة بساكن في عن الوصل^(١٨).
- حذف ياء الاسم المختوم المعلق بـ (أنا) في الوصل^(١٩).
- ٢ - الاحتجاج بما أثبتته سيرته نفسه، ومن ذلك ما جاء في مسائل لآتية:
 - جمع (عبد) - اسم رجل جمع مذكر سالماً^(٢٠).
 - تصغير (سل) المسمى به في لغة عن قال: (سال)^(٢١).

(١١) انظر المسألة ذات الرقم (١١٧).

(١٢) انظر المسألة ذات الرقم (١٦٤).

(١٣) انظر المسألة ذات الرقم (٣).

(١٤) انظر المسألة ذات الرقم ٥٢١.

(١٥) انظر المسألة ذات الرقم ٥٤.

(١٦) انظر المسألة ذات الرقم ٧٤.

(١٧) انظر المسألة ذات الرقم ٩٢.

(١٨) انظر المسألة ذات الرقم ١١٩.

(١٩) انظر المسألة ذات الرقم ١٢٣.

(٢٠) انظر المسألة ذات الرقم ٥٣.

(٢١) انظر المسألة ذات الرقم (١٦٧).

- اتسمية بالحرف الصحيح الساكن^١
- حذف فاء الجواب في السُّعة^(٢).
- ٣ - لا احتجاج بظاهر الشاهد، وعدم تأويله، ومن ذلك ما في مسألتني
بعت (لَهُمْ)^(٣).
- العطف على معمول عاصلين مختلفين^(٤)
- ٤ - انقاس والنظر الصحيحان، ومن ذلك ما في المسائل الآتية:
وقوع ما فيه (أل) نعتاً للمضاف إلى ما فيه (أل)^(٥).
- تعدد الأسماء لمعرفة مع اختلاف عوامل فيها في اللفظ والمعنى^(٦)
- جمع (فُعُول) المَقُول من الجمع إلى العلمية^(٧)
- تصغير (الْتَدَد)^(٨).
- تصغير (فُعُولاً).
- السب إلى (فُعِيل)، و(فُعِيل)^(٩).
- حذف (ما) من (كما) في ضرورة الشعر^(١٠).
- ومن حجمهم الضعفة ما يأتي:
- ١ - رد الرواية، وقد تقدم بيانه في لعصل الأول، والثالث، والرابع
- ٢ - رد الحكاية، وقد سبق تفصيله في العصول المذكورة

(١) انظر مسألة ذات الرقم (٩٤)

(٢) انظر: مسألة ذات الرقم (١٠٦)

(٣) انظر: مسألة ذات الرقم (١٩)

(٤) انظر: مسألة ذات الرقم (٤٥)

(٥) انظر: مسألة ذات الرقم ٣٦١.

(٦) انظر: مسألة ذات الرقم ٣٨.

(٧) انظر: مسألة ذات الرقم ٥٦١.

(٨) انظر: مسألة ذات الرقم ٦٤١.

(٩) انظر: مسألة ذات الرقم ٦٥١.

(١٠) انظر: مسألة ذات الرقم ٧٠١.

(١١) انظر: مسألة ذات الرقم (١٠٢)

- ٣ - الإجماع المحروق، ومن ذلك ما نُصِّل في مسائلتي:
 - رويه سيوريه لقول أشهر:
 يا صاح يا ذا الضَّميرُ لعنَّي^(١١)
 - بقاء (فَعْلان) من (قوت)^(١٢).
 ٤ - لتمسك بالأصل مع وجود القياس لقوي، ومن ذلك ما في مسألة
 (إعمال لات عمل ليس)^(١٣).
 ٥ - الاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب، ومن ذلك ما في مسألتي:
 - تصغير (إبراهيم)، و(إسماعيل)^(١٤).
 - لحاق هاء السكت بقاء الفاعل عند الوقف^(١٥).
 ٦ - التعليل بعلل مقبوضة، ومن ذلك ما في المسائل الآتية:
 - العلم المؤنث الثلاثي الساكن الرسط من حيث الصرف وتركه^(١٦).
 - علّة تذكير (عشر) مع المعدود المذكور في حال التركيب، وتأنيثه في
 حال الإفراد^(١٧).
 - لحاق هاء السكت بقاء الفاعل عند الوقف^(١٨).
 ٧ - الظعن في الدليل، ومن ذلك ما يوجد في المسائل الآتية:
 - تعذي (فعل)، و(فعليل)^(١٩).
 حذف لام الأمر مع إبقاء عملها في ضرورة الشعر^(٢٠).

(١١) انظر: مسألة ذات الرقم (١٨) .

(١٢) انظر: مسألة ذات الرقم (١٢٨) .

(١٣) انظر: مسألة ذات الرقم (١٠١) .

(١٤) انظر: مسألة ذات الرقم (٦٦) .

٥ انظر: مسألة ذات الرقم (١١٢) .

٦ انظر: مسألة ذات الرقم (٤) .

٧ انظر: مسألة ذات الرقم (٧٣) .

٨ انظر: مسألة ذات الرقم (١١٢) وانظر -أيضاً- مسألة ذات الرقم (١٠٨) .

٩ انظر: مسألة ذات الرقم (٧٧) .

١٠ انظر: مسألة ذات الرقم (١٨) .

- حذف حركة الإعراب أو الساء، أو ما وقع موقعها في الوصل في ضرورة الشعر^(١).

٨ - نقدح في قائل الدليل، ومن ذلك ما في مسألة: (السعمال لولاي ونحوه في كلام العرب)^(٢).

ومنّا لم يحظ عند بعض المعترضين بإطلاق الحكم بلا دليل، ومن ذلك منع لكوبيين رفع طرف المكان المنصرف لمعرفة خبراً إلا إذا كان لينداً سم مكان، أو تحكك للمتدأ المكان ومثلاً^(٣).

ومنه ذهب الأخفش إلى أن ما يجمع بالقب وتاء مثنى في حد النصيب ومنه منع المبرد وبعض النحويين وقرع الحال اسم فاعل مؤكداً بعمل من لعظه^(٤).

ثالثاً: لاستقلال والمتابعة.

من لأمر المسئلة في درس لحوي ظاهرة لتأثر بالسبقيين، وتأثير في للاحتقير، ذلك لأن النحو علم يقتضي تحصيله شيوياً وكثراً وتأثر المعترضين سابقهم ذو محسن:

أحدهما: التأثير بالرأي والاعتراض

والآخر: التأثير بانراي فقط.

في الأول ما يأتي:

١ - تأثر المبرد بشيخه امارني في ردة تأويل سيبويه لقول المبرد:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ بِعَمَتِهِمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَرَدَّ مِثْلَهُمْ بِشَرِّ

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥١)

(٢) انظر: مسأله ذات الرقم ٩٦

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم ١١١.

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم ١٥١

(٥) انظر: مسأله ذات الرقم ٢٩

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم ٢٤١.

- ٢ - تأثر لرجاج وكثير من المتأخرين بالمبرد في متعه تعدد الأسماء المنعوتة مع اختلاف عواملها في اللفظ والمعنى، واعتراضه لسيويه في إجارته التعدد^(١).
- ٣ - تأثر ليراي بالمبرد في نغده لتوجيه سيويه عراب (تكم) لشبهة في قوله تعالى ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذْ مُمْ وَكُمْ تُرَاءَ وَعَظْمًا تَكُمْ مُخْرَجُونَ﴾^(٢).
- ٤ - تأثر المبرد بشيحه المازني في تعطته قون سيويه: «فنعني هذا [أي: مروت يزيد وعمرو]؛ أما مروت يزيد وما مروت بعمرو»^(٣).
- ٥ - تأثر المبرد بشيخه الجرمي في ردّه على سيويه إجارته جمع (علة) المشق به جمع مذكّر سالماً^(٤).
- ٦ - تأثر المازني، والمبرد بالأحفش في اعتراضه سيويه في إجارته استعمال سم بفاعل المشق من العدد مع الأعداد المركبة لإفادة التصيير^(٥).
- ٧ - تأثر السيرفي بالمبرد في نغده لقى سيويه «وَأَتَّ (دَعَتْ)، فَبَّ المصدر منه اندي لا يسكنر أبناً (مُعْدَعَلًا)، وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرف منه»^(٦).
- ٨ - تأثر المبرد بشيحه المازني في ردّه على سيويه إجازة تعطي (فعل)، واعميل^(٧).
- ٩ - تأثر المبرد بشيحه الجرمي في اعتراضه لسيويه في تشبيهه (دخلت البيت) بـ (أذهبت لشم)، وجعله حرف الجر محذوفاً منها^(٨).

(١) نظر المسألة ذات الرقم (٢٨)

(٢) نظر المسألة ذات الرقم (٤٢)

(٣) نظر المسألة ذات الرقم (٤٣)

(٤) نظر المسألة ذات الرقم ٥٣

(٥) نظر المسألة ذات الرقم ٧٢

(٦) نظر المسألة ذات الرقم ٧٥

(٧) نظر المسألة ذات الرقم ٧٧

(٨) نظر المسألة ذات الرقم ٨٩

- ١٠ - تأثر المبرد بشيخه المازني في تغليب قول سيبويه بعد أن ذكر إجراء فعل لقول مجرى (ظن) -: «وإن شئت رفعت بما نصت»^{١١}.
- ١١ - تأثر السيرافي بالمبرد في اعتراضه قول سيبويه: «وإن لم يقولوا (حسبنا)»^{١٢}.
- ١٢ - تأثر المبرد بشيخه الحرمي في تقديم مذهب سيبويه في تسمية بالحرف اصحح الساكن^{١٣}.
- ١٣ - تأثر المبرد بالأصمعي في اعتراضه لسبويه في استشهاده لحدف (ما) من (إثا) في الشعر بقول النضر بن تولب:
سَقَتْهُ الرِّوَاعَةُ مِنْ صَنْفٍ وَرَنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَطْزَمَا^{١٤}
- ١٤ - تأثر أبي بكر خرمسان بشيخه المبرد في رده مذهب الخليل وسيبويه في قول الشاعر:
أَتَقَصُّ إِنْ أَدَا قَتِيْبَةٌ حُرْنٌ جَهَارًا وَلَمْ تَعْصِبْ لِقَتْلِ بْنِ حَارِجٍ^{١٥}
- ١٥ - تأثر المازني بشيخه لأحفش في تغليظه تعجيل سبويه لذكره علامات الإعراب، وحركات البناء^{١٦}.
- ١٦ - تأثر المبرد بالأصمعي في رده إجازة حدف حركة الإعراب في الوصل في ضرورة لشعر^{١٧}.
- ١٧ - تأثر المبرد بشيخه الحرمي في تقديم اعتراض سيبويه لتحويل في قولهم: «يُجَاوِزُ بِكُلِّ شَيْءٍ يُسْتَعْمَلُ بِهِ»^{١٨}.
- ١٨ - تأثر المبرد، وسيرافي بالأحفش في تغليظه قول سيبويه: «ومثا قالت

١١ - انظر المسألة ذات الرقم (٨٩).

١٢ - انظر المسألة ذات الرقم (٩٢).

١٣ - انظر المسألة ذات الرقم (٩٤).

١٤ - انظر المسألة ذات الرقم (١٠١).

١٥ - انظر المسألة ذات الرقم (١٠٥).

١٦ - انظر المسألة ذات الرقم (١١٤).

١٧ - انظر المسألة ذات الرقم (١١٥).

١٨ - انظر المسألة ذات الرقم (١١٦).

العرب في إعدام الهاء في الحاء قوله:

كأنها بَعْدَ كِلَالِ الرَّاجِرِ ومُسَجِّبِ مَرُ عَقَابِ كَابِرِ

يريدون - وصححه^١

وحسب لثني - وهو لتأثر بأبني فقط - ما يأتي

١ - تأثر بعض المصريين بذهب المازني في علة متنازع جزم لاسم^٢

٢ - تأثر ثعلب بذهب أصحابه الكوفييين في اعتراضه بسيويه في جعله
لمستثنى بدلاً من امتثلى منه^٣.

٣ - تأثر المبرد بأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، ولمازني في منضمهم مجيء
اسم فعل الأمر معدولاً عن فعل رباعي^٤.

٤ - تأثر المبرد بشيخه المازني في تصغير (عشول)^٥.

٥ - تأثر المبرد بشيخه المازني في تصغير (إبراهيم)، وإسماعيل^٦.

٦ - تأثر المبرد بأبي عمرو بن العلاء واما زني في تصغير (هدير)، وإيطع،
المستمر به وما شبههما^٧.

٧ - تأثر السيرافي بالمبرد في جعله حذف ياء (فعليل)، وأفعيل في النسب
قبلاً مطرداً^٨.

٨ - تأثر ثعلب بذهب أصحابه الكوفييين في إنكاره على سيويه بحدوته نحو
(هذا ثالث عشر ثلاثة عشر)^٩.

٩ - تأثر المبرد بقول أبي زيد الأنصاري في مصدر (فعل) لمهوز اللام^{١٠}

(١) انظر لمسانة ذات الرقم (١٣٠)

(٢) انظر لمسانة ذات الرقم (١)

(٣) انظر لمسانة ذات الرقم (٣١)

(٤) انظر لمسانة ذات الرقم (٤٨)

(٥) انظر لمسانة ذات الرقم ٦١

(٦) انظر لمسانة ذات الرقم ٦٦

(٧) انظر لمسانة ذات الرقم ٦٨

(٨) انظر لمسانة ذات الرقم ٧

(٩) انظر لمسانة ذات الرقم ٧١

(١٠) انظر لمسانة ذات الرقم ٧٤

- ١٠ - تأثر الزجاج بشيخه المبرد في جعله أمعاً في قول لشاعر:
معار ابن هتّام على حيّ خُثْع
مصدراً أقيم مُقدم الظرف^(١١).
- ١١ - تأثر السيرافي بشيخه الزجاج في توجيهه جزم (أَكُنْ) في قوله تعالى
﴿وَصَلُّوا وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^{١٢}.
- ١٢ - تأثر الحرّمي بشيخه لأحفش في إحارته تعلّقي أدخل، نفسه^{١٣}.
- ١٣ - تأثر السيرافي بالمبرد في اختياره حذف حرف الصلّة بعد هاء العائلي
المسبوقة بساكن في لوصل مطلقاً^(١٤).
- ١٤ - تأثر الميسراني بأبي حاتم السجستاني في ذهبه إلى أن أصل عيسى
(حيّة) وو^(١٥).
- ١٥ - تأثر المبرد بشيخه الحرّمي في ذهبه إلى قلب الواو الثانية في (مروء)
ياء، إذ لم تُدغم الواو في الواو^(١٦).
ويلاحظ ممّا تقدّم أنّ العماء فتأثر بهم على ثلاثة أقسام:
الأول: عماء الاتحاد الحرّي للمعترض، وهذا ما يظهر عند ثعلب في مسألتين:
تبايع المستثنى للمستثنى منه^(١٧)
- إفادة الوصف على وزن (معدن) بعض العلة في حال التركيب^(١٨)
والثاني أحد شيوخ المعترض، كتأثر لحرّمي وماري بشيخهما الأحفش، وتأثر
المبرد بشيخه الحرّمي، والدرسي، وتأثر ابرجاج، وبني بكر المّراح وبني
بكر هيرمان بشيخهم المبرد، وتأثر السيرافي بشيخه الزجاج.

(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٩).

(١٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٤).

(١٣) انظر: المسألة ذات الرقم ٨٦.

(١٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٩).

(١٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٦).

(١٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٨).

(١٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٣١).

(١٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٧١).

والثالث: حد شيوخ لاتحاد شحوى لمعتصرين ومن ذلك تأثر لمرد بالأصمعي في مسائلتي^١

- حذف (ما) من (إشأ) في ضرورة الشعر^٢

حذف حركة لإعراب وليس، وم رفع موقعها في انحصار في ضرورة الشعر^٣

ومنه تأثر لمرد، والتيري بالأحفش في مسألة: (إدعم الهاء في العاء)^٤،

ومنه أيضاً- تأثر لسيرافي بالمبرد في المسائل لأبنة:

عرب (تكم) لثنية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنتُمْ مُخْرَجُونَ﴾^٥،

- النسب إلى (فعل)، و(فعليل)^٦،

- علة زيادة لميم في (مفاعلة) مصدر (فعلت)^٧

- ورود (أخست) عن العرب^٨

ولا يعني ما تقدم أن المعتصرين لم يكن لهم آراء ابتدعوها فقد ذهب بعضهم مذهب لم يسبقوا إليها، ومن تلك المذاهب ما يأتي:

١ - مع صرف لعب المؤنث لثلاثي لسكن الربط لا في الشعر، وهذا المذهب للزجاج^٩،

٢ - لغة المحذرين في (فعل) هي لقيس، وهذا القول للمبرد^{١٠}،

٣ - رجوب صرف (أفعل) في بحر أحد رجل أفعل، وهذا لمذهب للمعري^{١١}

١ - انظر المسألة ذات الرقم (١٠٠)

٢ - انظر المسألة ذات الرقم (١١٥)

٣ - انظر المسألة ذات الرقم (١٣٠)

٤ - انظر المسألة ذات الرقم ٤٢،

٥ - انظر المسألة ذات الرقم ٧

٦ - انظر المسألة ذات الرقم ٧٥،

٧ - انظر المسألة ذات الرقم ٩٢،

٨ - انظر المسألة ذات الرقم ١٢

٩ - انظر المسألة ذات الرقم ١٥

١٠ - انظر المسألة ذات الرقم ٩١

- ٤ - جواز موت (للهمة)، وهذا انقوى للمبرد^(١٩).
- ٥ - إعراب (أي) في أسلوب الاختصاص مبتدأ، ومبتدع هذا المذهب لسيري^(٢٠).
- ٦ - منع ترحيم غير المنادى على لغة من ينتظر في الضرورة، وصاحب هذا الرأي المبرد^(٢١).
- ٧ - مع نصب الاسم مشغول عنه عطفاً على الجملة لصعوبة من انجمله دون لوجهين، إذا كانت الجملة المعطوفة حالية من ضمير يعود إلى ابتداء في جملة الكبرى، وصاحب هذا القول هما الأخفش، والزيادي^(٢٢).
- ٨ - منع وقوع (حرًا، واحد)، ومحوها من الأسماء الحاملة اللازمة أحرًا، وهذا المذهب للمبرد^(٢٣).
- ٩ - إعراب (غير) مفعولاً له في قول الفرزدق:
وما سجنوني غيرَ أبي ابن عتاب
وصاحب هذا التوجيه المبرد^(٢٤).
- ١٠ - إعراب (مثل) حالاً في قول الفرزدق:
فأصْبَحُوا قَدْ عَادَ اللَّهُ يَحْمَتُهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مَشَهُمْ بَشَرٌ
وصاحب هذا التوجيه المبرتي^(٢٥).
- ١١ - منع وصف المضاف إلى ما فيه (أل) بما فيه (أل)، ومبتدع هذا المذهب المبرد^(٢٦).
- ١٢ - منع تعدد لأسماء المعونة إذا اختلفت عوامدها في المنظر، والمعنى، وأول

١. انظر المسألة ذات الرقم (١٩).

٢. انظر المسألة ذات الرقم (٢١).

٣. انظر المسألة ذات الرقم (٢٢).

٤. انظر المسألة ذات الرقم (٢٤).

٥. انظر المسألة ذات الرقم (٢٧).

٦. انظر المسألة ذات الرقم (٣٢).

٧. انظر المسألة ذات الرقم (٣٤).

٨. انظر المسألة ذات الرقم (٣٦).

من ذهب إلى هذا المرد^١

١٣ - لتسوية بين وقوع أسماء لأجاس ولجواهر دعوى ووقعها أحولاً، وهذا القول لميرامي^٢.

١٤ - جمع انوث السالم مني^٣ في حال النصب، وأول من قال هذا لقول الأحفش^٤.

١٥ - صغ جمع (أب)، و(ج) جمع مذكر سالماً، وهذا المذهب لميرامي^٥.

١٦ - مع جمع (عند) - مع رجل جمع مذكر سالماً، ومن من قال بهذا الجرمي^٦.

١٧ - مع جمع (قدر) على (أنقر)، وصاحب هذا القول لميرامي^٧.

١٨ - حذف الميم، والنون الرانديس من (مُقَنَّسِين) في انتصيره وهذا لراي للمبرد^٨.

١٩ - وجوب إبقاء الواو في تصغير (عطود)، وهذا لقول للمبرد^٩.

٢٠ - ترك إعدام النانين في تصغير (أشد)، وهذا القول - أيضاً - للمرد^{١٠}.

٢١ - إثبات الواو في تصغير (مغول)، وهذا الراي - أيضاً - للمبرد^{١١}.

٢٢ - وجوب إبقاء واو (مغولة) في النسب، وهذا مذهب - أيضاً - للمبرد^{١٢}.

٢٣ - إنكار وزود (أبني) سماً مفرداً، وهذا القول للأصمعي^{١٣}.

١١ - انظر المسألة ذات الرقم (٣٨)

٢١ - انظر المسألة ذات الرقم (٣٩)

٣١ - انظر المسألة ذات الرقم (٥٠)

٤١ - انظر المسألة ذات الرقم (٥١)

٥١ - انظر المسألة ذات الرقم (٥٣)

٦١ - انظر المسألة ذات الرقم (٥٥)

٧١ - انظر المسألة ذات الرقم (٦٢)

٨٠ - انظر المسألة ذات الرقم (٦٣)

٩٠ - انظر المسألة ذات الرقم (٦٤)

(١٠٠) انظر المسألة ذات الرقم (٦٥)

(١١١) انظر المسألة ذات الرقم (٦٩)

(١٢٢) انظر المسألة ذات الرقم (٨١)

- ٢٤ - إنكار اتصال (الولا) بضائر البحر، ومبتدع هذا القول لمرد
- ٢٥ - المحذوف من (لا، أبوك) لام لتعريف، واللام الأصلية، وَوَلَّ من قال ذلك المبرد^١
- ٢٦ (إن) في قول لشاعر:
تَعْصِبُ بِنُ أَدَبٍ قُتَيْبَةُ حُرُثًا
هي المحففة من الثقية، ولست شرطية، وقائل هذا المذنب^٢
- ٢٧ - مع حذف لام لأمر وإبقاء عسها مطلقاً، ومبتدع هذا لقول المبرد^٣
- ٢٨ - جواز حذف هاء الشك من العلم امرؤم بحذف التاء على لغة من ينظر في غير لشعر، وهذا القول بسير^٤
- ٢٩ - تصحيح الهرة في جمع (مطيرة)، ومبتدع هذا الرأي المازني^٥.

رابعاً: نظرة النحويين الحنفيين في الاعتراضات، وأثرها فيهم

عُني النحويون بالخالفين بالاعتراضات التي أثرت لدرس نحويي عدمهم، فمنهم من ناصبها في مذبح كتب، ومنهم من أفرد لبعضها سقراً، كابن ولاد السني ألف كتاباً سماه (الانتصار)، ورد في عتراضات لمرد لسيبويه

ويعود ذلك الاهتمام في نظري - إلى مسنن:

أحدهما: أن لمختصر له شيخ النحويين، أبو بشر، رحمه الله، صاحب البحر الذي عني منه النحويون الخالفون من غير استثناء، وصمدوا عنه في مؤلفاتهم.

(١) انظر المسألة ذات الرقم (١٩٦)

٢ انظر مسأله ب " ق م ٩٨١

(٣) انظر مسألة ذات الرقم ١٥

٤ انظر مسألة ذات الرقم ٨

٥ انظر مسألة ذات الرقم ١١١

(٦) انظر: مسألة ذات الرقم ١٣٧١

- والآخر: أنَّ المعترضين عمدًا متقدمون، ومن رؤوس الحويز، فكان من الطبيعي
تسائل ربه، ومناقشتهم
ومثلاً لحظته عند دراستي لموقف الحويزين الخالفين من
الاعتراضات ما يأتي:
- ١ - أنَّ الاتِّجاه الغالب عند أكثرهم هو الاتِّصاف لسيبويه.
 - ٢ - أنَّ منهم من تعصَّب لسيبويه، فتكلَّف في تأويل كلامه، ومن أبرز من
وُجد عنده ذلك ابن ولَّاد^{١١}.
 - ٣ - أنَّ منهم من فتمر أثر المعترضين في فهم بعض نصوص سيبويه فهم
غير صحيح^{١٢}.
 - ٤ - أنَّ منهم من لم يدرك حقيقة بعض الاعتراضات^{١٣}.
 - ٥ - أنَّ بعضهم يكتسب ميل لتأويل في دفع استدلال المعترضين
بشروح سماعية^{١٤}.
 - ٦ - أنهم أضاعوا شواهد شعرية، ونثرية، أغلبها لتعزيد آراء سيبويه^{١٥}.
 - ٧ - تعدَّد أقول بعضهم في المسألة ابوحدة، ومن أبرز هؤلاء الدراسي^{١٦} وابن
مائل^{١٧}، وأبو حنَّان^{١٨}، وابن هشام^{١٩}.
 - ٨ - عدم تحقق بعضهم من رجوع المعترضين عن بعض اعتراضاتهم^{٢٠}.
 - ٩ - أنَّ أبو سينا في (المعصص)، وابن بعش متأثران بأراء التبراني في (شرح

(١١) انظر مثلاً: المسائل ذات الأرقام: (٧٥١، ٩٤، ١٠٦)

(١٢) انظر مثلاً: المسألة ذات الرقم (١٤)، والمسألة ذات الرقم (١٩١)

(١٣) انظر المسائل ذات الأرقام: (٧١، ٨، ٣٥، ٣٧)

(١٤) انظر مسائل ذات الأرقام: (٤٥، ٤٤، ٨٠)

(١٥) انظر مسائل ذات الأرقام: (٢٢، ٢٨، ٥٢، ٧٧، ٧٨، ٩٦، ١٠٨، ١١٥)

(١٦) انظر مسائل ذات الأرقام: (١٦، ١٦، ٣٤)

(١٧) انظر مسألة ذات الرقم ١٢، والمسألة ذات الرقم ٦٥.

(١٨) انظر مسألة ذات الرقم ١٠، والمسألة ذات الرقم ٥٢.

(١٩) انظر مثلاً: مسألة ذات الرقم (٣١).

(٢٠) انظر مسائل ذات الأرقام: (٢٢، ١٠١، ١٠٤)

الكتاب)، وقد نقل كثيراً من نصوصه، واقتنيا أثره في انتصاراته لسيو،
وعراضته له

١٠ - أن من مالك كان له أثر واضح في شرح التسهيل، وبخاصة لمراعي،
وابن عقيل، والتلسيلي

١١ - أن ابن مالك من أبرع من قرؤوا الكتاب، وعرفوا منهج صاحبه،
ومصطلحاته^{١١}، وله وقفات مع بعض نصوصه الغامضة التي لم أجد أحداً
شرحها شرحاً أشف من شرحه^{١٢}

١٢ - أن من أبرز انقراضات التي تثير بها نحو بن مالك، وكان لها أثر في
حجراته ظاهرة:

الأولى: الاستشهاد بالحديث، وبخاصة في كتابه اشوهد التوضيح والتصحيح^{١٣}،
والثانية: مفهوم لضرورة عنده، وهو ما لا متبوعة لشاعر عنه^{١٤}.

١٣ - أن ابن يعيش في أكثر كلامه باقلاً، وليس صاحب رأي، فهو كالتبويطي،
وإن لم يُصرح بأسماء من نقل عنهم^{١٥}

١١ - نظرة المسائل ذات الأرقام: ١٨١، ٢١، ٢٤، ٣٩، ٤٨، ٥١، ٦٨، ٧٧، ٨١، ٩٥، ١٢٥.

١٢ - نظرة المسألة ذات الرقم (٢٧)، والمسألة ذات الرقم (٣٥١)

١٣ - نظرة شرح التسهيل ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٧١-٢٧٣

١٤ - نظرة المسألة ذات الرقم (٢١)، والمسألة ذات الرقم (٧٨)

١٥ - نظرة المسألة ذات الرقم (١٣)، والمسألة ذات الرقم (٨١)

١٦ - وقد أوقعه ذلك -أحياناً- في التناقض. نظر المسألة ذات الرقم (١)، والمسألة ذات الرقم (٢٩)

الختام

وبعد هذه الترجمة الطويلة مع سيويه، وبحره، والمعرض أسكن في ديل لمبحث
أهم ما انتهت إليه من نتائج:

١ - أنَّ من تلاميذ سيويه إبراهيم بن سفيان الرّبادي، ولم يذكره أحد من
المحدثين الذين درسو حياة سيويه

٢ - أنَّ من أخذوا عن سيويه ابن عائشة، أب عمه الرحمن، عبيد الله بن
محمد التميمي، ومحمد بن سلام الحمصي، ولم يذكرهما أبداً درسو
حياة سيويه المحدثون

٣ - أنَّ سيويه شرح في تأليف (الكتاب) بعد وفاة شيخه الحليل، وقد أثبت
ذلك بأدلة ذكرت في التمهيد

٤ - أنَّ ما طلقته بعض كتب التراجم - وهو أنَّ سيويه لم يقرأ عليه كتابه -
غير صحيح، فقد قرأ عليه بعضه الأحدث الأوسط، والرّبادي.

٥ - أنَّ حكاية بعضهم أنَّ سيويه أوَّل من ذكر معه كتابه وصاية عنه أشبه
بالأسطورة

٦ - أنَّ ما ذكره ابن كثير - وهو أنَّ السّيرافي لم يتمّ شرح الكتاب -
غير صحيح.

٧ - أنَّ من أهم ملامح منهج السّيرافي في شرحه لمحافظة على ترسب أبواب
(الكتاب)، وأسمائها، ويزاد نص سيويه، وإضافة بعض الأبواب، والعناية
بمسائل الخلاف، وشواهد سيويه الشعرية، وتحقيق نص (الكتاب).

٨ - أنَّ لسّيرافي - مع أخيه علي غرضه رد الرواية، والقراءة - ردّ بعض
انقرعات، وبعض الرايات

٩ - أنَّ السّيرافي لم يستشهد بحديث سري إلا لمسائل لغوية، وعصيدة بعض
لاحكام السجوة لثلاثة شواهد آخر

١ - أنَّ الأعلام في (الكت) اختصر (شرح السيري)، ولم نشر إليه

١١ - أنَّ من سيد نقل في (المختصر) أبواباً من (شرح السيري)، ونسب
بعضها إلى لسيرافي، وبعضها إلى أبي علي الفارسي، ولم يعز أكثرها
إلى أحد.

١٢ - أنَّ ابن يعيش في (شرح المفصل) نقل خصوصاً كثيراً من (شرح
السيري)، ولم يثبت على ذلك.

- ١٣ - تصحيح كثير من الآراء التي نُسبت طائفة إلى سيبويه، أو غيره من النحويين
- ١٤ - يكشف عن كثير من ضلالتهم منهج سيبويه، ومنها: عدم الاعتداد ببعض المواضع بالنسب، والقياس على الشاهد الواحد، إذ لم يرد في بابه سوء، ولعمامة بالمعنى، وعدم أطراح اللفظ، والنقص على القراءة المعالفة للقراءة المشهورة وإطلاق المصطلح الواحد على أكثر من شيء، وبعث المصطلحات، وارتداد في المصطلح، وعدم الاعتداد في بعض المواضع برسم المصنف، واستخدام أسلوب التعليق.
- ١٥ - إبطال قول ثعلب: إن سيبويه عني بالمعنى، ولم يلتفت إلى اللفظ.
- ١٦ - الكشف عن مراد سيبويه ببعض العبارات المبهمة، ومنها (لا تحسن)، فقد ثبت أنه يريد بها (لا يحور) في كثير من المواضع.
- ١٧ - الكشف عن مراد سيبويه ببعض المصطلحات، ومنها مصطلح (النسب)، و(الإدغام)، و(الحبر).
- ١٨ - الكشف عن بعض أخطاء الشراح في نص (الكتاب) التي لم تصحح نقلاً.
- ١٩ - أن التعصب المدعي عند الكوفيين قوي منه عند البصريين، ولما وجدنا لأحقش، والربادي، والجرمي، والمدرسي، والمبرد يحفظون شيخ مدعيهم سيبويه، ولا يكاد نجد ذلك عند الكوفيين، حتى إن ثعلباً قد خطأ هشام بن معاوية الكوفي؛ أرجع ذلك إلى سلوكه سبيل سيبويه.
- ٢٠ - أن اعتراضات الكوفيين لسيبويه أقل من اعتراضات البصريين، وسبب ذلك أن الكوفيين لم يريدوا توجيه النقد لسيبويه وكتابه، حتى لا يظهر أنهم أفادوا منه.
- ٢١ - أن الأصمعي من أشد العلماء البصريين تعصفاً على سيبويه، وقد رُدَّ إحدى رواياته، وضع في أحد شواهد.
- ٢٢ - أن المبرد في رده للروايات المخالفة للقياس عنده متأثر بشيخه الجرمي، والمدرسي.
- ٢٣ - أن المبرد لم يرجع عن آرائه في (مسائل الخط) كتبها، وإنما رجع عن ألفاظه تقاسمة.

- ٢٤ - أنْ لِكُوفِيَّيس رَدُّوْ بعض مَروِيَّات، وَهَذَا يَدْعُوْ إِلَى عَادَةِ الظَّرِّ فِي الْقَوْلِ
الْمَشْهُورِ: إِنَّ الْكُوفِيَّينَ يَحْتَرِمُونَ السَّمَاعَ.
- ٢٥ - الْكُشْفُ عَنْ مَرَحِلَةِ مُتَقَدِّمِهِ مِنْ مَرَحِلِ لَاعْتِرَاضٍ فِي اَلدَّرْسِ لِحَوِيٍّ،
وَذَلِكَ يَبَيِّنُ أَسْبَابَهَا، وَأَنْوَاعَهَا، وَأَسَالِيِبَهَا، وَأَدَلَّتْهَا
- ٢٦ - أَنَّ أَهَمَّ مَا يُنْبَظُ فِي اعْتِرَاضَاتِ تِلْكَ الْمَرَحِلَةِ قِلَّةُ الِاعْتِرَاضِ لِلْهَدُودِ،
وَعَدَمُ لِحْتَجَاجٍ بِالْحَدِيثِ، وَالتَّعَصُّبُ عَلَى سَبَبِيَّيْهِ، وَعَدَمُ الْعَنَایَةِ بِتَعْلِيلِ
لِاعْتِرَاضٍ، وَتَأْوِيلِ الشُّوَاهِدِ.
- ٢٧ - لِكُشْفِ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَسْبَابِ لِاضْطِرَابٍ فِي فَهْمِ كَلَامِ سَبَبِيَّيْهِ
- ٢٨ - أَنَّ مِنْ أَنْظُومِ اَلدَّرْسِ فِي اَلدَّرْسِ لِحَوِيٍّ تَعَدُّدُ أَقْوَالِ الْعِلْمِ الْوَاحِدِ فِي
لِمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَمِنْ ظَهَرَ عِنْدَهُ ذَلِكَ الْأَخْفَاشُ، وَالْمِيزَةُ، وَالْمَعَارِضُ.
- ٢٩ - أَنَّ مِنْ أَمَّاخِدٍ عَلَى السَّيْرِ فِي لِاخْتِصَارِ اَلْعَمَلِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَعَدَمُ عَرُودِ
كَثِيرٍ مِنْ لَاعْتِرَاضَاتِ إِلَى أَصْحَابِهَا، وَعَدَمُ التَّحَقُّقِ مِنْ أَنَّ اَلْمُعْتَرِضَ لَمْ
يَرْجِعْ عَنْ لَاعْتِرَاضٍ، وَالتَّكْنُفُ أحياناً- فِي تَأْوِيلِ كَلَامِ سَبَبِيَّيْهِ، وَعَدَمُ
النَّفَقَةِ فِي نَقْلِ بَعْضِ الِاعْتِرَاضَاتِ.
- ٣ - أَنَّ أَكْثَرَ الِاعْتِرَاضَاتِ قَامَتْ عَلَى سَجْعِ طَبِيعَةٍ، وَمِنْهَا رَدُّ اَلرَّوَايَةِ،
وَالْإِجْمَاعِ اَلْمَخْرُوقِ، وَاسْتِدْلَالِ بِاَلْعِيَاسِ فِي مَقَابِلَةِ اَلْمَعْرِ، وَانْقِطَاعِ فِي لِدَلِيلِ،
وَالْقَدَحِ فِي قَائِدِهِ.
- كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنْهَا مَبْنِيٌّ عَلَى فَهْمٍ غَيْرِ صَحِيحٍ

الفهارس

- أولاً: فهرس الآيات
- ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار
- ثالثاً: فهرس أقوال العرب النثرية
- رابعاً: فهرس الأشعار
- خامساً: فهرس الأعلام
- سادساً: ثبت المصادر والمراجع
- سابعاً: فهرس المسائل
- ثامناً: فهرس الموضوعات

أولاً: فهرس الآيات

الصفحة	رقم الآية	اسم السورة
١٨٥	١٦	البقرة
٥٩٢	٥٤	
٥٩٢	٦٧	
٥ ٧	٨١	
٥١٨	١٠٥	
٥٠	١١٧	
٣٤٧	١٣٣	
٥ ٩	١٤١	
٥٢٣	١٦٥	
٧١٣ ٦١١	١٨٦	
٥٩٢	٢٢٨	
٣٧٢	٢٧٥	
٧١٤ ، ٥٠٦	٢٨٦	
٧١٤ ، ٦٨١ ، ٦٠٣	٧	آل عمران
٥٦٨	١٨	
١٨٠	٢٦	
٧١٣ ، ٥ ٣	٣١	
٣١٠	١٨٨	

(١) ملحوظة: إذا وردت الآية أكثر من مرة في مسألة واحدة اكتفيت بذكر «موضع الأول»، وهذا المذهب سرت

عليه في لندرس الشواهد جميعاً

الصفحة	رقم الآية	اسم السورة
٢٣٧	٧٩	النساء
٦٣٨	١٢٨	
٤٩٣	١٥٨	
٥٥ ٢٣١	٢	المائدة
٢٨٠	٢٤	
٣٤	٥٤	
٤١١	٧٣	
٢٦١	١١٩	
٨	٢٧	الأنعام
١٠٨	٥٢	
٥٩٢	١٠٩	
٤٩	١٣٧	
٢٧٩	١٤٨	
٥٨	١٦٠	
٥٠٧	١٦٤	
٢١	٥٤	الأعراف
٢٢٩	١٤٢	
٢٣٨	١٥٨	
٢٧٥	١٩٤	
١٤٥	٣٥	الأنفال

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
التوبة	٣	٧٠٢, ٦٧٥, ٦٦٤, ٢٧٧
	٢٥	٢٣٤
	٣٤	١٢٥
	٤	٤١١
يونس	٥٧	٣٧٠
	٨٩	٥٧٣
	٩٩	٢٣٤
هود	٨	٢٥٧
	٧٢	٤
	٨٩	٢٧٤
يوسف	١١	٥٩١
	٢٣	٥٢٣
	٣٠	٣٧٢
	٨٢	٥٨٤, ٣٣٩
	٩٢	٥٦٥
إبراهيم	٣١	٥٦٦
النحل	١٢	٢٣٨, ٢٣٧
الكهف	١٧	٧١٣, ٦١
	٦٤	٥٦٥

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
مزيم	٤	٦٣٩
	١٧	٢٢٨
	٦٢	١ ٧
	٦٤	٤٦٢
	٩١ ، ٩	٥٠٨
طه	٨٩	٦٦٢
المؤمنون	٢٠	٤٩١
	٣٥	٢٠٨ ٦٧٧ ٥ ٧ ،
		٧٥٦، ٧٥٢ ، ٧٣٢
الفرقان	٣٦	٥٧٣
الشعراء	١٦	١٣٦
الملك	١٨	٤٨٢
	٦٩	٢٢٢
التقص	٧٦	١٤٣
الأحزاب	٥٦	٢٧٦
	٥٨	٥٠٧
سبا	٢٤	٣١٩
	٢٨	٢٢٨
	٣١	٥١٩

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
قاطر	٤٣	٥٩٣
يس	٣٤ ، ٣٥	١٣٥
	٣٧	٢١٣
	٣٨ ، ٣٩	٢١١
ص	٣٠	٦٧٣ ، ٥٣٨ ، ٢٦٨
الزمر	٤٦	٧١٣ ، ١٧٩
	٦٤	٧٠٦ ، ٦٧٧ ، ٦٦٤ ، ٥٤٣
غافر	٦٧	١٣٧
الزحرف	٥	٥٥٠
	٦٨	١٨٣
	٨	٥٩٢
الجاثية	٣ ، ٤ ، ٥	٧١٣ ، ٣١٩
ق	١٧	١٣٥
الضاريات	٢٣	٢٧٤
القمر	٦	٧١٣ ، ٦١١
	٤٨	٨٧

اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
الرحمن	٧ ، ٦	٢١١
	٣٥	١٧٥
المنافقون	١	٥٦٨
	١٠	٤٧٤ ، ٦٧٧ ، ٤ ، ٧
		٧٣٣ ، ٧٥٥
التجريم	٦٦	٤٤٩
الحاقة	٢٦ ، ٢٥	١٨٥
المعارج	١١	٢٧٥
نوح	١٧	١٤٨
المزمل	٨	١٤٨
المعثر	٢٨	٥٠٧
القيامة	٤ ، ٣	٢٤٠
	٩	٣٧٠
الإنسان	١	٦٨٦
الفجر	٥-١	٦٨٦
الشمس	١٣	٢٠٢

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

الفاصل	الصفحة
١. طارق يطرق بحير يا رحى	٧٢
٢. أنت وعشما؟	٢١٨
٣. فدهنت أنتعت فدا رجل أحمر، جسيم، جعد الرأس.	
٤. عور عبد المسمى .	٤٥٢
٥. كن ألسي أفقه منك يا عمر	١٩٢
٦. ليس من أصحابي إلا من لو شئت	
٧. لأخذت عليه ليس أب الذرداء	٣
٨. وأفرع بن حايص	٧٨

ثالثاً: فخرس أقوال العرب النثرية

الفاصل	الصفحة
أنت شاة على مصرها	٤٥٣
أتعبت يومك	٤٣٩
أتميمياً مرةً وقبب أخرى؟	٢٤٠
دحبو رجلاً رجلاً	٢٢٧
أرضٌ معرو	٦٥٢، ٦٢٠
أرضٌ صبية	٦٥٢، ٦١٩
رَمَ	٥٧٦
سهل الصبي لصغير هلالاً	١٥٤
أسطغ يُسَطِّغ	٦٤٢، ٦٦٧، ٦
سَطَّغَتْ	٦٠٩
أصَحَّ لُ	٦٩٤، ٦٥٧، ١٥٨
أطَرَقَ كرا	٦٩٤، ٦٥٧، ١٥٨
عَسَّ به!	٢٦٣
أعطي أبيضه	٧٠٠
أَعْلَمَةُ	٥٧٩
فَتَدَ محتوق	٦٩٤، ٦٥٧، ١٥٨
اقانماً وقد قعد لاسر؟	٧ ٥ ٦٦٦، ٢٣٥
أقاعداً وقد سار الركبا؟	٢٣٥
أكلوني السرعيث	٤٩٧
أما العسل فأد شراباً	٤٤٣
أمت في الحجر لا نيد	٧٠٩

الشاهد	الصفحة
إِنْ حَلَّ حَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا لِعَافِيَةٍ	٣٧٤
أَنْ كُنْتُ	٥٢٢
بِذَلِكَ بَاعَكَ وَلَا ضَارَكَ	٥٢٢
تُطْلَقُ	٥٧٩
إِنْ قَاسَا	٣٧٤
أَنْ لَأَبِيَهُمْ عُنُودٌ وَعَشِيَّةٌ	١ ٧
يَا اللَّهُ سَمِيعُ دَعَاءِ مَنْ دَعَا	٤٤٢
يُحَاوِرُ بَوَانِكُهَا	٤٤١
أَوْطَيْتُ حَصَا جِرْ	٨١
بَايَعْتُهُ بَدَأَ بِيَدِ	٢٢٦
بَحَا حِ	٣٣٧
بَزِيدٌ وَبَزِيدٌ	٤٩٦
بَعَثَ دَارِي دُرْعًا بِدِرْجَمٍ	٢٢٩
بَعَثَ أَشْءَ شَاءَ وَدِرْجَمًا	٢٢٦ ٢٢٧
بَعَثَهُ رَأْسًا رَأْسِ	٢٢٩
بِالْعَصَى أَنْ تَعْمَلَ	٢٦٣
بَنَاتُ الْبَيْتِ	٦٢٦ ، ٧٣٨
بَنَاتُ أَوْبَرِ	٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤
بَيَّتَ لَهُ حَسَابَهُ بِأَيِّ بَابٍ	٢٢٩
تَلَامِيحُ الرِّيحِ	٩
ثَالِثُ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ	٤١٣ ، ٦٦٥ ، ٦٨ ٦٩٧
دَارُكَ دَاتُ الْيَمِينِ	١٢٩
دَحَلْتُ لَيْتَ	٤٧٨ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٧٣٠ ، ٧٥٢
دَعَدَجَ بِالْقَسَمِ	٣٣٥
دَهَبْتُ لَشَامَ	٤٧٨ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٧٣٠ ، ٧٥٢
رَأَيْتُ بَنَاتَهُمْ	٣٤٣
رَمَتْ رَجُلٍ وَأَخِيهِ	٤٣٠

الشاخص	الصفحة
ربعتُ الثلاثة عشر	٤١٤ ، ٤١٨
رجلُ حراء	٦٣٠
رجلُ كُحَّة	٦٨٩
رجلُ يُلْمَع	٤٥٦
سَطِي محَرَّ تُرْطِبُ حجر	٥٧٧
سَقِب لك	٥٢٤
سمعتُ بعاتهم	٣٤٣
شَنِي	٣ ، ٤ ، ٦٤٣ ، ٦٩٩
صدر بَدِه	٤٥
صَيْدُ لَبْعِيرُ	٢٦
ضرب من ماء	٤١٩
طبيب مبصره	٤٥٠
ظبية متلية	٦٨٧
ظبية مُقْلَعِل، ومُقْلَعِل، ومُشْبِن	٦٨٧
عبد بظفه	٤٥
العجب من بُرٍّ مررب به قبلُ	
فقيراً يدرهم فقيراً بدرهم	٢٢٩
لعجب من بُرٍّ مرون به فقيراً بدرهم	٢٢٧
عروضُ الناقة على الحوض	١٤٣
عَرَّعَايَ	٣٣٥
عَرَّعَر الضَّيَّ	٣٣٥
عسى العويرُ أبوساً	٢٥٧
عبيدك بأبوال الإبل فدشعظ	٦٣٨
عنيه رجلاً ليسي	٢٥٦
عنيه مائة بيصاً	٧٥
عنيه مائة عيباً	٧٥
عدي عدي	٧٣٨ ، ٣٣٥

الفاصل	الصفحة
عَازِلًا لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حَمِيرٍ	١٥٢
قَالَ ثَلَاثَةٌ	٣٧١
قَرَّتَارٍ	٣٣٧
كُلُّ شَيْءٍ وَسَخْلَهَا بِدِرْهَمٍ	٤٣
كَلَّمَتْهُ وَدَّ إِلَى مِي	٢٢٦
كَتَبْتُ وَعَمْرًا كَالْحَوِثِ	١٣٦
كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا؟	٧٤١، ٧٠٥، ٢١٨
لَا مَرَّةً بَيْنَ مَا مِ	٦٥٩، ٥٩٨
لَا أَبْرُكُ	٧٥٩، ٦٦٧، ٧٢٦، ٧٣٠، ٧٥٩
اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ	٥٢٧
لَكَ الشَّاءُ شَاءٌ وَدَرْهَمًا	٢٢٧
لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا أَمْسَلُ	٢٥٦
مَا أَعْبَدُ	٢٦٣
مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا	١٣
مَا أُمِيتَهُ	٢٥٧
مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟	٧٤١، ٧٠٥، ٢١٨
مَا كُلُّ سَوْدٍ مَرَّةً وَلَا يَبْصَاءُ شَحْمَةً	٣١٨
مَا مَسِينًا مَرَّةً أَعْتَبَ	٢٧٥
مَرَرْتُ بِرَيْدٍ أَسْمَا شَدَّةً	٢٩٩، ٢٢٨
مَعِيَ عَشْرَةٌ فَأَحْلَقْتُ لِي	٧٠٥، ٤١٤
مَنْ أَبُ لَكَ؟	٥١
مَنْ حَمْدٌ طَلَبَ	٥٠٥
نَامَةٌ مُثْلِيهِ	٦٨٧
نَاتَّةٌ يَصْلَةُ	٤٥٦
هَؤُلَاءِ سَوْدٌ أَرْبَعُ	٧٣٩، ٧٢٢، ١٢٤

الصلح	الشاهد
٢٣	هنا حديث جاسماً
٧٧	هنا عيرون طالعة
١٢٥	هنا فلان بن فلان
٢٢٨	هنا مائت درهماً
٧٤	هنا يوم اثنى عشر مبارك فيه
٧٤٠ ، ٤٢١	هنا تسعة عشرة
٧٤ ، ٤٢١	هنا ثلاثة عشرة
٢٢٥	هنا جيتك حراً
٣٤٣	هنا خمسة عشر
٦٧٣ ، ٢٦٨	هنا ملحمة جديدة
٣٣٧	هنا حجاج
٣٣٧	هنا همهم
٤٤٢	هو حفيظ عندك وعدم عيرك
٤٤٢	هو شيخ قولك وقول عيرك
٢٦٣	هو عس بكدا
٤٤٢	هو عليهم عندك وعدم عيرك
٧٢١ ، ٦٩٤ ، ٦٥٨ ، ٣٠٢	هو ناز حرة
٤٥	واحد منه
٢٢٨	وقع مصطرحا عندك بعير
١٧٨	وكي لأمه
١٧٨	ويشكته
٦٦٩ ، ٥٧٦	يا حرم
٣٤٢	يا ريد بن عبد الله
١٦٥	يا سق لحيث
١٧٩	يا هاه

رابعاً . فخرس الأشعار

الفاصلة	البحر	القائل	الصفحة
صنّاء	مشطوب السريع	عبدان الربيعي	٥٧١
لما	"	"	٥٧١
لأنّ	"	"	٥٧١
الشّمس	"	"	٥٧١
وما	لواهر	حسن بن ثابت	١٤٤
السّجّاس	الرجز	رؤبة	١٨٩
لصاب	"	"	١٨٩
أصهب	الطويل	ربيعة بن مقروم الصّبي	٥٣١
تعلّب	"	"	٥٣١
تذهب	الرجز	_____	٦٣٦
بنا	"	_____	٥٨٨
بنا	"	_____	٥٨٨
طيب	الحفيف	ابن الرّقيات	٤٦٦
تطيب	الطويل	أعشى همدان، أو المخبل	
		لسعدى، أو مجنون ليلى	٧٤٢
فيجيب	"	_____	١٩٨
لمري	"	عائذ البرجمي	١٣٢
نصبي	"	_____	٥٦٣
ذيع	البسيط	_____	٧٢٣ , ٥٥٨
مغرب	"	جرير	٥٩٢
يكسب	"	دو الرّثمة	٥٠٦

الغائية	البحر	القتل	الصفحة
ثياب	الواهر	أمة بن أبي الصلت	٥٣٦
وم تهب	المسط	المتني	١٢٣
لنعب	"	_____	٢٣٨
شهاب	لكامل	ريثة بن عبيد	٥٤٩
العقب	لنشرح	جرير	٧١٩ ، ٦٩٩ ، ٨٧
ريث	بواهر	قصي بن كلاب	٣٤٦
شيت	"	"	٣٤٦
الأرئج	الطويل	الششاح	٧٠٠ ، ٦٥٢ ، ٥٢٩
الترهج	"	"	٧٠٠ ، ٦٥٢ ، ٥٢٩
أصح	لسريع	عمر بن بي ربيعة،	
		وفيل عيره	٥٢١
لشريح	الواهر	مصرس بن رعي لأسدي،	
		أو يزيد بن لظريه	٦١٠
رومها	مجرود انكامل	عبد الله بن الزيمري	١٧٤
رامح	الطويل	ابن مقبل	٨٤
وصدح	"	امروءق	٥٣٠
يتوضح	"	"	٥٣٠
حنيد	الزمل		١١٧
يعدا	الواهر	حاجب بن ذبيان النهشي،	
		أو يعمر بني مازن	٦٥٢ ، ٥٠٣
لعباد	"	شقيق بن جزء الباهلي	٢١٩
ولعباد	"	"	٢١٩
برود	لكامل	جرير	١٥٣

الصلحة	القائل	النحو	القافية
١٧٤	—	الرجز	صَرَدَا
١٧٤	—	=	برد
٩٠	لعطيفة	نطويل	و بعدة
٥٦٣	—	=	قيودها
٤٤٣	ريد الحيل	الوفر	مدية
٧٦	مختير عزة	الطويل	بأسعد
٤٥٠	طرفة من بعد	=	لمتجرد
٥٤٢	=	=	مخلدي
٥٨٧	لزامي الميري	البيسط	بيد
٥٦١	أحيحة بن العلاح أو ابن لاسن	الوافر	خند
	خفاف بن نعمة اسلمى،	الكامل	لاشد
٧٠١	دوعم ن ابن لقمع وضعه		
٦١٠	الاعشى	=	وداد
٧٣	انقردى	المسرح	الأسد
١٩٥	امرؤ لقيس	الطويل	والخضر
٣٧٥	لسد من ربيعة	=	مضّر
٢٩١	العطيفة	محزوء الكامل	موأكر
٢٩١	=	=	موافر
٨١	=	=	حصاجر
٢٩١	الكمد من ريد	=	صاعر
٦٣٠	ربيعة من مكتم	لرجز	سيار
٦٣٠	=	=	كديار
١١٨	عدي بن ريد عبادي	برصل	واتظّر
٤٤٣	بن الرقيت	نطويل	الندرا
٣١٧	لسعة الجعدي	=	نُعقر

الصفحة	القائل	المجلد	القافية
١٩٩	مروء القيس	الطويل	قصود
٢٢٥	جرير	الكامل	وصدورا
٣٢١	أبو أنجم العجلي	الرجز	حُرّ
٣٢١	=	=	شُرّ
١٦٤	—	=	حُرّ
١٦٤	—	=	شُرّ
٦٦٩، ٥٧٥	أبو لحرع	لنقارب	مرار
	أبو ذؤاد لابدي،	=	سرا
٣١٧	أو عدي بن زيد العبادي		
٢٧٥	ليبد بن ربيعة	الطويل	ندشُرّ
١٩٥	زهير بن أبي سلمى	=	تُدكّرُ
٢٦٩	دو الرُّمّة	=	لجادرُ
٣٦٢	=	=	لحطّرُ
٥٥٨	أبو دؤيب الهذلي	=	لا يصيرُها
٦٤٦، ١٣٩	العمرّدق	=	متساكِرُ
٢١٨	جمل شينة	=	ولتعرّو
٧٨	لعمرّدق	=	مواظِرُه
٥٥٨	دو الرُّمّة	=	ماظِرُ
	حمد بن عطفان،	=	رفرُ
١٧٤	أو البرقان بن بدر		
٢٣٢	دو الرُّمّة	=	يسمرُمرُ
٦٧٥، ٦٧٢، ٢٦٧	لعمرّدق	البيط	شُرّ
٧٥١، ٧١٦، ٧٠٢			
٧٥٧			
٥٠٨	الحطينة	=	ب عمرُ

الفاقية	البحر	القائل	الصفحة
وبار	محلّج السط	الأعشى	١٠١
ساروا	"	"	١٠١
حمار	انراهر	خداش بن زهير، أو	
		شرون بن قزارة	٧٣٧، ٦٤٦، ١٣٩
الصدور	"	العش بن مرداس الشلبي	٣٤٨
عار	الكامل	ثابت بن مطه	٥٤٩
أبصارها	الرجز	حريث بن غيلان	١٤٧
بكارها	"	"	١٤٧
دُرْها	"	مسطور بن مرتد الأسدي	٥٦٧
وجارها	"	"	٥٦٧
شعر	"	_____	٥٦٤
المزاج	"	_____	٥٦٤
معهرة	"	_____	١٤٤
تجهرة	"	_____	١٤٤
مقاديرها	لثقارب	لأعور لشبي، أو	
		علي بن أبي طالب	٣١٦
مأمورها	"	"	٣١٦
عاشر	انطوين	نماعة بن أشج العاصي	٨٢
لأفد	الكامل	قيس ابن للاحقي وصعه، وقيل: لأحقش، وقس:	
		بن النقع	٧٠١ ٦٧٢، ٤٣٢
الأور	"		٧٤٤، ٧٤٣
بدار	"	مذبح لشمي	٣٤٨
لنهر	"	زهير بن أبي سمي،	
		أو أوس بن حجر	٩٥

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٣٢	الفرزدق	الكامل	عندو
٥٠٨	السبغة الذبياني	"	مجار
٧٤٣	أبو النجم العجلي	الرجز	أسيرها
١٦٧٦، ٦٦٣، ٦٢٨	رؤبة	"	لؤاجر
٧٥٤			
١٦٧٦، ٦٦٣، ٦٢٨	"	"	كسبر
٧٥٤			
٦٩٤، ٦٥٧، ١٥٨	لعجاج	"	عديري
٣٣٤	أبو النجم العجلي	"	فوقد
١٦٧١، ٥٨٨، ٦٧١	الأقشیر الأسدي، أو لفرزدق	السريع	المتزور
٦٩٨، ٧٠١			
	خُزْر بن لؤذان السدوسي،	الرجز	العنسي
١٦٧، ٦٧٠، ٦٧٩	أو خالد بن المهدي		
٦٩٧، ٧١٨، ٧٣٧			
٧٥٠			
١٦٧، ٦٧٠، ٦٧٩	"	"	والجلس
٦٩٧، ٧١٨، ٧٣٧			
٣٣٣	العجاج، أو الأغلب العجلي	الرجز	نلضي
١٧٤	_____	"	وأقط
٢١٩	أسامة بن الحارث الهذلي	المتقارب	الصائب
٥٦٥	عمران بن حطان	الطويل	من دعا
١٤٨	القُطامي	الوفر	تباعا
٤٦٦	"	"	لتباعا
٥٧٥، ٦٦٩	"	"	لوداعا
٧٨	مسكين الدرمي	الطويل	مُؤنَّع

الفاشية	البحر	القائل	الصفحة
وضعه	الطويل	حنان بن ثابت	٦٦٨، ٣٠٤
الحشع	لكامل	جبر	١٥٥
يا قرع	برجز	جرير بن عبد الله السلمي.	
تصريح	=	أو عمرو بن حذارم بيجلي	٥٥٨، ٧٢
وجعا	الرجز	=	٥٥٨، ٧٢
		العجاج	٦٥٤، ١٥٢
		=	٧٤٧، ٦٩٦
مرلعا	=	=	٦٥٤، ١٥٢
		=	٧٤٧، ٦٩٦
احقوقعا	=	=	٦٥٤، ١٥٢
		=	٧٤٧، ٦٩٦
رادق	لطويل	أوس بن حجر	٦٩٨، ٦٩٧، ٤٦٧
متحرك	=	العزوق	٣٢١
مختلف	المسرح	عمرو بن أمية القيس الانصاري	
		أو قيس بن الخطيم	١٢٥
لزعاف	لطويل	الفزذق	٦٨١، ٦٦٨، ٢٥١
		_____	٧٥٧، ٧٣٢
لمستعطي	استقرب	_____	٨٥
وسق	الرجز	رؤية	٦٥٣، ١٥٢، ١٤٧
للمسبق	=	=	٦٥٣، ١٥٢، ١٤٧
تراق	الوافر	_____	٢٤٥
أمرق	لطويل	جعفر بن عتبة الحارثي	٢٨٢
أحرق	=	=	٢٨١
لحقيق	=	عيلان بن حريث	٦٣٣
ومشرق	انطويل	عيلان بن شجاع النهشلي	٥٠٣

الفاشية	البخور	القائل	الصفحة
لعقيق	ابواب	امراة من عبي	٢٧٢
الحبيبي	"	"	٢٧٢
أيكا	لومر	—	٣٤٦
مُصكا	الرجز	رؤفة	٦٩٩
ري	"	"	٦٩٩
مطرب	"	—	٣٤٦
انحال	"	—	٣٤٦
انجبل	"	جبار بن جزء، أخو لشماخ	٤٣٧
الايبل	"	"	٤٣٧
الجبيل	لرمل	اسابعة لجعدي	٢٧٤
ميجدا	لغويل	—	٣٧٥
فيقتلا	"	لشاعة الجعدي	٦٧١، ٥٤
			٦٩٨، ٦٩٦
أنا	بواب	عمرو بن أحمر لاهلي	٧٣٤، ٦٧٥، ١٩٦
تبا	"	حكان، أو أبو طليب،	
		أو الأعشى	٧٠١، ٥٦١
أطفالها	الكامل	لأعشى	٦٩٦، ٦٦٢، ٤٢٩
يقدها	لمقارب	عامر بن جويس الطائي،	
		أو عامر بن حريم الطائي	٣٧٦
قبيل	الطويل	أروحة سمري	٤٥١
ويشتعل	السيط	لأعشى	٦٦٢
أذل	محلل بسيط	مرز نيس	٢٠
تقوون	لطويل	كعب لمصري	٦٦١، ٤٧
محومل	"	امرؤ القيس	٦٢٩

الفاصلة	البهر	القائل	الصفحة
أوقال	البسيط	أبو قيس الأسدي، أو أبو قيس بن رفاعه، أو رجل من كنانة	٢٧٥
لشبول	الوافر	إبراهيم بن هرمه	١٣٠
وبال	=	ابن ميادة، أو رجل من ياهنة	٢٨٩
لمحمن	الكامل	أبو كبير الهدلي	١٤٧
لحسن	الرجز	لعجاج، رُسب إلى رؤبة	١٥٤
سثن	=	عبد الله بن رواحة، أو عمر بن لحاء، أو بعض ولد جرير	٤٥٧
فاثيل	=	=	٤٥٧
انشال	الرمال	عسد بن الأبرص	١١٨
وقل	=	تميم بن مقبل	٦٨٢، ١١٦
واعل	السريع	امرؤ القيس	٦٩٨، ٥٨٩
حشما	الطويل	حميد بن ثور، أو الطعاح بن عامر لعقيلي، أو مزحم بعقيلي	٤٥٣، ٧٥، ٧٤١، ٧٥٥
طلالها	=	الشماخ	٦٤٧، ٤٤٤
مُصطلاها	=	=	٧٣، ٦٤٧، ٤٤٤
أمر	لوافر	جرير	٦٩٧، ١٩٥
قاتبا	لرجز	امراة من العرب	٢٣٦
دنا	=	=	٢٣٦
كنا	=	_____	١٧٧
اللهم ما	=	_____	١٧٧
مُسَلَّت	=	_____	١٧٧

الصفحة	التأليف	المجلد	الكتاب
٥٢١	رواية	لرجز	بصاها
	هدية بن الحشر، أو	=	يا فاطما
٦٦٩، ٥٧٦	ريادة بن زيد العذري		
٥٣٤	النير بن تولب	المقارب	الأعصا
٥٣٤	=	=	أيها
٥٣٤	=	=	الناسا
٦٧٨، ٦٦٨، ٥٣٢	=	=	يقدم
٧٥٣، ٦٩٥			
٢٦٤		الطويل	أقدم
٥٥٤	بعض بني أسد	=	ظام
١٣٠	كعب بن مالك، أو حسان	=	أماها
٤٨٤	الفرزدق	=	صبيها
٥٥٧	زهير بن أبي سلمى	ليط	حرم
١٩٦	المغيرة بن حباء التميمي	=	عمو
٣٧٢	جرير	الوافر	وشام
	ليبد بن ربيعة، أو	الكامل	وكوم
٧٠٢، ٤٣٢	عمرو بن أحمر		
١٢٩	ليبد بن ربيعة	=	وأماها
٥٨٧	=	=	حماها
١٧٤	=	=	وبعائها
	عمرو بن عمار النهدي	لطويل	لجزم
٢٢٥	أو مرؤ بن قيس		
٦٧١، ٥٤٨	الفرزدق	=	حارم
٧٥٩، ٧٥٣			
٤٦٢	زهير بن أبي سلمى	=	عم
٣٤٦	أبو طالب	=	كرام

الناحية	البحر	القائل	الصفحة
لم يتم	اليسيط	سعدة بن جُوثة	٤٣٣، ٧-٢
حنان	الوامر	لعيم بن صعب أو	
		ديسم بن طارق	٩٤
كرام	=	العردق ونسب سهواً	
		لي جرير	٤٩٣، ٧٣٧
والكلام	=	لساعة بنياني	٩٤
ليتم	=	جرير	٣١٧
لأحلام	الكامل	عبد بن الأبرص	١٦٨
الحلم	=	—	٢٤٩
قوم	الرجز	أبو سبعة	١٩٨، ٦٧١، ٥٨٨
لعمرم	=	=	٥٨٨
لهاجم	=	عيلان بن حرث، أو	
		صقر بن حكيم بن شعبة	٦٣٣
اللهام	=	=	٦٣٣
يعاصم	=	=	٦٣٣
حسن	الطويل	عمرو بن لعاص	٥٢١
ولأبينا ^(١)	الوامر	دهص الكلابي	٣٤٥
ولأبينا ^(٢)	=	—	٣٤٥
ولأيت ^(٣)	=	عيلان بن سعة الثقفي	٣٤٥
والأيت ^(٤)	=	انكमित بن زيد	٣٤٦
الاحتا	=	عقيل بن عتبة هزلي	٣٤٧

١. بن أبيت: نقر ...

٢. أول البيت (نقر ...)

٣. أول بيت (نقر ...)

٤. أول البيت (معتك ...)

الغائبة	البحر	القائل	الصفحة
والطُّبَا	الرافر	الكعيت بن زيد	٢٥١، ٢٥١
ولعيون	=	الرعي لشمير	١٧٣
الأمينا	محرور الكمل	هو حمد لشمير	٦١٣
بالأيت	لنقادب	زيد بن وصل الثلمي	٦٩٩، ٣٤٤
الطُّبَا	=	كعب بن مبد	٦٥١، ٣٥١
لمساكين	بسيط	حمد الأرقط	٥٥٥
حور	انوار	أبو قيس بن لالت	٦٤٩، ١٣٩
رمي	انطويل	عمرو بن حمر أو	
		الأرقط لشمير	١٣٢
كتمان	البسيط	حاجب بن حبيب الأسدي	٩٠
دعيان	الوافر	دثار بن شبان، أو الأعشى، أو عطيفة، أو ربيعة بن حشم، أو لفرزدق	٥٦٤
عبي	=	_____	١٦٣
انطويل	=	الشَّاح	٢٥٨
الألح	لرجز	رؤبة	١٥٤
بالجلجل	محرور الرمل	وضاح اليمن	٥٨٧
لمجانبين	المنسرح	_____	٣٧٥
عيبها	الرجز التام	قيل: إنَّه ذو الرُّمَّة	١٧٣
مهوري	لطويل	يزيد بن لحكم الثعفي	٧٠٠، ٥١٩
جانب	=	زهير بن أبي منمى، أو صرمة الأنصاري	٧٠٤، ٦٧٧، ٤٧٤
وذليا	=	ليبد بن ربيعة	٢٣٣
لعلّي	الرجز	رؤبة	٥٦٩
لصّي	=	=	٥٦٩
من بكى	انطويل	مستم بن نويرة	٥٦١

خاصاً: فخرس الاعلام

العلم	الصفحة
الأنبي	٤٨٥ ، ٧١٠
برهيم بن سعيد لرقاشي	٣٠
براهيم بن علي بنقارسي	٢٢
أبي رضي الله عنه	٦٣٩
احمد بن بكر العنسي	٢٩
احمد صالح دماق	٤١
لاحمر	٢٤٢
ابن احمر	١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٧٥
الأحش الأوسط	٧ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ١١٨ ، ١٤٣ ، ١٩٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩
	٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥
	٢٧٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١
	٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨
	٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٢ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩
	٣٧٩ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤١٥
	٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٧
	٤٩١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩
	٥٤٥ ، ٥٦٣ ، ٥٨٣ ، ٥٩٤ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠
	٦٣١ ، ٦٥٤ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٧٠ ، ٦٧٢ ، ٦٩١
	٧٠١ ، ٧٠٨ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧٢٣ ، ٧٣٢ ، ٧٥١
	٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٦٣
	٧٦٤ ، ٧٦٥

٢٤٧	الأردبيلي
١٣٥	الأزدي بن طرفة لفرصتي
٣١	أبو إسحاق المدائني
٤٤	إسماعيل بن إسحاق لأردبي
١٤٣، ١٤٣	الأسود لصدجاني
١٨٦، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٨١، ٤٩٥،	الاشموسي
٤٩٦	
٤٦	الاشمسي
٩، ١٣، ٥٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٤٥٩، ٥٢٢، ٥٣٣،	الأصمعي
٥٣٥، ٥٥٢، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٦٨، ٧٧١،	
٦٧٢، ٦٧٨، ٦٩٥، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧، ٧١٧،	
٧٤٣، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٥٨، ٧٦٤	
٧٧ ٢٤٩	بن لاعرابي
٢٦١	الأعرج
٤٢٩، ٦٦٢، ٦٩٦	الأعشي
٥١، ٥٢، ٧٤، ١٠٣، ١٠٩، ١١٧، ١١٨، ١٥٦،	لأعم لسعري
٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٥٢، ٢٧٣، ٢٧٤،	
٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٢١، ٣٢٢،	
٣٤٨، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٥٥،	
٤٨٦، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٤٩، ٥٧٨، ٦٣١،	
٦٦٦، ٧٦٣	
٥٩٤	الأعشى
٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦	الأعور انشي
٥٨٨، ٥٩٠، ٦٧١، ٦٩٨، ٧٠١	الاقشير لأسدي
١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٦٩٨	مرزو لقيس
٤٦٧، ٤٦٨، ٦٩٧	أوس بن حجر
٦	لأهل

٤٥ ، ٤٤٧	ابن بابشاد
٣٤٥	ابن بري
١٦٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٥٥	أبو البركات الأنباري
٣٦٧ ، ٤١٣ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٥٢٢ ، ٦١٢	
٢٥٨	ابن يرحان
٢٣	أبو بكر بن أبي الأزهر
٤٧ ، ٩٢ ، ١ ، ٥-٥	أبو بكر بن الأنباري
٢٤	أبو بكر الحلوسي
٢٥	أبو بكر الشكري
٢٦٥	أبو بكر بن شقير
٣٣٤ ، ٣٢٠	أبو بكر بن طلحة
٤٤٧ ، ٤٤٨	أبو بكر بن ناهض القرطبي
٢٣ ، ٤٧	سار
٧٠١	التوزي
١٥ ، ٤٨ ، ٦١ ، ١٣٠ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٩٠	ثعلب
٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٦ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٥٦٣	
٥٦٤ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٦٥ ، ٦٧٢	
٦٨٠ ، ٦٩٧ ، ٦٩٩ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧٥٤	
٧٦٤ ، ٧٥٥	
١٠	ابن جاحظ
٣٨١ ، ٣٩٢	الحاريري
٦٢ ، ٩٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٤١٧	الجامي
١٥ ، ٤٨ ، ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٧٥	الحرمي
٢٩٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨	
٤٠٤ ، ٤٣٦ ، ٤٧٩ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥٦٥ ، ٦٢٣	
٦٢٤ ، ٦٣١ ، ٦٤٣ ، ٦٥٥ ، ٦٧٠ ، ٦٧٢ ، ٦٩٣	
٦٩٧ ، ٦٩٩ ، ٧٠١ ، ٧٠٦ ، ٧١٧ ، ٧١٩ ، ٧٥٢	
٧٥٣ ، ٧٥٥ ، ٧٥٨ ، ٧٦٤	

١٥٣، ١٥٥، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٣١٧، ٣٧٢،	جرير
٣٧٣، ٣٧٤، ٥٩٢، ٦٩٧، ٦٩٩، ٧١٩	
٨٤، ٥٣٠	الحروري
٦، ٧	أبو جعفر لرزاسي
٨	جعفر بن سيمان
١٣، ١٥، ١٣٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٨٠، ٢٢٧٢، ٣	أبو جعفر السخاس
٣١٨، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٦، ٤٥٣،	
٤٥٥، ٤٧٥، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٢٠، ٥٢٩، ٥٣٣،	
٥٤٥، ٥٧٦، ٥٩٤، ٦٥٢، ٦٩٦	
٤١٧	بن جماعة
٢١٨	حميل شبة
٩، ٢٢، ٣٥، ٣٦، ٩٨، ١١٠، ١٢١، ١٤٥، ١٥٥،	بن جسي
١٥٦، ١٧٢، ١٨٧، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٥٩،	
٢٨٠، ٢٨١، ٣٨٢، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٧٤، ٣٧٥،	
٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٧، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٤٧، ٤٤٩،	
٤٥٤، ٤٦٩، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٦٣،	
٥٦٤، ٥٦٥، ٥٨٧، ٥٩٠، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩،	
٦١٦، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٦، ٦٤٣،	
٦٦٣، ٦٧٠، ٦٩٠، ٧١٨، ٧٣٦	
٩، ١٥، ٢٩، ٤٨، ٨٥، ٤٥٩، ٦١٩، ٧٥٥	بو حاتم السجستاني
٦٥، ٧١، ٨٣، ٩٥، ١١٠، ٢١٢، ٢٣٧، ٣٢١،	ابن الحاجب
٣٢٧، ٣٨١، ٤١٧، ٤٥٤، ٤٥٥، ٥٥٠	
١٩٦	ابن حبان، المُبمَيّ
٥١	الحجاج بن يوسف الثقفي
٦٠، ٢٠٧، ٢١٣	لحريري
٢٨٨	بن حرم
٣٠٤، ٣٠٥، ٦٦٨، ٦٨٢	حسن بن ثابت رضي الله عنه

٢٧	حسن إسماعيل
٢٨٠ ، ٨	الحسن المصري
٢٦	الحسن بن جعفر (أبو ابن درستويه)
٥٣	الحسن بن علي الواسطي
٤٤٧ ، ٤٧ ، ٢٤	أبو الحسن اللحياني
١٠	حسن بن موسى الشاعر
٣١	الحسن بن مردويه لغارسي
٢٩١ ، ٨١	الحطيش
٢٣٧	حقص
٥ ، ٣	حماد بن سلمة
٧١٣ ، ٥٩٣ ، ٥٥٠ ، ٣٢٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٢ ، ٣١٩	حمزة بن حبيب (أحد أنقراء السبعة)
٦٧١ ، ٥٩١ ، ٥٩	حمزة بن الحسن الأصمدي
٥٥٥	حميد الأرقط
٤٥٣	حميد بن ثور
٣٥ ، ٢١ ، ٢	أبو حنيفة (أحد الأئمة الأربعة)
٢٨	أبو حنيفة الدينوري
٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٥	أبو حيان الأنلسي
٧٦ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٨٦ ، ١٨٨	
١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤	
٢٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣١٦ ، ٣٣٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦	
٣٦١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٩٧ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٠	
٤٣٤ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٩ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧	
٥٩ ، ٥١٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٩ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٦٦١	
٧١٠ ، ٧٦٠	
٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٧٢٥	بو حيان السجدي
٤٥١	أبو حنيفة الشيرازي
٧٥ ، ٨٦ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢٣٩ ، ٤٠٨ ، ٤١٨	حالد الأزهرى

٥	حالد بن الوليد رضي الله عنه
٧٢٥ ، ٢٨	لجائع
٢٥ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٤٧٥ ، ٦١٣ ، ٦١٥ ،	ابن حاليو
٧٢٥ ، ٦٥٥	
٢٨٧	ابن العدر
١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ٦٤٦	عديش بن رهم
١١	خديجة بنديش
٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٦٦٩	بن لجرع
٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٢٢٣ ، ٢٨٨	ابن حروف
٩١	بن بخشاب
٦٥ ، ٧١	الحصري
٤ ، ٥ ، ١٠٧	أبو انحطاب الأحفش
٧٠١	عديف بن نديبة السلمي
١٥ ، ١٤٣ ، ٤٣٦	بن خلف
٤ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٤٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠١	الحفل بن حمد
١٠٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ،	
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ،	
٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،	
٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ،	
٤٩٥ ، ٥١٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٤٠ ،	
٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٧٠ ،	
٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٦٢١ ، ٦٥٨ ، ٦٦٦ ،	
٦٧١ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٧٠٤ ، ٧٢٩ ،	
٧٥٣ ، ٧٦٣	
١٥	عولة آحت سيف المولة
٣١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣	أبو دؤد الإيادي
٣	أبو الكرداء رضي الله عنه

٤١	درید محمد ابو السعود
٣٦٨ ، ٢٦	ابن درستی
٤٨ ، ٤٧ ، ٣٧ ، ٣٣ ، ٣١ ، ٢٧ ، ٢٣ ، ٢٢	ابن درید
٤٩٤ ، ٤٩٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦١ ، ١٤٤ ، ٦٥	لذامیسی
١٥ ، ١٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣	ابن اللّحان
٧١٦ ، ٦١٥	در جند لحمیری
٢٣٢ ، ٥٠٦ ، ٧١٦ ، ٧٢٨	ذو الرّحّة
٥٧٣	بن ذکون
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٨٩ ، ٥٢١ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٩٩	رؤیة
٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥	بن أبي الربیع
٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣	
٤٤٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣١	
■	
٧١٣ ، ٥٠٣	رسعة بن مالت
٦٥ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٥	أبو رجاء الطّطاردی
٩ ، ١٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٥٠	الرضیّ
١٨١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨	
٢٤٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣٠٩ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣	
٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧	
٤-٤ ، ٤١٣ ، ٤٢٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢	
٤٧٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٧ ، ٥٣٧ ، ٥٥٠ ، ٥٦٦ ، ٥٨٠	
٦٠٠ ، ٦٠٣ ، ٦٠٧ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦٢٤	
١٥ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٥١ ، ٥٨	الرّماسی
١٠٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٠	
١٤١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٧٣ ، ١٨٠	

٤٧٥	أبو ربيعة
٥٠٠، ١٢١، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٦٥، ١٧٢، ٢٠٦،	أبو محشر
٢١٠، ٢١٢، ٢٢١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٨٣،	
٢٨٧، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢١، ٣٨١، ٤١٧، ٤٤٧،	
٤٥١، ٤٥٤، ٤٧٥، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥٤٥،	
٥٦٥، ٦٠١، ٦٨٨	
٩٥، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٧٤،	زهير بن أبي سلمى
٤٧٥، ٤٧٦، ٥٥٧، ٦٧٧، ٧٠٤	
٧، ١٤، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ٢٠٩، ٢١١،	الربدي
٢١٤، ٤٣٤، ٦٩٥، ٧٣٤، ٧٥٧، ٧٦٣، ٧٦٤،	
٥، ١٣، ٢٣، ٣٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٣٩٧، ٤٢٣،	أبو زيد الأنصاري
٥٦٥، ٥٩٤، ٦٢٠، ٦٢٧، ٧٥٤	
٤٣٣، ٧٠٢	ساعة بن جؤنة
٥، ٥٠٩	سجاء بندي
١٥، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٤٤، ٤٦، ٤٨،	ابن لمرج
٦٤، ٦٨، ٨٤، ٩٧، ١٣٥، ١٧٢، ١٨٧، ٢١٧،	
٢٤٧، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٩٦،	
٣٠٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٥٠،	
٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩١،	
٤١٧، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤٧، ٤٥٦، ٤٨٠،	
٦٢، ٦٩٠، ٧٢٠، ٧٢٨، ٧٥٥	
١٤٢	السعد التتازاني
٣٧٥	سعيد بن جبر
٤٦	أبو سعيد الشكري
٨	سعيد بن أبي عروبة
١٤٣، ١٤٢	التكائي
٤١٥	ابن التكم

٦٥، ١٤٤، ٢١٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٧٦١	السَّلسَبِي
٦١٦	سَلَمَةُ بْنُ عَاصِمٍ
٧٠٩	سَلُولُ بْنُ دَهْلٍ بْنِ شَيْبَانَ
٣٢	سَيْفَانُ الرَّحْمَرَاوِي
٤١٠	سَيْمَارُ الْعَائِدِ
٧١٠	سَمِيرُ أَحْمَدَ عَبْدِ لُجُودٍ
٦٦، ٦٧، ١١١، ١٤٦، ٢٣٩، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٧١	لُثَيْلِي
٤٥٢، ٤٨١، ٥٠٧، ٥٤٤	
٢٥٤، ٤٣٥، ٤٤٣، ٤٥٤، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤	أَبِي السَّيِّدِ السَّطِّيُوسِي
٥٢، ١٠٣، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٥، ٦١٤	بْنِ سَيْدَةٍ
٦٢، ٧٦٠، ٧٦٣	
١٥، ٢٨، ٢٨، ٣٨، ١٣٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٩٨، ١٩٩	أَبِي السَّيِّدِ السَّيَّامِي
٢٢٢، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣٠٦، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨	
٤٤٧، ٤٥٥، ٥٤٠، ٥٧٦، ٥٩١، ٦٩٦، ٧٢٥	
٢٥، ١٢٣	سَيْفُ أَنْثُولَةَ
٦، ٣٢، ٣٦، ٦٥، ٧٥، ٧٦، ١٨٨، ٢٢٢، ٤١٧	سَيَّوْطِي
٥٣٩، ٥٩٢، ٦٤٣، ٧٦١	
٦١٤، ٦١٦	أَمْسَدُ الْحَرَجَانِي
٤١	سَيِّدُ جَلَالِ حَسَنِ
٢٦٦	السَّيِّدُ رِزْقُ الطَّوِيلِ
١٩٨، ١٩٩، ٣٤٦، ٥٢	أَبِي الشَّجَرِي
١٦، ١٠٧	الشَّلَوَيْنِ الصَّعِيرِ (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)
٧٧، ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٨، ٣٢٤، ٣٢٥، ٤٢٣	الشَّلَوَيْنِ (أَبُو عَلِيٍّ)
٢٥٨، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١	الشَّخَّ
٦٤٧، ٦٥٢، ٧٠٠، ٧٠٣، ٧٠٤	
٢٩، ٧٢٥	صَاعِدُ أَرْمَعِي
٥٠٧، ٩٠	الصَّارِي

٥٢٥ ، ٤٩٤ ، ٧٢	لُعْثَان
٤١	صِيح تَجِيمِي
٨٢ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٧٣ ، ٢١٠ ، ٢٥٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٤١٧ ، ٥٦٤	صِرَ الْأَصْل
٣٥٦ ، ٣٥٥	الصَّعَانِي
١٥ ، ٥١ ، ٦٧ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٨٨ ، ٤٩٢ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٦١٢	لُصَّاف
٥٩ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١٧٢ ، ١٨٠ ، ١٨٧ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٨٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٦١ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٤١٨ ، ٤٣٥ ، ٤٥٤ ، ٤٦٤ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤	لُصِيرِي
٥٣	ابن الصانع
١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦	ضَابِي أَنْبَرَجَمِي
٢٢٢	بن طاهر
١٦ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٧ ، ١٤٦ ، ٢٢٢ ، ٣٢٧	بن لُطْرَة
٤٠٦ ، ٤٠٧	طرفة بن لعد
٤٥٠ ، ٤٥١	طلحة بن طاهر
١٧	طلحة بن كردن لُحَوِي
٢٢	أبو لُطَيْب اللُّعَوِي
٨	بو لُطَيْب دَسِي
١٢٣	ابن عائشة
٧٦٣ ، ٩	عاصم بن أبي لحيه
١٤٥ ، ٢٣٧	

٤٩ ، ٥٠ ، ٨٠ ، ٢٣٧	ابن محاسن
٧٠	بن عتيابي رضي الله عنه
٢٩	العباس بن أحمد بن موسى
٥٩٤	العباسي بن لفصل الأنصاري
٣١	أبو العباس بن ماهان
٢٩	عبد الباقي بن محمد بابسر البحري
٦١	عبد لغدم القيرواني
٨ ، ١	أبو عبد الرحمن السلمي
٢٩	عبد سلام بن الحسين بن محمد
١١ ، ١٣ ، ٥٦٢	عبد السلام هارون
١٠	عبد العال سالم مكرم
٣٦	عبد لفتاح شني
١٤ ، ٣٦ ، ١٦٩ ، ٢٧٤ ، ٤٤٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧	عبد القادر البغدادي
٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦٥٥	
٦٤٩ ، ٦٥٠	عبد القادر حسين
٣٧ ، ٦٥ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ٢ ، ٢٤٧ ، ١	عبد التاجر البجرجاني
٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٨٧ ، ٣٦٨ ، ٤٦٢ ، ٦٤٩	
١٧٥ ، ٨ ، ٧	عبد لله بن أبي إسحاق
٢٧ ، ٧٢٥	عبد لله بن حمود الربيدي
٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٦٧١	عبد الله بن حازم لستموي
١٧٣	عبد الله بن لرتعري
٢٤	عبد الله بن فضل بن جعفر
١٧٥ ، ٥٥	عبد لله بن كثر
٢٤	عبد لله بن محمد ليسابوري
٤٠	عبد بنطيم البغدادي
٢٦١	بن عبد لوارث
٤١	عبد اسمع هائر

١٧٠ ، ١٦٨	عبيد بن الأبرص
٢١٣ ، ٤٨ ، ٢٥	أبو عميد القاسم بن سلام
٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٦	عبيد الله بن قيس الرقيات
٢٨	عبيد الله بن محمد الأسدي
٥٢٥ ، ١٣٥	أبو عبيدة
٢١٨	هشام بن عمار رضي الله عنه
١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٥٤ ، ١٥٤	العجاج
٦٥٧ ، ٦٩٤ ، ٦٩٦ ، ٧٤٦	
٦٢	الحدادي
٢٥	عزّام السلمي
١٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٣٦	أبو عصم
١٦٩ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٤٧ ، ٢٨٧	
٢٩٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٧٩ ، ٣٩٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧	
٤١٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩	
٤٦٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧	
٥١٧ ، ٥٣٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٧ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩	
٦١٢	
٤٧٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥٤٤	أبو عطية
٦٥ ، ١٤٤ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١٠	أبو عقيل
٢١١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٤	
٣٢٢ ، ٣٦١ ، ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤١٨	
٤٢٢ ، ٦٦١ ، ٧٦١	
١٨٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ ، ٥٤٤	المكبري
٥٤٥	
٥١٦	علاء الدين الأرملي
١٣ ، ٣٠ ، ٦٢٩ ، ٦٥٣ ، ٦٦٣	أبو علاء المعري
٤٧١	العلائي

٥٣٩ ، ٣٠

بن بعلج

علي بن الحسن بن حرب،

٢٢

أبو عبيد بن حريبه

علي بن سفيان الأحفش لصغير، ١٣، ٤٧٢، ٤٧٣، ٥١٩، ٦٥٢

علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٢١٨

علي بن عبيد الله بن لثاق

٧٢٥ ٣٠

(أبو القاسم الدقيقي،

علي بن عميد الله بن عبد العطار

٣٠

أبو الحسن السَّعَسي

عبي بن عيسى الرعي

أبو عبي لدارسي

٧٢٥ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٣٠

١٦ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣

٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥

٦٨ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٢٥ ، ١٤٢ ، ١٥٠

١٥٣ ، ١٦١ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٩٠

١٩٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٦٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢

٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨

٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٧٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٧

٤٠٧ ، ٤١٧ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦

٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٣ ، ٥٣٥

٥٣٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٥١ ، ٥٦٥ ، ٥٧٣ ، ٥٨٧

٥٨٧ ، ٦٠٣ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٣٦ ، ٦٥٥

٦٥٥ ، ٦٦٤ ، ٦٩٠ ، ٦٩٤ ، ٧٣٦ ، ٧٦٠ ، ٧٦٣ ، ٧٦٥

٧٦٥

٥٢ ، ٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٧

علي بن فضال المحاشمي

علي بن محمد بن عبد الرحيم

٢٩

أبو ديسر الكاتب

٢٧	علي بن المنصور
٣٠	علي بن منصور بن طالب
١١، ١٧، ١٨	(أبو الحسن الفارح)
١٢	علي الشحدي صاحب
١٩٢، ١٩٣	علي بن نصر الجهمي
٢٢٣	أبو عمرو رضي الله عنه
٤٧	أبو عمرو بن بكي
٤، ٨، ١١٤، ١٧٥، ١٧٦، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٣٤، ٥٥٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٣٩، ٧٥٤	أبو عمرو بن لعل
٣٦، ٤١	عوض القوزي
٤، ٥، ٨، ١١٣، ١١٤، ٦٥٣، ٧٠٣	عيسى بن عمر
٦٧	الغزي (ابن الغرايبي)
٣١٥	الحري (صاحب ليديع)
٦٣٣	عسلان بن حريث
١٤٠، ١٤١، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٤٧، ٤٦٩، ٤٩٥، ٤٩٧	لدارقي
١٦٩، ٤٩٥، ٤٩٦	الغالي
٢٨، ٢٨، ٤٣، ٤٨، ٦٠، ٦١، ٩٢، ٩٣، ١٠٠، ١٠٧، ١٣٦، ١٦٧، ١٧٧، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٤٧، ٣٦٤، ٤١٤، ٤١٨، ٤٧٦، ٥٠٥، ٥١٢، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٩١، ٩، ٦، ٦١، ٦٣٨، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٨٦، ٧٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩، ٢٦٧، ٢٦٨،	لقراء
	العروذي

٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧	
٣٢٧، ٤٨٤، ٤٩٣، ٥٣٠، ٥٤٨، ٦٤٦، ٦٦٨	
٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٨١، ٧٠٢، ٧١٦، ٧١٧	
٧٣٢، ٧٥١، ٧٥٧	
٤٠٩	فَقِيم بن جرير بن دارم
٨	قتادة
١٣، ٨٢، ٥٩١	بن قتيبة
٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٦٧١، ٦٧٢	قتيبة بن مسلم الحمصي
٥٣٤، ٥٧٧، ٥٨٧، ٦١٢، ٦٣٠	لقرار
١٤٨، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٥٧٥، ٦٦٩	نُظَامِي
٧، ٣٣٧، ٤١١	قطرب
٥٧٧	بن القوّاس
١٣٩، ٦٤٦	أبو عيسى بن الأسلت
١٨٠، ٤٧٥، ٥٤٤، ٥٥	انقيسي
٥٤٧	أبو الفَيم
١٤٧، ١٤٨، ١٤٩	أبو كبير الهذلي
٣٨، ٧٦٣	أبو كثير (صاحب «بيدية» و«الهدية»)
٥٤٤	انكرهاني
١٧، ٦١، ٢٠٣، ٢٤٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣١٩، ٣٢٢	انكسائي
٣٢٤، ٣٢٦، ٣٧٤، ٤١١، ٤١٥، ٥٠٥، ٥٢٢	
٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٠، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٣، ٦١٦	
٦٤٨، ٧١٣	
٤٧، ٦٦١، ٧٣، ٧٤٧	كعب ابن عتوي
١٣، ١٣١، ٦٥١، ٧١٦	كعب بن مالك رضي الله عنه
٥٠، ٢٩١، ٣٥١، ٦٥١، ٧١٦	لكميت بن زيد الأسدي
١٦	كوركنس عمارة
١٣، ٢٩٦، ٦٥٢	أبو كيسان

٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٦٧٢ ، ٧٠١
 ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٧٤ ، ٢٧٥ ، ٤٣٢ ، ٧٠٢
 ٧٢
 ٥٣١
 ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٠ ، ٦٧٩
 ١١ ، ٧٣٦
 ١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ،
 ٦٨ ، ٦٩ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ،
 ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،
 ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ،
 ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ،
 ٣٩٦ ، ٤٠٢ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،
 ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥١٣ ، ٥٤١ ،
 ٥٦٥ ، ٥٧٢ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ،
 ٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٣١ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٦٠ ،
 ٦٦٦ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٥ ، ٦٧٧ ،
 ٦٩١ ، ٦٩٣ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٨ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ،
 ٧٠٦ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧٢٣ ، ٧٢٣ ، ٧٣٢ ، ٧٤٢ ، ٧٥١ ،
 ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٩ ،
 ٧٦٤

٢٤٧ ، ٥٢٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤
 ٣٦ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٠٨ ، ١٢٥ ،
 ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٨٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ،
 ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ،
 ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧
 ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ،
 ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ،

اللاحقي

ليد بن ربيعة

للثاني

لكنة الأصمعي

ابن لوزان السدوسي

صاؤون المبرك

لمازي

لماثقي

بن مالك

۳۶۹، ۳۷۵، ۳۸۸، ۳۹۱، ۳۹۲، ۴۰۲، ۴۱۱
 ۴۱۷، ۴۳۱، ۴۳۶، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۳، ۴۴۸
 ۴۴۸، ۴۵۲، ۴۶۹، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۹، ۴۹۵
 ۴۹۶، ۵۱۷، ۵۲۵، ۵۳۳، ۵۳۸، ۵۵۹، ۵۶۳
 ۵۶۴، ۵۶۶، ۵۶۷، ۵۷۳، ۵۷۴، ۵۷۶، ۵۷۷
 ۵۹۲، ۵۹۳، ۶۷۲، ۷۶۰، ۷۶۱

۱۰۸

مالک بن دینار

میرد

۸، ۱۰، ۱۵، ۱۶، ۲۴، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۸
 ۶۱، ۶۲، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۸۳، ۸۸، ۹
 ۹۱، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳
 ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۰، ۱۱۴، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹
 ۱۲۴، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۴۰، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱
 ۱۵۳، ۱۵۵، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۳، ۱۶۴
 ۱۶۵، ۱۷۱، ۱۷۴، ۱۷۹، ۱۸، ۱۸۱، ۱۸۴
 ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۹۰، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹
 ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۶، ۲۱۱، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۲۰
 ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۶، ۲۲۹، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۶
 ۲۳۷، ۲۳۹، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۶
 ۲۵۹، ۲۶۵، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲
 ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۹۰، ۲۹۲، ۲۹۵، ۲۹۸، ۳۰۵
 ۳۰۶، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴
 ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۶، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳
 ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۴۳، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۵۲
 ۳۵۴، ۳۶۷، ۳۶۹، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴
 ۳۷۵، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۵
 ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳
 ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴

١٧٥	مجاهد
٥٩٣ ، ٢٧ ، ٢٣	ابن مجاهد
٢٩	لحسن بن إبراهيم الصابن
٣٢	محمد بن أحمد بن عمر الحلال
٢٦	محمد بن أحمد القسوي
٣١	محمد بن إسحاق النديم
٤٧ ، ٢٤	محمد بن حسب
٧٦٣ ، ٨	محمد بن سلام الجمعي
٥٩٦ ، ٥١ ، ٤٢	محمد بن عبد لطيف البكاء
	محمد بن عبد الواحد بن علي
٣٠	بن إبراهيم بن رزمة
٣٠	محمد بن عثمان بن ثعلب
٤	محمد علي دعي (سلام
٢١ ، ٢٠	محمد بن عمر الصيمري
٢٤	محمد بن عيسى ديزك
٣٢	محمد بن عيسى القطار
٢٧	محمد بن محمد بن عتاد
٣٥٨	محمد المرتضى الزبيدي
٤١	محمد هاشم عبد اندايم
٤١	محمود دهمي حمري
٦٥ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١ ، ١ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٢٢ ،	لمردي
٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ،	
٢٦٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦ ،	
٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥١٧ ، ٥٢٥ ، ٥٣٣ ،	
٥٤٤ ، ٥٤٨ ، ٥٦٣ ، ٥٧٤ ، ٧٦١	
٧٨	مسكين القارمي
٥٩٢	مسلمة بن محارب

٤٧٢ ، ٣٢	ابن مضاء
٢٧٢ ، ٢٥٨	بن معط
١١٦ ، ٨٤	بن مقبل
٧٠١ ، ٤٣٩	بن المتفح
٤٠٩	مُليح بن عمرو بن ربيعة
٤٠٩	مُليح بن الهوى بن حريمة
٤٧٥	لمنتحب الهمدني
٣٧٥ ، ٣٥١ ، ٣٤٦ ، ٣٣٦ ، ٨٥	بو منصور الأهرى
٦٨٨	أبو منصور بن لجبان لأصفهاني
٣٥١ ، ٥٢	ابن مظهر
٥٠	بن لثير الإسكندري
	موسى بن عمدة الله
٢٤	ابن يحيى بن حافان
١١	مهدي المخزومي
٦٩٨ ، ٦٩٦ ، ٦٧١ ، ٥٤٠	لمسة لعدي
٨	لناشي
٩٧	ناظر لعيش
٦٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٧٠ ، ٢٩٦	بن الناطم
٥٦٣ ، ٥٦٥	
٥٥٠ ، ٢٦١	ناجع
٦٩٨ ، ٥٩١ ، ٥٨٩ ، ٥٨٨	أبو نخسة
٧٢٥ ، ١٤٣ ، ٣١	أبو أندي
٧٢٥ ، ٣٥١ ، ٢٨	بو نصر الجوهري
٧٨	نصر بن سيار
٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ١٦٠ ، ١٣٥ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ٥٦ ، ٥١	بو نصر القرطبي
٥٨٤ ، ٥٧٢ ، ٥٣٤ ، ٤٥٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٦ ، ٤٣٥	
٦٩٤ ، ٦٦٣ ، ٦٥٧ ، ٦٣٦ ، ٦٣١	

۲۳	مظفریہ
۵۳۲، ۶۶۸، ۶۷۸، ۶۹۵، ۷۵۳	سمر بن تولب
۱۷۳	انسیری
۱۷، ۱۸	ہارون الرشید
۵	ہارون بن موسیٰ لصری
۵۳۴، ۵۳۵، ۵۵۱	انہروی
۱۴۱، ۱۸۶، ۶، ۲۲۲، ۲۳۰، ۲۴۴، ۲۴۹،	ابن حشام الانصاری
۲۶۱، ۲۷۳، ۲۷۴، ۳۲۲، ۳۶۱، ۳۷۵، ۳۹۲،	
۴۱۷، ۴۳۶، ۴۴۰، ۴۴۳، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۹۴،	
۴۹۸، ۵۲۵، ۵۳۳، ۵۴۸، ۵۵۰، ۵۵۲، ۷۶۰	
۴۸۴	ابن حشام لحضروی
۱۵	بن حشام النحوی
۶۱، ۲۱۳، ۳۲۳، ۳۴۳، ۶۴۸، ۷۶۴	حشام بن سعیدہ الضری
۱۶، ۷۶، ۱۱۷، ۱۲۷، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۸۴، ۲۱۶،	بن ولاد
۲۲۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۷۰، ۲۷۱،	
۳۷۲، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۹۰، ۳۰۶، ۳۱۱، ۳۱۳،	
۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۷، ۳۶۲، ۳۷۴، ۳۷۹، ۳۸۱،	
۳۸۲، ۳۸۵، ۳۹۱، ۳۹۶، ۴۰۲، ۴۰۵، ۴۰۶،	
۴۱۷، ۴۱۸، ۴۲۵، ۴۲۷، ۴۳۵، ۴۳۷، ۴۴۱،	
۴۴۲، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۵، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۱،	
۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۸، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۳،	
۵۱۲، ۵۳۰، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۵، ۵۴۹، ۵۵۰،	
۵۵۳، ۵۵۴، ۵۸۴، ۵۸۵، ۶۰۷، ۶۲۴، ۶۲۹،	
۶۳، ۶۵۶، ۶۵۷، ۶۶۳، ۶۷۳، ۶۹۴، ۷۴۴،	
۷۵۹، ۷۶	
۱۷	یحییٰ بن خالد سرمکی
۳	یحییٰ بن محمد لاری

یرید بن الحکم اشقمی
ابن نعلش

۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۷۰۰
۵۲، ۹۳، ۱۱۴، ۱۲۱، ۱۵۰، ۱۷۳، ۱۹۱، ۱۸۰،
۱۹۳، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۳۹، ۲۴۸، ۲۵۴، ۲۸۷،
۳۰۰، ۳۰۹، ۳۲۶، ۳۴۷، ۳۵۶، ۳۸۱، ۳۸۲،
۳۹۲، ۴۰۲، ۴۱۷، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۴۲،
۴۴۳، ۴۴۷، ۴۵۷، ۴۵۹، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۷۱،
۴۷۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۲۰، ۵۶۴، ۵۶۵، ۵۷۱،
۶۰۱، ۶۰۳، ۶۰۷، ۶۰۸، ۶۰۹، ۶۱۵، ۶۱۶،
۷۶، ۷۶۱، ۷۶۳
۴، ۶، ۷، ۸، ۱۸، ۲۸، ۱۳۰، ۳۰۲، ۴۰۱،
۴۰۲، ۴۱۹، ۵۲۱، ۵۷۰، ۵۷۱، ۵۷۲، ۵۷۳،
۵۷۴، ۶۲۱، ۶۵۸، ۶۹۴

بوس بن عییب

سادساً: ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

- عثراحت الشهيلى على نسخة جمعا، ودراسة، رسالة ماجستير، تقدّم بها الأخ عبد الله بن زيد آل داود إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- هراب الحمدة (الجزء الثاني)، لأبي فتح عثمان بن جني، مصورة فلعبة بعركر امك فيصل لبعركر والدراسات الإسلامية، وسجل لرقم (١٨١٤)
- الأعفان، لأبي علي الفارسي مصورة فلعبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ورقمها (٨٧٣٢).
- الانصار، لاسن ولآد، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٧٠٥) نحر
- انتفيل وتشكيل، لأبي حنن الأندلسي مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٦٢) نحر
- شرح تشهيل، لابن قاسم لمودي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٦٥٣) نحر
- شرح كتاب سيويه، لأبي سعيد السيري، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٧) نحر
- ومصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٦) نحر.
- ومصورة جامعة الملك سعود عن نسخة مكتبة السيمانية ذات الرقم (١١١٣)
- شرح كتاب سيويه، لأبي الحسن الرمسي، نسخ فلعبة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، وتعمل الأرقام لأسرة: (١٠٩٠٥، ١٠٩٠٦، ١٠٩٠٧، ١٠٩٠٨، ١٠٩٠٩).
- شرح كتاب سيويه (جزء أول)، لقاسم بن علي انصار، مصورة عن نسخة كويريني ذات الرقم (١٤٩٢)

- لمصادر الشراويات، لأبي علي الفارسي، مصورة فنية مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحمل الرقم (٩٩١).

ثانياً: المطبوعات:

- اتلاف لُصرة في اختلاف نحة لكوفة والبصرة، تأليف عبد النطف بن أبي بكر الشرحي الرُّسَمي، تحقيق الدكتور طارق نجابي عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- أثاؤ الملاد وأخير لعباد، تصنيف الإمام العالم زكريا بن محمد بن محمود القرويني، دار صادر، بيروت.
- الأثر لرفيعة في مآثر بني ربيعة، تأليف محمد بن إبراهيم بن يوسف الرُّسَمي، شهير ناس لعبلي، تحقيق الدكتور عبد العزيز الهلالي من منشورات معهد لخطوط العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م.
- الأبسي لبحوي تأليف الدكتور سمير أحمد عبد الجواد، لمطبعة لفنية، الدار، ١٩٩١ م.
- أبو لعبس المبرد وشره في علوم العربية تأليف محمد عبد الحالى عصمة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- أبو علي لدرسي: حياته، ومكاته بين نحة المفسر العربية، وأثاره في القرايات والمحو، تأليف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
- بحال مصلا، الشر بالقرايات الأربعة عشر، سقى مستهى لأمانى ومسرات في علوم القرايات، تأليف علامة لشيخ أحمد بن محمد لبي، حققه وقلم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار لكتب بيروت، ومكتبه بكتاب لأهرية (القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- أثر النحة في البحث البلاغي، تأليف الدكتور عبد انقادو حسين، دار نهضة مصر للطبع والشر، القاهرة، تاريخ لإيداع: ١٩٧٥ م.
- حكام صعة الكلام لأبي القاسم لكلاعي، تحقيق محمد رضون لداية در شقاه، بيروت.
- حبار أبي القاسم الرُّجَاجي، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، دار الرشيد لنشره بغداد، ١٩٨٠ م، (من منشورات وزارة الثقافة والإعلام لعراقية).

تأليف نبي بكر محمد بن الحسن الرئدي، حققه وعنى به وعلق عليه الدكتور
حنّا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى،
١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

الاصحاحات في معرفة الأصحاب، تأليف ابن عبد البر السري لقرطبي، مطوع
بهامش (الإصابة)، نظر: الإصانة.

- أسرار العريفة، تأليف الإمام أبي البركات الأنباري، عني بتحقيقه محمد بهجة
البيطار، مطبعة الترقى بدمشق، ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م. (من منشورات المجمع
العلمي لعمري بدمشق = مجمع للغة العربية)

أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من لقرى وما ينت عيها من لأشهر
وما فيها ماء، تأليف عزّام بن لأصح السّمي، تحقيق عبد السلام هارون، ضمن
الحزب الثاني من (نوادير المعطوبات)، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي،
مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.

- أسماء لمُقتالين من لأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قُتل من لشعره
تأليف أبي جعفر محمد بن حبيب البغدادى تحقيق عبد السلام هارون، ضمن
لجزء الثاني من (نوادير المعطوبات)، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي
مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.

- إشارة السمع في ترجم لأئحة وللعويس، تأليف عبد الباقي بن عبد الحميد
اليماني تحقيق الدكتور عبد حميد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات
الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

لأشباه والنظائر في النحر، تأليف الشيخ العلامة جلال الدين السيوطي، دار الكتب
علمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م.

لاشتقاق، تأليف نبي بكر محمد بن الحسن بن دريد تحقيق عبد السلام هارون،
دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.

الإصابة في تعيين الصحابة، تأليف شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني، دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بمصر.

- إصلاح الحسن بواقع في الجمل لمرجاني، تأليف عبد الله بن لسيد البظيوسي،
تحقيق الدكتور حمزة عبد الله الشرنوبلي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى،
١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.

- صلاح م. علقم فيه أبو عبد الله المغربي في «معاني أبيات لعمامة» تأليف أبي محمد الأعرابي، لقب بالأسود لعمداني، حققه وقدم له الدكتور محمد علي سطاسي، منشورات معهد لبحوثات العرسة، لكوييت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- صلاح مطي، لابن بسكين، شرح وتحقيق حمد محمد شاكر، وعدد لسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، تاريخ الإيداع ١٩٨٧ م.
- لأصمعيات، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الله بن قريش، تحقيق وشرح أحمد شاكر، وعدد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- الأصمعي في النحو، تأليف أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتحي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- أصول النحو العربي، تأليف الدكتور محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- لأضد، تأليف أبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.
- الأضد، تأليف أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة لعصرية، لبنان، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- أعجب لصحب في شرح لامية العرب، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق لدكتور محمد إبراهيم حوز، سعد انديس، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بادن حالويه، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- عرب نقرات لسبح وعندها، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن حنويه، حققه وقدم به الدكتور عبد الرحمن بن سميان العثيمين، مكتبة الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.
- إعراب القرآن، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد بن سماعيل النحاس، تحقيق لدكتور رهير عدي رعد، عالم لكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م.

- لأعلام، تأليف جمر نديس الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لطبعة ثامنة، ١٩٨٩م
- الأعماسي، تأليف أبي الفرج الأصفهاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض
- لإعراب في جدر لإعراب، تأليف أبي الركات الأسدي، تحقيق سعيد الأعماسي، لجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م
- لإصباح بعض ما جاء من الخط في الإصباح، لاس لطروقة الحوري، تحقيق الدكتور حاتم الضاهر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- لإصباح في شرح أبيات مشكلة لإعراب، تأليف أبي نصر حسن بن اسد العارقي، حققه وقدم له سعيد الأعماسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م
- لأفهام، لابن القوطية، تحقيق علي حوده، مكتبة العائلي، القاهرة، انطبعة انشائية، ١٩٩٣م
- الأفهام، تأليف أبي عثمان سعيد بن محمد السعدي لشرقي تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، ومراجعة الدكتور محمد مهدي هلام، الهيئة العامة لشؤون مطابع الأميرية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م. (من منشورات مجمع لغة العربية بالقاهرة)
- الأفعال، تأليف أبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف باسم لقطّاع، عالم لكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م
- الاقترح في علم أصول النحو، تأليف جلال الدين السبوطي، شرحه وحققه الدكتور معمر هجال، دار لقلم، دمشق، لطبعة لأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م، مطبوع مع (الإصباح في شرح الاقتراح)
- الاقتصاب في شرح دب لكتاب أدب الكاس، لاس سيّد البطيوسي، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م
- أقسام الأخبار، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مجلة امرد، المجلد السابع، العدد الثالث، ١٩٧٨م.
- الألفات، للإمام بن حاليه، تحقيق الدكتور علي حسين لبواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م

- ألفية ابن مالك، مع (مجموع مهات لثون)، در الفكر.
- الأمالي، تأليف أبي علي سماعيل بن القاسم القليل، تقديم محمد عبد الحود الأصمعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور محمد صالح سليمان قنطرة، دار الجيل (بيروت)، ودار عتار (عمّان)، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- أمالي لشهيلي أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي في البحر والمنة والحديث والفقه، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، مصر، طبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- أمالي ابن شجري منة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني لعديري، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد لطاحي، مكتبة الحسني للذاكرة، طبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- إمتاع ولوؤسه، تأليف أبي حنّان سوحدي، صحّحه وضبطه وشرح عربيه أحمد أمين، وأحمد الزين، المكتبة العصرية، لبنان.
- لأمثال، لأبي عبد مروح الشّدرسي، حققه وقدم له ووضع فهرسه الدكتور رمضان عبد الوهاب، در النهضة العربية بيروت، ١٩٨٣م.
- إملأ ما منّ به الرحمن من وجوه لإعجاب وانقرايات في جميع القرآن، تأليف أبي ابقاء، عبد الله بن الحسين العكبري، در لكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- إنباء الرواة على آباء الشّعاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن القنطري، تحقيق محمد أبي لفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، ومؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- الانتخاب لكشف الأبيات لمشكفة الإعراب، تأليف علي بن عدلان موصلي تحقيق الدكتور حاتم صالح اعظمين، مؤسسة لرساله، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الأساب، تأليف لأمام أبي سعد عبد لكريم بن محمد الشّمعسي، تقديم وتحقيق عبد الله الباردوي، دار لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- لإنصاف فيما مضّه انكشافه من الاعتزال، تأليف لإمام ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن كثير الإسكندري، مطبع مع (للكشاف)، نظر لكتاب.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النعمانيين والبصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية، بابل، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م
- أوضح المسالك إلى ألقية ابن مسدد، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- إيضاح شواهد الإيصاح، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود التلعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م
- الإيصاح العضدي، تأليف أبي علي العارسي، تحقيق الدكتور حسن شادي مرهوه، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م
- الإيصاح في شرح المفصل، تأليف أبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى العليلى، مطبعة لعاني، بغداد، ١٩٨٢ م
- الإيصاح في عمل النحو، لأبي القاسم لرجاجي، تحقيق الدكتور مازن ديارك، دار شقائق، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م
- الإيصاح لتلخيص المفتاح، تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني، مكتبة الآداب، القاهرة، مطبوع مع نسخة الإيصاح، بعد المتحال الصعدي.
- سارع في علم العروض، تأليف أبي القاسم علي بن جعفر المعروف بابن القطاع، قدم له ودرسه وحققه وعنى عليه وصح موارسه الدكتور حمد محمد عبد السلام، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م
- البحر محيط في التفسير، لأبي حنيفة الأندلسي عني به الشيخ عرفان لغث حسونة وآخرون، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- بحوث وملاحظات في اللغة، تأليف الدكتور رمضان عبد الثواب، مكتبة الحديثي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م
- بدائع انقود، لابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت
- البداية والنهاية، تأليف أبي الفداء العافظ بن كثير دمشقي، وفق صورته وحققه

- الدكتور محمد أبو محمد، ودكتور علي حبيب عطوي والأستاذ دؤاد سيد،
والأستاذ مهدي ناصر لدين، والأستاذ علي عبد السيد، دار الريان للتراث،
القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- برنامج المحاري، لأبي عبد الله محمد المجري الاندلسي، تحقيق محمد أبي
الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ م.
- برنامج الودي شي محمد بن حار، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي،
بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢ م.
- ليط في شرح جمل لرجاجي، تأليف أبي لربع عبد الله بن أحمد نفري
الأشيلي السبي، تحقيق الدكتور عباد بن عبد الشيتي، دار الغرب الإسلامي
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م.
- نصائر ذوي التعيين في لطائف الكتاب العزيز تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب
الميرزا بادي، تحقيق الأستاذ محمد علي لشار، مجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
- نصائر والدخائر، لأبي حبان لتوجيهي، تحقيق الدكتور ودد نقاصي دار صادر
بيروت.
- بيعة لوعة في صفات النفوس والخواص، تأليف جلال لدين سبطوني، تحقيق
محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
- نية الخطرات، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، وهي ما لم ينشر في المطبوعة،
تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، (معلقة صحيح البعة لعريبة بدمشق، الجزء
الثالث، المجلد لسابع والستون، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م).
- السمة في تراجم أئمة النحو واللغة، تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب
الميرزا بادي حققه محمد المصري منشورت مركز المخطوطات والترث، الكويت،
طبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- تاج لغروس، للمروسي الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد قراج، مطبعة حكومة
الكويت، ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م.
- تاريخ بغداد، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب
لعلمية، بيروت.

- لتذكرة في العزائم، تأليف الشيخ بي الحسن ماهر بن عبد معمر بن عليون،
تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري، بيروت، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- تذكرة النخبة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسه
الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- التذليل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي بولاق، القاهرة.
التصريف، لأبي عثمان المازني، مطبوع مع (النصف) - انظر المصنف.
- تعليقات أبي الحسن الأخفش على لكتاب، وهي عشرة بهشت (الكتاب) بتحقيق
عبد السلام هارون، انظر الكتاب.
- لعقبات وسودر عن أبي علي هارون بن ركب الهجري، دراسة ومختارات، بقلم
حمد انصار، طبع شركة العبيكان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى
١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- تعليق الفرائد على تهليل القوائد، تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن
عمر انداميسي، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن لغدي، الطبعة الأولى
نشر الجزء الأول، والجزء الثاني سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، ونشر الجزء الثالث،
ولجزء الرابع سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- التعليقة على كتاب سسويه، تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عوض بن
حمد النقوذي، طبع الجزء الأول مطبعة الأمانة بالقاهرة سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م،
وطبع الجزء الثاني بدار انصار بالقاهرة سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩١م وطبع الجزء
ثالث بمطابع لحسي بالربيع سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- تفسير أرجوة أبي سواس في تقييد لفصل بن الرسع وزير الرشيد والأمير صبعة
أبي لفتح عثمان بن حني، تحقيق محمد بهجة لأثري، مجمع اللغة العربية،
دمشق، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.
- تفسير أبي السعود المسمى «إرشاد العقول السليم إلى مزي القرآن الكريم»، لفاضي
لقضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبيات، عن أبي حاتم سهل بن محمد
لسجستاني، تحقيق الدكتور محسن بن سالم العمري، المكتبة لتجاره

- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- تقریب لقرب في البحر، لأبي حسن أندلسي، تحقيق محمد جاسم أندلسي، مؤسسة دار لدعوة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
 - انتكمة، لآسي عبي ندرسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجد، جامعة بغداد، لعراق، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
 - انتكمة والذيل والصلة لكتاب دج للغة وصحاح عربية، تأليف لحسن بن محمد ابن الحسن الصنعاني، حققه عبد العليم لطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
 - لتلخيص (شرح جمل جرجاني)، للإمام عبد لقاقر لجرجاني تحقيق الدكتور عبد العلم عبد لاسط المرصفي، مطبوع سالكة لكاتبة، تدریح لإبدع بدر الكتب المصرية ١٩٩٠م.
 - التمام في تفسير شعر حذیل مثا عفته أبو سعد السكري، لآسي الفتح عثمان بن جني، تحقيق ناجي نقيسي، وأحمد مطلوب، وحديقة الحديثي، مطبعة العاصي، بغداد، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.
 - سهد في علم التجريد، لابن لحزري، تحقيق الدكتور علي البواب، مكة لعالمه الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
 - التبيهات على أعاليط الرواة، تأليف أبي لقاسم علي بن حمزة لبصري، تحقيق عبد العزيز المينني الرجكوني، دار لعالمه، القاهرة، بطبعة الثالثة.
 - لتبيه على أوحام أبي علي في أماليه، تألف أبي عبيد ليكري، مطبوع مع (الأمالي) للقلي، انظر: الأمالي.
 - لتبيه على حدوث التصحيح، تأليف حمزة بن الحسن الأصمعي، حققه محمد سعد أطلس، راجعه أسماء الحمصي، وعبد ايعين المنوحي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
 - لتبيه والإيصاح عت وقع في لصحاح، تألف أبي محمد عبد الله بن برقي المصري، تحقيق مصطفى حجازي، مراجعة عبي لعمدي ناصف، مجمع لغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
 - تهذيب لفته، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهری، حققه وقدم له عبد السلام

- هارون، راجعه محمد علي لجبار، الدار المصرية بتأليف والترجمة
- انتهدب لوسط في انحاء تصنيف سابق اديب محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الشنعائي، تحقيق لدكتور مخر صاحب سيمان قدرة، دار الحل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م
 - توضيح المقاصد والمانك بشرح اسمه بن مانك، لغردني المعروف بن أم قام، تحقيق لدكتور عبد الرحمن عبي سيمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية
 - تنوطه، لاني علي بشويش، محقق الدكتور يوسف أحمد المطوع، مطبع سجن العرب لقاهر، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م
 - انيسير في لقراءات لسع تالف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدني، در الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م
 - ثمار نقروب في المصاف والمسروب، لاني منصور عبد الحك بن محمد بن إسماعيل الثعالي، تحقيق محمد أبي لفصل برهم در لعارف، لقاهرة، تاريخ لإبداع ١٩٨٥م
 - ثمرات الأورق، لتقي ندى أبي بكر بن علي بن محمد بن حجة الحموي، تحقيق محمد أبي الفصل براجم، دار لجيل، بيروت، طبعة الثانية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م
 - اجماع الصغير في علم النحو، لاني عبد لله محمد بن شرف لرييري تحقيق الأستاذ محمد هلال، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ١٩٨٦م
 - اجماع الصغير في النحو، لاني محمد جمال الدين بن هيد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق لدكتور أحمد محمود لهرميل، مكتبة الخديجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م
 - جدوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تأليف الحميدي أبي عيد الله محمد بن أبي نصر، حققه ودمم به ووضع فهرسه ابراهيم لابياري، در الكتاب اصري (القاهرة)، ودر الكتاب انساني (بيروت)، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م
 - جمهرة أشعار عرب في اجماعية وإسلام، تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب لقُرشي، حققه وعلل عنه وراة في شرحه الدكتور محمد علي الهاشمي، دار ادم دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م

- جمهرة الأمثال، تأليف الشيخ الأدب أبي هلال العسكري، حققه وعَلَّقَ حواشيه ووضع فهرسه محمد أبي نصر إبراهيم، وعهد المجيد قطامش انيسة العرييه الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م
- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، تريح لإيداع ١٩٨٢م.
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدم له الدكتور رمزي مبير يعليكي، دار لعلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- جنس الدسي في حروف المعاني، للحسن بن قاسم امرؤي تحقيق الدكتور مخر الدين قنوة، ولأستاذ محمد بنم فاضل، دار آفاق الجديدة، سرب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- جواهر لأدب في معرفة كلام العرب، تأليف علاء الدين بن علي لإرسني تحقيق الدكتور إميل بنيع يعقوب، دار النعاش، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م
- نجيم، لأبي عمرو الشيبسي، (الجزء الثاني)، تحقيق الأستاذ عبد العسم طحاري، مراجعة الدكتور محمد مهدي علام مجمع لغة العربة، القاهرة، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م
- حاشية لأمير على معني السيب، بشيخ محمد لأمير، دار الكتاب المصري (القاهرة، ودار لكتاب لبياسي بيروت)، مطبوع بهمش (معني السيب)
- حاشية انبغدي على شرح ست سعاد لأبي هشام تأليف عبد لقادر بن عمر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خوجه، دار لنشر طرائس شتاير بفبسيادن، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- حاشية ابن جمعة على شرح لشفية للجريري، تأليف ابن جماعة الكسي عالم الكتب، بيروت، مطبوع مع (شرح لشفية) للجريري
- حاشية لحضري على شرح بن عقيل على ألتية بن مالك، تأليف الشيخ محمد الخضري، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
- حاشية الشريف الجرجاني على انكشاف، تأليف سيد الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني، مطبوع مع (الكشاف)، نظرة الكشاف.

- حاشية لصاوي على لحلايين تأليف الشيخ احمد الصاوي المالكي دار احياء الكتب العربية، مصر.
- حاشية انشار على شرح لأشعري لأبيه ابن مالك، تأليف محمد بن عبي الصبان، المكتبة التجارية، مكة المكرمة
- حاشية العدوي على شعور الذهب، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية يسر على شرح لتصریح تأليف لشح يسر بن لدير العليمي لعصبي، مطوع بهامش (شرح لتصریح). نظراً شرح التصريح.
- الحجة في عدل لفرات السبع، لأبي علي اندرسي، تحقيق علي لحدی ناصف، والدكتور عبد لفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- لحة في لفرات السبع، مسوب لاس حنونة تحقيق لدكتور عبد لعل سام مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- حجة لقرات، للإمام أبي زرعه عبد الرحمن بن محمد بن زبلة، تحقيق سعيد الأندلسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة رابعة، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- حقائق الأدب، تأليف أبي محمد عبيد الله بن محمد بن شاهورد، تحقيق الدكتور محمد بن سليمان استدرس، مكتبة الرشد، الرياض، لطعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- حديث لأزهر، لاس عاصم الأندلسي، تحقيق لدكتور عفيف عبد الرحمن در المسيرة، بيروت، لطعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- حديث سبوي في اسحر العربي، تأليف لدكتور محمود جمال، نادي به الأدبي، أبها، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- لعروف، لأبي نصر اندرسي، تحقيق محسن مهدي، دار لمشرق، بيروت، لطعة الثانية، ١٩٩٠م.
- لعل في شرح أبيات لعمد، لاس السيد لطيفوسي، تحقيق لدكتور مصطفى إمام، مكتبة المتسبي، لقاهرة، طبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- لعموان، تأليف أبي عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار لجنس، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- الحطريت، لأبي لفتح عثمان بن جني، حققه وعنى عليه علي دو انقدر شاكر،

- دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- هرة الأدب ولب لباب سنان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البعادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الحانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
 - الحصانصر، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، حققه محمد علي الحار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية
 - حفظ نعد في العهود العباسية الأولى، تأليف الدكتور يعقوب ليسر، ترجمه الدكتور صالح أحمد العلي، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤ م.
 - حفظ بغداد في القرن الخامس الهجري، تأليف الدكتور جورج مقدسي، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤ م.
 - حلاصة تعريب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام صفى الدين أحمد بحر جي الأنصاري، مكتبة ابن لجوزي، الدمام - الأحساء، مصورة عن طبعة بولاق.
 - الحلاب بين الحويص، تأليف الدكتور لؤي رزق بطويل، المكتبة الفيضية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
 - الحليل بن أحمد الفرهسي - أعماله ومهجه، تأليف مهدي المحرومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
 - لدارس في تاريخ المدارس، تأليف عبد القادر بن محمد البيهقي الدمشقي، أعده هارون إبراهيم شمس لدير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.
 - لدرر الدوامع على جمع بهرام شرح جمع الجوامع، تأليف أحمد بن الأمير الشقيطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
 - الدرر المصود في علوم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسَّيِّم الحنبل، تحقيق الدكتور أحمد محمد الحرط، دار بدم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
 - دلائل لأعجاز، تأليف عبد القادر العرجاني قرأ وعنى عبيد محمود محمد شاكر، مكتبة الحانجي، القاهرة، تاريخ لايباع ١٩٨٤ م.
 - دلائل الإعجاز بين أبي سعد لسيري وعبد لفاهر لجرجاني، تأليف الدكتور

- حسن إسماعيل عبد الرزق، در لطبعة لمحمدية، القاهرة، لطبعة الأولى،
١٤١١ هـ = ١٩٩١ م
- ديوان أبي قيس صفي بن لاسلت لأوسى، تحقيق الدكتور حسن محمد باحودة،
مكتبة در التراث، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٣ م.
- ديوان أبي سحيم الفحلي صنعه وشرحه علاء الدين عا، المادي الأدبي، برباص،
١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م
- ديوان الأعشى الكسر ميمون بن قيس، قدم له ووضع حواشيه وفهرسه الدكتور
حاتم نصر لعثي، در الكتب لعربي، بيروت، طبعة الأولى، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م
- ديوان أعشى همدان وأخضره، تحقيق الدكتور حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم
لطبعة وانتشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م
- ديوان الأقبشر الأسدي، جمعه وحققه وشرحه الدكتور خليل اندويهي، دار لكتاب
العربي، بيروت، طبعة الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.
- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي لفضل إبراهيم، در المعارف، القاهرة،
الطبعة الخامسة، تاريخ الإيداع ١٩٩٠ م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، قدم له وعلّق حواشيه سيف الدين الكاتب، وأحمد
عصام الكاتب، دار مكتبة لعية، بيروت.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت،
الطبعة الثالثة، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- ديوان نعيم بن أبي س مقل تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد،
دمشق، ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢ م.
- ديوان جرير، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار لكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.
- ديوان جميل شه، قدم له وعلّق حواشيه سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام
الكاتب، دار مكتبة لعية، بيروت.
- ديوان هشام بن ثابت، تحقيق الدكتور سيد حمدي حسين، دار المعارف، القاهرة،
تاريخ الإيداع ١٩٨٣ م.

- ديوان الحطينة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ديوان دي الرضة، شرح لإمام أبي نصر بياضي، حققه وقدم له وعُلّق عليه الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢هـ = ١٤٠٢م.
- ديوان روضة بن العجاج عني بتصحيحه وترتيبه وبسم بن الورد لروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحقّقه راسهرت هابسبريت، المعهد الألماني للآثار الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م.
- ديوان وهيب بن أبي سلمى، شرح أبي العباس ثعلب، قدم له ووضع هوامشه وفهرسه الدكتور حنا نصر لحقي، دار لكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- ديوان الشّاح بن ضرر لديبسي حققه وشرحه صلاح لدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.
- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، جمعه ودرسه الدكتور وابد قصاب، دار لعلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر، بيروت.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان المعجاج، رواية عبد الملك بن قزيب لأصمعي وشرحه، عُنّي بتحقيقه الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، تاريخ الإيداع ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه محمد جابر المعبيد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان عني بن أبي طالب، جمعه وضمّنه وشرحه الأستاذ نعم زروور، دار لكتب العلمية، بيروت.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة قدم له ووضع هوامشه وفهرسه الدكتور فديز محمد، دار لكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضمّنه وسمّم له الأستاذ عني دعور دار انكتب العلمية،

- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م
- ديوان انقطاعي، تحقيق ياكوب برث، ليدن، ١٩٠٢ م
- ديوان ميس من الخطب، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.
- الطبعة الثالثة، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م
- ديوان كثير عزة، قدّم له وشرحه مجيد طرد، دار لكتاب العربي بيروت لطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكّي لعلي، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٦ م.
- ديوان ليلى بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت
- ديوان صابك وصنعم اسبي نويره تحقيق ايتسام مرهون انصار، مطبعة لإرشاد، بغداد، ١٩٦٨ م
- ديوان امسي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- ديوان مسكين لدارمي، جمعه وحققه عبد الله الجبوري، وخلص انعطية، مطبعة دار البصري، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ = ١٩٧٠ م.
- ديوان النابعة النيباني، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ربط الشوارد في حلّ اسراهد، لابس الحسي رضي الدين محمد بن ابراهيم بن يوسف، تحقيق ودراسة الدكتور شعبن صلاح، دار لشعامة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م
- الرد على لسعة، لابس مضاء لقرطبي، تحقيق الدكتور شرقي صيف، دار معارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، تاريخ لإيداع ١٩٨٨ م.
- رسالة بن لقارح، حققها وشرحها الدكتور محمد عزّت نصر لله، مطبوعه مع (رسالة القفر)، انظر: رسالة العفر.
- رسالة لصاهل ولشاحج لأبي لعلاء المعري، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، درا معارف، القاهرة، الطبعة ثانية، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- رسالة لعمران، لأبي لعلاء المعري، حققها وشرحها الدكتور محمد عزّت نصر لله، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة لثنيه، ١٩٨٦ م
- رساله ملائكة، صلا، اشيع أسبي لعلاء المعري، حققها محمد سليم مجدي،

دار صادر بيروت، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف الإمام أحمد المالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الحراطين، دار لقدم، دمشق، طبعة ثانية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه، تأليف لدكتور مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، طبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م.

انروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تأليف أبي القاسم السهيلي، قدم له وعلق عليه وضبطه طه عبد الرؤوف سعد، مؤسسة محتر، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة

- الراهر في معاني كلمات لسان، تأليف أبي بكر بن الأساري تحقيق لدكتور حاتم لصامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

- الرمن في النحو العربي، تأليف الدكتور كمال إبراهيم بدوي، دار أمية، الرياض، طبعة لأولى، ١٤٠٤ هـ.

السبعة في لقراءات لابن مجاهد، تحقيق لدكتور شوقي طيف، دار المعاد، القاهرة، الطبعة الثالثة، تاريخ الإيداع ١٩٨٨ م.

- شرح لعيون في شرح رسالة بن زيدون، تأليف جمال الدين بن بيانة لمصري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.

- سر السعادة وسرير لإفادة، تأليف الإمام علم الدين اسعدوي، تحقيق محمد أحمد لثالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

سمط للآتي في شرح أمالي الندي، للوزير أبي عبيد بكر، تحقيق عبد العزيز الميمسي، دار تحديث للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

- سوتر لأشهر على أفعال، تأليف حمزة بن الحسن لأصفهسي، تحقيق لدكتور بهمي سعد، علم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م.

سيويه إمام الحاة، تأليف علي الجندى بصف، علم الكتب، القاهرة، طبعة ثانية، تاريخ الإيداع ١٩٧٩ م.

- سبويه إمام لنخاعة في ثار لدرسين خلال شعي عشر قرباً، تأليف كوركس عود،
المجمع العصي أنعرقى، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م
- مير أعلام النبلاء، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان
لدعبي، تحقيق شعيب الأرووط وحرس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة،
١٤١٣هـ = ١٩٩٣م
- السيرى الشعوي في صر، شرحه بكتاب سبويه، أوهو مجموعة بواب صربية من
شرح، تحقيق الدكتور عبد المعصم فائز، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى
١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- الشاذية، لائن العاصب، مطبوع مع (شرح الشاذية) لجاريردي، نظر شرح انشادة
للجاريردي.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، للعزخ لفيقه لأديب أبي العلا عبد الحي
ابن لعبد الدعبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- شرح أبيية سبويه، تصنيف أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن لدعان،
تحقيق الدكتور حسى شاذلي فرهود، دار لعلوم لطبعة والمشر، الرياض، الطبعة
الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م
- شرح أبيات إصلاح المنطق، تأليف أبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن
المرزبان السيري، تحقيق ياسر محمد لشوس، إدار انشادة، دمشق، طبعة
الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- شرح أبيات سبويه، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد العباس، تحقيق أحمد
حطاب، المكتبة لعربية، حلب، لطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سبويه، تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيري، حققه وقدم
له الدكتور محمد علي سلطان، مجمع اللغة لعربية دمشق، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.
- شرح أبيات لمشكاة الإعراب حشى (يصح شعر)، تأليف بي علي اعارسى،
حققه الدكتور حسى هداوي، دار القمم (دمشق)، ودارة العلوم والثقافة (بيروت)،
الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م
- شرح أبيات عفي اللبيب، تصنف عبد القادر بن عمر البعدادي، حققه عبد
العزیز رباح، وأحمد يوسف دماق، دار «ناس» للتراث، دمشق، الطبعة الثانية،
١٤٠٧هـ = ١٩٨٨م

شرح أدب الكُتُب، لأبي منصور موهوب بن حمد لجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

شرح أشعار الهذليين، صفة بني سعيد بحس بن الحسين العسكري، حققه عبد الستار أحمد فراج، وجمعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروة القاهرة
شرح لأشعوتي على ألغة بن مالك أمتحج لسبك لي ألغة ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة

شرح ألغة ابن مالك، لابن الناطم، مشروبات ناصر خسرو، طهران، ١٣١٢ هـ .
شرح ألغة ابن مالك، لابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
شرح ألغة ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٤ م
شرح ألغة ابن مالك (الجهة مرسومة في شرح لألغة)، لحلال الدين السيوطي، مطبوع مع (شرح ابن عقيل)

شرح ألغة ابن معط، لابن القوام عبد العزيز بن جمعة الموصل، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة بحريجي، لربطه الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

شرح الأنسودج في النحو تأليف الأردلسي جمال الدين محمد بن عبد القسي، حققه وعلق عليه حسني عبد لجليل يوسف، مكتبة لأدب، القاهرة، تريح الإيداع ١٩٩٠ م

- شرح الأسهل، لاس مالك تحقيق لدكتور عبد الرحمن السَّيد، وادكتور بدوي المحزون، هجر للطبعة والمشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.

- شرح الأسهل، لمرادى، مطبوع مع (التدليل والتكميل)، انظر. التدليل والتكميل

- شرح التصريح على التوضيح، للشعخ خالد الأزهرى، دار الفكر

- شرح التذخير للشعخ أكمل الدين محمد بن محمد البيرتي، تحقيق لدكتور محمد مصطفى رمضان صوفى، مشاة لعامة لبشر والتوزيع، ليب للطبعة الأولى، ١٩٨٣ م.

- شرح جمال الرجاءى (الشرح الكبير)، لابن عصمير الإشبيلي، تحقيق الدكتور

- صاحب بو جناح، مطبع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ .
- شرح جمل الزجأحي، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور علي حسن عيسى من له، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- شرح حسنة أبي تمام (تجلي عود المعاني عن مثل صور لغواني، واتجلى بالفلاند من جوهر الفوائد في شرح الحماسة)، تأليف لأهم لشتنمري، تحقيق الدكتور علي لفصل حشودن، مركز حبة الدجد للثقافة ولثراث (دبي)، ودر لفكر المعاصر (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- شرح ديوان بي طبب التسي اصعمر أحمد، لاني لعلاء لمعري، تحقيق الدكتور عبد لمجيد دياب، در المعارف، القاهرة، تاريخ لإيداع ١٩٨٦م.
- شرح ديوان حسنة أبي تمام، لمبوب لأبي لعلاء لمعري، تحقيق الدكتور محمد نعشة، دار لغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- شرح ديوان لحماسة، لمخطيب التبريري، عالم الكتب، بيروت.
- شرح ديوان لتسي، لأبي انعم لواحدي، علي به فريدح دسريصي، برلين، ١٨٦١م.
- شرح سقط الرند، لابن انسيد سطيوسي، مطبوع مع (شرح سقط الرند... نظرة: شرح سقط الزند
- شرح لشامة، برصي لديم الاستردي، تحقيق محمد نور انعم، ومحمد لزديان، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار لفكر العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح لشامة، بلجاربردي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح شذور انعم، لاس هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي انيس عبد الحميد.
- شرح لشاهد، للعيني، مطبوع مع (شرح لأشعرني)
- شرح شوهد الإنصاح، لابن برقي، تحقيق الدكتور عيد مصطفى دريش، مراجعة الدكتور محمد مهدي علام، مجمع اللغة لعربية، لقاهرة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- شرح شوهد المعني، لجلال انيس السوطي، دار مكتة الحياة، بيروت.
- شرح عمدة العافظ وعدة اللافظ، لابن مسك، تحقيق عبدل لدوري مطبعة انعاني، بغداد، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

- شرح عيون الإعراب، تأليف أبي الحسن علي بن فضال الجاشعي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- شرح عيون كتاب سيبويه، تأليف أبي نصر انقرطسي، تحقيق الدكتور عبد ربه عبد الطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- شرح الفاكهي على قطر الندی (مصحح لنداء، إلى شرح قطر لندی، لأحمد بن انجمال الفاكهي، مطبعة مصطفى ابسي بحسي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م.
- شرح فصيح ثعلب، لأبي منصور محمد بن علي بن الحسن الأصمعي، تحقيق عبد الجبار جعفر لقرز، مكتبة لعنة، لاهور، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
- شرح نقصان أسبغ الطول، بحديثات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبيد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- شرح القصائد الشهوات لموسمه بالملفات، صفة أبي جعفر النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- شرح قطر لندی وبن الصبی لابی هشام أنصاري، تحقيق محمد صبي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثانية عشرة، ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.
- شرح لكافية، لرضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح لكافية، تأليف محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، حققه الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد، مطبعة «البيان» مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م.
- شرح لكافية الشاملة، لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور عبد المعز حمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعد لسري، حققه الدكتور رمضان عبد التواب، ودكتور محمود فهمي حجازي، ولدكتور محمد هشام عبد السلام، انهاء لمصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م.
- شرح اللعة الندرية، لابي حسان الأندلسي، تأليف بن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور صلاح روي، دار مرجان بضاعة، القاهرة، الطبعة الثانية، توزيع لإياد، ١٩٨٤ م.

- شرح مشكل شعر لتبسي، لأبي العباس علي بن سيده، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م
- شرح المنصل، لأبي يعيش در صادر بيروت
- شرح المنصل في صفة لإعرب الموسوم بالتحجير، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الحواري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار لغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح المقدمة بجرويه الكبير، للأسد أبي علي الشويش، دره وحققه الدكتور تركي بن سهو العسبي، مكتبة لرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م
- شرح مقصورة بن دريد، لأبي هشام بلعسي، تحقيق مهدي عبيد حاسم، مؤسسه لرسالة، بيروت، طبعة لأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م
- شرح مقصورة ابن دريد وأعرابها، للمهسي، تحقيق الدكتور محمد حاسم الدويش، مكتبة لرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
- شرح صفة لإعرب، لأبي محمد لقاسم بن علي الحريري، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م
- شرح لظم لأرجر في م يهر وم لا يهر، لاس صالك، تحقيق الدكتور علي البواب، دار لعلوم للطبعة والبشر، لرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
- شرح سطر الرند للتبريري، وانطليوسي والحواري، تحقيق مصطفى السقا، وعبد لرجم محمود وعبد لسلام هارون، وإبراهيم الإيباري، وحامد عبد المجيد، لهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعه لثالثة، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٦م
- شعر الأعلى العجلى، جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي، ضمن اشعراء أميون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة لأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- شعر ثانت قطة العنكي، جمعه وحققه عابد أحمد السامرائي، بغداد، ١٩٦٨م
- شعر حدش بن رهير لعاصري، صفة لدكتور يحيى الحواري، مطبعات مجمع انلفه العربية، دمشق، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م
- شعر ربيعة بن مقروم الصبي، تحقيق الدكتور نوري لقيسي، ضمن اشعراء إسلاميون، عالم الكتب، بيروت، طبعة الثانية، ١٩٨٤م.

- شعر اليرموك بين بدر وعمرو بين الأهتم، تحقيق الدكتور سعود محمود عبد الجبار، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م
- شعر زيد الحيل لطاني، صنعة الدكتور أحمد مختار لبرزة دار المأمون للتراث، دمشق، للطبعة الأولى ٨ ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٨ م
- شعر عبد الله بن الرعري، جمعه الدكتور يحيى انصوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة لثابتة، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م
- شعر عمرو بن أحرر الباهلي، جمعه وحققه الدكتور حسن عطوان، مجمع بقة اعرييه، دمشق.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمعه الدكتور دود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٩٩ م
- شعر المحرر سعيدي، جمعه الدكتور حاتم صالح لصامرن، ضمن (شعراء مقلون)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- شعر ابن ميثادة، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، مراجعة فديري الحكيم، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م
- شعر السبعة لعدي جمعه عبد لرير رباح، لمكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى
- شعر لمر بن بولب، تحقيق الدكتور نوري القيسي، ضمن (شعراء إسلاميون)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ٥ ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- شعر همدان وأحمر في العاطلية والإسلام، جمعه وحققه الدكتور حسن عيسى أبو ياسين، در العنوم للطباعة ونشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م
- الشعر والشعراء، لأبي قتيبة، تحقيق حمد محمد شاكر، دار اعارف، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٨٢ م
- شعر يزيد بن لحكم الثقفي، تحقيق الدكتور نوري حمودي قيسي، ضمن (شعراء أميون)، لقسم الثالث، لمجمع العمى العربي، بغداد، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- شعر يزيد بن لشرية، جمعه وحققه الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، دار مكة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

- شع، العليل في يصاح اتسهيل، لآبي عبد الله محمد بن عيسى سديلي، تحقيق الدكتور لشريف عبد الله بن علي محمدي ليركاني، المكتبة الفصيلة مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
- شع، العليل في علم الخبير، تصيب محمد بن علي لمعلي، حققه الدكتور شعان صلاح، دار العين، بيروت، طبعة الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.
- شواد السبب الدكتور سلمان بن برهيم العايد، ضمن كتاب (بحوث ودرسات في لغة العربية وآدابها)، كلية اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- شورد في اللغة، تأليف رصي بدین الحسین بن محمد الصمصی، تحقيق عدنان السروي، انجمن العلمي لعراقي، بغداد، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- شوهل التوضيح وانتصيح مشكلات الجامع لصحيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، طبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- صاصي، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البدي العدي، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٧ م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد المعز عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- صحح البخاري، مكتبة إسلامية، استانبول، ١٩٧٩ م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.
- الصور، اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف شمس الدين محمد السحاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات لشعراء، لمحمد بن سلام الجمعي، دار النهضة العربية، بيروت.
- طبقات فحول لشعراء، لمحمد بن سلام الجمعي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة مدني، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٤ م.
- طبقات النحاة وبنوويين، تأليف تقي الدين ابن قاضي شهيد، تحقيق الدكتور محسن غياص، مطبعة العمان، النجف، ١٩٧٤ م.

- طبقات المحررين والمنعوسين، لأبي بكر محمد بن الحسن الرُّسَيْدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة الطبعة الثانية، تاريخ الإيداع ١٩٨٤م.
- ابن بطرقة بحوي، تألف لدكتور عياد شبيثي، بادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- عث برليد (شرح رسوم لحنري)، إملاء أبي العلاء المعري، علق عنه محمد عبد الله انسي، دار الرضا، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- العروض، للأخفش الأوسط، حقق الدكتور أحمد محمد عبد الدائم، مكتبة الفيضية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- عروض الورقة، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق محمد لطفي، دار الثقافة، اندار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- العقود والاعتبار، لأبي انحنس محمد بن عمران العددي المعروف بانترقام المصري، حققه وقدم له لدكتور عبد القدوس أبو صالح، دار ليشير، عمان، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- لعقد لعريد، لاس عبد رته الأندلسي، تقديم خليل شرب انسير، دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- علل القراءات = انقرايات وعدل بنحوين فيها، لأبي منصور محمد بن أحمد الأهرري، تحقيق بول بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- العين، لأبي عبد الرحمن الحنبل بن أحمد تحقيق الدكتور مهدي المحروسي، والدكتور إبراهيم انشامري، مؤسسه الأعلمي للطبعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- لعامة في انقرايات لعشر، لدحافظ بي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، تحقيق محمد عياث الجبار، شركه نعيكان الرصاص الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- عايد لنهاية في طبقات لقرء لاس نحرري، عسي ينشراح برجسوسر، مكتبة انسي القاهرة.
- عرشب انشعير وعصايف الدويل، لشبح تاج الفر - محمود بن حمزة الكرماني تحقيق لدكتور شعراى سركال بوسر اعجلتي، دار القفلة للثقافة لإسلامية (جدة)، ومؤسسة علوم القرآن (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

- انعرة المحممة في شرح ندوة لألفية، لابي نجير، تحقيق حامد محمد لعدي، دار الآثار، بغداد.
- الغيث المسجود في شرح لامية العجم، تأليف لشيخ صلاح الدين حبيب بن أسد الصعدي، دار لكتب العنبر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.
- فتح ابيري بشرح صحيح البخاري بدعاقظ أحمد بن علي بن حجر لعسقلاني، تحقيق محمد مؤاد عبد الباقى، مراحه محب لدين لعطيب مطبعة السفيه، القاهرة، ١٣٨٠ هـ.
- فتح الرب مائك بشرح ألفيه بن مالك، لمحمد بن فاسم الغري، تحقيق محمد المبروك الحنوشي، كمة الدعوة لإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩١ م.
- فرحة الأديب في الرد على بن السيرا في شرح آيات سيونه، لأبي محمد لأعربى مقلب بالأسود العديسي، حققه وقدم به الدكتور محمد علي سلطاني، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
- فروق لأبي علي محمد بن مسير معروف بقطر، تحقيق الدكتور خليل العطية، مراجعة الدكتور رمضان عبد لتواب، مكة العامة لدينيه، القاهرة، طبعة لأولى، ١٩٨٧ م.
- لفرق بين لهورف الخمسة، لاس سسد لطليوسي، تحقيق الدكتور علي زويى، مطبعة العسي، بغداد، تاريخ الإيداع ١٩٨٥ م. من مشورات وزارة الأوقاف وأنشؤن الدينيه بالعراق.
- لفريد في إعراب لقرآن مجيد لمنتجب حسين بن أبي العر لهدسي، تحقيق الدكتور مؤاد علي مخيمر، والدكتور فهمي حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، الطعة الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.
- لغصن لبحسون، لاس معط، تحقيق محمود محمد الطاحي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٧ م.
- لفصل المعينه في لور المريدة، تصنيف صلاح بن خليل بن كيكلى العلاتي، تحقيق الدكتور حسن موسى لشاعر، دار لشير، عمان، طبعه لأولى، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.

- فعلت وفعلت، لأنبي سعد ابرحاح، تحقيق ماجد حسن النعبي، انشركة لشده للتوزيع، دمشق.
- لصن. زعمانه وأشته. تأليف الدكتور إبراهيم الصامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- فهارس كتاب سيبويه، صنع محمد عبد لحالق عصيمة، دار الحديث، القاهرة، انطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.
- المهرست، بسديم أبي العرج لوزق، تحقيق رضا تجدد، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨ م.
- مهرست انكسب السعوية لمطوعة تأليف لدكتور عبد الهادي بفضلي، مكتبة المنار، الأردن، انطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م.
- مهرس ابن عطية، للإمام القاضي أبي محمد عبد بحق بن عطية، تحقيق محمد أبي الأجلد، ومحمد الزمعي، در لعرب الإسلامي، بيروت الطبعة ثنية، ١٩٨٣ م.
- العوائد انصابتية اشرح كفيه بن لعجب، لسور الدين عبد برحس العامي، تحقيق لدكتور اسمه طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لعرق، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- في اصول النحوى تأليف سعيد الأفغاني، لمكتب إسلامي، بيروت، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- قاموس المحيط، تأليف مجد الدين الفيروزآبادي، در البص، بيروت.
- مسطس في عدم انعروض، تألف جار بك (رمحشري، تحقيق الدكتور مهر الدين قنوة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م.
- لغواعد ولعوائد في الاغراب، للشح لسد ركني بسين حمد الإسلام أبي محمد ابن محمد أبي الحسن الحارسي الشوكاني، حققه ودرسه بدكتور عبد الله بن حمد لعثرن، دار لمعرفة الجامعة، الإسكندرية، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.
- القون لمعتبر في تحقيق رواية اكل أحد نقه من عمرا، بقم برار محمد عمرعوز دار انرية، الرياض، طبعة لألى، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
- القياس السعوي بين مدرستي الصرة والكوفة، تأليف محمد عاشور السويح، الدار

- العمادية للشري، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م
- بن قيم الجوزية، جهوده في الدرس النعري، تأليف الدكتور طاهر سليمان حمودة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، تاريخ الإيداع ١٩٧٦م
- الكافيه في النحو لاس العاجب، تحقيق الدكتور طارق نعم عيد الله مكتبة دار لوفاء للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م
- كتاب لاسي العباس لمرد تحقيق محمد أسى الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة
- الكامر، لأبي العباس المبرد، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- انكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الحانجي، القاهرة، طبعة ثانية، ١٩٧٧م.
- كتاب سيويه، بولاق، القاهرة، ١٣١٧هـ .
- كتب لاسب انعميه، تأليف الدكتور احسان لصص امجدة مطبع امجدة لعربييه، دمشق، الجزء الأول، امجلد لثامن واستون، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م
- الكشاف عن حقائق اشتريل وعيون لأفويل في وجوه التأويل، لجار الله لزحشري، دار الفكر، بيروت، طبعة الأولى، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- كشف الظنون عن أسامي ثكتب ولقرون، بحاجي خصة، مكتبة لفيضية، مكة المكرمة.
- اكشف عن وجود الترمات السبع وعندها رجعتها، لأبي بكر عكي بن أسى طالب انقيسي، تحقيق الدكتور محي لدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان لحدرة البسي، تحقيق الدكتور حادي عطية مطر، وزارة لأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٨٥م.
- لكواكب لثنية شرح منقحه الآجرومية، تأليف محمد بن أحمد الأهل، دار الفكر، بيروت
- الكونب السائر بأعيان احاده لعاشر، لجم لدين الفزي، تحقيق الدكتور جبرائيل سلمان، صروت، الطعة الثانية، ١٩٧٩م
- اللامات، لأبي العاصم لرجاحي، تحقيق مرون لمرك، دار امكر دمشق، طبعة

- شافية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- لباب الآداب، تأليف الأمير أسامة بن منقذ، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار
لكتب السلفية، القاهرة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- لباب لإعراب، لسان لسان محمد بن محمد بن أحمد الإسعري، تحقيق به،
مدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي للنشر، الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م
- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله،
وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة
- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، تأليف الدكتور ضاحي عبد الباقي، مجمع اللغة
لعربية، القاهرة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م
- لجمع في العربية، صعدة أبي فتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسين محمد
محمد شرق، عالم لكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- ليس في كلام لعرب، لابن جالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة
الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م
- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد
لعزيز الميمني، مطبعة انسانية، القاهرة، ١٣٥٠هـ .
- ما ذكره الكوفيون من الإعدام استل من شرح لكتاب لسيدي، تحقيق
لدكتور صبيح التميمي، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى،
١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م
- ما يجوز لشاعر في انضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني،
تحقيق نجدي انكبي، ابدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧١م.
- ما يستعمل لشعر عن الضرورة (استل من شرح انكتاب لسيدي)، تحقيق
الدكتور عوض بن حمد القوي، مطبع المردق، الرياض، الطبعة الأولى،
١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هادي محمود قرعة،
لمجلس الأعلى لشؤون إسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- الميسوط في القراءات لعشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصمعي،

- تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- المتبني، تأليف محمود محمد شاكر، دار اهدني بحدة، ومكتبة الخانعي بمصر، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
 - انثالث، لابن السيد البطيوسي، تحقيق صلاح مهدي علي لفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
 - انثالث على القرب، لاس عصور الإثبيسي، تحقيق فتحه توفيق صلاح، الطبعة الأولى، الربض، ١٩٨٧م.
 - معجر القرآن، صنعة أبي عبيدة معمر بن لثري لثبيسي، تحقيق الدكتور محمد هؤد سركين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
 - محالس ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد اسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، تاريخ الإبداع ١٩٨٧م.
 - مجالس العلماء، لآسي لقاسم الزجاجي، تحقيق عبد اسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالربض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
 - مجمع لأشهر، لآسي الفصل هيدسي، تحقيق محمد آسي لفصل إبراهيم، عيسى السامي لعدي، القاهرة، تاريخ لإبداع ١٩٧٧م، ١٩٧٨م، ١٩٧٩م.
 - مجمل اللغة، لأبي لحسين أحمد بن فارس، تحقيق وهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
 - المجيد في إعراب لقرن امجد لاراهيم محمد لصفاقسي، تحقيق موسى محمد رين، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
 - امحتسب في تيسر وجوه شوء لقراءات ولإصاح عنها، لآسي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي انحدى صاف ولدكتور عبد العليم انجار، ولدكتور عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ .
 - محرر انوجير في تفسير لكتاب العزيز، بلقاضي أبي محمد عبد الحق بن عالي بن عطية الأندلسي تحقيق مجلس العمسي بفس، وللمجلس العلمي بمكاس، والمجلس العلمي بتارودننا، لمغرب، طبع في ستة عشر جزءاً خرج أولها سنة ١٩٧٥م، سفر ونشر آخرها سنة ١٩٩١م.
 - امحكم والمحيض الأعظم في لغة، تأليف علي بن سماعيل بن سيد، تحقيق

- مصطفى السقا وزملائه، در الأندلس، جدة، مصورة عن طبعة معهد المخطوطات
بجامعة الدول العربية
- المحمدين من الشعر، وأشعارهم لجمال بسين لقططي، تحقيق رياض عبد الحميد
مراد، دار ابن كثير، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م
- مختصر في شواهد القرآن من كتاب السميع لاس حالويه، تحقيق برجسراسر،
مكتبة المتنبي، القاهرة.
- للحصص، لاس سيد، دار انكسب العلمة، بيروت.
- مدارس لنحوية أسطورة وواقع، تأليف الدكتور إبراهيم السامرائي، در الذكر،
عقّان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م
- المدرسة السعدانية في تاريخ البحر العربي تأليف الدكتور محمود حسني محمود،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار عقّان عقّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م
- المذكر والمؤث، لاسي لعباس المره، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور
صلاح الدين لهادي، وزارة الثقافة، مصر، ١٩٧٠ م
- لمذكر والمؤث، لاسي مكر بن أنباري، تحقيق الدكتور طارق الحاسبي، وزارة الأوقاف
ولشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧٨ م.
- مراتب السحويين، لاسي الطيب السحوي، تحقيق محمد أبي الفصل، برهيم، در
انكر العربي
- مرحل تطور اندرس السحوي، تأليف الدكتور عبد الله بن حمد العثوان، در المعرفة
لجامعة الإسكندرية، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.
- مراسد الاطلاع على أسماء الأمكة والسقاع، لصفي الدين السعداني، تحقيق عبي
محمد السجاري، در المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م
- لمرحل في شرح الجمل (جمل لخرجاسي)، لاس سحّاب، تحقيق علي حيدر، در
الحكمة، دمشق، ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، لاسي الحسن السعودي، دار لكتاب الدياسي،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السبوطي، تحقيق محمد أحمد جاد
الحولي، وعلي محمد السجوي، ومحمد أبي لفضل إبراهيم، دار انكر

- مسائل انصرياب، لآسي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- المسائل الحبيبات، لآسي علي لدرسي، تحقيق الدكتور حسن هديوي، در بقم دمشق، ودار لمارة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- المسائل العسكرية، لآسي علي لدرسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢ م.
- مسائل معصيات، لآسي علي لدرسي تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، عم مكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
- مسائل المشكلة المعروفة بالعدديات، لآسي علي لدرسي، تحقيق صلاح سيد عبد الله لسنكوي، وراة لأوقات والشؤون دينيه، بغداد تاريخ الإبداع ١٩٨٣ م.
- المسائل المشورة ، لآسي علي لدرسي، تحقيق مصطفى بعدي، مجمع بقم العربية، دمشق ١٩٨٦ م.
- لمساعد على تسهيل لفرائد، لآسي عقل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم لقرى مكة المكرمة، طبع الحر، الأول سنة ١٤٠٠ هـ ، وطبع لجر، لربح سنة ١٤٠٥ هـ .
- مسائلك ممالك، بألف لآسي لدرسي لأصحري لمرور بالكرحي، لسن، ١٩٢٧ م.
- لمستدرك على الصحيحين، للإمام العافظ لآسي عبد الله لعاكم لسيدي، در لعرفة، بيروت.
- لمستقصى في أمثال لعراب، لآسي القاسم لزمخشري، دار لكتب العنية، بيروت، طبعة لثامنة، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م.
- مشكل إعراب القرآن، لآسي محمد مكي بن أبي طالب لقيسي تحقيق الدكتور حاتم النضاص، مؤسسة الرسالة، بيروت، لطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م.
- مصادر اشعر الجاهلي، وقيمتها التاريخية، لدكتور ناصر الدين الأسد، در الحيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨ م.
- مصطلحات اشعر لكرحي ودرستها وتعيد مدلولاتها، لدكتور عبد الله بن حمد الغثرن، حجر للطبعة وانتشر، مصر، طبعة الأولى، ١٤١١ هـ = ١٩٩٠.

- انصون في الأدب لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخديجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م
- انطالع لسعيد اشرح نظم الفريد، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- المنظر في شرح تلخيص لإيضاح، للشهد التتازي، مكتبة هارون، قم (إيران)، الطبعة الأولى، ١٣٠٩ هـ .
- معارف، لاس قتيبة، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، تاريخ لإيداع ١٩٨١ م.
- معاني الحروف، لرماسي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شليبي، در الشروق، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- معاني لشعر لأبي عثمان الأشجائي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- معاني أنقرن، للأفكش سعيد بن مسعدة، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الرزدي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- معاني لقرآن، للقرآن، تحقيق محمد علي الجبر، وأحمد يوسف بجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠ م.
- معاني لقرآن بكريم، لأبي جعفر اسحس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن وعرايه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الحيل عبد شليبي، عالم الكتب، بيروت، طبعة لأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- معجم لتبصير على شواهد التحريض، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث لعربي، بيروت.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
- معجم شواهد العربية، لعبد سلام هارون، مكتبة الخديجي، القاهرة، طبعة لأولى ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
- معجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور حسا جميل حداد، در اعلوم لطباعة والشعر، الرياض، طبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

- معجم من شعوب من أسد، لبلاد ونواصع، لعبد لله السكري، تحقيق مصطفى سقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- معجم المؤلفين، لعمر رطب كحالة، مكتبة ادبي، ودار حياء، تراث عربي، بيروت.
- المعجم لفصل في الأدب، إعداد الدكتور محمد التوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.
- المعروف عن العرب، وطرف من أخبارهم وما يصحون به في حياتهم وما قالوه في منتهى أعمارهم، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار طلائع، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٩٣ م.
- العرب في ترتيب للعرب، لأبي الفتح الطبري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- مفاتيح السيرة عن كتب لأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- مفاتيح العلوم، للحوارسي، تحقيق إبراهيم الأسدي، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة ثانية، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
- مفاتيح الإعراب، للشيخ محمد بن علي بن موسى الأنصاري السلمي، تحقيق الدكتور محمد هاشم أحمد حسن، مكتبة الإيداع مصر، تاريخ الإيداع ١٩٨٥ م.
- مفتاح العلوم، للسكاكي، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت.
- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق أحمد، مؤسسة رسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- الفصل في علم العرصة، للزمخشري، دار انجل، بيروت.
- الفضيات، حيار حفصل الضي، تحقيق حمد محمد شاكر، وعبد سلام هارون، دار المعارف، القاهرة، طبعة السادسة، تاريخ الإيداع ١٩٧٩ م.
- لقبسات، لأبي حبان التوحيدي، تحقيق حسن السوي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، طبعة ثانية، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.
- المقتصد في شرح لإصح، بعد لقاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاسم بحر المرجن، وزارة الثقافة ولاءلام، بغداد، ١٩٨٣ م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الحلق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون

- الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- مقدمة الكتاب، لعبد السلام هارون، نظرة الكتاب
- مقدمة المقتضب، لمحمد عبد الحائق عظيم، نظرة المقتضب.
- المقرب، لآب عصور، تحقيق أحمد عبد النوار الجوري، وعبد الله الجبوري،
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، تاريخ الإيداع ١٩٨٦م.
- مقصور ولحمود، بسراء، تحقيق ماجد الدعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- المقصور والمحدود، لآب ولأد، غني بتصحيحه سيد محمد بدرايدين الصباني،
مكتبة الحانجي، القاهرة، طبعة ثالثة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- المنع في رسم مصحف لامصار لآب عصور لداسي، تحقيق محمد انصاف
قماري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٨م.
- المدح في ضبط قوانين العربية، لآب لحسين عبيد الله بن آبي جعفر بن أبي
الريح، تحقيق الدكتور علي سلطان حكيم، طبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- المنع في التصريف، لآب عصور تحقيق لدكتور فخر لداس قناوة، در لمعرفة،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- من سرور النعم، تأليف الدكتور إبراهيم آيس، مكتبة الانجيو لمصرية، القاهرة
طبعة السابعة، ١٩٨٥م.
- المنتجب من غريب كلام العرب، لآب الحسن علي بن الحسن لهثاني معروف
بكرام السمل، تحقيق لدكتور محمد بن احمد بقمري، جامعة أم القرى، مكة
المكرمة، طبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- منشور العرائد، لآب لركبات لاسري، تحقيق لدكتور حاتم صالح لاصم،
مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- المنصف، لآب جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين مطبعة مصطفى
الناي العثمي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- مهاج آبي سعيد السيري في شرح كتاب سيبويه، لدكتور محمد عبد المطب
المكاء، در الشؤون ثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- الموجز، لآب اسراج تحقيق لدكتور محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر،

١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

- اموشح اصاخذ اعلف، على لشعرا، في عدة أنواع من صناعة اشعرا، للمروراني، تحقيق علي محمد البحاري، دار الفكر العربي، القاهرة
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى النيشي، تحقيق أحمد راتب عمروش، دار الفانوس، بيروت، طبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م.
- نتائج انعكر في النحو، لسهيلى، تحقيق لدكتور محمد إبراهيم الباء، دار الرياض للنشر والتوزيع
- النحو والصرف من مضمون والحديثين، للدكتور الشريف الهركاني، مكتبة ليعصية، مكة المكرمة
- النحو العربي لعنه سحوة شاذي، للطوف، للدكتور ماري المديرك، دار الفكر، بيروت، طبعة الثالثة، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
- برهه ذاب، في منطق الادب، لاسي سرحدات لأبدي، تحقيق الدكتور إبراهيم لساسراني، مكتبة لمار، الأردن، طبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- برهه لمشتاق في احراق لأدق، للشريف الإدريسي، عام لكتب، بيروت، طبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م.
- السب، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق مريم محمد خير امروع، دار الفكر للطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م.
- شاذ النحو وتاريخ أشهر لعنه، تأليف محمد الططوري، طبعة الثانية
- نظرب في أسنة اقرن لكريم، للاستاد محمد عبد انحالق عظيمية، (محمد كيه للغة العربية بالرياض، لعنه الشاص، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م).
- نظرب في الفعل وتقسيمه في النحو العربي، للدكتورة أميرة علي توفيق، مطبعة لسعددة، مصر، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
- نظرب معربه بين لغرب وعمسعة، لدكتور راحح عبد الحميد الكردي، مكتبة لمؤيد، الرياض، طبعة الأولى، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.
- نظم الغراند وحصر الشرائد، للإمام مهذب لدين مهذب بن حسن المهلبى، تحقيق بدكتور عبد الرحمن بن سيمان انعيمير، مكتبة الحاتجي بالقاهرة، ومكتبة التراث بمكة المكرمة، طبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

- لنكت في تفسير كتب سيويه، للأعلام لستعمري، تحقيق دحير عبد المحسن سلطان، معهد مطبوعات لعرسة، الكويت، طبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م
- نكت الهمام في نكت الفيران، لصالح بدين لصدي، تحقيق أحمد زكي بك، مطبعة الجمالية، مصر، ١٣٢٩ هـ
- نهاية الراحب في شرح عروض ليل العاجب، لجمال الدين الأسوي الشافعي، تحقيق الدكتور شعبان صلاح، دار الجين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م
- النوارد، لأبي رند الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار لشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م
- هيئة العارفين، لإسماعيل البعدادي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة
- سمع لهومع شرح جمع الحوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت
- الواضح، لأبي بكر الرُّبَيْدي، تحقيق الدكتور عبد الكريم خيفة، الجامعة الأردنية
- الوالي في العروض ونقوي، صفة لحطيط تيريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م
- وجوه لصب المعلّى، لأبي بكر بن شقير، تحقيق الدكتور حائر فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م
- وهي القلم، لمصطفى صادق الرافعي، دار لكتاب العربي، بيروت
- الوسطة بين اسمي وخصوصه، لقاضي علي الجرجاني، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، وعلي محمد لجاوي، مكتبة العصرية، لندن
- وصف المطر والسحاب وما يحتته لعرب أنرؤد من البقاع، لأبي بكر بن دريد، تحقيق عز الدين انتوحي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م
- وفقات مع شيخ السعة —————، للدكتور أحمد الرصد القاهرة، طبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م

سابعاً: قهوس المسائل

- ١ - علة امتناع جزم الاسم ٦٩ ٥٥
- ٢ - حذف (أل) من أعلام الأياد ٧٩ ٧
- ٣ - اختصاص علة وزن (مفاعل، ومفاعيل، وما شهما) بالجمع ٨٩-٨٨
- ٤ - العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط من حيث الصرف وتركه ٨٧ ٩٣
- ٥ - لغة الجديين والتميميين في (أفعال) علم المؤنث ٩٤-١٠٥
- ٦ - منع (عشنة) من صرف في لغة بعض العرب ١١٢ ١ ٦
- ٧ - (أحي) مُصَفَّر (أخوى) من حيث لصرف وتركه ١١٥-١١٣
- ٨ - الشاهد على صرف (أقل)، و(أقال) بعد التسمية بهما ١١٩ ١١٦
- ٩ - وزن (أفعل) إذا كان حكاية لمن هو زوجه الصفة من حيث الصرف وتركه ١٢٠-١٢٦
- ١٠ - أقسام نخبر ١٢٧-١٢٨
- ١١ - رفع ظرف المكان لتصرف المعرفة خبراً ١٢٩ ١٣١
- ١٢ - الاستغناء بحرف لثاني عن خبر لأول، أو وضع الواحد موضع الاثنين ١٣٢ ١٣٧
- ١٣ - صهيء سم (كان) وأحوالها بكثرة، وأخبار معرفة ١٣٨-١٤٥
- ١٤ - العامل في المفعول المطلق إذا لم يذكر معه فعله ١٤٦-١٥١
- ١٥ - استشهاده سبويه بقول العجاج (ماج طواد الأس ... الأبيات) ١٥٢-١٥٧
- ١٦ - تعرف النكرة المقصودة بالثناء ١٥٨-١٦١
- ١٧ - دخول حرف البدء على (التي) في ضرورة الشعر ١٦٢ ١٦٥
- ١٨ - رواية ميسويه بقول الشاعر (يا صاح يا ذا الضامير العنسي) ١٦٦ ١٧٦
- ١٩ - نعت (اللهم) ١٧٧-١٨١
- ٢٠ - علة فتح ياء لتكلم المصاب إليها المدحوب المفرد لصحيح الآخر في لغة من سكنها ١٨٢-١٨٧
- ٢١ - إجراء (أني) في الاختصاص مُعْراها في النداء ١٨٨-١٩٣

- ٢٢ - ترخيم غير المادي في الضرورة على لغة من يتوي المحذوف ٢٠١-١٩٤
- ٢٣ - العامل في الاسم منصوب على التحذير ٢٠٤-٢٠٢
- ٢٤ - العطف على جملة ذات وجهين ٢١٤-٢٠٥
- ٢٥ - أي نوعي الظروف أشد تأكيداً في الاسمية؟ ٢١٥ ٢١٧
- ٢٦ - تقدير الفعل في نحو (ما أنت وزيداً؟)،
(كيف أنت وقصعة من تريد؟) ٢١٨-٢٢٤
- ٢٧ - ورود الحال اسماً جامداً لازماً ٢٢٥ ٢٣١
- ٢٨ - جواز نصب (نصف) على الحال في بيت ذي الرمة ٢٣٢-٢٣٣
- ٢٩ - وقوع الحال سم فعل مؤكداً لعامل من لفظه ٢٣٤-٢٤٠
- ٣٠ - وقوع المصدر المكرة بعد (أما) حالاً، أو مفعولاً له ٢٤١-٢٤٤
- ٣١ - إتياع المستثنى للمستثنى منه ٢٤٥ - ٢٥
- ٣٢ - إعراب (غير) في قول الفردق:
(وما سجنوني غير آني أبن عالمي) ٢٥١-٢٥٢
- ٣٣ - تقديم خبر (يس) عليها ٢٥٣ ٢٦٦
- ٣٤ - نصب خبر (ما) الحصرية مع توسطه بينها وبين اسمها ٢٦٧-٢٧٥
- ٣٥ - العطف على خبر (ي) وأحوالها بالرفع بعد مجيء الخبر ٢٧٦ ٢٨٤
- ٣٦ - وقوع ما فيه (أل) نعتاً للمضاف إلى ما فيه (أل) ٢٨٥ ٢٨٨
- ٣٧ - جمع المنعوت وتفريق النعت ٢٨٩-٢٩٢
- ٣٨ - تعدد الأسماء المنعوتة مع اختلاف
العوامل فيها في العطف والمعنى ٢٩٣-٢٩٨
- ٣٩ - وقوع أسماء الأجسام والجواهر معوتاً
أضغف من وقوعها أحوالاً ٢٩٩-٣٠١
- ٤٠ - وقوع (أنا) صفة كما تقع خبراً ٣٠٢ ٣
- ٤١ - مع المحوئين إتياع الصفة للموصوف إذا لم يحز العلب
ورد بيبويه عليهم بيت لحسان ٣٠٤ ٣ ٧
- ٤٢ - إعراب (أنكم) الثابتة في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِثْمُ
وَكُتْمُ تَرَاباً وَعِظْهُمْ أَنَّكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ ٣٠٨ ٣١٠

- ٤٣ - طريقة نفي الفعل من الاسم المتعاطفين بانواع
٣١٢-٣١١ إذا كانا غير متفقين في زمان الفعل ومكانه
- ٤٤ - طريقة نفي الفعل من الاسم المتعاطفين بـ (أو)
٣١٤-٣١٣
- ٤٥ - يعطى على معمولي عامين مختلفين
٣٢٧ ٣١٥
- ٤٦ - مرجع الهاء في نحو (أريدُ) أنَّ يأتك تضرته؟
٣٢٩ ٣٢٨
- ٤٧ - (حدرك) معانها وتصنيفها
٣٢٣-٣٢٠
- ٤٨ - محي - اسم فعل لأمر معدولاً عن فعل راعي
٣٣٧-٣٣٤
- ٤٩ - جعل سيبويه تاء جمع مؤنث السالم بمنزلة
٣٤٠ ٣٣٨ لولو والهاء في جمع مذكر
- ٥٠ - إعراب جمع مؤنث السالم في حدة النصب
٣٤٣ ٣٤١
- ٥١ - جمع (أب) و (أخ) جمع مذكر سالم
٣٤٩-٣٤٤
- ٥٢ - جمع (طَبَّة) جمع مذكر سالم
٣٥٢-٣٥٠
- ٥٣ - جمع (عدة) - اسم رجل - جمع مذكر سالم
٣٥٤-٣٥٣
- ٥٤ - اختصاص تاء (أفعل) بجمع لتكثير
٣٥٧ ٣٥٥
- ٥٥ - جمع (أفثر) على (أفثر)
٣٥٩ ٣٥٨
- ٥٦ - جمع (أفعل) المقول من الجمع إلى لعلية
٣٦١ ٣٦٠
- ٥٧ - جمع (أفعال) جمع التكسير المقول إلى العدمية
٣٦٣ ٣٦٢
- ٥٨ - جعل (أحوه) سم جمع
٣٦٥-٣٦٤
- ٥٩ - تقدير (ما) في التعجب بـ (شيء)
٣٦٩ ٣٦٦
- ٦٠ - ترك تأنيث الفعل المتصل بفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث
٣٧٦-٣٧٠
- ٦١ - تصغير (عشول)
٣٧٩ ٣٧٧
- ٦٢ - تصغير (مُقْعَسَس)
٣٨٢-٣٨٠
- ٦٣ - تصغير (عطرود)
٣٨٦-٣٨٣
- ٦٤ - تصغير (نُدود)
٣٨٨-٣٨٧
- ٦٥ - تصغير (أفول)
٣٩٤-٣٨٩
- ٦٦ - تصغير (أبرهيم) و (سماعيل)
٣٩٨-٣٩٥
- ٦٧ - تصغير (أسل) المشتق به في لغة من قال (س)
٣٩٩-٤٠

- ٦٨ - تصغير (خار)، و(يضع) اُسْمَى به وما أشبههما ٤٠٣ ٤٠٦
- ٦٩ - النسب إلى (فُتُولَة) ٤٠٨-٤٠٣
- ٧٠ - النسب إلى (فُعِيل)، و(فُعِيل) ٤١٠-٤٠٩
- ٧١ - زيادة الوصف على وزن (فاعل) بعضُ لعدة في حال التركيب ٤١٤ ٤١١
- ٧٢ - استعمال اسم الفاعل لمشتق من العدد مع الأعداد المركبة ٤١٩-٤١٥
- ٧٣ - علة تكثير (عشرا) مع لمصدر لذكر في حال التركيب وتأنثه في حال الامرد ٤٢٠ ٤٢١
- ٧٤ - مصدر (فُعِل) المهوز اللام ٤٢٤-٤٢٢
- ٧٥ - علة زيادة الميم في (معدنة) مصدر (فاعلت) ٤٢٧-٤٢٥
- ٧٦ - عطف ما حلا من (أل) على الاسم فقترن بها المضاف إليه ٤٣١-٤٢٨
- ٧٧ - تعذّي (فُعِل)، و(فُعِيل) ٤٤٣ ٤٣٢
- ٧٨ - جرُّ لصفة مُشْتَهة معروفاً المضاف إلى ضمير صاحبها في ضرورة لشعر ٤٥٢-٤٤٤
- ٧٩ - جعل (مفارا) اسم زمان في قول الشاعر: (مُفَارِ ابْنِ هَتَامٍ عَلَى حَيٍّ حَتَمًا) ٤٥٥-٤٥٣
- ٨٠ - اختصاص بثاء (يَفْعُل) بالأسماء دون الصفات ٤٥٨-٤٥٦
- ٨١ - وروود (أَتَى) على (أَفْعُول) اسماً مفرداً ٤٥٩
- ٨٢ - دلالة الفعل المضارع على الحال ٤٦٥ ٤٦٠
- ٨٣ - الاستعناء عن لفظ الفعل بحضور معناه ٤٦٩-٤٦٦
- ٨٤ - رواية نصب (انغضب)، ووقفه في بيت الغنوي ٤٧٣ ٤٧٠
- ٨٥ - توجيه جرم (أَكْرَى) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْلَحْ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ٤٧٧-٤٧٤
- ٨٦ - حذف لحر في قلوبهم ادخلت لست، وادخلت الشام ٤٨٢-٤٧٨
- ٨٧ - حذف (عن) بعد (تَنَآ) ٤٨٦ ٤٨٣

- ٨٨ - بغاء افعال القلوب إذا تقدم عليها معمول الحبر ٤٨٧-٤٨٩
- ٨٩ - جواز رفع الاسم بعد فعل للول المعرى مجرى (ظن)، ٥٠٥
- واختلاف العلماء في العامل في المرفوع عند سيبويه ٤٩٠-٤٩٢
- ٩٠ - زياده (كان) في قول الفرزدق: (وجبرن لنا كنوا كرام) ٤٩٣-٤٩٨
- ٩١ - تسمية سيبويه باب (نعم): (باب ما لا يعمل في المعروف لا مصراً) ٤٩٩-٥٠١
- ٩٢ - ورود (حببت) عن العرب ٥٠٢-٥٠٥
- ٩٣ - التفريق بين صيغتي (كسب) و(اكتسب) ٥٠٦-٥٠٩
- ٩٤ - التسمية بالحرف الصحيح الساكن ٥١٠-٥١٤
- ٩٥ - زياده (من) قبل النكرة غير المختصة بالنفي ٥١٥-٥١٨
- ٩٦ - اسناد (الولاي) ونحوها في كلام العرب ٥١٩-٥٢٢
- ٩٧ - متعلق لام تشبيس موقعة بعد امصادر ٥٢٣-٥٢٦
- ٩٨ - حذف لام الجبر من (الاد أنون) ٥٢٧-٥٢٨
- ٩٩ - حذف حواب (ون) في شعر ٥٢٩-٥٣١
- ١ - حذف (ما) من (إفأ) في ضرورة الشعر ٥٣٢-٥٣٦
- ١٠١ - إعمال (ان) عمل (الـ) ٥٣٧-٥٣٩
- ١٠٢ - حذف (ما) من (كما) في ضرورة شعر ٥٤٠-٥٤١
- ١٠٣ - حذف (ن) الناصبة للمصادر وإبقاء معناها فقط ٥٤٢-٥٤٥
- ١٠٤ - (إن) لشرطية إذا وقع الفعل الماضي بعده ٥٤٦-٥٤٧
- حل تدمب اللفظ أو المعنى؟ ٥٤٦-٥٤٧
- ١٠٥ - العدول إلى (إن) الشرطية عن (أن) الناصبة للمضارع ٥٤٨-٥٥٢
- ١٠٦ - حذف (ن) نحو (في لغة) ٥٥٣-٥٥٦
- ١٠٧ - حذف (ن) نحو (ب) تقدير تقديم ما وقع موقع الحواب ٥٥٧-٥٦٠
- ١٠٨ - حذف لام الأمر مع إبقاء عملها في ضرورة شعر ٥٦١-٥٦٧
- ١٠٩ - حذف اللام المعلقة وكسر همزة (ن) لوقوعها حواباً بلقمة ٥٦٨-٥٦٩

- ١١٠ - الوقف على نون التوكيد الحبيبة للاحقة للفعل المستند إلى ألف لاثنين، أو نور سوي في مذهب يونس ٥٧٠ ٥٧٤
- ١١١ - حذف هاء سكنت في ضرورة الشعر من انعلم لمرحم بعدف لتاء على لغة من ينتظر ٥٧٨-٥٧٥
- ١١٢ - لحاق حاء سكنت بتاء المفعول عن الوقف ٥٨٠-٥٧٩
- ١١٣ - إطلاق سيبويه مصططع (المخاري) على أنواع الباء ٥٨٢-٥٨١
- ١١٤ - تعليل سيبويه لذكره علامات الإعراب وحركات استء ٥٨٦ ٥٨٣
- ١١٥ - حذف حركة الإعراب واء استء وما وقع موقعه في الوصل في ضرورة الشعر ٥٩٤-٥٨٧
- ١١٦ - اعتراض سيبويه بتحليل في قولهم «يجازي بكل شيء يستهم به» ٥٩٦ ٥٩٥
- ١١٧ - حكاية (من زيد)، و(عن ردا) بعد اسمية بهما ٥٩٨ ٥٩٧
- ١١٨ - إمالة ألف (باب)، و(أعمال) في حال الرفع عند بعض العرب ٦٠١-٥٩٩
- ١١٩ - حذف انصلة بعد هاء الغائب المسبوقة بسكون في حال الوصل ٦٠٣-٦٠٢
- ١٢٠ - علة ثقل تحريك ليم عن نحو (رُسُهم) ٦٠٤
- ١٢١ - تمثيل سيبويه ب(سبقة) للوقف على تاء لإلحاق ٦٠٥
- ١٢٢ - زيادة السين في قول العرب: استطاع يُستطيع ٦٠٩ ٦٠٦
- ١٢٣ - حذف ياء الاسم المنقوص المحلى ب(أر) في الوصل ٦١٢-٦١١
- ١٢٤ - هل (أنا) في (الاسم) عوض عن همزة (أناس)؟ ٦١٦ ٦١٣
- ١٢٥ - علة قلب ألف (لدى)، و(على) وما أشبههم ياء إذا اتصلت به ضمائر الجر ٦١٨-٦١٧
- ١٢٦ - أصل لعين في (حبة) ٦٢٠ ٦١٩
- ١٢٧ - قلب الهمزة ياء في جمع (مكاه) ٦٢٢ ٦٢١
- ١٢٨ - باء (أفلال) من (قوت) ٦٢٥-٦٢٣
- ١٢٩ - تصحيح عيس (ضيارن) حملاً على صحة عين مفردة ٦٢٧ ٦٢٦
- ١٣٠ - إعدام لهاء في الحاء ٦٣٩ ٦٢٨
- ١٣١ - علة امتناع إعدام حروف الصغير ولصاد في غيرهن ٦٣٩ ٦٢٧

شامناً: فهرس الموضوعات

٥ - ١	- المقدمة
٥٣ ١	.. التمهيد
١٨-٢	أ- سيبويه
٣-٢	اسمه ونسبه
٤-٣	نشأته وطلبه للعلم
٧ ٤	شيوخه
٩ ٧	تلاميذه
١٠-٩	منزله عند العلماء
١٤-١٠	كناه
١٦ ١٤	شرح كتابه
١٨ ١٧	وفاته
٢٩-١٩	ب- النّيراني
١٩	اسمه ونسبه
٢ - ١٩	نشأته وطلبه للعلم
٢١-٢٠	أخلاقه ومذهبه العقديّ
٢٦ ٢١	شيوخه
٢٢-٢٦	تلاميذه
٢٧-٢٢	منزله بين علماء عصره
٣٨-٣٧	آثاره
٣٩	وفاته
٥٣-٤	ج شرح كتاب سيبويه للنّيراني
٤١-٤٠	سعد وما طُبِع منه
٤٦-٤٢	مصحّح نّيراني فيه
٤٨ ٤٦	مصادر

٥٩-٤٨	شراحيه
٥٢-٥١	مكافاة لشرح بين شرح لكتاب
٥٣-٥٢	منزلة عبد العلماء

القسم الأول: مسائل الاعتراض جمعاً وتوثيقاً ومناقشة ٥٤ ٦٣٩

القسم الثاني: المداورة ٦٦٠-٦٦١

٦٧٣-٦٤١	الفصل الأول: أسباب الاعتراضات
٦٥٠ ٦٤٢	السبب الأول: لاختلاف في المنهج
٦٥٢-٦٥١	ولسبب الثاني الوقوف على أدلة لم يقف عليها سيبويه
٦٦٤-٦٥٢	ولسبب الثالث: الاضطراب في فهم كلام سيبويه
٦٦٥ ٦٦٤	ولسبب الرابع: وضع إعطاء في نسخ لكتاب
٦٦٥	والسبب الخامس: السرعة لمهنية
٦٦٦-٦٦٥	والسبب السادس: خلافات لجهة المطور إليها
٦٦٧-٦٦٦	ولسبب السابع: لاختلاف في دعدة عامة تدخل فيها مسألة الاعتراض
٦٦٨ ٦٦٧	والسبب الثامن: لاختلاف في فهم معنى شامد
٦٦٩	ولسبب التاسع: لاختلاف في بعض أحكام الضرورة
٦٧٠-٦٦٩	والسبب العاشر: تعدد روايات الشواهد
٦٧٣-٦٧٠	والسبب الحادي عشر: التعضف على سيبويه

٦٩١-٦٧٤	الفصل الثاني: أساليب المعارضين
٦٧٥	١ - الإخراج على سيبويه
٦٧٥	٢ - وصف سيبويه بالوجه
٦٧٦	٣ - تعطفه سيبويه
٦٧٦	٤ - وصف سيبويه بالسهر
٦٧٧ ٦٧٦	٥ - وصف رأي سيبويه بالدخل
٦٧٧	٦ - تصعيف قول سيبويه، و وصفه بالرد

- ٦٧٧ - ٧ - وصف الحكم الإعرابي الوارد في الشاهد بالقبح
- ٦٧٨-٦٧٧ ٨ - تغليب سيويه
- ٦٧٨ ٩ - إنكار الرأي
- ٦٧٩-٦٧٨ ١٠ - إلزام سيويه التناقض
- ٦٧٩ ١١ - وصف توجيه سيويه بأنه غير مستقيم في المعنى
- ٦٨٠-٦٧٩ ١٢ - إلزام العقلي
- ٦٨٠ ١٣ - الاعتراض بأسئلة متضمنة معنى الإنكار
- ٦٨٠ ١٤ - الاعتراض بأسئلة من غير إنكار
- ٦٨٠ ١٥ - وصف رأي سيويه بأنه خلاف الوجه
- ٦٨٠ ١٦ - الحكم على أسلوب أجازة سيويه بأنه غير محتاج إليه
- ٦٨١ ١٧ - ذكر رأي سيويه ثم النص على أن الصواب غيره
- ١٨ - ومن الأساليب - أيضاً - قول المعترض لسيويه
٦٨٢-٦٨١ : (وليس كما قال)
- ١٩ - ومن الأساليب - أيضاً - قول المعترض:
٦٨٢ (ولا معنى لهذا الكلام)
- ٢٠ - ومن الأساليب - أيضاً - قول المعترض -عقب ذكره
٦٨٣-٦٨٢ رأي سيويه: (فلا ينبغي على هذا القياس)
- ٢١ - ومن الأساليب التي انفرد بها السيرا في افتراض الاعتراض
وهو قسمان:
- ٦٨٥-٦٨٣ القسم الأول: افتراض الاعتراض وعدم مناقشته
- ٦٨٩-٦٨٥ والقسم الثاني: افتراض الاعتراض، ثم الإجابة عنه
- ٦٩١-٦٨٩ ملحوظات
- ٧١٠-٦٩٢ الفصل الثالث: أنواع الاعتراضات
- ٦٩٣ الأولى: الاعتراض للعدد والتقسيمات
- ٦٩٥-٦٩٣ والثاني: الاعتراض للأحكام النحوية والتصريفية
- ٧٠٤-٦٩٥ والثالث: الاعتراض للدليل، وهو قسمان:

٧٠٣-٦٩٥	أحدهما: الاعتراض للدليل النقلي
٧٠٤-٧٠٣	والآخر: الاعتراض للدليل العقلي
٧٠٥-٧٠٤	والرابع: الاعتراض للمعدة
٧٠٥	والخامس: الاعتراض لتقدير العامل
٧٠٦-٧٠٥	والسادس: الاعتراض للتوجيه الإعرابي
٧٠٧-٧٠٦	والسابع: الاعتراض للمصطلح، وأسماء الأبواب
٧٠٧	والثامن: الاعتراض للأمشة
٧٠٧	والتاسع: الاعتراض لترتيب الكلام
٧٠٨-٧٠٧	والعاشر: الاعتراض للعبارة
٧٠٩-٧٠٨	والحادي عشر: الاعتراض لمسألة لغوية، وهي (المشترك اللفظي)
٧٠٩	والثاني عشر: الاعتراض لتفسير المعنى
٧١٠-٧٠٩	والثالث عشر: الاعتراض لأسماء القبائل، والأعلام

٧٢٣-٧١١	الفصل الرابع: الأصول المعتمد عليها في الاعتراضات
٧١٧-٧١٢	١ - الشاع
٧١٤-٧١٢	- القرآن الكريم
٧١٦-٧١٤	- كلام العرب الثري والشعري
٧١٧-٧١٦	ملحوظات
٧١٩-٧١٧	٢ - الإجماع
٧٢٢-٧٢٠	٣ - القياس
٧٢٢-٧٢٠	- أنواعه التي استدل بها المعترضون
٧٢٣-٧٢٢	٤ - استصحاب الحال

٧٤٤-٧٢٤	الفصل الخامس: منهج السيرافي في عرض مسائل الاعتراض
٧٢٧-٧٢٥	١ - طريقته في إبراء مسائل الاعتراض
٧٣٥-٧٢٧	ب - موقفه من الاعتراضات
٧٣٢-٧٢٧	١ - الانتصار لسيبويه

٧٣٤-٧٣٢	٢ - موافقة المعارض
٧٣٤	٣ - مخالفتها
	٤ - الاكتفاء بأن الاعتراض لا ينقض الحكم الذي
٧٣٤	قرره سيويه
٧٣٥-٧٣٤	٥ - التوقف
٧٣٦-٧٣٥	ج - مناقشته لأدلتها
٧٤٠-٧٣٦	د - العلة عنده
٧٤٤-٧٤٠	هـ - المآخذ عليه
٧٦١-٧٤٥	الفصل السادس: التقييم
٧٤٨-٧٤٦	أولاً: مدى دقة المعارضين في نقل كلام سيويه، وفهمه
٧٥١-٧٤٨	ثانياً: قوة الاحتجاج أو ضعفه
٧٥٩-٧٥١	ثالثاً: الاستقلال والمتابعة
٧٦١-٧٥٩	رابعاً: نظرة النحويين المخالفين إلى الاعتراضات، وأثرها فيهم
٧٦٥-٧٦٢	الختامية:
٨٦٤-٧٦٦	الملاحق:
٧٧٢-٧٦٧	- فهرس الآيات
٧٧٣	- فهرس الأحاديث والآثار
٧٧٨-٧٧٤	- فهرس أقوال العرب النثرية
٧٩٠-٧٧٩	- فهرس الأشعار
٨١٣-٧٩١	- فهرس الأعلام
٨٥٣-٨١٤	- شيت المصادر والمراجع
٨٥٩-٨٥٤	- فهرس المسائل
٨٦٤-٨٦٠	- فهرس الموضوعات

